

المحكمة

مجلد قضائى شهري

تصدره نقابة المحامين

سبتمبر
سنة ١٩٥٣

السنة الرابعة والثلاثون

العدد
الاول

- ١ - الفرق بين المعرفة بالشئ والعلم به أن المعرفة تذكر ما قد نسيته والعلم به يثبت في نفسك من أمره ما لم تتصوره قبل ذلك .
- ٢ - إذا طابق الكلام فيه المتكلم حرك نية السامع وان خالفها لم يحسن موقعه عند من أريد به . أفلاطون

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والأوامر العسكرية الآتية :

عدد	
١٨	حكما صادرا من قضاء محكمة القضاء الادارى
٥	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
١	حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدنى)
٧	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجارى)
٦	أحكام صادرة من قضاء المحاكم السككية (انقضاء المدنى)
٢	حكمين صادرين من قضاء الامور المستعجلة المستأنفة
٢	حكمين صادرين من القضاء المستعجل
٢	حكمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية (انقضاء المدنى)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنج)
	بحث استغلال غلة العقار المشفوع فيه للأستاذ نصيف زكى المحامى
	بحث ما يطلبه المحامون للأستاذ راغب حنا المحامى وكيل النقابة
	بحث النظرية التقليدية فى حقوق الأفراد العامة للأستاذ نعيم عطية المحامى بإدارة قضايا الحكومة
	بحث هل الأحكام الصادرة من محكمة ثانى درجة فى مواد الجنج والمخالفات والمعتبرة
	حضورية عملا بالمواد من ٢٣٨ - ٢ إلى ٢٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية
	قابلية للطعن عليها بطريق المعارضة للأستاذ فتحي على السبكى القاضى بمحكمة
	القيوم الابتدائية
	بحث إجراءات الاستئناف المستحدثة فى قانون المرافعات للدكتور أحمد أبو الوفا
	أستاذ مساعد قانون المرافعات بجامعة الاسكندرية .
	قانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن التعامل فى الأوراق المالية . ص ١
	قانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الثانية من انقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧
	الخاص بالعمد والمشايخ . ص ٢
	قانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠
	بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان . ص ٣
	قانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤
	لسنة ١٩٥١ بنقيرير رسم دمنغة . ص ٤

قانون رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٥٣ بإعفاء أفراد الطوائف غير الإسلامية من شرط انقضاء
المدة الواردة في الفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠
الخاص بالجنسية المصرية . ص ٥

قانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون الإجراءات الجنائية . ص ٦
قانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية . ص ٧

قانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادتين ١٨ و ٢٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧
بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية لدى المحاكم الأهلية . ص ٨
قانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية . ص ١٠

قانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
الخاص بالاصلاح الزراعي . ص ١٤

قانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن التحكيم في المنازعات بين الدولة والغير . ص ١٥
قانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات . ص ١٧

قانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار
قانون نظام القضاء . ص ١٩

قانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ بإضافة فقرة جديدة إلى نهاية المادة ١٧ مكرراً من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ٢١

قانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
الخاص بالاصلاح الزراعي . ص ٢٢

قانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص
بالاصلاح الزراعي . ص ٢٣

مرسوم بتعديل المرسوم بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
الخاص بالاصلاح الزراعي . ص ٢٥

قانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٣ بإلغاء المادة ٣٠ من المرسوم بقانون رقم لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشؤون التموين . ص ٢٦

قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢
بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢—١٩٥٣ و ١٩٥٣—١٩٥٤
و ١٩٥٤—١٩٥٥ الزراعية . ص ٢٦

قانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن تعديل رسوم الأيلولة على التركات . ص ٢٨
قانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٣ بإضافة أحكام جديدة إلى المادتين ٤ و ١٢ من القانون رقم
٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض الضريبة العامة على الإيراد . ص ٢٩

قانون رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم

٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمعدل بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن استيفاء ديون
النقود الثابتة . ص ٣٠

مذكرة إيضاحية لقانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ص ٣٥
قرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ بإصدار تفسيرات تشريعية لبعض أحكام قانون الإصلاح
الزراعي . ص ٤١

أمر عسكري رقم ٧١ بتكليف العمال والمستخدمين الذين يعملون في مرفق النقل
بالأوتوييس بالأقاليم بالاستمرار في عملهم وتكليف المرخص لهم في استغلال
خطوط الأوتوييس باستخدامهم . ص ٤٣

أمر عسكري رقم ٧٢ بتكليف شركة توريد الكهرباء والتاج بأن تسلم إلى المجلس البلدى
لمدينة الاسماعيلية مهمات مرفق الانارة بتملك المدينة . ص ٤٤

أمر عسكري رقم ٧٣ بتكليف العمال والمستخدمين الذين يعملون في مرفق الانارة
بمدينة الاسماعيلية بالاستمرار في عملهم . ص ٤٥

أمر عسكري رقم ٧٤ بإضافة مادة جديدة على الأمر العسكري رقم ٣٥ . ص ٤٦

لجنة التحرير

كمال سليم ابراهيم - حسن محمد العشماوى - نصيف زكى - أحمد السارة

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

السنة الرابعة والثلاثون

العدد

الاول

سنة

١٩٥٣

١ — الفرق بين المعرفة بالشئ والعلم به أن المعرفة تذكر ما قد نسيته والعلم به يثبت في نفسك من أمره ما لم تتصوره قبل ذلك .

٢ — إذا طابق الكلام نية المتكلم حرك نية السامع وإن خالفها لم يحسن موقعه عند من أريد به .
أفلاطون

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥٦ بمصر .

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والأوامر العسكرية الآتية :

عدد	
١٨	حكما صادرا من قضاء محكمة القضاء الإداري
٥	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
١	حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٧	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجاري)
٦	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٢	حكيمين صادرين من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٢	حكيمين صادرين من القضاء المستعجل
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجرح)
	بحث استغلال غلة العقار المشفوع فيه للأستاذ نصيف زكي المحامي
	بحث ما يطلبه المحامون للأستاذ راغب حنا المحامي وكيل النقابة
	بحث النظرية التقليدية في حقوق الأفراد العامة للأستاذ نعيم عطية المحامي بإدارة قضايا الحكومة
	بحث هل الأحكام الصادرة من محكمة ثاني درجة في مواد الجرح والمخالفات والمعتبرة
	حضورية عملا بالمواد من ٢٣٨ - ٢ إلى ٢٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية
	قابلة للطعن عليها بطريق المعارضة للأستاذ فتحي على السبكي القاضي بمحكمة الفيوم الابتدائية
	بحث إجراءات الاستئناف المستحدثة في قانون المرافعات للدكتور أحمد أبو الوفا
	أستاذ مساعد قانون المرافعات بجامعة الاسكندرية .
	قانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل في الأوراق المالية . ص ١
	قانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الثانية من انقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧
	الخاص بالعمد والمشايخ . ص ٢
	قانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠
	بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان . ص ٣
	قانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤
	لسنة ١٩٥١ بنقيرير رسم دمنعة . ص ٤

قانون رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٥٣ بإعفاء أفراد الطوائف غير الإسلامية من شرط اقتضاء
المدة الواردة في الفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠
الخاص بالجنسية المصرية . ص ٥

قانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون الإجراءات الجنائية . ص ٦
قانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية . ص ٧

قانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادتين ١٨ و ٢٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧
بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية لدى المحاكم الأهلية . ص ٨
قانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية . ص ١٠

قانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
الخاص بالأصلاح الزراعي . ص ١٤

قانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن التحكيم في المنازعات بين الدولة والغير . ص ١٥
قانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات . ص ١٧

قانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار
قانون نظام القضاء . ص ١٩

قانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ بإضافة فقرة جديدة إلى نهاية المادة ١٧ مكرراً من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ٢١

قانون ٤٠٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
الخاص بالأصلاح الزراعي . ص ٢٢

قانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص
بالأصلاح الزراعي . ص ٢٣

مرسوم بتعديل المرسوم بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
الخاص بالأصلاح الزراعي . ص ٢٥

قانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٣ بإلغاء المادة ٣٠ من المرسوم بقانون رقم لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشؤون التموين . ص ٢٦

قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢
بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢-١٩٥٣ و ١٩٥٣-١٩٥٤
و ١٩٥٤-١٩٥٥ الزراعية . ص ٢٦

قانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن تعديل رسوم الأيلولة على التركات . ص ٢٨
قانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٣ بإضافة أحكام جديدة إلى المادتين ٤ و ١٢ من القانون رقم
٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض الضريبة العامة على الإراد . ص ٢٩

قانون رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم

٧٧. لسنة ١٩٤٩ والمعدل بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن استيفاء ديون النقود الثابتة . ص ٣٠

مذكرة إيضاحية لقانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ص ٣٥

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ باصدار تفسيرات تشريعية لبعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى . ص ٤١

أمر عسكري رقم ٧١ بتكليف العمال والمستخدمين الذين يعملون في مرفق النقل بالالتزيم بالاقاليم بالاستمرار في عملهم وتكليف المرخص لهم في استغلال خطوط الاوتوبيس باستخدامهم . ص ٤٣

أمر عسكري رقم ٧٢ بتكليف شركة توريد الكهرباء والناج بأن تسلم إلى المجلس البلدى لمدينة الاسماعيلية مهات مرفق الانارة بتلك المدينة . ص ٤٤

أمر عسكري رقم ٧٣ بتكليف العمال والمستخدمين الذين يعملون في مرفق الانارة بمدينة الاسماعيلية بالاستمرار في عملهم . ص ٤٥

أمر عسكري رقم ٧٤ بإضافة مادة جديدة على الأمر العسكري رقم ٣٥ . ص ٤٦

لجنة التحرير

كمال سليم ابراهيم - حسن محمد العشماوى - نصيف زكى - أحمد السارة

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

سبتمبر
سنة ١٩٥٣

المحكمة

العدد الأول
العدد الرابع والثلاثون

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ ونص في البند ١١ من
المادة ١٥ على أن يكون نظام المدارس أو
مديروها مسئولين عن (فصل التلاميذ لتجاوز
السن أو لسوء السلوك أو للرسوب أو
للاخلال بالنظام) والذي يستفاد من ذلك
أن الوزير وضع قاعدة تنظيمية بين فيها
الأسباب التي يصح فصل طلبة المدارس الحرة
من أجلها وجعل نظام تلك المدارس ومديريها
مسئولين عن تطبيق هذه القاعدة لمصلحة
التعليم فإنابة الوزير في هذا الشأن واضحة
ومن ثم يكون القرار الذي يصدر بفصل
الطلبة لشيء من هذه الأسباب من القرارات
الإدارية النافذة المفعول فوراً ولا يخل
بصفته الإدارية وقوته النافذة جواز الطعن
فيه إلى سلطة الرقابة القانونية وهي وزارة
المعارف التي تصدر في هذا الشأن قرارات
نهائية في سبيل تنفيذ القوانين وتحقيق المصلحة
العامة .

(القضية رقم ١٦٥ سنة ٥ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس
المجلس وعماد صابر القاري ومحمد عبد السلام وعبد
الرحمن الجري ومحمد السعيد)

١٢ يونيو سنة ١٩٥١

١ — مؤسسة ذات منفعة عامة . مدرسة حرة
خاضعة لرقابة وزارة المعارف . تعد كذلك .
ب — قرار إداري . قرار يصدر من ناظر
مدرسة حرة بفصل طالب تطبيقاً للأنابة الواردة في
قرار وزير المعارف رقم ٧٩٨٩ . يعد قراراً إدارياً
نافذاً للمفعول فوراً .

المبادئ القانونية

١ — يتضح من مراجعة نصوص القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المدارس
الحرة الخاضعة لرقابة وزارة المعارف
العمومية، أن المشرع قد قصد اعتبار المدارس
مؤسسات ذات منفعة عامة تتعاون على نشر
التعليم وفقاً للنهج التي تقررها وزارة المعارف
ولذلك فقد أخضعها المشرع للنظم الحكومية
وجعلها تحت الوصاية الإدارية لوزارة المعارف
وأجاز إيجاتها من مال الدولة .

٢ — إن وزير المعارف بماله من الهيمنة
والوصاية على المدارس الحرة ووضع لوائح
تنظيمية لها قد أصدر القرار الإداري
رقم ٧٩٨٩ بشأن تنفيذ أحكام القانون

٢

١٣ يونيه سنة ١٩٥١

١ — قرار إدارى نهائى . التظلم لا يمنع من نهائيته فى موضوعه . أثره .

ب — إدارة قضايا الحكومة . العمل الفنى التظلم لعملها .

ج — إدارة قضايا الحكومة . نظراء . عمل فنى . المعول عليه فى ذلك .

المبادئ القانونية

١ — لا يغير من اعتبار القرار نهائياً فى موضوعه أن يكون المدعى قدم تظليماً منه لما يفصل فيه ، إذ التظلم فى القرارات الإدارية النهائية جائز سواء للجهة التى أصدرت القرار أو الجهات الرئيسية ، دون أن يغير مثل هذا التظلم طبيعة القرار من حيث النهائية فى موضوعه وإنما طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة له أثره فى قطع سريان ميعاد الطعن فيه بالإلغاء وفى اعتبار فى حكم قرار بالرفض فوات يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عن الطلب المقدم إليها ، وحساب الميعاد من تاريخ انقضاء الأربعة الأشهر المذكورة هذه .

٢ — المقصود بالعمل الفنى الذى يعتبر نظيراً لعمل إدارة قضايا الحكومة بحسب مفهوم مرسوم النظراء الصادرين فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٣ ، ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بناء على المادة ٣٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء ،

وهما اللذان كانا ساريين وقت صدور القرار المطعون فيه ، وبحسب صريح نص المادة الثانية من مرسوم النظراء الصادر بعد ذلك فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ الذى حل محل المرسومين المشار إليهما ، هو الاشتغال فعلاً وبصفة أصلية بالقانون على أن يكون ذلك ثابتاً بوجه رسمى من واقع ملف الخدمة ومن وقت الاشتغال بهذا العمل .

٣ — المعول عليه هو نوع العمل الذى يقوم به الموظف ، لا الدرجة التى ربط عليها فى الميزانية ، يستوى فى ذلك أن يكون تكليفه بهذا العمل قد جاء عن طريق التعيين أو النقل أو الندب ، ما دام العمل واحداً فى ذاته ، وكان نظيراً لعمل إدارة قضايا الحكومة . يؤكد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لرسوم النظراء لأعمال مجلس الدولة الفنية الذى صدر على نسق مرسوم النظراء لأعمال إدارة القضايا . إذ أشارت تلك المذكرة إلى أن هناك بعض موظفين منتدبين الآن فعلاً للقيام بأعمال مجلس الدولة الفنية ولم ير النص فى المرسوم على اعتبارهم من النظراء على أساس أن هذه الصفة ثابتة لهم بداهة بحكم اشتغالهم بتلك الأعمال ذاتها .

٤ — لا اعتداد بما تثيره البلهية من جدال فى تطبيق كادر إدارة القضايا على المدعى بحجة أنه حائز على إجازة ليسانس الحقوق الفرنسية دون شهادة المعادلة المصرية — استناداً إلى الحظر الوارد فى الفقرة الثالثة

المبدأ القانوني

إذا بان أن التحقيق الذي قام عليه القرار المطعون فيه لم يسمع فيه دفاع المدعى بعد توجيه تهم محددة إليه فأخل بذلك بأهم الضمانات الواجب توافرها في محاكمة الموظفين لدى توقيع الجزاءات عليهم خصوصاً إذا كانت بعقوبة الفصل من الخدمة وهي أشد الجزاءات ومن ثم يكون القرار المطعون فيه إذ قام على مثل هذا التحقيق الذي أهدرت فيه تلك الضمانات الأساسية وهي عدم الإخلال بحق الدفاع الواجب توفيره للموظف قبل توقيع هذا الجزاء الشديد عليه — إن القرار المذكور يكون والحالة هذه قد جاء مخالفاً للقانون حقيقةً بالإلغاء .

(القضية رقم ٥٨٨ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة) .

٤

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

- ١ — وظائف سياسية . الأوامر الملكية بتعيين الممثلين السياسيين . ليست وسيلة لتحديد الأقدمية .
- ب — وظائف سياسية . تعيين . أقدمية . الرجوع إلى القواعد العامة في الحكومة . فخواها .
- ج — وظائف سياسية . أقدمية . لائحة شروط الخدمة في أغسطس سنة ١٩٥٠ . نصها على تحديد الأقدمية .

المبادئ القانونية

١ — إن الأوامر الملكية التي تصدر

بتعيين الممثلين السياسيين إنما هي أداة تعيين وليست وسيلة لتحديد الأقدمية فيما بينهم ، وقد خلا المرسوم بقانون الصادر في

من المادة الأولى من قانون استقلال القضاء — لا اعتداد بذلك لأن الحظر المشار إليه إنما ينصب على من يعين قاضياً ، والأمر ليس بصدد تطبيق قانون استقلال القضاء فيما يتعلق بصحة تعيين بعض موظفي قسم القضايا ممن لا يحملون شهادة المعادلة ، في وظيفة قاض ، وإنما المقام هو تطبيق كادر القضاء في مزايا المالية على موظفي القسم المذكور ، فلا مانع والحالة هذه من تطبيق الكادر المذكور في هذا الخصوص على هؤلاء الموظفين شأنهم في ذلك شأن رجال الطب الشرعي الذين طبق عليهم كادر القضاء دون أن يلزم لذلك حصولهم على المؤهلات اللازمة لتعيين من يولى القضاء ، على أن هذه المسألة قد انتهت بعد إذ أصدر القومسيون البلدي قراراً في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بالموافقة على تطبيق كادر القضاء على الموظفين بقسم القضايا غير الحاصلين على شهادة المعادلة ومنهم المدعى وصدقت الوزارة على هذا القرار .

(القضية رقم ٣٥٧ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد وكيل المجلس وحبشي إبراهيم سمري وعبد المجيد التهاى وسيد علي الدمراوى والسيد إبراهيم الديوانى المستشارين) .

٣

١٣ يونيو سنة ١٩٥١

محاكمة إدارية . تحقيق لم يسمع فيه دفاع التهم بعد توجيه تهم معينة . مخالفة القرار الذي يقوم عليه القانون .

٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للوظائف السياسية وكذا لائحة شروط الخدمة في وظائف التمثيل الخارجى من نص بتقدير الأقدمية بين من يعينون بأمر ملكى واحد حسب ترتيبهم الوارد فيه ، فن غير المقبول اعتبار الأمر الملكى الصادر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٧ مقررأ للأقدمية بين من شملهم .

٢ - إن المرسوم بقانون الصادر فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للوظائف السياسية أبان فى المادة الثالثة منه أن أداة تعيين الممثلين السياسيين عدا الملحقين هى الأمر الملكى . ونص فى المادة الحادية عشرة منه على أن الممثلين السياسيين تسرى عليهم جميع القوانين واللوائح السارية على باقى موظفى الحكومة ، وذلك بغير إخلال بأحكام القوانين والمراسيم واللوائح الخاصة بهيئة التمثيل السياسى - ولما لم تكن ثمة قواعد خاصة بترتيب الأقدميات فيما بينهم كما هو بالنسبة إلى بعض طوائف الموظفين كرجال القضاء وأضرابهم من أعضاء مجلس الدولة وموظفيه وجب الرجوع إلى القواعد المقررة لموظفى الحكومة عموماً وفخاها الاعتداد بالدرجات المالية فى ترتيب الأقدميات بين الشاغلين لوظيفة واحدة .

٣ - لائحة فيما نصت عليه لائحة شروط الخدمة فى وظائف التمثيل الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء فى

٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ من أن الانتخاب لكل وظيفة يكون من بين شاغلى الوظيفة الأقل حسب الأقدمية والكفاية لأن هذا النص إنما يعالج قاعدة من قواعد الترقية لا تخرج عن نطاق القواعد العامة للترقيات وهو على أى حال يواجه حالة الذين يرقون من بين شاغلى الوظيفة الأقل داخل السلك السياسى ولم يتحدث عن حالة الذين تسند إليهم الوظائف من خارج هذا السلك على أنه قد عدلت بعد ذلك لائحة شروط الخدمة فى أغسطس سنة ١٩٥٠ بوضع نص يقضى بتحديد أقدمية المعينين من موظفى الحكومة غير الدبلوماسيين بين المعينين فى دفعتهم على أساس الدرجة المالية الحاصلين عليها فإن كانوا حاصلين فعلا على درجة الوظيفة الدبلوماسية المختارين لها وضعوا فى أول دفعة المرقين إلى تلك الوظيفة وإلا كان ترتيبهم بعد المرقين فى هذه الدفعة من الموظفين الدبلوماسيين مما يرد الاحتجاج بالنصوص الواردة باللائحة قبل التعديل وينفى المدلول الذى تستخلصه الوزارة منها .

(القضية رقم ٣٥٣ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد سالى مازن محمد عفت وحسين أبو زيد وعلى أبو القيط وعلى على منصور المستشارين) .

٢ - لا محل للتحدى بأن مجلس الوزراء أراد بقراره الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ أن يكون ذا أثر رجعي فيسرى على الموظفين الذين لم تكن قد تمت تسوية حالتهم وفقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ - لا محل للتحدى بذلك لأن المدعى قد اكتسب حقاً ، ولأن المساس بالحقوق المكتسبة لا يكون إلا بقانون ينص فيه على الأثر الرجعي طبقاً للمادة ٢٧ من الدستور .

(الفضية رقم ٣٨٩ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

١ - كادر . فني عال وإداري . لا يشترط حصول الموظف على مؤهل عال .
ب - تيسير . قواعده . شروطها . مخالفتها . إلغاء القرار .

المبادئ القانونية

١ - لا مقنع فيما ذكرته الحكومة من أنه يشترط في وضع الموظف بالكادر الفني العالي والإداري حصوله على مؤهل عال وأن الموظف الذي نقلته إلى الدرجة الكتابية لا يحمل مؤهلاً عالياً فهي فيما فعلت إنما صححت وضعاً خاطئاً - لا مقنع في ذلك إذ ليس ثمة مانع من شغل الكادر الإداري بعير ذوي المؤهلات العالية ، فالكادر الفني العالي والإداري كما يعمل ذوي المؤهلات العالية يشمل غيرهم .

٥

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

١ - (١) مدد الخدمة السابقة . شروط ضمها حسب قرار مجلس الوزراء في ٣٠ / ١ / ١٩٤٤ . توافرها . قيام الحق في الضم . لا يلزم لنشوته صدور قرار فردي .

ب - مدد الخدمة السابقة . قرار مجلس الوزراء في ١١ / ٥ / ١٩٤٧ . حق مكتسب . المساس به . لا يكون إلا بقانون ينص على الأثر الرجعي .

المبادئ القانونية

١ - يبين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ أنه أنشأ للموظف الذي تتوافر فيه الشروط الواردة به حقاً في أن تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه في الحكومة على الأسس المبينة فيه بما يترتب على هذا الضم من آثار في أقدميته بتعيين راتبه ، وأنه يستمد هذا الحق الذاتي مباشرة من القرار المذكور بحيث لا يلزم لتسوية حالته صدور قرار فردي خاص بذلك لأن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر لم يدع للإدارة في هذا الشأن سلطة تقديرية تترخص بمقتضاها في إجراء التسوية أو رفضها حسبما تراه وإنما جعل اختصاصها فيه مقيداً بحيث إذا ما توافرت الشروط المقررة لا يحصى عن النزول على أحكامه وإجراء التسوية بتقرير الحق الذاتي لصاحبه .

(١) يمثل هذين البدين حكمت الدائرة الثانية في الفضية رقم ١٨٨ لسنة ٤ القضائية بجنبة ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥١ .

٢ — ما دامت القواعد التي نص عليها في ملحق التيسير وفي قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ صريحة في تخصيص أولى الدرجات الحالية أو التي تخلو لقدامى الموظفين الذين تنطبق عليهم الشروط المبينة بهذين القرارين كما هي صريحة في تفضيل المنسقين على غيرهم في الترقيات إلى الدرجات الحالية أو التي تخلو وقصر هذا التفضيل على الثلث من الدرجات الحالية فكل مخالفة لأحكام قواعد ملحق التيسير تعتبر مخالفة قانونية يترتب عليها إلغاء القرار الصادر بهذا الإجراء .

(القضية رقم ٥٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٧

١٤ يونيه سنة ١٩٥١

- ١ — تنسيق . ترقية بالأقدمية . اختلافها عن الترقية العادية . من حيث الكفاية أو الاختيار . احتفاظها بباقي قواعد الترقية العادية .
- ب — تنسيق . ترقية بالأقدمية . تخط . جزاء . متى لا يبرر الترك .

المبادئ القانونية

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن قواعد الترقية بالأقدمية تنسيقاً وإن اختلفت عن قواعد الترقية العادية من حيث عدم مراعاة أي اعتبار متعلق بالكفاية أو الاختيار إلا أنها مع ذلك لا تزال تحتفظ بباقي قواعد الترقية العادية وخصائصها ، فهي ليست من قبيل الإنصاف أو التسوية

وتطبيقاً لما تقدم يكون لجهة الإدارة ترك الموظف في الترقية بالأقدمية تنسيقاً إذا ارتكب من الأخطاء أو وقع عليه من الجزاءات ما يؤثر في صلاحيته للوظيفة المطلوب ترقيته إليها على ألا تستقل جهة الإدارة بتقدير هذه الجزاءات وإنما يكون تقديرها خاضعاً لرقابة هذه المحكمة باعتبارها عنصراً من العناصر القانونية التي تتضمنها حالة الترقية بالأقدمية المطلقة .

٢ — إن الوزارة إذ تخطت المدعى في الترقية لدرجات التنسيق بالأقدمية المطلقة بسبب جزاء لا يمس نزاهته أو شرفه ومضت عليه مدة طويلة ولا يؤثر في صلاحيته للوظيفة المرقى إليها تكون قد خالفت القانون ومن ثم يكون المدعى على حق في المطالبة بالتعويض عما أصابه من الضرر بسبب تخطيه .

(القضية رقم ١٠١ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عفت وحسين أبو زيد وطي أبو الفيط المستشارين) .

٨

٢٠ يونيه سنة ١٩٥١

جزاء . قرار بتأثير الجزاء في الترقية أو العلاوة مستقبلاً . هو جزاء تأديبي حقيقي . وجوب بدوره مع الجزاء الأول في وقت واحد ولا كان باطلاً . علته .

المبدأ القانوني

إن القرار الذي يصدر بتأثير الجزاء

الذي يوقع على الموظف ، لذنوب اقترفته ، في ترقية أو في علاوة مستقبلا هو جزاء تأديبي حقيقي بل قد يكون أبعد أثرا وأشدّ مساساً بالموظف من الجزاء الآخر لما يؤدي إليه من حرمانه من العلاوة أو الترقية أو منهما معا . وقد يربى مدى ما يصيبه من جراء ذلك على ما يصيبه من الجزاء الآخر أضعافاً ، ولما كان لا يجوز مجازاة الموظف عن الذنب الواحد غير مرة واحدة لذلك وجب ، إذا روى عند مجازاته عن مثل هذا الذنب بجزاء ما قد يؤثر هذا الجزاء مستقبلا في علاوته وترقيته ، أن يصدر الجزاءان في وقت واحد بقرار واحد ، أما إذا صدر الجزاء الثاني بعد الأول فيكون في واقع الأمر قد صدر بعد أن استنفدت الجهة الإدارية سلطتها في التأديب في الذنب ذاته ، وكان ذلك بمثابة مجازاة الموظف عنه مرتين وهو ما لا يجوز قانوناً .

(القضية رقم ٣٤١ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد وكيل المجلس وحبشي ابراهيم سمري وعبد المجيد التهامي وسيد علي النراوى والسيد ابراهيم الديواني المستشارين) .

٩

٢٠ يونيو سنة ١٩٥١

علاوة دورية . متى تستحق بـ حرمان منها . متى يجوز .

المبدأ القانوني

إن العلاوات الدورية تستحق بحسب

ميعادها وتصبح حقاً للموظف فتضاف إلى راتبه ما دام لم يصدر قبل ذلك قرار بحرمانه منها أو بتأجيلها ، إذ نصت المادة الخامسة من أحكام العلاوات في كادر الموظفين الصادر في سنة ١٩٣٩ على أن يكون المنح هو الأصل في تقرير العلاوة الاعتيادية والعلاوة المكتملة لبداية الدرجة ما لم يصدر من الموظف أو المستخدم ما يدعو إلى حرمانه منها أو تأجيلها ، ونصت المادة الثامنة من الأحكام المذكورة على أن يصدر بتأجيل العلاوة أو الحرمان منها قرار من الوزير بعد أخذ رأي لجنة النظر في شئون الموظفين . ومفاد ذلك أن قرار الوزير لا يلزم لاستحقاق العلاوة الدورية إذ أنها تستحق بمقتضى القانون متى حل ميعادها وإنما هو لازم للحرمان منها أو تأجيلها .

(القضية رقم ٢٩٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٠

٢١ يونيو سنة ١٩٥١

١ - طلبات في الدعوى . تكييفها . الاستناد إلى حق مستند من القانون . اختصاص المحكمة بولايتها السكامة . شرطه . عدم سقوط الحق بالتقدم .

٢ - جامعة غاروق الأولى . هيئة التدريس . تعيين أو ترقية . من منطلة وزير المعارف وحده . شرطه . قرارات مجلس الجامعة . ليست نهائية أو نافذة أو ملزمة .

٣ - جامعة ترقية . قرارات لجنة التنسيق التي وافق عليها مجلس الجامعة ومجلس الوزراء في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . لا تحمل الترقية بصفة إلزامية بمرور الزمن . من رتبة استثنائية . لرئيس الحكومة .

المبادئ القانونية

١ - إذا استبان للحكمة من دفاع المدعى أنه يكيف الدعوى بأنها مطالبة بحق من حقوقه التي يستمدّها من القانون الملزم لجهة الإدارة فهو لا يطلب إلزام جهة الإدارة بإنشاء مركز قانوني جديد أو إلغاء قرار إداري سابق على إنشاء مجلس الدولة، وإنما يطالب بحقوق يقول إنها تقررت له بموجب قرار مجلس الجامعة الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بالموافقة على تعيينه أستاذ (ج) في الدرجة الثانية، والقرار الآخر الصادر منه في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بترقيته إلى أستاذ (ج) وقراره الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ بالموافقة على ترقّيته لأستاذ (ب) في الدرجة الأولى إذ يرى أن هذه القرارات أنشأت له مراكز قانونية لا يملك الوزير تعديلها أو عدم اعتمادها وهو إذ امتنع عن التصديق على تلك القرارات قد اعتدى على الحقوق التي ترتبت له على مقتضاها، كما يقول بأن من حقه أن يمنح الدرجة الثانية اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ بمرور سنتين عليه في الدرجة الثالثة طبقاً للقواعد التي قررتها لجنة التنسيق ووافق عليها مجلس الجامعة ومجلس الوزراء في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ مع ما يترتب على ذلك من استحقاقه للدرجة الأولى اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٨ وللدرجة مدير عام من أول مايو سنة ١٩٥٠ مع صرف

فروق المرتبات والعلاوات والدعوى على هذه الصورة ليست إلا مطالبة بحقوق مالية ونزاعاً في مرتب مما تختص هذه المحكمة بالفصل فيه بولايتها الكاملة طالما أن الحقوق المذكورة لم تسقط بالتقادم .

٢ - المستفاد من المواد ١٠، ٩، ٧، ١٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول أنه فيما يتعلق بتعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المذكورة أن القانون صريح في أن ذلك من سلطة وزير المعارف وحده بشرط أن يكون هناك طلب بذلك من مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة وكذلك فيما يتعلق بالترقية ذلك أن اختصاص مجلس الجامعة في هذين الأمرين لا يعدو مجرد النظر فيهما وإبداء الرأي للوزير فقط كما هو ظاهر من نص المادة التاسعة فقرة خامسة سالفة الذكر ، وعلى ذلك يكون القول بأن مجلس الجامعة حين يصدر قرارات في شأن تعيين أعضاء هيئة التدريس أو ترقّيتهم يصدر قرارات نهائية نافذة وملزمة للوزير لا سند له قانوناً إذ للوزير بحسب النصوص المتقدمة اعتماد رأي مجلس الجامعة أو طرحه جانباً حسبما يراه ملائماً للصالح العام بوصفه الرئيس الأعلى للجامعة .

٣ - القواعد التي قررتها لجنة التنسيق بالجامعتين ووافق عليها مجلس الجامعة ومجلس الوزراء في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٦

عمال الشهريه الشاغلين لدرجات وعمال اليومية، إذ هم لا يتقاضون أجوراً إلا عن أيام تشغيلهم الفعلية بحيث إذا لم يشتغلوا أيام الجمع فلا يعطون شيئاً، وعلى ذلك إذا كانت طبيعة عمل المدعى تختم عليه العمل في أيام الجمع تعين حساب راتبه على أساس الشهر ٣٠ يوماً — أما إذا كان يتعطل أيام الجمع وجب حساب راتبه على أساس ٢٥ يوماً مساواة له بمامل اليومية.

(القضية رقم ٤٠١ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عفت وحسين أبو زيد والسيد ابراهيم الديوانى المستشارين) .

١٢

٢١ يونيو سنة ١٩٥١

١ — حكم بالإلغاء . القاعدة في تنفيذه . حكم بضم المدة السابقة وتسوية الحالة . مقتضاه .

ب — ترقية . ميعادها . حكم من هذه المحكمة بإلغاء قرار إدارى . جواز إصدار قرار إدارى تنفيذاً له ينطفئ أثره على الماضى .

المبادئ القانونية

١ — (١) إن الحكم الذى يصدر بإلغاء قرار إدارى لا يعين في منطوقه ما الذى سيتناوله التنفيذ — والقاعدة في تنفيذ أحكام الإلغاء تقضى بتحميل الجهة الإدارية لالتزامين — أحدهما — سلبى بالامتناع عن اتخاذ أى إجراء تنفيذى يترتب عليه حدوث أثر للقرار بعد إلغائه — وثانيهما — إيجابى باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى

(١) مثل هذا المبدأ حكمت منه المحكمة في القضية رقم ٤٠١ لسنة ٤ القضائية بالجلسة ذاتها .

لا تجعل الترقية حتمية إلزامية بمرور السنتين بل إنها تميزها فقط استثناء من القواعد العامة التى تقضى بأن تكون الترقية بعد قضاء الموظف أربع سنوات في الدرجة بحيث يكون للسلطة الإدارية حرية استعمال هذه الرخصة الاستثنائية وترقية من تراه جديراً بها من الموظفين وعلى ذلك فليس للمدعى أن يطالب بتلك الترقية على أنها حق مقرر له يستطيع مطالبة الحكومة به جبراً عنها وإلزامها به إذ هي لم تر موجباً لمنحه إياها وكان رأيها في ذلك لا تشوبه أية شائبة من سوء استعمال السلطة .

(القضية رقم ١٥ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عفت وحسين أبو زيد وعلى أبو النيط المستشارين) .

١١

٢١ يونيو سنة ١٩٥١

كادر العمال . مرتب العامل أو المستخدم الشاغل لدرجة فنية . القاعدة في حسابه .

المبدأ القانونى

المستفاد من كادر العمال أن القاعدة في حساب مرتب العامل أو المستخدم الشاغل لدرجة فنية عند ما يطلب حساب راتبه على أساس اليومية هي منحه الأجر اليومى المقرر لزميله عامل اليومية الذى يشغل الوظيفة بمائة لوظيفة معزولة في عدد أيام تشغيله الفعلية طوال الشهر وبذلك يتحقق المساواة في الراتب الذى يشمله الكادرين

ب — عمدة . محاكمة إدارية . المآخذ التي تستوجبها . لم يبينها القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . جزاء . وجوب قياسه مع ما يثبت من خطأ .

المبادئ القانونية

١ — القول بأن غياب العمدة وقع مخالفاً لنص المادة ٢١ من قانون العمد والمشايخ مردود بأن تلك المادة والمادة التالية لها تنصان على أنه « يجوز للعمدة أو الشيخ أن يحصل على إجازة بإذن سابق من المدير فيما يزيد على الأسبوع وفيما يقل عن ذلك من الأمور ، وعلى أنه « إذا منع العمدة أو الشيخ مانع مؤقت عن القيام بوظيفته فللمدير أن ينوب أحد مشايخ القرية ليقوم بأعماله مؤقتاً ، فهذه النصوص في مجموعها لا تمنع العمدة من التغيب يوماً واحداً لظرف طارئ ، ولو لم يحصل على إذن سابق مقدماً ويكفي الإخطار عقب الغياب مباشرة . فإذا كان المدعى أثبت غيابه في دفتر الأحوال بسبب ما ابتابه من المرض وأصاب عنه أحد المشايخ ولم يزد في غيابه عن ليلة واحدة ولم تنكر عليه الحكومة هذا القول فيكون قرار لجنة الشياخات الصادر بإدانتة في تهمة الغياب قد وقع مخالفاً للقانون في نصه وفي روحه .

٢ — إن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ لم يبين جميع المآخذ التي تستوجب محاكمة العمدة أو الشيخ وإنما أشار في المادة ٢٤ إلى الأسباب التي تدعو إلى إحالته إلى لجنة الشياخات للنظر في فصله وهي فقد الأهلية والنصاب أو العجز عن

الحكم مع تطبيق نتائجها القانونية وذلك على أساس اقتراحه عدم صدور القرار الملغى ابتداء فيرد إلى ما كان وتسوى الحالة على هذا الوضع — ومن ثم كان من مقتضى تنفيذ الحكم في الدعوى الحالية (القاضي بضم مدة الخدمة السابقة وتسوية حالة المدعى على أساس هذا المركز القانوني الجديد) ، ضم المدة وتعديل أقدمية المدعى ثم ترتيب نتيجته القانونية بتسوية حالته بمراعاة ما كان يحصل عليه من الترقية لو لم تجانب الجهة الإدارية حكم القانون عند رفضها ضم المدة فإن كانت أقدميته تبرر ترقيته بالأقدمية المطلقة سويت حالته على مقتضى ذلك .

٢ — لا اعتداد بما تقوله الحكومة من أن ميعاد الترقية يحدد من تاريخ صدور القرار بها إذ أن هذا هو الشأن في الأحوال العادية — أما عند الحكم بإلغاء قرار إداري وقع مخالفاً للقانون فليس ما يمنع من إصدار قرار تنفيذاً له ينعطف أثره على الماضي ؛ بل إن ذلك الأثر اللازم للحكم والتسويات المترتبة عليه .

(القضية رقم ٦٣٥ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد سامي مازن ومحمد عفت وحسين أبو زيد وعلى أبو الفيط وعلى علي منصور المستشارين) .

١٣

٢٦ يونيو سنة ١٩٥١

١ — عمدة . تقيمه . ليوم واحد ولظرف طارئ . بغير إذن سابق . كفاية الإخطار عقب الغياب مباشرة . قرار لجنة الشياخات بالإدانة عن تهمة الغياب . مخالفة ذلك للقانون .

التنظيم تكفل به القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ في دائرة اختصاص أخرى .

المبدأ القانوني

إن التفويض التشريعي بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ في وضع لائحة بتقاليد المهنة لم يكن ليتسع لتحويل رقابة الصيدلة التعرض لتحديد ساعات العمل بالصيدليات لتعلق هذا الأمر بمصالح أخرى للجمهور مما تكفل القانون بتنظيمه بتشريع آخر في دائرة اختصاص أخرى وهو القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم ساعات العمل في المحال التجارية ودور العلاج في مواعيد معينة ومدة معينة . وعلى ذلك فإن وزير الصحة إذا اعتمد اللائحة التي وضعها رقابة الصيدلة في شأن تقاليد مهنتها مخولة لنفسها الحق في تنظيم مواعيد العمل يكون قد خالف المادة ٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ متجاوزاً اختصاصه إلى الاختصاص المقرر لوزير الشؤون الاجتماعية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ .

(القضية رقم ٦٦ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٥

٢٧ يونيو سنة ١٩٥١

(١) مدد الخدمة السابقة . توافر الشروط المطلوبة بقرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ . لا يؤثر في الحق بصدور قرار ١٩٤٧/٤/١١ . إذ لا يملك إمداد حق مكتسب .

(٢) سجل محققاً المبدأ حكمت هذه الدائرة في القضية رقم ٤٠٢ لسنة ٤ القضائية بالجلسة ذاتها .

أداء الواجبات — ثم بينت المادة سلطة المدير في مجازاة العمدة أو الشيخ وهي الإنذار أو الغرامة التي لا تتجاوز ٢٠٠ قرش إذا قصر أو أهمل في القيام بواجباته أو أتى أمراً يخل بكرامته وأنه إذا كان ما ثبت على العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد أحاله المدير إلى لجنة الشياخات لمحاكمته تأديبياً ولجنة أن تحكم بالإنذار أو بغرامة لا تتجاوز أربعين جنياً أو بالفصل من الوظيفة فالتدرج في الجزاء الإداري الذي يوقعه المدير من الغرامة التي لا تزيد عن مائتي قرش إلى المحاكمة التأديبية والتدرج فيما يجوز للجنة أن توقعه من جزاءات يدل على أن المشرع قصد أن يقاس الجزاء بما ثبت من خطأ ولا يمكن أن يقصد المشرع إلى إعطاء اللجنة سلطة فصل العمدة مهما تكن التهمة الموجهة إليه أو مهما يكن الخطأ الذي وقع فيه . فإذا دلت الظروف التي أحاطت بالمدعى على أن تأخير التبليغ عن حادثة السرقة لم يكن يبرر فصله من وظيفته لعدم الملامة الظاهرة في القرار المطعون فيه مما يجعله مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة ..

(القضية رقم ٥٣٦ سنة ٤ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الرزاق أحمد السهوري رئيس المجلس ومحمود صابر العقاري ومحمد عبد السلام وعبد الرحمن الجبيري وبدوي إبراهيم حموده المستشارين) .

١٤

٢٦ يونيو سنة ١٩٥١

صيدلية . التفويض التشريعي في وضع لائحة بتقاليد المهنة . لا يدخل فيه تحديد ساعات العمل . هذا

المبدأ القانوني

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ قد أنشأ لصاحب الشأن الذي تتوافر فيه الشروط المطلوبة حقاً في أن تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه في الحكومة بما يترتب على ذلك من آثار في تحديد أقدميته وتعيين راتبه ، لا يؤثر فيه ما يكون قد تضمنه قرار ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ من أحكام خاصة بالموظفين الذين لم تسو حالتهم قبل صدوره إذ ليس من شأن هذا القرار الأخير إهدار الحق الذي اكتسبه المدعى فعلاً في تسوية حالته على مقتضى القرار الأول .

(القضية رقم ٢٨٤ سنة ٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة السيد على السيد وكيل المجلس وحبشى ابراهيم سمري وعبد المجيد التهامي وسيد على الدماوي والسيد ابراهيم الديواني المستشارين) .

١٦

٢٧ يونيو سنة ١٩٥١

١ - التماس . الفش الذي يجيزه . إدلاء الحكومة ببيانات أو بأوراق تخالف الثابت بملف الموظف . قبول التماس .

ب - تنسيق . التفرقة بينه وبين قواعد الإنصاف . لا شأن له بالمؤهلات .

ج - تنسيق . أقدمية . لم يأت بقواعد جديدة . حترامه الأقدميات المكتسبة .

المبادئ القانونية

١ - إن ملف الموظف هو الوعاء الطبيعي الذي يحوى من الأوراق والقرارات والبيانات ما يحدد مركزه القانوني قبل

الحكومة كما يتحدد به مركزه بالنسبة إلى غيره من الموظفين . فباعتبارها الأمانة على هذه الملفات وما تحويه من أوراق وبيانات لا شك أن للموظف الحق في أن يستند إليها في صدد تحديد مركزه القانوني وإثبات حقوقه ، يتعين عليها أن يكون ما تدلى به من بيانات وأوراق مطابقاً لما هو ثابت في الملفات ، فإن أخفت الحقيقة في هذا الشأن وكان لذلك أثره في تكوين عقيدة المحكمة كان عملها غشاً مما يجيز التماس إعادة النظر في الحكم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات .

٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المؤهلات لا شأن لها بالتنسيق الذي يقوم على رفع الدرجات لذويها بصرف النظر عن مؤهلاتهم بينما يقوم الإنصاف على تقدير المؤهلات لأربابها بقطع النظر عن وظائفهم .

٣ - إن التنسيق لم يأت بقواعد جديدة من شأنها المساس بالأقدميات بل على العكس من ذلك قام على احترام الأقدميات المكتسبة .

المحكمة

(١) عن جواز قبول التماس :

« من حيث إن مبنى هذا التماس أن الملتمس أقام الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٢ ق طالباً بإلغاء القرار الإداري رقم ٥١٩ الصادر في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ فيما تضمنه من اعتبار ترقيته إلى الدرجة الرابعة تنسيقاً من أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ في حين أنه كان

أثر في عقيدة المحكمة فأصدرت حكمها الملتبس فيه تحت تأثيره .

« ومن حيث إن الحكومة تدفع بعدم جواز قبول الالتماس استناداً إلى أن الغش الذي يجيز قبوله يجب أن يكون حاصلًا من أحد الخصوم خلال نظر الدعوى بحيث يمنع القاضي أو الخصم من معرفة الحقيقة بشرط أن يكون مجهولاً من الخصم الآخر وقت المرافعة وكان يستحيل عليه دفعه ، وأن يكون قد أثر في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لولا حصوله لما قضت بما حكمت به . وأن هذا غير متوافر في السبب الذي يقيم الملتبس التماسه عليه .

« ومن حيث إنه قد بان للمحكمة من أوراق الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٢ ق والمستندات المقدمة فيها من الحكومة أنها قررت في المذكرة المودعة منها في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٨ أن ترتيب المدعى في كشف أقدمية الدرجة الخامسة هو السابع وأن أقدميته لم تسمح بترقيته إلى الدرجة الرابعة اعتباراً من أول سنة ١٩٤٦ لأن من سبقوه في الأقدمية رقوا في تواريخ لاحقة لأول مايو سنة ١٩٤٦ ، وقدمت تأييداً لقولها هذا كشف أقدمية بالترتيب الآتي :

- (١) مصطفى محمد أفندي (٢) راضي مهدي محمد أفندي (٣) بادير عبد الملك أفندي (٤) طه مصطفى أفندي (٥) صلاح الدين حمدي أفندي (٦) محمد أمين محمود أفندي (٧) علي سلامة شبانه أفندي . ثم عادت فقررت في مذكرتها المودعة في ١٦ من نونيه سنة ١٩٤٨ ، أن أصل الدرجات المنسقة أربع ومخلفت خمس درجات في الترقية إلى الدرجة الثالثة وبذلك أصبحت حلة الدرجات الرابعة

يستحق الترقية إليها من أول مايو سنة ١٩٤٦ على أساس أقدميته المطلقة في حدود النسبة المقررة لها ولأنه كان رقي إلى الدرجة الخامسة في أول مارس سنة ١٩٤١ فيكون قد أمضى عند صدور القرار المطعون فيه المدة القانونية اللازمة للترقية وهي أربع سنوات ، ولكن الحكومة قررت في تلك الدعوى أن ترتيب أقدميته في تلك الدرجة السابع فلم يسمح بترقيته إلا في الدرجة التي رقي إليها زكي محمد أبو طالب أفندي اعتباراً من ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ وخالفها بتعديل ترقيته على درجة تنسيقية إلى أول مايو سنة ١٩٤٦ بينما أن ترتيب المدعى هو السادس في أقدمية الدرجة الخامسة . وإذا كانت الدرجات الرابعة المنسقة هي تسع يخص ذوى الأقدمية منها ست ، فكان من حقه أن تعتبر ترقيته إلى الدرجة الرابعة من أول مايو سنة ١٩٤٦ ، أما زكي محمد أبو طالب فقد بان أنه لم يكن من موظفي قسم الحركة والبضائع بل هو ناظر محطة في قسم آخر فليس له أن يفيد من تنسيق درجات القسم الأول إذ الحق في ذلك محصور في موظفيه ، فيكون ما بدا من الحكومة من تقرير بيانات غير صحيحة ، وتقديم أوراق تتضمن تقارير لا تطابق الواقع الذي تدل عايه ملفات ذوى الشأن من الموظفين ، وهي الآمينة على هذه الملفات ، ويتمين عليها أن تدلي بالبيانات الصحيحة على مقتضى ما هو ثابت فيها ، لما لذلك من أثر حاسم في تحديد مراكزهم القانونية وما يترتب على ذلك من آثار ، يكون ما بدا منها غشاً يجيز التماس إعادة النظر في الحكم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات ، ما دام قد

وافق عليه مجلس إدارة السكك الحديدية في الترقيات التنسيقية — كما قدمت أيضاً صورة قرار وزير المواصلات الصادر في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ باعتماد هذه الترقيات وقد عدل تواريخها — فاعتبر الترقية بالنسبة إلى صلاح الدين حمدي أفندي من أول أبريل سنة ١٩٤٧ خلفاً لشافعي مهدي أفندي الذي كان قد رقى من هذا التاريخ إلى الدرجة الرابعة وعدلت أقدميته فيها على درجة تنسيقية من أول مايو سنة ١٩٤٦ كما عدل تاريخ ترقية المدعى إلى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ خلفاً لمنسى خليل أفندي الذي رقى إلى الدرجة الثالثة من هذا التاريخ .

« ومن حيث إنه بان من الحكم الملتمس فيه ، أن المحكمة ناقشت مدى سلطة وزير المواصلات في تعديل قرارات مجلس الإدارة و انتهت إلى أنه لا يملك تعديل القرارات التي تصدر من المجلس وأن كل ماله من حق بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ هو الموافقة على قراراته أو رفضها دون التصدي لها موضوعاً — وأن القرار المطعون فيه إذ عدل قرار مجلس الإدارة بالنسبة إلى المدعى يجعل ترقيته من أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ بدلاً من ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ قد خالف القانون وصار متعيناً إلغاؤه في هذا الجزء — ثم استظهرت طلب المدعى اعتبار أقدميته من أول مايو سنة ١٩٤٦ بدلاً من ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ فقررت أنه « استبان من أوراق الدعوى أن أقدمية المدعى من بين موظفي الدرجة الخامسة لم تكن تسمح له بالترقية في حدود النسبة المقررة للأقدمية المطلقة من أول مايو سنة ١٩٤٦ وأن

التي تجوز الترقية إليها تنسيقاً تسعاً ، رقى بالاختيار ثلاثة جامعيون وهم (١) محمود عنتر أفندي من أول مايو سنة ١٩٤٦ (٢) أبو العلا إبراهيم جاب الله من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ (٣) سليمان عبد الحى أفندي من هذا التاريخ أيضاً وقد روى تمييز الجامعيين في بدء الترقية على زملائهم غير الجامعيين بمجرد استيفائهم شرط المدة — و رقى بالأقدمية (١) باسيلي فرج أفندي من أول مايو سنة ١٩٤٦ (٢) بدير عبد الملك أفندي من أول مايو سنة ١٩٤٦ (٣) طه مصطفى أفندي من أول مايو سنة ١٩٤٦ (٤) صلاح الدين حمدي أفندي من أول أبريل سنة ١٩٤٧ بدلاً من شافعي مهدي أفندي الذي رقى إلى الدرجة الثالثة من هذا التاريخ (٥) محمد أمين محمود أفندي من ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بدلاً من عبد الفتاح إبراهيم أفندي الذي رقى إلى الدرجة الثالثة من هذا التاريخ (٦) علي سلامه شبانه أفندي من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بدلاً من منسى خليل أفندي الذي رقى إلى الدرجة الثالثة من ذلك التاريخ — وقدمت الحكومة مستندات من بينها كشف بأسماء جميع موظفي الحركة والبضائع الذين كانوا قبل التنسيق في الدرجة الخامسة في الكادر الفني العالي والإداري مبيناً به أقدمية كل منهم في تلك الدرجة وتاريخ ترقيته إلى الدرجة الرابعة — وقد ورد بهذا الكشف فيما يختص بالملتمس أنه رقى إلى الدرجة الرابعة من ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ خلفاً لأبي طالب أفندي ، كما جاء به أيضاً أن صلاح الدين حمدي أفندي يستحق الترقية تنسيقاً إلى الدرجة الرابعة من أول مايو سنة ١٩٤٦ ، وهذا الكشف هو الذي

إلا اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ بمقتضى القرار الصادر من وزير المواصلات رقم ٦٣٩ في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ — فلم يكن عند صدور القرار المطعون فيه في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ شاغلاً لآية وظيفة في قسم الحركة والبضائع حتى يفيد من الدرجات المنسقة التي اختص بها هذا القسم ، ولما أريد تعديل أقدميته في الدرجة الرابعة بارجاعها إلى أول مايو سنة ١٩٤٦ استعملت لهذا الغرض درجة رابعة تنسيقية بهندسة السكة والأشغال .

« ومن حيث إنه ما من شك في أنه لولا إقحام اسم زكي محمد أبو طالب أفندي في كشف الترقيات التنسيقية الخاص بإدارة الحركة والبضائع المقدم من الحكومة في الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٢ ق ، وما قرره الحكومة فيها من أن أقدمية المدعى ما كانت تسمح بترقيته إلا في إحدى الدرجات المتخلفة عن ترقية من هم أقدم منه ، ومن التاريخ الذي تخلف فيه تباعاً بحسب خلوها وعلى مقتضى ترتيبه في الأقدمية ، وما جاء في الكشف المشار إليه آنفاً من أن المدعى رقي في الدرجة التي خلت عن زكي محمد أبو طالب أفندي من ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ لولا هذا كله — وهو ما ثبت عدم صحته في هذا الالتباس — لكان للمحكمة وجه آخر في الحكم — ولا وجه لما تدعيه الحكومة من أنه روعي في تفضيل الجامعين الثلاثة من حيث الأسبقية في الترقية وفي حساب مبدئها ، وكان لذلك أثر في الحكم — لا وجه لذلك إذ إن للمحكمة من الإطلاع على القضية الماثلة المرفوعة من صلاح الدين حمدي أفندي رقم ١٣١ لسنة ٢ ق التي كانت منظورة بذات

الموظفين الذين رقوا ابتداء من هذا التاريخ أقدم من المدعى في الدرجة الخامسة أما المدعى فقد رقي على درجة رابعة تنسيقاً من الدرجات التي كانت تخلف تباعاً بسبب ترقية الأسبق عليه في الأقدمية » .

« ومن حيث إنه يظهر من ذلك أن المحكمة بعد أن أطرحت قرار وزير المواصلات في حساب مبدأ الترقية ، قد اعتمدت في تكوين عقيدتها في هذا الخصوص على قرار مجلس الإدارة والكشف المرافق له الذي ورد به أن المدعى يستحق الترقية من ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ خلفاً لأبي طالب أفندي ، وفي هذا الكشف تحت عنوان « الدرجة الرابعة » بيان عن أحد عشر شخصاً من حيث وظائفهم وتواريخ ترقيةاتهم إلى الدرجة الخامسة فالرابعة ، وكيفية معاملتهم بالتطبيق لقواعد التنسيق ، ومنه يتضح أن اثنين منهم كانا قد رقيا قبل التنسيق إلى الدرجة الرابعة فعلاً هما شافعي مهدي أفندي من أول أبريل سنة ١٩٤٧ ، وزكي محمد أبو طالب أفندي من ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ ، فعدلت ترقيةهما العادية على درجتين تنسيقيتين واعتبرتاه من أول مايو سنة ١٩٤٦ ، ثم رقي كل من محمد أمين محمود أفندي وعلى سلامه شبانه أفندي في الدرجتين العاديتين اللتين تخلفتا عنهما وجعل مبدأ ترقيةهما من تاريخ الترقية الأولى أي من أول أبريل سنة ١٩٤٧ ، ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ على التتابع ، ولسكن قدبان للمحكمة من الأوراق المقدمة أخيراً في قضية الالتباس ، أن زكي محمد أبو طالب أفندي لم ينقل إلى إدارة الحركة والبضائع على الدرجة الرابعة المخصصة لوظيفة مساعد رئيس أقسام حركة الخلية بضم الحركة ومصلحة السكك الحديدية

الجلسة أن المحكمة ناقشت هذه المسألة وقررت أن عدم حصول الموظف على مؤهل لا يؤثر في ترقيته التنسيقية بالأقدمية المطلقة وأنه يستحق الترقية تنسيقاً اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ مادام قد استوفى المدة اللازمة للترقية مما يقطع بأن ما أثر في عقيدة المحكمة هو خصوصية دعوى الملتمس هو تلك البيانات والتقارير المخالفة للحقيقة التي قدمتها الحكومة .

« ومن حيث إن ملف الموظف هو الوعاء الطبيعي الذي يحوى من الأوراق والقرارات والبيانات ما يحدد مركزه القانوني قبل الحكومة كما يتحدد به مركزه بالنسبة إلى غيره من الموظفين . فباعتبارها الأمانة على هذه الملفات وما تحويه من أوراق وبيانات لاشك أن للموظف الحق في أن يستند إليها في صدد تحديد مركزه القانوني وإثبات حقوقه ، يتعين عايناً أن يكون ما تدلى به من بيانات وأوراق مطابقة لما هو ثابت في الملفات ، فإن أخفت الحقيقة في هذا الشأن وكان لذلك أثره في تكوين عقيدة المحكمة كان عملها غشاً مما يجيز التماس إعادة النظر في الحكم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون هذا الالتماس جائز القبول .

(ب) عن الموضوع :

« ومن حيث إنه قد بان للمحكمة من الأوراق أن الدرجات الرابعة التي كان يجوز الترقية إليها تنسيقاً اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ تسع درجات — أربع منها برفع أربع درجات خامسة — وخمس منها متخلفة

عن درجات أعلى وجميعها واردة في جدول التنسيق الخاص بهذه الإدارة الذي وافقت عليها اللجنتان البرلمانيتان قبل صدور القانون ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتنسيق ، مما يقطع بغير شبهة أن تلك الدرجات التسع كان يجوز الترقية عايناً من أول مايو سنة ١٩٤٦ متى كان الموظف المرقى مستوفياً مدة الأربع السنوات في هذا التاريخ وإلا فمن تاريخ استكمالها ، وهذا قيد شخصي بالنسبة إلى كل موظف بذاته ليس من شأنه التأثير في غيره إذا كان استوفى هذا الأخير المدة القانونية إذ على مقتضى استيفائه إياها يكون استحقاقه للترقية وإلى مبدئها . فإن كان استوفى في الدرجة الحالية الأربع السنوات في أول مايو سنة ١٩٤٦ استحق الترقية وأرجع مبدؤها إلى التاريخ المذكور وإلا فلا يستحقها إلا بعد إتمام تلك المدة وبحسب مبدؤها من التاريخ الذي يتم فيه الأربع السنوات — كما بان للمحكمة كذلك أن أقدمية موظفي تلك الإدارة في الدرجة الخامسة كانت كالآتي (١) باسيلي فرج أفندي من أول مارس سنة ١٩٤١ (٢) بادير عبد الملك أفندي من أول مارس سنة ١٩٤١ (٣) طه مصطفى أفندي من أول مارس سنة ١٩٤١ (٤) صلاح الدين حمدي أفندي من أول مارس سنة ١٩٤١ (٥) محمود أمين محمود أفندي من أول مارس سنة ١٩٤١ (٦) علي سلامة شبانه أفندي من أول مارس سنة ١٩٤١ — وهؤلاء غير جامعين ويايهم (٧) محمود غنيم أفندي من أول سبتمبر سنة ١٩٤١ (٨) أبو العلا إبراهيم أفندي من ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٢ (٩) سليمان عبد الحى أفندي من ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٢ وهؤلاء جامعون كما كان يجب . موظف

الدرجات المنسقة لترقيتهم جميعاً إلى الدرجة الرابعة في قرار واحد لأن التنسيق لم يأت بقواعد جديدة من شأنها المساس بالأقدميات السابقة بل على العكس من ذلك قد قام على احترام الأقدميات المكتسبة .

« ومن حيث إنه لسكل ما تقدم يكون المدعى محقاً في اعتبار أقدميته من أول مايو سنة ١٩٤٣ فيتعين القضاء بذلك على الوجه المبين بالمنطوق » .

(الفضية رقم ٤٥٤ سنة ٣ في بالية السابقة) .

١٧

٢٧ يونيو سنة ١٩٥١

ميعاد الستين يوماً . بدؤه . العلم الذي يقوم مقام الإعلان . شروطه .

المبدأ القانوني

طبقاً للبادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، لا يبدأ الميعاد في السريان إلا من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن وإذ كان قضاء هذه المحكمة قد اعتبر إمكان قيام العلم الحقيقي مقام الإعلان أو النشر فقد اشترط لذلك أن يكون علماً يقيناً لا ظنياً ولا افتراضياً ، وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار ومواده بحيث يتيسر لصاحب الشأن بمقتضى هذا العلم أن يحدد مبركوه القانوني من القرارات المطعون فيها وهل من مصلحة متوسلين من الماطن الطعن فيه إن كان ذلك محل .

رقى إلى الدرجة الرابعة قبل التنسيق اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٤٧ وهو شافعي مهدي أفندي — فالتطبيق الصحيح لقواعد التنسيق كان يقتضي تعديل أقدمية هذا الأخير اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ على إحدى الدرجات المنسقة وتبقى بعد ذلك ثماني درجات يرقى إليها ثمانية من موظفي الدرجات الخامسة وهم الذين ينتهون بأبي العلا إبراهيم وتكون ترقية كل منهم تنسيقاً من أول مايو سنة ١٩٤٦ إذا أمضى كل منهم ٤ سنوات في درجته وبهذا تستهلك جميع الدرجات التسع التنسيقية ويبقى الأخير في ترتيب الأقدمية وهو سليمان عبد الحى أفندي فيرقى في الدرجة العادية المتخلفة عن شافعي مهدي أفندي بعد تعديل أقدميته على درجة تنسيقية اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ وتكون ترقية سليمان عبد الحى أفندي اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٤٧ تاريخ ترقية شافعي مهدي أفندي الأولى — ولا وجه لما تدعيه الإدارة من أنها راعت تفضيل الجامعيين من حيث أسبقية الترقية ومبدئها نظراً إلى مؤهلاتهم لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن المؤهلات لا شأن لها بالتنسيق الذي يقوم على رفع الدرجات لذويها بصرف النظر عن مؤهلاتهم فيما يقوم الإنصاف على تقدير المؤهلات لأربابها بقطع النظر عن وظائفهم ، ولا جدال في أن الموظفين الستة من موظفي إدارة الحركة والبضائع غير الجامعيين يشغلون وظائف في السكادر الفني العالي والإداري الذي ينتظم الجامعيين الثلاثة أيضاً — كما أن الأولين لا يستوفون الأخيرين في ترتيب الأقدمية فيجب اعتبارهم في الترتيب على ما كان قبل الترتيب

١٨

٢٧ يونيو سنة ١٩٥١

موظف . تعيينه . في درجة أقل مما قرره قواعد
الإعصاف . عدم جوازه . علاقة الموظف بالحكومة .
تنظيمية . عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها .

المبدأ القانوني

إذا كانت قواعد الإعصاف قررت
للؤهل الدراسي الذي يحمله المدعى الدرجة
السادسة بمرتب ١٢ جنيهاً شهرياً ومن ثم
يكون تعيينه في درجة أقل من السادسة
وبمرتب أقل من ١٢ جنيهاً شهرياً مخالفاً

للقواعد المذكورة . ولا وجه لما تتجدى
به الحكومة من أن المدعى قبل مختاراً أن
يعين في الدرجة الثامنة بمرتب ١٠ جنيهاً
شهرياً ووقع إقراراً بذلك . لا وجه لذلك
لأن العلاقة بين الموظف والحكومة إنما
هي علاقة قانونية تنظمها القوانين واللوائح
فالإتفاق على ما يخالفها يعد باطلاً ولا يعتد
به وذلك حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

(القضية رقم ٣٧٦ سنة ٤ ق وثلاثة ومضوية
السادة الأستاذة حبشي ابراهيم سمري وسيد علي
الدهماوي والسيد ابراهيم الديواني المستشارين) .

قضاء محكمة الاستئناف

هيئة التحكيم

١٩

محكمة استئناف القاهرة

١٥ أبريل سنة ١٩٥٣

مكتب العمل . أثبت في محضر التسوية عدم إحالة
أحد المطالب المقدمة المتعلقة بأحد أنظمة العمل في المصنع
إلى لجنة التوفيق . لا يعتبر تسوية النزاع .

المبادئ القانونية

١ - إذا أورد مكتب العمل في محضر
الاجتماع الذي عقده لتسوية المطالب المقدمة
إليه تسوية ودية أنه يرى عدم إحالة أحد
هذه المطالب المتعلقة بأحد أنظمة العمل في
المصنع إلى لجنة التوفيق لمجرد أن لائحة
جديدة لتنظيم العمل قد أرسلت إلى إدارة

التشريع للنظر في نصوصها فإن هذا الإجراء
في ذاته لا يعد تسوية للنزاع حسب الواقع
أو حسب القانون خصوصاً إذا كان الطرفان
قد رحبا من تلقاء نفسيهما إلى مناقشة المطلب
عند طرحه أمام هيئة التحكيم متجاوزين
بوجوعهما هذا رأى مكتب العمل في اعتبار
النزاع منتهياً بالتسوية الودية أو أنه ما زال
 قائماً لم تحصل تسويته لأن ما قرره المرسوم
بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن
التوفيق والتحكيم في المادة السادسة وحددت
به مهمة مكتب العمل تقضي بأنه إذا لم
يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع
بالطرق الودية... رفع تقريراً مفصلاً بنتيجة

٢٠

محكمة استئناف القاهرة

٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣

إعانة غلاء . أمر عسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ .
تطبيقه . جنحة عسكرية . حق فصل العمال . أمر عسكري
٧٥ لسنة ١٩٤٠ . حدود حق الفصل . طلب الإعادة .
هيئة التحكيم . اختصاص .

المبادئ القانونية .

١ - لا تختص هيئة التحكيم في منازعات
العمل بالفصل في الطلب الذي تقدمه النقابة
خاصاً بصرف إعانة غلاء المعيشة إذا كان
هذا المطلب مقصوداً به استصدار قرار من
هذه الهيئة ملزم للشركة بأن تدفع لعمالها فئات
العلاوة التي تستحق عند تطبيق القواعد
الواردة في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة
١٩٥٠ على وجه معين تنازع فيه الشركة، ورأى
مكتب العمل من تلقاء نفسه أن يطرح الأمر
على القضاء ليخسره بما يراه مطابقاً للتفسير
الصحيح لأحكام الأمر العسكري المذكور
بأن قام بتحرير محضر جنحة وأحال الموضوع
إلى النيابة العامة التي سارت في تحقيقه لأنه
مادام الفصل في أمر التزام الشركة بالإعانة
لم يتم بعد فإنه لا مجال لهذه الهيئة في أن تنظر
في الخلاف القائم على حقيقة معاني الأمر
العسكري وما يترتب عليه من إلزام وذلك
لكي لا تتعارض الأحكام التي تصدر في
مسألة واحدة .

٢ - لا تختص هيئة التحكيم في طلب إعادة العمال

سعيه وأسباب إخفاقه إلى رئيس لجنة
التوفيق المختصة مصحوباً بجميع أوراق
الموضوع ... ، ومؤدى هذا النص أن رأى
مكتب العمل ليس قاطعاً ولا يمكن أن تقيد
به لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم سواء في
موضوع النزاع أو في اعتبار كونه منتهياً
بالنسبة إلى جميع المطالب أو إلى بعضها بل
الرأى في ذلك جميعه إنما يكون لهيئة التحكيم
التي تشمل اختصاصها نظر النزاع والفصل فيه
طبقاً للمادتين ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون
المشار إليه .

٢ - لا يجوز إلزام رب العمل بإعطاء
عماله علاوات دورية حتمية لأن هذه
العلاوات تتنافى مع طبيعة عمل المؤسسات
الخاضعة للمنافسة الحرة والتي لا تتصف
إيراداتها بميزة الاستقرار واطراد الزيادة في
الأرباح لمواجهة الزيادة الحتمية المطردة في
الاجور وهذه العلاوة ما هي إلا منحة من
رب العمل متروكة لتقديره في ضوء حالة
مؤسسته المالية ولا يمكن إلزامه بها إلا في
حالة وجود كادر لعماله تنص على ذلك .

(نزاع مصنع شركة الاتحاد المصري للنسيج « دباسي
إخوان » وبين عمالها رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ برئاسة
وعضوية السادة الأساتذة يحيى محمد مسعود وكيل المحكمة
ومحمد عبد الهادي الديواني وإسماعيل أبو الفتوح
المستشارين وحيل حنا مندوب مصلحة العمل وعلى
فهمي محمود مندوب مصلحة الصناعة)

المفصولين بغير حق لأن إجابة هذا الطلب من صميم اختصاص القضاء العبادى يمارسه طبقاً للأوضاع والقواعد وفى الأحوال التى نص عليها القانون .

(نزاع شركة المفازل المصرية ضد رقابة عملها رقم ٩٢ سنة ١٩٥٣ رئاسة وعضوية السادة محيى محمد مسعود وكيل المحكمة ومحمد عبد الهادى الديوانى واسماعيل أبو الفتوح المستشارين وجيل حنا مندوب مصلحة العمل وعبد الحالى طه مندوب مصلحة الصناعة أعضاء) .

٢١

محكمة استئناف القاهرة

١٢ مايو سنة ١٩٥٣

اتصال هيئة التحكيم بالنزاع . المادتان ٦ ، ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ مكتب العمل . تحديد الموضوع الذى يطرح عليه . تحديد طرفى النزاع . الطلب الذى يقدمه العمال . تغيير مكتب العمل لموضوع الطلب وأطرافه . لا يجوز . إبداء رأى مكتب العمل فى النزاع . غير واجب . إعادة العمال المفصولين . لا اختصاص لهيئات التحكيم . فسخ العقد . تعويض عيبى ممكن التنفيذ . القضاء ببطالان الفسخ . اختصاص القضاء العادى .

المبادئ القانونية

١ - إنه يتبين من نص المادتين ٦ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل أن اتصال هيئة التحكيم بالنزاع إنما يكون عن طريق إحالته من لجنة التوفيق عند تعذر التسوية الودية على أن هذا الاتصال قد يحصل أيضاً طبقاً للمادة ١٠ من هذا المرسوم بقانون .

٢ - إن ما يستتج من هذه النصوص أن ما يتطلبه القانون من مكتب العمل فى حالة إخفاقه فى تسوية النزاع ودياً أن يحيل أوراق الموضوع إما إلى لجنة التوفيق أو إلى هيئة التحكيم مباشرة حسب الأحوال ولا مجال للشك فى أن الموضوع الذى يطرح على مكتب العمل لكى يعمل على تسويته بالطرق الودية يتحدد بالطلب الذى يقدم إليه من العمال مشتملاً على أوجه النزاع التى لم يوفقوا إلى تسويتها فيما بينهم وبين صاحب العمل ، فإذا ما تبين أن هذا الموضوع قد حدد فى الطلب ولم يكن طرفاه المعينان فى الطلب سوى العمال من جانب وصاحب العمل عن الجانب الآخر فإنه لا يجوز لمكتب العمل أن يغير من موضوع الطلب أو أن يبدل من أطرافه الذين ذكروا فيه وإلا أخرج على مقتضى التكليف الذى حدده له القانون فى نص المادتين ٦ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ والذى ينحصر فى إرسال أوراق الموضوع إلى لجنة التوفيق مع التقرير الذى يرفعه إليها عن نتيجة مسعاه وأسباب إخفاقه أو إحالة هذه الأوراق إلى هيئة التحكيم ، وظاهر من هذا أن مكتب العمل غير مكلف أن يبدى رأياً فى النزاع. وإلا لنص على أن يشتمل التقرير مثل هذا رأى .

٣ - إذا كان النزاع الذى حدد موضوعه هو إعادة العمال الذين فصلهم صاحب العمل بغير مبرر فإن ما يطلبه العمال من ذلك ليس

النموذج في الاختصاص، ففسد المخرج، الإجماع على الصلح بين العامل وصاحب العمل، صالح المصادرة والاقتصاد، متى جبر النزاع قائماً فعلاً، محاولة التسوية، خطوة أولى، التبعيض الوصول إلى تسوية، وجوب ثبوته من الأوراق، اتفاق على الإحالة إلى التحكيم، لا يجوز في غير أحواله، تحديد مراحل النزاع، متعلق بالنظام العام.

المبادئ القانونية

١ - إن الأصل في المنازعات التي تقع بين صاحب العمل وبين عماله والتي تتعلق بالعمل أو بشروطه أن يعمل الطرفان نفسيهما على تسويتها فيما بينهما بالاتفاق الودي، ولا يطلب أحدهما من جهات التوفيق الرسمية أن تسعى في حسم النزاع بالطرق الودية قبل أن يتبين عجزهما عن الوصول إلى تسوية لهذا النزاع، فإذا ما أغفل الطرفان القيام بهذه المحاولة كان الإجراء الذي يقوم به مكتب العمل بناء على الطلب الذي يقدمه له الطرفان إجراء سابقاً لأوانه ومخالفاً لطبيعة الاختصاص الاستئنافي الذي تقرره تشريعات التوفيق والتحكيم للجهات الحكومية في التدخل لحسم النزاع بالطريق الودي ثم بطريق التحكيم.

٢ - إن ما زعمه المشرح للتبرير عليه من إجراءات هو ما سبق وروده في المادة الثانية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل وما تقرره المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٢ الذي حل محل القانون المذكور وقد جرى نص هذه المادة بأنه: «إذا وقع نزاع ما تعلق عليه أحكام المحكمة

من المسائل التي تختص هيئة التحكيم بنظرها، ذلك أن القضاء بالإعادة مآل حتمي لإلزام صاحب العمل الذي فسخ عقده باستخدام المبرم مع العامل فسخاً تعسفياً بتعويضه عينياً وهو إلزام مبناه ثبوت أن التعويض العيني يمكن تنفيذه، ولا شك أن افتراض إمكان التعويض في صورة إعادة العامل المضروب إلى عمله لا يدع مجالاً لأن يستبدل به التعويض في صورة أخرى وأن القضاء بالتعويض العيني يستتبع تقرير استمرار قيام العقد لبطلان فسخ صاحب العمل له وهو ما يدخل في اختصاص المحاكم العادية ولا يمكن لهيئات التحكيم أن تقاسمها اختصاصها في ذلك لتعلقه بأصل الحقوق ولأن مناط اختصاص هذه الهيئات قد ربط في المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بما هو وارد في المادة الأولى منه.

٤ - لا يحق لهيئة التحكيم أن تقرر إعادة المتعاقدين - العامل وصاحب العمل - إلى مركز قانوني سابق كان مترتباً على التعاقد الذي أصبح غير قائم لفسخ أحد الجانبين المتعاقدين له إذ أن الفصل على هذا الوجه ليس مما تشمله أحكام التوفيق والتحكيم المنصوص عليها في القانون المذكور.

(نزاع شركة مواسير سيجوارت ضد نقابة عمالها رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٥٣ بالهيئة العاظم)

٢٢

محكمة استئناف القاهرة

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

تقدم العمل وشروطه، تسوية ودية، مكتب العمل، اختصاص استئناف أمارة النزاع، متى يكون.

الابقاء قدر المستطاع على الصلاة القائمة بين العمال وصاحب العمل توخياً لصالح الصناعة والاقتصاد بوجه عام .

٤ - من أجل أن يصبح تمت نزاع قائم فعلاً وجائز أن تسرى في شأنه قواعد التوفيق والتحكيم يجب أن يثبت أن أحد الفريقين - صاحب العمل أو العمال - قد حاول الوصول إلى تسوية ما وقع من خلاف ولم يلجأ إلى الجهات الرسمية التي خصصها المشرع لفض النزاع أو الحكم فيه إلا بعد أن أعجزه الوصول إلى تسوية للنزاع عن ذلك الطريق ، ومن الواجب أن يبين من الأوراق أن رافع النزاع قد اتخذ تلك الخطوة الأولى دون ثمرة ولذا فلم يكن بد من عرض النزاع على مكتب العمل لعله يستطع إجراء التسوية بوسيلة أخرى .

٥ - إذا تبين أن النزاع لم يمر بمرحلته الأولى قبل أن يطرح على الجهات الحكومية التي حددها القانون فكأنه لم يخرج بعد من دائرة العلاقة الطبيعية بين العمال وصاحب العمل وهي العلاقة التي ينبغي أن يسود فيها الوئام وحسن التفاهم ، ولذا فإن تعرض مكتب العمل لتسوية النزاع كان واجباً أن يتلو محاولة الوصول إلى هذه التسوية فيما بين الفريقين المتنازعين دون تدخل من أحد كما أنه لا محل لإحالة النزاع إلى هيئة التحكيم حتى مع اتفاق الطرفين على هذه الإحالة لأن تحديد مراحل النزاع حسب ما نص عليه القانون أمر لا يجوز الاتفاق على مخالفته

الأولى من المادة السابقة ولم يوفق الطرفان فيما بينهما إلى تسويته جاز لكل منهما أن يقدم بنفسه أو بواسطة مثله إلى مكتب العمل الواقع في دائرته محل العمل للسعي في حسم النزاع بالطرق الودية وبيان في هذا الطلب أسماء طرفي النزاع أو تمثيلهما ومحال إقامتهم وموضوع النزاع ، . على أن القصد الذي توخاه المشرع في كلا التشريعين قد بين صراحة في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ إذ ورد في صدر تلك المذكرة عند توضيح الغرض من مشروع القانون أن : النظر في المنازعات الفردية من اختصاص المحاكم العادية ، أما المنازعات المشتركة فالأصل فيها أن تكون تسويتها باتفاق ودي بين الفريقين فإن عجزا عن ذلك وجب أن تتدخل السلطة الحكومية المختصة لحسم النزاع عن طريق التوفيق فإن لم تستطع فعن طريق التحكيم وهذا ما نظمته مشروع القانون المعروض مع المذكرة ، .

٣ - إن اختصاص مكتب العمل بإجراء التسوية الودية لا يتصل به ابتداء ومباشرة بعد قيام النزاع بل بعد عجز الطرفين عن تسوية ما بينهما وإذن فظاهر من هذا أن مهمة المكتب حسب ما قرره القانون تنحصر في محاولة التسوية التي أخفق الطرفان فيها وأن يجري ذلك قبل أن يحيل الأمر إلى لجنة التوفيق لتتولاه على أساس جديد قد يؤدي إلى حسم النزاع ، ولاشك أن في هذا التدرج تحقيقاً لما قصد إليه المشرع من محاولة

في غير الأحوال المبينة فيه لتعلق هذا التحديد بالنظام العام شأنه في ذلك شأن درجات التقاضي .

(نزاع شركة يسم المصنوعات المصرية ضد نقابة مستخدميها وعمالها رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة) .

٢٣

محكمة استئناف القاهرة

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

١ - عام . النص على عدم حضوره أمام مكتب العمل أو لجنة التوفيق . يرى إلى بحث النزاع في جو عائل ودي . مصلحة عامة .

ب - تفسير قوانين العمل . يتعين في تفسيرها الابتعاد عن الجمود والتقييد المطلق بالنصوص .

المبادئ القانونية

١ - إن المشرع إذ نص على عدم جواز حضور محام وقت نظر النزاع أمام مكتب العمل أو في لجنة التوفيق إنما قصد أن يتم بحث النزاع في جو ودي عائلي كما قصد ألا يطول أمد تلك المرحلة من مراحل النزاع التي حدد لها مدة لا تتجاوز الأسبوعين وهو غرض متعلق بقواعد ترمي إلى تحقيق مصلحة عامة فإذا ما تبين من أوراق النزاع أن مكتب العمل قد استنفذ كل وسائل التسوية الودية دون أن يؤثر في محاولاته تلك حضور المحامي الذي لم يكن له أي دور إيجابي يبدل من صفاء الجو الذي يجب أن تدور فيه تلك المحاولات طبقاً لما قصده المشرع فإنه لا يكون ثمة مصلحة في الفصل

ببطلان الإجراءات التي قام بها مكتب العمل بعد أن ظهر قطعاً أنه لا أمل في التقريب بين وجهتي النظر المتعارضتين .

٢ - يتعين بالنسبة لقوانين العمل أن يتحرى في تطبيقها أو تفسيرها الابتعاد عن الجمود والتقييد المطلق بالنصوص إذ يجب الاعتداد دائماً بقصد الشارع وحكمة النص مع الالتفات إلى حل النزاع على وجه يضمن تحقيق مصلحة الفريقين معا وهذا بعينه هو ما يستفاد من النصوص وما تدل عليه روح هذه القوانين وظروف وضعها ولقد نبه المشرع صراحة على هذه الحقيقة بما أورده في المادة السادسة عشر من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالتوفيق والتحكيم في منازعات العمل . ولا شك في أن العامل الأول في تطبيق هذه القوانين أو تفسيرها تغليب روح العدالة وما تقضي به الظروف العامة على جمود النصوص والتزام حرفيتها .

٣ - إن القانون قد قرر جزاء على مخالفة مقتضى نص المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ينحصر في العقوبة التي نص عليها في المادة الثالثة منه غير أن هذا لا يعنى استبعاد كل سلطة لمهنة التحكيم في تبيين ما يترتب على هذه المخالفة عند التحقق من وقوعها لأن النص إنما وضع أصلاً لضمان حسن تنفيذ أحكام قانون التوفيق والتحكيم وليس هناك من

شك في ظهور أثر المخالفة عقب وقوعها وأن هذا الأثر إنما يكون الاقلال من شأن الإجراءات التي نص القانون على اتباعها وجعلها غير ذات فائدة في فض النزاع بالطريق الودى أو الفصل فيه بطريق التحكيم الإجبارى. وهما الطريقتان اللذان لم يرد القانون أن يوجد ثالثاً لهما والذي يبين أنه إلى جانب العقوبة التي قررها القانون في نص المادة ٢٣ المشار إليها آنفاً ليس تمت ما يمنع من أن تملك سلطة الفصل في موضوع النزاع حقاً في تقرير ما تراه في شأن تصرف صاحب العمل الذي تجاوز به القيد الذي وضعه القانون على رخصة فصله لعماله أثناء نظر النزاع وذلك طبقاً لما يجوز لها حسب اختصاصها الذي حدده القانون ، ويترتب ذلك أنه عند قيام الدليل لدى هيئة التحكيم على أن فصل هؤلاء العمال كان للغرض السالف ذكره ولم يكن استعمالاً لحق مشروع دون تجاوز للقيود التي فرضها القانون فإن من المتعين على الهيئة أن تقرر أن الفصل كان تعسفياً وبقصد تفويت الفرصة على العمال في الحصول على حكم بفصل في النزاع القائم بينهم وبين صاحب العمل بعد أن كانوا

قد اتبعوا الإجراء الصحيح لرفع هذا النزاع - وهذه السلطة لا تتعارض مع القواعد التي قررها قانون التوفيق والتحكيم ولا مع ما هو مقرر للقضاء الذي عهد إليه بكفالة توقيع العقوبة المبينة في النص المذكور لاختلاف الموضوع الذي يكون أساساً للحكم الذي تصدره كل من الجهتين : هيئة الفصل في النزاع وهيئة الفصل في الجريمة .

٤ - إن محاولة العمال التساوى بأعلى الأجور في صناعتهم التي يعملون فيها رغم أن لكل مؤسسة ظروفها الخاصة بها وأن في اتباع سياسة تحديد الأجر على أساس المستوى الأعلى في الصناعة ما يضر بعامل المنافسة فيها أمر ليس في صالح العمال أنفسهم لأن الأجور عمادها الأرباح التي إنما يعود نقصها بالضرر على عنصر العمل نفسه بينما يؤدي ازدهاره إلى رفع مستوى الأجر .

(نزاع بين الشركة المصرية للأسمدة السكماوية بالدويس وبين نقابة عمالها رقم ٥٤ سنة ٥٣٠ بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة الاستئناف

القضاء المدني

« وبما أن الأسباب التي يرتكن إليها
المستأنف تنحصر فيما يأتي :

أولاً — أن إيراد الخبر على أنه اتهام أو
ادعاء يترتب عليه وضع المستأنف موضع
الشبهة ويضر بسمعته ضرراً بليغاً فهو
يتضمن نسبة شبهة شائكة إليه .

ثانياً — أما كون الخبر قد ورد بالجريدة
مطابقاً للثابت في محضر البوليس فيكفي للرد
عليه أن المبلغ سئل صراحة عما إذا كان يتهم
المستأنف بالسرقة فقال (لا) فضلاً عن أنه
جاء بالخبر أن المستأنف سئل عن التهمة
فأنكرها مع أن المستأنف لم يمال عن التهمة
ولم يعلم بها .

ثالثاً — ما جاء بالحكم المستأنف من أن
ورود الخبر بالصورة التي نشر بها لا يعتبر
تشهيراً بالمستأنف مردوداً بأن المستأنف
عليهما لم يدعي به فضلاً عن أنه لا يمكن
التشهير بمحام بأكثر من نسبة السرقة إليه .

رابعاً — غير صحيح ما جاء في الحكم
المستأنف من أن عبارات التكذيب جاءت
ناحية الشكل شبهة لأن الثابت من الاطلاع
على هذه العبارات ومن إعادة ذكر المستأنف
أنه أريه بالتكذيب تأكيد القبهة وتأيدتها .
فضلاً عن أن التكذيب نشر بعد سبعة أيام
من نشر الخبر والقانون يحتم نشر الخبر في
مدى لا يزيد على ثلاثة أيام .

خامساً — ليس صحيحاً أن المستأنف

٢٤

محكمة استئناف القاهرة

٢٨ أبريل سنة ١٩٥٣

محاكمة . نشر أنباء وأخبار وحوادث طلباً للرواج .
لا مسئولية إلا إذا توافرت سوء النية .

المبدأ القانوني

إن المتفق عليه أن ما ينشره الصحفي من
الأنباء والأخبار والحوادث طلباً للرواج
لا يمكن أن يكون أساساً للمسئولية إلا إذا
أثبت من يدعي حصول ضرر له أن النشر
كان مصحوباً بسوء النية ما دام الصحفي قد
اقتصر في نشره لأخبار الحوادث الثابتة على
الوقائع التي تضمنتها المحاضر . وذلك على تقدير
أنه إنما ينزل على حكم حرفته وضروراتها .

الحكم

« وبما أن الاستئناف المقدم من الأستاذ
الصالح أيوب بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٥٢
عن الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية
بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ قد رفع في
الميعاد واستوفى شكاء القانوني .
وبما أن نتائج الدعوى تتفق مع ما عليه
في الحكم المستأنف .

اسيايا التي تقيم في نفس المنزل الذي يقيم فيه الأستاذ محمود خالد أنها وجدت مفتاح مسكن هذا الأخير مكسوراً . ولأنها كانت تعلم بغيابه فقد أبلغت البوليس بتحرير محضر استدالات وعان مسكن المجنى عليه المذكور وختم بالجمع الأحمر .

وفي يوم ٢٩ يولييه سنة ١٩٥٠ وجد مسكن المجنى عليه محمود خالد مفتوحاً أيضاً وأعيد غلقه ثانياً بالجمع الأحمر . وبتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٥٠ — حضر إلى قسم طابدين المجنى عليه وقال إنه عاد من مصيفه فوجد باب مسكنه مغلقاً بالجمع الأحمر وأنه علم أنه وجد مفتوحاً مرتين وكلفه البوليس بمجرد محتويات مسكنه . وقال إنه اتضح سرقة منقولات وملابس ومصاغ قدر قيمتها بمبلغ ٤٠٠ ج و ذكر مفردات الأشياء المسروقة . وقد سئل أولاً عما إذا كان يتهم أحداً فقال (لا) إلا أنه عاد بعد ذلك وطلب من المحقق إعادة سؤاله ثم قال « إنني أطلب أخذ أقوال صاحب المنزل حيث كان لدى بعض مستندات وأوراق قضايا بيني وبينه لم أجدها وقد يكون هو المحرض على السرقة لنزاع بيني وبينه ورغبته في إخلاء البيت ولأنه حاول في العام الماضي فتح الشقة بأمر من النيابة لتفريق تهمة رفضها القضاء » . وقال إن صاحب المنزل الذي عناءه هو الأستاذ صالح أيوب — ولما أعيد سؤال المجنى عليه ثانياً عما إذا كان يتهم الأستاذ صالح أيوب بالسرقة قال : « لا وقد يكون هو المحرض وأنا أطلب أخذ أقواله للمعلومية فقط » . كما كرر المجنى عليه في أقواله ذكر أن بما اكتشف سرقة مستندات تؤمنه كرات بينه وبين الأستاذ صالح أيوب .

اعترف بحسن نية المستأنف عليهما ولم يقدم دليلاً على سوء نية المحرر . ذلك لأن المستأنف بنى مسئولية المستأنف عليهما بالتعويض على خطئهما في اختيار تابعيهما وإيهامهما في الإشراف عليهما لا على سوء نيتيهما وهو توفير للجدل فيما لا يؤثر في طبيعة الدعوى . والحقيقة أن المستأنف وكيل عن حضرة سمير ذو الفقار في جميع قضاياها وبين هذا الأخير وبين المستأنف عليهما خصومة عنيفة لا تزال مطروحة على القضاء . وكان المستأنف يرد على بلاغات المستأنف عليهما ضد موكله . وهذا ثابت في تحقيقات عديدة موجودة بناية الشؤون المالية . فضلاً عن أن المستأنف أورد أدلة عديدة على سوء نية المحرر منها أنه نشر الاسم صراحة بعد حذفه من مسودة النبأ . ونشره على خلاف العادة إذ لم تجر عادة الصف بنشر الأسماء .

سادساً — أما قول محكمة أول درجة إن المستأنف يجب أن يرجع على المبلغ بما أصابه من ضرر فهو قول غير صحيح لأن أساس التعويض هو النشر لا مجرد التبليغ .

« وبما أن المتفق عليه أن ما ينشره الصحفي من الأنباء والأخبار والحوادث طلباً للرواج لا يمكن أن يكون أساساً للمسئولية إلا إذا أثبت من يدعى حصول ضرر له أن النشر كان مصحوباً بسوء النية مادام الصحفي قد اقتصر في نشره لأخبار الحوادث الثابتة على الوقائع التي تضمنتها المحاضر . وذلك على تقدير أنه إنما ينزل على حكم حرفته وضروراتها .

« وبما أن الثابت من الاطلاع على القضية رقم ٥٣٣١ سنة ١٩٥٠ جنح طابدين أنه في يوم ٢١ يولييه سنة ١٩٥٠ أبلغت السيدة

وإذا كان اضطراب المجنى عليه في أقواله في التحقيق بنفيه توجيه الاتهام إلى المستأنف تارة وتصميمه على اتهامه تارة أخرى ووقوفه بين الشك واليقين تارة ثالثة - إذا كان هذا الاضطراب في أقوال المجنى عليه المذكور يجعل هذه الأقوال عديمة الجدوى في صحة الإتهام الذي قد يعزى إلى المستأنف - فإن ذلك لا يجعل الخبر بالشكل الذي نشر به يخالف ما ورد في محضر البوليس عن حصول الاتهام فعلاً .

وقد سبق القول بما أجمع عليه الشراح من انعدام المسئولية عما ينشر بالصحف من الأخبار والحوادث الجنائية التي تستقيها من المصادر الرسمية أو من محضر البوليس متى وقع ذلك بحسن نية ما دامت الصحف لم تعلق على هذه الحوادث أو لم تضيف إليها أموراً استقتها من مصادر أخرى - كما سبق القول أيضاً أن الخبر بالشكل الذي نشر به ليس فيه ما يشير إلى اعتقاد الناشر صحة الخبر إن لم يكن فيه ما يعلم منه التشكيك في عقلية من وجهة الاتهام إلى المستأنف .

« وبما أنه يتضح من الإطلاع على التكذيب الذي نشره بجريدة المصري الصادر في يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ أنه جاء بعنوان « لا محل لاتهام المحامي » . وجاء فيه « قد اتضح من التحريات التي قام بها رجال مباحث جنوب القاهرة أنه لا محل لتلك الاتهام إذ الخلافات التي بينهما أصبحت لا وجود لها بعد أن باع المحامي المنزل » .

« وبما أن المستأنف يدل على سوء نية المستأنف عايداً بالأمور الآتية :

أولاً - عدم نشر التكذيب بالصيغة

« وبما أنه بالرجوع إلى جريدة المصري بتاريخ ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وجد أنه منشور بالصحيفة السابعة خبر بعنوان (يتهم محامياً بالسرقة) ما يفيد أن المجنى عليه وجد باب مسكنه مفتوحاً وأنه اكتشف مرقعة ملابس ومنقولات قيمتها ٤٠٠ ج كما جاء في نفس الخبر ما يأتي :

« كما ادعى - أي المجنى عليه - مرقعة مستندات ومذكرات في قضايا منظورة أمام القضاء لنزاع بينه وبين الأستاذ صالح أيوب صاحب المنزل . وقد اتهم المجنى عليه صاحب المنزل الذي أنكر التهمة ولا يزال التحقيق مستمراً » .

« وبما أن نشر الخبر على هذه الصورة ليس فيه ما يغير الثابت في محضر التحقيق الذي أجراه البوليس سواء من حيث وجود باب مسكن المجنى عليه مفتوحاً . أو ما ادعاه المجنى عليه نفسه من اكتشاف مرقعة مستندات ومذكرات في قضايا منظورة أمام القضاء لنزاع بينه وبين المستأنف صاحب المنزل الذي يقيم فيه . ولا ترى المحكمة في نشر هذا الخبر بالصورة التي بها ما يسيء إلى المستأنف . لأن الناشر لم يشر فيه إلى صحة الخبر بل على العكس يفهم من الإطلاع على عنوان الخبر استبعاد صحته .

أما قول المستأنف أن المجنى عليه في السرقة عندما سئل أولاً عما إذا كان يتهمة بالسرقة قال (لا) فإنه لا يمكن للقول بأنه لم يتهمة ما دام قد طلب بعد ذلك إعادة سؤاله فوجه إليه الإتهام بالتحريض للنزاع القائم بينهما . ودل على ذلك من اكتشافه مرقعة مذكرات ومستندات وردت في حيله على إخلاء المسكن .

التي وردت في خطاب وكيله الأستاذ محمد رافع .

ثانياً - اعتراف سكرتير التحرير لوكيل المستأنف أنه كان قد شطب اسم المستأنف من الخبر ولا يعرف كيف أعيد ذكره بعد ذلك ولذا يكون قصد التشهير بالمستأنف أمراً متعمداً .

ثالثاً - كما دلت المستأنف على سوء نية المستأنف عليهما من قوله بقيام نزاع بين هذين وبين حضرة سمير ذو الفقار صديق المستأنف وموكله في النزاع القائم بين المستأنف عليهما وبين سمير ذو الفقار .

رابعاً - التأخير في نشر التكذيب من يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٥٠ الذي نشر فيه الخبر إلى يوم ٩ منه .

«وبما أنه من الاطلاع على الخطاب المرسل من الأستاذ محمد رافع ومقارنته بما قامت الصحيفة بنشره فعلا يتضح أن التكذيب الذي ورد بالصحيفة أوقع أثراً وأدل على عدم صحة الاتهام إذ بدلا من أن تنسب الصحيفة التكذيب إلى أقوال وكيل المستأنف أوردته بصيغة يفهم منها بأن رجال المباحث هم الذين أجروا تحرياتهم التي أسفرت عن عدم صحة الاتهام كما جاءت عنوان التكذيب قاطعاً في عدم صحته .

أما القول من المستأنف بأن قصد التشهير به يستفاد من اعتراف سكرتير تحرير المصطفى أنه كان قد شطب اسم المستأنف من الخبر ولا يعرف كيف أعيد وضعه فلم يقدم المستأنف دليلاً عليه . ولا يمكن أن يقول المستأنف أن هذا الاعتراف صدر من سكرتير التحرير لوكيل المستأنف لعدم

معقوليته من جهة ولأن أعمال التحرير في الجرائد من الأسرار التي لا يجوز للمحرر أن يقوم بانفائها مادام لا يعلمها إلا بحكم مهنته .

أما قول المستأنف بسوء نية المستأنف عليهما للنزاع بينهما وبين موكله حضرة سمير ذو الفقار فقد أنكر الدافع عن المستأنف عليهما هذا القول ولم يقدم المستأنف دليلاً سواء عن قيام النزاع المذكور ولا أنه كان يقوم بتمثيل سمير ذو الفقار فيه - على فرض قيامه فعلا وقد تطور إلى خصومة شديدة بين المستأنف بصفته وكليلاً عن خصم المستأنف عليهما وبين هذين الآخرين .

«وبما أنه فيما يختص بقول المستأنف - تدليلاً على سوء نية المستأنف عليهما - أن هذين لم ينشرا التكذيب إلا في يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ مع أن الخبر نشر في يوم ٢ منه فانه يتضح من الاطلاع على الحافظة رقم ٩ ملف القضية الابتدائية أن الأستاذ محمد رافع وكيل المستأنف قد أرسل خطاب التكذيب في يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ - كما يتضح أيضاً من الاطلاع على خبر التكذيب أنه نشر في يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ .

«وبما أن المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٦ تنص على أنه «يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج بناء على طلب ذوي الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو مسبق نشره من التصريحات في الجريدة ويجب أن يدرج التصحيح في خلال ثلاثة الأيام التالية لاستلامه أو على الأكثر في أول عدد يظهر من الجريدة في نفس المكان وببنفس الحروف التي نشر بها المقال المطلوب تصحيحه» الخ .

« وبما أنه وقد أرسل التكذيب للجريدة في يوم ٦ أغسطس فيكون نشر التكذيب قد تم في الميعاد الذي نص عليه القانون . وميعاد الثلاثة الأيام التي منحها المشرع لرئيس التحرير أو المحرر المسئول مقصود به مراعاة ظروف العمل في الجريدة . ولا يمكن مع هذا القول بأن نشر التكذيب في اليوم الثالث من وصوله دون اليوم الأول دليلاً على سوء النية .

على أنه بالرجوع لمحضر جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٥١ أمام محكمة أول درجة يتضح أنه جاء على لسان المستأنف نفسه ما يأتي :

(المدعى قال إنه سلم بسلامة نية المدعى عليهما وإنما الأساس مسئولية التابع عن متبوعه والمدعى يقرر أن المدعى عليهما كانا حسن النية في نشر الخبر) .

« وبما أنه إذا كان المستأنف قد أقر صراحة بحسن نية المستأنف عليهما فإن هذا يتنافى معه القول إن نشر الخبر كان مقصوداً به الاساءة إليه بسبب الخصومة القائمة بينهما وبين مدير ذو الفقار موكله أو أخذاً من

تأخير نشر التكذيب في يوم ٧ و ٨ أغسطس سنة ١٩٥١ وبما اليومان اللذان مضيا بين وصول خبر التكذيب وبين تمام النشر فعلاً مع أن المشرع إنما منح الجريدة ثلاثة أيام لنشر التكذيب كحكمة تقتضيها ظروف العمل .

أما قول المستأنف بوجود خصومة بينه وبين من نقل الخبر للجريدة من مخبريها وأنه بذلك يعتبر المستأنف عليهما مسئولين عن أعمال تابعيها — وهذا القول لا يعمل عليه — ذلك لأن المستأنف لم يقدم دليلاً على أن شخصاً معيناً هو الذي نقل الخبر للجريدة ولا على وجود خصومة بينه وبين ناقل الخبر — فضلاً عن الخبر أساساً من حوادث البوليس وبغض النظر عن صحته .

« وبما أنه لذلك — ولما جاء بالحكم المستأنف ولا يتعارض مع ما سبق — يتعين تأييد الحكم المذكور » .

(استئناف الأستاذ صالح أيوب المحامي ضد البادة محمود أبو الفتح وآخر رقم ٦١٥ لسنة ١٩٩٠ في رقعة وعضوية البادة الأستاذة مرسى فرحات رئيس المحكمة وأحمد الجارم ومحمد زكي اسحق الشحاتين) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء التجاري

٢٥

محكمة استئناف القاهرة

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - م ٢٤ مرافعات . البطلان الوارد فيها ليس من النظام العام .

ب - ضرائب . صحف الطعن إلى المصلحة . يسرى عليه حكم المادة ٢٤ مرافعات .

ج - لا يحكم بالبطلان إذا ثبت أن استعماله غير مشروع .

د - ق ١٧٤ لسنة ١٩٥١ مد ميعاد الطعن في قرارات لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر ١٩٥٠ إلى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ .

المبادئ القانونية

١ - البطلان المقرر في المادة ٢٤ من قانون المرافعات والإجراءات والخاص بعدم مراعاة المواعيد ليس من النظام العام .

٢ - يسرى هذا البطلان على إعلان صحف الطعن إلى مصلحة الضرائب دون قلم قضايا الحكومة طبقاً للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ إذا تمسك به الحكم .

٣ - لا يحكم بهذا البطلان إذا ثبت أن طالبه يستعمله استعمالاً غير مشروع وذلك طبقاً لنص المادة الخامسة من القانون المدني والمادة الرابعة من قانون المرافعات .

٤ - القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ مد ميعاد الطعن في قرارات لجان التقدير

الصادرة قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ . فكل إعلان صحيح حصل قبل هذا التاريخ ولو بعد الميعاد المحدد من قبل صدور هذا القانون - يكون صحيحاً .

(استئناف الحاج علي متولى محجوب وحضر عنه الأستاذ أحمد صفوت الحامى ضد رئيس قلم قضايا الحكومة بصفته وحضر عنه الأستاذ ابراهيم حلمى رقم ٢١٦ تجارى سنة ٦٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد الملاحظ وكيل المحكمة وحسن داود واحد الجارم المستشارين والأستاذ اسماعيل نجيب وكيل النيابة) .

٢٦

محكمة استئناف القاهرة

٦ مارس سنة ١٩٥٢

١ - أجرة المحل الذى تشغله المؤسسة المملوكة للمول هي قيمة الإيجار الذى اتخذ أساساً لربط عوائد المباني .

ب - ليس للمول طلب احتساب الزيادة العسكرية على أجرة المحل .

ج - إذا أجرة المول المحل بأثانته تسرى الضريبة على الزيادة مقابل الأثاث .

المبادئ القانونية

١ - العبرة في تقدير أجرة المحل الذى تشغله المؤسسة والذى يملكه الممول صاحب المؤسسة هي قيمة الإيجار الذى اتخذ أساساً لربط عوائد المباني كما هو صريح نص قانون الضرائب وليست العبرة بالأجرة التى يكون

٢٧

محكمة استئناف القاهرة

٢ أبريل سنة ١٩٥٢

- ١ - تقادم . بدأ سريانه على الأرباح التجارية من يوم إمكان المطالبة بهذا الدين .
ب - مدة التقادم تحسب بالتقويم الميلادى .
ج - المادة ٣٨٣ نصت على أحوال قطع التقادم .

المبادئ القانونية

١ - بدء سريان تقادم دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها فى الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يكون إلا من يوم إمكان المطالبة بهذا الدين ، فقد نصت المادة ٣٨١ من القانون المدنى الجديد على أنه لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص ، إلا من اليوم الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء ، كما نصت على أن التقادم لا يسرى بالنسبة إلى الدين المؤجل إلا من الوقت الذى ينقضى فيه الاجل ، كما نصت المادة ٢٨٢ فقرة ١ من هذا القانون على أنه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً . وهذه القواعد كان معمولاً بها فى ظل القانون المدنى القديم رغم عدم النص عليها فيه اتباعاً للرأى الذى أخذ به الفقه والقضاء الفرنسيان وعملاً بالقاعدة المشهورة ، لا يسرى التقادم على من لا يستطيع اتخاذ الإجراءات لحفظ حقه .

٢ - مدة التقادم عن دين ضريبة سنة ١٩٣٨ ، وكذا عن دين ضريبة سنة ١٩٣٩ ،

الممول قد قدرها لمحله عند مناقشة رجال الضرائب له أو تلك التى قد ذكرها فى عقد إيجار صدر منه لشريكه هذه المؤسسة .

٢ - تأسيساً على ما تقدم ليس للممول المذكور طلب احتساب الزيادة العسكرية على أجرة محله المملوك له والذى تشغله المؤسسة .

٣ - إذا أجر الممول محله الذى كان مقر منشأته إلى آخر بأثائه وأدواته فإنه طبقاً للمادة ٧/٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تسرى الضريبة على ربحه من تأجير محله التجارى مع أثائه وأدواته التى تلزم لتشغيله سواء أكان الإيجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالتاجر .

٤ - على أنه إذا اشترك الممول المؤجر مع مستأجر محله التجارى فى تقديم الميزانية عن هذا المحل وتوقيعها معاً عليها فذلك دليل على وجود شركة ضامنة بينهما خصوصاً إذا نص فى عقد الإيجار على أن يستمر عنوان المحل وتستمر رخصته باسم المالك المؤجر وعلى أن يبق السجل التجارى عن المحل كما هو باسمه .

(الاستئناف الرفوع أولها من الحاج سيد محمد عبد الله وحضر عنه الأستاذ فؤاد الطبعى ضد مدير عام مصلحة الضرائب بصفته وحضر عنه الأستاذ محسن قاسم والرفوع ثانيها من الستاتف عليه ضد الستاتف رقى ١٨٨٩ و ٢٤٧٧ تجارى سنة ٦٧ فى بالمهنة السابقة) .

بدن الضريبة إلا بعد أن تكون مستحقة الأداء وهي لا تكون كذلك إلا بعد أن تعلم من إقرار الأرباح التي ستحسب الضريبة على أساسها - وقد أمهل المشع الممول في تقديم الإقرار إلى أول مارس .

٦ - على ضوء ما تقدم يكون بدء التقادم بالنسبة لسنة ١٩٣٩ أول مارس سنة ١٩٤٠ وهذا أيضاً ينطبق على سنة ١٩٣٨ لأن المادة ٨٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ جعلت التقدير فيما يختص بفترة سنة ١٩٣٨ على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ وذلك بالنسبة للأفراد وشركات التضامن فقط . وطبقاً لذلك لا تستطيع مصلحة الضرائب تقدير أرباح سنة ١٩٣٨ إلا على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ . وبالتالي لا تستطيع مطالبة الممول بدین ضريبة سنة ١٩٣٨ إلا مع دين ضريبة ١٩٣٩ أي في أول مارس سنة ١٩٤٠ .

٧ - عدت المادة ٢٨٣ من القانون المدني الجديد الأحوال التي ينقطع بها التقادم فنصت على أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبال حجز وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليس أو في توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى - فالمطالبة القضائية هي إذا سبب من أسباب انقطاع التقادم سواء أكان التقادم مكسباً أو مستقطاً . وهكذا هو الحال طبقاً لأحكام القانون المدني القديم التي تنص على أن التكليف بالحضور أمام القضاء Citation en justice سبب

وهي عشر سنوات طبقاً للمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ .

٣ - مدة التقادم تحتسب بالتقويم الميلادى طبقاً للقانون المدني الجديد ، فقد نصت مادته الثالثة على أن المواعيد تحتسب بالتقويم الميلادى مالم ينص القانون على غير ذلك ، ولم تنص قوانين الضرائب على غير ذلك - أما طبقاً للقانون المدني القديم فإنها كما استقر الفقه والقضاء المصريان تحتسب بالتقويم الهجرى .

٤ - تنص المادة ٧ فقرة ١ من القانون المدني الجديد على أن النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم تسرى من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل ، كما نصت هذه المادة في فقرتها الثانية على أن النصوص القديمة هي التي تسرى على المسائل الخاصة ببدء التقادم ووقفه وانقطاعه وذلك عن المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة وقد عمل بالقانون المدني الجديد ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ .

٥ - يفهم من المواد ٤٨ و ٤٩ و ١٩٤٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مجمعة أن الممول مكلف بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة ... إقراراً بأرباحه أو خسارته مع كل الوثائق والمستندات المؤيدة لهذا الإقرار حتى ولو كان تحديد أرباحه حاصلًا بطريق التقدير فصلاحة الضرائب إذا لا تستطيع أن تطالب

من أسباب انقطاع التقادم بنوعيه .

٨ - لجان التقدير القديمة هي هيئات مختصة في مسائل الضرائب وكل إليها المشرع دون غيرها أمر إجراء التقدير لأرباح الشركات غير المساهمة والأفراد وولايتها في ذلك ولاية أصيلة - وهي في الواقع هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي تفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب - سواء اعتبر أنها تستطيع أن تزيد في تقديرها على ما ارتأته مصلحة الضرائب كما رأت محكمة النقض أو أنها لا تستطيع ذلك طبقاً للرأي المخالف الذي يرتكن إلى المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي صدرت استناداً إلى المادة ١٥٤ منه ورفع الأمر إليها يعتبر مطالبة قضائية تقطع التقادم طبقاً للمادة ٣٨٣ من القانون المدني .

٩ - لقد سجل المشرع أخيراً في صلب المادة ٥٢ عند تعديلها بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٠ تأييده للرأي المخالف الذي يقول بأن لجان التقدير القديمة ليس لها أن تزيد في تقديرها على ما ارتأته مصلحة الضرائب . إذ جرى نص هذه المادة عند تعديلها على أن لجان الطعن « وهي التي حلت محل لجان التقدير القديمة » تختص بالفصل في كافة أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة . وأكدت هذا المعنى المادتان ٥٣ و ٥٥ بعد تعديلها إذ جاء في أولاهما أن لجنة الطعن تصدر قرارها إما باعتماد تقدير المأمورية أو بتخفيضه وجاء في ثانيهما أن لجنة الطعن

تباشر اختصاصها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ وتحال عليها جميع المسائل التي صدر فيها قبل هذا التاريخ تقدير من المأمورية لم يقبله الممول سواء في ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التي لم تقدم بعد إليها .

١٠ - طبقاً للسادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يكون للإعلان المرسل بخطاب موصى عليه من علم الوصول قوة الإعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية . فالخطاب الموصى عليه بعلم الوصول الذي بمقتضاه تحيل مصلحة الضرائب الممول على لجنة التقدير له قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية العادية ويقطع التقادم إن كان لم يكتمل بعد .

(استئناف السيد وزير المالية بصفته وحضر عنه الأستاذ إبراهيم حلمي المحامي ضد ورثة المرحوم السيد محمد بك السيد وحضر عنهم الأستاذ حسين كرم عن الأستاذ عوض الله حنا غرباوي رقم ٥٠٠ تجاري سنة ٦٨ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨

محكمة استئناف القاهرة

٨ مايو سنة ١٩٥٢

م ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ . توجب لإخطار الممول كتابة بإحالة موضوعه إلى لجنة التقدير .

المبادئ القانونية

١ - نصت المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه « إذا

أن تكلم على أحوال الإعلان بطريق البريد وكيفيته نص في المادة ١٩ منه على أن هذا الإعلان يتم بتسليم الرسالة أو بالامتناع عن تسلمها ويعتبر علم الوصول حجة على ذلك، فامتناع الخصم عن تسلم رسالة البريد الموصى عليها يتم به إعلانة ويعتبر علم الوصول حجة على ذلك.

(استئناف السيد وزير المالية بصفته وحضر عنه الأستاذ محسن قاسم ضد الشيخ اسماعيل احمد مصطفى وحضر عنه الأستاذ محمود مختار مذكور عن الأستاذ احمد حسين على رقم ٣٤٦ تجارى سنة ٦٨ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩

محكمة استئناف القاهرة

٥ يونيه سنة ١٩٥٢

١ — م ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عدلت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بما يبيح لمصلحة الضرائب تصحيح الأرقام التي تتقدم بها الشركة الممولة ثم تربط الضريبة على واقع الأرقام المصححة وتصبح واجبة الأداء .

ب — لجنة الضرائب . اختصاصها بالتقدير أصلاً وبما يتفرع عن هذا الأصل .

المبادئ القانونية

١ — كانت المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تبيح لمصلحة الضرائب تصحيح الأرقام التي تتقدم بها الشركة الممولة ثم تربط الضريبة على واقع الأرقام المصححة وتصبح واجبة الأداء كما كانت تعطى للشركة الممولة الحق في أن تطعن في الأرقام المذكورة

كان الممول من أفراد الناس أو شركة غير مساهمة ولم يقدم في الميعاد القانوني حساباته ومستنداته لمصلحة الضرائب أو قدمها ورفضت المصلحة اعتمادها فإن مأمور الضرائب يخطر الممول كتابة بإحالة الموضوع إلى لجنة التقدير ثم يحول الموضوع إلى اللجنة ويرسل إليها الملف الخاص بالممول مع تقرير يحرره المأمور على نموذج رقم ٢١ ضرائب .

فهذه المادة توجب إذن إخطار الممول كتابة بإحالة موضوعه إلى لجنة التقدير .

٢ — إن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فقد نصت أيضاً على أن (لجنة التقدير تعلن الممول بميعاد الجلسة قبل انعقادها بخمسة أيام على الأقل وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول لإبداء أقواله بنفسه أو بوكيل عنه إذا شاء) — وبما أنه طبقاً للمادة ٥٠ من هذا القانون تكون لجنة التقدير من ثلاثة أعضاء من موظفي الضرائب ينضم إليهم عضوان آخران يختارهما الممول إذا شاء . فإعلان الممول إذن بميعاد جلسة لجنة التقدير ضرورى أيضاً لكي يختار إذا شاء هذين العضوين .

٣ — تنص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ د معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، على أنه د يكون للإعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الإعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية ويعتبر الإعلان صحيحاً ولو رفض الممول استلامه ، كما أن قانون المرافعات الجديد بعد

٣٠

محكمة استئناف القاهرة

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

- ١ - جنسية تعريفها .
- ب - الفرد . حقه في التنقل والاستقرار في بلد آخر .
- ج - موطن . تعريفه في القانون الدولي الخاص .
- د - العبرة في الموطن بتطبيق القانون المصري .

المبادئ القانونية

١ - الجنسية هي وصف في الشخص يفيد كونه عضواً في أمة معينة ويقوم على وجود علاقة اجتماعية أساسها اتحاد في اللغة والجنس والعادات والمطامع والرغبة في المعيشة المشتركة - وقد يكون للجنسية معنى آخر في لغة القانون إذ تعتبر أنها العلاقة القانونية بين شخص ودولة معينة .

٢ - الأفراد قد لا يستقرون جميعاً في بلدهم الأصلي بل منهم من يترك دياره للتوطن في بلد آخر قريب أو بعيد حتى إذا ما طاب له العيش فيه لا يرجع إلى بلده الأصلي ومن روى إمكان الاعتماد على قانون الموطن فحكم بعض العلاقات القانونية للأشخاص ولتحديد حالتهم القانونية إذا كانوا أجنب .

٣ - الموطن في القانون الدولي الخاص يقصد به الدولة التي يقيم الشخص على أرضها بصفة مستمرة وبنية البقاء فيها (أو ما يسميه الانجليز Permanent home) فهو يتكون من عنصرين أحدهما مادي وهو الإقامة

أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية فلما صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ عدل نص المادة ٤٥ المذكورة فنص على أنه إذا لم توافق الشركة على التصحيحات التي تجريها مصلحة الضرائب قامت مأمورية الضرائب المختصة بربط الضريبة بطريقة التقدير ويكون للشركة الممولة الحق في أن تطعن في هذا التقدير أمام لجنة الطعن (وليس أمام المحكمة الابتدائية كما كان الحال قبل التعديل) .

٢ - إذا كانت لجنة الطعن تختص بالتقدير وهو الأصل طبقاً للقانون فإنها تختص أيضاً بما يتفرع من هذا الأصل ولم يرد في نص المادة ٥٢ معدلة ما يمنعها من نظر المنازعات القانونية . بل جاء هذا النص مطلقاً فجعل اختصاصها يشمل الفصل في كافة أوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب وقرارها في ذلك يمكن استئنافه أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقاً لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ .

(استئناف السيد وزير المالية بصفته وحضر عنه الأستاذ إبراهيم حلمي المحامي ضد بنك الرهونات المصري (شركة مساهمة فرنسية) وحضر عنها الأستاذ أحمد حسين علي عن الأستاذ سامي جاسي رقم ٤٢١ تجاري سنة ٦٨ ق بالهيئة السابقة) .

factum وثانيهما معنوى وهى نية البقاء animus manende حتى إذا ترك الشخص موطنه كانت لديه نية الرجوع animus revertendi .

٤ — لقد قام خلاف حول إثبات الموطن والنظرية المعول عليها هى اتباع قانون القاضى وهو فى مصر القانون المصرى .

٥ — الموطن فى مصر من الناحية الداخلية يرجع فى تحديده إلى القانون العام (أى إلى قانون المرافعات والقانون المدنى) أو إلى قانون خاص (كقانون الضرائب مثلاً) وقد عبر قانون المرافعات المصرى القديم عن الموطن بلفظ المحل وجاء فى هامش المادة الثالثة منه (أن المحل هو المركز الشرعى المنسوب للانسان الذى يقوم فيه باستيفاء ما له وإيفاء ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضراً فيه فى بعض الأحيان أو أغلبها وأنه لا يجهل ما يحصل منه فيما يتعلق بنفسه — ولما جاء قانون المرافعات الجديد لم يذكر شيئاً عن الموطن ولكن استبدل لفظ الموطن بلفظ المحل فى مواده ٣ و ١١ و ٥٥ وغيرها) .

إلا أن القانون المدنى الجديد عرف الموطن فى مادته الأربعين بأنه المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ويجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن كما يجوز أن لا يكون له موطن ما فهذا القانون الجديد قد صور الموطن تصويراً واقعياً يستجيب للحاجات العملية ويتفق مع المبادئ

المقررة فى الشريعة الاسلامية .

٦ — عنصر الاستقرار ضرورى لتوافر معنى التوطن — كما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون المدنى الجديد ولا يقصد بالاستقرار اتصال الإقامة دون انقطاع وإنما يقصد استمرارها على وجه يتحقق معه شرط الاعتياد ولو تخللتها فترات متقاربة أو متباعدة .

٧ — يجوز أن يكون للشخص أكثر من موطن كما إذا كان يقيم إقامة معتادة فى الريف وإحدى المدن معاً أو كانت له زوجتان يقيم مع كل منهما فى مكان منفصل عن مكان الأخرى .

ويفهم من الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجديد عند مناقشة المادة ٤٠ أن المشرع المصرى لم يأخذ بمبدأ وحدة الموطن الذى أخذ به التقنين الايطالى والسويسرى والفرنسى . وإنما أخذ بمبدأ تعدد الموطن .

٨ — إن المشرع الضريبى فى مصر عندما صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ثم القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولوة على التركات تنكب فى تعريف الموطن رأى الفرنسى الذى يصرف الموطن إلى المركز الرئيسى للشخص ولو لم تكن له فيه إقامة معتادة وأسس الموطن على الإقامة العادية وهى الإقامة بنية الاستقرار (أنظر المادة الرابعة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة الثانية من القرار الوزارى رقم ١٢٦

لسنة ١٩٤٤ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤).

٩ — تعيين موطن الشخص مسألة موضوعية يحددها القاضى وفقاً لظروف كل حالة على حدة .

١٠ — متى ثبت أن أجنبياً كان متوطناً بمصر فإن رسم الأيلولة يسرى على الأموال المنقولة جميعها المتخلفة عنه والموجودة بمصر طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم أيلولة على التركات .

١١ — متى ثبت أيضاً أن أجنبياً كان له عمل يؤديه في المملكة المصرية بقصد الاستثمار فتخضع جميع الأموال المنقولة المتخلفة عنه والموجودة بمصر لرسم الأيلولة — ولو لم يكن متوطناً بمصر وذلك طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الثانية سالفه الذكر والعمل في مصر كما يكون بمعرفة ذات الشخص يكون أيضاً بواسطة نائب عنه .

١٢ — لم يشترط قانون ضريبة التركات قصر رسم الأيلولة على الأموال التي تكون أداة العمل أو ثمرة مزاولته فقط — إذ أن العبرة التي وردت في المذكرة الإيضاحية لقانون ضريبة التركات من أن رسم الأيلولة على المال المستثمر للورث الأجنبي بقدر هذا المال المستثمر فقط وهي عبارة لم ترد في صلب القانون . وإنما هي خاصة بالمال المستثمر فقط فلا يمكن تطبيقها على حالة

العمل . إذ لا إعفاء من الضريبة إلا بنص .
١٣ — لفظ (الأموال المنقولة) الذي عبرت به الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يشمل الأوراق والقيم المالية والسندات الأجنبية — إنما هي أموال لها قيمتها في مصر فيسرى عليها رسم الأيلولة .

(استئناف المرفوع أولها من ورثة البارون جان لويس امبان وحضر عنهم الأستاذ احمد صفوت الحامى ضد مصلحة الضرائب وحضر عنها الأستاذ محسن قاسم والمرفوع ثانيهما من المتألف عليها ضد المتألفين رقى ٣٩١ سنة ٦٨ ق ، ١٨٠ سنة ٦٩ ق تجارى رئاسة وعضوية السادة محمد الملاحظ وكيل المحكمة واحد الجارم ومحمود عبد الطيف المستشارين واسماعيل نجيب وكيل النيابة) .

٣١

محكمة استئناف القاهرة

٨ يناير سنة ١٩٥٣

ضريبة رؤوس الأموال المنقولة : أصلها : احتسابها على مقدار الأرباح الحقيقية .

المبادئ القانونية

١ — الأصل في الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة أنها تحسب أو تربط على مقدار الأرباح الحقيقية كما نصت على ذلك صراحة المادتان ٤٢ و ٤٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وكذلك فإن الأصل أيضاً أن رسم الأيلولة على التركات يحسب على القيمة الحقيقية للتركة .

٢ — هذه القاعدة الأخيرة، إذ لا يمكن

على أن الأملاك الخاضعة لعوائد المباني تقدر قيمتها بما يعادل اثني عشر مثلاً للقيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط العوائد - والمفهوم أن المشرع يقصد الأملاك الموجودة بمصر .

(استئناف السيدة جوزين احمد احسان وحضر عنها الأستاذ عبد اللطيف صادق المحامى ضد مصلحة الضرائب وحضر عنها الأستاذ ابراهيم حلمى رقم ٨٥ تجارى سنة ٦٩ ق بالهيئة السابقة) .

لم يرد بها نص صريح فى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ (المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٠) فإن العدل وروح القانون يفرضهما وإذا كانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد ذكرت الأسس التى يكون تقدير قيمة التركة بمقتضاها فذلك إنما لغرض الوصول إلى القيمة الحقيقية للتركة .
٣ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٦

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدنى

والقرائن طالما أن له مصلحة فى الطعن بالصورية ولو كان وارثاً له حق خاص لا يكمل فيه شخصية مورثه .

٣ - إذا صدرت وصية عرفية من جد لحفدته أجازها بعض الورثة وأنكرها أحدهم وتمسك بعقد عرفى صادر له من والده جد الموصى اليهم ، وتوقع على العقد العرفى من والد هؤلاء الحفدة فان والديهم الوصية عليهم لها حق الطعن بالصورية فى عقد ابن الموصى لأنها تكتسب حقها من القانون لا من زوجها المورث بصفتها وصية على القصر إذ أن ملكيتهم لم تكن منحدره من مورثهم بل بالوصية من الجد .

(قضية الست عزة احمد محمود بصفتها ضد عبد الله محمد عبد المال وآخرين رقم ٧٢٣ سنة ١٩٤٩ ك رئاسة وعضوية السادة القضاة عبد الستار خليفة المنشاوى وبدر اوى فريد وبجي محمد) .

٣٢

محكمة سوهاج الابتدائية

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ - وصية . إذا لم تحرر بخط الموصى عليه وإمضائه أو لم يصدق على التوقيع رسمياً . بطلان .
ب - صورية . الطعن بها مستساغ للغير بكافة الطرق بما فيها البيئة .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم تحرر الوصية بخط الموصى ويوقع عليها بإمضائه أو لم يصدق على توقيع الموصى عليها بوجه رسمى كانت باطلة إذ الأشهاد على عقود التبرعات شرط فى صحتها عند الإنكار .

٢ - الطعن بالصورية مستساغ وجائز من الغير وله إثباته بكافة الطرق بما فيها البيئة

المبادئ القانونية

١ - أصبح العلم بالبيع في الشفعة ، في القانون الجديد مغايراً له في القانون المدني الملغى فبعد أن كان جائزاً اثباته بالبينة أصبح التزاماً على المشتري أو البائع أن يثبت به بانذار الشفيع رسمياً مع مراعاة ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٩٤١ مدني على سبيل الوجوب .

٢ - وعلى الشفيع إظهار الرغبة خلال الخمسة عشر يوماً التالية لهذا الإنذار بإعلان رسمي على طريق الوجوب أيضاً وإلا سقط حقه م ٩٤٠ و ٩٤٢ / ١ .

٣ - ويجب إبداء كل الثمن الحقيقي ، بما في ذلك الملحقات المعروفة ، خزانة المحكمة قبل رفع دعوى الشفعة وخلال ثلاثين يوماً من إعلان الرغبة وإلا سقط الأخذ بالشفعة م ٩٤٢ / ٢ .

٤ - الشفيع المالك على الشيوع أحق من المشتري المالك بالجوار م ٩٣٦ و ٩٣٧ مدني .
(قضية عبد السميع عبد الغني محمد العارف وأخرى ضد الكولونيل وليم ماكيتزي بصفته وآخرين رقم ٧٦١ سنة ١٩٥٠ ك بالمهنة السابقة) .

٣٥

محكمة سوهاج الابتدائية

١٦ أبريل سنة ١٩٥١

تسجيل . عريضة دعوى . حجته من تاريخ التسجيل . عدا صاحب الحق العيني حسب التبة . ١٧م من اللائحة التنفيذية لقانون الشهر العقاري . طلبات الشهر العقاري . وجوب مطابقتها لموضوع التصايد .

٣٣

محكمة سوهاج الابتدائية

١٤ مارس سنة ١٩٥١

تزوير . الطعن به طبقاً لقانون المرافعات القديم لا يمنع من الطعن في مواطن أخرى لم يسبق ذكرها .

المبدأ القانوني

تقرير الطعن بالتزوير ورفع الأدلة عنه في ظل قانون المرافعات القديم لا يمنع مدعى التزوير من الطعن في مواطن أخرى من العقد المطعون فيه لم يكن سبق أن شملها الطعن بالتزوير الحاصل وقت العمل بالقانون القديم وقد استبان له وقت نظر الدعوى بعد صدور قانون المرافعات الحالي أن يطعن فيها إذ أن إجراء الطعن الأول تم صحيحاً في ظل القانون الملغى وما كان يشترط خلافاً للقانون الحالي ضرورة حصر مواضع التزوير وتحديدتها بالتقرير في قلم الكتاب وإلا كان التقرير باطلاً .

(قضية الشيخ علام محمد علي ضد الشيخ احمد محمد عباس رقم ٣٨٩ تزوير كلي سنة ١٩٤٩ رئاسة وعضوية السادة القضاة عبد الستار خليفة المنشاوي وسليم أبو سيف ويحيى محمد) .

٣٤

محكمة سوهاج الابتدائية

٢٨ مارس سنة ١٩٥١

١ - شفعة . العلم بالبيع . إثباته في القانون للدين الجديد . يجب إثباته بإنذار . البينة . لا يكفي .
ب - التزام الشفيع إظهار الرغبة خلال ١٥ يوماً .
ج - الثمن . يجب إبداء كل الثمن الحقيقي والملحقات خزانة المحكمة خلال ٣٠ يوماً .

المبادئ القانونية

١ — رتب المادة السابعة عشر من الملحق الثاني — المرسوم باللائحة التنفيذية لقانون الشهر العقاري الصادر في ١٤/٨/٤٦ على تسجيل الدعوى حجية من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ التسجيل ولا تترتب هذه الحجية قبل اكتساب حقه بحسن نية قبل التسجيل كما قررت أن الغير يعتبر حسن النية إذا كان لا يعلم ولا يستطيع أن يعلم السبب الذي تستند إليه الدعوى .

وهذا القانون لا يسرى على التعامل والتسجيل السابق لأول يناير سنة ١٩٤٧ — مبدأ العمل به .

٢ — يجب أن تكون الطلبات موافقة لموضوع التعاقد وإلا كان مآلها الرفض .

(قضية الشيخ عوض ابراهيم كالي وآخر ضد حيدر محمد تمام منصور وآخرين رقم ٣٥٢ سنة ١٩٤٦ كلى بالهيئة السابقة) .

٣٦

محكمة سوهاج الابتدائية

٤ يونيه سنة ١٩٥١

١ — شفعة . شفع . حقه في التنازل عن الأخذ بالشفعة قبل إتمام صفقة البيع . جوازه .

ب — تنازل ضمنى عن الشفعة قبل البيع . عدم جواز إثباته بالينة . م ٢٠ مدنى .

ج — عرض الصفقة على الشفع . رفضه الشراء . لا يؤدي لمعنى التنازل .

د — مصاريف . ليس ضرورياً شمول محضر العرض لها .

ه — ثمن . إبداعه بالمحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار . جوازه .

و — مصاريف . عدم إبداعها . لم يرتب القانون سقوط حق الشفعة .

المبادئ القانونية

١ — يجوز أن يتنازل الشفع عن حقه في الأخذ بالشفعة قبل إتمام صفقة البيع للمشتري كى يأمن هذا جانبه قبل الاقدام على المشتري خلافاً للقانون الملغى .

٢ — لا يجوز اثبات التنازل الضمنى عن الشفعة قبل البيع بالينة خلافاً للقانون الملغى في المادة ٢٠ منه حيث كان يحيز ذلك بالينة . وانه وان لم يوجد نص مانع فإنه بالتالى لا يوجد أيضاً نص يبيح الينة في القانون الحالى .

٣ — عرض الصفقة على الشفع ورفضه المشتري لا يؤدي لمعنى التنازل عن الشفعة في حالة البيع لشخص آخر لم يذكر اسمه من قبل للشفع .

٤ — ليس ضرورياً أن يشمل محضر العرض المصاريف الغير الرسمية لقصر المادة ٢/٩٤١ على المصروفات الرسمية .

٥ — لا يلزم إبداع الثمن أمام المحكمة الكلية المرفوع أمامها الدعوى طالما أنه أودع أمام المحكمة الجزئية الكائن في دائرتها العقار قبل رفع الدعوى وخلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة .

٦ — لم يرتب القانون السقوط في

لسبق الفصل فيها وتختل عن اختصاصها بالفصل في موضوع الدعوى وحكمت بإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها فإن هذه الإعادة ليس من شأنها أن تسبغ على محكمة الدرجة الأولى ولاية جديدة ولكن لهذه الأخيرة أن تحكم بعدم اختصاصها وإلا كان ذلك إخلالا بقواعد ترقيب واختصاص درجات التقاضى وهى قواعد تتعلق بأساس النظام القضائى وتقوم على اعتبارات من المصلحة العامة تجعلها من النظام العام .

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن ميليا ديان رفعت في ١٨/١٠/١٩٣٨ دعوى ضد السيدة خديجة طلعت أمام هذه المحكمة تطالبها بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه بمقتضى سند اذنى مؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٣٠ وثابت التاريخ في ١١ يناير سنة ١٩٣٤ فلجأت السيدة خديجة إلى النيابة العامة تتهم ميليا ديان بتزوير السند باضافة صفر إلى أرقامه فصار المبلغ الوارد به ثلثمائة ألف قرش بدلا من ثلاثين ألفا مقدار الدين الحقيقى . وانتهت النيابة العامة إلى تقديم ميليا ديان للمحاكمة وادعت السيدة خديجة مدنياً وترتب على ذلك أن أوقفت دعوى المديونية ريثما يتم الفصل في الدعوى العمومية التى قضى فيها ابتدائيا بإدانة المتهم واستئنافا ببراءتها ورفض الدعوى المدنية فطعننت النيابة والمدعين بالحق المدنى في هذا الحكم بطريق النقض وحكم في ٢٢/٤/١٩٤٥ برفض الطعن ..

الشفعة على عدم إيداع المصاريف ولعله زاعى أنها قد تكون مجهولة .

(قضية السيد احمد عثمان ضد شحاته عبد الله وآخرين رقم ٨٢٤ سنة ١٩٥٠ ك رئاسة وعضوية السادة القضاة عبد الستار خليفة المنشاوى وبدر اوى فريد ويعني محمد) .

٣٧

محكمة القاهرة الابتدائية

٢ مارس سنة ١٩٥٣

دفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها . دفع موضوعى .

المبادئ القانونية

١ — الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها هو دفع موضوعى يقصد به الرد على الدعوى نفسها والحكم بقبوله قضاء في صميم موضوعها تستوفى به محكمة الدرجة الأولى كامل ولايتها وتستنفد كل اختصاصها .

٢ — إذا استوفى هذا الحكم فإن المحكمة الاستئنافية إذا ألغته يكون عليها بما للاستئناف فى الموضوع من أثر نقل النزاع برمته إليها أن تنظر موضوع النزاع وتفصل فيه فى حدود طلبات المستأنف وذلك حتى لو اقتصر المستأنف عليه على التكلم فى موضوع الدفع وعلى طلب تأييد الحكم المستأنف .

٣ — إذا ألغت المحكمة الاستئنافية الحكم بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى

فلما أعيد تحريك الدعوى المدنية الموقوفة طعن وارث السيدة خديجة حضرة فؤاد حيدر بالتزوير في السند فدفعت مايا ديان دعوى التزوير بعدم قبولها لسبق الفصل فيها ... وفي ١٣/٥/١٩٤٧ حكمت هذه المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها استناداً إلى أن الحكم الصادر بتبرئة المتهم وإن كان قائماً على عدم كفاية الأدلة إلا أنه يقيد المحكمة المدنية فاستأنف فؤاد حيدر هذا الحكم وقضت محكمة الاستئناف في ١٨/١/١٩٤٨ بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبجواز قبولها وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في دعوى التزوير وقالت في بيان ذلك إن حجية الأحكام الصادرة بالبراءة لعدم كفاية الأدلة إنما تستحيل إلى مسألة موضوعية تقدرها المحكمة المدنية في حدود سلطتها ما دامت تلتزم القاعدة الأصلية وهي عدم التعارض بين الأحكام وأن تحليل الأسباب والعوامل التي حدثت بالمحكمة الجنائية إلى الحكم بالبراءة يظهر في وضوح أن المحكمة لم تفصل في موضوع السند ولم تقطع فيه برأى .

« وحيث إن مدار البحث في هذه الدعوى هو ما إذا كان استئناف الحكم بعدم قبول الدعوى يبنى عليه طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية أم تقتصر ولايتها على مجرد الفصل في الدفع .

« وحيث إن الدفع بعدم القبول بصفة عامة قد طال بحثه في الفقه والقضاء واحتدم الجدل بشأنه . على أن لا خلاف في أن المقصود به هو أن الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توفر الشروط اللازمة لسماع

الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطالب تقريره « المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات . » وحيث إن محكمة النقض الفرنسية قد ذهبت إلى التفرقة بين نوعين من هذه الدفوع الأول دفوع تتصل بالموضوع (Liées au fond) كالدفع بانعدام المصلحة أو انعدام الصفة أو عدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها والثاني دفوع مبناهما السقوط بانقضاء الميعاد كالدفع بعدم قبول دعوى وضع اليد بانقضاء سنة من تاريخ حصول التعرض فاعتبرت النوع الأول من الدفوع الموضوعية التي يعد الفصل فيها قضاء في موضوع الدعوى من كل الوجوه وألحقت النوع الثاني بالدفوع الشكلية .. ثم صدر التشريع المعدل لقانون المرافعات الفرنسي في ٣٠/١٠/١٩٣٢ متضمناً في المادة ١٩٢ منه تعديلاً خطيراً مؤداه إلحاق الدفع بعدم القبول بالدفوع الشكلية . ورغم ذلك فقد علل بعض الشراح هذا النص بأنه جاء نتيجة خطأ المشرع في استعمال الاصطلاحات . وقالوا إن هذا التعديل سيؤدي إلى أن يتجه القضاء إلى اعتبار الدفع بعدم القبول المتصل بالموضوع دفعاً موضوعياً بحثاً ليخرجها من حكم المادة ١٩٢ (جلاسون ص ٥ ص ٤٨٥) .

« وحيث إن قانون المرافعات المصري الملغى لم يحو تنظيماً عاماً للدفوع بعدم القبول إلا أن المتفق عليه أن القواعد المتعلقة بالدفوع الشكلية المنصوص عنها في المادة ١٣٤ وما بعدها قواعد استثنائية خاصة بهذه الدفوع وحدها ولا تجرى على

واطردت على ذلك أحكام المحكمة العليا فقد ذهبت إلى أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو دفع للدعوى في ذات موضوعها ومتى قبلته محكمة ما فقد انحسرت الخصومة في هذا الموضوع أمامها وأصبح من غير الممكن قانوناً الرجوع إليها فيه فلو كان هذا الحكم صادراً من محكمة ابتدائية واستأنفه المدعى طالباً إلغاءه والقضاء له في موضوع الدعوى فإن محكمة الاستئناف إذ ألغت هذا الحكم يكون لها بما للاستئناف في الموضوع من أثر نقل النزاع برمته إليها أن تنظر موضوع النزاع وتفصل في حدود طلبات المستأنف وذلك حتى لو اقتصر المستأنف عليه على التكلم في موضوع الدفع وعلى طلب تأييد الحكم المستأنف (نقض ١٩٣٤/٦/٧ - مجموعة القواعد رقم ١٩٢ - مج ١٦٤/٧/٣٥) .

وقالت في حكم حديث لها بتاريخ ٣ مايو ١٩٥١ إن الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة حكم في موضوع الدعوى فإذا ألغته محكمة الاستئناف تعين عليها أن تبحث الدعوى وتقضي فيها برأى وليس في ذلك إخلال بقاعدة درجتي التقاضي .

وفي هذا المعنى استئناف مصر ١٧ مارس سنة ١٩٤٣ (٩ - ٢١٩ مجموعة رسمية) وفي الدفع بعدم القبول وأثره في نقل موضوع الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية (استئناف مصر ١٩٤٨/٢/٨ محاماة س. ٣٠ ص ٤٥٧ ، استئناف مختلط ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ و ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٩ - بلتان س ٣٨ ص ٣٩٤ و س ٤١ ص ٤٦٦) .

غير ما ذكره القانون منها (الشرقاوى ١٨٩ - محمد حامد فهمي واحمد الوفا ١٨٥) - وقد تحرز المشرع عند وضعه قانون المرافعات الحالى فلم ير إلا النص على أن هذه الدفوع يجوز إيدؤها في أية حالة كانت عليها الدعوى كما حرص على أن يفرد لها فصلاً خاصاً للتنبيه إلى الفرق بينها وبين سائر الدفوع الشكائية من غير أن يتعرض لأحكامها الأخرى تاركاً أمر ذلك إلى اجتهاد الفقه والقضاء .

« وحيث إنه مهما يكن الرأى في بعض هذه الدفوع فإنه مما لا شك فيه أن الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها هو - في صحيح القانون - دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى نفسها والحكم بقبوله قضاء في صميم موضوعها تستوفي به محكمة الدرجة الاولى كامل ولايتها وتستنفد كل اختصاصها فإذا ما ألغته محكمة الدرجة الثانية فقد وجب أن تبقى الدعوى أمامها للفصل فيها ولا يغير من وجه المسألة أن يقصر المدعى عليه دفاعه في الموضوع على هذا الدفع وحده مجتزئاً به عن سواه إذ هو يرمى إلى إنكار حق المدعى في رفع دعواه .

وفي الحق أن مؤدى الحكم بقبول هذا الدفع أن المحكمة الابتدائية تظاهر الحكم السابق صدوره في الدعوى وتقف إلى جانبه باعتبار أنه قد حسم الخصومة قانوناً فيما انتهى إليه ، فهي بهذا الحكم قد قالت كلمتها الأخيرة في موضوعها ونقضت يدها من الدعوى برمتها .

« وحيث إن أحكام القضاء في مصر قد استقرت على اعتبار سائر الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها دفعا موضوعياً

وفي هذا المعنى أيضاً تقول محكمة النقض الفرنسية :

"La Cour de Cassation décidait que, lorsque les juges de première instance avaient rejeté la demande en raison d'une fin de non recevoir liée au fond, l'appel saisissait le juge du litige entier en vertu de l'effet dévolutif de l'appel: le juge d'appel "devait" donc statuer au fond sans avoir besoin d'évoquer. La fin de non recevoir était traitée comme une défense (cassation 25/10/1905 Cirey 1906-I-P. 460).

« وحيث إنه متى كان ذلك فقد كان يتعين على محكمة الاستئناف وهي تقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ويجوز قبولها أن تفصل في موضوعها بعد أن أصبح من غير الممكن قانوناً الرجوع إلى محكمة الدرجة الأولى اعمالا للمبادئ المتقدمة - لكنها جنحت إلى التخلي عما يدخل في صميم اختصاصها وحدها وأعادت القضية إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها وهذا منها ليس من شأنه قط أن يسبغ على هذه المحكمة ولاية جديدة بعد أن استنفدت ولايتها لما في ذلك من اخلال بقواعد ترتيب

واختصاص درجتى التقاضى وهى قواعد تتعلق بأساس النظام القضائى وتقوم على اعتبارات من المصلحة العامة تجعلها من النظام العام .

من أجل ذلك يتعين على محكمة الدرجة الاولى إذا ما أعيدت إليها قضية تخات محكمة الدرجة الثانية خطأ عن نظر موضوع الاستئناف فيها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها ولا تكون بذلك قد أخأت بحجية الشيء المحكوم فيه فلا حجية لحكم يقضى بما يخالف قواعد هى من النظام العام (نشأت ف ٦٣٢ و ٦٣٣) .

« ومن حيث إن القول بغير ذلك يترتب عليه خلق درجة ثالثة للتقاضى وهو ما يتعارض مع النظام العام .

« وحيث إنه لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لاستنفاد الولاية مع إلزام الطاعن بالتزوير بالمصاريف عملاً بالمادة ٣٥٧ / ١ مرافعات » .

(قضية ورثة احمد فؤاد حيدر ضد السيدة مليا ديان رقم ٩٢ سنة ١٩٣٩ ك مصر رئاسة وعضوية السادة القضاة حافظ بدوى وممدوح نجيب وعباس بدر) .

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

الصورة وأغفل المحضر إثبات ما بشره من إجراءات بكليهما مخالفاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ مرافعات فيترتب على هذا الإغفال البطلان لعدم مثول الخصم أمام المحكمة وتمسكه به في صحيفة الاستئناف .

المحكمة

« بما أن المستأنف ضده الأول قد أقام الدعوى الماثلة على المستأنفة وباقي المستأنف ضدهم بغية تنصيبه حارساً على أعيان وقف المرحومة « هدى هانم شعراوى » لإدارتها وتوزيع صافي الاستحقاق على ذويه إلى يوم قضاء المحكمة العليا الشرعية فى الاستئناف رقم ١٣٧ سنة ١٩٥١ المقام من المستأنفة لإلغاء الحكم الحضورى الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية فى ١٢ ماي سنة ١٩٥١ فى المادة رقم ١٨٩ سنة ١٩٤٨ والقاضى بعزلها من النظر على ذلك الوقف وإقامة المستأنف ضده الأول ناظراً مؤقتاً عليه لإدارته ريثما يفصل نهائياً فى الخصومة ويستقر النظر بالطريق الشرعى .

ولدى بسط الدعوى على محكمة الدرجة الأولى بجلستها المنعقدة فى ١٤ يولييه سنة ١٩٥١ مثل أمامها الخصوم جميعاً عدا المستأنفة وأجابت المحكمة صاحب الدعوى إلى ما طالب على أن يكون توزيع الربيع كل ستة شهور وأن يقدم الحارس لقلم الكتاب كشف حساب مدعم بالمستندات كلما حل هذا الأجل

٣٨

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

تكليف بالحضور . البطلان المترتب على اعلان الورقة والذى يزول بالحضور . يستلزم حضور الخصم نفسه أو وكيله طلب مقدم بعد انقضاء الجلسة . لا يكتفى .

إعلان . اختلاف الأصل عن الصورة . وإغفال المحضر بيانات م ١٢ مرافعات . بطلان .

المبادئ القانونية

١ - إن زوال البطلان لأوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب فى الاعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عدم مراعاة مواعيد الحضور - زواله - بحضور المعلن إليه طبقاً للمادة ١٤٠ مراعاة يستلزم الحضور المنصوص على كفيته فى المادة ٨١ مرافعات أى بشخص الخصم نفسه أو بوكيل عنه فى الجلسة كما يستفاد من المواد ٩٢ إلى ٩٦ مرافعات . فلا يكتفى الطلب المقدم من الوكيل بعد انقضاء الجلسة ولا يغنى عن الحضور ولا يزيل البطلان .

٢ - التمسك ببطلان أوراق التكليف وإبداؤه مبدئياً باستفاضة لا يحد منه ولا يضيق الاستطراد إلى تمحيص الموضوع ولا يعنى النزول عن هذا الدفع .

٣ - إذا اختلف أصل الإعلان عن

مع إلزام الحراسة المصروفات والمقاصة في مقابل أتعاب المحاماة .

ولما لم يقع هذا الحكم من المستأنفة موقع القبول نشدت إلغاءه والقضاء ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى والحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - ومن قبيل الحيلة عدم اختصاص هذا القضاء بنظرها مع إلزام المستأنف ضده الأول المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين استنادا إلى أربعة وجوه :

أولها : إن إعلان تلك الصحيفة جاء مخالفاً للمادة الثانية عشرة في قانون المرافعات إذ أغفل المحضر الإبانة عن أنه لم يجد المستأنفة أو من يتسلم عنها ولم يوضح تاريخ إرسال إخطار البريد والظاهر من ختم البريد أن الإخطار قد أرسل في يوم ٥ أو ٨ من يولييه سنة ١٩٥١ أى بعد الأجل المبين بالقانون ، هذا إلى أن المحضر لم يوضح ما اتخذ من إجراءات بأصل الإعلان وصورته التي لم تتسلمها المستأنفة إلا بعد الجلسة - وكل ذلك يؤدي إلى بطلان الصحيفة طبقاً للمادة ٢٤ من قانون المرافعات - وهو البطلان الذي تمسك به ابنها - الذي هو وكيلها - في الطلب المقدم منه لمحكمة الدرجة الأولى .

وثانيها : إن هذه الدعوى سبق الفصل فيها بالحكم الصادر في القضية رقم ٨٨٦ سنة ١٩٥١ مستعجل القاهرة وهما متحدتان خصوصاً وموضوعاً وسبباً .

والثالث : إن الحراسة ليست من وسائل تنفيذ الأحكام أو استخلاص الديون وعلى المستأنف ضده الأول اتباع الإجراءات المبينة بقانون المرافعات ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

وأخيراً : إن الحكم المستأنف إذ ناط بالحارس توزيع الغلة رغم الدعوى المقامة لإبطال الوقف ورغم عدم ملائمة المقول باستحقاقهم قد مس الموضوع .

« وبما أنه عن الوجه الأول فقد ذهب المستأنف ضده الأول في مجال الرد على القول بالبطلان المشار إليه بذلك الوجه - إلى أن تقدم ابن المستأنفة - الذي هو وكيلها - بطلب إلى محكمة الدرجة الأولى يعد حضوراً أمام تلك المحكمة ، وأن خوض المستأنفة بصحيفة استئنافها وبمرافعتها الشفوية وبمذكرتها في موضوع الدعوى - هذا وذاك يسقطان حقها في التمسك بالبطلان الذي تزعمه ثم مضى المستأنف ضده الأول يقول إن إغفال المحضر الإبانة بصورة الإعلان بما أثبتته بأصله ليس ينبغي عليه سوى مساءلة المحضر إدارياً دون بطلان الإعلان وأنه لما كانت المادة ٢٤ من قانون المرافعات قد وردت في باب الأحكام العامة بينما وردت المادة ٧٩ في مقام رفع الدعوى وقيدتها كانت المادة الأخيرة هي المتعينة التطبيق وهي لا تحمل البطلان حتماً والحال أن المستأنفة لم تصب بضرر لحضور وكيلها أمام محكمة الدرجة الأولى فلا وجه للبطلان .

« وبما أن الذي بان من الاطلاع على أصل إعلان صحيفة افتتاح الخصومة أن المحضر قد سطر محضرين جرى صدر أولها بما نصه : « انه في يوم الاثنين ٢ يولييه سنة ١٩٥١ الساعة ٢ مساءً بالمنيل » والثاني « الثلاثاء ٣ يولييه سنة ١٩٥١ الساعة ١٢ ظهراً بقسم مصر القديمة » وقد أثبت المحضر أنه انتقل إلى محل إقامة المستأنفة بشارع الهلباوى رقم ٢٥ بمنيل الروضة مخاطباً إياها مع الضابط

من الفصل الثاني الخاص بالغياب فقد تحدثت جميعاً عن الحضور بالجلسة أى حين انعقادها ونظر الدعوى - ومتى كان ذلك كذلك وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة محكمة الدرجة الأولى والحكم الصادر فيها أن المستأنفة لم تمثل أمام المحكمة لا بنفسها ولا ممثلة في شخص غيرها . فان الطاب المقدم من وكيلها بعد انقضاء الجلسة لا يغني عن الحضور الذي قصده الشارع وبالتالي لا ينبغي عليه زوال ذلك البطلان .

« وبما أنه لما كانت المادة ١٤١ قد نصت بسقوط الحق في الدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور - إن لم يبد قبل الدفع بعدم قبول الدعوى وقبل أى طلب أو دفاع فيها أو لم يبد في صحيفة المعارضة أو الاستئناف وكانت المستأنفة قد استهات صحيفة استئنافها ومرافعتها الشفوية ومذكرتها بالاستمساك أصلاً ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى واختتمتها جميعاً بالاصرار على هذا البطلان ثم استطردت الى تمحيص الموضوع ، وكانت تلك المادة لم تحظر التحدث بعد الدفع عن الموضوع ، فان هذا الاستطرداد من المستأنفة لا يعنى زوالها عن هذا الدفع وبالتالي كان قول المستأنف ضد الأول في هذا المقام غير سديد .

« وبما أنه عما تنعاه المستأنفة على صحيفة افتتاح الدعوى فالثابت من أصل الإعلان وصورته أنه بينما دون المحضر في الأصل أنه انتقل في الساعة الثانية من مساء يوم الاثنين ٢ من يولييه سنة ١٩٥١ إلى جهة المنيل وأنه انتقل عند ظهر الغد إلى قسم مصر القديمة - إذا به لم يثبت بصورة الاعلان الخاصة بالمستأنفة إلا انتقال في هذا اليوم الأخير

المنوب لغلق مسكنها - وأبان بذيل الصحيفة أنه ترك صورة الإعلان الخاصة بها بقسم مصر القديمة الذي وقع ضابطه المنوب على الأصل بورودها كما أبان المحضر عن إرساله إخطاراً بخطاب موصى عليه ألصق بإصله بأصل الإعلان وقد اتضح من ختم البريد أن الاخطار أرسل في ٣ يولييه سنة ١٩٥١ بينما بان من صورة ذلك الاعلان المقدمة من المستأنفة أن المحضر لم يوضح بها سوى انتقاله « في يوم الثلاثاء ٣ يولييه سنة ١٩٥١ إلى مسكن المستأنفة مخاطباً إياها مع الضابط المنوب لغلق مسكنها » وأنه لأجل العلم ترك الصورة (يراجع ذلك المستند في حافظة المستأنفة) .

« وبما أنه بالرجوع الى الطاب الذي نوهت عنه المستأنفة اتضح أن نجاحها - بمناوبة وكيلها - قدم طلباً مؤرخاً ١٤ يولييه سنة ١٩٥١ بسرأي المحكمة بشكوى مقدمة للنيابة وأنه لما كانت موكلته لم تعان بتلك الخصومة أو تناق إخطاراً بأن المحضر سلم صورة الاعلان الى جهة الادارة - فيتعين القضاء ببطلان اعلان الصحيفة وقد أشر حضرة القاضي على الطاب في ذلك التاريخ بالإرفاق .

« وبما أن المادة ١٤٠ من قانون المرافعات إذ نصت بأن «بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن اليه - لم تعن سوى الحضور المبين بالمادة ٨١ في الفصل الأول من الباب الثالث من السكتاب الأول من ذلك القانون وهو حضور الخصم بنفسه أو بوكيل عنه وقد وضع هذا المعنى جلياً في المواد ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦

وحق لذلك إلغاء الحكم المستأنف ضده الأول في تقاضيه ، فعليه تفقات التقاضى شاملة مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين نزولا على المادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(استئناف السيدة حفيفة هانم الهلباوى بصفتها ضد السيد احمد لطفى السيد بصفته وآخرين رقم ١١٢٨ سنة ١٩٥١ من مصر رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الستار خليفة المنشاوى وكيل المحكمة ومحمد مختار توفيق العزبى وجمال صادق المرصفاوى القاضين) .

٣٩

محكمة القاهرة الابتدائية

١٦ يناير سنة ١٩٥٢

اختصاص . الدفع بعدم الاختصاص . سقوطه إذا تكلم مبدية في تجديد العقد . حكمه . يسرى على الاستئناف .

المبدأ القانونى

يسقط الحق فى الدفع بعدم الاختصاص المحلى إذا أبدى أمام محكمة الاستئناف وتبدى أن مبدية كان يدفع الدعوى بتجديد العقد موضوعياً . كما أنه فى حالة الاستئناف يسقط حق المستأنف فيه إذا لم يبيده فى صحيفة الاستئناف قبل إبداء الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور .

المحكم

« من حيث إن المستأنف عليها أقامت الدعوى ٤٣٨٤ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر ابتغاء الحكم بطرد المستأنفين من ٣٠ ف و ٥ ط مؤجرة إليهما منها بمقولة التأخير فى الدفع للإيجار وانتهاء المدة . لكنه عند توريد

إلى مسكنها مخاطباً إياها مع الضابط المنوب - وفى ذلك آية على عدم تطابق الأصل والصورة وعلى أن المحضر قد أغفل إثبات ما باشره من اجراءات بكليهما فى صيغة الأمر المخالف بصرح نص الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من قانون المرافعات التى رمت من ذلك الإثبات أن يكون شاهداً على صحة مادونه المحضر وخلصه وعلى عدم الإهمال فى القيام بالإعلان وهو إجراء هام يترتب عليه كسب الحقوق وإضاعتها (تراجع المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات تعليقاً على هذه المادة) .

« وبما أن مؤدى هذا العيب طبقاً لنص المادة ٢٤ من ذلك القانون هو بطلان وجوبى لم يزل لعدم قبول المستأنفة أمام محكمة الدرجة الأولى . ولم يسقط الحق فى الدفع به بالاستمساك به بصحيفة الاستئناف كما سلف البيان (تراجع نقض ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ مجموعة النقض جزء ٥ ص ٥٢١) .

« وبما أنه ليس يقدر فى هذا مانزع اليه المستأنف ضده الأول من أن المادة ٧٩ من قانون المرافعات هى المتعينة التطبيق فى هذه الحال إذ يدحض هذا النظر أن مناط أعمال هذه المادة هو الخطأ أو النقص فى بيانات صحيفة افتتاح الدعوى - وهى البيانات المشار إليها فى المواد ١٠ ، ٧٠ ، ٧١ وهى غير اجراءات إعلان الصحيفة على الوجه المبين بالمادتين ١١ ، ١٢ وما يليها التى رتبته المادة ٢٤ البطلان على مخالفتها والتى تحدثت المواد ٢٦ ، ١٤٠ ، ١٤١ عن أسباب زواله أو سقوط الحق فى الدفع فيه وهذا الأمر أو ذاك لم يقع - كما سبق التنويه - ومن ثم فحسب المحكمة هذا لإجابة المستأنفة إلى ما تبغى من ' بطلان صحيفة افتتاح الدعوى

وأنه ليس في عقد الإيجار ما يفيد اختصاص محكمة القاهرة .

« وحيث إن هذا النوع من الاختصاص محلي يتعلق بإقامة المستأنفين وقد نصت المادة ١٣٣ مرافعات على وجوب إبداء هذا الدفع قبل إبداء الدفع بإعلان ورقة التكليف بالحضور وقبل إبداء أى طاب أو دفاع في الدعوى وإلا سقط الحق فيه . ويسقط حق المستأنف فيه إذا لم يقدم في صحيفة الاستئناف (ص ٧٢ و ٧٣ بالملذكرة التفسيرية — والشرقاوى ص ٣٠٠ و ص ٣٠١ في شرح المرافعات الجديد) .

« وحيث إن المستأنف الأول حضر أمام محكمة أول درجة ولم يبد هذا الدفع بل قصر دوفه ودفاعه على أن العقد تجدد ونوقش تفصيلا بجلسة ١٩٥١/١١/٢٦ فلم يبد هذا الدفع وبعد الحكم ابتدائياً رفع المستأنفان استئنافهما ولم يبديا هذا الدفع بصحيفة الاستئناف اطلاقاً . ومن ثم لا يجوز الخوض فيه من جانب المستأنفين ويتعين القضاء برفضه إعمالاً للمادة سالفة الذكر .

« وحيث إنه فيما يتعلق بموضوع الدعوى واختصاص القضاء المستعجل بنظرها واعتبار يد المستأنفين يداً غاصبة فإن الحكم الابتدائي سليم فيما قضى به لأسبابه التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة . ولذلك يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين المصروفات ومقابل الاتعاب عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات » .

(قضية الحاج محرم جمه وآخر ضد السيدة حسنيه هانم مختار رقم ١٣٨٤ سنة ١٩٥١ س مصر بالهيئة السابقة) .

الرسوم تركزت الدعوى في أنها دعوى طرد لانتفاء العقد وقضت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاصها وبصفة مستعجلة بطرد المستأنفين من العين موضوع النزاع وتسليمها للمستأنف عليها بصفتهما ناظرة وقف محمود بك مختار وألزمت المستأنفين متضامنين المصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فرجع المستأنفان هذا الاستئناف ببيان فيه الحكم بقبوله شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف بجميع ما قضى به وإلزام المستأنف عليها المصاريف ومقابل الاتعاب عن الدرجتين تأسيساً على أنه لم يسبق الدعوى تنبيه لتسجيل التأخير في السداد فضلاً عن أن المستأنف عليها تسلمت بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٦ قبل رفع الدعوى ألف جنيه وتنازلت عن الحجز وحجز الباقي على ذمة الأموال الأميرية وقام المستأنفان فعلاً بدفعها وفي انتظار المحاسبة فوجئاً برفع الدعوى . ولم يتقدما بهذا الايصال أمام محكمة أول درجة وعلى أن العقد ينتهي في سبتمبر سنة ١٩٥١ ولم يحصل تنبيه أو إنذار من المستأنف عليها يدل على عدم الرغبة في التجديد بل استلمت المؤجرة الألف جنيه في ١٦ أكتوبر بدون احتفاظ بعدم الرغبة في التجديد ، ولم ترفع الدعوى إلا في نوفمبر سنة ١٩٥١ بعد ترشيح الأرض وتهيئتها للزراعة وبقيت الأرض تحت يدهما بطريق الاستئجار قبل ذلك مدة تزيد على الثلاثين عاماً .

« وحيث إنه بعد حجز الدعوى للحكم تقدم المستأنفان بمذكرتهما دفعاً فيها بعدم اختصاص محكمة القاهرة بموجباً بحقولة إنهما يقعان بدائرة مركز السنبلاوين بالمنصورة

القضية المستعجلة

الحكم بصفة مستعجلة بطرده من قطعة الأرض المؤجرة إليه والكائنة بشارع بين الجنان واحمد سعيد بالعباسية وقد تمت هذه القضية صلحاً بإخلاء العين المذكورة في أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ وقد صدقت المحكمة على هذا الصلح وجعلته في قوة سند واجب التنفيذ ولما أنشئ المستشكل ضده الأول في تنفيذ ما ورد بمحضر الصلح المذكور فقد استشكل المستشكل في التنفيذ بصحيفة أعلنت للمستشكل ضدها بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٢ طلب في ختامها الحكم بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع لوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه مؤسسا اشكاله بأن صفة المستشكل ضده الأول كناظر على وقف الأمير محمد كتحدا الخربوطلى قد زالت بصدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ وأصبح الوقف ملكاً للمستحقين كل بقدر حصته في الاستحقاق .

« وحيث إنه وقد ترتب على صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ اعتبار الوقف الأهلى منتهباً فقد زالت عنه الشخصية المعنوية وأصبحت الأموال الموقوفة ملكاً شائعاً لجميع المستحقين كل بقدر حصته في الاستحقاق الأمر الذى يترتب عليه زوال صفة الناظر في التحدث باسم الوقف تبعاً لزوال شخصيته المعنوية .

« وحيث أن المستشكل وقد كان مستحقاً في وقف الأمير محمد كتحدا الخربوطلى فقد أصبح بعد العمل بالقانون سالف الذكر

٤٠

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

وقف . مستحق فيه . مستأجر العين من الوقف .
شريك على الشيوع بعد ق ١٨٠ سنة ١٩٥٢ .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المستحق في الوقف مستأجراً لعين معينة من ناظر هذا الوقف فقد أصبح هذا المستحق بعد العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ شريكاً على الشيوع في هذه العين بقدر حصته في الاستحقاق وبالتالي فقد تغير سبب وضع يده عليها من مستأجر لها الى شريك لحصة شائعة فيها .

٢ - إن الذى استقر عليه قضاء محكمة النقض بأن وضع اليد بمعناه القانوني كما يقع على العقار المفروز يقع أيضاً على الحصة الشائعة وأن للشريك على الشيوع يحمى يده بدعوى وضع اليد فتقبل منه رفع هذه الدعوى حتى ولو كان المتعرض له أحد شركائه .

المحكمة

« حيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل في أن المستشكل ضده الأول بصفته ناظراً على وقف المرحوم الأمير محمد كتحدا الخربوطلى رفع الدعوى رقم ١٦٣٦ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر ضد المستشكل يطلب فيها

المستشكل من حيازته للمال الشائع .
« وحيث إنه يتعين لما تقدم وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

« وحيث إن من خسر الدعوى يلتزم بمصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المستشكل ضده الأول بها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .
« وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ مرافعات ولا ترى المحكمة عملاً تنص عليه في منطوق حكمها » .

(قضية حسين محمد الدمنهورى ضد اسماعيل حافظ وآخر رقم ٤٧٥٣ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر رئاسة السيد الأستاذ محمد عبد اللطيف القاضي) .

٤١

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٧ يناير سنة ١٩٥٣

ميعاد حضور . تحديده ٢٤ ساعة في الدعاوى المستعجلة . ليس ملزماً .

إدراج الدعوى في جدول المحكمة في اليوم الذى كان محدداً لنظر الدعوى . في حالة عدم دفع الأمانة . جوازه .

المبادئ القانونية

إنه وإن كان المشرع قد حتم في المادة ٧٣ مرافعات على أن يكون ميعاد الحضور في الدعاوى المستعجلة أربعاً وعشرين ساعة إلا أنه لم ينص صراحة على ضرورة مرور أربعة وعشرين ساعة كاملة بين طلب التكليف بالحضور وبين اليوم المحدد بالجلسة ولما أن كانت الفترة التى يجلس فيها القاضي المستعجل

شريكاً على الشيوع في جميع أموال هذا الوقف المنحل بما في ذلك الأرض موضوع النزاع التى كان يضع اليد عليها بوصفه مستأجراً لها من ناظر الوقف وبالتالي فقد تغير سبب وضع يد المستشكل على الأرض المذكورة من مستأجر لها إلى شريك لحصة شائعة فيها .

« وحيث إن الذى استقر عليه قضاء محكمة النقض بأن وضع اليد بمعناه القانوني كما يقع على العقار المفروز يقع أيضاً على الحصة الشائعة وأن للشريك على الشيوع أن يحمي يده بدعاوى وضع اليد فيقبل منه رفع هذه الدعاوى حتى ولو كان المتعرض له أحد شركائه (نقض ١١ مارس سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية جزء رقم ٤١ ص ١٠٦ وأيضاً ٤ مايو سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية جزء ٤ رقم ١٣٢ ص ٣٦١) .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم فلا يملك المستشكل ضده الأول التعرض لحيازة المستشكل بعد أن أضحي شريكاً لحصة شائعة في الأرض موضوع النزاع ولا تلقى هذه المحكمة بالا إلى ما ذهب إليه المستشكل ضده أخيراً من أنه وإن كانت صفته في النظر قد زالت إلا أنه ما زال حارساً قضائياً على الأعيان الموقوفة بمقتضى الحكم الصادر في القضية رقم ٧١٤ سنة ١٩٣٨ مستعجل مصر لأن حكم الحراسة كان موقوفاً إلى أن تعين المحكمة الشرعية ناظراً على هذا الوقف وبالتالي فقد زالت عنه صفة الحارس التى أسبغت عليه بمقتضى الحكم المذكور بمجرد إسناد النظر إليه كما وأن صفة النظر قد زالت عنه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ وبالتالي فلا سلطان له في طرد

للفصل في الدعاوى هي جلسة في كل وقت من الأوقات لما لهذه الجلسة من صفة الاستمرار ومن ثم فيكفي أن ينقضى أربعاً وعشرين من وقت الإعلان حتى وقت نظر الدعوى بالجلسة .

٢ — إن إدراج الدعوى في جدول المحكمة في اليوم الذي كان محدداً لنظرها في حالة عدم دفع أمانة الخبير لا يحول دون النظر فيها حتى مع سداد الأمانة وبالتالي فلا يعد الإجراء التي تتخذها المحكمة في هذه الجلسة باطلاً لأن منطق الحكم لم ينص صراحة على عدم نظر الدعوى في حالة عدم دفع الأمانة كما وأن للمحكمة الحق في نظرها في الجلسة المذكورة علاوة على التحقق من سداد الأمانة أن تتحقق أيضاً عما إذا كان

الخبير المنتدب قد قبل السير في مباشرة المأمورية أم لا كما وأن لها في هذه الجلسة أيضاً أن تندب خبيراً غيره إذا كان قد اعتذر عن مباشرة المأمورية وفوق هذا فإن لها الحق أيضاً أن تقضى برفع الأمانة إذا قدم الخبير المنتدب من الأسباب الجدية ما يكفي اقناعها بأن الأمانة المقدرة له لا تتناسب مع باقي المأمورية المسندة إليه لأنه لو ترك النظر لبحث هذه الأمور في الجلسة الأصلية المحددة لنظر الدعوى في حالة دفع الأمانة لكان ذلك تعطيلاً للدعوى بدون مبرر وهو ما يتنافى مع طبيعة الاستعجال .

(قضية أرام ارتنيان ضد كمال حنا إبراهيم وآخرين
رقم ٢٨٣ سنة ١٩٥٣ مستعجل مصر بالهيئة السابقة) .

قضاء المحاكم الجزئية

المبادئ القانونية

١ — الدلالة المستمدة من الحكم التمهيدي غير أكيدة ويحتمل أن يكون القاضي قد أمر بتحقيق الواقعة وأرجأ تقدير قيمتها في الدعوى إلى ما بعد ومن حق القاضي العدول عن مجرد الرأي ما لم يثبت في قضاء قطعي .

٢ — إن القانون المدني في النصوص الخاصة بمقد العمل قصد بتصدير المادة ٦٧٥

٤٢

محكمة الرمل الجزئية

١٦ يناير سنة ١٩٥١

- ١ — الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . حجته . مدى أخذ المحاكم بنتيجته أو بما يتم من اتجاهه .
- ب — نصوص القانون المدني الخاصة بمقد العمل . نطاق تطبيقها . المحكمة منها .
- ج — خدم المنازل ومن في حكمهم . تفسير ذلك . استثناءهم من قانون عقد العمل هل ينطبق عليهم القانون المدني .

ولا يلتزم أيضاً الرأى الذى يمكن أن يكون قد شف عنها وينعقد إجماع الشراح فى مصر وفرنسا على أن القاعدة لهذا المعنى تقيد أن القاضى لا يتقيد بالاعتبارات التى أدت إلى إصدار حكمه التمهيدى . وقيل فى تعليل ذلك إن الحجية إنما تكون لمجرد اتجاه الرأى . وأن الدلالة المستمدة من الحكم التمهيدى غير أكيدة ويحتمل أن يكون القاضى قد أمر بتحقيق الواقعة وأرجأ تقدير قيمتها فى الدعوى إلى ما بعد وأن من حق القاضى العدول عن مجرد الرأى ما لم يثبت فى قضاء قطعى . وقيل فى تعليل ذلك أيضاً أن كل حكم تمهيدى يتضمن قضاء بإجراء تحقيق يحوز حجية الشيء المحكوم به ويتضمن اتجاهاً فى الرأى لا يقيد المحكمة بل يتركها حرة فى تقدير الموضوع (الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ١٩٤٩ رسالة لأحمد أبى الوقاس ١٧٢ وما بعدها) ومهما يكن من شيء فإن الحكم المنوه عنه فيما سلف لم يقطع فى أمر ولم يبد رأياً يمكن أن ينم عن ميل خاص فى موضوع الدعوى .

« وحيث إن عمدة المدعى فى دعواه على نصوص القانون المدنى الخاصة بعقد العمل والتى ذكر منها على سبيل التخصيص المواد ٦٨٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٧ — ولعل فى هذا تسليماً منه بأن نصوص قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لا تنطبق على حالته لأنه كان يعمل طاهياً خاصاً فى أحد المنازل وقد استثنت الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من ذلك القانون خدم المنازل ومن فى حكمهم من مريان أحكامه عليهم . والسبب الذى دعا إلى استثناء هذه الطائفة من العمال أن لأفرادها ظروفًا خاصة تنشأ من اتصالهم

فى فقرتها الثانية أن يحيل إلى التشريعات المالية الخاصة فى بيان طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم هذه الأحكام .

٣ — العرف فى البيئة المصرية لم يجر على أن لطائفة خدم المنازل حقاً فى تعويض عن فصلهم وقد استثنى عقد العمل الفردى طائفة الخدم من الاستفادة بنصوصه لأن لهم ظروفًا خاصة تنشأ من اتصالهم بمخدوميهم . وعبر عن رأيه فى المشروع التمهيدى للقانون المدنى بالآلا تنطبق أيضاً نصوص القانون المدنى عليهم .

المحكمة

« حيث إن وقائع الدعوى مفصلة فى الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع من هذه المحكمة بهيئة أخرى - بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ والذى قضى بحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى عليه بكافة الطرق بما فيها شهادة الشهود المبررات والأخطاء التى ارتكبها المدعى والتى أدت لفصله من عمله وليثبت المدعى النفى بأن الفصل كان تعسفاً .

« وحيث إن المدعى عليه لم يتقدم بأشهاد ولا ثببات ما ادعاه وأعلن فى جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥١ أنه لا يصر على تنفيذ الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع .

« وحيث إنه يهم المحكمة قبل أن تدلى برأى فى موضوع الدعوى أن تبرز أن من المبادئ المتواضع عليها بسبب حجية الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع أنها لا تقيد القاضى فلا يلتزم نتيجة تنفيذها بل

بمخدوميتهم وما يهيئه لهم هذا الاتصال من اطلاع على شئونهم الخاصة مما يستدعى وضع قانون خاص تراعى فيه هذه الظروف (شرح قانون عقد العمل الفردى ١٩٥٠ لرأى بطرس ص ٩٩ وما بعدها) وسيكون سبيل المحكمة فى هذه الدعوى أن تبحث مدى انطباق نصوص القانون المدنى الجديد فى الفصل الثانى من الباب الثالث الخاص بالعقود الواردة على العمل بالنسبة للطوائف الخارجة عن نطاق التشريعات العمالية الخاصة .

« وحيث إن بعض الفقه يرى أنه مادام أن القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لا يسرى على عقود العمل الفردية بصفة عامة بل استبعد من نطاق تطبيقه بعض طوائف من العمال فيكون المشرع المصرى بذلك قد أوجد نظامين مختلفين لعقد العمل الفردى - أولهما النظام الوارد فى التشريع الخاص به ويتضمن القواعد الواردة فى الفصل الخاص بعقد العمل فى القانون المدنى مضافاً إليها بعض المزايا والتنظيمات ويسرى على الطوائف التى لم تستبعد صراحة بحكم المادة الثانية من قانون عقد العمل الفردى . والثانى النظام الوارد فى القانون المدنى فى المواد من ٦٧٤ إلى ٦٩٨ وينطبق على هذه الطوائف المستثناة من حكم قانون عقد العمل الفردى - (قانون العمل ١٩٥٠ لمحمد حلى ج ١ ص ١٥٢) وقد يفهم من هذا القول إنه يذهب مذهب المدعى فيما يريد أن يستند برفعه دعواه .

« وحيث إنه على هدى ما تقدم تعمد المشرع أن يضع فى صدر أحكام عقد العمل فى التقنين المدنى الجديد المادة ٦٧٥ منه التى تنص على أنه لا ترى الأحكام الواردة فى هذا الفصل إلا بالقدر الذى لا تتعارض فيه صراحة أو ضمناً مع التشريعات الخاصة التى تتعلق بالعمل . وتبين هذه التشريعات طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم هذه الأحكام ولم تكن الفقرة الثانية لتلك المادة موجودة فى الأصل بل أضيفت فى لجنة المراجعة التى اتبعت هذه الإضافة بتفسير لها فى النظرة العامة - ولم يكن لها مقابل فى مذكرة المشروع التمهيدى فقالت إن المقصود بهذه الفقرة الثانية إن القانون المدنى أحال إلى تلك التشريعات الخاصة ببيان طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم هذه الأحكام . وقد بينت المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ فعلا طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم أحكام كقانون عقد العمل وهذا ينبىء صراحة عن أن الطوائف المستبعدة من نطاق التشريعات العمالية الخاصة لا تسرى عليها أيضاً أحكام القانون المدنى

« وحيث إن بعض الفقه يرى أنه مادام أن القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لا يسرى على عقود العمل الفردية بصفة عامة بل استبعد من نطاق تطبيقه بعض طوائف من العمال فيكون المشرع المصرى بذلك قد أوجد نظامين مختلفين لعقد العمل الفردى - أولهما النظام الوارد فى التشريع الخاص به ويتضمن القواعد الواردة فى الفصل الخاص بعقد العمل فى القانون المدنى مضافاً إليها بعض المزايا والتنظيمات ويسرى على الطوائف التى لم تستبعد صراحة بحكم المادة الثانية من قانون عقد العمل الفردى . والثانى النظام الوارد فى القانون المدنى فى المواد من ٦٧٤ إلى ٦٩٨ وينطبق على هذه الطوائف المستثناة من حكم قانون عقد العمل الفردى - (قانون العمل ١٩٥٠ لمحمد حلى ج ١ ص ١٥٢) وقد يفهم من هذا القول إنه يذهب مذهب المدعى فيما يريد أن يستند برفعه دعواه .

« وحيث إن هذا الرأى فى الواقع من الأمر محل النظر . ذلك أن المحكمة من إيراد نصوص خاصة فى القانون المدنى بعقد العمل هو بيان مدى العلاقة بين التشريع الصناعى أو تشريع العمال والتقنين المدنى وهو

الخاصة بمقعد العمل .

« وحيث إنه مما يؤيد هذا النظر ما كان قد ورد بالمادة ٩٣٨ من مشروع القانون المدني والذي تقضى بأنه لا تسرى على الروابط القانونية بين خدمة المنازل ومخدوميهم إلا القواعد المتعارف عليها في البيئة الاجتماعية التي تؤدي فيها أمثال هذه الخدمات . ولا تطبق أحكام هذا الفصل ولا القوانين أو الأعمال ذات الصلة التشريعية التي تنظم الشروط العامة للعمل على هذا النوع من الروابط إلا إذا تضمنت نصاً تقضى بذلك وفي الحدود الواردة بها . ولعل هذا النص يوضح أن نصوص التقنين المدني لا يمكن اعمالها فيما يتعلق بخدم المنازل على وجه التحديد . وإن كانت هذه المادة قد حذفت في لجنة المراجعة فما ذلك إلا لأنها أضحت تزيد الحاجة إليها بعد إضافة الفقرة الثانية من المادة ٦٧٥ على النحو السالف .

« وحيث إنه مما يؤكد هذا الرأي أيضاً أن المواد التي يترع بها المدعى من التقنين المدني كلها تحيل إلى القوانين الخاصة كما يبين ذلك من مراجعة المواد ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٧ على وجه التخصيص . والقانون الخاص بخدم المنازل لم يصدر بعد وإن كانت الحكومة قد وعدت بأعداد هذا التشريع وتقديمه للبرلمان وأثبت هذا الوعد في طاب القانون الخاص بمقعد العمل الفردي .

« وحيث إنه من كل ما تقدم يبدو ألا مساع لدعوى المدعى ابتغائه دعواه على أساس من نصوص التقنين المدني . فضلاً

عن أن العرف في البيئة المصرية لم يسر على أن لهذه الطائفة حقاً في تعويض ولذلك يتعين رفض دعوى المدعى مع إلزامه مصروفاتها عملاً بالمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات مع المقاصة في أتعاب المحاماة .

(قضية علي زيدان أحمد هيبه ضد الخواجه ايل ابراهيم دهان رقم ٤٣٦ سنة ١٩٥٠ رئاسة السيد الأستاذ محمد أسعد محمود القاضي) .

٤٣

محكمة امبابة الجزئية

٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١

١ - إجارة . عقد قبل القانون المدني الجديد . جواز إدخال الغاز والنور والتليفون دون توقف على رضا المالك .

ب - تجديد . خضوع لقانون السارى وقت التجديد . حتى ولو كان العقد صادر في ظل قانون آخر .

المبادئ القانونية

١ - أباحت المادة ٥٨١ مدنى جديد للمستأجرين إدخال الغاز والنور والتليفون في مساكنهم بغير توقف على رضا المالك فيفيد المستأجرون كافة من هذا النص ولو كان عقدهم نشأ في ظل القانون القديم .

٢ - تخضع عقود الإيجار عند تجديدها للقانون السائد وقت التجديد وليس للقانون الذى نشأت في ظله أول الأمر .

(قضية علي حموده ضد ابراهيم خاطر وآخر رقم ١١٢٥ سنة ١٩٥١ رئاسة الأستاذ صالح حنق القاضي) .

قضاء الحنث

قضاء الحنث

٤٤

محكمة بندر الزقازيق الجزئية

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

تكون الدعوى معلقاً مصيرها على اليمين
ومن ثم فلا تقبل من موجهها دعواه التي
يرفعها لإثبات كذب اليمين أو للمطالبة
بتعويض عن الحنث فيها .

٢ - إذا كانت الدعوى العمومية
لا ترفع من المدعى المدني إلا إذا كانت
دعواه المدنية مقبولة فإن الدعوى المباشرة
التي ترفع بالمطالبة بتعويض عن الكذب في
اليمين المذكورة لا تكون مقبولة .

(قضية الجنحة المباشرة رقم ٢٥٤٥ سنة ١٩٥٢
من الشيخ ابراهيم محمد الغندور ضد بديعة ابراهيم محمد
الغندور رئاسة السيد الأستاذ أديب نصر القاضي
وحضور السيد الأستاذ حسين يوسف عضو النيابة) .

يمين حاسمة . توجيهها من المدعى المدني . الحكم
في الدعوى المدنية على مقتضاها . رفع الدعوى لإثبات
كذب اليمين أو للمطالبة بتعويض عن الحنث فيها .
لا يجوز . دعوى جنحة مباشرة عن كذب اليمين .
لا تقبل .

المبادئ القانونية

١ - إن توجيه اليمين الحاسمة من الخصم
لخصمه وقبول هذا الخصم ما عرض عليه
إنما هو بمثابة صلح انعقد بين الطرفين على أن

استغلال غلة العقار المشفوع فيه

بحث للأستاذ نصيف زكي المحامي

نشرت مجلة المحاماة في العدد السابق بحثاً طريفاً للأستاذ راغب حنا المحامي يعرض فيه إلى أن الشفيع في ظل القانون المدني الجديد يستحق غلة العقار المشفوع فيه من تاريخ إيداعه الثمن حتى تاريخ القضاء لصالحه بثبوت الشفعة . ويشير في هذا البحث إلى أن ما استقر عليه القضاء من أن الشفيع لا يملك الثمار إلا من تاريخ صدور الحكم لصالحه بالشفعة وإتمام تسجيله يكون في ظل القانون المدني الجديد غير مقبول .

ويستند حضرة الأستاذ في بحثه إلى أمرين : الأول — أن الأحكام التي صدرت في ظل القانون المدني القديم كانت تستند إلى ما نصت عليه المادة ١٨ من قانون الشفعة من أن الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً لملكية الشفيع — والأمر الثاني — أن الشفيع في ظل القانون السابق لا ياتزم بإيداع الثمن في خزانة المحكمة . أما القانون المدني الجديد فقد ألزم الشفيع بأن يودع قبل رفع الدعوى قيمة الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع وإلا سقط حقه في الأخذ بالشفعة .

وعلى هذا ينتهي البحث السالف الذكر إلى أن الأمر في ظل القانون المدني الجديد يتلخص في استحقاق الشفيع لغلة العقار المشفوع فيه من تاريخ الإيداع حتى تاريخ الحكم لصالحه بثبوت الشفعة . وجاء في هذا البحث أنه سواء اعتبر الحكم الصادر بثبوت الشفعة هو السبب القانوني للملكية أو اعتبر أنه دليل الشفيع على الملكية وسواء اعتبر الشفيع مالكا من وقت طلب الشفعة أو من وقت الحكم النهائي لصالحه أو من وقت تعاقد البائع مع المشتري ، فإنه على أي من هذه الاعتبارات المختلفة يقتضى عدلا أن تكون غلة العقار من حق الشفيع من وقت إيداعه الثمن في خزانة المحكمة .

ذلك موجز البحث .

أما إن المادة ١٨ من القانون المدني السابق تنص على أن الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً لملكية الشفيع — فهو بذاته نص المادة ٩٤٤ من القانون المدني الحالي الذي يقرر هذا النص بذاته حرفياً : «الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً لملكية الشفيع» .

والمدلول الواضح لهذا النص هو أن حكم الشفعة يعتبر منشئاً للحق لا مقررأ له . ولو اعتبر الحكم بالشفعة ذا أثر رجعي لقضى بمجرد صدوره على التصرفات الصادرة من المشتري بغير حاجة إلى نص خاص في قانون الشفعة .

ومتى قيل إن الحكم يعتبر سنداً للملكية الشفيع ، أو السبب القانوني للملكية الشفيع فإن الحكم بالشفعة هو الذى يجعل الشفيع مالكا ، بسبب الشفعة لا بسبب الشراء الذى حل فيه الشفيع محل المشتري . ولذلك فإن الشفيع لا يتلقى الملك مباشرة عن البائع بل يتلقاها عن المشتري الذى يكون قد ملك الشئ ملكية تامة فى الفترة التى تقع ما بين البيع وبين الحكم بالشفعة .

وقد وردت المادة ٩٤٥ بأن الشفيع يحل — بالنسبة للبائع — محل المشتري فى جميع حقوق المشتري والتزاماته — ولهذا فإن العقد الذى انتقلت به الملكية إلى المشتري لا يفسخ بالحكم الصادر فى دعوى الشفعة ، وإنما تتحول جميع الحقوق والالتزامات الشخصية التى تكون قد ترتبت على هذا العقد من ذمة المشتري إلى ذمة الشفيع — ولذلك فإن الشفيع يصبح من تاريخ الحكم النهائى وتسجيله ماترماً بالثمن الذى سمى فى عقد البيع .

ويقول فقهاء الشريعة الإسلامية — إنه إذا باع المالك العقار دخل فى ملك المشتري بمجرد تمام عقد البيع دون توقف على أداء الثمن أو تسليم العقار المبيع ، أما فى الشفعة فإنه إذا طلب الشفيع أن يأخذ العقار بالشفعة فلا يتملكه بمجرد طلبه لأن حق الشفعة ضعيف ولا يقوى الشفيع بمجرد المطالبة على رفع ملك ثابت للمشتري بعقد البيع — ولهذا فلا يتملك الشفيع العقار المشفوع فيه إلا بأحد أمرين : التراضى أو قضاء القاضى . ولا يدخل الثمن فى ذمة المشتري عند التراضى إلا بقبضه ، أما فى حالة قضاء القاضى فإن الثمن يدخل فى ملك المشتري جبراً عنه بقضاء القاضى ، وكأنه رضى بذلك لقيام القاضى مقامه فيه — كما هو الحال عند نزع الملك جبراً عن صاحبه للمنافع العامة .

أما الاستناد إلى أن القانون المدنى الجديد قد ألزم الشفيع بأن يودع خزانة المحكمة قيمة الثمن الحقيقى قبل رفع الدعوى وإلا سقط حقه فى الأخذ بالشفعة فلا يغير من القواعد السابقة .

أما سبب وضع هذا النص فردته أن لجان وضع القانون المدنى قد اختلفت أولاً على مسألة حذف الشفعة من القانون كسبب من أسباب كسب الملك لأنها قيد على حرية التصرف — ورأى البعض أنه لا مبرر لذلك الآن . وأخيراً ، بعد مناقشات طويلة ، استقر رأى على استبقاء الشفعة لأن هذا النظام قد أصبح جزءاً من التقاليد القانونية للبلاد ، غير أن الشارع قد انتهى أيضاً من ناحية أخرى إلى التضييق فى الأخذ بها — تضييقاً فى الإجراءات وفى الموضوع — فمن ذلك أنه جعل قرابة الحواشى المانعة من الأخذ بالشفعة تمتد إلى الدرجة الرابعة ، ومن ذلك أيضاً قصر المدة التى تسقط حق الأخذ بالشفعة

إلى ثلاثة شهور من يوم تسجيل البيع — وكذلك أوجب على الشفيع أن يودع مبلغا يساوى الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع حتى تستبين جديته فى الطاب ، ولا زدحم طلبات الشفعة من أشخاص يضاربون فى طلبها .

وكذلك يلتزم كل شفيع بإيداع كامل الثمن ولو تعدد الشفعاء فى العقار الواحد .

على أن القانون المدنى الحالى قد جاء حاسما حينما نص فى المادة الأولى من باب الشفعة بأن الشفعة رخصة faculté وليست حقا . ثم يقرر فى المادة ٩٤٤ أن سند الملكية لا يولد ولا يوجد إلا بالتراضى أو قضاء القاضى — ولهذا فالرغبة ، وطلب الشفعة ، والإيداع إنما هى السبيل للوصول إلى هذا الحق وتحقيقه ولا يقبل فى منطق القانون أن يكون لطالب الشفعة حق فى الريع قبل ان يخلق سند ملكيته .

ما يطلبه المحامون

بحث للسيد الأستاذ راغب حنا المحامى

وكيل النقابة

- ٦ -

الضرائب أيضاً :

لقد بح صوتنا من كثرة ما طالبنا بإعادة النظر فى قانون الضرائب على المهن الحرة ذات السر ، وبوجوب فرض الضريبة على أى أساس حكى يحقق مصلحة الخزانة العامة ، ويصون أسرار الناس ، ويحفظ لأرباب المهن الحرة - وهم صفة رجال البلاد - كراماتهم ، ويوفر لهم أوقاتهم ، كما يوفر أوقات مأمورى الضرائب ولجان الطعن ومحاكم الضرائب فى وقت معاً

ونأسف إذ نقول إن كل ما كتبناه فى هذا الشأن ، وما تقدم به مجلس النقابة إلى وزارة المالية من مذكرات ومقترحات ، ذهب صرخة فى واد . . . حيث لم تترجح وزارة المالية عن موقفها من رفض أية مناقشة فى تعديل القانون الحالى ، أو إعادة النظر فى الأمر على ضوء الاحصاءات الدقيقة كما طلب مجلس النقابة . . .

ولا زال المحامون وأرباب المهن الحرة جميعاً يأملون أن تتغلب الحكمة فى النهاية ، فيقدر المختصون فى وزارة المالية وجاهة الاقتراح وعدالته ، ويستمعوا إلى ظلامة أرباب المهن الحرة على ضوء الحجج التى أوردناها فى مقالاتنا السابقة وضمنها مجلس النقابة مذكرته التى رفعها إلى وزارة المالية منذ عدة شهور ، فيقرروا هذا المطلب العادل بفرض الضريبة على أحد الأسس المقترحة أو أى أساس حكى آخر يوفق بين مختلف المصالح

* * *

تحديد عدد طلبة الحقوق :

فى مقالنا المنشور بالعدد التاسع من السنة الثالثة والثلاثين دققنا ناقوس الخطر من عدم تحديد طلبة كليات الحقوق ، وقلنا إنه إذا ظل باب الكليات مفتوحاً على مصراعيه ،

فإن عدد الخريجين سيتضاعف في خلال سنوات ، وبذلك يزداد عدد المتعطلين منهم وتزداد حالتهم سوءاً ، ويزداد مستوى المحامين هبوطاً . . . ولا يخفى أن هذا وذاك ليسا في مصلحة أحد : لا الخريجين ولا المحامين ولا المتقاضين ، بل هو ضار بهم جميعاً وبالجمتمع المصرى على السواء . . .

ونضيف إلى ما ذكرناه في مقالنا السابق أن عدد طلبة الحقوق تضاعف فعلاً في هذا العام ، وسيتضاعف سنة بعد أخرى ، وقد بلغ في السنوات الأخيرة حداً ضاقت معه المدرجات بآلاف الطلبة ، فقل التحصيل وهبط مستوى التعليم هبوطاً لمسه الجميع ، وضاق مجال العمل أمام كثير من الخريجين ، بل عز على كثير من المحامين المبتدئين مجال التمرين . . .

ولئن قيل إن العلم حق لكل فرد كالماء والهواء ، قلنا إن ذلك حق بالنسبة للتعليم العام . أما التعليم الجامعى فيجب أن يراعى في تحديد عدد من يقبلون به استعدادهم من جهة ، وحاجة البلاد وظروفها من جهة أخرى . وغنى عن البيان أن البلاد أحوج إلى التعليم الصناعى والزراعى منها إلى التعليم الجامعى عامة والتعليم الحقوق خاصة .

ولعل أقطع دليل على أن الحالة في حاجة إلى علاج سريع أن البلاد الأوربية — حيث التعليم عام والامية معدومة — لا تبلغ نسبة المتعلمين فيها تعالماً جامعياً النسبة التى بلغت في بلادنا حيث لا زالت نسبة الامية أكثر من ٨٠٪ من عدد السكان !! ولا شك أن هذه ظاهرة عجيبة لها دلالتها كما أن لها خطورتها

لذلك نهيب بالمسؤولين مرة أخرى أن ينظروا إلى هذه المسألة نظرة جدية ، ويبحثوا عن علاج سريع لها . ويقيننا أن العلاج الناجع لن يكون إلا بتحديد عدد من يقبل من الطلبة بكليات الحقوق ابتداء من العام الدراسى القادم تحديداً يراعى فيه سعة الكليات والمدرجات وجهد الأساتذة — مع تهيئة المراتب العملى للطلبة إلى جانب الدراسات النظرية — كما تراعى فيه حاجة البلاد من الخريجين على ضوء إحصاءات دقيقة . ومن الخير المبادرة بذلك قبل أن يستعصى الداء ويعز الدواء . . .

نظام تقديم المستندات للمحاكم :

لفت نظرى الأستاذ الكبير أحمد صفوت المحامى ورئيس محكمة الاستئناف سابقا إلى النقص الموجود فى نظام تقديم المستندات للمحاكم . واتفق أن قرأنا أخيراً فى الصحف نبأ ضبط موظف باحدى محاكم القاهرة متلبساً ببيع ملفات بعض القضايا بما تحويه من أوراق ومستندات إلى الخصوم لقاء مبلغ من المال !!!

وفي الحق أن هذه مسألة خطيرة إذ هي تتعلق بتعرض مستندات المتقاضين للضياع - سواء بمثل هذه الطريقة الإجرامية ، أم نتيجة إهمال من الكاتب المختص ، أم بقوة قاهرة كحريق أو سرقة - دون أن يكون بيد أصحابها دليل على تسليمها لقلم الكتاب أو إيداعها ملف الدعوى . وبذلك يصبح كثير من الحقوق عرضة للضياع حيث لا وسيلة لاثباتها بغير السند ، ولا وسيلة لاثبات ضياع السند بقوة قاهرة - توصلًا للاثبات بالبينة - مادام الدليل على وجود السند أصلا وتقديمه لقلم الكتاب معدوما !!

وأذكر أنه منذ نحو عشرين عاما كانت وزارة العدل قد أصدرت تعليمات إلى أقلام الكتاب بوجوب توقيع كاتب المحكمة على صورة حافظة المستندات بما يفيد تسلمها . ولا شك أن هذا ضمان للمتقاضين يطمئنهم على حقوقهم ومستنداتهم ، وضمان للمحامين يعفيهم من كثير من المسؤوليات في حالة ضياع المستندات المقدمة منهم للمحاكم لسبب أو لآخر وقد كان هذا النظام السليم متبعًا فعلا بالمحاكم المختلطة .

ولا يرد على ذلك على أن تلك الحالات نادرة الوقوع ، أو أن مراجعة المستندات على الحواظ تقتضى من كتبة المحاكم وقتا طويلا ، أو أنه يكفي (تعلية) الحافظة على ملف الدعوى . ذلك لأنه إذا كانت حالة العبث بالملفات أو المستندات نادرة حقيقة ، فإن حالات ضياع ملفات برمتها هي للأسف كثيرة الوقوع . وفي مثل هذه الحالة تكون (تعلية) المستندات على الملف الضائع عديمة الجدوى . وفي جميع الأحوال يجب أن يكون بيد مقدم المستندات دليل على تقديمها - محافظة على حقوقه الثابتة بتلك المستندات ولا يقبل في هذا الشأن الخطير الاعتذار بضيق الوقت - مع التسليم بأن كتبة المحاكم مرهقون حقيقة بالعمل إذ أن المستندات التي تقدم لأقلام الكتاب تراجع عادة على الحواظ للتأكد من صحة البيانات المدونة بها ، وللتحقق من استيفائها لرسم التبعة المستحقة عليها ...

وغنى عن البيان أن المحامين مسئولون أمام موكلهم عن المستندات التي يتسلمونها منهم ومن ثم يجب أن يمكنوا من إبراء ذمتهم بالإحتفاظ بصور الحواظ موقعا عليها من كتبة المحاكم بما يفيد تسلم المستندات ، إذ ليست هناك وسيلة أخرى يستطيعون بهادف المسؤولية في حالة ضياع المستندات .

لهذا يطالب المحامون من وزارة العدل إصدار كتاب دورى لجميع أقلام الكتاب بعدم قبول مستندات إلا بمقتضى حواظ من أصل وصورة متضمنة بيانا وافيا عن المستندات ووصفا دقيقا لحالتها ، وبعد التحقق من توقيع مقدم الحافظة على كل مستند - أو ختمه بخاتم مكتب المحامى مقدها - يرد الكاتب المختص صورة الحافظة لمقدمها موقعا عليها بما يفيد تسلمه المستندات المبينة بها مع ختمها بخاتم المحكمة .

بهذا وحده يأمن المتقاضون على مستنداتهم وحقوقهم ، ويتجنب المحامون كثيرا من المسؤوليات التي قد تترتب على ضياع المستندات المسلمة اليهم بعد تقديمها إلى المحاكم لاي سبب من الأسباب .

مبحث

النظرية التقليدية في حقوق الأفراد العامة

للأستاذ نعيم عطيه المحامى بإدارة قضايا الحكومة

نجد في كل مجتمع عقيدة سياسية وصياغة قانونية . وتميل هذه العقيدة وهذه الصياغة إلى جانب المحكومين في الدول الحرة بينما تنزع نزعة عكسية في الدول الاستبدادية التحكية . ويهمننا في هذا البحث أن نلخص الخطوط الرئيسية للعقيدة السياسية والصياغة القانونية التي نصادفها في الدول الحرة . ونبدأ هنا بإيراد العقيدة السياسية التي قامت عليها النظرية التقليدية ثم نرصد في فرصة مقبلة ضمانات الأفراد الأساسية التي تسجلها الصياغة القانونية في تلك الدول .

وتعتبر العقيدة السياسية في الدول الحرة مصدراً من مصادر ضمانات الأفراد فهي تؤكد قيام النظام السياسي بأمره على الشخصية الانسانية الحرة لما هي عليه من تميز . ومن ثم تعين أن تتمتع بأوفر قسط ممكن من الحرية وليست هذه العقيدة إلا تلك التي شيد عليها المدلول التقليدي لحقوق الأفراد العامة . والتي تجسدت في المبادئ العظيمة التي رأت النور في نهاية القرن الثامن عشر . ويهمننا أن نستعرض بإيجاز فيما يلي هذه المبادئ مقدرين الدور الرئيسي الذي لعبته فرنسا في تحضيرها ونجاحها وذلك في مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : أصل المدلول الفردي .

المبحث الثاني : دور الدولة الثانوى في المجتمع .

المبحث الثالث : نظرية حقوق الأفراد العامة .

المبحث الأول

أصل المدلول الفردي

١ — من الناحية التاريخية :

ترجع العقيدة السياسية التي قامت عليها النظرية التقليدية إلى أصول تاريخية بعيدة إلا أنها لم تقف على قدميها استقلالا إلا في أواخر القرن الثامن عشر . ونقتصر على التنبيه إلى ما كان عليه العالم القديم من معارضة لفكرة قيام حقوق الأفراد قبل الساطة العامة . فقد كان في مكنة الجماعة أن تأتي ما تشاء طالما كان ذلك إجراء عاما (Esmein : Eléments de droit constitutionnel, Tome I, p. 33. الجزء الأول ص ٣٣ وما بعدها وص ٥٣٩) .

وقد نبئت بذور العقيدة الحرة الأولى في خلال العصر الوسيط . ونسجل بالنسبة لهذا العصر طبيعته السياسية الخاصة من ناحية والحركة الفكرية التي نشطت فيه من ناحية أخرى .

فمن الناحية الأولى يلاحظ على ذلك العصر انحلال الساطة السياسية المركزية فيه — وإحلال حشد من الولايات محامها . حكمها أمراء الأقطاع الذين استمدوا ساطاتهم من عقود الاقطاع التي خولتهم على تابعيهم حق الطاعة والولاء .

ومن الناحية الثانية فقد أورد الملاهوتيون في ذلك العصر المبادئ الأولية للعقيدة الحرة وطرقوا مباحث القـانون الطبيعي وحقوق الأفراد الطبيعية (إزمان المرجع السابق ص ٥٣٩) .

إلا أنه ما لبثت الملكيات الاستبدادية اللاحقة أن طمرت المبادئ الفردية التي اهتدى اليها الفقه الوسيط . وأُرخي عليها سدل النسيان . وإذا كان الفقه اللاحق قد أثار بعض محاولات للحد من سلطة الحاكمين إلا أنها كانت محاولات ضعيفة الأثر في مجموعها ونذكر في هذا الصدد فقه بودان وجروتسيوس وبعض الآراء الكافنية (إزمان المرجع السابق ص ٥٤٠) .

ولم تبد العقيدة السياسية التي قامت عليها النظرية التقليدية إلا في القرن ١٨ عند ما عرضها الفيلسوف الانجائزي لوك في دفاعه عن الحرية ضد استبداد ملوك آل ستيوارت فاننا نجد في كتابات هذا الفيلسوف بحق الكثرة الغالبة من الأفكار الأساسية التي ارتكنت عليها العقيدة السياسية للنظرية الفردية التقليدية (إزمان المرجع السابق ص ٤٤١) كما انتهجت الفلسفة السياسية في فرنسا منهجاً مناوئاً لاستبداد ملوكها . إلا أنها اختلفت فيما بينها . فبينما استنق مونتسكيو فلسفته السياسية عن الانجائز حبذ فولتير حكماً استبدادياً مستنيراً . وقال روسو بالفردية المطلقة وانتهى إلى تبرير طغيان الأغلبية .

٢ — من الناحية الفقهية :

وتنحصر العقيدة السياسية التقليدية في أن الشخصية الانسانية شخصية حرة عاقلة ومن ثم فالفرد حقوق يستمدّها من ذات قيمته الانسانية السامية . فتميز الانسان بوجه فكره ويكون وحدة المقاييس في كل شيء فالانسان كائن عاقل بطبعه وأقدس غاية في هذا الوجود هو ضمان بقاء هذه الشخصية ونمائها . ويتعين على كل تركيب سياسي أن يقوم على الاعتراف بوجود هذه الشخصية العاقلة وعلى كل نظام من نظم الحكم أن يبدأ بحماية الكائن الانساني وضمان حقوقه . وهذه هي الحجج الجوهرية التي نادى بها آباء الثورة الفرنسية وسجلتها نصوصها الدستورية (يراجع : روسو ؛ العقد الاجتماعي ؛ الكتاب الأول . الفصل الرابع . انظر كذلك اعلانات الحقوق الفرنسية الصادرة في عام ١٧٩٣ ودستور ٤ نوفمبر ١٨٤٨) .

٣ — من الناحية المثالية :

إن العقيدة الحرة تقوم على الايمان العميق بالانسانية والحب الصادق لها ولهذا جاءت تأكيدات مشبعة بالمثالية الرفيعة وهي كما ينبى عنها عنوانها عقيدة تضع ثقها الكاملة في

حرية الانسان المميز ، وفضلا عن ذلك فهي تأتلف اثتلافا وطيدا مع الديمقراطية ، فالى جانب الحرية الفردية تأتى الحرية السياسية ، ولعله إلى هذا التحالف بين الحريتين يرجع الفضل فى ذلك السمو الذى اتصفت به اعلانات الثورة الفرنسية وكثير من أقوال أقطاب الشعوب الديمقراطية (ص ٦٣ وما بعدها من *Barthélémy et Duez, Traité de droit constitutionnel*)

المبحث الثانى

الدور الثانوى الذى تلعبه الدولة فى الحياة الاجتماعية

تقضى ما قامت عليه النظرية التقليدية لحقوق الأفراد العامة إلى نتيجة أساسية مؤداها أن الدور الذى تلعبه الدولة فى العلاقات الاجتماعية هو دور ثانوى محض . وقد تأسست هذه النتيجة على حجج مستقاة من بعض الملاحظات الاقتصادية مؤداها أن هناك ثمة انسجام طبيعى يتحقق عندما يترك نشاط الأفراد حراً تماماً ، ومن ثم تعين على الدولة أن تمتنع عما يعرقل نشاط الأفراد وأن تقتصر مهمتها على ضمان هذه الحرية .

١ — ارتباط فكرة دور الدولة الثانوى فى الحياة الاجتماعية بفكرة الاقتصاد الحر ارتباطاً وثيقاً :

عزا التقليديون من رجال الاقتصاد السياسى سوء الحالة التى وصل إليها المجتمع إلى ما كانت تزرخ فيه التجارة من قيود فقد كبل النظام الاستبدادى القديم كل نشاط انسانى بالكثير من القوانين وضيق عليه الخناق بما فرضته من تنظيمات ثقيلة الوطأة مما جعل كل تقدم مقيداً ومحكوماً . بينما أن المجتمع الحر فى غنى عن كل هذه القيود . لأن المنفعة العامة تتحقق بالاضطرار الحر لنشاط الأفراد . فقد ولد الفرد متمتعاً بحقوق طبيعية غير قابلة للزوال عنه يسندها ادراكه وتمييزه . فاذا ترك الفرد حراً يمارس خصائصه المدركة فإننا سنجارى طبائع الأشياء فيتحقق الانسجام الاجتماعى وتنشع التجارة الدولية ويبنى كل من الفرد والمجموع أقصى سعادة أرضية ممكنة (مونتسكيو ؛ روح القوانين . الكتاب العشرون . الفصلان الأول والثانى) .

٢ — وقد أفضى الاعتزاز بالتوافق الاجتماعى بين المصلحة العامة والمصالح الفردية إلى تحويل الأفراد أقصى ما يمكن من الحرية لتمكينهم من إنماء نشاطهم وبذل جهودهم إلى أبعد الحدود . على أن الحياة الاجتماعية تضحى مستحيلة ويتعذر على سائر أفراد الجماعة أن يمارسوا بدورهم حقهم فى الحرية إذا قيل أن ما للفرد من حرية هو حق مطلق (مونتسكيو روح القوانين . الفصل الثالث من الكتاب العاشر — روسو العقد الاجتماعى الفصل الرابع من الكتاب الثانى) .

وهكذا تمرض ضرورة تدخل الدولة فى محيط الروابط الاجتماعية لتعمل فقط على

صيانة حريات الأفراد من الإفراط الذى قد يودى بها وذلك بتنظيم ممارسة الأفراد لحرياتهم . على أن دور الدولة فى الحياة الاجتماعية يبقى مع ذلك ضئيلاً . وحجة النظرية التقايدية فى تبرير هذا التدخل من قبل الدولة ينحصر فى أن أساس كل مجتمع سياسى هو الشخصية الانسانية وما تتمتع به من حقوق طبيعية غير قابلة للزوال عنها . وتستأهل هذه الشخصية لما لها من قدر عظيم قسطاً من الحماية تتكفل به الدولة . فللدولة إذن أن تحد من بعض حريات الأفراد مستهدفة من ذلك فقط إيجاد التوازن المناسب بين مختلف الأفراد فى ممارستهم لحرياتهم . وهكذا تصير الدولة منظمة هدفها توفير النظام والسلم لتضمن للأفراد نشاطاً أبعد مدى وحرية أوسع من مختلف نواحي الحياة (ازمين المرجع السابق ص ٥٤٢ وما بعدها) .

فدور الدولة إذن دور ثانوى محصور ولا تعدو الدولة إلا أن تكون دولة حارسة توضع فى خدمة المجتمع الفردى الذى تتجمع فى أعضائه الأحرار المميزين كل القيم المادية والمعنوية . فالدولة تضى على المجتمع شكله القانونى فحسب بامسك النظام فيه . ويبقى للمجتمع أولويته على الدولة ويخضعها لسلطانها . والتعبير الاقتصادى لهذا هو قاعدة « دعه يعمل ، دعه يمر » .

٣ - أما من الناحية القانونية فتتحول العقيدة السياسية التى تستند إليها النظرية التقليدية لحقوق الأفراد العامة فى القانون الخاص إلى إقرار مبدأ سلطان الإرادة ومبدأ العقد شريعة المتعاقدين تمشياً مع التسايم للفرد بأقصى ما يمكن التسايم له به من حرية . وذلك مع عدم الاخلال بما للغير من حقوق متساوية .

المبحث الثالث

نظرية الحقوق الفردية العامة

تعين على فلاسفة القرن الثامن عشر أن يصبغوا إيمانهم بفضائل الحرية فى قالب نظرية فقهية تنبسط على كل فروضهم حتى فى أدق تفاصيلها . وقد تميزت نظريتهم تلك بتوفيقها التام بين الحرية الفردية والحرية السياسية مؤسسة بذلك ما أسموه بالديمقراطية الحرة . وإذا لم تكن كل الديمقراطيات ديمقراطيات حرة لزما فانه يبدو مع ذلك أن لا غنى للحرية الفردية الحققة عن الحرية السياسية . وهو ما لم يرثيه كل من فولتير وروسو . وان كان قد خالفهم فى ذلك منتسكيو الذى سجل هذه القاعدة فى كتابه « روح القوانين » (روح القوانين الفصل الرابع من الكتاب الحادى عشر) وقد كان له أبلغ الأثر فى نظرية الحريات العامة . وتتعرض هذه النظرية لمشكلة السيادة . فمن ناحية تثير النظرية التساؤل من الذى يباشر السطة السياسية فى الدولة وهنا تتمسك النظرية بالمبدأ الديمقراطى لما تورده للحرية الفردية من حماية جوهريّة (بارثيلى ودوين المرجع السابق ص ٥١ وما بعدها)

ثم بعد ذلك تثير النظرية التساؤل عن حدود السلطة السياسية التي تقدم بيان ممارستها وسندرس هاتين الناحيتين باختصار في القسمين الآتيين : —

القسم الأول

مصدر السيادة في الدولة

تتركز السيادة في الدولة بين يدي من يحكمها وينحصر اذن بحثنا عن مصدر السيادة في الدولة في معرفة من الذي يحكم في الدولة . ويذهب المبدأ الديمقراطي الذي قبلته نظرية الحقوق الفردية العامة واطمأنت اليه الى تقليد الشعب السلطة ووضعها بين يديه . وبعد أن مر هذا المبدأ بعدة مراحل لقي تأييده من آباء الثورة الفرنسية بل ومن الثورة نفسها .

ويمكننا أن نوجز هذا المبدأ فيما يأتي :

١ — تأكيد سابقة قيام حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي :

لم يكن هذا القول بالجديد فقد أثر مراراً على ممر التاريخ . على أن هذا القول لم يصل الى تمامه وكاله باجماع الآراء إلا عند روسو فقد هاجم الفيلسوف السويسري القول السائد بأن الانسان حيوان اجتماعي وأكد في عبارات ذائعة قيام حالة طبيعة مثالية سابقة على تكوين الجماعات . وسعى الى التدليل على أن حياة الانسان الأولى كانت مجردة من كل قيد اجتماعي وأن هذه الحياة كانت في أول أمرها حياة فردية بالضرورة ومن ثم فقد كان من الممكن للفرد أن يستمر في حياته الفردية بمعزل عن الجماعة . وألا يخضع لها الخضوع المطلق (العقد الاجتماعي الكتاب الثاني) .

وإذا كانت قد قامت في يوم من الأيام الروابط الاجتماعية بين الأفراد ، فهي لم تقم إلا عن توافق ارادتهم على ابرام تلك الروابط . فالأفراد مدفوعين الى ذلك بما يوجبهم تمييزهم يدركون في النهاية أن متعتهم هي في أن يأثقفوا وأن ينضم بعضهم إلى بعض وهنا ينشأ العقد الاجتماعي (العقد الاجتماعي الفصل السادس من الكتاب الأول)

ولا يحق لهذا العهد الجماعي في أي وقت من الأوقات أن يمس حرية الانسان الطبيعية بالأذى لأنه اذا كان الفرد قد تخلى بموجب ابرامه للعقد الاجتماعي ودخوله عضواً في الجماعة عن حريته فان ارادته لم تنصرف الى ذلك الا لأن في ذلك تحقيقاً لمصلحة أكبر له ويدلّ روسو في هذا العدد بالحجة التالية .

لما كانت السلطة في الجماعة قد أنشأها مجموع الموقعين على العقد الاجتماعي وهم جميعاً متساوون في ذلك فان الاستبداد مستحيل لأن من يستبد بالغير يعرض نفسه لاستبداد الغير به . وتتولد عن العقد الاجتماعي « الارادة العامة » مصدر الأنا الجماعية أو الذات الجماعية وصاحبة السلطة العامة .

٢ - مبدأ سيادة الأمة :

وتكمل فكرتنا العقد الاجتماعي وحالة الطبيعة بفكرة أخرى هي فكرة سيادة الأمة . فان ما أورده روسو من نظريات ليست رغم اتساعها وذيووعها سوى جوانب من الفقه التقليدي وقد تعين أن تستكمل بخلق القانون الدستوري اللازم للثورة ولعل أكبر كسب للثورة الفرنسية في الواقع هو نقل حق السيادة من الملك الى الأمة . وواضح أن هذا الاستخلاص الجديد ما هو إلا ترديد بدوره لمبدأ « الارادة العامة » عند روسو . والارادة العامة تتكون من مجموع الأفراد المكونين للجماعة وإن كانت في نفس الوقت تعلق عليهم وتتحكم فيهم . فهي رغم ذلك تبقى منطبعة بالطابع الفردي لأنها تتشكل من مجموع الأفراد الذين أوجدوها بانضمامهم الى بعضهم بعضا وابرامهم للعيثاق الجماعي (بارتيلمي ودويز ص ٥٨ و ٦٤) .

٣ - شخصية الدولة :

لما كانت الأمة لا تستطيع أن تمارس بنفسها مباشرة السيادة النابتة لها فهي تفوض من يقوم عنها بممارستها وتنفيذ عنها من يمثلها في ذلك . والمفوض من قبلها والنائب عنها في ذلك هو الدولة ولهذا كانت الدولة في الفقه التقليدي التشخيص القانوني للأمة وكل ما يصدر عنها يعتبر أنه صادر عن الأمة (ازمين المرجع السابق الجزء الأول ص ١) .

القسم الثاني

مدى سيادة الدولة

ما مدى سيادة الدولة ؟ هل تعرف هذه السيادة قيودا وحدودا ؟ هذا هو السؤال الذي يتعين علينا أن نجيب عليه الآن وفقا للفقه التقليدي ونقول ان نظرية الحقوق العامة للأفراد كما وضعها ذلك الفقه تضعنا بصدد هذا السؤال ازاء مدلول الحقوق الذاتية العامة للأفراد . فالفرد بحسب هذه النظرية صاحب حقوق طبيعية سابقة على الدولة وتعلق عليها وهذا ما يستوجب منا أن نتقصى مسألتين : —

١ — المسألة الأولى — كيف تنشأ الحقوق الذاتية العامة للأفراد ؟

٢ — المسألة الثانية — تمييز الحقوق الذاتية عن سائر ما عداها من الحقوق ؟

(١) نشأة حقوق الأفراد العامة :

تقرر النظرية التقليدية أن الأفراد لم يتخلوا بموجب العقد الاجتماعي الذي أبرموه عند دخولهم في الجماعة إلا عن جزء من حرياتهم الطبيعية . ويتمين عدم المساس بالقسط الذي احتفظ به مبرمو العقد الاجتماعي من حرية فاذا ما مست الدولة هذه الحرية الطبيعية اللصيقة بالفرد فقد أخانت بالعقد الاجتماعي الذي وجدت تبعاله . كما أن كل فرد قد تنازل

بموجب العقد الاجتماعى عن قسط من حريته مساو لما تنازل عنه غيره ويتعين على الدولة التى عهد اليها بتنفيذ إرادة المتعاقدين المشتركة ان تسهر على ابقاء التوازن بين حريات الأفراد واستمرار تساويهم فى ممارستها . وهكذا سوغت النظرية التقليدية تعريفها للحرية وقيامها ازاء سيادة الدولة بل ووضعها فوق متناول تلك السيادة .

ولكنه يجدر أن نتساءل عما اذا كان الاعتراف بالمبدأ الديمقراطى كحل لمشكلة السيادة فى الدولة يوصلنا حقا الى الحرية ؟ الواقع أن ديمقراطية النظرية التقليدية لا تسلم بأكثر من أن الأمة هى صاحبة السلطة السياسية . فالسيادة لا تعدو أن تكون هى الارادة العامة ولكن ليس ثمة ما يمنع من استبداد الارادة العامة وعصفها بحرية الفرد . وأكبر دليل على ذلك ما نواه فى الديمقراطيات القديمة . ويبقى الوصول من الديمقراطية الى الحرية الفردية مشكلا يعوزه الحل . وإذا أمكن لمونتسكيو وللثورة الفرنسية فى أثره أن يجتازا هذه المشكلة بسلام . فقد ارتطم بها روسو مؤلف العقد الاجتماعى فهو لا يوصلنا رغم حججه الا إلى تبرير سلطة المجموع المطلقة لما ارتآه من أن فى مجرد تشكيل الذات الجماعية المتسلطة من مجموع ذوات الأفراد المكونين للجماعة الضمان الكافى ضد الاستبداد (العقد الاجتماعى عن الكتاب الاول الفصل السابع) .

فروسو وإن كان يعترف بأن تنازل الأفراد عن حرياتهم الطبيعية بمقتضى العقد الاجتماعى محدود بالمقتضيات المشتركة وأن تقييد الحريات العامة الفردية مرهون بصالح الجماعة إلا أنه يرى أيضا أن الجماعة دون سواها هى التى تحدد ما إذا كانت مصالحها تقتضى تقييدها لحرية الفرد بدون وازع أو رقيب من احد عليها فى ذلك وهكذا فالباب مفتوح على مصراعيه لكل استبداد (العقد الاجتماعى الفصل الرابع من الكتاب الثانى) .

(٢) التفرقة بين حقوق الأفراد العامة وبين سائر الحقوق :

تختلف حقوق الأفراد العامة عن الحقوق السياسية وعن الحقوق المدنية كما تتميز أصليا بأنها لا تتطلب من الدولة إلا امتناع عن عمل .

* * *

١ - وجه اختلاف الحقوق الفردية العامة عن الحقوق السياسية :

إن تعبیرنا للحرية السياسية عن الحرية الفردية يدعونا الآن إلى إيجاز الطبيعة الذاتية للحقوق السياسية . ونقول إن الحقوق الثابتة للفرد بصفته إنسان وبصرف النظر عن أى صفة أخرى له هى وحدها ما نسميه بالحقوق الفردية العامة أما الحقوق السياسية فلا يعتد بها إلا على أنها ضمانات للحريات الفردية فهى ليست غاية فى ذاتها بل هى فقط وسيلة تسمح بتمام ازدهار الحريات الفردية فالخلق السياسى فى الواقع من أمره ليس من خصائص الفرد بل من خصائص الأمة فهى صاحبة السيادة فى الدولة ومتميزة عن مجموع أفرادها وعندما يباشر الفرد حقًا سياسيًا فهو يباشر فى جزءاً من سيادة الأمة فضلاً عن أن هناك شروطاً

خاصة تستلزمها الأمة في الأفراد الذين يمارسون سيادتها فليس كل الأفراد لمجرد صفتهم كأفراد يصرح لهم بممارسة الحق السياسى إذ يتعين أن يستوفوا شروطاً معينة وهى أن تتوافر فيهم صفة المواطنين . فممارسة الحق السياسى قاصر على الفرد المواطن . وعلى العكس من ذلك فإن الحقوق الفردية العامة لا تتطلب في الفرد صفة أخرى فكل إنسان بدون تمييز ذو حقوق فردية عامة يستمدّها من ذات صفته كإنسان وهى بذلك سابقة على الدولة ومفروض عليها احترامها (أزمين المرجع السابق الجزء الأول ص ٥٤٩) .

ب — وجه اختلاف حقوق الأفراد العامة عن حقوقهم الخاصة :

يختلف الحق الفردى الخاص عن الحق الفردى العام في أن الأول في علاقته بالدولة خاضع لها فإن للدولة سلطة مطلقة في تنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم أما الثانى فهو سابق على الدولة ويعلو عليها بحيث أنها لا تملك أن تمسه وعلى ذلك فحق الملكية يمكن أن نحمله إلى حق خاص ومن هذه الناحية يخضع للقيود التى توردها الدولة عليه وإلى حق عام فإن الدولة ملزمة باحترامه والامتناع عن التعرض له فهو خارج عن متناول يدها ولا يمكنها بصفته هذه أن تجور عليه بالحجر والتقييد .

والحق الفردى العام ملزم لجميع سلطات الدولة على احترامه ، إلا أنه في هذا الصدد يختلف المدلول الانجائزى لحقوق الأفراد العامة عن مدلولها الفرنسى إذ أن المدلول الانجائزى لا يجعل من الحق الفردى العام ملزماً إلا للسلطة التنفيذية دون السلطة التشريعية : ويرجع ذلك إلى التقليد الانجائزى الذى يعتبر العرش ألد أعداء الحريات أما البرلمان فلم يفكر الانجائز فى إلزامه بالحق الفردى العام لنقتهم فى أن برلمان الشعب لا يجوز على حرياته . أما المدلول الفرنسى للحق الفردى العام الذى عبرت عنه نصوص دساتير الثورة فهو يفرض مراعاة الحق الفردى العام على سلطات الدولة كلها ، فالسلطة التشريعية بل والسلطة التأسيسية نفسها لا تملك المساس بالحريات الفردية وهذا مبالغه فى الحرص على حريات الأفراد مما قد تنزلق إليه البرلمانات فى بعض الأحيان .

ح — حقوق الأفراد العامة لا تتطلب من الدولة إلا امتناعاً عن عمل :

بعد أن وصفت النظرية التقليدية الحريات الفردية بأنها سابقة على الدولة وتعلو عليها وبعد أن ألزمت السلطة العامة بكافة هيئاتها بوجوب احترامها مضت تقرر أن هذه الحريات لا تستلزم التزامات إيجابية من قبل الدولة بل كل ما تفرض عليها هو التزام سلبى ، التزم بالامتناع عن عمل التزم يترك الفرد ينشط حراً أى توجب على الدولة البقاء خارج نطاق نشاط الأفراد وعدم التدخل بينهم إلا لتسهيل نشاطهم أو المحافظة على التوازن والمساواة الواجبين بينهم ، وغل يد الدولة عن العمل هو نتيجة حتمية للمدلول الحر لحقوق الأفراد العامة وفى فرض الالتزامات الإيجابية على الدولة إخلال بالنظرية التقليدية لأننا إذا أوجبنا على الدولة أن تعمل وتدخل فإن ذلك التغيير من موقف الدولة السلبى إلى موقف إيجابى قد يؤدى إلى التعرض إلى الحريات الفردية ذاتها ومن ثم إلى تصدع العقد الاجتماعى الذى قامت عليه الدولة (أزمين المرجع السابق الجزء الأول ص ٥٤٨) .

هل الأحكام الصادرة من محكمة ثاني درجة في مواد الجنح والمخالفات
والمعتبرة حضورية عملاً بالمواد من ٢٣٨ - ٢ إلى ٢٤٠
من قانون الإجراءات الجنائية قابلة للطعن عليها
بطريق المعارضة

بحث للسيد الأستاذ فتحي على السبكي القاضى بمحكمة الفيوم الابتدائية

كانت الأحكام التى تصدر فى غيبة المتهم فى ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى قابلة للمعارضة دون ما قيد أو شرط غير أن قانون الإجراءات الجنائية ١٥٠ سنة ١٩٥٠ الحالى لما لوحظ من أن المحكوم عليهم تعسفوا فى استعمال حق المعارضة فى هذه الأحكام توصلنا منهم إلى المراءغة وإطالة أمد التقاضى دون ما مبرر أدخل تعديلاً هاماً فى باب المعارضة إذ نص فى المادة ٢/٢٣٨ على أنه إذا كانت ورقة التكليف بالحضور سلمت لشخص الخصم يجوز للمحكمة إذا لم يقدم عذراً يبرر غيابه أن تقرر باعتبار الحكم حضورياً كما نص فى المادة ٢٣٩ على اعتبار الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل لها الدعوى دون أن يقدم عذراً مقبولاً . ونص فى المادة ٢٤٠ على أنه إذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة وحضر بعضهم وتخلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون يجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى لجلسة مقبلة وتأمر بإعادة إعلان من تخلف عن الخصومة إليها مع تنبيههم إلى أنهم إذا تخلفوا عن الحضور فى هذه الجلسة يجوز اعتبار الحكم الذى يصدر حضورياً فإذا لم يحضروا بعد ذلك وتبين للمحكمة أن لا مبرر لعدم حضورهم فلها أن تقرر اعتبار الحكم حضورياً بالنسبة إليهم .

هذا وقد نصت المادة ٢٤١ من فقرتها الثانية على أنه لا تقبل المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الأحوال إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم - وكان استئنافه غير جائز - ولقد ذهب البعض إلى أن الأحكام التى تصدر من محكمة ثانية درجة حضورية فى غيبة المحكوم عليه غير قابلة للطعن عليها بالاستئناف كبداً عام ومن ثم فجال تطبيق هذه الفقرة هو أمام محكمة أول درجة التى تقبل أحكامها للطعن عليها بالطريق المذكور اللهم إلا ما استثنى منها بحكم القانون .

والرأى عندنا أن أحكام محكمة ثانية درجة الحضورية فى غيبة المحكوم عليه قابلة للطعن عليها أيضاً بطريق المعارضة إذ قام لديه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم أسوة بالأحكام الصادرة من محكمة أول درجة لأن الحكمة التى توخاها الشارع من السماح للمحكوم عليه بالمعارضة فى الأحكام سالفة الذكر متوفرة سواء كانت الأحكام صادرة من محكمة أول درجة أم من محكمة ثانية درجة لأن هذا الطريق من الطعن ليس إلا تظهما

لنفس الهيئة التي أصدرت الحكم فكيف يستساغ قصر هذا الطريق من الطعن على محكمة دون أخرى .

ولا يعقل أن يقصد الشارع التفرقة بين الأحكام لمجرد اختلاف درجة الهيئة التي أصدرتها كما لا يمكن أن تفهم من عبارة « وكان استئنافه غير جائز » إنها خاصة بمحاكم أول درجة لأن الحكم غير الجائز استئنافه عموماً هو ما استثنته المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية من الأحكام التي تصدر من محكمة أول درجة كذا الأحكام الصادرة من محكمة ثاني درجة وليس في منع استئناف الأحكام الأخيرة كبدأ عام ما يحول دون تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٤٠ سالفة الذكر عليها .

.. يؤكد هذا النظر ما ورد في المادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية من أن يتبع في الأحكام الغيابية والمعارضة فيها أمام المحكمة الاستئنافية ما هو مقرر أمام محاكم أول درجة .

بحث

إجراءات الاستئناف المستحدثة في قانون المرافعات

للدكتور أحمد أبو الوفا

استاذ مساعد قانون المرافعات بجامعة الاسكندرية

مقدمة

١ — صدر القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن إجراءات رفع الاستئناف وإجراءات تحضيره .

وقد أوجب القانون الجديد رفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للمرافعة أمامها وتشتمل — عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والأسباب التي بنى عليها الاستئناف وطلبات المستأنف . واستثنى المشرع من هذه القاعدة الدعاوى المشار إليها في المادة ١١٨ فنص على أن استئناف أحكامها يرفع بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، وأوجب أن تشتمل صحيفته على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف .

وأوجب المشرع على المستأنف في الحالتين أداء الرسم بأكمله عند تقديم العريضة ، ونص على أنه إذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وعلى المحكمة أن تقضى ببطلانه من تلقاء نفسها .

وحدد المشرع ميعاداً لإعلان الاستئناف إلى كل من وجه اليهم ، وميعاداً لإيداع مذكرة بشرح أسباب الاستئناف والمستندات المؤيدة له ، وميعاداً لإيداع مذكرة بدفاع المستأنف عليه ، ونص على أنه إذا لم يعلن الاستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه اليهم كان باطلاً ، وتحكم المحكمة ببطلانه من تلقاء نفسها .

وأوجب القانون على رئيس المحكمة — بعد انقضاء المواعيد المتقدمة — أن يعين أحد أعضاء الدائرة ليكون مقررأ ، وعلى هذا العضو أن يضع خلال أربعة أسابيع تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم . ونص على أنه بعد إيداع تقرير العضو المقرر يتعين على رئيس المحكمة أن يحدد الجلسة التي تنظر فيها القضية ، وعلى قلم الكتاب أن يخبر الخصوم — بخطاب موصى عليه — بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل ، ونص على أنه لا يجوز تأجيل نظر الدعوى بعد ذلك إلا لسبب طارئ لم يكن في الإمكان إيدأؤه من قبل .

ومنع القانون الطعن بالمعارضة في جميع الأحكام التي تصدر في الاستئناف ، فنص على أن الحكم في الاستئناف يعتبر حضورياً بالنسبة للمستأنف في جميع الأحوال ، ونص على أنه إذا أودع المستأنف عليه مذكرة بدفاعه في الميعاد كان الحكم حضورياً في حقه ولو لم يحضر بعد ذلك ، وإن لم يودع تلك المذكرة وجب على المستأنف أن يعيد إعلانه بالاستئناف فإذا لم يودع المستأنف عليه المذكرة اعتبر الحكم الذي يصدر في الاستئناف بمثابة حكم حضوري في حقه .

٢ — وواضح مما تقدم أن المشرع شاء أن يجعل تحضير الاستئناف بواسطة مواعيد يحددها القانون يودع الخصوم في خلالها مذكرات بطلباتهم وبدفاعهم ، وشاء أن يجعل المرافعات في الاستئناف كتابية إلى حد كبير ، ولهذا كانت العبرة في حضور المستأنف عليه أو عدم حضوره إنما هي بإيداع المذكرات والمستندات بقلم الكتاب ، فيعتبر المستأنف عليه حاضراً بمجرد إيداع المذكرة بدفاعه .

وواضح أيضاً أن المشرع قد خالف بعض القواعد العامة بالنص على منع الطعن بالمعارضة في جميع الأحكام التي تصدر في الاستئناف وبالنص على إلزام المحكمة بالحكم من تلقاء نفسها ببطالان الاستئناف إذا لم يحصل على الوجه المبين بالمادة ٤٠٥ و ٤٠٦ ، وبالنص على أنه لا يجوز تأجيل نظر الدعوى بعد — تحضير الاستئناف — إلا لسبب طارئ لم يكن في الإمكان إيدأؤه من قبل .

٣ — وكان رائد المشرع من كل ما تقدم هو تعجيل نظر الاستئناف . ولكن فاته أن هذه الاجراءات الكتابية التي استحدثها والتي تكاد تكون صورة من إجراءات رفع الطعن بالنقض لا يمكن الأخذ بها كقاعدة عامة في الاستئناف ، لأن هذه الأخيرة هي سلسلة من الإجراءات الذي جمع بينها هو كونها كتابية ، وأن المشرع قد أوجب على محامي الخصوم القيام بها في قلم الكتاب ، وأن محكمة النقض تحكم من واقع تقرير الطعن والمذكرات التي يودعها الخصوم قلم الكتاب في المواعيد التي نص عليها المشرع . أما في الاستئناف ، فالمحكمة لها مطلق الحرية في تقدير الإثبات الذي سبق أن أمرت به محكمة الدرجة الأولى ، ولها أن تأمر — ولو من تلقاء نفسها — باتخاذ ما تراه من إجراءات الإثبات ، وهي لا تحكم من واقع مذكرات الخصوم فقط — كما هو الحال بالنسبة للنقض — وإنما هي تعتمد عند الحكم في الاستئناف على كل ماورد في ملف الدعوى من مستندات وقرائن وعلى ما أمرت به من إجراءات الإثبات وعلى ما تسمعه من أقوال الخصوم في جلسة المرافعة ، فطبيعة عمل المحكمة الاستئنافية يختلف عن طبيعة عمل محكمة النقض ، لأن الأولى تحكم من جديد في موضوع الدعوى في حدود ما رفع عنه الاستئناف ، أما الثانية فهي لا تحكم إلا في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون دون أن تفصل في موضوع النزاع .

ولهذا تبدو القواعد المتقدمة غريبة في مجموعها لأنها لا تتسق مع طبيعة الاستئناف ، وكان يحسن بالمشرع أن يقتصر على منع الطعن بالمعارضة في الأحكام التي تصدر في

الاستئناف ومنع تأجيل نظر الدعوى إلا لسبب طارئ لم يكن في الإمكان إبداءه من قبل، وبذا يصل إلى كل ما يبتغيه بغير حاجة إلى وضع تلك القواعد المعقدة . هذا بالنسبة إليها في مجموعها ، أما بالنسبة إلى كل إجراء في ذاته وتحديد ما إذا كان يحقق الغرض المقصود منه على الوجه الأكمل وتحديد مدى التعسف الذي قد ينتج عنه تنفيذه فهذا ما نتناوله فيما يلي بشيء من الإيجاز .

إجراءات رفع الاستئناف

٤ — فرق المشرع في الاستئناف بين الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الإفلاس والدعاوى البحرية متى كانت السفينة في الميناء ودعاوى السندات الأذنية والكبيالات وكل الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ودعاوى التماس إعادة النظر من ناحية ، وبين باقي الدعاوى الأخرى من ناحية أخرى ، ونص على أن استئناف الحكم الصادر في الطائفة الأولى من الدعاوى يرفع بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، ويجب أن تشمل صحيفته على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف .

وعلى الرغم من أن القانون الجديد لم ينص على وجوب توقيع الصحيفة من محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة الاستئنافية مما قد يوحي بأن المشرع لا يشترط ذلك بالنسبة لهذه الحالة خاصة وأنه قد نص على ذلك صراحة بالنسبة لرفع الاستئناف بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة — نقول على الرغم من أن القانون لم يشترط ذلك إلا أنه يتعين في جميع الأحوال توقيع الصحيفة من محام مقبول أمام المحكمة الاستئنافية وذلك عملاً بالقاعدة العامة الواردة في نص المادة ٢٣ من قانون المحاماة .

وأوجب القانون الجديد على المستأنف أداء الرسم بأكمله عند تقديم العريضة ومقتضى ذلك أن يتولى قلم الكتاب قيد الاستئناف من تلقاء نفسه طبقاً للمادة ٧٧ من قانون المرافعات وأن يجري هذا القيد عند تقديم قلم المحضرين العريضة لقلم الكتاب بعد إعلانها حتى يتولى مراقبة إتمام إجراءات التحضير حسبما نصت عليها المواد ٤٠٦ وما بعدها وفي المواعيد المحددة لها .

ونص القانون الجديد على أنه إذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلاً ، وعلى المحكمة أن تحكم ببطلانه من تلقاء نفسها .

أما استئناف الأحكام الصادرة في باقي الدعاوى فيرفع باتخاذ الإجراءات المستحدثة ، وسبب هذه التفرقة هو أن الطائفة الأولى من الدعاوى تستوجب سرعة البت فيها بحيث يضار الخصوم لوروعى في إعلان الاستئناف عنها أو في تحضيرها المواعيد المقررة للقضايا الأخرى ، ولهذا فهي أيضاً — إيجاباً للسرعة — تقدم مباشرة إلى المحكمة الابتدائية دون عرضها على التحضير (م ١١٨ و ٤٠٥) .

والجديد بالنسبة لاستئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى المشار إليها في المادة ١١٨ هو النص على أن المحكمة تحكم بإبطال الاستئناف إذا لم يتم على الوجه المطلوب ، وليس معنى ذلك أن المحكمة تحكم بالبطلان في كل الأحوال أيًا كان قدر المخالفة التي تستوجب البطلان ، وإنما يتعين اتباع القواعد العامة في البطلان . فالبطلان وضع ليكون جزاء على مخالفة الأشكال والأوضاع التي نص عليها المشرع حتى تحترم نواهي القانون وأوامره الأساسية ، ولكن يجب ألا يحكم به إلا إذا استحال إزالة الضرر الناتج عن المخالفة ، فإذا كان من الممكن إزالة الضرر باستيفاء النقص أو إصلاح الخطأ فمن الواجب ألا يحكم بالبطلان إلا إذا تعلقت المخالفة بقاعدة تمس النظام العام .

وبناء عليه إذا كانت صحيفة الاستئناف باطلة لنقص أو خطأ في بيان من البيانات التي وردت على سبيل الحصر في المادة ١٤٠ وحضر المستأنف عليه ، فإن حضوره يزيل البطلان ولا تملك المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها . وإذا كانت الصحيفة باطلة لعيب آخر - خلاف ما ورد في المادة ١٤٠ - وحضر المستأنف عليه ولم يبين الدفع بإبطال الصحيفة في الوقت الذي عينه المشرع في المادة ١٤١ ، فإن حقه يسقط في التمسك بالبطلان ، وبعبارة أخرى يزول أيضا هذا البطلان الذي كان قد اعتور الورقة ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وإذا تخاف المستأنف عليه عن الحضور وحضر المستأنف وتبينت المحكمة بطلان صحيفة الاستئناف ، وجب عاينها أن تحكم بالبطلان من تلقاء نفسها عملاً بنص المادة ٩٥/٣ وجري العمل على أن المحكمة تأذن للمستأنف بإعادة اعلان المستأنف عليه بإجراء صحيح بشرط أن تتم إعادة الاعلان في خلال ميعاد الاستئناف ، وإلا وجب الحكم بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وذلك لأن الاعلان الأول لا أثر له لبطلانه والاعلان الأخير قد تم بعد الميعاد ولا تتضمن إعادة الاعلان تصحيحه بأثر رجعي بمعنى أن الطعن يعتبر مرفوعاً من وقت إعادة الاعلان مصححاً لا من تاريخ إجراء الاعلان الأول^(١) وذلك على اعتبار أن الفقه والقضاء ما درجا من قبل على إجازة تصحيح الاعلان إلا للقصد من المصاريف وتقادي الحكم بإبطال الاجراء في حالة يمكن معها تصحيح ما شابه من نقص أو خطأ ، وعلى اعتبار أن رفع الدعوى أو الطعن لا يقطع مبدأ تقادم الحق المدعى به أو ميعاد الطعن إلا إذا كان قد رفع بإجراء صحيح ، ولا استثناء لهذه القاعدة إلا في حالة رفع الدعوى إلى محكمة غير مختصة (م ٣٨٣ مدني) .

٥ - أما إذا اتخذ المستأنف - في الدعاوى المشار إليها في المادة ١١٨ - اجراءات الاستئناف المتحدثة كان الاستئناف باطلاً وتعين على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها عملاً بنص المادة ٤٠٥/٢ وعلى اعتبار أن المخالفة تتعلق بأوضاع التقاضي الأساسية .

(١) راجع هذا الفن في حكم محكمة استئناف مصر في ٥ مارس سنة ١٩٣٣ الهامة ١٤ رقم ١٧٤

هذا مع ملاحظة أن رفع الاستئناف على هذا الوجه المخالف يؤخر نظره مما يضر بمصلحة المستأنف عليه في الدعاوى المتقدمة ، وهو المحكوم له أمام محكمة الدرجة الأولى .

٦ — عريضة الاستئناف :

أما الاستئناف في غير الدعاوى المشار إليها في المادة ١١٨ فيرفع بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره . ويتعين أن تقدم إلى قلم الكتاب في خلال ميعاد الطعن . ويضاف إلى هذا الميعاد ميعاد مسافة تقدر على أساس المسافة بين موطن المستأنف — الذي أعلن فيه بالحكم الصادر عليه — وقلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف .

ويشترط أن يذكر في العريضة اسم المستأنف ولقبه وصفته ، وعليه أن يحدد موطنه مختاراً في البلدة التي بها مقر المحكمة الاستئنافية ، والأصح أن تعلن إليه في قلم كتاب تلك المحكمة الأوراق المتعلقة بسير الاستئناف (م ٤٠٦) .

ويشترط أن يذكر في العريضة أسماء جميع الأشخاص الموجه إليهم الاستئناف . وصفاتهم وموطن كل منهم . فإذا أغفل المستأنف توجيه الاستئناف إلى من أراد توجيهه إليه وجب عليه أن يرفع عريضة أخرى تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الاستئنافية في خلال ميعاد الطعن والا سقط حقه في استئناف الحكم بالنسبة لهذا الشخص .

ويشترط أن يذكر في العريضة بيان عن الحكم المستأنف ، على أن يكون هذا البيان كافياً لتعريف الحكم المستأنف والمحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره وموضوعه تعريفاً تاماً نافياً للجهالة حتى لا يكون هناك لبس أو غموض في معرفة الحكم المقصود استئنافه .

على أن الخطأ في التاريخ أو في اسم المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لا يترتب عليه بطلان الطعن إذا سهل استدراك الخطأ ورفع اللبس بما جاء في ورقة إعلان الطعن . ولم يشترط القانون أن يذكر إن كان الحكم المطعون فيه قد أعلن أو لم يعلن وتاريخ إعلانه إن كان قد أعلن ، وهل هو حضوري أو غيابي .

ويشترط أن تذكر الأسباب التي بني عليها الاستئناف — ولو بصورة مجملة — حتى تضمن جدية الطعن . على أن هذا لا يمنع المستأنف من إيداء ما يعن له من الأسباب الأخرى في المذكرة التي يودعها قلم الكتاب أو أثناء المرافعة ، كما سيرد بيانه .

ويشترط أن يذكر المستأنف مطلوبه ليتحدد نطاق الخصومة في الاستئناف .

ويشترط فضلاً عن كل ما تقدم أن يوقع العريضة محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة الاستئنافية ، ويلزم أن يوقعها المحامي بنفسه — لا بطريق الانابة — حتى تضمن صياغتها بواسطة المحامي نفسه .

ويلاحظ أن المادة ٤٠٥ لا تشترط أن يكون المحامي الذي وقع عريضة الاستئناف موكلًا عن المستأنف وبناء عليه فلا تحكم المحكمة في هذه الحالة بعدم قبول الاستئناف

وإنما ترخص للوكيل بإيداع توكيله في ميعاد تحدده عملاً بنص المادة ٨٢. (١)

وإذا باشر القضية محام آخر غير الذي وقع العريضة فلا تبطل الاجراءات ولو لم يكن هذا الأخير موكلًا عن المستأنف، لأنه، كما رأينا، كل ما يتطلبه القانون هو ضمان صياغة العريضة بواسطة محام مقبول أمام المحكمة الاستئنافية لأن السير في اجراءات الاستئناف من جانب المستأنف يشف عن أجازة ما قام به المحامي الذي وقع عريضة الاستئناف ولم يكن موكلًا من المستأنف.

وتنص المادة ٤٠٥ على وجوب أداء الرسم بأكمله عند تقديم عريضة الاستئناف. ومقتضى ذلك، كما قدمنا، أن يتولى قلم الكتاب قيد الاستئناف من تلقاء نفسه عملاً بنص المادة ٧٧ وأن يجري هذا القيد عند تقديم قلم المحضرين العريضة لقلم الكتاب بعد إعلانها حتى يتولى مراقبة اتمام اجراءات التحضير حسبما نصت عليها المواد ٤٠٦ وما بعدها في المواعيد المحددة لها.

وتنص المادة ٤٠٥ على أنه إذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلاً وحكمت المحكمة ببطلانه من تلقاء نفسها.

وعلى ذلك إذا كانت عريضة الاستئناف تجهل بالمستأنف أو المستأنف عليه أو بالحكم المطعون فيه أو لم تكن موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة الاستئنافية أو لم تشمل على أسباب الاستئناف كانت باطلة وعلى المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها. ويراعى أن المحكمة لا تملك الحكم بالبطلان إذا قضت بقبول الاستئناف شكلاً لأنه بهذا الحكم تكون قد استنفدت ولايتها فيما قضت به ولا تملك النظر بعد ذلك في أى دفع يقدم لها ببطلان الاستئناف كما لا تملك الحكم بالبطلان من تلقاء نفسها. والقول بأن هذا الأمر يتعلق بالنظام العام - وفقاً لنص المادة ٤٠٥ - وعلى المحكمة أن تلاحظه من تلقاء نفسها محله أن لا تكون قد قضت فعلاً بقبول الاستئناف شكلاً (٢).

وإذا ورد في عريضة الاستئناف نقص أو خطأ في اسم المستأنف أو المستأنف عليه أو في موطن أحدهم أو في اسم المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو تاريخ صدوره فلا يترتب على ذلك بطلان الاستئناف إذا سهل استدراك الخطأ أو رفع اللبس بما جاء في إعلان الطعن.

٧ - إعلان الاستئناف :

تنص المادة ٤٠٦ مكرراً على أنه في الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضة الاستئناف يجب على المستأنف أن يعلن استئنافه إلى جميع الذين وجه إليهم الاستئناف والا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه.

(١) انظر مقالنا في « الدفع بعدم القبول » مجلة الحقوق السنة الخامسة العددان الأول والثاني من ١٨٦ وما بعدها.

(٢) راجع هذا المعنى في حكمة لمحكمة النقض ١٥ نوفمبر ١٩٥١ المحاماه ٣٢ من ٨٥٧.

وبمقتضى القواعد العامة يبدأ الميعاد المتقدم من اليوم التالى لتقديم عريضة الاستئناف فإذا قدمت العريضة يوم ٦ أغسطس مثلاً بدأ الميعاد يوم ٧ أغسطس ويحتسب الميعاد بالأيام فينقضى - فى المثال المتقدم - بانقضاء يوم ٥ سبتمبر . ويتعين أن يتم الإعلان فعلاً فى خلاله عملاً بنص المادة ٦ والا فلا يعتبر الميعاد مرعياً ويضاف إلى الميعاد ميعاد مسافة بين المحكمة الاستئنافية التى تم بقلم كتابها تقديم عريضة الطعن وبين موطن المعلن إليه ، وذلك لأن ميعاد اعلان الاستئناف هو فى الواقع تنمة الميعاد الذى حدده القانون للطعن بالاستئناف .

وإذا قام بالمستأنف سبب من أسباب انقطاع الخصومة وقف ميعاد اعلان الاستئناف ولا يزول الوقف إلا بعد اعلان الحكم إلى الورثة فى آخر موطن كان لمورثهم أو من فى حكمه ^(١) . وعلى الورثة - أو من فى حكمهم - إتمام ما قام به مورثهم من إجراءات ؛ فهم يستكملوا إجراءات رفع الطعن باعلانه إلى المستأنف عليه بغير حاجة إلى تقديم عريضة أخرى إلى قلم الكتاب ودفع الرسم من جديد ؛ ولا تبدأ المواعيد التى تبدأ فى الأصل من تاريخ تقديم العريضة إلا من تاريخ علمهم بأن مورثهم قد أودع تقرير الطعن قلم الكتاب .

وإذا قام بالمستأنف عليه سبب من أسباب انقطاع الخصومة بعد تقديم عريضة الاستئناف إلى قلم الكتاب ؛ جاز للمستأنف أن يعلن الاستئناف - فى خلال ميعاده - إلى ورثة خصمه جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك فى آخر موطن كان لمورثهم (م ٣٨٣) . ومتى تم إعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب إعادة إعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو فى موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن عملاً بنص المادة ٤٠٨ كما سنرى .

٨ - ويتعين أن يشتمل الاعلان على كافة البيانات الواجب توافرها فى أوراق المحضرين (م ١٠) . وفضلاً عن هذه البيانات يتعين أن يشتمل الاعلان على بيان بالحكم المستأنف وتاريخ صدوره وموضوعه . وهو يعلن لنفس الخصم أو فى موطنه طبقاً للقواعد العامة عملاً بنص المادة ٣٨٠ ومع مراعاة المادة ٨٣ التى تقيد أن موطن الوكيل لا يعتد به إلا بالنسبة لدرجة التقاضى الموكل هو فيها ؛ وعلى ذلك لا يجوز إعلان الطعن إلى المحكوم له فى موطن محاميه الذى باشر القضية أمام محكمة الدرجة الأولى ؛ اللهم إلا إذا اتخذ هذا الموطن فى ورقة إعلان الحكم فعندئذ يصح إعلانه بالطعن فيه اعتباراً بأن اتخاذه ذلك الموطن مؤذن بوكالة جديدة للوكيل فى تاتى إعلان الطعن .

وإذا تعدد المستأنف عليهم وجب أن يعلنوا جميعاً بالطعن فى خلال الميعاد المحدد فى المادة ٤٠٦ مكرراً .

(١) أنظر كتابنا فى المرافعات رقم ٤٩٧ ، وفيه نوضح أن ميعاد الطعن يقف إذا قام بالمحكوم عليه أى سبب من أسباب انقطاع الخصومة ، هذا على الرغم من أن المادة ٣٨٢ تنص وقف الميعاد على حالة موت المحكوم عليه فقط .

وعلى ذلك إذا اشتمل تقرير الطعن بالاستئناف على أسماء جميع المستأنف عليهم ؛ ولم يعلن المستأنف الطعن إلا لبعضهم سقط حقه في الطعن بالنسبة لمن لم يعلنوا به . ومن ناحية أخرى إذا لم يشتمل تقرير الطعن بالاستئناف إلا على بعض المحكوم لهم ؛ فإن حق المستأنف يسقط بالنسبة للبعض الآخر ولو أعلنه المستأنف بالطعن في حلال الميعاد ؛ إذ القاعدة حتى يعتبر الاستئناف مرفوعاً أن يوجه إلى المستأنف عليهم في عريضة الاستئناف أو يعلنوا به أيضاً .

ويلاحظ أن اعلان بعض المحكوم لهم لا يدل في ذاته على تنازل المستأنف عن حقه في اعلان الباقيين ، بل يبقى حقه في اعلانهم إلى أن ينقضى الميعاد الواجب إجراء الاعلان في حلاله فيسقط حقه في اختصاصهم .

وتنص المادة ٤٠٦ على أنه إذا لم يعلن الاستئناف الى جميع الذين وجه اليهم كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . وحقيقة المراد من هذه المادة هو أنه اذا أعلن بعض الخصوم الذين وجه اليهم الاستئناف دون البعض الآخر ؛ فعلى المحكمة أن تحكم ببطلان الاستئناف بالنسبة لمن لم يعلن فقط ؛ ويكون الاستئناف صحيحاً بالنسبة لمن أعلن في الميعاد .

وتستثنى المذكرة التفسيرية من هذه القاعدة أحوال التضامن وعدم التجزئة وكذلك الأحوال التي يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، وتقول إن بطلان الاستئناف بالنسبة إلى أحد المحكوم لهم يستوجب بطلانه بالنسبة إلى الجميع .

ولكننا لا نرى هذا الاتجاه لأن المشرع في المادة ٣٨٤/٢ لا يستلزم رفع الطعن في الأحوال المتقدمة على جميع المحكوم لهم في الميعاد وإنما هو يكتفي برفعه على أحدهم في الميعاد ، وإذا تم ذلك ، وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم ، ولا يتصور أن يقال باسقاط حق المستأنف الذي قرر الاستئناف بقلم الكتاب ووجهه إلى جميع المحكوم لهم في الميعاد على الرغم من أن حق ذلك الذي يوجهه في العريضة إلى بعضهم فقط لا يسقط حتى ولو أهمل الأول ولم يعلن استئنافه إلا إلى بعضهم فقط . ويؤيد أيضاً اتجاهنا هذا الشق الأول من القاعدة الواردة في المادة ٣٨٤/٢ إذ هي تنص على أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته . فهذه المادة تقطع في الدلالة على أنه يجوز للمحكوم عليه رفع الطعن على الرغم من فوات ميعاده بشرط أن يتم ذلك أثناء نظر طعن آخر رفع صحيحاً في ميعاده من جانب محكوم عليه آخر . وواضح أن هذه القاعدة تتسق مع القاعدة الأخرى وفق تفسيرها الذي أدلينا به ، لا التفسير الذي ورد في المذكرة التفسيرية للقانون .

وإذا أعلن الخصم بإجراء باطل — كما إذا كان قد تم الإعلان في يوم عطلة رسمية أو لم تسلم الصورة إلى شخص له صفة في استلامها أو لم تراعى إجراءات الاعلان المنصوص عليها في القانون، أو إذا كان الاعلان يجهل بالحكم المستأنف أو بشخصية المستأنف أو المستأنف عليه الخ — وجب على المستأنف عليه إذا شاء أن يحتفظ بحقه في التمسك بالدفع بإبطال الاجراء أن يديه في المذكرة التي يودعها قلم الكتاب عملاً بنص المادة ٤٠٧ مكرراً . بمعنى أنه إذا أودع المستأنف عليه مذكرة بدفاعه ولم تشتمل على تمسكه بإبطال الاعلان فإن حقه يسقط في التمسك به ، ويزول البطلان ولا تملك المحكمة أن تقضى به ولو تخلف المستأنف عليه عن الحضور في الجلسات المحددة لنظر الاستئناف ، وذلك لأن تقديم مذكرة من جانب المستأنف عليه بدفاعه يعد بمثابة تكلم في الموضوع مما يسقط حقه في التمسك بالدفوع الشككية .

وإذا كان الاعلان باطلا ولم يودع المستأنف عليه مذكرة بدفاعه ، وجب على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بإبطال الاستئناف ، ولا تملك المحكمة الإذن للمستأنف بإعادة إعلان الاستئناف مصححاً وذلك لأن الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٦ م يكون قد انقضى ولا يحق للمستأنف إعلان المستأنف عليه إلا في خلاله وإلا حكم بإبطال الاستئناف عملاً بنص المادة ٤٠٦ م ، ولأن الإعلان الجديد ليس له أثر رجعي^(١) . على أنه إذا حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً فلا يجوز لها بعدئذ أن تقضى بإطلاله لأنها بهذا الحكم تكون قد استنفدت ولايتها فيما قضت به^(٢) .

٩ — الاستئناف المقابل :

لم يشر المشرع في القانون الجديد الى ما يلزم اتباعه نحو رفع استئناف مقابل . فالمادة ٤١٣ من قانون المرافعات تنص على أنه يجوز للمستأنف عليه الى ما قبل اقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافاً مقابلاً بالاجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه . والاجراءات المعتادة في ظل القانون الجديد أصبحت مختلفة عما كان عليه الحال في ظل القانون القديم . وعلى هذا الاعتبار لا يجوز بأي حال من الأحوال في ظل القانون الجديد أن يرفع الاستئناف المقابل بصحيفة تعلن الى المستأنف ، إذ لا يوجد نص في القانون الجديد يجيز اتباع هذه الطريقة التي أصبحت استثنائية بعد أن كانت هي الطريقة المعتادة لرفع الاستئناف . ونرى أن خير وسيلة لرفع الاستئناف المقابل تكون بمذكرة مشتملة على أسبابه . ومن الجائز أن يرفع بعريضة تقدم الى قلم الكتاب ولكننا لا نتصور أن يختار المستأنف عليه هذه الوسيلة المعقدة ، التي من شأنها تأخير نظر الاستئناف ، وأمامه وسيلة أخرى بسيطة سريعة . اللهم الا اذا رفع الاستئناف المقابل أثناء تحضير الاستئناف الأصلي وقبل تحديد جلسة لنظره .

(١) راجع ما تقدم رقم ٤ من المقال .

(٢) نفس ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ . المجلد ٣٢ من ٨٥٧ .

تحضير الاستئناف

١٠ - رأينا أن المشرع أوجب رفع الاستئناف بعريضة تقدم الى قلم الكتاب في خلال ميعاد الطعن ، ورأينا أنه حدد ميعاداً لإعلان الطعن الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم وأنه رأى الإجراءات المتقدمة أساسية يتعين مراعاتها والا حكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطالان الاستئناف .

ونضيف أن المشرع قد استحدث مواعيد أخرى نص عليها بقصد تسهيل تحضير الاستئناف . وهذه المواعيد وضعت بقصد تيسير اجراءات التحضير دون تدخل من جانب المحكمة . لذا لا يترتب على عدم مراعاتها أى بطلان كما سنرى . ولا يصح القياس في هذا الصدد على قواعد تحضير الطعن بالنقض لأن هذه القواعد الأخيرة لا يقصد بها مجرد تسهيل تحضير الطعن وإنما محكمة النقض لاتحكم الا من واقع ما قدم من مذكرات أثناء تحضير الطعن . أما في الاستئناف فالمحكمة الاستئنافية لها مطلق الحرية في سماع من ترى سماعه من الخصوم أو الشهود . ولها أن تأمر من جديد باتخاذ ما ترى اتخاذه من اجراءات الاثبات . وتحكم في القضية من واقع ما تسمعه وتراه ولا تعتمد اعتماداً كلياً على مذكرات الخصوم التي أودعت وقت تحضير الاستئناف .

١١ - توجب المادة ٤٠٧ على قلم الكتاب - في خلال عشرين يوماً من تاريخ تقديم الاستئناف - ضم ملف الدعوى الابتدائية وذلك حتى يطامع عليه المستأنف والعضو المقرر فيتمكن الأول من اعداد المذكرة بشرح أسباب استئنافه على الوجه الأكمل ويمكن فيما بعد العضو المقرر من الإلمام بظروف القضية ومن كتابة تقريره على الوجه الأكمل .

واذا لم يراع قلم الكتاب هذا الميعاد فلا يترتب على ذلك أى بطلان . ولا شبهة في ذلك لأنه لا دخل لأرادة الخصوم في مراعاة هذا الميعاد أو في عدم مراعاته . إنما من ناحية أخرى عدم مراعاة هذا الميعاد يضر بالمستأنف فقد لا يتمكن من كتابة المذكرة من غير الاطلاع على الملف . وهو مقيد بإيداعها في خلال أربعين يوماً تبدأ أيضاً من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف . لهذا نرى أنه يتعين على قلم الكتاب احترام الميعاد المتقدم وإلا أصبحت مواعيد تحضير الاستئناف عبئاً لا طائل من ورائها .

وتوجب المادة ٤٠٧ على المستأنف أن يودع قلم كتاب المحكمة الاستئنافية خلال أربعين يوماً من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف مذكرة يشرح فيها أسباب استئنافه ويودع أيضاً المستندات التي تؤيد استئنافه .

وللمستأنف أن يضمن المذكرة ما يعن له من أسباب الاستئناف ولو لم يرد ذكرها في عريضة الاستئناف ، وله أن يشرح ما ورد في العريضة من الأسباب .

ولم يشترط القانون - كما اشترط بالنسبة للنقض - أن يقع على مذكرة المستأنف - أو

المستأنف عليه - محام مقبول أمام المحكمة الاستئنافية - لأن الاعتبارات التي تبرر ذلك في النقص لا تتوافر بالنسبة إلى الاستئناف إذ المرافعة في الاستئناف لا تدق بقدر ما تدق في النقص .

وإذا لم يودع المستأنف المذكورة بشرح أسباب استئنافه أو إذا قام بإدائها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٧ فلا يترتب على ذلك أى بطلان كما قدمنا . وإنما سيخل ذلك بالمواعيد التالية فيضطرب تحضير الاستئناف .

وأجاز المشرع للمستأنف عليه أن يودع خلال العشرين يوما التالية نهاية الميعاد المخول للمستأنف - مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها . فان فعل ذلك كان للمستأنف أيضا في ميعاد خمسة عشر يوما من انقضاء الميعاد المتقدم أن يودع قلم الكتاب مذكرة بالرد مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها . وللمستأنف عليه أن يودع خلال خمسة عشر يوما أخرى مذكرة بملاحظات على الرد مشفوعة بما يرى تقديمه من المستندات .. (م ٤٠٧ مكرراً) .

ومتى انقضت خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء آخر ميعاد - دون إيداع مذكرة من جانب الخصم الذي تقرر الميعاد لصالحه تكون مواعيد تحضير الاستئناف قد انقضت .

إنما يلاحظ أن عدم تقديم مذكرة من جانب المستأنف بشرح أسباب استئنافه لا يمنع المستأنف عليه من إيداع مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها . فان فعل كان للمستأنف أن يودع قلم الكتاب مذكرة بالرد في خلال الميعاد المشار اليه من قبل ولو كان قد امتنع من قبل عن تقديم مذكرة بشرح استئنافه .

أما إذا لم يودع المستأنف عليه مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما المخولة له وجب على المستأنف أن يعيد اعلانه وذلك على تقدير أن الإعلان الأول ربما لم يصل اليه ولمنحه فرصة أخرى بحيث إذا أعيد اعلانه كان الحكم الذي يصدره في الاستئناف بمثابة حكم حضوري حتى إذا لم يودع مذكرة بدفاعه أو لم يحضر أية جلسة من جلسات الاستئناف .

١٢ - ولم يحدد ميعادا للمستأنف لإعادة إعلان المستأنف عليه ، فهل معنى ذلك أن المستأنف يملك إعادة إعلان خصمه في أى وقت شاء على اعتبار أن المستأنف قد قام بإعلان خصمه بالاستئناف في خلال ميعاده فيكون بذلك قد حسم حقه من السقوط ولا يسقط الحق بعد ذلك الا إذا حدد المشرع ميعادا آخر لسقوطه وعلى تقدير أن إعادة إعلان الاستئناف يعتبر - في نظر القانون القديم - بمثابة إعادة إعلان المستأنف عليه الغائب بالجلسة الجديدة المحددة لنظر الدعوى ولم يقل أحد بوجوب مراعاة ميعاد معين في هذا الصدد .

نقول هل يملك المستأنف إعادة إعلان خصمه في أى وقت شاء للاعتبارات المتقدمة أم أنه يجب إعادة الإعلان في خلال ثلاثين يوما تبدأ من وقت انقضاء الميعاد المخول للمستأنف عليه لإيداع المذكرة بدفاعه ، على اعتبار أن هذا الميعاد الأول هو الميعاد الذي

حدده المشرع لإعلان الاستئناف وجعله قاعدة عامة في هذا الصدد حتى لا يتأخر نظر الاستئناف .

ويعيب رأى الأخير أن العدالة تأبى أن يسقط حق المستأنف في استئنافه لسبب يتعلق باهمال خصمه وعلى الرغم من أنه قد قام بإعلانه في خلال الميعاد المحدد لذلك . ونحن نتجه الى رأى الأول في هذا الصدد .

وإذا لم يقم المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه في خلال سنة تبدأ من تاريخ الاعلان الأول - إذا كان صحيحا - فإن الخصومة في الاستئناف تسقط عملاً بنص المادة ٣٠١ وما بعدها . ويلاحظ أن إيداع مذكرة المستأنف بشرح أسباب الاستئناف لا يقطع مدة السقوط لأن العبرة في الاجراء الذى يقطع المدة أن يتخذ في مواجهة الخصم الآخر إما بإعلانه به اعلاناً صحيحاً أو باتخاذ في حضوره (١) .

وإذا تعدد المستأنف عليهم وأودع بعضهم مذكرة بدفاعه - دون البعض الآخر ، وجب على المستأنف أن يعيد اعلان من لم يودع مذكرته ، فإن لم يعد اعلانه وانقضت سنة سقطت الخصومة في الاستئناف بالنسبة إليه على ما تقدمت الإشارة إليه . وتظل الخصومة قائمة في مواجهة من أودع مذكرته من المستأنف عليهم وتحدد الجلسة في مواجهته ولكن لا يجوز أن يعلن بالجلسة من لم يودع مذكرته من المستأنف عليهم طالما أن المستأنف لم يعد إعلانه بالاستئناف .

١٣ - الحضور والغياب في الاستئناف :

نعلم أن المشرع في قانون المرافعات قد حرم المدعى من الطعن بالمعارضة في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى على تقدير أنه هو الذى رفع الدعوى فمن المستحيل أن يكون جاهلاً قيام الخصومة ، وعلى ذلك نص على أنه إذا تخلف عن الحضور في الجلسة الأولى وأبدى المدعى عليه طلبات ما وجب تأجيل القضية الى جلسة أخرى يعلن بها المدعى ولا يجوز الحكم في موضوع الدعوى في الجلسة الأولى . أما في الاستئناف فقد رأى المشرع الا يعمل القاعدة المتقدمة على الرغم من أن المستأنف في حكم المدعى ولا يتصور أن يكون جاهلاً قيام الخصومة ، وعلة هذا الاتجاه أن المشرع رأى أنه اذا نص على حرمان المستأنف من المعارضة فمن الواجب أيضاً النص - عند تخلف المستأنف عن الحضور في الجلسة الأولى - على وجوب تأجيل القضية الى جلسة أخرى يعلن بها حتى اذا ما تخلف عن الحضور بعد ذلك يكون الحكم بمثابة حكم حضوري ، كما هو الحال بالنسبة للمتابع أمام محكمة الدرجة الأولى . والنص على وجوب تأجيل القضية في الاستئناف الى جلسة أخرى يضر بالمستأنف عليه ، فهذا الأخير له مصلحة في استصدار الحكم في الجلسة الأولى في الاستئناف حتى يتمكن فوراً من تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته تنفيذاً معجلاً عملاً بنص المادة ٤٦٦ من

(١) انظر كتابنا « انهاء الخصومة بغير حكم » رقم ٣٤ من ٤٢ .

قانون المرافعات . وبذا اختلفت القاعدة في الاستئناف عنها أمام محكمة الدرجة الأولى . وقد ألغيت القواعد المتقدمة ونص المشرع في القانون الجديد على أن الحكم في الاستئناف يعتبر حضورياً في حق المستأنف في جميع الأحوال . وهذه القاعدة يعمل بها بالنسبة لجميع الدعاوى سواء المشار إليها في المادة ١١٨ أو غيرها . أما بالنسبة للمستأنف عليه فالقاعدة بصده تختلف باختلاف الدعوى التي صدر فيها الحكم للمستأنف .

فبالنسبة للدعاوى المشار إليها في المادة ١١٨ يعمل بالقواعد العامة وإذا تخلف عن الحضور في الجلسة الأولى وأعيد اعلانه بناء على طلب المستأنف فالحكم الصادر في الدعوى يعتبر بمثابة حكم حضوري لا يجوز الطعن فيه بالمعارضة . أما إذا طلب المستأنف الحكم في الاستئناف في الجلسة الأولى وتخلف المستأنف عليه عن الحضور في جميع جلسات الاستئناف كان الحكم الصادر فيه غائبياً في حقه قابلاً للطعن فيه بالمعارضة ، اللهم إلا إذا وجد نص خاص بالنسبة لدعاوى خاصة يحرم المستأنف عليه من الطعن بالمعارضة في الأحكام الصادرة فيها كما هو الحال بالنسبة للمادة ٣٨٦ التي تمنع الطعن بالمعارضة في الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة والمواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة .

وبالنسبة للدعاوى التي يرفع استئناف أحكامها بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة منع المشرع الطعن بالمعارضة بالنسبة للمستأنف عليه أيضاً ، ونص المادة ٤٠٧ مكرراً (١) على أنه إذا لم يودع المستأنف عليه مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوماً المشار إليه في المادة ٤٠٧ مكرراً وجب على المستأنف أن يعيد اعلانه - حشية الا يكون قد وصله الاعلان ولمنحه فرصة أخرى للدلاء بدفاعه - فإذا لم يودع خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا الاعلان مذكرة بدفاعه كان الحكم الذي يصدر في الاستئناف بمثابة حكم حضوري . وكذلك يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة للمستأنف عليه إذا أودع مذكرة في الميعاد المشار إليه في المادة ٤٠٧ مكرراً ولو لم يحضر بعد ذلك .

وقد رأى المشرع - في القانون الجديد - أن إيداع مذكرة من جانب المستأنف عليه بدفاعه يعد بمثابة حضور أمام المحكمة ، فيعتبر المستأنف عليه حاضراً بمجرد إيداع المذكرة سواء حضر بعد ذلك أم لم يحضر ، وذلك لأنه بهذا الإيداع يكون قد أدلى بدفاعه الذي عن له أن يبيده ، هذا فضلاً عن أن الإيداع يشف عن وصول اعلان الطعن إليه .

١٤ - تقرير العضو المقرر :

بانقضاء المواعيد المتقدمة الإشارة إليها يعين رئيس المحكمة أحد أعضاء الدائرة ليكون مقررأ ، وعلى هذا العضو أن يضع خلال أربعة أسابيع تبدأ من تاريخ إخطاره تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأساليب تبداً من تاريخ إخطاره تقريراً (٢) م ٤٠٧ مكرراً (٢) . ولا يقصد من هذا التقرير إظهار اتجاه رأى القاضى في موضوع

الدعوى ، فهو يمتنع عليه ذلك ^(١) . وإنما المقصود من هذا التقرير تنوير زملائه الذين يسمعون معه المرافعة وتنبيه الخصوم ومحاميهم إلى الوضع الذي اتخذته عناصر الدعوى في ذهن القاضى فيكون فى استطاعتهم استدراك مامها عنه أو تدارك ما أخطأ فى عرضه ^(٢) . وتنص المادة ٤٠٨ على أنه بعد إيداع تقرير العضو المقرر يعين رئيس المحكمة الجلسة التى تنظر فيها القضية ويخبر قلم الكتاب الخصوم بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه . ويتلى تقرير العضو المقرر فى الجلسة قبل بدء المرافعة .

وعملا بالنص المتقدم يتعين أن يكون التقرير مكتوبا وأن يتلوه القاضى فى الجلسة ، لا أن يذكر ملخصا بما جاء فيه . ويتعين أن يودع هذا التقرير ملف القضية حتى يطلع عليه الخصوم والمحكمة المعروض أمامها النزاع ^(٣) . وعدم كتابة التقرير يترتب عليه بطلانه . وهذا البطلان يستتبع بطلان كافة الاجراءات التالية له بما فى ذلك الحكم الصادر فى الدعوى لأن إغفال كتابته عيب جوهري يترتب عليه تفويت الغرض المقصود من التقرير ويضر بطرفى الخصومة . إنما لا يبطل الاجراء إذا لم يتضمن الحكم الذى تصدره المحكمة الإشارة إلى صدوره بعد الاطلاع على التقرير فى ملف القضية متى كان مودعا فيه بالفعل ^(٤) ، لأنه فى هذه الحالة يكون الاجراء قد حقق الغرض المقصود منه ويكون الحكم ببطلانه من قبل المبالغة فى التمسك بالشكليات .

١٥ — لا يجوز تأجيل الدعوى إلا لسبب طارىء :

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٨ على أنه لا يجوز تأجيل نظر الدعوى بعد تلاوة التقرير إلا لسبب طارىء لم يكن فى الإمكان إبداءه من قبل .

ويقصد المشرع من هذا النص منع تأخير نظر الدعوى ، فبعد أن مكن المستأنف والمستأنف عليه من إبداء طلباتهم ودفعاتهم وبعد أن منحوا آجالا مناسبة لإيداع المذكرات والرد عليها لم يعد هناك ما يبرر تأجيل نظر الدعوى .

ومع ذلك فالقاعدة المتقدمة تتصادم مع عدة اعتبارات تستوجب حتما تأجيل نظر القضية ، وبذا تتجرد تلك القاعدة من قوتها الإلزامية . بل إن هذه الاعتبارات تجعل تنظيم تحضير الاستئناف بدون وساطة قاض التحضير ضئيل فى فائدته كما سنرى .

نذكر فيما يلى تلك الاعتبارات التى قد تستوجب تأجيل نظر القضية .

(١) راجع المادة ٨١ من قانون المرافعات الفرنسى .

(٢) انظر كتابنا فى المرافعات رقم ٣٨٥ .

(٣) قاض فرنسى ٢١ يناير ١٩٤٧ (سيريه ١٩٤٧ — ١ — ٦٤) .

(٤) قارن موريل رقم ٤٠٨ والأحكام التى أشار إليها . وقارن أيضا كتاب المرافعات للدكتور العرفاوى

رقم ٢٩٥ . وتعلق المراجع المتقدمة بتقرير قاضى التحضير ، وأمره لا يختلف عما نحن بسنده .

أولاً : تنص المادة ٤١٣ على أنه يجوز للمستأنف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافاً مقابلاً بالاجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه . ومما لا شك فيه أن الاجراءات المستعجلة في الاستئناف لا تحس تلك القاعدة الأساسية في التشريع التي تميز للمستأنف عليه أن يرفع استئنافاً مقابلاً في أية حالة يكون عليها الاستئناف إلى ما قبل قفل باب المرافعة فيه . وعلى ذلك يجوز للمستأنف عليه في ظل القانون الجديد أن يودع مذكرة بدفاعه ثم في إحدى الجلسات يوجه استئنافاً مقابلاً مما يترتب عليه تأخير نظر الاستئناف .

ثانياً : لم يتعرض المشرع للأحوال التي يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، ولم يتعرض للأحوال التي يجوز فيها لشخص خارج عن الخصومة في الاستئناف أن يتدخل فيها على الرغم من أنه لم يكن طرفاً في الاجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى .

فالمادة ٣٨٤ تنص على أنه إذا كان الحكم صادراً موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو دعوى يوجب القانون في اختصاص أشخاص معينين ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم . ففي هذه الحالة إذا تعدد المحكوم لهم ورفع الطعن في الميعاد على أحدهم دون الآخرين وجب على المحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر المستأنف باختصاص الباقيين ، وتلزم بتأجيل نظر القضية لإعلانهم بالطعن وبالجلسة المحددة لنظره .

وتنص المادة ٣٨٤ على أنه إذا رفع طعن على الضامن أو على طالب الضمان جاز اختصاص الآخر في الطعن ولو بعد فوات ميعاد الطعن . وعلى ذلك فالمستأنف له أن يطلب تأجيل نظر الدعوى — في أية حالة تكون عليها — لإعلان الضامن أو طالب الضمان بالطعن عملاً بالمادة المتقدمة .

وتميز المادة ٤١٢/٢ التدخل ممن يطلب الانضمام إلى أحد الخصوم وإن لم يكن طرفاً في الاجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى ، وتميز التدخل أيضاً لمن له الاعتراض على الحكم عملاً بالمادة ٤٥٠ وما بعدها . وبمقتضى هذا النص يجوز في أية حالة تكون عليها الدعوى أن يتدخل أحد المتقدم ذكرهم ويتأجل حتماً نظر الدعوى .

مما تقدم يبدو بوضوح أن تحضير الاستئناف بواسطة قاضي التحضير يكون أجدي وأتفع من تحضيره بواسطة مواعيد تحددها نصوص قانونية يودع الخصوم في خلالها مذكراتهم ، وذلك لأنه في الحالة الأولى يقوم قاضي التحضير بإعداد القضية وتجهيزها للمرافعة ومتى أصبحت صالحة لذلك أحالها على المحكمة الكاملة للفصل فيها . وهو عادة يراع ، ما أمكن ، ما يتطلبه الفصل في الخصومة من اختصاص شخص خارج عنها ، وهو يلتفت نظر الخصوم عادة إلى ما قد لا ينتبهوا إليه . أما تحضير الاستئناف بالطريق الآخر فهو لا يوفر جهد المحكمة أو وقتها بل على العكس هي تضطر كما قدمنا إلى تأجيل نظر الدعوى لتأمر باتخاذ ما كان في الإمكان القيام به وقت تحضير الطعن ، هذا فضلاً عن الوقت الضائع والجهد الذي يبذله

الخصوم دون جدوى في كتابة مذكرات والرد عليها قبل أن تستوى القضية ويتحدد نطاقها بوضوح ، وقد يضطروا حتما إلى تعديل دفاعهم بما يتناسب مع ما استجد من أحداث .

ثالثاً : تجيز المادة ٤١١ أن يضاف إلى الطاب الأصيل الأجر والفوائد والمرتبات وسائر الملاحظات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التضمينات بعد صدور الحكم المستأنف . وإبداء هذه الطلبات الجديدة جائز في أية حالة يكون عليها الاستئناف حتى قبل باب المرافعة فيه .

وبناء عليه فقد يتعطل حتماً نظر الموضوع إذا أبديت مثل هذه الطلبات ، خاصة إذا عن الخصم الآخر — الذي أبديت الطلبات في مواجهته — أن يبدي دفاعه بصدها .

رابعاً : نعلم أن المحكمة الاستئنافية لها مطلق الحرية في أن تأمر ولو من تلقاء نفسها باتخاذ ما ترى اتخاذه من إجراءات الإثبات ، فإما أن تأمر بحضور الخصم لاستجوابه ، ولها أن تأمر بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة معينة بشهادة الشهود ، ولها أن تأمر ببندب خبير لتحقيق واقعة معينة ، ولها كقاعدة عامة ألا تعتمد على النتيجة المستخلصة من إجراءات الإثبات التي أمرت بها محكمة الدرجة الأولى . وذلك لأنها تحكم من جديد في موضوع الدعوى في حدود مرفع عنه الاستئناف . فإذا كانت المحكمة تملك كل هذا أثناء نظر القضية فمن المؤكد أن تتعدل أيضاً ، أثناء نظر القضية ، أسانيد الخصوم ودفعهم وإذن فمن العبث أن نقيدهم في بدء الخصومة بمواعيد معينة لإبداء دفاعهم وطلباتهم وهذه وتلك قابلة للتعديل والتغيير أثناء نظر القضية .

وفضلاً عن كل ما تقدم فالمحكمة الاستئنافية تلزم حتماً ، تحقيقاً للمدالة ، بتأجيل نظر الدعوى إذا حضر المستأنف عليه ولم يكن قد أودع مذكرة بدفاعه ، وطلب مهلة لإعدادها ، وبذا لا يتصور أن تحترم الفقرة الثالثة من المادة ٤٠٨ .

١٦ — الانتقال من ولاية انتانون التقديم إلى ولاية القانون الجديد :

الأصل أن قوانين المرافعات تسرى فور صدورها على كل الدعاوى القائمة أمام المحاكم ولو كان قد تم رفعها قبل العمل بالقوانين الجديدة ، وذلك بمقتضى الأثر المباشر لهذه القوانين^(١) . ولكن المشرع في قانون الاستئناف الجديد رأى أنه يكاد يكون مستحيلاً إعمال القواعد الجديدة بصدد استئناف رفع قبل العمل بها ، ورأى أنه قد يحدث اضطراب بصدد أعمال بعض القواعد الأخرى فنص على أن الأحكام الجديدة الخاصة بالاستئناف لا تسرى إلا على الاستئناف الذي يرفع بعد العمل بها ، أما الاستئناف الذي يكون قد رفع قبل ذلك فيتبع في شأنه النصوص السارية وقت رفعه .

والقاعدة المتقدمة يعمل بها بشأن سائر القواعد التي تعرض لها القانون الجديد في الاستئناف . وبناء عليه فالاستئناف الذي رفع قبل العمل بالقانون الجديد يخضع لأحكام

(١) أنظر كتابنا في المرافعات رقم ٨ .

القانون القديم ، ويكون الحكم الغيابي الصادر فيه قابلاً للطعن فيه بالمعارضة من جانب الخصم الغائب سواء أكان هو المستأنف أو المستأنف عليه ولو صدر الحكم بعد العمل بالقانون الجديد . وهذه القاعدة تخالف المادة الأولى من قانون المرافعات ، ولكنها تتمشى مع العدالة والمنطق إذ ليس من العدل أن يحرم المستأنف عليه مثلاً من الطعن في الحكم الصادر عليه بالمعارضة إذا كان غيباً في حقه . ثم إن القواعد المستحدثة إذا كانت تحرم المستأنف عليه من المعارضة فهي من ناحية أخرى توجب إعادة إعلانه بالاستئناف إذا لم يودع مذكرة بدفاعه في خلال الميعاد الذي خوله له الشارع ، وبذا يمنحه الشارع فرصة أخرى للدلاء بدفاعه بعكس الحال في ظل القانون القديم إذ لم يوجب إعادة الاعلان بل أجازة فقط .

ونكرر أنه إذا رفع استئناف في ظل القانون القديم وصدر الحكم في الموضوع غيابياً في حق الخصم — ولو كان هو المستأنف — فالحكم يقبل المعارضة من جانبه ولو صدر في ظل القانون الجديد ، وذلك إعمالاً لصريح نص المادة الثالثة من القانون الجديد .

وإذا رفع استئناف في ظل القانون القديم ، وشاء المستأنف عليه أن يوجه استئنافاً مقابلاً في ظل القانون الجديد فمن الجائز أن يرفعه بمذكرة مشتملة على أسبابه عملاً بالمادة ٤١٣ ، إذ أن هذه الوسيلة جائزة سواء في ظل القانون القديم أو الجديد ، إنما هل يجوز له رفعه بصحيفة تعلن إلى المستأنف ، أم أن هذا الاستئناف يعتبر استئنافاً جديداً مما يتعين رفعه باتخاذ الإجراءات المستحدثة ^(١) . قد يتجه رأي إلى إجازة رفع هذا الاستئناف المقابل بصحيفة تعلن إلى المستأنف على تقدير أن الاستئناف المقابل تربطه بالاستئناف الأصلي صلة وثيقة فهما يرفعان عن حكم واحد وينظران معاً فإذا مرت على الاستئناف الأصلي القواعد القديمة دون القواعد المستحدثة فمن الواجب أيضاً أن تسرى على الآخر تلك القواعد القديمة ، وعلى تقدير أن قواعد تحضير الاستئناف المستحدثة قد تجبى بالنسبة لاستئناف جديد ، ولكنها عديمة الجدوى بالنسبة للاستئناف المقابل الذي يراعى بقدر الإمكان تبسيط إجراءاته حتى ينظر على وجه السرعة مع الاستئناف الأصلي إنما يعيب هذا الرأي مخالفته لصريح المادة الثالثة من القانون الجديد .

الخاتمة

رأينا أن المشرع قصد تعديل إجراءات تحضير القضية في الاستئناف ، وجعل رفعه أيضاً بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الاستئنافية وأوجب على المستأنف اعلان الاستئناف إلى خصومه في الطعن . وجعل تحضير القضية بإيداع مذكرات الخصوم في مواعيد نص عليها القانون . ونص على أنه بعد انقضاء المواعيد المتقدمة يقوم أحد أعضاء

(١) انظر رقم ٩ من المقال .

الدائرة بكتابة تقرير يضعه في خلال أجل آخر حدده ، ونص على أنه لا يجوز تأجيل نظر القضية بعد ذلك إلا لسبب طارئ لم يكن في الإمكان إبداءه من قبل .

وواضح أن هذه القواعد المتقدمة منقولة عن اجراءات رفع الطعن ، كما صرحت بذلك المذكرة التفسيرية للقانون . وقد ذكرنا أن المشرع لم يحالفه التوفيق في هذا الصدد لأن وظيفة محكمة النقض تختلف عن وظيفة المحكمة الاستئنافية ، فالأولى تحكم من واقع تقرير الطعن والمذكرات التي يودعها الخصوم قلم الكتاب في المواعيد التي نص عليها المشرع ، وهي لا تحكم إلا في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون دون أن تمس موضوع النزاع ، أما الثانية فهي تحكم من جديد في موضوع الدعوى ، إذ ينتقل إليها برمته في حدود ما رفع عنه الاستئناف ، ولها مطلق الحرية في اتخاذ ما ترى اتخاذه من اجراءات الاثبات ولو من تلقاء نفسها ، فلها أن تستجوب الخصوم وتحيل الدعوى على التحقيق لإثباتها بشهادة الشهود ، وهي تحكم في موضوع الدعوى من واقع ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود ، ومن واقع ما ورد في ملف الدعوى من مستندات وقرائن وما أمرت به هي من اجراءات الإثبات . ثم قد تبدى طلبات عارضة أثناء نظر الدعوى أو قد تأمر المحكمة باختصاص شخص معين كما قدمنا (م ٣٨٤) أو قد يتدخل من له حق التدخل في الاستئناف فيطلب الأمر تعديل طلبات الخصوم وتعديل دفاعهم ودفعهم بحسب ما استجد من ظروف وأحداث ، وقد تطلب المحكمة نفسها من الخصوم إيداع مذكرات تكميلية لاستيفاء دفاعهم .

وبذا يكاد يكون تحضير الاستئناف بواسطة مواعيد يحددها القانون يودع الخصوم في خلالها مذكرات بطلباتهم ودفاعهم عديم الفائدة لأن المحكمة لا تعتمد عند الحكم في الموضوع على تلك المذكرات فقط ، ويكون التحضير بواسطة قاضي التحضير أجدي وأنفع لأنه يقوم بإعداد القضية وتهيئتها للمرافعة ويراعى ما أمكن ما يتطلبه الفصل في الخصومة من اختصاص شخص خارج عنها أو ضم ملف ، وهو يلتفت نظر الخصوم عادة إلى ما قد لا يتنبهوا إليه ، وأمامه يدلي الخصوم بسائر الطلبات والدفع فيحدد نطاق الخصومة وتبين معالمها قبل عرضها على المحكمة الكاملة ، وبذا يوفر جهد المحكمة ووقتها .

تلك هي ملاحظتنا شأن اتجاه المشرع في القانون الجديد ، ومنها يتبين أن المشرع لم يحالفه التوفيق فيما استحدثه من قواعد ، وكان الأوفق أن يسعى إلى نقل ما نصت عليه التشريعات الحديثة في هذا الصدد بدلا من نقل قواعد تحضير الطعن بالنقض . فالتشريعات الحديثة تختصر من اجراءات الاستئناف إذ توجب رفعه بمريضة تقدم مباشرة - بعد أداء الرسوم القضائية المستحقة - إلى رئيس الدائرة أو من يقوم مقامه وتذكر فيها أسباب الاستئناف ، ويلزم حضور المستأنف أو وكيله أمامه ، ويفحص القاضي المطلوب المستأنف ويتحقق من صفته ويتحقق من رفع الاستئناف في الميعاد ومن اختصاصه بنظره ، ويحدد

نطاق الخصومة في الاستئناف من حيث الموضوع فيحكم مثلاً من تلقاء نفسه بعدم قبول طلب جديد أبدى في الاستئناف ، أو يحكم بقبول ما يجوز قبوله من الطلبات الجديدة ، ويحدد نطاق الخصومة من حيث الأطراف - وقد يدق هذا الأمر في بعض الأحوال كما إذا كان الموضوع غير قابل للتجزئة - ويأمر بإعلانهم بالاستئناف وبالجلسة المحددة لنظره .

وإذا تخلف المستأنف عن الحضور أمام رئيس الدائرة وجب الحكم باعتبار استئنافه كأن لم يكن أو يحكم على الأقل بوقف السير فيه مدة معينة ، وذلك لأن تخلفه عن الحضور يشل وظيفة القضاء في هذا الصدد ، فهو يستوجب هذا الجزاء الصارم ، كما قد يشف عن عدم جديده طعنه .

ومن ضوء فحص الحكم الذي أصدرته محكمة الدرجة الأولى وفحص مدى تقديرها لوقائع الدعوى من واقع نتيجة إجراءات الإثبات التي أمرت بها ، وفحص مدى صحة تطبيقها للقواعد القانونية بأمر رئيس الدائرة إما بتحديد جلسة تنظر فيها المحكمة الكاملة موضوع الاستئناف ، أو يقوم هو بتحضير القضية وتحقيقها إذا رأى أنها يعوزها التحضير .

وفي الحالة الأولى يحدد القاضى المواعيد التي يراها مناسبة لإيداع مذكرات الخصوم والرد عليها ، وفي الحالتين يحدد الجلسة التي تؤجل إليها القضية ، ويعان أطراف الخصومة - بواسطة قلم الكتاب - بموضوعها وبما استند إليه المستأنف ، وبالجلسة المحددة لنظرها . وبذا تتوافر في هذا الاعلان كل الضمانات التي تكفل وصوله وتكفل اشتماله على كافة البيانات المطلوب إعلانها إلى المستأنف عليهم . ويوضع جزاء صارم إذا أخطأ الموظف عند توجيه الاعلان المتقدم . ويتم الاعلان بواسطة البريد بغير وساطة المحضر . وبعد إتمام الاعلان يعيد حامل البريد علم الوصول إلى قلم الكتاب مؤشراً عليه بما حصل .

تلك هي صورة مختصرة لإجراءات الاستئناف التي وضعتها بعض التشريعات الأجنبية وظاهر بوضوح أنها إجراءات بسيطة سريعة قليلة الكلفة . وأصبح من النادر بعد إعمالها - في النمسا - أن تستمر الخصومة في الاستئناف أكثر من ستة أشهر^(١) .

(١) انظر مقال نسيه في Revue trimestrielle de droit civil 1906, p. 625 et a.

Traité de la procédure civile Indigène à Madagascar,
par Gilbert Baudrand — Paris 1951.

وراجع على سبيل المقارنة نظام دائرة العرائض بالنسبة لطنين بالنقض في القانون الفرنسي .

ومثال Vizlos في Observations sur l'Etude de la procédure civile مجلة

Revue générale du droit سنة ١٩٢٧ وما بعدها .

العدد الأول	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
ملخص الأحكام		
(١) محكمة القضاء الإداري		
١	١	١٢ يونيو ١٩٥١
١ — مؤسسه ذات منفعة عامة . مدرسة حرة خاضعة لرقابة وزارة المعارف . تعد كذلك .		
٢ — قرار إداري . قرار يصدر من ناظر مدرسة حرة بفصل طالب طبيقاً للأنابة الواردة في قرار وزير المعارف رقم ٧٩٨٩ . يعد قراراً إدارياً نافذ المفعول فوراً .		
٢	٢	١٣ يونيو ١٩٥١
١ — قرار إداري نهائي . التظلم لا يمنع من نهائيته في موضوعه . أثره .		
٢ — إدارة قضايا الحكومة . العمل الفني النظيف لعمالها .		
٣ — إدارة قضايا الحكومة . نظراء . عمل فني . المعول عليه في ذلك .		
٣	٣	» » »
محكمة إدارية . تحقيق لم يسمع فيه دفاع المتهم بعد توجيه تهم معينة . مخالفة القرار الذي يقوم عليه للقانون .		
٤	٣	١٤ يونيو ١٩٥١
١ — وظائف سياسية . الأوامر الملكية بتعيين الممثلين السياسيين . ليست وسيلة لتحديد الأقدمية .		
٢ — وظائف سياسية . تعيين . أقدمية . الرجوع إلى القواعد العامة في الحكومة . فخواها .		
٣ — وظائف سياسية . أقدمية . لائحة شروط الخدمة في أغسطس سنة ١٩٥٠ . نصها على تحديد الأقدمية .		
٥	٥	» » »
١ — مدد الخدمة السابقة . شروط ضمها حسب قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ . توافرها . قيام الحق في الضم . لا يلزم لفشوة صدور قرار فردي .		
٢ — مدد الخدمة السابقة . قرار مجلس الوزراء في ١١ مايو سنة ١٩٤٧ . حق مكتسب . المساس به . لا يكون إلا بقانون ينص على الأثر الرجعي .		
٦	٥	» » »
١ — كادر . فني عال وإداري . لا يشترط حصول الموظف على مؤهل عال .		

العدد الأول	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	المجلة	تاريخ الحكم
٧	٦	١٤ يونيه ١٩٥١
٨	٦	٢٠ يونيه ١٩٥١
٩	٧	» » »
١٠	٧	٢١ يونيه ١٩٥١
١١	٩	» » »
١٢	٩	» » »
١٣	١٠	٢٦ يونيه ١٩٥١

٢ — تيسير . قواعده . شروطها . مخالفتها . إلغاء القرار .

١ — تنسيق . ترقية بالأقدمية . اختلافها عن الترقية العادية . من حيث الكفاية أو الاختيار . احتفاظها بباقي قواعد الترقية العادية .

٢ — تنسيق . ترقية بالأقدمية . تخط . جزاء . متى لا يبرر الترك .

جزاء . قرار بتأثير الجزاء في الترقية أو العلاوة مستقبلا . هو جزاء تأديبي حقيقي . وجوب صدوره مع الجزاء الأول في وقت واحد وإلا كان باطلا . علته .

علاوة دورية . متى تستحق . حرمان منها . متى يجوز .

١ — طلبات في الدعوى . تكييفها . الاستناد إلى حق مستمد من القانون . اختصاص المحكمة بولايتها الكاملة . شرطه . عدم سقوط الحق بالتقادم .

٢ — جامعة فاروق الأول . هيئة التدريس . تعيين أو ترقية . من سلطة وزير المعارف وحده . شرطه . قرارات مجلس الجامعة . ليست نهائية أو نافذة أو ملزمة .

٣ — جامعة . ترقية . قرارات لجنة التنسيق التي وافق عليها مجلس الجامعة ومجلس الوزراء في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . لا تجعل الترقية حتمية إلزامية بمرور السنتين . هي رخصة استثنائية . ترخص الحكومة .

كادر العمال . مرتب العامل أو المستخدم الشاغل لدرجة فنية . القاعدة في حسابه .

١ — حكم بالإلغاء . القاعدة في تنفيذه . حكم بضم المدة السابقة وتسوية الحالة . مقتضاه .

٢ — ترقية . ميعادها . حكم من هذه المحكمة بإلغاء قرار إداري . جواز إصدار قرار إداري تنفيذاً له ينعطف أثره على الماضي .

رسم عمدة . تنفيذه . ليوم واحد ولظرف طارئ . بغير إذن سابق . كفاية الإخطار عقب الغياب مباشرة . قرار لجنة

العدد الأول	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		الشياعات بالإدانة عن تهمة الغياب . مخالفة ذلك للقانون .
		٢ — عمدة . محاكمة إدارية . المآخذ التي تستوجبها .
		لم يبينها القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . جزاء . وجوب قياسه مع ما ثبت من خطأ .
١٤	١١	٢٠ يونيو ١٩٥١
		صيدلية . التفويض التشريعي في وضع لائحة بتقاليد المهنة . لا يدخل فيه تحديد ساعات العمل . هذا التنظيم تكفل به القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ في دائرة اختصاص أخرى .
١٥	١١	٢٧ يونيو ١٩٢١
		مدد الخدمة السابقة . توافر الشروط المطلوبة بقرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ . لا يؤثر في الحق صدور قرار ١١ مايو سنة ١٩٤٧ . إذ لا يملك إهدار حق مكتسب .
١٦	١٢	» » »
		١ — التماس . الغش الذي يجيزه . إدلاء الحكومة ببيانات أو بأوراق تخالف الثابت بملف الموظف . قبول التماس .
		٢ — تنسيق . التفرقة بينه وبين قواعد الإنصاف . لا شأن له بالمؤهلات .
		٣ — تنسيق . أقدمية . لم يأت بقواعد جديدة . إحترامه الأقدميات المكتسبة .
١٧	١٧	» » »
		ميعاد الستين يوماً . بدؤه . العلم الذي يقوم مقام الإعلان . شروطه .
١٨	١٨	» » »
		موظف . تعيينه . في درجة أقل مما قرره قواعد الإنصاف . عدم جوازه . علاقة الموظف بالحكومة . تنظيمية . عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها .
		(٢) قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
١٩	١٨	١٥ أبريل ١٩٥٣
		مكتب العمل . أثبت في محضر التسوية عدم إحالة أحد المطالب المقدمة المتعلقة بأحد أنظمة العمل في المصنع إلى لجنة التوفيق . لا يعتبر تسوية التراجع .
٢٠	١٩	٢٧ أبريل ١٩٥٣
		إعانة غلاء . أمر عسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . تطبيقه . جنحة عسكرية . حق فصل العمال . أمر عسكري ٧٥ لسنة ١٩٤٠ . حدود حق الفصل . طلب الإعادة . هيئة التحكيم . اختصاص .

العدد الأول	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	لمصنف	تاريخ الحكم
٢١	٢٠	٢١ مايو ١٩٥٣
٢٢	٢١	» » »
٢٣	٢٣	» » »
٢٤	٢٥	٢٨ أبريل ١٩٥٣
٢٥	٣٠	٢٠ ديسمبر ١٩٥١

اتصال هيئة التحكيم بالنزاع . المادتان ١٠٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . مكتب العمل . تحديد الموضوع الذي يطرح عليه . تحديد طرفي النزاع . الطاب الذي يقدمه العمال . تغيير مكتب العمل لموضوع الطاب وأطرافه . لا يجوز . إبداء رأي مكتب العمل في النزاع . غير واجب . إعادة العمال المفصولين . لا اختصاص لهيئات التحكيم . فسخ العقد . تعويض عيني ممكن التنفيذ . القضاء ببطلان الفسخ . اختصاص القضاء العادي .

نزاع . عقد العمل وشروطه . تسوية ودية . مكتب العمل . اختصاصه استثنائي . اتصاله بالنزاع . متى يكون . التدرج في الاختصاص . قصد المشرع . الإبقاء على الصلات بين العمال وصاحب العمل . صالح الصناعة والاقتصاد . متى يعتبر النزاع قائماً فعلاً . محاولة التسوية . خطوة أولى . العجز عن الوصول إلى تسوية . وجوب ثبوته من الأوراق . اتفاق على الإحالة إلى التحكيم . لا يجوز في غير أحواله . تحديد مراحل النزاع . متعلق بالنظام العام .

١ - محام . النص على عدم حضوره أمام مكتب العمل أو لجنة التوفيق . يرمى إلى بحث النزاع في جو طائلي ودي . مصلحة عامة .

٢ - تفسير قوانين العمل . يتعين في تفسيرها الابتعاد عن الجمود والتقييد المطلق بالنصوص .

(٣) قضاء محاكم الاستئناف المدنية

صحافة . نشر أنباء وأخبار وحوادث طلباً للرواج . لا مسئولية إلا إذا توافرت سوء النية .

(٤) قضاء محاكم الاستئناف التجارية

١ - م ٢٤ مرافعات . البطلان الوارد فيها ليس من النظام العام .

٢ - ضرائب . صحف الطعن إلى المصلحة . يسرى عليه حكم المادة ٢٤ مرافعات .

العدد الأول	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٣ — لا يحكم بالبطلان إذا ثبت أن استعماله غير مشروع .
		٤ — ق ١٧٤ لسنة ١٩٥١ مد ميعاد الطعن في قرارات لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر ١٩٥٠ إلى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ .
٢٦	٣٠	٦ مارس ١٩٥٢
		١ — أجرة المحل الذى تشغله المؤسسة المملوكة للممول هى قيمة الإيجار الذى اتخذ أساساً لربط عوائد المباني .
		٢ — ليس للممول طلب احتساب الزيادة العسكرية على أجرة المحل .
		٣ — إذا أجر الممول المحل بأثائه تسرى الضريبة على الزيادة مقابل الأثاث .
٢٧	٣١	٣ أبريل ١٩٥٢
		١ — تقادم . بدأ سريانه على الأرباح التجارية من يوم إمكان المطالبة بهذا الدين .
		٢ — مدة التقادم تحسب بالتقويم الميلادى .
		٣ — المادة ٣٨٣ نصت على أحوال قطع التقادم .
٢٨	٣٣	٨ مايو ١٩٥٢
		م ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ .
		توجب إخطار الممول كتابة بأحواله موضوعه إلى لجنة التقدير .
٢٩	٣٤	٥ يونيه ١٩٥٢
		١ — م ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عدلت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بما يبيح لمصلحة الضرائب تصحيح الأرقام التى تتقدم بها الشركة الممولة ثم تربط الضريبة على واقع الأرقام المصححة وتصبح واجبة الأداء .
		٢ — لجنة الضرائب . اختصاصها بالتقدير أصلاً وبما يتفرع عن هذا الأصل .
٣٠	٣٥	٢٥ ديسمبر ١٩٥٢
		١ — جنسية . تعريفها .
		٢ — الفرد . حقه فى التنقل والاستقرار فى بلد آخر .
		٣ — موطن . تعريفه فى القانون الدولى الخاص .
		٤ — العبرة فى الموطن بتطبيق القانون المصرى .
٣١	٣٧	٨ يناير ١٩٥٣
		ضريبة رؤوس الأموال المنقولة . أصلها . احتسابها على مقدار الأرباح الحقيقية .
		(٤) قضاء المحاكم الكلية المدنية
٣٢	٣٨	٢٩ نوفمبر ١٩٥٠
		١ — وصية . إذا لم تحرر بخط الموصى عليه وإمضائه

العدد الأول	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		أو لم يصدق على التوقيع رسمياً . بطلان .
		٢ — صورية . الطعن بها مستساغ للغير بكافة الطرق بما فيها البينة .
٣٣	٣٩	٢٩ نوفمبر ١٩٥٠
		تزوير . الطعن به طبقاً لقانون المرافعات القديم لا يمنع من الطعن في مواطن أخرى لم يسبق ذكرها .
٣٤	٣٩	٢٨ مارس ١٩٥١
		١ — شفعة . العلم بالبيع . إثباته في القانون المدني الجديد . يجب إثباته بأنداز . البينة . لا يكفي .
		٢ — إلزام الشفيع إظهار الرغبة خلال ١٥ يوماً .
		٣ — الثمن . يجب إيداع كل الثمن الحقيقي والملحقات خزانة المحكمة خلال ٣٠ يوماً .
٣٥	٣٩	٦ أبريل ١٩٥١
		تسجيل . عريضة دعوى . حجيته من تاريخ التسجيل .
		عدا صاحب الحق العيني حسن النية . م ١٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الشهر العقاري . طلبات الشهر العقاري . وجوب مطابقتها لموضوع التعاقد .
٣٦	٤٠	٤ يونيو ١٩٥١
		١ — شفعة . شفيع . حقه في التنازل عن الأخذ بالشفعة قبل إتمام صفقة البيع . جوازه ٢ — تنازل ضمني عن الشفعة قبل البيع . عدم جواز إثباته بالبينة . م ٢٠ مدني .
		٣ — عرض الصفقة على الشفيع . رفضه الشراء . لا يؤدي لمعنى التنازل ٤ — مصاريف . ليس ضرورياً شمول محضر العرض لها .
		٥ — ثمن . إيداعه بالمحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار . جوازه .
		٦ — مصاريف . عدم إيداعها . لم يرتب القانون سقوط حق الشفعة .
٣٧	٤١	٢ مارس ١٩٥٣
		دفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها . دفع موضوعي .
		(٥) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٣٨	٤٥	٢٦ نوفمبر ١٩٥١
		تكليف بالحضور . البطلان المترتب على إعلان الورقة والذي يزول بالحضور . يستلزم حضور الخصم نفسه أو وكيله .
		طلب مقدم بعد انقضاء الجلسة . لا يكفي . إعلان . اختلاف الأصل عن الصورة . وإغفال المحضر بيانات . م ١٢ مرافعات .
		بطلان .
٣٩	٤٨	١٦ يناير ١٩٣٥
		اختصاص . الدفع بعدم الاختصاص . سقوطه إذا تكلم مبدئياً في تجديد المقدم . حكمه . يسري على الاستئناف .

العدد الأول	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	اصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(٧) القضاء المستعجل
٤٠	٥٠	٢٧ نوفمبر ١٩٥٢
		وقف . مستحق فيه . مستأجر العين من الوقف . شريك على الشيوع بعد ق ١٨٠ سنة ١٩٥٣ .
٤١	٥١	٢٧ يناير ١٩٥٣
		ميعاد حضور . تحديده ٢٤ ساعة في الدعاوى المستعجلة . ليس ملزماً . إدراج الدعوى في جدول المحكمة في اليوم الذي كان محدداً لنظر الدعوى . في حالة عدم دفع الأمانة . جوازه .
		(٨) قضاء المحاكم الجزئية المدنية
٤٢	٥٢	١٦ يناير ١٩٥١
		١ - الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . حجيته . مدى أخذ المحاكم بنتيجته أو بما يتم عن اتجاه ٢ - نصوص القانون المدني الخاصة بعقد العمل . نطاق تطبيقها . المحكمة منها . ٣ - خدم المنازل ومن في حكمهم . تفسير ذلك . استثناءهم من قانون عقد العمل هل ينطبق عليهم القانون المدني .
٤٣	٥٥	٢٦ أغسطس ١٩٥١
		١ - اجازة . عقد قبل القانون المدني الجديد . جواز إدخال الغاز والنور والتليفون دون توقف على رضا المالك .
		٢ - تجديد . خضوعه للقانون الساري وقت التجديد . حتى ولو كان العقد صادر في ظل قانون آخر .
		(٩) قضاء المحاكم الجزئية - قضاء الجنح
٤٤	٥٦	١٠ نوفمبر ١٩٥٢
		يمين حاسمة . توجيهها من المدعى المدني . الحكم في الدعوى المدنية على مقتضاها . رفع الدعوى لإثبات كذب اليمين أو للمطالبة بتعويض عن الخسائر فيها . لا يجوز . دعوى جنحة مباشرة عن كذب اليمين . لا تقبل .
٥٧		بحث استغلال غلة العقار المشفوع فيه للأستاذ نصيف ذكي المحامي .
٦٠		بحث ما يطلبه المحامون للأستاذ راغب حنا المحامي وكيل النقابة .
٦٣		بحث النظرية التقليدية في حقوق الأفراد العامة للأستاذ نعيم عطيه المحامي بإدارة قضايا الحكومة .
٧١		بحث هل الأحكام الصادرة من محكمة ثاني درجة في مواد الجنح والمخالفات والمعتبرة حضورية عملاً بالمواد من ٢٣٨ - ٢ إلى ٢٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية قابلة للطعن عليها بطريق المعارضة للأستاذ فتحي على السبكي القاضي بمحكمة القيوم الابتدائية .
٧٣		بحث إجراءات الاستئناف المستحدثة في قانون المرافعات للدكتور أحمد أبو الوفا أستاذ مساعد قانون المرافعات بجامعة الاسكندرية .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣^(١)

في شأن التعامل في الأوراق المالية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القايد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على معارضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز التعامل في الأوراق المالية سواء كانت مقيدة بجدول الأسعار الرسمي أم خارج ذلك الجدول إلا بواسطة أحد الممارسة المقيدين بهذه البورصات ، ويكون السمسار الذي تم الصفقة بواسطته ضامناً لسلامة البيع .

ويقع باطلاً بحكم القانون كل تعامل على خلاف ذلك .

ويعاقب على كل تعامل بالمخالفة لاحكام الفقرة الأولى بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه .

مادة ٢ — على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون .

ولو وزير المالية والاقتصاد أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢١ شوال سنة ١٣٧٢ (٢ يوليه سنة ١٩٥٣)

قانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على معارضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة الثانية من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه النص الآتي :

مادة ٢ - تنقسم القرية إلى حصص ويكون لكل حصة قائمة يقيد بها سنوياً أسماء من بلغوا من رجالها إحدى وعشرين سنة ميلادية وكانوا مصري الجنسية .
ويحرم من قيد اسمه :

(أ) من سبق الحكم عليه في جناية .

(ب) من حكم عليه في جنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تقاليس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو تأثير على الشهود أو هتك عرض أو افساد أخلاق أو تشرد أو في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية وكذلك المحكوم عليه للشروع في إحدى هذه الجرائم وذلك لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم النهائي .

(ج) من حكم عليه بالحبس في جريمة من الجرائم الانتخابية أو الشروع فيها لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي .

(د) من حكم عليه في جنحة مخدرات لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

(هـ) من أشهر افلاسهم لمدة خمس سنوات من تاريخ شهر الإفلاس إلا إذا رد إليهم اعتبارهم قبل ذلك .

(و) المحجور عليهم مدة الحجر والمصابون بأمراض عقلية مدة حجزهم .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٦ مكرر الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ .

(ز) العاملون من الضباط وصف الضباط والجنود في القوات المسلحة والبوليس وأية هيئة ذات نظام عسكري مدة خدمتهم .
وتنشأ الحصة أو تلغى بقرار من لجنة الشياخات بعد اعتماد وزير الداخلية .
وتعتبر العزبة أو الكفر أو النزلة أو النجع التابع للقرية حصة أو حصصاً فيها ويكون لكل حصة في القرية شيخ منها يساعد العمدة في أعماله .
وتنظم كيفية القيد في قوائم الحصص وتعديلها والطعن عليها بقرار يصدر من وزير الداخلية .
مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٨ شوال سنة ١٣٧٢ (٩ يولييه سنة ١٩٥٣) .

قانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان النص الآتي :

« يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعي من تأدية الامتحان من يعينون أساتذة أو

أساتذة مساعدين أو أساتذة زائرين بإحدى مدارس طب وجراحة الأسنان التابعة لإحدى الجامعات المصرية وكذلك المصريين الحاصلين على درجة أو دبلوم في جراحة طب الأسنان من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية تكون معادلة لدرجة بكالوريوس طب وجراحة الأسنان المصرية إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم الطبية حسنى السير والسلوك ومواطنين على تلقى دروسهم العلمية والعملية طبقاً لبرنامج المعاهد التى تخرجوا منها .

مادة ٢ - على وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٨ شوال سنة ١٣٧٢ (٩ يوليه سنة ١٩٥٣)

قانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥١^(١)

بتعديل الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

وعلى الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة المعدل بالمرسومين بقانونين رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ و ٣٢ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على معارضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الأولى من المادة ١ من الفصل الرابع من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه النص الآتى :

« يفرض رسم دمغة نسبي قدره ١٠٪ عن المبالغ المعدة للأداء لجميع المراهنين فى مراهنات سباق الخيل وصيد الحمام وغيرها ويتحمل المراهنون هذا الرسم . »

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٨ شوال سنة ١٣٧٢ (٩ يوليه سنة ١٩٥٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٦ مكرر الصادر فى ٩ يوليه سنة ١٩٥٣ .

قانون رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٥٣^(١)

باعفاء أفراد الطوائف غير الإسلامية من شرط انقضاء المدة الواردة في الفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يعفى من شرط انقضاء مدة السنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية ، أفراد الطوائف الدينية غير الإسلامية التي تعين بمرسوم ، وذلك فيما يتعلق بمباشرة حقوقهم في انتخابات المجالس المليية التي يتبعونها وعضويتهم بها .

مادة ٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ (٦ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

يقوم خلاف بين بعض أفراد الطوائف الدينية غير الإسلامية الذين اكتسبوا الجنسية المصرية من طريق التجنس بها ، وبين بطريكياتهم ، حول امتناع الأخيرة عن قيد اسمائهم في جداول الانتخابات التي تجريها لعضوية مجالسها المليية ، باعتبار أنه لم يحض على منح هؤلاء الجنسية المصرية مدة السنوات الخمس التي نصت عليها المادة العاشرة (فقرة أولى) من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية حتى يمكنهم التمتع بالحقوق الخاصة بالمصريين .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٤ مكرر الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

ولما كان عدد أفراد بعض هذه الطوائف قليل ومحصور مما يستحيل معه اذا اتبع القيد الزمنى المشار اليه — أن يظل عدد كبير منهم ممن اكتسبوا الجنسية المصرية — من طريق التجنس محروم من المساهمة فى شئون الطائفة والاشتراك فى الانتخابات الخاصة بعضوية مجالسها المللية .

فقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق به إلى اعفاء أبناء الطوائف غير الاسلامية التى تحدد فيما بعد بمرسوم من شروط انقضاء المدة الواردة فى المادة العاشرة فقرة أولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية .

قانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل بعض مواد قانون الاجراءات الجنائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ماعرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية فقرة جديدة تأتى فى الترتيب بعد الفقرة الأولى كما تضاف فقرة ثالثة إلى المادة ٣٩٨ ، وذلك بالنصين الآتين :

« مادة ٢٣٤ فقرة ثانية — ويجوز فى مواد المخالفات إعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة أحد رجال السلطة العامة ، كما يجوز ذلك فى مواد الجنج التى يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية .

مادة ٣٩٨ فقرة ثالثة — ويجوز أن يكون إعلان الأحكام الغياية والأحكام المعتبرة حضوريا طبقاً للمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ بواسطة أحد رجال السلطة العامة وذلك فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ .

مادة ٢ — يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٢٦ من القانون المشار اليه النص الآتى :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٤ مكرر الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

« ويعلم الأمر إلى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على النموذج الذي يقرره وزير العدل، ويجوز أن يكون الإعلان بواسطة أحد رجال السلطة العامة » .

مادة ٣ - تضاف إلى المادة ٣٧٦ من القانون سالف الذكر فقرة ثالثة نصها الآتي :
« ويجوز للخزانة العامة متى زالت حالة فقر المتهم أن تستصدر عليه من الأمر بالتقدير أمراً بأداء الاتعاب المذكورة » .

مادة ٤ - على وزيرى العدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ؛

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ (٦ أغسطس سنة ١٩٥٣)

قانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية
باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على معارضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المشار اليه النص الآتى :

« وفى هذه الحالة تحكم المحكمة فى الدعوى على وجه الاستعجال فى مدى أسبوعين من تاريخ وقوع المخالفة ، ويجوز أن يكون إعلان ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد رجال السلطة العامة » .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ (٦ أغسطس سنة ١٩٥٣)

(١) نبر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ مكرر الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية على أنه « يجوز للبوليس بغير اخلال بالمحاكمة الجنائية أن يغلق فوراً كل محل عمومي تباع فيه المشروبات الروحية أو المخمرة مخالفة لأحكام المواد ١٤ و ١٥ و ٢٦ فقرة أولى أو تقع فيه مخالفة لأحكام المادتين ١٨ و ٢٥ .

وفي هذه الحالة يحكم القاضي في المخالفة على وجه الاستعجال في مدى أسبوع من تاريخ وقوعها .

والمواد المشار إليها تتعلق بفتح المحال العمومية في غير القواعد المقررة أو تقديم الخمر في غير مواعيدها أو تقديم المواد المخدرة .

وقد قام مكتب حماية الآداب بمدينة القاهرة بضبط عدة قضايا تنطبق عايتها بعض هذه الحالات واستصدر أمراً من المحافظ باغلاق هذه المحلات وتخذ الاغلاق فعلاً وقدمت القضايا وفقاً لأحكام المادة ٢٢ السالفة الذكر للقضاء المستعجل بيد أنه لم يفصل فيها في مدى الأسبوع طبقاً لنص القانون بسبب عدم إمكان النيابة إعلان جميع المتهمين اعلاناً قانونياً بمعرفة قلم المحضرين ولذلك فهي تلجأ لإعلانهم بالطريق الإداري لضيق الوقت .

وتحقيقاً لهذه الأغراض أعد مشروع قانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية تعديلاً يجعل حكم القاضي في المخالفة على وجه الاستعجال في مدى أسبوعين من تاريخ وقوعها ، ويجيز إعلان ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد رجال السلطة العامة .

وقد أعد مشروع القانون المرافق ، وتتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل المادتين ١٨ و ٢٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنافع العمومية لدى المحاكم الأهلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٤ مكرر الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنافع العمومية لدى
المحاكم الأهلية المعدل بالمرسومين بقانونين رقمي ٩٣ و ٩٤ لسنة ١٩٣١ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبناء على ماعرضه وزير العدل ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ١٨ و ٢٢ (فقرة أولى) من القانون رقم ٥ لسنة
١٩٠٧ المشار اليه النصان الآتيان :

« مادة ١٨ — يصدر الوزير المختص عند اطلاعه على شهادة إيداع الثمن قراراً بالاستيلاء
على العقار المنزوعة ملكيته » .

« مادة ٢٢ — (فقرة أولى) إذا رأت الوزارة المختصة ضرورة الاستيلاء مؤقتاً على
عقار للمنفعة العمومية فيكلف المدير أو المحافظ بالممارسة مع صاحبه » .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ (٦ أغسطس ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

لما كان نص المادتين ١٨ ، ٢٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزاع ملكية
العقارات للمنافع العمومية لدى المحاكم الأهلية يخول سلطة إصدار قرارات الاستيلاء
على العقارات المنزوعة ملكيتها لوزير الأشغال دون سواء من الوزراء الأمر الذي يعطل
إجراءات هذا الاستيلاء بسبب انفراد وزير الأشغال بهذا الاختصاص في حين أن
مشروعات نزاع الملكية تقوم بها جميع الوزارات حسب توزيع اختصاصها ومقتضيات
حاجاتها الأمر الذي اقتضى تعديل هاتين المادتين بحيث يخول جميع الوزراء كل حسب
اختصاصه أن يصدر قراراً بالاستيلاء على العقار المنزوعة ملكيته عند اطلاعه على شهادة
إيداع الثمن أو أن يكلف المدير أو المحافظ بالممارسة مع صاحب العقار الذي رأى
ضرورة الاستيلاء عليه مؤقتاً .

لذلك وضع مشروع القانون بحيث ينص على هذين الحكيين . وقد عرض المشروع
على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة ، فإذا ما وافق عليه مجلس الوزراء ترجو الوزارة
اتخاذ إجراءات السير في إصداره .

قانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣^(١)

في شأن الدفاتر التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — على كل تاجر أن يحسب الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي بالدقة وبيان ما له وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته .
ويجب أن يحسب على الأقل الدفترين الآتين .

(١) دفتر اليومية الأصلي .

(٢) دفتر الجرد .

ويعنى من هذا الالتزام التاجر الذي لا يزيد رأس ماله على ثلاثمائة جنيه .

مادة ٢ — تقيّد في دفتر اليومية الأصلي جميع العمليات المالية التي يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ويتم هذا القيد يوما بيوم وبالتفصيل ويجوز للتاجر أن يستعمل دفاتر يومية مساعدة لإثبات تفاصيل الأنواع المختلفة من العمليات المالية - ويكتفى في هذه الحالة بتقييد إجمالي لهذه العمليات في دفتر اليومية الأصلي في فترات منتظمة من واقع هذه الدفاتر . فإذا لم يتبع هذا الاجراء وجب إخضاع هذه الدفاتر للأحكام الواردة في المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون .

مادة ٣ — تقيّد في دفتر الجرد تفاصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر سنته المالية أو بيان إجمالي عنها إذا كانت تفاصيلها واردة بدفاتر وقوائم مستقلة . وفي هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر أو القوائم جزءاً متما للدفتر المذكور .

كما تقيّد بالدفتر صورة من الميزانية العامة للتاجر في كل سنة إذا لم تقيّد في أي دفتر آخر .

٤ — على التاجر أن يحتفظ بصورة طبق الأصل من جميع المراسلات والبرقيات التي

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٤ مكرر الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

يرسبها لأعمال تجارته وكذلك جميع ما يرد اليه من مراسلات وبرقيات وفواتير وغيرها من المستندات التي تتصل بأعمال تجارته .

ويكون الحفظ بطريقة منظمة تسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل عند اللزوم التحقق من الأرباح والخسائر .

مادة ٥ - يجب أن تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون خالية من أى فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير فيما دون بها .

ويتعين قبل استعمال دفترى اليومية والجرد أن تمر كل صفحة من صفحاتهما وأن يوقع على كل ورقة فيهما الموثق الواقع في دائرة اختصاصه المحل التجارى .

ويجب على التاجر أن يقدم إلى الموثق هذين الدفترين في خلال شهرين من آخر كل سنة مالية للتأشير عليهما بما يفيد انتهائهما وذلك بحضور التاجر ودون حجز هذين الدفترين لدى الموثق .

فاذا انتهت صفحات هذين الدفترين تعين على التاجر أن يقدمهما إلى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك بعد آخر قيد .

كما يتعين على التاجر وورثته في حالة وقف نشاط المحل التجارى تقديم الدفترين المشار اليهما إلى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك .

ويكون التوقيع والتأشير في الحالات المتقدمة بغير رسوم .

مادة ٦ - يعد في كل مكتب توثيق وفروعه سجل يدون فيه الموثق مقام به بالنسبة إلى كل دفتر من دفاتر التاجر من الإجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة ويثبت فيه كذلك إقراراً من صاحب الشأن بأن هذه الدفاتر هي أول دفاتر له أو أن دفاتره السابقة قد أقيمت .

مادة ٧ - على التاجر وورثته الاحتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون مدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ إقفالها .

ويجب عليهم كذلك حفظ المراسلات والمستندات والصور المشار إليها في المادة الرابعة مدة عشر سنوات .

مادة ٨ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنياً ولا تزيد عن مائتي جنية .

مادة ٩ - يكون للموظفين الفنيين بمصلحة التجارة والادارة العامة للشركات ورؤساء مكاتب السجل التجارى أو من يقوم مقامهم ومفتشى إدارة السجل التجارى صفة مأمورى الضبط القضائى لإثبات ما يقع مخالفاً لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ١٠ - تلغى المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون التجارة وكل حكم يخالف لهذا القانون .

مادة ١١ - على وزيرى التجارة والصناعة والمعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .
ولويزر التجارة والصناعة اصدار القرات اللازمة لتنفيذه ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ
نشره فى الجريدة الرسمية .

مذكرة إيضاحية

لاشك أن إمساك الدفاتر التجارية بطريقة دقيقة ومنتظمة يعود بالفائدة على التاجر
والخزانة العامة على السواء لأنها ستكون كفيلة ببيان المركز المالى للتاجر وبيان ما له وما
عليه من الديون المتعلقة بتجارته فضلاً عن أن الساطة المتولية ربط الضرائب وتخصيها
تستطيع إذا اطمأنت لهذه الدفاتر أن تحدد الضرائب المستحقة على الممول دون إجحاف به
بالالتجاء إلى التقدير الجزافى الذى كثيراً ما يكون مثاراً للشكوى بل والطمع فيه أمام
القضاء لذلك أعد مشروع القانون المرافق .

فألزمت المادة الأولى منه كل تاجر بأن يمسك من الدفاتر التجارية العدد الذى تستلزمه
طبيعة تجارته وأهميتها بحيث لا يقل عددها عن اثنين وهما دفتر اليومية ودفتر الجرد وأن
يكون إمساك الدفاتر بطريقة تكفل بيان مركز التاجر المالى وبيان ما له وما عليه من
الديون المتعلقة بتجارته .

واستثنى من هذا الالتزام التجار الذين لا يزيد رأس مالهم عن ثلاثمائة جنيه تخفيفاً
للععب الملقى عليهم .

وبنيت المادة الثانية ما يقيد فى دفتر اليومية الأصلية وهى جميع العمليات المالية التى
يقوم بها التاجر والمبالغ المنصرفة على منزله وشئونه الشخصية على أن يتم هذا القيد يوماً
بיום وبالتفصيل .

وأجازت الفقرة الثانية من هذه المادة للتاجر إذا استلزم طبيعة تجارته أو أهميتها أن
يستعمل دفتر يومية مساعدة لإثبات تفاصيل الأنواع المختلفة من العمليات المالية مع
الاكتفاء بتقيد إجمالى لهذه العمليات فى دفتر اليومية الأصلية فى فترات منتظمة من واقع
هذه الدفاتر . فاذا لم ترحل مجاميع هذه الدفاتر إلى دفتر اليومية الأصلية وجب إخضاع هذه
الدفاتر للأحكام المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون والخاصة
بترتيب وترقيم وتوقيع الموثق وتأشيراته على هذه الدفاتر لضمان انتظامها .

وتكفلت المادة السادسة ببيان ما يقيد فى دفتر الجرد وهو تفاصيل البضاعة الموجودة
لدى التاجر فى آخر سنته المالية أو بياناً إجمالياً عنها إذا كانت تفاصيلها واردة بدفاتر
وقوائم مستقلة وفى هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر أو القوائم جزءاً متما لهذا الدفتر . كما
تقيد به صورة من الميزانية العامة للتاجر إذا لم تقيد فى أى دفتر آخر .

وفرضت المادة الرابعة على التاجر أن يحتفظ بصورة طبق الأصل من جميع المراسلات

والبرقيات التي يرسلها لأعمال تجارته وكذلك جميع ما يرد إليه من مراسلات وبرقيات وفواتير وغيرها من المستندات المتعلقة بأعمال تجارته وتركزت للتاجر الحرية في تنفيذ ذلك بالطريقة التي يراها حيث يكون الحفظ بطريقة منظمة تسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل عند اللزوم التحقق من الأرباح والخسائر . وهذا بخلاف قانون التجارة من إزام التاجر بمسالك دفتر الكويا (المراسلات) الذي أصبح لا يتفق مع النظم الحديثة لإدارة الأعمال .

ولما لهذه الدفاتر من أهمية سواء في مواد الإثبات أمام القضاء أو ربط الضرائب على الممول أو بيان مركزه المالي فقد أوجب القانون إخضاعها لبعض الأحكام لضمان انتظامها فنصت المادة الخامسة في فقرتها الأولى على وجوب خلو الدفاتر التجارية من كل فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير فيما دون بها كما أوجبت في فقرتها الثانية قبل بدء الكتابة في دفتری اليومية والجرد أن تنمر كل صفحة من صفحاتها وأن يوقع على كل ورقة منها الموثق الواقع في دائرة اختصاصه المحل التجاري .

كما قررت الفقرة الثالثة وجوب تقديم هذين الدفترين خلال شهرين من نهاية كل سنة مالية للتأشير عليهما بما يفيد انتهاء بحضور التاجر ودون حجز الدفترين لدى الموثق .

وتعرضت الفقرتان الرابعة والخامسة لحالتين من حالات التأشير بأفعال الدفترين المذكورين وهما حالة انتهاء صفحاتها وحالة وقف نشاط المحل التجاري .

وقررت الفقرة الأخيرة من هذه المادة إعفاء التوقيع والتأشير في جميع الحالات السابقة من أية رسوم .

وقررت المادة السادسة أن يعد في كل مكتب توثيق وفروعه سجل يدون فيه الموثق مقام به بالنسبة إلى كل دفتر من دفاتر التاجر من الإجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة ويثبت فيه كذلك إقراراً من صاحب الشأن بأن هذه الدفاتر هي أول دفاتر له أو دفاثره السابقة قد أقيمت .

وأوجبت المادة السابعة أن يحتفظ التاجر وورثته بالدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون من وقت إقفالها وكذلك المراسلات والمستندات المشار إليها في هذا القانون مدة عشر سنوات .

وبينت المادة الثامنة العقوبة التي تفرض في حالة مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له وهي الغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنيتها كما بينت المادة التاسعة من لهم صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو قراراته التنفيذية .

ونصت المادة ١٠ على إلغاء المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون التجارة وكل حكم مخالف لهذا القانون .

كما نصت المادة ١ على أن لوزير التجارة والصناعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون على أن يعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له والقانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل المادة ٢ من القانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ على النحو الآتي :

« على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٣ »

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة شروط جديدة إلى الفقرة ب من المادة الرابعة من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ الخاصة بالإصلاح الزراعي بحيث أصبح البيع إلى صغار المزارعين غير جائز إلا بالنسبة للمستأجر أو الزارع للأرض أو لمن يكون من أهل القرية الواقع في دائرتها العقار . وقد نص في هذا القانون على أن يبدأ العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وحيث إنه تيسيرا للملاك الذين تصرفوا بالبيع قبل صدور القانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٢ ونشره بالجريدة الرسمية وكانت هذه التصرفات مطابقة لأحكام الفقرة ب من المادة الرابعة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

من قانون الاصلاح الزراعى قبل تعديها . فقد رؤى تحديد فترة مقبولة لاعتماد البيوع سالفة الذكر تمتد إلى يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢ بحيث تكون جميع التصرفات الثابتة التاريخ قبل ذلك غير خاضعة للقيد الجديد الذى جاء به القانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر .

قانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣^(١)

فى شأن التحكيم فى المنازعات بين الدولة والغير

باسم الامة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء المعدل بالمرسوم
« قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٢ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — مع عدم الاخلال بحكم المادة ٨١٩ من قانون المرافعات يجوز فض المنازعات القائمة بين الدولة والغير عن طريق التحكيم .

مادة ٢ — يكون الاتفاق على التحكيم بمشارطة كتابية خاصة يحدد فيها موضوع النزاع وأسماء المحكمين وأجل الحكم ولا تصبح المشارطة ملزمة إلا بعد التصديق عليها من مجلس الوزراء .

مادة ٣ — لا يقل عدد المحكمين فى المنازعات المشار اليها فى المادة الأولى عن ثلاثة يختار كل طرف محكمه أو محكميه . ويرأس المحكمين أحد رجال القضاء العاملين يعينه مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٤ — يكون الحكم الصادر وفقاً لأحكام هذا القانون نهائياً واجب النفاذ ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية كما لا يجوز طلب بطلانه .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

مادة ٥ — تتبع في التحكيم المشار اليه أحكام الباب الرابع من قانون المرافعات التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٦ — على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به لمدة ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

من أهداف الحكم في العهد الجديد إعادة الثقة بين الشعب والحكومة والعمل على استقرار المعاملات فيثبت لكل ذي حق حقه في أقصر وقت ومن أيسر السبل فقد لوحظ أن كثيراً من المنازعات التي لها صبغة مالية والتي قامت بين الحكومة والأفراد أو الشركات قد طال أجلها وتشعبت مناحي النزاع فيها وعز التوفيق بين المتنازعين — ولا شك أن ذلك ليس في مصلحة الحكومة ولا في مصلحة من ينازعها — إذ يظل حق الأولى معلقاً في وقت يجب أن تعود فيه أموالها لتستطيع النهوض بمشروعات الإصلاح — كما يظل من ينازعها قلقاً لا يدرى متى يستقر له حقه إن كان له حق فيشل ذلك من نشاطه في وقت يدعو الوطن فيه الجميع إلى المساهمة في إعادة بنائه بأموالهم ونشاطهم وأفكارهم وجهودهم .

ولتحقيق هذا الهدف أعد مشروع القانون المرافق وأجازت مادته الأولى فض المنازعات بين الدولة والغير عن طريق التحكيم . كما نص في مادته الثانية على أن يكون الاتفاق على ذلك بمشارطة لا تصبح ملزمة إلا بعد التصديق عليها من مجلس الوزراء وجعل المشروع هذا الحق لمجلس الوزراء لا للوزير المختص . وقد روعي في ذلك أن طبيعة هذه المنازعات قد يكون للحكم فيها على هذا الوجه أو ذاك تأثير في سياسة الدولة العامة أو في ميزانيتها وهو أمر يجب أن يبت فيه الوزراء . كما أن تقدير المصلحة في اللجوء إلى التحكيم يجب ألا ينفرد به وزير بعينه .

ولما كان القضاة — أقدر من غيرهم — على الفصل في المنازعات خاصة التي تثير مسائل قانونية — يؤهلهم لذلك تخصصهم وثقافتهم القانونية وبعدهم عن أطراف النزاع واستقلالهم فقد نصت المادة الثالثة من المشروع على أن يكون رئيس المحكمين من بين رجال القضاء العاملين على أن يختاره مجلس القضاء الأعلى استثناء من أحكام المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء ولا حاجة للنص على أن قيام الرئيس بالعمل كمحكم إنما هو بغير أجر إذ أن ذلك مفهوم بداهة .

ونص كذلك على أن لكل من طرفي النزاع اختيار محكمه أو محكميه حسب الأحوال . ورغبة في إنهاء المنازعات المشار إليها بأيسر السبل وفي أقصر وقت واغلاقات أبواب الاشكالات حولها نصت المادة الرابعة من المشروع على أن حكم المحكمين نهائي واجب النفاذ كما نص على عدم جواز الطعن فيه بأي طريق وعدم جواز طلب بطلانه .

وقد أشارت المادة الخامسة من المشروع على ما يتبع في التحكيم من وجوب الرجوع إلى أحكام الباب الرابع من قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع أحكام هذا المشروع .
ولما كان هذا القانون قد أورد استثناءات للقواعد المقصودة في قوانين قأمة بفرض فض المنازعات التي أثارها سياسة العهد الماضي فقد رؤى من المصلحة توقيت العمل به لمدة ستة أشهر .

قانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات
باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف إلى المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فقرة أخيرة نصها كالآتى :

وتستمر هذه المحاكم في نظر دعاوى الاستحقاق التي ترفع في شأن الأوقاف التي أصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

مذكرة إيضاحية

صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ونص في المادة الثالثة منه على أن ما ينتهي فيه الوقف على الوجه المبين بالمادة الثانية يكون ملكاً للواقف إن كان حياً وله حق الرجوع وإلا آلت الملكية إلى المستحقين الحاليين كل بقدر حصته .

ونصت المادة السادسة على أن من آلت إليه ملكية العقار أو حصة في عقار أو حق انتفاع فيه وفقاً لأحكام هذا القانون أن يقوم بشهر حصته طبقاً للإجراءات والقواعد المقررة في شأن حق الإرث في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ويصدر بالأحكام التفصيلية الخاصة بإجراءات هذا الشهر قرار من وزير العدل . وقد أصدر وزير العدل قراره في هذا الشأن بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وجاء به أنه عند النزاع في مقدار الاستحقاق يجب الرجوع إلى المحاكم المختصة للفصل في هذا النزاع ومعرفة مقدار الاستحقاق .

ولما كانت هذه النصوص لم تتضمن بياناً صريحاً عن الجهة القضائية المختصة بالفصل فيما ينشأ من نزاع بشأن هذا الاستحقاق فقد اضطرت أحكام المحاكم في هذا الصدد فقضت بعض المحاكم الشرعية بأنها لا تزال صاحبة الاختصاص بالفصل في هذا النزاع وأيدتها المحكمة العليا الشرعية واتجه بعضها وجهة أخرى فقضى بعدم الاختصاص وأخذت بعض جهات القضاء الوطني بهذا النظر .

وبما أن الفصل في الاستحقاق ومقداره كان قبل صدور هذا القانون من اختصاص المحكمة الشرعية طبقاً للقانونين رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ و ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

وبما أنه من الخير للمتقاضين أن يحدد أمامهم معالم الطريق الذي يسلكونه عند التقاضي وذلك بوضع نص صريح يوضح جهة الاختصاص في هذا النزاع بما لا يدع مجالاً للخلاف أو تأويل .

لذلك وضع المشروع المرافق وأضيفت به فقرة إلى المادة الثامنة من المرسوم بقانون سالف الذكر جعلت الاختصاص للمحاكم الشرعية كما كان أسوة بما هو متبع في شأن تعيين النصيب في قضايا الارث والوصية ، وقد عرض على مجلس الدولة فوافق عليه بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه تفضل باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه على الوجه الآتي :

« إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام إحدى المحاكم وأمام محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كليهما عنها يرفع طلب تعيين المحكمة التي تفصل فيها إلى محكمة النقض منعقدة بهيئة جماعية عمومية يحضرها على الأقل أحد عشر مستشاراً من مستشاريها .

وتختص هذه المحكمة كذلك بالفصل في النزاع الذي يقيم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية أو صادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٢ (١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

مذكرة إيضاحية

تستمد المجالس المالية ولايتها القضائية من الوثيقة الصادرة في فبراير سنة ١٨٥٦ المعروفة بالخط الهامبوني ، وقد قلت بعض الامتيازات الروحية للطوائف غير الاسلامية وجعلت النظر فيما سمي « بالدعوى الخاصة » من اختصاص مجالس هذه الطوائف إذا رغب الخصوم في رفع النزاع إليها وكانوا جميعاً من الوطنيين المنتمين إلى طائفة واحدة وفيما عدا ذلك من المنازعات ظل الاختصاص للمحاكم الشرعية باعتبارها صاحبة الولاية العامة .

ثم أصدر المشرع المصري الأمر العالي المؤرخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بتنظيم طائفة الأقباط الأرثوذكس وفي أول مايو سنة ١٩٠٣ صدر الأمر العالي الخاص بالإنجليبين الوطنيين وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ صدر الأمر الخاص بالأرمن الكاثوليك . وقد جعلت هذه الأوامر الاختصاص في مجالس تلك الطوائف الثلاث إلزامياً للخصوم فيما عدا ما استثنى وفسرته محكمة النقض في حكمها الصادر في سنة ١٩٤٣ بأنه يشمل المواريث والوصايا فلا تكون فيه ولايتها إلا تحكيمية معقودة بتراضى ذوى الشأن جميعاً ممن تثبت لهم الشريعة الإسلامية حقاً في الميراث أو الوصية . وقد اشترطت التشريعات المتقدم ذكرها لنبوت الاختصاص الإلزامي أن يكون الخصوم جميعاً من الوطنيين وأن يكونوا متحدى الملة .

وبعد اعلان الحرب العالمية في سنة ١٩١٤ وانفصال مصر عن الدولة العثمانية صدر القانون رقم ٨ لسنة ٩١٥ ونص فيه على أن السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية تستمر إلى حين الاقرار على أمر آخر ويكون مخولاً لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدّها إذ ذاك من النظم العثمانية .

وبمقتضى هذا القانون أصبحت الولاية القضائية التي تباشرها مجالس الطوائف تستند كقاعدة عامة إلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ وقد استمر الحال على هذا الوضع حتى اليوم رغم المحاولات التي بذلت لاصلاح هذه الناحية التي استفاضت منها الشكوى دون أن يتخذ لها علاج .

وقد كانت توجد بوزارة العدل لجنة تدعى « لجنة تنازع الاختصاص » وكانت تفصل في المنازعات الخاصة بتعارض الأحكام إلا أنها ألغيت لأنه لم يكن لولايتها سند من القانون ومن ثم أصبح الخصوم في مثل هذه المنازعات في حالة من حالات الحرمان من العدالة يتعين معها تدخل المشرع لحسم الأمر .

وقد كان مشروع المادة ١٩ من قانون نظام القضاء المقدم من الحكومة يقصر اختصاص محكمة النقض على الفصل في النزاع الذي ينشأ بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري إلا أن لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب لاحظت قصور ذلك إذ أن هذا النص « النص في مشروع الحكومة » وإن كان محققاً للغرض من عدم تهاتر الأحكام وتناقضها إلا أنه جاء قاصراً على ما يصدر

من هذه الأحكام من محكمة القضاء الإدارى أو إحدى المحاكم مما يحمل على الاعتقاد بأن الخلاف لا يكون من اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية إلا إذا كان واقعاً على هذه الصورة الضيقة المحددة مع أن صور الخلاف والتناقض قد تتعدد بين محاكم الأحوال الشخصية وأحكام الجهات القضائية الأخرى مما يوجب النص على أن اختصاص محكمة النقض بهيئتها هذه يجب أن يكون شاملاً لكل أوجه التضارب والتناقض التى تحدث بين جهات التقاضى المختلفة .

ومدلول هذه العبارة الأخيرة كان يجب أن يحمل المشرع على أن يضمن اختصاص محكمة النقض الفصل فى نزاع ينشأ بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر كلاهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وهى الصورة التى يرى المشروع الحالى إلى تناولها بالعلاج إلا أن التعديل الذى انتهى به قانون نظام القضاء قد قصر عن علاج هذه الحالة دون مبرر ظاهر . واكتفى بإضافة الاختصاص بالنسبة للمنازعات التى تنشأ بشأن تنفيذ حكمين أحدهما صادر من إحدى المحاكم الوطنية والآخر صادر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية .

ولما كان التناقض بين الأحكام أقل شيوعاً فى الصور التى تناولتها المادة ١٩ من قانون نظام القضاء منه فيما بين أحكام محاكم الأحوال الشخصية فقد رأى فى المشروع المقترح توسيع مدى انطباق هذه المادة بحيث تشمل حالات التناقض الأخيرة لما فى تحقيق ذلك من سد لشغرة هامة فى التشريع المصرى وتمكين للمدالة من أن تورف بظلمها على الكافة . وتتشرّف وزارة العدل بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغاً فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٣^(١)

بإضافة فقرة جديدة إلى نهاية المادة ١٧ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفى الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرراً الصادر فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تعدل المادة ١٧ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على الوجه الآتى :

« يجوز بقرار من مجلس الوزراء الإعفاء من الامتحان بنوعيه فى الحالتين الثانية والثالثة من المادة السابقة إذا التزم فى التعيين ترتيب التخرج .

ومع هذا فيجوز بقرار من مجلس الوزراء عدم التقيد فى التعيين بترتيب التخرج إذا كان المرشح موظفاً بالفعل ويراد تعيينه فى وظيفة من وظائف الكادر الفنى العالى والادارى تستلزم مسوغات خاصة لا يفيد الامتحان فى الكشف عنها .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣)

قانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف الى المادة ٣٥ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الفقرتان التاليتان :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

ويستثنى من ذلك الأراضي المستولى عليها تنفيذاً لأحكام هذا القانون .
ويجوز للجنة العليا للإصلاح الزراعي إلغاء عقود إيجار الأراضي المستولى عليها في نهاية السنة الزراعية التي يتم فيها الاستيلاء .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٢ (١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

بصدور قانون الإصلاح الزراعي لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأرض الزراعية أكثر من مائتي فدان وملكية ما يجاوز هذا القدر مقيدة ومؤقتة. وإن كان الاستلام الفعلي لم يتم بعد فإنها تعتبر في حكم المستولى عليها ومآلها التوزيع على صغار الفلاحين طبقاً لأحكام القانون ونظراً لأن المادة ١٤ من القانون نصت على أن الأرض تسلم لمن آلت إليه من صغار الفلاحين خالية من حقوق المستأجرين . لذلك كان من المتعين تمشياً مع الغرض الذي يستهدفه التشريع إضافة حكماً خاصاً للمادة ٣٥ من القانون يستثنى الأراضي المستولى عليها من شرط التأخير لمدة ثلاث سنوات مع تمكين اللجنة العليا للإصلاح الزراعي من إلغاء عقود إيجار تلك الأراضي في نهاية السنة الزراعية التي يتم فيها الاستيلاء .

قانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالإصلاح الزراعي والقوانين

المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

وبناء على ماعرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يضاف الى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى
مادة جديدة برقم ٣٩ مكرراً بالنص الآتى :

عقود الإيجار التى امتدت تنفيذاً للمادة السابقة والعقود التى تنتهى بنهاية السنة الزراعية
الجارية تمتد لسنة زراعية أخرى بنسبة نصف المساحة المؤجرة بشرط قيام المستأجر بالوفاء
بكافة التزاماته عن سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ الزراعية على الأقل . وللمالك الحق فى تجنيب المساحة
المؤجرة فى نطاق الأرض السابق تأجيرها أو خارج هذا النطاق دون أن يتجاوز نفس الزمام
ودون إخلال بما تقتضيه الدورة الزراعية فى انتفاع المستأجر بالأرض على الوجه القائم من
قبل وإذا وافق المالك على أن يترك للمستأجر مساحة تزيد على النصف المشار اليه كان له
تحديد مدة الإيجار طبقاً للفقرة الاولى من هذه المادة أو طبقاً للمادة ٣٥ من هذا القانون .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره
فى الجريدة الرسمية .

مذكرة إيضاحية

حدد القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات لإيجار الأرض
الزراعية وذلك لحسن استغلالها ومحافظة على خصبها ، على أنه تنظيماً للعلاقة بين المالك
والمستأجر على نحو سليم يحقق مصلحتها المشتركة والصالح العام فقد رأى بعد إصدار القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تحديد فترة انتقال تنظم فى أثنائها العلاقة بين المالك والمستأجر على
وجه يضمن استمرار الحال على وجه سليم بينهما فى مستقبل الأيام .

ولذلك فقد صدر القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ يحدد فترة الانتقال مدتها عام زراعى
واحد على أنه خشية اضطراب العلاقة بين المالك والمستأجر دفعة واحدة مما قد يؤثر على
الإنتاج القومى فقد رأى للصالح العام ولصالح الاقتصاد القومى وحماية للمستأجر أن تحدد
فترة أخرى تظل فيها العلاقة بين المالك والمستأجر قائمة ونسكن بالنسبة لنصف الأرض
المؤجرة فقط وبشرط قيام المستأجر بالوفاء بكافة التزاماته عن السنة الزراعية ١٩٥١ - ١٩٥٢
على الأقل وبهذا يتمكن المالك من ناحية من تنظيم استغلاله لنصف المساحة السابق
تأجيرها ، إما بعودته إليها لزراعتها لحسابه وإما بتأجيرها إلى مستأجر يحافظ على التزاماته
قبله ، ومن ناحية أخرى لتمكين المستأجر من الاستمرار فى جزء من الأرض المؤجرة إليه
ليستغلها فى السنة الحالية حتى تتاح له فرصة أخرى لتنظيم حياته عن السنوات المستقبلية
على أساس مصدر رزق آخر .

وسيؤدى هذا إلى عودة العلاقة بين المالك والمستأجر تدريجياً إلى الحالة الطبيعية
بحيث لا يتدخل المشرع فيها إلا فى أضيق الحدود كتحديد الأجر والمدة .

ويجيز النص للمالك أن يترك للمستأجر أكثر من نصف المساحة المؤجرة ويكون في هذه الحالة الاختيار بين أن يكون الإيجار لمدة سنة واحدة طبقاً للنص المقترح أو لمدة ثلاث سنوات طبقاً للمادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي .

مرسوم^(١)

بتعديل المرسوم بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون السالف الذكر ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بالآتي :

مادة ١ — تعدل الفقرة الأولى من المادة (٩) من اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي على الوجه الآتي :

« تشكل اللجان الفرعية المنصوص عليها في المادة (١٣) من المرسوم بقانون المشار اليه من مندوب الحكومة بالمنطقة وممثل لتفتيش المساحة الذي تقع في دائرة اختصاصه الأطيان المستولى عليها أو معظمها ، وواحد من رجال البوليس أو الإدارة في مركز البوليس الذي تقع في دائرة اختصاصه تلك الأطيان — ويصدر القرار بنديه من مدير الاقليم أو المحافظ في المحافظات » .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٣^(١)

بإلغاء المادة ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التكوين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التكوين المعدل بالقانون رقم

١٣٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التكوين ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تلغى المادة ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٢ — على وزيرى التكوين والمالية والاقتصاد ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٣ .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٣^(٢)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً

فى السنوات ١٩٥٢—١٩٥٣ و ١٩٥٣—١٩٥٤ و ١٩٥٤—١٩٥٥ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام

للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٧ الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٧ الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٣ و ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية والمعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادتين ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، النصان الآتيان :

« مادة ٩ — إذا لم تحصل منازعة في محضر المخالفة أو إذا قام نزاع وأيد قرار مصلحة المساحة وجود المخالفة أو عند قيام النزاع في إحدى الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٤ وثبوت المخالفة لدى المحكمة يلزم المخالف بغرامة قدرها خمسون جنيهاً عن كل فدان وتزيد هذه الغرامة أو تنقص بنسبة المساحة المزروعة » .

« مادة ١٠ — القطن المزروع بالمخالفة لأحكام هذا القانون يعتبر محجوزاً عليه لصالح الحكومة بحكم القانون ولها أن تعين من تراه حارساً عليه دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراء قانوني .

ويكون لمبالغ الغرامة المنصوص عليها في المادة السابقة ، حق امتياز على هذا القطن يأتي في الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم » .

مادة ٢ — على وزراء الزراعة والداخلية والمالية والاقتصاد والعدل ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ذي الحجة سنة ١٣٧٢ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

المذكرة الإيضاحية

تنص المادة ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٣ و ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ على تقليع وإعدام شجيرات القطن المزروعة في الأرض الزائدة على النسبة المقررة في هذا القانون ومصادرة المحصول في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٠ إذا كان قد تم نضجه .

وقد قامت الوزارة بمحصر المساحات التي زرعت قطناً بالمخالفة لهذا القانون فقلع قطن بعضها وأعدم ولازال بعض المساحات دون أن يتخذ فيه حكم القانون .

ولما كان محصول القطن قد أوشك على النضج وليس من المصلحة العامة إعدامه في

هذه الحالة فقد رأت الوزارة أن يستبدل بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٩ و ١٠ عقوبة مالية قدرها خمسون جنيها عن كل فدان وتزيد هذه الغرامة أو تنقص بنسبة المساحة محل المخالفة .

ولما كان التعديل يقتضى النص على ما يكفل تحصيل الغرامة المقترحة فقد رأى اعتبار القطن المزروع بالمخالفة لأحكام هذا القانون محجوزاً عليه بحكم القانون لصالح الوزارة ولها أن تعين من تراه حارساً عليه دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراء قانونى .

كما رأى النص على أن لمبالغ هذه الغرامة حق امتياز على هذا القطن يأتى فى الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم .

وتحقيقاً لما تقدم تتشرف الوزارة بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التى ارتآها مجلس الدولة للتفضل فى حالة الموافقة عليه باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٣^(١)

فى شأن تعديل رسوم الأيلولة على التركات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على طلب ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص مادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه

النص الآتى :

« تؤدى الرسوم نقداً أو سندات من سندات الحكومة أو من السندات التى تضمها الحكومة ، ويجوز الأداء بما يوجد فى التركة من الأوراق المالية الأخرى المصرية أو الأجنبية والمقبولة فى التسعيرة الرسمية بإحدى البورصات المصرية وذلك بنسبة ما تمثله

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٩ مكرر الصادر فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

هذه الأوراق المالية إلى مجموع التركة وبشرط ألا يريد الأداء بها على ما يعادل نصف الرسوم المستحقة . وإذا تنوعت الأوراق المذكورة كان لمصلحة الضرائب حق الاختيار من بينها . وتقبل السندات والأوراق المالية المشار إليها بالسعر الذي قدرت به في التركة » .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

قانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٣^(١)

بإضافة أحكام جديدة إلى المادتين ٤ و ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض الضريبة العامة على الإيراد

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .
وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه بند جديد برقم (٣) وذلك بالنص الآتي :

« ٣ — الفنيون والخبراء الأجانب المتوطنون في مصر متى كان استخدامهم بناء على طلب الحكومة المصرية أو إحدى الهيئات العامة أو الخاصة أو الشركات أو أحد الأفراد ، بالنسبة لايراداتهم الناتجة من مصادر خارج مصر » .

مادة ٢ — يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ السالف الذكر النص الآتي :

« ويوضع الاقرار على حدة الايرادات المحصلة من الخارج بطريق مباشر أو غير مباشر

(١) نشر بالجائع المصرية العدد ٦٩ الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

مهما كان نوعها على أنه يعنى من هذا الايضاح الفنيون والخبراء الأجانب المشار اليهم في البند (٣) من المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

قانون رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩
والمعدل بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٧ و ٨٥٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٨٥٢ — على الدائن أن يكلف المدين أولاً وفاء الدين بميعاد ثلاثة أيام على الأقل ثم يستصدر أمراً بأدائه من قاضى محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨١ مكرر الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية بحسب الأحوال وذلك ما لم يقبل المدين اختصاص محكمة أخرى بالفصل في النزاع .

ويكفي في التكليف بالوفاء أن يحصل بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ودية يوم وتستهو عدم الدفع مقام هذا التكليف .

« مادة ٨٥٣ — يصدر الأمر بالأداء بناء على عريضة من الدائن أو وكالة يرفق بها سند الدين وما يثبت حصول التكليف بوفائه ويبقى هذا السند في قلم السكتاب إلى أن يمضي الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥٥ . »

ويجب أن تكون العريضة من نسختين متطابقتين ومثبتة على وقائع الطلب وأسمائيه واسم المدين كاملاً ومحل إقامته وتشفع بها المستندات المؤيدة لها وأن يعين الطالب فيها موطناً مختاراً له في دائرة اختصاص المحكمة فإن كان مقيماً خارج هذه الدائرة تعين عليه اتخاذ موطن مختار في البلدة التي بها مقر المحكمة .

ويجب أن يصدر الأمر على إحدى نسختي العريضة خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تقديمها وأن يبين المبالغ الواجب أدائها من أصل وفائدة ومصاريف ويعتبر الأمر بمثابة حكم غيابي .

« مادة ٨٥٧ — لا يقبل من الدائن طلب الأمر بالأداء إلا إذا كان مصحوباً بالرسم بأكمله . على أنه في أحوال الحجز المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٨٥٨ يحصل من الدائن ربع الرسم عند طلب توقيع الحجز والباقي عند طلب الأمر بالأداء وبصحة الحجز ولا يحصل من الدائن في هذه الحالة الرسم المقرر في المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٤ الخاص بالرسم القضائي ورسوم التوثيق في المواد المدنية ، وفيما عدا ذلك تتبع أحكام هذا القانون في تقدير الرسوم وتحصيلها .

« مادة ٨٥٨ — إذا أراد الدائن في حكم المادة ٨٥١ حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفي الأحوال التي يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضي بالحجز التحفظي يصدر أمر الحجز من القاضي المختص باصدار الأمر بالأداء وذلك استثناء من أحكام المادتين ٤٥ و ٤٦ . وعلى الدائن خلال ثلاثين يوماً من توقيع الحجز أن يستصدر من القاضي المذكور أمراً بالأداء وبصحة إجراءات الحجز وأن يقوم خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدور هذا الأمر بإعلان المدين به وكذلك بمحضر الحجز والأمر الصادر به إذا لم يكن قد أعلنه به من قبل وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

مادة ٢ — تضاف مادة جديدة برقم ٨٥٧ مكرراً بالنص الآتي :

« تسرى على الأمر بالأداء وعلى الحكم الصادر في المعارضة فيه الأحكام الخاصة بالتنفيذ الجبري حسب الأحوال التي ينص عليها القانون . »

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية في أول صفر سنة ١٣٧٣ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣).

مذكرة إيضاحية

ظهر بعد العمل بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتعديل أحكام قانون المرافعات بشأن استيفاء الديون بمقتضى أوامر الأداء أن هناك مسائل أثارت لبساً في التطبيق كما أن هناك أحكاماً يجدر تعديها تيسيراً للمتقاضين دون المساس بالأسس التي قام عليها ذلك القانون ولهذا أعد المشروع المرافق .

والمسألة الأولى التي تناولها المشروع هي تحديد الجهة المختصة بإصدار الأمر بالأداء فإن النص القائم يقضى باختصاص قاضى محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بإصدار هذا الأمر ، وهذا تطبيق للقواعد العامة في الاختصاص المحلي .. ولما كانت هذه القواعد ليست من النظام العام كما يستفاد من حكم المادة ١٣٣ مرافعات فإنه يجوز للخصوم تبعاً لذلك الاتفاق على اختصاص محكمة أخرى طالما أن مثل هذا الاتفاق لا يخل بترتيب درجات المحاكم التي عد القانون اختصاصها النوعى من النظام العام طبقاً لنص المادة ١٣٤ مرافعات، ولكن لما كانت الاجراءات التي نص عليها القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ قد وضعت استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى مما قد يحمل على الاعتقاد بأن النص على اختصاص محكمة موطن المدين هو نص أمر. فقد رؤى إزالة هذا اللبس بالإشارة إلى جواز الاتفاق على اختصاص محكمة أخرى يقبلها المدين وتعديل نص المادة ٨٥٢ بما يحقق الوضع المرغوب ومن المسلم أن هذا الاتفاق يجب ألا يمس بحكم المادة ١٣٤ مرافعات .

والمسألة الثانية تتعلق بشكل التكليف بالوفاء الذى أوجب القانون على الدائن القيام به قبل طلب الأمر بالأداء ذلك أن المادة ٢١٩ من القانون المدنى أشارت إلى أن الاعذار قد يتم بطريق البريد وأضافت إلى ذلك عبارة (على الوجه المبين بقانون المرافعات) ولما كان الاعلان بطريق البريد على هذا الوجه هو إجراء استحدثه قانون المرافعات وليس فيه التيسير الملحوظ في مجرد إرسال كتاب (موصى عليه بعلم الوصول) فإنه رؤى أن ينص على أن يكون التكليف بالوفاء المنصوص عليه في المادة ٨٥٢ من القانون المشار إليه كافياً لإرسال كتاب موصى عليه بعلم الوصول ويستند هذا التعديل إلى الرغبة في قصد من الاجراءات القضائية والحد من تفقاتها .

والمسألة الثالثة خاصة بالأوضاع والقواعد التي تتبع في تقديم المريضة وإصدار

الامر فيها إذ لم يبين النص الحالي للمادة ٨٥٣ جميع هذه الأوضاع والقواعد ، مثل بيانات العريضة وكيفية صدور الامر والميعاد الذي يجب أن يصدر فيه ، لذلك رؤى تعديل هذا النص بأن أضيف اليه أن تقدم العريضة من نسختين متطابقتين ومشملة على وقائع الطلب وأسانيده واسم المدين كاملاً ومحل إقامته ، حتى لا تكون العريضة ناقصة إحدى هذه البيانات الأساسية كما أضيف إلى هذا النص ما يفيد أن يصدر الامر خلال ثلاثة أيام من تاريخ الطلب حتى تكون هناك مهلة أمام القاضى للنظر فيه .

وقد لوحظ بأن نص المادة ٨٥٣ المعدل يلزم الدائن لدى تقديم العريضة بأن يعين فيها موطناً مختاراً له في ذات البلدة التي بها مقر المحكمة ولما كان تحديد الجهة على هذا الوجه يقضى في أغلب الأحيان إلى أن يتخذ الدائن هذا الموطن المختار « مكتب محام » لأنه لا يقيم في ذات البلدة وقد يكون مقيماً في دائرة اختصاص المحكمة وفي هذا إرهاب للدائن وخاصة وأنه طبقاً للمبادئ العامة في المرافعات ليس لزاماً أن يكون الموطن المختار مكتب محام إذ يجوز أن يكون محلاً آخر اختاره الدائن لإعلان الأوراق اليه فيه . لهذا كله رؤى تعديل المادة بحيث يجوز للدائن في الأحوال التي يقيم فيها في دائرة اختصاص المحكمة أن يتخذ موطنه الأصلي هذا محلاً مختاراً لإعلان الأوراق فيه فإن كان مقيماً خارج دائرة اختصاص المحكمة تعين عليه في هذه الحالة أن يتخذ موطنه المختار في ذات البلدة التي بها مقر المحكمة .

والمسألة الرابعة خاصة بالرسوم المستحقة فقد نصت المادة ٣٣ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على اقتضاء رسم قدره عشرون قرشاً على كل أمر كالأمر بالحجز التحفظي مثلاً إذا كان غير متعلق بدعوى على أنه لما كان الدائن في غالبية الأحوال حين يستصدر أمراً بالحجز التحفظي يضمن طلبه تحديد جلسة للحكم بصحة الحجز ويكلف مدينه بالحضور وفقاً لحكم المادة ٦٠٥ من قانون المرافعات فإن الرسم المقرر في هذه الحالة لا يحصل اكتفاء بتحصيل ربع رسوم الدعوى المقامة تطبيقاً للمادة ٥١ من قانون الرسوم إذ أن رسوم الدعوى في هذه الحالة تشمل جميع الاجراءات القضائية بما فيها أمر الحجز .

ولكن لما كان الدائن في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٨٥٨ يقوم بتوقيع الحجز قبل طلب الامر بالأداء في الأعم الأغلب مما يقتضى أن يحصل منه الرسم المقرر في المادة ٣٣ من قانون الرسوم السابق بالإشارة إليها وقد يكون هذا الرسم باهظاً بالنسبة لقيمة الدين المطالب به مما يرهق الدائن والمدين فقد رؤى تيسيراً للدائن وتخفيفاً على المدين تعديل المادة ٨٥٧ بحيث يعفى الدائن من الرسم المقرر المشار إليه وتحصل بدلاً منه ربع الرسوم المستحقة باعتبار أن طلب الحجز تمهيد لدعوى صحته على أن يقوم الدائن بدفع باقى الرسوم وقت طلب الامر بالأداء وصحة الحجز فإذا اقتصر الدائن على توقيع الحجز وتصلح مع مدينه فإن قيامه بدفع ربع الرسم لن يضره كثيراً فقد لوحظ أن معظم الديون التي يستصدر فيها أمر بالأداء تكون قليلة القيمة بحيث أن الرسم المقرر على الحجز يتجاوز ربع الرسم النسبي

المقرر في الدعوى كما أنه بالنسبة للديون الكبيرة مهما بلغت قيمتها لا يتجاوز ربع الرسم الواجب أدائه مقدماً أربعة جنيهات ونصف وفقاً لحكم المادة ٩ من قانون الرسوم وهذا المبلغ يكون في الكثير من الأحوال قريباً من الرسم المقرر في المادة ٣٣ وخاصة إذا تعددت الحجوز وتمدد المحجوز عليهم - هذا فضلاً على أنه كثيراً ما يتم التصالح بين الدائن والمدين بعد توقيع الحجز وقبل استصدار أمر الأداء وصحة الحجز ويستحسن لذلك أن تكون الرسوم التي تحصل من الدائن مقاماً في حدود عادلة - ومن ناحية أخرى وبخصوص الرسوم لوحظ أن النص المعدل يقضى بأن يحصل من المدين عند المعارضة رسم اعلانها فقط خلافاً لما يقضى به قانون الرسوم المشار إليه آنفاً وليس هناك ما يبرر هذا الاستثناء لأن نظام أوامر الأداء قصد به اقتضاء ديون ثابتة بالكتابة... وفي أغلب الأحوال تكون المعارضة في مثل هذه الأوامر غير جديده فاقضاء رسم اعلان المعارضة فقط من المدين يدفعه إلى عملها ولو كانت منازعته على غير أساس وهذا يؤدي إلى استنفاد جهد المحاكم للنظر في منازعات عديدة غير جدية وهو ما قصد القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ أصلاً إلى تلافيه ومن ثم رؤى حذف الفقرة الأخيرة كلها من المادة ٨٦٧ وإعمال انقواعد العامة الخاصة بالرسوم القضائية.

والمسألة الخامسة تتصل بالمدة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٨٥٨ والتي يجب على الدائن أن يستصدر خلالها أمراً بالأداء وبصحة إجراءات الحجز وأن يعلن المدين بالامر وبمحضر الحجز والامر الصادر به . وقد نص القانون القائم على أنها ثمانية أيام فقط وقد لا تتسع هذه المدة للقيام بكل هذه الإجراءات وبخاصة إذا تعدد المدينون وتعددت الحجوز كما قد لا تتسع للمدين حسن النية في إجراء الصلح مع دائنه فإذا ما لوحظ ذلك ولوحظ أن قانون المرافعات بوضعه يعطى للمدين والدائن فسحة أطول بين الإعلان ونظر الدعوى ولا يلزم الدائن بدفع باقى الرسم إلا عند القيد كان من المتعين كي يتحقق القصد من القانون مع مراعاة صالح الدائن والمدين أن يفسح لهما في الوقت بين توقيع الحجز واستكمال باقى الاجراءات . لذلك كله رؤى تعديل المادة ٨٥٨ بحيث يكون استصدار الامر بالأداء وبصحة إجراءات الحجز خلال ثلاثين يوماً من تاريخ توقيع الحجز وأن يكون إعلان أمر الأداء ومحضر الحجز والامر الصادر به خلال خمسة عشر يوماً التالية لصدور أمر الأداء وصحة الحجز .

والمسألة السادسة والأخيرة إنه ولو أن المادتين ٨٥٣ ، ٨٥٧ قد نصتا صراحة على أن الامر بالأداء يعتبر بمثابة حكم غيابي كما أن الحكم في المعارضة يعتبر بمثابة حكم حضوري مما تنتمي معه فكرة أن الامر بالأداء بأخذ حكم الامر على عريضة بمعنى أن يكون واجب النفاذ بقوة القانون وفقاً لحكم المادة ٤٦٦ مرافعات فقرة أولى إلا أنه منعاً لكل لبس رؤى النص على أن الامر بالأداء وكذا الحكم الصادر في المعارضة هما كبتية الأحكام يسرى بشأنها ما يسرى عليها من حيث شمولهما بالنفاذ الممجل وجوباً أو جوازاً بكفالة أو بدونها حسب الأحوال التي بينها القانون ومن البديهي تبعاً لذلك أنه يجوز للقاضي وقف وصف النفاذ في الحالات المبينة في المادة ٤٧٢ مرافعات .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة ويتشرف به وزير العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

مذكرة إيضاحية

لقانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمل

الغرض من المشروع :

المنازعات التي تقع بين صاحب العمل وعماله إما أن تكون فردية أو مشتركة ، فالفردية هي الخاصة بعامل واحد أو ببضعة عمال وتتعلق بحق يطالب به أحد الفريقين وهو في الغالب فريق العمال مرتكناً فيه إلى القانون أو التعاقد أو العرف وينكره عليه الطرف الآخر أو يعترف . ولكنه يمتنع بسبب ما عن تنفيذه — مثال ذلك إذا فصل صاحب مصنع أحد عماله وامتنع عن صرف الأجر المستحق له أو إعطائه شهادة دالة على مدة خدمته أو صرف مكافأة عن هذه المدة . أما النزاع المشترك فهو الذي يقع بين صاحب العمل وجميع عماله أو فريق منهم ولا يرتكن فيه إلى قانون أو تعاقد بل إلى قواعد العدالة الاجتماعية كما لو طالب العمال برفع أجورهم أو تخفيض ساعات عملهم أو الاعتراف لهم بمزايا معينة . والنظر في المنازعات الفردية من اختصاص المحاكم العادية أما المنازعات المشتركة فالأصل فيها أن تكون تسويتها باتفاق ودي بين الفريقين فإن عجزا عن ذلك وجب أن تتدخل السلطة الحكومية المختصة لحسم النزاع عن طريق التوفيق فإن لم تستطع فمن طريق التحكيم وهذا ما نظمته مشروع القانون المعروض مع هذه المذكرة .

نظرة إلى الماضي :

نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى عدة منازعات بين أصحاب الأعمال وعمالهم رأت الحكومة وقتئذ أن تعالجهما عن طريق التفاهم الودي ، فقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ إنشاء لجنة مركزية بالقاهرة مكونة من خمسة أعضاء مهمتها النظر في تلك المنازعات والسعي في التوفيق بين الفريقين المتنازعين — وقامت اللجنة بهذه المهمة نحو أربع سنوات ولكنها وجدت نفسها في النهاية عاجزة عن الاضطلاع بهذا العبء نظراً لكثرة المنازعات وقيامها في عدة جهات في وقت واحد . لهذا قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ أول مايو سنة ١٩٢٤ إنشاء لجنة توفيق لكل مديرية ومحافظة برئاسة المدير أو المحافظ وعضوية رئيس النيابة أو نائب المديرية أو المحافظة وقاض بالمحاكم الأهلية ومندوب عن أصحاب الأعمال وآخر عن العمال — واختصت هذه اللجان بما كانت تختص به لجنة سنة ١٩١٩ أي أن مهمتها كانت مقصورة على السعي في التوفيق بين الفريقين المتنازعين . وظلت الحال كذلك إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية فرأت الحكومة محافظة على الأمن العام ورغبة في أن يسود السلام بين عنصرى الإنتاج وهما أصحاب الأعمال والعمال وبذا تتمكن الصناعة المضربة من تزويد البلاد بما تحتاج إليه لتستد العجز في الواردات الأجنبية أن تنشئ نظاماً يكفل قس المنازعات المالية على وجه

السرعة فاستصدرت أمراً عسكرياً بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٤٢ يقضى بتخويل لجان التوفيق المشار إليها حق إصدار قرارات فيما يعرض عليها من منازعات على أن يكون لهذه القرارات بعد اعتمادها من وزير الشؤون الاجتماعية صفة الأحكام النهائية .

النظام الحالي وعيوبه :

ولما انتهت الحرب رأت الحكومة بمناسبة إلغاء الأحكام العرفية الإبقاء على بعض الأوامر العسكرية ومن بينها الأمر المشار إليه فصدر المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ وهو يقضى ضمناً باستمرار العمل بهذا الأمر .

ومع أن لجان التوفيق قد نجحت في تأدية مهمتها إلى حد كبير إلا أن فيها عيوباً لا يستهان بها منها أنها وضعت تحت رئاسة المدير أو المحافظ على اعتبار أن فض المنازعات من المسائل التي تهم الأمن العام قبل كل شيء — والواقع أنها مسائل اقتصادية الغرض منها وضع المبادئ التي تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية بين عنصرى الإنتاج وهما رأس المال والأيدي العاملة . ومنها أن مندوبى العمال وأصحاب الأعمال الداخلين في النزاع يشتركون في مداولات اللجان ولهم صوت في القرارات وهذا النظام وإن كان مقبولا فيما يتعلق بالتوفيق إلا أنه يتنافى مع نظام التحكيم .

ويتناول المشروع المسائل الآتية :

- ١ — مدى سرية المشروع .
- ٢ — التوفيق .
- ٣ — التحكيم .
- ٤ — الأثر القانوني لقرارات هيئة التحكيم .
- ٥ — العقوبات .
- ٦ — تحريم الإضراب من جانب العمال ووقف العمل من جانب صاحب العمل .

١ - مدى سرية المشروع

نص المشروع على أن المنازعات التي يسرى عليها القانون هي المنازعات الخاصة بالعمل أو بشروط والتي تقع بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم .

والمقصود من هذا التعريف هو أن يكون النزاع منحصراً في دائرة العمل البحتة مما يتعلق بالعمل نفسه أو بشروطه . فلا يتناول البحث أى نزاع فردي بين صاحب العمل وأحد عماله أو أى نزاع مشترك على مسألة لا تتعلق بالعمل أو بشروطه .

غير أن المشروع قد أجاز النظر في النزاع القائم بين صاحب عمل وجميع عماله أو فريق

منهم بسبب تعيين أو فصل عامل واحد إذا كان في ذلك ما يؤثر على المصلحة المشتركة لمجموع العمال أو طائفة منهم كأن يتعمد صاحب عمل فصل قدماء العمال فرادى ويستبدل بهم غيرهم بأجور أقل .

ولقد استثنى القانون من نطاق أحكامه جميع المنازعات المتعلقة بتطبيق أو تفسير أى قانون أو لائحة أو حكم قضائى إذ أن ذلك من اختصاص المحاكم العادية وكذلك المنازعات المتعلقة بموظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها وموظفى وعمال مجالس المديرىات والمجالس البلدية والقروية وطوائف المستخدمين والعمال التى تنظم علاقتها بأصحاب العمل قوانين أو مراسيم .

كما استثنى أيضاً المنازعات الخاصة بعمال الزراعة وخدم المنازل حيث جرى العمل على استثنائهم من جميع القوانين العمالية .

٢- التوفيق

قد يمر التوفيق بمرحلتين :

المرحلة الأولى : وتناط بمكاتب العمل الواقع فى دائرتها محل العمل وهذه المكاتب موجودة بالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس وشبرا الخيمة وطنطا والمحلة الكبرى والمنصورة وقنا والمنيا وأسوان ورأس غارب والقصير ولا تبحث هذه المكاتب النزاع إلا إذا تقدم لها أحد الطرفين بطلب أو بشكوى ويشمل الطلب المقدم أسماء طرفى النزاع أو ممثليها ومحال اقامتهم وموضوع النزاع (مادة ٢) .

ونص المشروع فى مادته الثالثة على من يملك تقديم هذه الطلبات من أصحاب الأعمال أو العمال فاشتطت أن يكون الطلب المقدم من صاحب العمل موقعا عليه منه شخصياً أو وكيله المفوض أما فى تقديمه من العمال فيجب أن يكون مقمداً من رئيس النقابة التى ينتمون اليها ويرفق بالطلب القرار الصادر من مجلس إدارة النقابة بهذا الشأن . فإذا لم يكونوا منتمين لنقابة وجب أن يقدم من أكثرية العمال أو أكثرية عمال القسم الذين لهم شأن فى النزاع وأن يشتمل الطلب المقدم على أسماء من يتولون مفاوضات التوفيق بالنيابة عن النقابة أو العمال .

وأوجبت المادة الرابعة على مكتب العمل أن يسعى فى حسم النزاع ودياً فى خلال أسبوعين من تاريخ وصول الطلب إليه مسترشداً فى ذلك بما يقدم الطرفان المتنازعان من بيانات .

فإذا تمكن من حسم النزاع دون ما يتم الاتفاق عليه فى محضر ويكون لهذا المحضر قوة قرارات هيئة التحكيم التى نسيأتى الكلام عليها فيما بعد (مادة ٥) .

المرحلة الثانية : لجان التوفيق .

إذا لم يتمكن مكتب العمل من حسم النزاع رفعت مصلحة العمل الأمر لوزير الشؤون الاجتماعية ليقرر إحالة النزاع على لجنة التوفيق بين الطرفين ما لم يوفق لحسم النزاع بسمي جديد (مادة ٦) .

وتكون رئاسة هذه اللجنة لرئيس المحكمة الابتدائية أو من ينوب عنه . وتكون العضوية فيها لممثل مصلحة العمل وممثل لوزارة التجارة والصناعة وصاحب العمل الذي يتناوله النزاع أو من ينوب عنه ، وممثل لنقابة العمال أو أحد العمال الذين يتناولهم النزاع يختاره العمال حسب الأحوال .

كما يضم إلى اللجنة مندوب من الغرفة الصناعية المختصة متى وجدت وإلا فلأحد أصحاب الأعمال من نفس الصناعة أو التجارة أو من صناعة أو تجارة مماثلة يختاره صاحب العمل من قوائم تعد سنوياً طبقاً للنظام والشروط التي تحدده بقرار وزارى . وكذلك يضم إلى اللجنة مندوب من نقابة من نفس الصناعة أو المهنة التي يزاولها العمال المتنازعون يختارونها بأنفسهم متى وجدت وإلا فأحد العمال من نفس الصناعة أو المهنة يختارونه من القوائم التي يعد أيضاً بنظامها وشروطها قرار وزارى .

ويشترط في هذين العضوين الأخيرين ألا يكون لهما علاقة مباشرة بالنزاع .
وأجيز للجنة أن تستعين برأى من تختاره من الاختصاصيين في موضوع النزاع دون أن يكون لهم رأى في المداولات .

وفي حالة ما إذا كان النزاع خاصاً بعمال فرع من فروع مؤسسة تعمل في مناطق متعددة أصبحت لجنة التوفيق في دائرة المركز الرئيسى للمؤسسة هى المختصة بنظر النزاع .

٣ - التحكيم

التحكيم نظام غير قضائى أقره الشارع للفصل بين المتنازعين إذا ما فضلوا الالتجاء إليه بختاريه ، فهو نظام اختياري . غير أن التجارب قد أثبتت للدول الصناعية التى عالجت منازعات العمل أن هناك حالات لا يمكن فيها إقناع العمال من جهة أو أصحاب الأعمال من جهة أخرى بقبول التحكيم في منازعاتهم فلجأوا إلى جعل التحكيم إجبارياً كما هو الحال في فرنسا وتركيا .

واتبعت بعض الدول الأخرى نظاماً وسطاً إذ جعل التحكيم إلزامياً في بعض الأحوال التى يمس العمل فيها الصالح العام واختيارياً في الأحوال الأخرى . وقد أخذ المشرع المصرى بهذا النظام الأخير .

فقضت المادة الثامنة من المشروع بأنه إذا تمذرع على اللجنة حسم النزاع ودعا أماله وزير الشؤون الاجتماعية على هيئة التحكيم إذا كان موضوع النزاع مما يتكون فيه التحكيم

إجباريا بأن كان قد سبق صدور قرار في موضوع النزاع من هيئة تحكيم أو كان النزاع متعلقا بعمليات المرافق العامة كالمياه والإنارة والمجارى وغيرها ، أو بالمخار والسكك الحديدية ، ومحال بيع الخضروات واللحوم بالجملة ومحال صنع المواد الغذائية ومصانع الثلج ومحال التبريد ، أو كان متعلقا بوسائل النقل المشترك للركاب والبضائع .

هذا ومحال النزاع أيضاً على التحكيم إذا رغب أحد طرفي النزاع في ذلك وأيده رئيس لجنة التوفيق . وقد روعي في تشكيل هيئة التحكيم أن يغلب في أعضائها الصبغة القانونية كي يكون أدعى إلى الثقة بها فلا يحجم المتنازعون عن قبول التحكيم إليها في الأحوال الاختيارية - فقضت المادة العاشرة من المشروع على تشكيل هيئة التحكيم برئاسة رئيس محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها النزاع أو من ينوب عنه وعضوية رئيس النقابة وقاض وممثل لمصلحة العمل وآخر يمثل وزارة التجارة والصناعة .

ويضم إلى الهيئة المشار إليها بصفة محلفين مندوبان أصليون ومندوبان احتياطيان من الغرفة للصناعة المختصة متى وجدت وإلا اختارهم صاحب العمل من القوائم المشار إليها في المادة السادسة ويشترط ألا يكون لهم علاقة مباشرة بالنزاع .

وكذلك يضم إلى اللجنة المذكورة مندوبان أساسيان ومندوبان احتياطيان من نقابة من نفس الصناعة أو المهنة التي يزاولها العمال المتنازعون يختارونهم بأنفسهم متى وجدت وإلا اختاروهم من القوائم المشار إليها في المادة السادسة على ألا يكون لهم علاقة مباشرة بالنزاع .

ويجب أن يحصل اختيار المحلفين في خلال سبعة أيام من تاريخ إخطار الطرفين بإحالة النزاع على التحكيم وإلا قام به وزير الشؤون الاجتماعية (مادة ١١) ، ولا يكون لهؤلاء المحلفين رأى في المداولات .

وتسهيلاً للأجراءات قضت المادة السابقة بأنه إذا كان النزاع خاصاً بعمال فرع من فروع مؤسسة تعمل في مناطق متعددة أصبحت لجنة التحكيم في دائرة المركز الرئيسي للمؤسسة هي المختصة بنظر هذا النزاع .

وتتخذ الهيئة في مقر المحكمة ألا ابتدائية المختصة في التاريخ الذي يحدده رئيسها ويخطر به الأعضاء والمحلفين ومندوبي الطرفين بخطابات موصى عليها (مادة ١٢) .

ويؤدي مندوباً مصلحة العمل ووزارة التجارة والصناعة والأعضاء المحلفين المميز أمام بقية الهيئة بأن يؤدوا مهنتهم بالذمة والصدق (مادة ١٢) .

وتنظر الهيئة في النزاع المعروض عليها وتفصل فيه . ويحضر الطرفان بالتخصاصهم ولهم أن يقدموا تأييداً لدفاعهم ما لديهم من المستندات والمذكرات ، وأجيز لصاحب العمل أن ينيب عنه في الحضور أحد موظفيه .

وتنظر الهيئة النزاع على التحكيم ما للمعائن العادية من السلطة في معالج الشهود وندب أهل الخبرة ومعاينة المصانع ومحال العمل والاطلاع على جميع المستندات ودفاتر الحسابات الخامية بالنزاع وغير ذلك من الإجراءات التي تمكن من الفصل في النزاع (مادة ١٤) .

٤ - الأثر القانوني لقرارات هيئة التحكيم

تستند الهيئة في قراراتها إلى العرف ومبادئ العدالة مع مراعاة الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة وحالة كل صناعة أو تجارة بالنسبة للمنطقة القام فيها النزاع . ويجب عايرها قبل المداولة واصدار قرارها أن تستنير برأى كل من الأعضاء المحلفين الحاضرين في موضوع النزاع .

وتصدر الهيئة قرارها بأغلبية الأصوات مسببا ويكون غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن وملزما للطرفين المتنازعين . وله القوة التنفيذية للأحكام بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه (مادة ١٥) .

ويسرى مفعول القرار من اليوم الذي تحدده الهيئة فيه فإذا لم تحدد موعدا سرى من اليوم التالى لصدوره (مادة ١٦) .

وتوضع الملفات محفوظات مصلحة العمل التى تعطى مستخرجات منها لذوى الشأن ، وترك للوزير تحديد فئات الرسوم التى تحصل عن إعطاء صور القرارات بقرار يصدر منه (مادة ١٧) .

٥ - العقوبات

ولكى يكفل المشروع احترام المتنازعين لقرارات الهيئة فقد نص على معاقبة صاحب العمل الذى يمتنع عن تنفيذه فى ظرف مدة معينة بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا يزيد على ألف جنيه .

أما العمال فقد راعى المشروع حالتهم المالية فقضى بمعاقبة كل من يمتنع منهم عن تنفيذ قرار الهيئة بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش (مادة ١٨) .

٦ - تحريم الاضراب ووقف العمل

الاضراب أو وقف العمل سلاح خطير عمل المشرع على الحد من استعماله فقضى بتحريمه فى بعض حالات وأجازه فى البعض الآخر بشروط خاصة .

فالحالات التى حرم المشرع الاضراب أو وقف العمل فيها هى :

١ - قبل تقديم طلب التوفيق إلى مكتب العمل وأثناء السير فى إجراءاته أمام مصلحة العمل

٢ - أثناء عرض النزاع على لجنة التوفيق .

٣ - أثناء عرض النزاع على هيئة التحكيم .

ومصح لصاحب العمل أن يوقف العمل إذا كان هذا الوقف ضروريا لحماية المحل ومشتلاته من الاعتداء .

أما الحالات التى يحرم فيها الاضراب فقد عمل المشرع على تنظيم ذلك الحق وتقييده

بأجراءات تكفل استتباب الأمن والنظام . فاشترطت المادة ٢٠ من المشروع على المستخدمين والعمال أن يخطروا صاحب العمل ومصلحة العمل والمدير أو المحافظ بعزمهم على الاضراب قبل الوقت الذى يحدونه للاضراب بخمسة عشر يوما على الأقل .

وجزاء المخالفة فى هذه الحالة هو الحكم بغرامة لا تزيد على مائة جنيه على أنه إذا كان الاضراب أو وقف العمل وارداً على عمل من الأعمال المذكورة فى المادة التاسعة به ، وهى التى يمس الصالح العام فقد رأى المشرع تشديد العقوبة فيها حتى تتناسب مع جسامة المخالفة فجعلها الغرامة من ٢٠ جنيهاً إلى ٢٠٠ جنيه والحبس لمدة لا تزيد على سنة أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وزارة الزراعة

اللجنة العليا للإصلاح الزراعى

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٣^(١)

بإصدار تفسيرات تشريعية لبعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى

وزير الزراعة ، رئيس اللجنة العليا للإصلاح الزراعى

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قررت :

إصدار التفسيرات التشريعية الآتية :

مادة ١ — يعتبر الاختصاص من قبيل الرهون فى حكم المادة الثالثة بند (١) من قانون الإصلاح الزراعى .

مادة ٢ — المقصود بعبارة (كامل الدين المضمون بهذا الحق) الواردة فى المادة ٧ من قانون الإصلاح الزراعى — هو جملة الدين الذى تتحمله الأرض المستولى عليها فى حدود التعويض المستحق عن الأطنان المرهونة .

مادة ٣ — يعدل التفسير التشريعى المنصوص عليه فى المادة الثالثة من قرار وزارة الزراعة رقم ١ لسنة ١٩٥٣ على الوجه الآتى :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦١ الصادر فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٣ .

«لا تعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعي الأراضي الداخلة في كردون البنادر والبلاد إذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي» .

ومع ذلك تخضع هذه الأراضي لحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي وتسرى عليها أحكام الضريبة الإضافية ما لم تفرض عليها عوائد الأملاك المبنية .

مادة ٤ - في تطبيق البند (ب) من المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي يعتبر من أهل القرية الواقع في دائرتها العقار أهالى القرى المتاخمة بذاتها أو بزمامها للقرية الواقع فيها العقار أو لزمامها .

مادة ٥ - عقود الايجار المبرمة قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي لمدة لا تنهى إلا بعد السنة الزراعية الجارية عند العمل به يسرى عليها حكم المادة ٣٩ مكررة فقرة ثانية من القانون المذكور بالشروط الواردة فيها .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

أوامر عسكرية

أمر عسكري رقم ٧١

بتكليف العمال والمستخدمين الذين يعملون في مرفق النقل بالآوتوبيس بالأقاليم بالاستمرار في عملهم وتكليف المرخص لهم في استغلال خطوط الآوتوبيس باستخدامهم

نحن محمد نجيب

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية ،
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ،

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ،
أمرنا بما يأتي :

مادة ١ — تكلف جميع الشركات والأفراد أصحاب سيارات نقل الركاب (الآوتوبيس) بالأقاليم حالياً الذين تنتهى تراخيص سياراتهم في ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣ أن يقدموا خلال ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ هذا الأمر كشوفاً بأسماء ووظائف العمال والموظفين الحاليين وتاريخ تعيين كل منهم والأجر الذى يتقاضاه إلى المرخص له الجديد الذى رستد عليه المنطقة أو الخط الذى كانت تعمل عليه سياراتهم وأن يقدموا صورة من هذه الكشوف إلى مكتب العمل التابعة له منطقة نشاط المرخص له الجديد وأخرى لمصلحة النقل .

مادة ٢ — يكلف المرخص لهم الجديد في استغلال خطوط نقل الركاب بالأقاليم باستخدام جميع العمال والموظفين المشار إليهم في المادة الأولى من هذا الأمر بنفس الأجور وبشروط استخدامهم المبينة في الكشوف سالفة الذكر وذلك اعتباراً من ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

مادة ٣ — يكلف جميع العمال والموظفين المشار إليهم في المادة الأولى بالاستمرار في عملهم الجديد ابتداء من ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٣ لدى المرخص لهم الجديد في تسير خطوط (الآوتوبيس) وذلك حسبما هو مبين بالكشوف المنصوص عليها في المادة الأولى .

مادة ٤ — كل من يخالف أحكام هذا الأمر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور

وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر ابتداء من تاريخه .

تحريرا في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٣

أمر عسكري رقم ٧٢

بتكليف شركة توريد الكهرباء والتلج بأن تسلم إلى المجلس
البلدى لمدينة الإسماعيلية مهمات مرفق الإنارة بتلك المدينة

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ باعلان الأحكام العرفية
في جميع أنحاء البلاد ؛

على المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية ؛
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ؛
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ؛
تقرر ما يأتى :

مادة ١ — تكلف شركة توريد الكهرباء والتلج بأن تسلم إلى المجلس البلدى لمدينة
الإسماعيلية مهمات مرفق الإنارة العامة بتلك المدينة والأدوات والمواد اللازمة لأداء
هذا المرفق .

مادة ٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور
وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بأية
عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر ابتداء من ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

أمر عسكري رقم ٧٣

بتكليف العمال والمستخدمين الذين يعملون في مرفق الإنارة بمدينة
الإسماعيلية بالاستمرار في عملهم

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في
جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية ؛
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ؛
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ؛
تقرر ما يأتي :

مادة ١ — يكلف العمال والمستخدمون الذين يعملون في مرفق الإنارة بمدينة الإسماعيلية
لدى شركة توريد الكهرباء والناج حتى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بالاستمرار في عملهم
ابتداء من ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ؛

مادة ٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور
وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بأية
عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر ابتداء من ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

أمر عسكري رقم ٧٤

بإضافة مادة جديدة على الأمر العسكري رقم ٣٥

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الاحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الاحكام العرفية ، وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و٢١ لسنة ١٩٤١ و٨٩ لسنة ١٩٤٤ والمرسومين بقانونين رقم ١٥٤ و١٥٥ لسنة ١٩٥٢ ،

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ،

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٣٥ الصادر في ٢٩ من يولييه لسنة ١٩٥٢ بإيجاب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الأراضي المصرية المعدل بالأوامر رقم ٣٦ الصادر في الاول من أغسطس سنة ١٩٥٢ ورقم ٥٣ الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ورقم ٦٣ الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٣ ،

قرر :

مادة ١ — يضاف إلى الأمر العسكري رقم ٣٥ المشار اليه مادة جديدة نصها الآتي :
« مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أبدى أمام السلطة المختصة أقوالاً كاذبة أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل حصوله أو حصول غيره على تأشيرة خروج تبيح له مغادرة الأراضي المصرية » .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

المحامي

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

أكتوبر
سنة ١٩٥٢

السنة الرابعة والثلاثون

العدد
الثاني

« أما بعد ، فإن الوالى إذا اختلف هواه منعه ذلك كثيراً من العدل ، فليكن أمر الناس عندك فى الحق سواء ، فإنه ليس فى الجور عوض عن العدل ، فاحتنب ما تنكر أمثاله ، وابتذل نفسك فيما اقترض الله عليك راجياً ثوابه ومتخوفاً عقابه »
« للإمام على »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

مطبعة مجبازى

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والمنشورات الآتية :

عدد	
٤	أحكام صادرة من قضاء محكمة القضاء الإداري
٤	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٢	حكمين صادرين من قضاء الأحوال الشخصية
٤	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
١	حكم صادر من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٦	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٢	حكمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجرح)
٤	أحكام صادرة من القضاء المستعجل
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
٢	حكمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجرح)

بحث في استحقاق غلة العقار المشفوع لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى وكيل النقابة .

بحث مدى سلطة النيابة في تنفيذ أحكام الحبس الصادرة من المحاكم الشرعية لحضرة الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر .

بحث على هامش قانون الاجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق .

بحث رأى في تعريف الأرباح المستمدة من الاستغلال الزراعى من الوجهة الضريبية لحضرة الأستاذ دلاور على وكيل كلية التجارة وأستاذ التشريع المالى بجامعة الاسكندرية .

قانون رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر . ص ٤٨

قانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومى وتنميته . ص ٤٩
قانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . ص ٥٤

قانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات . ص ٥٨

قانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير رسم الدمغة . ص ٦٠

قانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي . ص ٦١

قانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . ص ٦٤

قانون رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٥٣ بتصحيح الخطأ المادى الوارد فى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٤ بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الاراضى الزراعية . ص ٦٥

قانون رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٥٣ بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بانشاء هيئة دولية استشارية للملاحة البحرية والموقعة بمجنيف فى ٦ مارس سنة ١٩٤٨ . ص ٦٦

قانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٣ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن فى سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الزراعية . ص ٦٦

قانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٣ بتعيين المساحة التى تزرع قمحاً فى سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الزراعية وتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين المساحة التى تزرع قمحاً فى سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ الزراعية . ص ٦٨

قانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان . ص ٧٠

قانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ باضافة مادة جديدة لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الاجراءات التى تتبع فى طعون الضرائب التى ترفع أمام المحاكم الابتدائية . ص ٧١

قانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن رخص الأجهزة اللاسلكية . ص ٧٤

قانون رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٣ باضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . ص ٧٨

قانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها . ص ٧٩

قانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان للفصل فى المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الاراضى الزراعية . ص ٨٠

قانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم أيلولة على التركت . ص ٨٣

قانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ بإشـاء محاكم للنظر في المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعي . ص ٨٤

قانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٥٣ في شأن العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي والاعفاء منها . ص ٨٥

قرار وزارة الزراعة رقم ٥ لسنة ١٩٥٣ باصدار تفسير تشريعي لبعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي . ص ٨٧

قرار وزارة التـقوين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ بالاستيلاء على جزء من محصول الأرز الشعير سنة ١٩٥٣ . ص ٨٧

مشور وزارة العدل بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ المعدل لبعض مواد قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن تحضير القضايا أمام محاكم الاستئناف . ص ٩٠

مشور وزارة العدل بشأن تنفيذ القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة : ص ٩٣

كمال سليم إبراهيم - حسن محمد العشماوي - نصيف زكي - احمد السادة
من أعضاء مجلس النقابة من غير أعضاء مجلس النقابة

أكتوبر
سنة ١٩٥٣

المحكمة

العدد الثاني
السنة الرابعة والثلاثون

محكمة القضاء الإداري مجلس الدولة

للمحكمة قبل إصدار الحكم، كان الالتماس
غير قائم على أساس صحيح .

(انقضت رقم ٥٠ سنة ٥٠ برئاسة وعضوية
السادة الاساتذة الدكتور عبدالرزاق أحمد السهري
رئيس المجلس ومحمد عبد السلام وعبد الرحمن الجبوري
وبدوي ابراهيم حموده وكامل بطرس المصري
المستشارين) .

٤٦

٥ فبراير سنة ١٩٥٢

١ — جنسية . تعريفها . قواعدها . من مسائل .
القانون العام . محاكم مدنية . تعرضها لهذه المسائل .
لا يعني تعلقها بالقانون الخاص .

ب — اختصاص محكمة القضاء الإداري . مسائل
الجنسية . اختصاص . الاستناد إلى المادة ٩٩ مرافعات
للقول بعدم الاختصاص . لا يعني . قانون المرافعات .
ما يطبق منه أمام هذه المحكمة .

ج — جنسية . شرط اعتبار الطوائف الميمنة في
الفقرات الأربع الأولى من المادة الأولى من الأمر
المالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ من المصريين
د — جنسية . دعوى عشائرية . ثبوت جنسية
أخرى . ينفي ادعاء الرعوية .

المبادئ القانونية

١ — إن الجنسية كما عرفها رجال الفقه

٤٥

أول يناير سنة ١٩٥٢

١ — التماس . ميعاده في حالة الغش أو احتجاز
الأوراق . مادة ٤١٨ مرافعات .

ب — التماس . حجز الأوراق . علم الملتمس
والمحكمة بها قبل إصدار الحكم . رفض الالتماس .

المبادئ القانونية

١ — ميعاد الالتماس المبني على الغش
أو احتجاز أوراق إنما يبدأ وفقا للمادة ٤١٨
مرافعات من اليوم الذي ظهر فيه الغش
أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحجوزة ،
فاذا ادعى الملتمس أنه رفع التماسه بمجرد
حصوله على صورة هذه الأوراق ولم تقدم
الحكومة دليلا على حصوله عليها قبل رفعه
الالتماس بأكثر من ثلاثين يوما فيعتبر
الالتماس مرفوعا في ميعاده .

٢ — إذا كانت الأوراق التي يدعى
الملتمس حجزها معلومة للملتمس ومعلومة

المراحل التشريعية التي مر بها قانون الجنسية الجديد رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ان المشرع قد أقر في صراحة ووضوح اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر مسائل الجنسية .

٣ — يبين من نص المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ أن اعتبار الطوائف المقيمة بالفقرات الأربع الأولى من المصريين مقيد بشرط عام نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة مؤداه ألا يكونوا من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها .

٤ — إن ثبوت الجنسية النمسوية الأصلية للدعي باعتباره أحد أفراد أسرة نمسوية الأصل لا يتفق مع دعوى الرعوية العثمانية التي يستند إليها في طلب اعتباره مصرياً سواء طبقاً للفقرة الثانية من الأمر العالي أو الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية التي تشترط الرعوية العثمانية .

(القضية رقم ٤٥٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

٤٧

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢

- ١ — (*) قسم التشريع بمجلس الدولة . اختصاصه . مطلق . فيما عدا المراسيم الفردية .
- ب — قسم التشريع بمجلس الدولة . اختصاصه دون غيره بصياغة التشريعات .
- ج — قانون مجلس الدولة . المادة ٢ منه . كفاءة عملية لتنفيذ المادة ٣٧ من الدستور . عدم تعارضها معه .
- د — قسم التشريع بمجلس الدولة . عرض اللوائح

(*) يمثل المبادئ اثنائية الأولى حكمت هذه الدائرة في القضية ٤٨١ سنة ٤ ق ، بالجلسة ذاتها وبمثل البدأين ٩ و ١٠ حكمت في القضية ٥٨٦ لسنة ٤ ق بالجلسة ذاتها أيضا .

هي العلاقة السياسية والقانونية التي تربط الفرد بدولة ما . ولما كانت الدول تتكون من رعايا وكانت الجنسية هي الرابطة التي تربطها بهؤلاء الرعايا فان قواعد الجنسية تعتبر من أوثق المسائل صلة بالقانون العام وكون المحاكم المدنية في فرنسا مختصة دون سواها بنظر مسائل الجنسية لا يعني أنها متعلقة بالقانون الخاص ذلك لأن المحاكم المدنية كثيراً ما تنظر مسائل من صميم القانون العام .

٢ — إن استناد الحكومة إلى المادة ٩٩ من قانون المرافعات لا يعني في تأييد ما ذهب إليه من عدم اختصاص المحكمة بنظر مسائل الجنسية — ذلك أن النص المذكور لا يعني غير المحاكم العادية التي تعرف نظام النيابة العامة وتطبيقه مقصور على ما يعرض من منازعات الأحوال الشخصية والجنسية على هذه المحاكم بصفة تبعية . ولا يترتب عليه سلب محكمة القضاء الإداري أو أية جهة قضائية أخرى اختصاصها بنظر مسائل الجنسية والفصل فيها كلما أثير بشأنها نزاع أثناء نظر الدعوى المطروحة عليها — ومحكمة القضاء الإداري وإن كانت تطبق نصوص قانون المرافعات إلا أنها لا تطبق من هذه النصوص إلا ما يتفق ونظامها كما جاء به قانون مجلس الدولة . أما ما يتعارض منها مع هذا النظام فإنها لا تطبقه ولا تعمل به ، ولما كانت ولاية النيابة مقصورة على المحاكم العادية ولا تمتد إلى هذه المحكمة فان نص المادة ٩٩ من قانون المرافعات عاطل أمام القضاء الإداري . كما يبين من تقصى

انها تؤكد حكم الدستور وتكفل نفاذه .
٤ - ان عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع ليس إجراء واجباً فحسب بل هو أيضاً إجراء جوهري ، فيتعين القول بأن جزاء الإخلال بهذا الإجراء الجوهري هو البطلان .

٥ - ان ما تأخذ به هذه المحكمة من بطلان اللوائح والقرارات التنفيذية التي لا تعرض على قسم التشريع ليس من شأنه أن يقيم أمام الإدارة صعاباً لا تستطيع تذليلها أو يعرقل من سير التشريعات الفرعية فان الواقع من الأمر أن الكثير من هذه اللوائح والقرارات يعرض فعلاً على قسم التشريع وما يسر عرضها جميعاً وجود إجراءات مبسطة في هذا القسم لإنجاز ما يحمل منها طابع الاستعجال في وقت مناسب . ثم ان ما تقضى به الضرورة استثناء لملازمات خاصة كسرية لا يجوز إفشاؤها أو فرصة لا يستطيع تفويتها يخضع لحكم هذه الضرورة طبقاً للنظرية المعروفة . على أن تقدر الضرورة بقدرها وعلى أن يخضع تقديرها لرقابة هذه المحكمة .

٦ - (١) إن المادة ٢٧ من الدستور إذ تنص على أنه « لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله » مالم ينص على ذلك

(١) قارن عكس هذا المبدأ في القضية ١١٧ لسنة ١٠٠-١٩٤٧ المنشور بمجلد السنة الثانية من هذه المجموعة تحت رقم ٤ ص ١٧ .

والقرارات التنفيذية عليه . إجراء جوهري . جزاء مخالفته . بطلان .

هـ - ضرورة . تبريرها . مخالفة النص بعرض اللوائح والقرارات على قسم التشريع . رقابة المحكمة .
و - مادة ٢٧ من الدستور . كلمة التوائين التي وردت بها . مقصود بها التوائين بمعناها الحقيقي .
ز - أثر رجعي . معناه . قرار إداري . سريانه على عقود أبرمت قبله . تضمنه معنى الأثر الرجعي . عدم جوازه في القرارات الإدارية .

ح - بورصة العقود . أخذ رأي لجنة البورصة في تشكيل لجنة الاستئناف . إجراء جوهري . مخالفته . بطلان .

ط - مصلحة في الدعوى . تمسك تاجر القطن ببطلان تشكيل لجنة الاستئناف . توافر المصلحة .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة في بيان اختصاص قسم التشريع بالمجلس قد ورد مطلقاً في معنى الوجوب إلا ما استثناءه من المراسيم التي تتعلق بحالات فردية .

٢ - إن التعبير في قانون مجلس الدولة بلفظي « يتولى » و « يختص » ليس المقصود منه مجرد توزيع الاختصاصات بين هيئات المجلس المختلفة ، بل المقصود هو إعطاء هذه الهيئات وحدها دون غيرها الولاية والاختصاص في جميع المسائل التي عهدها النصوص .

٣ - المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة ليست إلا كفالة عملية لتنفيذ المادة ٣٧ من الدستور ، فهي ليست استحداثاً لحكم جديد ، ومن ثم لا يصح القول بأنها أضافت على الدستور حكماً لا يجوز أن يكون ملزماً وإلا كان في ذلك تعديل للدستور بل الصحيح

٩ — أخذ رأى لجنة البورصة في تشكيل لجنة الاستئناف هو — كما تراه المحكمة — اجراء جوهرى يترتب على الاخلال به البطلان .

١٠ — للطاعن ، على خلاف ما تذهب اليه الحكومة ، مصلحة في التمسك بالبطلان للاخلال بهذا الاجراء الجوهرى لانه من تجار القطن وصلته بلجنة الاستئناف مصلحة مستمرة ويهمه صحة تشكيلها على الوجه الذى عينه القانون حتى يطمئن للأحكام التى تصدرها .

(القضية رقم ٥٨٩ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة)

٤٨

٦ مارس سنة ١٩٥٢

- ١ — استقالة . شرطها . صدورها عن رغبة صحيحة .
- ب — إكراه . شرط وتويعه . تصرفات غير مشروعة .
- ج — نقل . متى لا تملك السلطة الإدارية .

المبادئ القانونية

١ — إن الاستقالة التى يحتج بها على الموظف ، هى تلك التى تصدر منه عن رغبة صحيحة ورضا طلق — أما إن كانت مشوبة بعيب من عيوب الرضا كالإكراه فلا يحتج بها عليه ويكون قبولها بمثابة الفصل المخالف للقانون .

٢ — لا يصح القول بأن هناك إكراها مفسدا لرضا الموظف بالاستقالة إلا إذا وقعت تصرفات غير مشروعة من جانب السلطة الإدارية من شأنها الضغط على إرادته

بنص خاص ولم تقصد كما ذكرت الحكومة فى دفاعها أن يدخل فى مدلول القوانين والقرارات الادارية التنظيمية بل عنت القوانين التى يقررها البرلمان . ويبدو هذا واضحا إذا لوحظ أن المادة ٢٧ قد وردت بعد المادة ٢٥ وهذه تعرض للقوانين التى يقررها البرلمان . فتص على انه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك ، ثم تخضع المادة ٢٧ القيد الوارد على سريان القوانين التى يقررها البرلمان وصدق عليها الملك فتص على عدم رجعتها إلا بنص خاص فيها .

٨ — إن سريان القرار المطعون فيه على عقود أبرمت فى تاريخ سابق على تاريخ العمل به يتضمن معنى الأثر الرجعى فالعقود تسرى فى شأنها — سواء فى ذلك ما يتعلق بتكوينها أو بصحتها أو بتنفيذها أو بالآثار التى تترتب عليها — القوانين والقرارات التنظيمية النافذة وقت إبرامها . فإذا صدرت قوانين وقرارات جديدة فانها لا تسرى إلا من وقت العمل بها على العقود التى تبرم من هذا الوقت وتستبقى القوانين والقرارات القديمة سارية على العقود التى أبرمت قبل ذلك . وأى إخلال باستبقاء سريان القوانين والقرارات القديمة على هذا النحو يعتبر اعمالا للقوانين والقرارات الجديدة بأثر رجعى وهذا ان جاز فى القوانين بنص خاص فيها فانه لا يجوز فى القرارات التنفيذية .

المخولة لها بالقانون فلم يبد منه أى تظلم أو شكوى من تعارض ذلك مع حالته الصحية أو مساسه بسمعته حتى كانت المحكمة تستطيع أن تستشف من تصرف الوزارة معه بعد عليها بما يشكو منه مدى مجاوزتها لحدود سلطتها في النقل كان قوله بأنه محل اضطهاد مشكوكاً فيه .

(القضية رقم ١٤٢ سنة ٥ هـ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عفت وحسين أبو زيد وعلى أبو الغيط المستشارين)

فترغمه على ترك الوظيفة دفعا لما عساه يصيبه من أذى في صحته أو ماله أو شرفه واعتباره . وعلى ذلك فتى كانت تصرفات الجهة الادارية ازاء الموظف مشروعة وصادرة في حدود سلطاتها وبغير تعسف فانه لا يمكن أن يتولد عنها إكراه مفسد لرضاء الموظف إذا ما قدم استقالته بسببها .

٣- إذا كان الثابت من ملف خدمة المدعى أنه موظف قابل للنقل وان الوزارة نقلته إلى بنى سويف ثم إلى قنا في حدود سلطتها

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدنى

الحائز حسن النية في المادة ٥٥٠ بأن الحائز يكون حسن النية إذا وضع يده بناء على سند ناقل للملكية وكان يجهل عيوبه .

٢ - لم يرد في القانون المدنى المصرى القديم مقابل للمادة ٥٤٩ فرنسى إلا أن الاجماع انعقد على أعمال القاعدة الواردة بها استنادا إلى المادة ١٤٦ فقيها رتب الشارع المصرى المسؤولية عن الربيع على سوء النية .

٣ - أورد القانون المصرى الجديد القواعد المتقدمة صراحة في المواد ٩٦٥ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ .

٤ - فى القانونين القديم والحديث لا يعنى الحائز من رد الثمار إلا بشرطين أولهما

٤٩

محكمة استئناف القاهرة

١٢ مارس سنة ١٩٥١

مالك . حقه فى تملك الثمار من واضع اليد . استثناء . الحائز حسن النية . الحكم فى القانون الفرنسى وفى القانون المصرى القديم والجديد .

المبادئ القانونية

١ - الأصل أن الثمار التى ينتجها الشيء يستحقها مالكه أو صاحب الحق فى استغلاله فإذا وجد فى يد من لا حق له فيه فللمالك استرداده هو والثمار التى جناها واضع اليد . إلا أن الشارع الفرنسى استثنى من هذه القاعدة واضع اليد حسن النية فى المادة ٥٤٩ وعرف

الثمار إلا إذا كانت حيازته بحسن نية أما إذا لم يكن كذلك فيجب عليه ان يرد الثمار مع الأصل إلى المالك الذي يطلب استرداده ونص في المادة ٥٥٠ أن الحائز يكون حسن النية إذا وضع يده بصفة مالك بناء على سند ناقل للملكية وكان يجمل عيوبه .

ولم يرد في القانون المدنى المصرى الديم مقابل للمادة ٥٤٩ فرنسى إلا أن الاجماع انعقد على إعمال القاعدة الواردة بها استنادا إلى أن المادة ١٤٦ من القانون المصرى تنص على أن من أخذ شيئا مع علمه بعدم استحقاقه له كان مسئولاً عن فقده وملزماً بفوائده وريعه وبذلك النص يكون الشارع المصرى قد رتب المسئولية عن الريع على سوء النية فينتج من ذلك أنه قد أعفى منها واضع اليد حسن النية وعلى هذا الأساس سادت في مصر القواعد المقررة في القانون الفرنسى بخصوص تملك الثمار بالحيازة وقد أود القانون المصرى الجديد تلك القواعد فنص في المادة ٩٦٥ على أنه يعد حسن النية من يحوز الحق وهو يجمل أنه يعتدى على حق الغير إلا إذا كان هذا الجهل ناشئاً عن خطأ جسيم، وقضى في المادة ٩٧٨ بأن الحائز يكسب ما يقبض من ثمار ما دام حسن النية وفي المادة ٨٧٩ بأن الحائز سىء النية يكون مسئولاً من وقت أن يصبح سىء النية عن جميع الثمار التى يقبضها والتى قصر فى قبضها .

ويخلص مما تقدم ان الحائز كان فى ظل القانون القديم كما هو الآن لا يعنى من رد الثمار إلا بشرطين الأول أن يكون حسن النية بمعنى أن يكون وضع يده مبنياً على سند أى عمل قانونى صالح فى ذاته لنقل الملكية لو كان صحيحاً والشرط الثانى أن يجمل عيوب سنده أى يجمل الأسباب التى تمنع

أن يكون حسن النية بمعنى أن يكون وضع يده مبنياً على سند أى عمل قانونى صالح فى ذاته لنقل الملكية لو كان صحيحاً والثانى أن يجمل عيوب سنده أو يجمل الأسباب التى تمنع العمل القانونى من أحداث أثره الذى يترتب عليه نقل الملكية لا فرق بين العيوب المتعلقة بالشكل أو بالموضوع ولا بين العيوب التى يترتب عليها بطلان العمل القانونى بطلاناً مطلقاً أو بطلاناً نسبياً إلا إذا كان جهله ناشئاً عن خطأ جسيم فهذا الخطأ يباحق بسوء النية .

هـ — المسئولية عن الريع وسوء النية متلازمان فترتب الأولى على الثانى وتبدأ معه بصرف النظر عن تاريخ رفع الدعوى وعن تاريخ الفصل فيها عملاً بالمادة ٩٧٩ المحكم

و حيث إن المستأق بنى أول أسباب الاستئناف على أنه لم يكن غاصباً إذ أنه اشترى الأتيطان المطالب بريعه من محسن عبد الله بعقد محرر فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٥ ودفع الثمن اقدر فى ذلك العقد ووضع يده بحسن نية تحقيقاً له والمستأق عليها تعلم ذلك تمام العلم وقد فندت محكمة الدرجة الأولى هذا الاعتراض فى الحكم التمهيدى الصادر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨ فالأصل أن الثمار التى ينتجها الشئ يستحقها مالكه أو صاحب الحق فى استغلاله فإذا وجد فى يد من لا حق له فيه فللمالك أن يطلب استرداده هو والثمار التى جناها واضع اليد إلا أن الشارع الفرنسى استثنى من هذه القاعدة واضع اليد حسن النية فنص فى المادة ٥٤٩ على أن الحائز لا يكسب

العمل القانوني من أحداث أثره الذي يترتب عليه نقل الملكية لا فرق بين العيوب المتعلقة بالشكل أو بالموضوع ولا بين العيوب التي يترتب عليها بطلان العمل القانوني بطلانا مطلقا أو بطلانا نسبيا إلا إذا كان جهله ناشئا عن خطأ جسيم فإن هذا الخطأ يلحق بسوء النية . وبين من مطالعة الحكم الصادر للاستئناف عليها بالملكية في القضية الرقيمة ٨٧ سنة ٤٤ كلى بنى سوف أن وضع يد المستأنف على الأطنان المطالب بريعها يرجع إلى أنه اشتراها من محسن عبد الله الوكيل بصفته قيا على والده المحجور عليه بعقد محرر في ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٥ ورد فيه أن نفاذه معلق على تصريح المجلس الحسبي ولم يصدر هذا التصريح إذ أن المجلس أجاز البيع للاستئناف عليها بقراره الرقيم ٢٧ الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ وبناء على هذا القرار تم البيع للاستئناف عليها بالعقد المحرر في ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ والمصدق عليه في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٩ والمسجل في ١٨ أبريل سنة ١٩٤٣ فالمستأنف كان سيء النية في وضع يده لأنه كان عليها بأن ملكيته لا تستتب إلا بموافقة المجلس الحسبي ولم تم هذه الموافقة وصدرت بالبيع للاستئناف عليها .

وحيث إن المستأنف ذهب في ثاني أسباب الاستئناف إلى أن مسئوليته عن الريع لا تبدأ إلا من تاريخ الحكم في دعوى الملكية أو على أسوأ الفروض من وقت رفعها وهذا المذهب غير سديد لأن المسئولية عن الريع وسوء النية متلازمان فتترتب الأولى على الثاني وتبدأ معه بصرف النظر عن تاريخ رفع الدعوى وعن تاريخ الفصل فيها فالمادة ٩٧٩ مدني السالفة الذكر صريحة في أن المسئولية تنفرع من سوء النية وتولد معه وسوء نية المستأنف سابق على شراء

المستأنف عليها .

وحيث إن المستأنف ادعى في السبب الأخير من أسباب الاستئناف أن الخير غالى في تقدير الريع فجاء تقريره بعيداً عن حقيقة الواقع ولم يفصح المستأنف في صحيفة الاستئناف ولا في مرافعته عما يؤيد هذا الزعم كما أنه لم يقدم مذكرة باسائده على صحته فالقول بسوء تقدير الخير قول مجرد من الدليل وهو بادي البطلان إذ أنه لا يتفق مع الواقع ثم إن المستأنف ذاته قد دحضه فقد قدم لمحكمة الدرجة الأولى مذكرة (التمس فيها رفض الدعوى فيما زاد عن ٦٠ جنيه وهو ريع سنة ١٩٤٤ كما قدره الخير نفسه) وبذلك يكون قد أقر تقدير الخير وطلب اعتماده فلا يحل له الاعتراض عليه الآن دون علة ظاهرة .

وحيث إنه لما تقدم وللأسباب التي بنى عليها الحكم التمهيدى والحكم المستأنف يكون هذا الحكم الأخير في محله ويتعين تأييده .

(استئناف الشيخ سيد على عامر وحضر عنه الاستاذ عوض الله حنا غرباوى ضد الست دولات أبو القاسم أحمد وحضر عنها الأستاذ عبد القادر الجندى ، رقم ٤٨٦ سنة ٦٦ ق ، رئاسة وعضوية السادة المستشارين صادق المجيزى وكيل المحكمة ومحمد عبد الله السعدنى وأحمد الجارم) .

٥٠

محكمة استئناف القاهرة

٣ أبريل سنة ١٩٥١

١ - تجديد ضمنى . نظائره ومدا .

ب - تعاقب بالمراسلة . رفض إتمام العقد . ثم المبادرة إلى إعلان القبول وإخطار المتعاقد به فوصله مقترنا مع الرفض يشهد العقد ولا عبرة . بالرفض .

المبادئ القانونية

١ - التجديد الضمنى ينصب على العقد

عملا من أعمال الاجراءات ، وتحكمها المادة الأولى من قانون المرافعات ، التي تنص على أن قوانين المرافعات تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى ، أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .

وعلى هذا فإن دعاوى الشفعة التي رفعت في ظل القانون القديم ، ولم يكن قد فصل فيها عند سريان القانون المدني الجديد ، يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ ، ويجب على راغب الشفعة أن يودع خزانة المحكمة ، خلال ثلاثين يوما من سريان القانون المدني الجديد ، كل الثمن الحقيقي ، فإن لم يكن قد أودع فقد سقط حقه في الشفعة .

المحكمة

د حيث إن موضوع النزاع وتطوراته وقضاء محكمة الدرجة الأولى فيه وأسباب التظلم من هذا القضاء قد فصلت جميعها في صدر الحكم الحالي وفي الحكم المستأنف وفي صحيفة الاستئناف وبين منها ومن المستندات والمذكرات المقدمة من الخصوم أن النزاع يدور حول ١٢٥٠١٠١٦ فداناً كائنة بناحية العجيرة مركز المنزلة وكانت مملوكة للحكومة وأجرتها إلى المرحوم عبد الرحمن بك عزام وبعد وفاته في سنة ١٩٣٤ أجرتها لورثته (المستأنف عليهم عدا الأول) ثم باعها إليهم في سنة ١٩٣٨ فأعلن المستأنفون في ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ / ١٢ / ١٩٣٨ رغبتهم في أخذ تلك الأطنان بالشفعة وفي ١٩ و ٢١ و ٢٢ يناير سنة ١٩٣٩ رفعوا دعوى الشفعة المستأنف حكمها .

د وحيث إن المستأنفين برروا طلب الشفعة بأن أولهم الحاج مسعد أحمد زين الدين يملك بحوار الحد الشرقي للأطيان المشفوعة ١٠٤٠٠ فداناً

بجميع أركانه بنفس الشروط والأوضاع المثبتة فيه إلا أن هذا لا يمنع المتعاقدين من أن يتفقا عند التعاقد على تعديل بعض شروطه عند التجديد تعديلاً لا يغير من طبيعته .

٢ - إذا رفض المتعاقد إتمام العقد ثم عاد فقبله قبل ابلاغ الرفض إلى صاحب الحق في اعتماد العقد ولم يعرض عليه الرفض إلا مقترناً بالقبول فلا عبرة بهذا الرفض .

(استئناف وزارة المالية وحضر عنها الأستاذ صلاح يوسف ضد محمد محمود إبراهيم عبد الواحد وحضر عنه الأستاذ اسراييل معوض رقم ٥٨١ سنة ٦٦ ق بالهيئة السابقة)

٥١

محكمة استئناف المنصورة

١٢ مايو سنة ١٩٥٣

شفعة - (١) دعوى رفعت في ظل القانون المدني السابق . ثم أدركها القانون المدني الجديد قبل الفصل فيها . وجوب ايداع الثمن في الثلاثين يوماً التالية لتاريخ سريان القانون المدني الجديد .

(٢) المادة الأولى من قانون المرافعات توجب سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به .

المبدأ القانوني

إن المادة ٩٤٢ من القانون المدني الجديد ، توجب على طالب الشفعة أن يودع خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة ، كل الثمن الحقيقي خزانة المحكمة السكّان في دائرتها العقار ، فإن لم يتم الإيداع في هذا الميعاد سقط حق الأخذ بالشفعة .

ولما كانت هذه المادة قد وردت في باب إجراءات الشفعة فإن عملية الإيداع تعتبر

توجد بينها رابطة قانونية تبرر انتظامهما في سلك دعوى واحدة .

وأسس المشترون الدفع بالسقوط على أن مفاوضات البيع استغرقت وقتاً طويلاً وانتهت باعتماده في ٢ / ١٠ / ١٩٣٨ وتسليم الأرض المبيعة إليهم في ٨ منه بواسطة مندوب من مصلحة الأملاك وآخر من المساحة ورجال الحفظ المحليين وقد تمت هذه الاجراءات على مرأى ومسمع من جميع الجيران بما فيهم الشفعاء والشكوى التي وصلت مصلحة الأملاك في ١٩ / ١١ / ١٩٣٨ من الأستاذ السعيد السوده تقرر بأنه كان متبعا تلك الاجراءات خطوة بخطوة وقد نشرت جميع التفاصيل الخاصة بالبيع في عدد الوقائع الرسمية الرقم ٢٣٤ الصادر في ٥ / ١٢ / ١٩٣٨ - ومع ذلك فالشفعاء لم يظهروا رغبتهم في الشفعة إلا في ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ منه بعد مضي أكثر من ١٥ يوما على تاريخ عليهم بالبيع .

وطلب المشترون من باب الاحتياط - رفض الدعوى لأن الشفعاء ليسوا جيرانا للأرض المشفوعة إلا في جزء من حد واحد وليس لهم عليها ارتفاق - هذا فضلا عن أن البيع الصادر من مصلحة الأملاك للمشتريين يتردد بين المقايضة والبيع والية المعوضة فلا تجوز الشفعة على أساسه .

د وحيث إن مندوب مصلحة الأملاك طلب من المحكمة تكليف الشفعاء بإيداع الثمن كله خزاة المحكمة طبقا للمادة ١٣ من قانون الشفعة فقررت المحكمة تكليفهم بإيداع الثمن الخزاة لخدمة الدعوى في مدى شهرين إلا أن ذلك المنسوب قرر في مذكرته المعلنة بتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٤٣ أنه متمسك بالبند ١٣ من قانون الشفعة وطلب الزام المدعى بإيداع الثمن وملحقاته فوراً خزينة المحكمة بدون

فدانا لها مصرف خاص يخترق تلك الأطيان - ويصب في مصرف المقطع - ويملك باقي المستأنفين ٢ و ٣ و ٥ فدانا كائنه هي الأخرى شرق الأطيان المشفوعة ولها مصرف مماثل لمصرف أطيان مسعد . ولم ينازع المشترون في ملكية الشفعاء للأطيان السالفة الذكر واقتصروا على نفي حقوق الارتفاق واستدل المستأنفون على وجودها بالمعاينة التي تمت في الشكوى الرقيمة ١٤٨٣ سنة ١٩٤٠ إدارى المنزل المنضمة .

د وحيث إن المشتريين دفعوا أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى لعدم قيام الارتباط بين الشفعاء وبسقوط حقهم في الشفعة بمضى أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ العلم بالبيع وتاريخ الموائبة .

وبنى المشترون الدفع بعدم قبول الدعوى على أن رافعيها فريقان يتمثل الأول في الحاج مسعد أحمد زين الدين وسنده في الملكية عقد مسجل صادر له من مصلحة الأملاك والفريق الثاني يشمل باقي المستأنفين - من عائلة السوده ويستندون في ملكيتهم إلى عقد صادر لمورثهم المرحوم عباس السوده من والده المرسى رضوان السوده وقد رفع باقي ورثة هذا الأخير دعوى بصورية ذلك العقد لم يفصل فيها بعد وهو عقد غير مسجل وإنما أثبت تاريخه يوم تحريره واثبات التاريخ كان قبل صدور قانون التسجيل كافيا لنقل الملكية بين المتعاقدين إلا أنها لا تنتقل بالنسبة لغيرهم إلا بتسجيل عقد البيع طبقا لصريح نص المادة ٢٧٠ من القانون المدني القديم . واستخلص المشترون مما تقدم أن فريق الشفعاء يختلفان اشخاصا وسنداً والأرض التي يشفعان بها متغايرة ومتباعدة ومتباينة المصدر ولم يحدد كل منهم النصيب الذي يشفع فيه ولا

قيد ولا شرط وبدون الانتفاع بالتقسيم وذلك في حالة ثبوت حقه في الشفعة .

« وحيث إن محكمة الدرجة الأولى أصدرت في ٢٣ / ١١ / ١٩٤٣ الحكم المستأنف وبدأته برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ثم رأت أن مصلحة الأملاك قد خصت ورثة المرحوم عبد الرحمن عزام وراعت في تقدير الثمن الذي تقاضته منهم أنهم ومورثهم من قبلهم قد استأجروا الأطنان المبيعة وبذلوا جهداً ومالاً في إصلاحها ولا يجوز الشفعة في أمثال هذا البيع لأنه يدور بين البيع والهبة وحصل بناء على اعتبارات متعلقة بأشخاص المشترين ويؤخذ من محضر الانتقال أن الحكومة أرادت تعويض المشترين ما انفقوا وما بذلوا من جهود في إصلاح الأرض المبيعة فباعتها لهم بالثمن الوارد بالعقد فلا يمكن أن تضيع الشفعة ذلك المجهود وتلك المصاريف ولذا رفضت المحكمة الدعوى دون أن تتعرض للدفع بسقوط حق الشفعة بشقيه ولا لباقي الدفوع الموضوعية التي أبدأها المشترين فيما يختص بالجوار وبحقوق الارتفاق . » وحيث إن هذا الحكم أعلن للشفعة في ٢ يناير سنة ١٩٤٤ فاستأنفوه في ١٦ منه وبنوا تظلمهم منه على الأسباب الآتية :

أولاً - أخطأت محكمة الدرجة الأولى فيما ذهبت إليه من أن البيع الصادر للمشترين يدور بين الهبة والبيع فلا تجوز فيه الشفعة وهذا يخالف الرأي الصحيح السائد بين فقهاء الشريعة وشرح القانون المسدني والمحاكم الأهلية والمختلطة فقد انعقد إجماعهم على أن الهبة المقترنة بعوض تجوز فيها الشفعة كما تجوز في الهبة الموصوفة بعقد البيع .

ثانياً - ثبت من محضر الانتقال أن ثمن الأطنان المبيعة قدر حسب حالتها وقيمتها وقت

البيع الذي صدر من مصلحة الأملاك التي لا تملك هبة أملاك الحكومة .

ثالثاً - لم يقرر القانون حقاً للمستأجر في مطالبة المؤجر بنفقات إصلاح الأطنان المؤجرة وعلى العكس ألزمه بعدم إزالة ما يجريه من تحسينات وإصلاحات في العين المؤجرة عند تسليمها - ولم يتم الدليل على أن المشترين أصلحوا الأطنان المبيعة بدليل أنها ليس لها طريق للرى ومعظمها بور سبخ .

رابعاً - أغفلت المحكمة ما طالبوا به من التحقق من حالة الأرض المشفوعة ومن أنها لا تزال باثرة سبخة وطلبوا قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بأحقيتهم لأخذ الأطنان بالشفعة مقابل الثمن وملقحاته القانونية وإلزام المستأنف عليهم بالتسليم والمصاريف والأتعاب عن الدرجتين .

« وحيث إن أحمد عبد الرحمن عزام المستأنف عليه الثالث - رفع بصفته الشخصية استئنافاً فرعياً على المستأنف وفصل طلباته في مذكرته الختامية الرقيمة هـ الملف الاستئنافي يلتمس القضاء في الاستئناف الفرعي بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الارتباط بين فريق الشفعة وبسقوط حقهم في الشفعة لمضي أكثر من ١٥ يوماً بين العلم وإنذار الشفعة .

وطلب في الاستئناف الأصلي الحكم :

أولاً - بسقوط حق المستأنفين في الشفعة لعدم دفعهم وإيداعهم الثمن طبقاً لما طلبته مصلحة الأملاك ولما قررت محكمة أول درجة بجلسته ٣ / ٢ / ١٩٤١ ولعدم دفعهم أو إيداعهم الثمن الذي طولبوا به في الإنذار الموجه إليهم من المشترين في ٤ / ٢ / ١٩٤٣ .

ثانياً - في موضوع الدعوى برفض الاستئناف

وبتأييد الحكم المستأنف لأن الشفعاء ليسوا جيرانا للأرض المشفوعة إلا في جزء من حد واحد وليس عليها حقوق ارتفاق لأرضهم ولأن البيع أساس الشفعة لا يجيزها لأنه يبيع من نوع خاص ولاشتماله على شرط محض بحق الملكية والزام المستأنفين بجميع المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة عن الدرجتين .

« وحيث إن محكمة استئناف مصر نظرت هذين الاستئنافين ورأت البدء بالدفع المقدم من المستأنف فرعياً بسقوط حق المستأنفين الأصليين بالشفعة لعدم ايداع الثمن طبقاً لقرار المحكمة والانهذار الموجه إليهم من المشتريين رفضت المحكمة هذا الدفع تأسيساً على أن المستأنفين سلبوا بأن من حق المحكمة أن تكلف الشفيع بايداع الثمن في الميعاد الذي تعينه وإلا سقط حقه في الشفعة ورغمما عن ذلك فإنهم لم ينفذوا قرار المحكمة فيتعين الحكم بسقوط حقهم - ولم تر المحكمة بعد ذلك محلاً للخوض في الدفع الفرعية الأخرى ولا في الموضوع ورتبت على سقوط حق المستأنفين في الشفعة سداداً لحكم المستأنفين القاضي برفض الدعوى .

وإذا قضت في ١٥ / ١١ / ١٩٤٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين بالمصاريف والاتعاب .

« وحيث إن الشفعاء تظلوا من هذا الحكم لمحكمة النقض التي قضت في ٢٩ / ١١ / ١٩٤٥ بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى وبالزام المطعون ضدهم عدا الأول بالمصاريف والاتعاب .

وقد أسست محكمة النقض قضاءها على

أن مصلحة الأملاك بعد أن لبثت من المحكمة الابتدائية في ٢٣ / ١٢ / ١٩٤١ تكليف الشفعاء بإيداع الثمن كله وأجابتها المحكمة إلى هذا الطلب عادت المصلحة وعدلت من ذلك في مذكرتها المعلنة إلى الطاعنين في ٢٧ / ٢ / ١٩٤٣ واكتفت بأن يكون الإيداع بعد ثبوت حق الطاعنين في الشفعة فما كان للمحكمة كما قال الطاعنون بحق أن تعتمد في قضائها على قرار لم يكن صدوره إلا بناء على طلب صاحب الشأن ثم عدل فيما بعد عما يقتضيه هذا - فضلاً عن أن هذا القرار بالإيداع لم يصدر كما جاء في الحكم المطعون فيه لصالح المشتريين تطبيقاً للمادة ١٤ من قانون الشفعة وإنما صدر لصالح مصلحة الأملاك البائعة بناء على مجرد طلبها تطبيقاً للمادة ١٣ من قانون الشفعة . ولم يشترط القانون لصحة طلب الشفعة أن يقدم الشفيع بدفع الثمن وإيداعه - كما أنه لم يجعل من مسقطات الشفعة امتناع الشفيع عن الدفع . أو الإيداع بعد تكليفه بذلك من المشتري ولم يكن من المعقول أن يحكم القانون شيئاً من هذا لأن فيه إرهاباً للشفيع بلا مقتضى وإعانة للمشتري على إرهاب الشفيع ولذلك لا يكون للانهذار الموجه للطاعنين في ٤ فبراير سنة ١٩٤٣ أي تأثير في حقهم في طلب الشفعة ولا يترتب على امتناعهم على إجابته سقوط حقهم في الشفعة .

« وحيث إن الدكتور عبد الرحمن عبد الرحمن عزام أحد المشتريين كان قد أعلن بجميع الإجراءات السابقة في مواجهة أخيه أحمد عبد الرحمن عزام بصفته وكيلاً عنه وصارت القضية على هذا المنوال إلى أن عجلها المستأنفون الأصليون أمام هذه المحكمة فاعلنوا الدكتور عبد الرحمن عبد الرحمن عزام في مواجهة النيابة فاعترض على ذلك محامي أخيه أحمد بدعوى أن مقره معروف بإيرلندا

فاجلت القضية لاعلانه في مقره بايرلندا إلا أنه عاد منها واشتغل في مستشفى بور سعيد فاعلن بها في ٤ / ١٠ / ١٩٥٢ ثم في ٢١ / ١ / ١٩٥٣ وقد قدم وكيل الدكتور عبد الرحمن مذكرة طلب فيها القضاء :

أولاً - بطلان اذار الشفعة وصحيفتها .

ثانياً - بسقوط حق الشفعاء في الشفعة .

وبنى هذا على أن الاذار وصحيفة الدعوى الابتدائية وصحيفة الاستئناف وتقرير النقص أعلنت إليه في مواجهة أخيه أحمد باعتباره وكيلاً عنه وهذا التوجيه باطل لمخالفته للبادتين ٦ و ٢٢ من قانون المرافعات والمادة ٥ من قانون الشفعة وادعى أنه لم يتصل بالدعوى اتصالاً حقيقياً إلا في ٤ / ١٠ / ١٩٥٢ تاريخ أول اعلان وصله عنها بعد قيامها بثلاث عشر سنة ولا يصح اعلان دعوى الشفعة في مواجهة الوكيل ولو كان مأذوناً بالخصومة وإدخال الأصيل بعد ذلك في الدعوى لا يصححها ولا يمنع من سقوط الحق في طلب الشفعة برمته لأنه شريك على الشيوع في الأرض المشفوعة .

وحيث إن وكيل المستأنف عليه الثالث طلب في مذكرته الختامية من المحكمة أن تقضى في الاستئناف الأصلي :

١ - بسقوط حق الشفعاء في الشفعة لأنهم وجهوا الاذار وصحيفة الدعوى وكل اعلاناتها في كافة مراحلها حتى ٤ / ١٠ / ١٩٥٢ إلى الدكتور عبد الرحمن عبد الرحمن عزام في مواجهة أخيه أحمد باعتباره وكيلاً عنه .

٢ - بعدم قبول دعوى الشفعة من ورثة المرحوم عباس المرسى السوده لعدم تسجيل عقد مورثهم .

وفي الاستئناف الفرعى :

١ - بعدم قبول الدعوى لعدم قيام الارتباط بين فريق الشفعاء .

٢ - بسقوط حق الشفعة لحصول الموائبة بعد ١٥ يوماً من تاريخ العلم ولعدم عرض كامل الملحقات .

وفي موضع الدعوى :

وفي موضع الدعوى برفض الاستئناف ورفض الدعوى وبالمصروفات والأتعاب عن جميع الدرجات .

وحيث إن الحاضر عن مصلحة الأملاك قال في جلسة ٥ / ٣ / ١٩٥٣ إن المصلحة متمسكة بما قرره في مذكرتها المعلنة بتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٤٣ وهو إيداع كامل الثمن وملحقاته خزانة المصلحة فوراً بدون قيد ولا شرط وبدون انتفاع بالتقسيط وفقاً للبادة ١٣ من قانون الشفعة القديم والمادة ٩٤٥ من القانون المدني الجديد .

وفي جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٥٣ أصر على ما تقدم وأرجعه إلى المادة ٩٤٢ من القانون المدني الجديد .

وحيث إن المادة المشار إليها تنص على ما يأتي :

١ - اعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة يجب أن يكون رسمياً وإلا كان باطلاً ولا يكون هذا الإعلان حجة عليه إلا إذا سجل .

٢ - وخلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ هذا الاعلان يجب أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع مع مراعاة أن يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فإن لم يتم الايداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة .

وحيث إنه تبين من مطالعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني أن الدكتور السنهوري قال عند عرض هذه المادة على مجلس الشيوخ إن اللجنة

في الشفعة وبإلزامهم بجميع المصروفات عن الدرجتين عملاً بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٧ و ١٦٤ من قانون المرافعات . .

(استئناف الحاج مسعد أحمد زيني الدين وآخرين ضد مدير عام مصلحة الأملاك بصفته وآخرين واستئناف فرعي منقسم له مرفوع من المستأنف ضده الثالث ضد المستأنفين في الاستئناف الأول رقم ٢٢٨ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين صادق محمود العجيزي رئيس المحكمة ومحمد سعيد فضل ومحمد السعيد يوسف)

٥٢

محكمة استئناف المنصورة

١٨ يوليو سنة ١٩٥٣

القدر ومعناه . الخطأ المهني الجسيم ومؤداه . الحبس الاحتياطي في الجنب ومداه . المادة ٨٠٠ مرافعات ومدى تطبيقها .

المبادئ القانونية

١ - الغدر الذي قصده المشرع في المادة ٧٩٧ مرافعات هو أن يدخل القاضي أو وكيل النيابة في ذمته فائدة مادية اضراراً بالخزانة العامة أو بالأفراد وبمعنى آخر أن يتأثر القاضي أو وكيل النيابة بهذا الاعتبار المادي في إصدار حكمه أو قراره اضراراً بأحد المتقاضين .

فالغدر هو في الواقع الفعل المنطوي تحت نص المادة ١١٢ وما بعدها من قانون العقوبات في باب اختلاس الأموال الأميرية والغدر .

وهذا المعنى واضح أيضاً من نص المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٤٩ ونص المرسوم بقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥٢ الخاصين بأحوال مسئولية الوزراء فقد عبر كلاهما عن الغدر بأنه كل تصرف أو فعل من شأنه التأثير بالزيادة أو النقص في أثمان البضائع والعقارات

تعمدت أن يكون الأمر ايداعاً حتى يكون الغرض جدياً في الشفعة وقال الرئيس
« إن رأى تلك اللجنة اتجه إلى تقييد الشفعة للتوفيق بين رأى القائلين بإلغاء هذا النظام ورأى القائلين بإبقائه واشترط ايداع الثمن مظهر من مظاهر التقييد ثم أن جعل الحكم بسقوط الحق في الشفعة جوازياً للقاضي عند عدم الايداع لا يستجيب لما ينبغي للعاملات من الاستقرار (راجع الصفحة ٩٤٢ من الجزء السادس من مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني) .

« وحيث إن المادة السالفة الذكر قد وردت في الباب الخاص بإجراءات الشفعة وبذلك صار الايداع واحداً منهما ويتعين القيام به بعد الانذار وقبل رفع الدعوى - وقد نصت المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد على أن قوانين المرافعات تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها - وقضت المادة الثانية بأن كل اجراء من اجراءات المرافعات تم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك ولا يجرى ما يستحدث من مواعيد السقوط إلا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها .

« وحيث إنه تطبيقاً لما تقدم كان لزاماً على الشفعاء أن يودعوا خزانة المحكمة الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع خلال شهر من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولكنهم لم يفعلوا ولم يودعوا هذا الثمن الآن وبذلك يكون حقهم في الشفعة قد سقط ولا محل بعدئذ لبحث أسباب السقوط الأخرى ولا الخوض في الأسباب الموضوعية التي يستند إليها المشترون في عدم أحقية الشفعاء في طلبهم .
« وحيث إنه بناء على ما سبق يتعين تعديل الحكم المستأنف والقضاء بسقوط حق المستأنفين

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى كما يتضح من الاطلاع على الأوراق تلخص في أن البوليس قام في يوم الحادث بحملة تفتيش على المحلات التجارية للتحقق من أن أصحابها يقومون بتنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بالتموين وقد فتش أحد الكونستبلات محل تجارة المخاصم لبيع الأقمشة بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ فتبين أنه لا يضع البطاقات على كثير من الأقمشة للإعلان عن أسعارها وأصنافها فحرر له المحضر الذي قيد برقم ١٨٥٣ سنة ١٩٥٢ جنح قسم ثان بور سعيد وقدم المخاصم مقبوضا عليه للنيابة ممثلة في المخاصم الثاني الأستاذ على حسن مرزوق بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢ فاستجوبه وقيد الواقعة ضده بوصفها جنحة لعدم إعلانه عن بضائعه بطريقة ظاهرة طبقا للواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ والمرسومين بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ وأمر بحبسه أربعة أيام على ذمة القضية وبتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أشر وكيل النيابة بتقديم القضية لجلسة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ . فقضت المحكمة الجزئية ببراءة المتهم على أساس أنه وجد في محله كشف موضح به أثمان الأقمشة وأصنافها بما يعفيه قانوناً من العقاب وتأيد هذا الحكم من الهيئة الاستئنافية .

د ومن حيث إنه ثابت أيضا من ملف الجنحة المضموم أن الأستاذ محمد حسن رشدي حضر مع المتهم المخاصم الآن عند استجوابه أمام النيابة في يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وأنه بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ قدم شكوى إلى رئيس النيابة وهو المخاصم الأول يذكر فيها أن نيابة بور سعيد الجزئية درجت على الأمر بحبس المتهمين بعدم الاعلان عن الأسعار حبسا احتياطيا وأنها

أو أسعار أوراق الحكومة المالية ... بقصد الحصول على فائدة شخصية أو للغير وفي موضع آخر عبر عنه بأنه قبول وعد أو فائدة أو ميزة مقابل استعمال النفوذ .

٢ - الخطأ الممنى الجسيم هو الخطأ الفاحش الذي يخرج عن الغش وضرب له الفقهاء مثلا الجهل الفاضح بالمبادئ الأساسية للقانون أو الجهل الذي لا يغتفر بالوقائع الثابتة بملف الدعوى وكذلك الإهمال وعدم الحيطة البالغة الخطورة .

٣ - الحبس الاحتياطي في قضايا الجنح نظمته المادتين ١٢٤ و ١٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

ومفهوم المخالفة من نص المادة ١٣٤ هو عدم جواز الحبس الاحتياطي في قضايا الجنح التي ينص القانون على أن لا تزيد عقوبة الحبس فيها عن ثلاثة شهور ويرد على ذلك بأن مؤدى الفقرة الثانية من نص المادة ١٤٢ هو جواز الحبس الاحتياطي دائما في مواد الجنح لمدة ثمانية أيام لأن المادة ١٣٤ سابقة عليها وهي الأولى بالتطبيق في هذا الخصوص وإن كان لعضو النيابة عذره إذا ذهب في تأويل نص المادة ١٤٢ بما يسمح له بإصدار الأمر بالحبس احتياطيا لمدة أربعة أيام .

٤ - نصت المادة ٨٠٠ مرافعات على أن تقرير المخاصمة يجب أن يشتمل على بيان أوجه المخاصمة وأدلتها وأن تودع معه الأوراق المؤيدة لها وعلى ذلك فلا تقبل من المخاصم أمام المحكمة طلبات وأدلة وأوراق جديدة غير التي أبدأها وأودعها مع التقرير وأمام غرفة المشورة .

أمرت بحبس ثلاثة من موكلية منهم المتهم المخاصم كما أمرت بحبس آخرين غيرهم وأن الأنباء توالى في الصحف بأنه قد صدر أمر عسكري يجعل هذه القضايا من اختصاص المحاكم العسكرية مما يستتبع عليه إطالة مدة حبس هؤلاء المتهمين وأن من شأن هذا الأمر إلغاء ماتم من إجراءات تقديم القضايا سالفة الذكر للمحاكمة وتخويل النيابة العمومية حق التصرف فيها بكافة الطرق وأنه يلتزم لذلك أن يأمر رئيس النيابة بالافراج عن جميع المتهمين المحبوسين في هذه القضايا .

« ومن حيث إنه ثابت أيضا من ملف اللجنة أن رئيس النيابة عني بأمر هذه الشكوى فأشرف عليها بطلب جميع القضايا الخاصة بعدم الإعلان عن الأسعار وعرضها عليه ثم اتصل بإدارة التفتيش وعرض الأمر عليها وأعقب ذلك بإصدار تعليماته إلى النيابة الجزئية بالافراج عن المتهمين في هذه القضايا بالاضمان الذي تراه مناسبا لكل حالة وعلل هذا الإجراء بالرغبة في أن تكون تصرفات النيابة في مثل هذه القضايا متجانسة .

وبما يجب ملاحظته أن جميع هذه الإجراءات التي اتخذها رئيس النيابة تمت في نفس اليوم الذي قدمت فيه الشكوى السالفة الذكر كما وأن وكيل النيابة المخاصم الثاني تنفيذاً لتعليمات رئيس النيابة أشر على المحضر موضوع هذه القضية في نفس اليوم أيضا أي في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بالافراج عن المخاصم بالاضمان المالى .

« ومن حيث إن المتهم علق أثر الافراج عنه والقضاء ببراءته بما نسب إليه رأى أن حبسه جاء مخالفا للقانون فاتخذ الإجراءات القانونية المنصوص عنها في المواد ٧٩٧ وما بعدها من قانون المرافعات ومخاصم وكيل النيابة ورئيس

النيابة على اعتبار أن تصرفهما في حقه ينطوي على الغدر والخطأ المهني الجسيم وقدم محاميه الأسباب التي يبنى عليها ادعاءه فقضت غرفة المشورة بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٥٢ بقبول الدعوى شكلا وبجواز قبول المخاصمة على أساس استند في دعواه إلى وقائع متعلقة بها وجائزة القبول بغير حاجة إلى التعرض للموضوع وإحالتها على هذه الدائرة للفصل في موضوعها

« ومن حيث إن الحاضر عن الحكومة طلب في جلسة المرافعة الأخيرة وفي المذكرة المقدمة منه تحت رقم ٢١ من ملف الاستئناف أن تقضى هذه الهيئة في دفاعه الذي كان قد أبداه أمام غرفة المشورة والتي لم تتعرض له تلك الهيئة وهو أولا ما إذا كانت الأوجه التي أوردها المخاصم في تقريره على فرض ثبوتها تكون الغدر والخطأ المهني الجسيم — وثانيا إذا كان الأمر كذلك فهل هذه الأوجه ثابتة من الناحية الموضوعية وقال إنه أصبح من اختصاص هذه المحكمة التي تفصل في الموضوع بحزافيره تدارك ما أغفلته غرفة المشورة التي كان من حقها الفصل في هذين الأمرين قياسا على ما فعلته غرفة المشورة بمحكمة استئناف مصر بحكمها الصادر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٦٥١ سنة ٦٧ قضائية .

« ومن حيث إن هذه المحكمة ترى بصرف النظر عما إذا كان من حقها أن تفصل في أمر هو من اختصاص غرفة المشورة أم أن ذلك ليس من حقها . بصرف النظر عن هذا الاعتبار ترى أن هذا الدفاع غير منتج الآن لأن محكمة الموضوع لا بد لها على كل حال أن تبحث فيما إذا كان ما نسبته المخاصم للمخاصمين يدخل في معنى الغدر والخطأ المهني الجسيم .

تلك السلسلة المحكمة الحلقات من التصرفات الطائشة التي أتاها المخاصم ضدهما ضد المخاصم ، وتكلم عن الغدر في تقريره بأسباب المخاصمة فكتب تحت عنوان « القضاء يفضح غدر المخاصمين للطالب » ما يأتي « وجاء حكم القضاء - يقصد حكم البراءة - توضيحا للغدر الذي لم يتورع المحاصمان عن ارتكابه » وجاء في موضع آخر من هذا التقرير تعليقا على الحكم ببراءة المخاصم ابتدائيا واستثنافيا بأن ذلك يمزق القناع عن هول الغدر الذي ارتكبه النيابة في حقه وظاهر من ذلك أن الدفاع عن المخاصم إنما يفسر الغدر بمعناه اللغوي لا القانوني .

أما عن الخطأ المهني الجسيم فإن المقصود به طبقا لما جاء بالمذكرة الايضاحية في قانون المرافعات الحالي الذي أدخل هذا السبب الجديد من أسباب محاصمة رجال القضاء والنيابة المقصود به الخطأ الفاحش الذي يخرج من الغش وقد أشارت مذكرة قضايا الحكومة في هذا الصدد إلى بحث للأستاذ اندريا هنري أستاذ القانون بكلية الحقوق بنانسي تقتبس منه الفقرات الآتية :

« وان اساءة استعمال حتى محاصمة القضاء يهدد بشل سير العمل في المحاكم فرجال القضاء لا يمكن أن يطلب منهم - كما يقول البعض - أن يقضوا نصف أعمارهم في الفصل في القضايا والنصف الآخر في الدفاع عن أنفسهم ضد من يخاصمونهم من المتقاضين »

فلكى تكون مسؤولية القضاء مقبولة من الناحية العملية يجب أن تكون مسؤولية استثنائية وقاصرة على الخطأ الذي لا يغتفر ويجب على الأخص أن تكون الاجراءات التي تتخذ في شأن رجال القضاء ذات طابع خاص بحيث تحميهم من المخاصمات الطائشة أو التي لا مبرر لها .

« ومن حيث إن الغدر الذي قصده المشرع في المادة ٧٩٧ من قانون المرافعات هو أن يدخل القاضي أو وكيل النيابة في ذمته فائدة مادية إضرار بالخزانة العامة أو بالافراد وبمعنى آخر أن يتأثر القاضي أو وكيل النيابة بهذا الاعتبار المادي في إصدار حكمه أو قراره إضرارا بحد المتقاضين وليس أدل على هذا المعنى من أن المشرع في قانون المرافعات الملغى عبر عن كلمة الغدر في المادة المقابلة للمادة ٧٩٧ « بارتكاب الرشوة » وقد شرح الدكتور أبو هيف في كتابه « طرق التنفيذ والتحفظ الغدر بأنه » أن يأخذ القاضي رسوما أو مصاريف أكثر مما يستحق قانونا أو أمره بخذها أو طلبها مع عليه بها غير مستحقة » .

فالغدر هو في الواقع الفعل المنطوي تحت نص المادة ١١٢ وما بعدها من قانون العقوبات في باب اختلاس الأموال الأميرية والغدر وهذا المعنى واضح أيضا من نص المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٤٩ ونص المرسوم بقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥٢ الخاصين بأحوال مسؤولية الوزراء فقد عبر كلاهما عن الغدر بأنه « كل تصرف أو فعل من شأنه التأثير بالزيادة أو النقص في أثمان البضائع والعقارات أو أسعار أوراق الحكومة المالية .. بقصد الحصول على فائدة شخصية أو للغير » وفي موضع آخر عبر عنه بأنه « قبول وعد أو فائدة أو ميزة مقابل استعمال النفوذ » .

« ومن حيث إنه يتضح من الاطلاع على تقرير المخاصمة وعلى المذكرات المقدمة من الدفاع عن المخاصم أن هذا المعنى لم يرد بخاطره فقد أنكر على المخاصمين وعلى ممثل الحكومة في معنى الغدر بالرأي السابق شرحه واعقب ذلك بأن وصف هو الغدر في المذكرة المقدمة منه تحت رقم ١٣ من الملف بما يأتي « ولسنأثرى للغدر صورة أبشع من

وقال في موضوع آخر إنه لا يجوز أن يعتبر من الخطأ الجسيم سوء التقدير ذلك بأن تأويل القانون أو الوقائع من المسائل البالغة الدقة التي لا يجوز معها محاسبة القاضي على خطأ في تأويل نصوصها .

وضرب الأمثلة على الخطأ الجسيم بالجهل الفاضح بالمبادئ الأساسية للقانون أو الجمل الذي لا يغتفر بالوقائع الثابتة بملف الدعوى وكذلك الإهمال وعدم الحيلة البالغة الخطورة في مباشرة رجال القضاء لأعمال وظائفهم وعلى العموم فإن الخطأ المهني الجسيم يجب أن يبقى قاصرا على حالات استثنائية يتميز بانحصارها في عدد محدود من المسائل التي يمكن افتراضها على نحو ما تقدم بيانه .

هذا هو الخطأ الجسيم كما يفهمه التشريع وكما يفهمه شراح القانون وعلى هذا الأساس يجب النظر إلى ما وقع من المخاصمين ليتبين ما إذا كان يقع تحت هذا الوصف .

فالثابت من الوقائع التي قدمناها ومن أوراق اللجنة المضمومة أن المخاصم الثاني استجوب المخاصم عقب أن أرسله إليه البوليس واتضح له أنه متهم بعدم الإعلان عن أسعار بعض السلع الموجودة في محله فأمر بحبسه احتياطيا - وفعل بمتهمين آخرين قدموا اليه في الوقت نفسه بالتهمة نفسها ما فعله بالمتهم المخاصم وكان محاميه حاضرا معه - وعلى حشد قول المحامي إنه طلب من وكيل النيابة الإفراج عنه لأن الجريمة المنسوبة إليه لا يجوز فيها الحبس فلم يأخذ بقوله وأمر بحبس المتهم - وفي اليوم الثالث بناء على شكوى قدمها المحامي للمخاصم الأول وهو رئيس النيابة ذكر له فيها أن وكيل النيابة المذكور درج على حبس

المتهمين احتياطيا في مثل هذه القضايا مع أن القانون لا يجيز الحبس فيها فأهتم رئيس النيابة بالأمر واطلع على جميع القضايا المماثلة في اليوم نفسه فأتضح له أن بعض وكلاء النيابة يحبسون المتهمين فيها بينما يفرج البعض الآخر فأمر بتحقيقا للتجانس في تصرفات وكلاء النيابة بأن يفرج عن جميع المتهمين المحبوسين بالضمان وفعلوا نفذ وكلاء النيابة في اليوم نفسه أيضا ومن بينهم المخاصم الثاني أمر رئيس النيابة وأفرج عن المتهم المخاصم .

والذي يجب بحثه الآن هو ما إذا كان تصرف وكيل النيابة المخاصم الثاني يعتبر خطأ مهنيا جسيما أم يعتبر من الخطأ اليسير الذي يصح أن يقع فيه أي عضو نيابة آخر .

فقد نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ في المادة ١٣ فقرة ١ منه على عقاب من يخالف أحكام قرارات وزير التجارة والصناعة الخاصة بالإعلان عن الأسعار بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيات ولا تزيد عن ٥٠ جنيتها أو حدى هاتين العقوبتين ونصت الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه في حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى .

وذكر الدفاع عن المتهم المخاصم أن المادة ١٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا تجيز الحبس الاحتياطي في قضايا الجنح التي ينص القانون على أن لا تزيد عقوبة الحبس فيها عن ثلاثة شهور .

وبالإطلاع على نص هذه المادة يتضح أنه كالآتي :

« إذا تبين بعد استجواب المتهم أن الدلائل

قانون الإجراءات الجنائية سابقة على المادة ١٤٢ وهي الأولى بالتطبيق في الحالة التي نحن بصددنا .

غير أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن وكيل النيابة يعذر إذا ذهب في تأويل نص هذه المادة بما يسمح له أن يأمر بحبس المتهم احتياطياً لمدة أربعة أيام .

وقد أشار الدفاع عن وكيل النيابة المحاصم الثاني مسألة أخرى وهي أن العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ تتضاعف في حديها الأدنى والأقصى في حالة العود وليس هناك ما يمنع وكيل النيابة من أن يأمر بحبس المتهم احتياطياً لاحتمال أن يتبين فيما بعد وجود سوابق له تجعله عائدًا مما يرفع العقوبة إلى ستة شهور .

ومن حيث إنه ظاهر بما تقدم أن موضوع الحبس الاحتياطي في الجريمة المنسوبة للمحاصم من المسائل التي تحتمل مختلف التأويلات والتي يصح فيها الاجتهاد . فهي بذلك مسألة تقديرية ككل المسائل القانونية وليست مسألة حسائية لا يجوز فيها غير حل واحد .

وهناك اعتبار آخر يجب إدخاله في الحسبان وهو اهتمام الرأي العام والحكومة بالمسائل المتعلقة بالتموين وما يقاسيه الناس من وطأة الغلاء وما يلاحظ من أليمانية معظم التجار وجشعهم والكف عن المساهمة مع باقي طبقات الأمة في تخفيف حدة الغلاء فهذه الاعتبارات لا شك أنها تؤثر في تصرفات وكلاء النيابة الذين يحسون بما يحس به الشعب ويتألمون لألمه فإذا وجدوا أن نصاً قانونياً يحتمل التأويل الذي يرونه بأنه أكثر ملاءمة لبلية عامة فلا ضير عليهم إذا ما أخذوا

كافية وكانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس مدة تزيد عن ثلاثة شهور جاز لقاضي التحقيق أن يأمر بحبس المتهم احتياطياً .

ومن هنا يظهر أن عدم جواز الحبس الاحتياطي يحىء عن طريق القياس والاستنتاج العكسي بمعنى أنه طالما أن الحبس الاحتياطي جائز في الجنح التي تزيد عقوبة الحبس فيها عن ثلاثة شهور فإن الحبس الاحتياطي يصبح غير جائز إذا كانت عقوبة الحبس لا تزيد على ثلاثة شهور ورب قائل يقول تعليقا على هذا النص إن القياس غير جائز في أحكام القانون الجنائي والمادة ١٣٤ سالفه الذكر وإن أجازت الحبس الاحتياطي في الجنح التي تزيد عقوبة الحبس فيها عن ثلاثة شهور فإنها لم تنص على تحريم الحبس الاحتياطي فيما إذا كانت عقوبة الحبس لا تزيد على ثلاثة شهور وهذا التأويل قد يرد بخاطر عضو النيابة ولا تريب على الانسان فيما يرد بخاطره .

وهناك نص آخر أشار إليه الدفاع عن المحاصم الثاني يشير بعض اللبس وهو نص المادة ١٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يقول في الفقرة الثانية : وينتهي الحبس الاحتياطي حتماً بمضى ١٥ يوماً على حبس المتهم . . . على أنه في مواد الجنح يجب الإفراج حتماً عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامه معروف وكان الحد الأقصى المقرر للعقوبة لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائدًا وسبق الحكم عليه أكثر من سنة .

ويذهب الدفاع عن المحاصم الثاني إلى أن هذه المادة تعجز الحبس دائماً في مواد الجنح لمدة ثمانية أيام وهذا الرأي صحيح إذا أخذنا بظاهر النص وإن كان يرد على ذلك بأن المادة ١٣٤ من

به خصوصاً وأن الخصامين يمثلان النيابة العامة في منطقة القنال وكثير من التجار يهربون سلعتهم إلى المناطق التي يحرم القانون التعامل معها جرياً وراء الكسب الحرام .

ومن حيث إنه سبق أن بينا أن الخطأ في التأويل أو في التفسير لا يعتبر من الخطأ المهني الجسم . فالدعوى التي وجهها الخصم إلى الخصامين لا تقوم على أساس ولا يعتبر تصرفهما غدرًا أو خطأ مهنيًا جسيمًا - وقد بينا فيما تقدم مركز الخصم الثاني - أما الخصم الأول فإن الوضع بالنسبة إليه أكثر وضوحاً إذ أن كل ما يأخذه عليه الخصم أنه لم يعن بالسماح لابنه بمقابلته لكي يبلغه شكواه بشأن تصرف وكيل النيابة بالنسبة لوالده - وهذا القول إن صح فانه لا يمكن أن يدخل في معنى الغدر أو الخطأ المهني الجسم أو اليسير إذ أن القانون حدد طرق التظلم من أمر الحبس وإيس من بينها الاتصال الشخصي بوكيل النيابة أو رئيس النيابة .

على أنه ثبت مما تقدم بيانه أن رئيس النيابة بمجرد أن تسلم شكوى المحامي عن الخصم بالطريق القانوني اتخذ فيها إجراءً حازماً سريعاً انتهى بالافراج عن الخصم في نفس اليوم الذي قدمت فيه تلك الشكوى

ومن حيث إن هذه المحكمة وقد أوضحت أن الركنتين الأساسيين اللذين أقاما عليهما الخصم دعواه قد انهارا ترى وضعاً للامور في نصابها أن تبحث الاتهامات التي وجهها الخصم للخصامين وهي إن صحت تنال من سمعتهم ومن هيبتهم باعتبارهما من رجال النيابة العموميين على الدغوى العمومية فقد نسب اليهما الخصم الامور الآتية :-

أولاً - أنهما في تصرفاتهما كانا يكيلان بكيلين ويزنان بميزانين فكانا يحبسان بعض المتهمين احتياطياً ويفرجان على البعض الآخر في التهمة الواحدة ودلل على صحة ما يدعيه بثلاث قضايا اتهم فيها كل من ماركو كبرى اليهودي وجورج صانع السوري والأستاذ حلي الديماطي وقد أفرج عنهم بالضمان المالي أو بالضمان الشخصي ومع ذلك حكمت المحكمة بادانتهم فيما نسب اليهم .

وقد حقق مفتش النيابة هذه الشكوى بمحضر التحقيق المؤرخ في ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٣ فاتضح له أن القضيتين الأولى والثانية تصرف فيهما وكيل النيابة الأستاذ عماد الدين بركات وانه هو الذي أفرج عن المتهم ماركو كبرى بضمان مالي قدره ٥٠ جنيتها أما القضية الثالثة المتهم فيها محمد حلي المغربي (وليس الديماطي) فان وكيل النيابة سالف الذكر هو الذي تصرف فيها أيضاً بتقديمها للجلسة وقد اتضح أن الضابط المحقق هو الذي أفرج عن المتهم قبل إرسال المحضر للنيابة - أما القضية الأخرى المتهم فيها جورج صانع فان المحقق لم يستدل عليه . ومن ذلك يتبين أن ما نسبة الخصم للأستاذ على حسن مرزوق غير صحيح ولا شأن لرئيس النيابة في الحبس أو الافراج في هذه القضايا - على أن الأستاذ محمد حسن رشدي محامي الخصم الذي حضر معه أمام النيابة ذكر في شكواه لرئيس النيابة كما قدمنا أن الأستاذ على حسن مرزوق درج على حبس المتهمين احتياطياً في هذه القضايا وهذا يخالف ما ذكره زميله في تقرير الخاصية وقد أثبت التحقيق أن الأستاذ مرزوق كان يأمر بالحبس الاحتياطي دائماً في مثل هذه القضايا ولم يكل بكيلين ولم يزن بميزانين .

الدعوى تدل على عكس ذلك فان الأستاذ محمد حسن رشدى فى شكواه المؤرخة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ طلب من رئيس النيابة أن يأمر بالافراج عن المتهم حتى لا يطول حبسه بعد أن استفاضت الصحف باتجاه نية ولاية الأمور إلى جعل قضايا التكوين من اختصاص المحاكم العسكرية وقد ثبت فعلا أن الأمر العسكرى رقم ٥٠ سنة ١٩٥٢ صدر بأحالة جرائم عدم الإعلان عن الأسعار إلى المحاكم العسكرية وقد نفذ هذا الأمر من يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أى فى نفس التاريخ الذى أشر وكيل النيابة بتقديم القضية المتهم فيها المخاصم إلى الجلسة - فلو أن كانت هناك لديه نية مبيتة أو فكرة فى الغدر بالمتهم على حد تعبير الدفاع لكان فى مقدور وكيل النيابة أن ينتظر حتى يصدر هذا الأمر ويبلغ إليه فيحيل المتهم إلى المحكمة العسكرية .

رابعا - جاء فى تقرير المخاصمة أن النيابة العمومية على أثر مكالمتين تليفونيتين من القاهرة تراجعت عن موقفها فأوعز رئيس النيابة المخاصم الأول إلى الدكتور محمد مصطفى أبو الغيط بن المخاصم عن طريق الدكتور عبد الرحيم طه أن يقدم شكوى إليه عن حبس والده والظروف والملايسات التى أحاطت بهذا الحبس وبعد تقديم الشكوى اتخذ رئيس النيابة الاجراءات التى انتهت بالافراج عن المخاصم كما نسبت للمخاصمين أنهما على أثر شكوى قدمها الدكتور محمد مصطفى أبو الغيط إلى النائب العام شعر بحرج موقفهما فبعثا الوطاء الواحد تلو الآخر إلى المخاصم للتنازل عن حقوقه قبلهما فى مقابل اعتذارهما له عما وقع منهما .

أما عن الواقعة الأولى فلم يقيم أى دليل على أن رئيس النيابة أوعز إلى أحد بتقديم شكوى فى موضوع الحبس الاحتياطى وإنما جاء ذلك على

ثانيا - نسب المخاصم لوكيل النيابة فى تقريره أن محاميه الأستاذ محمد حسن رشدى طلب منه الافراج عنه نزولا على حكم القانون ومراعاة لمرضه حتى لا يتورط فى قتل برى . وبغير حق وأن وكيل النيابة قال له فى عنجنية تلك الكلمة التى تدل على التحدى والاستفزاز وهى « أيوه القانون كده ولكن أنا حا حبس واعمل اللى تعمله » .

وقد ثبت من التحقيق سالف الذكر على لسان الأستاذ محمد حسن رشدى عندما سئل عن هذه الواقعة ما يأتى . « لم تصدر العبارة بهذا الشكل وبالذات لم يقل اعمل اللى تعمله وقال إنه قرر اعتراضه على الحبس ولكن وكيل النيابة أمر به وقال له « ابقى اعمل معارضة » .

أما عن واقعة مرض المخاصم فان وكيل النيابة ذكر أن المحامى قدم له طلبا بأن موكله مريض فأشر عليه بأحاله على الكشف الطبى .

وبتضح مما تقدم أن هذه الواقعة المنسوبة لوكيل النيابة غير صحيحة .

ثالثا - نسب المخاصم لوكيل النيابة سالف الذكر أنه لما علم بأن المحامى ينوى أن يقدم معارضة للافراج عن المتهم بادر بتقديم القضية للجلسة لكى يقطع عليه السبيل مما يدل على اختمار فكرة الكيد له فى رأس وكيل النيابة واعتبر ذلك آية حية على النية المبيتة بجرمانه من الافراج عنه كما اعتبره على حد تعبيره أظهر مظاهر الغدر من جانب المخاصم الثانى .

وليس أدل على أن هذه الواقعة غير صحيحة مما ذكره الأستاذ محمد حسن رشدى فى التحقيقات من انه لما اعترض على حبس المتهم احتياطيا أفهمه وكيل النيابة بأن يقدم معارضة فى أمر الحبس .

أما عن النية المبيتة ومظاهر الغدر فان ظروف

يقول إنه سمع بذلك وهو قول لا قيمة له. والثابت رسمياً أن رئيس النيابة اتصل تليفونيا بإدارة التفتيش على أثر تقديم الشكوى إليه ثم أصدر تعليماته بالافراج عن المتهمين في جميع القضايا الخاصة بعدم الإعلان عن الأسعار ليكون هناك تجانس في تصرفات وكلاء النيابة

أما فيما يتعلق بما نسب لرئيس النيابة من أنه وسط الأستاذ محمد حسن رشدي المحامي لكي يجمعه هو ووكيل النيابة بالمخاصم حتى يعتذرا إليه عما فرط منهما في حقه فقد سئل الأستاذ رشدي عن هذه الواقعة فكذبها تكديماً قاطعاً.

ويتضح مما تقدم أن جميع التهم التي أراد المخاصم وأعوانه أن ينالوا بها من قدر المخاصمين وأن يثيرا الغبار حول موقفهما من المخاصم قد أثبتت التحقيقات أنها غير صحيحة وأن المخاصم وأعوانه قد تجنوا عليهما.

ومن حيث إن الدفاع عن المخاصم طلب في مذكراته من هذه المحكمة عدة طلبات يريد بها إثبات دعواه ضد المخاصمين كما طلب مراراً فتح باب المرافعة لتمكينه من إبداء دفاعه وقد أجابت المحكمة بعض هذه الطلبات ولم تر محلاً لإجابة البعض الآخر ونظراً لأن الطريقة التي أبدت بها هذه الطلبات والالفة التي صيغت بها تشعر بأن المحكمة لم تراع مقتضيات العدالة ومظهرها فانه من المستحسن بيان واقع الأمر في ذلك.

فمن المسلم به أن دعوى مخاصمة رجال القضاء والنيابة قد وضع لها المشرع إجراءات خاصة كفلت لهم الطمأنينة وسرعة الفصل في النزاع حتى لا يرهقهم المتقاضون إرهاقاً لا مبرر له.

وتحقيقاً لهذا الغرض نصت المادة ٨٠٠ من قانون المرافعات على أن تقرير المخاصمة يجب أن

لسان الدكتور محمد أبو الغيط بن المخاصم وقد سئل الدكتور محمد عبد الرحيم طه عن هذه الواقعة فقال إنه كان قد اتصل برئيس النيابة تليفونيا لحسن العلاقات بينهما بناء على طلب زميله الدكتور أبو الغيط وأخبره أن والد زميله قبض عليه في جريمة تموين فسأله رئيس النيابة عما إذا كانت النيابة اتخذت إجراء في الموضوع فأجابه بأن النيابة أمرت بحبسه فأفهمه رئيس النيابة بأن القضية بعد ذلك ستسير في طريقها العادي وقال الدكتور عبد الرحيم طه إن رئيس النيابة اعتاد أن يتصل به تليفونيا من وقت لآخر وإنه في بعض أيام اتصل به كالمعتاد وسأله عما تم في أمر والد زميله فأفهمه أنه لا يزال محبوساً فسأله عما إذا كان المحامي عنه قدم شكوى للنيابة بشأن هذا الموضوع فأجابه بأنه لا يعلم ثم تكلم في مسائل عادية وبعد ذلك اتصل هو بزميله الدكتور أبو الغيط ونصح إليه بتقديم شكوى في هذا الشأن.

ويتضح مما تقدم أنه ليس في أقوال الدكتور عبد الرحيم طه ما يدل على أن رئيس النيابة أوعز في تقديم الشكوى بل إن الكلام في شأنها جاء عرضاً أثناء المحادثة التليفونية المعتادة بين صديقين وعند الاستفسار عما تم في موضوع سبق للدكتور طه أن فاتح فيه رئيس النيابة ولم يزد رئيس النيابة على أن سأل صديقه عما إذا كان المحامي قدم شكوى للنيابة وانتهى الحديث في هذا الموضوع عندما أجاب الدكتور أنه لا يعلم شيئاً عن ذلك ولو كان رئيس النيابة يقصد أن يوعز بتقديم الشكوى لأخبر صاحبه بذلك.

أما ما قيل عن إن بعض الشخصيات اتصلوا تليفونيا برئيس النيابة مما أدى به إلى تغيير خطته مع المخاصم فانه قول يلقى على عواهنه ولم يقيم عليه أي دليل والشاكي نفسه وهو ابن المخاصم

يشتمل على بيان أوجه المخاصمة وأدلتها وأن تودع معه الأوراق المؤيدة لها وجاءت التعليقات المبررة لدالوز في باب المخاصمة أن عدم ايداع هذه الأوراق قد يترتب عليه البطلان (الفقرة ٥٩ في باب المخاصمة)

وتلاحظ المحكمة أن تقرير المخاصم اقتصر على سرد الوقائع واعتقد في التدليل على صحتها بما جاء بملف دعوى اللجنة المضمومة وذكر بعض الأسماء ولم يطلب الإحالة على التحقيق لسماع أقوالهم وأشار إلى شكاوى قدمت للنائب العام من الدكتور محمد أبو الغيط ابن المخاصم ولم يقل ما إذا كانت حققت ولم يطلب ضمن تحقيقات ما ولم يرفق بالتقرير أى أوراق بل ذكر في ختام التقرير أنه سيبدى وقائع وأدلة مفصلة . وفي جلسة المرافعة أمام غرفة المشورة لم يتغير الموقف وختم الدفاع عن المخاصم مرافعته بأن قال إنه سيطلب من محكمة الموضوع ضم قضايا وسماع شهود .

وأحيلت القضية بعد ذلك من غرفة المشورة إلى هذه الهيئة للفصل في موضوعها بجلسة ٢٢ إبريل سنة ١٩٥٣ وفي هذه الجلسة لم يحضر المحامى الموكل عن المخاصم وحضر عنه آخر طلب التأجيل لانشغال المحامى الأصيل بالمرافعة في إحدى القضايا الهامة وعارض محاميا المخاصمين وحجزت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات تكميلية لمن يشاء وكان هذا الاجراء عادى ولكن محامى المخاصم قدم مذكرة طلب فيها فتح باب المرافعة كما طلب ضم بعض قضايا وإحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع بعض شهود وذلك على حد تعبيره في سبيل انقاذ العدالة ومظاهر العدالة وخاصة في مثل هذه الدعوى .

وكان طبيعيا أن لا توجيه المحكمة إلى طلباته

هذه التي كان يجب ابدؤها أمام غرفة المشورة وفي التقرير باوجه المخاصمة تطبيقا للمادة ٨٠٠ من قانون المرافعات كما أسلفنا وحجزت القضية للحكم بجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٥٣ ولكن الأستاذ المحامى عاود السكره وطلب فتح باب المرافعة اضم تحقيقات إدارية أجرتها النيابة ضد المخاصمين وقال إن لهذه التحقيقات خطورتها وأثرها في تحقيق دفاع المخاصم - ولما كان المخاصم قد أشار في تقريره إلى تقديمه عدة شكاوى للنائب العام ضد المخاصمين فإن المحكمة رأت من باب العدالة وإظهاراً للحقيقة أن تجيب طلب المخاصم فقررت فتح باب المرافعة لتمكين محامى المخاصم من ابداء دفاعه وضم التحقيقات سالفة الذكر وحددت لذلك يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٣ ورفضت الطلب الخاص بضم شكاوى تثبت وجود حزازات بين المخاصمين وابن عم المخاصم وكذلك طلب الإحالة إلى التحقيق للأسباب السابق بيانها ولما كان يوم ٢٠ يونيو قد وافق عطلة رسمية بمناسبة اعلان الجمهورية ولقرب انتهاء السنة القضائية فإن المحكمة فتحت باب المرافعة وحددت لنظر الدعوى يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أى بعد انتهاء العطلة الصيفية - ولكن المخاصمين تضررا من هذا التأجيل وطلبا تعجيل الدعوى ورأت المحكمة أنهما محقان لطلبهما هذا فعجلت القضية ليوم ١٩٥٣/٦/٢٨ غير أن الدفاع عن المخاصم لم يرق له هذا القرار وقدم طلبا للمحكمة ذكر فيه أنه لما علم بالقرار تولته الدهشة وأصابه الذهول إذ أنه في اليوم المحدد لنظر هذه القضية سيكون مشغولا بالمرافعة في قضية أمام المحكمة العسكرية العليا وطلب في الوقت نفسه التصريح بتقديم مستندات هامة عثر عليها أخيراً تثبت وجود ضغائن بين المخاصمين وبين عائلة المخاصم كما طلب ضم شكاوى أخرى

« ومن حيث إنه بناء على الأسباب السابق بيانها تكون دعوى المخاصم على غير أساس ويتعين رفضها بكامل أجزائها . كما أن المحكمة تقضى على المخاصم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٨٠٥ من قانون المرافعات مراعية في تقديرها أن المخاصم قد أسرف في كيل الاتهام جزافاً للمخاصمين كما أسرف في توجيه عبارات تحط من قدرهما وتعال من سمعتهما وقد أشارت إليها المحكمة في أسباب حكمها — وتقضى عليه كذلك بمقابل أتعاب المحاماة لكل من المخاصم الأول والمخاصم الثاني والحكومة التي تدخلت في الدعوى والتي وجه إليها المخاصم طلب التضمينات .

وترى المحكمة أخيراً إحقاقاً للحق وانصافاً للمخاصمين الأول والثاني أن مسلكهما كعضوى نيابة إزاء المخاصم لا غبار عليه وانهما راعيا التقاليد الحسنة المأثورة عن رجال النيابة — أما الملاحظة التي وجهها تفتيش النيابة إلى المخاصم الثاني فإنها عمل إداري يبدى مثلها لأعضاء النيابة بوجه عام كبيرهم وصغيرهم ولا مساس لها بمركزه القانوني في هذه الدعوى .»

(استئناف الحاج مصطفى على أبو الغيط وحضر عنه الاستاذ عبد المجيد نافع ضد الاستاذ محمد أنور اسماعيل حجازي وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ محمد كمال أبو الخير وعن الثاني الأستاذ على عبد المجيد رقم ٤١ سنة ٥٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد أبو الوفا وكيل المحكمة وإبراهيم الحيني ومحمد سليمان شلى وحضور الاستاذ أنور ربيع وكيل النيابة)

وإحالة الدعوى إلى التحقيق لإعادة سماع الشهود الذين أدلوا بأقوالهم في التحقيقات الادارية التي تولتها النيابة ولسماع شهود آخرين وقال في النهاية ما نصه .

« فباسم العدالة التي أتم حمايتها ناشد ضماؤكم أن تنفذوا العدالة ومظاهر العدالة (للمرة الثانية أو الثالثة) وأن تقررُوا بتأجيل الدعوى إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ كما كانت بما إني لم أحضر ولن أستطيع الحضور نظراً لانشغالي أمام المحكمة العسكرية العليا .»

ورأت المحكمة مرة أخرى أن القانون تطبيقاً للسادة ٨٠٠ من قانون المرافعات لا يجيز للمخاصم أن يقدم أوراقاً أو أدلة لم يمكن قدمها مع تقريره الذي بين فيه أوجه المخاصمة — كما رأت أنها سبق أن قررت فتح باب المرافعة بناء على طلب الدفاع عن المخاصم وأمرت بضم التحقيقات التي طلبها وأنها منحت أكثر من فرصة للمرافعة وأفسحت له صدرها تحقيقاً للعدالة التي يستصرخ المحكمة ويناشد ضماؤ القضاء فيها أن ينقذوها وأن ينقذوا مظاهرها . ويجب بهذه المناسبة أن يعلم الدفاع ان لم يكن يعلم أن القضاء في سبيل أداء واجبه ليس في حاجة إلى درس يلقي عليه وانه يعرف طريقة إلى تحقيق العدالة ورفع شأنها كما يعرف أن هذا هو عمله الأول — وإذا كان يتحتم على القضاء أن يجيب كل طلب أو رغبة يبدىها المتقاضون بدون بحث أو تمحيص لا تسهى به الأمر إلى شل العدالة وتعطيل أداة الحكم في المخاصمات .

قضاء الأحوال الشخصية

٥٣

محكمة استئناف القاهرة

٤ مارس سنة ١٩٥٢

استئناف . الدفع بطلانه لقيده بعد الميعاد . مبدى
على الدفع بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد .

المبادئ القانونية

١ - الدفع بطلان الاستئناف لقيده
بعد الميعاد مبدى على الدفع بعدم قبول
الاستئناف لرفعه بعد الميعاد لأن القضية لا تقوم
لها قائمة أمام المحكمة إلا بعد قيدها وبعدئذ
يمكن النظر فيما إذا كان الاستئناف رفع أو لم
يرفع في الميعاد .

٢ - يشترط ابداء الدفع بالبطلان
قبل التكلم في الموضوع وإلا سقط الحق فيه .

(استئناف كريبكو بتريديس ضد فاسيلي ديمتري
اليويولو وآخرين رقم ٤٢ سنة ١٩٥١ أحوال شخصية
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة المستشارين صادق
المجيزى وكيل المحكمة ومحمد الديوانى واسماعيل
ابو الفتوح وحضور الأستاذ عبد الحليم فتح الله
سيان وكيل النيابة)

٥٤

محكمة استئناف القاهرة

٢٩ ابريل سنة ١٩٥٢

١ - اثبات . سكوت المدعى عليه عن دفع الدعوى
قد يشتق منه دليلا على التسليم . لا يقوم مقام الاتفاق
النصوص عنه في م ١٢٤ مرافعات .

٢ - اقرار . ليس دليلا . وسيلة تقل من الالتجاء
إلى طرق الإثبات .
٣ - الدعاوى التحضيضية ودعاوى إثارة النزاع .
الفرق بينهما .
٤ - دعاوى قطع النزاع . ما تتطلبه .

المبادئ القانونية

١ - سكوت المدعى عليه عن دفع
الدعوى قد يشتق منه القاضى دليلا على التسليم
أو يتخذ مبررا للتجاوز عن طرق الإثبات
القانونية ولكنه على كل حال لا يقوم مقام
الاتفاق الذى تتطلبه المادة ١٢٤ مرافعات والذى
يتحتم على القاضى اثباته فى محضر الجلسة إن
كان شفويا أو الحاقه بذلك المحضر وتدوين
محتواه فيه إن كان مخطوطا .

٢ - ليس الاقرار دليلا بمعنى الكلمة
بل هو وسيلة تقل من الالتجاء إلى طرق إثبات
الحق .

٣ - استحدث الشارع المادة الرابعة
مرافعات ليبيح سماع نوع من الدعاوى اختاف
الرأى قديما فى قبولها مع توفر المصلحة فيها
وهى لا تقتصر على الدعاوى التحضيضية التى
وردت فى المذكرة على سبيل المثال لا الحصر
ولما تشمل دعاوى إثارة النزاع وقطعه ومنها
دعاوى تقرير الحقوق أو المراكز القانونية .
٤ - لا يتطلب قبول دعاوى قطع النزاع

المسلمين ولكنها لم تحصر هذه السلطة في تلك المكاتب وليس هناك مانع من تعدد مسالك الوصول للحق .

٦ - حق محكمة الاستئناف في جواز التصدي للموضوع كان مستمداً من المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات قديم وقد أزال الشارع هذا الحق الجوازي إذ تعمد إغفال هاتين المادتين من قانون المرافعات الجديد .

(استئناف الست انتاسيا سيبليان ضد الخواجة ادوار لافرلا رقم ٢٨ سنة ٦٩ ق بأهية السابقة)

قيام منازعة فعليه بطلب الفصل فيها لأن هذا الشرط يتنافى مع الهدف الذي ترمى إليه تلك الدعاوى ولا تستقيم مع نص المادة الرابعة مرافعات وكل ما يتطلبه الشارع هو أن لا تكون المزاعم المراد قطع دابرها مجرد تخريصات فارغة ليس لها أثر ضار يعتد به .

ه - المادة الثالثة من قانون التوثيق أباحت لمكاتب التوثيق توثيق المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة لغير

قضاء محاكم الاستئناف

(هيئة التحكيم)

وأودعت أوراقها فان لها أن تباشر أعمالها بعد هذا الإيداع طبقاً لما تقرره المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ ولا يحول دون ذلك اعتراض مدير مصلحة العمل على إجراءات التكوين لأن كل ما يترتب على هذا الاعتراض أنه إذا لم تقم النقابة بتصحيح الإجراءات المعترض عليه خلال خمسة عشر يوماً التي نص عليها في المادة ١٩ من هذا المرسوم بقانون أن يجاز لوزير الشؤون الاجتماعية رفع الأمر للمحكمة الجزئية الواقع في دائرة اختصاصها مقر النقابة للفصل فيه بحكم نهائي - ولا جدال في أن مودى النص في هاتين المادتين أن يستمر تكوين النقابة وبالأوضاع التي قامت بها وأن تباشر أعمالها

٥٥

محكمة استئناف القاهرة

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

١ - تحكيم . نقابة تكونت فعلاً بإيداع أوراقها . حقها في مباشرة أعمالها طبقاً للمادة ١٤ من م . ق ٣١٩ سنة ١٩٥٢ .

٢ - صاحب العمل . حقه في الطعن بسقوط ممثلي النقابة لفصلهم . ما يستلزمه هذا الحق من بحث السبب الحقيقي لفصلهم .

٣ - مناط الحظر الوارد في المادة ١٠ فقرة ثانية من المرسوم بقانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ .

٤ - مكتب العمل . عدم بحثه موضوع الطلب . اقتصار الأمر على تفحص الدفع المتعلق بالصفة . ليس ثمة ما يدعو إلى العودة للموضوع .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت النقابة قد كونت فعلاً

التي أجازها لها القانون ومنها تقديم مطالب العمال حتى يفصل القضاء في شأنها وإلا لتعطل قيام النقابة لمجرد الاعتراض الذي قد يقضى في النهاية بأنه غير صحيح .

٢ - إذا طعن صاحب العمل بسقوط عضوية ممثلي النقابة لفصلهم وبالتالي عدم صلاحيتهم لتمثيلها فإن هذا السقوط يرتبط بتبين السبب الحقيقي لفصلهم من العمل وأن من صميم اختصاص هيئة التحكيم لأجل تحقيق الصفة التي تخول ممثلي النقابة التحدث عنها في النزاع أن تنظر في أسباب الفصل وظاهر أنها في سبيل ذلك لن تتقيد بالزمن الذي حصل فيه الفصل .

٣ - ان الحظر الوارد في المادة ١٠٠ فقره ثانية من المرسوم بقانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ مشروط ألا يكون الفصل من المنشأة راجعا إلى أحد الأحوال المحددة في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وهي أحوال يجوز فيها لصاحب العمل أن يفسخ العقد بغير مكافأة أو تعويض فإذا تبين أن الفصل كان وسيلة صاحب العمل للحد من النشاط النقابي للعمال عند سعيهم إلى تكوين نقابتهم فانه لا شك خارج عن هذه الأسباب ولا يجوز أن يبنى عليه تجريد العمال المفصولين من عضويتهم ويكون انتخابهم أعضاء في مجلس إدارة النقابة صحيحا ما دام لم يصدر حكم باقرار الاعتراض على صحة هذا الانتخاب .

٤ - إذا كان موضوع الطلب لم يذاوله أى بحث في مكتب العمل أو في لجنة التوفيق لأن الأمر اقتصر أمامها على تفحص الدفع المتعلق بالصفقة فإن الطرفين إذا تطرقا في دفاعهما الى موضوع النزاع بما يبين منه اتحاد وجهة نظرهما في أن يتم بحث الموضوع أمام الهيئة مباشرة دون العودة الى المراحل الأولى التي قررها القانون فانه ليس ثمة ما يدعو إلى هذه العودة بعد أن تمت مصلحة الطرفين في الفصل في النزاع أمام الهيئة إلا أن يفتح السبيل لتسوية ما بينهما بالطريق الودي وهو ما لا يحول دونه حائل حتى في هذه المرحلة .

(النزاع بين شركة اخوان منار وبين نقابة عمالها رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ رئاسة وعضوية السادة المستشارين يحيى محمد مسمود وكيل المحكمة ومحمد عبد الهادي الديواني واسماعيل أبو الفتوح وحضور جميل حنا مندوب مصلحة العمل ومحمد محمد حافظ مندوب مصلحة الصناعة) .

٥٦

محكمة استئناف القاهرة

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

مكافأة سنوية . طريقة . صرفها مواعيد غير ثابتة .
مناسبة الأعياد والمواسم . ليست جزءاً من الأجر .

المبدأ القانوني.

لا يجوز للعامل اعتبار المكافأة حقا مكتسبا له إلا إذا جرى رب العمل على صرفها بطريقة منتظمة موحدة من جهة قيمتها وموعد استحقاقها ودون النظر الى نتيجة

نشاط المؤسسة وربحها ، أما اذا زادت هذه المكافاة أو نقصت حسب الحالة الاقتصادية للمؤسسة أو اذا صرفت هذه المكافاة في مناسبات مختلفة أو في مواعيد غير ثابتة أو بمناسبة الأعياد والمواسم فإنه لا يجوز للعامل أن يعتبرها جزءاً من أجره له أن يتقاضاه في كل الأحوال .

(النزاع بين شركة فلوريوسولام وبين عمالها رقم ١١٩ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة) .

٥٧

محكمة استئناف القاهرة

٢٧ مايو سنة ١٩٥٣

- ١ - تحكيم . تقديم طلب رئيس النقابة إلى مكتب العمل قبل حصول الاعتراض وإبلاغه مجلس إدارة النقابة لا يجوز الدفع بعد ذلك بعدم قيام النقابة .
- ٢ - عمال . فصلهم لسبب يتعلق بتكوين النقابة . مساسه بالصالح الجماعي للعمال .
- ٣ - هيئة التحكيم . اختصاصها بنزاع حول النشاط النقابي .
- ٤ - الفصل الجماعي . لا يعتبر عملاً تعسفياً بالنسبة لعمال مفصولين وحده . تعلقه بالنسبة لمجموع العمال .

المبادئ القانونية

- ١ - في الواقع أنه ما دام تقديم الطلب من رئيس النقابة إلى مكتب العمل سابقاً على حصول الاعتراض وإبلاغه لمجلس إدارة النقابة فإنه لا أساس للدفع بعدم قيام النقابة ولا بانعدام صفة من يمثلها وقت تقديم الطلب . إذ أنه يجوز للنقابة طبقاً لقانون النقابات أن تبشر أعمالها بعد إيداع أوراقها ومن بين

هذه الأعمال اتداب من يتولى مباشرة النزاع الخاص بالعمل ، أما بعد تقديم الطلب فإنه لا يمكن لاعتبار النقابة غير قائمة أو للطعن في صحة تمثيلها أن يكون مدير مصلحة العمل قد أبلغ مجلس الإدارة اعتراضه على الإجراءات التي اتخذت لأن هذا الاعتراض لا ينتج أثره إلا اذا أغفلته النقابة ورفع أمر المخالفة إلى المحكمة المختصة لتفصل فيه وذلك طبقاً لما يقضى به نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال ولو أن مجرد الاعتراض كان كافياً لإبطال تلك الإجراءات ووقف تكوين النقابة وشل نشاطها حتى يتم الفصل في المخالفة لترتب عليه من النتائج ما يتنافى مع المنطق القانوني السليم . ذلك أن قانون النقابات في النص المشار إليه قد أجاز لوزير الشؤون الاجتماعية في حالة مخالفة الاعتراض أن يحتكم في شأنه إلى القضاء والمعنى الصريح لتقرير هذه الرخصة أن الاعتراض ذاته لا يكون نهائياً ومنتجاً أثره حتى يفصل فيه بحكم نهائي ، ومن الناحية الأخرى لم يحدد القانون ميعاد لرفع الأمر إلى المحكمة التي تختص بنظره وكان أولى بالمشروع لو أنه أراد أن يكون إبلاغ الاعتراض أو عدم اعتراض النقابة بتصحيح الإجراءات المعترض عليها ذا أثر في وقف تكوين النقابة أن يحدد ميعاداً لهذا الإجراء حتى لا يطول الأمر على النقابة في تعرف مصيرها من حيث قيامها أو بطلان تكوينها

أو لكان الشرع أن يجعل هذا الاحتكام الى قضاء المحكمة رخصة بالنقابة التي تتضرر من وقف نشاطها وتعلق شأنها لا لوزير الشئون الاجتماعية الذي أيد الاعتراف.

٢ — اذا كان ما تدعى به نقابة المؤسسة في شكواها أن إدارة هذه المؤسسة قد فصلت بعض العمال لسبب يتعلق بتكوين النقابة فان هذا التصرف المنسوب الى الشركة لما يمس الصالح الجماعي للعمال إذ أنه يعتبر تهديداً لهم من صاحب العمل بفسخ عقودهم لممارستهم حقاً شرعه القانون وهو إنشاء النقابة التي من أول واجباتها المحافظة على حقوقهم الناشئة عن عقد العمل، وإذن فالنزاع لو صح ما تدعيه النقابة عن الباعث على تصرف الشركة يكون نزاعاً مشتركاً ومتعلقاً بالعمل، وفيصل الأمر ثبوت أن الشركة أرادت أن تمنع عمالها من الاعداد لتكوين نقابة لهم ومن الانضمام إلى عضويتها بعد إنشائها فلجأت الى فصل بعضهم من المحل منتحلة أسباباً غير حقيقية وهو بما قد يكون ظاهراً من ظروف الحال أو من الأوراق ذاتها دون حاجة إلى تحقيق تجريه الهيئة في هذا الشأن.

٣ — لا يرد على القول بأن هيئة التحكيم لا اختصاص لها إجمالاً في مسائل فصل العمال حتى ولو كان سبب الفصل متعلقاً بالنشاط النقابي بان الجزاء على ذلك قد نظمته القانون بنصه في المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ على عقاب صاحب العمل الذي يفصل

أحد العمال لهذا السبب لأن هذا الاختصاص الجنائي لا يعنى حرمان هيئة التحكيم من أن تقرر شأن هذه المخالفة ما يتفق مع سلطانها المحدد طبقاً للقانون ما دام في التصرف المعاقب عليه ما يتصل بعقد العمل وشروطه على أن يكون الصالح الذي يتأثر بمثل هذا التصرف هو الصالح المشترك لمجموعة العمال.

٤ — إن الفصل إذا كان جماعياً أي باعتباره ماساً بصالح العمال في مجمرهم لما يؤثر به في معاملة صاحب العمل لهم في المستقبل فإنه لا يعتبر عملاً تعسفياً ضد العامل المفصول وحده بل بالنسبة لمجموعة العمال أيضاً لتعلقه بالعمل وشروطه ويكون من واجب الهيئة أن تقرر ذلك لصالحهم وإلا خالفت صميم اختصاصها الذي حدده قانون التوفيق والتحكيم.

(النزاع بين شركة انجلو اجيشيان وبين نقابة عمالها رقم ١٠٥ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة) .

٥٨

محكمة استئناف القاهرة

٣٠ يونيه سنة ١٩٥٣

- ١ — أجر . المساواة المطلوبة بالنسبة لعمال مؤسسة واحدة في ظروف متماثلة . شرطاً . المساواة في الأجر الأساسي . لا العلاوات الاجتماعية .
- ٢ — اتفاق على زيادة الأجر . شرطه . حالة نزول الأجر عن الحد الأدنى الذي عينه الشارع .

المبادئ القانونية

١ — إن المساواة الواجب توافرها

بالنسبة لأجور عمال المؤسسة الواحدة الذين يعملون في ظروف متماثلة هي المساواة في الأجر الأساسي ولا محل لأن تسرى هذه المساواة على العلاوات الاجتماعية التي تحددها الحالة الشخصية للعامل ومدى الأعباء العائلية المقررة عليه والتي لا دخل لرب العمل في تنظيمها بل قام الشارع نفسه بتنسيقها مراعيًا في ذلك الظروف الخاصة بكل عامل ومقدراً لوجوب الأخذ بيد العامل ذي العائلة المتعددة الأفراد بنسبة ما تزيد به أعباؤه .

٢ - إن الزيادة على الأجر المتفق عليه بين رب العمل وعماله هو بما لا يسمح به إلا في حالة نزول الأجر عن الحد الأدنى الذي عينه الشارع أو عند ما يستبين أن الأجر المتفق عليه يقل عن أجر العمال الآخرين الذين يشتغلون في نفس المهنة وفي ظروف مماثلة أو إذا ما ثبت أن هذا الأجر لا يتناسب مع مسئوليات العامل ومع الجهد الذي يبذله في تادية عمله أو أنه لا يتناسب مع ازدهار حال الشركة وزيادة أرباحها .

الهيئة

حيث إن وقائع النزاع يخلص في أنه بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٥٢ تقدم محمد حسين وأحمد عبد الرحمن عطية وحنّا إبراهيم بصفتهما مندوبين عن عمال شركة ف . ج . جريفاس للنقل بالسيارات لمواد البناء بطلب إلى مكتب عمل جنوب القاهرة للسعى في حسم النزاع القائم بين الشركة وبين العمال بالطريق الودية .

ويتلخص هذا النزاع في المطالب الآتية :
أولاً - حرمان العمال من الأجر في أيام العطلات الرسمية .

ثانياً - مغالطة الشركة في حسابات المسافات التي تقوم بنقل الأسمنت إليها بالرغم من أن وزارة التمرين قد حددت هذه المسافات .

ثالثاً - المطالبة بالمساواة بين العمال إذ أن الشركة تقوم بتشغيل العمال الذين ليس لهم أولاد على العربات الكبيرة (حولة ١٥ طن) أما العمال الذين لديهم أولاد تقوم بتشغيلهم على العربات الصغيرة (حولة ٥ طن) ويطالب العمال بالتبادل في التشغيل حتى يتسنى للجميع أن يشتغلوا على العربات الكبيرة والصغيرة .

رابعاً - تفرق بين العمال في المعاملة فينبغي تعطي للسائق ٥٠ ٪ من أجره أثناء تعطيل السيارة عن العمل لا تعطي العمال أى أجر في هذه العطلة - ويطالب العمال بالمساواة في المعاملة بحيث لا يقل أجر العمال في أثناء التعطيل عن ١٥ قرشا ولا يزيد عن ٢٥ قرشا .

خامساً - صرف ملابس للعمال كما كانت تصرفها قبلاً .

سادساً - تكلفتهم الشركة بغسل السيارات وهذا يأخذ منهم ساعة على الأقل للعربة الواحدة مرتين في الاسبوع مع أن هذا ليس من عملهم ولا يتقاضون عنه أى أجر .

سابعاً - يطالبون بعدم زيادة العتالين المشتغلين على العربة الواحدة عن ثلاثة أشخاص .
ثامناً - المطالبة بتوحيد سعر الطن فئة ١٦ ملم كأجر أساسي على جميع العربات .

وقد قام مكتب العمل يبحث الموضوع محاولاً التوفيق بين الطرفين فتمكن من تسويته

ثمانية درجات تبدىء من ٢٦٠٥ قرشاً وتنتهى إلى ٨٥ قرشاً حسب المسافات ولكن هذا النظام تغير فعلاً ابتداء من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ إذ رأى المتجر رغبة منه في توحيد سعر بيع الأسمنت في مناطق القاهرة أن يتقدم إلى شركة جريفا في أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ بمشروع عقد جديد لتحديد سعر النقل بمبلغ ٣١٠ م صافي عن الطن الواحد لجميع مناطق القاهرة وبمبلغ ٦٧٠ م صافي لمناطق الخانكة وأبو زعبل والجبل الأصفر - وقد نفذ فعلاً هذه الفئات وتحاسب مع الشركة المذكورة على الفئة الجديدة ابتداء من ذلك التاريخ على الرغم من أن شركة جريفا لم توقع بعد على هذا العقد الجديد انتظاراً لنتيجة الفصل في النزاع القائم بين الشركة وعمالها وقد قرر الدكتور هلتر مدير متجر الأسمنت لحضرة العضو المنتدب ما لم يصل إلى اتفاق مع شركة جريفا لقبول هذه الطريقة في المحاسبة فانه سيضطر إلى إسناد عملية النقل إلى مؤسسة أخرى تقبل هذه الأسعار مما يعود بضرر محقق على طرفي النزاع.

« وحيث إنه يتبين من بحث المطلب الأول الخاص بادعاء العمال مغالطة الشركة لهم في احتساب المسافات التي تقوم بنقل الأسمنت إليها بالرغم من أن وزارة التموين قد حددت هذه المسافات ان هذا الاعتقاد قد تولد في ذهن العمال لأن الشركة كانت تحاسبهم على أساس ثلاثة درجات كالآتي :

النقلة القصيرة تحتسب نقلة واحدة ويحسب لها الأجرة على أساس ١٤ مليم و ١٢ مليم للطن حسب نوع السيارة .

والنقلة المتوسطة تحتسب نقلتين ويضاعف الأجر السالف الذكر .

والنقلة البعيدة تحتسب ثلاث نقلات ويزيد

بالنسبة للمطلب الأول الذي تنازل عنه العمال نظراً لصدور المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي حدد للعمال أجازاتهم السنوية وأجازات الاعياد والمواسم - ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع بالنسبة لباقي المطالب إذ أصر كل من الطرفين على وجهة نظره فأحاله إلى لجنة التوفيق تطبيقاً لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ونظرت لجنة التوفيق في النزاع في جلسة ٢ يناير سنة ١٩٥٣ ولما لم تتمكن من تسويته ودياً أحالته على هيئة التحكيم بحكمة استئناف القاهرة .

وتداول نظر النزاع أمام هذه الهيئة في عدة جلسات شرح في خلالها كل من الطرفين وجهة نظره وأسا نيده طبقاً لما هو ثابت في محاضر الجلسات وفي المذكرات وفي الأوراق المقدمة .

« وحيث إن الهيئة قررت في ١ / ٤ / ١٩٥٣ وفي ١٣ / ٥ / ١٩٥٣ الانتقال إلى مقر شركة ف . ج جريفا وإلى مقر شركات الأسمنت التي تتولى الشركة نقل الأسمنت منها للاطلاع على الأوراق والدفاتر المحددة لعلاقة العمل بين طرفي النزاع وللحصول على بيان واف عن طريقة محاسبة شركات الأسمنت لشركة ف . ج . جريفا بالنسبة لفئات نقل الأسمنت المختلفة وندت لذلك حضرة الأستاذ مصطفى الحناوى عضو الهيئة .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الملف وعلى التقريرين المقدمين من حضرة عضو الهيئة المنتدب أن متجر الأسمنت ومقره القاهرة هو الذى يتولى محاسبة شركة ف . ج . جريفا على أجور نقل الأسمنت من مصانع الشركة بحلولان وطرة إلى المستهلكين - وهذه الأجور كانت تحتسب لغاية شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ على أساس

الأجر السالف الذكر بالنسبة نفسها وزعم العمال دون أن يقدموا الدليل على زعمهم أن الشركة وهي تحاسب المتجر على أساس ٨ درجات وتحاسب العمال على أساس ٣ درجات إنما وقد أدجت بعض الدرجات الأولى إنما أفادت نفسها بهذا الإدماج وغالطت العمال في احتساب هذه المسافات ولقد يكون منشوء هذا الاعتقاد لديهم تعقيد هذا النظام وعدم فهم العمال له .

وحيث إنه قد تغير هذا النظام أثناء نظر النزاع بأن قصر متجر الأسمنت فئات نقل منتجاته على فئتين متوخياً في ذلك تخفيض تكلفة هذا النقل فإن الشركة رغم هذا التخفيض لم تغير من نظام معاملتها للعمال الشاكين بل جرت على احتساب أجورهم على أساس الثلاثة فئات مما يؤخذ منه أنها حافظت على مستوى أجورهم بينما قل الأجر التي تقاضاه هي من متجر الأسمنت .

وحيث إنه عن قول النقابة بأنه لا محل لتعليق حق العمال المطالب به على ما يحصل من تعديل الاتفاق بين الشركة وشركات الأسمنت لأن العقد المثبت لهذا الاتفاق لم يوقع بعد بين شركة جريفاس وشركات الأسمنت ولأن هذا التعديل تم بعد بدء النزاع وأن حقهم قد تعلق بالنظام الأول فإن هذا القول غير سائغ لأن العامل ليس له أي شأن في التدخل في العلاقات التي تربط بين صاحب العمل ومن يتعاملون معه هذا فضلاً عن أن النظام الجديد قد تنفذ فعلاً وأن الشركة لم توقع بعد على العقد فقد تبين سبب ذلك وهو انتظار نتيجة الفصل في النزاع القائم بينها وبين العمال أما عن القول بتعلق حق العمال بالنظام السابق فإنه مردود بأن هذا النزاع ليس نزاعاً مدنياً خاصاً بالتزام نشأ في ظل نظام معين بالمئات

بل هو نزاع عما يقع بين صاحب العمل وعماله فإنه يتعين على طرفيه أن يحاولا الوصول إلى حل يتفق مع العدالة ولا يتعارض مع مصلحة أيهما خصوصاً وأن هناك خطراً محققاً يهدد الطرفين إذا لم يتسن لصاحب العمل أن يتفق مع شركات الأسمنت بسبب تعنت عماله وازدياد عبء أجورهم .

وحيث إنه بناء على ذلك فإن الهيئة ترى رفض هذا المطلب

وحيث إنه بالنسبة للمطلب الثالث الخاص بالمطالبة بالمساواة في المعاملة بين العمال فإن النقابة قالت بأن الشركة تقوم بتشغيل العمال الذين ليس لهم أولاد على العربات الكبيرة (١٥ طن) أما العمال ذوو الأولاد فتقوم بتشغيلهم على العربات الصغيرة (٥ طن) مع أن متوسط أجر العامل يزيد عند اشتغاله على العربات الكبيرة بسبب زيادة الحولة وأضاف بأن المقصود من طلبها هو التبادل بين العمال على جميع السيارات التي تشغلها الشركة حتى يتساوى عدد الأطنان التي يحملها العامل الواحد وبهذا يتساوى الأجر الأساسي للعمال ولا يتمايزون إلا بعلاوة الغلاء وقد ردت الشركة على ذلك بأنها ترعى في الواقع من وراء تطبيق هذا النظام الذي يشكو منه العمال إلى المساعدة على تحقيق العدالة الاجتماعية بأن تقارب بين الأجور الاجمالية التي يتقاضاها العمال وأن تعدل التفاوت الكبير بينهم .

وحيث إن المساواة الواجب توافرها بالنسبة لأجور عمال المؤسسة الواحدة الذين يعملون في ظروف متماثلة هي المساواة في الأجر الأساس ولا محل لأن تسري هذه المساواة على العلاوات الاجتماعية التي تحددها الحالة الشخصية

« وحيث إنه بالنسبة للمطلب الخاص بصرف ملابس للعمال كما كانت تصرفها قبلاً فإنه يتبين من أقوال النقابة أنها تستند في هذا المطلب إلى نص المادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردي التي تنص على أنه يجب على صاحب العمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار الآلات هذا إلى أنه من المعلوم أن الأسمنت يحتوى من المواد ما تساعد على تآكل الملابس وأنه يؤثر في الجسم تأثيراً مضرّاً من الناحية الصحية مما يوجب على الشركة المساعدة في التفادي من هذه الأضرار وفضلاً عن ذلك فإن العملية التي يقوم بها العمال تؤدي وحدها إلى تمزيق ملابسه أثناء العمل .

« وحيث إن النقابة أضافت في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٥٣/٣/١ أن القانون رقم ١١٧ لسنة ٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة والقرارين الوزاريين الصادرين في ١٧ / ٤ / ١٩٥٣ بشأن التعليمات الكفيلة بوقاية العمال من أمراض المهنة التي تنشأ من بعض الصناعات توجب على رب العمل أن يتخذ احتياطات معينة لحماية عماله الذين يشتغلون في محال تصنع أو تستعمل أو يتداول فيها مواد عدة يدخل من ضمنها الجير أو الأسمنت ومن ضمن هذه الاحتياطات « أن يزود العمال المشتغلون بهذه العمليات بوسائل الوقاية الشخصية كالأقنعة والملابس الواقية والعقارات وغيرها واستطردت بأن العمال الشاكين يقومون بنقل الأسمنت من الشركة إلى العميل ويجلسون طول المسافة فوق هذه الأكياس وأنه يجب على الشركة أن تصرف لهم ملابس لحمايتهم من التأثير المضر الناشئ عن تداول الأسمنت .

للعامل ومدى الأعباء العائلية المقررة عليه والتي لا دخل لرب العمل في تنظيمها بل قام الشارع نفسه بتنسيقها مراعيّاً في ذلك الظروف الخاصة بكل عامل ومقدراً لوجوب الأخذ بيد العامل ذي العائلة المتعددة الأفراد بنسبة ما تزيد به أعباؤه .

« وحيث إن الطريقة التي تتبعها الشركة تلاشى هذا الغرض الذي قصد إليه الشارع وهي في ذاتها تشير الرية في نفس العامل لأن الأعباء المالية للشركة تقل كلما ارتفع الأجر الأساسي للعامل الذي يتقاضى علاوة غلاء المعيشة بنسبة منخفضة وذلك على حساب زميله الذي يقل عنه أجراً ولكن يتقاضى علاوة غلاء المعيشة بنسبة مرتفعة .

« وحيث إنه بناء على ذلك يكون هذا المطلب في محله ويتعين إجابة النقابة إليه .

« وحيث إنه بالنسبة للمطلب الرابع الخاص بالمساواة في المعاملة بين العمال وبين السائقين في الأجر أثناء تعطيل السيارة فإن الشركة قد استجابت إلى هذا المطلب وقررت في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٥٣/٢/١٨ أنه إثباتاً لحسن نيتها ومراعاة لصالح العمال ورغم عدم وجود أي تشريع ملزم لها بإجابة هذا المطلب فإنها توافق على أن تعطى للعمال مبلغ ٢ قرشاً يومياً في حالة عطل السيارة التي يعمل بها على شرط أن يبقى العمال بمقر الشركة لا يبرحه ولا يعمل أي عمل خارج عن عمل الشركة بل ويلزم لقيامه بأداء أي عمل تعهد إليه الشركة به - وهذا القبول من الشركة جاء صريحاً وحاسماً ومطلقاً من كل شرط ولذا فهي لا تملك بعد ذلك أن تذكر عرضاً في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٥٣/٦/١٠ أنها تنكل عنه إزاء ما بدا من جشع العمال وتجنّبهم وترى الهيئة أن هذا القبول مقيد للشركة إذ تجده متفقاً مع العرف ومع العدالة ومن ثم تعتبره نهائياً ويتعين إثباته لصالح العمال .

«وحيث إن الهيئة ترى أن هذا المطلب لا يقوم على أساس صحيح لأن غسل السيارة مما يدخل في عمل العمال الشاكين ويعتبر ملحقا لعملهم الأساسي إذ أنه كما يكلف سائق السيارة بصيانتها من الوجهة الفنية وكما يقوم صاحب العمل بتكاليف الصيانة واستبدال التالف من أجزاء السيارة ودفع الرسوم المستحقة عليها فانه يتعين على العامل الذي يعمل عليها وينال عيشه منها أن يقوم على الأقل بهذا القسط الضئيل من الجهد الذي يتطلبه غسل السيارة بين وقت وآخر وهذا إجراء ضروري لحسن تأديتها للعمل الآلي الذي يستلزمه استعمالها باعتبارها أداة من أدوات الإنتاج ومصدر من مصادر نشاط المؤسسة.

«وحيث إنه لا محل للقول بأن عملية غسل السيارة يختلف اختلافا تاما وجوهريا عن عمل العمال الشاكين - فان هؤلاء ليسوا من العمال الفنيين المحددة واجباتهم وعملياتهم بل هم من العمال العاديين الذين لا يتعارض عملهم الأصلي مع عملية غسل السيارة

«وحيث إنه بناء على ذلك فإن الهيئة ترى رفض هذا المطلب.

«وحيث إنه بالنسبة للمطلب السابع الخاص بعدم زيادة عدد العتالين المشتغلين على العربة الواحدة عن ثلاثة أشخاص فقد عدلت النقابة طلباتها في المذكر المقدمة في ٥ / ٢ / ١٩٥٣ إلى طلب تحديد عمال السيارة الصغيرة باثنين والسيارة الكبيرة بخمسة والهيئة ترى في هذا المطلب تدخلا لا يجوز من العمال في صميم عمل الشركة بينما هي المسئولة وحدها عن تنظيم عملها الداخلي كما أنه لا محل لما تطلبه النقابة من جعل عمال السيارة الصغيرة اثنين فقط مع أن هذا يتعارض مع حسن سير العمل الذي يقتضي أن يبقى أحد العمال في

«وحيث إنه بالرجوع إلى المادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وإلى المادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ وإلى القرارات الوزاريين الصادرين في ١٧ أبريل سنة ١٩٥١ يتبين أن هذه التشريعات لا تمس موضوع النزاع في شيء. فاللادة ٢٦ من قانون عقد العمل الفردي تنظم التزامات رب العمل لحماية عماله أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار الآلات بصفة عامة والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ خاص بالتعويض عن أمراض المهنة والقراريين الوزاريين سالفا الذكر ينظمان طرق الوقاية اللازمة للعمال في بعض الصناعات التي عددها المشرع على سبيل الحصر وليس من بينهما عملية نقل الاسمنت الذي ينقل في أكياس. وإذا كان المشرع قد أتى بذكر الجير والاسمنت في أحد القرارات الوزاريين المذكورين فانما قصد إلى حماية العمال الذين يصنعون هاتين المادتين في الأفران والعمال الذين يتداولونهما عند تعبئتهما في الأكياس أو الشكاثر.

«وحيث إنه وقد تبين أنه ليس هناك الزام يوجب القانون على الشركة في صرف ملابس لعمالها فان هذا المطلب يكون على غير أساس ويتعين رفضه.

«وحيث إنه بالنسبة للمطلب السادس الخاص بتظلم العمال من أن الشركة تكلفهم بغسل السيارات وأن هذا العمل يستغرق ساعة على الأقل للعربة الواحدة مرتين في الأسبوع مع أنه لا يدخل في عملهم الأساسي ولا يتقاضون عنه أجراً بل أنه تكليف يتعارض مع نص المادة ١٩ من قانون العمل الفردي وأن من البديهي أن عملية غسل السيارات تختلف اختلافا تاما عن عملية (الشيالة) فضلا عن أنه لا ضرورة تبرر هذا التكليف.

المقدمة من الشركة في جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٥٣ أن نسبة الأجور الكاملة التي تقاضاها العمال الشاكون في أشهر نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٢ ويناير وفبراير سنة ١٩٥٣ بلغت ١١ / ٤٩ ٪ من اجمالي الأجر الذي تقاضته الشركة من متجر الاسمنت ثمناً لنقله من المصانع إلى المستهلكين وهذه نسبة معقولة خصوصاً بالنظر إلى النفقات الأخرى التي تؤديها الشركة من مرتبات وأجور ومصروفات استهلاك ومصروفات إدارة ووقود وأرباح رأس المال وضرائب وغير ذلك .

« وحيث إنه قد اتضح من مراجعة هذه الاحصائيات أن الأجر الأساسي الذي تقاضاه العمال في هذه الشهور الأربعة يوازي ١٦ ملياً عن الطن الواحد في مناطق القاهرة وهو أجر كاف ولا محل للاعتراض عليه .

« وحيث إنه بناء على ذلك لا أساس لهذا المطلب ويتعين رفضه .

« وحيث إن النقابة أضافت في مذكراتها مطالب أخرى جديدة لم ترد في الطلب المقدم أصلاً إلى مكتب العمل ولما كان اختصاص هذه الهيئة بتحدد بما يشتمل عليه الطلب وهو قاصر على المطالب التي تحيلها مكاتب العمل أو التي كان واجبا عليها إحالتها فإنه لا محل للنظر فيما تقدمه النقابة بعد ذلك من مطالب جديدة . »

(النزاع بين شركة ف . ج جريفا و بين عمالها رقم ١٥ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة) .

السيارة ليحمل زملاءه أكياس الاسمنت الذي ينقلوه إلى داخل العمارة أو المبنى وهذا يقتضي أن يكون عدد العمال ثلاثة على الأقل ومن ثم فإن الهيئة تقرر رفض هذا المطلب .

« وحيث إنه بالنسبة للطلب الثامن الخاص بالمطالبة بتوحيد سعر نقل الطن ب ١٦ ملياً كأجر أساسي على جميع العربات فقد أوردت النقابة في مذكراتها أن الشركة تحدد سعر نقل الطن على السيارة الصغيرة ب ١٦ ملياً للثمانية أطنان الأولى و ١٤ ملياً فيما زاد على ذلك أما في السيارة الكبيرة فتحدد سعر نقل الطن ب ١٢ ملياً فقط .

« وحيث إن هذا المطلب على غير حق لأن النقابة تهدف له إلى الزيادة على الأجر المتفق عليه بين رب العمل وعماله وهو ما لا يسمح به إلا في حالة نزول الأجر عن الحد الأدنى الذي عينه الشارع أو عندما يستبين أن الأجر المتفق عليه يقل عن أجر العمال الآخرين الذين يشتغلون في نفس المهنة وفي ظروف مماثلة أو إذا ما ثبت أن هذا الأجر لا يتناسب مع مسئوليات العامل ومع الجهد الذي يبذله في تأدية عمله أو أنه لا يتناسب مع ازدهار حال الشركة وزيادة أرباحها وهذا ما لم يثبت وجوده أو شيء منه في النزاع القائم .

« وحيث إن الثابت كما ذكر آنفاً أن الأجر الذي كانت تتقاضاه الشركة من شركات الاسمنت قد خفض دون أن تخفض الشركة أجر عمالها كما تبين أيضاً من الاطلاع على الاحصائيات

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

المحكمة

« حيث إن الوقائع تخلص في أن المستأنفة أقامت دعواها ضد المستأنف عليه طالبة الحكم بطرده من المسكن استتجارها مع الزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة. وقالت شرعا لدعواها إن المرحوم الدكتور حافظ بهجت شقيقها استأجر الشقة الميينة بصحيفة الدعوى بعقد إيجار مؤرخ ٨ / ١٢ / ١٩٣٨ ومجدد من أول يناير ١٩٤١ بجميع شروطه ما عدا القيمة الإيجارية فقد زيدت إلى ٩٧٥ قرشا في الشهر ثم توفي المرحوم الدكتور حافظ بهجت فانتقلت حقوقه في عقد الإيجار بالوراثة إلى شقيقته المستأنفة وكانت تقيم في الشقة مع زوجها المستأنف عليه كما كان يسكن معها أيضا شقيقتها الأخرى السيدة أميرة حمدي وزوجها الأستاذ رياض عمر وأرادت صاحبة المنزل أن تخلّي هذه الشقة بعد وفاة المستأجر الأصلي فرفعت ضدهم دعوى ثم تنازلت عنها وبعثت لذلك بخطاب مسجل إلى أصحاب الحق الشرعي في عقد الإيجار وهم المستأنفة وشقيقتها السيدة أميرة حمدي وزوج هذه الأخيرة الأستاذ رياض عمر ومن ثم فإن المالك قد وافقت على تجديد عقد الإيجار بالنسبة لهؤلاء الأشخاص وأن المستأنف عليه وهو زوج المستأنفة كان يقيم بالشقة المذكورة بحكم العلاقة الزوجية ولم تكن له أية صفة في عقد الإيجار إذ أن المستأنفة هي التي تقوم ولا

٥٩

محكمة القاهرة الابتدائية

١٤ يناير سنة ١٩٥٣

- ١ - زواج . لا علاقة له بذمة المرأة المالية .
حكمة الشريعة الاسلامية .
- ٢ - زوج مسلم . مكلف باعداد منزل الزوجية والاتفاق . ثراء الزوجة . لا يفتى .
- ٣ - زوجة . قبولها اسكان زوجها بمنزلها . من باب التسامح . لا يمنع حقها من المطالبة بمسكن شرعى .
- ٤ - سحب الزوجة هذا التسامح . حقها في طرد الزوج من منزلها .

المبادئ القانونية

- ١ - الزواج عقد لا علاقة له بذمة المرأة المالية في الشريعة الاسلامية ولا يعطى للزوج أية حقوق مالية على الزوجة .
- ٢ - الزوج المسلم مكلف شرعا باعداد مسكن الزوجية والاتفاق على زوجته مهما كانت غنية .
- ٣ - إذا قبلت الزوجة أن تسكن زوجها معها في منزلها فهذا القبول يعد من باب التسامح ولا يسقط حقها في المطالبة بمسكن شرعى ولا يكسب الزوج حق الإقامة معها .
- ٤ - إذا سحبت الزوجة من زوجها هذا التسامح أصبحت إقامته في مسكنها دون سند قانوني وأصبح غاصبا يتعين طرده من المسكن .

القضاء المستعجل بنظر الدعوى تأسيساً على أن العين موضوع النزاع قد خصصت لمنزل الزوجية وأن المستأنف عليه بوصفه زوجاً للمستأنفة له حق الإقامة معها في سكن واحد .

• وحيث إن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٢ بقبول الدفع بعدم الاختصاص وعدم اختصاصها بنظر الدعوى وألزمت المستأنف المصروفات ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وبنت قضاءها على أن قيام الزوجة بتهيئة المسكن من مالها الخاص لا يترتب عليه اعتبار الزوج واضعاً اليد عليه بدون سند قانوني لأن للزوج حق معاشرة الزوجة شرعاً وأن الزوجة مقيدة بملازمته في بيت واحد عملاً بقوله تعالى (اسكنوهن من حيث سكنتم) ثم انتهت المحكمة إلى قبول الدفع بعدم الاختصاص .

• وحيث إن الواضح من مطامعة الشكوى رقم ٩٨ إداري قصر النيل أن المستأنف عليها خرجت من الشقة موضوع النزاع خشية من اعتداء المستأنف عليه عليها وأيدها في ذلك رياض عمر وشقيقتها السيدة أميرة حمدي كما أن الثابت من المستندات أنها سددت الإيجار حتى شهر يناير ١٩٥٣ وإنها تقوم بسداد استهلاك الكهرباء واشتراك التليفون حتى أنه حينما طُلب بدفع المكالمات التليفونية من أول ديسمبر ١٩٥٢ أحال على المستأنفة لتدفع المبلغ المذكور وقد كتب ذلك بخط يده راجع المستند رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ من حافظة المستأنفة المقدمة أمام هذه المحكمة بتاريخ ١١/١/١٩٥٣ .

• وحيث إن المستأنف عليه لم يقدم أى دليل يفيد أنه مستأجر للشقة موضوع النزاع . أما قوله بأنه يدفع الإيجار ويخرج الإيصال باسم

زالت تدفع إيجار المسكن واستهلاك النور الكهربائي واشتراك التليفون ثم حدث خلاف بين المستأنفة والمستأنف عليه دفع المستأنفة إلى مغادرة المنزل خشية اعتداء زوجها على حياتها ولجأت إلى منزل شقيقتها الذي تقيم فيه الآن ورغم ذلك استمرت تقوم بدفع إيجار المنزل وقيمة اشتراك التليفون واستهلاك الكهرباء ووافقت إلى القول بأنها تفزع إلى هذا القضاء طالبة طرد زوجها المستأنف عليه الذي يحتل مسكنها قوة واقتداراً لأنه يعتبر غاصباً لا سند له من القانون في احتلال هذا المسكن ثم قررت المستأنفة بمحضر جلسة ٢٧/١١/١٩٥٢ أمام محكمة أول درجة أن زواجها من المستأنف عليه حصل بعد وفاة شقيقتها الذي كان يستأجر الشقة باسمه وقدمت بحافظتها المودعة أمام محكمة أول درجة تحت رقم ٤ دوسيه ما يفيد قيامها بسداد الإيجار حتى شهر نوفمبر ١٩٥٢ ثم ثلاثة إيصالات من شركة النور باسم المستأنفة تفيد قيامها بتسديد استهلاك الكهرباء عن المدة من مارس ١٩٥٢ حتى ١١ يوليو ١٩٥٢ . وكذلك عقدي إيجار صادرين باسم المرحوم الدكتور حافظ بهجت عن الشقة موضوع النزاع أحدهما بتاريخ ٧/٢/١٩٣٧ والآخر بتاريخ ٨/١٢/١٩٣٨ ثم قدمت خطاباً مرسلًا من جوزيف هلال إليها وإلى شقيقتها وزوجها الأستاذ رياض عمر يفيد تنازل المالك عن الدعوى التي كان قد رفعها ضدهم لاختلافهم من الشقة المتنازع عليها وتاريخ هذا الخطاب ٧/١١/١٩٥٠ (راجع المستندات رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من الحافظة السالفة الذكر) .

• وحيث إن المستأنف دفع بعدم اختصاص

الزوجة فقول يفتقر إلى الدليل الذي يؤيده .

« وحيث إنه يبين من مظاهر المستندات المقدمة من المستأنفة أنها هي صاحبة المسكن وهي المستأجرة للشقة موضوع النزاع وتقوم بدفع إيجارها كما تقوم بدفع استهلاك الكهرباء واشترائك التليفون وقد سلم الحكم المستأنف بأن الزوجة هي التي أعدت هذا المسكن .

« وحيث إنه بما لا جدال فيه أن الزوج المسلم مكلف شرعا بالاتفاق على زوجته واعداد مسكن الزوجية ليعاشرها فيه معاشرة الأزواج وإن هذه من الواجبات التي فرضتها الشريعة الإسلامية على الزوج ومن حقوق الزوجة قبل زوجها . ولم تجعل الشريعة الإسلامية الزوجة ملزمة بالاتفاق على زوجها أو تهية مسكن الزوجية له بأي حال من الأحوال . بل إن لها شرعا أن تمنعه من دخول مسكنها على شرط أن لا تمتنع هي بدورها عن الانتقال إلى المسكن الذي يعده الزوج لها وإلا كانت ناشداً .

وبجمل القول إن حق الزوجة في أن يعد لها زوجها المسكن لا أن تعد له هي المسكن . هذا فضلا عن أن الشريعة الإسلامية لم تجعل الزوج من سبيل على أموال زوجته لأن المرأة المسئلة لها الولاية الكاملة في التصرف في مالها .

« وحيث إن الآية الكريمة التي تقول « اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم . ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن ، وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن من لبن ، . إنما وردت في سورة الطلاق وهي ترتب حقوقا للنساء على الرجال لا الرجال على النساء . وخير المخاطب هنا يرجع إلى الرجال في شأن المطلقات من نساءهم وإن الله سبحانه وتعالى يلزم الرجال

باسكانهم على قدر طاقتهم حتى يقضين عدتهن .

« وحيث إنه يتضح من كل ما تقدم أن المستأنفة هي المستأجرة للشقة موضوع النزاع وهي الحائزة لها وإن المستأنف عليه إنما يقيم من باب التسامح فيعتبر في هذه الحالة واضعا يده بلا سند من القانون وهذا فضلا عن أن الدعوى الحالية هي دعوى استرداد حيازة أزيلت على غير إرادة صاحبها ومن المسلم به أن القضاء المستعجل يختص بنظر هذه الدعوى في حالة الاستعجال الحاد ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى وباختصاصه بنظرها .

« وحيث إن أركان دعوى استرداد الحيازة القانونية متوافرة . ذلك أن المستأنفة هي الحائزة لعين النزاع بلا جدال يؤيد ذلك أنها تقوم بدفع الإيجار والاتفاق عما يلزم هذا المسكن كما أن حيازتها حيازة هادئة ظاهرة غير مشوبة لأنها مستأجرة للعين موضوع النزاع وتسكن فيها من قبل زواجها بالمستأنف عليه ولم ينازعها أحد في صفتها كمستأجرة طوال هذه المدة . وقد استمرت حائزة للعين موضوع النزاع . أكثر من سنة أي منذ وفاة أخيها الدكتور حافظ بهجت إلى أن خرجت على غير إرادتها من مسكنها في أغسطس ١٩٥٢ كما هو ثابت من الشكوى رقم ٩٨ إداري قسم قصر النيل وإنها رفعت هذه الدعوى في خلال سنة من اعتداء المستأنف عليه على حيازتها للشقة موضوع النزاع إذ أخرجت منها في أغسطس ١٩٥٢ وقامت برفع دعواها في ٩ / ١١ / ١٩٥٢

« وحيث إنه يتضح مما تقدم أن المستأنف عليه إنما يقيم في المسكن من باب التسامح ومن ثم يعتبر واضعا اليد بلا سبب أو صفة قانونية

الدعوى مع إلزامه مصروفات الدعوى شاملة
اتعاب المحاماة عن درجتي التقاضى اعمالاً بنص
المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(قضية السيدة فاطمة حمدى ضد الاستاذ عبد المجيد
المتنازاني رقم ١٥٠٣ سنة ١٩٥٢ س رئاسة
وعضوية السادة الأساتذة عبد الستار خليفة المنشاوى
وكيل المحكمة ومحمد صادق الرشيدى وحسين عوض
بريقى الناضيب) .

فضلاً عن انه يعتبر مختصاً للعين المتنازع عليها
وذلك باخراج المستأنفة الحائزة للعين على غير
إرادتها ومن ثم يتعين الحكم بطرده من الشقة
موضوع النزاع .

وحيث إن الحكم المستأنف قد جانب
الصواب فيما قضى به ومن ثم يتعين الغاؤه وطرد
المستأنف عليه من المسكن المبين بصحيفة

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدنى

صحيح بدلاً من الثلاث السنوات التي كانت في
ظلال القانون الملغى .

(قضية الاستاذ رياض مكارى جرجس المحامى ضد
ساويرس بسطا رقم ٥٢٨ سنة ١٩٥٠ كلى رئاسة
وعضوية السادة الاساتذة عبد الستار خليفة المنشاوى
وعبد المجيد شرقاوى ويحيى محمد القضاة) .

٦١

محكمة سوهاج الابتدائية
أول فبراير سنة ١٩٥٣

المعارضة . قبولها شكلاً . العبرة في وصف الحكم
بالواقع . استئناف . خطأ محكمة أول درجة في الوصف
لا أثر له في فوات مواعيده .

المبادئ القانونية

١ - إن العبرة في وصف الحكم من
حيث كونه غيائياً أو حضورياً ليست بما

٦٠

محكمة سوهاج الابتدائية
أول يناير سنة ١٩٥١

١ - سقوط الخصومة في قانون المرافعات الجديد .
بدلاً من (بطلان المرافعة) في ق المرافعات القديم .
٢ - سقوط الخصومة . طريق التمسك به .
صورة دفع وصورة دعوى أصلية . رفعها في ظرف
سنة من آخر اجراء . بدلاً منه ثلاث .

المبادئ القانونية

١ - استعاض قانون المرافعات الحالى
عبارة « سقوط الخصومة » بدلاً من عبارة
« بطلان المرافعة » التي كان يستعملها قانون
المرافعات الملغى .

٢ - أباح قانون المرافعات الحالى إبداء
طالب سقوط الخصومة على صورة الدفع
فضلاً عن جواز التمسك به برفع دعوى
أصلية وقصر المدة إلى سنة من آخر اجراء .

تصفية عليه المحكمة إن سهواً أو خطأ بل العبرة بالوقائع فعلاً .

٢ - حضور المدعى عليه في أول جلسة ثم غيابه في الجلسة التي صدر فيها الحكم يجعله حضورياً بالنسبة له أياً كان الوصف الذي وصفته به المحكمة .

٣ - المعارضة في حكم القانون القديم مجرد امتداد للخصومة فتى استنفذت المحكمة ولايتها على الدعوى بأن قضت قضائها حضورياً في الواقع فانه لا يحل لها أن تخلق لنفسها ولاية جديدة ليست لها .

(قضية على عثمان أصولي ضد آمنه عبدالله على وآخرين رقم ١٠٣ سنة ١٩٥١ س رئاسة وعضوية السادة الأساتذة فوزى الراهب رئيس المحكمة وكال العبد ولطفى القلبي القاضيين) .

٦٢

محكمة المنصورة الابتدائية

١٥ فبراير سنة ١٩٥٣

تصرفات المدين ٠ م ١٤٣ ق ٢٠٠ قديم . التفريق بين التصرفات بمقابل وبغير مقابل . التصرفات العامة شرط إبطالها . صدورهما بقصد الاضرار بالدائن . الغش في المفاوضات . لا يكفي للبطلان . يجب إثبات التواطؤ .

المبدأ القانوني

المادة ١٤٣ من القانون المدني القديم واضحة في أن المشرع قصد أن يفرق في الحكم بين تصرفات المدين في أمواله بمقابل ، وما يصدر عنه بطريق التبرع . فانه بدأ بذكر التصرفات عامة واشترط لإبطالها أن تكون قد صدرت بقصد إلحاق الضرر بالدائن بطريق الغش .

كما أن نص المادة واضح كذلك في أن الغش الواقع من المدين وحده في المفاوضات لا يكفي لإبطال تصرفه ، بل يجب إثبات التواطؤ بينه وبين المتصرف له على الاضرار بالدائن لأن الغش من الجانبين هو من أركان قيام الدعوى البوليصة عليها (نقض ٢٧ / ٥ / ١٩٣٧ . مجموعة محمود عمر ج ٢ ص ١٦٩ رقم ٥٩ - نقض ٤٣ / ٤ / ١ ج ٤ المرجع نفسه ص ١٠٣ .

المحكمة

« حيث إن واقعات الدعوى تتحصل في أن المستأنف عليها الأولى رفعت الدعوى ابتداء أمام محكمة المنصورة الكلية بصحيفتها المعلنة في ١٠٠٦ / ٤ / ١٩٤٩ أوردت فيها أن المرحوم محمد أفندي أبو الحسن مورث المستأنف عليه الثاني توفي عن ديون قدرها ٦٠ م ٧٦٢ ج بينت بموجب محضر حضر تركه ، وخصر المستأنف عليه الثاني من هذه الديون مبلغ ١٣٣ م ١٠٦ ج كوارث من ضمن الورثة وأنها هي خشية تراكم الفوائد على الديون ، قد قامت بسدادها من مالها الخاص ، الا أن المستأنف عليه الثاني لم يدفع لها ما خصه مما اضطرها إلى مطالبة في القضية ١٣٠ سنة ١٩٤٧ بنذر المنصورة وقضى لها بالمبلغ مع المصاريف وأتعاب المحاماة ، ولأن المدين المذكور تصرف في نصيبه في المنزل المتروك عن المورث وقدره ٥ س ٣ ط بموجب عقد بيع سجل في ١١ / ٥ / ١٩٤٦ إلى المستأنف وقيد تحت رقم ٧٧٦٤ نظير ثمن قدره ٢٢٠ ج ، فن حقا طالب بإبطال هذا العقد لأن الوارث تصرف في نصيبه قبل سداد الديون والتركعة بحله به . وطلبت

ولاصحة لما تدعيه الام من أنها باعت باقى العقارات للصرف منها اذ لم تقدم الدليل على ذلك فضلا عن أن المجلس الحسبي لا يمكن أن يقر البيع الا إذا كان ملحوظا فيه سداد الديون وطلب المستأنف لهذه الاسباب مجتمعة الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها الاولى والزامها بالمصاريف مع أتعاب المحاماة .

« وحيث إن المادة ١٤٣ من القانون المدنى القديم واضحة فى ان المشرع قصد أن يفرق فى الحكم بين تصرفات المدين فى أمواله بمقابل ، وما يصدر عنه بطريق التبرع . فإنه بدأ بذكر التصرفات عامة واشترط لإبطالها أن تكون قد صدرت بقصد الحاق الضرر بالدائن بطريق الغش .

ونص المادة واضح كذلك فى أن الغش الواقع من المدين وحده فى المفاوضات لا يكفى لإبطال تصرفه ، بل يجب إثبات الطواطؤ بينه وبين المتصرف له على الاضرار بالدائن لان الغش من الجانبين هو من اركان قيام الدعوى البوليسية عليها (نقض ٢٧ / ٥ / ١٩٣٧ . مجموعة محمود عمر ج ٢ ص ١٦٩ رقم ٥٩ — نقض ١ / ٤ / ٤٣ ج ٤ المرجع نفسه ص ١٠٣) .

« وحيث إنه يتعين بحث هل شرائط دعوى الابطال قائمة ومتوافرة فى الدعوى الحالية من عدمه .

« وحيث إنه من المسلم به أن المستأنف عليها الاولى تطلب دينا لا لها شخصيا بل تقول إنه كان على المورث وأن المستأنف عليه الثانى توارث حصته المبلغ سالف الذكر وأنها خشية تراكم الديون سددته ، وأنها إنما تطلب ابطال التصرف على أساس أن الجزء المبيع هو مال موروث ومن

تبعاً لذلك أن يحكم لها بإعلان عقد البيع الصادر من المستأنف عليه الثانى للمستأنف . واعتباره كأن لم يكن مع الزامها بالمصاريف وأتعاب المحاماة وبحكم مشمول بالنفاذ وبلا كفاله . وأيدت دعواها هذه بالحكم الصادر لها فى القضية ٢٠١٣ سنة ١٩٤٧ بندر المنصورة وبعده ايصالات تشير إلى سداد ديون عن المورث فى السنوات ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ . عدا ايصال واحد قيمته ٣ ج تسدد فى ٤ / ٤ / ١٩٣٥ (حافظه ٤ دوسيه) . وبعد أن تداولت الدعوى فى الجلسات أحيلت لمحكمة بندر المنصورة بسبب تعديل الاختصاص لصدور قانون المرافعات الجديد .

« وحيث إن محكمة أول درجه بعد أن استعرضت دفاع الطرفين أخذاً ورداً ، رأت أن دعوى إبطال التصرفات متوافره ، اذ شهد شاهدان امامها أن المستأنف كمشتر كان يعلم أن البائع له مدين لأمه وأنه معدم وزاد ثانيهما أنه نصحه بعدم الشراء ولكنه رغم ذلك اشترى منه . لم يرتض المستأنف هذا الحكم واستأنفه بانيا ذلك على أن دعوى الابطال غير متوافره وانه لا تواطؤ بينه وبين البائع له وأن التواطؤ ان صح ووجد فهو بين المستأنف عليها الاولى والمستأنف عليه الثانى ، إذ الاولى والدلة الثانى ، وأن الديون ، مضى عليها من طويل من سنة ١٩٢٧ وأن الام والابن تواطؤا معا إضراراً به ، وذلك أنه اشترى نصيباً آخر من المنزل قدره ١٥ س ٨ ط وبإضافة ما اشتراه من ابن المستأنف عليها الاولى يصبح له نصيباً كبيراً أو الأم تضع اليد على المنزل وطالبها بالبيع وقضى لها ضده فى القضية ٢٠١٣ سنة ١٩٤٧ بندر المنصورة وأنها لهذا السبب رفعت هذه الدعوى وزاد أن المدين أى البائع له تملك عقارات أخرى متروكة عن المورث وليس هذا النصيب المبيع الوحيد

حصر التركة واختص البائع بمبلغ ١٣٣ م ١٠٦ جنيتها . وانها سددت هذا الدين عنه . وثابت أن المورث مدين في فبراير سنة ١٩٢٧ ولم تكن مطالبتها بالدين إلا في ١/٩/٤٧ ولم تقدم دليلاً على صحة قولها سوى محضر حصر التركة الأمر الذي حدا المحكمة اثناء نظر دعوى الدين لندب خبير حسابي لفحص الديون والحسابات . ولكن هذا الحكم التمهيدى لم ينفذ في أى جزء منه إذ حضر المدين أمام الخبير واعترف بالدين وأنه مدين للدعوى فاكتفى الخبير بهذا وقدم تقريره وعلى هذا الأساس قضت المحكمة في القضية ٢٠١٣ سنة ١٩٤٧ بالمبلغ المطلوب ضد البائع في ١١ إبريل سنة ١٩٤٨ .

« وحيث إن عقد البيع المطعون فيه تحرر في سبتمبر سنة ١٩٤٦ وسجل في نوفمبر سنة ١٩٤٦ أى أن البيع وتسجيله قبل رفع دعوى المديونية بسنة تقريباً .

« وحيث إن الدين المطالب به لم يكن للمستأنف عليها الأولى بل كان كما تقول ديناً على المورث وأنها سددته ولكنها لم تقدم أى دليل على أنها دفعت مبلغاً ما من مالها الخاص ولو كان ذلك صحيحاً وأنها تحملت شيئاً من الديون لسارعت بتنفيذ حكم الخبير ولتقدمت بالحسابات والأوراق الدالة على سداد مبالغ الدين بأكملها ومقدار ما أصاب ابنها كوارث من هذه الديون وبمجرد ذكر رقم إجمالى للديون وتوزيع الديون على الورثة وبيان نصيب كل وارث في الدين لا يكفي مطلقاً للقول إن هذه الديون كانت موجودة حقاً أو أنها تسددت كلها حقاً أو سددت من شخص معين وخاصة أن المستأنف عليها كانت وصيه على ورثة آخرين ولم تثبت أنها طالبتهم بشئ ما حتى يمكن المقارنة

حقها التنفيذ عليه ، عادت وخلطت وقالت إن هذا التصرف أضعف التأمينات وأوجد المدين في حالة إعسار وأنها من أجل ذلك تطلب إبطاله

« وحيث إنه على أساس أن الدين مطلوب من التركة ، فمن حق الدائن أن ينفذ على أى عقار من عقارات التركة دون التنفيذ بعقار معين ، أو اتخاذ إجراءات على عقار بائذات . وعلى هذا الأساس لا يكون المستأنف محقاً في طلب التجريد أولاً إذ هذا حق للدائن ...

« وحيث إن المستأنف عليها الأولى كما يبين من دفاعها لم تكن تهدف إلى التنفيذ على عقار من عقارات التركة ، وعملاً بقاعدة الاتركة إلا بعد سداد الديون ..

إذ ظاهر من أنها احتكت إلى المادة ١٤٣ مدنى وقالت إن تصرف المستأنف عليه الثانى جعله في حالة إعسار حال دون وفائها بدينها وأخذت تبحث في أركانها وسائرتها محكمة أول درجة وأحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الشرائط ، وانتهت محكمة أول درجة إلى ذلك وأن الشرائط متوافرة وقضت بإطلاق العقد أى إبطاله .

« وحيث إن الركن الجوهرى في هذه الدعوى أى الدعوى البوليسية هو تواطؤ المدين مع المتصرف اليه ، أى يجب هنا التثبت من حصول التواطؤ بين المستأنف وبين المستأنف عليه الثانى كبائع . فإذا انعدم هذا الركن انهارت الدعوى البوليسية . وبالتالي تنهار دعوى رافعتها .

« وحيث إنه يبين من دفاع المستأنف عليها أنها تطالب بدين لم يكن لها شخصياً . بل قالت إنه كان على مورث البائع وثبت بموجب

بين دين وآخر ولم يكن دينها هذا وبعد وفاة المورث بنحو ٢٠ سنة وعن طريق رفع دعوى ضد ابنها تطالبه بقيمة تخصصت في محضر حصر التركة ولا يطمئن لها القاضى ويندب خبيراً لفحص الحسابات فيتطوع ابنها أمام الخبير لا أمام القضاء وقد يكون هذا موضع غرابه بمديونيته بالمبلغ كاملاً ويصدر الحكم بناء على هذا الإجراء التمثيلي . كل ذلك لا يطمئن هذه المحكمة ان ديناً دفع أو أن الأم كانت جاده في مطالبتها لابنها بدين لها كبير أو صغير وأنها إن كانت تبغى خدمته عن طريق إبطال التصرف الحاصل منه وبعد سنة من تمامه فإن كان هناك تواطؤ فهو في الواقع كما ذهب المستأنف بحق هو بين الأم وبين ابنها اضراً به إذ لم يكن هناك دين مطلوب من الوارث ومعلوم للمستأنف إذ المورث توفى في سنة ١٩٢٧ . وغير مستساغ قبول أن المستأنف كان يعلم بديون باقية بعد هذه الحفنة من العمر الطويل وغير مستساغ أنه يعلم أن الأم تطالب ابنها بديون كانت على أبيه وكانت هي الوصية والمتصرقة في الإرادة وهي التي تقول إنها تصرفت في كل أموال التركة بإذن المجلس الحسبي عدا المنزل موضوع النزاع . للاتفاق على القصر فقط ولم تقدم هي ما يشير إلى مصدر أموالها الخاصة التي سددت منها الديون خشية تراكم الفوائد وإن كان هناك سداد فن مال التركة .

« وحيث إن ما شهد به شاهدها أمام محكمة أول درجة قان هذه الشهادة في حقيقتها مصطنعة ومفتعلة إذ مبناها توفر دعوى الصورية . ولكن أحسداً منهما لم يبين كيف عرف الديون ومن أحبره بها وقيمتها ومقدارها أما إلقاء القول جزافاً بشهادة عاتمة قصد منها خدعة معينة لا تجعل

المحكمة تطمئن لها ولا تجعل المحكمة . تطمئن إلى وجود دين في ذمة المدين وهو الذي تطوع كما سبق وأقر به أمام الخبير تخليصاً لآمه من اقتضاح الأمر إذا راجع الخبير المستندات والأوراق وهو مطمئن أن في الإيصال مصلحة له هو قبل أمه إذ يعود النصيب إليه ثانية بعد أن استولى على ثمنه من المشتري منه

« وحيث إن ركن تواطؤ المدين مع المتصرف له معدوم ولا أساس له من الصحة ولا يمكن أن يقدم لأن الدين كما سبق كما أن الدين على المورث المتوفى في سنة ١٩٢٧ وهذا رغماً من أنه لم يثبت سداد شيء من مال الأم الخاص ولا قيمة للحكم الصادر في القضية ٢٠١٣ سنة ١٩٤٧ بنذر المنصورة لأن المستأنف لم يكن طرفاً فيه فضلاً عن ظروف الحال تدل على أنه صوري وقد تكون الصورية في الأحكام كما تكون في العقود . نقض ١١ / ١٢ / ١٩٤١ بمجموعة محمود عمر ج ٣ ص ٣٩١ رقم ١٢٨ . ومن الجائز أن يصور المدين دعوى أمام القضاء يعترف فيها بالدين الموهوم المرفوعة به الدعوى وبناء على هذا التواطؤ التدليسي يصدر الحكم بالزام المدين فيأتى الدائن الصوري ويزاحم الدائن الحقيقي كما ظاهر هنا بين الأم وبين ابنها .

« وحيث إنه لذلك كله يكون الحكم المستأنف قد جانبه التوفيق في فهم واقع النزاع وحقيقته وبالتالي يكون في غير محله وواجب الغاؤه . .

(قضية الاستاذ محمد صادق البدر اوى بصفته ضد الست عائشة محمد زهران وآخر رقم ٣٩ سنة ١٩٥١ س رئاسة وعضوية السادة الاستاذة أحمد حدى خالد رئيس المحكمة ومحمود صادق ومحمد كامل بدوى القاضيين) .

٦٣

محكمة قنا الابتدائية

٩ مارس سنة ١٩٥٣

- ١ - وقف . أصله . اختصاص المحاكم الشرعية دون غيرها .
- ٢ - محاكم شرعية . ممنوعة من المنازعات المدنية والتجارية .
- ٣ - محاكم وطنية . ليس لها التدخل فيما قضت به المحاكم الشرعية في حدود ولايتها .
- ٤ - قاضي الأمور المستعجلة . ليس له التغفل في موضوع النزاع . اختصاصه . حدوده
- ٥ - دعوى الحسبة . تعريفها . شروطها
- ٦ - ناظر الوقف والمأذون بالخصومة . ولاية كل منهما .

المبادئ القانونية

- ١ - المسائل المتعلقة بأصل الوقف وصحته ونفاذه من صميم اختصاص المحاكم الشرعية وحدها .
- ٢ - ولها في سبيل الحكم فيها تدعيمها وإحاطتها بسياج منيعة حتى تنتج آثارها .
- ٣ - منع التعرض لما تقضى به إحدى وسائلها والقول بعكس ذلك يفقد تلك الأحكام حجتها ويزيل عنها أثر تنفيذها الذي هو من أهم خصائص الأحكام عامة .
- ٤ - ما يحرم على المحاكم الشرعية القضاء فيه كافة المنازعات التجارية والمدنية وبخاصة ما يتعلق فيها بالملكية أو الحقوق العينية الأخرى أو مسائل وضع اليد متى عرضت عليها استقلالا أو كان الفصل فيها ينصب على أمور لا تدخل في وظيفتها .

٥ - ليس للمحاكم الوطنية التدخل فيما قضت به المحكمة الشرعية فيما هو داخل في ولايتها ولم يك بمنأى عن حدود اختصاصها . ولو خالفت ذلك لا ينتج حكمها أثره ولا يجوز قوة الشيء المقضي به فيما حكمت به من حقوق موضوعية .

٦ - وليس لقاضي الأمور المستعجلة التغفل في موضوع النزاع لوقف تنفيذه حتى تفصل محكمة الموضوع المختصة ببطلانه .

٧ - لقاضي الأمور المستعجلة استطراح الوقائع واستظهار حقوق طرفيها واستخلاص موضوع الأحكام الداعية للاستشكال فيناول الحق بحثا والموضوع درسا ليتحسسه عرضا دون أن يحسمه حقا بغية الوصول لوجه الحق للفصل فيما هو مطلوب منه من إجراء موقوفات مبقيا للموضوع كيانه سليما يناضل عنه ذوو الشأن لدى أولى الولاية في البت فيه .

٨ - هالة اختصاص قاضي الأمور المستعجلة محوطة بوجوب انضوائه في اختصاص الجهة القضائية التابع لها إذ يدور قضاؤه في فلك ولايته متى كان الفصل في أصل الحق داخلا في اختصاص المتبوع مدنيا كان أو تجاريا .

٩ - دعوى الحسبة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ١٠ مايو سنة ١٩٣١ جائزة متى رفعت بحق من حقوق الله تعالى أو بحقوق حق الله تعالى وحق الغير مع تغليب حقه سبحانه وتعالى فيها .

٦٤

محكمة بورسعيد الابتدائية

١١ مارس سنة ١٩٥٣

١ - إذا اجتمع دفعان أحدهما بالصورية والثاني بإبطال التصرفات تصدرت المحكمة بحثها على الدفع بالصورية .

٢ - مثل أمر الاختصاص الصوري وما يتبعه من اجراءات تنفيذ صورية كمثل عقد البيع الصوري وتسرى على الأول الأحكام المنطبقة على الثاني .

٣ - مثال لقرائن الأحوال التي تستخلص المحكمة منها الصورية .

المبادئ القانونية

١ - إذا اجتمع لدى المحكمة دفعان أحدهما بالصورية والثاني بإبطال التصرفات فنظراً لأن دعوى الصورية يستفيد منها كل دائن سواء كان دينه سابقاً للتصرف أو لاحقاً له بخلاف الدعوى البولية ولأن الغرض من الدعويين واحد ولأن دعوى الصورية أعم من الدعوى البولية ولأن الدفع بالصورية يشتمل بطبيعته على الدفع بإبطال التصرفات فان المحكمة تقصر بحثها على الدفع بالصورية .

٢ - مثل أمر الاختصاص الصوري وما يتبعه من اجراءات تنفيذ صورية كمثل عقد البيع الصوري لأن الغاية منهما واحدة وهي تهريب أموال المدين من متناول الدائنين فتسرى على الأول الأحكام المنطبقة على الثاني .

٣ - متى ثبت للمحكمة أن قيمة القدين المتنازع بشأنه ارتفعت بعد بيعة المستأقنين

١٠ - ويتولى أمرها أحد الأفراد لا ينبغي من ورائها كسباً لذاته ولا غنياً لنفسه بل ينصرف إليها مدفوعاً لصالح النظام العام والقانون لقاء مرضاة ربه .

١١ - المنصوص عليه شرعاً أن وصف المسجد به لن ينفك عن أرض المسجد إلى يوم القيامة ولو تخرب .

١٢ - الاذن بالخصومة في دعوى الحسبة يبقى مسدلاً على المأذون له مباشرة التقاضي حتى نهايته وتنفيذ الحكم الذي سعى إليه .

١٣ - لناظر الوقف وحده إدارة واستغلال العين الموقوفة والمأذون له بالخصومة مسلوب منه هذا الحق وسعيه مقصور على نصب الخصومة وتنفيذ حكمها بحسب .

١٤ - لا تخوف لمن يدعى على العين الموقوفة حقاً فحله تولى وزارة الأوقاف أرض المسجد واستلامها لتعميرها الأمر الذي لا يمكن التكهّن بتوقيته وعليه ترقبه متى آن أوانه .

١٥ - تسليم العين الموقوفة ووضع اليد عليها للاقتفاع بها فيما أعدت له من أغراض إنما هو من أعمال الإدارة والاستغلال يختص به ناظر الوقف وحده .

(قضية محمود حسين ابراهيم ضد نور اسماعيل وآخر رقم ٥١ سنة ١٩٥٣ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد الشيخ وكيل المحكمة وعبد العليم الدمشان وموسى حافظ فرهود القاضيين)

ارتفاعاً كبيراً وأن البائع زوج دائمة صاحبة الاختصاص وأنهما يقيمان سوياً فان الزوجة تعتبر عالة بتصرفات زوجها وأن له أملاكاً أخرى خلاف القدر المبيع فاذا قدمت الزوجة إلى هذا القدر بالذات وحصلت على أمر اختصاص عليه وكان أمر الاختصاص صادراً بناءً على حكم شرعي مبني على اقرارين من الزوج أحدهما حرره على نفسه والثاني شفوي في الجلسة حيث أقر بالمديونية وبمقدرته على الأداء. وإذا كان الاقرار تاريخه ١١/٣/٤١ ولم ترفع به الدعوى إلا في سنة ١٩٤٦ فمن هذه القرائن مجتمعة نستخلص المحكمة صورية الاقرار وأمر الاختصاص وإجراءات التنفيذ.

المحكمة

« حيث إنه بالاطلاع على المفردات تبين انه بتاريخ ١٧ فبراير و ١ مارس سنة ١٩٤٩ رفع المستأنفان دعوى استحقاق عن أطيان زراعية قدرها ١٦ س و ١٠ ط شائعة في ١٢ ط و ٤ أفدة مشاعه في ٥ ط و ١٤ فدان وقالوا شرحاً لدعواهما إنهما اشتريا هذا القدر من المستأنف عليه الأول بموجب عقد بيع ابتدائي تاريخه ٢٥ / ٤ / ١٩٤٣ وثابت التاريخ في ٦ / ١٢ / ١٩٤٣ ونفذ العقد فور صدوره فاستلم القدر المبيع ووضعوا اليد عليه كما استلم البائع منهما الثمن وطالباه بالتصديق على عقد البيع الابتدائي من إزارا بالطريق الودي فلم يمتثل إزارا إلى رفع دعوى خصية تعاقب

وعند ما شعر بخرج مركزه تواطأ مع زوجته المستأنف عليها الثانية اضراراً بحقوقهما فمكناها من الحصول على اختصاص على القدر المبيع وفاء لتجهد نفقة مع عليها بأن القدر المشار إليه لم يعد ملكاً لزوجها وعليها بأن له ممتلكات أخرى له فيها حق التصرف التام وأوقعت جزءاً عقارياً وحديد للبيع يوم ١ / ٣ / ١٩٤٩ بديوان قسم الاسماعيلية. وأمام محكمة الدرجة الأولى دفعت المستأنف عليها الثانية بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل أوانها وقضت تلك المحكمة بتاريخ ٢ / ٥ / ١٩٤٩ برفض الدعوى لأنه فات المدعين (المستأنفين) أن ملكية القدر المبيع لم تخرج عن البائع إذ لا تنتقل الملكية في العقار إلا بالتسجيل وعلى ذلك تكون اجراءات التنفيذ المتوقعة صحيحة قانوناً لأنها وقعت على ملك المدين فطعن المدعيان بالاستئناف وأعلنا صحيفته في يوم ٨ و ١١ مايو سنة ١٩٤٩ وأسساء على الأسباب الآتية :-

أولاً - ناقضت محكمة الدرجة الأولى نفسها لأنها بعد أن قضت بصحة ونفاذ عقد البيع المسجلة عريضة دعواها قضت بصلحة البائع وزوجته.

ثانياً - لم تحقق تلك المحكمة دفاع المشتريين اللذين طعنوا على اجراءات التنفيذ بصورتها لأن المدين زوج الدائنة وقيمان سوياً.

ثالثاً - الصورية ظاهرة من أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها مما كان يحتم على المحكمة أن تأخذ بوجهة نظر المشتريين.

رابعاً - بالاطلاع على محضر الحجز المؤرخ في ٤ / ١ / ١٩٤٩ وعلى أمر الاختصاص الصادر لصالح الزوجة يتضح انه مقيد على الشيوع في القطع ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ في حين ان القدر المبيع يقع بالقطعة ١٧٥ بمحوض المينوخطة والمكلف برقم ٧٠٠٠٠ قيم سامع ببناحية البيع آجار الغربية.

خامساً - بالاطلاع على محضر الحجز المشار اليه يتضح ان المشتري الأول اعترض على توقيع الحجز .

سادساً - بنى الحكم على سوء فهم للقانون الذي يوجب انذار الحاجز بدفع الدين أو تخليته العقار والحائز هو من يكون سنده مسجلاً قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية أو محضر الحجز وقد بنى الحكم المستأنف على أساس ان أمر الاختصاص الصادر لصالح الزوجة سجل قبل تسجيل سند الحائزين والعكس هو الصحيح وانتهى المستأنفان إلى طلب قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بأحقية المستأنفين إلى القدر المبيع ويبطالان اجراءات التنفيذ عليه وإلغاء محضر الحجز المؤرخ ١٩٤٩/١/٤ واعتباره كأن لم يكن مع إلزام المستأنف عليهما الأول والثانية متضامنين بالمصاريف ومقابل الاتعاب عن الدرجتين وشمول الحكم بالنفاد المعجل وبلا كفالة وقدم محاميها مذكرتين ردد فيهما ما جاء بصحيفة الاستئناف وزاد أن المستأنفين يستعملان حق مدينتهما (المستأنف عليه الأول) في إبطال تصرفه لتواطئه مع زوجته لاضعاف التأمينات المقررة لهما بموجب عقد البيع المؤرخ ٢٥ فبراير ١٩٤٣ كما قرر أن عريضة الدعوى سجلت وبمجرد صدور الحكم بصحة ونفاذ البيع قام المستأنفان بالتأشير على هامشها بما يفيد الحكم لمصلحتهما وبالتالي لا داعي لتسجيل نفس الحكم كما قرر أنه بعد بيع القدر موضع النزاع زادت قيمة الأرض الزراعية فطالب بهما البائع بزيادة الثمن أو العدول عن الصفقة فرفضاً فدفعه طمعه إلى التواطؤ مع زوجته لا نزاع القدر المبيع من يد المستأنفين فكتب في سنة ١٩٤٥ على نفسه اقراراً تعهد فيه لزوجته بأن يؤدي لها شهرياً نفقة قدرها ٤٥٠ .

قرشاً وجعل تاريخه ١١/٣/١٩٤١ ورفع على نفسه دعوى شرعية باسم زوجته وحضر معها أمام تلك المحكمة وأقر بالتزامه وأبدى استعداداً لتنفيذه وان حاله المالية تسمح بذلك وطلب حماي المستأنفين الحكم بصفة أصلية بالطلبات الواردة بصحيفة الاستئناف وبصفة احتياطية بإبطال الاقرار المؤرخ ١١/٣/١٩٤١ أو عدم نفاذه في حقهما وإلغاء حكم الاختصاص الصادر بناء على طلب المستأنف عليها الثانية ضد الأول وبطلان اجراءات التنفيذ على العقار الموضح بالعريضة والغاء الحجز المؤرخ ١٩٤٩/١/٤ واعتبارهما جميعاً كأن لم تكن مع إلزام المستأنف عليهما الأول والثانية متضامنين بالمصاريف عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة وذلك في مواجهة الباقي .

« وحيث عن التناقض الذي قال المستأنفان بوجوده لا ترى المحكمة له وجوداً فلا تناقض بين حكم قضى بصحة التعاقد الحاصل بين المستأنفين والمستأنف عليه الأول وبين حكم قضى برفض دعوى استحقاق المستأنفين للقدر موضوع الدعوى الأولى لأنه لا يترتب حتماً على هذه الدعوى القضاء بتثبيت الملكية للمستأنفين فدعوى تثبيت الملكية المبينة على حكم صحة التعاقد تتطلب أن يكون هذا الحكم مسجلاً وليست دعوى الاستحقاق سوى دعوى تثبيت ملكية .

« وحيث إن عدم انذار المستأنفين بصفتهم حائزين فالحائز للعقار الواجب التنبيه عليه بدفع الدين أو التخلي عن العقار طبقاً للبادة ٥٧٤ من القانون المدني الملغى وهو الذي اتخذت في ظله الاجراءات هو المشتري الذي سجل عقده قبل نزع الملكية أو الاختصاص (البنود ٦٧٤١ و ٦٧٤٢ و ٦٧٤٣ ملحق مرجع القضاء) وهو ما أخذ به قانون المرافعات القائم إذ عرفت المادة ٦٢٦ الحائز

بأنه من آل إليه العقار بعقد مسجل قبل تسجيل التنييه ونظراً لأن المستأنفين لم يسجلا عقدهما ولا يغنى تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد عن تسجيل العقد فليسا حائزين للعقار ولا محل لاحتجاجهما بعدم اتخاذ الاجراءات في مواجهتهما .

« وحيث عن طلب المستأنفين الحكم بأحقتهما للعقار موضوع النزاع فقد سبق القول بأن دعواهما هذه ليست إلا دعوى تثبيت ملكية ولا نزاع في أن طلب تثبيت الملكية لا يبنى إلا على عقد مسجل أو حكم بصحة التعاقد مسجل كما تقضى بذلك المادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري ومادام المستأنفان لم يسجلا العقد ولا الحكم الصادر بصحته ونفاذه فقد سبق القول بأنه جاء في مذكرتهما انه لا داعي لتسجيل هذا الحكم اكتفاء بتسجيل عريضة الدعوى والتأشير على هامشها بما يفيد الحكم لصالحهما فيكون طلب الحكم بالأحقية متعين الرفض .

« وحيث عن الطلب الاحتياطي ففضلا عن أن المستأنفين لم يقدموا ما يدل على التأشير بمنطوق الحكم النهائي الصادر لصالحهما في دعوى صحة التعاقد تطبيقاً للبادة السادسة عشر من القانون المشار إليه حتى يمكن أن يترتب على تسجيل تلك الدعوى صيرورة حقهما حجة على من ترتبت لهم حقوق عينيه ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها وفقاً للبادة السابعة عشر من ذلك القانون ففضلا عن ذلك فانهما لم يقدموا الحكم الصادر لصالحهما بل ان أمراختصاص المستأنف عليها الثانية صدر في ٢٨ / ٤ / ١٩٤٧ وسجل في ٨ / ٥ / ١٩٤٧ أى قبل رفع دعوى صحة التعاقد التي أعلنت في سنة ١٩٤٩ فلم يبق سوى البحث في دعويي الصورية وبطلان التصرفات

وكان المستأنفان قد ذكرا في عريضة افتتاح الدعوى أن المدعى عليهما (المستأنف عليهما) الأول والثانية تواطأ للاضرار بحقوقهما ولم تكن محكمة أول درجة بالرد على ذلك .

« وحيث إن المستأنف عليهما الثانية ردت على هذا الدفع بأن مبنى الاختصاص الصادر لها أحكام صدرت في سنة ١٩٤٦ فاستصدرت الاختصاص في ٨ / ٥ / ١٩٤٧ أى قبل نشوء هذا النزاع بسنوات وقالت إن الصورية قائمة بين مدينتها والمستأنفين وفات المستأنف عليهما الثانية أن دين المستأنفين على المستأنف عليه الأول قائم قبل استصدارها أمر الاختصاص لأنهما اشتريا القدر المتنازع بشأنه في ٢٥ / ٤ / ١٩٤٣ وبموجب عقد البيع يصبح المستأنفان دائنين للبائع ولا مانع قانوناً يمنع من أن يكون لمن اشترى عقاراً بعقد لم يسجل ان يتمسك بصورية عقد المشتري الثاني المسجل الصورية المطلقة إذ باعتباره دائناً للبائع في الالتزامات التي ترتبت على العقد الصادر له منه من جهة القيام بجميع الاجراءات اللازمة لنقل الملكية يجوز له أن يتمسك بالصورية ليزيل جميع العوائق التي تصادفه لتحقيق أثر عقده (نقض ٢٠ / ١٠ / ٩٣٨ بند ٥٣٤ من الفهرس العشري الرابع للجمعية الرسمية) بل حتى ولو كان الدين لاحقاً للعقد المسجل طالما أن الطعن بالصورية المطلقة تناول كيانه ووجوده (نقض ٢٥ / ١١ / ١٩٤٣ عدد ١ و ٢ من السنة ٤٤ مجموعة رسمية) وليس في القانون ما يحرم على رافع دعوى صحة التعاقد أن يضمنها طلب بطلان العقد المسجل من قبل ليخلص له طريق الملكية يتسجيل الحكم بصحة التعاقد ولا يمنع القانون المشتري الذي لم يسجل عقده من أن يتمسك في دعوى صحة

التعاقد بصورة عقد المشتري الآخر الذي سجل
(نقض ٣ / ٦ / ١٩٤٣ عدد ١٠ من السنة ٤٣)
بمجموعة رسمية)

وحيث إنه قد اجتمع لدى المحكمة دفعان
أحدهما بالصورية والثاني بإبطال التصرفات
ونظراً لأن دعوى الصورية يستفيد منها كل
دائن سواء كان دينه سابقاً للتصرف أو لاحقاً
له بخلاف الدعوى البولسية فلا يستفيد منها
إلا الدائن الذي رفعها ويتشترط أن يكون دينه
سابقاً على التصرف كل ذلك طبقاً لقواعد القانون
المدني الملغى وهو الذي في ظله تمت التصرفات
والاجراءات المراد ابطالها وأبدت الدفوع
وصدر الحكم المستأنف ورفع الاستئناف أما
القانون القائم فقد جعل من الدعوى البولسية
اجراءاً جماعياً مشتركاً بين الدائنين ولأن أحكام
جميع المحاكم العليا استقرت على أن قانون التسجيل
قضى على نظرية التدليس ولو أنه يجوز للمشتري
الأول بعقد غير مسجل ان يرفع الدعوى
البولسية إذا توافرت شرائطها على اعتبار انه
دائن عادي من حقه ان يبطل التصرف المفقور
لنديه لا ليحل محله عقده غير المسجل (وهو
ما يهدف إليه المستأنفان) بل يستطيع استرداد
الثمن الذي دفعه والحصول على التعويضات التي
يستحقها (نقض ٢٧ / ١ / ٤٩ عدد ٣ و ٤ من
السنة ٥٠ مجموعة رسمية و ٧ / ٦ / ٥١ عدد ٤
السنة ٣١ محاماة واستئناف مصر في ٢٢ / ١ / ٣٣
بند ٦٨٧٢ ملحق مرجع القضاء واستئناف اسكندرية
٢٨ / ١ / ١٩٤٧ عدد ٨ من السنة ٤٨ مجموعة
رسمية واستئناف أسيوط في ٣ / ٦ / ١٩٤٨
عدد ٢ من السنة ٤٩ مجموعة رسمية) كما أجمعت
على ذلك آراء الشراح الأساتذة (نجيب الهلالي في
كتاب البيع والسنهوري في نظرية العقد ص ٧٨٩
وكامل مرسى في شهر التصرفات ص ٢٢٠)

ونظراً لأن الغرض من الدعويين واحد لأن دعوى
الصورية أعم من الدعوى البولسية ولأن الدفع
بالصورية يشتمل بطبيعته على الدفع بإعلان
التصرفات ويجوز لمحكمة الاستئناف ان تبحث
فيما إذا كان التصرف الثاني ضاراً بالدائن أم
لا متى طلب منها ذلك ولو لأول مرة لأنه طريق
من طرق الدفاع لا من الطلبات التي لا يجوز
ابداً لها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف
(استئناف مصر في ١٧ / ٣ / ١٩٤٤ بند ١١٧١
من الفهرس العشري الرابع المجموعة الرسمية)
فقرى المحكمة قصر بحثها على الدفع بالصورية
وإذا كان هذا الدفع يستلزم أن يكون لمن أبداه
مصلحة فيه يرمى إلى تحقيقها من وراء إسقاط
العقد الصوري وإلا كان الدفع غير مقبول (نقض
٢٦ / ٣ / ١٩٤٢ عدد ٤ من السنة ٤٣ مجموعة
رسمية) فان للمستأنفين في دفعهما مصلحة محققة
لأن عدم تسجيل عقد البيع لا يبطله ولا يعدم
أثره بل يظل العقد قائماً نافذا ويلزم الطرفان
بجميع الالتزامات القانونية ما عدا نقل الملكية
الذي يتراخى إلى ما بعد وقوع التسجيل والمشتري
بالعقد غير المسجل إنما هو دائن بالتزامات
شخصية تتركز على العين المبيعة ووقوع الاختصاص
عليها ثم اجراءات التنفيذ تمنع المشتري من تنفيذ
الالتزامات التي تعهد بها البائع بمقتضى عقد البيع
من تسهيل الاجراءات الموصلة إلى نقل الملكية
وتسليمها له ومنع تعرضه فيها (استئناف
٣١ / ٣ / ١٩٤٥ عدد ١ و ٢ من السنة ٤٧)
بمجموعة رسمية)

وحيث إن المحكمة ترى أن مثل أمر
الاختصاص الصوري يتبعه من اجراءات تنفيذ
صورية كمثل عقد البيع للصوري لأن الغاية منهما
واحدة وهي تهريب أموال المدين من متاولة

الدائنين فتسرى على الأول الأحكام المنطبقة على الثاني .

« وحيث إن للحكمة الحق في بحث كل ورقة تقدم في الدعوى مادام ذلك لازماً للفصل فيها ولها أن تستنتج صورتها وجديتها من قرائن الأحوال (نقض ٩٤٤/٥/٢٥ في الاعداد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من السنة ال ٤٥ من المجموعة الرسمية) .
« وحيث إن بما يلفت نظر المحكمة الأمور الآتية :

أولاً - (١) لما أوقع المستأنفان الحجز في ١١ / ١١ / ١٩٥٠ ضد المستأنف عليه الأول في سكنه خوطبت زوجته المستأنف عليها الثانية وعينت حارسة . (ب) أن المستأنف عليها الثانية أعلنت في مواجهة زوجها المستأنف عليه الأول الذي تقيم معه وذلك في إعلان الاعتذار في أيام ١٠ و ١٥ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ فالمستأنف عليهما المذكوران يقيان سوياً .

ثانياً - تبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٠ / ٨ / ١٩٤٧ في القضية ١٨٧٥ سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ جزئي شرعي الزقازيق المرفوعة من المستأنف عليها الثانية ضد المستأنف عليه الأول باداء ماقرره على نفسه لها ولأولادها منه بالورقة العرفية المحررة في ١١ / ٣ / ١٩٤١ ثبت أن المدعى عليه (المستأنف عليه الأول) صادق على الدعوى ولم يمانع في أمره باداء المقرر وعرف حاله المالية وهو سلوك غير عادى في هذه القضايا .

ثالثاً - ثبت من المستخرج الرسمي أن لعطية محمد شجاع ٢٢ س ط ر ط ر ٢ ف بركة أبو جاموس قسم أول .

رابعاً - إن الأرض التي اشتراها المستأنفان وتقدرها ١٦ س ١٠ ط بأربعين جنيهًا قدر ثمن

الفدان فيها بمبلغ ٤٠٠ جنيه كما هو ثابت في المحضر الذي حرره نائب عمدة السبع آبار الغربية بتاريخ ٢٣ إبريل سنة ١٩٤٩ وذلك بناء على طلب قلم كتاب محكمة الاسماعيلية الوطنية بما يدل على أن قيمة الأرض المبيعة ارتفعت ارتفاعاً كبيراً .

« وحيث إنه متى ثبت للحكمة أن قيمة القدر المتنازع بشأنه ارتفعت بعد بيعه للمستأنفين ارتفاعاً كبيراً من شأنه أن يولد الطمع لدى البائع ويفريه بالعمل على إبطال الصفقة للاحتفاظ بما باع كما هو ملحوظ في طبائع البشر ومتى ثبت أن البائع زوج صاحبة الاختصاص وأنهما يعيشان سوياً وبحكم هذه العلاقة وهذا الاتصال فإن الزوجة تعتبر عالمة بتصرفات زوجها وإن له أملاً كما أخرى خلاف القدر المبيع وبما يرجح عليها بواقعة البيع ماقرره المستأنفان أنهما وضعاً اليد على ما اشترياه ولم ينازع المستأنف عليهما المذكوران في هذه الواقعة يعنى أن الأرض خرجت من يد البائع والزوجة هي أول من يلاحظ ذلك فإذا قصدت إلى هذا القدر بالذات وحصنت على أمر اختصاص عليه كان هذا مدعاة للتأمل وإذا أضيف إلى ذلك أن أمر الاختصاص صدر بناء على حكم شرعي مبني على إقرارين من الزوج أحدهما حرره على نفسه والثاني شفوي في الجلسة أقر بالمديونية وبمقدرته على الاداء وهو سلوك غير عادى وإذا لوحظ أيضاً أن الاقرار تاريخه ١١ / ٣ / ١٩٤١ ولم ترفع به الدعوى إلا في سنة ١٩٤٦ وهو مدعاة للنظر أيضاً وسواء كان هذا التاريخ صحيحاً أم صورياً أى جعل سابقاً للتاريخ الحقيقي لتحرير الاقرار فهو يستوجب الملاحظة والتساؤل لأنه إن كان التاريخ صحيحاً

المبادئ القانونية

١ - نصت المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية على أن الديون المضمونة بكفيل تكون محلاً للتخفيض . على أن هذا التخفيض لا يحول دون رجوع الدائن على الكفيل .

٢ - إن المفهوم من نص هذه المادة أن المدين إذا دخل التسوية العقارية وقبل دينه فيها وخفض تبعا لذلك فإن هذا التخفيض لا يحول دون مطالبة الدائن للضامن بباقي دينه . أى أن حق الدائن بالنسبة لهذا الباقي يظل محفوظاً قبل الضامن . ولكن ليس معنى ذلك أنه يجوز للدائن التنفيذ على كل ممتلكات هذا الضامن ما دخل منها في التسوية وما لم يدخل لأن الممتلكات التي قبلت في التسوية قد أسبغ عليها القانون حصانة عدم التنفيذ عليها . كما أنه لا يمكن أن يفهم من نص المادة المذكورة أن الضامن المتضامن في دين لا يجوز له أن يدخل في التسوية العقارية الخاصة به إلا بديونه الشخصية التي هو مدين فيها دون الديون الأخرى التي يضمن فيها الغير بطريق التضامن والتكافل لأن مدلول النص لا يحتمل هذا التفسير .

٣ - إن المحكمة التي رمى اليها الشارع من سن قانون التسويات العقارية هي المحافظة على أملاك المدينين الذين قبلت ديونهم في التسوية العقارية . وبذلك أصبح قرار لجنة تسوية الديون العقارية مبرئاً لذمة المدين من كافة الديون التي تزيد عن ٧٠ ٪ من قيمة

فلماذا لم ترفع الزوجة الدعوى إلا بعد عدة سنوات من حصولها على الاقرار وإن كان التاريخ سوريا كان القصد من ذلك تحقيق غرضين أحدهما جعل دين الزوجة سابقاً على تاريخ التصرف للمستأنفين والثاني تضخيم دين الزوجة حتى يتناسب مع قيمة القدر المبيع وفي هذا دليل كاف على تفاهم الزوجين وحسن العلاقة بينهما فلو كان الدين جدياً لوفاه بها زوجها ودياً ولما ألقاها إلى المحكمة الشرعية لاستصدار حكم ثم اتخاذ إجراءات التنفيذ أما وقد تنكبا الطريق العادي البسيط وسلكا سلوكاً ملتوياً فلا بد أنهما يضرمان أمراً ومن هذه القرائن مجمعة تستخلص المحكمة صورية الإقرار وأمر الاختصاص واجراءات التنفيذ ولذا يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بطلبات المستأنفين الاحتياطية مع الزام المستأنف عليهما بمصاريف الدرجتين طبقاً للبادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ / ٢ مرافعات ولا مسوغ للتضامن في المصاريف .

(قضية على محمد دهشان وآخر ضد مصطفى عطيه ابراهيم شجاع وآخرين رقم ٧٠ سنة ١٩٤٩ س رئاسة وعضوية الأساتذة محمد محمد ماهر البشرى وكيل المحكمة وعزيز مرقس وعز الدين نور القاضي)

٦٥

محكمة كفر الشيخ الابتدائية

٢٦ مايو سنة ١٩٥٣

تسوية عقارية . دائن . هل يجوز له التنفيذ على ممتلكات الضامن ما دخل منها في التسوية وما لم يدخل . المفهوم من المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ . المحكمة من سن قانون التسويات العقارية .

عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار الذى أنهى كل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية وأسبغ على المدينين الذين قبلت التسوية معهم حصانة فى أموالهم المذكورة - وليس من السائع عقلا ومع قيام هذه الحصانة بالنسبة لعقارات المدين المقبولة فى التسوية أن يقال إنه إذا كان هناك شخص مدينا بدين وضامنا متضامنا فى دين آخر فانه لا يجوز له أن يدخل التسوية العقارية إلا بدينه الشخصى فقط ولا يحل له أن يدخل فيها بدين الضمانة لأنه يترتب على هذا القول الذى لا يتفق مع المنطق أن عقار المدين الذى قبل فى التسوية وحماه القانون من خطر التنفيذ عليه يصح أن ينزع بطريق آخر وفاء لدين الضمانة وهو ما لا يتفق مع قول الشارع فى المادة ٢٦ المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بأن قرار لجنة التسوية العقارية يكون مبرئا لزمة المدين من كافة الديون التى تزيد عن ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار .

المحكمة

وحيث إن المستأنف عليهما الأول والثالثة أعلننا قانونا ولم يحضرا ومن الجائز الحكم فى غيبتهما دون حاجة لاعذارهما لأن الحكم الذى يصدر فى الدعوى غير قابل للمعارضة وفقا للمادة ٣٨٦ مرافعات .

وحيث إن الاستئناف رفع وقيد فى

الميعاد عن حكم قابل له واستكمل أوضاعه القانونية فيتعين القضاء بقبوله شكلا .

وحيث إن الوقائع تتحصل فى أن المستأنفة استصدرت حكما بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٧ فى القضية رقم ٢١٨ سنة ١٩٤٧ مدنى دسوق ضد ورثة مدينها المرحوم حسن عبده جحا وضد المستأنف عليهم بصفتهم ورثة الضامنة المتضامنة المرحومة أسما يوسف زعلوك قضى بإلزامهم بأن يدفعوا من تركة مورثيهم المذكورين قيمة الدين المطلوب منهم وفوائده بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦ حتى السداد والمصاريف وخمسين قرشا مقابل اتعاب المحاماة والنفاذ المعجل بلا كفالة استنادا إلى عقد سلفة زراعية مؤرخ ١٣ مايو سنة ١٩٣٢ وموقع عليه من المدين والضامنة وعند تنفيذ هذا الحكم استشكل فيه المستأنف ضدهم بحجة أن دين مورثيهم المذكورة دخل فى التسوية العقارية وقدموا للحضر المباشر للتنفيذ ملحق الوقائع المصرية العدد رقم ١١ الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ وثابت به أن لجنة تسوية الديون العقارية قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤٤ قبول طلب التسوية المقدم من ورثة الست أسما يوسف زعلوك تحت رقم ٥٥٥ سنة ١٩٣٩ موضوعا ونهايا . فقبل المحضر الاشكال وحدد انظره جلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٧ أمام حضرة قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة دسوق الجزئية وقيد بجدولها رقم ١٩٩٢ سنة ١٩٤٧ . وبتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٤٨ قضت محكمة أول درجة بقبول الاشكال شكلا وفى الموضوع بإيقاف تنفيذ الحكم رقم ٢١٨ سنة ١٩٤٧ مدنى دسوق والزمت المستشكل ضدها بالمصاريف بائية حكما على أن قبول الدين المنفذ

طعنا في الدين ولا تجرحا للحكم الصادر ضد المستأنف عليهم بصفتهم ورثة المرحومة أسما يوسف زعلوك الضامنة المتضامنة وإنما يتناول مدى حق المستأنفة في تنفيذ هذا الحكم وهل من الجائز قانونا أن يشمل هذا التنفيذ أملاك الضامنة التي قبلت في التسوية العقارية أم لا — وما من شك في أن قاضي الأمور المستعجلة عند نظره للاشكالات التي تعترض تنفيذ الأحكام له كامل السلطة في بحث المنازعات القانونية التي تثار أمامه من الطرفين للوصول إلى النتائج الصحيحة في قراره ومنح حمايته المؤقتة لمن يستحقها (يراجع قضاء الأمور المستعجلة للأستاذ محمد علي راتب طبعة أولى بند ١١١٦ ص ٥٧٨) ومن ثم كان هذا الدفع على غير صواب ويتعين رفضه.

« وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الاشكال فبناءً على الاشكالات يجب أن تؤسس على أسباب لاحقة للأحكام المستشكل في تنفيذها وحجة المستأنفة في ذلك أن المستأنف عليهم سبق لهم أن أثاروا في دعوى الموضوع الدفع بأن دين الوزارة دخل التسوية العقارية ولم تأخذ به المحكمة فلا يصح لهم أن يثيروا هذا الدفع من جديد .

« وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الصادر في القضية رقم ٢١٨ سنة ٩٤٨ مدني دسوق أن المستأنف عليهم دفعوا الدعوى بأن دين مورثتهم المرحومة أسما يوسف زعلوك دخل ضمن التسوية العقارية الخاصة بأطيانها ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع وذكرت في أسباب حكمها أن المدينين لم يقدموا دليلاً يؤيد قولهم والمستفاد من هذا القضاء أنه فصل في الدعوى بحالتها وأنه لا مانع يمنع المستأنف عليهم من إثارة هذا الدفاع من جديد في الإشكال الحالي متى قدموا الدليل على أن دين

به ضمن التسوية العقارية هو استبدال الدين المذكور ووفاء بطريقة محددة في قرار اللجنة ومن ثم فإن الاشكال مقبول والقضاء المستعجل ولاية الفصل فيه وأمرت بإيقاف التنفيذ على النحو السابق إيضاحه .

« وحيث إنه بصحيفة معلنه بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ طعنت وزارة المالية على هذا الحكم بالاستئناف الحالي طالبة قبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكافة مشتملاته والقضاء أصلياً بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الاشكال واحتياطياً بعدم قبوله ومن باب الاحتياط الكلي رفض الاشكال والزام المستأنف عليهم بالمصاريف والآتاعاب عن الدرجتين للأسباب التي أوردتها في الصحيفة والمذكرة المقدمة منها ومحصلها : — أولاً — ان القاضي المستعجل غير مختص بإيقاف تنفيذ الحكم المستشكل فيه مادام أن هذا الإيقاف غير مؤقت بشيء معين لأن الإيقاف غير المؤقت يتضمن تجريحاً للأحكام بعد أن فصلت في النزاع الأمر الذي لا يجوز إلا باتخاذ طريق من طرق الطعن فيها . ثانياً — ان الحكم الصادر لصالح الوزارة فصل في موضوع المديونية وأصبح نهائياً والاشكال في تنفيذه لا يقبل إلا إذا كان مبنيًا على وقائع لاحقة لصدور الحكم ولما كان الاشكال الحالي بني على وقائع سابقة على صدور الحكم بالمديونية فهو غير مقبول . ثالثاً — ان دين الوزارة مستحق على مورثة المستأنف عليهم بصفتها ضامنة متضامنة للدين الأصلي حسن عبده جحا وهذا الدين لا يدخل التسوية العقارية .

« وحيث إنه عن الدفع بعدم الاختصاص فهو في غير محله ذلك لأن الاشكال الحالي لا يتضمن

مورثتهم المذكورة دخل التسوية العقارية المشار إليها خصوصا وأن قبول الدين في التسوية لا يمنع من صدور الحكم به لأن الممنوع هو التنفيذ على أملاك المدينة التي قبلت في التسوية ومن ثم كان الدفع بعدم قبول الاشكال على غير أساس متعيّنارفضه .

د وحيث إنه عن السبب الثالث من أسباب الاستئناف فبناءً أن دين الوزارة مستحق على مورثة المستأنف عليهم بصفتها ضامنة متضامنة للمدين الأصلي حسن عبده جحا وهذا الدين لا يدخل التسوية العقارية ولا يصح قبوله فيها بهذه الصفة .

د وحيث إنه يبين من الاطلاع على ملحق الوقائع المصرية العدد رقم ١١ بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ (مستند هـ من حافظة المستأنف رقم ٧ ملف) أن لجنة تسوية الديون العقارية قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤٤ قبول التسوية رقم ٥٥٥ سنة ٩٣٩ الخاصة بمورثة المستأنف ضدهم الست اسما يوسف زعلوك موضوعا ونهايا - كما تبين من الاطلاع على قائمة التوزيع المقدمة بالملف من المستأنفة والمستأنف عليه الثاني أن لجنة تسوية الديون العقارية قررت تحديد ثمن أملاك المدينة وبيانها هـ س ١٧ ط ٩٣ ف بناحية القصابي مركز دسوق بمبلغ ٧٤٩٧ ج وتخفيض الالتزامات إلى مبلغ ٩٠٠ م ٥٢٤٧ ج وهو الحد المعادل لـ ٧٠ ٪ من قيمة عقارات المدينة وأعلن الدائون والمدينة بفتح التوزيع بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤ وأجريت عملية التوزيع وفقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ سنة ٩٤٤ مع مراعاة المبادئ التي أقرتها لجنة تسوية الديون العقارية وقد تبين من الاطلاع على هذه القائمة أن الدائنة

التي قبلت في التوزيع هي الست دسينا زرفودا كي المستحقة الوحيدة لدائرة درانت باشا وبالمرتبة الأولى وقد خصها في التوزيع ٩٠٠ م ٥٢٤٧ ج وهو ما يوازي ٧٠ ٪ من قيمة عقارات المدينة اسما يوسف زعلوك واستبعد من التوزيع الديون الآتية لأنها شخصية ومستحقة الاداء من ورثة السيدة المذكورة وهي ديون (١) بنك مصر (٢) بنك التسليف الزراعي المصري ضد محمد زكي الخولي و ابراهيم عبد السلام الخولي و وهيب عبد السلام الخولي (٣) أولاد يعقوب كوهنكا - ثم ديون أخرى مبينة بتلك القائمة التي جاء بها أيضا أن الديون الآتية لم يشملها التوزيع لأنها تزيد عن ٩٥ ٪ من القيمة الاجمالية لأمالك المورثة وهؤلاء الدائون هم (١) الست دسينا زرفودا كي بمبلغ ٤٩٥ م ٥٠٦٩ ج (ب) شركة التجارة البريطانية اخوان كارفر وشركاهم بمبلغ ٨٤٣ م ١٨١٧ ج (ح) بنك التسليف الزراعي المصري بمبلغ ٥٠٢ م ٥٩٤ ج . وبتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٤٨ قررت اللجنة بجلستها المنعقدة في التاريخ المذكور التصديق على هذه القائمة بصفة نهائية ونشر قرار التصديق بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ١٧٧ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

د وحيث إن المستأنفة تقول في دفاعها إن الحكم المستشكل في تنفيذه خاص بدين كان في الأصل على مورث المستأنف عليهم بصفتها ضامنة متضامنة لآخر وليس دينا عليها بصفتها الشخصية ولهذا يستحيل دخولها في التسوية العقارية بهذه الصفة واستندت في تأييد وجهة نظرها على ما نصت عليه المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ من أن الديون المضمونة بكفيل تكون محلا للتخفيض على أن هذا التخفيض لا يحول دون رجوع الدائن على الكفيل - وقالت إن المفهوم من هذا النص

هذه المادة في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ تقضى بأنه لا يجوز للدائنين المحفظة ديونهم ولا الدائنين السابقة ديونهم على ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ والذين لم يحدد لهم نصيب في التسوية اتخاذ أية اجراءات على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها ويستثنى من ذلك الدائنون الممتازون الناشئة ديونهم بسبب التكاليف الزراعية الخاصة بزراعة سني ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢ فيجوز لهم التنفيذ على ثمار العين فقط. وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المعدل للمادة ٢٦، أن النص المقترح للمادة السادسة والعشرين لم يعدل شيئاً من أحكامها. غير أنه يبين بطريقة عملية لاثير شكاً في أن المنع من اتخاذ اجراءات على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها انما يكون بالنسبة للاجزاء المستبعدة من الديون وفقاً لأحكام التوزيع.

د وحيث إن الحكمة التي رمى اليها الشارع من سن قانون التسويات العقارية هي المحافظة على أملاك المدينين الذين قبلت ديونهم في التسوية العقارية. وبذلك أصبح قرار لجنة تسوية الديون العقارية مبرئاً لزمة المدين من كافة الديون التي تزيد عن ٧٠٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار الذي أنهى كل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية وأسبغ على المدينين الذين قبلت التسوية معهم حصانة في أموالهم المذكورة وليس من السائع عقلاً ومع قيام هذه الحصانة بالنسبة لعقارات المدين المقبولة في التسوية أن يقال إنه إذا كان هناك شخص مديناً بدين وضامناً متضامناً في دين آخر فانه لا يجوز له أن يدخل التسوية العقارية إلا بدينه الشخصي فقط ولا يحل له أن يدخل فيها بدين الضمانة لأنه يترتب على هذا القول الذي لا يتفق مع المنطق أن عقار المدين

أنه إذا كان هناك شخص مديناً بدين وضمينه آخر في سداده فان الذي يدخل التسوية العقارية بهذا الدين هو المدين الأصلي فقط لا الضامن.

د وحيث إن المفهوم من نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ سالفة الذكر أن المدين إذا دخل التسوية العقارية وقبل دينه فيها وخفض تبعاً لذلك فإن هذا التخفيض لا يحول دون مطالبة الدائن لضامنه بباقي الدين أي أن حق الدائن بالنسبة لهذا الباقي يظل محفوظاً قبل الضامن. ولكن ليس معنى ذلك أنه يجوز للدائن التنفيذ على كل ممتلكات هذا الضامن ما دخل منها في التسوية وما لم يدخل لأن الممتلكات التي قبلت في التسوية قد أسبغ عليها القانون حصانة عدم التنفيذ عليها. كما أنه لا يمكن أن يفهم من نص المادة المذكورة أن الضامن المتضامن في دين لا يجوز له أن يدخل في التسوية العقارية الخاصة به إلا بديونه الشخصية التي هو مدين فيها دون الديون الأخرى التي يضمن فيها الغير بطريق التضامن والتكافل لأن مدلول النص لا يحتمل هذا التفسير لما سيذكر بعد.

د وحيث إن المادة ٢٦ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية نصت على أن قرار لجنة التسوية العقارية يكون مبرئاً لزمة المدين من كافة الديون التي تزيد عن ٧٠٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار. ويعتبر ذلك القرار منهيلاً لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ويستثنى من ذلك الدائنون الممتازون الناشئة ديونهم بسبب التكاليف الزراعية الخاصة بزراعة سني ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣. فيجوز لهم التنفيذ على ثمار العين فقط. وكانت

الذى قبل فى التسوية وحماه القانون من خطر التنفيذ عليه يصح أن يزعم بطريق آخر وفاء لدين الضمانة وهو مالا يتفق مع قول الشارع فى المادة ٢٦ معدلة بأن قرار لجنة التسوية العقارية يكون مبرئا لذمة المدين من كافة الديون التى تزيد عن ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار - بل ان قضاء المحاكم قد ذهب تفسيراً لهذه المادة إلى أن صدور قرار لجنة التسوية يترتب عليه انهاء كل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ويسبغ على المدينين الذين قبلت التسوية معهم حصانة فى أموالهم ليس فقط بالنسبة للأموال التى كانت موضوع التسوية بل وكل مال آخر قد تؤول ملكيته اليهم عقب التسوية بأى سبب من أسباب الملكية وذلك عن الديون السابقة عليها (يراجع حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥١ المنشور بمجلة المحاماة سنة ٣٣ العدد السادس رقم ٣٨٥ ص ٩١٤ وما بعدها) .

وحيث إن الثابت فى هذه الدعوى أن دين

وزارة المالية المحكوم به ضد ورثة مدينها المرحوم حسن عبده جحا (الذين لم يدخلوا التسوية العقارية لعدم وجود عقارات لمورثهم) وضد ورثة الضمانة المتضامنة المرحومة اسما يوسف زعلوك (الذين دخلوا التسوية بهذا الدين ولم يصبه شيئاً فى التوزيع لأنه يزيد عن ٩٥ ٪ من القيمة الإجمالية لأموال تلك المورثة) هذا الدين لا يصح التنفيذ به على المورثة التى انتفعت بالتسوية .

وحيث إنه للأسباب المتقدمة جميعها يكون قضاء محكمة أول درجة بقبول الاشكال وإيقاف التنفيذ قضاء صائباً ويتعين لذلك رفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف مع الزام وزارة المالية المستأنفة بالمصاريف شاملة مقابل اتعاب المحاماة عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية وزارة المالية ضد ورثة الست اسما يوسف زعلوك رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٢ س رئاسة وعضوية الأستاذة أديب نصر حنين وكيل المحكمة وعبد الحالى يوسف و ابراهيم محمد قنصوه القاضيين)

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجحج

المبادئ القانونية

١ - إذا لم يكن استئناف النيابة جائزاً ولم يكن المدعى المدني قد استأنف بل المتهم وحده هو المستأنف ولأن القضاء يتخصص بالطلب فيكون البحث مقصوراً على طلبات المتهم وحده .

٢ - الأوامر العسكرية متعلقة بالنظام العام فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، والاتفاق بين العمال ورب العمل على أن لا تسرى علاوة الغلاء على العلاوات التي تمنح بمقتضى الكادر الموضوع باتفاق الطرفين باطل لا يلتزم به العمال .

٣ - تحتسب علاوات الأقدمية من صميم الأجر الأساسى الذى يتخذ أساساً لتحديد علاوة الغلاء .

المحكمة

د حيث إن المتهم التمس الحكم .

أولاً - بعدم قبول استئناف النيابة العامة

ثانياً - بقبول الاستئناف المرفوع منه شكلاً - وفى الموضوع .

أصلياً - إلغاء الحكمين المستأنفين الصادرين فى ١٩٥٢/٣/٦ وفى ١٩٥٢/١١/٢٠ والقضاء ببراءة المتهم .

واحتياطياً - وقبل الفصل فى الموضوع -

٦٦

محكمة سوهاج الابتدائية

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

١ - مالك - حقه فى الترميم - مطلق - استثناء .
مرسوم نزع الملكية .
ب - خط تنظيم - عدم تنفيذه - غير ملزم .

المبادئ القانونية

١ - المالك حر فيما يجريه فى ملكه من ترميم وتقوية ما لم يصدر مرسوم بنزع الملكية والقول بخلاف ذلك يتنافى مع حق الملكية المقرر .

٢ - خط التنظيم الذى لم يوضع موضع التنفيذ لا يمنع المالك من التصرف فى ملكه بالترميم أو التقوية .

(قضية النيابة ضد ولسن لوز مسعود رقم ٤١١ س ١٩٤٩ سنة رئاسة وعضوية القضاة عبد الستار خليفة المنشاوى ومحمد مرشدى بركات ويحيى محمد وحضور الأستاذ سعد رفاعى وكيل النيابة)

٦٧

محكمة بورسعيد الابتدائية

٣١ مارس سنة ١٩٥٣

١ - تخصص القضاء بالطلب

٢ - الأوامر العسكرية متعلقة بالنظام العام - لا يجوز الاتفاق على مخالفتها .

٣ - علاوات الأقدمية تحتسب من صميم الأجر الأساسى .

من هذا الطريق فلا قبل لها على هذا الحكم إلا أن تنمى أنه أخطأ في تطبيق القانون أو تفسيره وليس ذلك سبباً للاستئناف وفقاً للقانون الذى صدر الحكم وانقضى ميعاد استئنافه فى ظله وإذا قيل إن القانون المعدل للنادة ٤٠٢ أ. ج. إضافة الخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله إلى أسباب الاستئناف وأن القانون المستحدث الخاص بطرق الطعن فى الأحكام ومواعيدها يعتبر من القوانين الشكلية فهو يسرى على الماضى لأنه متصل اتصالاً مباشراً بإجراءات التقاضى فهذا القول يخالف صريح حكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات وهو القانون العام للإجراءات فى المسائل المدنية والجنائية إلا إذا ورد فى قانون الإجراءات الجنائية نص يخالفه وقال إن التعديل حدث فى ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٢ وقبل ذلك التاريخ لم يكن الحكم المستأنف قد صدر فحسب بل إن ميعاد استئنافه كان قد انقضى فلو جاز - جدلاً - أن يكون التعديل أثر رجعى على ما سبقه من أحكام لما جاز ذلك بداهة فى خصوص الحكم المستأنف لأن ميعاد الاستئناف كان قد انقضى .

والوجه الثانى أن الفكرة فى النص على أن يكون دفع فرق الأجر والعلاوة لمستحقها وأن تقضى المحكمة بذلك من تلقاء نفسها أن هذا الفرق هو حق للعمال يتقاضونه إما بالرضاء أو القضاء وهو حق مدنى لا صلة له بالعقاب على الجريمة فلا تطلبه النيابة لأنه قضاء فى حق مدنى لا ينفذ بما تنفذه الغرامة بالحبس مثلاً وإذا فرض - جدلاً - أن للنيابة الحق فى المطالبة بالفرق فى الأجر أو العلاوة فلا شك فى أن هذا الحق لا ينشأ لها بوصفها ممثلة للجماة بل كناية عن العمال المستحقين لهذا الفرق وبديهي أن هذه الأمانة لا تقوم إلا إذا كان العمال أنفسهم غير

بإعادة المأمورية للخير مع تكليفه بأداء ذات المهمة التى كلفته بها محكمة الدرجة الأولى فى حكمها الصادر فى ٦ / ٣ / ١٩٥٢ بالنسبة للعمال فقط - على أن يكون تحديد أجر كل عامل على أساس ما كان يتناول من أجر فى يونيو ١٩٤٨ قبل إنشاء الكادر وبعد استبعاد جميع علاوات الكادر بما فى ذلك العلاوة الفورية التى أسماها الحكم المستأنف علاوة أقدمية وإجراء حساب إعانة الغلاء المقررة بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ على الأجر الأساسى المذكور مع خصم كل ما منحه العمال من علاوات بمقتضى الكادر بمناسبة إنشائه من هذه الإعانة .

وحيث عن الدفع بعدم قبول استئناف النيابة فقد بناء على وجهين أولهما أن جواز استئنافها منوط بطلبات النيابة وهى لم تطلب شيئاً لم تجبها إليه المحكمة فهى لم تطلب إلزام المتهم بمبلغ معين بل لم تطلب أن تجرى المحكمة فى تقدير هذا المبلغ على رأى أو تفسير معين لحكم القانون وحتى إذا فرض - من باب التسليم الجدلى المحض - أنها ذات صفة فى أن تطلب إلى المحكمة إلزام المتهم بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها طبقاً لنص المادة ٨ من الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ فإنها لم تتقدم للمحكمة بطلب معين لا فى قيمة هذا الفرق ولا فى تحديد معنى الأجر الأساسى بل اكتفت قبل الحكم التمهيدى وبعده بمجرد طلب تطبيق مواد القانون المذكور وقد طبقت المحكمة هذه المواد وقضت بإلزام المتهم بأن يدفع للعمال فرق الأجر والعلاوة . وإذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما قدرت أنه التفسير الصحيح لحكم القانون فإن مجرد أن لا ترتضى النيابة هذا رأى لا يجرى لها أن تستأنف الحكم وإذا سد فى وجهها الاستئناف

بمثلين في الدعوى فاذا تدخلوا فيها - وهو ما حدث فعلاً - وطلبوا الحكم بالفرق فانهم بذلك يكونون قد استعملوا حقهم استعمالاً أصيلاً تنعدم معه النيابة النيابة العامة عنهم ويسقط تبعاً طلبها الحكم بدفع الفرق لهم . وذلك أنه لا وجود للوكيل مع الأصل .

وإذا قيل إن المحكمة قد تخطئ . فلا يكون ثمة سبيل لدى النيابة أو العمال في تصحيح هذا الخطأ باستئناف الحكم لأن الأولى لم تطلب ولأن الآخرين ليسوا أطرافاً في الدعوى فهذا القول غير سائغ لأن النيابة ليست موكولة بتصحيح خطأ لم يقع في الحكم الصادر في الدعوى العمومية ولأن العمال لا يضارون بالحكم لأنهم لم يكونوا أطرافاً فيه فلا يحوز حجية قبلهم وبذلك يبقى سبيل الادعاء لهم قبل صاحب العمل مفتوحاً بطريق الدعوى العادية .

« وحيث إنه قبل سرد دفاع المتهم الخاص بالموضوع ترى المحكمة استعراض رد كل من النيابة والمدعى بالحق المدني على الدفع والفصل فيه حتى يتحدد نطاق الاستئناف .

« وحيث إن النيابة والمدعى المدني رداً على الشرط الأول من الدفع بأن مناط استئناف النيابة هو طلباتها فيكون استئنافها جائزاً متى طلبت الحكم بشيء غير الغرامة والمصاريف وليس طلب الحكم برد فرق الأجور والعلاوات بناء على طلب تطبيق المادة ٨ من الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ إلا طلب الحكم بشيء غير الغرامة والمصاريف فإذا لم تجبها المحكمة إلى كامل طلبها فلا شك أن لها حق الاستئناف وقالاً رداً على الشرط الثاني من الدفع إن القانون المستحدث الخاص بطرق الطعن في الأحكام ومواعيدها يعتبر من القوانين الشكلية فهو يسرى على الماضي لاتصاله اتصالاً

مباشراً بأجراءات التقاضي وليس له اتصال واضح بقواعد الموضوع في القانون الجنائي واستند دفاع المدعى المدني إلى حكم تقض صادر في ١٢ / ٤ / ١٩٣١ وقال إن مفهوم هذا الحكم أن القانون الجديد لا يسرى إذا كان الحكم قد أصبح نهائياً لفوات ميعاد الطعن فيه إذ في هذه الحالة تكون الدعوى قد انتهت وأصبح للشخص حق مكتسب بانتهائها وفي الدعوى المطروحة لم تنته الدعوى الجنائية بل إن النيابة استأنفت في الميعاد القانوني ويترتب على هذا الاستئناف أن الدعوى لا تزال قائمة وأصبحت مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية وصدر القانون الجديد مخولاً هذه المحكمة إصلاح ما قد يتضمنه الحكم الابتدائي من خطأ قانوني صدر هذا القانون والدعوى قائمة أمامها لم يفصل فيها بعد وعليها بمقتضى هذا القانون أن تصلح هذا الخطأ ولو من تلقاء نفسها سواء طلب المستأنف هذا الإصلاح أو لم يطلبه والمسلم به أن المحكمة الاستئنافية لا تتقيد بأسباب الاستئناف التي قد يبيدها المستأنف كما هو الحال في الطعن بطريق النقض ومادامت النيابة قد استأنفت الحكم في الميعاد فقد طرحت الدعوى الجنائية أمام محكمة ثانية درجة وطبقاً للقانون الجديد تتولى المحكمة إصلاح الخطأ القانوني الذي يشتمل عليه حكم محكمة أول درجة .

« وحيث إن استئناف النيابة بني على أنها ترى غير ما رآته محكمة الدرجة الأولى بشأن الأجر الذي يتخذ أساساً لاحتساب العلاوة فهي ترى أن يكون الأجر الذي يتناوله العامل وقت صدور الأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ أي أجر شهر مارس سنة ١٩٥٠ لا الأجر المعتمد بالكادر الموضوع في سنة ١٩٤٨ كما ذهب محكمة أول درجة . « وحيث إن النيابة كانت قد اكتفت بطلب

تطبيق المادة الثامنة من الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ دون أن تعين قيمة الفروق المطلوب الحكم بها ودون أن تحدد معنى الأجر الأساسي وقد طبقت المحكمة هذه المادة فقضت بالغرامة وبالزام المتهم بأن يدفع للعمال فروق العلاوة من شهر مارس ١٩٥٠ وفقاً لما جاء بتقرير الخبير وهذا الذي قضت به يدخل ضمن ما تنص عليه المادة المطبقة .

د وحيث إن المادة ٤٠٢ أ . ج تنص على جواز استئناف النيابة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في المخالفات والجنح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على ٥ جنيه وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته .

د وحيث إنه مادام أن محكمة أول درجة قد حكمت بما تقضى به المادة المطبقة فتكون قد قضت بطلبات النيابة ولذا لا يجوز استئنافها من هذه الوجهة .

د وحيث عن حق النيابة في الاستئناف بسبب خطأ في تطبيق القانون وهل يسرى القانون الذي أضاف هذا السبب على الماضي أو لا يسرى فنظراً لأن القانون المستحدث لم يشر إلى ما يجب اتباعه بالنسبة للأحكام الصادرة قبل العمل به فيتعين الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية على أساس أنه القانون العام .

د وحيث إن قانون المرافعات الجديد جاء بنص صريح بشأن المسألة المعروضة فنصت المادة الأولى منه على سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها واستثنت من ذلك بعض القوانين ومنها تلك المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها

متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق (الفقرة الثالثة) والتعديل الذي استندت إليه النيابة أنشأ طريقاً جديداً للطعن ونشر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بينما صدر ثاني الحكمين المستأنفين في ٢٠/١١/١٩٥٢ وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل تاريخ سريان التعديل فلا يسرى التعديل على الحكمين المستأنفين أما المبدأ الذي قرره محكمة النقض في حكمها الذي استند إليه الدفاع عن المدعى المدني ولم يذكر مظانه وزاعماً أنه صدر بتاريخ ١٢/٤/١٩٣١ ولعله يقصد الحكم الصادر في ١٢/١١/١٩٣١ والمنشور بالعدد الثالث من السنة الثانية عشر بحاماة . هذا المبدأ لا يسند من استند عليه بل يخله وينقض حجته إذ يقضى بأن مناط الحق المكتسب على مقتضى قانون محكمة النقض إنما هو كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم قد أعلن وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد (أو قبل نشره) أما الأحكام الصادرة في عهد القانون القديم التي لم تعلن للآن أو التي أعلنت ولم يمض عليها ميعاد الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد أو التي أعلنت بعد العمل بهذا القانون يجوز الطعن فيها ولكل ما تقدم يتعين قبول الدفع ويكون استئناف النيابة غير جائز .

د وحيث إن استئناف المتهم استوفى شكله القانوني فهو مقبول شكلاً .

د وحيث إنه إذا لم يكن استئناف النيابة جائزاً وإذا لم يكن المدعى بالحق المدني قد استأنف بل المتهم وحده هو المستأنف ولأن القضاء يتخصص بالطلب وليس للقاضي أن ينظر في غير ما هو معروض عليه إلا كان متجاوزاً حده (نقض ٢٥/١/٣٢ في القضية ٤٢ سنة ١ ق ص ٩٠ من كتاب قانون تحقيق الجنايات لأحكام النقض

محمد سليم) فيكون البحث الآن مقصوراً على طلبات المتهم وحده وقد قرر أنه منع عماله علاوة غلاء المعيشة قبل أن تقررها الحكومة وكان سخياً حتى بلغت العلاوة لبعض العمال في سنة ٤٤ - ٥٦ / وللبعض الآخر ٧٥ / ولما صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٠ يوليو سنة ٩٤٧ بمنح موظفي الحكومة ومستخدميه في منطقة القناة إعانة إضافية بنسبة ٥٠ / من إعانة غلاء المعيشة طالبت نقابة عمال الشركة بتطبيق هذا القرار على العمال فرأى المتهم أنه من الخير للعمال أن يوضع لهم نظام ثابت بدرجات وفتات معينة تنظمهم جميعاً فأنشأ لهم كادراً وافقت عليه لجنة التوفيق والمدعى المدني بمثل النقابة وبمقتضاه تنازل العمال عن طلبهم وبعد أن عرض الدفاع للكادر المشار إليه وانصوص الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ولييان اللجنة المالية في مجلس الشيوخ قال إنه ليس في الكادر مخالفة للنظام العام لأنه لم يخالف أحكام الأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بل إن المتهم طبقه وفق تفسير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ ثم نعى على الحكيمين المستأنفين أن أولهما الصادر في ٦ مارس سنة ١٩٥٢ بعد أن قرر وجوب أعمال الكادر المشار إليه ووجوب احترام نص البند السادس منه قرر أن حكم هذه المادة صحيح بالنسبة لعلاوة الكادر أما العلاوات الفورية التي منحت للعمال بمقتضى البند السابع من الكادر بمناسبة صدوره لموازنة حالاتهم والتي يمكن تسميتها علاوات أقدمية فإنها تدخل في صميم الأجر الأساسي في نظر الأمر رقم ٩٩ ويتعين ضمها إلى فئة الأجر الميئنة بالكادر وهذا الذي انتهت إليه محكمة أول درجة غير مفهوم بل يجافي المنطق القانوني الصحيح وقاعدة احترام إرادة المتعاقدين وما كان يجوز لها أن تفرق بين علاوات الكادر بينما أن البند السادس يشمل

جميع العلاوات الناجمة عنه وبالتالي ما كان ينبغي للمحكمة أن تطرح جزءاً مما اتفق عليه الطرفان طالما أنها اعترفت بصحة الشرط ومشروعيته فليس لقضائها هذا سند ثم إن إهدار حكم البند السادس من الاتفاق ستكون حتماً إعدام هذا الاتفاق بأكمله لأنه يعتبر كلاً لا تصح تجزئته بحيث يؤخذ منه ما يفيد العمال وي طرح جانباً ما يفيد الشركة في موازنة أعبائها وهو شرط جوهرى ودعامة الكادر كله وأشار إلى المادتين ٢٦٦ و ١٤٣ من القانون المدني. وحيث إن المدعى المدني باعتباره مستأنفاً ضده رد على هذا الدفاع بأن العلاوات العادية تدخل ضمن الأجر الأساسي ويرى أن كل العلاوات التي اشتمل عليها الكادر سواء منها الدورية أو علاوات الأقدمية تدخل في الأجر الأساسي بصريح نص المادة الثانية من الأمر العسكري ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بغض النظر عن البند السادس من الكادر لأن هذا البند مخالف للنظام العام ونعى هو الآخر على محكمة الدرجة الأولى أنها جمعت بين المتناقضين إذ احترمت الكادر وفي نفس الوقت خرقتة وقال إن الكادر هو عقد عمل مشترك لأنه اتفاق نظمت بمقتضاه شروط العمل بين النقابة وصاحب العمل بشأن تحديد الأجور ونهايتها الدنيا والقصى ودل على على بطلان البند السادس من الكادر وانتهى إلى طلب تأييد الحكم بالنسبة للدعوى المدنية وانضم إلى النيابة في طلباتها على النحو المبين في صدر مذكرته.

وحيث عن البند السادس من جهة صحته أو بطلانه ترى المحكمة أنه ورد ضمن بنود اتفاق تم بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين نقابة العمال التي يمثلها المدعى بالحق المدني فهو عقد عمل مشترك وقد نصت المادة العاشرة من القانون ٩٧

لسنة ١٩٥٠ على أن يقع باطلا كل شرط في عقد العمل المشترك يكون من شأنه الاخلال بالأمن والاضرار بمصلحة البلاد الاقتصادية أو يكون مخالفا لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو النظام العام والبند السادس مخالف لما تقضى به المادة الثانية من الأمر العسكري ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الذي لا يزال ساريا بالمرسوم بقانون ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٦٨٣ / ٣ من القانون المدني كما سيأتى بيانه ولأن الأوامر العسكرية التي يحاكم المتهم بمقتضاها ومنها الأمر العسكري ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ نصت على عقوبات توقع على من يخالف أحكامها فهي تشريعات ذات صبغة جنائية وإذا فهي متعلقة بالنظام العام فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها وهذا الذي تقرره المحكمة هو ما يتفق مع روح الشارع فيما أصدره من تشريعات العمال التي تهدف إلى ضمان الطمأنينة في حياة قسم لا يستهان به من مجموع الأمة وذلك تحقيقا لسلامة النظام الاجتماعي وما يقتضيه من ضرورة حفظ التوازن بين طبقات الأمة من عمال وأصحاب أعمال (استئناف مصر في ٢٢ / ٤ / ٩٤٣ العددان الثالث والرابع من السنة ٤٤ من المجموعة الرسمية) وذلك ظاهر في تشريعات العمال حيث يبطل فيها المشرع الشروط المجحفة بهم ويقر ما يكون منها في صالحهم مثال ذلك المادة ٤ / ٢ من قانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بإصابات العامل فهي تنص على أن يقع باطلا كل اتفاق يقصد به خفض التعويض المستحق للعامل المصاب الخ والمادتان الثامنة والتاسعة من قانون ٩٧ لسنة ١٩٥٠ إذ تنص الأولى على أن يقع باطلا كل شرط في عقد العمل المشترك يخالف حكما من أحكام قانون عقد العمل الفردي ما لم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعمال وتنص على أن يقع باطلا كل شرط يخالف لعقد العمل المشترك يرد

بالعقود الفردية المبرمة بين أشخاص مرتبطين بهذا العقد المشترك ما لم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعامل والمادة ٤ / ٢ من قانون ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن أمراض المهنة التي تنص على أن يقع باطلا كل اتفاق يقصد به النزول عن التعويض المستحق للعامل أو ورثته أو خفض مقدار هذا التعويض والمادة ٥٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردي إذ تنص على أن يقع باطلا كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون ولو كان سابقا على العمل به ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون تعليقا على المادة ٥٠ أنه لا شك أن حكم هذه المادة جائز في القانون ولا محل للشكوى من هذا لأن قيام المشرع بوضع نظم وقواعد خاصة بالعمال معناه أنه أراد أن يتدخل في حرية المتعاقدين صاحب العمل والعامل وهدفه في هذا الصالح العام ويجب عدم الاعتداد بأي شرط يتنافى وهذه الأحكام خصوصا إذا كان فيها غبن على العامل الذي يرمى المشرع إلى حمايته ولكل ما تقدم ترى المحكمة أن البند السادس من الكادر أو بعبارة أخرى الاتفاق بين العمال ورب العمل على أن لا تسرى علاوة الغلاء على العلاوات التي تمنح بمقتضى الكادر الموضوع باتفاق الطرفين باطل لا يلتزم به العمال.

وحيث إنه بمراجعة الكادر تبين أن الشركة صرفت بمقتضاه نوعين من العلاوة أولهما الوارد بالبند الرابع وهو يسرى على جميع العمال الذين قضوا في خدمتها أكثر من ستة بكفاءة والنوع الثاني هو الذي نص عليه البند السابع وهو مقصور على العمال الذين مضى عليهم في الخدمة أكثر من خمس سنوات وهذا النوع وكذلك العلاوات غير المنصوص عليها ملحوظة في منطقتها

٩٤٢ على أن يتخذ أساسا لتحديد العلاوة الأجر الذي يتناوله العامل وقت صدور هذا الأمر ويدخل في حساب الأجر ما يكون قد منح للعامل بصفة علاوة عادية ولكنه لا يشمل ما منح له بصفة علاوة غلاء وتنص المادة ٦٨٣/٣ مدني على أن كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزاء أمانته أو في مقابل زيادة أعبائه العائلية . . . الخ يعتبر جزءاً لا يتجزأ يحسب في تعيين القدر الجائز الحجز عليه .

« وحيث إنه على هدى ما تقدم بيانه وفي نطاق الاستئناف المحدد بطلبات المتهم لأنه هو وحده المستأنف ترى المحكمة أن الحكم المستأنف الصادر في ٦ / ٣ / ١٩٥٢ أصاب حين فرق بين العلاوات الدورية وعلاوات الأقدمية وحين اعتبر هذه الأخيرة من صميم الأجر الأساسي في حكم الأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ كما أن الحكم المستأنف الصادر في ٢٠ / ١١ / ١٩٥٢ القاضي بادانة المتهم والزامه بدفع فرق علاوة الغلاء وبدفع التعويض إلى المدعي المدني جاء صحيحاً فيما انتهى إليه تأسيساً على الحكم الأول رغم أن هذه المحكمة لا تقر بعض وجهات النظر التي أخذ بها الحكم المذكور ولا تملك أن تصححها لأن في التصحيح تسويئاً لمركز المتهم وهو وحده المستأنف ولا يضار المتهم باستئنافه ولا يسع المحكمة إلا تأييد المحكمين المستأنفين على علاتهما للأسباب التي أوضحتها هذه المحكمة والأسباب التي بنى عليها الحكام عدا ما كان منها معارضا وجهة نظر هذه المحكمة مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية طبقاً للمادة ٣٢٠ / ج . »

(قضية النيابة ضد روجير كيرفون رقم ١٩٥٧ س سنة ١٩٥٢ رئاسة وعضوية حضرات الأسانذة القضاة ماهر البشري وعزيز مرتس وحافظ رفقي وحضور الاستاذ حسين الأتربي وكيل النيابة)

كفاءة العمال وولاءهم للشركة (بند ٨ من الكادر) ومفهوم هذا أن النوع الأول يصح تعريفه بأنه علاوة غلاء لعموم شموله أما الثاني فيصح تسميته علاوة أقدمية أو علاوة عادية لقصره على العمال القدامى بشرط الكفاءة والولاء للشركة ولذا فإن محكمة أول درجة كانت على حق في التفرقة بين هذين النوعين من العلاوات وعلى حق أيضاً في احتساب علاوات الأقدمية من صميم الأجر الأساسي الذي يتخذ أساساً لتحديد علاوة الغلاء وبما يؤيد هذا النظر أن في الأخذ برأي المتهم وهو عدم سريان علاوة الغلاء على أي نوع من أنواع العلاوات . أن في الأخذ بهذا الرأي تجاهلاً لنظام العلاوات العادية أو الدورية مع أنها من النظم الطبيعية الضرورية لمواجهة الأعباء العائلية والأحوال الاجتماعية التي تزايدت على مر الأيام بصرف النظر عن ظروف الغلاء وكانت هذه العلاوات تمنح من قبل نشوء الغلاء وعلاواته ولا تزال الحكومة تمنح موظفيها ومستخدميها العلاوات الدورية بجانب علاوة الغلاء وكانت العلاوات الدورية تظم إلى المرتبات والأجور وتسرى عليها علاوات الغلاء إلى أن ثبتت هذه أخيراً .

« وحيث إنه إذا قيل إن بيان اللجنة المالية لمجلس الشيوخ عرف المقصود بالأجر الأساسي أنه الأجر الاجمالي للعامل أو المستخدم بعد أن يطرح منه إعانة الغلاء وكذلك أية مكافأة أو إعانة أخرى وأن لصاحب العمل اعتبار العلاوة الإضافية غير المحدودة التسمية ضمن إعانة الغلاء فهناك من ناحية أخرى الأمر العسكري ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الذي لا يزال سارياً بالمرسوم بقانون ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ والقانون المدني وهو القانون العام إذ تنص المادة الثانية من الأمر ٣٥٨ لسنة

القضاء المستعجل

المحكم

« من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل حسبما جاء بها وبسائر الأوراق المقدمة أن نيابة أسيوط الكلية أوقعت بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٢ جزءاً تنفيذياً ضد المدعى على أربعة عجول وتحدد لبيعها يوم ٢ / ١٢ / ١٩٥٢ وكان ذلك لتحصيل باقي الغرامة المحكوم بها بعد ما استنزل منها بالتنفيذ بطريق الإكراه البدني نفاذاً للحكم الصادر من محكمة أسيوط العسكرية بتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٤٣ في اللجنة رقم ٢٠٠ أوتيج سنة ١٩٤٣ فاستشكل المحجوز عليه بعريضة معلنة بتاريخ ٥ و ٦ و ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ طالباً وقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها مع وقف البيع والزام الحانجرة المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ومستنداً في ذلك إلى أن الحكم الجنائي الذي يجرى به التنفيذ قد سقط لعدم تنفيذه في خلال الخمس سنوات التالية لصيرورة الحكم نهائياً عملاً بالمادة ٢٧٧ من قانون تحقيق الجنايات التي كملت مدة السقوط في ظله .

« ومن حيث إن نيابة أسيوط الكلية دفعت بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا الاشكال استناداً إلى نص المادة ٥٢٤ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية مع إلزام المستشكل المصروفات ومقابل الأتعاب .

« ومن حيث إن الآراء كانت قبل صدور قانون الاجراءات قد تضاربت بشأن اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في النزاع الذي يقع بين النيابة والمحكوم عليهم وغيرهم بشأن تنفيذ الأحكام

٦٨

١٧ مايو سنة ١٩٥٣

محكمة الأمور المستعجلة بأسيوط

اشكال في تنفيذ حكم جنائي . الاختصاص . قواعد الاجراءات والاختصاص . ميعاد العمل بها .

المبادئ القانونية

١ - يرفع الإشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية في جميع الأحوال إذا كان من المحكوم عليه إلى المحكمة التي أصدرت الحكم عدا تنفيذ أحكام محاكم الجنايات فيرفع إلى غرفة الاتهام - أما إذا كان الاشكال من الورثة فيرفع إلى القضاء المدني - وترفع الاشكالات من الغير إلى المحكمة المدنية أو إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بحسب طبيعة النزاع (المادة ٢٤ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية) .

٢ - قواعد الاجراءات والاختصاص

يعمل بها من وقت صدورها فكل اشكال بعد ١٥ / ١١ / ١٩٥١ عن حكم جنائي يجب أن يرفع إلى الجهة المختصة للفصل فيه بحسب القواعد التي رسمها قانون الاجراءات الجنائية (المادة ٥٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية) .

إلى المحكمة التي أصدرت الحكم عدا تنفيذ أحكام محاكم الجنايات فيرفع إلى غرفة الاتهام وذلك سواء كان التنفيذ خاصاً بالعقوبات المقيدة للحرية أو ماهو في معناها أو كان عن عقوبات مالية أو تعويضات وما يماثلها بالرغم من أن بعضها ينفذ بالتطبيق للقواعد المقررة في قانون المرافعات كتلك المنصوص عنها في المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات ولكن مع صراحة النص فلا محل للاجتهاد .

أما إذا كان الإشكال من الورثة فالأمر يختلف وذلك أن العقوبات المالية وإن كانت بحسب الأصل تنقضي بوفاة المحكوم عليه إلا أنها بنص المادة ٥٣٥ من قانون الاجراءات أصبحت ديناً ينفذ به على تركة المدين شأنها شأن التعويضات وما يجب رده مع خلاف في مدة السقوط فالأولى تسقط بمدة سقوط العقوبة المقررة في قانون الاجراءات والأخرى تتبع في السقوط الأحكام المقررة لمضي المدة في القانون المدني وبذلك أصبح من المحتمل قيامها ولو مع سقوط العقوبة ذاتها باستثناء الاكراه البدني فنظراً لتشابهه مع العقوبات المقيدة للحرية نص على عدم جواز التنفيذ به بعد مضي المدة المقررة لسقوط العقوبة ولو في الالتزامات المالية ولأن التنفيذ على الورثة لا يتصور إلا في العقوبات المالية وفي التعويضات وما يجب رده والمصاريف المحكوم بها فيتعين إذن أن يرفع الاشكال في كل هذه الحالات إلى القضاء المدني المستعجل لأنه في ذلك إنما يخضع للقواعد العامة التي لم تستثن بالأحكام والقواعد الجديدة التي نظمها قانون الاجراءات .

أما إذا كان الاشكال من الغير فيجب دائماً بحث أصل هذا النزاع القائم بشأنه لمعرفة

الجنائية فمنها من كان يرى عدم اختصاصه اطلاقاً تبعاً لطبيعة الحكم والجهة القضائية التي أصدرته ومنها من كان يرى اختصاصه بالنسبة لحقوق الغير المالية فقط . ومنها من كان يرجع الاختصاص لذلك القضاء في كل حالة لا يستلزم البحث فيها التعرض لقاعدة من اختصاص الجهات القضائية الأخرى يستوى في ذلك أن يكون الحكم صادراً من محكمة مدنية أو جنائية أو أن يكون الاشكال من المحكوم عليه أو من الغير وكان لكل فريق حجة المستقاة من مواد قانون المرافعات لعدم النص على أحوال الاشكلات عموماً في قانون تحقيق الجنايات .

ومن حيث إن الخلاف في هذا قد استمر طويلاً إلى أن صدر قانون الاجراءات الجنائية الذي بدىء العمل به من ١٥/١١/١٩٥١ فأفرد باباً خاصاً للاشكال في التنفيذ وهو الباب السابع من الكتاب الرابع نظم فيه أحكامه تنظيمًا كاملاً في كل ما قد يطرأ على القضاء من أحوال بحيث لم يعد هناك مجال للخلاف أو الاجتهاد .

وحيث إنه من مراجعة نصوص المواد ٥٢٤ وما بعدها والمذكرة الإيضاحية وتقرير لجنة قانون الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ يتضح منها أن تنفيذ الأحكام الجنائية ينصب اما على العقوبات المقيدة للحرية أو بطريق الاكراه البدني أو على العقوبات المالية أو عن التعويضات وما يجب رده والمصاريف وأن المستشكل في كل إما أن يكون المحكوم عليه أو ورثته أو من الغير .

وحيث إن القواعد التي قررتها هذه النصوص تقضي بأن الاشكال إذا كان من المحكوم عليه فيجب رفعه في جميع الأحوال

« وحيث إن من يحكم عليه في الدعوى يلزم بمصروفاتها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات فيتعين إلزام المستشكل بها . »
(قضية عبد المال أحمد متولى ضد السيد وزير العدل وآخر رقم ٩٧ سنة ١٩٥٢ مستعجل رئاسة حضرة القاضي خليل محمود) .

٦٩

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣

١ - إشكال في التنفيذ قبل توقيع الحجز . من مدعى ملكية . اختصاص . بحث القاضي المستعجل لمستندات ملكية الخصوم على الأموال المراد التنفيذ عليها . ليس للحكم في أصل الملكية . بل لتقرير إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه .
٢ - قضاء مستعجل . لا ولاية للقضاء المستعجل في نظر الإشكال المرفوع بإيقاف البيع إذا كان الحجز قد تم فعلاً . طريقه . دعوى استرداد .

المبادئ القانونية

١ - إذا ادعى الغير ملكيته للنقولات التي يراد التنفيذ عليها واستشكل في التنفيذ قبل توقيع الحجز عليها فإن لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بحث المستندات التي يتقدم بها الطرفان وتحقيق دفاعهما لا ليحكم في أصل الملكية أو أصل الحق الذي يدعيه الغير على الأموال المراد التنفيذ عليها بل ليصدر قراراً وقتياً بإيقاف التنفيذ أو استمراره طبقاً لما يبين له من مدى جدية النزاع الذي يتجاذبه الطرفان .

٢ - أما إذا تم توقيع الحجز على المنقولات التي يدعى الغير ملكيتها فلا يجوز لهذا الأخير المطالبة في جميعها بأشكال يرفع إلى القضاء المستعجل لأن المشرع قد أراد الخروج

طبيعته وعناصر الإثبات فيه فإن كان غاصاً بالأموال المطلوب التنفيذ عليها كالادعاء بالملكية فهو نزاع مدني يرفع إلى المحكمة المدنية صاحبة الاختصاص العام أما إذا كان النزاع يتعلق بالحكم الجنائي نفسه من حيث مضمونه أو قابليته للتنفيذ به عليه فيرفع إلى المحكمة التي أصدرته إلا إذا كانت محكمة الجنايات فيرفع إلى غرفة الاتهام لخروج البحث في هذه الحالة من قواعد القانون المدني إلى قواعد أخرى مقررة في قانون العقوبات .

« وحيث إنه تطبيقاً لهذه القواعد المستخدمة في قانون الإجراءات على وقائع الدعوى المطروحة يتضح أن التنفيذ الذي تقوم به النيابة العمومية وإن كان عن غرامة وهي عقوبة مالية تحصل بالطرق المقررة في قانون المرافعات إلا أن التنفيذ موجه ضد المحكوم عليه شخصياً فلا مناص إذن من تطبيق المادة ٥٢٤ إجراءات وهي تقضي بأن يرفع الإشكال إلى المحكمة التي أصدرت الحكم .

« وحيث إنه لا يفسر من وجهة النظر ما يدعيه المستشكل من أن العقوبة قد سقطت في ظل قانون تحقيق الجنايات وذلك لأن قواعد الإجراءات والاختصاص يعمل بها من وقت صدورها وقد أصبح قانون الإجراءات الجنائية نافذاً من ١٥ / ١١ / ١٩٥١ فكل إشكال يرفع عن حكم جنائي بعد هذا التاريخ يجب أن يرفع إلى الجهة المختصة للفصل فيه بحسب هذا القانون ولتلك الجهة أن تقول ما إذا كان الحكم المنفذ به قد سقط أو لم يسقط

« وحيث إنه من جميع ذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص في هذه وتعين الحكم به .

توقيع الحجز عليها بقصد الممانعة في بيعها بحجة ملكيتهم لها .

وحيث إن الفقهاء وقد اتفقت كلتهم بأنه إذا ادعى الغير ملكيته للمنفولات التي يراد التنفيذ عليها واستشكل في التنفيذ قبل توقيع الحجز عليها فإن لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بحث المستندات التي يتقدم بها الطرفان وتحقيق دفاعهما لا يحكم في أصل الملكية أو أصل الحق الذي يدعيه الغير على الأموال المراد التنفيذ عليها بل يصدر قراراً وقتياً بإيقاف التنفيذ أو استمراره طبقاً لما يبين له من مدى جدية النزاع الذي يتجاذبه الطرفان (يراجع قضاء الأمور المستعجلة لمحمد علي راتب ص ٧٣٨ طبعة ثالثة نبذة ١٣٨٤)

وحيث إنه إذ تم توقيع الحجز على المنقولات التي يدعي الغير ملكيتها فلا يجوز لهذا الأخير الممانعة في بيعها بأشكال يرفع أمام القضاء المستعجل لأن المشرع قد أراد الخروج عن القاعدة العامة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٤٩ مرافعات بأن أوجب في المادة ٥٣٨ مرافعات على من يدعي ملكيته للأشياء المحجوز عليها أن يرفع دعوى استرداد ضد الدائن الحاجز والمدين عليه وفضلاً عن ذلك فإن الذي يبدو جلياً من مطالعة المادة ٥٣٧ مرافعات أن اجراءات البيع لا توقف في هذه الحالة إلا إذا رفعت دعوة الاسترداد طبقاً للأوضاع المقررة في المادة ٥٣٨ مرافعات (يراجع مستعجل مصر ٢٨ مايو سنة ١٩٣٢ المحاماة السنة ١٣ رقم ٤٢ ص ١٠٦ التنفيذ لأبي هيف نبذة ٢٠٦ - قضاء الأمور المستعجلة لمحمد علي راتب طبعة ثالثة نبذة ١٣٩٢ ص ٧٤) .

وحيث إنه وقد استبان من مطالعة محضر الاشكال المؤرخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ أن المحضر

على القاعدة المقررة في المادة ٤٩ مرافعات بأن أوجب في المادة ٥٣٨ مرافعات على مريدى ملكية الأشياء المحجوز عليها أن يرفع دعوى استرداد ضد الحاجز والمدين المحجوزين وأنه يترتب على رفع هذه الدعوى وقف إجراءات البيع .

المحكمة

ومن حيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل في أن المستشكل ضده استصدر حكماً في القضية رقم ١٣٩٦ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى القاهرة ضد زكى ستون وآخرين يقضى بالزامهم متضامين بأن يؤدوا له مبلغ ١٥٠ م ٣٢٧ ج والمصروفات المناسبة ومبلغ خمسة عشر جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ولما أن توجه المحضر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ لتنفيذ هذا الحكم على البضائع الموجودة بالمحلين الكائنين بشارع فؤاد رقم ١٨ فقد اعترضوا المستشكلان بمقولاتهما إنهما ما لكانا للمحلين المذكورين وطلبنا رفع الاشكال أمام القضاء المستعجل إلا لما أن أمر نائب المستشكل ضده على التنفيذ فقد أوقع المحضر الحجز التنفيذى على المنقولات الميينة بمحضر الحجز ثم قبل منهما الاشكال في التنفيذ .

وحيث إن المستشكل ضده دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وقال شرحاً لهذا الدفع بأنه كان يتعين على المستشكلين أن يرفعا دعوى استرداد موضوعية طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً .

وحيث إنه يتعين للفصل في هذا الدفع تحديد مدى اختصاص القضاء المستعجل في الاشكالات التي ترفع من الغير بقصد الممانعة في الحجز على المنقولات المراد الحجز عليها أو التي ترفع بعد

تخضع لشرط التبادل المنصوص عليه في المادة ٤٩١ مرافعات .

المحكم

« من حيث إن المدعين رفعوا هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للدعى عليها الأولى بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ قالوا فيها بأنه بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٤٧ توفى المرحوم نعيم أنطون كيماكانى عن ورثته المدعين وزوجته المدعى عليها الأولى وقد ترك عقارات ومنقولات وتقود من بينها مبلغ تسعة آلاف جنيه مودعة لدى المدعى عليه الثانى المقيم بعطبرة بالسودان ولما أن نعى إلى علم المدعين أن المدعى عليها الأولى قد استخرجت إعلانا شرعيا مزورا ذكرت فيه أنها هى الوارثة الوحيدة للورث المذكور وذلك بقصد الوصول إلى صرف المبلغ المودع تحت يد المدعى عليه الثانى ومن ثم فقد طلبوا فى ختام الصحيفة الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف صرف المبلغ المودع تحت يد المدعى عليه الثانى مع الزام المدعى عليها الأولى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبنسخة الحكم الأصلية .

« وحيث إن عند نظر هذه الدعوى بجلسة ١ / ٩ / ١٩٥٣ تنازل المدعون عن مخاصمة المدعى عليهما الثانى والثالث كما عدلوا طلباتهم فى مواجهة المدعى عليها الأولى إلى الحكم بإقامة المدعى الأول حارسا قضائيا على تركه المرحوم نعيم أنطون كيماكانى .

« وحيث إن المدعى عليها حضرت بجلسة ١ / ٩ / ١٩٥٣ ولم تبتد دفاعا فى الدعوى

قد أوقع الحجز التنفيذى على المنقولات المينة بالمحضر المذكور ومن ثم فلا ولاية للقضاء المستعجل فى الفصل فى هذه الاشكالات ويتعين لذلك الحكم بعدم الاختصاص .

« وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك الزام المستشكين بها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .»

(قضية يوسف سنون وآخر ضد محمد على فياض رقم ٤٨٣٨ سنة ١٩٥٣ رئاسة حضرة القاضى محمد عبد اللطيف)

٧٠

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣

حراسة . حكم . تنفيذ . جواز تنفيذ حكم الحراسة على العقارات والمنقولات الموجودة فى البلاد الأجنبية . شرطها . خضوعها للتبادل المنصوص عليه فى المادة ٤٩١ مرافعات .

المبدأ القانونى

إنه وإن كان استقر القضاء المختلط على أن تنفيذ حكم الحراسة لا يمتد على الاموال الكائنة خارج البلاد المصرية إلا أن أحكام الحراسة إذ تعد حائزة لقوة الشئ المقضى فيه طالما هى تواجه صيانة حالة فعلية مشرعة كانت موجودة قبل النزاع أو حفظ حالة قانونية قائمة ، ومادامت الظروف التى صدر فيها الحكم لم يطرأ عليها أى تغيير مادمى أو قانونى فهى تخضع لنفس القواعد التى تخضع لها الأحكام القطعية التى يراد تنفيذها فى الخارج وتبعاً لذلك فيجوز تنفيذ حكم الحراسة على العقارات والمنقولات الموجودة فى البلاد الأجنبية التى

ومن ثم فقد حجزت القضية للحكم جلسة اليوم
ليقدم الطرفين مذكرات بدفاعهما .

« وحيث إنه قد استبان لهذه المحكمة من
مطالعة اشهاد الوراثة الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٥٢ من دائرة الأحوال الشخصية
للأجانب لمحكمة القاهرة الابتدائية أنه قد ثبت
وفاة المرحوم نعيم أنطون كيكانى بتاريخ ١٠
ابريل سنة ١٩٤٧ عن أرملة المدعى عليها وترث
ربع التركة وأولاد عمه المدعون ويرثون
الثلاثة الأرباع الباقية من التركة بالتساوى
بينهم .

« وحيث إن هذا الاشهاد يعد حجة بالوفاة
والوراثة لأنه لم يصدر حكم بخلافه كما لم يصدر
قرار من محكمة الأحوال الشخصية أو من قاضى
الأمور المستعجلة بوقف هذه الحجة وتبعا لذلك
يحق للدعين اعمالا لحكم الفقرة الثالثة من
المادة ٩٣٤ المضافة إلى قانون المرافعات بمقتضى
القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ حتى الاحتجاج بهذا
الاستشهاد قبل المدعى عليها .

« وحيث إن طرفى الخصومة إذ اختلفوا
فيما بينهم على إدارة تركه مورثهم المرحوم نعيم
كيكانى وتبعا لذلك يتعين وضع جميع مقومات
هذه التركة تحت الحراسة القضائية .

« وحيث إن المدعين إذ قرروا بأن بعض
أعيان هذه التركة موجودة بالسودان فإنه يتعين
بمحث مدي ولاية القضاء المصرى فى تعيين حارس
قضائى على الأموال الكاتنة خارج البلاد
المصرية .

« وحيث إن محكمة الاستئناف المختلطة كان
قد استقر قضاؤها بأن تعيين حارس قضائى على
أموال التركة يعد من قبيل الاجراءات التحفظية
المستعجلة التي لها طابع إقليمي بمحت وأنه لا يمكن تبعا

لذلك ان يمتد تنفيذ حكم الحراسة على الأموال
الكاتنة خارج البلاد المصرية (يراجع استئناف
مختلط ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مع ٤٦ - ٥٥ - ٢٦
فبراير سنة ١٩٤١ مع ٥٣ - ١١٣ .

« وحيث إن هذه المحكمة لا ترى الأخذ بما
ذهب إليه القضاء المختلط لأن أحكام الحراسة
تعد حائزة لقوة الشيء المقضى فيه طالما أنها
تواجه صيانة حاله فعلية مشروعة كانت موجودة
قبل النزاع أو حفظ حالة قانونية قائمة ومادامت
الظروف التي صدر فيها الحكم لم يطرأ عليها أى
تغيير مادى أو قانونى ومن ثم فهى تخضع لنفس
القواعد التي تخضع لها الأحكام القطعية التي يراد
تنفيذها فى الخارج وتبعا لذلك فإنه يجوز تنفيذ
حكم الحراسة على العقارات والمنقولات الموجودة
فى البلاد الأجنبية التي تخضع لشرط التبادل
المنصوص عليه فى المادة ٤٩١ مرافعات « تراجع
الحراسة القضائية للدكتور عبد الحكيم فراج
ص ٣٠٩ .

« وحيث إن المدعين وهم أصحاب الأغلبية فى
التركة فقد رشخوا المدعى الأول للحراسة ولما لم
توجه المدعى عليها أى مطعن جدى يضعف الثقة
به فترى المحكمة إسناد الحراسة إليه على أن تكون
مهمته استلام جميع مقومات تركه المرحوم نعيم
أنطون كيكانى من عقارية أو منقولة أينما وجدت
لادارتها واستغلالها حتى بعد سداد الضرائب
والمستحقات الحكومية والمصروفات الضرورية
يقوم بتوزيع غلة العقارات القابلة للاستغلال
وأموال النقد بين الورثة كل بقدر نصيبه وعليه
أن يقدم قلم كتاب هذه المحكمة كشف بالايرادات
والمصروفات معززا بالمستندات كل ستة شهور
وذلك إلى أن تنتهى حالة الشيوخ بينهم إن رضاء
أو قضاء .

لديه يذبه عليه فيه بعدم صرف الوديعة لوجود نزاع حول ملكيتها وأن يرسل المحيل إنذار للمحال اليه بعدم سداد قيمة الحوالة للمحال اليه لحصول نزاع بشأن صحة الحوالة فان لولاية للقضاء المستعجل في الحكم بعدم الاعتداد بمثل هذه الإنذارات لتعلق ذلك بمسائل موضوعية بحثة تمس أصل الحق الذي يتنازعه الخصمان وذلك ما لم يبين له في صورة جلية ناطقة أن هذه المنازعة غير جدية وأن المراد منها فقط عرقلة الصرف فتعتبر هذه المثابة كعقبة مادية مما يحق للقضاء المستعجل الحكم بعدم الاعتداد.

٢ - إن الشيكات إذ تعتبر من الأوراق التجارية التي تعد أداة للوفاء كما وأنها تقوم قيام النقد تماما بين المتعاملين ومن ثم فهي تكسب حاملها حقا يخول له مطالبة المسحوب عليه بالوفاء بقيمتها.

المحكم

« من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للدعى عليهما بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٣ قال فيها بأنه أودع ماله في البنك الأهلي وقد حجز هذا الأخير جميع هذا المال بناء على برتستو أعلن إليه من المدعى عليه الأول بموجب شيك بمبلغ ١٥٠٠ ج اضطر المدعى بسبب ما أن يوقف صرفه. ولما كان هذا البروتستو لا يعتبر جزءاً في نظر القانون لأنه على الأقل لم تتبع بشأنه الاجراءات التي أمر بها القانون ومن ثم فهو باطل بطلانا مطلقا والقضاء المستعجل أن يأمر بعدم الاعتداد به ولما أن كان المدعى تاجراً وخطيه التوامت يقتضي التسرعة المتناهية في رفع

« وحيث إنه بالنسبة للصروفات ترى المحكمة اضافتها على عاتق الحراسة لأنها اجراء حافظ لحقوق الطرفين .

« وحيث إن النفاذ المأمول وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٦٦ مرافعات ولا ترى المحكمة محلاً للنص عليه في منطوق حكمها كما لا ترى مسوغاً للتنفيذ بنسخه بحكم الأصلية .

(قضية سامي كيمكان وآخرين ضد عفيفة أنطون سنكي وآخرين رقم ٥٢٦٩ سنة ١٩٥٣ رئاسة حمزة القاضي محمد عبد اللطيف)

٧١

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣

١ - حجر . إعدم الاعتداد به . شرطه . عيب في حجز توقع فعلاً . عدم وجود حجز أصلاً . عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظره . استثناء . صورة جلية لمنازعة غير جدية .

٢ - شيك . أداة وفاء . مقام النقد . حق حامله في مطالبة المسحوب عليه .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان للقضاء المستعجل ولاية الحكم بعدم الاعتداد بحجز ما للدين لدى الغير كلما كان وجه البطلان صارخاً لا يحتمل شكاً أو تأويلاً كما لو أغفل الحاجز مراعاة الاجراءات الشكلية أو الأركان الجوهرية الواجب توافرها في حجز ما للدين لدى الغير إلا أنه يشترط لذلك أن يكون هناك حجز قد توقع فعلاً ولكنه باطلا قانوناً لعيب في الشكل أو لعدم توافر أركان هذا الحجز أما إذا لم يكن هناك حجز أصلاً كما لو أرسل شخص إنذاراً للمودع

هذا الحجز ومن ثم فقد طلب في ختام الصحيفة الحكم بعدم الاعتداد بالبروتستو المذكور مع إلزام المدعى عليهما متضامنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وبنسخة الحكم الأصلية .

« وحيث إن المدعى عليه الأول قرر أنه يمانع في الصرف لأنه له حق على المبالغ المودعة بالبنك وطلب الحكم برفض الدعوى .

« وحيث إن المدعى عليه الثاني دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى ولم يشرح هذا الدفع في مرافعته الشفوية .

« وحيث إنه وإن كان للقضاء المستعجل ولاية الحكم بعدم الاعتداد بحجز ما للدين لدى الغير طالما كان وجه البطلان صارخا لا يحتمل شكاً أو تأويلاً كما لو أغفل الحاجز مراعاة الاجراءات الشكلية أو الأركان الجوهرية الواجب توافرها في حجز ما للدين لدى الغير إلا أنه يشترط لذلك أن يكون هناك حجزاً قد توقع فعلاً ولكنه باطل قانوناً لعيب في الشكل أو لعدم توافر أركان هذا الحجز أما إذا لم يكن هناك حجز أصلاً ، كما لو أرسل شخص انذاراً للودع لديه ينبه عليه فيه بعدم صرف الوديعة لوجود نزاع حول ملكيتها أو أن يرسل المحيل انذار للحال إليه بعدم سداد قيمة الحوالة للمحال إليه لحصول نزاع بشأن صحة الحوالة فإنه لا ولاية للقضاء المستعجل في الحكم بعدم الاعتداد بمثل هذه الانذارات لتعلق ذلك بمسائل موضوعية بحثة تمس أصل الحق الذي يتنازعه الخصمان وذلك ما لم يبين له في صورة جلية ناطقة أن هذه المنازعة غير جدية وأن المراد منها فقط عرقلة الصرف فتعتبر بهذه المثابة كعقبة مادية مما يحق للقضاء المستعجل الحكم بعدم الاعتداد بها (يراجع قضاء الأمور المستعجلة محمد علي راتب طبعة ثانية

نبذة ١٠٤٠ وما بعدها ومستعجل مصر ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦ منشور بهامش صحيفة ٥٠١ والأحكام الماثلة المنشورة بهذا الهامش) .

« وحيث إنه وقد استبان من مناقشة الطرفين بجلسة ٣٠ / ٩ / ١٩٥٣ أنه قد نشأ بين المدعى والمدعى عليه الأول معاملة مالية بشأن صفقة معينة كان من أثرها أن سلم المدعى للمدعى عليه الأول شيكا بمبلغ ١٥٠٠ ج على البنك الاهلي إلا أنه لما أن دب الخلف بينهما بشأن إتمام هذه الصفقة فقد أخطر المدعى المدعى عليه الثاني بعدم صرف قيمة هذا الشيك للمدعى عليه الأول فلما أن امتنع المدعى عليه الثاني عن الصرف نقاذا لارادة المدعى فقد احتج المدعى عليه الأول على هذا الامتناع وسجل ذلك في البروتستو المشار إليه بصحيفة الدعوى المعانة للمدعى عليه الثاني .

« وحيث إن الشيكات إذ تعتبر من الاوراق التجارية التي تعد أداه للوفاء كما وأنها تقوم قيام النقد تماماً بين المتعاملين ومن ثم فهي تكسب حاملها حقاً يخول له مطالبة المسحوب عليه بالوفاء بقيمتها .

« وحيث إنه وقد قام نزاع جدى بين المدعى والمدعى عليه الأول حول أحقية هذا الاخير في صرف قيمة هذا الشيك ومن ثم فلا ولاية لهذه المحكمة في الحكم بعدم الاعتداد بالاحتجاج المرسل من المدعى عليه الأول للمدعى عليه الثاني لأن ذلك مما يمس أصل الحق المترتب على هذا الشيك ويتعين لذلك قبول الدفع بعدم الاختصاص .

« وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المدعى بها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات ،

(قضية مصطفى عبد الله ضد جوزيف جوكاز وآخر رقم ٥٩٢٣ سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة القاضي محمد عبد الطيف)

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

٧٢

محكمة مركز أسيوط

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١

قاصر . بلوغه سن الرشد . عته طارىء . الولاية والقوامه عليه .

المبدأ القانوني

الأصل شرعا إذا بلغ القاصر رشداً ثم طرأ عليه العته فان الولاية تعود للولى الشرعى . ولكن استصوبت وزارة العدل نظراً للأحوال الاجتماعية الحاضرة أن لا تعود الولاية عليه ويعين قيم عليه . فاذا انتفت الضرورة الاجتماعية طبقت القاعدة الشرعية .

وأما إذا بلغ القاصر مجنوناً أو معتوها فتستمر الولاية للولى الشرعى بالاجماع .

المحكمة

أقامت المدعية هذه الدعوى ضد ورثة وألدها المرحوم أحمد حسن على وهم أختها بهية أحمد حسن المشمولة بقوامة المدعى عليه الأخير ثم عبد الحميد على حسن وحسن عبد العاطى وسعدية على حسن وجميلة على حسن وطلبت إثبات صحة التعاقد عن العقد العرفى المؤرخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٦ الصادر من مورث المدعى عليهم والمتضمن بيعه لها ١٣ قيراط و ٨ أسهم

بمبلغ ١٣٣ جنيه والمصاريف والآتاعب والنفاذ . ولقد حضر من المدعى عليهم عبد الحميد على حسن وحسن عبد العاطى وأعدت كل من سعدية على حسن وجميلة على حسن كما أن المحكمة الحسنية قررت بجلسته ١١ / ١١ / ١٩٥٠ تعيين عبد الموجود سليمان عطية قima على بهية أحمد حسن بدلا من أختها المدعية وحضر بجلسته ٧ / ٣ / ١٩٥١ حيث وجهت له المدعية طلباتها الموضحة بصحيفة الدعوى بصفته قima وقرر بموافقتها لها والتزمت هى بالمصاريف .

د حيث إن المدعى عليهما عبد الحميد على حسن وحسن عبد العاطى طعنا على عقد البيع بطعنين أولها أنهما يجهلان توقيع المورث وثانيهما أن العقد المنسوب صدوره من المرحوم أحمد حسن على يتضمن بيعه قيراطين اثنين من ملكه الخاص و ١١ قيراطا و ٨ أسهم من مال ابنته بهية أحمد حسن باعتبارها قاصرة وبصفته وليا شرعيا عليها حالة أن الولاية الشرعية كانت قد زالت ببلوغ القاصرة سن الرشد فى تاريخ سابق على البيع فلم يعد له صفة الولاية التى تجبر له البيع بالنيابة عنها ومن ثم يكون البيع بالنسبة إلى ال ١١ قيراط و ٨ أسهم المملوكة لبهية باطلا لصدوره من غير مالك .

الدفع الأول

د حيث إنه تحقيقا للدفع الأول كانت قد أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وسمعت

شهود العقد وقضت بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٥٠ بصحته واجلت الدعوى لجلسة أخرى لنظر الموضوع وبذلك يكون العقد صحيحاً وصادراً من المورث المرحوم أحمد حسن علي .

الدفع الثاني

ارتكن الطاعنان على حكم المحكمة الحسنية الصادر بتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٤٨ والوارد به تقدير سن المطلوب الحجر عليها بهية أحمد حسن بمحضر حصر التركة بخمسة وعشرين عاماً وأنه بارجاع هذا التاريخ إلى عقسد البيع المؤرخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٦ تكون بهية قد تجاوزت سن الرشد .

وحيث إن المدعية قدمت شهادة تسنين من الدكتور رزق عريان مؤرخة في ١٨ / ٩ / ١٩٥١ بأنه بالكشف على بهية أحمد حسن وجد أن سنها يقارب الثامنة عشر تقريباً .

وحيث إن المحكمة كانت قد كلفت القيم على بهية أحمد حسن تقديم شهادة ميلادها فوعد بتقديمها في جلسة ٩ / ٥ / ١٩٥١ ولم ينفذ القرار كما قدم بجلسة ٢١ / ١١ / ١٩٥١ قسيمة بدفع الرسم لم تبين المحكمة منها أنها خاصة بالشهادة المطلوبة وحجزت الدعوى للحكم أربعة أسابيع وصرحت له بتقديمها في ظرف ثلاثة أسابيع مع مذكرات ولم يقدمها .

وحيث إن المحكمة تعتبر أن بهية أحمد حسن في أكتوبر سنة ١٩٤٦ كانت بالغة سن الرشد .

أولاً - لأن الأصل في الإنسان الرشد وعلى من ينكره تقديم الدليل ولم تقدم المدعية ولا القيم ما يدل على قصر الفتاة وقت تصرف والدها .

ثانياً - أن الإثبات على من يخالفه والظاهر من الحكم نمرة ١٨ ب سنة ١٩٤٧ أن بهية وقع حصر تركتها والدها المتوفى في نوفمبر

١٩٤٧ كان عمرها ٢٥ سنة فيكون عمرها في أكتوبر ١٩٤٦ أي وقت البيع يزيد عن ٢٣ عاماً - ثالثاً - لامتناع المدعية أو القيم عن تقديم شهادة ميلادها - رابعاً - لأنه لا يوجد دليل محقق على أن التي عرضت على الدكتور رزق عريان هي نفسها بهية أحمد حسن المدعى عليها في هذه الدعوى .

وحيث إنه مع ثبوت أن التصرف الحاصل من المرحوم أحمد حسن كان من مال ابنته بهية وهي بالغة سن الرشد فانه يتعين في هذه الحالة بحث مدى حق الوالد في التصرف في مال أولاده الذين يبلغون وهم معتمدين أو عديمي الأهلية .

وحيث إن الثابت من عقد البيع المؤرخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٦ أن والدها عند تصرفه ذكر أنه باع لابنته المدعية قيراطين اثنين من تكليفه الخاص و ١١ قيراطاً و ٨ أسهم من المكلف باسم ابنته بهية أحمد حسن القاصرة المقعدة عديمة التصرف وبصفته ولي أمرها وكذلك ثبت من حكم الحجز نمرة ١٨ ب سنة ١٩٤٧ أن ما ورد بمحضر حصر التركة يدل على أنها مصابة بكساح وفاقة النطق وعديمة التصرف ولا تعي شيئاً وقد أثبت ضابط نقطة تجمع سبع حالاتها بأنها مصابة بضعف قواها العقلية ولا تحسن التكلم وحالتها سيئة جداً وقد استدعتها المحكمة وبمناقشتها تبين لها أنها لا تعي شيئاً وأنها بحالة عته ظاهر لا تستطيع معها مباشرة شئونها بنفسها لذلك حكمت المحكمة بتوقيع الحجر عليها للعتة .

وحيث إن الذي تستفيد منه المحكمة من هذا الوصف بصفة قاطعة أن هذه الحالة التي وصفت بها الفتاة قديمة ومزمنة وإنها كانت في حالة عته مستمر وأنها بلغت وهي معتمدة إلى أن حجر عليها .

سنة ١٩٢٣ المنشور بالمحكمة سنة الرابعة صفحة ٢٨ بند ٣٠ .

على أن وزارة العدل كانت قد أصدرت منشورا عرف برقم ٩ سنة ١٩٢٣ جاء به ما يأتي :
... فإذا كان الحجر للسفه مع وجود الولي فلا تعود الولاية لهذا الولي فيجب تعيين قيم على المحجور عليه أما إذا كان الحجر للعتة أو الجنون فتستمر الولاية للولي الشرعي إذا بلغ الشخص معنوها أو مجنونا فإن بلغ الشخص عاقلا ثم طرأ عليه العتة أو الجنون فلا تعود الولاية عليه .

وظاهر أن في المنشور تفريق بين العتة المستمرة والعتة الطارئة وفيه مخالفة لنص المادة ٢١ من كتاب الأحكام الشرعية .

وقد أخذ المجلس الحسبي العالي في سنة ١٩٣٠ برئاسة المغفور له عبد العزيز فهمي بهذا الرأي الذي اعتمدته وزارة الحقانية وبين بأسبابه أن الأحوال الاجتماعية الحاضرة تجعل من الأصوب الأخذ بالرأي المخالف لما فيه من المصلحة للمحجور عليه (تراجع أسباب الحكم - المحاماة السنة الحادية عشر العدد الرابع بند ٢٠٢)
« وحيث إنه نتيجة لهذا العرض تكون الولاية للأب بإجماع الآراء في حالة بلوغ القاصر معنوها وتكون للأب شرعا بحسب الراجح إذا بلغ عاقلا ثم طرأ عليه العتة أو الجنون إلا أن الضرورات الاجتماعية فقط هي التي يتفضل معها في الحالة الأخيرة تعيين قيم .

« وحيث إن الحالة التي نحن بصددتها في هذه الدعوى حالة قاصر بلغ معنوها فهي بالإجماع تحتم عودة الولاية للأب وبذلك يكون له حقوق الولاية الشرعية كاملة ومنها نفاذ تصرفه في مال القاصر المشمول بولايته مادام لم يطعن عليها أمام الجهة المختصة بالنظر في الأحوال الشخصية الأهلية

« وحيث إن حكم بلوغ القاصر معدوم الأهلية مع وجود الأب فيه تفصيل فيما إذا كان انعدام الأهلية مرجعه السفه أو مرجعه العتة والجنون .

« وحيث إن الإجماع إلى أن انعدام الأهلية إذا كان مرجعه السفه فلا تعود الولاية إلى الولي الشرعي بخلاف انعدام الأهلية الذي سببه العتة والجنون ففيه تفصيل فيما إذا كان القاصر قد بلغ معنوها أو مجنونا أو إذا كان قد بلغ رشيدا ثم طرأ عليه العتة والجنون فالإجماع أيضا على أنه في الحالة الأولى تعود الولاية إلى الولي الشرعي والخلاف في الحالة الثانية فرأى يرى عودتها إلى الولي ورأى يرى لزوم تعيين قيم .

وقد نصت المادة ٢١ من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية على أنه إذا بلغ الولد معنوها أو مجنونا تستمر ولاية أبيه عليه في النفس والمال وإذا بلغ عاقلا ثم عتة أو جن عادت عليه ولاية أبيه .

ومفهوم النص أنه لا يفرق بين حالة العتة المستمرة أو الطارئة بعد البلوغ في الحالتين تعود الولاية إلى الأب .

وأخذا بهذا الحكم الشرعي البحت حكم المجلس الحسبي العالي بحكمه الصادر في ٢٥/٦/٢٣ والمنشور بمجلة المحاماة السنة الثالثة العدد العاشر بند ٣٩٧ وقرر القاعدة القانونية الآتية : -

« إذا حجر على شخص للسفه مع وجود ولي شرعي لا تعود الولاية لهذا الولي ويجب تعيين قيم عليه أما إذا كان الحجر للعتة أو للجنون فإن الولاية تعود للولي الشرعي .

كما أخذت أيضا بنص المادة ٢١ سالف الذكر محكمة الاستئناف بحكمها الصادر بتاريخ ٥ فبراير

والمجالس الحسينية للأستاذ هاشم منها صفحة ٢١٨ بند ٤٣٤ على أنه إذا جاز لنا أن نفترض الفرض الآخر فإن هذه الضرورة الاجتماعية غير موجودة في هذه الدعوى وذلك لأن الولي المتصرف لم يتهم بالاسراف بل بالعكس فإن الثابت من نفس العقد أنه تصرف في حصة من منزل مملوك له إلى المحجور عليها وهي بحكم كونها مريضة ومقعدة في حاجة إلى من يتولى رعايتها وهذا فيه مزيد من الاتفاق .

وحيث إنه من كل ذلك ترى المحكمة الحكم

بإثبات صحة التعاقد .

وحيث إنه نظراً لسبق الطعن بتجهيل العقد فترى المحكمة أن لا تشمل الحكم بالنفاذ المعجل .
وحيث إن المدعية التزمت بمصاريف الدعوى بتاريخ لاحق على الطعون التي تقدمت من خصومها فيتعين الزامها بها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية ناعسة أحمد حسن مكي ضد عبد الحميد على حسن وآخرين رقم ٦٦٣ سنة ١٩٤٩ رئاسة حضرة القاضي خليل يوسف عمون)

قضاء المحاكم الجزئية

قضاء الجح

٧٣

محكمة روض الفرج الجزئية

١٣ مارس سنة ١٩٥٢

١ - القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الخاص بلجان التوفيق والتحكيم . مدى تطبيقه . مجال ذلك التطبيق .

ب - الأساس القانوني لإغلاق محال الجزارة وصالونات الحلاقة ومحال كي الملابس في يوم الاثنين من كل أسبوع . غير سليم .

المبادئ القانونية

١ - المنازعات التي تقع بين صاحب العمل وعماله إما أن تكون فردية . وهي الخاصة بعامل واحد أو ببيعة عمال وتعلق بحق يطالب به أحد الفريقين والنظر فيها من اختصاص المحاكم العادية . وأما أن تكون مشتركة وهي ما يقع بين صاحب العمل وجميع عماله أو فريق منهم ولا يرتكن فيه

إلى قانون أو تعاقد بل إلى قواعد العدالة الاجتماعية . والأصل فيها أن تكون تسويتها باتفاق ودي بين الطرفين فإن عجزا عن ذلك وجب أن تتدخل السلطة الحكومية المختصة لحسم النزاع عن طريق التوفيق فإن لم تستطع فعن طريق التحكيم وهو ما نظمته القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الخاص بلجان التوفيق والتحكيم ٢ - لا يجوز تطبيق القانون رقم ١٠٥

لسنة ١٩٤٨ إذا كان صاحب العمل يشتغل بمفرده أو إذا كان ثمة نزاع معين بين صاحب عمل بذاته وعماله لم يعرض على مرحلتى التوفيق ثم أمام هيئات التحكيم وأصدرت فيه قراراً يمكن اعتباره ملزماً .

٣ - ليست لإحدى نقابات العمال أن تفرض قراراً تحكيم ما على كافة المشتغلين في

المهنة الخاصة بها . ذلك أن هذه النقابات بمقتضى المادة العاشرة من القانون لا رأى لها فى المداوولات فلا يجوز لها من ثم أن تنصب من نفسها رقبيا على عمال أو على أصحاب أعمال لم يثر بينهم بالذات نزاع اقتضى عرضه على لجان التوفيق أو هيئات التحكيم . وليس لها أن تكلف مندوبيها بمراقبة المحال التى تفتح فى يوم معين قررت النقابة الإغلاق فيه . المحكم .

« حيث إن واقعة الدعوى تجملى حسبما أبلغ بها أحمد كمال الدين محمد رئيس نقابة الجزائريين ومنسوبة الاتحاد من أنه شاهد يوم الاثنين ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥١ المتهم فاتح محل الجزارة الخاص به على الرغم من أن القانون يحتم إغلاق محال الجزارة فى أيام الاثنين من كل أسبوع .

وقد طلبت النيابة عقابه عملا بالمواد ١ وهـ

و ١٨ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ .

« وحيث إن المتهم دفع التهمة عن نفسه بأنه كان يشتغل بالقسم وفاء لحكم عليه وقرر أنه من المحتمل أن يكون العامل لديه قد فتح المحل لتنظيفه دون ممارسة البيع فيه فعلا .

« وحيث إنه يتعين البحث فى مدى انطباق قانون التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل على فرض أن نقابة الجزائريين أصدرت ما يحتم إغلاق محال الجزارة فى كل يوم اثنين ومدى التزام المتهم بتنفيذه .

« وحيث إنه من المبادئ المسلم بها أن المنازعات التى تقع بين صاحب العمل وعماله إما أن تكون فردية وهى الخاصة بعامل واحد أو بيضعة عمال وتعلق بحق يطالب به أحد الفريقين وهى فى الغالب فردية وهى المتعلقة بالعمال أو القانون أو التعاقد أو العرف

وينكره عليه الطرف الآخر أو يعترف به ولكنه يتمتع لسبب ما عن تنفيذه . وإما أن تكون مشتركة وهى ما يقع بين صاحب العمل وجميع عماله أو فريق منهم ولا يرتكن فيه إلى قانون أو تعاقد بل إلى قواعد العدالة الاجتماعية . والنظر فى المنازعات الفردية من اختصاص المحاكم العادية أما المنازعات المشتركة فالأصل فيها أن تكون تسويتها باتفاق ودى بين الفريقين فإن عجزا عن ذلك وجب أن تتدخل السلطة الحكومية المختصة لحسم النزاع عن طريق التوفيق فإن لم تستطع فعن طريق التحكيم وهو ما نظمته القانون المطلوب تطبيقه فنص فى المادة الأولى على أن المنازعات التى يسرى عليها هى المنازعات الخاصة بالعمل أو بشروطه . والتى تقع بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم . والمقصود من هذا التعريف هو أن يكون منحصرا فى دائرة العمل البحت مما يتعلق بالعمل نفسه أو بشروطه . فلا يتناول البحث أى نزاع فردى بين صاحب العمل وأحد عماله أو أى نزاع مشترك على مسألة لا تتعلق بالعمل أو بشروطه .

« وحيث إنه لا يفهم من ذلك إلا أن القانون قد نصب منه فيصلا لحسم النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال فلا يجوز من ثم تطبيقه إذا كان صاحب العمل يشتغل بمفرده فى محله أو إذا كان ثمة نزاع معين بين صاحب عمل بذاته وعماله لم يعرض على مرحلتى التوفيق ثم أمام هيئات التحكيم وأصدرت فيه قرارا يمكن اعتباره ملزما .

« وحيث إنه مما يؤيد هذا رأى أن الأصل فى التحكيم أنه نظام غير قضائى أقره الشارع للفصل بين المتنازعين إذا ما فضلوا الالتجاء إليه مختارين فهو نظام اختياري . ولئن اتبع التشريع المصرى نظاما وسطا حين جعل التحكيم إلزاميا فى بعض

النقابة التي لا رأى لها في المداولات تنصب من نفسها رقيباً على عمال أو على أصحاب أعمال لم يشرب بينهم بالذات نزاع اقتضى عرضه على لجان التوفيق أو هيئات التحكيم بل وتعين مندوبين لمراقبة المحال التي تفتح في يوم معين قررت النقابة الإغلاق فيه. فهذا عنت بعيد عن الاستجابة لروح القانون أو نصه ويتعين من ثم الحكم ببراءة المتهم عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات القانونية .

(قضية النيابة ضد سيد عبد اللطيف معوض رقم ٦٣٧٧ سنة ١٩٥١ برئاسة حضرة القاضي محمد أسعد محمود وحضور حضرة الأستاذ أحمد الديواني معاون النيابة)

٧٤

محكمة روض الفرج الجزئية

٥ يونيه سنة ١٩٥٢

١ - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأوامر الجنائية الملغى . الفرق بينه وبين قانون الاجراءات الجنائية الحالي .

ب - هل يجوز لقاضي الأوامر الجنائية أن « يأمر » بالبراءة . جواز ذلك .

ج - متى يصبح الأمر الجنائي بمثابة حكم حائز لقوة الشيء المقضي به . فوات مدة الاعتراض .

المبادئ القانونية

١ - تنص المادة ٣٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية الحالي على أن قاضي الأوامر الجنائية يرفض إصدار الأمر إذا رأى أنه لا يمكن الفصل في الدعوى بحالتها التي هي عليها أو بدون تحقيق أو مرافعة وكذلك إذا كانت الواقعة نظراً لسوابق المتهم أو لأي سبب آخر تستوجب عقوبة أشد من الغرامة التي يجوز صدور الأمر بها . وبذلك حذفت تلك المادة حالتين أخريتين كان منصوص عليهما في المادة الثانية من القانون

الأحوال التي يمس فيها الصالح العام واختيارياً في الأحوال الأخرى فقضت المادة الثانية بأنه إذا تعذر على اللجنة حسم النزاع ودياً أحالة وزير الشئون الاجتماعية على هيئة التحكيم إذا كان موضوع النزاع مما يكون فيه التحكيم إجبارياً بأن كان قد سبق صدور قرار في موضوع النزاع من هيئة التحكيم أو كان النزاع متعلقاً بعمليات المرافق العامة كالمياه والانارة والمجاري وغيرها أو بالمخازن والسدخانات ومحال لبس الخضر واللحوم بالجملة الخ . . . فهذا لا يعني أن هناك قرار تحكيم يمكن سريانه على الكافة دون معقب منهم بل انه إذا تار نزاع سبق أن أصدرت إحدى هيئات التحكيم قراراً بشأنه فيلزم عرضه على التحكيم إجبارياً . وهذا بمفرده ينم عن أنه لا بد من صدور قرار تحكيم بذاته بين صاحب عمل معين وعمال لديه يحسم ما بينهم من نزاع ويكون من الواجب عليهم تنفيذه وإلا كانوا عرضة للعقاب المقدر في المادة ١٨ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ .

« وحيث إنه مما يؤكد النظر الذي يذهب إلى أنه ليس لنقابة العمال أن تفرض قرار التحكيم على كافة المشتغلين في المهنة الخاصة بها سواء أكانوا منضمين إلى تلك النقابة أم لا لأن المادة العاشرة نصت على الأعضاء الأصليين في هيئة التحكيم وهم أعضاء يغلب عليهم الصبغة القانونية كي يكون ذلك أدعى إلى الثقة بها فلا يحجم المتنازعون عن قبول التحكيم إليها في الأحوال الاختيارية . ونص في المادة التالية لها أن يضم إلى تلك الهيئة بصفة محلفين مندوبان من الفرقة الصناعية المختصة ومندوبان من نقابة نفس الصناعة أو المهنة التي يزاوها العمال المتنازعون وجاء صراحة في تلك المادة أنه ليس لهؤلاء المحلفين رأى في المداولات .

« وحيث إنه إذا ما تقرر ذلك كان عجبا أن

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى تحمل في أن النيابة العامة عرضت هذه الدعوى على قاضي الأوامر الجنائية لاستصدار أمر جنائي فيها وارتأى ذلك القاضي بعد الاطلاع على الأوراق أن الأدلة في الدعوى قبل المتهم غير متوافرة فأصدر أمراً ببراءته وعنى في ذلك الأمر فضلاً عما قضى به بذكر اسم المتهم والواقعة المعاقب من أجلها ومادة القانون التي طبقت والأسباب التي بني عليها ذلك عملاً بما تقضى به المادة ٣٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

د وحيث إن النيابة العامة عادت فقدمت القضية للجلسة طالبة الحكم على المتهم دون أن تبين الأسباب التي دعت إلى ذلك ودون أن تدعى لما تقضى به المادة ٣٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنص على أن لكل من الخصوم أن يعلن عدم قبوله للأمر الجنائي ويكون ذلك بتقرير من قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة للنيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة لباقي الخصوم . وليس لاتخاذ هذا الاجراء من تعليل إلا أن النيابة العامة ترى أن تحرم قاضي الأوامر الجنائية من أن يصدر أمره بالبراءة قاصرة اختصاصه على إصدار الأمر بالعقوبة في الحدود التي يخولها إياه القانون أو برفض الأمر .

ولعل ذلك الرأي أخذ بظاهر ما قد توحى به نصوص قانون الاجراءات الجنائية في الفصل الحادى عشر من الباب الثانى من الكتاب الثانى منه وقياساً على ما كان العمل عليه سارياً في ظل القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأوامر الجنائية الملغى .

د وحيث إنه قد يلوح للبرحلة الأولى من استقراء نص المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات

رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الملغى وهما حالة عدم ثبوت الواقعة إذا كان القانون لا يعاقب عليها وحالة هدم الحكم للدعى المدنى في تعويضه بما طلبه من تعويض . وبذلك يكون لقاضي الأوامر الجنائية الحكم في الحالتين سواء بالإدانة أو بالبراءة أو بالتعويض أو برفضه .

٢ - تقضى المادة ٣٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية الحال على أن لكل من الخصوم أن يعلن عدم قبوله للأمر الجنائي ويكون ذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة للنيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة لباقي الخصوم . وهذا يعنى أن القانون يحتم أن يكون اعتراض النيابة على ما يأمر به قاضي الأوامر الجنائية بتقرير في قلم الكتاب . فليس للنيابة أن تعيد عرض القضية على المحكمة بدون اتخاذ ذلك الاجراء الحتمى وفي المدة المحددة له .

٣ - إذا رفض القاضي استصدار أمر جنائي فيكون من حق النيابة أن تعيد إقامة الدعوى وأن تقدم القضية للجلسة ما دامت الدعوى العمومية لم تسقط بمضى المدة . أما إذا أصدر القاضي أمراً بالبراءة فانه يصبح بمثابة حكم نهائى يحوز حجية الشئ المحكوم فيه بعد فوات مدة الاعتراض وهي ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر بالنسبة للنيابة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة لباقي الخصوم .

٢ - حالة عدم الحكم للدعى المدنى في تعويضه بما طالبه من تعويض .

وكان مشروع القانون المقدم من الحكومة يقضى بمثل ذلك (المادة ٣٤٠) أخذاً بمذهب القانون القديم ، ولكن النص الحالى - وهو من وضع لجنة الشئون التشريعية بمجلس الشيوخ - عدل عن ذلك وحذف الإشارة إلى هاتين الحالتين ، ومعنى ذلك أنه يجب على القاضى أن يفصل فيهما فى الموضوع بأن يأمر بالبراءة أو برفض طلبات المدعى بالحق المدنى .

« وحيث إنه مما يؤيد هذا النظر ما جاء فى التقرير الأول لمجلس الشيوخ عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بأنه كان يقضى بأن القاضى يرفض إصدار الأمر إذا رأى وجوب الحكم بالبراءة أو برفض طلبات المدعى بالحق المدنى بينما المادة السابقة توجب فى حالة الادانة الحكم بالعقوبة والتعويض . ورأت اللجنة ألا مبرر لهذه التفرقة وأنه يجب أن يكون للقاضى الحكم فى الحالتين سواء بالإدانة أو بالبراءة أو بالتعويض أو برفضه ولا ضرر من ذلك مادام أن النيابة والمدعى بالحق المدنى حق المعارضة فى الأمر كلمتهم ، ولذلك حذفت الحالتان الثالثة والرابعة وعدلت اللجنة صياغة تلك المادة

« وحيث إنه إذا ما تقرر ذلك لم يك سائفاً مع صراحة العبارات التى أورتها لجنة الشئون التشريعية بمجلس الشيوخ فى التقرير المؤرخ فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٨ أن تذهب النيابة مذهباً يتنافى مع قصد المشرع ويتجافى عن الغاية التى هدف إليها دون أن توضح رأيها التى تستند إليه أو السند التشريعى الذى تجعله عمدتها خاصة وأن الفقه المصرى يسير جنباً إلى جنب مع رأى القاضى

الجنايية ما يؤيد المذهب الذى تحتضنه النيابة إذ تشير تلك المادة إلى أنه لا يقضى فى الأمر بغير الغرامة والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ولا يجوز أن تتجاوز الغرامة ١٠ عشرة جنيهات . وتقابل هذه المادة الثانية من قانون الأوامر الجنائية الملغى مع تعديل فى الحكم إذ قد يؤخذ من ظاهر النص أنه لم يشر بشئ إلى جواز صدور الأمر بالبراءة أو برفض التعويض المدنى المطلوب .

« وحيث إنه مع ذلك - فإن التعمق فى فهم هذه المادة والمادة التى تليها واسكتناه المعانى التى ترمى إليها وتتبع المراحل التشريعية التى مرت بها نصوص هذا الفصل من قانون الاجراءات الجنائية تقضى - بل هى مؤدية لزاماً - إلى إطراح رأى النيابة والأخذ بالرأى العكسى الذى يجوز إصدار أمر جنائى بالبراءة فى ظل قانون الاجراءات الحالى .

« وحيث إن المادة ٣٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى على أنه يرفض القاضى إصدار الأمر إذا رأى :

أولاً - أنه لا يمكن الفصل فى الدعوى بحالتها التى هى عليها أو بدون تحقيق أو مرافعة .

ثانياً - أن الواقعة نظراً لسوابق المتهم أو لآى سبب آخر تستوجب توقيع عقوبة أشد من الغرامة التى يجوز صدور الأمر بها .

« وحيث إن تلك المادة تقابل المادة الثانية من قانون الأوامر الجنائية الملغى التى كانت تضيف إلى الحالتين المشار إليهما فى هذا النص حالتين أخرتين هما : -

١ - حالة عدم ثبوت الواقعة إذ كان القانون لا يعاقب عليهما (حالة البراءة) .

الأوامر الجنائية ويبين سدادها واتفاقه مع القانون
نصا وروحا .

(شرح قانون الاجراءات الجنائية ١٩٥١
للدكتور محمود محمود مصطفى بند ٣٥١ ص ٣٧٨
والمبادئ الأساسية للاجراءات الجنائية ١٩٥٢
لعل زكي العرابي ح ٢ بند ٥٤ ص ٢٩)
وينبغي مراعاة الفرق بين الأمر بالبراءة ورفض
الأمر فبينما يكون من حق النيابة أن تعيد إقامة
الدعوى في الحالة الأخيرة مادامت لم تسقط بمضي
المدة إذا بالأمر بالبراءة يحوز صحة الشيء المحكوم
فيه بعد فوات مدة الاعتراض .

« وحيث إنه ما دامت النيابة العامة لم تعلن
عدم قبولها الأمر الجنائي بتقرير في قلم كتاب
المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره
ومعنى عدم اعتراضها هو قبول ما قضى به الأمر
طبقا للمادة ٣٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية
فيصبح بهذا القبول حكما نهائيا . ويحق للمحكمة
من ثم أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
الفصل فيها . »

(قضية النيابة ضد ديمتري كارلاسلاري رقم
٨١٤٩ سنة ١٩٥٢ بالهيئة السابقة) .

بحث

في استحقاق غلة العقار المشفوع

للأستاذ راغب حنا المحامى

وكيل النقابة

نشرنا بالعدد العاشر من السنة الثالثة والثلاثين من المجلة بحثاً في استحقاق غلة العقار المشفوع ، ذهبنا فيه إلى أن الشفيع الذى يقضى بأحقية لأخذ العقار المبيع بطريق الشفعة يستحق غلة العقار المشفوع من وقت إيداع الثمن نزولاً على حكم القانون المدنى الجديد الذى أوجب على الشفيع أن يودع قبل رفع دعوى الشفعة كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع وإلا سقط حق الأخذ بالشفعة (مادة ٩٤٢ فقرة ثانية) .

وقلنا إنه يؤيد هذا النظر ويؤكد اعتبارات الآتية :

١ — لا يسوغ قانوناً ولا عدلاً أن يوجب المشرع على الشفيع إيداع كامل الثمن قبل رفع الدعوى ، ثم يحرمه ثمار العقار فوق حرمانه من الانتفاع بالثمن !

٢ — إن المبادئ العامة فى القانون لا تجيز للمشتري الذى أنكر حق الشفيع أن يفيد من إنكاره ومطله ، ويتملك الثمار رغم سوء نيته ، كما لا تجيز حرمان الشفيع المحق فى طلبه من ريع العقار وفوائده الثمن فى وقت معا ١١

٣ — إن حكم محكمة النقض الصادر فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ إذا كان قد رأى غير هذا رأى فقد كان متأثراً بأحكام قانون الشفعة المعمول به وقتئذ ، والذى كان لا يوجب على الشفيع إيداع الثمن ولا عرضه عرضاً حقيقياً . وقد أشار إلى ذلك صراحة إذ قال إن الشفيع لو عرض أو أودع الثمن فانه " يكون قد ألزم نفسه بما لم يلزمه به القانون ، وليس له أن يتوسل بفعله إلى حرمان المشتري من حقه " . وغنى عن البيان أن هذا النظر يتغير حتماً بعد إذ ألزم القانون الجديد الشفيع بإيداع الثمن قبل رفع الدعوى وإلا سقط حقه . وقد أشار إلى ذلك الدكتور محمد على عرفة أستاذ القانون المدنى فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة فى كتابه (التقنين المدنى الجديد) .

٤ — إن سند الرأى العكسى هو أن الريع من حق المالك ، وأن الملكية لا تنتقل قانوناً إلى الشفيع إلا من تاريخ تسجيل الحكم النهائى الذى يصدر بأحقية لأخذ العقار ، وفقاً لنص المادة ٩٤٤

التي تقرر أن « الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل » . والواقع أنه سواء أ كان المقصود من هذا النص هو أن حكم الشفعة يعتبر دليل الشفيع على ملكية العين المشفوعة أم سبباً قانونياً للملكية فإن غلة العين يجب أن تكون من حق الشفيع من وقت إيداعه الثمن سواء اعتبر مالكا من وقت طلبه الشفعة أم من وقت البيع الأول. أم من وقت الحكم النهائي . حيث لا ارتباط بين الحق في الحصول على ثمار العين وبين تاريخ انتقال الملكية ، إذ من المبادئ المقررة أن المشتري يعقد غير مسجل يحق له الانتفاع بالعين المباعة باعتبار هذا وذاك من الحقوق الشخصية التي ترتب على البيع ولا توقف على نقل الملكية .

هـ - إن هذا هو ما يستفاد من المذكرة الإيضاحية للشروع التمهيدي للقانون المدني الجديد ، التي جاء بها أن اللجنة تناقشت في إضافة نص يقضي بأن الغلة تكون للشفيع من وقت إعلانه الأخذ بالشفعة ، وعليه من ذلك الوقت أيضاً فوائد ما لم يودعه من الثمن في خزانة المحكمة . وإذا كان القانون لم يتضمن هذا النص فأغلب الظن أن إغفاله يرجع إلى أنه يقرر قاعدة بديهية يكفى فيها الرجوع إلى القواعد العامة بعد إذ أوجب القانون على الشفيع إيداع كامل الثمن قبل رفع الدعوى .

وقد نشر الأستاذ الكبير نصيف زكي الحامى في العدد السابق تعليقا على البحث المذكور ، رأى فيه الأخذ بالرأى العكسى . استناداً أن المادة ٩٤٤ من القانون الجديد تنص على أن « الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع » - وهو بذاته نص المادة ١٨ من القانون المدني القديم - ومدلوله أن حكم الشفعة يعتبر منشأ للحق لا مقررأ له - وإن مانص عليه القانون المدني الجديد من الزام الشفيع بإيداع كامل الثمن خزانة المحكمة قبل رفع الدعوى لا يغير من القواعد السابقة - وإن سبب وضع هذا النص هو رغبة المشرع في التضييق في الأخذ بالشفعة بعد إذ كان مقترحا حذفها من القانون كسبب من أسباب كسب الملك لأنها قيد على حرية التصرف - وأخيراً لأن القانون الجديد جاء حاسماً في النص على أن الشفعة رخصة وليست حقاً ...

والواقع أننا لا نرى في هذه الأسانيد ما يبرز إهدار حق الشفيع - الذي يقضى بأحقية لأخذ العقار بطريق الشفعة - في غلة العقار المشفوع من وقت إيداعه كامل الثمن خزانة المحكمة ، وهي لا تتضمن رداً على الأسباب الخمسة التي أسسنا عليها رأينا والتي أوردناها فيما تقدم .

أما إن نص المادة ٩٤٤ من القانون الجديد هو بذاته نص المادة ١٨ من القانون القديم فهذا ما ذكرناه في بحثنا أكثر من مرة ، وقلنا إنه لا يؤيد الرأى العكسى ، حيث لا ارتباط بين الحق في الحصول على ثمار العين وبين تاريخ انتقال الملكية . وضررنا لذلك مثلاً حالة المشتري يعقد غير

مسجل ، إذ لا خلاف في استحقاقه للغلة من وقت دفع الثمن وتتمام البيع ، ولو لم تنتقل الملكية إليه بشهر عقد البيع . وفي هذا الصدد نصت المادة ٥٨ ؛ فقرة ثانية من القانون المدنى على أن « للمشتري ثمر المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع ، ولم يقبل القانون د من وقت شهر العقد أو انتقال الملكية ، . . . وانفس السبب يجوز للشفيع أن يطلب أخذ العقار المبيع بعقد لم يشهر . وفي تعليل هذا وذاك استقر الفقه والقضاء منذ صدور قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ على أن عقد البيع لا زال من عقود التراضى التى تم وتنتج آثارها بمجرد الإيجاب والقبول وإن كان نقل الملكية يتراخى إلى وقت تسجيل العقد أو شهره ومن المقرر أن للمشتري بعقد غير مسجل أن يطالب البائع بالتسليم وبالربيع من وقت تمام البيع ودفع الثمن ، وليس للبائع أن يعارض المشتري في الصفقة بناء على عدم تسجيل العقد ، كما ليس للمشتري بعقد غير مسجل أن يدفع طلب الدائن الذى يزعم ملكيته بدعوى أنه لم يسجل العقد وأن الملكية لم تنتقل إليه

ذكرنا ذلك للتدليل على انعدام العلاقة بين الحق في الغلة وبين انتقال الملكية . ومن ذلك يبين أن حق الشفيع في غلة العقار المشفوع لا يتعارض مع نص المادة ٩٤٤ الذى يجرى بأن حكم الشفعة هو سند ملكية الشفيع

وأما القول بأن المشرع قصد من تكليف الشفيع إيداع كامل الثمن قبل رفع دعوى الشفعة مجرد التضييق فى الأخذ بالشفعة بعد إذ اقترح حذفها من القانون كسبب من أسباب نزع الملكية ، فقول لا يسند الرأى العكسى ما دام القانون قد أبقى على الشفعة .

وغنى عن البيان أن كل ما هدف إليه المشرع من تكليف الشفيع إيداع كامل الثمن قبل رفع الدعوى هو التحقق من جدية الطلب لا أكثر ولا أقل ...

وأما النص الذى ورد فى المادة ٩٣٥ على أن الشفعة « رخصة ، والاستدلال بذلك على أنها ليست « حقا ، فذلك تحميل للألفاظ أكثر مما تحتمل . فالشفعة لازالت حقا لكل من توافر فيه شروطها . ولعل أقطع دليل على ذلك النصوص التى وردت فى باب الشفعة نفسه : فلقد جاء بالمادة ٩٣٦ أنه « يثبت الحق فى الشفعة لمالك الرقة ... ،

وجاء بالمادة ٩٣٧ أنه إذا تراحم الشفعاء يكون استعمال « حق الشفعة ، على حسب الترتيب المنصوص عليه فى المادة السابقة ...

ونصت المادة ٩٤ على أن من يريد الأخذ بالشفعة عليه أن يعلن رغبته الى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار الرسمى الذى يوجه اليه البائع أو المشتري « وإلا سقط حقه ،

ونصت المادة ٩٤٢ على أنه اذا لم يودع الشفيع كل الثمن الحقيقي قبل رفع دعوى الشفعة سقط حق الأخذ بالشفعة ،

ونصت المادة ٩٤٣ على رفع دعوى الشفقة في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عليه في المادة السابقة ، وإلا سقط الحق فيها ،

ونصت المادة ٩٤٨ على الأحوال التي يسقط فيها ، الحق في الأخذ بالشفعة ،

ومن ذلك كله يبين أن الشفعة لا زالت حقا وان اعتبارها رخصة ، لصاحب الحق أن يستعملها أو لا يستعملها ، لا يهدر حقه — إذا استعملها — في غلة العقار المشفوع من تاريخ إيداع الثمن الأسباب المتعلقة بالعدالة التي أوردناها والتي لا تتنافى مع أحكام القانون .

بحث مدى سلطة النيابة في تنفيذ أحكام الحبس الصادرة من المحاكم الشرعية

لحضرة الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر

الذي دعاني إلى هذا البحث أنه تقدمت شكوى من أحد الأشخاص للنيابة يتهم فيها أحد معاوني الإدارة بمحاولة مصر أنه أصدر أمراً بالتقبض عليه لتنفيذ الحكم بحبس صدر ضده من المحكمة الشرعية بعد أن حكم عليه بنفقة معينة لم تلتزم به ولم يف بها - ونعى على هذا الأمر أنه صدر باطلاً إذ أن المشكو وهو حضرة معاون الإدارة لا يملك إصدار مثل هذا الأمر - ونسب بعض أمور أخرى إلى أحد الضباط بالمحاولة وتحميل في أنه نفذ هذا الأمر بطريقة تعسفية في غير المنطقة التي قيد بها . وحققت النيابة هذه الشكوى بوصفها بلاغاً تقدم إليها واجب تحقيقه - وانتهت إلى أن الأمر لا جريمة فيه وحفظت الشكوى إدارياً .

وكان مقدم الشكوى قد دفع مبلغ النفقة المتجمدة عليه وتوصل بذلك إلى إيقاف تنفيذ حكم الحبس الصادر ضده .

بعد ذلك تقدم هذا الشخص نفسه بمريضة أخرى يطلب فيها من النيابة إيقاف تنفيذ حكم آخر صدر بحبسه من المحكمة الشرعية أيضاً نظراً لأنه مريض بذات الرئة وهو مرض يهدد حياته للخطر إن نفذ عليه الحكم ومستنداً إلى ذلك إلى نص المادة ٤٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تبيح تأجيل تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية إذا كان المحكوم عليه مصاباً بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته بالخطر - وقدم دعماً لشكواه صور الأشعة التي تثبت مرضه .

فهل للنيابة الحق في أن تتدخل في تنفيذ حكم الحبس وأن تؤجل تنفيذه إذا تبين حقيقة أن المحكوم عليه مصاباً بمرض خطير يهدد حياته إن نفذ عليه الحكم ؟
أولاً : سلطة النيابة في تنفيذ الأحكام الجنائية :

تنص المادة ٤٦١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على أن يكون تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية بناءً على طلب النيابة العامة وفقاً لما هو مقرر بهذا القانون . وتنص المادة ٤٦٢ إجراءات على مايلي «على النيابة العامة أن تبادر إلى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ الصادرة في الدعوى الجنائية - ولها عند اللزوم أن تستعين بالقوة العسكرية مباشرة» . ففهوم هذين النصين أن قانون الإجراءات الجنائية وكل إلى النيابة العامة أمر تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية والتي تباشرها أمام المحاكم .

ويكون تنفيذ الأحكام الصادرة بالعقوبات المقيدة للحرية في السجون المعدة لذلك بمقتضى أمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الخاص الذى يقرره وزير العدل (المادة ٧٨) إجراءات) ونص قانون الاجراءات الجنائية فى المواد ٥١١ وما بعدها على جواز التنفيذ بطريق الاكراه البدنى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة - وأن تنفيذ الاكراه البدنى يكون بأمر يصدر من النيابة العامة (مادة ٥١٦ إجراءات) فالنيابة العامة لها أمر تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية فى الدعوى العمومية وكذلك تنفيذ الاكراه البدنى - ولها فى ذلك بمقتضى نصوص قانون الاجراءات أن تقدر وجوب التنفيذ فوراً أو تأجيله - فإذا كانت المحكوم عليها بعقوبة مقيدة للحرية حبلى فى الشهر السادس من الحمل جاز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضى مدة شهرين على الوضع (مادة ٤٨٥ إجراءات) وإذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مصاباً بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته بالخطر جاز تأجيل تنفيذ العقوبة عليه (المادة ٤٨٦ إجراءات) وإذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون وجب تأجيل تنفيذ العقوبة حتى يبرأ ويجوز للنيابة العامة أن تأمر بوضعه فى إحدى المحال المعدة للأمراض العقلية - وفى هذه الحالة تستتزل المدة التى يقضيها فى هذا المحل من مدة العقوبة المقضى بها (المادة ٤٨٧ إجراءات) .

هذه هى الأحكام والمواد الخاصة بسلطان النيابة العامة فى مسائل تنفيذ الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية - وما لها من الحق فى تأجيل تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية للأسباب المتقدمة .

ثانيا : النصوص المتعلقة بتنفيذ الأحكام الشرعية :

تنص المادة ٣٤٩ من المرسوم بقانون ٢٥ سنة ١٩٢٩ الخاص بأحكام الأحوال الشخصية على أنه : يحصل التنفيذ بمعرفة جهات الادارة أو من تعينه وزارة الحفانية لذلك وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب الخصم الذى يسلمهم الحكم الواجب التنفيذ .

ويؤخذ من صريح هذا النص ابتداء أن جهات الادارة هى المنوط بها تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية .

أما الصيغة التنفيذية التى تذيل بها الأحكام الشرعية فقد نصت عليها المادة ٣٤٣ من المرسوم سالف الذكر وهى : يجب على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين على إجرائه ولو باستعماله للقوة الجبرية متى طلب منها ذلك طبقاً لنصوص اللائحة .

وإذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه إلى رئيس أو قاضى المحكمة الكائن بدائرتها جهة التنفيذ وعلى القاضى أن يرفع الأمر لوزارة الحفانية (المادة ٣٥٠ من اللائحة الشرعية) .

والصيغة التنفيذية الخاصة بالأحكام الشرعية لم تشر إلى النيابة العامة وكونها مكلفة بالتنفيذ أو المساعدة على إجرائه كما تضمن على ذلك الصيغة التنفيذية التى تذيل بها الأحكام الصادرة من المحكمة

الوطنية . وصريح النص يقطع أن الجهة التي يناط بها التنفيذ وهي جهات الادارة (طبقا لنص المادة ٣٤٩ من اللائحة) مكلفة باجرائه والمبادرة إليه عندما يطلب منها ذلك فاذا امتنع من نيط به التنفيذ فان أمر امتناعه يرفع إلى رئيس أوقاض المحكمة الكائن بدائرتها جهة التنفيذ بناء على طلب أو شكوى الخصم .

ثالثا : دعوى الحبس :

تنص المادة ٣٤٧ من اللائحة الشرعية على أنه « اذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو في أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن - يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوما - أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فانه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية » فالنص المتقدم يبين أن حكم الحبس يصدر في دعوى ترفع من المحكوم له بالنفقة ضد المحكوم عليه ومتى ثبت للمحكمة أنه قادر على الوفاء بما حكم به وامتنع رغم ذلك فإنها تحكم بحبسه .

فدعوى الحبس هذه إنما هي دعوى شرعية كسائر الدعاوى التي تنظرها المحاكم الشرعية والحكم الصادر فيها - ولو أنه مقيد لحرية المحكوم عليه إن لم يوف ما هو مطلوب منه أو لم يقدم كفيلا - فان تنفيذه يتم طبقا لنص المادة ٣٤٩ من اللائحة أى بمعرفة جهات الادارة أو من تعينه وزارة الحفانية لذلك إذ أن اللائحة لم تنص على اتباع طريق آخر للتنفيذ خاص بحكم الحبس وحده فيجب العمل بالنص العام الذي يسرى على الأحكام الشرعية عموما .

وتنفيذ حكم الحبس الذي يصدر من المحكمة الشرعية هو تنفيذ بالاكره البدني على المحكوم ضده ليجبر على القيام بما حكم به عليه من نفقة - بحيث إنه متى قام بوفائها فانه يخلى سبيله فوراً وكذلك إذا قدم كفيلا - ولا يمنع التنفيذ بالاكره البدني على هذا النحو من التنفيذ بحكم النفقة بالطرق العادية أى عن طريق التنفيذ على المال - إذ أن حبس المحكوم عليه لا يسقط ما هو مطلوب منه . ويشبه حكم الحبس في صدد تكليفه بما نصت عليه المادة ٥١٩ إجراءات جنائية التي تنص على حق محكمة الجنح التي بدائرتها محل المحكوم عليه أن تحكم عليه بالاكره البدني متى امتنع عن تنفيذ الحكم الصادر لغير الحكومة بالتعويضات بعد التنبه عليه بالدفع إذا ثبت لديها أنه قادر على الدفع وأمرته ولم يمثل .

ولذا فقد يدق الأمر بذلك ويقال إن الأحكام التي نص عليها قانون الاجراءات الجنائية في باب الاكره البدني تسرى عند تنفيذ حكم الحبس الصادر من المحكمة الشرعية وخاصة من ناحية حق النيابة في تأجيل تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية أو للتنفيذ بالاكره البدني عند مرض المحكوم عليه أو جنونه أو للحيل في الشهر السادس .

ولكننا نبادر إلى إزالة هذه الشبهة بالقول أن نصوص قانون الاجراءات لا تنطبق إلا على الدعوى الجنائية . وحق النيابة في مباشرتها أمام المحاكم الجنائية . و الفرق بين دعوى الحبس التي تنظرها المحاكم الشرعية والتي لا تخرج عن كونها دعوى شرعية كسائر الدعاوى التي تنظرها تلك المحاكم باجراءاتها

معينة منصوص عليها باللائحة الشرعية وبين الدعوى الجنائية التي تباشرها النيابة العامة أمام المحاكم الجنائية بصفتها نائبة عن الهيئة الاجتماعية .

ويكفي هذا لهدم كل لبس في هذا الأمر فلا يمكن أن تنسحب نصوص قانون الاجراءات الجنائية على دعاوى غير جنائية ولا تنظرها المحاكم الجنائية - ولذا فان سلطات النيابة فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الجنائية لا يمكن أن تسرى بالنسبة لأحكام الحبس الصادرة من المحاكم الشرعية .

ولا يقدح هذا النظر أن الحبس الذي يصدر به حكم شرعى يتم تنفيذه في أحد السجون المركزية كما تنفذ بعض الأحكام الجنائية المقيدة للحرية إذ أن مكان التنفيذ لا يمكن أن يضيق تشابها بين نوعي الأحكام المختلفين .

رابعاً : الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات :

تنص المادة ٢٩٣ ع على أنه : كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو اصهاره أو أجرة حضنة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع مقدرة عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين .

هذا النص إنما يحدد جريمة معينة قد يقال إنها هي نفس موضوع دعوى الحبس الشرعية ولذا فان النيابة يكون لها شأن فيها .

ولكننا إذا رجعنا إلى المرسوم بقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٣٧ وجدنا أنه ينص في مادته الأولى على أنه : لا يجوز في الأحوال التي تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير في الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات مالم يكن المحكوم له بالنفقة أو بأجرة الحضنة أو الرضاعة أو المسكن قد استنفذ الاجراءات المشار اليها في المادة ٣٤٧ المذكورة .

ومع صراحة هذا النص فأننا نقرر أن المحكوم له بالنفقة إذا رفع دعوى الحبس المنصوص عنها في المادة ٣٤٧ من اللائحة الشرعية امتنع عن النيابة العامة بوصفها سلطة الاتهام أن تسير في إجراءات الاتهام عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ولو كان المحكوم له قد تقدم إليها بشكوى طالما أن إجراءات المادة ٣٤٧ المذكورة لم تستنفذ بعد .

فإذا استنفذت هذه الإجراءات أى قضى المحكوم عليه مدة الحبس كاملة وهى ثلاثين يوماً ومع ذلك لم يدفع ما أمر به فللمحكوم له أن يتقدم بشكوى للنيابة العامة (طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية) التي تستطيع مباشرة اجراءات الاتهام عندئذ وعند صدور الحكم في الدعوى الجنائية طبقاً للمادة ٢٩٣ ع تستنزل المدة التي قضاها المحكوم عليه في الحبس الذي صدر به الحكم الشرعى من مدة العقوبة الجنائية (وذلك كما تنص عليه المادة ٢ من المرسوم رقم ٩٢ سنة ١٩٣٧) .

فقبل مباشرة النيابة العامة اجراءاتها طبقاً لنص المادة ٢٩٣ ع وتحت القيود المتقدمة لا يعتبر حكم الحبس حكماً جنائياً صادراً بعقوبة حتى تستطيع النيابة التدخل في تنفيذه .

خامساً : الجهة التي لها حق تأجيل تنفيذ حكم الحبس :

فإذا كان المحكوم عليه في دعوى الحبس مصاباً بمرض يهدد حياته بالخطر سواء نذاته أو بسبب التنفيذ عليه فإن الجهة الإدارية هي المختصة بتأجيل تنفيذ الحكم عليه دون تدخل من النيابة العامة إذا تأكدت أنه مصاب بالمرض الذي يهدد حياته بالخطر إذ تنص المادة ١٤ من لائحة السجون الصادر بها المرسوم بقانون ١٨٠ سنة ١٩٤٩ على أن « كل محكوم عليه يتبين لطبيب السجن أنه مصاب بمرض ينذر بوفاته يعرض أمره على مدير قسم طب السجون لفحصه هو والطبيب الشرعي للنظر في الإفراج عنه وينفذ قرار الإفراج بعد اعتماده من مدير عام السجون وموافقة النائب العام وتخطر بذلك وزارتا الداخلية والعدل والجهات المختصة الأخرى - ويتعين على جهة الإدارة مراقبة حالة المسجون توطئة لإلغاء أمر الإفراج إذا اقتضى الحال ذلك » .

من كل ما تقدم نرى أنه لا شأن النيابة العامة في التدخل في تنفيذ أحكام الحبس الصادرة من المحاكم الشرعية .

بحث

على هامش قانون الإجراءات الجنائية

لحضره الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضي التحقيق

— ٥ —

المبحث العاشر

في ندب الخبراء

خولت المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية لمأموري الضبط القضائي حق الاستعانة بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة دون تحليفهم اليين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد تحليفهم إياها . كما خولت المادة ٨٥ إجراءات لقاضي التحقيق حق ندب الخبراء باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق فنصت على أنه : إذا استلزم إثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو غيره من الخبراء يجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته . وإذا قضى الأمر بإثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق نظراً إلى ضرورة القيام ببعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو لأي سبب آخر وجب على قاضي التحقيق أن يصدر أمراً يبين فيه أنواع التحقيقات وما يراد إثبات حالته . ويجوز في جميع الأحوال أن يؤدي الخبير مأموريته بغير حضور الخصوم . ونصت المادة ٨٦ على أنه : يجب على الخبراء أن يحلفوا أمام قاضي التحقيق يمينا على أن يبدوا رأيهم بالذمة . . . الخ . . . والعلة في هذه الإباحة أنه قد تنشأ في الدعوى أثناء تحقيقها أو جمع الاستدلالات فيها مسألة أو مسائل يتطلب حلها معلومات فنية خاصة كعرفة سبب الوفاة أو تركيب مادة مشتبه في أنها سامة أو مغشوشة أو أنها من الجواهر المخدرة وخص الخطوط والحسابات والآلات . . . وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في مراكز الخصوم في الدعوى .

والخبير هو كل شخص له دراية خاصة بمسألة من المسائل . ويقدم الخبراء في العادة مساعدات قيمة للقاضي باقتداهم لحل نقط التحقيق الغامضة عليه ومن ثم اهتمت الشرائع الحديثة بتنظيم أعمال أهل الخبرة تحقيقاً لهذا الغرض فأصدر المشرع المصري القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ ثم القانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ ثم ألغاهما في سنة ١٩٣٣ وأحل محلها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ . الذي استمر العمل به حتى يونيو سنة ١٩٥٢ حيث صدر المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم النيابة أمام جهة القضاء . . .

ولقد عني المرسوم بقانون الأخير في مادته الأولى ببيان من لهم الحق في القيام بأعمال الخبرة أمام جهات القضاء المختلفة وهم الخبراء المقيدون في جداول المحاكم وقت العمل به وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعي والمصالح الأخرى التي يعهد إليها بأعمال الخبرة كإدارة تحقيق الشخصية وقسم الأمراض العقلية ومصلحة التفتة وكل من ترى جهات القضاء عند الضرورة الاستعانة برأيهم الفني من غير من ذكروا كندب خبير في التصوير والتماثيل أو التحف الأثرية .

والذي يهمنا في هذا المقام بحث القواعد والأحكام العملية المنظمة لأعمال أهل الخبرة أمام القضاء الجنائي وسنبداً ببيان كيفية ندب الخبراء واختيارهم وضرورة تحليفهم اليمين وطريقة تأديتهم للمأموريات التي يندبون لها والتقارير التي تقدم منهم عنها وأخيراً القواعد المنظمة لتنحيهم أو رددهم .

(١) كيفية ندب الخبراء واختيارهم :

يقع ندب الخبراء في الدور الابتدائي من الدعوى من مأموري الضبط القضائي عند قيامهم بجمع الاستدلالات « م ٢٩ إجراءات ، ومن قاضي التحقيق أو النيابة العامة باعتبارها سلطة تحقيق في الجناح والمخالفات » مواد ٨٥ و ١٩٩ إجراءات ، كما يقع من المحاكم في دور التحقيق النهائي للدعوى « مواد ٢٩٢ و ٢٩٣ إجراءات ، ولم يحدد قانون الإجراءات الجنائية شكلاً خاصاً لندب الخبراء في دور التحقيق الابتدائي ويكون ندهم بأمر أو قرار يصدر من مأموري الضبط القضائي أثناء مباشرتهم جمع الاستدلالات أو من قاضي التحقيق أو النيابة العامة عند التحقيق .

ويمكن أن يصدر هذا الأمر أو القرار في بدء التحقيق أو نهايته أو على ورقة مستقلة ترفق بالتحقيقات ويجب أن يتضمن بياناً لما يراد إثبات حالته وما هو مطلوب من الخبير المندوب . ولا يعتبر هذا الأمر من قبيل الأحكام أو الأوامر القضائية التي يصدرها قاضي التحقيق بل هو من قبيل الأوامر التي تعتبر من إجراءات التحقيق المتروك أمر تقدير لزومها وإصدارها للسلطة التي تولى التحقيق وحدها ومن ثم فلا يجوز الطعن فيها أو استئنافها كما لا يلزم صدورها بالشكل الوارد في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتباره الأصل المنظم للإجراءات أمام المحاكم . والندب يكون في العادة من نفس المحقق أو مأمور الضبط القضائي إلا أنه لا يوجد ما يمنع الخصوم من طلب الاستعانة بأي خبير يرون لزوم الاستعانة به ولقاضي التحقيق مطلق الحرية في تقدير هذا الطلب والأخذ به أو رفضه على أن يفصل فيه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تقديمه إليه وأن يبين الأسباب التي يستند إليها فيما انتهى إليه وعلى النيابة أن تعلن قراره للخصوم إن لم يكن قد صدر في مواجهتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره « ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ إجراءات ويراجع أيضاً بحثنا المنشور بالعدد العاشر للسنة ٣٢ من مجلة المحاماة ،

ولم يكن في قانون تحقيق الجنايات الملقى نص صريح يخول المحاكم الجنائية حق ندب الخبراء رغم ورود نصوص به تقرر هذا الحق لمأموري الضبطية القضائية والنيابة العامة وقاضي التحقيق

ومع ذلك استقر العمل في المحاكم على ندب الخبراء كلما تبين لها أن نديهم ضروري لاكتشاف الحقيقة وأخذ المشرع في قانون الاجراءات الجنائية بما استقر عليه العمل فنص في المادة ٢٩٢ منه على أنه : للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تعين خبيراً واحداً أو أكثر في الدعوى ، فإذا ما طلب أحد الخصوم من المحكمة تعيين خبير فلها أن ترفض طلبه إذا رأت أن الوجه المطلوب تحقيقه غير متعلق بالموضوع ولا جازر القبول أو أنه واضح وضوحاً كافياً على أن تبين في حكمها الأسباب التي استندت إليها في الرفض .

وإذا رأت المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ندب خبير في الدعوى فعلها أن تصدر حكماً تمهيدياً بذلك موضحاً به كافة البيانات الواردة في المادة ٢٢٥ مرافعات باعتباره القانون الأصلي للإجراءات الواجب التطبيق أمام المحاكم الجنائية عند سكوت قانونها وأخذاً بما قضت به المادة ٤٩ من المرسوم بقانون المنظم لأعمال الخبرة أمام جهات القضاء ومذكرته الايضاحية . والحكم الصادر بنذب خبير لا يجوز استئنافه قبل الفصل في موضوع الدعوى ويترتب حتماً على استئناف الحكم الصادر في الموضوع استئنافه (م ٤٠٥ إجراءات) كما لا يجوز التظلم استقلالاً من رفض طلب ندب خبير ونذى الشأن أن يطلبه من جديد بعد الحكم في موضوع الدعوى ان أعيد نظره أمام جهة قضائية عليا أو أن يعتبره سنداً للطعن في الحكم بالنقض إذا خلا الحكم المطعون فيه من بيان أسباب رفض الطلب ... الخ

واتفاق الخصوم - سواء في دور التحقيق الابتدائي أو في دوره النهائي - على ندب خبير معين لا يقيد سلطة التحقيق أو المحكمة ولكل منهما كامل الحرية في اختيار الخبير الذي يرى أن في اختياره ضمناً أوفى للعدالة .

ولقد بين المرسوم بقانون السابق الإشارة إليه بعض أنواع الخبراء الذين يجوز الاستعانة بهم أمام جهات القضاء والنيابة العامة . والأصل أن تكون الاستعانة بهم وحدهم مادام أن الوجه المطلوب تحقيقه يدخل في نطاق معلوماتهم الفنية فإذا كانت المسألة المطلوب إبداء الرأي فيها تحتاج إلى خبير من غير هؤلاء فلا يوجد ما يمنع من ندبه على أن يبين في الأمر أو الحكم الصادر بالنذب الأسباب الموجبة لذلك فإذا كان الأمر متعلق بمادة ضرائبية وجب ندب خبراء وزارة العدل . وإذا كان النذب كخبير من وزارة العدل أو من مصلحة الطب الشرعي أو أي مصلحة أخرى فلا محل لتحديد اسم الخبير أو الطبيب بل يجب أن يكون النذب لمكتب الخبراء بوزارة العدل أو قسم الطب الشرعي المختص أو إحدى المصالح الأخرى المعهود إليها بأعمال الخبرة . تراجع المادة ٥٠ من المرسوم بقانون .

وإذا ما أصدر قاضي التحقيق أو وكيل النيابة المحقق في الجرح قراراً بنذب خبير وجب عليه الحضور وقت عمل الخبير وملاحظته إلا إذا كان هناك مانع قوي يمنعه عن الحضور أو إذا كانت الأمورية تحتاج لقيام الخبير ببعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يتضمن الأمر ملخصاً وافياً للتحقيقات وما يراد إثبات حالته : م ٨٥ / ٢ إجراءات ، ويجوز

للخبير دائماً أن يؤدي مأموريته بغير حضور الخصوم ولهؤلاء الخصوم الحضور دائماً متى كانت طبيعة الاجراء لا تتعارض مع حضورهم . ومن الأفضل دعوتهم للحضور في هذه الحالة حتى يمكن سماع ملاحظاتهم ونسند بذلك في وجههم سبيل الطعن في المستقبل على عمل الخبير . د م ٨٥ / ٣ اجراءات ،

ولقد منح قانون الاجراءات في المادة ٨٨ منه المتهم حق الاستعانة بخبير استشاري يمكنه الاطلاع على الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبير المعين من قبل سلطة التحقيق على ألا يترتب على ذلك تأخير السير في الدعوى . وإذا كان القانون لم ينص صراحة على منح بقية الخصوم هذا الحق فما لا شك فيه أنهم والمتهم في هذا الحق سواء وأن المشرع إنما خص المتهم بالذكر لتوكيد الحق له . وإذا كان قانون الاجراءات قد سكت في باب المحاكمة عن النص على القواعد المذكورة آنفا المتعلقة بالحضور والاستعانة بخبير استشاري فإن سكوته لا يقيد المحكمة في الأخذ بها لأنها قواعد عامة شرعت لتحقيق العدالة والوصول إلى الحقيقة التي يسعى إليها القاضي في دور التحقيق النهائي كما تسمى إليها سلطة التحقيق في الدور الابتدائي .

(ب) حلف الخبير اليمين :

١ - متى يجب تحليف الخبير اليمين :

نصت المادة ٢٩ / ٢ اجراءات على أنه لا يجوز لمأموري الضبط القضائي أثناء قيامهم بجمع الاستدلالات تحليف الشهود أو الخبراء اليمين إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بيمين ومفهوم هذا النص أنه لا يجوز لمأموري الضبط القضائي - عدا النيابة العامة - تحليف الخبراء اليمين إلا في الأحوال التي يخشى فيها فوات الوقت أما النيابة العامة فلها تحليفهم اليمين عند مباشرتها التحقيق في الجنح والمخالفات وليس لها هذا الحق عند قيامها بجمع الاستدلالات في الجنايات إلا في الأحوال التي يخشى فيها من فوات الوقت كما في حالة رفع بصمات اليد أو الاقدام لاحتمال زوال آثارها بسبب التقلبات الجوية أو غيرها ان بقيت على حالتها مدة طويلة .

وإذا كان نذب الخبراء بواسطة قضاة التحقيق وجب عليهم حلف اليمين أمامهم د م ٨٦ اجراءات ،

ورغم أن قانون الاجراءات الجنائية لم ينص على تحليف الخبراء المنتدبين من المحاكم اليمين فلا شك في وجوب تحليفهم إياها أخذاً بما جرى عليه الفقه والقضاء في فرنسا ومصر قبل صدور القانون الجديد من وجوب الاستحلاف رغم خلو قانون تحقيق الجنايات الملغى من النص على ذلك . ويجب أن يحلف « الخبير » اليمين قبل البدء في مباشرته مأموريته فإذا ما حلف بعد أدائه لها أو أثناء هذا الأداء اعتبر كما لو كان قد أدى المأمورية بدون حلف يمين . فإذا ما حلف اليمين قبل مباشرته المأمورية شملت هذه اليمين كل الأعمال التي تطلب منه في الدعوى من الجهة التي ندبته ولا يجب تجديدها كلما طلب منه أداء أعمال إضافية أو إيضاح بعض الأعمال التي قام بها . أما إذا استدعى

الخبير أمام سلطة التحقيق أو المحكمة لتقديم بعض الايضاحات وجب عليه في هذه الحالة أن يحلف يمين الشهادة وإذا ما استدعى أحد الفنيين لتأدية الشهادة ثم احتاجت المحكمة لمعلوماته الخاصة وندبته كخبير ليؤدي مأمورية معينة ويقدم تقريراً كتابياً عنها وجب عليه حلف اليمين كخبير قبل البدء في أداء المأمورية المطلوب منه آداؤها .

٢ - صيغة اليمين :

لم تبين المادة ٢٩ إجراءات صيغة اليمين التي يحلفها الخبير المندوب من مأموري الضبط القضائي عند قيامهم بجمع الاستدلالات في الحالات التي يجوز لهم فيها ذلك في حين أن المادة ٨٦ إجراءات أوجبت على الخبراء أن يحلفوا أمام أفضاة التحقيق يمينا على « أن يدور رأيهم بالذمة » وسكت القانون في باب المحاكمة عن النص على تحليف الخبراء اليمين . وكان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ ينص في مادته الثامنة على تحليف الخبير اليمين « بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة » ولما أن صدر المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ نص في المادة ٤٨ منه على إلزام خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعي بأن يحلفوا قبل مزاولةهم لأعمال وظائفهم يمينا « بأن يؤديوا هذه الأعمال بالذمة والصدق » وجاء النص في قانون المرافعات المدنية والتجارية مطاباً للنص الوارد في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ ومن ثم يبدو بجلاء أن المشرع لم يأخذ بصيغة واحدة في كل القوانين وأي صيغة من الصيغ المذكورة آنفاً تصلح للاستحلاف كما تصلح له أي صيغة أخرى مشابهة لأن المهم في ذلك كما قالت محكمة النقض هو التذكير بالإله العظيم واتخاذ رقيباً على الحالف

٣ - هل يجب تحليف الخبراء اليمين في كل مرة يندوبون فيها :

كان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ المنظم لأعمال الخبراء أمام المحاكم الأهلية ينص في مادته الثامنة على وجوب تحليف الخبير الذي قبل طلبه وقيد في جدول الخبراء يمينا قبل مزاولة أعماله تسرى على جميع القضايا التي يندب فيها ثم نصت المادة الحادية عشر منه على جواز استبعاد قسم الخبراء في الخطوط من الجدول لكي يعهد به إلى موظفين يعينون لهذا الغرض بقرار من وزير الحقانية ويحلف هؤلاء الموظفون اليمين المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون المذكور . ويؤخذ من هذه النصوص أمران . أولهما : أن الخبراء المقيدون بالجدول يحلفون يمينا واحدة عند قديم به تسرى على جميع القضايا والأعمال التي يندوبون لها . وثانيهما : أن لوزير الحقانية حق إصدار قرارات بندب بعض الموظفين لأعمال الخبرة يحلفون يمينا واحدة قبل مزاولةهم لأعمالهم وتنفيذاً لذلك أصدر الوزير بالفعل بعض القرارات ومن بينها القرار المنظم لمصلحة الطب الشرعي بأقسامها المختلفة ولإيجاد الانسجام في التشريع عدلت المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات الملغى بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٣ بما يوجب إعفاء الخبراء المقيدون بالجدول من حلف اليمين اكتفاء باليمين التي حلفوها عند القيد وأخذ قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر في سنة ١٩٤٩ في المادة ٢٢٩ منه بما جاء في المادة ٢٢٥ المعدلة حيث نص على تحليف الخبير الغير مقيد اسمه بالجدول اليمين أمام قاضي الأمور

الوقتية في كل مرة يندب فيها لأداء مأمورية ما .

ولما أن صدر المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء نص في المادة ٤٨ منه على أنه : استثناء من أحكام المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات للبراد المدنية والتجارية يحلف خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى قبل مزاولة أعمال وظائفهم يمينا أمام إحدى دوائر محاكم الاستئناف بأن يؤدوا هذه الأعمال بالذمة والصدق ، بمعنى أنه يكتفى بالنسبة لخبراء الجدول وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى بحلف يمين واحدة قبل مزاولة أعمال وظائفهم تسرى على جميع الأعمال التي يندبون لها بعد استلامهم لأعمال وظائفهم أما بالنسبة لغير خبراء الجدول ووزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى فيجب تحليف الخبير اليمين في كل مرة يندب فيها لأداء عمل معين .

وللتمييز بين الخبراء الواجب تحليفهم اليمين بمعرفة سلطة التحقيق أو المحكمة من كل مرة يندبون فيها لأداء مأمورية معينة وغيرهم من الخبراء الذين حلفوا اليمين قبل مزاولة أعمال وظائفهم يجب التأكد من أمر قيد الخبر بالجدول أو كونه من خبراء وزارة العدل أو مصلحة الطب الشرعى فإن ثبت أنه ليس من هؤلاء وجب تحليفه اليمين قبل البدء في تنفيذ المأمورية المندوب لها حتى ولو كان من الموظفين التابعين لإحدى المصالح المعهود إليها بأعمال الخبرة والمصرح لهم بأدائها بعد حلف يمين واحدة كمفتشى الصحة الذين سبق لهم حلف اليمين أمام رئيس محكمة الاستئناف لأن قانون الخبراء الجديد حدد الخبراء الذين يحلفون يمينا واحدة سواء أكانوا من خبراء الجدول أو الخبراء الموظفين وقضى في المادة ٦١ منه بإلغاء كل نص يخالف أحكامه ومن ثم تسقط القوازين أو القرارات التي كانت تقضى بتحليف الموظفين يمينا واحدة تسرى على كل ما يندبون له من أعمال .

وأخذاً بما تقدم يجب تحليف مفتش الصحة وأطباء المستشفيات بما فيها مستشفى الأمراض العقلية وموظفي إدارة تحقيق الشخصية اليمين قبل البدء في تنفيذ ما يندبون له من مأموريات .
وغنى عن الذكر أنه يجب تحليف خبراء الجدول وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى بيمين الشهادة ان دعوا لتأدية الشهادة أمام سلطة التحقيق أو المحكمة .

ولقد كان نص المادة ٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية مدعاة لتردد البعض في القون بوجوب تحليف خبراء مصلحة الطب الشرعى ومن الهم بمن كان قد صدرت في شأنهم قرارات بتحليفهم يمينا واحدة تسرى على كل المأموريات التي يندبون لها ونرى أنه لم يكن هناك محل لهذا التردد لأن نص قانون الاجراءات المشار إليه يطابق النصوص الواردة في قانون تحقيق الجنايات الملغى ولأن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ الذى أباح الاكتفاء بيمين واحدة وأعطى لوزير العدل حق إصدار قرارات بتطبيق هذه القاعدة على الخبراء الموظفين لم يبلغ إلا في يونيو سنة ١٩٥٢ بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ الذى أورد القواعد التي فصلناها فيما سبق ومن ثم لم يكن هناك ما يدعو لتحليف خبراء الجدول أو الخبراء الموظفين الذين صدرت في شأنهم قرارات تطبيقاً للمادة ١١ من

القانون رقم ٧٥ سنة ١٩٣٣ المين عند نديهم بمعرفة سلطة التحقيق أو المحكمة لتأدية مأمورية ما .

٤ - الآثار المترتبة على عدم حلف الخبراء المين .

لم ينص قانون الاجراءات الجنائية كسلفه قانون تحقيق الجنايات الملغى على بطلان أعمال الخبير الذي لا يحلف يميناً بأن يؤدي الأعمال المندوب لها بالذمة والصدق ولكن الذي استقر عليه الفقه والقضاء أن حلف المين يعتبر من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها اعتبار أعمال الخبير وتقريره من قبيل الاستدلالات المفيدة التي يجوز للمحكمة الأخذ بها أو طرحها جانباً كما حكم بأنه إذا دفع المتهم ببطلان تقرير الخبير ومحاضر أعماله لعدم حلفه المين عند ندبه من قبل النيابة العامة للقيام بمأموريته وأغفلت المحكمة الرد على هذا الدفع واعتمدت في الوقت ذاته على هذا التقرير في إثبات التهمة المسندة إليه فهذا يعيب الحكم عيباً جوهرياً يستلزم نقضه . مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر الجزء الرابع قاعدة ٥٣ ص ٥٢ ،

ولقد أخذ قانون الاجراءات في المادة ٣٣١ منه بما استقر عليه قضاء المحاكم من حيث أوجه البطلان فنصت المادة ٣٣١ على : « أنه يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهري » ، ثم قالت المادة ٣٣٢ : « إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب » ، ثم أضافت المادة ٣٣٣ : « في غير الأحوال المشار إليها في المادة السابقة يسقط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنب والجنايات إذا كان للتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه أما في مواد المخالفات فيعتبر الاجراء صحيحاً إذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام بالجلسة وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به في حينه » ،

والبطلان الناشئ من عدم تحليف الخبير المين لا يعتبر من النظام العام ومن ثم فلا يمكن التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . وطبقاً لنص المادة ٣٣٣ يسقط الحق في الدفع به في الجنايات والجنب إذا كان للتهم محام وحصل الاجراء بحضوره وبدون اعتراض منه فاذا ما أصدر قاضي التحقيق أمراً بنذب خبير من غير خبراء الجدول أو وزارة العدل أو مصلحة الطب الشرعي في جنائية أو جنحة للتهم فيها محام وأغفل القاضي تحليف الخبير المين ثم باشر الخبير مأموريته بحضور المحامي وبدون اعتراض منه سقط الحق في التمسك بالدفع ببطلان أعمال الخبير باعتبارها من اجراءات التحقيق الابتدائي .

« يتبع »

بحث

رأى فى تعريف الأرباح

المستمدة من الاستغلال الزراعى من الوجه الضريبية

لحضرة الأستاذ دلاور على

وكيل كلية التجارة وأستاذ التشريع المالى بجامعة الاسكندرية

قضت التشريعات المالية عامة فرض ضريبة على أرباح الاستثمار الزراعى وتعامل هذه الأرباح معاملة خاصة تباير معاملتها للأرباح التجارية والصناعية وقد تضمن التشريع الضريبى المصرى نصا صريحا باعفاء هذا الربح الزراعى من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية (راجع الفقرة الرابعة من المادة ٤٠ من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) ولما أصبحت ضريبة المهن غير التجارية منذ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ضريبة القانون العام فى مصر ألغى المشرع نص المادة ٤٠ التى كانت تعنى الأرباح الزراعية من ضريبة المهن التجارية والصناعية ثم أعفى هذه الأرباح من ضريبة المهن غير التجارية وذلك بمقتضى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ .

ونية المشرع المصرى تبرز واضحة فى عدم إخضاع هذه الأرباح لاية ضريبة نوعية .

ولم يعرف المشرع المصرى أرباح الاستثمار الزراعى ورغم أن قانون الضرائب بمصر مأخوذ فى أغلب أحكامه ونصوصه من قانون الضرائب فى فرنسا فان مصلحة الضرائب بمصر أعطت تعريفا لهذا الربح يختلف عنه فى فرنسا وفى رأى كما سيتضح فيما بعد بأن هذا التعريف لا يتفق والتحليل العلمى الاقتصادى للعناصر المختلفة المكونة لهذا الربح الناتج من الاستغلال الزراعى كما أن هذا التعريف لا يتفق والتعاريف التى أعطيت لهذا الربح فى البلاد المشابهة لنا فى تفانيها الضرائبية والزراعية وتتفق مع بلادنا فى بيئتها الزراعية فقد عرفت مصلحة الضرائب الربح الزراعى فى منشورها رقم ٥٣ بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٤٠ وكذلك منشورها رقم ١٤٩ الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٤٩ بأنه الربح الناشئ من العمليات التى يستلزمها الاستغلال الزراعى البحث فاذا تجاوز النشاط ما تستلزمه طبيعة الاستغلال الزراعى بحيث تعداه إلى عمليات غير متصلة به أو لازمة له فلن الربح الذى تحققه هذه العمليات يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ويلاحظ على هذا التعريف أنه يرمى إلى تضيق نطاق الاعفاء ولهذا التعريف الضيق بعض السند فى الأعمال التحضيرية للقانون حيث ورد فى سياق المذكرة التفسيرية للجنة الضرائب بأن هذا الربح هو الناتج من عمليات الاستثمار والتأجير ولا يمكن الأخذ بهذا المعنى فان التعبير بعبارات المنشآت الزراعية لا يمكن قصره

على عمليات الاستئجار والتأجير (١) كما أن كلمة المنشآت الواردة في مادة الاعفاء لا يمكن أن تكون مرادفة لكلمة استغلال ذلك بأن لفظ المنشأة أوسع مضمونا من لفظ الاستغلال ولذلك نرى أن منشورى مصلحة الضرائب رقمى ٥٣ و ١٤٩ لا يستقيان لغة مع ماورد في مادة الاعفاء وعلى ذلك فليس من المقبول عقلا أن يكون الشارع قد قصد بلفظ المنشأة الاستغلال الزراعى البحت أى إنبات المحاصيل .

ومن الوجهة الاقتصادية فالربح الزراعى مصدره القوة الانتاجية الطبيعية وتتمثل في القيمة الربعية للأرض والقوة الانتاجية الرأسمالية وهى تتمثل في فائدة رأس المال المستغل في الأرض والقوة الانتاجية العملية وتتمثل في الكسب الذى يحصل عليه لقاء إدارته للزرعة التى يطلق عليها منشأة هو ربح زراعى ولا يجب خلطه مع الربح التجارى والصناعى (٢).

وهذا التحديد الاقتصادى لعناصر الربح الزراعى هو الذى جعل العلامة الأستاذ (تالير) في كتابه شرح القانون التجارى نبذة ١٩ يعتبر الأعمال الصناعية التى يقوم بها الزارع داخل مزرعته هى دائما أعمال مدنية وبالتالي تخضع دائما لضريبة الأرباح الزراعية .

ويذكر في هذا الصدد الأستاذين ليون كان وريتو في كتابهما في القانون التجارى نبذة ٢٣ أن هذه الأعمال تعتبر صناعية وبهذا الوصف تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية إذا كانت من الأهمية بحيث تعتبر الصناعة هى الاصل والزراعة هى الفرع .

وهذا التحديد الاقتصادى لعناصر الربح الزراعى هو الذى حمل مجلس الدولة الفرنسى قبل المرسوم بقانون ٨ أغسطس ١٩٣٥ بأن الربح الزراعى لا يقتصر على إنبات النبات بل يشمل أيضا عمليات أخرى كقيام الزارع بتربية المواشى والحيوانات الأخرى على الأرض التى يزرعها وكذلك أرباح كل عملية يعتمد فى القيام بها على عناصر الطبيعة وذلك حتى إذا لم تتعلق تلك العمليات بفلاحة الأرض بالمعنى الدقيق (٣)

(١) يراجع كتاب ضرائب الدخل في مصر صحيفة ٤٠٣ لمؤلفه حبيب المصرى وهو أحد واضعى مشروع قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويعتبر حجة في تفسير نصوص مواده .

(٢) يراجع في هذا لتأنيده : ١ - بحث للأستاذ منير الزولاقي أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة الاسكندرية عنوانه مدى خطأ الاستناد إلى قيم التل الضريبية الرأسمالية والايجارية عند الفصل في دعاوى النزاع على الأثمان والايجارات المزرعية والمنشور بالملحة الضريبية العدد الثالث سبتمبر ١٩٥١ السنة الأولى .

٢ - بحث للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله مدرس الاقتصاد والمالية بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية وعنوانه . L'imposition des revenus de L'agriculture في الملحة الضريبية باللغة الفرنسية عدد ٢٣ و ٢٤ الصادر في يولي وأغسطس سنة ١٩٥٢ السنة الرابعة .

٣ - Du prix de revient au produit net en agriculture Paris 1946
André Garrigou - Lagrange : Production agricole et economie rurale Paris 1938

٤ - Finances comparees, supplement de statistiques et des etudes financieres
Bulletin édité par le Mures Français de Finances No 1 1949

(٣) حكم المجلس فى ٣١ مارس ١٩٢٥ و ١٨ يوليو ١٩٢٤ وبصفة عامة أنظر الكثير من هذه الأحكام واردة فى Juris-Classeur Dir 20.

أمام هذه الآراء الفقهية وكذلك أحكام مجلس الدولة سارت الدائرة الفرنسية المالية حتى نهاية سنة ١٩٣٥ (١) على اعتبار الربح زراعيا إذا تناول الزارع منتجاته على نحو يمكن اعتباره مجرد امتداد عادى ومألوف للعمليات الزراعية ولم يكن ذلك التحويل قد اقتضى استعدادا صناعيا معينا (٢).

وفي عام ١٩٣٥ صدر مرسوم بقانون بتاريخ ٨ أغسطس تقرر فيه إعفاء الجمعيات التعاونية لإنتاج وتحويل وحفظ وبيع المنتجات الزراعية من ضريبة الأرباح التجارية إلا إذا قامت الجمعيات المذكورة لعملياتها في محال للبيع متميزة عن منشأتها الأصلية كما تقرر بهذا المرسوم أن الإعفاء من الضريبة لا يسرى بالنسبة لعمليات التحويل التي تقوم بها هذه الجمعيات إلا إذا تعلقت هذه العمليات بمنتجات أصلية أو فرعية معدة لتغذية الإنسان أو الحيوان أو بمنتجات يمكن استعمالها كمواد أولية في الزراعة أو الصناعية فطبقا للنص الجديد أصبحت لا تفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على عمليات التحويل التي تقوم بها جمعيات التعاون المذكورة حتى إذا اعتبرت تلك العمليات استغلالا صناعيا. ورغم أن هذا المرسوم كان يخص الجمعيات التعاونية الزراعية إلا أنه طبق فعلا على الأفراد من الزارع حيث إن الإدارة الضرائبية الفرنسية رأت ضرورة المساواة في هذا الصدد بين الأفراد من المزارعين وبين هذه الجمعيات وبقي الحال بفرنسا على هذا المنوال حتى مرسوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الذي قرر نظاما جديدا للضرائب في فرنسا وبمقتضى هذا النظام اتسع اتساعا كبيرا نطاق الربح الزراعي فعرفه الأستاذ Louis Trotabas في كتابه *Precis de Science et legislation financieres* الطبعة الحادية عشر سنة ١٩٥١ صحيفة ٢١٥ عرف ربح الاستغلال الزراعي بالآتي :

Le bénéfice agricole comprend tous les revenus que les fermiers et metayers ou colons ou probrétaires ex ploitant eux memes richrent de l'exploitation des biens ruraux

وبمقتضى المادة ٦٣ من القانون العام الجديد تجميع ٦ أبريل سنة ١٩٥٠ أصبح الربح الزراعي يمتد ليشمل أرباح الملاك التي تزيد على الأيراد العقاري التي يحصلون عليه من الاستغلال سواء بطريق المشاركة أو المزارعة وأصبح الربح الزراعي بصفة عامة هو ما زاد على الربح كما يسميه الاقتصاديون وبهذا الوضع فإن الزارع الذي يصنع الجبن والزبد من البان ماشيته لا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في فرنسا أما إذا كانت التحويلات والتحويلات للمحاصيل الزراعية والحيوانية تستلزم استعمال آلات صناعية تضاف على العمليات التحويرية صفة الصناعة المتميزة فإن أرباح الزارع الذي يقوم بها تخرج عن أن تكون أرباحا زراعية.

هذا ما صار العمل بمقتضاه في فرنسا منذ سنة ١٩١٧ حتى وقتنا هذا وانتقل الآن الى بلد آخر

(١) ينظر « أ » بحث الأستاذ كمال عبد الرحمن الجرف الحاس بأرباح الاستغلال الزراعي ومدى خضوعها للضريبة والمنشور في مجلة الضرائب العدد السادس السنة الأولى « ب » بحث الأستاذ الدكتور حسن بغدادى نائب وزير التجارة والمنشور في مجلة الضرائب باللغة الفرنسية في العدد رقم ١٩ — ٢٠ مارس — أبريل سنة ١٩٥٠ السنة الثانية صحيفة رقم ١٦٦ وما بعدها . « ج » بحث الأستاذ الدكتور حسين خلاف أستاذ المالية العامة بجامعة القاهرة والمنشور في المجلة الضريبية العدد السادس السنة الثانية مايو — يونيو سنة ١٩٥٢ ونجد في هذه الابحاث جميعا اشتراطا وافيا للموضوع وخاصة من وجهة الدراسة المقارنة .

(٢) أنظر تعليمات مصلحة الضرائب المباشرة الفرنسية الصادرة في ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ .

زراعى فى البحر الأبيض المتوسط لنقتبس منها تعريف الربح الناتج من الاستغلال الزراعى .
 فينص القانون المدنى الايطالى على أن المنشأة الزراعية هى تلك التى تمارس نشاطا غرضه زراعة
 الأرض وتربية الماشية وكل نشاط ملحق أو تابع له ويعد ملحقا بالنشاط الزراعى كل نشاط غرضه
 تمويل أو تصريف المنتجات الزراعية ما دام يدخل فى نطاق مزاولة الزراعة العادية (م ٢١٥٨) .
 ويذكر الأستاذ Arcangelli فى كتابه *Seritti di dirittis Commerciale et agrario Padoue*
 على أن تربية الماشية تعتبر دائما من صميم أعمال النشاط الزراعى ويتبع هذا النشاط بيع اللبن أو
 تحويله إلى جبن أو مسلى ثم بيعه ومن مضمون شرح الأستاذ Arcangille نجد أن الاستغلال
 الحيوانى لا يشمل فقط العمل وأن الانتاج الحيوانى يدخل فى نطاق الاستغلال الزراعى البحت . ومن
 ثم تربية الماشية وبيعها كذلك بيع البانها واستخراج الجبن والمسلّى منها أو بيع هذه المنتجات مادام
 أن التحويل يتم داخل المزرعة ولا يتسم بطابع صناعة أساسية - يدخل حتما فى دائرة الاستغلال الزراعى .
 وفى انجلترا صدر هناك قانون باعفاء الاستغلال الزراعى فى معناه الواسع من ضريبة الأرباح
 التجارية والصناعية . وكذلك صدر قانون مماثل فى أمريكا .

يحدث هذا فى البلاد الاجنبية زراعية كانت أو غير زراعية . وفى مصر التى تحتاج إلى تشجيع
 الصناعات القروية لمعالجة البطالة المستترة وأمام هذه الحجج التى سقناها - نجد أن مصلحة الضرائب
 لا زالت متعذرة فى تطبيق المنشورين ٥٣ و ١٤٩ حتى فيما يخص تربية الماشية وبيع منتجاتها رغم أن
 أساتذة تربية الحيوان فى جميع كليات الزراعة وفى مقدمتهم المرحوم الأستاذ الدكتور فاضل الحشن (١)
 يقولون . الزراعة انتاج كى ونوعى لبعض الكائنات الحية ذات المنفعة الاقتصادية للإنسان وكما تنقسم
 الكائنات الحية إلى مملكتين كبيرتين - هما المملكة النباتية والمملكة الحيوانية - كذلك تنقسم إلى فرعين
 رئيسيين - انتاج المحاصيل النباتية وانتاج المحاصيل الحيوانية . والحيوانات متخصصة فى انتاج اللبن
 وانتاج اللحم وليس هناك حيوانات متخصصة فى انتاج العمل . ويستنتج من ذلك أن الاستغلال
 الحيوانى لا يشمل فقط العمل وان الانتاج الحيوانى يدخل فى نطاق الاستغلال الزراعى البحت (٢) .
 بما تقدم يتضح جليا انه من وجهة التحليل الاقتصادى وكذلك من وجهة الدراسة المقارنة فى
 البلاد المتقدمة ماليا يجب التوسع فى تعريف الربح الناشئ من الاستغلال الزراعى وأن مصلحة
 اقتصادنا القومى من ضرورة ايجاد عمل للعاطلين ان نشجع الصناعات القروية يجب التوسع جدا فى
 معنى الاستغلال الزراعى وعلى المصلحة فى حالة تشبها فى تفسيرها الوارد فى منشورها أن تلجأ إلى
 المشرع ليعرف هذا الاستغلال بما يتفق وروح العصر الحاضر من العمل فى زيادة الانتاج القومى
 ولا يساعد على ذلك إلا تشجيع المزارعين على اقامة الصناعات القروية باعفائهم من ضريبة الأرباح
 التجارية والصناعية فتقل تكاليفهم فى هذه الصناعة ويزيد العائد من استثمارها لرؤوس أموالهم فى
 هذا المسلك الزراعى .

(١) انظر كتاب الأستاذ فاضل الحشن فى تربية الحيوان سنة ١٩٤١ .

(٢) انظر مقال للدكتور دلاور على فى هذا الصدد - منشور فى مجلة التشريع المالى والغريبى - العدد

السايق - ١٥ يونيه ١٩٥٢ صحيفة ٦٠ .

العدد الثاني	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) محكمة القضاء الإداري
٤٥	٩٩ أول يناير ١٩٥٢	١ - التماس . ميعاده في حالة الغش أو احتجاز الأوراق . مادة ٤١٨ مرافعات .
		٢ - التماس . حجز الأوراق . علم الملتبس والمحكمة بها قبل إصدار الحكم . رفض التماس .
٤٦	٩٩ ٥ فبراير ١٩٥٢	١ - جنسية . تعريفها . قواعدها . من مسائل القانون العام . محاكم مدنية . تعرضها لهذه المسائل . لا يعنى تعلقها بالقانون الخاص . ٢ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . مسائل الجنسية . اختصاص . الاستناد إلى المادة ٩٩ مرافعات للقول بعدم الاختصاص . لا يعنى . قانون المرافعات . ما يطبق منه أمام هذه المحكمة .
		(٣) - جنسية . شرط اعتبار الطوائف الميينة في الفقرات الأربع الأولى من المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٠ من المصريين .
		٤ - جنسية . رعية عثمانية . ثبوت جنسية أخرى . ينق ادعاء الرعية .
٤٧	١٠٠ ٢٦ فبراير ١٩٥٢	١ - قسم التشريع بمجلس الدولة . اختصاصه . مطلق . فيما عدا المراسم الفردية .
		٢ - قسم التشريع بمجلس الدولة . اختصاصه دون غيره بصياغة التشريعات .
		٣ - قانون مجلس الدولة . المادة ٢٥ منه . كفالة عملية لتنفيذ المادة ٣٧ من الدستور . عدم تعارضها معه .
		٤ - قسم التشريع بمجلس الدولة . عرض اللوائح والقرارات التنفيذية عليه . اجراء جوهرى . جزاء مخالفته . بطلان .
		٥ - ضرورة . تبريرها . مخالفة النص يعرض اللوائح والقرارات على قسم التشريع . رقابة المحكمة .
		٦ - مادة ٢٧ من الدستور . كلة القوانين التى وردت بها . مقبولة بها القوانين بمعناها الحقيقي .

العدد الثاني	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٧- أثر رجعي . معناه . قرار إداري . سريانه على عقود أبرمت قبله . تضمنه معنى الأثر الرجعي . عدم جوازه في القرارات الإدارية .
		٨- بورصة العقود . أخذ رأى لجنة البورصة في تشكيل لجنة الاستئناف . إجراء جوهرى . مخالفته . بطلان .
		٩- مصلحة في الدعوى . تمسك تاجر القطن ببطلان تشكيل لجنة الاستئناف . توافر المصلحة .
٤٨	٦ مارس ١٩٥٢	١- استقالة شرطها . صدورها عن رغبة صحيحة . ٢- إكراه . شرط وقوعه . تصرفات غير مشروعة . ٣- نقل . متى لا تملك السلطة الإدارية . (٢) قضاء محاكم الاستئناف المدنية
٤٩	١٢ مارس ١٩٥١	مالك . حقه في تملك الثمار من واضع اليد . استثناء . الحائز حسن النية . الحكم في القانون الفرنسى وفي القانون المصرى القديم والجديد .
٥٠	٣ أبريل ١٩٥١	١- تجديد ضمنى . نطاقه ومداه . ٢- تعاقد بالمراسلة . رفض إتمام العقد . ثم المبادرة إلى إعلان القبول وإخطار المتعاقد به فوصوله مقترنا مع الرفض . انعقد العقد ولا عبرة بالرفض .
٥١	١٢ مايو ١٩٥٣	شفعه - (١) دعوى رفعت في ظل القانون المدنى السابق . ثم أدركها القانون المدنى الجديد قبل الفصل فيها . وجوب إيداع الثمن في الثلاثين يوما التالية لتاريخ سريان القانون المدنى الجديد . (٢) المادة الأولى من قانون المرافعات توجب سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به . القدر ومعناه . الخطأ المهنى الجسيم ومؤداه . الحبس الاحتياطى في الجنح ومداه . المادة ٨٠٠ مرافعات ومدى تطبيقها .
٥٢	١٨ يوليو ١٩٥٣	(٣) قضاء الأحوال الشخصية استئناف . الدفع ببطلانه لقيده بعد الميعاد . مبدى على الدفع
٥٣	٤ مارس ١٩٥٢	

العدد الثاني	أهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٤	١٢٢	٢٩ أبريل ١٩٥٢
		بعدم قبوله لرقعه بعد الميعاد
		١ - إثبات . سكوت المدعى عليه عن دفع الدعوى قد يشتق منه دليلاً على التسليم . لا يقوم مقام الاتفاق المنصوص عنه في م ١٢٤ مرافعات .
		٢ - اقرار . ليس دليلاً . وسيلة نقل من الالتجاء إلى طرق الإثبات .
		٣ - الدعاوى التحضيضية ودعاوى إثارة النزاع . الفرق بينهما .
		٤ - دعاوى قطع النزاع . ما تتطلبه .
٥٥	١٢٣	٢١ مايو ١٩٥٢
		(٤) قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
		١ - تحكيم . نقابة تكونت فعلاً بإيداع أوراقها . حقها في مباشرة أعمالها طبقاً للمادة ١٤ من م . ق ٣١٩ سنة ١٩٥٢ .
		٢ - صاحب العمل . حقه في الطعن بسقوط ممثلي النقابة لفصلهم . ما يستلزمه هذا الحق من بحث السبب الحقيقي لفصلهم .
		٣ - مناط الحظر الوارد في المادة ١٠ فقرة ثانية من المرسوم بقانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ .
		٤ - مكتب العمل . عدم بحثه موضوع الطلب . اقتصار الأمر على تفحص الدفع المتعلق بالصفقة . ليس ثمة ما يدعو إلى العودة للموضوع .
٥٦	١٢٤	د د د
		مكافأة سنوية . طريقة صرفها . مواعيد غير ثابتة . مناسبة الأعياد والمواسم . ليست جزءاً من الأجر .
٥٧	١٢٥	٢٧ مايو ١٩٥٣
		١ - تحكيم . تقديم طلب رئيس النقابة إلى مكتب العمل قبل حصول الاعتراض وإبلاغه مجلس إدارة النقابة لا يجوز الدفع بعد ذلك بعدم قيام النقابة . - ٢ - عمال . فصلهم لسبب يتعلق بتكوين النقابة . مساهمة بالصالح الجماعي للعمال . - ٣ - هيئة التحكيم . اختصاصها بنزاع حول النشاط النقابي . - ٤ - الفصل الجماعي . لا يعتبر عملاً متعلقاً بالنسبة لما قبل مقتضى وحده . تعلقه بالنسبة لمجموع العمال

العدد الثاني	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	مختصر الأحكام
٥٨	١٢٦	٣٠ يونيو ١٩٥٣
		١ - أجر . المساواة المطلوبة بالنسبة لعمال مؤسسة واحدة في ظروف متماثلة . شرطها . المساواة في الأجر الأساسي . لا العلاوات الاجتماعية .
		٢ - اتفاق على زيادة الأجر . شرطه . حالة نزول الأجر عن الحد الأدنى الذي عينه الشارع .
		(٥) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٥٩	١٣٣	١٤ يناير ١٩٥٣
		١ - زواج . لا علاقة له بذمة المرأة المالية . حكمة الشريعة الإسلامية .
		٢ - زوج مسلم . مكلف باعداد منزل الزوجية والاتفاق . ثراء الزوجة . لا يغني .
		٣ - زوجة . قبولها اسكان زوجها بمنزلها . من باب التسامح . لا يمنع حتمها من المطالبة بمسكن شرعي .
		٤ - سحب الزوجة هذا التسامح . حقها في طرد الزوج من منزلها .
		(٦) قضاء المحاكم الكلية المدنية
٦٠	١٣٦	أول يناير ١٩٥١
		١ - سقوط الخصومة في قانون المرافعات الجديد . بدلا من (بطلان المرافعة) في ق المرافعات القديم .
		٢ - سقوط الخصومة . طريق التمسك به . صورة دفع وصورة دعوى أصلية . رفعها في ظرف سنة من آخر إجراء . بدلا منه ثلاث .
٦١	١٣٦	أول فبراير ١٩٥٣
		المعارضة . قبولها شكلا . العبرة في وصف الحكم بالواقع . استئناف . خطأ محكمة أول درجة في الوصف لا أثر له في فوات مواعيده .
٦٢	١٣٧	١٥ فبراير ١٩٥٣
		تصرفات المدين . م ١٤٣ ق . م . قديم . التفريق بين التصرفات بمقابل وبغير مقابل . التصرفات العامة . شرط إبطالها . صدورهما بقصد الإضرار بالدائن . الغش في المفاوضات . لا يكفي للبطلان . يجب اثبات التواطؤ .

العدد الثاني	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٣	١٤١ ٩ مارس ١٩٥٣	١ - وقف . أصله . اختصاص المحاكم الشرعية دون غيرها . ٢ - محاكم شرعية . منوعة من المنازعات المدنية والتجارية . ٣ - محاكم وطنية . ليس لها التدخل فيما قضت به المحاكم الشرعية في حدود ولايتها . ٤ - قاضي الأمور المستعجلة . ليس له التغفل في موضوع النزاع . اختصاصه . حدوده ٥ - دعوى الحسبة . تعريفها . شروطها ٦ - ناظر الوقف والمأذون بالخصومة . ولاية كل منهما .
٦٤	١٤٢ ١١ مارس ١٩٥٣	١ - إذا اجتمع دفعان أحدهما بالصورية والثاني بإبطال التصرفات قصرت المحكمة بحثها على الدفع بالصورية . ٢ - مثل أمر الاختصاص الصوري وما يتبعه من اجراءات تنفيذ صورية كمثل عقد البيع الصوري وتسرى على الأول الأحكام المنطبقة على الثاني . ٣ - مثال لقرائن الأحوال التي تستخلص المحكمة منها الصورية
٦٥	١٤٨ ٢٦ مايو ١٩٥٣	تسوية عقارية . دائن . هل يجوز له التنفيذ على ممتلكات الضامن ما دخل منها في التسوية وما لم يدخل . المفهوم من المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ . المحكمة من سن قانون التسويات العقارية . (٧) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجناح)
٦٦	١٥٤ ١٩ ديسمبر ١٩٥٠	١ - مالك . حقه في الترميم . مطلق . استثناء . مرسوم نزع الملكية . ٢ - خط تنظيم . عدم تنفيذه . غير ملزم .
٦٧	١٥٤ ٣١ مارس ١٩٥٣	١ - تخصص القضاء بالطلب . ٢ - الأوامر العسكرية متعلقة بالنظام العام . لا يجوز الاتفاق على مخالفتها . ٣ - علاوات الأقدمية تحتسب من جميع الأجر الأساسي

العدد الثاني	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(٨) القضاء المستعجل
٦٨	١٦١ ١٧ مايو ١٩٥٣	اشكال في تنفيذ حكم جنائي . الاختصاص . قواعد الإجراءات والاختصاص . مياد العمل بها .
٦٩	١٦٣ ١٧ سبتمبر ١٩٥٣	١ - اشكال في التنفيذ قبل توقيع الحجز . من مدعى ملكية . اختصاص . بحث القاضي المستعجل لمستندات ملكية الخصوم على الأموال المراد التنفيذ عليها . ليس للحكم في أصل الملكية . بل لتقرير ايقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه .
		٢ - قضاء مستعجل . لا ولاية للقضاء المستعجل في نظر الإشكال المرفوع بايقاف البيع إذا كان الحجز قد تم فعلا . طريقه . دعوى استرداد .
٧٠	١٦٥	حراسة . حكم . تنفيذ . جواز تنفيذ حكم الحراسة على العقارات والمنقولات الموجودة في البلاد الأجنبية . شرطها . خضوعها للتبادل المنصوص عليه في المادة ٤٩١ مرافعات .
٧١	١٦٧ ٦ أكتوبر ١٩٥٣	١ - حجز . عدم الاعتداد به . شرطه . عيب في حجز توقع فعلا . عدم وجود حجز أصلا . عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظره . استثناء . صورة جلية لمنازعة غير جدية .
		٢ - شيك . أداة وفاء . مقام النقد . حق حامله في مطالبة المسحوب عليه .
		(٩) قضاء المحاكم الجزئية المدنية
٧٢	١٦٩ ١٩ ديسمبر ١٩٥١	قاصر . بلوغه سن الرشد . عته طارئ . الولاية والقوامة عليه .
		(١٠) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)
٧٣	١٧٢ ١٣ مارس ١٩٥٢	١ - القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الخاص بلجان التوفيق والتحكيم . مدى تطبيقه . مجال ذلك للتطبيق .
		٢ - الأساس القانوني لإغلاق محال الجزارة وصالونات الحلاقة ومحال كي الملابس في يوم الاثنين من كل أسبوع . غير سليم .
٧٤	١٧٤ ٥ يونيو ١٩٥٢	١ - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأوامر الجنائية

العدد الثاني	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الملغى . الفرق بين قانون الاجراءات الجنائية الحالى .
		٢ - هل يجوز لقاضى الأوامر الجنائية أن يأمر ، بالبراءة . جواز ذلك .
		٣ - متى يصبح الأمر الجنائى بمثابة حكم حائز لقوة الشيء المقضى به . فوات مدة الاعتراض .
١٧٨		بحث فى استحقاق غلة العقار المشفوع لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى وكيل النقابة .
١٨٢		بحث مدى سلطة النيابة فى تنفيذ أحكام الحبس الصادرة من المحاكم الشرعية لحضرة الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر .
١٨٧		بحث على هامش قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق .
١٩٤		بحث رأى فى تعريف الأرباح المستمدة من الاستغلال الزراعى من الوجهة الضريبية لحضرة الأستاذ دلاورعلى وكيل كلية التجارة وأستاذ التشريع المالى بجامعة الاسكندرية .
١٩٨		بحث فى نقد قانون استيفاء الديون الثابتة بالكتابة لحضرة الأستاذ عباس الدسوقي المحامى

قوانين وقرارات ومنشورات

قانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٣ (١)

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله .

وعلى ما اراه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه مادة جديدة برقم ١٤ مكرراً بالنص الآتي :

« تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بمقتضى قرار من وزير المالية والاقتصاد ، .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٧٢ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣)

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله خطوا من أى تفويض في إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة به . ولما كان إصدار اللوائح التنفيذية لا يكون إلا بتفويض من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية في ذلك ، فقد روى تعديل القانون سالف الذكر بإضافة مادة جديدة اليه تتضمن تفويض وزير المالية والاقتصاد في إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون بمقتضى قرار منه .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧١ مكرراً القائد في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

وتتحقيا لذلك أعد مشروع القانون المرافق وعرض على مجلس الدولة . فقام بأفراغه في الصيغة القانونية .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه باستصداره .

قانون رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على الوجه الآتي :

« مادة ٦٩ — يجوز خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أن يرخص بقانون لوزير التجارة والصناعة بأن يعهد بالبحث عن المواد المعدنية وباستغلال المناجم والمحاجر إلى شركة أو جمعية أو مؤسسة أو أي فرد من الأفراد بشروط خاصة استثناء من أحكام هذا القانون وتحدد هذه الشروط في القانون الصادر بالترخيص ، .

مادة ٢ — على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٧٢ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣)

(١) نشر بالوقائع المصرية للعدد ٧١ مكرر الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

مذكرة إيضاحية

- ١ - في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر ونصت المادة ٦٩ منه بأنه يجوز خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أن يرخص قانون وزير التجارة والصناعة بأن يعهد بالبحث عن المواد المعدنية وباستغلال المناجم والمهاجر الى شركة أو جمعية أو مؤسسة بشروط خاصة استثناء من أحكام هذا القانون وتحدد هذه الشروط في القانون الصادر بالترخيص وقد قصد بكلمة المؤسسة الواردة في المادة معناها العام لا المعنى الخاص المعروف بالقانون المدني بحيث تشمل كذلك الافراد .
- ٢ - أعدت الوزارة طبقا للتفسير المتقدم مشروع قانون يرخص لها في التعاقد مع أحد الأفراد لاستغلال المعادن . إلا أنه بعرض هذا المشروع على مجلس الدولة رأى ضرورة تعديل المادة ٦٩ السالف الإشارة إليها بأن تضاف عبارة « أو أي فرد من الأفراد » بعد عبارة « الى شركة أو جمعية أو مؤسسة » وذلك للنص صراحة على الأفراد .
- وتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرض مشروع القانون بتعديل المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة ونرجو في حالة الموافقة أن يتفضل مجلس الوزراء باستصدار القانون المقترح .

قانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣^(١)

باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومي وتنميته

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض الضريبة العامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧١ مكرر الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يجوز أن تعفى من أداء الضرائب ، وفقاً للشروط والأوضاع وفي الحدود المبينة في هذا القانون ، شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التي تؤسس بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويكون غرضها إنشاء واستغلال مشروع جديد لازم لدعم الاقتصاد القومي وتنميته ، سواء كان ذلك عن طريق الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضي البور .

مادة ٢ - يجوز أن يشمل هذا الاعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم القائمة وقت العمل بهذا القانون إذا استحدثت عن طريق زيادة رأس مالها باكتساب تقدي جديد انشاءات يكون الغرض منها ما هو منصوص عليه في المادة السابقة .

مادة ٣ - يتناول الاعفاء المنصوص عليه في المادة الأولى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه والضريبة على القيم المنقولة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى وفي المادة الحادية عشرة من القانون المذكور .

ويسرى هذا الاعفاء لمدة سبع سنوات تبدأ من تاريخ صدور مرسوم الشركة المساهمة أو من تاريخ إتمام إجراءات شهر شركة التوصية بالأسهم .

مادة ٤ - يتناول الاعفاء المنصوص عليه في المادة الثانية الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة المشار إليهما في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون وذلك بنسبة مقدار الزيادة المدفوعة في رأس المال إلى مجموع رأس المال المدفوع .

ويسرى هذا الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ بعد مضي سنتين من تاريخ دفع قيمة الاكتتاب الجديد بزيادة رأس المال .

مادة ٥ - يجوز أن تعفى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التي يكون نشاطها الرئيسي في الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضي البور من أداء نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق الأداء وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه على أرباحها السنوية غير الموزعة وذلك ابتداء من السنة المالية التي تختتم بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٦ - يكون الاعفاء من أداء الضرائب المشار إليها في المواد السابقة بقرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على توصية من اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة .

مادة ٧ - الاعفاءات المنصوص عليها بهذا القانون لا تمتد إلى الضريبة العامة على الإيراد المقرر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٨ - تنشأ بوزارة المالية والاقتصاد لجنة تمثل فيها وزارة التجارة والصناعة والمجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومي ويصدر بتشكيلها وينظم أعمالها قرار من مجلس الوزراء وتختص هذه اللجنة بما يأتي :

- (١) الموافقة على اعتبار مشروع الشركة جديداً ولازماً لدعم الاقتصاد القومى وتنميته .
- (٢) اعتماد أنواع الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضى البور المشار إليها فى هذا القانون .
- (٣) الموافقة على الانشاءات المستحدثة المشار إليها فى المادة الثانية .
- (٤) التوصية بالاعفاء من أداء الضرائب بعد التثبت من استيفاء الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .
- مادة ٩ - لوزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة أن يسقط الاعفاء السابق منحه لأية شركة تكون قد أدخلت بأحكام هذا القانون .
- مادة ١٠ - قرارات وزير المالية والاقتصاد الصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون تكون نهائية ولا يجوز الطعن فيها لأى سبب من الأسباب .
- مادة ١١ - على من يريد الانتفاع بأحكام هذا القانون أن يقدم للجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة طلباً بالاعفاء وفقاً للشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد . وعلى اللجنة أن تبدى رأياً فى شأنه خلال أربعة أشهر من تقديمه .
- مادة ١٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
- صدر بقصر الجمهورية فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣)

مذكرة ايضاحية

عندما أصدر المشرع المصرى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ر.وس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، هدف إلى تحقيق غرضين : أولهما - تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين والمستوطنين .

ثانيهما - تدير موارد جديدة لتمكين البلاد من القيام بعبائها وبما تقتضيه ضرورة التوسع فى الاتفاق على ترقية الشئون العمرانية وإصلاح المرافق الاقتصادية والاجتماعية .

ولما كانت القاعدة فى التشريعات الأجنبية أن تتناول الضرائب جميع الممولين بقدر المستطاع بنسبة واحدة على صافى إيراداتهم ، وأن الاعفاء من أداء أى نوع من الضريبة لا يكون إلا لضرورة ملجئة ظاهرة لذلك رأى المشرع المصرى فى ذلك الحين ألا يخرج عن هذه القاعدة ، فأخذ فى تشريعه بنظام الاعفاء من أداء الضريبة مراعاة للحالة الاقتصادية فى البلاد ، وإنما قصر الاعفاء على نوعين ، إعفاءات بسبب طبيعة المنشأة . وإعفاءات شخصية أو بسبب الأعباء العائلية التى على الممول ، كما

بين الحق الذى يقف عنده الاعفاء

وعلى الرغم من أن الاعفاء من أداء الضريبة يؤثر على حصيلة الضرائب النوعية إلا أنه نظام مقرر بالتشريعات المالية الحديثة - يتعدد ويتنوع تبعاً للظروف المحلية لكل دولة ، أو لظروف خاصة وقد تكون قد طرأت كحالة التعمير بعد الحرب . أو لضرورة ملجئة كتشجيع منشآت أو مشروعات تكون البلاد في حاجة ماسة إليها أو لازمة لاقتصادياتها .

ونظراً لأنه خليق بمصر الناهضة ، وفي مقدمة أهدافها رفع مستوى الإنتاج القومي ، أن لا تغفل أمر مشروعات التنمية الاقتصادية بعد أن أصبح غير كاف الاعتماد على الخزانة العامة وحدها في تمويل وإنقاذ هذه المشروعات الحيوية ، وتقضى الحكمة في هذا الشأن ضرورة الاعتماد أيضاً على الانتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية والعمل على اجتذابها وتوظيف الأموال الفائضة والمدخرة واستثمارها في مشروعات التنمية الاقتصادية لخلق صناعات جديدة والنهوض بالصناعات القائمة ورفع مستواها وزيادة إنتاجها ، وبذلك يتحقق مقصد البلاد الأسمى . وهو زيادة الدخل القومي وتنميته . ولا يخفى أن زيادة الإنتاج من جميع نواحيه هو السبيل الذي يتيح للحكومة زيادة دخلها . وبالتالي زيادة قدرتها على الانفاق . الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الشعب .

لذلك كله أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق بتقرير أحوال جديدة الاعفاء من أداء الضريبة وفقاً للشروط والأوضاع والحدود المبينة به . وقد قصد به دعم الاقتصاد القومي وتنميته وتشجيع زيادة الإنتاج ورفع مستواه . وهذا المشروع يتفق من ناحية المبدأ مع ما هو معمول بالتشريعات الأجنبية في البلاد التي لم تكتمل لها مقومات التصنيع .

وقد افترض في الانتفاع بهذا الاعفاء على شركات الأموال وحدها دون الشركات غير المساهمة والأفراد لأنها أقدر من غيرها على تحقيق الأغراض التي هدف إليها مشروع القانون وتشجيعاً على قيام هذا النوع من الشركات .

ولقد نص المشروع على ثلاثة أحوال للاعفاء من أداء الضريبة .

أولهما - ما جاء بالمادة الأولى من جواز إعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التي تؤسس بعد تاريخ العمل بهذا القانون من أداء الضريبة إذا كان غرضها إنشاء واستغلال مشروع جديد لازم لدعم الاقتصاد القومي وتنميته سواء أكان ذلك عن طريق الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضي البور وهي أنواع النشاط التي تحتاج إليها البلاد في الوقت الحاضر .

وقد عدت على سبيل الحصر منعاً لكل لبس . ووفقاً لهذا النص لا ينتفع بالاعفاء شركات الأموال القائمة وقت تاريخ العمل بهذا القانون لأن المقصود هو إيجاد شركات جديدة بأموال جديدة تحقيق الأغراض السابق بيانها . وكذلك لا ينطبق النص على الشركات غير المساهمة أو المنشآت الفردية القائمة وقت تاريخ العمل بهذا القانون إذا صفت أو فسخت أو حلت أو انقضت لأي سبب من الأسباب ثم تحولت بعد ذلك أو تأسست من جديد في شكل أموال جديدة .

وحددت المادة الثالثة من المشروع نوع الضريبة التي يجوز الاعفاء من أدائها في هذه الحالة وهي

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والضريبة على القيم المنقولة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى وفي المادة الحادية عشرة من القانون المذكور .

ونظراً لأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم الجديدة وقد يعترضها عند بدء عملها بعض الصعاب وتحتاج إلى وقت طويل نوعاً حتى يتيسر لها الحصول على ربح معقول أو من تاريخ إتمام إجراءات شهر شركة التوصية بالأسهم وفقاً لأحكام قانون التجارة .

أما الحالة الثانية — فهي المنصوص عليها في المادة الثانية من المشروع التي أجازت إعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم القائمة وقت تاريخ العمل بهذا القانون إذا استحدثت عن طريق زيادة رأسمالها باكتساب نقدي جديد إنشاءات يكون الغرض منها ما هو منصوص عليه بالمادة الأولى وذلك تشجيعاً لهذه الشركات على زيادة رأس مالها بأموال جديدة تدور في مخاطر المشروعات المعدة في المادة الأولى حتى يزداد إنتاجها ، وتحقيقاً للساواة بينهما وبين الشركات الجديدة إذ ليس من العدل أن تنتفع بالإعفاء الشركات الجديدة ولا تنتفع به الشركات القائمة إذا قامت بذات المشروعات المهيئة في المادة الأولى . وإنما اشترط أن يكون ذلك عن طريق الزيادة في رأسمالها . وكان من الطبيعي أن تكون هذه الزيادة باكتساب نقدي جديد فلا يعتد بأي طريقة أخرى . كما لا يدخل في نطاق النص أي زيادة من غير طريق الاكتساب الجديد مثل تقديم حصة عينية أو تحويل الاحتياطات إلى أسهم أو تحويل ديون الشركة أو حصص التأسيس إلى أسهم أو غير ذلك .

ومن البديهي أنه لا يعتد بأي زيادة في رأس المال عن طريق اكتساب جديد قبل الوفاء كاملاً بالأسهم السابق إصدارها .

وبينت المادة الرابعة من المشروع نوع الضريبة التي يسرى عليها هذا الإعفاء وهي نفس الضرائب المشار إليها في المادة الثانية من المشروع على أن يكون الإعفاء بنسبة مقدار الزيادة المدفوعة في رأس المال إلى مجموع رأس المال المدفوع ، وأن يسرى الإعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ بعد مضي سنتين من تاريخ دفع قيمة الاكتساب الجديد بزيادة رأس المال .

وأما الحالة الثالثة — فقد نصت عليها المادة الخامسة من المشروع وهي تجيز الإعفاء من أداء الضريبة بالنسبة إلى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التي يكون نشاطها الرئيسي في الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضي البور وذلك بعد أداء نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق الأداء وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أرباحها السنوية غير الموزعة ابتداء من السنة المالية التي تحتم بعد تاريخ العمل بهذا القانون . وذلك تشجيعاً على زيادة رأس المال المستثمر وتقوية لمركز الشركات المالي .

ومنعاً لكل لبس رؤي النص بالمادة السابقة من المشروع على أن الإعفاءات الآتية ذكرها

لا تخضع إلى الضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

وقد بينت باقى مواد المشروع الطريقة التى يتم بها الاعفاء فنصت المادة السادسة على أنه يكون بقرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على توصية من لجنة بوزارة المالية والاقتصاد وقد نص عليها فى المادة الثامنة من المشروع . وروعى فى تشكيلها أن تمثل فيها وزارة التجارة والصناعة والمجلس الدائم ل تنمية الاقتصاد القومى . وجعل من اختصاصها الموافقة على اعتبار مشروع الشركة جديداً ولازماً لدعم الاقتصاد القومى وتنميته واعتماد أنواع الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضي البور والتوصية بالاعفاء من أداء الضرائب بعد التثبت من استيفاء الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

وكان من الضرورى أن ينص على حق وزير المالية والاقتصاد فى إسقاط الاعفاء السابق منحه لاية شركة تكون قد أخلت بأحكام هذا القانون وذلك بعد أخذ رأى اللجنة المشار إليها .

ونظراً للاعتبارات الخاصة التى تلازم الاعفاء من أداء الضريبة وأثرها على حقوق الخزنة العامة واتصالها بسياسة الدولة الاقتصادية وجد أنه من الضرورى أن ينص بالمادة العاشرة من المشروع على أن قرارات وزير المالية والاقتصاد الصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون تكون نهائية وبمناهى عن الطعن فيها لآى سبب من الاسباب أمام أى جهة من الجهات .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين والمراسيم بقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ بتعيين اختصاصات مجلس الوزراء وبتعديل بعض القوانين المتعلقة بها ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧١ مكرر الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٧ والفقرة الثانية من كل من المواد ١١ و ١٧ و ٢٣ والفقرة الرابعة من المادة ٤٠ والفقرة الثانية من المادة ٤٥ والمادة ٥٢ والفقرة الثانية من كل من المادتين ٥٣ و ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ٧ — لديوان الموظفين أن يضع شروطاً أخرى علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة بالنسبة إلى الوظائف التي يرى أن التعيين فيها يستلزم ذلك .

مادة ١١ فقرة ثانية — وتعين هذه المعادلات بقرار من ديوان الموظفين بالاتفاق مع وزارة المعارف العمومية .

مادة ١٧ فقرة ثانية — وتعين الوظائف والمعاهد المشار إليها في الحالتين الثانية والثالثة بقرار من ديوان الموظفين .

مادة ٢٣ فقرة ثانية — فإذا كان قد أمضى الفترة التي قضاها خارج الحكومة مشغلاً بإحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة ، وذلك طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين ، فيجوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتبة أعلى في حدود الدرجة التي كان يشغلها أو في درجة أعلى من تلك الدرجة ، وفي الحالة الأولى تحدد أقدمية الموظف بمراعاة مدة خدمته في الدرجة التي كان فيها ، وفي الحالة الثانية تحدد أقدميته في الدرجة المعين بها في قرار الإعادة .

مادة ٤٠ فقرة رابعة — وتكون الترقية من الدرجة التاسعة إلى الدرجة الثامنة في الكادر الكتابي في حدود ٢٠ ٪ من وظائف الدرجة الثامنة الكتابية الحالية ، ويجوز في بعض المصالح زيادة هذه النسبة ويصدر ببيان النسب وتحديد المصالح قرار من ديوان الموظفين .

مادة ٤٥ فقرة ثانية — ويجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد بعد موافقة ديوان الموظفين منح الموظف مكافأة مالية مقابل خدمات ممتازة أداها .

مادة ٥٢ — عند إعاره أحد الموظفين تبقّى وظيفته خالية ويجوز شغل الوظيفة بصفة مؤقتة في أدنى درجات التعيين على أن تخلى عند عودة الموظف كما يجوز في أحوال الضرورة القصوى شغل الوظيفة بدرجةها بقرار من الوزير المختص بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد ، وعند عودة الموظف المعار يشغل الوظيفة الخالية من درجته ويشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حاله في أول وظيفة تملأ من درجته .

مادة ٥٣ فقرة ثانية — وذلك مع عدم الاخلال بما لوزير المالية والاقتصاد من سلطة إعانة أسر المجندين في الأحوال وطبقا للأوضاع التي يقررها مجلس الوزراء .

مادة ٧٣ فقرة ثانية — وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ويجوز تسليف الموظفين بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

مادة ٢ — يستبدل بالمادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السالف الذكر والمضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ النص الآتي :

مع عدم الاخلال بنصوص المادتين ٣٥ و ٤١ إذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون خمسة عشر سنة في درجة واحدة أو خمسا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو ثلاثين سنة في ثلاث درجات متتالية ويكون قد قضى في الدرجة الأخيرة ٤ سنوات على الأقل ، اعتبر مرقى إلى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف . .

ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المدد السابقة ويعتبر مرقى بالشروط نفسها من اليوم التالي لانقضاء المدة .

وتخصص تلك درجات الأقدمية المطلقة في كل وزارة أو مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية عدا المادة الثانية فيعمل بها اعتبارا من ٧ مارس سنة ١٩٥٣ .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣)

مذكرة ايضاحية

خول القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة مجلس الوزراء سلطات كثيرة في شئون الموظفين مما جعل المجلس ينظر في مسائل فردية أو عديمة الأهمية قد تصرفه عن بحث المسائل المتعلقة بالسياسة العامة وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ بتعيين اختصاصات مجلس الوزراء وتعديل بعض القوانين المتعلقة بها فقصر اختصاصاته على المسائل التي يكون لها من الأهمية والاتصال بمصالح الدولة العليا ما يبرر عرضها على ذلك المجلس الكبير خطره العظيمة مسئولياته حتى يتفرغ لرسم السياسة العليا في الداخل والخارج ولا يشغل وقته بالأمور العادية .

وتقضى مسابقة القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه تعديل أحكام المادة ٧ ، والفقرة الثانية من كل المواد ١١ و ١٧ و ١٣ والفقرة الرابعة من المادة ٤٠ والفقرة الثانية من المادة ٤٥ والمادة ٥٢

والفقرة الثانية من كل من المادتين ٥٣ ، ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على الوجه المبين في مشروع القانون المرافق .

ومن جهة أخرى صدر بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٥٣ القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وتضمن نصاً جديداً هو مادة ٤٠ مكرراً بترقية كل موظف إلى الدرجة الثالثة لدرجته إذا قضى خمس عشر سنة في درجته أو خمساً وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو ثلاثين سنة في ثلاث درجات متتالية بشرط أن يكون قد قضى في الدرجة الأخيرة أربع سنوات على الأقل وإذا لم تكن هناك درجات خالية لترقيته إليها اعتبر مرفقاً إلى الدرجة التالية بصفة شخصية من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة وتخصيص تلك درجات الأقدمية المطلقة لتسوية الدرجات الشخصية .

ويقتضى هذا النص جعل الدرجات الخالية من استحقاق قدامى الموظفين إذا كان عددهم يستوعب هذه الدرجات وإذا لم تكف الدرجات الخالية لترقيتهم يرقى الباقون إلى درجات شخصية تسوى في تلك الدرجات المخصصة للترقية بالأقدمية عند وجود درجات خالية .

وترتب على هذا التطبيق حرمان الموظفين المستحقين للترقية العادية بسبب النص الجديد للسادة ٤٠ مكرراً الذي وضع قاعدة لإنصاف قدامى الموظفين وبسبب النص في قانون المعادلات الدراسية على منح درجات شخصية لمن تسوى حالتهم وفقاً لأحكامه الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستحقين للترقية بالأقدمية أو الاختيار لعدم وجود درجات خالية يمكن الترقية إليها وخلق طبقات جديدة من قدامى الموظفين .

وقد اتضح أن عدد الموظفين الذين يفيدون من تطبيق أحكام المادة ٤٠ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ كبير يستوعب في كثير من الوزارات والمصالح الدرجات الخالية جميعها . فرؤى ألا يحرم الموظفون من الترقية بسبب إنصاف قدامى الموظفين أو تطبيق قانون المعادلات الدراسية اكتفاء بتخصيص تلك الدرجات للترقية بالأقدمية لتكون من نصيب من يعتبر من قدامى الموظفين ومن تسوى حاله وفقاً لقانون المعادلات الدراسية سالف الذكر الذين يمنحون درجات شخصية ويرقى من يزيدون على هذه النسبة إلى درجات شخصية تسوى فيما بعد في تلك الدرجات المخصصة للترقية بالأقدمية التي ستخلو مستقبلاً ، ويسرى هذا الحكم على من تتوافر فيهم شروط قدامى الموظفين حتى تاريخ نفاذ هذا القانون وكذلك على من تتوافر فيهم تلك الشروط في المستقبل .

وقد أعد مشروع القانون المرافق وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بجماء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى قانون العقوبات ،

وعلى قانون الاجراءات الجنائية ،

وعلى ما رآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات النص الآتي :

« يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً ، .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣) .

مذكره ايضاحية

تنص المادة ٥٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه يجوز رد الاعتبار إلى كل محكوم عليه في جناية أو جنحة ، وتعين المادة ٥٣٧ من هذا القانون شروط رد الاعتبار فتص على أنه يجب أولاً أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذاً كاملاً - وثانياً أن يكون قد انقضى حتى تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عندها مدة ٦ سنوات إذا كانت العقوبة جناية أو ثلاث سنوات إذا كانت العقوبة جنحة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٢ مكرر الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

وتجيز المادة ٥٥ من قانون العقوبات للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون وتوجب هذه المادة أن تبين المحكمة في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ .

ثم حددت المادة ٥٦ عقوبات مدة إيقاف التنفيذ بخمس سنوات تبتدىء من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً .

إلا أن قانون الاجراءات الجنائية لم يتعرض صراحة لتنظيم رد اعتبار المحكوم عليه مع إيقاف التنفيذ ويمكن القول بأن مضي خمس سنوات التي يوقف فيها تنفيذ العقوبة والتي باتتها يصبح الحكم كأن لم يكن ، يعتبر بمثابة رد اعتبار قانوني .

وكانت المدة المنصوص عليها في المادة ٥٦ عقوبات تستقيم مع المدة التي كان يجوز بعدها طلب رد الاعتبار قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية الجديد إذ كانت المدة التي يجوز بعدها طلب رد الاعتبار بالنسبة لعقوبات الجنب هي مدة ٨ سنوات من تنفيذ العقوبة أو سقوطها أو العفو عنها فكان هناك تناسب معقول وتعرفة منطقية بين المحكوم عليه مع إيقاف التنفيذ وبين الذي تنفذ عليه العقوبة إذ في الحالة الأولى يصبح الحكم كأن لم يكن وبالتالي بمثابة رد اعتبار قانوني بعد مضي خمس سنوات من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً بينما في الحالة الثانية لا يجوز طلب رد الاعتبار إلا بعد مضي ثمان سنوات من تنفيذ العقوبة .

وإذ كان إيقاف التنفيذ لا يكون إلا بالنسبة لعقوبات تعتبر من عقوبات الجنب ، ولما كانت المدة التي يجوز بعدها طلب رد الاعتبار قد عدلها قانون الاجراءات الجنائية وجعلها ثلاث سنوات من انتهاء تنفيذ العقوبة إذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنحة فإن مركز المحكوم عليه مع إيقاف التنفيذ يصبح في بعض الحالات أسوأ من مركز المحكوم عليه الذي قضى مدة العقوبة كاملة وهو ما لا يتماشى مع روح التشريع ومنطق الأمور .

لذلك رؤى تخفيض المدة التي يصدر بها الأمر بإيقاف التنفيذ إلى ثلاث سنوات بدلا من خمس سنوات على أن تبدأ المدة أيضا من الوقت الذي يصبح فيه الحكم نهائياً .

وبذلك تتناسب هذه المدة مع المدة التي يجوز بعدها طلب رد الاعتبار وهي بالنسبة لعقوبات الجنب مدة ثلاث سنوات تبدأ من انتهاء تنفيذ العقوبة أو سقوطها أو العفو عنها .

ولا شك أن المدة الجديدة فضلا عما تؤدي إليه من التناسق بين أحكام قانون العقوبات والاجراءات الجنائية هي أيضا مدة كافية لمراقبة ما إذا كانت الاعتبارات التي راعاها القاضي من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة كانت حقيقة تبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون أم أنها لم تكن تؤدي إلى ذلك ، فإيقاف التنفيذ لا يكون إلا عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، ولا شك أن هذه الحالات تستدعي النظر إليها نظرة خاصة بسبب ضآلة العقوبات المحكوم بها فيها وبسبب الاعتبارات التي أدت إلى الحكم فيها بإيقاف التنفيذ .

ولا شك أن هذا النظر ذاته هو الذى كان الدافع إلى التفرقة بين مدتى إيقاف التنفيذ وطلب رد الاعتبار قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية .
لذلك رأى تعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات على النحو الوارد فى المشروع المقترح .
وتتشرف وزارة العدل بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
الخاص بتقرير رسم الدمغة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وفائد ثورة الجيش ،
وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،
وعلى الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة المعدل بالمرسومين بقانونين رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٣٢ سنة ١٩٥٣
وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن شراء محصول القطن .
وعلى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٣ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .
إصدار القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف فقرة جديدة إلى المادة ٤ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بنصها الآتى :

« ويعفى من هذا الرسم شهادات بيع الأقطان (جزء د ا ، وجزء د ب) التى تعطى بالمجان للزارع والمشتري والمنصوص عليها فى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٣ . »
مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٢ مكرر الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

مذكرة ايضاحية

تنص المادة ٤ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير رسم دمغة على أنه يفرض رسم دمغة قدره ثلاثون ملياً على الرخص أو الاقرارات أو التصاريحات المعطاة من البوليس أو من أية سلطة إدارية أخرى .

وتطبيقاً لهذا النص تخضع لهذا الرسم الشهادات التي ستسلم إلى الزارع والمشتري عن كمات القطن التي يبيعونها للحكومة الصادرة طبقاً للقرار الوزاري رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٣ وذلك باعتبارها إقراراً صادراً من سلطة إدارية .

غير أن مصلحة القطن قد أيدت بكتابها رقم ٣٤ - ١ ج ٣ - المؤرخ في ١٥/٨/١٩٥٣ أنها ترى إعفاء تلك الشهادات من الرسم المشار إليه سواء ما يسلم منها إلى الزارع والمشتري باعتبار أن العبء سيقع أخيراً على الزارع .

ولما كان الإعفاء يتماشى مع سياسة الحكومة التي تهدف إلى تخفيف الأعباء عن كاهل الزارع . فقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق لتعديل المادة ٤ من الجدول رقم ٥ الملحق بقانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تعديلاً من شأنه إعفاء تلك الشهادات من الرسم . وتتشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ .
وعلى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٥ مكرر الصادر في ١٧ - سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

وبناء على ما عرضة وزير المالية والاقتصاد والشئون الاجتماعية وموافقة رأى مجلس الوزراء .
أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالجدول (ب) الملحق بالقانون المذكور بالجدول المرافق .

مادة ٢ — تستبدل بالمادة ٩ من القانون المذكور النص الآتى :

« على مستغلى الحفلات الوقتية التى تقام فى أماكن غير مملوكة لهم وغير مخصصة بطبيعتها لإقامة حفلات ملاهى باستمرار أن يودعوا تأميناً تقدياً يساوى قيمة الضريبة المستحقة على جميع التذاكر التى تقدم لحتمها أو أن يقدموا كتاب ضمان من أحد المصارف المعتمدة .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٨ المحرم سنة ١٣٧٣ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣) .

الجدول رقم « ب »

- (١) دور السينما .
- (٢) الحفلات المقامة فى النوادى .
- (٣) حدائق الملاهى والفرجة .
- (٤) المحال التى تؤجر أمكنة للفرجة على المواكب العامة .
- (٥) القهاوى والبارات المخصصة للملاهى والفرجة .
- (٦) الألعاب الميكانيكية .
- (٧) حفلات الموسيقى الآلية والصوتية (عدا حفلات سماع البيانو الميكانيكى والجراموفون العادى إذا لم يصحبها رقص أو أنواع أخرى من الملاهى) .
- (٨) حفلات ألعاب الحواة والحفلات السيماوية أو السحرية والتنويم المغناطيسى وقراءة الكف .
- (٩) الشرك .
- (١٠) الأراجوز .
- (١١) حفلات الشاى أو الأكل أو المشروبات المصحوبة بموسيقى أو رقص .
- (١٢) حفلات السباق غير المصحوبة بمراهنات كسباق السيارات أو القوارب وسباق الطيران وغيرها .
- (١٣) حفلات الألعاب الرياضية بأنواعها إذا تخللها أو أعقبها أى نوع من أنواع الملاهى الأخرى حتى ولو لم يحصل أى أجر نظير هذه الأنواع .
- (١٤) أحواض السباحة العمومية .
- (١٥) حلقات الانزلاق .

(١٦) دور التمثيل .

(١٧) المراقص .

(١٨) الحفلات الراقصة بمختلف أنواعها .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي ونص في المادة الأولى منه على فرض الضريبة على كل دخول أو أجرة مكان في الدور والمحال الميينة بالجدولين ١ ، ب الملحقين به - وقد قسمت المحال الميينة بالجدول (ب) إلى ثلاث أقسام الأول يشمل معظم المحال ويخضع نفقات الضريبة الواردة بالجدول المرافق للقانون والثاني ويشمل الحفلات الرياضية والمعارض ودور التمثيل ويخضع لنسبة مخفضة بمقدار ٥٠٪ من الفئات المذكورة والثالث ويشمل الحفلات الراقصة والمراقص ويخضع لنسبة مضاعفة من الفئات المنوه عنها .

وقد دل الاختبار على أن هذه التفرقة أثارت صعوبات كثيرة عند التطبيق نظراً لأن بعض المحال كانت تقوم بحفلات شاملة لأكثر من نوع واحد - كما كانت مثار شكوى أصحاب هذه المحال بالنسبة للفئة التي تطبق على الحفلة فضلاً عن أن القسم الثالث يكاد يكون معدوماً إذ أن الحفلات الراقصة تكون عادة مصحوبة بالمشروبات أو الأكل وهي الحفلات المنصوص عنها في القسم الأول من الجدول (ب) أما القسم الثاني وهو الخاص بحفلات الرياضة والمعارض ودور التمثيل فقد طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية النظر في إعفاء الحفلات الرياضية بجميع أنواعها من الضريبة تشجيعاً للنوادي الرياضية لأداء رسالتها اسوة بما هو متبع في الدول الأخرى . أما دور التمثيل فإنها نوع من أنواع اللهو كالسينما وغيرها .

لذلك عدل الجدول (ب) بأن جعل قسماً واحداً يخضع للضريبة العادية الميينة بجدول الفئات المرافق للقانون واستبعدت الحفلات الرياضية والمعارض من الجدول تشجيعاً للقائمين بها واستعاضت بنص يقضى باخضاعها للضريبة إذا تخللها أو أعقبها أي نوع من أنواع الملاهي الأخرى .

ثم إن المادة التاسعة من القانون نصت على أن يودع مستغلو الحفلات الوقتية التي تقام في أماكن غير مملوكة لهم تأميناً أو يقدموا كتاب ضمان بما يوازي ضريبة يوم كامل على الأقل - بينما نص في المادة الثامنة من القانون على أن أصحاب المحال مسئولون بالتضامن عن أداء الضريبة مع مستغلي الحفلات - وترى وزارة المالية أن المسؤولية القضائية كفيلة بتحقيق تحصيل الضريبة وأصبح لا داعي لسداد تأمين من المستغلين إلا إذا كانت الحفلات تقام في أماكن غير مخصصة بطبيعتها لإقامة حفلات ملاهي باستمرار ولذلك عدلت المادة التاسعة بما يتماشى مع نص المادة الثامنة ولذلك لا يوجب التعديل تحصيل تأمين أو ضمان عندما يجتمع في شخص صفتا المستغل ومالك المحل الذي تقام فيه الحفلات .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه اتخذت الاجراءات اللازمة لاصداره .

قانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحمل أصلاً بعد هذا التاريخ تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له على ألا يجاوز ما يتحمله البائع الباقي من الثمن وذلك كله دون إخلال بحقوق الطرفين طبقاً لأحكام القانون المدني بالنسبة إلى باقي الصفقة .

مادة ٢ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٣٧٣ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة ايضاحية

لما كان قانون الاصلاح الزراعي يهدف إلى تحقيق خدمة عامة بين مجموع الأفراد وخاصة المزارعين كبارهم أو صغارهم . فقد تعرض إلى تحديد أسعار الأراضي المستولى عليها وحدد لها قيمتها الحقيقية وهي عشرة أمثال القيمة التجارية أن أسعار هذه الأراضي قبل إصدار هذا القانون قد تجاوزت القيمة الحقيقية لها لأسباب عدة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٥ مكرر الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

ولما كان بعض الملاك الذين ينطبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى من حيث تحديد الملكية فى حياتهم اراضى قاموا بشرائها قبل إصدار القانون ولم يسددوا أثمانها كاملة بعد مما دعا المالك (المشتري) أن يقوم بسداد ثمن الأرض على أساس عقد الشراء الواجب احترامه وفى نفس الوقت ستقوم الحكومة بالاستيلاء على بعض هذه الأراضى التى لم يسدد ثمنها بالكامل بعد بأسعارها الحقيقية فكان لازماً أن يحدد موقف كل من البائع والمشتري كل من الآخر وذلك بتقسيم الفرق بين السعر المتفق عليه حسب عقد الشراء الواجب احترامه (الذى يمثل السعر الحقيقى للأرض) مناصفة بين البائع والمشتري فى الأرض المستولى عليها على ألا يزيد ما يتحمله البائع عن الباقي من الثمن حالاً وهو القدر الذى يتمثل فيه عجز المشتري عن الوفاء بعد انخفاض أثمان الأراضى الزراعية وتحديد قيمة الأجرة عنها .

ولما كان المشرع يهدف إلى حماية المشتري الذى قصرت موارده عن الوفاء بدفع الثمن نتيجة لأسباب لا دخل له فيها — لذا جاء النص بحيث لا ينتفع بأحكامه المشتري الذى استحق عليه باقى الثمن استحقاقاً عادياً قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

وبديهي أن شروط العقد التى تقضى بأن تخلف المشتري عن أداء أحد الأقساط أو جزء منها يترتب عليه حلول باقى الثمن لا يخرج هذه الحالة عن حكم القانون الحالى فى حالة التأخير فى سداد قسط من الأقساط قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ إذا كان الاستحقاق العادى لأحد الأقساط الباقية على الأقل تالياً لهذا التاريخ .

قانون رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتصحيح الخطأ المادى الوارد فى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣
بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الأراضى الزراعية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الأراضى الزراعية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٨ الصادر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتى :
 « لا تسرى الأحكام السابقة على الممولين الذين يكتسبون ملكياتهم تنفيذاً للمادة التاسعة من
 المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى فيما اكتسبوه عن هذا الطريق » .
 مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون
 رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

صدر بقصر الجمهورية فى ١٩ المحرم سنة ١٣٧٣ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣) .

قانون رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٥٣^(١)

بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء هيئة دولية استشارية للملاحة البحرية
 والموقعة بجنيف فى ٦ مارس سنة ١٩٤٨

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
 للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة وحيدة — ووافق على الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء هيئة دولية استشارية للملاحة
 البحرية الموقعة بجنيف فى ٦ من مارس سنة ١٩٤٨ .

صدر بقصر الجمهورية فى ١٩ المحرم سنة ١٣٧٣ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣) .

قانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٣^(٢)

بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن فى سنة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
 للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٨ الصادر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٨ الصادر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .
وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ الزراعية المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٧ والمرسومين بقانونين رقمي ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ و ١٦٧ لسنة ١٩٤٩ وبالقانونين رقمي ١٦١ لسنة ١٩٥٠ و ٢٠٨ لسنة ١٩٥١ وبالمرسومين بقانونين رقمي ٢٠٤ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٣ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل في سنة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ الزراعية بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ الزراعية والقوانين المعدلة له .

مادة ٢ — على وزراء الزراعة والداخلية والمالية والاقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ المحرم سنة ١٣٧٣ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣) .

ملحق

بيان المنطقة الشمالية من الوجه البحرى المنصوص عليها في القانون الخاص بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ الزراعية

(١) مديرية البحيرة : مراكز أبو حصص — دمنهور — رشيد — شبراخيت — كفر الدوار — المحمودية .

(٢) مديرية الفؤادية : جميع مراكز المديرية .

(٣) مديرية الغربية : مراكز بلقاس — شربين — طلخا — سمند — المحلة الكبرى — قطور .

(٤) مديرية الدقهلية : مراكز اجا — دكرنس — السنبلوين — فارسكور — المنزلة — المنصورة .

(٥) مديرية الشرقية : مركز كفر صقر .

قانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ الزراعية وبتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ الزراعية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر العمل في سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الزراعية بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الآتي :

مادة ٣ - تنسب المساحات الواجب زراعتها قمحاً إلى مجموع الأراضي التي تكون في حيازة الزارع بما في ذلك الأراضي المشغولة بالمساق والمصاريف والجسور والسكك الحديدية والمسالك والأجران والمساكن والمخازن ، .

على أنه لا يدخل في حساب ذلك المجموع :

(أ) الأراضي البور التي لم تزرع في السنتين السابقتين على صدور هذا القانون سواء كانت قابلة للزراعة أو غير قابلة لها وكذلك الأراضي الخاضعة لعوائد الأملاك المبنية .

(ب) الأراضي المزروعة أو المعدة لزراعة القصب في مديريات المنيا وأسيوط وقنا وأسوان .

(ج) الأراضي المزروعة أو المعدة لزراعة النخيل والبساتين .

(د) الأراضي المزروعة أو المعدة لزراعة الخضروات أو الحمص أو البطاطس أو البصل

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٨ الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

الشتوى بمديرية جرجا أو الفول السوداني بمديرية أسيوط أو العدس بمديرية قنا .

مادة ٣ — تضاف إلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه مادة جديدة برقم ٦ مكرر يكون نصها الآتي :

« يحظر محضر عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون تدون فيه أقوال المخالف ويوقع عليه منه فإن أبى يثبت ذلك في المحضر ويوقع عليه من العمدة أو أحد مشايخ البلد التي وقعت فيها المخالفة بشرط أن يكون قد عاين المخالفة بنفسه وإذا كان المخالف غائباً يجب إعلان المحضر إليه على يد العمدة أو أحد المشايخ . ولصاحب الشأن الذي ينازع في وقوع المخالفة أن يطلب إثبات ذلك في المحضر أو أن يقدم تظلاً كتابياً إلى مهندس الزراعة أو وكيل المفتش في المركز أو إلى مفتش الزراعة في المديرية وذلك خلال ثلاثة أيام من تحرير المحضر أو ثمانية أيام من تاريخ إعلانه إليه على حسب الأحوال وإلا سقط الحق في التظلم .

مادة ٤ — على وزراء الزراعة والداخلية والمالية والاقتصاد والعدل ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ المحرم سنة ١٣٧٣ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣)

ملحق

بيان المنطقة الشمالية من الوجه البحرى المنصوص عليها في القانون الخاص بتعيين المساحة التي تزرع قحاً في سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الزراعية

مديرية البحيرة : مراكز أبو حمص — دمنهور — رشيد — شبراخيت — كفر الدوار — المحمودية .

مديرية الغربية : مراكز بلقاس — شربين — طمخا — سمند — المحلة الكبرى .

مديرية الفوادية : جميع مراكز المديرية .

مديرية الدقهلية : مراكز دكرنس — فارسكور — المنزلة — المنصورة — السنبلوين .

مديرية الشرقية : مركز كفر صقر .

قانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذها أساساً لتعديل ضرائب الأطنان والمعدل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥١ ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان والمعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٣ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة العاشرة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه بند جديد برقم (٨) كما تضاف إلى المادة (١١) فقرة جديدة وذلك بالنصين الآتيين :

« مادة ١٠ (بند ٨) — الأراضي البور التي لم يسبق زراعتها وتكون محرومة من وسائل الري والصرف أو محتاجة إلى إصلاحات جسيمة ومصروفات كبيرة » .

« مادة ١١ (فقرة ثانية) — على أنه في الحالة الواردة في البند (٥) من المادة المذكورة يكون الرفع ابتداء من أول السنة المقدم فيها الطلب إذا ثبت أن نضوب العيون أو قلة الأمطار قد تسبب عنه عدم زراعة الأرض أو تلف زراعتها طول السنة »

مادة ٢ — يستبدل بالمادة ١٢ والفقرة الثانية من المادة ١٣ والمادة ١٤ من القانون السالف الذكر النصوص الآتية :

« مادة ١٢ — تعرض طلبات رفع الضريبة لتحقيقها والفصل فيها على اللجان المذكورة في المادتين الثالثة والسابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار إليه .

ولا يقبل طلب الرفع في الحالات الميئة بالمادة العاشرة من هذا القانون إلا إذا كان مصحوباً

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٨ مكرر الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

يأصل دال على دفع الضريبة المستحقة وتأمين تقدي قدره خمسمائة عليم عن كل فدان أو كسور الفدان . على ألا يزيد حده الأقصى على عشرين جنيها ويصدر هذا التأمين إذا ظهر أن الطلب في غير محله .

وتحدد بمرسوم الاجراءات الخاصة بالنظر في هذه الطلبات واستئنافها .

د . مادة ١٣ (فقرة ثانية) — والأراضي التي تصبح صالحة للزراعة يعاد فرض الضريبة عليها من أول يناير من السنة التالية للسنة التي أجريت فيها المعاينة ، وذلك بنفس قيمة الضريبة التي كانت مفروضة عليها قبل الرفع إلا في الحالة الواردة بالبند ٨ من المادة العاشرة فتستمر الأرض بغير ضريبة إلى نهاية المدة المقررة للتقدير العام .

د مادة ١٤ — ترفع الضرائب من أراضي الجزائر المنزرعة أو الصالحة للزراعة التي يجعلها النهر غير صالحة للزراعة . ويكون الرفع اعتباراً من أول يناير من السنة التي أجريت فيها المعاينة .

وأراضي الجزائر البور المرفوعة عنها الضريبة والتي تصبح صالحة للزراعة يعاد ربط الضريبة عليها ابتداء من أول يناير من السنة التي أجريت فيها المعاينة وذلك بضريبة الحوض الواقعة فيه . فان لم تكن داخلية في حوض تربط عليها ضريبة أقرب الحياض إليها .

مادة ٣ — يلغى البند ٤ من المادة الثامنة من القانون سالف الذكر .

مادة ٤ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ المحرم سنة ١٢٧٣ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣) .

قانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣^(١)

بإضافة مادة جديدة لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
بشأن الإجراءات التي تتبع في طعون الضرائب التي ترفع أمام المحاكم الابتدائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ مكرر الصادر في أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — مادة جديدة — المادة ٥٤ مكرراً ونصها كالآتي :

« استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبع في الطعون التي ترفع أمام المحكمة الابتدائية الاجراءات الآتية :

(أولاً) يرفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ويجب أن تشمل عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان القرار المطعون فيه وتاريخه واللجنة التي أصدرته ومأمورية الضرائب المختصة والأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن .

(ثانياً) على الطاعن أن يقيد طعنه عند تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه .

(ثالثاً) على الطاعن في خمسة عشر يوماً التالية لتقديم صحيفة الطعن أن يعلن صورة منها إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن وإلا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه .
وعلى قلم المحضرين أن يسلم قلم كتاب المحكمة المختصة صورة صحيفة الطعن المعلنه في اليوم التالي لإعلانها على الأكثر .

(رابعاً) على مصلحة الضرائب خلال خمسة وأربعين يوماً من تقديم صحيفة الطعن أن تودع قلم كتاب المحكمة المختصة ملف لجنة الطعن وملف الممول الفردي الخاصين بموضوع الطعن .
(خامساً) على الطاعن خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن يودع قلم كتاب المحكمة المختصة مذكرة بشرح أسباب طعنه والمستندات المؤيدة له وإلا فلا يجوز قبولها بعد انقضاء هذا الميعاد .

(سادساً) للطعون عليه أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال خمسة عشر يوماً التالية لنهاية المدة المبينة بالفقرة السابقة مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها ، فإن فعل كان للطاعن في ميعاد خمسة عشر يوماً من انقضاء الميعاد المذكور أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها ، وللطعون عليه أن يودع خلال خمسة عشر يوماً أخرى مذكرة بملاحظاته على الرد مشفوعة بما يرى تقديمه من المستندات .

(سابعاً) بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في الفقرات السابقة أو إذا لم يودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه في ميعاد خمسة عشر يوماً المخول له يحدد رئيس المحكمة خلال ثلاثة أيام الجلسة التي ينظر فيها الطعن على ألا يتجاوز تاريخها خمسة عشر يوماً فاذا وقع هذا التاريخ في شهر يولييه أو أغسطس حدد يوم الجلسة خلال شهر سبتمبر .

ويخبر قلم كتاب المحكمة الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول قبل ميعاد انعقادها بثلاثة أيام على الأقل .

(ثامناً) لا يجوز تأجيل نظر الطعن إلا مرة واحدة ولسبب طارىء لم يكن في الإمكان إبدائه من قبل ولا يجوز أن تزيد مدة التأجيل على أربعة أسابيع .

(تاسعاً) إذا قضت المحكمة بتدب خير فلا يجوز أن يزيد الأجل الذي يحدد لإيداع الأمانة على خمسة عشر يوماً أو أن يزيد الأجل الذي يحدد لإيداع تقرير الخبير على تسعين يوماً .

كما لا يجوز تأجيل نظر الدعوى بعد ايداع التقرير إلا مرة واحدة ولا أن تزيد مدة التأجيل على أربعة أسابيع تقدم خلالها ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير مشفوعة بالمستندات التي يرون تقديمها .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٢ المحرم سنة ١٣٧٣ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة ايضاحية

تجبه مصلحة الضرائب ، وخاصة فى هذه الآونة الأخيرة ، إلى بذل وافر جهدها للأجهزة على جميع الحالات المتأخرة وطبع الإجراءات الضرائبية المختلفة بطابع السرعة وذلك رعاية لصالح الخزانة من جهة ولدى يتحدد موقف كل مول من الناحية الضرائبية من جهة أخرى حتى تستقر الأوضاع الاقتصادية فى البلاد من هذه الناحية على أسس سليمة محددة .

وقد سارت مصلحة الضرائب شوطاً بعيداً نحو انجاز الحالات المتأخرة وذلك بصدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذى جعل تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية لها حتى سنة ١٩٥١ وبذا أصبح فى مقدور المصلحة الربط على الممولين عن تلك السنوات جميعها فى وقت واحد .

ويقتضى الأمر استكمالاً لهذا الطابع الجديد الذى أملتة عوامل السرعة فى انجاز الحالات المتأخرة أن تكون المنازعات القضائية قائمة على أساس السرعة فى إجراءاتها حتى يتحقق الغرض من استقرار الأوضاع وذلك بالأجهزة نهائياً على القضايا التى يتأخر الفصل فيها بالمحاكم وفى ذات الوقت تعالج المسائل الخاصة بالمنازعات القضائية بالسرعة اللازمة لاستقرار الأوضاع .

ولما كانت الإجراءات المتبعة حالياً أمام المحاكم والمواعيد التى يحكم غالبيتها قانون المرافعات قد أدت إلى تعطيل المناسازعات الضرائبية بالمحاكم وقتاً طويلاً يتعارض مع ما يجب أن تقسم به الإجراءات الضرائبية من السرعة حتى يتحدد موقف كل مول فى أقصر وقت مستطاع لذا اقتضى الأمر

استصدار تشريع جديد باضافة مادة جديدة الى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد مواعيد خاصة استثناء من قانون المرافعات وذلك فيما يختص بتقديم الطعون واعلانها وايداع المستندات وتقديم الدفاع وأعمال الخبرة وتأجيل الجلسات حتى تنتهى المحكمة المعروض أمامها النزاع من الفصل فيه في وقت قصير بقواعد يحكمها قانون الضرائب .

وقد روعى عند وضع هذه القواعد الجديدة دراسة هذه المواعيد وجعلها متناسبة مع الامكانيات العملية لكل من الممول والمصلحة والمحكمة من حيث تقديم الطعون واعلانها وايداع المستندات والمذكرات والرد عليها وكذا من حيث الفصل في الدعوى لكي يتحقق الغرض المقصود منها وذلك بانهاء النزاع في أسرع وقت مع عدم الاخلال بحق الممول أو المصلحة في استيفاء الدفاع عن وجهه نظر كل منهما ومع اعطاء المحكمة فرصة كافية للفصل في الدعوى .

وتحقيقاً لهذا الغرض أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق باضافة مادة جديدة برقم ٥٤ مكررة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وتشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٣^(١)

بشأن رخص الأجهزة اللاسلكية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعيين القيود التي يمكن بمقتضاها الترخيص بتركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الأثرية في القطر المصري ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الإرشاد القومي ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — على حائز الأجهزة اللاسلكية المعدة لاستقبال الاذاعة اللاسلكية تسداد الرسوم المقررة على هذه الأجهزة بمكاتب مصلحة التلغرافات والتليفونات في المواعيد المحددة لذلك . فإذا لم يسدد الرسم المقرر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء الترخيص زيد بمقدار خمسين قرشاً عن كل

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ الصادر في أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

- سنة لم يسدد رسمها وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٩ .
- مادة ٢ — يؤدي حائز الجهاز مقدما رسما سنويا قدره مائة وثلاثون قرشا عن كل جهاز يحوزه أيا كان عدد صيحاته ويؤدي هذا الرسم عند شراء الجهاز أو انتهاء مدة الترخيص ولا يرد هذا الرسم في أية حا .
- مادة ٣ — على المرخص له أن يخطر مصلحة التلغرافات والتليفونات بكتاب موصى عليه بكل تغيير في محل استخدام الجهاز المرخص به أو كل تصرف يجريه فيه مع بيان اسم المتصرف اليه ومحل إقامته وعليه أن يرفق بالكتاب صورة من هذا التصرف موقعا عليها منهما .
- مادة ٤ — يحظر استعمال الأجهزة المرخص بها بكيفية مقلقة للراحة .
- مادة ٥ — لمجلس إدارة الاذاعة المصرية أن يقرر إعفاء الجهات والهيئات التي يرى لاعتبارات أدبية أو علمية أو مجاملات دولية — من أداء الرسم المنصوص عليه في المادة (٢) ، كما أن له أن يقرر صرف مكافآت من حصيلة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (١) لمن يبذل جهدا بارزا من المحصلين في تحصيل الرسوم .
- مادة ٦ — يحظر بغير ترخيص من وزارة المواصلات تركيب جهاز لاسلكي معد لاستقبال الاشارات أو الصور أو الأصوات المنتشرة بطريق الاذاعة العامة « برودكاستنج » .
- مادة ٧ — لا يجوز بغير ترخيص من وزارة المواصلات صناعة أجهزة الاستقبال اللاسلكية أو الصيحات أو الاتجار فيها ، كما لا يجوز لصانعي الأجهزة المذكورة أو المتجرين فيها التصرف في أى جهاز إلا إذا كان المتصرف اليه مرخصا له بالاتجار في هذه الأجهزة أو أدى الرسم المنصوص عليه في المادة (٢) ويجب أن يسكوا سجلات منظمة يشتمون فيها مقدار مالديهم من أجهزة وصيحات ارسال ونوع كل منها وماتم التصرف فيه مع بيان أرقام الإيصالات المثبتة لأداء الرسم المشار اليه في الفقرة السابقة وتواريخها واسم المتصرف اليه ومحل إقامته .
- مادة ٨ — إذا تبين لمصلحة التلغرافات والتليفونات أن جهازا لاسلكيا يؤثر في تشغيل جهاز آخر قلها أن تفرض على حائزة تنفيذ الاجراءات التي تراها كفيلة بمنع هذا التأثير خلال المدة التي تحددها له .
- مادة ٩ — كل مخالفة لأحكام المادة ٧ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .
- وكل مخالفة لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيها .
- كما يجوز للمحكمة أن تحكم فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين باحدى العقوبات الآتية :

(أ) مصادر الجهاز بموضوع الجريمة .

(ب) سحب الترخيص .

(ج) اغلاق محل صنع أو الاتجار في الأجهزة لمدة لا تزيد على ستة أشهر وفي حالة العود خلال

السنة التالية لصدور الحكم النهائي في الجريمة الأولى يجب الحكم بمصادرة الجهاز أو بسحب الترخيص أو باغلاق المحل لمدة سنة .

مادة ١٠ — ' يكون لمفتشى مصلحة التلغرافات والتليفونات أو أى موظف آخر يعينه وزير المواصلات أو وزير الارشاد القومى بقرار منه صفة مأمورى الضبط القضائى لإثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ١١ — يعفى من العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون كل حائز لجهاز لم يسبق له أداء الرسم المستحق على حيازته أو تأخر فى أدائه إذا قام بسداده خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٢ — يلغى من المرسوم الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ المشار اليه من قبل الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ١٣ — على وزراء الإرشاد القومى والعدل والمواصلات كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزيرى المواصلات والارشاد القومى اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٢ المحرم سنة ١٣٧٣ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة ايضاحية

نظم المرسوم الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الاحكام الخاصة بتركيب واستعمال الأجهزة اللاسلكية إلا أنه نظراً لما لوحظ من قصور أحكامه بما شجع الافراد على اقتناء الاجهزة اللاسلكية دون دفع الرسوم المقررة أو حيازة عدة أجهزة مع دفع رسم عن جهاز واحد ونظراً لانتشار استعمال هذه الأجهزة فقد روى تنظيم الرسوم المستحقة على هذه الأجهزة والترخيص بصناعتها أو الاتجار فيها بقانون بما يكفل مصلحة الخزانة العامة والصالح العام وتحقيقاً لذلك أعد مشروع القانون المرافق .

وقد نص فى المادة (١) على الزام حائزى الاجهزة اللاسلكية المعدة لاستقبال الاذاعة اللاسلكية سداد الرسوم المقررة على هذه الاجهزة بمكاتب مصلحة التلغرافات والتليفونات فى المواعيد المقررة. وفرضت هذه المادة غرامة قدرها خمسين قرشاً على المتأخرين فى سداد هذه الرسوم مدة تزيد على ثلاثين يوماً من انتهاء الترخيص عن كل سنة لم يسدد رسمها وذلك عدا العقوبات الأخرى المنصوص عليها فى المادة ٩ .

وبينت المادة (٢) مقدار الرسم المستحق على كل جهاز وقدره مائة وثلاثين قرشاً أياً كان نوع أو عدد صمامات الجهاز وأوجبت سداد هذا الرسم عند شراء الجهاز أو انتهاء مدة الترخيص ولم تجز رد الرسم بعد سداده فى أية حال .

يحرزونها بأن قررت اعفاءهم من العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إذا قاموا بسداد الرسوم المستحقة خلال ثلاثة أشهر من العمل به .

وقررت المادة (١٢) إلغاء الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون من المرسوم الصادر في ١ مايو سنة ١٩٢٦ والسابق الإشارة إليه .

ونصت المادة (١٣) على سريان هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وأجازت لوزاري المواصلات والارشاد القومي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

وتشرف الوزارة بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء بالصيغة التي أوتأها مجلس الدولة للتفضل في حالة الموافقة عليه باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٣^(١)

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين والمراسيم بقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد . وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه مادة جديدة برقم ١٣٥ مكررا بالنص الآتي :

« مادة ١٣٥ مكررا — يجوز إنشاء درجات فرعية أو خصوصية وتقرير قواعد منح العلاوات الخاصة بها والترقية إليها بقرار من الوزير المختص بموافقة وزير المالية والاقتصاد وبعد أخذ رأي ديوان الموظفين .

ولا يجوز أن يقل المرتب عن ٣٠ جنيها ولا أن يزيد على ٤٢٠ جنيها سنويا .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٧٣ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ الصادر في أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

قانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .
وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ماعرضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة الرابعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه النص الآتي :-
مادة ٤ — يعنى من الحصول على الترخيص بإحراز السلاح وحيازته الوزراء الحاليون والسابقون .

الموظفون العاملون المعينون بمراسيم .

مفتشو إدارة التفتيش العام بوزارة الداخلية .

موظفو الحكومة العاملون والسابقون من درجة مدير عام فأعلى ، مديرو الأقاليم والمحافظون السابقون والضباط المتقاعدون من رتبة لواء فأعلى .

أعضاء السلك السياسى والقنصلى الأجانب الذين توافق عليهم وزارة الخارجية .

وذلك بشرط أن يقدموا إلى مكتب البوليس الذى بدائرته محل اقامتهم بياناً كتابياً بما لديهم من الأسلحة وأوصافها وعددها وبكل تغيير يطرأ على هذا البيان خلال شهر من تاريخ حصولهم عليها أو التصرف فيها .

مادة ٢ — يسرى الاعفاء المنصوص عليه فى المادة السابقة الخاص بأعضاء السلك السياسى والقنصلى من تاريخ النص بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٣ — على وزراء الداخلية والعدل والخارجية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٢ المحرم سنة ١٣٧٣ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ مكره الصادر فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

مذكرة ايضاحية

تطورت البلاد في عهدها الجديد باعلان الجمهورية اعلاء لكلمة الشعب ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون المذكور تعفى الامراء وأعضاء الأسره المالكه السابقة من الحصول على ترخيص بحمل السلاح واحرازه ، فقد رؤى الغاء هذه الفقرة تحقيقا للمساواة بين الجميع .

ونظرا إلى توقف الحياة النيابية في فترة الانتقال فليس ثمة ما يدعو إلى اعفاء أعضاء البرلمان . وأخيرا فان وزارة الخارجية ترى اعفاء رجال السلك السياسى والقنصلى الأجانب المعتمدين بها من الحصول على الترخيص بحمل السلاح واحرازه استناداً إلى العرف الدولى ومعاملة المثل بالمثل وتمشيا مع هذا رأى فقد جرت وزارة الداخلية منذ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ على اعفائهم من الحصول على ترخيص بحمل السلاح واحرازه .

ولما كان هذا الوضع يخالف أحكام المادة الرابعة من القانون المذكور فقد رؤى تصحيحا للأوضاع النص على سريان الاعفاء من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه . لكل هذه الأسباب رؤى تعديل المادة الرابعة من القانون المذكور بما يحقق هذه الأغراض وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة الموافقة . وتشرف وزارة الداخلية بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء للموافقة عليه واصداره .

قانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣^(١)

بشأن إنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى المادة ٣٩ مكرر (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى المضافة بالقانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ مكرر الصادر في أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ ..

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تنشأ بدائرة كل مركز من مراكز البوليس لجنة تسمى (لجنة الفصل فى المنازعات الخاصة بامتداد إيجارات الاراضى الزراعية) تشكل على الوجه الآتى :

وكيل النائب العام لدى المحكمة الجزئية المنشأة بدائرتها اللجنة أو من أحد وكلاء النائب العام لدى المحكمة الابتدائية التى تتبعها المحكمة الجزئية وتكون له الرئاسة . ومن أربعة أعضاء هم : مأمور المركز أو من ينوب عنه . وأحد الزراعيين التابعين لتفتيش الزراعة بالمديرية ، واثنين من أعيان المركز يختارهما مدير المديرية أو محافظ الأقليم .

مادة ٢ — تختص اللجنة بالفصل فى كل نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكررا (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى .

وتكون قراراتها غير قابلة لآى طعن ، كما تكون هذه القرارات وقتية بحيث لا تحول دون الالتجاء إلى الجهات القضائية المختصة للفصل فى موضوع النزاع من جديد ، وتظل هذه القرارات نافذة إلى أن تفصل تلك الجهات فى الموضوع نهائياً فى حالة الالتجاء إليها .

مادة ٣ — ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون بطلب يقدم من ذوى الشأن إلى مركز البوليس الذى تقع فى دائرته الاطيان المؤجرة موضوع النزاع ولا تحصل عليه رسوم .

ويجب أن يكون الطلب من أصل وعدد من النسخ بقدر عدد الخصوم وأن يتضمن اسم الطالب وصفته وموطنه المختار فى البلدة التى بها مقر اللجنة وأسماء الخصوم وموطن كل منهم وصفاتهم وموضوع المنازعة بالتفصيل مع ذكر الأدلة التى يستند إليها الطالب .

كما يجب أن ترفق بالطلب عند تقديمه جميع المستندات المؤيدة له . فإذا لم تقدم هذه المستندات جاز الحكم بسقوط دعواه .

مادة ٤ — على مركز البوليس أن يعطى الطالب إيصالاً مثبتاً لتاريخ وساعة تقديم الطلب وما أرفق به من مستندات وعليه أن يرفع الطلب خلال ٢٤ ساعة من تسليمه إلى رئيس اللجنة الذى يحدد جلسة لنظر المنازعة لا يتجاوز موعدها أسبوعاً من تاريخ تقديم الطلب .

ويتولى مركز البوليس إعلان الخصوم المرفوعة ضدهم المنازعة بصورة من الطلب وإعلان الطرفين بتاريخ الجلسة المحددة قبل موعدها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ويكون الإعلان بالطريق الإدارى أو بواسطة قلم المحضرين بطريق البريد على الوجه المبين بالمواد من ١٦ إلى ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٥ — تكون جلسات اللجنة علنية ولطرفى المنازعة الحضور أمامها بأنفسهم أو بوكلاء عنهم من المحامين أو بمن يختارونهم من الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الثالثة .

واللجنة الحكم في غيبة من يتخلف عن الحضور أمامها من الخصوم بعد التحقيق من صحة إعلانه .
ولها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تقرر الانتقال لمعاينة موضوع النزاع
أو أن تندب لذلك أحد أعضائها أو غيرهم ويحرر محضريين فيه جميع الأعمال المتعلقة بالمعاينة
وتبنيها ، كما يجوز لها استجواب الخصوم .

واللجنة سماع أقوال من ترى ضرورة لسماع أقواله من غير الخصوم دون تحليفه اليمين ، كما أن لها
الاستعانة بمن ترى تكليفه من أهل الخبرة أو غيرهم من الموظفين العموميين ورجال السلطة العامة
بتقديم تقارير في المنازعة أو عن الوقائع التي تعينها لهم وتكون متجة في المنازعة .

واللجنة كذلك الأمر باتخاذ أي إجراء قانوني آخر تراه موصلاً إلى الكشف عن الحقيقة .

مادة ٦ — تصدر اللجنة قرارها بالفصل في المنازعة بالأغلبية المطلقة وذلك خلال مدة لا تتجاوز
أسبوعين من تاريخ أول جلسة .

مادة ٧ — يكون تنفيذ قرارات اللجنة بالنسخة الأصلية دون حاجة إلى إعلانها وتتولى الجهات
الإدارية التنفيذ .

مادة ٨ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الزراعة إصدار القرارات
اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ المحرم سنة ١٣٧٣ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

أضاف القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ مادة إلى قانون الإصلاح الزراعي رقمها ٣٩ مكررة
« ١ ، تتضمن النص على أن تمتد لسنة أخرى عقود الإيجار التي امتدت في السنة الزراعية الجارية
وتنتهي بنهايتها وذلك بنسبة نصف المساحة المؤجرة بشرط قيام المستأجر بالوفاء بكافة التزاماته عن
سنة ١٩٥٢ / ٥١ الزراعية على الأقل . وعلى أن للمالك الحق في تجنيب المساحة المؤجرة في نطاق
الأرض السابق تأجيرها أو خارج هذا النطاق دون أن يتجاوز نفس الزمام ودون إخلال بما تقتضيه
الدورة الزراعية في انتفاع المستأجر بالأرض على الوجه القائم من قبل .

ولما كان الملاك والمستأجرون سيثقلون المحاكم بدعاوهم لتعدد المنازعات وتنوعها في صدد تطبيق
هذه المادة وخاصة فيما يتعلق بتوافر الشروط التي قررتها ليقنع المستأجر بسنة الامتداد المنصوص
عليها ، وفيما يتعلق بوفاء الأجرة وتجنيب المساحة التي امتدت الإجارة عنها — وعلاوة على ذلك
فما من شك في أن هذا النزاع بين طرفي الإجارة سيلقى على رجال الأمن عبثاً كبيراً في صون الأرواح
والأموال وفي درء وقوع الجرائم .

ولما كانت تلك المنازعات موسمية تبدأ في أول السنة الزراعية التي أشرقت على البداية ومن

اليسير الفصل فيها بصفة مؤقتة لو وكل هذا الاختصاص للجنة محلية ذات صبغة قضائية يكون قرارها واجب النفاذ ولكنه لا يعطل من حق أى طرف الخصومة فى الالتجاء الى المحكمة المختصة أصلا بنظر المنازعات كما أن قرار تلك اللجنة لا يقيد المحكمة ولكنه يظل نافذا إلى أن تفصل المحكمة المختصة فى الموضوع نهائيا فى حالة الالتجاء اليها .

لذلك دعت حاجة العمل والرغبة فى استقرار الأوضاع فى بداية السنة الزراعية المقبلة إلى إصدار القانون المرافق .

ولما كانت مهمة هذه اللجان هى الفصل بصفة وقتية فى كل نزاع ينشأ عن تطبيق القانون المتقدم الذ كر تحقيقا للأهداف التى قصد اليها حتى يرفع أصحاب الشأن النزاع إلى الجهات المختصة من جديد إذا هم لم يرضوا بقرارات اللجان فقد تضمن نص المادة الثانية من المشروع هذا الحكم كما تضمن تحقيقا للعلل ذاتها أن تكون قرارات اللجان غير قابلة لأى طعن فيما أمرت به من تفضيل المراكز التى ترى أنها أولى بالحماية وأن تظل قراراتها نافذة حتى يصدر حكم من الجهة القضائية المختصة .

وتتشرف وزارة الزراعة بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة ؛ رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم أيلولة على التركات
باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات ، المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ .

وعلى ما رتاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص المسادة الثالثة من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه النص الآتى :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٣ مكرر الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

« على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد أن يصدر ما يقتضيه العمل به من لوائح وقرارات تنفيذية ويعمل به من ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ . »

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٣٧٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

قانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣^(١)

بأنشاء محاكم للنظر في المنازعات الخاصة بقانون الاصلاح الزراعى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تنشأ محكمة أو أكثر تختص بالنظر في كل نزاع يقوم في شأن تطبيق أى حكم من أحكام المواد الأولى والرابعة والرابعة مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى وبالحكم بىطلان التصرفات التى لا تتوافر فيها شروط المواد المذكورة .

كما تختص بتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٧ من المرسوم بقانون المشار إليه .

مادة ٢ — تشكل هذه المحكمة على الوجه الآتى :

وكيل محكمة يختاره وزير العدل	رئيساً
قاض بالمحاكم يختاره وزير العدل	أعضاء
عضو بالادارة القانونية باللجنة التنفيذية للاصلاح الزراعى تختاره اللجنة المذكورة	
موظف بوزارة الشؤون الاجتماعية يختاره وزيرها	
موظف بوزارة الداخلية يختاره وزيرها	

ويصدر بتشكيل المحكمة قرار من وزير العدل .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٣ مكرر الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

- ويكون مقر المحكمة القاهرة أو أى مكان آخر يأمر رئيسها بانعقادها فيه .
- مادة ٣ - ترفع الدعوى المدنية أمام المحكمة من كل ذى شأن ومن النيابة العامة .
- وترفع الدعوى الجنائية من النيابة العامة . ويمثلها أثناء انعقاد الجلسة الجنائية أحد أعضائها .
- وللمحكمة إذا حكمت بىطلان التصرف أن تقضى فى الوقت ذاته ومن تلقاء نفسها بالعقوبة المقررة وذلك بعد سماع أقوال النيابة العامة .
- مادة ٤ - ترفع الدعوى المدنية بطلب بدون رسوم يقدم إلى رئيس المحكمة من أصل وصور بعدد الخصوم وتبين فيه وقائع النزاع وأسائده وطلبات الخصوم وجميع البيانات الأخرى الخاصة بالطالب والخصوم .
- ويؤشر رئيس المحكمة على هذا الطلب بتحديد موعد الجلسة ويخطر الخصوم والنيابة بذلك بالطريق الإدارى .
- وتتبع فيما عدا ذلك أحكام قانون المرافعات فى شأن نظر الدعوى وتحقيقها وإصدار الحكم فيها إلا إذا رأت المحكمة الخروج على تلك الأحكام وفى هذه الحالة تبين الأسباب التى تبرر ذلك .
- مادة ٥ - مع عدم الإخلال بحكم المادة الثالثة يتبع فى رفع الدعوى الجنائية والفصل فيها أحكام قانون الاجراءات الجنائية .
- مادة ٦ - الحكم الصادر فى الدعوى المدنية أو الجنائية لا يكون قابلاً لآى وجه من وجوه الطعن .
- مادة ٧ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٨ صفر سنة ١٣٧٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

قانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٥٣^(١)

فى شأن العقوبات المنصوص عليها فى المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى والإعفاء منها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٣ مكرر الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فقرة
جديدة بالنص الآتي :

« وكذلك يعاقب بالحبس كل من خالف أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة
الرابعة مكرراً . »

مادة ٢ — لا تنخل أحكام المادة ١٧ من المرسوم بقانون المتقدم ذكره بتطبيق قواعد الاشتراك
العامة المبينة في قانون العقوبات .

مادة ٣ — تضاف مادة جديدة برقم ١٧ مكرراً بعد المادة ١٧ من المرسوم بقانون المتقدم ذكره
بالنص الآتي :

« يعنى من العقاب بما فى ذلك المصادرة كل بائع أو شريك باءر من تلقاء نفسه بالرجوع عن
التصرف المخالف للقانون أو بإبلاغ الجهات المختصة أمر هذه المخالفة ، »

مادة ٤ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى
الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٨ صفر سنة ١٣٧٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٣ (١)

بإصدار تفسير تشريعي لبعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي

اللجنة العليا للإصلاح الزراعي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

فقررت :

إصدار التفسير التشريعي الآتي :

- مادة ١ — المستأجر لمساحة تكون جزءاً من أرض متصلة بملكها المؤجر وتقع في أكثر من زمام يجوز تجنبه في أي جزء من تلك الأرض المتصلة باعتبارها في نطاق الأرض السابق تأجيرها .
- مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ (٢)

بالاستيلاء على جزء من محصول الأرض الشعير سنة ١٩٥٣

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المواد من ٩ إلى ١٣ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ والرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٥٣ ،

وبعد موافقة لجنة التكوين العليا ،

وبعد موافقة وزارات المالية والاقتصاد والداخلية والزراعة ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

- مادة ١ — يستولى لدى الزراع على كمية من الأرض الشعير مقدارها ١٥٠,٠٠٠ ضريبة من محصول سنة ١٩٥٣ ويعين المقدار الواجب تسليمه إلى الحكومة عن كل فدان طبقاً للقرار الذي يصدره وزير الزراعة .

- مادة ٢ — يجوز للزارع أن يتظلم من عدم كفاية الناتج من زراعته لتوريد كمية الأرض الشعير المقرر تسليمها إلى الحكومة طبقاً لقرار وزير الزراعة المنصوص عليه في المادة السابقة وفقاً للإجراءات الآتية :

(١) يقدم الزارع شكوى إلى تفتيش الزراعة الواقعة في دائرته الأرض المزروعة أولاً ويوضح في الشكوى مساحة الزراعة في كل حوض على حدة وحدود كل قطعة وذلك في ميعاد لا يتجاوز آخر سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٠ الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٥ الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

(ب) تؤلف لجنة للنظر في هذه الشكوى من مهندس الزراعة رئيساً والمهندس الزراعي المساعد المختص والعمدة أو من ينوب عنه من المشايخ وأحد الأعيان يختاره مأمور المركز أعضاء . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا إذا حضره الرئيس والمهندس الزراعي المساعد وأحد العضوين الآخرين وتصدر قراراتها بالأغلبية وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس وتكون قراراتها نهائية. إلا إذا ألفتها وزارة الزراعة عند المراجعة .

وعلى اللجنة معاينة الزراعة موضوع الشكوى وأن تراعى عند الفصل فى الشكوى أن يترك للشاكي ربع ضريبة عن كل فدان وتستو فى السكبة المقررة للحكومة من باقى ناتج الأرض .

(ج) لوزارة الزراعة أن تراجع أعمال هذه اللجان وتكون تقديرات المراجعة المعتمدة من الوزارة المذكورة نهائية بالنسبة للزراعات التى تمت المراجعة عليها .

(د) تعتبر الشكوى مرفوضة إذا ظهر وقت معاينة الزراعة بمعرفة اللجنة أن الزارع قد حصد أكثر من ٢٥ ٪ من جملة المساحة المشكو منها .

مادة ٣ - تؤلف فى كل بلد لجنة من العمدة أو من ينوب عنه من المشايخ رئيساً ومن الصراف وأحد المشايخ أعضاء ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور الرئيس والصراف ويعهد إليها بما يأتى :
(١) تحديد كمية الأرض الشعير الواجب على كل حائز تسليمها طبقاً لقرار وزارة الزراعة المنصوص عليه فى المادة الأولى وعلى أساس الاستمارات رقم ٥٨ ، ٥٩ زراعة إحصاء .

(ب) تعيين الشونة الواجب تسليم الأرض الشعير فيها بحيث تكون أقرب شونة إلى الجرن ولو كانت خارج حدود المديرية وإذا رغب الحائز فى التسليم فى شونة غير التى حددتها اللجنة فيجب عليه الحصول على ترخيص فى ذلك من وزارة التموين .

(ج) تحديد المدة التى يجب على الحائز خلالها تسليم الأرض الشعير الملتوى عليه إلى الشونة على ألا يتجاوز شهراً من تاريخ الترخيص فى التسليم وللمأمور المركز تجديد هذه المدة - وعلى اللجنة ألا تتأخر فى تسليم التراخيص إلى جميع الحائزين على أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

(د) إصدار ترخيص إلى الحائز بنقل الأرض الشعير من الجرن إلى الشونة وتسليمه فيها ويستخرج هذا الترخيص من دفتر ذى كعب موضحاً به البيانات الآتية :

(١) تاريخ الترخيص . (٢) اسم الحائز ، واسم المالك إذا كان الحائز غيره .

(٣) مساحة الأرض المزروعة أرزاً . (٤) مقدار الأرض الواجب تسليمه .

(٥) اسم البنك والشونة التى يتم فيها تسليم الأرض . (٦) المدة المحددة للتسليم .

(٧) الأموال المستحقة وجميع مستحقات الحكومة الأخرى .

(٨) مستحقات بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

(٩) المبالغ الموقع من أجلها حجز قضائى على الأرض . على أن يكون قد أبلغ عنها إلى صراف الناحية بخطاب موصى عليه قبل استخراج الترخيص وخلال خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع الحجز ويبين فى الإخطار المبالغ المحجوز من أجلها وترفق به صورة من محضر الحجز .

مادة ٤ - على حائز الأرض المستولى عليه أن يسلم إلى الشونة فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة بحيث لا يتعدى ذلك آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، ويجب أن يكون الأرض الذى يسلم من

محصول سنة ١٩٥٣ خالياً من العيوب التجارية وألا تقل درجة نظافته عن ٩٢ ٪ .

وعلى البنك الذى عينته اللجنة تسلم الأرض فى الشوثة المينة فى ترخيص النقل والتسليم ولا يجوز لأمناء الشون تسليم كميات من الأرض مرخص بتسليمها إلى البنك أو شوثة أخرى أو بعد فوات ميعاد تسليمها المحرر فى الترخيص المذكور .

مادة ٥ — يقدم كل حائز ترخيص النقل والتسليم إلى أمين الشوثة ليقوم بتعيين درجة نظافة الأرض ووزنه وتسليمه ثم تقدير ثمنه على أساس درجة النظافة والوزن . وللحائز أن يتظلم من هذا التقدير بطلب كتابى يقدمه إلى أمين الشوثة — ويفصل فى هذا التظلم على الوجه الآتى :

(١) يقوم أمين الشوثة فى اليوم التالى لتقديم الطلب على الأكثر بأخذ عيتين من الأرض توضع كل منهما فى كيس ويختتم بالجمع الأحمر بخاتم كل من المتظلم وأمين الشوثة ويحرر محضراً بذلك يبين فيه درجة النظافة التى قدرها ويرسل المحضر مع طلب المتظلم وإحدى العيتين إلى مراقبة التموين التى تقع الشوثة فى دائرتها ويحتفظ بالعينة الأخرى للرجوع إليها عند الاقتضاء .

(ب) يقوم المهندس الزراعى أو المهندس الزراعى المساعد فى مراقبة التموين بفحص العينة لتحديد درجة النظافة بطريقة الوزن على أن يتم ذلك خلال يومين على الأكثر من تاريخ تسليمه العينة وتبلغ النتيجة فوراً إلى أمين الشوثة ويعتبر هذا التقدير نهائياً وملزماً للبنك والحائز .
وعلى البنك الذى تسلم الأرض فى شوته أن يودى فوراً للحائز ثمن ما تسلمه من الأرض بعد خصم مستحقات الحكومة وبنك التسليف الزراعى والتعاونى والمبالغ المحجوز من أجلها .

مادة ٦ — ترسل لجنة البلد يومياً إلى أمين الشوثة كشفاً بالتراخيص المسجلة للحائزين على أن يعيده إليها بعد شهر مؤشراً عليه منه بما تم تسليمه من الأرض مع بيان الثمن .

مادة ٧ — إذا انقضت المدة الموضحة فى ترخيص النقل والتسليم ولم يسلم الأرض المستولى عليه إلى الشوثة . يجب على لجنة البلد إخطار مأمور المركز بذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المخالف .
وعلى اللجنة أن تحرر كشفاً تفصيلياً كل شهر تبين فيه أسماء الحائزين والكميات المستولى عليها لديهم وما تم تسليمه منها والباقى إلى نهاية الشهر ويرسل هذا الكشف إلى المركز فى الثلاثة الأيام الأولى من الشهر التالى .

وعلى المركز أن يرسل إلى المديرية على أثر ورود الكشف من اللجان بياناً إجمالياً بالكميات المقررة على كل بلد وما تسلم منها والباقى . وذلك فى الأسبوع الأول من كل شهر .
وعلى المديرية أن توافى وزارة التموين فى العشرة الأيام الأولى من كل شهر ببيان إجمالى عن المقرر على كل مركز والمسلم منه والباقى .

مادة ٨ — يحظر نقل الأرض الشعير من بلد إلى آخر بغير ترخيص من مراقبة التموين الموجودة فى دائرتها الكميات المراد نقلها . ويقوم مقام الترخيص المذكور ترخيص النقل والتسليم المنصوص عليه فى المادة الثالثة فيما يتعلق بنقل كمية الأرض الشعير المستولى عليها من الجرن إلى الشوثة . كما يحظر التصرف فى الأرض الشعير بغير ترخيص من وزارة التموين قبل أن تسلم الحكومة نصيبها المقرر .

مادة ٩ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام المواد ١ و٤ و٨ بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون المشار إليه .

مادة ١٠ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وزارة العدل
التفتيش الإدارى والكتابى

بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ المعدل لبعض مواد
قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩
بشأن تحضير القضايا أمام محاكم الاستئناف

السيد رئيس محكمة الابتدائية

صدر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣ القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن تحضير القضايا أمام المحاكم الاستئنافية على أن يعمل بأحكامه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية - عدا الأحكام الخاصة بالاستئناف - فلا تسرى إلا على الاستئناف الذى يرفع بعد العمل بهذا القانون أما الاستئنافات التى تكون قد رفعت قبل ذلك فيتبع فى شأنها النصوص السارية وقت رفعها .

وقد تم نشر هذا القانون بعدد الوقائع المصرية رقم ٤٤ مكرر غير اعتيادى فى ٢٨ مايو ١٩٥٣ وبذلك أصبح نافذ المفعول من هذا التاريخ .

وفى ما يلى القواعد والأحكام التى قررها القانون الجديد فى المواد المستبدلة والمضافة والتى يتعين على أقلام الكتاب والمحضرين مراعاتها وتنفيذها .

أولا - فى نظام التحضير :

- ١ - اقتصر نظام التحضير على الدعاوى التى ترفع ابتداء إلى المحكمة الابتدائية .
- ٢ - أما الدعاوى الاستئنافية التى تقدم إلى المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية أو إلى محاكم الاستئناف فلا تمر على التحضير ويتبع فيها أحكام المواد ٤٠٥ وما بعدها .

ثانياً - فى كيفية رفع الاستئناف :

- ١ - الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الافلاس والدعاوى البحرية متى كانت السفينة فى الميناء ودعاوى السندات الأذنية والكمبيالات وكل الدعاوى التى ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ودعاوى التماس إعادة النظر المنصوص عليها فى المادة ١١٨ فقرة أولى - يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى ويجب أن تشمل صحيفته على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف .

- ٢ - فيما عدا ما ذكر بالفقرة السابقة يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للرافعة أمامها وتشمل عدا البيانات العامة المتعلقة بالهجوم

الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والأسباب التي بني عليها الاستئناف وطلبات المستأنف .

ثالثاً - في رسوم الاستئناف وقيدته :

١ - في جميع الأحوال يحصل رسم الاستئناف كاملاً (نسياً أو ثابثاً) عند تقديم عريضة الاستئناف ويستوى في ذلك أن يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور طبقاً للفقرة الأولى من البند (ثانياً) أو بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب طبقاً للفقرة الثانية من البند المذكور .

٢ - في الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضة الاستئناف طبقاً للفقرة الثانية من بند (ثانياً) يجب على المستأنف أن يعلن استئنافه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الاستئناف ويكون هذا الاعلان تابعاً لرسم الاستئناف .

٣ - وعلى قلم المحضرين تسليم العريضة إلى قلم كتاب المحكمة المختصة في اليوم التالي لإعلانها على الأكثر طبقاً لأحكام المادة (٧٧) والفقرة الثانية من المادة (٤٠٦) من قانون المرافعات .

٤ - وعلى قلم الكتاب قيد الاستئناف بالجدول المعد لذلك من تلقاء نفسه وبمجرد استلام صحيفته من قلم المحضرين .

رابعاً - في ضم المفردات :

يجب على قلم الكتاب خلال عشرين يوماً من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف أن يضم ملف الدعوى الابتدائية - وكذلك جميع القضايا التي كانت منضمة إلى ملف تلك الدعوى ويجب على أقلام كتاب محاكم الدرجة الأولى إرسال هذه الملفات إلى المحاكم الاستئنافية بمجرد طلبها .

خامساً - في إيداع مذكرات الخصوم ومستنداتهم ومواعيد تقديمها :

١ - على المستأنف خلال أربعين يوماً من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف أن يودع قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره مذكرة يشرح أسباب استئنافه والمستندات المؤيدة له .

٢ - للمستأنف عليه أن يودع خلال العشرين يوماً التالية لنهاية المدة المبينة بالفقرة السابقة مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها .

٣ - إذا فُعل المستأنف عليه ذلك كان للمستأنف أيضاً في ميعاد خمسة عشر يوماً من انقضاء الميعاد المذكور أن يودع قلم الكتاب مذكرة بالرد مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها .

٤ - والمستأنف عليه أن يودع خلال خمسة عشر يوماً أخرى مذكرة بملاحظاته على الرد مشفوعة بما يرى تقديمه من المستندات .

٥ - إذا لم يودع المستأنف عليه مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوماً المخولة له والمبينة بالفقرة (٢) من هذا البند - وجب على المستأنف أن يعيد إعلانه فإذا لم يودع خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا الاعلان مذكرة بدفاعه كان الحكم الذي يصدر في الاستئناف بمثابة حكم حضوري .

- وكذلك يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إليه إذا أودع مذكرة في الميعاد ولم يحضر بعد ذلك .
- ٦ — تكون إعادة الاعلان الميئة بالفقرة السابقة برسم مقرر على الرول حسب درجة المحكمة ويخفض رسم الصور إلى النصف طبقاً لأحكام المادة (٤٢) من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .
- ٧ — يجب على قلم الكتاب أن يؤشر على المذكرات وحوافظ المستندات التي يقدمها الخصوم بتاريخ تقديمها بخط واضح وتوقيع ظاهر .

سادساً — في تقرير تلخيص الاستئناف وتحديد جلسة لنظره وإخطار الخصوم :

- ١ — بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة — يعرض قلم الكتاب ملف الاستئناف على حضرة رئيس المحكمة ليعين أحد أعضاء الدائرة ليكون مقررأ — ثم يعرض الملف على حضرة العضو ليضع خلال أربعة أسابيع تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم .
- ٢ — بعد إيداع تقرير حضرة العضو المقرر يعود قلم الكتاب إلى عرض ملف الاستئناف على حضرة رئيس المحكمة ليعين الجلسة التي تنظر فيها القضية .
- ٣ — يخبر قلم الكتاب الخصوم بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه — وذلك يتعين على قلم الكتاب عند تقديم صحف الاستئناف أن يتحقق من وضوح أسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم ومواطنهم وصحة الاعلان الذي تم فيها ليكون الإخطار بتحديد الجلسة في الموطن الصحيح .
- ٤ — ينشأ دفتر لحصر الاستئنافات التي تقدم لأقلام الكتاب طبقاً للنموذج المرفق .

لذلك

نرجو التنبية على أقلام الكتاب والمحضرين بدائرة المحكمة إلى تنفيذ أحكام هذا المنشور بكل دقة وعناية .

وزارة العدل

التفتيش الإدارى والكتابى

بشأن تنفيذ القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة

السيد رئيس محكمة الابتدائية

صدر القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بالعنوان السابق على أن يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية — وقد تم نشره بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٤٤ مكرر غير عادى فى ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣ وبذلك أصبح نافذ المفعول من هذا التاريخ وفيما يلى ما تضمنه هذا القانون من أحكام واجراءات يتعين على أقلام الكتاب والمحضرين بالمحاكم الابتدائية والجرئية اتباعها .

أولا — نصت المادة (٨٥١) وما بعدها على اجراءات المطالبة بدين من النقود إذا كان ثابتا بالكتابة وحال الاداء ومعين المقدار باستصدار أمر بالاداء بناء على عريضة من الدائن أو وكيله يرفق بها سند الدين وما يثبت حصول التكليف بوفائه — من قاضى محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية على حسب الأحوال ويعتبر الأمر بالاداء بمثابة حكم غيابي .

فعلى أقلام الكتاب بالمحاكم إنشاء دفتر خاص لقيد هذه الطلبات طبقا للنظام المعمول به فى الأوامر على العرائض (نموذج رقم ٣٩ محكم) .
ثانيا — فى رسوم الطلب ومرفقاته واعلانه :

١ — يجب تحصيل الرسم النسبى بالكامل عند تقديم الطلب على المبلغ والفوائد المطلوب استصدار الأمر بأدائها لغاية تاريخ تقديم الطلب .

٢ — يجب أن يكون مرفقا بالطلب سند الدين وما يثبت حصول التكليف بوفائه ويبقى السند فى قلم الكتاب الى أن يمضى ميعاد المعارضة المنصوص عليه فى المادة (٨٥٥) فقرة ثانية .

٣ — يكون اعلان المدين بالعريضة والامر الصادر عليها بالاداء تابعا للرسم النسبى المتحصل على الطلب .

٤ — وإذا رأى حضرة القاضى أو حضرة رئيس الدائرة المختصة ألا يجيب الطالب الى كل طلباته وأمر بتحديد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة مع تكليف الطالب باعلان خصمه اليها طبقا للمادة (٨٥٤) فيكون هذا الاعلان تابعا للرسم النسبى المتحصل على الطلب وعندئذ يقيد الطلب بجدول المحكمة الخاص طبقا لنوع الطلب .

ثالثا — المعارضة فى أمر الاداء ورسومها واعلانها وقيدتها :

١ — تحصل المعارضة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان المدين وتحصل بتكليف الدائن الحضور أمام المحكمة الجزئية أو أمام المحكمة الابتدائية حسب الأحوال وتعلن فى الموطن المختار

للدائن طبقاً للمادة (٨٥٥) .

٢ - يحصل من المدين عند المعارضة رسم اعلانها فقط وفقاً لما تدينه المادة (٤٢) من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وذلك طبقاً للمادة (٨٥٧) .

٣ - يقوم قلم المحضرين باعلان المعارضة ويسلمها مباشرة بعد تمام اعلانها الى قلم الكتاب .

٤ - يقوم قلم الكتاب بمجرد استلام صحيفة المعارضة بقيدها . بالجدول الخاص طبقاً لنوع القضية مع ضم أصل الأمر والبند الخاص به وباقي الأوراق الى ملف الدعوى بدون انتظار أمر المحكمة بذلك .

٥ - إذا لم ترفع المعارضة في الميعاد يصبح الأمر الصادر بالأداء بمثابة حكم حضوري .

٦ - يعتبر الأمر بالأداء كأن لم يكن إذا لم يعلن للمدين خلال ستة شهور من تاريخ صدوره - ولا رسم نسبي جديد على طلب الأمر بالأداء من جديد بعد فوات هذا الميعاد ويكتفى عندئذ بالرسم المقرر على الأمر وصورته واجراءات اعلانه .

رابعاً - في تسليم الصور :

بما أن القانون الجديد اعتبر الأمر بالأداء بمثابة حكم غيابي وإذا لم ترفع المعارضة في الميعاد يصبح الأمر بمثابة حكم حضوري لذلك يكون تسليم الصور التي يطلبها أصحاب الشأن خاضعاً للأحكام العامة لتسليم صور الأحكام المنصوص عنها في قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ :

خامساً - في رسوم التنفيذ :

يستحق على المبلغ المطلوب التنفيذ به رسم تنفيذ طبقاً للمادة -٤٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ مع مراعاة تحصيل رسم تكملة لحساب قلم الكتاب عن الفوائد إن وجدت لغاية يوم التنفيذ بخلاف رسم التنفيذ عنها .

سادساً - في رسوم الحجز التحفظية :

١ - أجاز القانون في المادة (٨٥٨) لمن يريد من الدائنين في حكم المادة (٨٥١) حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفي الأحوال التي يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضي بالحجز التحفظي أن يستصدر أمر الحجز من القاضي المختص بإصدار الأمر بالأداء وذلك استثناء من أحكام المادتين (٥٤٥ و ٦٠٤ مرافعات) - وعلى الدائن خلال الثمانية الأيام التالية لتوقيع الحجز أن يستصدر من القاضي المذكور أمراً بالأداء وبصححة اجراءات الحجز وأن يعلن المدين بهذا الأمر وكذلك محضر الحجز والأمر الصادر به إذا لم يكن قد أعلنه به من قبل وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

٢ - ويستحق رسم مقرر على الأمر بالحجز التحفظي وإجراءاته طبقاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

٣ - وأما اعلان المدين بأمر الأداء وبصححة إجراءات الحجز ومحضر الحجز والأمر الصادر به فيكون تابعاً للرسم النسبي المحصل على أمر الأداء .

فترجو التكرم بالتنبيه على أقلام الكتاب والمحضرين بالمحكمة الكلية والمحاكم الجزئية التابعة لها بتنفيذ هذه التعليمات بكل دقة وعناية .

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

نوفمبر
سنة ١٩٥٣

العدد الرابع والثلاثون

العدد
الثالث

« من طلب عزاً بظلم وباطل — أوردته الله ذلاً بانصاف وحق »
(علي بن أبي طالب)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

مطبعة مجبازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد

٢٣	حكما صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية	
١٩	حكما صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية	
٣	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف	(هيئة التحكيم)
٢	حكيمين صادرين من قضاء محاكم الجنايات	...
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية	(القضاء المدني)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية	(قضاء الجنح)
٣	أحكام صادرة من القضاء المستعجل	
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية	(القضاء المدني)
استيضاح عن المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنهاء الوقف على غير الخيرات للأستاذ الكبير عمر عمر نقيب المحامين		
ما يطلبه المحامون بحث لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى وكيل النقابة .		
نقيب على بحث استحقاق غلة العقار المشفوع فيه لحضرة الأستاذ نصيف زكى المحامى		
بحث فى تطبيق المادة ١٦٧ من قانون العقوبات على حوادث الترام لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة .		
بحث على هامش قانون الاجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق .		
ملاحظات واقتراحات على بعض نصوص قانون التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل لحضرة الأستاذ يحيى محمد مسعود رئيس محكمة استئناف أسيوط .		
بحث أمر الحفظ الملزم من النيابة العامة لحضرة الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر .		
بحث أثر اختلاف الدين والدارين فى المنع من الميراث فى التشريع المصرى لحضرة الأستاذ أحمد طه السنوسى .		
فى عالم القانون لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى وكيل النقابة .		

قانون رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٥٣ بشأن التعريفات الجمركية ورسوم الإقتاج . ص ٩٥
قانون رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٩ والمعدل بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن استيفاء ديون النقود
الثابتة بالكتابة . ص ٩٦

قانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢
بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤
و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية . ص ٩٧

قانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة
أفدنة . ص ٩٩

قانون رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٥٣ بتصحيح خطأ في القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ . ص ١٠٣
قانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص
بالعلامات والبيانات التجارية . ص ١٠٤
قانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية ونظام
القضاء . ص ١٠٦

قانون رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٣ باضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات . ص ١١٠
قانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢
بتعيين المساحة التي تزرع قحاً في سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الزراعية . ص ١١٢

قانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ . ص ١١٣
قرار رقم ٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تفسير بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي . ص ١١٥
مذكرة إيضاحية للقانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ بفرض رسم أبولة على التراكات . ص ١١٦
مذكرة إيضاحية للقانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ في المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعي
ص ١١٦ .

مذكرة إيضاحية للقانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٥٣ في شأن العقوبات المنصوص عليها في المادة
١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي والاعفاء
منها . ص ١١٧

كمال عليم إبراهيم - مسعود محمد المشماوي - نصيف زكي - محمد السادة

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

نوفمبر
سنة ١٩٥٢

المحكمة

العدد الثالث
السنة الرابعة والثلاثون

قضاء المحكمة بالنقض الجنائي

(برئاسة حضرة السيد أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات السادة :
إبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين)

٧٥

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

دفاع شرعى . نفيه بمقولة إنه كان فى مقدور المتهم
أن يهرب فيتقضى الاعتداء . هذا خطأ فى تطبيق
القانون .

المبدأ القانونى

إن القانون لا يمكن أن يطالب الإنسان
بالهرب عند تخوف الاعتداء عليه لما فى
ذلك من الجبن الذى لا تقره الكرامة
الإنسانية . وإذن فالحكم الذى ينقضى ما دفع
به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى
بمقولة إنه كان فى مقدوره أن يهرب
ويتجنب وقوع اعتداء منه أو عليه - هذا
الحكم يكون مؤسسا على الخطأ فى تطبيق
القانون متعينا نقضه .

المحكمة

د حيث إن الحكم المطعون فيه إذ رد على
الدفاع الذى تمسك به الطاعن الأول قال :

د وحيث إن المتهم الأول (الطاعن الأول) أقر
فى جميع أدوار التحقيق بأنه ضرب المجنى عليه
سعد محمد الهطيل بالعصا ، وأثار محاميه فى جلسة
المرافعة أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه
بمقولة إن المجنى عليه المذكور هاجمه ، وليتفادى
المتهم شره ضربه بدبوس الساقية ثم فر هاربا .
وملابسات الحادث على هذه الصورة لا تبرر
الدفاع الشرعى مادام أنه كان فى مقدور المتهم
الأول أن يهرب ويتجنب وقوع اعتداء منه أو
عليه . . ولما كان القانون لا يمكن أن يطالب
الإنسان بالهرب عند تخوف الاعتداء عليه لما
فى ذلك من الجبن الذى تقره الكرامة الإنسانية ،
فإن الحكم يكون مؤسسا على الخطأ فى تطبيق
القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك من
غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . ونظرا
للارتباط الوثيق بين التهمتين المستندتين إلى
الطاعنين ، وضمائنا لحسن سير العدالة ترى المحكمة
أن يكون نقض الحكم بالنسبة لكليهما . .

(القضية رقم ٤١٧ . سنة ٢٢ ق)

المبدأ القانوني

إن قانون الاجرامات الجنائية لم يستحدث جديداً في شأن المحاكمات الجنائية ولم يخرج في الواقع عن شيء مما كانت أحكام محكمة النقض قد استقرت عليه في ظل قانون تحقيق الجنايات المأخوذ من أنه وإن كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم ما دام سماعهم ممكنين ، إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تعتمد إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الإثبات الأخرى كاقوال الشهود ومحاضر المعاينة وتقارير الأطباء والخبراء ، لأن هذه العناصر جميعها تعتبر هي الأخرى من عناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث في الجلسة سواء من جهة الإثبات أو من جهة النفي ، وعلى الخصوم أن يعرضوا لمناقشة ما يريدون لمناقشته منها أو أن يطلبوا من المحكمة أن تسمع في مواجهتهم من سمعوا في التحقيقات الابتدائية أو أن تتلو أقوالهم الواردة فيها ، فإذا لم يفعلوا فلا يصح لهم النعي عليها أنها استندت في حكمها إلى أقوال وردت في تلك التحقيقات دون أن تسمعها أو تأمر بتلاوتها .

(القضية رقم ٧٧٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٧٦

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

حكم ابتدائي بالبراءة . إلغاؤه استئنافياً . عدم النص في الحكم الاستئنافي على أنه صدر باجتماع الآراء . بطلانه . محكمة النقض . لها أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر باجتماع آراء القضاة على خلاف ما تقتضي به المادة ١٧٤ من قانون الاجرامات الجنائية ، فهذا الحكم يصبح باطلاً فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء . ولما كان لمحكمة النقض - طبقاً لنص المادة ٢٥٤ من قانون الاجرامات الجنائية - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يكون من المتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة ، دون حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

(القضية رقم ٧٧١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٧٧

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

اجراءات المحكمة . اعتماد المحكمة في حكمها على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الإثبات من مثل شهادة الشهود أو التقارير الطبية أو المعاينات دون أن تتلوا بالجلسة إلى جانب من سمعهم من الشهود . جائز .

٧٨

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

الحكم . تناقض . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه .
القضاء في المنطوق بتعديل مبلغ التعويض إلى الزيادة .
تناقض يعيب الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم في الدعوى المدنية قد
أيد الحكم المستأنف لأسبابه ومع ذلك فإنه
في منطوقه قضى بتعديل التعويض المحكوم
به بزيادته ، فإن منطوقه يكون قد جاء
مناقضا لأسبابه ويتعين نقضه .

المحكمة

« حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم
المطعون فيه ، أنه قضى بتعديل التعويض المحكوم
به ابتدائيا بزيادته إلى ثلاثة آلاف جنيه . دون
أن يورد أسبابا لهذا التعديل الذي لا يتفق مع
ما ذكره الحكم من تأييده الحكم المستأنف
للأسباب التي أقيم عليها .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم
الابتدائي أنه قضى بالعقوبة على المتهم وبإلزامه
والطاعن بوصف كونه مسئولاً عن الحقوق
المدنية بأن يؤدي متضامين للدعوى بالحقوق
المدنية مبلغ ألف جنيه والمصروفات المدنية
المناسبة ، ثم قال الحكم الاستئنافي المطعون فيه
« إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة
به والتي تأخذ المحكمة بها فتعين تأييده . » غير
أنه قضى بعدئذ في منطوقه في الدعوى المدنية
« بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المتهم
والمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) متضامين
بأن يدفع للدعوى بالحقوق المدنية مبلغ ثلاثة

٧٩

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

نقض . طلب نقض الحكم لعدم توقيعه في خلال
الثلاثين يوما اعتماداً على تأشيرة قلم الكتاب بورود
الحكم بعد انتهاء الثلاثين يوما . لا يصح . الشهادة
التي يصح الاستدلال بها في هذا الصدد . هي الشهادة
السلبية المثبتة لعدم التوقيع في المدة المذكورة .

المبدأ القانوني

الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن
الحكم لم يختم في الموعد القانوني إنما هي الشهادة
التي تدل على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب
موقعا عليه وقت صدورهما ، وتأشيرة قلم
الكتاب بورود الحكم بعد انتهاء الثلاثين يوما
لا يكون لها قيمة في هذا الشأن . وإذن فإذا
كان الطاعن يعتمد في طلب إبطال الحكم لعدم
التوقيع عليه في خلال الثلاثين يوما على مثل
هذه التأشيرة ولم يقدم شهادة سلبية تثبت
عدم التوقيع عليه في خلال هذه المدة ،
فذلك لا يجدي .

المحكمة

« حيث إنه لما كان الطاعن لم يقدم بشهادة
سلبية تثبت عدم التوقيع على الحكم في خلال
ثلاثين يوما وكانت الشهادة التي يصح الاستدلال
بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني ، إنما

الدفاع على أقواله بأنها جاءت مؤيدة له ،
ومع ذلك أيدت المحكمة الحكم المستأنف لأسبابه
دون أن تبدى رأيا في أقوال الخبير الذي
رأت هي ندبه تحقيقا لدفاع المتهم ، ولم ترد
على هذا الدفاع في ملابساته التي استجذت
مع كونه هاما ، فهذا منها قصور يعيب حكما .

(القضية رقم ٧٩٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٨٢

١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢

نقص . حكم ابتدائي . تأييده استثنافيا مع بيان
واقعة الدعوى وأدلتها . الطعن أمام محكمة النقض
لأول مرة يبطلان الحكم الابتدائي لخلوه من بيان
اسم المحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة
الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي لخلوه من
بيان اسم المحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره
وكان الحكم الاستئنافي قد بين واقعة الدعوى
وأورد أدلتها ، فلا يجوز للطاعن عند الطعن
في الحكم الاستئنافي الذي أيد ذلك الحكم
وأخذ بأسبابه أن يتمسك أمام محكمة النقض
بهذا البطلان .

(القضية رقم ٨٠٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٨٣

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢

تقدير . كحول محمول . نزع كل أو بعض المواد
المحمولة منه . محظور .

هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم
بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها حسبما
استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، ولذا فإن تأشير
قلم الكتاب بمرور الحكم بعد انتهاء الثلاثين
يوما لا يكون لها قيمة في هذا الشأن .

(القضية رقم ٧٨٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٨٠

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

اجراءات . الحكم على المتهم بناء على اعترافه دون
سماع شهود . حائز .

المبدأ القانوني

للمحكمة بمقتضى المادتين ٣٨١ و ٢٧١ من
قانون الاجراءات الجنائية أن تكفي
باعتراف المتهم وتحكم عليه بغير سماع الشهود .

(القضية رقم ٧٨٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٨١

١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢

حكم . تسييه . دفاع . إصابة خطأ . استدعاء المحكمة
خبيرا فنيا لتحقيق دفاع المتهم . تأييدها الحكم المستأنف
لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع الهام في ملابساته
التي استجذت . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن المتهم في الإصابة
الخطأ قد تمسك بأن خطأ لم يقع منه وأنه
بذل ما في وسعه لوقف الترام ليتفادى الحادث ،
فقررت المحكمة استدعاء خبير فني لتحقيق
هذا الدفاع . ثم سمعت هذا الخبير وعقب

المبدأ القانوني

إن المادة الثالثة من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ قد نصت في الشطر الأول من فقرتها الثانية على حظر نزع كل أو بعض المواد المحولة من الكحول المحول . فإذا كان الثابت فيها أن عملية ترشيح الكحول المحول خلال الفحم النباتي أو الفحم الحيواني - وهي الطريقة التي اتبعها المتهم في الكحول المستعمل بمصنعه - تفقده جزءا من مواد التحويل ، فإن هذا المتهم يكون قد استعمل وسائل كيميائية في نزع المواد المحولة من كمية الكحول المستعملة كان من نتيجتها إنتاج كحول لم يدفع عنه رسم إنتاج ، ويكون عليه أن يؤدي عن ذلك ما تستحقه مصلحة الإنتاج من رسوم وتعويض .

(القضية رقم ٢٩٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة)

٨٤

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢

تزوير أوراق مالية . الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١٠ من قانون العقوبات . يشمل حالتين : اخبار الحكومة قبل تمام الجريمة ، وتسهيل القبض على الجناة ولو بعد الشروع في البحث عنهم .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضي بأن الأشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يعفون من العقوبة إذا أخبروا

الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوا بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور . وهذه المادة مطابقة في نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ ولا يغير من هذا المعنى شيئا إضافة عبارة « وعرفوا بالفاعلين الآخرين » في المادة ٢١٠ والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسي ، فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤ . وقد اكتفى الشارع الفرنسي في المادة ١٤٤ بالنص على أن تسري أحكام المادة ١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الأوراق المالية دون تكرار النص كما فعل الشارع المصري . وكلتا المادتين انما تتحدثان عن حالتين مستقلتين لا عن شرطين يجب اجتماعهما لحالة واحدة ، الحالة الأولى هي اخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجناة والثانية تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم وليست العلة في الاعفاء مقصورة على الحيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، بل لقد رأى المشرع أن يتوسع في الاعفاء فيتغاضى عن العقاب في الحالة الثانية أيضا في سبيل الوصول الى معاقبة باقي الجناة .

المحكمة

د حيث إن مما يمتناه الطاعتان الأول والثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة تزوير الأوراق المزيفة قد أخطأ في تطبيق القانون لأن كلا منهما بمجرد ضبطه قد دل على المصدر الذي مده هذه الأوراق فتسبب بذلك

المعنى شيئاً إضافة عبارة « وعرفوا بالفاعلين الآخرين، في المادة ٢١٠ والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسى فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤، وقد اكتفى الشارع الفرنسى في المادة ١٤٤ بالنص على أن تسرى أحكام المادة ١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الأوراق المالية دون تكرار النص كما فعل الشارع المصرى، وكلتا المادتين إنما تتحدثان عن حالتين مستقلتين لا عن شرطين يجب اجتماعهما لحالة واحدة والحالة الاولى هى إخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجناة، والثانية تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم. وليست العلة في الاعفاء مقصورة، كما ذهب الحكم المطعون فيه على الحيلولة دون تمام هذه الجرائم، وضبطها قبل وقوعها فقد رأى المشرع أن يتوسع في الاعفاء فيتغاضى عن العقاب في الحالة الثانية أيضاً في سبيل الوصول الى معاقبة بقية الجناة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد بنى رفض الاعفاء من العقوبة على خطأ في فهم القانون فلم يبحث توفر شروط الاعفاء في واقعة الدعوى متأثراً بهذا الخطأ فإنه يتعين نقض وإعادة المحاكمة، ولما كانت الواقعة لا تقبل التجزئة فإنه يتعين أن يكون نقض الحكم بالنسبة للمحكوم عليهم جميعاً.

(القضيه رقم ٨٠١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٨٥

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

وصف التهمة . تعديل المحكمة وصف التهمة في حكمها من جناية شروع في قتل مع سبق الاصرار والترصد إلى جنحة مقترن بهذين الظرفين دون لفت الدفاع إلى ذلك . لا اخلال بحق الدفاع .

القبض على الجناة واستحق أن يعفى من العقاب، تطبيقاً للمادة ٢١٠ من قانون العقوبات واستناداً الى الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ٣٤٢ سنة ١٨ قضائية .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع بالنسبة للطاعن الاول وانتهى إلى رفضه بحجة أن المادة ٢١٠ تتطلب إعمالها شرطين متلازمين أولهما إخبار الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن مرتكبها وثانيهما أن يعرفوها بالفاعلين الآخرين أو يسهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور، فإذا تخلف أحد هذين الشرطين امتنع الاعفاء . ولما كان الطاعن فيما يقول الحكم لم يبلغ عن الجريمة قبل تمامها، ولم يعترف إلا بعد أن ضبط متلبساً بالترويح، وكانت حكمة الاعفاء إنما هى الحيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها، كما أن حكم النقض الذى يستند إليه خاص بالمادة ٢٠٥ . وهى تختلف في نصها عن المادة ٢١٠ التى تتطلب أن يكون الاخبار مقروناً بالتعريف عن مرتكبى الجرائم، فإن الطاعن في رأى الحكم المطعون فيه يكون غير حقيق بالاعفاء .

« وحيث إن المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضى بأن الأشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة ومن بينها المادة ٢٠٦ وهى مادة الاتهام في هذه الدعوى يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها، وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوا بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور، وهذه المادة مطابقة في نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ ولا يغير من هذا

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد غيرت وصف الفعل المسند إلى المتهم من جنائية شروع في قتل مع سبق الاصرار والترصد إلى جنحة ضرب مقتترن بهذين الطرفين لما رآته من عدم قيام الدليل على توفر نية القتل عنده . وكانت الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة في حكمها للوصف الجديد هي نفس الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئا ، فانها لا تكون قد أدخلت بدفاع المتهم في تعديلها الوصف في حكمها على هذا النحودون أن تلقت الدفاع إلى ذلك .

(القضية رقم ٤٢٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية حضرات السادة ابراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى وأحمد أحمد العروسي ومصطفى حسن المستشارين) .

٨٦

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

نقض . طعن على الحكم ببطلانه لعدم توقيعه في خلال ثلاثين يوما . عدم تقديمه شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . لا يقبل . لا عبرة . بوجود تأشيرته على الحكم بوروده في يوم معين .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن لم يدعم طعنه بشهادة من قلم الكتاب دالة على مضي ثلاثين يوما على صدور الحكم دون أن يوقع عليه فلا يقبل طعنه على هذا الحكم بالبطلان . ولا عبرة بما يقوله من وجود تأشيرته على الحكم من قلم

الكتاب بوروده في يوم معين إذا أن المعول عليه في هذا الشأن هو الشهادة التي تدل على أن صاحب الشأن لم يجد الحكم في قلم الكتاب وقت طلبه .

(القضية رقم ٨٢٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٨٧

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

استئناف . حكم استئنافي ألغى حكما ابتدائيا بالبراءة دون أن يذكر أنه باجماع الآراء . بطلانه . تأييد حكم البراءة .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر باجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضيه المادة ٤١٧ من قانون الاجرامات الجنائية ، فهذا الحكم يصح باطلا فيما قضى به من الغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون ، وإذا كان لمحكمة النقض - طبقا للمادة ٤٢٥ من قانون الاجرامات الجنائية - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذ تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض هذا الحكم وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن الأخرى المقدمة من الطاعن .

المحكمة

حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد

« إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه فى خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة ، . لما كان ذلك فإن قصارى ما يطلب من المحكمة فى حالة رفع الدعوى على المشتبه فيه تطبيقاً لهذه الفقرة وتأسيساً على اتهامه فى جريمة هو أن تبحث ما إذا كان قد وقع منه فعل يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون الفصل فى موضوع التهمة الأخرى . فإذا كانت المحكمة قد خجبت نفسها عن البحث فى التهمة المسندة إلى المتهم بمقولة إن الجناية المتخذة أساساً لها لما يفصل فيها بهد بالثبوت أو عدمه من المحكمة المختصة بنظرها ، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(القضية رقم ٨٢٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٨٩

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

ميان . مخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة الحكم بالإزالة . خطأ .

المبدأ القانونى

إن القانون لا يجوز الحكم بالإزالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة . وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بالغرامة والإزالة فى جريمة إقامة بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وكان الثابت أن المتهم لم يخالف أحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ من ناحية المسافات والأبعاد أو غيرها ، فهذا الحكم

صدر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة . خلافاً لما تقضى به المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، وكان من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلاً فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون - لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة ، طبقاً لنص المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن ، .

(القضية رقم ٨٢٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٨٨

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

اشتباه . الفقرة الثانية من المادة السابقة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . رفع الدعوى على المتهم تطبيقاً لها وتأسيساً على اتهامه فى جريمة . على المحكمة أن تبحث فيما إذا كان قد وقع منه فعل يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون انتظار الفصل فى موضوع التهمة الأخرى .

المبدأ القانونى

إن الفقرة الثانية من المادة السابقة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمبتشرين والمشتبه فيهم قد نصت على أنه

يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه فيما قضى به من إزالة أسباب المخالفة .

المحكمة

« حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعقوبة تبعية هي إزالة أسباب المخالفة في حين أن المخالفة المسندة إلى المتهم ، هي إقامة بناء دون الحصول على رخصة ولا محل للحكم بالازالة فيها .
« وحيث إن المادة (١٠) من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه لا يجوز إقامة بناء على حافة طريق عام أو خاص أو داخل الأرض أو تعليته أو توسيعه أو تعديله إلا بعد الحصول على رخصة من سلطة التنظيم ، كما تقضى المادة ١٨ من هذا القانون بأن كل مخالفة لأحكامه أو لائحته التنفيذية يعاقب عليها بغرامة من مائة ألف قرش ، مع وجوب الحكم بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالغرامة والازالة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، وكان الثابت منه أن المتهم لم يخالف أحكام القانون المشار إليه من ناحية المسافات والأبعاد أو غيرها ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ القانون لا يجيز الحكم بالازالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة . ومن ثم يتعين نقض الحكم فيما قضى به من إزالة أسباب المخالفة . »

« القضية رقم ٨٣٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة »

٩٠

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

ضرب . الآلة التي استعملت في الضرب . عدم طلب المنهم استدعاء الطبيب لمناقشته في نوع الآلة المستعملة في الضرب . استخلاص المحكمة أن الضرب حصل من عصا . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل .

المبدأ القانوني

مادام الدفاع عن المتهم لم يطلب استدعاء الطبيب لمناقشته في نوع الآلة المستعملة في الضرب ، ومادام الحكم قد استخلص في منطق سائع أن الآلة المستعملة كانت عصا ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

المحكمة

« حيث إن الطاعنين يعبان على الحكم المطعون فيه قصوره وتناقضه — فيقولان إن الحكم في بيان الواقعة قد أثبت أن المجنى عليه كان عائدا ومعه زوجته وأخته . فاحترضه الطاعنان ، وانهالا عليه ضربا بالعصى فأحدثا به الإصابات التي أفضت إلى موته . فلما عرض الحكم بعد ذلك لأقوال الشهود قال إن المجنى عليه شهد بأن الطاعن الأول ضربه بفأس ، وأن الزوجة والأخت شهدتا بما يفيد أن الضرب بعصا وأن الذي ضرب بالفأس هو عبد المعبود شهاب الذي حكم ببراءته — كما أن التقرير الطبي لم يعرض لبيان أداة الضرب وهل هي فأس أم عصا — وكان واجبا على المحكمة أن تحقق هذه النقطة وتستوضح الطبيب الشرعي فيها . »

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها ، وأورد الأدلة على ثبوتها »

المحكمة

حيث إن جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتظل مستمرة طالما كان التمسك بها قائما فإذا كان التمسك بها قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالبا إلغائه والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بها أو يقضى نهائيا بتزويرها . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد رفع دعوى مدنية ضد المدعى عليه فيها يطلب الحكم بفسخ التعاقد الحاصل بالعقد المؤرخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٤ عن بيع ١٨ قيراطا فظعن فيه المدعى عليه بالتزوير وقضى ابتدائيا بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ برده وبطلانه فاستأنف المطعون ضده التمسك بالعقد ذلك الحكم وطلب القضاء بإلغائه ورفض دعوى التزوير وظلت الدعوى منظورة أمام المحكمة المدنية الاستئنافية . إلى أن تقدم الطرفان إليها بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ بمحضر صلح تنازل فيه المطعون ضده عن التمسك بعقد البيع المطعون فيه بالتزوير فقضت المحكمة بالتصديق على الصلح ، وكانت جريمة الاستعمال لا تبدأ مدة انقضائها في هذه الحالة إلا من وقت التنازل عن التمسك بذلك العقد وهو ما لم يحصل إلا في التاريخ المشار إليه بينما أقامت النيابة العامة الدعوى العمومية على المطعون ضده بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩٤٨ ولما يمض على تاريخ تنازله عن التمسك بالعقد المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في الجنح - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده لسقوط الدعوى

في حقها ومنها شهادة الشهود واعتراف الطاعن الأول بأنه ضرب صبحي الشويحي بشعبة على رأسه ، وضرب أخاه صادق الشويحي بعصا على رأسه ، وأشار إلى ما قرره بعض الشهود بالجلسة من أن الضرب بفأس ، خلافا لما ذكره في التحقيق من أن الضرب بعصا . وخلص في النهاية إلى أن الاعتداء كان بالعصا . هذا ولما كان الدفاع عن الطاعنين لم يطلب من محكمة الموضوع استدعاء الطبيب لمناقشته عن نوع الآلة المستعملة في الضرب وكان الحكم قد استخلص في منطق سائغ أن الآلة المستعملة كانت عصا - فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص يكون في غير محله ، ويكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيينا رفضه .

(القضية رقم ٨٤٢ سنة ٢٢ في بالهيئة السابقة)

٩١

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة انقضائها ؟
المبدأ القانوني

إن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتظل مستمرة مادام التمسك بها قائما . فإذا كان التمسك بها قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالبا إلغائه والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بها أو يقضى نهائيا بتزويرها ، ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى بمضي المدة إلا من هذا التاريخ .

العمومية بمضى المدة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ،

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، »

(القضية رقم ٨٤٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٩٢

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢

تموين . مناط تخفيف العقوبة على المخالفات للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مجرد انشغال المتهم بمحاله الأخرى . ليس من شأنه أن يصلح سنداً للتخفيف .

المبدأ القانوني

إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إنما أجاز تخفيف العقوبة والاقصار على الغرامة دون الحبس لمن يثبت أنه بسبب غيابه أو استحالة مراقبته لم يمكن من منع المخالفة . وإذن فجرد انشغال المتهم بمحاله الأخرى ليس من شأنه أن يصلح سنداً لهذا التخفيف .

(القضية رقم ٨٥٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية حضرات السادة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين)

٩٣

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢

ضرب عمد . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟

المبدأ القانوني

إن القصد الجنائي في جريمة الضرب العمد يتحقق متى ارتكب الجاني فعل الضرب عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه

المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .
(القضية رقم ٨٥٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٩٤

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢

سرقة باكره . اتخاذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه . توفر دكن الاكره .

المبدأ القانوني

إن القانون لم ينص في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على نوع معين من أنواع الإكراه . ولما كان تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح ، فإنه إذا كان الجاني قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب جريمة السرقة فإن الإكراه الذي يتطلبه القانون في تلك المادة يكون متحققا .

المحكم

« حيث إن الطعن يتأدى في القول بأن القرار المطعون فيه إذ أيد قرار قاضي التحقيق باعتبار الواقعة جنحة سرقة على أساس أن التهديد باستعمال السلاح لا يعتبر اكراها قد أخطأ في تطبيق القانون .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على قرار قاضي التحقيق المؤيد بقرار غرفة الاتهام المطعون فيه للأسباب التي بنى عليها أنه أسس قضاءه باعتبار الواقعة جنحة على ما قاله من ان عبارات التهديد المنسوب صدورهما للطعون ضده الأول

٩٥

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢

دفاع . تعارض مصلحة المتهمين . تولى محام واحد
الدفاع عنهما . يعيب إجراءات المحاكمة . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم
وعلى والده بأن الوالد شرع في قتل المجنى
عليه عمداً واشترك هو معه بطريق المساعدة
بأن أعطاه السكين التي ارتكب بها الحادث ،
ثم حضر للدفاع عنهما محام واحد ، وبالجلسة
اعترف المتهم أمام المحكمة بأنه هو المرتكب
للحادث وأن والده لم يكن موجوداً مما
مقتضاه أن الحكم ببراءة أحدهما يؤدي إلى
إدانة الآخر - فان مصلحتهما تكون
متعارضة ، ويكون من اللازم أن يتولى
الدفاع عن كل منهما محام غير المدافع عن
الآخر لكي تكون له الحرية في الدفاع .
أما وجود محام واحد عنهما فاخلال بحق
الدفاع يستوجب نقض الحكم .

(القضية رقم ٨٦٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٩٦

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢

جنسية . اعتماد الحكم في نقي الجنسية المصرية عن
الطاعن على أنه لم يقدم دليلاً عليها وعلى عدم وجود
ما يدل عليها في ملفه بوزارة الداخلية دون بيان أنه
لا تتوافر فيه هذه الجنسية قانوناً . قصور .

المبدأ القانوني

الجنسية المصرية إنما تثبت بحكم القانون

بفرض صحة ما جاء برواية المجنى عليها وهي
أنه شرع مطواة مفتوحاً سلاحها وهددها بالأيذاء
أن هي اعترضت طريقه ، هذا القول إن صح
لا يكون ظرف الاكراه الذي يجعل من جريمة
السرقه جنائية طبقاً للمادة ٣١٤ من قانون
العقوبات لأن يشترط في الاكراه المشدد لعقوبة
السرقه أن يكون مادياً بمعنى أن يأتي المتهم من
الأفعال ما يكون اعتداء يقع على شخص المجنى
عليه فيعطل مقاومته قسراً تسهلاً للسرقه وبالتالي
فإن الاكراه الأدبي بالتهديد بالأقوال أو
الإشارات مهما بلغ تأثيره على نفس المجنى عليه
ومهما كانت خطوره في ذاته لا يعد إكراها في
حكم المادة ٣١٤ من قانون العقوبات .

د حيث إن القانون لم ينص في المادة ٣١٤
من قانون العقوبات على نوع معين من أنواع
الاكراه ولما كان تعطيل مقاومة المجنى عليه كما
يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة
على جسم المجنى عليه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد
باستعمال السلاح فانه إذا كان الجاني قد اتخذ
التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة
المجنى عليه في ارتكاب جريمة السرقه فإن الاكراه
الذي يتطلبه القانون في تلك المادة يكون متحققاً
ولذا فإن القرار المطعون فيه يكون قد خالف
القانون مما يتعين معه نقضه وإعادة القضية إلى
غرفة الاتهام لنظرها على أساس أن الواقعة كما هي
واردة به تكون جنائية سرقه باكراه مما يقع تحت
نص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ٨٦٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

المحكمة

د حيث إن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في نفي الجنسية المصرية عنه على أنه لم يقدم دليلاً عليها ، وأن الملف الخاص به بوزارة الداخلية ليس فيه ما يدل على منحه إياها ، وذلك من غير أن يعنى الحكم يبحث جنسية الطاعن على ضوء أحكام القانون الخاص بالجنسية ، بغض النظر عن شهادة وزارة الداخلية بشأنها .

د وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه باداة الطاعن على أنه لم يقدم دليلاً رسمياً على أنه مصرى الجنسية وأن الثابت من الاطلاع على الملف الخاص به والمرسل من وزارة الداخلية أنه لا يوجد به ما يدل على منحه هذه الجنسية ، ولما كانت الجنسية المصرية إنما تثبت بحكم القانون لمن تتوفر فيه إحدى الحالات التى نص عليها قانون الجنسية ، وكانت المحكمة هى المختصة أخيراً بالفصل فى ذلك دون أن تتقيد بشهادة وزارة الداخلية ، فإن الحكم إذ جعل اعتماده فى نفي الجنسية المصرية عن الطاعن على عدم وجود ما يدل عليها فى الملف الخاص به فى تلك الوزارة ، ومن غير أن يبين أن الطاعن لم تتوافر له أسباب هذه الجنسية قانوناً ، يكون قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٨٧٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٩٧

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢

شيك . إعطاء شيك ليس له رصيد مقابل . الاحتجاج بأن الشيك صدر فى واقع الأمر فى تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمله . لا يؤيده له . سوء النية . تحققه بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره الشيك لم يكن له مقابل وفاء وقابل للسحب .

لمن تتوفر فيه إحدى الحالات التى نص عليها قانون الجنسية . والمحكمة هى المختصة أخيراً بالفصل فى توافرها دون أن تتقيد بشهادة وزارة الداخلية . وإذن فإذا كان الحكم إذ جعل اعتماده فى نفي الجنسية المصرية عن الطاعن على أنه لم يقدم دليلاً عليها وأن الملف الخاص به فى تلك الوزارة ليس فيه ما يدل على منحه إياها ، من غير أن يبين أن الطاعن لم تتوافر له أسباب هذه الجنسية قانوناً - فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفتها المدير المسئول عن إدارة فرع شركة ا . د لوران المساهمة للسجائر لم يستوف النسبة المقررة قانوناً للمستخدمين المصريين فى الفرع الذى يديره بحيث يستنفد منها الثلثين على الأقل خلال هذه المدة إذ تبين أنه لم يعين من المستخدمين بهذا الفرع أحداً من المصريين مع أنه يتعين أن يكون المستخدمون المصريون ٥٠٪ وألا يقل ما يتقاضونه من مرتبات عن ٤٣٥٪ وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١/٥ - ٢ و ٤ و ٧ و ١٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة . ومحكمة المحمودية الجزئية قضت غايياً بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٥٠ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش . فعارض وقضى فى معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأقف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأقف . فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المبدأ القانوني

قد استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء لدى الاطلاع دائما ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات . وليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي اعطيت فيه ، وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فانه يعتبر صادرا في ذلك التاريخ المثبت فيه . وأن سوء النية في هذه الجريمة يتحقق بمجرد علم الساحب بانه وقت اصداره الشيك لم يكن له مقابل وفاء وقابل للسحب . فمتى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فهو يقع تحت حكم المادة ٣٣٧ المذكورة ولا يقبل من صاحبه القول بانه صدر في حقيقة الامر في تاريخ سابق .

المحكمة

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تنص على عقاب « كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب » وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك في حكم

هذه المادة هو الشيك المعروف عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء لدى الاطلاع دائما ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات وليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي اعطيت فيه وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فانه يعتبر صادرا في ذلك التاريخ المثبت فيه ، وأن سوء النية في هذه الجريمة يتحقق بمجرد علم صاحب الشيك بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وفاء قابل للسحب — لما كان ذلك فإنه لا محل لما يثيره الطاعن بشأن حكمة التشريع المصري وما يذهب إليه من أنها مقصورة على مجرد حماية المستفيد من الشيك قبل محرره ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع الدعوى يحمل تاريخا واحدا هو أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ فهو يقع تحت حكم المادة ٣٣٧ المشار إليها بحيث لا يقبل من الطاعن القول بأنه صدر في حقيقة الامر في تاريخ سابق ولا الاحتجاج في حسن نيته بما يقوله من سفره بين التاريخ المزعوم اصداره فيه والتاريخ المثبت عليه مادام الحكم قد أثبت عليه بأنه وقت اصداره لم يكن له رصيد يقبله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

(القضية رقم ٨٧٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

قضاء محكمة النقض المدنية

الجمعية العمومية

٩٨

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ — ترقية . الترقية إلى درجة وكيل محكمة وما يعادلها وما فوقها . أساسها الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية . تطبيق هذه القاعدة ليس من إطلاقات السلطة التنفيذية . المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .

٢ — تقرير الطعن . وجوب اشتغال تقرير الطعن على الأسباب التي بنى عليها - لا يفتى عن هذا البيان الاحالة على الأسباب المذكورة في تقرير طعن الطالب في مرسوم سابق ولا يبان هذه الأسباب في مذكرته الشارحة . المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء والمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان لوزارة العدل كامل السلطة في وضع درجات للأهلية وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ، وتقديرها في هذا الشأن هو مما تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه ، إلا أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه ، يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى

(أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها) على أساس الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية ، قد شرعت قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات الوزارة تباشره بلامعقب عليها وإلا لكان التظلم من الإخلال بها عبثا لا جدوى منه . وإذن فتى كان يبين من مراجعة أوراق الملف السرى الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير عن درجة أهليته ومقارنة ذلك كله بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بمقتضى المرسوم المطعون فيه من كانوا يلون الطالب في الأقدمية - يبين من هذه المقارنة أن الطالب بالأقل مساو في الأهلية لزميله الذى كان يليه في الأقدمية ورقى بمقتضى المرسوم المطعون فيه ولم يقم دليل على وجود مسوغ لهذا التخطى ، ومن ثم فانه يتعين إلغاء المرسوم المطعون فيه لمخالفته للعادة سالفة الذكر وكذلك ما ترتب عليه

من قرارات وزارية .

٢ - إن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إذ أوجبت أن يتبع في تقديم الطلبات من رجال القضاء بإلغاء المراسيم المتعلقة بإدارة القضاء القواعد والاجراءات المقررة للطعن في المواد المدنية ، فان من مقتضى هذا ان المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات تسرى في هذه الحالة وهي توجب أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التي بنى عليها ولا يفتى عن بيانها فيه إلا حالة على ما ذكره الطالب في تقرير طعن له في مرسوم سابق ، ولا يبان هذه الأسباب في مذكرته الشارحة ، أما ما يرد به الطالب من أن المرسوم المطعون فيه إنما هو أثر من آثار المرسوم السابق الذي ين في طلبه السابق أسباب طعنه فيه ، هذا الرد لا يبرر قبول طلبه الحالي الذي لم يراع فيه الأوضاع الشكلية المقررة قانوناً . على أنه لا يمكن اعتباره طلباً عارضاً مترتباً على طلبه السابق بحيث يصح قبوله دون تقيد باجراءات الطعن الواجب اتباعها ، ذلك أن مرسوم ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ يتضمن هو الآخر تخلي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة «ب» ولا يتناول بالترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (أ) أحد ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية قبل صدور مرسوم ٢٦ سبتمبر ١٩٤٩ فالطعن فيه هو طعن مستقل عن الطعن في المرسوم السابق إذ هو لا يعتبر أثراً من آثاره وإن كان قبول الطعن

في المرسوم السابق من شأنه أن يجعل الطعن في المرسوم الجديد عديم الجدوى ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول هذا الطلب شكلاً .

المحكمة

• من حيث إن الطالب يبنى طلبه على أنه حصل على اجازة الليسانس في القانون عام ١٩٢١ ثم اشتغل بالمحاماة حوالي ثلاث سنين . وفي سنة ١٩٢٤ عين مساعدا للنيابة ثم درج في مختلف وظائف النيابة والقضاء حتى عين قاضياً من الدرجة الأولى في سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، وفي ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ صدر المرسوم المطعون فيه متخطياً إياه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة «ب» ، وبما ينهه على هذا المرسوم في أسباب طعنه أنه خالف في شأنه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء التي جعلت الأهلية أساساً للترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها ونصت على أنه في حالة تساوي المرشحين من القضاء في الأهلية تراعى الأقدمية ويقول إن أهليته ثابتة بشهادة رؤساء النيابة الذين سبق له العمل معهم ومن تقارير التفتيش المقدمة عنه وعلى الخصوص تقرير التفتيش الأخير عن أعماله حين كان رئيساً للدائرة التجارية بمحكمة طنطا . وأن من رقوا في نفس المرسوم ممن كانوا يلون في كشف الأقدمية وهم ثلاثة عشر يبدأون بالأستاذ لا يمتازون عنه في الأهلية مما كان يقتضى معه أن تشمله الترقية قبلهم ، وانتهى إلى طلب إلغاء المرسوم المشار إليه فيما تضمنه من عدم ترقيته وإلغاء جميع القرارات الإدارية المترتبة عليه مع الزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

« ومن حيث إن الوزارة ردت على هذا السبب بأن تقدير الأهلية لا يبنى على تقرير واحد بل على مجموع التقارير وعلى ما يقدم إلى الوزير من معلومات يستقيها من المنظمات التي أنشأها القانون لتمده بالرأى وأن مهمة إدارة التفتيش تنحصر في جمع البيانات التي تساعد على معرفة درجة كفاية القضاة ومدى حرصهم على واجبات وظيفتهم وأن الأهلية لا تنحصر في الكفاية الفنية فحسب بل تشمل عناصر أخرى تكون الصلاحية للترقية وهي تتضمن التواحي العملية والفنية والإدارية والأخلاقية للقاضي وتقدير هذه الأهلية هو حق مطلق للوزارة بدليل أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء — جاءت خلوا من تعريف الأهلية مما يستتبع وجوب اطلاق السلطة للوزارة في تقديرها ، وقد عرضت الوزارة الحركة القضائية موضوع المرسوم المطعون فيه على مجلس القضاء فأقرها عليها والوزارة إذ هي لم تختار الطالب ضمن من اختارهم للترقية فقد فعلت ذلك إعمالاً منها لحقها في التقدير والاختيار وترى النيابة أن الوزارة هي التي تقرر كفاية القاضي ومدى صلاحيته للترقية وتقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه متى خلا من مخالفة القانون وأن الوزارة لم تتجاوز وهي بسبيل اعداد مرسوم الحركة المطعون فيه حدود سلطتها ومن ثم فلا مخالفة للقانون .

« ومن حيث إن ما يدفع به المدعى عليهما من أن تقدير أهلية رجال القضاء واختيار المستحقين منهم للترقية هو حق مطلق للوزارة تستعين في مباشرته برأى المنظمات التي أوجب القانون أخذ رأيها في الحركة القضائية دون أن يكون

لهذه المحكمة رقابة عليها في استعماله — هذا الدفاع مردود بأنه وإن كان للوزارة كامل السلطة في وضع درجات للأهلية وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص وتقديرها في هذا الشأن هو بما تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه ، إلا أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه « يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى (أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها) على أساس الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية ، قد شرعت قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من اطلاقات الوزارة تباشره بلا معقب عليها وإلا لكان التظلم من الإخلال بها عبثاً لا جدوى منه .

« ومن حيث إنه يبين من مراجعة أوراق الملف السرى الخاص بالطلب وما احتواه من تقارير عن درجة أهليته ومقارنة ذلك كله بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بمقتضى المرسوم المطعون فيه من كانوا يلون الطالب في الأقدمية — يبين من هذه المقارنة أن الطالب بالأقل مساو في الأهلية للأستاذ

الذي كان يليه في الأقدمية ورقى بمقتضى المرسوم المطعون فيه ، ولم يقم دليل عن وجود مسوغ لهذا التخطي . ومن ثم يتعين إلغاء المرسوم المطعون فيه لمخالفته للمادة سالفه الذكر وكذلك ما ترتب عليه من قرارات وزارية .

(عن الطلب رقم ٢ سنة ١٠ ق)

د ومن حيث إن الطالب قرر في ١٦ من مارس سنة ١٩٥٠ الطعن في المرسوم الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ بإجراء حركة قضائية بالمحاكم والمنشور في عدد الوقائع المصرية الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ لما تضمنه من تخطئه في الترقية إلى درجة أعلى . وقال في تقريره إنه يحيل في أسباب طعنه على ما ذكره تفصيلا في تقرير طعن سابق له في المرسوم الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ بإجراء حركة قضائية ، ثم قدم مذكرة شارحة بامضائه لم يوقعها أحد من المحامين ذكر فيها أن الوزارة رقت في المرسوم المطعون فيه اثنين من زملائه ممن يلونه في الأقدمية بحجة امتيازها في الأهلية في حين أن القانون اكتفى في شأن الترقية إلى درجة وكيل محكمة وما فوقها بالأهلية فقط . يدن على ذلك أن الشارع حين أراد أن يجعل للامتياز أثرا في الترقية من قاض من الدرجة الثانية إلى قاض من الدرجة الأولى نص على ذلك صراحة ووضع الوسائل الكفيلة بتقدير هذا الامتياز .

د ومن حيث إن المدعى عليهما والنيابة دفعوا بطلان تقرير هذا الطعن لأنه خلو من الأسباب التي بني عليها ولأنه لا عبرة بما جاء في المذكرة الشارحة من أسباب إذ فضلا عن أنها خالية من توقيع محامي الطاعن . ولذلك يجب استبعادها . فان أسباب الطعن يجب أن تبين ابتداء في التقرير ولا يغني عن ذلك بيانها في المذكرة الشارحة .

د ومن حيث إن هذا الدفع في محله . ذلك أن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إذ أوجبت أن يتبع في تقديم الطلبات من رجال القضاء بالغاء المراسيم المتعلقة بإدارة القضاء القواعد

والاجراءات المقررة للطعن في المواد المدنية ، فان من مقتضى هذا أن المادة ٢٩ من قانون المرافعات تسرى في هذه الحالة وهي توجب أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التي بني عليها ولا يغني عن بيانها فيه الاحالة على ما ذكره الطالب في تقرير طعن له في مرسوم سابق ، ولا بيان لهذه الأسباب في مذكرته الشارحة . أما ما يرد به الطالب على هذا الدفع من أن المرسوم المطعون فيه إنما هو أثر من آثار المرسوم السابق الذي بين في طلبه السابق أسباب طعنه فيه - هذا الرد لا يبرر قبول طلبه الحالي الذي لم يراع فيه الأوضاع الشكلية المقررة قانونا : على أنه لا يمكن اعتباره طالبا عارضا مترتبا على طلبه السابق بحيث يصح قبوله دون تقييد باجراءات الطعن الواجب اتباعها . ذلك أن مرسوم ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ يتضمن هو الآخر تخطي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة د ب ، ولا يتناول بالترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة د أ ، أحدا ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية قبل صدور مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ فالطعن فيه هو طعن مستقل عن الطعن في المرسوم السابق . إذ هو لا يعتبر أثرا من آثاره وإن كان قبول الطعن في المرسوم السابق من شأنه أن يجعل الطعن في المرسوم الجديد عديم الجدوى .

د ومن حيث إنه لما سبق يتعين الحكم بعدم قبول هذا الطلب شكلا .

(القضيتان رقا ١٤ سنة ١٩ ق و ٢ سنة ٢٠ ق)

برئاسة وعضوية حضرات السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وأحمد حسني وعبد المعطي خيال وعبد الحميد وشاحي وسليمان ثابت وإبراهيم خليل ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدى وعبد العزيز سليمان وباسيلي موسى المستشارين)

٩٩

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ — ترقية . الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة وما يماثلها وما فوقها . أساسها الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية . تطبيق هذه القاعدة ليس من إطلاقات السلطة التنفيذية ، تباشره بلا معقب عليها . المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .

٢ — ترقية . طلبات إضافية . إلغاء المرسوم الأول . وجوب إلغاء المراسم التالية والمترتبة عليه باعتبارها من آثاره .

٣ — ولاية . ولاية محكمة النقض مقصورة على قضاء الإلغاء . طلب تحديد أقدمية الطالب تالية لزميل له وسابقه لزميل آخر . خروج هذا الطلب عن ولاية المحكمة .

٤ — تعويض . إلغاء المرسوم المطعون فيه وتقرير أهلية الطالب للترقية وما عدا ذلك مما قضى له به . في هذا التعويض الكافي عن المقرر . طلب القضاء بتعويض رمزي . لا محل له .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان لوزارة العدل كامل الحق في وضع درجات الأهلية . وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله وماتدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص . وتقديرها في هذا الشأن هو مما تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت بالملف المشار إليه . إلا أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه «يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى ، أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها - على أساس الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية ، قد شرعت

أحكاماً في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ، ومن ثم فإن الأمر في تطبيق هذه الأحكام ليس من إطلاقات الوزارة تباشره بلا معقب عليها ، والا كان التظلم من الإخلال بها عبثاً لا جدوى فيه . واذن فتى كان يبين من الملف السرى الخاص بالطالب وما احتواه من أوراق وتقارير عن درجة أهليته ومقارنته ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بمقتضى المرسوم المطعون فيه ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية - يبين من هذه المقارنة أن أهلية الطالب تساوى على الأقل أهلية القاضى الذى كان يلى الطالب في الأقدمية ورقى بمقتضى المرسوم المطعون فيه وكان لم يقم دليل على وجود مسوغ لهذا التخطئ ، فانه يتعين إلغاء المرسوم المذكور لمخالفته للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأن الطلبات الإضافية الخاصة بإلغاء المراسم التالية للمرسوم المطعون فيه تعتبر من الآثار الملحقه بالطلب الأصلي بحيث يترتب على إلغاء المرسوم الأول إلغاء جميع المراسم والقرارات المترتبة عليه قياساً على حكم المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات ذلك لأن تخطئ الطالب في المرسوم الأول كان من نتيجته إبعاده عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى في المراسم التالية ، ولأن الأصل هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة

قضائية معلومة رقي إليها من يليه في الأقدمية فان أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله الذي كان يليه وسبقت ترقيته ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارىء. يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزميله المذكور.

٣- إن ولاية هذه المحكمة مقصورة على قضاء الإلغاء. واذن متى كان الطالب قد طلب اعتبار أقدميته تالية لزميل له وسابقة على زميل آخر فان هذا الطلب يكون غير مقبول.

٤- إن في إلغاء المرسوم المطعون فيه وتقرير أهلية الطالب للترقية وما هذا ذلك مما قضى له به التعويض الكافي عن الضرر الذي لحق الطالب بسبب تخطئه في الترقية ومن ثم فلا محل للقضاء له بالتعويض الرمزي الذي طلبه.

المحكمة

« من حيث إن الطالب ، وقد عين قاضياً من الدرجة الأولى في أغسطس سنة ١٩٤٥ ، وتخطاه المرسوم الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة «ب» ، وشمل بالترقية بعض من كانوا يلونه في الأقدمية، ينبغي على المرسوم المذكور أنه خالف في شأنه حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء التي جعلت الأهلية أساساً للترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها ، ونصت على أنه في حالة تساوى المرشحين من رجال القضاء في الأهلية تراعى الأقدمية . ولما كان الطالب يساوى في الأهلية على الأقل الأستاذ »

الذي كان يليه في الأقدمية ورقى بالمرسوم المذكور إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة «ب» ، فانه كان يتعين أن تشمل الترقية الطالب قبله . وبناء على ذلك طلب إلغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة «ب» ، وتقرير أحقيته في الترقية إلى هذه الوظيفة اعتباراً من ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ واعتبار ترتيبه في الأقدمية تالياً للأستاذ وسابقاً للأستاذ مع الزام وزارة العدل بأن تدفع إليه مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

« ومن حيث إن الوزارة ردت على هذا السبب المبني على مخالفة القانون بقولها ان تقدير الأهلية لا يبنى على تقرير واحد ، بل يقوم على مجموع تقارير التفتيش وعلى ما يتجمع لدى الوزير من معلومات استقفاها من المنظمات التي أنشأها القانون لتمهيد بها . وأن مهمة إدارة التفتيش تنحصر في جمع البيانات التي تساعد على معرفة درجة كفاية القضاء ومدى حرصهم على واجبات وظائفهم - والأهلية لا تنحصر في الكفاية الفنية لحسب ، بل انها تشمل عناصر أخرى تكون الصلاحية للترقية ، وهي تتضمن النواحي الفنية والعملية والإدارية والأخلاقية للقاضي وتقدر هذه الأهلية هو حق مطلق للوزارة ، بدليل أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء جاءت خلواً من تعريف للأهلية ، مما يستتبع وجوب اطلاق السلطة للوزارة في تقديرها وهي إذ لم تختار الطالب ضمن من اختارهم للترقية قد التزمت في ذلك حدود حقها في التقدير والاختيار وقد عرضت الوزارة الحركة القضائية موضوع المرسوم المطعون فيه على مجلس القضاء الأعلى فأقرها عليها وترتب

النيابة أن الوزارة هي التي تقدر كفاية القاضى ومدى صلاحيته للترقية ، وتقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه متى خلا من مخالفة القانون وان الوزارة ، إذ تخطت الطالب في المرسوم المطعون فيه ، لم تتجاوز حدود سلطتها ، ومن ثم فلا مخالفة للقانون .

« ومن حيث إن ما تدفع به الوزارة من أن تقدير أهلية رجال القضاء واختيار المستحقين منهم للترقية هو حق مطلق لها تستعين في مباشرته برأى المنظمات التي أوجب القانون أخذ رأيها في الحركة القضائية دون أن يكون لهذه المحكمة رقابة عليها في استعماله - هذا الدفاع مردود بأنه وإن كان للوزارة كامل الحق في وضع درجات الأهلية ، وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ، وتقديرها في هذا الشأن هو مما تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت بالملف المشار إليه . إلا أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه «يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى (أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها) على أساس الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية ، قد شرعت أحكاماً في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون . ومن ثم فإن الأمر في تطبيق هذه الأحكام ليس من إطلاقات الوزارة تباشره بلا معقب عليها ، وإلا لكان التظلم من الإخلال بها عبثاً لا جدوى منه .

« ومن حيث إنه يبين من الملف السرى الخاص بالطالب وما استواه من أوراق وتقارير

عن درجة أهليته ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بمقتضى المرسوم المطعون فيه من كانوا يلون الطالب في الأقدمية يبين من هذه المقارنة أن أهلية الطالب تساوى على الأقل أهلية الأستاذ الذى كان يلي الطالب في الأقدمية ورقى بمقتضى المرسوم المطعون فيه . ولما كان لم يقم دليل وجود مسوغ لهذا التخطى ، فإنه يتعين إلغاء المرسوم المطعون فيه لمخالفته للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .

« ومن حيث إن الطالب عدل طلباته بجلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥١ إلى الطعن كذلك في المراسيم الصادرة بالحركات القضائية في فبراير سنة ١٩٥٠ وسبتمبر سنة ١٩٥٠ وأكتوبر سنة ١٩٥١ على أساس أن إلغاء هذه المراسيم فيما تضمنته من تخطى الطالب في الترقية إلى الدرجات الأعلى ليس إلا أثراً من الآثار الحتمية لإلغاء المرسوم المطعون فيه بداءة ، وذلك وفقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة ، وباعتبار الطلبات المذكورة من الطلبات العارضة التي يصح أداؤها شفاهاً في الجلسة في حضور المدعى عليها وإثباتها في محضرها ، ومن غير تقييد بالمواعيد المقررة في القانون . باعتبارها مكملّة للطلب الأصلي ومترتبة عليه ، وفقاً للمادة ١٥١ من قانون المرافعات .

« ومن حيث إن المدعى عليها دفعت بعدم قبول هذه الطلبات شكلاً لأنها لم تقدم بالطريق المرسوم في المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء التي أحالت إلى القواعد والاجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية - ودفعت برفضها موضوعاً على أساس أن ترقية الطالب إلى الدرجات الأعلى

من درجة وكيل محكمة قته (ب) المطعون في خصوصها في المرسوم الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ليست نتيجة حتمية لقبول الطعن في المرسوم المذكور ، ذلك أن لكل حركة قضائية تقديرها الخاص ، والصلاحيه للترقية خاصة بكل وظيفة من الوظائف القضائية .

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن مثل الطلبات الإضافية المشار إليها يعتبر من الآثار اللاحقة بالطلب الأصلي بحيث يترتب على إلغاء المرسوم المطعون فيه إلغاء جميع المراسيم والقرارات المترتبة عليه قياساً على حكم المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات ذلك لأن تخلف الطالب في المرسوم الأول كان من نتيجته إبعاده عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى في المراسيم التالية ، ولأن الأصل هو أنه متى ثبت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معلومة رقى إليها من يليه في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله الذي كان يليه في الأقدمية وسبقت ترقيته ، ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزميله المذكور .

« ومن حيث إن المدعى عليها لم تقدم دليلاً على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات الأعلى التي رقى إليها زميله الذي يساويه في الأهلية وكان يليه في الأقدمية . ومن ثم يتعين إلغاء المرسوم الصادر بالحركة القضائية في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقرار وزير العدل المتم له فيما تضمناه من تخلف الطالب في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة قته (أ) وما يعادها بترقية الأستاذ أما المرسوم

الصادر في فبراير سنة ١٩٥٠ والمرسوم الصادر في أكتوبر سنة ١٩٥١ فانهما لم يتضمنا ترقية الأستاذ ومن ثم يكون طعن الطالب فيهما غير منتج لانعدام المصلحة .

« ومن حيث إن الطالب طلب اعتبار ترتيبه في الأقدمية تالياً للأستاذ وسابقاً للأستاذ

« ومن حيث إن ولاية هذه المحكمة مقصورة على قضاء الإلغاء . ومن ثم يتعين عدم قبول هذا الطلب .

« ومن حيث إن الطالب طلب الحكم بالزام المدعى عليها بأن تدفع إليه قرشاً واحداً بمثابة تعويض رمزي عما أصابه من ضرر بسبب تخلفه في الترقية (وللدلالة على أن ظلماً وقع وتعويضاً استحق) — على حد تعبيره .

« ومن حيث إن في إلغاء المرسوم المطعون فيه وتقرير المحكمة أهلية الطالب للترقية وما عدا ذلك مما قضى له به التعويض الكافي عن الضرر المذكور .

(القضية رقم ٢٠ سنة ١٩ ق بالهيئة السابقة)

١٠٠

٨ مارس سنة ١٩٥٢

١ — اختصاص . ترقية . طعن من قاض في مرسوم بحركة قضائية . اختصاص مجلس الدولة بهذا الطعن قبل صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي جعل الاختصاص لمحكمة النقض . بدء ميعة الطعن قبل صدور القانون المشار إليه . ميعة الطعن هو ستون يوماً . المادة الأولى من قانون المرافعات .

٢ — ترقية . الترقية إلى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها . أساسها الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . تطبيق هذه القاعدة ليس من إطلاقات السلطة التنفيذية . الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .

٣ — ترقية . قاض تبتت أهليته للترقية إلى درجة قضائية معينة رقي إليها زميل له كان يليه في الأقدمية . بقاء أهليته على وضعها بالنسبة لأهلية زميله الذي كان يليه . وبقت ترقيته مالم تقدم الوزارة دليلاً على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقيته إلى الدرجات الأعلى أسوة بزميله .

المبادئ القانونية

١ — لما كان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ — الذي خول محكمة النقض هيئة جمعية عمومية الاختصاص بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء — قد نص على أن يعمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وكانت الجهة المختصة بنظر هذه الطلبات قبل صدوره هي مجلس الدولة ، وكان ميعاد الطعن أمامه — وهو ستون يوماً — قد بدأ قبل صدور القانون المشار إليه فان ميعاد الطعن الجديد ، وهو ثلاثون يوماً لا يسرى في حق الطالب عملاً بالمادة الأولى من قانون المرافعات التي استثنت من حكم سريانه القوانين المعدلة للواعد متى كان ميعاد الطعن قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ، ولما كان الطالب قد قرر طعنه قبل مضي ستين يوماً من تاريخ نشر المرسوم المطعون فيه في الجريدة الرسمية فان الدفع بعدم قبوله شكلاً لتقديمه بعد الميعاد القانوني يكون في غير محله .

٢ — إنه وإن كان لوزارة العدل كامل الحق في وضع درجات الأهلية ، وتقدير

أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله ، وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ، وتقديرها في هذا الشأن هو مما تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت في الملف المشار إليه إلا أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه «يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى — أي وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها — على أساس الأهلية ، وعند التساوي تراعى الأقدمية ، قد شرعت أحكاماً في هذا الخصوص يجب مراعاتها ، وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ومن ثم فان الأمر في تطبيق هذه الأحكام ليس من إطلاقات الوزارة تباشره بلا معقب عليها ، وإلا كان النظم من الإخلال بها عبثاً لا جدوى منه . واذن فتى كان يبين من الملف السرى الخاص بالطالب ، وما احتواه من أوراق وتقارير عن درجة أهليته ، ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بمقتضى المرسوم المطعون فيه ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية ، يبين من هذه المقارنة أن أهلية الطالب تساوى على الأقل أهلية زميله الذي كان يليه في الأقدمية ، ورفق بمقتضى المرسوم المطعون فيه ولم يتم دليل على وجود مسوغ لهذا التخطي ،

فانه يتعين الغاء المرسوم المطعون فيه لمخالفته للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .

٣ - الأصل هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة ، رقى إليها من يليه في الأقدمية فان أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة الى أهلية زميله الذي كان يليه في الأقدمية وسبقت ترقيته ، ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقيته الى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزميله . واذن فمتى كان من أثر تخطي الطالب في المرسوم السابق الذي تقرر الغاؤه ابعاده عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى في المرسوم اللاحق ، وكانت الوزارة لم تقدم دليلاً على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقية الطالب الى الدرجات الأعلى التي رقى إليها زميله الذي يساويه في الأهلية وكان يليه في الأقدمية فانه يتعين الغاء المرسوم اللاحق فيما تضمنه من تخطيه .

المحكم

« عن الطالب رقم ٢٦ سنة ١٩ في ،

« من حيث إن وزارة العدل تطلب ، أصلياً - الحكم بعدم قبول هذا الطلب شكلاً لتقديمه بعد الميعاد المقرر قانوناً ، وهو ثلاثون يوماً من تاريخ نشر المرسوم المطعون فيه ، استناداً إلى أن هذا المرسوم نشر بعدد الجريدة الرسمية الصادر في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأن الطالب لم يقرر طعنه فيه إلا في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أي في اليوم الخامس والثلاثين من نشره وأن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي نص في

المادة ٢٣ منه على أن تختص محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة بالغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء ، أوجب أن تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والاجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية ومنها أن يكون ميعاد الطعن بطريق النقض ثلاثين يوماً .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان هذا القانون قد نص على أن يعمل به من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وكانت الجهة المختصة بنظر هذا الطلب قبل صدوره هي مجلس الدولة وكان ميعاد الطعن أمامه - وهو ستون يوماً - قد بدأ قبل صدور القانون المشار إليه فان ميعاد الطعن الجديد ، وهو ثلاثون يوماً لا يسرى في حق الطالب عملاً بالمادة الأولى من قانون المرافعات التي استثنت من حكم سريانه القوانين المعولة للوائح متى كان ميعاد الطعن قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ، ولما كان الطالب قد قرر طعنه قبل مضي ستين يوماً من تاريخ نشر المرسوم المطعون فيه في الجريدة الرسمية فان الدفع بعدم قبوله شكلاً لتقديمه بعد الميعاد يكون في غير محله .

« ومن حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطالب يبنى طلبه على أنه حصل على أجازة الليسانس في الحقوق سنة ١٩٢٤ واشتغل بالمحاماة إلى أن عين وكيلاً للنيابة العامة من الدرجة الثانية في سنة ١٩٣٧ ثم عين قاضياً من الدرجة الثانية بعد بضعة أشهر ، وفي فبراير سنة ١٩٤٦ عين وكيلاً للنيابة من الدرجة الأولى الممتازة ، ثم قاضياً من الدرجة الأولى ، وهو في

كل هذه الوظائف يؤدي عمله بجد وكفاية ، حتى فوجيء بصدور مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، متخطياً إياه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة د ب ، ويقول إن تخطيه على هذه الصورة ينطوي على مخالفة للقانون ، وسوء تطبيق لأحكامه ، كما ينطوي على إساءة استعمال السلطة ، فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء على أن يجري الاختيار للوظائف من درجة وكيل محكمة فما فوقها على أساس الأهلية ، وعند التساوي تراعى الأقدمية وقد شمل المرسوم المشار إليه بالترقية من كانوا يلونه في الأقدمية ، سبعة عشر من قضاة الدرجة الأولى وكلاء النيابة من الدرجة الأولى الممتازة مع أن أهليته ، وفقاً لتقارير التفتيش القضائي مساوية لأهلية بعضهم ، إن لم تكن تفوقها وهو من أجل ذلك يطلب إلغاء هذا المرسوم ، فيما تضمنه من تخطيه في الترقية ، وتقرير أحقيته في الترقية إلى منصب وكيل محكمة د ب ، أو رئيس نيابة من الدرجة الثانية من تاريخ ذلك المرسوم . على أن تكون أقدميته فيها بعد الأستاذ وقبل الأستاذ

ومن حيث إن وزارة العدل ردت على ذلك بأنه لما كان مناط الترقية إلى درجات القضاء من وكيل محكمة فما فوقها هو الأهلية ، وكان القانون لم يضع لها تعريفاً فانه بذلك يكون قد ترك تقديرها لوزارة العدل ، وجعله من حقها بلا معقب عليها فيه ، وهي لا تلتزم في ذلك تقارير التفتيش ، إذ هذه التقارير ليست إلا أداة لجمع البيانات التي تساعد على معرفة درجة كفاية القاضي ، ومدى حرصه على أداء واجبات وظيفته ، بل تستعين الوزارة بالمنظمات التي أنشأها القانون إلى جوار الوزير ، وعلى

رأسها مجلس القضاء الأعلى ، وأن الأهلية لا تقوم على الكفاية الفنية وحدها ، بل أن لها مقومات أخرى تتطلبها الصلاحية للوظيفة العليا ، والوزارة هي التي تقدر هذه الصلاحية وتتقاصها من مصادرها المختلفة ، وانه إذا كانت الوزارة لم تختار الطالب ضمن من اختارهم للترقية في المرسوم المطعون فيه فهي قد فعلت ذلك ، اعمالاً لحقها في التقدير والاختيار ، ولا مخالفة فيه للقانون ، وليس له أن يطلب مقارنة حاله بحالة غيره من شملتهم الترقية . لأن هذه مسألة موضوعية لا تصح إثارتها أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إن النيابة العامة ترى أن وزارة العدل محقة فيما تذهب إليه من أنها هي التي تقدر كفاية القاضي ، ومدى صلاحيته للترقية ، وأن تقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه . متى خلا من مخالفة القانون ، وأن الوزارة ، إذ تخطت الطالب في المرسوم المطعون فيه لم تجاوز حدود سلطتها .

ومن حيث إن ما تذهب إليه الوزارة من أن تقدير أهلية رجال القضاء واختيار من يستحق الترقية منهم ، هو حق مطلق لها ، تستعين في مباشرته برأي المنظمات التي أوجب القانون أخذ رأيها في الحركة القضائية ، دون أن يكون لهذه المحكمة رقابة عليها في استعماله ، مردود بأنه وإن كان للوزارة كامل الحق في وضع درجات للأهلية وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله ، وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ، وتقديرها في هذا الشأن هو مما تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت في الملف المشار إليه ، إلا أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه « يجري الاختيار في الوظائف

الأخرى - أي وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها على أساس الأهلية. وعند التساوى تراعى الأقدمية قد شرعت أحكاماً في هذا الخصوص يجب مراعاتها، وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون، ومن ثم فإن الأمر في تطبيق هذه الأحكام ليس من إطلاقات الوزارة، تباشره بلا معقب عليها، والا كان التظلم من الإخلال بها عبثاً لا جدوى منه.

ومن حيث إنه يبين من الملف اليسرى الخاص بالطالب وما احتواه من أوراق وتقارير عن درجة أهليته، ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بمقتضى المرسوم المطعون فيه، بمن كانوا يلون الطالب في الأقدمية يبين من هذه المقارنة أن أهلية الطالب تساوى على الأقل أهلية الأستاذ ... الذى كان يلى الطالب في الأقدمية، ورقى بمقتضى المرسوم المطعون فيه، ولم يبق دليل على وجود مسوغ لهذا التخطئ ومن ثم يتعين إلغاء المرسوم المطعون فيه لمخالفته للبادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء.

د عن الطلب رقم ٢٤ سنة ٢٠ ق،

ومن حيث إن هذا الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية.

ومن حيث إن مبنى الطلب هو أن وزارة العدل، بعد أن تخطت الطالب في الترقية في مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩، بما دعاه إلى أن يطعن فيه بالطلب رقم ٢٦ سنة ١٩ قضائية، تداركت الأمر في الحركة التى صدر بها مرسوم ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ فرقت إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة د ب، إلا أنها لم تصح وضعه تبعاً لذلك في الحركة التى صدر بها مرسوم ٣ من

سبتمبر سنة ١٩٥٠ بترقيته إلى الفئة د أ، ولهذا قرر طعنه في هذا المرسوم الأخير لعدم ترقيته فيه إلى وظيفة وكيل محكمته من الفئة (أ) تالياً في الأقدمية للأستاذ ... وسابقاً فيها الأستاذ ... وهما بمن رقاوا لهذه الدرجة بالمرسوم المشار إليه.

ومن حيث إن وزارة العدل ترد على ذلك بأن ترقية الطالب في مرسوم ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠، لا تعتبر تسليماً منها بحقه في الترقية في مرسوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩، لأن الوزارة إنما تقدر لكل مرشح درجة أهليته منسوبة إلى أهلية المرشحين الآخرين في كل حركة بعينها، ولو أنه رقى في حركة سنة ١٩٤٩ لما ترتب على ذلك حتماً ترقيته إلى الدرجة د أ، في حركة سبتمبر سنة ١٩٥٠ التى يتظلم منها، ومع كل فم تخطئه أحد في هذه الحركة بمن هم في نفس درجته، كما أن ما يطلبه من ترقيته بأقدمية معينة، يخرج عن اختصاص المحكمة، وقد أقرت النيابة، في مذكرتها، وزارة العدل فيما ذهبت إليه من أن ترقيته الطالب في فبراير سنة ١٩٥٠ لا تعتبر تسليماً من الوزارة بأن تخطئه في الترقية في الحركة السابقة لم يكن له ما يبرره ثم طلبت ضم هذا الطلب إلى الطلب رقم ٢٦ سنة ١٩ قضائية لأنه مؤسس عليه وهو في حقيقته تعديل لطلباته الأولى.

ومن حيث إن المحكمة قد قررت ضم هذا الطلب إلى سابقه، والحكم فيهما معاً.

ومن حيث إن تخطئ الطالب في الترقية بمرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ كان من أثره إبعاده عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى في المراسم التالية، ولما كان الأصل هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة، رقى

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ قدأ فرد
الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة منه لحالة
وكلاء النيابة من الدرجة الأولى في المحاكم
المختلطة فنص على أنه « ويعتبر وكلاء النائب
العام من الدرجة الأولى في المحاكم المختلطة
كأنهم كانوا في وظائف وكلاء النائب العام
من الدرجة الأولى في المحاكم الوطنية من
تاريخ تعيينهم . . . ومع ذلك إذا كان قد
مضى على تخرجهم خمس عشرة سنة اعتبرت
أقدميتهم مع زملائهم من وكلاء النائب
العام من الدرجة الأولى الممتازة الذين
عينوا في هذه الوظيفة في تاريخ بلوغ مدة
تخرجهم خمس عشرة سنة . . . » وإذن فتى
كان الطالب وقت تطبيق القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٤٩ يشغل وظيفة وكيل نيابة من
الدرجة الأولى في المحاكم المختلطة وكان قد
مضى على تخرجه خمس عشرة سنة فان تعيينه
بالمرسوم المطعون فيه في وظيفة وكيل نيابة
من الدرجة الأولى الممتازة لا يخالف أحكام
القانون المشار إليه ، الذي لم يعتد في
تحديد الوظيفة التي ينقل إليها من كان يشغل
وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى بالمحاكم
المختلطة - لا بسابقة خدمة له في القضاء الوطني
خلافاً لحالة القضاة ورؤساء النيابة ولا
بالمرتب الذي يتقاضاه ولا بغير ذلك من
الاعتبارات ولا يصح الرجوع في شأن
وكلاء النيابة من الدرجة الأولى إلى غير

إليها من يليه في الأقدمية ، فان أهليته تعتبر باقية
على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله الذي كان يليه
في الأقدمية ، وسبقت ترقيته ، مالم تقدم الوزارة
الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية
الطالب إلى الدرجات القضائية الأعلى ، أسوة بزميله
الأستاذ . . . الذي رقى في الحركة الصادر
بها المرسوم المطعون فيه إلى وظيفة رئيس نيابة
من الدرجة الأولى .

« ومن حيث إن وزارة العدل لم تقدم دليلاً
على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية
الطالب إلى الدرجات الأعلى التي رقى إليها زميله
المذكور الذي يساويه في الأهلية ، وكان يليه في
الأقدمية ، ومن ثم يتعين إلغاء المرسوم الصادر
في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة « أ » ،
أو ما يماثلها .

« ومن حيث إن ما يطلبه الطالب من
اعتبار ترتيبه في الأقدمية في هذه الدرجة تالياً
للأستاذ وسابقاً للأستاذ . . .
... هو طلب غير مقبول لأن ولاية
هذه المحكمة مقصورة على قضاء الإلغاء . »

(القضيّتان رقاً ٢٦ سنة ١٩ و ٢٤ سنة ٢٠ ق
بالهيئة السابقة)

١٠١

٨ مارس سنة ١٩٥٢

أقدمية . أقدمية وكيل نيابة من الدرجة الأولى
بالمحاكم المختلطة مضى على تخرجه خمس عشرة سنة عند
تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ . تمينة
بالمرسوم المطعون فيه في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة
الأولى الممتازة لدى المحاكم الوطنية . لا يخالف في ذلك
لقانون . الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ . . .

ما يقضى به صريح نص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ ومن ثم يكون طلب إلغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تعيين الطاعن في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة على غير أساس ويتعين رفضه .

المحكمة

« حيث إن وقائع الطلب تتحصل في أن الطالب حصل على إجازة الليسانس في سنة ١٩٢١ وأخذ يتدرج في الوظائف حتى عين في سنة ١٩٣٩ في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى بالمحاكم المختلطة ، وفي سنة ١٩٤٠ عين فاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة مصر الوطنية ، وفي سنة ١٩٤٣ عاد وكيلا للنيابة العمومية من الدرجة الأولى لدى المحاكم المختلطة — وعند انتهاء فتره الانتقال عين تطبيقاً للقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ وكيلا للنائب العام من الدرجة الأولى الممتازة وذلك بمقتضى المرسوم — الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ والمنشور في الوقائع المصرية في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ — فقرر في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالطعن في المرسوم المذكور طالباً إلغاءه فيما تضمنه من تعيينه وكيلا للنائب العام من الدرجة الأولى الممتازة وإلزام وزارة العدل بوضعه في الدرجة الممتازة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ .

« وحيث إن وزارة العدل دفعت بعدم قبول الطلب شكلاً لرفعه بعد الميعاد إذ ميعاد الطعن وفقاً لما تقتضيه المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ — هو ثلاثون يوماً من تاريخ نشر المرسوم المطعون فيه .

« وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المرسوم المطعون فيه وقد صدر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ كان الطعن فيه جائزاً أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وفقاً للقانون الساري وقتذاك ، وكان ميعاد الطعن وفقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ سنة ١٩٤٩ ستين يوماً من تاريخ نشر المرسوم في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وعلى ذلك يكون الطالب إذ قرر بالطعن في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قد جاء تقريره في الميعاد لأن القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ الذي نقل الاختصاص من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة إلى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية لم يعمل به إلا في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فلا يسرى الميعاد المقرر فيه على الميعاد الذي بدأ فعلاً قبل العمل به وذلك وفقاً للمادة الأولى من قانون المرافعات . وحيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« وحيث إن سبب الطعن يتحصلان في أن المرسوم المطعون فيه قد بني على خطأ في تطبيق القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ وعلى إساءة استعمالها السلطة وذلك أن التطبيق السليم للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من المرسوم بقانون السالف الذكر يقتضي أن يقارن الطالب بمن كانوا في درجة وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة في سنة ١٩٣٩ وهو تاريخ تعيينه وكيلا للنائب العام لدى المحاكم المختلطة من الدرجة الأولى وأن الطالب وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ شرط انقضاء خمس عشرة سنة على تخرجه ، فزملاؤه الذين يجب أن يتساوى معهم فيما نالوه من الترقى هم من كانوا يستحقون درجة وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة في سنة ١٩٣٦ وأن هؤلاء جميعاً قد رُقوا إلى الدرجات القضائية العليا فقد وصل بعضهم إلى

بالمرسوم المطعون فيه في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة لا يخالف أحكام القانون المشار إليه ، الذي لم يعتد في تحديد الوظيفة التي ينقل إليها من كان يشغل وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى بالمحاكم المختلطة — لا بسابقة خدمة له في القضاء الوطني خلافاً لحالة القضاء ورؤساء النيابة ولا بالمرتب الذي يتقاضاه ولا بغير ذلك من الاعتبارات ولا يصح الرجوع في شأن وكلاء النيابة من الدرجة الأولى إلى غير ما يقضى به صريح نص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض طلب الغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تعيين الطاعن في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة » .

(القضية رقم ٢٥ سنة ١٩٩٠ ق بالهيئة السابقة)

١٠٢

١٠ إبريل سنة ١٩٥٢

١ - نقض . أوراق الطعن . إيداع أوراق أو ملفات بعد الميعاد المحدد في قانون المرافعات لإيداع المستندات . طلب استبعادها استناداً إلى المادة ٤٣٢ مرافعات . رفض المحكمة هذا الطلب تأسيساً على أن هذه الأوراق هي جزء من ملف الطالب وأن الاطلاع عليها ضروري لتحقيق ما ينمى على المرسوم المطعون فيه من أنه ينطوي على إساءة السلطة ومخالفة القانون .

٢ - ترقية . الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يماثلها وما فوقها . أساساً الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية . تطبيق هذه القاعدة ليس من إطلاقات السلطة التنفيذية . المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

٣ - ترقية . طعن . تخطى قاض في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يماثلها . ثبوت أن مرسوم التخطي لا ينطوي على إساءة استعمال السلطة أو مخالفة القانون . طعن على غير أساس .

درجة المستشار والبعض الآخر إلى درجة رؤساء محاكم ووكلاتها ورؤساء نيابات ، ولكن الطالب عين وكيلاً للنائب العام من الدرجة الأولى الممتازة وهو وضع شاذ لا يتفق مع القانون ولا مع الراتب الذي يتقاضاه وهذا الشذوذ يدل على سوء استعمال السلطة إذ المرسوم المطعون فيه قد عامله معاملة غير كريمة لا تتفق مع ماضيه في القضاء من المختلط والوطني وذلك دون مبرر ، وأنه لا يليق بموقف الطاعن ولا بكرامة القضاء أن يترسل الطاعن في المقارنات التي ثبت ما ينطوي عليه المرسوم المطعون فيه من إساءة استعمال السلطة في حتمه والطاعن يكتفي في هذا المقام بنفي موجبات هذه الإساءة إليه وإنكار وجود أي مبرر تستند إليه ، « وحيث إن طلب الغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تعيين الطالب في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة مردود بأن المرسوم المذكور لم يخطئ في تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ الذي أفرد الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة منه لحالة وكلاء النيابة من الدرجة الأولى في المحاكم المختلطة فنص على أنه « ويعتبر وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى في المحاكم المختلطة كأنهم كانوا في وظائف وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى في المحاكم الوطنية من تاريخ تعيينهم - ومع ذلك إذا كان قد مضى على تخرجهم خمس عشرة سنة اعتبرت أقدميتهم مع زملائهم من وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى الممتازة الذين عينوا في هذه الوظيفة في تاريخ بلوغ مدة تخرجهم خمس عشرة سنة » . وقد كان الطالب وقت تطبيق القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ يشغل وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى في المحاكم المختلطة وكان قد مضى على تخرجه خمس عشرة سنة فتعيّنه

المبادئ القانونية

١ - إن تحدى الطالب بالمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء في طلبه استبعاد الملف الذى أودع من وزارة العدل بعد الميعاد المخول لها لايداع المستندات بمقتضى أحكام قانون المرافعات الخاصة بالطعن بطريق النقض . هذا التحدى مردود بأنه لما كان الطلب المعروض يختلف بطبيعته عن الطعن بطريق النقض في المواد المدنية لأنه في حقيقته ليس إلا دعوى مبتدأه لم يسبق عرضها على محكمة قضائية قبل رفعه إلى هذه المحكمة ، وكان لابد للحكمة من استيفاء جميع العناصر التى تمكنها من تحقيق الطلب والفصل في موضوعه بعد أن استوفى أوضاعه الشكلية وكان من غير المستساع أن يكون الشارع قد قصد بالنص المشار إليه أن يسد السبيل على المحكمة في تحقيق الطعن المبني على أن تخفى الطالب في المرسوم المطعون فيه كان عملاً ينطوى على مخالفة القانون والتعسف في استعمال السلطة ، ولهذا جرى قضاء هذه المحكمة في هذا الطلب وفي أمثاله من طلبات رجال القضاء على تكليف وزارة العدل تقديم بيانات ومستندات رأيت المحكمة ضرورة الاطلاع عليها لا مكان الفصل في هذه الطلبات ، لما كان ذلك ، وكان الملف المودع أخيراً من وزارة العدل هو جزء مكمل للملف المقدم أصلاً ، وكان ضرورياً الاطلاع عليه لا مكان الفصل في الطلب ، فان طلب استبعاده

يكون في غير محله ويتعين رفضه .

٢ - أنه وإن كان لوزارة العدل كامل السلطة في وضع درجات للأهلية حسبما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعمال القاضى وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص وتقديرها في هذا الشأن هو عما تستقل به متى كان مستنداً إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه ، إلا أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه يجري الاختيار في الوظائف الأخرى - أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها - على أساس الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية ، قد شرعت قواعد في هذا الخصوص تجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون . ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من اطلاقات السلطة التنفيذية تباشره بلا معقب عليها وإلا كان النظم من الاخلال بها عبثاً لا جدوى منه .

٣ - متى كان يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى ومن مقارنة أهليته بأهلية من رقوا بمقتضى المرسوم المطعون فيه إلى درجة وكلاء محاكم من الفئة (ب) أو ما يماثلها ممن كانوا يلونه في الأقدمية وذلك حسب البيانات الرسمية التى كلفت هذه المحكمة وزارة العدل تقديمها من واقع السجل السرى لهم - يبين من كل ذلك أنه لم يقع في تخفى الطالب في الترقية في الحركة القضائية

الصادر بها المرسوم المطعون فيه مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة . فانه يكون على غير أساس طلب إلغاء هذا المرسوم وما ترتب عليه من طلب إلغاء المرسومين التاليين له على اعتبار أنهما من آثاره .

المحكمة

د من حيث إنه يتحصل حسبما جاء به في أن الطالب نال اجازة الليسانس في القانون في سنة ١٩٢٢ ، واشتغل بالمحاماة وقرر أمام محكمة الاستئناف في سنة ١٩٢٦ ثم أمام محكمة النقض في سنة ١٩٤٤ ثم عين قاضياً من الدرجة الثانية في مارس من السنة المذكورة . وبالمثل طويلاً حتى رقى إلى الدرجة الأولى في سبتمبر سنة ١٩٤٦ وظل يعمل في جد ونشاط وهو يتربقب الترقية التي يستحقها فاذا بالمرسوم المطعون فيه يتخطاه بترقية من يلونه في الأقدمية في حين أنه هو يمتاز عن كثير منهم في الأهلية .

د ومن حيث إن الطالب يبني طلبه على سببين :
ينعى بأولهما على المرسوم الصادر في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ تخطاه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة د ب ، أو ما يماثلها وتناول بالترقية من كانوا يلونه في الأقدمية مع أن أهليته تعدل أهليتهم إن لم تبرزها . وبذلك خالف نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ . ومضى في مذكرته الشارحة يتحدث عن الأهلية مبيناً أن التقارير المقدمة من إدارة التفتيش القضائي تشهد بكفايته ونزاهته واستقامته — وطلب بجلسته ٤ من يونيه

سنة ١٩٥٠ ضم ملفات من رقوا بالمرسوم المشار إليه إلى درجة وكلاء محكم من الفئة د ب ، أو ما يماثلها ممن كانوا يلونه في الأقدمية فقررت المحكمة تكليف وزارة العدل بتقديم بيانات مطابقة للأصل من واقع السجل السري لحضرات رجال القضاء الذين رقوا بمقتضى المرسوم المطعون فيه ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية ثم أضاف طلبات أخرى عارضة بمرافعة الشفوية وبالمذكرات التحريرية المقدمة منه مؤداها طلب إلغاء المرسومين التاليين للرسوم المطعون فيه والصادر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ٢٠ يونيه سنة ١٩٥١ باعتبارهما من الآثار المترتبة عليه .

د ومن حيث إن وزارة العدل ردت على الطلب بأن ليس ثمة خطأ من جانبها في تطبيق القانون ، ذلك لأن المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ نصت على أن الاختيار للترقية من قضاء الدرجة الأولى إلى المناصب الأعلى يجري على أساس الأهلية ولم يورد القانون تعريفاً خاصاً للأهلية أو تحديداً لمداها مما يستتبع إطلاق سلطتها في التقدير والاختيار وهي لا تلتزم في استخلاص عناصر الأهلية حد الكفاية الفنية وحدها كما أنها لا تعتمد في تعرف الكفاية على واحد أو أكثر من التقارير التي يحويها الملف بل إنها تستمد معلوماتها من منظمات مختلفة أنشأها القانون وعلى رأسها مجلس القضاء الأعلى فإذا كان الطالب لم يقع عليه اختيار الوزارة للترقية وكان مجلس القضاء قد أقرها على هذا الرأي بعد أن اطلع على ما رآه لازماً من الأوراق والبيانات فلا خطأ في ذلك فضلاً عن أن ثمة اعتبارات أخرى تبرر هذا التصرف وتبين بجلاء من مراجعة ملف

العدل رشحته للترقية في تلك الحركة حتى كان يمكن القول بأنها أحاطت مجلس القضاء علما بالبيانات الخاصة بكفائته وصلاحيته للترقية . هذا إلى أن إساءة استعمال السلطة إنما تكون حيث تستعمل الإدارة سلطتها لغرض غير الذي خولها الشارع هذه السلطة من أجله كأن يكون تحقيق مصلحة خاصة لمصدر القرار أو غيره أو أن يكون الدافع إليه حقد أو عداوة أو خصومة سياسية الأمر الذي لم يرقم عليه أى دليل في الدعوى الحالية .

ومن حيث إن ما تدفع به وزارة العدل من أن تقدير أهلية رجال القضاء واختيار المستحقين منهم للترقية هو مما تستقل به السلطة التنفيذية مستعينة في ذلك برأى المنظمات التي أوجب القانون أخذ رأيها في الحركة القضائية ، هذا الدفع مردود بأنه وإن كان للوزارة كامل السلطة في وضع درجات للأهلية حسبما يتجمع لديها من معلومات تستمدتها من واقع أعمال القاضي وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ، وتقديرها في هذا الشأن هو مما تستقل به متى كان مستنداً إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه إلا أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه يحجر الاختيار في الوظائف الأخرى (أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها) على أساس الأهلية عند التساوى تراعى الأقدمية ، فقد شرعت قواعد في هذا الخصوص تجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ، ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة التنفيذية تباشره بلا معقب عليها وإلا كان التظلم من الإخلال بها عبثاً لا جدوى منه .

الطالب المودع منها ملف الطعن وقدمت الوزارة البيانات التي طلبتها المحكمة كما قدمت الملف الخاص بالطلب ، وبجلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قدمت ملفاً آخر له . وتقول النيابة تعقياً على ذلك أن تقدير الكفاية ومدى الصلاحية متروك الإدارة العاملة . وتقديرها بحسب ما تلبسه في القاضي من الاعتبارات وما خبرته فيه من كفاية أثناء قيامه بعمله وما تجمع لديها في ماضيه من عناصر تساعد على الحكم في ذلك . وهي لا تلتزم في ذلك التقرير الأخير بل ترجع إلى جميع ما يحتويه الملف ، وتقديرها هذا له اعتباره ولا معقب عليه إذا خلا من مخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث إن الطالب ينعى في السبب الثاني على المرسوم موضوع الطعن التعسف وإساءة استعمال السلطة وفي بيان ذلك يقول إن إدارة التفتيش القضائي قدمت بيانات عنه إلى مجلس القضاء الأعلى غير مطابقة للحقيقة إذ جاء بها أنه متوسط الكفاية ولم يكن لدى المجلس فسحة من الوقت لمراجعة الملفات وقد قدمت البيانات على هذه الصورة بقصد حرمانه من الترقية ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إنه بالرغم من مرضه بسبب العمل المضني المتواصل وإشارة الطبيب بأن يعهد إليه بعمل يتناسب مع حالته الصحية فقد أسند إليه العمل بمحكمة الأزبكية وهي من أشق المحاكم عملاً ، ومع كل هذه الظروف فقد تقل بالمرسوم المطعون فيه من محكمة مصر ولم يكن قد أمضى بها سوى سنة وثمانية شهور .

ومن حيث إن وزارة العدل والنيابة العامة ردتا على هذا الوجه بأنه قول مرسل خال من الدليل فضلاً عن أن الطالب لم يذكر أن وزارة

« ومن حيث إن الطالب عارض في قبول الملف الخاص به والمقدم أخيراً من وزارة العدل وطلب استبعاده من أوراق الدعوى مستنداً في ذلك إلى أن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء تنص على أنه تتبع في تقديم الطلبات المقدمة من رجال القضاء والفصل فيها القواعد والاجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية وأنه وفقاً لقانون المرافعات لا يجوز تقديم مستندات إلى محكمة النقض إلا المواعيد المقررة في ذلك القانون . ولما كان الملف المقدم أخيراً من وزارة العدل قدم بعد مضي أكثر من سنتين على تقديم الطلب ومن تلقاء نفسها كان هذا مخالفاً للقانون .

« ومن حيث إن تحدى الطالب بالمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء في طلب استبعاد الملف الذي أودع من وزارة العدل بعد الميعاد المخول لها لايداع المستندات بمقتضى أحكام قانون المرافعات الخاصة بالطعن بطريق النقض ، هذا التحدى مردود بأنه لما كان الطلب المعروض يختلف بطبيعته عن الطعن بطريق النقض في المواد المدنية لأنه في حقيقته ليس إلا دعوى مبتدأة لم يسبق عرضها على محكمة قضائية قبل رفعه إلى هذه المحكمة ، وكان لابد للمحكمة من استيفاء جميع العناصر التي تمكنها من تحقيق الطلب والفصل في موضوعه بعد أن استوفى أوضاعه الشكلية ، وكان من غير المستساغ أن يكون الشارع قد قصد بالنص المشار إليه أن يسد السبيل على المحكمة في تحقيق الطعن المبني على أن تخفى الطالب في المرسوم المطعون فيه كان عملاً يتطوى على مخالفة القانون والتعسف في استعمال السلطة ، ولهذا جرى قضاء هذه المحكمة في هذا الطلب وفي أمثاله من طلبات رجال القضاء على

تسليف وزارة العدل تقديم بيانات ومستندات رأت المحكمة ضرورة الاطلاع عليها لإمكان الفصل في هذه الطلبات لما كان ذلك ، وكان الملف المودع أخيراً من وزارة العدل هو جزء مكمل للطلب المقدم أصلاً . وكان ضرورياً الاطلاع عليه لإمكان الفصل في الطلب ، فإن طلب استبعاده يكون في غير محله ويتعين رفضه .

« ومن حيث إنه وإن كان ليس في التحقيقات التي أودعتها وزارة العدل أخيراً ملف الدعوى والتي أمر وزير العدل بحفظها بالملف الخارجي الخاص بالطالب دون أن يسأل فيها — وإن كان ليس فيها ما يؤخذ عليه أو يحول دون ترقيته ، إلا أنه يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى ومن مقارنة أهليته بأهلية من رقوا بمقتضى المرسوم المطعون فيه إلى درجة وكلاء محاكم من الفئة (ب) أو ما يماثلها من كانوا يلونه في الأقدمية وذلك حسب البيانات الرسمية التي كلفت هذه المحكمة ووزارة العدل تقديمها من واقع السجل السرى لهم - يبين من كل ذلك أنه لم يقع في تخفى الطالب في الترقية في الحركة القضائية الصادر بها مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ المطعون فيه مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة . ومن ثم يكون على غير أساس طلب إلغاء هذا المرسوم وما رتب عليه من طلب إلغاء المرسومين التاليين له الصادرين في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ و ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ على اعتبار أنهما من آثاره ويتعين رفض الطلب بجميع مشتملاته . »

(الفضية رقم ١٨ سنة ١٩ ق بالهيئة السابقة)

١٠٣

٣ مايو سنة ١٩٥٢

١ - نقض . طعن . ميعاد الطعن . مرسوم بتخطي قاض في الترقية صدر في ظل قانون مجلس الدولة رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ . ميعاد الطعن هو ستون يوما . سريان هذا الميعاد من تاريخ نشر المرسوم المطعون فيه أو اعلانه أو من وقت مضي اربعة أشهر على التظلم الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية دون أن تجيب على هذا التظلم . الطعن في المرسوم المشار اليه بعد فوات المواعيد السالف ذكرها أمام محكمة النقض . الطعن غير مقبول شكلا .

٢ - ترقية . الترقية الى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها وما فوقها . اساسها الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . تطبيق هذه القاعدة ليس من اطلاعات السلطة التنفيذية . المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .

٣ - ترقية . ثبوت أهلية الطالب للترقية الى درجة قضائية معينة . بقاء أهليته على وضعها بالنسبة لأهلية زملائه الذين كانوا يلونه في الاقدمية وسبقت ترقيةهم ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ . يحول دون ترقيته الى الدرجات العليا أسوة بزملائه .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والتي صدر في ظلها المرسوم الأول - المطعون فيه قد نصت على أن ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ويقف سريان هذا الميعاد في حالة التظلم الى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية ويعتبر في حكم قرار الرفض فوات وقت يزيد على اربعة الأشهر دون أن تجيب

السلطات الادارية المختصة عن التظلم المرفوع إليها ، وكان الطاعن قد تظلم حسب قوله في ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ فانه كان متعينا عليه أن يرفع دعواه في خلال ستين يوما من تاريخ انقضاء الأربعة الأشهر التالية لتقديم تظلمه الى وزارة العدل ، إذ سكوت لوزارة عن اجابة الطلب المقدم إليها يعتبر في حكم قرار بالرفض معلوم له حتما . وتنتفع به مواعيد رفع الدعوى ، ولما كان لم يقرر بالطعن في المرسوم آتف الذكر إلا في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أى بعد انقضاء ميعاد الطعن فيه فإن طعنه هذا يكون غير مقبول شكلا .

٢ - إنه وإن كان لوزارة العدل كامل السلطة في وضع درجات للأهلية وتقدير درجة أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات عنه تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص وتقديرها هو ما تستقل به في هذا الشأن التي كان يستند إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه إلا أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه "يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى - أي وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها - على أساس الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية" قد شرعت أحكاما في هذا الخصوص يجب

مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة التنفيذية مباشرة بلا معقب عليها وإلا كان التظلم من الإخلال بها عبثاً لا جدوى منه وإذن فحق كان يبين من الملف السرى الخاص بالطالب وما احتواه من أوراق وتقارير عن درجة أهليته ومقارنته ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بمقتضى المرسوم المطعون فيه عن كانوا يلون الطالب في الأقدمية - يبين من هذه المقارنة أن أهلية الطالب تساوى بالأقل أهلية زميلين له كانا يليانه في أقدمية قضاء الدرجة الأولى ورقياً بمقتضى المرسوم المذكور ولم يقدّم دليل على وجود مسوغ لهذا النحط مع سبق ترشيح الوزارة له للترقى إلى درجة وكيل محكمة من الفئة د، أو ما يماثلها في الحركة القضائية السابقة ومن ثم يتعين إلغاء المرسوم المذكور فيما تضمنه من تحطى الطالب في الترقية لمخالفته للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .

٣- الأصل أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجات قضائية معينة رقى إليها من كان يليه في الأقدمية فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية وسيقت ترقية مالم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ

طارىء يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية العليا أسوة بزملائه الذين كانوا تالين له في الأقدمية . وإذن فحق كان قد انبنى على تحطى الطالب في الترقية في الحركة القضائية الصادر بها المرسوم المشار إليه إبعاده عن مجال الترشيح للترقية للدرجات العليا في الحركات القضائية التالية ، وكانت وزارة العدل لم تقدم دليلاً على وجود هذا المسوغ فانه يتعين إلغاء جميع المراسيم التالية للرسوم المذكور والقرارات المنتمية لها المطعون فيها والتي تعتبر من آثار المرسوم السابق متى كانت تتضمن ترقية زملائه السالف ذكرهم إلى الدرجات العليا لأحقته في الترقية أسوة بهم .

المحكمة

« من حيث إن طلبات الطاعن تحصل في أنه رقى في سنة ١٩٤٤ قاضياً من الدرجة الأولى وكان في عمله موضع التقدير ، وأن دور ترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة د ب ، كان يقع في سنة ١٩٤٨ لأن أقدميته تالية لأقدمية الأستاذ الذى رقى رئيساً للنيابة العامة . إلا أن مرسوم الحركة القضائية صدر في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ونشر بالجريدة الرسمية في ٣٠ منه . دون أن يشمل بالترقية . فتظلم إلى وزير العدل في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ ثم كره التظلم إلى وكيل الوزارة كما سعى للكشف عن علة تحطيه فلم أن ذلك يرجع إلى أن أحد أعضاء مجلس القضاء اعترض في المجلس على ترقية . فتظلم إلى لولى الأمر بالوزارة فاستدعاه وصيكل

وزارة العدل وأبدى له أسفه لما حصل وطلب إليه أن يلوذ بالصمت مقررأ له أن في نية الوزارة اصلاح هذا الخطأ وانصافه في أول فرصة فاطمأن إلى هذا الوعد ولم يرفع الأمر إلى محكمة القضاء الإدارى . إلا أنه دهمش عند ما صدر مرسوم الحركة القضائية ونشر في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ مغفلاً ترقية مع أنه كان ينبغي بعد أن غن في الحركة الأولى ووعد برفع هذا الغبن أن يرقى : الحركة التالية وأن تجىء أقدميته بعد الأستاذ الذى رقى وكيلا لمحكمة الفيوم الابتدائية من الفئة « ب » ، ولهذا يطلب أصلياً الحكم بالغاء المرسوم الصادر بالحركة القضائية فى ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٨ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى وكيل محكمة من الفئة « ب » ، أو ما يعادلها من وظائف النيابة بحيث تكون أقدميته بعد الأستاذ مع الزام المطعون عليهم بتسوية حالته على هذا الأساس . ومن باب الاحتياط الغاء المرسوم بالحركة القضائية الصادر فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فيما تضمنه من عدم ترقية الى الدرجة المذكورة بماليه بحيث تكون أقدميته فى الترقية بعد الأستاذ والزام المطعون عليهم بتسوية حالته على هذا الأساس . وفى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قرر الطعن فى المرسوم الصادر فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ باجراء حركة قضائية بالمحاكم والمنشور فى عدد الوقائع المصرية الصادر فى ١١ منه فيما لم يصححه من الوضع الخاطئ الذى ظل عليه نتيجة لتخطية فى الترقية فى ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٨ أصلياً أو نتيجة لتخطيه فى ١٠ من أكتوبر ١٩٤٩ احتياطياً وأن يكون الحكم الذى يصدر لمصلحته

فيما إذا قبل طعنه رقم ١٠ سنة ١٩ ق فى المرسوم الأول متضمناً أن أقدميته فى الترقية تأتى قبل الأستاذ الذى عين محامياً عاماً أمام محكمة النقض واحتياطياً فيما إذا قبل طعنه فى المرسوم الثانى أن تكون أقدميته قبل الأستاذ رئيس محكمة أسوان والحكم بتحقيق جميع الآثار التى ترتب على ذلك مستقبلاً بمراعاة هذه الأقدمية فيما يجد بعد ذلك من الحركات القضائية والزام المطعون عليهم بتسوية حالته على هذا الأساس وبجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ قررت المحكمة ضم الطلب رقم ١٤ سنة ٢٠ ق إلى الطلب رقم ١٠ سنة ١٩ ق وفيها أضاف الطالب إلى طلباته الغاء المراسم الصادرة بالحركات القضائية فى ٢٨ من يونيه سنة ١٩٥١ و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ و ٢٤ من يناير ١٩٥٢ والغاء ما ترتب عليها من قرارات مع الحكم بأحقية الطاعن فى الترقية إلى الدرجات العليا التى رقى إليها الذين كانوا يلونه فى الأقدمية نتيجة لجميع الحركات المذكورة .

« ومن حيث إن وزارة العدل والنيابة العامة دفعتا بعدم قبول الطعن شكلاً فى مرسوم ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٤٨ والمنشور بالوقائع المصرية فى ٣٠ منه لانتقضاء ميعاد الطعن فيه تأسيساً على أنه مع افتراض أن الطاعن تظلم إلى وزير العدل فى ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ فإنه لم يطعن فى المرسوم المشار إليه إلا فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أى بعد فوات الميعاد الذى أوجبت الملة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ والمادة ١٢ من القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ المنشور بالجريدة الرسمية فى ٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ . الخاصين بمجلس الدولة - رفع الدعوى فيه بطلب الالغاء .

« ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك بأن المادة ٢٥ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٦ والتي صدر في ظلها المرسوم الأول المطعون فيه نصت على أن ميّعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ويقف سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية ويعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عن التظلم المرفوع إليها — ولما كان الطاعن قد تظلم حسب قوله في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ فإنه كان متعيّناً عليه أن يرفع دعواه في خلال ستين يوماً من تاريخ انقضاء الأربعة الأشهر التالية لتقديم تظلمه إلى وزارة العدل إذ سكوت الوزارة عن إجابة الطلب المقدم إليها يعتبر في حكم قرار بالرفض معلوم له حتماً تنفتح به مواعيد رفع الدعوى. ولما كان الطاعن لم يقرر بالطعن المرسوم آنف الذكر إلا في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أي بعد انقضاء ميّعاد الطعن فيه فإن طعنه هذا يكون غير مقبول شكلاً.

« ومن حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للبراسيم التالية لمرسوم سنة ١٩٤٨ .

« ومن حيث إن الطالب بنى طعنه في مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ والمنشور بالوئاع المصرية في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ على أنه إذ تخطاه وتناول بالترقية من كانوا يولونه في الأقدمية مع أن أهليته تعدل أهليتهم إن لم تبرزها ومع أن وزارة العدل سبق لها أن رشحت للترقية إلى وكيل محكمة من الفئة د ب، في سنة ١٩٤٨ وهذا

إقراراً منها بأحقية في الترقية من ذلك التاريخ — إذ تخطى المرسوم الطالب يكون قد خالف المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء .

« ومن حيث إن وزارة العدل طلبت رفض هذا الطلب تأسيساً على أن تقدير أهلية رجال القضاء واختيار المستحقين منهم للترقية هو مما تستقل به السلطة التنفيذية مستعينة في ذلك برأي المنظمات التي أوجب القانون أخذ رأيها في الحركة القضائية دون أن يكون لهذه المحكمة رقابة عليها في ذلك .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأنه وإن كان للوزارة كامل السلطة في وضع درجات للأهلية وتقدير درجة أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات عنه تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص وتقديرها هو مما تستقل به في هذا الشأن متى كان يستند إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه ، إلا أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه « يجري الاختيار في الوظائف الأخرى (أي وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها) على أساس الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية » قد شرعت أحكاماً في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة التنفيذية تباشره بلا معقب عليها وإلا لكان التظلم من الإخلال بها عبثاً لا جدوى منه .

« ومن حيث أنه يبين من الملف السري الخاص بالطالب وما احتواه من أوراق وتقارير

والقرارات المتممة لها المطعون فيها والتي تعتبر من آثار المرسوم الأول المشار إليه متى كانت تتضمن ترقية زملائه السالف ذكرهم إلى الدرجات العليا لاحقيته في الترقية أسوة بهم .

(القضيتان رقاً ١٠ سنة ١٩ قضاية ١٤ و سنة ٢٠ قضاية بالهيئة السابقة) .

١٠٤

٣ مايو سنة ١٩٥٢

١ - اختصاص . قرار بتحديد أقدمية وكيل نيابة صدر قبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . جواز الطعن فيه أمام مجلس الدولة . بقاؤه دون نشر أو اعلان حتى سريان القانون المشار اليه . اختصاص محكمة النقض بالطعن فيه . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

٢ - أقدمية . تحديد أقدمية القضاة وكلاء النيابة المعيّنين من خارج الملك القضائي . أساسه . هو مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بمجدول المهام العام . لاعتبار بالدرجة ولا بالمرتب الذي كان يتقاضاه المعين من خارج الملك القضائي . المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

المبادئ القانونية

١ - لما كان يبين من نصوص قانون استقلال القضاء أن للأقدمية أثراً مباشراً في التعيين والترقية باعتبار أنها عنصر من عناصر التقدير والموازنة في هذا الخصوص وكان مجلس الدولة مختصاً بالنظر في الطعون الموجهة إلى قرارات الترقية التي من أهم عناصرها الأقدمية فإنه يكون بحسب نصوص قانونه وما جرى عليه قضاؤه مختصاً بالنظر في الطعون التي تنصب على قرارات تحديد

عن درجة أهليته ومقارنته ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناءً على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السري لرجال القضاء الذين تساوتهم الترقية بمقتضى المرسوم الثاني (الصادر في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩) ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية - يبين من هذه المقارنة أن أهلية الطالب تساوى بالأقل أهلية كل من الاستاذين الذين كانوا يليانه في أقدمية قضاة الدرجة الأولى ورقياً بمقتضى المرسوم المذكور ولم يتم دليل على وجود مسوغ لهذا التخطي مع سبق ترشيح الوزارة له للترقي إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها في الحركة القضائية السابقة ومن ثم يتعين إلغاء المرسوم المذكور فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية لمخالفته للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .

ومن حيث إنه انبنى على تخطي الطالب في الحركة القضائية الصادر بها مرسوم ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ إبعاده عن مجال الترشيح للترقية للدرجات العليا في الحركات القضائية التالية ولما كان الأصل هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجات قضائية معينة رقي إليها من كان يليه في الأقدمية فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية وسبقت ترقية مالم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية العليا أسوة بزملائه الذين كانوا تالين له في الأقدمية .

ومن حيث إن وزارة العدل لم تقدم دليلاً على وجود هذا المسوغ مما يتعين معه إلغاء جميع المراسيم التالية لمرسوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩

الأقدمية . لما كان ذلك - وكان من المسلم أن هذه المحكمة تختص بالنظر في الطعن على قرار تحديد الأقدمية ، وكان القرار المطعون فيه لم ينشر ولم يثبت أنه أعلن للطلاب ، فإن باب الطعن فيه يبقى مفتوحا وتختص هذه المحكمة بنظره عملا بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطلب المذكور على غير أساس ويتعين رفضه .

٢ - إن قانون استقلال القضاء إذ يتحدث عن أقدمية القضاة ورجال النيابة المعينين من خارج السلك القضائي عالجها في المادة ٢٤ منه في قوله : « وتحدد أقدمية المعينين من خارج السلك القضائي في مرسوم التعيين أو بقرار يصدر من وزير العدل بعد تعيينهم بشهر على الأكثر ويكون تحديد الأقدمية حسب مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بجدول المحامين العام ، ويستفاد من هذا النص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تحديد الأقدمية هي إما بمدة الخدمة في المصالح الأخرى وإما بتاريخ القيد بجدول المحامين العام ، ومن ثم لا يعتد في تحديد الأقدمية بالمرتب السابق الذي كان يتقاضاه المعين في القضاء بالغا ما بلغ ولا بدرجة الوظيفة التي كان يشغلها قبل تعيينه في القضاء إذ محل اعتبار هذه الدرجة إنما يكون في ثبوت صلاحية التعيين منها في مختلف وظائف القضاء ، أما التحديد بنصوص

قرارات مجلس الوزراء ومجلس الأوقاف الأعلى فردود بأن ما صدر منها قبل قانون استقلال القضاء خاصا بتحديد أقدمية من يعين من أقسام قضايا الحكومة في مناصب القضاء والنيابة قد نسخ بصور قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ إذ اشتمل على ما يجب مراعاته من أحكام في هذا الخصوص أما ما صدر منها بعد صدوره فانما يتضمن تطبيق القواعد الخاصة بتطبيق أحكامه على موظفي أقسام قضايا الحكومة والأوقاف بالنسبة للترقيات والمرتبات والعلاوات فقط دون بيان كيفية تحديد أقدمية من يعين منهم في مناصب النيابة أو القضاء ومن ثم يجرى تحديد هذه الأقدمية وفقا للمادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء التي لم تبدل بأي قانون لاحق . وإذن فتمى كان الطالب يستند في تحديد أقدميته إلى الدرجة التي كان يشغلها بإدارة قضايا وزارة الأوقاف قبل تعيينه ، وكان هذا الاعتبار لا وزن له في تحديد أقدميته ، وكان لم يؤسس طلبه على أن مدة خدمته في معنى المادة ٢٤ سالفة الذكر تزيد على مدة خدمة من وضعوا قبله في الأقدمية من وكلاء النيابة من الدرجة الثانية ، فإن طلبه إلغاء القرار المطعون فيه يكون على غير أساس وبالتالي يكون غير منتج لإجابته إلى طلب تكليف وزارة العدل بتقديم بيانات عن حالات زملائه المائة لحالته لإجراء المقارنة بينه وبينهم إذ يفرض

أن هناك حالات خواف فيها القانون عند تحديد أقدمية أصحابها فإن هذا لا يكون مبرراً للحكم له على خلاف ما تقضى به أحكام القانون .

المحكم

د من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

د ومن حيث إن واقعة الدعوى تحصل في أن الطالب عين محامياً من الدرجة الثالثة بوزارة الاوقاف في أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ وهي تعادل حسب قوله وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة ثم رقى إلى محام من الدرجة الثانية في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهي تعادل وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية ثم عين بمرسوم ملكي في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وكيلاً للنائب العام من الدرجة الثانية وقد رتبت أقدميته بقرار صادر من وزير العدل في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وفقاً للمادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء . وأنه لما كان هذا القرار مخالفاً للقانون إذ لم تراعى فيه الأقدمية التي يستحقها عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء التي تنص على أن يكون تحديد الأقدمية حسب مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بجدول المحامين العام ، والتي تسرى على أعضاء النيابة عملاً بالمادة ٨٣ من القانون المذكور وأنه لما كان قد ترتب على هذه المخالفة أن رقى بقرارين من وزير العدل في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ الأساتذة وغيرها من وكلاء النيابة من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى مع أن أقدميته سابقة على أقدميتهم جميعاً

— لما كان ذلك — وكان قد عاد على الطالب ضرر مادي من تلك الإجراءات الباطلة فهو يطلب الحكم أولاً بإلغاء القرارات الصادرين من وزير العدل المشار إليهما فيما سبق ، وثانياً بالزام وزارة العدل بأن تدفع إليه ستة جنيئات شهرياً ابتداء من ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تعدل أقدميته وفقاً للقانون وترقيته تبعاً لذلك إلى درجة وكيل نيابة من الدرجة الأولى وإلزامها أيضاً بمبلغ قرش واحد كتعويض رمزي عن الضرر الذي لحقه مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

د ومن حيث إن وزارة العدل دفعت بعدم اختصاص هذه المحكمة بالنظر في طلب إلغاء قرار وزير العدل الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ استناداً إلى أن قانون مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والذي كان يحكم الحالة وقت صدوره ما كان يجيز الطعن في القرارات الإدارية المتعلقة بترتيب الأقدمية وهي حالة القرار المطعون فيه كما أن نصوص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي خول محكمة النقض النظر في هذا الطلب لا ينسحب حكمها على القرارات السابقة عليه .

د ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان يبين من نصوص قانون استقلال القضاء أن للأقدمية أثراً مباشراً في التعيين والترقية باعتبار أنها عنصر من عناصر التقدير والموازنة في هذا الخصوص وكان مجلس الدولة محتصاً بالنظر في الطعون الموجهة إلى قرارات الترقية التي من أهم عناصرها الأقدمية فإنه يكون بحسب نصوص قانونه وما جرى عليه قضاؤه محتصاً بالنظر في الطعون التي تنصب على قرارات تحديد الأقدمية — لما كان ذلك وكان من المسلم أن هذه المحكمة تختص

بالنظر في الطعن على قرار تحديد الأقدمية وكان القرار المطعون فيه لم ينشر ولم يثبت أنه أعلن للطالب فإن باب الطعن فيه يبقى مفتوحا وتختص هذه المحكمة بنظره عملا بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ومن ثم يتعين رفض الدفع السالف الذكر .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار الصادر من وزير العدل في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بترتيب أقدمية الطالب إذ لم يعتد بأقدميته وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء وإذا ترتب على هذه المخالفة وقوع مخالفة أخرى للقانون بالقرار الصادر من وزير العدل في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بترقية من سبق ذكرهم من وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى في حين أن ترتيبه سابق عليهم دون مراعاة لأقدميته التي ترجع إلى تاريخ ترقية في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى وظيفة محام ثان بقسم قضايا وزارة الأوقاف المعادلة لوظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية عملا بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤١ الذي يجعل درجات الموظفين القضائيين بقسم قضايا الأوقاف مماثلة لدرجات الموظفين القضائيين بأقسام قضايا الحكومة وقرار مجلس الوزراء الصادر بالموافقة على المذكرتين المرفوعتين إليه من أقسام قضايا الحكومة في ٢ سبتمبر و ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ بشأن تطبيق القواعد الواردة بقانون استقلال القضاء على موظفي أقسام القضايا استنادا إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ الذي ينص على مساواة الموظفين الفنيين فيما يتعلق بالدرجة والمرتبات

رجال النيابة وإلى قرار مجلس الأوقاف الأعلى الصادر في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ بتطبيق نفس القواعد التي قررها مجلس الوزراء بالنسبة لأقسام قضايا الحكومة على موظفي قسم قضايا الأوقاف والمادة ٣١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف التي تنص على اعتبار موظفي وزارة الأوقاف من موظفي الحكومة فيما يتعلق بجميع الحقوق والمزايا الممنوحة لهم بمقتضى القوانين واللوائح ويعاملون عند النقل إلى إحدى جهات الحكومة الأخرى معاملة موظفي الحكومة المنقولين من جهة أخرى وكذلك إلى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧٩ من اللائحة الداخلية التي تنص على أن الهيئة القضائية بالوزارة تسرى عليها القواعد المالية والإدارية التي تطبق على الفنيين من رجال إدارة قضايا الحكومة وأن من هذه القواعد ما يتعلق بترتيب الأقدمية ، وأنه لما كان القرار المطعون فيه لم يلتزم بمقتضى هذه القوانين في خصوص ترتيب أقدمية الطاعن فإنه يكون خليقا بالالغاء وباستحقاقه للتعويض - وطلب الطالب تكليف وزارة العدل بتقديم بيانات عن حالة زملائه المماثلين له لكي تجري المحكمة المقارنة بين حالته وحالتهم حتى يتبين لها أن الوزارة لم تعامل جميع المعينين من خارج سلك القضاء على قدم المساواة عند تحديد أقدميتهم .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن قانون استقلال القضاء إذ تحدث عن أقدمية القضاء ورجال النيابة المعينين من خارج السلك القضائي عاجلها في قوله "وتحدد أقدمية المعينين من خارج السلك القضائي في مرسوم التعيين أو بقرار يصدر من وزير العدل بعد تعيينهم بشهر

قبله في الأقدمية من وكلاء النيابة من الدرجة الثانية - لما كان ذلك - كان طلبه إلغاء القرار الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ متعين الرفض - وبالتالي يكون غير منتج إجابته إلى طلب تكليف وزارة العدل تقديم بيانات عن حالات زملائه المماثلة لحالته لاجراء المقارنة بينه وبينهم إذ يفرض أن هناك حالات خولف فيها القانون عند تحديد أقدمية أصحابها فان هذا لا يكون مبرراً للحكم له على خلاف ما تقضى به أحكام القانون .

« ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك فان الطلبات التي أسسها الطالب على طلبه الأول تكون تبعا واجبة الرفض ولذلك يتعين رفض الطلب بجميع مشتملاته » .

(القضية ٣٠ سنة ١٩٩٠ ق برئاسة وعضوية حضرات السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد المظلي خيال وعبد الحميد وشاحي وسليمان ثابت وإبراهيم خليل ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدي وعبد العزيز سليمان وباسيلي موسى المستشارين)

١٠٥

٣ مايو سنة ١٩٥٢

أقدمية . ترقية . معاون لنيابة عين بقرار صدر سنة ١٩٤٨ ثم رقي الى مساعد للنيابة بقرار لاحق في سنة ١٩٤٩ . طعنه في مرسوم صدر سنة ١٩٤٩ بترقية بعض زملائه الى وكلاء نيابة من الدرجة الثالثة . تقريره أن هذا المرسوم قد تخطاه بترقية من يلونه في الأقدمية . تأسيس أقدميته على أنه سبق تعيينه معاونا للنيابة بقرار صدر في سنة ١٩٤٥ ثم بقرار آخر صدر سنة ١٩٤٦ . نفي وزارة العدل صدور قرار بتعيينه في سنة ١٩٤٥ وعدم تقديمه ما يثبت صدور هذا القرار واعترافه بأن قرار سنة ١٩٤٦ لم يعلن اليه ولم ينفذ . عدم تمسكه في سنة ١٩٤٨ وجوب تعيينه مساعداً للنيابة وبأن قرار سنة ١٩٤٦ مازال قائماً وعدم طعنه في قرار سنة ١٩٤٨ الذي عينه معاونا

على الأكثر ويكون تحديد الأقدمية حسب مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بجدول المحامين العام ، ويستفاد من النص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تحديد الأقدمية هي إما بمدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بجدول المحامين العام ومن ثم لا يعتد في تحديد الأقدمية بالمرتب السابق الذي كان يتقاضاه المعين في القضاء بالغاً ما بلغ إذ محل اعتبار هذه الدرجة إنما يكون في تبين صلاحيته للتعيين منها في مختلف وظائف القضاء - أما تحدى الطالب بنصوص قرارات مجلس الوزراء ومجلس الأوقاف الأعلى السابق الإشارة إليها فردود بأن ماصدر منها قبل قانون استقلال القضاء خاصا بتحديد أقدمية من يعين من رجال أقسام قضايا الحكومة في مناصب القضاء والنيابة قد نسخ بصور قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ إذ اشتمل على ما يجب مراعاته من أحكام في هذا الخصوص ، أما ماصدر منها بعد صدوره فأنما يتضمن تطبيق القواعد الخاصة بتطبيق أحكامه على موظفي أقسام قضايا الحكومة والأوقاف بالنسبة للترقيات والمرتبات والعلاوات فقط دون بيان كيفية تحديد أقدمية من يعين منهم في مناصب النيابة أو القضاء ومن ثم يجرى تحديد هذه الأقدمية وفقا للمادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء التي لم تعدل بأى قانون لاحق - ولما كان الطالب يستند في تحديد أقدميته إلى الدرجة التي كان يشغلها بإدارة قضايا وزارة الأوقاف قبل تعيينه وكان هذا الاعتبار لا وزن له في تحديد أقدميته وكان لم يؤسس طلبه على أن مدة خدمته في معنى المادة ٢٤ سالفة الذكر تزيد على مدة خدمة من وضعوا

لليابغة استقرار أقدميته على أساس تعيينه معاونا
لليابغة سنة ١٩٤٨ . عدم ادعائه بأن أحداً قد تخطاه
على أساس الوضع الذي استقرت عليه أقدميته . الطعن
على غير أساس .

المبدأ القانوني

لما كانت وزارة العدل قد نفت صدور
قرار في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتعيين
الطالب معاونا لليابغة ، وهو لم يقدم ما يؤيد
قوله في هذا الخصوص وكان القرار الوزاري
الصادر بتعيينه معاونا لليابغة في ١٣ من
سبتمبر سنة ١٩٤٥ لم يبلغ إليه ولم ينفذ بإقراره
وكان هو لم يتمسك عند تعيينه معاونا لليابغة
في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٨ بوجوب أن
يكون تعيينه في درجة مساعد نيابة ، على
اعتبار أنه كان معاونا لليابغة منذ ١٣ من
سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأن قرار تعيينه السابق
لا يزال قائماً وواجب النفاذ ، ولم يسلك
سيلاً للطعن في القرار الصادر بتعيينه معاونا
لليابغة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ ، إذ
كان الطعن فيه جائزاً أمام مجلس الدولة
وفقاً للبادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٤٦ الذي كان سارياً وقت صدور هذا
القرار — لما كان ذلك وكان من جهة أخرى
قد صدر مرسوم في ٢٠ من سبتمبر سنة
١٩٤٨ رقي بمقتضاه بعض مساعدى النيابة
إلى وكلاء بها من الدرجة الثالثة ممن كانوا
في الأقدمية وفقاً للقرار الصادر في ١٣ من
سبتمبر سنة ١٩٤٦ وكان الطالب قد فوت
ميعاد الطعن أيضاً في هذا المرسوم بعد نشره

فإن أقدميته تكون قد استقرت بين أعضاء
النيابة العامة بتعيينه معاونا لليابغة في ٢٥ مارس
سنة ١٩٤٨ ثم بترقيته مساعداً لها في ٢٥ مارس
سنة ١٩٤٩ . ولما كان المرسوم المطعون فيه
قد صدر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ على
أساس هذا الوضع ولم يدع الطالب أن أحداً
قد تخطاه بالترقية في هذا المرسوم بحسب
الأقدمية التي تقررت له وفقاً للقرار الصادر
في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٨ فإن الطعن في هذا
المرسوم يكون على غير أساس .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول
الطلب شكلاً ، استناداً إلى أن تعيين الطالب معاونا
لليابغة بالقرار الوزاري الصادر في ١٣ سبتمبر سنة
١٩٤٦ لا يعتبر قائماً منذ ذلك التاريخ مادام أن
الطالب لم يحلف اليمين . ولم يباشِر أعمال الوظيفة
التي عين فيها ، وأنه مع قوله بأن القرار لم يبلغ
إليه فلم يتمكن من حلف اليمين ، فإن هذا التصرف
الذي ينسب الطالب إلى جهة الإدارة يدل على أنها
سحبت قرارها بعد صدوره ، وهو لم يتظلم من
ذلك في خلال ستين يوماً من تاريخ عليه بسحب
القرار وفقاً للبادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة الذي كان يحكم
الحالة وقتئذ . وبذلك يكون قرار وزير العدل
المشار إليه غير قائم قانوناً . ولما كان الطعن على
المرسوم الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩
لعدم تضمنه ترقية الطالب وكيلًا للنائب العام
من الدرجة الثالثة هو في حقيقته طعن على سحب
القرار الإداري القديم بعد فوات ميعاده . فإن
الطعن فيه لا يكون مقبولاً شكلاً .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الطعن منصب على المرسوم الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة وهو بهذا الاعتبار قد روعي فيه ميعاد الطعن وفقا لنص المادة ٢٨٤ مراقعات ، ومن ثم يتعين رفض الدفع السالف الذكر

« ومن حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن واقعة الطلب - كما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الطالب تخرج من كلية الحقوق من جامعة فؤاد الأول في دور مايو سنة ١٩٤٤ بدرجة جيد جدا ، وفي ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ صدر قرار من وزير العدل بتعيينه معاونا للنياحة ، ولكن هذا القرار لم ينفذ ، وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٤٨ صدر قرار آخر بتعيينه في هذه الوظيفة ، ثم رقي إلى درجة مساعد للنياحة في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٩ ، وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ صدر مرسوم بترقية بعض مساعدي النياحة إلى درجة وكلاء من الدرجة الثالثة بها . فطعن الطالب في هذا المرسوم لإغفاله ترقية .

« ومن حيث إن الطلب بني على سبب واحد ، حاصله أنه في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر قرار وزاري بتعيين الطالب مع آخرين معاونا للنياحة العامة ، إلا أن هذا القرار لم يبلغ إلى النائب العام لتنفيذه ، وفي ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ صدر قرار آخر بتعيينه في هذه الوظيفة ، وبقي هذا القرار كسابقه دون أن يبلغ إليه ، ثم عين معاونا للنياحة للمرة الثالثة في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٨ ثم رقي إلى درجة مساعد للنياحة في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٩ وقد ترتب على

هذه الاجراءات ان تجاهلت وزارة العدل اقدميته التي اكتسبها قانونا بمجرد تعيينه في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، فصدر مرسوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ مغفلا ترقية إلى درجة وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة ، في حين أن اقدميته كان يجب أن تحتسب قانونا من تاريخ صدور القرار الأول بتعيينه معاونا للنياحة ، وأن المرسوم إذ أغفل ذلك يكون قد خالف القانون .

« ومن حيث إن وزارة العدل ردت بأن الطالب لم يقدم دليلا على أنه عين معاونا للنياحة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وأنه وإن كان قد صدر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ قرار بتعيينه معاونا للنياحة ، إلا أن هذا القرار لا ينتج أثره وفقا للمادة ٧٩ من قانون استقلال القضاء إلا بالتنفيذ وذلك بحلف اليمين الميئة بالمادة ١٥ من هذا القانون ، وإن هذا الاجراء لم يتم بسبب تخلف الطالب عن حلفها ، وأنه قدم في أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ تظلم اعترف فيه ضمنا بأن تخلفه يرجع الى ظروف خاصة به . وبفضلا عن ذلك فإن قانون استقلال القضاء لا يلزم الوزارة باتباع قاعدة الاقدمية عند الترقية من درجة مساعد النياحة إلى وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس من الواقع ولا من القانون .

« ومن حيث إن ما أسس عليه الطالب طعنه مردود بأن الوزارة نفت صدور قرار في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتعيينه معاونا للنياحة ، وهو لم يقدم ما يؤيد قوله في هذا الخصوص ، ولما كان القرار الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لم يبلغ اليه ولم ينفذ باقراره ، وكان هو لم يتمسك عند تعيينه معاونا للنياحة في ٢٥ مارس

١٠٦

٢ مايو سنة ١٩٥٢

١ - ترقية . الترقية لدرجات التي تعمل وظيفة قاض من الدرجة الأولى . أساسها الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . مخالفة هذا الأساس . خطأ في تطبيق القانون . المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

ب - ترقية . طعن من شتين . الاول إلغاء الرسوم الصادر بالحركة القضائية فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية الى درجة مستشار . الثاني الحكمه بأحقية في الترقية الى هذه الدرجة . قبول الطلب الاول . خروج الطلب الثاني عن ولاية هذه المحكمة .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من الأوراق أن الطالب كان رئيس محكمة فئة ب، ثم صدر المرسوم المطعون فيه بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية بالمحاكم ونشر بالوقائع المصرية ولم يحو اسم الطالب فيمن عينوا من رؤساء المحاكم مستشارين بها بل عين في هذه الوظيفة اثنان من رؤساء المحاكم كانا يليان الطالب في الأقدمية ، وكانا يتضح من البيانات الخاصة بهما المنقولة عن السجل السرى ومن البيانات التي حواها ملف الطالب أنهما لا يفضلانه في أهليته وقد سلت بذلك وزارة العدل بدليل أنها رشحت الطالب قبلهما للترقية لوظيفة مستشار عند اعداد مشروع المرسوم المطعون فيه ووافق مجلس القضاء الأعلى على هذا الترشيح ولكن المرسوم صدر رغما عن ذلك خلوا من ترقية الطالب فيكون بذلك قد انطوى على مخالفة المادة ٢٣ من القانون

سنة ١٩٤٨ بوجوب أن يكون تعيينه في درجة مساعد نيابة . على اعتبار أنه كان معاونا للنيابة منذ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأن قرار تعيينه السابق لا يزال قائما وواجب النفاذ ، ولم يسلك سبيلا للطعن في القرار الصادر بتعيينه معاونا للنيابة في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٨ ، إذ كان الطعن فيه جائزا أمام مجلس الدولة وفقا للبادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الذي كان ساريا وقت صدور هذا القرار ، لما كان ذلك وكان من جهة أخرى قد صدر مرسوم في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ رقى بمقتضاه بعض مساعدي النيابة إلى وكلاء بها من الدرجة الثالثة ممن كانوا يلوونه في الأقدمية وفقا للقرار الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، وكان الطالب قد قوت الطعن أيضا في هذا المرسوم بعد نشره ، لما كان ذلك فان أقدميته تكون قد استقرت بين أعضاء النيابة العامة بتعيينه معاونا للنيابة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ ، ثم بترقيته مساعدا لها في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٩ . ولما كان المرسوم المطعون فيه قد صدر في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ على أساس هذا الوضع ولم يدع الطالب أن أحدا قد تخطاه بالترقية في هذا المرسوم بحسب الأقدمية التي تقررت له وفقا للقرار الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٩ فان الطعن في هذا المرسوم يكون على غير أساس متعينا رفضه .

(القضية رقم ٣١ سنة ١٩٩٠ ق برئاسة وعضوية حضرات السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد المعطي خيال وعبد الحميد وشاحي وسليمان ثابت وإبراهيم خليل ومحمد نجيب أحمد ومصطفى قاضل وإسماعيل مجدي وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي وباسيلي موسى المستشارين)

رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ التي تنص على أن الترقية لما يعلو وظيفة قاض من الدرجة الأولى تكون بالأهلية وعند التساوى يراعى الأقدمية ومن ثم يتعين إلغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تخلى الطالب في الترقية لوظيفة مستشار بمحكمة استئناف وإلغاء جميع ما ترتب على ذلك من آثار .

٢ - متى كانت طلبات الطاعن تنحصر في شقين - الأول - إلغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تخليه في الترقية لوظيفة مستشار بمحكمة استئناف وما ترتب على ذلك من آثار . والثاني الحكم له بأحقية في الترقية إلى هذا المنصب ، وكانت المحكمة قد أجابت الشق الأول من هذه الطلبات فانه لا محل بعد ذلك لقبول الشق الآخر لأن ولاية هذه المحكمة فيما عدا التعويض هي ولاية إلغاء وما يطلبه الطاعن إنما هو نتيجة لازمة للحكم بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من تخليه مما يتحتم على الجهة الإدارية المختصة إنفاذه

المحكمة

« حيث إن الوقائع تحصل في أن الطاعن رفع الطعن قائلاً إنه عين معاوناً للنياحة العمومية في سنة ١٩٢٧ ثم سار في الترقى في وظائف النياحة حتى عين في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ قاضياً من الدرجة الثانية ثم قاضياً من الدرجة الأولى في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ وفي سنة ١٩٤٧ نذب مفتشاً بإدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل ثم نقل إلى القضاء المختلط وبقى به حتى سبتمبر

سنة ١٩٤٩ إذ عاد للقضاء الوطني في درجة رئيس محكمة من الفئة ب.ب. وفي سنة ١٩٥٠ خلت خمس عشرة وظيفة من وظائف المستشارين بمحاكم الاستئناف فرشحته وزارة العدل لإحدى هذه الوظائف حسب الترتيب الذي تؤهله له أقدميته وعرض هذا الترشيح على مجلس القضاء الأعلى فوافق عليه . ولكن لدى عرض مشروع المرسوم على مجلس الوزراء اعترض بعض الوزراء على ترشيح الطالب فاستبعد مجلس الوزراء اسمه وصدر المرسوم المطعون فيه في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ خالياً من اسمه حاوياً لترقية بعض زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية فطعن في المرسوم المذكور فيما تضمنه من تخليه في الترقية لوظيفة مستشار بمحكمة استئناف طالباً بإلغاء جميع ما ترتب على ذلك من آثار والحكم له بأحقية في الترقية إلى هذا المنصب على أن تكون أقدميته فيه بعد الأستاذ وتحصل أسباب الطعن في أن المرسوم المطعون فيه إذ تخلى الطالب في الترقية وترقية من كان يليه في الأقدمية قد أخطأ في تطبيق القانون كما أساء استعمال السلطة أما الخطأ في تطبيق القانون فنحن ناحيتين : الأولى - أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بما نص عليه في المادة الثامنة منه من عدم جواز معاملة أحد من رجال القضاء معاملة استثنائية قد كفل المساواة بين رجال القضاء وفي تخلى الطالب في الترقية وترقية من يلونه معاملة استثنائية لمن رقوا . أما الخطأ الآخر في تطبيق القانون فيتحصل في أن إغفال ترقية الطالب هو جزاء تأديبي مقنع لا يجوز توقيعه لأنه ليس من الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على رجال القضاء فضلاً عن أن الجزاء التأديبي إنما يقع بناء

على إجراءات خاصة لم تتبع . أما انطواء المرسوم المطعون فيه على سوء استعمال السلطة فظاهر مما يشهد به ملف الطالب من كفاية إذ تجمع تقارير التفتيش على تزكيته والتنويه بكفايته وسلامة تقديره ووافر معلوماته مما يدل على أن تخطيه في الترقية لم يكن لوجه من وجوه المصلحة العامة بل كان لاعتبارات خاصة لا يجوز أن تلج بحراب القضاء وحرمة المقدس .

« وحيث إن وزارة العدل طلبت رفض الطلب لأن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء تنص على أن الاختيار لوظائف المستشارين يكون على أساس الأهلية والأهلية ليست هي الكفاية الفنية فحسب بل أن لها فوق ذلك مقومات ومميزات أخرى يجب توافرها وأنه عملاً بهذا المبدأ ونظراً لما يبين من مراجعة ملف الطالب من اعتبارات خاصة فانه لم يكن من بين من أختيروا للترقية وأنه متى كان عدم الاختيار قد تم وفقاً لأحكام القانون فليس في الأمر معاملة استثنائية ولا يمكن اعتبار ذلك عقوبة كما لا يمكن أن يكون فيه شيء من سوء استعمال السلطة — وترى النيابة العمومية رفض السيين الأول والثاني وتحقيق السبب الأخير بضم قرارات مجلس القضاء الأعلى الخاصة بمشروع المرسوم المطعون فيه وكذلك ضم ملخص من السجل السرى عن أحوال من رقوا بمقتضى المرسوم المذكور عن كانوا يلون الطالب في الأقدمية وقد قررت المحكمة ضم هذه الأوراق ونفذت وزارة العدل هذا القرار .

« وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الطالب كان رئيس محكمة (ب) في سنة ١٩٥٠ ، وفي ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ صدر

المرسوم المطعون فيه بتعيينات وتنقلات وانسدادات قضائية بالمحاكم ، ونشر بالوقائع المصرية بالعدد الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولم يحو اسم الطالب فيمن عينوا من رؤساء المحاكم مستشارين بها بل عين في هذه الوظيفة اثنان من رؤساء المحاكم كانا يليان الطالب في الأقدمية ويتضح من البيانات الخاصة بهما المنقولة عن السجل السرى ومن البيانات التي حواها ملف الطالب أنهما يفضلانه في أهليته وقد سلت بذلك وزارة العدل بدليل أنها رشحت الطالب قبلهما للترقية ، لوظيفة مستشار عند إعداد مشروع المرسوم المطعون فيه ووافق مجلس القضاء الأعلى على هذا الترشيح بكتابه المحرر في ٢٧ / ٨ / ١٩٥٠ ولكن المرسوم صدر رغمًا عن ذلك في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ نخلوا من ترقية الطالب فيكون بذلك قد انطوى على مخالفة المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ التي تنص على أن الترقية لما يعلو وظيفة قاض من الدرجة الأولى تكون بالأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية .

« وحيث إنه لذلك يتعين إلغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية لوظيفة مستشار بمحكمة استئناف وإلغاء جميع ما ترتب على ذلك من آثار ولا محل بعد ذلك لقبول الشق الآخر من طلب الطاعن وهو الحكم بأحقية في الترقية لوظيفة مستشار لأن ولاية هذه المحكمة فيما عدا التعويض هي ولاية إلغاء وما يطلبه الطاعن إنما هو نتيجة لازمة للحكم له بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من تخطيه — مما يتحتم على الجهة الإدارية المختصة إنفاذه .

(القضية رقم ١٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

١٠٧

١٥ مايو سنة ١٩٥٢

١ - أقدمية . نقل القضاة ورؤساء النيابة في المحاكم المختلطة الى القضاء الوطني . وجوب وضعهم في الدرجة والوظيفة التي وصل اليها زملاؤهم وتحديد أقدميتهم تالياً لمن كان يسبقهم عند نقلهم الى القضاء المختلط . مثال . قاض بالمحاكم المختلطة نقل الى القضاء الوطني في درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) بعض زملائه في القضاء الوطني وصلوا الى درجة رؤساء محاكم من الفئة (ب) وكلاء محاكم من الفئة (أ) زميله الذي كان تالياً له في الأقدمية عند نقله الى القضاء المختلط وصل الى درجة وكيل محكمة فئة (أ) وجوب وضع القاضي المختلط في درجة وكيل محكمة من الفئة (أ) أسوة بزميله المذكور . المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩

ب - ترقية . أقدمية . زميل القاضي المختلط الذي كان تالياً له في الأقدمية عند نقله الى القضاء المختلط رقي بمرسوم لاحق الى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) . عدم تقديم وزارة العدل دليلاً على أنه لو لم يبعد القاضي المختلط عن مجال الترشيح لوظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) ما كانت اهليته تخوله الترقية لهذه الوظيفة . بطلان المرسوم اللاحق فيما تضمنه من تخطيطه للوظيفة المذكورة .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ تنص على أن ينقل القضاة ورؤساء النيابة في المحاكم المختلطة من لهم خدمة سابقة في القضاء الوطني الى مثل وظائفهم فيه ويلون في الأقدمية من كان سابقاً عليهم من زملائهم حين نقلهم الى القضاء المختلط ، ومن مقتضى ذلك أن يوضع القاضي عند نقله الى المحاكم الوطنية في الدرجة والوظيفة التي وصل إليها زملاؤه وتحدد أقدميته تالياً لمن كان يسبقه منهم حين نقله الى القضاء

المختلط . وإذن فتي كان خمسة عشر من زملاء الطالب قد وصلوا عند نقله الى القضاء الوطني الى وظائف رؤساء محاكم من الفئة (ب) أو ما يماثلها وكلاء محاكم من الفئة (أ) أو ما يماثلها ومن بين هؤلاء من كان تالياً للطالب في الأقدمية عند نقله الى القضاء المختلط وبقي خمسة عشر في درجة وكلاء محاكم من الفئة (ب) فأقل ، فقد كان واجباً تعيين الطالب في وظيفة وكيل محكمة من الفئة (أ) تالياً لزميله الذي كان يسبقه في الأقدمية عند نقله الى القضاء المختلط وسابقاً لزميل آخر كان تالياً له في الأقدمية في ذلك الوقت ورقى بمقتضى المرسوم المطعون فيه . إذ من مقتضى النص آتف الذكر أن لا ينتقل الطالب الى وظيفة دون وظيفة من كان يليه قبل تعيينه قاضياً بالمحاكم المختلطة ومن ثم يكون المرسوم المطعون فيه إذ وضع الطالب في وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) قد خالف القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ ويتعين إلغاؤه في هذا الخصوص .

٢ - متى كانت المخالفة المشار إليها ظلت قائمة في مرسوم تال بأن كان من بين من تناولتهم الترقية فيه الى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها زميله الذي كان تالياً له في ترتيب الأقدمية عند نقله الى القضاء المختلط ولم تقدم الوزارة دليلاً على أنه حتى لو لم يبعد الطالب من مجال الترشيح لوظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) في الحركة القضائية

الصادر بها المرسوم المشار إليهما، أعليته
ما كانت تحوله الترقية لهذه الوظيفة بمقتضى
هذا المرسوم سابقاً لازمه المذكور، بل أن
ندب الطالب للتفتيش القضائي وترقيته بعد
ذلك إلى وكيل محكمة من الفئة (أ) ثم إلى
رئيس محكمة ثم إلى مستشار أخيراً كلها أدلة
على تقدير الوزارة لأهليته ومن ثم يكون
المرسوم السابق ذكره إذ تحطاه في الترقية إلى
وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يعادلها
في حين تناول بالترقية زميله التالي له قد
خالف القانون.

المحكمة

د من حيث إن وقائع الطلب الأول حسبما
يبين من الأوراق، تحصل في أن الطالب عين
قاضياً من الدرجة الأولى بالمحاكم الوطنية، بالمرسوم
الصادر في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ وكان يسبقه
في الأقدمية بموجب هذا المرسوم واحد وعشرون
قاضياً منهم الأستاذ ... والأستاذ ...
... مولية تسعة قاضياً منهم الأستاذ ...
... وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ صدر مرسوم بتعيين الطالب قاضياً بمحكمة
المصورة المختلطة. وبموجب المرسوم الصادر
في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ المطعون فيه أعيد
الطالب إلى القضاء الوطني في وظيفة وكيل محكمة
من الفئة (ب)، وحددت أقدميته بمطاعها التالية
للاستاذ ... فطعن في هذا المرسوم
وطلب إلغاءه في خصوص نقله إلى وظيفة وكيل
محكمة من الفئة (ب)، وتسوية مكانه باعتباره وكيل
محكمة من الفئة (أ) تالياً في الأقدمية للأستاذ ...
... وسابقاً للأستاذ ...

وتحصل وقائع الطلب الثاني في أنه صدر
مرسوم بمركبة قضائية في ١٤ من فبراير سنة
١٩٥٠ بقى فيه الطالب من وكيل محكمة من الفئة
(ب) إلى وكيل محكمة من الفئة (أ)، مع غيبه
مفتشاً بإدارة التفتيش للقضاة كلاً بقى فيه الأستاذ
... رئيساً للنسابة من الدرجة الأولى للمرتبة
الأولى الممتازة وهي مائة لدرجة رئيس محكمة
من الفئة (ب)، وأن الطالب يطلب إلغاءه بهذا
المرسوم فيما قضى به من تركه في الترقية إلى درجة
رئيس محكمة من الفئة (ب)، أو ما يعادلها. وفيما
قضى به من ترقية الأستاذ ...
رئيساً للنسابة من الفئة الأولى الممتازة ..

د ومن حيث إن مبنى الطعنين هو أن
للمرسوم الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩
أخطأ في تطبيق القانون إذ نقل الطالب إلى وظيفة
وكيل محكمة من الفئة (ب)، وجعل أقدميته تالية
للاستاذ ... مع أنه كان يجب وفقاً
للمادة الثانية من القانون ٧٩ لسنة ١٩٤٩ أن ينقل
إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (أ)، وأن تكون
أقدميته تالية للأستاذ ... وسابقة
للاستاذ ... لأنه كان يتوسطهما
أصلاً في المرسوم الصادر بتعيينهم قضاة من
الدرجة الأولى بالمحاكم الوطنية ولأنهما رقياً
بموجب نفس المرسوم المطعون فيه إلى درجة
وكيل محكمة من الفئة (أ)، وأن المرسوم الصادر
في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ إذ لم يتضمن ترقية
الطالب إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب)،
في حين أنه تضمن ترقية الأستاذ ...
إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الأولى
الممتازة المائلة لها — لم يكن إلا أثراً من الآثار
المرتبة على الخطأ في تطبيق القانون الذي طلب
للمرسوم الأول.

التقدير والتقدير من إطلاقات الوزارة لإرقابة عليها فيه وفقاً للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .

« ومن حيث إن الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة إلى طلب التسوية مردود بأن الطالب فسر هذا الطلب بأنه لم يقصد منه سوى إلغاء ما ترتب على المرسوم الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ من آثار ما يدخل في ولاية هذه المحكمة .

« ومن حيث إن المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ تنص على أن ينقل القضاء ورؤساء النيابة في المحاكم المختلطة ممن لهم خدمة سابقة في القضاء الوطني إلى مثل وظائفهم فيه ويلون في الأقدمية من كان سابقاً عليهم من زملائهم حين نقلهم إلى القضاء المختلط ، ومن مقتضى ذلك أن يوضع القاضي عند نقله إلى المحاكم الوطنية في الدرجة والوظيفة التي وصل إليها زملاؤه وتحدد أقدميته تالية لمن كان يسبقه منهم حين نقله إلى القضاء المختلط ، ولما كان خمسة عشر من زملاء الطالب قد وصلوا عند نقله إلى القضاء الوطني إلى وظائف رؤساء محاكم من الفئة (ب) أو ما يماثلها ووكلاء محاكم من الفئة (أ) أو ما يماثلها ، ومن بين هؤلاء من كان تالياً للطالب في الأقدمية عند نقله إلى القضاء المختلط ، وبقى خمسة عشر في درجة وكلاء محاكم من الفئة (ب) فأقل لما كان ذلك - فقد كان واجباً تعيين الطالب في وظيفة وكيل محكمة من الفئة (أ) تالياً للأستاذ الذي كان يسبقه في الأقدمية عند نقله إلى القضاء المختلط وسابقاً للأستاذ الذي كان تالياً له في الأقدمية في ذلك الوقت ووفقاً بمقتضى المرسوم المطعون فيه ، إذ من مقتضى النص آتف الذكر أن لا ينقل الطالب إلى وظيفة

« ومن حيث إن النيابة العامة ووزارة العدل دفعتا بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب التسوية وطلبت وزارة العدل رفض الطلبين مستندة فيما يختص بالطلب الأول إلى أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ حددت المقصود بكلمة زملائه الواردة في المادة الثانية من القانون المذكور بأنهم هم الذين كان القاضي أو رئيس النيابة معهم في درجة واحدة عند نقله للقضاء المختلط أما الوظيفة والدرجة التي يعود إليها فهي التي يشغلها أو وصل إليها عند عودته أغلبية من عين من هؤلاء الزملاء معه في درجته التي نقل منها إلى القضاء المختلط في تاريخ واحد أو تواريخ متقاربة ، - وإلى أن سبعة من زملاء الطالب كانوا يوم نقله إلى القضاء الوطني قد وصلوا إلى وظيفة رؤساء محاكم من الفئة (ب) ، وثمانية منهم وصلوا إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (أ) ، ومن بينهم الأستاذان وتسعة وصلوا إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) ، من بينهم الأستاذ وظل الستة الباقون قضاة من الدرجة الأولى . ولما كانت الأغلبية في هذا المقام هي الأغلبية النسبية فقد عين الطالب في الوظيفة والدرجة التي وصل إليها الفريق صاحب الأغلبية من زملائه وجعلت أقدميته تالية للأستاذ الذي كان يسبقه يوم تعيينه قاضياً بالمحكمة المختلطة . واستندت في دفع الطلب الثاني إلى أن ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) ليست نتيجة لازمة للفضله بل بإلغاء المرسوم الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ لأن الترقية مردّها إلى ما تجرّه الوزارة من مفاضلة بين مختلف رجال القضاء الذين في درجة واحدة عند النظر في إجراء الترقيات والمفاضلة أساسها

حين كان يجب أن يكون سابقا عليه في التعيين ومن ثم يتعين إلغاء المرسوم في هذا الخصوص باعتباره أثرا من آثار المرسوم الأول .

(القضيّتان رقبا ٦ سنة ١٩ ق و ٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

١٠٨

١٥ مايو سنة ١٩٥٢

ترقية . تخطى قاض في الترقية كان نتيجة عدم إدراج لـ الترقية لاسمه في كشف المرشحين للترقية بالأقدمية من قضاء الدرجة الثانية . الثابت من التقارير المودعة بملفه أن اللجنة لم تخالف القانون ولم تسيء استعمال السلطة . طعن على غير أساس .

المبدأ القانوني

إذا كان قد تدين من الأوراق أن تخطى الطالب في الترقية كان نتيجة عدم إدراج لجنة الترقية لاسمه في كشف المرشحين للترقية بالأقدمية من قضاء الدرجة الثانية وتبين من مراجعة ما احتواه ملفه من تقارير عن حاله أن اللجنة فيما أجرته من استبعاد لم تخالف القانون ولم تسيء استعمال السلطة فإن ما نعاه على المرسوم المطعون فيه من إساءة استعمال السلطة يكون في غير محله ولا جدوى من مقارنة حالته بحالة بعض من رقوا عن كانوا يلونه ما دام قد كان لاستبعاد اللجنة لاسمه في كشف الترشيح ما يبرره .

المحكم

وحيث إن الطالب يني طلبه على أنه حصل

دون وظيفة من كان يليه قبل تعيينه قاضيا بالمحاكم المختلطة . ومن ثم يكون المرسوم الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ إذ وضع الطالب في وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) قد خالف القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ ويتعين إلغاؤه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن هذه المخالفة ظلت قائمة في المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ ذلك بأنه من بين من تناولتهم الترقية فيه إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها الأستاذ أنذى كان تاليا في ترتيب الأقدمية للطالب ولم تقدم الوزارة دليلا على أنه حتى لو لم يعد الطالب من مجال الترشيح لوظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) في الحركة القضائية الصادر بها مرسوم ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ فإن أهليته ما كانت تخوله الترقية لهذه الوظيفة بمقتضى هذا المرسوم سابقا للأستاذ بل إن ندب الطالب للتفتيش القضائي وترقيته بعد ذلك إلى وكيل محكمة من الفئة (١) ثم إلى رئيس محكمة ثم إلى مستشار أخيرا كلها أدلة على تقدير الوزارة لأهليته . ومن ثم يكون المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ إذ تخطاه في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها في حين تناول بالترقية الأستاذ قد خالف القانون .

ومن حيث إن المخالفة لم تقف عند هذا الحد بل صدر مرسوم في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥١ بتعيين الطالب بمستشار بمحكمة استئناف أسيوط تاليا في الأقدمية للأستاذ في

التقدير ولحقها في الاختيار ولا اعتبارات أخرى مستمدة من ملفه الخاص فانه لا يقبل منه المناوغة في صواب هذا التقدير . فلا يكن الطالب وهو في سبيل الاستدلال على قيام حقه في الترقية بأن يقف عند حد القول بأن في التقارير المقدمة عنه ما يدل على كفايته . ثم ان القول بإساءة استعمال السلطة لا يقوم إلا بالبرهنة على قيام الباعث الشخصي أو المصلحة الخاصة في التخطي ، فإذا كان الطالب لم يقدم دليلا على ما يدعيه في ذلك فان طلبه يكون على غير أساس من الواقع ومن القانون . وتقول النيابة في مذكرتها الأولى إن الوزارة قد أسترضت حالة الطالب في الحركة المظعون في مرسومها وفي الحركات السابقة التي يشكو منها واستعانت في هذا الاستعراض بمنظمتها المختلفة وخبرة رجالها المسؤولين وما تبين لها من الاطلاع على الملفات وأن المقرر أن تقدير الكفاية ومدى صلاحية الموظف للوظيفة التي يرقى إليها أمر متروك لسلطة الادارة العامة ، وأن تقدير الادارة في هذا الشأن له اعتباره ولا معقب عليه إذا خلا من مخالفة القانون أو مجاوزة حدود المصلحة أو صالح العمل ، وإذا لم يقتضن بأي ضرب من ضروب إساءة استعمال السلطة ، ثم إن القرار الإداري إذا لم يشمل على ذلك الأسباب التي استند إليها يكون المفروطين فيه أنه صدر وفقا للقانون وأنه يهدف إلى تحقيق المصالح العامة وأن هذه القرينة تبقى قائمة حتى يتضح العكس بإساءة استعمال السلطة فيقيم الدليل عليه سواء من مخالفة القانون أو قيام الباعث الشخصي أو المصلحة الخاصة أو انعدام الباعث المشروع أو عدم اتصال الباعث بالمصالح العامة ، وأنه لما كان الطالب لم يتحد بشيء من ذلك كما لم يتحد بشيء آخر يتعلق بمخالفة القانون أو الخطأ في

على إجازة الليسانس في الحقوق في يونيو سنة ١٩٣٤ واشتغل بالمحاماة إلى أوائل سنة ١٩٤٤ . إذ عين قاصدا بالمحاكم الوطنية بالمرسوم الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ وقد رتب له أقدمية وضع بمقتضاها في منتصف الكادر على خلاف ما تقضى به أقدميته في التخرج فحاول تصحيح هذا الوضع إلا أنه لم يجب إلى طلبه فاستمر في عمله ، وقد صدرت حركتان قضائيتان في سنة ١٩٤٤ ، سنة ١٩٤٥ إلا أنه لم يرق فيهما . بسبب أقدميته المتأخرة ومن جهة أخرى بسبب ما جرى عليه التقليد من عدم ترقية القاضي المعين في المحاماة إلا بعد مضي ثلاث سنوات على عمله ، ثم أجريت حركتان في سبقي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ولم يرق فيهما أيضا وترك دون مبرر فسكت حتى كانت حركة سبتمبر سنة ١٩٤٩ إذ كان يعتقد أن الأوان قد آن لإعطائه حقه إلا أنها قد تخطته أيضا ، ويقول إن ما حصل في ذلك ومن ترقية من يلونه يرجعان إلى إساءة استعمال السلطة خصوصا وأن تقارير التفتيش عنه دالة على كفايته وحسن قيامه بواجبه ، وانهى إلى طلب الحكم بإلغاء المرسوم الملكي الصادر بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ والمنشور بالعدد ١٣٠ من الوقائع المصرية من حيث ترقية من كانوا يلونه في الأقدمية ومن يسبقهم في أقدميته في كادر قضاة الدرجة الثانية المعقول به في وزارة العدل .

وحيث إن وزارة العدل ردت بأن الترقية لا تكون للكفاية الفنية وحدها بل إن شرطها الأساسي هو الصلاحية لتفعل الترقية وأن تقدير الكفاية كتقدير الصلاحية أمر متروك لها ولا معقب عليها فيه وأن الوزارة إذا كانت قد تحفظت الطالب في الترقية إعمالا منها لسلطانها في

تطبيقه أو عيب في الشكل مما أوردته المادة ٣٣ من قانون نظام القضاء لما كان ذلك فان الطلب يكون على غير أساس . ثم قدمت النيابة مذكرة أخرى عما استجد في الدعوى من تقديم البيانات الخاصة بمن رقوا ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية وقد قارنت فيها بين حالة الطالب وحالة بعض من شملتهم الترقية وانتهت إلى أن اثنين من هؤلاء قد رقيا مع أن حالة الطالب لم تكن تختلف عن حالتهما وأنه سواء أكان خطأ الوزارة هو في ترقية هذين القاضيين أمثالهما إلى الدرجة الأولى أو في تخطي الطالب في الترقية فلذلك ذلك هو أن لجنة الترقية ووزارة العدل لم يسيما على قاعدة منضبطة أو خطة مطردة في شأن ترقية قضاة الدرجة الثانية ، وأنه وإن كانت القاعدة الهامة في قوانين التوظيف ولوائح الاستخدام أن تراعى إلى جانب الأقدمية الصلاحية للترقية وأن الأقدمية وحدها لا تكفي إذا لم تقترن بها الصلاحية إلا أن هذه القاعدة لا تكون سليمة إلا إذا طبقت بصفة مطربة فإذا ما تكشف خطأ في تطبيق هذا المنهج بأن أعمالته الوزارة في حق الطالب وأغفلته في حق آخرين كان المرسوم الصادر بالتخطي مخالفا للقانون في تطبيق حكم الأقدمية وهي أساس الترقية لقضاة الدرجة الثانية وانتهت إلى القول بأن الطالب وإن وصف هذا التخطي بأنه إساءة لاستعمال السلطة ولم يقر على ذلك دليل إلا أن طلبه إلغاء المرسوم لتخطيه يقع لعيب مخالفته القانون والتخطي في تطبيقه لأن الإساءة إنما هي صورة من صور مخالفة القانون والخروج عن أحكامه .

« وحيث إن الطالب لم يقدم دليلا على ما يدعيه من إساءة استعمال السلطة ترقية تبيح منه »

الأوراق أن تخطيه في الترقية ، كلف نتيجة عدم إدراج لجنة الترقية لاسمه في كشف المرشحين للترقية بالأقدمية من قضاة الدرجة الثانية كما تبين من مراجعة ما احتواه ملفه من تقارير عن حالته أن اللجنة فيما أجرت من استبعاده لم تخالف القانون ولم تسيء استعمال السلطة ، أما ما تشير إليه النيابة من مقارنة حالته بحالة بعض من رقوا ممن كانوا يلونه فلا جدوى منه في هذا الخصوص من ملحق قد كان لاستبعاد اللجنة لاسمه في كشف الترشيح ما يبرره .

« وحيث إنه لما تقدم بتعيين رفض الطلب ، »

(القضية رقم ٢٣ سنة ١٩٩٠ قرياسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وأحمد حسني وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد المظلي خيال وعبد الحميد وشاحي وسليمان ثابت وإبراهيم خليل وعبد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدي وعبد العزيز سلمان وماسيل موسى المتنازعين)

١٠٩

٧ يونيو سنة ١٩٥٢

١ - طلب . طلب ليس جديدا ولا مكلا للطلب الأصلي ولا تابع له بل هو ذات الطلب السابق طرحه على المحكمة ولم تفصل فيه . القول بأن المحكمة استنفدت ولايتها فيه . على غير أساس .

٢ - طلب . مخالفته المحكمة الفصل في أحد الطلبات بحق الطالب في إعادة طرحه على المحكمة للفصل فيه .

المادتان ٣٦٨ ، ٤٤٩ من قانون المرافعات .

٣ - قوة الأمر المقضي . وجوب قصرها على الطلبات التي فصل فيها بالحكم . عدم امتدادها إلى الطلبات التي لم يفصل فيها لا صراحة ولا ضمنا . مثال .

د - ترقية . ثبوت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة . وجوب اعتبار أهليته بأقية على وضعها بالنسبة لأهلية زميله الذي كان يليه في الأقدمية وسبقه ترقية إليه درجات عليا ما لم تقدم الوزارة دليلا على وجود مسوغ طاري يجوز دون ترقية إلى تلك الدرجات .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الطلب المعروض على المحكمة ليس طلباً جديداً ولا هو طلب مكمل للطلب الأصلي أو تابع له بل هو بذاته نفس الطلب الذي سبق طرحه أمام المحكمة ولم تفصل فيه فإنه لا يحيل للقول بأن المحكمة قد استنفدت ولايتها في خصوصه .

٢ - إنه وإن كانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء قد أوجبت أن يتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والأجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية فإن المادة ٤٤٩ من قانون المرافعات التي وردت في باب النقض تنص على أنه تنطبق في قضايا الطعون القواعد الخاصة بالأحكام الواردة في الباب العاشر بقدر ما تكون هذه القواعد أو تلك متفقة مع نصوص هذا الفصل . وقد وردت المادة ٢٦٨ في الفصل الثالث من الباب العاشر الذي أحالت عليه هذه المادة ومؤدى ذلك أن الشارع قد عاجل حالة اغفال الفصل في بعض الطلبات التي تقدم إلى هذه المحكمة عن طريق الرجوع إليها لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . وإذن متى كان الطاعن قد أضاف إلى طلباته إلغاء أحد المراسيم الصادرة بالحركة القضائية وجميع القرارات المكتملة له والآثار المترتبة عليه وذلك فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يعادلها وأغفلت المحكمة الفصل فيه فإن القول بأن المادة ٣٦٨ من

قانون المرافعات لا تنطبق في هذه الحالة على غير أساس .

٣ - إن حجية الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ولا تمتد إلى ما لم يكن قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمناً . وإذن متى كان الطالب قد قرر بأحدى الجلسات أمام هذه المحكمة بأنه يعدل طلباته بإضافة الطعن في المرسوم الأخير الصادر في يونيو سنة ١٩٥١ وكانت المحكمة قد قضت بعد ذلك بإلغاء مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ و ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولم تتحدث بشيء عن مرسوم يونيو سنة ١٩٥١ وكان الحكم قد ختم منطوقه بعبارة دورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، فإن ذلك إنما ينصرف إلى ما رأت المحكمة رفضه مما تضمنه الطلبان كإناو حدهما محل بحثها وقضائها

٤ - الأصل هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقي إليها من يليه في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زميله الذي كان يليه في الأقدمية ، وسبقت ترقيته ، ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية التي رقي إليها زميله المذكور ، وإذن متى كانت وزارة العدل قد تخطت الطالب في الترقية بمرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ و ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وكان من أثر هذا التخطي إبعاده عن مجال الترقية للوظيفة

« وحيث إن وزارة العدل دفعت بعدم قبول هذا الطلب لثلاثة أسباب : أولاً - لأن ولاية هذه المحكمة ، مقصورة ، بنص المادة ٢٣٨ من قانون نظام القضاء على طلبات إلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء . وهذا الطلب ليس منها ، ولا يقال إنه تابع ومكمل لطلب الإلغاء الذي كان مطروحاً أمام المحكمة وفصلت فيه ، وذلك بأن المحكمة قد استنفدت ولايتها بالحكم الذي أصدرته . وثانياً - إن المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات لا تنطبق على حالة هذا الطلب لأن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء نصت على أن يتبع في تقديم هذه الطلبات والفصل فيها القواعد والاجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية ولم ينص القانون على اتباع قواعد قانون المرافعات . وثالثاً - إن المحكمة في الواقع لم تغفل الفصل في هذا الطلب ، بل هي قد رفضته بما نص عليه الحكم في ختام منطوقه من رفضه لما عدا ما قضى به من الطلبات .

« ومن حيث إن السبب الأول مردود بأن الطلب الحالى ليس طلباً جديداً ولا هو طلب مكمل للطلب الاصلى أو تابع له بل هو بذاته نفس الطلب الذى سبق طرحه أمام المحكمة ولم تفضل فيه ، ومن ثم فلا محل للقول بأن المحكمة قد استنفدت ولايتها في خصوصه .

« ومن حيث إن السبب الثانى مردود كذلك بأنه وإن كانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء قد أوجبت أن يتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والاجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية ، فإن المادة ٤٩ من قانون المرافعات التى وردت في باب النقض تنص على أنه تنطبق في قضايا الطعون القواعد الخاصة بالأحكام الواردة

الاعلى في المراسيم التالية وكان زميله الذى قوّن به قدرقى في الحركة الصادر بها مرسوم ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥١ الى وظيفة رئيس تياية من الدرجة الاولى الممتازة ولم تقدم الوزارة دليلاً على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقية الطالب الى الدرجة التى رقى اليها زميله المذكور الذى يساويه في الاهلية ، وكان ليه في الاقدمية ، فانه يتعين إلغاء المرسوم الصادر بالحركة القضائية في ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥١ فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية الى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها .

الحكم

« من حيث إن مبنى الطلب هو أن هذه المحكمة فيما قضت به للطالب بحكمها الصادر بجلسته ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ في الطلبين المقيدين بجدول المحكمة برقى ٢٦ سنة ١٩٥١ و ٢٤ سنة ٢٠ ق ، قد أغفلت القضاء في طلب من طلباته . هو إلغاء المرسوم الصادر في ٢٠ يونيه سنة ١٩٥١ وجميع القرارات المكّلة له والآثار المترتبة عليه ، وذلك فيما تضمنه من تخطية في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يعادلها ، وهو الطلب الذى أبداه الطالب للمحكمة بجلسته ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وأثبت بمحضر الجلسة ، وهو يستند فيما يطلبه من تصحيح الحكم على هذا الوجه ، إلى المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات التى تنص على أنه إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه .

في الباب العشر بقدر ما يمكن هذه القواعد أو تلك متفقة مع نصوص هذا الفصل - وقد وردت المادة ٣٩٨ في الفصل الثالث من الباب العشر الذي أحالت عليه هذه المادة ، ويؤدي ذلك أن الشارع قد عاج طالة ، إغفال الفصل في بعض الطلبات التي تقدم إلى هذه المحكمة عن طريق الرجوع إليها لتستدرك مافاتنا الفصل فيه .

ومن حيث إن ما ذهبت إليه وزارة العدل في السبب الثالث من أن المحكمة في الواقع لم تغفل الفصل في هذا الطلب . وإنما قضت برفضه ، مردود بأن الطالب قرر بجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٥١ أمام هذه الهيئة بأنه يعدل طلباته بإضافة الطعن في المرسوم الأخير الصادر في يونيو سنة ١٩٥١ وذلك بإضافة أحقيته في الترقية إلى درجة رئيس محكمة بعد الأستاذ وقبل الأستاذ وقد قضت المحكمة بعد ذلك بإلغاء مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ و ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولم تحدث بشئ . عن مرسوم يونيو سنة ١٩٥١ وإذا كان الحكم قد ختم منطوقه بعبارة « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات فان ذلك إنما ينصرف إلى ما رأيت المحكمة رفضه بما تضمنه الطلبان اللذان كانا وحدهما محل بحثها وقضائها ذلك بأن حجية الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ولا تمتد إلى ما لم يكن قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمناً .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون طلب التصحيح قد قدم وفقاً للقانون مستوفياً لوضاهة الشكيلة .

ومن حيث إنه بالنسبة لموضوع الطلب فان تخطى الطالب في الترقية بمرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ و ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠

اللذين قضى له بالفائهما ، كان من أثره إبعاد عن مجال الترقية للوظيفة الأجل في المراسيم التالية . ولما كان الأجل هو أنه متى ثبت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة ، رقى إليها من يليه في الأقدمية . فان أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زميله الذي كان يليه في الأقدمية . وسبقت ترقيته ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارىء . يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية التي رقى إليها زميله الأستاذ الذي قورن به وقد يرقى في الحركة الصادر بها مرسوم ٢٠ يويه سنة ١٩٥١ إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الأولى الممتازة .

ومن حيث إن وزارة العدل لم تقدم دليلاً على وجود مسوغ طارىء . يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجة التي رقى إليها زميله المذكور الذي يساويه في الأهلية ، وكان يليه في الأقدمية ومن ثم يتعين إلغاء المرسوم الصادر بالحركة القضائية في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة د ب ، أو ما يماثلها .

(طلب التصحيح في القضية رقم ٢٦ سنة ١٩٤٩ ، ٢٤ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية حضرات السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة ، وعبد العزيز محمد وعبد المعطي خيال وعبد الحميد وشاحي وسليمان ثابت وإبراهيم خليل ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدي وعبد العزيز سليمان وببلسيلي هومي المستشارين)

للقانون أو تعسف في استعمال السلطة .

المحكمة

د حيث إن الطالب يبني طلبه على أنه حصل على أجازة الليسانس في الحقوق في سنة ١٩٢٨ واشتغل بالمحاماة إلى أن عين قاضيا من الدرجة الثانية في سنة ١٩٤٤ وقد أدرجت لجنة الترقية اسمه في كشف المرشحين للترقية من قضاء الدرجة الثانية في الحركة القضائية التي صدرت في أوائل سنة ١٩٥٠ وكان ترتيبه في هذا الكشف الحادي عشر ولكنه لم يرق كما أدرجت اللجنة اسمه في الكشف الذي أعدته قبل الحركة القضائية التي صدرت في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وكان ترتيبه فيه السادس غير أن هذا المرسوم أغفل ترقية أيضا بدون مبرر في الوقت الذي اشتمل فيه على ترقية كثيرين ممن يلونه في الترقية ، ولما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ تنص على أن لجنة الترقية تعد كشفا بمن ترشحهم للترقية من قضاء الدرجة الثانية حسب أقدميتهم ليختار منهم وزير العدل العدد المطلوب كما تنص على أنه يجب ألا يزيد من يختارون من كشف ذوي الكفايات الممتازة على الثلث وكان الطالب مستحقا للترقية فإن المرسوم الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ إذ أغفل ترقية يكون قد خالف القانون وهو من أجل ذلك يطلب الحكم بإلغاء هذا المرسوم فيما تضمنه من تركه في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى وباستحقاقه للترقية إلى هذه الدرجة تاليا في الأقدمية للأستاذ

د وحيث إن وزارة العدل ردت بأن الأقدمية وحدها لا توجب للطلاب حقا في الترقية . وأن سند تخطيطه مستفاد من ملفه وأن نص المادة ٢٣

١١٠

٧ يونيو سنة ١٩٥٢

ترقية . ترقية قاض من الدرجة الثانية أو وكيل نيابة من الدرجة الأولى . حق وزير العدل الاختيار من الكشفتين المتقدمين من لجنة الترقية . الأساس الذي ينبغي عليه الاختيار .

المبدأ القانون

المستفاد من نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ أن ترقية قضاء الدرجة الثانية ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى تكون بالأقدمية مع جواز الترقية تلكفاية الممتازة بقدر معلوم لا يزيد على ثلث الوظائف الخالية ، وأن على لجنة الترقية أن تعد كشفتين أحدهما يحوي من تؤهلهم أقدميتهم للترقية بعد استبعاد من يعوق ترقية عائق والآخر يحوي أسماء من ترى ترقيتهم لكفايتهم الممتازة ، ولوزير العدل حق الاختيار من هذين الكشفتين مستهدفا في ذلك الأصل الذي أقيم عليه التشريع في هذا الموطن وهو أن الترقية من الكشف الأول تكون بالأقدمية ما لم يكن هناك ما يدعو لتخطي مرشح إلى من يليه لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة . وإذن متى كان الطالب لم يقدم دليلا على أن وزارة العدل إذ تخطته في الترقية بالمرسوم المطعون فيه كان ذلك لاعتبارات لا صلة لها بالمصلحة العامة ، وكان يبين من الاطلاع على أوراق ملفه الخاص أن تصرف وزير العدل في هذا الخصوص له ما يبرره ، فإن المرسوم المطعون فيه لا يكون منطويا على مخالفة

الدرجة الثانية ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى تكون بالأقدمية مع جواز الترقية للكفاية الممتازة بقدر معلوم لا يزيد على تلك الوظائف الحالية . وأن على لجنة الترقية أن تعد كشفين أحدهما يحوى من توهمهم أقدميتهم للترقية بعد استبعاد من يعوق ترقية عائق والآخر يحوى أسماء من ترى ترقيةهم لكفائتهم الممتازة . ولوزير العدل حق الاختيار من هذين الكشفين مستهدفاً في ذلك الأصل الذى أقيم عليه التشريع في هذا الوطن وهو أن الترقية من الكشف الأول تكون بالأقدمية ما لم يكن هناك ما يدعو لتخطى مرشح إلى من يليه لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة .

• وحيث إن الطالب لم يقدم دليلاً على أن وزارة العدل إذ تخطته في الترقية بالمرسوم المطعون فيه كان ذلك لاعتبارات لا صلة لها بالمصلحة العامة وقد تبين من الاطلاع على أوراق ملفه الخاص أن تصرف وزير العدل في هذا الخصوص له ما يبرره . ومن ثم لا يكون منطوقاً على مخالفة القانون أو تعسف في استعمال السلطة .

• وحيث إنه لما تقدم يكون الطلب على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .

(القضية رقم ١٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابعة)

١١١

٧ يونيه سنة ١٩٥٢

أ - نقش . طعن . أوراق الطعن . مرسوم الحركة القضائية المطعون فيه نشر بالوقائع المصرية . ايداع صورة منه غير لازم . يكفى الإشارة الى مضمون المرسوم وتاريخ صدوره .

ب - ترقية . قاض من الدرجة الثانية معين من خارج الملك القضائي . اشتراط وزارة العدل موافق

من قانون استقلال القضاء يفيد أن الترقية منوطة باختيار الوزير من الكشف الذى تعده اللجنة المنصوص عليها في هذه المادة وهو لا يلتزم في ذلك إلا مراعاة انحصار هذا الاختيار فيما لا يقل عن الثلثين من واقع كشف الأقدمية ، ومتى كان الأمر أمر اختيار فلا يمكن أن يوصم المرسوم بمخالفته للقانون مادام الطالب لم يؤسس دعواه على أن الوزير قد خرج في اختياره عن نطاق الكشف الذى أعدته لجنة الترقية . هذا إلى أن الوزارة لم تسيء استعمال السلطة التى خولها إياها القانون ذلك بأنها ما تخطت الطالب في الترقية إلا لاعتبارات متصلة بالمصلحة العامة تبين من مراجعة ملفه . وتقول النيابة في مذكرتها أن الأصل الذى أقيم عليه التشريع فيما يختص بترقية قضاة الدرجة الثانية ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها هو أن يكون قوام الترقية هو الأقدمية إلا أن في تخويل الوزير حق الاختيار ما يقيد هذا الأصل ويجعل الأقدمية وحدها لا تكفى للترقية بل يجب أن تكون مقرونة بالكفاية ومراعاة المصلحة العامة فإذا ما تبين أن الوزير لم يخرج في اختياره عن نطاق كشف الأقدمية الذى أعدته لجنة الترقية ولم يتنكب في هذا الاختيار سبيل المصلحة العامة فلا يصح النعى على تصرفه بالخطأ في تطبيق القانون ولا بإساءة استعمال السلطة وعلى من يدعى المخالفة أو إساءة استعمال السلطة أن يقيم الدليل على ذلك من واقع أوراق الدعوى نفسها ، ولما كان هذا الادعاء ليس له ما ينسند فأنها لذلك ترى رفض الطعن .

• وحيث إن المستفاد من نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ أن ترقية قضاة

بذلك قد خالفت القاتون ومن ثم يتعين
رفض الطالب . .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل في أن الطالب
رفع طعنه قائلا إنه اشتغل بالمحاماة منذ بدء تخرجه
في كلية الحقوق عام ١٩٢٧ ثم عين قاضيا من
الدرجة الثانية بالمرسوم الصادر في ٢٩ من سبتمبر
سنة ١٩٤٩ وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وضع
عنه أول تقرير بالتفتيش على عمله وقد جاء لمصلحته
ولذلك أدرجته لجنة الترقية في كشف المرشحين
للترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى في
الحركة التي صدرت في أوائل سنة ١٩٥٠ ولكنه
لم يرق فيها استنادا إلى عدم مضي مدة سنة منذ
التحاقه بالوظيفة وفي الحركة القضائية الأخيرة
التي صدر بها مرسوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠
والمنشور في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بعدد الوقائع
رقم ٩١ أغفلت الوزارة أيضا ترقية إلى وظيفة قاض
من الدرجة الأولى لعدم مضي سنة على تعيينه مع
أن ترتيبه في كشف الأقدمية كان الخامس ولما نما
إلى علمه أن حالته لم تعرض على لجنة الترقية لنفس
السبب الآنف ذكره طعن في المرسوم المشار
إليه طالبا بإلغاء فيما تضمنه من تركه في الترقية إلى
درجة قاض من الدرجة الأولى واستحقاقه للترقية
إلى هذه الدرجة تاليا في الأقدمية للأستاذ

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم
قبول الطلب شكلا استنادا إلى أن الطالب لم يودع
قلم كتاب هذه المحكمة خلال العشرين يوما التالية
لتاريخ طعنه صورة رسمية من المرسوم المطعون
فيه بما يبطل طعنه عملا بالمادة ٤٣٢. مرافعات
الواجب تطبيقها في هذا الخصوص عملا بالمادة
٢٤ من قانون نظام القضاء . .

سنة على تعيينه حتى يتمكن ترقينه إلى الدرجة الأولى .
لا مخالفة في ذلك للقانون متى كانت الوزارة تطبق هذه
القاعدة على جميع القضاة المعينين من خارج السلك
القضائي .

المبادئ القانونية

١ - متى كان المرسوم المطعون فيه قد
نشر بالوقائع المصرية وأصبح بمجرد نشره
معلوما للأكافة فإن عدم تقديم صورة منه
لا يترتب عليه عدم قبول الطلب شكلا قياسا
على حالة عدم تقديم صورة مطابقة للأصل
من الحكم المطعون فيه إذ يكفي في هذه الحالة
الإشارة إلى مضمون المرسوم بتاريخ صدوره .

٢ - إن ماسنته وزارة العدل من عدم
ترقية أحد من قضاة الدرجة الثانية المعينين
من خارج السلك القضائي إلا بعد مضي سنة
على تعيينه هو من الضوابط المنظمة التي تجبرها
الأصول العامة إذ تهدف إلى التحقق من توافر
الصلاحية فيمن يرقى من قضاة الدرجة الثانية
إلى الدرجة الأولى وفقا لما يبين من واقع
أعمالهم وتقارير التفتيش المقدمة عنهم خلال
هذه المدة . ولما كانت هذه القاعدة على ما يسلّم
به الطالب تطبق على جميع قضاة الدرجة
الثانية المعينين من خارج السلك القضائي بلا
استثناء . وكانت لجنة الترقية لم تدرج اسم
الطالب في كشف المرشحين للترقية في المرسوم
المطعون فيه لعدم توافر عناصر الفصل لديها
في استحقاقه للترقية حسبما يبين من ملفه الخاص
المودع من وزارة العدل ، فانها لانكون

تحقق من صلاحيته ولما كان متعذراً تعرف صلاحية الطالب إلا بعد أن تمضى عليه هذه المدة في عمله في القضاء فإن اسمه لم يدرج بكشف المرشحين للترقية بحسب الأقدمية ولم تكن تلك المدة قد انقضت وقت صدور المرسوم المطعون فيه ولا محل للتحدى بخلو القانون من النص على هذا القيد بأن الصلاحية هي شرط أساسي للترقية وللإدارة العامة أن تضع ضوابطها ، وقد انضمت النيابة العامة إلى وزارة العدل في طلب رفض الطلب لنفس الأسباب السابق بيانها .

« ومن حيث إن ما يعيبه الطالب على وزارة العدل فيما جرت عليه من عدم ترقية أحد من قضاة الدرجة الثانية المعينين من خارج السلك القضائي إلا بعد مضي سنة على تعيينه مردود بأن ما سنه الوزارة في هذا الشأن هو من الضوابط المنظمة التي تميزها الأصول العامة إذ تهدف إلى التحقق من توافر الصلاحية فيمن يرقى من قضاة الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى وفقاً لما يبين من واقع أعمالهم وتقارير التفتيش المقدمة عنهم خلال هذه المدة . ولما كانت هذه القاعدة على ما يسلم به الطالب تطبق على جميع قضاة الدرجة الثانية المعينين من خارج السلك القضائي بلا استثناء وكانت لجنة الترقية لم تدرج اسم الطالب في كشف المرشحين للترقية في المرسوم المطعون فيه لعدم توافر عناصر الفصل لديها في استحقاقه للترقية حسبما يبين من ملفه الخاص المودع من وزارة العدل فإنها لا تكون بذلك قد خالفت القانون ومن ثم يتعين رفض الطلب ، .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

« ومن حيث إنه لما كان المرسوم المطعون فيه قد نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٩١ في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأصبح بمجرد نشره معلوماً للكافة فإن عدم تقديم صورة منه لا يترتب عليه عدم قبول الطلب شكلاً قياساً على حالة عدم تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه إذ يكفي في هذه الحالة الإشارة إلى مضمون المرسوم وتاريخ صدوره كما هو الحال في الدعوى . « ومن حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطالب يبنى طعنه على أن المرسوم المطعون فيه إذ أغفل ترقيته إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى مع من رقوا من زملائه الذين يلونه في الأقدمية وإذ تخطاه استناداً إلى أنه لم تمض مدة سنة على تعيينه من خارج السلك القضائي في وظيفة قاض من الدرجة الثانية يكون قد خالف القانون . ذلك بأن هذا القيد الزمني لا سند له في القانون وأن صلاحيته للعمل قد تحققت من وقت تعيينه وكان لزاماً على وزارة العدل أن تعرض حاله على لجنة الترقية وإذ هي لم تفعل فقد خالفت المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وقد ترتب على هذه المخالفة أن لجنة الترقية لم تدرج اسمه بكشف المرشحين للترقية . بحسب الأقدمية من قضاة الدرجة الثانية مع أن ترتيبه في كشف الأقدمية كان الخامس وقت صدور المرسوم المطعون فيه وذلك رغم أن تقرير التفتيش على عمله يشهد بكفايته .

« ومن حيث إن وزارة العدل طلبت رفض الطلب لأن لجنة الترقية جرت على سنة من مقتضاها عدم ترقية أحد من قضاة الدرجة الثانية المعينين من خارج السلك القضائي إلا بعد أن

من آثار الحكم السابق عما لا يحتاج في تقريره الى طعن جديد، لما كان ذلك - يكون الدفع بعدم قبول طلبه في خصوص المرسومين المشار اليهما لعدم التقرير بالطعن فيهما في الميعاد القانوني على غير أساس .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى ثبتت أهلية الطالب لدرجة قضائية معلومة رقى اليها من يليه في الأقدمية ، فان أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة الى أهلية زميله الذي كان يليه وسبقت ترقيته مالم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقيته الى الدرجات التي رقى اليها زميله الذي قورن به . وإذن فتى كانت هذه المحكمة قد قضت بالغاء مرسوم بحركة قضائية فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية الى درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) لما بين لها من أن الطالب مساو على الأقل في الأهلية لزميله الذي كان يليه في الأقدمية وبقى بمقتضى المرسوم المذكور وكان قد صدر مرسومان لاحقان رقى زميله السالف الذكر بمقتضى الأول منهما الى درجة رئيس نيابة أولى وبمقتضى الثاني الى درجة رئيس نيابة من الدرجة الأولى الممتازة وكانت الوزارة لم تقدم دليلا على وجود مسوغ لتخطي الطالب بهذين المرسومين ، فان هذا التخطي يعتبر نتيجة لازمة لتخطيه في المرسوم الأول الملغى ومن آثاره إذ فاته بسببه فرصة الترقية للوظائف التي رقى اليها زميله التالي له في الأقدمية ، ومن ثم يكون المرسومان المشار اليهما قد لحقتهما نفس المخالفة التي

١١٢

٧ يونيه سنة ١٩٥٢

١ - نقض . طعن . ميعاد الطعن . الغاء مرسوم بحركة قضائية فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية . صدور مرسومين لاحقين تخطيا الطالب في الترقية . طلب اعتبار هذين المرسومين ملغيين باعتبارهما من آثار المرسوم الأول الذي قضى بالغائه عما لا يحتاج في تقريره الى طعن جديد . الدفع بعدم قبول هذا الطلب لعدم الطعن في المرسومين المذكورين في الميعاد القانوني على غير أساس .

ب - ترقية . ثبوت أهلية الطالب للترقية الى درجة قضائية معلومة رقى اليها من يليه في الأقدمية . بقاء أهليته على وضعها بالنسبة لأهلية زميله الذي كان يليه وسبقت ترقيته مالم تقدم الوزارة دليلا على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقيته .

ج - ترقية . الترقية مباشرة من وظيفة وكيل المحكمة من الفئة (ب) إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) لا مخالفة في ذلك للمادة ٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت هذه المحكمة قد قضت بالغاء مرسوم الحركة القضائية الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية الى درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) وكان الطعن على مرسوم ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ الذي ينهى عليه الطلب مخالفة بمقتضى الحكم الصادر له قد تقرر في الميعاد القانوني ، وكان الطالب يقصد بطلب الغاء مرسومي ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٠ و ٢٠ يونيه سنة ١٩٥١ اعتبارهما ملغيين تبعا لمرسوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ على أساس أنهما من آثاره وكان طلبه في خصوص المرسومين السالف ذكرهما إنما هو إعمال لحكم القانون باعتبارهما

شابت المرسوم الأول واستوجبت الغاء .

٣ - إن ترقية الطالب مباشرة من وكيل محكمة من الفئة (ب) إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) لا يخالف المادة ٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

المحكم

من حيث إن واقعة هذا الطلب تتحصل في أنه في سبتمبر سنة ١٩٤٩ صدر مرسوم بحركة قضائية تضمن تخطي الطالب في الترقية من وظيفة قاض من الدرجة الأولى إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) فطعن فيه بالطلب رقم ١٤ سنة ١٩ ق طالبا الغاء فيما تضمنته من عدم ترقية . حدث بعد ذلك أن صدر مرسوم آخر بحركة قضائية في شهر فبراير سنة ١٩٥٠ فطعن فيه كذلك عميلا في تقرير طعنه على الأسباب التي بينها في طعنه السابق ، وفي ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة النقض بجمعيتها العمومية بالغاء المرسوم الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ فيما تضمنته من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) وبعدم قبول طعنه شكلا في المرسوم الثاني وكان مبنى الحكم في شقه الأول أن الطالب مساو في الأهلية على الأقل لزميل له رقي بمقتضى نفس المرسوم وكان يليه في الأقدمية ، ومبناه في شقه الثاني هو أن تقرير طعنه لم يشتمل على أسبابه وحرص الحكم على أن يقرر في أسبابه أن الطعن الثاني يصبح عديم الجدوى في حالة قبول الطعن الأول ، ويقول الطالب إن من مقتضى هذا الحكم الغاء جميع الآثار المترتبة على مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ المقضى بالغائه ووضعه في درجة تعادل درجة

زميله الأستاذ الذي قورن به واعتبره الحكم مساويا له في الأهلية وقد كان يليه في الأقدمية وهو الآن يشغل وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) إلا أنه صدر مرسوم في ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ رقي الطالب بمقتضاه إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (١) في حين كان يجب ترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) أسوة بزميله السالف الذكر تنفيذا للحكم المشار إليه .

ومن حيث إن الطالب يبنى طعنه في المرسوم الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ على ثلاثة أسباب . ينمى عليه بالأول منها أنه خالف حجية الأمر المقضى المقرر بالمادة ٤٠٥ من القانون المدني إذ خالف مقتضى حكم هذه المحكمة السابق بالإشارة إليه . وينمى عليه بالسببين الثاني والثالث الخطأ في تفسير الحكم المذكور وفي تطبيقه ومخالفة القاعدة الأصولية التي تقضى بأن قبول طلب ما يستتبع حتما تقرير النتائج المترتبة على هذا الطلب ومن مقتضى ذلك أن القضاء له بالغاء مرسوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ يترتب عليه حتما الغاء المراسيم والقرارات التالية له والمترتبة عليه وهي المراسيم الصادرة في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٥١ و ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ والقرارات الوزارية المتممة لها باعتبارها جميعا من آثار المرسوم الأول الملغى وذلك فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى الدرجات التي رقي إليها زميله السالف الذكر ما دامت الوزارة لم تبد أى مسوغ يحول دون ترقية إليها أسوة بزميله المذكور بل أنها على العكس مقرة بأهليته إذ رشحته للترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (١) في الحركة التي صدر بها مرسوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، كما أنها عرضت على مجلس القضاء ترقية

إنما ترشحه لوظيفة وكيل محكمة من الفئة (أ) لأن اختيار رؤساء المحاكم إنما يكون من بين وكلاء المحاكم من الدرجة الأولى. وثالثا : بأن الوزارة نفذت حكم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ الصادر للطالب بحسب منطوقه فاعتبرته وكيل محكمة من الفئة (ب) ابتداء من ١٠ - ١٠ - ١٩٤٩ ولما كان في مقدمة وكلاء المحاكم من الفئة (ب) عند إجراء الحركة القضائية الصادر بها مرسوم ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ رفته إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (أ) .

ومن حيث إنه لما كان الطعن على مرسوم ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ قد قرر في الميعاد القانوني وهذا المرسوم هو الذي ينحى عليه الطالب مخالفة مقتضى الحكم الصادر له من هذه المحكمة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ والخطأ في تفسيره وتطبيقه وكان الطالب كما صرح بجلسته المرافعة الأخيرة إنما يقصد بطلب إلغاء مرسومى ٣ - ٩ - ١٩٥٠ و ٢٠ و ٢٦ يونيو سنة ١٩٥١ اعتبارهما ملغين تبعا لمرسوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ المقضى من هذه المحكمة بإلغائه على أساس أنهما من آثاره ، وكان طلبه في خصوص المرسومين السالف ذكرهما إنما هو أعمال الحكم القانون باعتبارهما من آثار الحكم السابق مما لا يحتاج في تقريره إلى طعن جديد ، لما كان ذلك كان الدفع بعدم قبول طلبه في خصوص المرسومين المشار إليهما على غير أساس .

ومن حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية.

ومن حيث إن المحكمة سبق أن قضت في الطلب رقم ١٤ سنة ١٩ ق بإلغاء المرسوم الصادر بحركة قضائية في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ فيما تضمنته من تخلى الطالب في الترقية إلى درجة وكيل

إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) في الحركة القضائية التي صدر بها مرسوم ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛ وطلب في تقريره إلغاء المراسيم الآتى بينها والقرارات الوزارية المترتبة عليها وهي : أولا : مرسوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ المنشور بعدد الوقائع المصرية الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ فيما تضمنته من عدم ترقية إلى وكيل محكمة من الفئة (أ) أو ما يماثلها أسوة بزميله السالف الذكر الذى رقى إلى هذه الدرجة بمقتضى المرسوم المذكور . وثانيا : مرسوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٥١ والمنشور بعدد الوقائع المصرية الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٩٥١ وذلك فيما تضمنته من عدم تعيينه في وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها أسوة بزميله السالف الذكر . وثالثا : إلغاء مرسوم ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ المنشور بعدد الوقائع المصرية الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ والذي رقى بمقتضاه إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (أ) وذلك فيما تضمنته من عدم ترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) سابقا في الأقدمية لزميله السالف الذكر .

ومن حيث إن وزارة العدل دفعت أولا : بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للرسومين الصادرين في ٣ - ٩ - ١٩٥٠ و ٢٠ - ٦ - ١٩٥١ لتقريره في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ أي بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشر كلا المرسومين وثانيا : بأن الطعن في مرسوم ٢١ - ١ - ١٩٥٢ على غير أساس ذلك بأنه لا يتفق مع نصوص قانون استقلال القضاء ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) في الحركة القضائية الصادر بها المرسوم المذكور لأنه كان عند صدوره في حيزه وكيل محكمة من الفئة (ب) وهذه الدرجة

بمقتضى مرسوم ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ ، أما دفاع الوزارة بأنه ما كان يجوز ترقية الطالب من وكيل محكمة د ب ، الى درجة رئيس محكمة د ب ، لمخالفة ذلك للمادة ٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ فردود بأنه فضلا عن أنه ليس في ذلك مخالفة للمادة المذكورة فان تعيين الطالب في وظيفة رئيس محكمة من الفئة د ب ، أو ما يعادلها كان واجبا تنفيذا للحكم الصادر من هذه المحكمة في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ على ماسبق بيانه .

(القضية رقم ١ سنة ٢٢ ق الهيئة السابقة)

١١٣

١٢ يونيو سنة ١٩٥٢

ترقية - ترقية قاض إلى درجة وكيل محكمة فئة (ب) تنفيذاً لحكم صادر من الجمعية العمومية لمحكمة النقض بإبطال المرسوم الصادر بتخفيضه إلى هذه الدرجة لاعتبارات خاصة به . عدم اقادة زميله الذي كان يسبقه في الأقدمية ولم يطعن في المرسوم المذكور من الحكم الصادر بإبطاله . طلب هذا الزميل مقارنة حاله بحالة زميله المحكوم له وطلب ابطال مرسومين صادرين بترقية هذا الأخير إلى درجة رئيس محكمة ثم تعيينه مستشاراً فيما تضمناه من تخطية . في غير محله .

المبدأ القانوني

لما كان الطالب لم يطعن في الميعاد القانوني في المرسوم الصادر بالحركة القضائية فيما تضمنه من تخطية في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة د ب ، أو ما يعادلها ، بينما طعن زميله الذي كان يليه في الأقدمية في الميعاد القانوني وقبل طعنه وألغت هذه المحكمة المرسوم المذكور فيما تضمنه من تخطية في الترقية إلى الدرجة المشار إليها ، وتنفيذا لهذا

محكمة من الفئة د ب ، على أساس مخالفته المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء . لما تبين لها من أن الطالب مساو على الأقل في الأهلية لزميله الأستاذ الذي كان يليه في الأقدمية ورقى بمقتضى المرسوم المذكور . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى ثبتت أهلية الطالب لدرجة قضائية معلومة رقى إليها من يليه في الأقدمية فان أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله الذي كان يليه وسبقت ترقيته ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات التي رقى إليها زميله الذي فورن به . وكانت الوزارة لم تقدم دليلاً على ذلك . لما كان ذلك فان تخطى الطالب في الترقية في المرسومين الصادرين في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ و ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ اللذين رقى زميله السالف الذكر بمقتضى الأول منهما إلى درجة رئيس نيابة أولى وبمقتضى الثاني إلى رئيس نيابة من الدرجة الأولى الممتازة يعتبر نتيجة لازمة لتخطيه في المرسوم الأول الملغى ومن آثاره إذ فاته بسبب هذا التخطي فرصة الترقية للوظائف التي رقى إليها زميله التالي له في الأقدمية ومن ثم يكون المرسومان المشار إليهما قد لحقتهما نفس المخالفة التي شابت المرسوم الأول واستوجبت الغاءه .

ومن حيث إن مرسوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٢ صدر هو الآخر مشوباً بنفس المخالفة إذ يدل أن يصحح وضع الطاعن تنفيذا للحكم السابق صدوره له اقتصر على ترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة د ب ، في حين كان يجب تعيينه في وظيفة رئيس محكمة من الفئة د ب ، سابقاً في الأقدمية لزميله السالف الذكر الذي رقى إلى درجة بمائلة لها

الحكم اعتبر في درجة وكيل محكمة من الفئة «ب» من تاريخ المرسوم الملغى . وبذلك تقدم في المدرجة على الطالب الذي لم يقعد من الحكم السالف الذكر لأنه إنما صدر بإلغاء المرسوم المطعون فيه بالنسبة إلى زميله المحكوم له لاعتبارات خاصة به لا لعب لاحق بذات المرسوم يجعله باطلا بطلانا مطلقا يتعدى أثره إلى جميع من شملتهم الحركة القضائية المذكورة ويفيد منه كل من تخطأ المرسوم بالترقية ، ولما كانت ترقية زميل الطالب إلى وظيفة رئيس محكمة ثم تعيينه مستشارا بمرسومين لاحقين من آثار الوضع الذي كسبه تنفيذًا للحكم المشار إليه والذي لا يفيد منه الطالب على ما سبق بيانه . فان طعن الطالب المؤسس على مقارنة حالته بحالة زميله السالف الذكر في غير محله ويكون ما ينعاه على المرسومين المطعون فيهما من مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة في غير محله كذلك ومن ثم يتعين رفض الطلب .

المحكمة

د من حيث إن الطالب يبنى طعنه في المرسومين الصادر أولهما في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ والمشور في الوقائع المصرية في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بترقية الأستاذ وكيل محكمة من الفئة «أ» إلى درجة رئيس محكمة من الفئة «ب» والصادر ثانيهما في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بتعيين الأستاذ مستشارا بمحكمة استئناف أسبوط وذلك فيما تضمنه من تعطل الطالب في الترقية سابقا لزميله

المذكور . على سبيل يتحصل الأول منها - في أن المرسوم الأول ، إذ تخطاه وتناول بالترقية الأستاذ في حين أن الأخير كان يثبته في الأقدمية ويتساوى معه في الأهلية باقرار وزارة العدل - قد خالف المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء ، وأنه لا يغير من ذلك صدور حكم محكمة النقض في الطعن الذي قرره الأستاذ في الطلب رقم ٥ سنة ١٩٤٣ قضائية رجال قضاء ، لأنه هو لم يكن طرفا فيه - فلا يجوز أن يتعدى إليه أثر الحكم فيه بالضرر ، بل أن وضعه هو وأسبقته على الأستاذ في الأقدمية كاتا يستوجبان تطبيق نفس المبدأ الذي قرره الحكم المشار إليه على حالته بحيث يفيد منه - ويتحصل السبب الثاني في أن وزجرة العدل لم تراعى أقدمية الطالب عند تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة الأستاذ في حين أن الحكم لم يقض بإقصائه عن الترقية ولم يقض بأن يسبقه الأستاذ بل على العكس يفهم من أسبابه أنه خطأ الوزارة في تخطيها له والأستاذ مما كان يتعين معه على الوزارة أن - تعامله بمثل ما عاملت به الأستاذ فلا ترد الظلم عن شخص ليتحملة سواء وبذلك تكون قد أساءت استعمال السلطة .

د ومن حيث إن سبب الطعن بمرودان بأن الطالب لم يطعن في الميعاد القانوني في مرسوم الحركة القضائية الصادر في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٨ فيما تضمنه من تخطية في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة «ب» أو ما يعادلها بينما طعن فيه زميله الأستاذ في الميعاد القانوني وقبل طعنه وألغى هذه المحكمة

المبدأ القانوني

لما كانت الترقية من وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) وفقاً للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ هي بالأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية، وكان يبين من الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير الفئيش عن أعماله ومن مقارنة أهليته بأهلية من رقوا بمقتضى المراسيم والقرارات المطعون فيها إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (أ) أو ما يعادلها من كانوا يلونه في الأقدمية وذلك حسب البيانات الرسمية التي كلفت هذه المحكمة وزارة العدل تقديمها من واقع السجل السرى لهم أنه لم تقع في تخطي الطالب في الترقية إلى الوظيفة المشار إليها مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة، فان هذا التخطي يكون - وقد تم وفقاً لقاعدة الترقية المشار إليها بما يتفق والمصلحة العامة وله ما يبرره - لاشأن له بما نصت عليه المادة الثامنة من النهي على منح القاضي أى مرتب شخصي أو اضافي أو معاملته معاملة استثنائية، وليس فيه أى إخلال بمبدأ عدم القابلية للعزل حسبما تضمنته المادة العاشرة كما لا يعد جزاءاً تأديبياً بالمعنى المفهوم من الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في القانون

المحكمة

« من حيث إن الطلبات الثلاثة قد استوفت أوضاعها الشكلية .

« ومن حيث إنها تحصل حسبما جاء بهاء في أن الطالب ولى مختلف الوظائف القضائية حتى عين قاضياً بالمحاكم المختلطة ثم نقل بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلى القضاء الوطنى في وظيفة

للمرسوم المذكور فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى الدرجة المشار إليها ، وتنفيذاً لهذا الحكم اعتبر الأستاذ في درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » من تاريخ المرسوم الملغى وبذلك تقدم في الدرجة على زميله الطالب الذى لم يفد من الحكم السالف الذكر لأنه إنما صدر بالغاء المرسوم المطعون فيه بالنسبة إلى الأستاذ لا اعتبارات خاصة به لا لعب لاصق بذات المرسوم يجعله باطلاً بطلاناً مطلقاً يمدى أثره إلى جميع من شملتهم الحركة القضائية المذكورة ويفيد منه كل من تخطاهم المرسوم بالترقية - ولما كانت ترقية الأستاذ إلى وظيفة رئيس محكمة في المرسوم الصادر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ من آثار الوضع الذى كسبه تنفيذاً للحكم المشار إليه والذى لا يفيد منه الطالب على ما سبق بيانه - فان طعن الطالب المؤسس على مقارنته حالته بحالة زميله السالف الذكر يكون في غير محله ويكون ما ينعاه على المرسومين المطعون فيهما من مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة في غير محله كذلك ومن ثم يتعين رفض الطلب .

(القضية رقم ٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

١١٤

١٢ يونيه سنة ١٩٥٢

ترقية . الترقية من وظيفة وكيل محكمة هي وفقاً للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء بالأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . ثبوت أن تخطي الطالب في الترقية لا يتضمن مخالفة لقانون أو التعسف في استعمال السلطة وأنه قد تم وفقاً لقاعدة الترقية المشار إليها بما يتفق والمصلحة العامة . هذا التخطي لاشأن له بالنهي على منح القاضي أى مرتب شخصي أو اضافي أو معاملته معاملة استثنائية كما أنه ليس فيه إخلال بمبدأ عدم القابلية للعزل ولا يعد جزاءاً تأديبياً .

وكيل محكمة من الفئة (ب) بمحكمة القاهرة الابتدائية وعهد إليه برئاسة إحدى دوائرها التجارية فدائرة الاجارات فدائرة طعون الضرائب ونهض بعمله فيها على أكمل وجه وإذ بالمراسم الثلاثة المطعون فيها تغفل ترقية إلى وظيفه وكيل محكمة من الفئة (أ)، أو ما يعادلها مع أنها اشتملت على ترقية كثيرين ممن كانوا يلونه في الأقدمية، ولذا طلب الغاءها هي والقرارات الوزارية المتممة لها فيما تضمنته من تخطية في الترقية إلى الوظيفة المشار إليها وكذلك إلغاء جميع ما ترتب عليها من آثار مع الحكم بأحقية في هذه الترقية على أن تكون أقدميته تالية لحضرة الأستاذ وقد بنى الطالب طلبه الأول رقم ٢١ سنة ٢٠ على ثلاثة أسباب كما أقام كلا طلبيه الآخرين رقمي ٢٠ سنة ١٢ و ٢١ سنة ٢٢ على نفس هذه الأسباب مضيفا إليها سببا رابعا .

ومن حيث إن السبب الأول يتحصل في أن المراسم والقرارات المطعون فيها قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله — ذلك بأنه لما كان قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ قد هدف إلى المساواة بين رجال القضاء إذ نص في المادة الثامنة على أنه لا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب شخصي أو اضافي ولا أن يعامل أية معاملة استثنائية، وإذ راعى ألا تكون هذه المساواة طفرة وإنما تدرج في بسط أحكامها بحيث لا ينعمون بها كاملة إلا بعد مرحلة يجتازونها ولا يتفاضلون فيها إلا بأقدميتهم، يفسر ذلك ماورد في المادة ٢٣ تمييز بين قضاة الدرجة الثانية أو وكلاء النيابة من الدرجة الأولى وبين من هم في درجات أعلى فأجاز الترقية بالكفاية الممتازة بقدر تلك بالنسبة إلى الأولين بينما أوجب أن تكون الترقية بالأقدمية بالنسبة إلى الآخرين،

كما يفسره ما تضمنته المادة العاشرة من مبدأ عدم القابلية للعزل بعد مضي ثلاث سنوات بالنسبة إلى القضاء وإطلاق هذا المبدأ بالنسبة إلى من هم في درجات أعلى — لما كان ذلك كذلك يكون في تخطي الطالب في الترقية إخلال بهذه المساواة ومخالفة لحكم القانون . ويتحصل السبب الثاني في أن المراسم — والقرارات المطعون فيها قد عارها البطلان والخطأ في القانون — ذلك بأن ما تضمنته من اغفال الطالب في الترقية هو جزاء تأديبي مقنع لما يترتب عليه من حرمانه من حقه المشروع في الوصول إلى الوظائف العليا، خصوصا وأن قانون استقلال القضاء قد حدد الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها وليس من بينها الحرمان من الترقية كما أنه نظم إجراءات الدعوى التأديبية وقد وقع هذا الحرمان على الطالب دون اتباعها . ويتحصل السبب الثالث في أن المراسم والقرارات المطعون فيها قد شابها البطلان للنقص في استعمال السلطة يدل على ذلك خلو ملفه مما يشينه وما هو ثابت به من سيرة طيبة في القضاء وما احتوته تقارير التفتيش على أعماله من ثناء عليه وتنويه بكفايته وسلامة تقديره، وهذا الدليل يقع على عاتق وزارة العدل عبء دفعه يكفي لإثبات أن تخطيه في الترقية لم يكن لداعي المصلحة العامة وإنما لاعتبارات خاصة لا يصح أن تلج محراب القضاء وحرمة المقدس .

ومن حيث إن وزارة العدل ردت على هذه الأسباب بأن الترقية من وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) أو ما يعادلها ليست بالأقدمية كما يقول الطالب وإنما هي وفقا للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء بالأهلية ولا تراعى الأقدمية إلا عند التساوي في الأهلية، وإن الحركات القضائية التي صدرت بها المراسم

المطعون فيها أجريت. على أساس هذه القاعدة ذلك بأن الذين رُقوا بموجبها إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (أ) أو ما يعادلها وكانوا تالين للطالب في الأقدمية هم من حيث درجة أهليتهم إما في المرتبة الأولى - مرتبة كفاء - وإما في المرتبة الثانية - مرتبة فوق المتوسط - في حين أن الطالب لم يبلغ إلا المرتبة الثالثة مرتبة متوسط على ما يبين من ملفه وما احتواه من تقارير التفتيش على أعماله وأنه بناء على ذلك لا تكون للوزارة إذ تخطته في الترقية قد عاملت أحدا معاملة استثنائية ولا هي وقعت عليه جزاء تأديبيا وإنما أنقذت في حق الجميع حكم القانون في الحدود التي رسمها. وأما ما يدعيه الطالب من سوء استعمال السلطة فإنه لم يقدم عليه دليلا هذا فضلا عن أنه لم يفصح عن الاعتبارات الخاصة التي أشار إليها.

ومن حيث إن السبب الرابع الذي أضافه الطالب في كلا الطلبين رقمي ٢٠ سنة ٢١ و ١٢ سنة ٢٢ يتحصل في أن ما نسب إليه في تقرير التفتيش على أعماله عن المدة من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٠ من ضالة نسبة الأحكام التي أصدرتها دائرة طعون الضرائب التي كان يرأسها وتساهلها في قبول طلبات التأجيل فيه تهم على الوقائع وتجاهل لطبيعة هذه القضايا، ذلك بأنه، لما فيها من منازعات حساسية دقيقة وما تستلزمه من ضم ملفات الممولين وندب الخبراء وأبحاث قانونية متعددة، لا يمكن الفصل فيها في جلسة أو جلستين هذا فضلا عما يبين من مراجعة أعمال هذه الدائرة من أنها كانت تفصل في جميع القضايا التي يتم تحضيرها وترفض طلبات التأجيل التي لم يكن لها مبرر وتوقع الغرامة على من يتسبب في التأجيل أكثر من مرة وعلى كل حال فإن هذه

ومن حيث إن الطالب أثار كذلك في رده على دفاع الوزارة أنه لا يجوز لها أن تتحداه بتقارير التفتيش على أعماله ذلك بأنها أخضت أمرها عنه ولم تخطر به ولم يعلم بأحدها إلا مصادفة - مع أن القرار الوزاري الصادر بتشكيل إدارة التفتيش يوجب عليها إخطار القضاة بهذه التقارير حتى تاح لهم فرصة الرد عليها أما التقرير الذي علم به فقد قدم إلى الوزارة رده عليه وأبان فيه أنه تقرير غير صحيح للأسباب التي ذكرها.

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها برفض الطلبات الثلاثة للأسباب التي أوردتها.

ومن حيث إنه لما كانت الترقية من وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) وفقا للادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ هي بالأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية وكان يبين من الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير التفتيش على أعماله وأولها عن المدة من يناير إلى مارس سنة ١٩٥٠ وثانيها عن المدة من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٠ وثالثها عن المدة من مارس إلى مايو سنة ١٩٥١ ومن الرد المقدم منه على التقرير الثاني منها ومن مقارنته أهليته بأهلية من رُقوا بمقتضى المراسيم والقرارات المطعون فيها إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (أ) أو ما يعادلها ممن كانوا يلونه في الأقدمية وذلك حسب البيانات الرسمية التي كلفت هذه المحكمة وزارة العدل تقديمها من واقع السجل السري لم - لما كان يبين من كل ذلك أنه لم تقع في تخطي الطالب في الترقية إلى الوظيفة المشار إليها مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة - كان هذا التخطي وقد تم وفقا لقاعدة الترقية المشار إليها بما يقتض

والصلحة العامة وله ما يبرره لا شأن له بما نصت عليه المادة الثامنة من النهي عن منح القاضي أى مرتب شخصى أو إضافى أو معاملته معاملة استثنائية ، وليس فيه أى إخلال بمبدأ عدم القابلية للعزل حسبما تضمنته المادة العاشرة ، كما لا يعد جزءاً تأديبياً بالمعنى المفهوم من الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى القانون ، أما ما أثاره الطالب فى رده على دفاع الوزارة فردود بأن القرار الوزارى الصادر فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ بتشكيل إدارة التفتيش القضائى بوزارة العدل وإن أوجب إخطار القاضي بالملاحظات القضائية والإدارية التى تظهر من التفتيش على أعماله إلا أنه لم يوجب إخطاره برأى التفتيش فى درجة أهليته بل جعل الإفضاء إليه بهذا الرأى جوازياً لرئيس التفتيش ، بما يكون معه فى غير محله قول الطالب بعدم الاعتداد بتقارير التفتيش التى احتواها ملفه بسبب عدم إخطاره بها ومن ثم تكون الطلبات الثلاثة على غير أساس ويتعين رفضها .

(القضايا رقم ٢١ سنة ٢٠ ق و ٢٠ سنة ٢١ ق و ١٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

١١٥

١٢ يونه سنة ١٩٥٢

ترقية - ترقية وكلاء النائب العام من الدرجة الثالثة إلى درجة الثانية . أساسها الاختيار القائم على تحقيق المصلحة العامة - عدم جواز اتخاذ الأقدمية بذاتها أساساً للاختيار إلا بقدر ما يكون قد تحقق فى الموظف خلال أقدميته فى الدرجة السابقة من صفات الأهلية فى العمل الذى يقوم به . (المادة ٧٣ من قانون استقلال القضاء) .

المبدأ القانونى

المادة ٧٣ من قانون استقلال القضاء

إذ نصت على أن الترقية إلى وظيفة وكيل النائب العام من الدرجة الثانية تكون من بين الوكلاء من الدرجة الثالثة ، وإن تكن قد اطلقت لوزارة العدل الحق فى اختيار من ترى استحقاقهم للترقية إلا أن الاستفادة من سياق نصوص هذا القانون وما تجرى عليه طبيعة الأمور بشأن التدرج فى الوظائف العامة ، أن يكون مرد هذه الترقية إلى الاختيار القائم على تحقيق المصلحة العامة . ولما كانت الأقدمية بذاتها لا يمكن أن تتخذ أساساً للاختيار إلا بقدر ما يكون قد تحقق فى الموظف خلال أقدميته فى الدرجة السابقة من صفات الأهلية فى العمل الذى يقوم به ، فإن قام لدى جهة الإدارة التى يعمل بها من الأسباب ما يبدل على انتقاص من هذه الأهلية أو مجانبة للصفات التى تتطلبها طبيعة الوظيفة ، كان لهذه الجهة - نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة - أن تتخطاه إلى من يليه ولا تكون بذلك قد خالفت القانون فى شيء أو أساءت استعمال السلطة . ولا يكون للموظف أن يدعى عليها أنها أوقعت عليه بهذا التخطى جزاءاً تأديبياً لم ينص عليه القانون ولم تتخذ معه إجراءات المحاكمة عنه . ذلك بأن عدم أهلية الموظف للترقية ليس مما يلزم عنه وجوب المؤاخذة التأديبية فى جميع الأحوال . واذن ففى كانت وزارة العدل قد دفعت دعوى الطالب بأنها ما تخطته فى الترقية فى القرارين الوزاريين المطعون فيهما إلا لأسباب موضحة بخلف تخدمه ، وكان يبين من الإطلاع على هذا

الملف وما احتواه من تقارير عن أعماله في مختلف الجهات، وخصوصا ما احتواه خطاب رئيس النيابة الى النائب العام وتقرير المحامي العام وتقرير المفتش القضائي للنيابات أن ترك الطالب بمقتضى القرارات الوزاريين المشار اليهما كان له ما يبرره، وكان الطالب بدوره لم يقيم دليلا على أن وزارة العدل إذ تخطته قد خالفت القانون أو أساءت استعمال سلطتها في هذا التخطي فان ما ينعمه الطالب في كلالطيه على هذه الوزارة لا يكون له ما يبرره ويكون الطالبان على غير أساس ومن ثم يتعين رفضها.

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى على ما يبين من أوراقها تحصل في أن الطالب حصل على أجازة « الليسانس » في القوانين من كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول في دور شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ بدرجة مقبول من الخارج وعين في تلك السنة بوزارة الشؤون الاجتماعية في وظيفة بالدرجة السادسة وندب بإدارة التحقيقات حيث عمل مفتشا بها . وفي شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦ عين معاونًا للنياية وبعد سنة رقي مساعدا ، وفي ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم ملكي بتعيينه وكيلا للنائب العام من الدرجة الثالثة وأنه في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أصدر معالي وزير العدل قرارا بترقية أربعين من وكلاء النائب العام من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية ومن بين هؤلاء ثمانية يلوته في الأقدمية والاستحقاق للترقية ، فظعن في هذا القرار بطلبه الأول لإغفاله في الترقية وبنى طعنه على سببين يتحصل

أولهما في مخالفة القرار للقانون وخطئه في تطبيقه وتأويله ذلك بأن ترتيبه في الأقدمية بين من رقوا بموجب القرار المطعون فيه كان بعد الثاني والثلاثين منهم وقبل الثمانية الآخرين ، هذا إلى أنه كان يؤهله إلى الترقية علاوة على أقدميته عمله وسلوكه ، ويتحصل السبب الثاني في أن القرار قد انطوى على إساءة استعمال السلطة وفي ذلك يقول الطالب أنه قضى في الوظائف العامة خمس سنين وهو حائز لرضاء رؤسائه ثم شعر فجأة بأن هناك اتجاهًا لإعنائه . ففي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ندب من الجيزة إلى أسيوط وندب بعدها إلى بني سويف لمدة شهر ثم إلى الواسطي لمدة أسبوع ثم منها إلى مرسى مطروح لمدة شهرين ثم إلى أسوان أربعين يوما ومنها نقل نهائيا إلى نيابة قنا الكلية وكان ذلك النقل عقب صدور حركة الترقيات التي يتظلم من تخطيه فيها وأنه تحمل الكثير المرهق من المشقات في صبر وصمت حسبانًا منه أن مصلحة العمل وحدها هي التي دعت إلى هذه الانتدابات المتلاحقة والتي انتهت باقصائه إلى قنا . فلما أن حصل تخطيه في القرار المطعون فيه تحقق لديه أنه إنما كان ضحية رغبة في إعنائه والإضرار به وأن حرمانه من الترقية إنما كان إساءة لاستعمال السلطة

« وحيث إن وزارة العدل دفعت هذه الدعوى بأنه لما كانت المادة ٧٣ من قانون استقلال القضاء قد دخلت من إيراد القيود على حق الوزارة في الترقية فان مرد هذه الترقية يكون إلى اختيارها الذي تسعى به إلى تحقيق المصلحة العامة هذا إلى أن الوزارة في الواقعة المطروحة لم تتجاوز في اختيارها هذا النطاق فما تخطب الطالب إلا لأسباب واضحة في ملف خدمته ، ولما كان ذلك فانها لا تكون قد خالفت القانون في شيء ولا

هي أساءات استعمال السلطة .

وحيث إن الطاعن عقب على ذلك بقوله إن مؤدى دفاع الوزارة أنها إذ تخطته في الترقية قد أوقعت عليه جزاء مترتباً على ما احتواه ملف خدمته ولما كانت الجزاءات التي يجوز توقيعها على أعضاء النيابة قد بينها قانون استقلال القضاء في المواد ٨٥ وما بعدها ، ولم يكن من بين هذه الجزاءات التخطي في الترقية وكان الثابت من ملف خدمة الطالب أنه أهل للترقية ورقى في دوره فعلاً من معاون للنيابة إلى مساعد ثم إلى وكيل من الدرجة الثالثة وأنه لم توقع عليه جزاءات تأديبية ولم يحاكم عن أمر يستوجب محاكمته مما كان يمكن معه القول بأن أهليته للترقية قد زالت بعد توافر أسبابها لما كان ذلك فإن وزارة العدل باعفاًها ترقية الطالب على الوجه الذي تقول به تكون قد خالفت القانون . أما ما عزی إليه من أن له آراء سياسية يجهر بها فانه مردود بأن النائب العام وهو رئيسه الأعلى لم يعتبر شيئاً من ذلك ثابتاً إذا اكتفى من باب النصيحة أو من باب الاحتياط ليس غير أن يستوقعة على إقرار يتعهد فيه بعدم الاشتغال بالسياسة وفي هذا الإقرار نفى الطالب كل ما عزی إليه من اشتغاله بالسياسة أو الحزبية منذ التحاقه بالنيابة العامة . أما ما أعارته الجهات الإدارية ورئيس نيابة الجيزة من الأهمية لما نسب إلى الطالب من الاشتراك في وضع إكليل من الزهر على نصب التذكاري بالجامعة في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وهو يوم ذكرى الشهداء لما يدل أن اتهامه بالسياسة الحزبية لم يقصد به إلا التشهير والإعنات ذلك بأنه مع التسليم جدلاً بصحة ما نسب إليه فان ما وقع ما كان يستوجب كل هذه الضجة فالطالب مازال حديث عهد بالتخرج في الجامعة ومن بين الشهداء من كانوا زملاءه وأصدقائه ، ولم يكن عليه من حرج أن ذهب

متفرداً أو وجد آخر ذاهباً لتحية الشهداء فذهب معه يؤدي واجباً يراه مقدساً كما لم يكن محل لعاب عليه تصرف تأتي الوزارة بمثله بل وتحيطه بمظاهر التمجيد وتدعو إليه وتباركه وقد احتفلت فعلاً بيوم الشهداء فذهب معالي وزير التجارة موقفاً من رفعة رئيس الوزراء إلى حرم الجامعة لتحية نصب الشهداء في يوم ١٤ من نوفمبر سالف الذكر .

وحيث إن الطالب يؤسس طلبه الثاني على أنه بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٥١ أصدر معالي وزير العدل قراراً آخر بترقية خمسة وثلاثين من وكلاء النائب العام من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية لم يكن من بينهم سوى ثلاثة يسبقونه في الأقدمية ولم يكن هو عن شملتهم الترقية وهو ينفي طعنه في هذا القرار على ذات السببين اللذين أقام عليهما طعنه في القرار السابق مضافاً إليهما قوله إنه بفرض التسليم جدلاً بأن تخطيه منذ خمسة شهور قد قام على شبهة تبرره فانه ما كان للوزارة أن تلاحقه بالغبن فتهدر حقوقه وتقدم عليه من كانوا أقل منه استحقاقاً بل وأن تقدم عليه من بينهم من لم يمارس عملاً في النيابة . وذكر منهم واحداً (بذاته) وأن الوزارة إذا كانت قد سوغت حرمان الطالب من الترقية في المرة السابقة عن طريق نسبة ميول حزبية إليه — بغير حق — فإنها قد عينت زميله المشار إليه وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة منذ أقل من عام في حين أن له لوناً حزبياً ظاهراً وكان يعمل في الصحف الحزبية وأنه على أثر تعيينه تدب للعمل في مكتب وزير الاقتصاد ولا يزال به . ولم يمارس بالنيابة عملاً . وعلى الرغم من ذلك فقد كان له حظ الترقية في هذا القرار الثاني .

وحيث إن وزارة العدل دفعت هذا الطلب

بما دفعت به سابقه وزادت عليه أنه لما كان بين
ما قدمته في الطلب الأول أنها ما تخطت الطالب
في المرة الأولى إلا لأسباب موضحة في ملف
خدمته وكان في هذا الملف ما يدل على أنه ينهج في
بعض تصرفاته منهجا لا يتفق ومقتضيات وظيفته
وكان قد ورد إلى وزارة العدل من بعد تلك الحركة
معلومات من الجهة المختصة تحمل الدليل على أن
الطالب لم يقطع عن السير على المنهج المذكور
وكانت الوزارة قد رأت فيما نسب إليه أولا وفيما
نسب إليه أخيرا ما يمس مساسا رأت معه أن
تخطاه في الترقية في الحركة الأخيرة لما كان
ما تقدم فان الوزارة لا تكون قد خرجت على
القانون ولا أساءت استعمال سلطاتها .

وحيث إن الطالب رد على هذا الدفاع بأنه لما
كانت الوزارة قد تذرعت في تركه في المرة الثانية
بتحريات كتب بها إليها وزير الداخلية في ٢٧
من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أي في الوقت الذي بدأت
فيه وزارة العدل تبحث حركة الترقيات التالية
وكان الطالب قد سئل عما ورد في هذه التحريات
فنفاها ، فانه ما كان للوزارة أن ترتب عليها
تأنيج أو تقيم لها وزنا إزاء إنكار الطالب إياها
وخلو الأوراق من شهادة شاهد معروف يمكن
التحويل عليه أو الأخذ بقوله ، كما أنه لا يتفق
وكرامة رجال القضاء واستقلالهم أن يؤخذوا
بمثل هذه التحريات دون تمحيص أو تحقيق هذا
إلى ما يبين من أن تصرفات الجهات المسؤولة إنما
يفيد عدم اقتناعها بصحة ما تضمنته تلك التحريات
من أخبار ذلك بأن الاجتماع بناد سياسي يعتبر
اجتماعاً عاماً ، وقد حضره من لم يكونوا أعضاء
فيه ومن بينهم الطاعن كما ورد في التحريات فلو
أن خطابات أو وثائق عدائية تمخل بالأمن كانت
قد أُلقيت فيه ، وكان الطالب قد خطب داعياً

إلى الثورة لما سكت المسؤولون عن هذه الجرائم
بماؤداه أن ما جاء في هذه التحريات لم يكن صحيحاً .

، وحيث إن المادة ٧٣ من قانون استقلال
القضاء إذ نصت على أن الترقية إلى وظيفة وكيل
النائب العام من الدرجة الثانية تكون من بين
الوكلاء من الدرجة الثالثة وإن تكن قد أطلقت
لوزارة العدل الحق في اختيار من ترى استحقاقهم
للترقية إلا أن الاستفادة من سياق نصوص هذا
القانون وما تجرى عليه طبيعة الأمور بشأن
التدرج في الوظائف العامة . أن يكون مرد هذه
الترقية إلى الاختيار القائم على تحقيق المصلحة
العامة ، ولما كانت الأقدمية بذاتها لا يمكن أن
تتخذ أساساً للاختيار إلا بقدر ما يكون قد
تحقق في الموظف خلال أقدميته في الدرجة السابقة
من صفات الأهلية في العمل الذي يقوم به . فان
قام لدى جهة الإدارة التي يعمل بها من الأسباب
ما يدل على انتقاص من هذه الأهلية أو بجانب
للصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة كان لهذه
الجهة نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن
تخطاه إلى من يليه ولا تكون بذلك قد خالفت
القانون في شيء . أو أساءت استعمال السلطة
ولا يكون للموظف أن ينعي عليها أنها أوقعت
عليه بهذا التخطي جزاء تأديبياً لم ينص عليه
القانون ولم تتخذ معه إجراءات المحاكمة عنه . ذلك
بأن عدم أهلية الموظف للترقية ليس مما يلزم عنه
وجوب المؤاخذه التأديبية في جميع الأحوال .
لما كان ذلك وكانت وزارة العدل قد دفعت دعوى
الطالب بأنها ما تخطته في الترقية في قرارى ١٦
من سبتمبر سنة ١٩٥٠ و ٣ من فبراير سنة ١٩٥١
الوزاريين إلا لأسباب موضحة بملف خدمته
وكان يبين من الاطلاع على هذا الملف وما احتواه

من تقارير عن أعماله في مختلف الجهات وخصوصاً ما احتواه خطاب رئيس نيابة الجيزة إلى النائب العام في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وتقرير المحامي العام بأسسوط المؤرخ في ٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وتقرير المفتش القضائي للنيابات المؤرخ في ٥ من مارس سنة ١٩٥٠ أن ترك الطالب في الترقية بمقتضى القرارات الوزارية المطعون فيها كان له ما يبرره وكان الطالب بدوره لم يقدم دليلاً على أن وزارة العدل إذ تخطته قد خالفت القانون أو أساءت استعمال سلطتها في هذا التخطي فإن ما ينعاه في كلا طلييه على هذه الوزارة لا يكون له ما يبرره ويكون الطالبان على غير أساس ومن ثم يمين رفضهما .

(الفضيلتان رقم ٢٩ سنة ٢٠ و ٢١ سنة ٢١ ق.رياسة وعضوية حضرات السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد المظي خيال وعبد الحميد وشاحي وسليمان ثابت وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غيم ومحمد نجيب أحمد ومصطفى طاضل وإسماعيل مجدى وعبد العزيز سليمان وباسيلي إمامى المستشارين)

١١٦

١٢ يونيه سنة ١٩٥٢

أ - نقض . طعن . ميعاد الطعن . أحد المراسيم المطعون فيها صدر في ظل قانون مجلس الدولة رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ . ميعاد الطعن هو ستون يوماً . تفويت هذا الميعاد . الطعن غير مقبول شكلاً .

ب - نقض . طعن . ميعاد الطعن . أحد المراسيم المطعون فيها صدر في ظل قانون نظام القضاء . ميعاد الطعن هو ثلاثون يوماً . نشر المرسوم المطعون فيه بالجريدة الرسمية يعني عن اعلانه . رفع الطعن بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشر المرسوم بالجريدة الرسمية . الطعن غير مقبول شكلاً . لا يغير من هذا النظر أن القرارات المكتملة للمرسوم لم تنشر ولم تعلن إذ الفرع يتبع الأصل .

المبادئ القانونية

١ - متى كان مرسومان من المراسيم

المطعون فيها قد صدر في ظل العمل بقانون مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وكانت المادة ٢٥ من هذا القانون تنص على أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به وكان الثابت أن الطالب قدم طعنه على هذين المرسومين بعد انقضاء الميعاد المشار إليه فإن طعنه بالنسبة إليهما لا يكون مقبولاً شكلاً .

٢ - لما كانت بعض المراسيم المطعون فيها قد صدرت في ظل العمل بقانون نظام القضاء وكانت المادة ٢٣ من هذا القانون توجب اتباع القواعد والاجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة إلى طلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة وكانت المادة ٢٨ من قانون المرافعات تنص على أن ميعاد الطعن بالنقض ثلاثون يوماً . وكان نشر المرسوم أو القرار الإداري بالجريدة الرسمية يقوم مقام اعلانها على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، وكان ميعاد الطعن على هذه المراسيم والحالة هذه هو ثلاثون يوماً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية - لما كان ذلك وكان الثابت أن الطالب قدم طعنه في المراسيم المشار إليها بعد مضي أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية ، فإن الطعن فيها يكون غير مقبول شكلاً أما التحدى بأن القرارات المتفرعة عن هذه المراسيم لم تنشر ولم تعلن الأمر الذي يترتب عليه بقاء الطعن فيها مفتوحاً ، هذا التحدى مردود بأن هذه القرارات لم تصدر إلا مكتملة للمراسيم المطعون

فيها فهي فرع يتبع الأصل ومتى كان الطعن على الأصل غير مقبول شكلاً فإن الطعن على الفرع يكون غير مقبول كذلك .
المحكم .

د حيث إن الطالب قدم طلبه الحالي في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢ وقال في بيانه إنه سبق أن قدم طعناً في المرسوم الصادر بحركة قضائية في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والقرار الوزاري المكمل له والصادر في نفس التاريخ وذلك فيما تضمناه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) وترقية كثيرين إلى هذه الدرجة ممن يلونه في الأقدمية ولا يفضلونه في الأهلية ولما كان الطعن المشار إليه لما يفصل فيه وقد صدرت بعد المرسوم والقرار السابق الطعن فيهما مراسيم وقرارات أخرى قامت كلها على أساسهما كما صدرت قبلهما مراسيم وقرارات لم يسبق له الطعن فيها ، فقد رأى ازاء استمرار وزارة العدل في تجنبها على حقه أن يقدم طعنه الحالي طالباً فيه إلغاء جميع المراسيم الخاصة بالحركات القضائية في المحاكم الوطنية التي صدرت في المدة من ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩ إلى ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ والقرارات الوزارية المكملة لها . وهذه المراسيم هي :

أولاً : المرسوم الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٧٣ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ .

ثانياً : المرسوم الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ١٣٠ الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

ثالثاً : المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٢١ الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٠ .

رابعاً : المرسوم الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥١ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٥٦ الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٩٥١ .

خامساً : المرسوم الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ١٦ الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

سادساً : المرسوم الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ١٦ الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ .

ويستند الطالب في طلبه هذا إلى أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ توجب أن تكون الترقية من وظيفة قاض من الدرجة الأولى إلى ما بعدها من الدرجات منوط بالأهلية وأنه عند التساوي تراعى الأقدمية — وأنه لما كانت المراسيم والقرارات المطعون فيها قد أغفلت ترقيته ضمن من رقوا حتى وصلوا إلى درجة مستشار بينما لم يصل هو إلا إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) هذا فضلاً عن أن المرسوم الأخير الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ قد تخطاه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (أ) بينما رقي ثلاثة من بعده إلى هذه الدرجة وهم الأساتذة لما كان ذلك

وكان هو لا يقل في الأهلية والكفاية عن تخطوه إن لم يكن يفضلهم ، فإن المراسيم والقرارات المشار إليها تكون قد صدرت مخالفة للقانون وتكون الوزارة باصدارها إياها على هذا النحو قد أساءت استعمال سلطتها باهدار حقه وتخطيه في الترقية لافساح مجال الترقية لغيره بغير مبرر — ويضيف الطالب أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه يترتب على إلغاء المرسوم المطعون فيه إلغاء

المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء والمادة ٤٢٨ من قانون المرافعات .

« وحيث إن الطالب يقول في مذكرته إنه

لم يتقيد بميعاد الطعن المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ مرافعات بالنسبة الى تلك المراسيم والقرارات المكمل لها تأسيساً على القاعدتين المقررتين بالمادتين السادسة والسابعة من قانون المرافعات — إذ تنص المادة السادسة على أنه إذا نص القانون على ميعاد حتمي لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله — وتنص المادة السابعة على أن كل إعلان أو تنبيه أو إخبار أو تبليغ أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك — ولما كانت الوزارة لا تعلن المراسيم والقرارات للقضاء بواسطة قلم المحضرين للعلم بها أسوة بالأحكام فان ميعاد الطعن فيها يظل مفتوحاً ولا يكتفى في هذه الحالة بالنشر هذا فضلاً عن أن القرارات لا تنشر كالمراسيم ولا يعلم بها إلا ذوو الشأن فيها بينما تكون مجهولة عند من تخطيهم في الترقية — هذا إلى أن الطعون كلها مرتبطة بعضها ببعض الآخر ومرتبة على أولها وهو الخاص بالمرسوم الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩ فيكون هو الأصل وتكون باقى الطلبات من الآثار المترتبة عليه .

« وحيث إنه لما كان مرسوماً ١٩٤٩/٥/٢٨

و ١٩٤٩/٩/٢٦ قد صدر في ظل العمل بقانون مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وكانت المادة ٣٥ من هذا القانون تنص على أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به وكان

جميع المراسيم والقرارات المترتبة عليه ما لم تقدم الوزارة الدليل على مسوغ طارئ يحول دون ترقيته إلى الدرجات القضائية العليا أسوة بزميله الذى يليه فى الأقدمية ولما كان لا يوجد لدى الوزارة ما يسوغ تخطيه فى الترقية فى أية حركة من الحركات القضائية المشار إليها — فانه لذلك يطلب إلغاء المراسيم والقرارات الوزارية السالفة الذكر فيما تضمنته من تخطيه فى الترقية إلى وظيفة مستشار والحكم بأحقية فى هذه الدرجة من تاريخ المرسوم الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ تالياً فى الأقدمية للاستاذ ... مع حفظ حقه فى المطالبة بالتعويض وكافة الحقوق الأخرى وإلزام وزارة العدل بالمصروفات وأتعاب المحاماة وقد رد الطالب فى مذكرته الشارحة ما أورده فى تقرير طعنه أضاف أنه يطعن أيضاً فى المرسوم الصادر فى ١٧ / ٨ / ١٩٥٠ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٨٤ الصادر فى ٢٦ / ٨ / ١٩٥٠ ويطلب أصلاً إلغاء هذا المرسوم فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة وإلغاء المرسوم الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية الى وظيفة مستشار وترقية الأستاذ ... بموجب هذين المرسومين الى وظيفة رئيس محكمة ثم الى وظيفة مستشار على أن يكون تالياً فى الأقدمية للاستاذ ... وسابقاً على الأستاذ ... ومن باب الاحتياط يصمم على طلباته الواردة فى التقرير المقدم منه .

« ومن حيث إن وزارة العدل والنيابة العامة دفعا بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة الى المراسيم المطعون فيها عدا المرسوم الأخير الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ لتقديمه بعد الميعاد وفقاً لنص

الثابت أن الطالب قدم طعنه على هذين المرسومين بعد انقضاء الميعاد المشار اليه ، فان طعنه بالنسبة إليهما لا يكون مقبولا شكلا .

د وحيث إن مراسيم ١٤ / ٢ / ١٩٥٠ و ١٩٥٠ / ٨ / ١٧ و ١٩٥١ / ٦ / ٢٠ و ١٩٥١ / ١٠ / ٨ قد صدرت في ظل العمل بقانون نظام القضاء ولما كانت المادة ٢٣ من هذا القانون توجب اتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة إلى طلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة وكانت المادة ٢٨ من قانون المرافعات تنص على أن ميعاد الطعن بالنقض ثلاثون يوما وكان نشر المرسوم أو القرار الإداري بالجريدة الرسمية يقوم مقام إعلانهما على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، وكان ميعاد الطعن على هذه المراسيم والحالة هذه هو ثلاثون يوما من تاريخ نشرها — لما كان ذلك وكان الثابت أن الطالب قدم طعنه في المراسيم المشار إليها بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية فان الطعن فيها يكون غير مقبول شكلا — أما الاعتراض بأن القرارات المتفرعة عن هذه المراسيم لم تنشر ولم تعلن الأمر الذي يترتب عليه بقاء الطعن فيها مفتوحا ، هذا الاعتراض مردود بأن هذه القرارات لم تصدر إلا مكتملة للمراسيم المطعون فيها فهي فرع يتبع الأصل ومتى كان الطعن على الأصل غير مقبول شكلا كان الطعن على الفرع غير مقبول كذلك .

د ومن حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى المرسوم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ .

د ومن حيث إن الطالب يقول إن هذا المرسوم تخطاه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة

من الفئة «أ» بينما رقي ثلاثة من يلونه في الأقدمية إلى هذه الدرجة وهم الأساتذة ولما كان هؤلاء لا يفضلونه في الأهلية والكفاية إن لم يكن هو يفضلهم فان المرسوم السالف الذكر يكون قد انطوى على مخالفة للقانون — كما أن الوزارة إذ أهدرت حقه وتخطته في الترقية لتفسيح مجال الترقية لغيره من يلونه بغير مبرر ، تكون قد أساءت استعمال سلطتها .

د ومن حيث إن وزارة العدل ردت على ذلك بأنه ليس للطالب أن يعترض على ترقية الأستاذ لأنه يسبقه في الأقدمية — وأما زميلاه الآخرا فانهما مقدران من حيث الأهلية في المرتبة الأولى «كف» ، ولم يبلغ هو هذه المرتبة وقد صدر المرسوم المتضمن هذه الحركة مستوفيا كل الشروط المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء ومن أجل هذا يكون الطعن فيه واجب الرفض .

د ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى ملف الطالب ومن مقارنة أهليته بأهلية من تخطاه في الترقية بالمرسوم المطعون فيه حسب البيانات الرسمية الواردة من وزارة العدل بناء على أمر هذه المحكمة يبين من ذلك أن المرسوم المشار إليه لم ينطو على مخالفة للقانون أو إساءة استعمال السلطة ومن ثم يكون هذا الطلب على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(القضية رقم ١٧ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية حضرات السادة عبد العزيز محمد وعبد المعطي خيال وعبد الحميد وشاحي وسليمان ثابت وإبراهيم خليل ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدى وعبد العزيز سليمان وباسيلي موسى ومصطفى حسن المستشارين)

قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)

١١٧

محكمة استئناف القاهرة

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣

أمر انطباق المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ . مماط تطبيقها . فصل ممثل العمال أو النقابة . حصوله قبل تقديم الطلب بالنزاع . استمرار صفة التمثيل . أمر انطباق المادة ٢٣ من المرسوم بقانون . النشاط النقابي . الفصل المبرر . اختصاص هيئة التحكيم بنظر موضوع الفصل .

المبادئ القانونية

١ - يجب لكي يوثق الاعتراض الذي يبلغ للنقابة تطبيقا للمادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ ثمرته أن تستجيب له النقابة بأن تصحح الاجراء المعترض عليه خلال الخمسة عشر يوما التالية أو رفع وزير الشؤون الاجتماعية الأمر إلى المحكمة المختصة ففصلت فيه باقرار الاعتراض . أما إذا لم يحدث أحد هذين الأمرين فإن منطق القانون يقضى بأن تبقى الأوضاع التي ترتبت على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة واختيار أحدهم رئيسا أوضاعا صحيحة وأن تظل صفة هذا الأخير في تقديم الطلب الذي وافق عليه مجلس الإدارة في شأن شكوى العمال قائمة ولا يكون ثمت أساس للاعتراض على تمثيله مصالح العمال الذين قد أنابوه في تولى

المفاوضة عنهم .

٢ - لا وجه له لأن يعتبر انقضاء أجل الخمسة عشر يوما الذي نص عليه في المادة ١٥ من المرسوم بقانون المشار إليه دون قيام النقابة بتصحيح الأوضاع المعترض عليها اخلا لا بواجب حتمه القانون وأن يكون الجزاء عليه شل حركة النقابة وحرمانها من ممارسة نشاطها بينما قد ينجلي الأمر في النهاية عن رفض الاعتراض فيما لو رفع إلى المحكمة المختصة للفصل فيه وحيث يكون الموقف الذي ترتب عليه تعطيل النقابة عن مباشرة أعمالها جزاء لم ينص عليه قانون النقابات .

٣ - لا محل لأن يؤخذ بطريق الاستنتاج أن فصل ممثل العمال أو النقابة إذا كان حاصلا قبل تقديم الطلب إلى مكتب العمل فإنه يحرمه صفة التمثيل في كل الأحوال لأن هذا الاستنتاج غير لازم إذ التفسير الصحيح لنص المادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ يجب ألا يستبعد معه جواز قيام الأسباب التي تجعل الفصل غير مشروع فلا نزول به صفة ممثل العمال حتى ولو لم يكن قد قام بعد بتقديم الطلب وقد نصت المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢

١١٨

محكمة استئناف القاهرة

٢٧ مايو سنة ١٩٥٣

١ - الدفع بعدم قيام النقابة وانعدام صفة ممثلها .
لا محل له إذا قدم رئيس النقابة طلباً سابقاً إلى مكتب العمل .

ب - انتحال ادارة المؤسسة اسباباً غير صحيحة
لفصل العمال - عدم الأخذ بها . حق هيئة التحكيم في
نظر هذا النزاع .

المبادئ القانونية

١ - في الواقع أنه ما دام تقديم الطلب
من رئيس النقابة إلى مكتب العمل سابقاً على
حصول الاعتراض وإبلاغه لمجلس ادارة النقابة
فانه لا أساس للدفع بعدم قيام النقابة ولا
بانعدام صفة من يمثلها وقت تقديم الطلب اذ
أنه يجوز للنقابة طبقاً لقانون النقابات أن
تباشر أعمالها بعد إيداع أوراقها ومن بين هذه
الأعمال انتداب من يتولى مباشرة النزاع
الخاص بالعميل ، أما بعد تقديم الطلب فانه
لا يمكن لاعتبار النقابة غير قائمة أو للطعن
في صحة تمثيلها أن يكون مديراً مصلحة العمل قد
أبلغ مجلس الادارة اعتراضه على الاجراءات
التي اتخذت لأن هذا الاعتراض لا ينتج أثره
إلا اذا أغفلته النقابة ورفع أمر المخالفة الى
المحكمة المختصة لتفصل فيه وذلك طبقاً لما يقضى
به نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٩
لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال ولو أن
مجرد الاعتراض كان كافياً لإبطال تلك
الاجراءات ووقف تكوين النقابة وشل

على ما يترتب من عقاب صاحب العمل
إذا فصل أحد عماله لقيامه بعمل من أعمال
النقابة أو لتنفيذه قراراتها المشروعة .

٤ - إذا كان الدفع الخاص بالصفة
(وفي واقعة النزاع قد اندمج فيه الدفع بعدم
الاختصاص بالفصل في طلب عودة
المفصولين) مؤداه فيما يراه مقدم هذا الدفع
انعدام صفة مقدم الطلب الذي أنابه مجلس
ادارة النقابة المعارض على صحة انتخاب
بعض أعضائه إذ أنهم قد فصلوا من العمل
ومن بينهم رئيس النقابة الذي رفع النزاع
وكان سبب الفصل فيما رد به هذا الأخير على
الدفع يرجع إلى النشاط النقابي ، فانه لا شك
في أن بحث الدفاع من هذا الوجه هو مما
يتفق مع اختصاص هيئة التحكيم لكي تقرر
ما تراه في خصوص فصل هؤلاء العمال وتبين
ما إذا كان الفصل مبرراً أم لا كما أن الصفة
قد توافرت لرئيس النقابة الذي قدم الطلب في
رفع النزاع مادام لم يصدر حكم بصحة الاعتراض
الذي أبداه مدير عام مصلحة العمل تكوين
مجلس ادارة النقابة .

(النزاع بين الشركة الوطنية المصرية لتعبئة الزجاجات
(يبسى كولا) وبين مستخدميها وعملها رقم ٥٩
سنة ١٩٥٣ في برئاسة وعضوية حضرات السادة يحيى
محمد مسمود وكيل المحكمة ومحمد عبد الهادي الديواني
واسماعيل ابو الفتوح المستشارين وجميل حنا مندوب
مصلحة العمل ومحمد كامل ابو باشا مندوب مصلحة
الصناعة)

نشاطها حتى يتم الفصل في المخالفة لترتب عليه من النتائج ما يتنافى مع المنطق القانوني السليم . ذلك أن قانون النقابات في النص المشار إليه قد أجاز لوزير الشؤون الاجتماعية في حالة مخالفة الاعتراض أن يحتكم في شأنه إلى القضاء والمعنى الصريح لتقرير هذه الرخصة أن الاعتراض ذاته لا يكون نهائيا ومنتجا أثره حتى يفصل فيه بحكم نهائي ، ومن الناحية الأخرى لم يحدد القانون ميعادا لرفع الأمر إلى المحكمة التي تختص بنظره وكان أولى بالمرجع لو أنه أراد أن يكون ابلاغ الاعتراض أو عدم اعتراض النقابة بتصحيح الاجراءات المعترض عليها ذا أثر في وقف تكوين النقابة أن يحدد ميعادا لهذا الاجراء حتى لا يطول الأمر على النقابة في تعرف مصيرها من حيث قيامها أو بطلان تكوينها أو لكان للشرع أن يجعل هذا الاحتكام إلى قضاء المحكمة رخصة للنقابة التي تنضرر من وقف نشاطها وتعليق شأنها لا لوزير الشؤون الاجتماعية الذي أيد الاعتراض .

٢ - إذا كان ما تدعى به نقابة المؤسسة في شكواها أن إدارة هذه المؤسسة قد فصلت بعض العمال لسبب يتعلق بتكوين النقابة فإن هذا التصرف المنسوب إلى الشركة لمعالم الصالح الجماعي للعمال إذا أنه يعتبر تهديدا لهم من صاحب العمل بفسخ عقودهم لممارستهم حقا شرعه القانون وهو انشاء النقابة التي من أول واجباتها المحافظة على حقوقهم الناشئة عن

عقد العمل ، وإذن فالنزاع لو صح ما تدعيه النقابة من الباعث على تصرف الشركة يكون نزاعا مشتركا ومتعلقا بالعمل ، وفيصل الأمر ثبوت أن الشركة أرادت أن تمنع عمالها من الاعداد لتكوين نقابة لهم ومن الانضمام إلى عضويتها بعد انشائها فلجأت إلى فصل بعضهم من العمل منتحلة أسبابا غير حقيقية وهو مما قد يكون ظاهرا من ظروف الحال أو من الأوراق ذاتها دون حاجة إلى تحقيق تجريه الهيئة في هذا الشأن .

٣ - لا يرد على القول بأن هيئة التحكيم لا اختصاص لها إجمالا في مسائل فصل العمال حتى ولو كان سبب الفصل متعلقا بالنشاط النقابي بأن الجزاء على ذلك قد نظمته القانون بنصه في المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ على عقاب صاحب العمل الذي يفصل أحد العمال لهذا السبب لأن هذا الاختصاص الجنائي لا يعني حرمان هيئة التحكيم من أن تقرر في شأن هذه المخالفة ما يتفق مع سلطانها المحدد طبقا للقانون مادام في التصرف المعاقب عليه ما يتصل بعقد العمل وشروطه على أن يكون الصالح الذي يتأثر بمثل هذا التصرف هو الصالح المشترك لمجموعة العمال .

٤ - إن الفصل إذا كان جماعيا أي باعتباره ماسا بصالح العمال في مجموعهم لما يؤثر به في معاملة صاحب العمل لهم في المستقبل فإنه لا يعتبر عملا تعسفا ضد العامل المفصول وحده

المبادئ القانونية

١ - إن مطلب الشركة لو صح تقديمه في صورة طلب تفسير لقرار سبق أن أصدرته هيئة التحكيم ولم يقع في منطوق هذا القرار غموض أو إبهام فإن مثل هذا المطلب يكون غير ذي موضوع .

٢ - إذا كان ما يتضمنه النزاع قد سبق الفصل فيه فإنه لا يجوز إعادة النظر فيه من جديد .

(النزاع بين شركة ترام القاهرة وبين نقابة عمالها رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة)

بل بالنسبة لمجموعة العمال أيضا لتعلقه بالعمل وشروطه ويكون من واجب الهيئة أن تقرر ذلك لصالحهم وإلا خالفت صميم اختصاصها الذي حدده قانون التوفيق والتحكيم .

(النزاع بين شركة المجلو اجيبشيان وبين نقابة عمالها رقم ١٠٥ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة)

١١٩

محكمة استئناف القاهرة

٤ يولييه سنة ١٩٥٣

١ - قرار هيئة تحكيم . طلب تفسيره . اعتباره غير ذي موضوع إذا خلا منطوقه من غموض أو إبهام .
٢ - سبق الفصل في نزاع . مانع من إعادة النظر فيه .

قضاء المحاكم الجنائية

١٢٠

محكمة جنائيات القاهرة

٢١ مارس سنة ١٩٥٣

١ - الادعاء بالحق المدني . وجوب توجيهه قبل قفل باب المرافعة .

ب - حق المتهم والمستول بالحقوق المدنية والنيابة في الاعتراض على قبول هذا الادعاء . عدم اعتبار الحكم الذي يصدر بشأن هذا الاعتراض طعنا يجوز استئنافه استقلالا .

ج - يشترط لقبول الادعاء حدوث الضرر عن الجريمة مباشرة لا عن ظروف خارجية .

المبادئ القانونية

١ - لكل من لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية

حتى صدور القرار باقفال باب المرافعة .

٢ - قانون الاجرامات الجنائية الجديد

استحدث مادة تبيع لكل من المتهم والمستول بالحقوق المدنية والنيابة أن يعارضوا في الجلسة في قبول المدعى المدني إذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة أو غير مقبولة .

٣ - الحكم الصادر في هذه المعارضة

نوع من الاعتراض وليس من قبيل الطعن ولا يجوز استئنافه على استقلال لأنه لا يفصل في موضوع الدعوى ولا ينهى الخصومة .

٤ - يجب لقبول الدعوى المدنية أن

يكون الضرر المدعى بحصوله ناشئا مباشرة عن الجريمة وليس مجرد ظرف لهذا الضرر .

المحكمة

« حيث إن الأستاذ أمين صفوت المحامى تقدم بجلسة ٩ مارس سنة ١٩٥٣ وأقام نفسه مدعياً بالحق المدنى ضد جميع المتهمين فى القضية ما عدا المتهم الحادى عشر جوزيف كلو كرترد تيس وطلب تعويضاً بصفته الشخصية وبصفته مواطناً مصرياً وذلك لما لحقه من ضرر أدبى أصاب كرامته واعتباره مما نشأ عنه أزمة نفسية جعلته يضطر للاستقالة من وظيفته بالباكستان وأنه يحدد قيمة التعويض مؤقتاً بمبلغ مائة جنيه مصرى بالتضامن ويتنازل مقدماً عنه لشراء سفينة حربية بدلا من السلم .

« وحيث إن النيابة العامة قد اعترضت على هذا الطلب وعارضت فى الجلسة فى قبوله على أساس أن طالب الادعاء لم يصبه ضرر مباشر من الجريمة . كما اعترض المتهمون الحاضرون بلسان أحد وكلائهم وضمنوا اعتراضهم ما سبق أن ذكرته النيابة وأضافوا أن المدعى لا يملك الادعاء مدنياً على أساس مصريته فقط وأن ذلك من خصائص من يستطيع التكلم باسم الأمة المصرية . وطلبوا الحكم بعدم قبوله .

« وحيث إن طالب الادعاء فى مذكرته الاخيرة قد قرر أن نص المادة ١٥١ من قانون الاجراءات الجنائية يعطيه الحق فى أن يقيم نفسه مدعياً مدنياً . وأنه ليس للمحكمة السلطة فى تقرير قبوله ، وإنما سلطتها الحكم فى موضوع دعواه المدنية عند فصلها فى الدعوى الجنائية — وأن حق المحكمة فى عدم قبول الادعاء المدنى مقصور فقط على حالة تدخل المدعى المدنى لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية — كما وأن علاقته السببية واضحة بين ما لحقه من ضرر أدبى شخصى بما كان يعيره به الشباب الفلسطينيون والعراقيون

سنة ١٩٤٩ وستة ١٩٥٠ بالباكستان من هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين وبين ماورد فى تقرير الاتهام بالنسبة لبعض المتهمين من أنهم سهلوا لشركة اورليكن أن تورد لجيش مصر مدافع ميدان وذخيرة لا يحق استعمالها للعرض المطلوب منها لانعدام قدرتها الحسائية بما يعرض القوات المصرية للخطر .

« وحيث إنه ولو أن المادة ٥٢١ من قانون الاجراءات الجنائية قد أباحت لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار باقفال باب المرافعة فإن المادة ٢٥٧ من نفس القانون أباحت فى الوقت نفسه لكل من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة أن يعارض فى الجلسة فى قبول المدعى بالحقوق المدنية إذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة أو غير مقبولة وتفصل المحكمة فى المعارضة بعد سماع أقوال الخصوم — كما وأن القرار الصادر من قاضى التحقيق بقبول المدعى بالحقوق المدنية لا يلزم المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى — أى أن لها الحق فى تقرير القبول من عدمه متى قام الاعتراض من المتهم أو المستول بالحق المدنى أو النيابة تطبيقاً للمادة المذكورة وذلك تفادياً من السير فى اجراءات الادعاء المدنى وبحث موضوعه ثم الحكم فيه بعد ذلك بالرفض بما يأخذ من وقت المحاكم ويعطل السير فى الدعوى وهى مادة جديدة استحدثها قانون الاجراءات الجنائية .

« وحيث إنه لذلك يكون للمحكمة مطلق السلطة فى الفصل فى هذه المعارضة ويكون ما ذهب إليه الطالب الادعاء المدنى غير سليم من هذه الناحية .

كانت الدعوى المدنية أمام هذه المحكمة غير جائزة وغير مقبولة ويتعين الحكم بعدم قبولها وإلزام رافعها المصروفات .

(قضية النيابة رقم ٢٣ سنة ١٩٥١ ضد
والأستاذ أمين صفوت الحامى مدع بحق مدنى رئاسة
وعضوية حضرات السادة كامل احمد ثابت وحمد مختار
ومحمد كامل البهنساوى المستشارين) .

١٢١

محكمة جنائيات سوهاج

٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣

فض الاختتام . احرازه فى مرحلة جمع الاستدلالات
بمحضور المتهم أو دعوته . وجوبه .

المبادئ القانونية

١ - المادة ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية
قد وردت فى الباب الثانى الخاص بمرحلة
جمع الاستدلالات بمعرفة مأمورى الضبط
القضائى ، مما يستفاد منه أن وجوب حضور
المتهمين ودعوتهم للحضور وقت نض الاختتام
الموضوعة طبقا للمادتين ٥٣ و ٥٦ من قانون
الاجراءات الجنائية مقصور على ما يجرى
أثناء هذه المرحلة .

٢ - يضاف إلى ما تقدم أن المادة ٩٨
من قانون الاجراءات الجنائية والى وردت
فى الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضى
التحقيق قد نصت على أنه يتبع نحو الاشياء
اللى تضبط أحكام المادة ٥٦ وهى التى توجب
التحفظ على تلك الاشياء بطريقة ذكرتها ولم
توجب اتباع أحكام المادة ٥٧ نحو هذه
الاشياء . والمادة الأخيرة هى التى تحرم نض

و حيث إن هذه المعارضة ليست من قبيل
الطعن وانماهى فى الواقع نوع من الاعتراض وأن
الحكم الصادر فيها لا يجوز استئنافه على استقلال
لأنه لا يفصل فى موضوع الدعوى ولا ينهى
الخصومة ولأن باب المحاكم المدنية أصلا مفتوح
لكل مدع .

و حيث إن أساس الادعاء المدنى وجوازه
وقبوله أمام المحاكم الجنائية هو أن الضرر المدعى
به والذى من أجله يطالب بالتعويض يكون
محققاً لا محتملاً ولا جائز الوقوع وأن يكون
ناشئاً عن الجريمة مباشرة سواء أصاب شخصاً
طبيعياً أم معنوياً وأن يكون نتيجة مباشرة
لتنفيذها أو وقوعها أو على حد تعبير الأستاذ
روند يودى فاير : *Prend directement*
source dans le préjudice résultant
du délit retenu

فاذا كانت الجريمة ليست هى السبب المباشر
للضرر بل كانت مجرد ظرف لهذا الضرر تعين
على المحكمة الجنائية الحكم بعدم قبولها لأنه يجب
أن تقوم رابطة السببية المباشرة بين الجريمة
والضرر المراد تعويضه وفى هذه الحالة يجب أن
تقوم الرابطة بين المتهم التسهيل والاختلاس
والقدر المنصوص عليها فى المواد ١١٢ و ١١٧
و ١١٩ من قانون العقوبات وتهم التزوير المسندة
للمتهمين وبين معايرة العراقيين والفلسطينيين لطالب
الادعاء المدنى واستقالته فاذا ثبت أن الجريمة
ليس لها دخل مباشر فى حصوله فلا محل للسئولية
أمام المحاكم الجنائية ، ومتى كان الأمر كذلك
ولم يتبين للمحكمة وجود أية علاقة بين معايرة
طالب الادعاء المدنى بأرض الباكستان كما يقول
وهو ظرف من الظروف التى وجد فيها وبين
الجرائم المسندة للمتهمين ومتى انتهت هذه الرابطة

الاختتام الموضوع على تلك الأشياء بغير حضور المتهم أو وكيله أو بغير دعوتهم .

٣ - حينما تبشر النيابة التحقيق في الجنايات ، فانها تحمل محل قاضى التحقيق طبقا للمادة ١١٩ المعدلة من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا تلزم باتباع أحكام المادة ٥٧ من هذا القانون .

المحكم

« حيث إن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في يوم ٣ / ٣ / ١٩٥٣ الموافق ١٧ جماد الثاني سنة ١٣٧٢ بدائرة مركز طما مديرية جرجا - حاز جواهر مخدرة (أفيون) بقصد الاتجار بدون مسوغ قانونى في غير الحالات المصرح بها قانونا وطلبت من قاضى التحقيق أن يحيل هذه القضية على غرفة الاتهام لتحيلها بدورها على محكمة جنايات سوهاج لمعاينة المتهم طبقا للواد ٣٣ ، ٧٠ ، ٢٠١ ج و ٣٥ م ق ٣٥٠ سنة ١٩٥٢ فقررت الغرفة بتاريخ ٣٠ / ٥ / ١٩٥٣ إحالته على هذه المحكمة لمحاكمته طبقا للواد سالفه الذكر .

« وحيث إنه بجلسة اليوم سمعت المحكمة هذه الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحضر الجلسة .

« وحيث إنه ظهر من مطالعة الأوراق ومن التحقيق الذى أجرته النيابة وذلك الذى باشرته المحكمة بالجلسة أن فريد سالم فودة ضابط مباحث مركز طما علم ليلة ٣ مارس سنة ١٩٥٣ من التحريات السرية أن المتهم يعمل فرملجيا بسكة حديد الحكومة سيحضر من القاهرة إلى طما بأحد القطارات يحمل مخدرات للاتجار بها وتوزيعها بطما وطلب من وكيل نيابة مركز طما الإذن له بتفتيش شخص المتهم وما قد يوجد معه من أمتعة أو شئط وقد سأل وكيل النيابة ضابط المباحث

هذا في محضر فتحه في الساعة الثامنة والثلاث من مساء يوم ٢ مارس سنة ١٩٥٣ وفي ذات الليلة هذه فأجاب بأنه علم من مصدر سرى لا يستطيع البوح به وأن تحرياته أثبتت أن المتهم يقوم بهريب المخدرات من القاهرة لطما ويقوم بتوزيعها على صغار تجار المخدرات وأنه من كبار المهربين للمخدرات بطما وقد قفل وكيل النيابة محضره وذيله بأذن كتابى منه « بضبط وتفتيش رمزى ناشد الصراف فرملجى مصلحة السكة الحديد (المتهم) لضبط ما يوجد معه من مواد مخدرة أو ممنوعات أخرى تكون جرائم وتفتيش ما يوجد معه من أمتعة أو منقولات وذلك في ظرف ثلاثة أيام من تاريخه مرة واحدة فقط وأنه ينتدب ضابط مباحث مركز طما للتفتيش ، وأرخ إذنه هذا في ٢ / ٣ / ١٩٥٣ الساعة ٨ و ٢٢ دقيقة مساء - وفي الساعة ١١ و ٥٠ دقيقة مساء قام ضابط المباحث المذكور بناء على هذا الإذن ومعه قوة من المخبرين والعساكر إلى محطة طما لانتظار القطارات القادمة من القاهرة وقد وصل قطار في الساعة ١١ و ٥٧ دقيقة ولم يصل به المتهم ثم في الساعة ٤ ونصف من صباح اليوم التالى وهو يوم ٣ / ٣ / ١٩٥٣ قام ضابط المباحث مع وكيل النيابة للاحية العامة لعمل معاينة بها وكلف المخبرين بمرافقة قوة من المركز لانتظار قطار الساعة السادسة صباحا وضبط المتهم ان حضر فيه وضبط ما يوجد معه من أمتعة واستحضاره بامتنعه للمركز وانتظار عودته وفي الساعة ٧ وثلاث صباحا عاد ضابط المباحث للمركز فوجد أن الأومباشى عبد الرحمن عبد القادر قد ضبط المتهم بالمحطة واحضره لديوان المركز فأجرى ضابط المباحث تفتيش المتهم بحضور وكيل الأمور بناء على إذن النيابة له بتفتيشه وتفتيش ما يوجد معه فوجد في حقيقته

السادسة صباحاً إلى طما حيث ضبطه رجال المباحث وبعد ذلك سأل وكيل النيابة المتهم تفصيلاً فكرر أقواله السابقة وذكر أن شخصاً لا يعرفه قابله بمحطة مصر وهو خارج من استراحة السكة الحديد وقال له « يارمزي أنا أعرفك » ووضع اللقافات الثلاث في حقيبة المتهم وأخبره أنه سينتظره بطما ليأخذها منه ثم ركب المتهم القطار ولما نزل بالحقيبة بمحطة طما ضبطه رجال المباحث . ثم عاد المتهم وذكر أن الشخص الذي أعطاه اللقافات أخبره أنه سيقابله بالقطار بعد يومين ليأخذها منه . واعترف المتهم بأن الحقيبة له وأنكر أنه يهرب المواد المخدرة من القاهرة لطما وقد قام وكيل النيابة المحقق بفتح اللقافات وأخذ عينة من كل منها وندب ضابط المباحث لوزنها فوزنها بأجزائة الصحة بطما وتبين أن وزن المادة المضبوطة ٢٧٥ و ٣ كيلو جراماً وأن العينات التي أخذت منها يبلغ وزنها سبعة جرامات وأمر وكيل النيابة بارسال العينات للتحليل وقد ظهر من تقرير المعمل بأن العينات الثلاث المأخوذة من اللقافات الثلاث المضبوطة كل منها به مادة داكنة اللون وطرية وثبت أنها أفيون .

« وحيث إن هذا الذي استبانته المحكمة ثبت لها ثبوتاً قاطعاً مما شهد به في تحقيق النيابة وبالجلسة ضابط مباحث مركز طما فريد سالم فودة وأمين مرسى نصر نائب مأمور مركز طما والأومباشى عبد الرحمن عبد القادر على والخبر عبد الرحيم حسن محمد وقد شهدوا جميعاً بأن اللقافات كانت تنبعث منها رائحة الأفيون ومن تقرير المعمل الكيماوى الذى جاء به أن اللقافات المضبوطة مع المتهم هى عبارة عن أفيون ومن اعتراف المتهم بحيازته لتلك اللقات على ما سبق ذكره تفصيلاً .

ثلاث لقافات بها مواد يشتم منها رائحة الأفيون وبتفتيش شخص المتهم وجد معه مطواة ومفتاحاً يستعمل لفتح الدواوين وقد أثبت ضابط المباحث هذه الإجراءات في محضره ذكر فيه أنه سأل المتهم شفويًا فاعترف بملكته للأشياء الموجودة بالشنطة بما فيها اللقافات الثلاث وقال إن أحد الأشخاص بمحطة مصر ولا يعرف اسمه أعطاه هذه اللقافات لكي يوصلها له إلى محطة طما وهناك يتسلمها منه وقد عرض ضابط المباحث محضره على نائب المأمور الذى أعاد سؤال المتهم شفويًا فاعترف له بملكته للثلاث لقافات وباقي الأشياء المضبوطة وأن شخصاً لا يعرفه سلمها له بمحطة مصر ليوصلها له بمحطة طما وأن هذا الشخص طلب منه فتح حقيبته المضبوطة ثم وضع فيها هذه اللقافات تحت ملابس المتهم التي كانت بالحقيبة ورجاه أن يوصلها له إلى محطة طما وإذ ذاك أخطر نائب المأمور النيابة بالحادث بإشارة ذكر فيها أن اللقافات الثلاث المضبوطة كبيرة يشتم منها رائحة الأفيون وقد انتقل وكيل النيابة إلى ديوان المركز في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ٣ / ٣ / ١٩٥٣ وتقابل مع نائب المأمور وضابط المباحث ووجد المتهم بغرفة التحقيق وعان الحقيبة المضبوطة مع المتهم وما بها وقدم له ضابط المباحث ثلاث لقافات كبيرة يشتم منها رائحة الأفيون اثنتان منها ملفوفتان بقماش أبيض والثالثة ملفوفة بجورب أزرق اللون وأثبت وكيل النيابة في محضره كل ذلك وأنه شم رائحة أفيون تنبعث من الحقيبة ثم سأل المتهم شفويًا فاعترف له بحيازته للخدرات المضبوطة وقرر أنه وجدها في حقيبته ثم ذكر أن شخصاً مجهولاً سلمه اللقافات بمحطة القاهرة وأخبره أن بها عجوة وطلب منه توصيلها إلى طما ووضع هذه اللقافات في الحقيبة وحضر بها بقطار الساعة

« وحيث إن الأولمباشى عبد الرحمن عبد القادر على شهد أمام النيابة وبالجلسة أنه بعد أن توجه نصف ليلة الحادثة إلى محطة طما مع ضابط المباحث ومعهما المخبر عبد الرحيم حسن لانتظار القطار الآتى من القاهرة لم يجد المتهم به فعاد هو والمخبر إلى المحطة مرة أخرى وانتظرا قطار الصباح فما أن وصل طما في الساعة السادسة صباحاً حتى نزل منه المتهم بمسكا بيده اليسرى حقيبة فضبطه وإذ ذاك رجاه المتهم بأن يتركه قائلاً له « اعمل معروف لأجل النبي سيني لأن الأحكام شديدة » فلم يتركه وسلمه للمخبر زميله وأخذ منه هو الشنطة وتوجها بها وبالمتهم للمركز وذكر هذا الشاهد أن ضابط المباحث كلفه بضبط المتهم وأنه حافظ على الحقيبة حتى حضر ضابط المباحث إلى المركز وقتشها الضابط بنفسه وحضر هو تفتيشها فوجد الضابط بها ثلاث لفافات من القماش بداخلها ثلاث قطع من الأفيون كما تقدم .

« وحيث إن المخبر عبد الرحيم حسن محمد شهد بتحقيق النيابة بمثل ما شهد به الشاهد السابق .

« وحيث إن الدفاع عن المتهم أبدى بالجلسة عدة دفعات فدفع بطلان إذن النيابة بالتفتيش وبالتالي بطلان ما ترتب عليه من التفتيش ذا كرا أن الاذن لم ين على تحقيق مفتوح مرتكنا على نص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية وهذا الدفع لا محل له لأن وكيل النيابة لم يأذن لضابط المباحث بضبط وتفتيش المتهم إلا بعد أن فتح تحقيقاً سأله فيه عن معلوماته بعد أن حلف اليمين وقد ذكر الضابط لوكيل النيابة أن مصدر علمه باتجار المتهم في المخدر هو مصدر سري لا يستطيع البوح به . وقد وثق وكيل النيابة بتحريات الضابط وأذن له بالتفتيش وقد

دلت نتيجته على صحة هذه التحريات وقد دفع محامى المتهم أيضاً بأن إذن الضبط والتفتيش قد صدر خاصاً برمزي ناشد الصراف في حين أن اسم المتهم هو رمزي ناشد عبد المسيح .

« وحيث إنه ظهر من شهادة ضابط المباحث بالجلسة أن المتهم مشهور بالصراف وعائلته تدعى عائلة الصراف والخطأ في اسم الشخص المراد تفتيشه ليس من شأنه أن يبطل الاجراء متى كان الشخص الذى اتخذ في حقه هو هو بعينه المقصود به (انظر حكم النقض الصادر بجلسة ٢١ أغسطس ١٩٤٥ ونشر بمجموعة عمر الجزء السادس القاعدة رقم ٦٠٥) « وحيث إن محامى المتهم دفع أيضاً ببطلان إجراء تحليل المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم لأن الطبيب الشرعى لم يفض عند التحليل الاختام الموضوع عليها من النيابة بحضور المتهم وارتكن إلى المادة ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

« وحيث إن هذه المادة قد وردت في الباب الثانى الخاص بمرحلة جمع الاستدلالات بمعرفة مأمورى الضبط القضائى مما يستفاد منه أن وجوب حضور المتهمين ودعوتهم للحضور وقت فخر الاختتام الموضوع طبعاً للبادتين ٥٣ و ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية مقصور على ما يجرى أثناء هذه المرحلة يضاف إلى ذلك أن المادة ٩٨ التى وردت في الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق قد نصت على أنه يتبع نحو الأشياء التى تضبط أحكام المادة ٥٦ وهى التى توجب التحفظ على تلك الأشياء بطريقة ذكرتها ولم توجب اتباع أحكام المادة ٥٧ نحو هذه الأشياء وهذه المادة الأخيرة هى التى تحرم فخر الاختتام الموضوع على تلك الأشياء طبقاً للمادة ٥٦ بغير حضور المتهم أو وكيله أو بغير دعوتها والنيابة حين باشرت التحقيق في هذه الدعوى

باعتبارها جناية فد حلت محل قاضى التحقيق طبقا
للادة ١٩٩ معدلة من قانون الإجراءات الجنائية
فلا نزم باتباع أحكام المادة ٥٧ - ومن ثم يتعين
رفض هذا الدفع إذ أن إجراء فض الاختام
بمعرفة الطبيب الشرعى عند التحليل بغير حضور
المتهم قد تم صحيحاً .

• وحيث إن الدفاع عن المتهم قد دفع أيضا
ببطلان القبض على المتهم ومن ثم ببطلان التفتيش
الذى ترتب على القبض .

• وحيث إن الأومباشى عبدالرحمن عبدالقادر
الذى قبض على المتهم بمحطة طما لبس من رجال
الضبطية القضائية ولم يكن المتهم حين قبض عليه
في حالة تلبس تبرر قبضه عليه ثم أن إذن النيابة
وضبط المتهم وتفتيشه لم يصدر للأومباشى
عبدالرحمن بل لفريد سالم فودة ضابط المباحث
وإذا كان يجوز قانونا للضابط المسأذون له أن
يستعين عند الضبط والتفتيش بأعوانه الدين هم
تحت إدارته ولو كانوا من غير مأمورى الضبطية
إلا أنه يشترط في هذه الحالة أن يقع الضبط
والتفتيش تحت إشرافه هو وهو ما لم يحدث فإن
ضبط الأومباشى عبدالرحمن للمتهم بمحطة طما
حدث أثناء غياب ضابط المباحث الذى كان إذ
ذاك مصاحبا لمساعد النيابة في بلدة أخرى لإجراء
مماينة في قضية أخرى فالضبط إذن وقع باطلا .

• وحيث إن الدفاع ذكر أن التفتيش وقع
باطلا لأنه بنى على ضبط باطل فلا يصح الاعتماد
على الدليل المستمد من هذا التفتيش إلا أن الأمر
لبس كذلك فالمتهم معترف في جميع أدوار التحقيق
بملكيته للحقيصة وبمخيازته للمادة التى وجدت
داخلها - اعترف بذلك أمام وكيل النيابة المحقق
الذى لم يكن له يد في الضبط الباطل ثم اعترف
أيضا بذلك أمام القاضى الذى نظر معارضته في

أمر حبسه بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٣ كما اعترف
أمام هذه المحكمة بالجلسة يضاف إلى ذلك أن ضابط
المباحث الذى أجرى تفتيش حقيصة المتهم كان
مأذونا له من النيابة بتفتيشها .

• وحيث إن المتهم حين سئل بمعرفة النيابة
اعترف بمخيازته لللفافات المضبوطة داخل حقيصته
وقد ثبت من التحقيق أن هذه اللفافات كانت
تنبعث منها رائحة الأفيون فلا يقبل من المتهم قوله
إنه لم يكن يعلم بأنها تحوى مخدرا وقد زعم المتهم
أن مجهولا سله هذه اللفافات بمحطة القاهرة وأبلغه
أنها تحوى عجوة وطلب منه توصيلها إلى طما
ووضع المتهم هذه اللفافات بالحقيصة ثم عاد المتهم
وذكر أن الشخص المجهول أخذ منه الحقيصة
ووضع هو اللفافات داخلها ثم أخذ المتهم
الحقيصة وركب القطار بها وزعم المتهم أن هذا
المجهول أخبره بأنه سيبنتظره بمحطة طما ليأخذ
الحقيصة منه فلما أفهمه المحقق بأن المفروض أنه
هو سيصل طما قبل هذا الشخص المجهول عاد فذكر
أن المجهول ذكر له بأنه سيقابله بالقطار بعد
يومين . ووضح من كل ذلك كذب المتهم وتلاعبه
على أن بطلان الضبط والتفتيش ليس من مقتضاه
ألا تأخذ المحكمة في إدانة المتهم بعناصر الإثبات
الأخرى المستقلة عنهما والمؤدية إلى ذات النتيجة
التي أسفر عنها (انظر حكم النقض الصادر بجلسة
٨ يونيو سنة ١٩٤٢ الجزء الخامس من مجموعة
عمر القاعدة ٤١٨ وحكمها الصادر في أول ابريل
سنة ١٩٤٠ القاعدة ٨٩ المرجع السابق) فاعتراف
المتهم بمخيازته للمواد المضبوطة داخل حقيصته
وثبوت أن هذه المواد هي جواهر مخدرة (أفيون)
ثم ثبوت كذب ادعاء المتهم أن آخر لا يعرفه سلمه
هذه الجواهر وأنه لم يكن يعلم أن هذه الجواهر
مخدرة إذ أن رائحة الأفيون كانت تنبعث منها . كل

٣ مارس سنة ١٩٥٣ الموافق ١٧ جماد الثاني ١٣٧٢ هـ
حاز جواهر مخدرة (أفبونا) بقصد الاتجار
بدون مسوغ قانوني وفي غير الأحوال المصرح
بها قانوناً وعقابه ينطبق على المواد ١ و ٢ و ٧
و ٣٣ ج ٣٥٥ من القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ .
(قضية النيابة رقم ٨٨٧ طما سنة ١٩٥٣ صد
رصري ، اشد عبد المسيح رئاسة وعضوية حفرات
الساده احمد الحارم وكيل المحكمة ومحمد رفعت وبهجت
احمد حلمي المستشارين وحضور الأستاذ لوس عزيز
وكيل النيابة) .

ذلك يؤدي إلى ثبوت حيازة المتهم للجواهر
المخدرة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الدفوع التي
تقدم بها الدفاع .

وحيث إن عظم كمية الجواهر المخدرة المضبوطة
مع المتهم تنادي بأن قصده من حيازتها الاتجار
فيها ولا يوجد مسوغ قانوني لديه ولا تصريح
بذلك واذن فقد ثبت لدى المحكمة أن المتهم في يوم

قضاء المحاكم الكلية القضاء المدني

حين ميسرة المدين وقدرته على السداد مادام
واضعاً يده على العقار المرهون ويستفح به
ويستغل لريعه ولا خوف عليه .

٣ - للدائن المرتهن رهن حيازة حق
حبس العين المرهونة والاستيلاء على غلتها حتى
السداد وله مطالبة المدين قبل الميعاد اذا
اضعف التأمينات .

المحكمة

د من حيث إن وقائع هذه الدعوى تخلص في
أن المرحوم جابر صالح فاسم كان قد أقام هذه
الدعوى ضد المدعى عليهما بعريضة معلنة إليهما
بتاريخ ٥ / ٤ / ١٩٥١ طالباً الحكم بالزامهما
بأن يدفعوا له من تركة مورثهما حسن مهدي
مبلغ ٣٠٠ جنيه مع حبس عين ١٢ ط ضمن
القدر المرهون مع المصاريف والآتعاب والنفاذ
وقال شرحاً لدعواه إن المرحوم حسن مهدي

١٢٢

محكمة أسبوط الابتدائية

١٦ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - بطلان الالتزام المعلق نقاده على إرادة المدين
مرهون بعدم وجود مصلحة للدائن في عدم نقاده .
ب - الدائن المرتهن حيازياً . الشرط باقتضاء
دينه عند الميسرة . وجوب انتظار الوقت المناسب للمدين
إلا إذا أضعف هذا الأخير التأمينات .

المبادئ القانونية

١ - الالتزام المعلق نقاده على إرادة المدين
باطل اذا لم يكن للدائن مصلحة مقابلة لإرادة
المدين يستفيد منها ازاء عدم قيام المدين بتنفيذ
تعهد .

٢ - اذا اتفق في العقد على أن الدائن
يستمر منتفعاً حتى يتيسر المبلغ لدى الراهن
فلا يمكن مطالبة المدين في وقت لا يراه هو
مناسباً ولا ضرر على الدائن من الانتظار إلى

وقدره ٣٠٠ جنيه فانه يبين من مطالعة عقد الرهن موضوع الدعوى أن ميعاد استحقاق هذا المبلغ هو ميسرة المدين الراهن أى أن السداد معلق على إرادة المدين .

وحيث إن البحث يتناول ما إذا كان الشرط بعدم المطالبة بالدين المؤمن برهن حيازى باطل لأن بقاءه معلق على إرادة المدين من عدمه .

وحيث إنه وإن أجمع الشراح على أن الالتزام المعلق نفاذه على إرادة المدين باطل (راجع كتاب المستر هالتون جزء أول ص ٢٨٥) غير أن المحكمة ترى أن محل هذا البطلان إذالم يكن للدائن مصلحة مقابلة لإرادة المدين يستفيد منها الأول ازاء عدم قيام الثاني بتنفيذ تعهده ويؤخذ من بعض نصوص القانون أنه أجاز مثل هذه الحالة إذ نص في المادة ٥٥٣ من القانون المدنى القديم الخاصة برهن الغاروقة اجازة مثل هذا التصرف ولو كان مثل هذا الاتفاق مخالفا للنظام العام لما أجازته القانون في المادة سالفه الذكر والتي بمقتضاها يكون دفع الدين معلقا على مشيئة المدين وحده .

وحيث إن الاتفاق في العقد على أن الدائن يستمر منتفعا حتى يتيسر المبلغ لدى الراهن هو اتفاق صريح بأن مطالبة الدائن بالدين معلقة على اقتدار المدين على السداد فلا يمكن للدائن أن يختار من تلقاء نفسه الوقت الذى يطالب بدينه إذ أن فى ذلك إرهابا للدين الذى حسب حساب هذا الارهاب مقدما فاحتاط له وقت التعاقد بشرط رآه فى فائدته فلا يجوز مطالبة بالدين قبل التحقق من ذلك الشرط وهو مقدرة على السداد تلك المقدرة التى هو أدرى بها من سواء فلا يمكن مطالبة فى وقت لا يراه هو مناسبا له ولا ضرر

حسن مورث المدعى عليهما سبق أن رهن له فدائين بحوض الحص ٤ قطعة رقم ١١ بزمم ناحية أبو قرقاص مينة الحدود والمعالم بالعريضة وحدث بعد ذلك أن نزع من القدر المرهون ١٢ ط ١ ف ولم يبق سوى ١٢ ط الأمر الذى اضطره لرفع هذه الدعوى وركن فى إثبات دعواه إلى عقد الرهن المقدم منه بحافظة مستنداته رقم ٥ دوسيه وهو مؤرخ فى ١٢ / ١٢ / ١٩٢٨ وموقع عليه بتوقيع منسوب لمورث المدعى عليهما ويتضمن رهنه رهنا حيازياً إلى المدعى أرضاً زراعية مساحتها فدائان مينة الحدود والمعالم بالعقد نظير دين قدره ٣٠٠ جنيه يدفع عند تيسير المبلغ لدى الراهن ونص فى البند الخامس من العقد أن الدائن وضع يده على العقار المذكور وهذا العقد مسجل بتاريخ ٣ / ٣ / ١٩٢٩ تحت رقم ٢٧٩٥ .

وحيث إن المدعى عليهما أعلننا قانوناً ولم يحضرا وقد أعذرهما المدعى بأن الحكم الذى يصدر يعتبر حضورياً فى حقهما عملاً بنص المادتين ٩٥ و ٩٦ مرافعات .

وحيث إن المدعى عليه الثانى حضر بالجلسة ولم يدفع الدعوى بدفاع جدى .

وحيث إنه بجلسته ٢٨ - ١ - ١٩٥٢ قرر الحاضر عن المدعى بوفاة موكله فقضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة فى الدعوى .

وحيث أن ورثة المدعى عجلوا هذه الدعوى بعريضة معلنة للمدعى عليهما بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢

وحيث إن التعاقد حصل فى ظل القانون المدنى القديم فيكون خاضعاً لسلطانه .

وحيث إنه عن طلب المدعين لمبلغ الرهن

على الدائن من الانتظار إلى حين مبصرة المدين وقدرته على السداد ما دام هو واضعا يده على العقار المرهون ويتفجع به ومستغلا لريه ولا خوف عليه (راجع حكم محكمة طنطا الكلية الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية ١٣/٦٣) .

« وحيث إن القانون أباح للدائن في حالة واحدة حق المطالبة قبل الميعاد وهي حالة ضعف التأمينات .

« وحيث إن الثابت من أوراق هذه الدعوى أن مورث المدعى عليهما رهن لمورث المدعين فدانين وقد قرر المدعون بأنه نزع من هذا القدر فدان ونصف وبذلك تكون التأمينات قد ضعفت الأمر الذي يتعين معه إجابة المدعين إلى طلبهم بالزام المدعى عليهما بأن يدفعوا لهم مبلغ ٣٠٠ جنيه من تركه مورثهما .

« وحيث إنه عن طلب حبس عين ال ١٢ ط الميئة الحدود والمعامل بالعريضة المرهونة من مورث المدعى عليهما لمورث المدعين فإن المادة ٦٠٥ من القانون المدني القديم تنص على أن يكون الحق في حبس العين للدائن الذي له حق امتياز وقد عبر عن ذلك في النسخة الفرنسية .

Auprofit du Creancier nanti d'un privilège

وينطبق هذا النص على الدائن المرتهن رهن حيازة كما ينطبق على غيره من الدائنين الممتازين .

« وحيث إن عقد الرهن الحيازي يعطى الدائن المرتهن حق حبس العين المرهونة والاستيلاء على غلتها حتى السداد (راجع كتاب كامل مرسى التأمينات الشخصية والعينية ص ٦٠٨ وأسيوط الابتدائية حكم استئناف ٤٢ يناير سنة ٢١ المجموعة

الرسمية ٢٣ عدد ٤٤ ص ٧٣) .

ومن ثم يتعين إجابة المدعين إلى طالب حبس عين ال ١٢ ط المذكورة .

« وحيث إن المدعى عليهما وقد حكم ضدهما فيتين لذلك الزامهما بمصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة عملا بنص المادة ٣٥٧ / ١ مرافعات .

« وحيث إنه عن طلب النفاذ فهو جوازي للمحكمة عملا بنص المادة ١/٤٧٠ مرافعات لأن الحكم مبني على سند عرقي لم يحمده المحكوم عليهما وترى المحكمة القضاء به .»

(قضية الست مديقة محمد ابراهيم عن نفسها وبصفتها صد مهدي حسن مهدي رقم ٣٣٧ سنة ١٩٥١ ك رئاسة وعضوية حضرات للقضاة حسين ناجي واحد سلمان بهجت وحسن صلاح الدين خفاحي)

١٢٣

محكمة أسيوط الابتدائية

١٦ فبراير سنة ١٩٥٣

عقد البيع الذي يخفى مبة . صدوره لو ائدت ايتاراً له على غيره . اعتباره وصية اذا صدر في مرض الموت .

المبدأ القانوني

عقد الهبة في صورة عقد بيع مستوف لشرائطه القانونية جائز قانوناً إلا إذا أريد إيثار وارث على الآخر فاذا صح ذلك يعتبر في حكم الوصية وإنما يشترط في هذه الحالة أن يكون العقد قد تحرر في مرض الموت فعلاً .

الحكمة

« من حيث إن المدعى بصفته أقام هذه الدعوى ضد المدعى عليه بعريضة معلقة إليه بتاريخ

٢١/٢/١٩٥١ طالبا الحكم باثبات صحة التعاقد الحاصل من السيدة سعيدة مصطفى منصور لقاصرتي المرحوم الشحات حسن بنخت فرحة وهما عطيات وجماليات بموجب عقد البيع العرفي المؤرخ في ٢٣/٩/١٩٤٨ ببيع ٢٠ س و ١٢ ط و ١ ف أطيانا خراجية كاتبة بزمم ريفاً مركز أسيوط المينة الحدود والمعلم بعريضة نظير استلامها الثمن وقدره ٣١٠ جنيه ليكون الحكم الذي يصدر بمثابة عقد نظامي ناقل للملكية والغاء وشطب جميع التسجيلات التي توقعت وكف منازعة المدعى عليه مع التسليم وإلزامه بالمصاريف والأتعاب والنفاذ وقال المدعى شرحاً لدعواه إنه بتاريخ ٢٣/٩/١٩٤٢ باعت المرحومة سعيدة مصطفى منصور عبد الله إلى بنتي أبنها عطيات وجماليات القاصرتين المشمولتين بوصايته أطيانا زراعية مساحتها ٢٠ س و ١٢ ط و ١ ف مينة الحدود والمعلم بالعريضة وقد أقرت البائعة باستلامها جميع الثمن من والدتي القاصرتين وقدره ٣١٠ جنيه وقال إن هذا العقد لم يسجل للآن ولذلك اضطر المدعى بصفته سالفة الذكر إلى رفع هذه الدعوى في مواجهة المدعى عليه وركن في اثبات دعواه إلى عقد البيع المقدم منه بحافظة مستنداته رقم ٤ دوسيه وهو مؤرخ في ٢٣/٩/١٩٤٨ وموقع عليه بيصمة ختم منسوبة إلى الست سعيدة مصطفى منصور ويتضمن بيعها إلى عطيات وجماليات قاصرتي المرحوم شحات حسن بنخت فرحة أطيانا زراعية مساحتها ٨ س و ١٢ ط و ١ ف مينة الحدود والمعلم بالعقد نظير ثمن مقبوض قدره ٣١٠ جنيه استلمته البائعة من والدتي القاصرتين .

وحيث إن المدعى عليه دفع بأن العقد موضوع الدعوى هو هبة في صورة عقد بيع وأن

هذه الهبة مضافة إلى ما بعد الموت بدليل العبارة الواردة بذيل العقد (أن البائعة تضع يدها على الأطيان المبيعة بالزرع والزراعة والايجار مدة حياتها وأنه يحق للشريتين بعد وفاتها أن تضعا يدهما ويتصرفا في الأطيان بمعرفتهما) وقد انتهى المدعى عليه إلى تصوير هذا العقد بأنه وصية وأضاف بأن العقد تحرر أثناء مرض موت البائعة إذ أنه تحرر بتاريخ ٢٣/٩/١٩٤٨ وأن وفاة البائعة بعد تحريره بشهر واحد وقال إن القدر المبيع هو كل تركة البائعة وأنها قصدت من ذلك حرمانه من الميراث :

وحيث إنه عن القول بأن العقد وصية لما هو مشروط فيه بأن البائعة تضع يدها على الأطيان المبيعة بالزرع والزراعة والايجار مدة حياتها وأنه يحق للشريتين بعد وفاتها أن تضعا يدهما على الأطيان المبيعة ويتصرفا فيها فردود على ذلك بأن العقد موضوع هذه الدعوى قد صدر في ظل القانون المدني القديم ويخضع لسلطانه فلا تحكمه المادة ٦١٧ من القانون المدني الجديد .

وحيث إن أحكام المحاكم وعلى رأسها أحكام محكمة النقض تكاد تجمع على أنه إذا كان الظاهر من صريح نصوص العقد وملابساته أنه عقد تملك قطعي منجز وأن الملكية قد انتقلت بموجبه فورا إلى المتصرف إليه فإن اتفاق البائع والمشتري على بقاء العين المبيعة تحت يد البائع بعد البيع ليتفقد بها هو طول حياته لا يمنع نقل ملكية الرقبة فورا إلى المشتري واشتراط البائع على المشتري ألا يتصرف في العين المبيعة ولو أنه في الأصل باطل إلا أنه يكون ضحيحا استثناء إذا كان للبائع مصلحة في هذه الشروط كأن يكون قد اشترط في عقد البيع بقاء منفعة العين

بعد فيتعين لذلك إرجاء الفصل في المصروفات الآن .

(قضية عبد المعطي عبد الحافظ محمد علي بصفته مند محمد عبد الستار رقم ٦١٤ سنة ١٩٥١ ك بالهيئة السابقة)

١٢٤

محكمة قنا الابتدائية

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٣

نزوير . الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير . هل يجوز استئنافه استقلالا .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر في دعوى التزوير لا يجوز استئنافه استقلالا منفردا عن دعوى الموضوع ولو كانت الخصومة قد انعقدت وطرح أمرها على القضاء قبل صدور قانون المرافعات الجديد ما دام الحكم في دعوى التزوير صدر فعلا بعد العمل به (١)

المحكمة

« حيث إن المستأنف عليها رفعت دعوى مدنية أمام محكمة إسنا الجزئية ضد المستأنفين تقيدت تحت رقم ٤٤١ سنة ١٩٤٧ طلبت فيها الحكم بإثبات صحة التعاقد عن بيع ١٤ ط نظير ثمن قدره ٧١٥٠ قرشا والتسليم والمصاريف والأتعاب والنفاد وقدمت عقد بيع منسوب صدوره من المدعى عليهما في هذه الدعوى (هما المستأنفان) لها تاريخه ١ / ٤ / ١٩٤٦ وطعن المدعى عليهما بالتزوير في هذا العقد وأعلنت

(١) راجع عكس هذا الرأي في بحث الاستئناف راجب حنا الحامى بمجلة الهاماة السنة الثانية والثلاثين العدد السابع ص ١٠٤٣ .

المبيعة له طول حياته (تقض في الطعن رقم ٥١ سنة ٨ ق واستئناف ١٣ / ٢ / ١٩٢٠ المجموعة ٢٢ رقم ٨٠ ص ١٢٩ المحاماة ٢ رقم ٦٤ ص ٢١٠ الجدول العشري الأول للمحاماة رقم ٣٧٣ مرجع القضاء ١٠٧٩ واستئناف ٢٠ / ١ / ٢٣ المحاماة ٣ رقم ١٠٩ ص ١٦٣ الجدول العشري الأول للمحاماة رقم ٣٧٧ مرجع القضاء ١٠٨١ والمحاماة رقم ٣٨٣ ص ٤٥٠ الجدول العشري الأول للمحاماة رقم ٣٨٣ مرجع القضاء ٤٦١٤ وقد جاء في الأحكام أنه إذا كان المستخلص من كافة ظروف الدعوى أن المشتري وهو خفيد البائع لم يكن في حالة تمكنه من دفع الثمن المبين في العقد وأن هذا الثمن لم يكن إلا سوريا فان العقد يكون في الحقيقة عقد تبرع ولكنه منجز أى هبة مستترة في عقد بيع وهي صحيحة ولو لم تكن بعقد رسمي طبقا للبادة ٤٨ من القانون الملغى (تقض ١٤٤ سنة ١٤ ق و ٨٩ سنة ٨ ق) .

« وحيث إن عقد الهبة في صورة عقد بيع مستوف لشرائطه القانونية جائز قانونا الا اذا أريد إثبات وارث على الآخر فاذا صح ذلك يعتبر في حكم الوصية وانما يشترط في هذه الحالة أن يكون هذا العقد قد تحرر في مرض الموت فعلا .

« وحيث إن المدعى عليه يقرر أن المورثة تصرفت في جميع أموالها إلى بنتي لإبنتها بقصد حرمانه من الميراث وأن التصرف حدث في مرض موتها .

« وحيث إنه ازاء ما تقدم ترى المحكمة قبل الفصل في الموضوع تنويرا للدعوى وكشفها عن الحقيقة إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات ما تدون بمنطوق هذا الحكم .

« وحيث إن الدعوى لم يفصل في موضوعها

أدلة التزوير في ١/١١/١٩٤٨ وأصدرت المحكمة المشار إليها بتاريخ ١/٣١/١٩٥٠ حكماً تمهيدياً قضى بقبول الصحيفة شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بقبول الدليل الأول تثبت المدعية الأولى بأن الختم الموقع به ليس ختمها وأنه اصطنع بواسطة المدعى عليها الأولى والمدعى عليها النقي بالطرق عينها وبقبول الدليل الأول من أدلة المدعى الثاني وإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى الثاني بكافة الطرق أن ختمه فقد منه في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٦ وأن المدعى عليها تحصلت عليه ووقعت به على العقد والمدعى عليها إثبات أن المدعى الثاني هو الذي وقع بنفسه وبختمه على العقد المطعون فيه وقد سمعت المحكمة الشهود في القضية رقم ٦٧٨ سنة ١٩٤٧ التي كانت منظورة مع هذه القضية في نفس الجلسة وحكمت بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ حضورياً برفض دعوى التزوير والوهم المدعين المصاريف و ١٠٠ قرش أتعاب محاماة وتغريمهما ٢٠ جنيتها للخزانة بحكم لم يعلن للمدعين بعد .

وحيث إن المدعين في التزوير استأنفوا هذا الحكم بصحيفة معانة في ٣١/١/١٩٥٢ للمدعى عليها وارتكنا في أسباب استئنافها على أن محكمة أول درجة أهملت مضاهاة ختم المدعية الأولى المبصوم على الطعن بتقريرهما بالتزوير على الختم المقال بأنه مبصوم به على العقد أو مضاهاته بأي أوراق أخرى . وإن المحكمة اكتفت بشاهدين من شهود العقد المطعون فيه مع أن أولهما كاتب العقد والثاني أخو المدعى عليها من أمها وكان الواجب سماع باقي الشهود . وأن المدعين في التزوير أشهدا على مغايرة ختم المدعية الأولى لختم العقد . وأن المدعى الثاني قدم الدليل على فقد ختمه وأنه نشر عن ذلك بجريدة مصر بالعدد ١٣٤٧٠ بتاريخ

٦ فبراير سنة ١٩٤٦ وأن المحكمة سمعت الشهود في هذه القضية والقضية الأخرى ٦٧٨ سنة ١٩٤٧ الخاصة بالطعن في عقد آخر تاريخه أول فبراير سنة ١٩٤٦ مرة واحدة ودونت الشهادة في محضر جلسة القضية ٦٧٨ سنة ١٩٤٧ وذلك لوحدة الخصوم ووحدة الأدلة وأنه برغم اختلاف تاريخ العقدين فإن كاتبيهما واحد وعلى كل منهما خمسة شهود غير السكاتب وجميعهم في العقدين واحد مما يدل على أنها عصابة واحدة . وأن شاهدين من هؤلاء الشهود وقعا بمداخيل مخالف مداد باقي الشهود في العقدين مما يدعو لالفت النظر وطلباً الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورد وبطلان العقد المؤرخ أول إبريل سنة ١٩٤٦ مع الزام المستأنف عليها المصاريف والأتعاب عن الدرجتين .

وحيث إن القضية قطعت شوطها في التحضير وبعد أن تمت مراحلها أحيلت للمرافعة حتى جلسة اليوم حيث حجزت للحكم أخيراً .

وحيث إنه يتعين على المحكمة قبل الفصل في موضوع الاستئناف تعرف مدى قبوله من عدمه إذ أن ذلك من النظام العام ولا يمكن مخالفته مهما أغفله الخصوم أو تراضوا عليه ومن حق المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

وحيث إن محكمة أول درجة قد قضت بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٥١ حضورياً برفض دعوى التزوير فاستأنفه المستأنفان ويجب في هذه الحالة أعمال نصوص قانون المرافعات الجديد الواجب تطبيقه ابتداء من يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

وحيث إنه يجب التعرف عما إذا كان الحكم

للصادر في الادعاء بالتزوير قابلا للاستئناف
استقلالاً من عدمه قبل الفصل في الموضوع .

د وحيث إن المادة ٣٧٨ مرافعات نصت على
أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع
الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها
لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم
الصادر في الموضوع سواء أكانت تلك
الأحكام قطعية أم متعلقة بالاثبات أو بسير
الاجراءات .

د وحيث إن قانون المرافعات أورد في الباب
السابع منه أحكامه في إجراءات الإثبات وعدد
أحكامها العامة في الفصل الأول منه ثم فصل تلك
الاجراءات في بقية فصوله وحصرها في استجواب
الخصوم ونفي اليمين الحاسمة وفي انتقال المحكمة
للعائنة وفي شهادة الشهود وفي الخبرة وفي الإثبات
بالكتابة وفي إثبات صحة الأوراق وانكار الخط
أو الامضاء وفي الادعاء بالتزوير ونص في المادة
١٦٥ منه على جواز عدم الأخذ بنتيجة أي اجراء
بما سبق شرحه عندما تقضى المحكمة في موضوع
الدعوى بشرط بيان أسباب ذلك في حكمها .

د وحيث إنه يتبين مما تقدم أن دعوى التزوير
والحكم فيها إنما هو في الواقع اجراء من اجراءات
الإثبات قد يكون محلاً لتقدير المحكمة حين البت
في موضوع النزاع المعروض عليها فلا يمكن إطلاقاً
القول بأن القضاء في دعوى التزوير فصل تنتهي معه
الخصومة كلها أو بعضها بل أن القانون أوجب الحكم
في موضوع الدعوى أثر الفصل في دعوى التزوير
إذ الثانية مجرد اجراء يمهّد للقضاء الفصل في
الموضوع المطروح عليه وللخصوم أن يتخذوا
من طرق الإثبات الأخرى ما قد يسيغ على
موضوع الدعوى رغم الحكم بتزوير سندها من

أوجه الثبوت الأخرى وما يفيد الوضع أو
يجلوه أو يحسمه كتوجيه اليمين الحاسمة من فشل
في دعوى التزوير أو استجلاء الحقيقة باستجواب
الطرفين أو اتخاذ قرائن أخرى قد تقطع بطريق
الجزم في موضوع الدعوى وتقلل أو تهمي أثر
الحكم بالتزوير إذ هو مجرد دفاع جدلي بين
الطرفين .

د وحيث إن ذلك واضح من صريح نص
المادة ٣٧٨ مرافعات التي أوضحت بما لا شك فيه
أن الطعن في كافة الأحكام التي تصدر قبل الفصل
في الموضوع سواء أكانت قطعية أم متعلقة بالاثبات
أو بسير الاجراءات لا يجوز الطعن فيها إلا مع
الطعن في الحكم الصادر في موضوعها مادامت أنها
لن تنهى الخصومة كلها أو بعضها كما هو الحال فيما
نصت المادة ٤٠١ من قانون المرافعات بالنسبة
للأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة
لمحكمة أخرى فإن استئنافها جائز استقلالاً عن
موضوعها والواقع أن طبيعة هذا النوع من
الأحكام يحسم الخصومة أمام المحكمة المطروحة
أمامها فتخرج من ولايتها فيكون قضاؤها في
هذه الحالة بمثابة حكم قطعي في انهاء نظرها أمامها .

د وحيث إن قانون المرافعات الجديد لم يجعل
الادعاء بالتزوير مظهراً خاصاً أو استقلالاً
ملحوظاً أو أثراً حاسماً يترتب عليه نتائج قاطعة
في الخصومة كما كان الحال في القانون القديم الذي
استوجبت في المادة ٢٧٨ منه وقف سير الدعوى
الأصلية حتى يفصل نهائياً في دعوى التزوير فكانت
معياراً ملزماً للفصل في الخصومة وفق ما انتهت
إليه .

د وحيث إنه على ضوء ما تقدم يكون
المستأنف قد طعن بالطعن على الحكم الصادر في

الطعن عليه مستقلاً إذ لا يجوز استئنافه منفرداً عن دعوى الموضوع .

وحيث إنه لذلك يتعين لما سبق بيانه الحكم بعدم جواز نظر هذا الاستئناف مع تحميل رافعيه المصاريف طبقاً للمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات

(قضية ست ابراهيم عمر وآخر ضد زنوبة يوسف فراج رقم ٢٥ سنة ١٩٥٢ س.رياسة وعضوية حضرات السادة محمود محمد الشيخ وكيل المحكمة وتقبل يسرى الجندى وعبد اللطيف شكرى القاضيين) .

دعوى التزوير قبل الأوان إذ يتحتم عليه ان ان يترى حتى يقضى فى موضوع الدعوى فيجمل طعنه ويدججه فى الطعن على الحكم الصادر فى الموضوع إذ هو فرع منه واجراء سابق له يتبعه فى سيره اجراء وقضاء واستئنافاً شأنه شأن كافة الأحكام الفرعية التى تقدمته .

وحيث إنه ما دام أن الحكم المستأنف قاصر على البت فى دعوى التزوير وحدها فلا يساغ

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجرح

عليها ما يراه لتبدي رأيها فيه ثم يخير نفسه بين أن يأخذ برأيها أو لا يأخذ بل يجب عليه أن يلزم حدود ما تراه .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تخلص فى أن النيابة العامة أقامت هذه الدعوى ضد المتهم لأنه فى يومى ١٩/٧/٤٩ و ١٩/٧/٤٩ بدائرة مركز ديروط . أولاً : بصفته تاجر تجزئة لم يخطر مكتب التموين عن مقادير مواد التموين المتبقية عن شهر يونيو سنة ١٩٤٩ - ثانياً : ولم يعلن فى مكان ظاهر من محله عن تاريخ وصول مواد التموين إليه . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٥٤ من قرار التموين رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ و ٤٣ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٩٦ سنة ١٩٤٦ المعدل بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٥٨ سنة ١٩٤٨ والمادتين ١ و ٥٦ من المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وحيث إن محكمة أول درجة قصت حضورياً

١٢٥

محكمة أسبوط الابتدائية

٤ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - قانونية اللوائح والقرارات . صحتها . حق الحاكم فى مجتها .
ب - رأى لجنة التموين العليا . نافذ وملزم لأية سلطة أخرى .

المبادئ القانونية

١ - للمحاكم الحق فى فحص قانونية اللوائح والقرارات فلا تحكم بالعقوبة الا اذا تحققت من أن اللوائح والقرارات قد صدرت من سلطة تملك اصدارها فى حدود اختصاصها وأنها لا تتعارض مع نصوص القانون وأنها صدرت طبقاً للاوضاع الشكلية التى يشترطها هذا القانون .

٢ - رأى لجنة التموين العليا ملزم للوزير المختص بشئون التموين فلا يكفى أن يعرض

بجلسة ١٩٥٢/١١/٩ بتغريم المتهم مائة جنيه عن التهمة الأولى وبحبسه ستة شهور مع الشغل وغرامة مائة جنيه عن التهمة الثانية وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبتدىء من صيرورة الحكم نهائياً بلا مصاريف وقد حضر المتهم أمام محكمة أول درجة بالجلسة التي تمت فيها المرافعة وحجزت فيها القضية للحكم واكن لم يثبت في محضر الجلسة حضوره جلسة النطق بالحكم وقد قرر المتهم بالاستئناف بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٧ بعد مضي أكثر من عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم .

دوحيث إن المتهم قدم للمحكمة شهادة مرضية تاريخها ١٩٥٢/١١/٢٥ من الدكتور شاكر يوسف تتضمن مرضه بالتهاب رئوى حاد من ١٩٥٢/١١/٥ إلى يوم ١٩٥٢/١١/٢٠ ولما كان الأصل أنه إذا مضي الميعاد القانوني ولم يحصل استئناف سقط الحق فيه ولكن إذا كان المانع من التقرير بالاستئناف في الميعاد يرجع إلى قوة قاهرة كأن طرأ مرض على المتهم في خلال المدة فالميعاد يمتد إلى أن يعود الشفاء اليه وتقدير العذر مسألة موضوعية (نقض ٣ أبريل ١٩٣٩ مجموعة النقض ٤ رقم ٢٧٢ ص ٥١٤) وترى المحكمة في هذه القضية أن مرض المتهم عذر منعه من التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني ومن ثم يمتد الميعاد له إلى أن يعود الشفاء اليه وما دام أن المتهم قد قرر بالاستئناف بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٧ أي قبل انتهاء المدة المحددة للشفاء فان استئنافه يعتبر عندئذ في الميعاد ويكون مقبولا شكلا لأنه حكم قابل له عملاً بنص المادتين ٤٠٢ و ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

دوحيث إنه بجلسة ١٩٥٣/١/٣١ دفع

الحاضر مع المتهم بيطان قرارات التكوين المطبقة لمخالفتها لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ وقدم تأييد لذلك صورة رسمية لحكم صادر في ١٩٥٢/١١/٢٩ من دائرة الجنح والمخالفات المستأنفة بمحكمة السويس الوطنية في الجنحة ١٣٤٣ سنة ١٩٥١ السويس - ١٨٧ سنة ١٩٥٢ س السويس خاصة باتهام أحد تجار التجزئة بتاريخ ١٩٥١/٥/١٤ بالسويس بعدم إعلانه في مكان ظاهر في محله عن تاريخ وصول مواد التكوين في نفس اليوم الذي وصلت فيه إليه ولم يحتفظ بهذا الاعلان إلى نهاية الشهر المحدد لصرف هذه المواد الأمر المنطبق على نص المواد ٣ و ٤ من قرار التجارة والصناعة رقم ٩٦ / ٩٤٦ و ٥٦ من المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ وقد قضى في هذه الجنحة ببراءة المتهم بما هو منسوب إليه استنادا إلى عدم استيفاء القرار رقم ٩٦ سنة ١٩٤٦ المشار إليه للشكل الذي أوجبه المادة الأولى من المرسوم بقانون سالف الذكر إذ لم يعرض على لجنة التكوين العليا وبالتالي لم توافق عليه بما يعتبر معه باطلا ولا يصح تطبيقه .

دوحيث إنه من المجمع عليه قضاء وفقها أن للمحاكم الحق في فحص قانونية اللوائح والقرارات (يرجع إلى حكم محكمة السويس سالف الذكر وإلى ص ٩٠ من كتاب النظام الدستوري المصري للدكتور عثمان خليل عثمان طبعة سنة ١٩٤٣ و ص ٤٢٠ من كتاب مبادئ القانون الاداري المصري للدكتور محمد زهير جبرانه طبعة سنة ١٩٤٢) . وتقريرا على ذلك لا تقضى المحاكم بالعقوبة إلا إذا تحققت من أن اللوائح والقرارات صدرت من سلطة تملك إصدارها في حدود اختصاصها وأنها لا تتعارض مع نصوص

القانون وأنها صدرت طبقا للأوضاع الشكلية التي يشترطها هذا القانون .

« وحيث إن المادة الأولى من المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ تنص على أنه يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات وخامات الصناعة والبناء وتحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض القيود التي أشارت إليها المادة المذكورة .

« وحيث إن ما دفع به الحاضر مع المتهم لا محل له بالنسبة للتهمة الأولى بشأن عدم إخطار المتهم لمكتب التموين عن مقادير مواد التموين المتبقية عن شهر يونيو سنة ١٩٤٩ لأن هذه التهمة تخضع أصلا للبائدين ٥٤ و ٥٥ من قرار التموين رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ والمادة ٥٦ من المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ وقد تضمن القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ أنه قد صدر بموافقة لجنة التموين العليا . ثم صدر قرار التموين رقم ١١٥ سنة ١٩٤٩ ونشر في الوقائع المصرية في العدد ١٠٤ بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٤٩ وكل ما تضمنه هو النص على تعديل العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ والتي كانت تحيل في ذلك إلى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون المذكور وتضمن هذا التعديل تحقيق العقوبة بالنسبة للتهمة الأولى موضوع الدعوى وجعلها الغرامة بعد أن كانت الحبس والغرامة . وقد أصدر وزير التموين القرار رقم ١١٥ سنة ١٩٤٩ المشار إليه لاستنادا إلى المادة الأولى من المرسوم بقانون سالف الذكر التي تشترط موافقة لجنة التموين العليا في إصدار القرارات الخاصة بفرض قيود على مواد التموين وإنما استنادا إلى الفقرة

الآخيرة من المادة ٥٦ من هذا المرسوم بقانون التي أجازت لوزير التموين - دون اشتراط موافقة لجنة التموين العليا - فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ المذكورة على من يخالف القرارات التي يصدها تنفيذا لهذا المرسوم بقانون - ومن كل ذلك ترى المحكمة أن الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى للأسباب المذكورة وللأسباب التي استندت إليها محكمة أول درجة بالنسبة لثبوت هذه التهمة قبل المتهم والتطبيق القانوني والعقوبة المقررة بها في محله ومن ثم يتعين تأييده .

« وحيث إنه بالنسبة للتهمة الثانية بشأن عدم إعلان المتهم في مكان ظاهر من محله عن تاريخ وصول مواد التموين إليه فهذه التهمة تخضع لقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٩٦ سنة ١٩٤٦ المعدل بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٥٨ سنة ١٩٤٨ . وقد أصدر وزير التجارة والصناعة هذين القرارين عندما أحيلت إلى وزارته اختصاصات وزارة التموين عندما ألغيت وهذان القراران صدرا استنادا إلى المادة الأولى من المرسوم بقانون السابق ذكره وتضمننا فرض بعض القيود الجديدة على مواد التموين ولكنهما لم يتضمننا ما يدل على صدورهما بموافقة لجنة التموين العليا .

« وحيث إن اشتراط موافقة لجنة التموين العليا على ما يرى الوزير المختص بشئون التموين إصداره من قرارات تتضمن قيودا على مواد التموين هو كما قالت محكمة السويس في حكمها سالف الذكر لحكمة تتصل بالصالح العام - تلك هي أن لا يستأثر الوزير المذكور برأى قد يعده عن جانب الصواب حتى لا يجحد أو يميل - وروى

الخراف والمميز والخنازير من الماشية بالمعنى المقصود في المادة المذكورة .

٢- إن اغفال المشرع المصرى النص على أن الخراف والمميز والخنازير من ضمن المواشى كما نص على ذلك القانون الفرنسى يدل على أنه لا يعتبرها من المواشى بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٥ عقوبات .

٣- لو أراد الشارع اعتبارها من المواشى بعد ذكره دواب الركوب والجر والحمل لاستعمل لفظ الانعام وهو اللفظ الأعم .

المحكمة

« حيث إن النيابة العامة أقامت هذه الدعوى واتهمت المتهم بأنه في يوم ٥ / ٣ / ١٩٥١ بدائرة مركز ديروط قتل عمدا عنزة لبية على جاد الله بدون مقتض بأن ضربها فنفقت وطلبت عقابه بالمادة ٣٥٥ / ١ ع .

« وحيث إن محكمة أول درجة قضت بجلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٥١ غاييا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وأعلن هذا الحكم للمتهم في ٢٣ / ١٠ / ١٩٥١ - فعارض فيه في الميعاد بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ٩٥١ وقد قضى في المعارضة بجلسة ٢٣ / ٢ / ٩٥٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاديف فقرر المتهم بالاستئناف في الميعاد بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٩٥٣ .

وحيث إن الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة بالنسبة لثبوت التهمة قبل المتهم .

« وحيث إن محكمة أول درجة قد أدانت

أن يشترك معه أعضاء لجنة التموين العليا وكلهم ذوو رأى وتجارب وقد بالغ المشروع في تقدير أهمية رأى لجنة التموين العليا فلم يجعله استشاريا فقط بل جعله ملزما للوزير المختص بشئون التموين فلا يكفي أن يعرض عليها ما يراه لتبدى رأيها فيه ثم يخير نفسه بين أن يأخذ أو لا يأخذ برأيها بل يجب عليه أن يلزم حدود ما تراه .

« وحيث إنه مادام أن القرارين رقم ٩٦ سنة ١٩٤٦ لم يعرضا على لجنة التموين العليا وبالتالي لم توافق عليهما - فيكونان باطلين لعدم استيفائهما الأوضاع الشكلية التي اشترطها المرسوم رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومن ثم فلا يصح تطبيقهما ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الثانية وبراءة المتهم منها .

(قضية النيابة رقم ٢٠٣٠ سنة ١٩٥٢ صد عبد الحكيم سيد مصطفى رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسين ناجي و أحمد سليمان بهجت وحسين خفاجي وحضور حضرة الأستاذ صلاح خشة وكيل النيابة) .

١٢٦

محكمة أسيوط الابتدائية

٤ إبريل سنة ١٩٥٣

المادة ٣٥٥ / ١ عقوبات . عدم جواز القياس بأدخال غير ماورد بها . ولا قياس القانون المصرى على القانون الفرنسى .

المبادئ القانونية

١- الحيوانات الوارد ذكرها بالمادة ٣٥٥ عقوبات واردة على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تفسيرها ولا محل لقياس القانون المصرى على القانون الفرنسى واعتبار

المتهم تطبيقا لنص المادة ٣٥٥ / ١ ع التي طلبت النيابة تطبيقها .

وحيث إن المادة ٣٥٥ ع تنص على عقاب كل من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضرب به ضررا كبيرا ثم نصت المادة ٣٥٧ ع على عقاب من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣٥٥ ع أو أضرب به ضررا كبيرا .

وحيث إن المادة ٣٥٥ ع لا تعاقب على القتل أو أحداث الضرر البالغ إلا بالنسبة للحيوانات المذكورة فيها والتي جاءت على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تطبيقها بالقياس إذ أن هذه المادة لم تعين ما هي المواشى التي جعلتها في حكم دواب الركوب والجر والحمل بخلاف القانون الفرنسى في مادته ٤٥٢ قد نص خصيصا على أنه يعتبر من المواشى الخراف والماعيز والخنازير .

وحيث إن البعض ذهب ومعه أحكام للمحاكم المصرية على اعتبار أن الخراف والماعيز والخنازير من الماشية بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٥ ع (حكم محكمة نجع حمادى المركزية في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٦ رقم ١٠٧ وادفوا ٢٦ أكتوبر ١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٤ رقم ١٤ ولجنة المراقبة القضائية سنة ١٩٠٦ و ١٩١١ و ١٩١٤) ولا تأخذ هذه المحكمة بهذا رأى لأنه لا محل لقياس القانون المصرى على القانون الفرنسى مع وجود الفارق بين القانونين إذ نص القانون الفرنسى في المادة

السالفة الذكر خاص على اعتبار الخراف والماعيز والخنازير من الماشية (Bestiaux) وقد أغفل المشرع المصرى هذا النص مما يدل على قصده إدخال هذه الحيوانات ضمن الماشية بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٥ ع بل قصد اعتبارها من الحيوانات المستأنسة التي تخضع لنص المادة ٣٥٧ ع كما أنه يفهم من ذكر المشرع في المادة ٣٥٥ ع للمواشى بعد دواب الركوب والجر والحمل أنه يقصد الحيوانات المتقاربة منها من حيث القيمة وأهميتها للأعمال الزراعية وغيرها ولا شك أن الخراف والماعيز والخنازير لا تتقارب في القيمة ولا في المنفعة مع الحيوانات المذكورة في المادة ٣٥٥ ع وكل منفعتها في أكل لحومها والانتفاع بجلودها وأنساعارها الأمر الذى يجعلها تدخل ضمن الحيوانات المستأنسة المنصوص عليها في المادة ٣٥٧ ع وفضلا عن ذلك فإن مدلول كلمة المواشى تنصرف عرفا إلى الجاموس والأبقار أما الخراف والماعيز فيطلق عليها الأنعام فلو كان المشرع يقصد ادخالها في مدلول لفظ المواشى لغير عن جميع الحيوانات المذكورة بتلك المادة بالانعام وهو اللفظ الأعم الذى شرحه القرآن الكريم في أكثر من موضع بسورتى الأنعام والنحل والذى يشمل الخيل والبغال والخيول والابل والبقر والضأن والماعيز ومنافع كل منها .

وحيث إنه لما تقدم ترى المحكمة أن النص القانونى الواجب تطبيقه هو المادة ٣٥٧ ع لا المادة ٣١١ ع .

(قضية النيابة رقم ٨٦٥ سنة ١٩٥٣ ضد عطا سليمان روى بالهيئة السابقة)

القضاء المستعجل

١٢٧

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

حكم ابتدائي . العاؤه استثنائيا . أثره . إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم الابتدائي .

المبدأ القانوني

يترتب على إلغاء الحكم استثنائيا زوال جميع الآثار التي ترتبت على الحكم الابتدائي بما يتعين معه إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم ومن ثم فلا تثير على من صدر لصالحه الحكم استثنائيا أن يتخذ هذا الحكم أداة للتنفيذ للوصول إلى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المستأنف لأن التنفيذ الذي يجريه على هذا الوجه قد أصبح حقا مقررًا له بمقتضى منطوق الحكم الاستثنائي .

المحكمة

« من حيث إن وفائع هذه الدعوى تتحصل في أن المستشكل حصل على حكم في القضية رقم ١٥٦ سنة ١٩٤٩ ك مصر يقضى بالزام المستشكل ضده الأول بأن يؤدي له مبلغ ٢٣٠ جنيتها والمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . ولما كان هذا الحكم مشمولًا بالإنفاذ المعجل فقد قام المستشكل ضده الأول بأدائه المبلغ المحكوم به جميعه وقدره ٢٥٠ جنيتها و ٣٩٠ مليا للمستشكل ولما أن رفع المستشكل ضده الأول استئنافا عن

هذا الحكم تقييد تحت رقم ٤١٧ سنة ٦٦ استئناف مصر العليا وقضى فيه بتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٥٢ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستشكل مع الزامه المصروفات عن الدرجتين ومبلغ ٦٠٠ قرش أتعابا للمحاماة فقد أوقع المستشكل ضده بمقتضى هذا الحكم حجزا تنفيذيا بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ على المنقولات المبينة بمحضر الحجز وفاء لمبلغ ٢٧٤ ج و ١٠٠ م وهو ما سبق أدائه للمستشكل نفاذا لحكم المستأنف الذي قضى بإلغائه مضافا إليه المصروفات والأتعاب عن الدرجتين فاستشكل المستشكل في التنفيذ بصحيفة أعلنت للمستشكل ضدها بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ مؤسسا اشكاله على أنه لا يحق للمستشكل ضده أن ينفذ بمقتضى الحكم الاستثنائي أما بالنسبة لما قضى به بالمصروفات والأتعاب دون غيرها كما أوردف القول بأن رفع نقضا عن الحكم الاستثنائي تقييد تحت رقم ٢٧٣ سنة ٢٢ قضائية وما زال مطروحا أمام المحكمة العليا ولم يفصل فيه حتى الآن ومن ثم فقد طلب في ختام الصحيفة الحكم بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الاستثنائي الصادر في القضية رقم ٤١٧ سنة ٦٦ قضائية فيما زاد عما ورد في منطوقه مع إلغاء الحجز المتوقع بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ مع إلزام المستشكل ضده الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

« وحيث إن ما ذهب إليه المستشكل من أن التنفيذ الذي يجريه المستشكل ضده الأول مخالف تمام المخالفة لمنطوق الحكم الاستثنائي الذي قضى

فيتعين لذلك الزام المستشكل بها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

« وحيث إن النفاذ المأمور وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ مرافعات ولا ترى المحكمة محلاً للنص عليه في منطوق حكمها . »

(قضية إبراهيم ذو الفوار مد الخواجا ادوارد زناييري وآخر رقم ٤٦١٣ سنة ١٩٥٢ برئاسة الأستاذ محمد عبد اللطيف القاضي)

١٢٨

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢

مرتب موظف . تحويله إلى أحد المصارف .
أثر هذا التحويل .

المبدأ القانوني

يترتب على تحويل الموظف أو المستخدم أو العامل مرتبه على أحد البنوك أن يفقد هذا الراتب صفته القانونية إذ يعتبر بمثابة حساب جار بالبنك مما يجوز توقيع الحجز التنفيذي عليه دون مراعاة القيود الواردة في المادة ٢٨٨ مرافعات .

المحكمة

« من حيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل في أن المدعى عليه الثاني يدين المدعى في مبلغ ٣٠ جنيتها والمصروفات بمقتضى الحكم الصادر في القضية رقم ٧٢٠ سنة ١٩٥٢ مدني شبرا ولما ان كان المدعى موظفا بمحكمة دارية بوليس مصر وحول مرتبه الشهري وقدره ٢١١ ملياً و ٢١ جنيتها على بنك

بالزامه فقط بمصاريف الدرجتين ومقابل اتعاب المحاماة هو قول مردود فقد تضمنت مقدمات هذا المنطوق أيضاً إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وبالتالي فقد زال كل أثر بحكم محكمة أول درجة فأصبح من المتعين إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا الحكم .

« وحيث إن هذا النظر يتفق تماماً مع القاعدة المقررة في المادة ٤٤٧ مرافعات التي تنص على أنه يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض التي كان الحكم أساساً لها وإذا كان الحكم لم ينقض إلا في جزء منه يبقى نافذا فيما يتعلق بالاجزاء الاخرى مالم تكن مرتبة على الجزء المنقوض .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم فلا تريب على المستشكل ضده الأول إذا هو اتخذ الحكم الاستثنائي كأداة للتنفيذ للوصول إلى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المستأنف لأن التنفيذ الذي يجريه على هذا النحو قد أصبح حقا مقرر له بمقتضى منطوق الحكم الاستثنائي .

« وحيث إنه لا نزاع بين الطرفين أن المستشكل ضده قد أدى للمستشكل مبلغ ٢٥٠ جنيتها و ٢٩٠ ملياً نقداً للحكم الملغى فأصبح هذا المبلغ واجب الرد بقوة القانون .

« وحيث ان ما ينهيه المستشكل من أنه طعن بطريق النقض في الحكم الاستثنائي فإنه لا يترتب على هذا الطعن وقف تنفيذ الحكم المذكور ما لم تقص محكمة النقض بوقف التنفيذ عملاً بالمادة ٤٢٧ مرافعات ويتعين لذلك رفض الاشكال .

« وحيث إن من خسر الدعوى يلزم مصروفاتها

١٢٩

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

دفتر تجارية . اثبات حالتها . مسألة موسوعية
لا ولاية للقضاء المستعجل فيها .
المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كانت المادة ١٨ من القانون التجاري قد نصت على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر فتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة فإن مجال تطبيق هذا النص لا يتسع في كافة الأحوال أمام جميع جهات القضاء بل يشترط لذلك أن يكون هناك نزاع يتجاذبه الخصمان أمام القضاء الموضوعي وفضلا عن ذلك فإن المحكمة الموضوعية ليست مجبرة بإصدار الأمر إلى أحد الخصوم بتقديم دفاتره إذا طلب خصمه ذلك إلا إذا كانت عناصر الدعوى تنبئ عن جدية الحق المدعى به.

٢ - لا يملك القضاء المستعجل الأمر بنسب خبير للاطلاع على دفاتر أحد الخصوم لأن الفصل في هذا الطلب يستوجب مبدئيا التحقق عن مدى جدية النزاع القائم بين الطرفين الأمر الذي يستتبع حتما ترجيح كفة أحدهما على الآخر وهو الأمر الممنوع على هذه المحكمة التطرق إليه في دعاوى اثبات الحالة .

٣ - إن دعاوى اثبات الحالة قد شرعت فقط لاثبات الوقائع المادية البحتة التي يخشى من زوال معالمها أو تغيير أثارها مع مرور الوقت ولم تكن وسيلة لانقراض الدليل

مصر وتفاذا لهذا الحكم أوقع المدعى عليه الثاني حجزا بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٥٢ تحت يد المدعى عليه الأول على المرتب المذكور فرفع المدعى هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمدعى عليها بتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٩٥٢ قال فيها إنه لا يجوز الحجز على مرتبه إلا بقدر الربع طبقا للادة ٤٨٨ مرافعات وطلب في ختام الصحيفة الحكم بإلغاء الحجز المذكور مع الزام المدعى عليه الثاني المصروفات وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

وحيث إن المدعى عليه الثاني طلب الحكم برفض الدعوى قائلًا بما أنه لم يوقع الحجز على مرتب المدعى ولكنه أوقع الحجز على المبالغ المودعة باسمه ببنك مصر .

وحيث إنه حتى مع التسليم جدلا بأن المدعى قد حول مرتبه إلى بنك مصر فانه قد ترتب على هذا التحويل أنه فقد هذا المرتب صفته القانونية لأنه دخل في حساب المدعى الجاري بالبنك المذكور شأنه شأن أى عميل له حساب جار بالبنك وبالتالي فقد أصبحت علاقة المدعى بالبنك المذكور علاقة مودع يودع لديه ومن ثم فلا تريب على المدعى عليه الثاني إذ هو أوقع الحجز على مال مدينه تحت يد البنك ويتعين لذلك رفض الدعوى .

وحيث إن من خسر الدعوى يلزم مصروفاتها فيتعين لذلك الزام المدعى بها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية عباس زكى ضد مدير بنك مصر وآخر رقم ٥١٨٤ سنة ١٩٥٢ بالهيئة السابقة)

القانونى من يد الخصم جبرا عنه لاتخاذ
كأداة للاثبات أمام محكمة الموضوع ، ولئن
قيل بأن المادة ١٨٧ مرافعات قد أجازت لمن
يخشى ضياع معالم واقعة يحتمل أن تصبح محل
نزاع أمام القضاء أن يطلب فى مواجهة ذوى
الشأن وبالطرق المعتادة من قاضى الأمور
المستعجلة الانتقال للمعاينة فإن الشارع لم يدر
بخلده اطلاق هذا النص على الدفاتر التجارية
التي لا يجوز لأحد الخصمين الاطلاع عليها إلا
فى نطاق القيود والأوضاع المقررة فى القانون
التجارى .

٤ - إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ مرافعات
قد أجازت للخصم أن يطلب الزام خصمه
بتقديم أية ورقة منتجة فى الدعوى فإن
طبيعة اختصاص القضاء المستعجل لا تتسع
لتطبيق هذه القاعدة لأن طلب الزام الخصم
بتقديم ورقة تحت يده تعد من المسائل
الموضوعية المتروكة لتقدير قاضى الموضوع
إذ له عند الضرورة أن يوجه للخصم الممتنع
اليمين بالصيغة المقررة فى الفقرة الثانية من
المادة ٢٥٦ مرافعات .

المحكمة

د من حيث إن المدعى رفعت هذه الدعوى
بصحيفة أعلنت للمدعى عليهم بتاريخ ١٢ و ١٣
و ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ قالت فيها إنه فى خلال
شهر ديسمبر سنة ١٩٤٩ تعهد أديجار كنعان
للمدعى عليها الأولى بنقل المواد البترولية
لسيارات الصهرىج من مدينة السويس إلى
القاهرة وغيرها من مختلف جهات القطر المصرى

وقد نفذ الاتفاق ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠
وبتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أسس أديجار
كنعان شركة توصية وقد تضمن عقد الشركة
أن تحمل هذه الشركة محله فى حقوقه والتزاماته
فانتقل إليها بالتالى التزام النقل المبرم بينه وبين
المدعى عليها الأولى ولما أن تزايدت عمليات
النقل زيادة مضطردة فقد أعدت الشركة المدعية
العدة ضمانا لتنفيذ التزاماتها قبل المدعى عليها
الأولى بأن ضاعفت عدد سيارات النقل وجيزتها
بالخزانات الخاصة كما استصدرت التراخيص
اللازمة لتسييرها واستخدمت عدداً من السائقين
والعمال الفنيين للعمل فى هذه السيارات إلا أن
المدعى عليها الأولى قررت فى الخفاء إلى التحلل
تدریجاً من التزاماتها قبل المدعية لى تعهد
بعملية النقل إلى المدعى عليها الثانية وكانت
أولى هذه الخطوات أن ارغمتها المدعى عليها
الأولى على دفع عمولة للمدعى عليها الثانية قدرها
١٥ ٪ من اجمالى نولون النقل الذى تتولاه
المدعية وذلك ثمنا لعدم نكول المدعى عليها
الأولى عن تنفيذ تعهداتها قبل المدعية ولما أن
رفضت هذه الأخيرة هذا العرض بانذار رسمى
من جهتها للمدعى عليها الأولى والثانية بتاريخ
١١ يوليه سنة ١٩٥٣ نهت فيه عليها باحترام
الاتفاق المبرم بينهما وبين المدعى عليها الأولى
كما وقد سجلت على المدعى عليها التواطؤ المعقود
بينهما اضراراً بحقوقها فردت المدعى عليها الأولى
على هذا الانذار بخطاب موصى عليه بتاريخ
١٦ يوليه سنة ١٩٥٣ أنكرت فيه ثمة اتفاق قد
انعقد فيما بينهما وبين المدعية وانها لم تكلفها
بالقيام بعملية النقل إلا لغاية سنة ١٩٥١ وأن
للمدعى عليها الأولى حرية اسناد عملية النقل

مع ابقاء الفصل في المصروفات وتحديد جلسة لابتداء الملاحظات على تقرير الخبير مع شمول احكامه بالنفاذ المعجل وبلا كفاله مع التصريح بتنفيذه بنسخة الحكم الأصلية .

• وحيث إن المدعى عليها الأولى قررت بأنها لم ترتبط مع المدعية بأى عقد وإنما كان يجرى التعامل بينهما بحسب الظرف وبطريقة فورية وذلك كلما دعت الحاجة إلى ذلك وأنها عهدت في شهر يناير ١٩٥٣ باسناد عملية النقل الى المدعى عليها الثانية لملاءة القائمين بأمر هذه الشركة وخبرتهم الفنية ثم أدرفت القول بأن ركن الخطر غير موفور في خصوصه هذه الدعوى لأن البيانات المدونة بدفاتر الشركة ثابتة لا تتغير بطبيعتها مع مرور الوقت ويمكن إثباتها في أى وقت أثناء نظر دعوى الموضوع وفضلا عن ذلك فإن القضاء باثبات الحالة المطلوبة في الدعوى مما يمس أصل الحق المتنازع عليه بين الطرفين لأن محكمة الموضوع هي المختصة بالزام الخصم بتقديم دفاتر طبقا لما يتبين لها من ظروف الدعوى وختمت دفاعها بأن طلبت الحكم أصليا بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها .

• وحيث إن المدعى عليها الثانية وقعت أيضا بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وقالت شرحا لهذا الدفع إن دفاتر الشركتين لن يطرأ عليها أى تغيير مع مرور الوقت إذ لا يمكن التلاعب فيها لأن ذلك مما يعرض سمعة الشركتين ومصالحهما للخطر وعلى الأخص فإن هذه الدفاتر خاضعة لرقابة مصلحة الضرائب وأردفت القول أيضا بأن محكمة الموضوع هي المختصة بالأذن بالاطلاع على دفاتر الخصم .

• وحيث إن المادة ١٨ من القانون التجارى إذ نصت على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج

إلى من تشاء كما ردت عليها المدعى عليها الثانية في خطابها الرقم ١٦ يوليه سنة ١٩٥٣ بأن المدعى عليها الأولى قد اعطتها حق الأولوية في نقل منتجاتها وانها عهدت من باطنها إلى المدعية القيام بجانب من عملية النقل لقاء عمولة إلا انه لما أن كانت هذه الوقائع المشار إليها في الخطابين المذكورين غير صحيحين وأن كل ما ترمى إليه المدعى عليها الأولى هو النكول عن اتفاقها المعقود مع المدعية بقصد انتزاع عملية النقل منها الأمر الذى يلحق ضررا بالمدعية يستوجب مساءلة المدعى عليها بالتضمنات ولما ان كان سند المدعية في دعواها الموضوعية هو الرجوع إلى دفاتر المدعى عليها ومن أصول الفواتير المقدمة من المدعية للمدعى عليها الأولى خلال الفترة من يناير سنة ١٩٥٠ حتى قيام النزاع بينهما وبين المدعى عليها فإنه لا سبيل لتلافى الخطر الذى يهدد حقوق المدعية سوى طلب ندم خبير للاطلاع على دفاتر الشركتين خشية ضياع معالمها مع مرور الوقت ومن ثم فقد طلبت في ختام الصحيفة الحكم بصفة مستعجلة بندم خبير تكون مأموريته الاطلاع على دفاتر الشركتين المدعى عليهما واثبات كل ما تضمنته هذه الدفاتر من بيانات تتعلق بالمدعية منذ نشوء الاتفاق المعقود بينهما وبين المدعى عليها الأولى منذ أول يناير سنة ١٩٥٠ حتى تاريخ أداء المأمورية خاصة بعمليات النقل وحسابها وما أدرج في هذه الدفاتر خاصة بكل علاقة بين المدعى عليها الأولى والثانية وما أثبت في دفاتر هذه الأخيرة في صلتها بالمدعية والمبالغ التى دفعت إليها من المدعين والبيانات الايضاحية لهذه المبالغ والاطلاع على أصول كشوف الحساب والفواتير المقدمة من المدعية إلى المدعى عليهما وبالجملة إثبات كل ما يتصل بالنزاع القائم بين الطالبة والمدعى عليها

اثبات الحالة قد شرعت فقط لإثبات الوقائع المسادية البحنة التي يخشى من زوال معالمها أو تغيير آثارها مع مرور الوقت ولم تكن وسيلة لانتزاع الدليل القانوني من يد الخصم جبرا عنه لاتخاذ كأداة للاثبات أمام محكمة الموضوع ولئن قيل بأن المادة ١٩٨٧ مرافعات قد أجلت لمن يخشى ضياع معالم واقعة يحتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء أن يطلب في مواجهة ذوى الشأن وبالطرق المعتادة من قاضى الأمور المستعجلة الانتفال للمعاينة فإن الشارع لم يدر بخلفه اطلاق هذا النص على الدفاتر التجارية التي لا يجوز لأحد الخصوم حق الاطلاع عليها إلا في نطاق الأوضاع والقيود المقررة في القانون التجارى .

« وحيث إن المدعية إذ تستند في دفاعها إلى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التي تميز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى فإن هذه المحكمة ترى أن طبيعة اختصاص القضاء المستعجل لا تتسع لتطبيق هذه القاعدة لأن طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده يعد من المسائل الموضوعية المتروكة لتقدير قاضى الموضوع فهو وحده الذى يملك إلزام الخصم بتقديم هذه الورقة إذ تبين له أنها تصلح للاثبات كما وأن له عند الضرورة أن يوجه للخصم الممتنع البين بالصيغة المقررة في الفقرة الثانية من المادة ٢٥٦ مرافعات .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الدفع بعدم الاختصاص وعدم اختصاصها بنظر الدعوى .
« وحيث إن من خسر الدعوى يلزم مصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المدعية بها عملا بالمادة ٢٥٧ مرافعات .

(قضية شركة ادجار كنعان وشركاه رقم ٥٦٣٢ سنة ١٩٥٣ ضد شركة الغاز المصرية «سب» وآخرين بالهيئة السابقة)

منها ما يتعلق بهذه الخصومة فإن مجال تطبيق هذا النص لا يتسع في كافة الأحوال أمام جميع جهات القضاء بل يشترط أن يكون هناك نزاع يجتاز به الخصمان أمام القضاء الموضوعى وفضلا عن ذلك فإن المحكمة الموضوعية ليست مجبرة بإصدار الأمر إلى أحد الخصوم بتقديم دفتاره إذ طلب خصمه ذلك وقد أكدت هذا النظر محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ إذ قررت بأن الاستدلال على التاجر بدفتاره ليس حقا مقرررا لخصم التاجر واجبا على المحكمة إنالته إياها في طلبه بل أن الشأن فيه بحسب نص المادة ١٧ من القانون التجارى أنه أمر جائز للمحكمة إن شاءت اجابته اليه وإن شاءت طرحته بل أن محكمة الاستئناف المختلطة قد ذهبت الى أبعد من هذا فقضت بأنه يجب على الخصم الذى يريد أن يطلب دفتار خصمه أن يقدم أدلة مبدئية أو أولية من شأنها أن تلقى في روع المحكمة أنه قد تكون هناك فائدة من تقديم الدفاتر (٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ح ٢٧ ص ٥٥) .

« وحيث إنه اذا استبان بما تقدم أن القضاء الموضوعى لا يقضى بإلزام الخصم بتقديم دفتاره ليطلع عليها خصمه إلا إذا كانت عناصر الدعوى تنبئ عن جدية الحق المدعى به أما إذا كان حق المدعى محفوقا بالشكوك فلا يجيبه إلى هذا الطلب .
« وحيث إنه تبعا لذلك فلا يملك القضاء المستعجل اصدار الأمر بنذب خبير للاطلاع على دفاتر احد الخصوم لأن الفصل في هذا الطلب يستوجب مبدئيا التحقق من مدى جدية النزاع القائم بين الطرفين الأمر الذى يتبجح حتما ترجيح كفة احدهما على الآخر وهو الأمر الممنوع على هذه المحكمة التطرق اليه عند الفصل في دعاوى اثبات الحالة لما في ذلك مساس بأصل الحق .

« وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن دعاوى

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

الواردة في المواد المعدلة عند المطالبة بدين من النقود إذا كان ثابتا بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار بأن كلف الدائن باستصدار أمر بأداء هذا الدين من قاضي المحكمة الجزئية المختصة أو من رئيس الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية بحسب الأحوال .

« وحيث إنه يؤخذ من عبارات النصوص المعدلة وكما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون ان الاجراء المذكور وجوبى لاجوازى .

« وحيث إن المادة الثانية من القانون المذكور قد نصت على العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقد تم نشره بالوقائع المصرية بالعدد ٤٤ مكرر غير اعتيادى الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣ .

« وحيث إن الثابت من الاطلاع على صحيفة الدعوى أن المدعى قد قدمها ودفع الرسم المستحق عليها فى ٩ / ٦ / ١٩٥٣ وأعلن بها المدعى عليه فى ١٣ يونيه سنة ١٩٥٣ أى بعد تاريخ العمل بالقانون .

« وحيث إنه لذلك يكون المدعى إذ رفع الدعوى الحالية قد اتبع فى المطالبة طريقا مخالفا لما رسمه القانون ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى مع الزام المدعى بمصروفاتها إذ يلزم بها من يحكم ضده عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية سليمان غبريال ضد ابراهيم السيد عطا رقم ٢٠٠٠ سنة ١٩٥٣ رئاسة الأستاذ زاهر قلة القاضي)

١٣٠

محكمة منيا القمح الجزئية

٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣

أوامر الأداء . وجوبية . عدم جواز رفع الدعوى مباشرة بدين ثابت بالكتابة وحال الأداء ومعين القيمة

المبدأ القانونى

إذا رفع الدائن بدين من النقود ثابت بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار أى دعوى بالمطالبة به دون اللجوء إلى استصدار أمر بالأداء كانت دعواه غير مقبولة .

المحكمة

« حيث إن المدعى عليه أعلن قانونا ولم يحضر وبصح الحكم فى غيبته عملا بالمادة ٩٥ مرافعات .

« وحيث إن المدعى طلب الحكم على المدعى عليه بمبلغ ٤٩٠ مليا و ٢٩ جنيا بما فيه رسم الاحتجاج على عدم الدفع مع المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وبصحة الحجز التحفظى الموقع فى ٢٣ / ٦ / ١٩٥٣ واستند فى طلبه إلى سند اذنى مؤرخ ١٢ / ٦ / ١٩٥٢ بمبلغ ٩٠ مليم و ٢٩ جنيا مستحق الأداء وقت الطلب .

« وحيث إن القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر بتعديل الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات بشأن استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة قد عدل المادتين ٨٥١ و ٨٥٢ وما بعدهما بأن نص على اتباع الأحكام

١٣١

محكمة بندر المنصورة الجزئية

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣

أوامر الأداء . وجوبية . عدم جواز رفع الدعوى بداءة بدون ثبات الكتابة وحال الأداء ومعين القيمة

المبدأ القانوني

إستصدار أمر بأداء الديون الثابتة بالكتابة الحالة الأداء ومعيينة المقدار وجوبية فلو لجأ الدائن مباشرة إلى المحكمة ورفع الدعوى بالطريق العادى كانت المحكمة غير مختصة لانعدام ولايتها .

المحكمة

« حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بطلب الزام المدعى عليه بمبلغ ٢٨ جنيتها قيمة إيجار متأخر إلى آخر يولييه سنة ١٩٥٣ وما استجد من أول أغسطس سنة ١٩٥٣ بواقع الشهر ٤ جنيهات واستصدر بتاريخ ٢٥ / ٧ / ١٩٥٣ أمراً بالحجز التحفظى وصدر الأمر وفاء لمبلغ ٢٨ جنيتها وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٥٣ ، وذكر شرحا لدعواه أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٥١ استأجر المدعى عليه من المدعى دكانا بملكة الكائن بشارع سندوب بالمنصورة لاستعماله ورشة بإيجار شهرى قدره ٤ جنيهات يدفع مقدما وأنه تأخر فى ذمته بمبلغ ٢٨ جنيتها من أول يناير سنة ١٩٥٣ إلى آخر يولييه سنة ١٩٥٣ .

« وحيث إن المدعى عليه دفع بعدم قبول الدعوى لبطالان الاجراءات .

« وحيث إن القانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ المنشور فى ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣ والمنفذ من

تاريخ نشره بخصوص استيفاء الديون الثابتة بالكتابة نص فى المادة الأولى منه « تستبدل بالباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية الأحكام الآتية : - م ٨٥١ : استثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى تتبع الأحكام الواردة فى المواد التالية عند المطالبة بدين من النقود إذا كان ثابتا بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار . ونص فى المادة ٨٥٢ على التكليف بالوفاء واستصدار أمر بأدائه من قاضى المواد الجزئية أو رئيس الدائر المختصة ... ونص فى المادة ٨٥٣ على صدور الأمر بالأداء بناء على عريضة الدائن وأن الأمر بالأداء يعتبر بمثابة حكم غيايى . ونص فى المادة ٨٥٤ على أنه إذا رأى القاضى إلا يجيب الطالب إلى كل طلباته كان عليه أن يمتنع عن إصدار الأمر ويحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة . ونص فى المادة ٨٥٨ على أنه فى الأحوال التى يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضى بالحجز التحفظى يصدر أمر الحجز من القاضى المختص بإصدار الأمر بالأداء استثناء من أحكام المادتين ٥٤٥ ، ٦٠٤ . وعلى الدائن خلال الثمانية الأيام التالية لتوقيع الحجز أن يصد من القاضى المذكور أمر بالأداء وبصححة إجراءات الحجز .

« وحيث إنه جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون « وقد جعل نظام استصدار أوامر الدفع فى المشروع وجوبيا حتى يؤتى ثمرته والا يقصر على الديون الصغيرة ... ، وجاء فيها « ورؤى النص على ضرورة صدور الأمر بالحجز من نفس القاضى المختص بإصدار الأمر بالأداء حتى تنسق الاجراءات ، وجاء فيها « ... وسيترتب على التعديلات المقدمة تخفيف العبء عن كامل القضاة فى الجلسات فيسهل

لهم. التفرغ للفصل فيما هو مطروح عليهم من قضايا....

« وحيث إنه بالرجوع إلى ما جاء في القانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ ومذكرته الايضاحية ترى المحكمة ان استصدار أمر الأداء وجوبى وأنه متعلق بالنظام العام لأنه متعلق بنظام القضاء وان القانون استثناء من القواعد العامة استبدل الباب الخامس من الكتاب الثاني من قانون المرافعات القواعد المعدلة المنصوص عليها في المواد ٨٥١ وما بعدها التي سردها وان مخالفة هذه القواعد يترتب عليها أن تكون المحكمة غير مختصة بنظر الدعاوى التي ترفع إليها مباشرة بمعد تاريخ ١٩٥٣/٥/٢٨ والتي تكون فيها الديون ثابتة بالكتابة وحالة الأداء معينة المقدار بدون استصدار أمر من القاضي المختص بالأداء وان عدم الاختصاص هنا بسبب عدم الولاية وان المحكمة تختص بنظر الدعاوى التي فيها الديون غير ثابتة بالكتابة أو غير حالة الأداء أو غير معينة المقدار أو إذا رفض القاضي إصدار الأمر لعدم إجابته طلبات الدائن كلها فيحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة .

« وحيث إن هذه الدعوى رفعت في ١٩٥٣/٧/٢٢ أي بعد صدور هذا القانون .

« وحيث إن عدم الاختصاص بسبب عدم ولاية المحكمة مسألة متعلقة بالنظام العام للمحكمة أن تحكم بها بدون أن يدفع بها المدعى عليه لو حضر أو حتى لو تغيب .

« وحيث إن الآراء اختلفت نحو الحكم في هذه الحالة هل هو عدم قبول الدعوى أو عدم جواز نظرها أو عدم الاختصاص وترى المحكمة

أن الرأي الراجح هو الحكم بعدم الاختصاص .
« وحيث إن استصدار الدائن أمرا بالحجز التحفظي من القاضي وتحديد جلسة دون الرجوع إلى القاضي الأمر المختص بأمر الأداء يعتبر تعديا وتخطيا لقواعد الاختصاص العامة .

« وحيث إنه لا يحتج بأن ما ورد في صحيفة الدعوى بما يستجد من الايجار يعتبر أن الدين غير مبين المقدار أو متنازع فيه إذ لم ينازع المدعى عليه في قدر الايجار المطالب به فضلا عن ان الدين قد تحدد مقداره بالمطالبة بالقدر المتأخر وتحدد مقداره أيضا وحال الأداء بالنسبة لما استجد حتى الحكم في الدعوى أو اصدار الأمر على أساس أن الأجرة الشهرية أربعة جنيهات ولا محل بتاتا الى الحكم بما يستجد من إيجار الى ما لانهاية بل أن المادة قد حددت والدين قد تحدد فعلا عند نظر الدعوى .

« وحيث عن المصروفات فيلزم بها المدعى عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية يوسف احمد بسيوني ضد حسين حسين
بحجى رقم ٢٦٠٠ سنة ١٩٥٣ رئاسة الأستاذ حس
عكوش القاضي)

١٣٢

محكمة بندر المنصورة الجزئية

٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢

اليوع القضائية والادارية بالمراد . عدم ضمان
العيب الحق . ولا ضمان للعيب بعد اتمام البيع والتسلم

المبادئ القانونية

١ - عدم ضمان العيب في البيوع

والإدارى كما أشار إلى أن طلب الفسخ مؤسس على المادتين ١٥٩ و ١٦٠ مدنى (إنقضاء الالتزام لاستحالة تنفيذه) .

• وحيث إن المدعى عليه ذكر فى مذكرته أن المدعى تقدم لشراء الجاموسة مع مواش أخرى ورسا عليه المزداد ولم يستطع سداد باقى الثمن وطلب تأجيل دفع باقى الثمن إلى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وحفظ المواشى تحت مسئولية فى المدرسة لحين سداد باقى الثمن ووقع على إقرار يتضمن ذلك مقدم بمحافضة المدعى عليه وأنه فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بادر المدعى إلى سداد باقى الثمن لكيلا يصادر تأمينه واستلم الجاموسة وتاجها الذى وضعته فى المدرسة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وكانا فى صحة جيدة وأن الجاموسة نفقت فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بعد مضى أربعة أيام وهى فى حيازته لإهماله فى العناية بها فيتحمل وحده تبعة إهماله كما ذكر المدعى عليه فى مذكرته أنه لا ضمان للعيب فى البيوع القضائية والإدارية إذا كانت بالمزداد (م ٥٤ مدنى جديد) واستند إلى ما جاء فى مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجديد ح ٤ ص ١٢٨ وأحكام القضاء المشار إليها فى ذيل مذكرته .

• وحيث إنه ثابت من القرار المقدم من المدعى عليه الموقع عليه من المدعى أنه رسا عليه مزداد الجاموسة (شلبية) مع مواش أخرى وأنه لم يستلمها لعدم تمكنه من سداد باقى ثمنها وأنها موجودة بالمدرسة تحت مسئولية وعلى حسابه حتى يتسلسلها يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بعد دفع باقى ثمنها .

• وحيث إنه ثابت من التقرير الطبى البيطرى المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ والمرفق

القضائية والإدارية إذا كانت بالمزداد لا ينصرف إلا إلى البيوع التى يتعين تدخل المحكمة فيها .

٢ - إذا كان العيب طارئاً وبعد إتمام البيع والتسليم لا يعتبر عيباً خفياً .

المحكمة

• حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بطلب الزام المدعى عليه بصفته وزيراً للعارف بأن يدفع له مبلغ ٣٨ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً وذكر شرحاً لدعواه أنه بتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٥٢ اشترى من المدرسة الثانوية الزراعية بالمنصورة جاموسة تسمى (شلبية) ودفع ثمنها لها قدره ٣٨ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً بموجب قسيمة سددت فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وأنه بمجرد استلامه الجاموسة المبيعة إتضح له أنها مريضة وأخفيت عنه هذه الحالة وقت الشراء وكان من نتيجة مرضها أن نفقت فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ كما نفق التناج الذى وضعته قبل الوفاة وأن المدعى تقدم ببلاغ وتقيدت الشكوى برقم ١٩٥٣ سنة ١٩٥٢ إدارى بندر المنصورة وأنه رفع هذه الدعوى بطلب استرداد الثمن المدفوع .

• وحيث إنه بمحضر جلسة ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ عدل المدعى طلباته بطلب فسخ عقد البيع مع رد الثمن .

• وحيث إن المدعى شرح فى مذكرته أساس دعواه وهو ما اتاب العقد من عيوب أخفيت عليه عند الشراء وأن المدرسة ما تصرف فى الجاموسة إلا تخلصاً منها لمرضها كما أشار فى مذكرته أن ما أشار إليه دفاع المدعى عليه من حكم المادة ٥٤ مدنى فإن المقصود بالمزداد هو البيع القضائى

بالشكوى الإدارية رقم ١٩٥٣ سنة ١٩٥٢
إدارى بندر المنصورة المقدمة من المدعى أن
سبب النفوق كان نتيجة للالتهاب الصديدي بالرحم
والذى حصل بعد الولادة .

« وحيث إن ما أشار اليه دفاع المدعى عليه
عن نص المادة ٤٥٤ مدنى « لا ضمان للعيب فى
اليوع القضائية ولا فى اليوع الإدارية إذا كانت
بالمزاد ، فقد أجمع الشراح إلى أن حكم هذا النص
لا ينصرف إلا إلى اليوع التى يتعين تدخل المحكمة
فيها (يراجع شرح البيع للدكتور أنور سلطان
بند ٢٨٢ ص ٣٤١ والمراجع المشار اليه فى
الهامش بودرى وسينيا بند ٤٣١ وكولان
وكايتان ص ٢ ص ٥٣٢ وجيوار بند ٤٤٩) ومن
البدىهى أن بيع المدرسة الثانوية لمواشيا الزائدة
عن الحاجة بطريق المزاد إنما هو بيع اختيارى
لا ينطوى عليه هذا النص .

« وحيث إنه وفقاً للمادة ٢٧ مدنى جعل
المشروع المصرى الهلاك على البائع لحين التسليم
لجعل تبعه الهلاك تنتقل مع انتقال الحيابة لا مع
انتقال الملكية (يراجع شرح البيع للدكتور
أنور سلطان بند ٢١٨) .

« وحيث أنه ثابت من نفس أقوال المدعى
فى شكواه وفى مذكرته أنه استلم الجاموسة فى ٢٠
نوفبر سنة ١٩٥٢ ونفقت بعد أيام معدودة فلا
محل لتطبيق هذا النص كما أنه لا محل لتطبيق قواعد
الفسخ المنصوص عليها فى المادتين ١٥٩ و ١٦٠
مدنى المشار اليهما فى مذكرة المدعى والذى على
أساسهما عدل طلباته إلى طلب الفسخ لا تقضاء
الالتزام لاستحالة التنفيذ إذ أن عقد البيع قد
تنفذ بدفع كامل الثمن واستلام الشئ المبيع ويتعين
رفض طلب الفسخ .

« وحيث إن البحث ينحصر فى طلب رد
الثمن على أساس وجود عيب خفى فى الجاموسة
المبيعة أدت إلى نفوقها بعد الاستلام وأن هذا
العيب كانت تعلمه المدرسة البائعة التى يمثلها
المدعى عليه .

« وحيث إنه بالرجوع إلى التقرير الطبى
البيطرى يتبين أن سبب نفوق الجاموسة كان نتيجة
التهاب صديدي بالرحم حصل بعد الولادة .

« وحيث إن نفس المدعى قد سلم أن الجاموسة
وضعت قبل نفوقها وقبل استلامه بيوم واحد
أى فى يوم ١٩ نوفبر سنة ١٩٥٢ وأنه استلمها
وتأجها فى ٢٠ نوفبر سنة ١٩٥٢ وطبيعة الحال
فى حالة سليمة وإلا لرفض استلامها وسداد باقى
الثمن لو ظهر عليها علامات المرض .

« وحيث أنه واضح من هذا التقرير أن
سبب نفوق الجاموسة ليس عيباً خفياً أو مرضاً
مزمناً بالجاموسة سابقاً على البيع ويعلم به البائع
بل حالة طارئة حصلت بعد البيع وبعد الاستلام
نتيجة الوضع .

« وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإن المدعى عند
تسليمه الجاموسة للمدرسة لا يداعها فى يوم ٢٠
نوفبر سنة ١٩٥٢ فقد ارتضى بقاءها بالمدرسة
تحت مسئوليته حتى سداد باقى الثمن وكان فى إمكانه
لو لاحظ عليها علامات المرض عند الاستلام
فى ٢٠ نوفبر سنة ١٩٥٢ (بعد الوضع) لرفض
الاستلام أو طلب من الطبيب البيطرى الكشف
عليها لاثبات مرضها من قبل .

« وحيث إنه يشترط وفقاً للمادة ٤٤٧ مدنى
لضمان العيوب الخفية أن يكون العيب قديماً
ومؤثراً وخفياً .

لضمان العيوب الخفية غير متوافرة ولا يحق للمدعى طلب رد الثمن ويتعين رفضه .

« وحيث إنه واضح ، ما تقدم عدم وجود أساس من الواقع أو القانون لدعوى المدعى ويتعين رفضها موضوعاً .

« وحيث عن المصروفات فيلزم بها المدعى لأنه خسر الدعوى عملاً بنص المادة ٣٥٧ مرافعات ، .
(قضية محمد حسنين بيومى ضد وزارة المعارف
رقم ٧٣٥ سنة ١٩٥٣ رئاسة حضرة الأستاذ حسن
عكوش القاضى)

« وحيث إن هذا النص متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية (م ٥١٦ مرشد الخيران) والتي تنص على ان (العيب القديم هو ما كان موجوداً في المبيع وقت العقد أو حدث بعده وهو في يد البائع قبل التسليم) .

« وحيث إنه واضح من التقرير الطبي البيطرى ان الالتهاب الصديدي بالرحم حصل بعد الولادة أى بعد إتمام البيع كما أن النفوق حصل بعد التسليم بثلاثة أيام لهذا السبب الأجنبي الطارىء . ويعتبر ما نص عليه في المادة ٤٧٤ مدنى من شروط

استيضاح

عن المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢

الخاص بإنهاء الوقف على غير الخيرات

للأستاذ الكبير عمر نقيب المحامين

السؤال :

شخص يستحق في وقف مرتباً مدى حياته وكان الوقف في سنة ١٩٢٩ ثم توفي الواقف واستمر صاحب المرتب يأخذ مرتبه إلى أن صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ القاضي بإلغاء الوقف على غير الخيرات .

وفي ديسمبر سنة ١٩٥٢ رفع صاحب المرتب دعوى أمام المحكمة الشرعية بفرز حصته من أعيان الوقف بدلا من مرتبه ، وقد أمرت المحكمة الشرعية بفرز عين محددة مقابل المرتب ، وصدر حكمها بالفرز في سبتمبر سنة ١٩٥٣ . ولم يكن الناظر على الوقف قد سلم لصاحب المرتب شيئا في سنة ١٩٥٣ ومع ملاحظة أن المرتب المقرر هو عشرون جنيتها شهريا مدى الحياة كنص كتاب الوقف . وأن المحكمة الشرعية عندما فرزت حصة صاحب المرتب في العين الموقوفة راعت ماتغله هذه العين بحسب متوسط الخمس السنوات العادية الأخيرة .

فهل يكون ناظر الوقف الذي اعتبره القانون حارسا على العين الموقوفة إلى أن تسلم لمستحقها ملزما فقط بأن يسلم لصاحب المرتب عشرين جنيتها شهريا فقط عن كل شهر من شهور سنة ١٩٥٣ أم يكون ملزما بأن يسلم لصاحب المرتب الربيع الحقيقي للحصة التي فرزت له حتى ولو زاد هذا الربيع عن قيمة المرتب المقرر .

الجواب :

إن المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ قد صدر في سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقد نصت المادة الثالثة منه على أن يصبح ما ينتهي فيه الوقف ملكاً للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية لهذا المرسوم بقانون إلى أنه يقصد بالمستحق في هذا الشأن كل من شرط له الواقف نصيبا في الغلة أو سهما أو مرتبا .

وما دام أن الملكية قد آلت إلى صاحب المرتب من يوم صدور المرسوم بقانون أى في سبتمبر

سنة ١٩٥٢ فتصبح يد الناظر يد حارس أمين على حصة صاحب المرتب المفروزة تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ويتعين عليه أن يعطيه الريع الحقيقي لما أنتجته الحصة المفروزة لا مرتباً شهرياً بواقع عشرين جنيهاً عن سنة ١٩٥٣ .

ولا يدخل في الاعتبار أن المحكمة الشرعية قد أصدرت حكم الفرز في سبتمبر سنة ١٩٥٣ لأن هذا الحكم لم ينشأ بعملية الفرز حقاً لصاحب المرتب بل قرر له هذا الحق الذي كان قد أنشأ فعلاً من يوم صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

ما يطلبه المحامون

بمختصة المحاضرة الأستاذ راجب حنا المحامي

وكيل النقابة

- ٧ -

١ - نظام تقديم المستندات للمحاكم

نشرنا بالعدد الأول من السنة الرابعة والثلاثين من المجلة في باب « ما يطلبه المحامون » ، كلمة عن نظام تقديم المستندات لأقلام الكتاب بمناسبة بعض الحوادث التي تتعرض فيها مستندات المتقاضين للضياع ، عن عمد أو نتيجة إهمال أو حادث قهري كحريق أو سرقة ، دون أن يكون بيد صاحبها دليل على تسليمها إلى قلم الكتاب . ونظراً لأن المحامين مسئولون قبل موكلهم عن المستندات التي يتسلمونها منهم ، ولا سبيل لإبراء ذمتهم إلا بالاحتفاظ بصور الحواظ موقعا عليها من موظفي المحاكم بما يفيد تسلم المستندات ، فقد ناشدنا وزارة العدل إصدار كتاب دوري لجميع المحاكم بضرورة توقيع موظفيها على صور الحواظ التي تقدم لهم بما يفيد تسلمها ، حتى يأمن المتقاضون على مستنداتهم وحقوقهم ويتجنب المحامون الكثير من المسؤوليات ...

وقد أولت وزارة العدل هذا الموضوع ما هو جدير به من عناية ، وأرسل السيد المحترم وكيل الوزارة كتاباً تاريخه ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ إلى السيد نقيب المحامين يقول فيه إنه اطلع على المقال المذكور وأنه يهم وزارة العدل أن توجه النظر إلى أن المشرع عاجل هذا الموضوع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٧١ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء من أنه لا يجوز لموظفي المحاكم أن يتسلموا أوراقاً أو مستندات إلا إذا كانت في حافظة بها بيان بما تشمله وتكون الحافظة مصحوبة بصورة طبق الأصل يوقعها الكاتب بعد مراجعتها والتحقق من مطابقتها للواقع ويردها إلى من قدمها .

وتقول الوزارة في كتابها : « إن في هذا النص الضمان الكافي ليأمن المتقاضون على مستنداتهم وحقوقهم ولتجنب المحامون المسؤوليات التي قد تترتب على ضياع المستندات التي يقدمونها إلى أقلام الكتاب إذا ما قام أولئك وهؤلاء بما فرضه عليهم هذا النص من التزامات وطالبوا بما أعطاه لهم من حقوق ، ولا يمكن على كل حال لموظفي المحاكم أن يرفضوا تنفيذ حكم القانون إذا ما طلب اليهم ذلك » .

وبتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أرسل الأستاذ النقيب كتاباً للسيد المحترم وكيل وزارة العدل

يشكره فيه على عنايته بهذا الموضوع ويرجوه إصدار منشور لأقلام المحاكم المختلفة بوجوب تنفيذ ما جاء بالمادة ٧١ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ تنفيذاً دقيقاً ، لأن أقلام الكتاب تتباطأ أو تمتنع عن إعطاء المحامين إيصالات بالمستندات التي تسلم لها .

ونحن إذ نكرر الشكر لوزارة العدل وسيادة وكيلها على اهتمامهم بما يطلبه المحامون وعنايتهم بهذا الموضوع ، نرجو أن توجه الوزارة منشوراً لأقلام الكتاب بوجوب تنفيذ حكم القانون في هذا الصدد ، حيث ظل النص المذكور منذ سنة ١٩٤٩ معطلاً لم ينفذه أى موظف في جميع محاكم البلاد ، كما نلفت نظر الزملاء المحامين إلى التمسك بحقوقهم في مطالبة موظفي المحاكم بالتوقيع على صور الحواظ بما يفيد تسلم المستندات ، وفقاً لنص القانون ولكتاب السيد المحترم وكيل وزارة العدل .

* * *

٢ - تجميع المحاكم الجزئية

أصبح في القاهرة سبع عشرة محكمة جزئية متفرقة في أنحاء العاصمة . وقد كان هذا التشتيت للمحاكم الجزئية سبباً لكثير من المتاعب والنفقات التي تتحملها الدولة وينوء بها المحامون دون مبرر ...

وإذا كانت حكمه إنشاء محكمة جزئية في كل قسم من أقسام العاصمة هي تقريب دور المحاكم المتقاضين وتيسير سبل التقاضي لهم ، فإن هذه المحكمة قد أصبحت متفنية الآن بعد أن تيسرت سبل المواصلات وتعددت ، بحيث أصبح من السهل على المتقاضين أن ينتقلوا إلى المحكمة - أيا كان مقرها - في غير عناء ودون نفقة تذكر.

على أن المتقاضين كثيراً ما يولكون عنهم محامين في مباشرة القضايا ، فيلاقى المحامون غير قليل من العناء والضيق والخرج في سبيل القيام بواجباتهم أمام مختلف المحاكم المتفرقة في جميع أنحاء القاهرة وضواحيها ، وكثيراً ما يستحيل عليهم بسبب ذلك الحضور في قضاياهم شخصياً ، وبعض القضاة لا يعذر ، والموكل لا يرحم ... وهكذا يقضى الحامى يومه منطلقاً من شمال القاهرة إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها ، وهو في حرصه على أداء واجبه وخشية عدم إدراكه قضيته ، يظل مكدوداً مهموماً ، مشتت الفكر متوتر الأعصاب إلى أن يأذن الله بانقضاء اليوم بخيره وشره ، فيعود ليستقبل يوماً آخر قد يكون أحفل بالمتاعب والمسئوليات ...

هذا من ناحية المتقاضين والمحامين . أما من ناحية الدولة فلعل نصيبها من المتاعب والنفقات ليس أقل من نصيب المحامين : فالدولة تتحمل مبالغ باهظة لإيجار الأماك التي تشغلها المحاكم ، كما تتحمل من مرتبات الموظفين وأجور البريد والاتصالات وغيرها ما كان يمكن اقتصاد الكثير منه لو كانت المحاكم مجمعة في مبنى واحد ...

ناهيك بصعوبة العثور على دور تليق بحاجة المحاكم وكرامة القضاء في كل قسم من أقسام القاهرة ، وما تضطر اليه الحكومة أحيانا من استئجار دور غير صالحة ولا لائقة بأجور باهظة ولعل من الطريف في هذا الصدد أن نشير إلى اضطراب الحكومة أخيراً لاستئجار دار في دائرة محكمة السيدة زينب مقراً لمحكمة الجمالية !! بالرغم من قدمها وعدم صلاحيتها ... وكذلك دعت الضرورة لوجود محكمة بولاق في دائرة قسم عابدين ومحكمة الأزبكية وشبرا في دائرة قسم روض الفرج — الأمر الذي يدل على انعدام حكمة إنشاء محكمة جزئية في دائرة كل قسم تيسيراً لسبل التقاضي على المتقاضين كما كان يقال قديماً تبريراً لهذا التثنية ...

لهذا كان من أعز أماني المحامين جمع المحاكم الجزئية في مبنى واحد أو مبنين . ونحن نعلم أن لهذا المشروع ملفاً في وزارة العدل يتضمن بحثاً وعروضا للقيام بإنشاء مبنى مجمع لمحاكم شمال القاهرة وآخر لمحاكم جنوب القاهرة . وحبذا لو أخرجت الوزارة هذا المشروع من حيز التفكير إلى حيز التنفيذ . إذن لو فرت للمحاكم دوراً تليق بكرامة القضاء ، واقتصدت الكثير من الأجور والمرتبات ، وحققنا للمحامين أمنية عزيزة تخفف عنهم شيئاً من العناء وتيسر لهم سبيل القيام بواجبهم على خير الوجه .

تعقيب على بحث استحقاق غلة العقار المشفوع فيه لحضرة الأستاذ نصيف زكي المحامى

يبدو من رد حضرة الزميل الأستاذ راغب حنا . أنه لا يزال متمسكا برأيه في أن الشفيع المحكوم لصالحه في الشفعة يستحق غلة العقار من تاريخ إيداعه الثمن في خزانة المحكمة . رغم وضوح النص الوارد في المادة ٩٤٤ من القانون المدنى التى تقرر — أن الحكم الذى يصدر نهائيا بثبوت الشفعة هو الذى يعتبر سنداً لملكية الشفيع . ورغم أن الشفيع لم يكن له قبل الحكم أى سند فى الملك . كما أنه لا يوجد له قبل ذلك — بداهة . سند فى الحياة .

ولكن حضرة الزميل يستند فى رأيه على أن حكم النص الوارد فى المادة السابقة مماثل تماما لحكم القانون فى حق المشتري بعقد غير مسجل . ليدل بهذا على أنه لا ارتباط بين تاريخ انتقال الملك وبين الحق فى الريع — وأنه لهذا السبب يكون النص على أن الحكم بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملك . غير متعارض مع استحقاق الشفيع للريع فى هذه الحالة .

والواقع أن الفارق كبير بين الحالتين . ذلك لأن حق المشتري لعقار بعقد غير مسجل يتضمن التزاما من البائع بنقل الحق العيني فوراً . وبالتالي أن يخلى البائع بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري معه من استلام العين المبيعة فى الحال (المادة ٢٠٦ من القانون المدنى) .

ومن هنا يظهر حق المشتري فى الريع مادام قد وفى بالتزاماته بصرف النظر عن تاريخ انتقال الملك .

فعقد البيع غير المسجل هو سند المشتري فى استلام العقار . وبالتالي فى الاستيلاء على الريع بخلاف الحال فى دعوى الشفعة . فان مجرد إيداع الشفيع الثمن أو رفعه دعوى الشفعة . لا يجعل للشفيع سنداً فى استلام العقار — بل لا يمكن أن يكون فى هذا سنداً للشفيع فى رفع دعوى بطلب وضع العين المشفوع فيها تحت الحراسة — ذلك لأن الشفيع ليس له قبل الحكم بالشفعة . أى سند فى الملك كما أنه لا يوجد له سند فى الحياة . كالمشتري بعقد غير مسجل .

على أن إيداع الثمن فى الخزانة بمعرفة الشفيع هو كما قدمنا . إجراء من الاجراءات التى فرضها القانون لقبول دعوى الشفعة . بدليل أن وجوب إيداع الثمن فى الخزانة قد ورد تحت عنوان — « اجراءات الشفعة » .

أما بيان هذه الاجراءات فقد حددها القانون تحت قوله - على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعين رغبته فيها - وأن يكون الاعلان بالرغبة رسمياً - وفي خلال مدة محددة - وأن يقترن هذا بإيداع الثمن خزينة المحكمة قبل رفع الدعوى - وبعد ذلك كله . وخلال فترة محددة من اتخاذ الاجراءات السابقة - ترفع الدعوى بطلب الشفعة .

ويلاحظ هنا أن الايداع سابق على رفع الدعوى . فالدعوى تكون غير مقبولة بغير تحقق شرط الايداع .

ولو قيل - كما يزعم الرأى المعارض - باستحقاق الربيع من تاريخ الايداع . لأدى هذا إلى حصول الشفيع على الربيع عن الفترة السابقة على رفع الدعوى .

ولو قيل باستحقاق الربيع من تاريخ الدعوى . فإن هذا معناه . أن استحقاق الربيع ليس مناطه إيداع الثمن - وهو ما يهدم أساس النظرية .

على أنه مما يدل على أن إيداع الثمن إنما هو إجراء لازم لصحة الدعوى وقبولها . أنه إذا رفع جملة شفعاء في مرتبة واحدة - دعاواهم بطلب الشفعة . وكان لكل منهم حصة في العين المشفوعة لأنهم في مرتبة واحدة . وجب على كل منهم أن يودع كامل الثمن . لا ما يعادل حصته بحسب .

ولو تمسنا مع منطق النظرية القائلة بأن الايداع هو مناط استحقاق الربيع لوجب في هذه الحالة أن يحقق هؤلاء جميعاً مقداراً كاملاً من الربيع بمقدار عددهم . وهو ما يستحيل تصوره . اللهم إلا إذا كان إيداع الثمن إجراء . يقتضيه القانون لقبول الدعوى

أما ما يذهب اليه . الرأى المعارض من القول بأنه يستفاد من المذكرة الايضاحية للشروع التميدى للقانون المدنى - أن القانون يأخذ بالرأى القائل باستحقاق الشفيع للغلة من وقت إعلانه بالرغبة في الشفعة - فإن ما ورد في المذكرة الايضاحية - هو أن بعض أعضاء اللجنة التي نيط بها صياغة نصوص الشفعة اقترح وضع نص يجعل استحقاق الشفيع للغلة من وقت إعلانه للرغبة في الأخذ بالشفعة . ولكن هذا الاقتراح لم تناقشه اللجنة .

ومن عجب أن الرأى المعارض يستند إلى ما تقدم - ويقرر - ان أغلب الظن أن هذا الإهمال في مناقشة الاقتراح . وكون القانون لم يتضمن مثل هذا الاقتراح . فذلك راجع إلى أن الاقتراح إنما يقرر قاعدة بديهية . ولا تعليق لنا على ما تقدم .

وقد عرضنا في المقال السابق إلى أن استحقاق الغلة للشفيع من تاريخ الحكم مرجعه أن الحكم في الشفعة منشئ للحق لا مقرر له . وقلنا إن الشارع يؤيد ذلك فيما ورد أيضاً في المادة ٩٣٥ من القانون من أن الشفعة رخصة . فلا تصبح حقاً إلا بالحكم .

ولكن حضرة الزميل يرى أن ما ورد في المادة ٩٣٥ من أن الشفعة رخصة . والاستدلال من هذا على أنها ليست «حقاً» . هو تحميل للالفاظ أكثر مما تحتمل . فالشفعة لازالت حقاً كما يقول . بدليل ما ورد في المواد التالية من القانون - إذ نشير أن حق الشفعة يثبت . وأن حق الشفعة يسقط ...

وحسبنا في الرد على ما تقدم . ما ورد في الأعمال التحضيرية تعليقاً على المادة ٩٣٥ - بأن هذه المادة قد عرفت الشفعة بأنها رخصة لا «حقاً» - ثم أردف هذا بقوله - فهي ليست بحق من الحقوق

ولهذا كان ما ورد بعد ذلك من المواد . مدلوله - أن الحق في طلب الرخصة - يتوفر باتباع الإجراءات التي يقررها القانون وأنها تسقط بعدم اتباعها .

بحث

في تطبيق المادة ١٦٧ من قانون العقوبات على حوادث الترام

لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة

نصت المادة ١٦٧ من قانون العقوبات المصري الواردة في الباب الثالث عشر بشأن تعطيل المواصلات من الكتاب الثاني الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية على عقاب كل من عرض للخطر عمداً سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها .
وسنبحث في هذا الصدد مدى انطباق هذه المادة على تعطيل عربات الترام أو تعريض سلامتها للخطر .

ولعل الذي يسعفنا في هذا الشأن هو معرفة حكم قانون العقوبات الفرنسي - فلم يرد في مجموعة قانون العقوبات شيء في تعطيل وسائل المواصلات وإنما صدرت تشريعات جنائية خاصة بكل نوع من أنواع المواصلات فجاء قانون السكة الحديد في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٥ متضمناً في بابه الثالث المتعلق بالإجراءات الخاصة بأمن تسيير قطارات السكة الحديد المادة ١٦ منه والتي تعاقب على تعطيل سير قطارات السكة الحديد عمداً - كما نصت المادة ١٩ على عقاب كل من تسبب باهماله وعدم احتياظه ورعوثه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح في وقوع حادث لقطار نشأ عنه موت أو إصابة شخص .
كما صدرت تشريعات جنائية خاصة للمواصلات البرية بالسيارات والعربات والمواصلات الجوية بالطائرات والمواصلات البحرية والنهرية بالمراكب .

ولقد أثير في فرنسا خلاف بشأن مدى انطباق القانون الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٥ على حوادث الترام قياساً على حوادث السكة الحديد إلى أن حسم المشرع هذا النزاع فصدر قانون بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٨٨٠ نص في المادة ٣٧ منه على تطبيق القانون الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٥ على حوادث الترام ولقد حكمت محكمة النقض والإبرام الفرنسية بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩١٧ دالوز سنة ١٩١٩ الجزء الأول ص ٣٨ ، تطبيقاً لهذا القانون في حادثة ترام اتهم فيها مدير إحدى شركات الترام بتسببه - باهماله وعدم مراعاته للوائح الخاصة بالمحافظة على قضبان الترام - في قتل وإصابة أشخاص فعاقبته بالمادة ١٩ من قانون سنة ١٨٤٥ .

كما أثير خلاف آخر في فرنسا بشأن تطبيق المادة ٣٤ من قانون العقوبات الفرنسي الخاص بوضع النار عمداً في عربات السكة الحديد Wagons على عربات الترام وكان يرى جارسون د م ٤٣٤ ن ٥٥ ، وجارو د ٦ ص ٢٨٣ هامش ١٧ ، بأن هذه المادة تنسج لحوادث حريق عربات

الترام معللين هذا النظر بأن كلا النوعين من العربات يسير على قضبان حديدية فضلا عن أن المادة ٣٧ من القانون سنة ١٨٨٠ أعلنت تطبيق قانون السكة الحديد الصادر في سنة ١٨٤٥ على حوادث الترام - ولقد تأيد ذلك بما حكمت به محكمة النقض والابرام الفرنسية في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٨ .

أما في مصر - فلقد جاءت المادة ١٦٧ عقوبات بدلا من المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات الملغى الصادر في سنة ١٩٠٤ والتي كانت تعاقب كل من عطل عمدا سير قطارات السكة الحديد وحدها دون غيرها من وسائل النقل العامة والتزم الشارع في ذلك نص القانون الفرنسي الصادر سنة ١٨٤٥ والقاصر على تنظيم النقل بطريق السكة الحديد وفي ظل تطبيق قانون العقوبات الصادر في ١٩٠٤ ثار خلاف بشأن حوادث الترام وقد حكمت محكمة الجيزة الجزئية بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٠٥ (المجموعة ٧ ص ٥٣) بأن حوادث الترام تطبق عليها المادة ١٤٥ المذكورة - إلا أن بعض رجال الفقه رأوا عدم صحة هذا القياس إذ لا يسوغ التوسع في تفسير قانون العقوبات كما لا يصح الأخذ بما ورد في قانون العقوبات الفرنسي سالف الذكر لعدم وجود تشريع مماثل في مصر على غرار القانون الصادر في سنة ١٨٨٠

كما حدث جدل فقهي في مصر بشأن تطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات المصري الخاص بوضع النار عمدا في عربات السكة الحديد والمقابلة للمادة ٤٣٤ من قانون العقوبات الفرنسي وهل تطبق على حريق عربات الترام .

قال الأستاذ جندى عبد الملك بالإيجاب جريا على ما استقر عليه الرأي في فرنسا . أما الأستاذ أحمد أمين فيرى أنه إذا أمكن التوسع في التفسير والخروج عن المألوف جاز إدخال عربات الترام في نص المادة وقياسها على حالة قطارات السكة الحديد - كما أكد أن الأخذ بالرأي الفرنسي في مصر يخالف المنطق إذ النص الفرنسي يختلف عن النص المصري في أنه لم يذكر عربات السكك الحديدية بوجه التخصيص وإنما أتى بكلمة Wagons أى عربات ولم يحددها بعربات السكة الحديد Wagons de chemin de fer .

هذا هو حكم قانون العقوبات المصري بشأن قطارات السكة الحديد وعربات الترام قبل صدور قانون العقوبات الجديد سنة ١٩٢٧ فإذا جاء النص في هذا القانون الأخير المادة ١٦٧ ، عاما شاملا غير مقيد أو مخصص بنوع معين من وسائل النقل إذ ينص على عقاب كل من عطل أو عرض للخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية فقد أغنانا عن هذا الجدل - الأمر الذي يستفاد منه بجلاء أن المادة ١٦٧ تنطبق على تعطيل عربات الترام أو تعريض سلامتها للخطر .

بحث

على هامش قانون الاجراءات الجنائية

لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضي التحقيق

- ٦ -

المبحث العاشر

في نذب الخبراء

ج - كيفية أداء الخبراء للمأموريات التي يندبون لها :

يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقدم تقريره في زمن لائق يختلف في الطول والقصر حسب المأمورية المندوب لها وما تتطلبه من سرعة أو تحمله من تأخير والأصل في المأموريات التي تصدر من سلطة التحقيق أن تنفذ بغاية السرعة وأن يقدم التقرير عنها في وقت قريب لاتصالها بحياة الناس وأرواحهم ولأن العدالة توجب على المحقق انجاز التحقيقات والتصرف فيها بسرعة فائقة وتنفيذا لذلك نصت المادة ٨٧ اجراءات على أن لقاضي التحقيق أن يحدد ميعادا للخبير ليقدم تقريره فيه فاذا لم يقدمه في الموعد المحدد جاز له أن يستبدل به خبيراً آخر . ولقد أوجب قانون الخبراء الجديد على سلطة التحقيق والمحاكم أن تندب مكتب الخبراء بوزارة العدل أو قسم الطب الشرعي المختص دون تحديد لأسم خبير معين باعتبار أن المكتب أو القسم وحده يقع النذب عليها ليكون كل منهما مسئولاً عن عمل الخبراء التابعين له ومهيئاً على توزيع العمل فيما بينهم وليكون في اشراف المكتب أو القسم ما يكفل سلامة الارشاد وحسن التوجيه وتراجع المذكرة التفسيرية للقانون، فاذا ما اختار المكتب أو القسم خبيراً معيناً أخطر باسمه الجهة النادبة في الثماني وأربعين ساعة التالية للاخطار بالنذب إلا في الحالات المستعجلة فيكون الاخطار على وجه السرعة كما لو نذب أحد أقسام الطب الشرعي لتشرح جثة القتيل فعليه الاسراع بتقديم اسم الطبيب الذي أحيلت اليه المأمورية واخطار جهة التحقيق بذلك .

فاذا ما صدر النذب لخبير معين أو اختار المكتب أو القسم الخبير وجب عليه البدء فوراً في تنفيذ المأمورية في الحالات العاجلة وأن يتخذ اللازم لتنفيذها في موعد قريب لا يتجاوز خمسة عشر

يوماً في الحالات الأخرى وعليه أن يخطر الخصوم في الحالة الأخيرة وله دائماً أن يؤدي مأموريته في الموعد المحدد ولو لم يحضروا .

ولا يجوز للخبير الذي لم يتنح عن أداء المأمورية ولم يردده الخصوم أن ينيب عنه غيره في أداء ما نذب له إلا أنه لا يوجد ما يمنعه من أن يعهد لشخص آخر بعمل مادي لا ينطوي على شيء من إبداء الرأي كما لو نذب طبيب لفحص حالة مصاب وتقدير ان كان قد شفى بدون عاهة من عدمه ومدى العاهة إن جرت فيلب من أحد الأطباء المختصين بأمراض العيون أو الأذن فخص قاع العين أو حالة الأذن . وللخبير دائماً حق الاطلاع على الأوراق واجراء الماينات ومشاهدة الأشياء المضبوطة وكل ما يتصل بالمأمورية ويساعد على إبداء الرأي فيها .

د - تقارير الخبراء :

نصت المادة ٢٩ اجراءات على أن لمأموري الضبط القضائي أن يطلبوا رأي أهل الخبرة الذين استعانوا بهم كتابة أو شفاهاً . أما المادة ٨٦ اجراءات فالزمت الخبراء المتدبين من قبل قاضي التحقيق بتقديم تقاريرهم كتابة وأجازت المادة ٢٤٥ مرافعات للمحكمة أن تعين خبيراً لا بداء رأيه اشفاها بالجلسة بدون تقديم تقرير كتابي على أن يثبت رأيه في محضر الجلسة . ويؤخذ من مجموع هذه النصوص أنه وإن كان الأصل أن يقدم الخبراء تقارير كتابية عن المأموريات المتدبين لها فلا يوجد قانوناً ما يمنع سلطة التحقيق أو المحاكم من أخذ رأيهم شفاهاً على أن يثبت هذا الرأي بمحضر التحقيق أو الجلسات .

وقد أبان المشرع طريقة إيداع التقارير من خبراء وزارة العدل أو مصلحة الطب الشرعي فنص في المادة ٤٥ من قانون الخبراء الجديد على أنهم يقدمون تقاريرهم إلى المكتب أو القسم التابعين له مصحوباً بمحاضر أعمالهم وجميع المستندات التي سلمت إليهم ثم يتولى المكتب أو القسم إيداع التقرير ومرفقاته قلم كتاب المحكمة الذي عاينه اختار الخصوم بهذا الإيداع في الأربع وعشرين ساعة التالية لحصوله بكتاب موصى عليه فإذا كان النذب لخبراء الجدول أو غيرهم فمانون المرافعات هو الذي تكفل ببيان كيفية إيداع التقارير المقدمة منهم في المادة ٢٤١ منه فالزم الخبير إيداع التقارير ومحاضر الأعمال والمستندات التي كانت قد سلمت إليه قلم كتاب المحكمة التي نذبه أو قلم كتاب أقرب محكمة له إن كان مقر المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بعيداً عن محل إقامته وعليه في الحالين إخبار الخصوم بكتاب موصى عليه بالإيداع في الأربع وعشرين ساعة التالية لحصوله .

ويجب أن يشتمل تقرير الخبير أولاً : على اسمه وبيان المأمورية التي كلف بها نقلاً عن الأمر أو الحكم الصادر بذلك ووصف ما سلم إليه من الأحرار أو الأشياء المضبوطة وما اطلع عليه من مذكرات أو أوراق . . . الخ . وثانياً : بيان جميع الاجراءات والمباحث والتحقيقات التي أجراها والايضاينات التي طلبها من الخصوم . . . الخ . ولخيراً رأيه في المسألة أو المسائل التي تعجب لها والأسانيد التي اعتمد عليها في إبداء هذا الرأي .

والخصوم ووكلائهم الاطلاع على التقارير المودعة وابداء ما يرون ابداءه بشأنها ولهم بعد ذلك الاستماع بخير استشاري يمكنه من الاطلاع على الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبر المعين من قبل سلطة التحقيق أو المحكمة على ألا يترتب على ذلك تأخير السير في الدعوى .

قيمة تقرير الخبر :

نصت المادة ٢٤٦ من أفعات على أن رأى الخبر لا يقيد المحكمة، وإذا كان تقرير الخبر في المسائل المدنية المحددة وسائل الاثبات لا تقيد المحكمة فمن الطبيعي أنه لا تقيد المحاكم الجنائية التي لها مطلق الحرية في تقدير الأدلة المقدمة لها تقديراً يؤدي إلى اقناعها بإدانة أو براءة الجاني فهي لا تقيد مطلقاً بتقرير أهل الخبرة ولها أن تختار منها ما ترى الأخذ به وأن تفضل تقريراً على آخر وأن تبحث المسألة بنفسها وتفصل فيما من غير أن تأخذ برأى الخبراء جميعاً كما لها أن تعين خبيراً أو خبراء آخرين لفحص نفس المسألة الفنية المطلوب ابداء الرأي فيها .

وهذا ما اطردت عليه أحكام محكمة النقض التي أوضحت كل هذه المبادئ في حكمها الصادر في القضية رقم ٨٣٤ سنة ٣ قضائية حيث قالت : إن تقرير الخبر إنما هو نوع من الأدلة التي تقوم في الدعوى لمصلحة أحد طرفي الخصومة فتناقشه الخصوم وأدلى كل منهم برأيه فيه كان للمحكمة أن تأخذ به لمصلحة هذا الفريق أو ذاك أو أن تطرحه ولا تقيم له وزناً وليس عليها على كل حال أن تنبه الخصوم إلى ما ستأخذ به من الأدلة وما ستطرحه منها فإن تقدير الأدلة من أخص خصائص محكمة الموضوع. تقرر فيه ما تراه بلا منازع ولا رقيب .

هـ - رد الخبراء وتنحيهم :

لم يكن قانون تحقيق الجنايات الملغى ينص على جواز رد الخبراء المنتدبين في المواد الجنائية واستقر الفقه والقضاء في مصر على عدم جواز ردهم وأنه لا محل للأخذ في هذه الحالة بالقواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية . ولما أن صدر قانون الإجراءات الجنائية قضى في المادة ٨٩ منه الواردة في باب قاضي التحقيق على أنه وللخصوم رد الخبر إذا وجدت أسباب قوية تدعو لذلك . ويقدم طلب الرد إلى قاضي التحقيق للفصل فيه ويجب أن تبين فيه أسباب الرد . وعلى القاضي الفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه . ويترتب على هذا الطلب عدم استمرار الخبر في عمله إلا في حالة الاستعجال بأمر القاضي ، كما جاء في المادة ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء أنه إذا أراد أحد الخبراء الموظفين إعفاءه من أداء ما مور به ابتداء أو في أثناء أدائها وجب عليه أن يقدم طلباً بذلك إلى رئيس المكتب أو القسم أو للمصلحة خلال الثلاثة أيام التالية لتكليفه أداء الأمورية ويبلغ الرئيس هذا الطلب في اليوم التالي على الأكثر الجهة القضائية التي أصدرت الحكم بنده مشفوعاً برأيه . فإذا قبل الطلب نددت الجهة القضائية خبيراً آخر أو أعادت الأمورية للمكتب أو القسم أو للمصلحة لتكليف خبير آخر أو أعادته ثم قالت المذكورة أيضاً جهة للمرجوم بقانون تطبيقاً على هذا النص : إنه نفس مستحدث وأنه

خاص ببيان ما يتبع في حالة تنحي الخبراء الموظفين أما بالنسبة لمن عداهم من الخبراء فقانون المرافعات هو الكفيل ببيان الإجراءات الخاصة بنظر طلبات الاعفاء من أداء المأمورية والفصل فيه وأن التنحي واجراءاته لا تسرى في حالة صدور قرار من النيابة بندب أهل الخبرة لأن قرارات النيابة وأوامرها لا تعتبر أحكاماً فضلاً عن ضرورة تنفيذها بصفة عاجلة لا تحتمل اجراءات التنحي .

والذي يخلص مما تقدم أنه يجوز للخبير المنتدب أن يطلب من تلقاء نفسه إعفاءه من أداء المأمورية المطلوب منه أداؤها كما أن للخصوم أن يردوه عن هذا الأداء وتختلف الاجراءات التي تتبع عند نظر طلب الاعفاء أو التنحي عن الاجراءات الواجب العمل بها في تقديم طلب الرد وتحقيقه والفصل فيه .

طلب الاعفاء أو التنحي

١ - متى يجوز طلب الاعفاء :

أول ما يجب ملاحظته أنه لم يرد بقانون الاجراءات الجنائية أى نص عن اعفاء الخبير من أداء المأمورية المنتدب لأدائها وأن النصوص الخاصة بذلك واردة في قانون الخبراء والمرافعات وأنه جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون الأول أن إجراءات التنحي أو الاعفاء لا تسرى في الحالة التي يكون الندب فيها من النيابة لأن هذه الاجراءات لا تكون إلا في حالة صدور حكم بالندب وقرارات النيابة وأوامرها لا تعتبر أحكاماً فضلاً عن أن طبيعتها تستلزم التنفيذ العاجل الذي لا يحتمل هذه الاجراءات فهل يمكن للخبير المنتدب من قاضى التحقيق أو المحكمة الجنائية أن يطلب إعفاءه من أداء المأمورية وهل لا يمكن للخبير المنتدب من النيابة العامة التنحي أو طلب الاعفاء .

لا نزاع في أنه للخبير المنتدب من المحكمة الجنائية الحق في طلب اعفائه من أداء المأمورية التي ندب لأدائها لعمومية نص المادة ٥٢ من قانون الخبراء ولأن ندبه يكون بحكم تهديد أو تهديد ولا انتفاء صفة الاستعجال في المأموريات التي تطلبها المحاكم .

أما بالنسبة للخبراء المتدبين من قضاة التحقيق أو رجال النيابة العامة فانا نرى أنه لا يوجد قانوناً ما يمنهم من طلب الاعفاء من أداء المأموريات المتدبين لها رغم أن الأوامر التي تصدر بانتدابهم من سلطة التحقيق لا تعتبر من قبيل الأوامر القضائية أو الأحكام ورغم ما جاء بالمذكرة الإيضاحية المشار إليها آنفاً وكل ما هنالك أنه يجب على الخبير المنتدب أن يطلب اعفاءه فور وصول الندب إليه لما تتطلبه أعمال التحقيق من سرعة قد يترتب على فواتها تضييع معالم الجريمة أو صعوبة الوصول إلى الحقيقة فيها . ولا يمكن للخبير أن يتمسك بالمدة الواردة في المادة ٥٢ من قانون الخبراء أو غيرها لأن المشرع إنما قصد بتحديد هذه المدة الحالات العادية التي لا تضار كثيراً من التأخير في أداء المأمورية وما يؤكد إمكان تنحي الخبير أن المشرع نفسه أعطى للخصوم حق رد الخبير المنتدب من سلطة التحقيق كما أعطى لقاضى التحقيق الحق في أن يطلب من الخبير المردود الاستمرار في أداء المأمورية

المطلوب منه "أداؤها مقدراً في تقرير ذلك السرعة اللازمة في انجاز التحقيقات في الدور الابتدائي من الدعوى كما أن ذات المذكرة التفسيرية تشير في نهايتها إلى إمكان تصور تنحي الخبير المنتدب من النيابة العامة بقولها إنه يمكن معالجة الأمر إدارياً داخل المكاتب أو الأقسام .

وإذا كنا نرى أخذاً بما استقر عليه العمل جواز طلب الخبراء المتدربين من سلطة التحقيق أو النيابة العامة أعفائهم من أداء المأموريات المتدربين لها فإنا نرى من الناحية الأخرى أنه لا يجوز لهم التنحي إلا في حالات الضرورة القصوى وفي الحالات التي يكون المستحيل عليهم أداء المأموريات المطلوب منهم أداؤها وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتشريح جثث القتلى أو رفع آثار الجريمة الموجودة بمحل الحادث وغيرها من الحالات التي توجب الاستعجال فإذا ما اتنى المانع القهري كان تصرفهم معيياً موجبا للتواخذه الإدارية .

ب - الإجراءات التي تتبع في طلب الإعفاء :

يجب التفرقة بين الإجراءات التي يتعين اتباعها في حالة اعتذار الخبراء المتدربين من سلطة التحقيق والنيابة العامة وبين الإجراءات التي تتبع في حالة التنحي أمام المحاكم الجنائية فليس للاعتذار في الحالة الأولى شكل خاص ويجب ابدائه بأسرع ما يمكن كأن يكون ذلك عن طريق المحادثات التليفونية أو الرسائل البرقية وما شابههما من الإجراءات السريعة وعلى النيابة العامة أو قاضي التحقيق الفصل فوراً في الطلب برفضه أو بامتناع خبير آخر ولها مطلق الحرية في تقدير جدية أو عدم جدية أسباب التنحي .

وليبيان الإجراءات التي يجب اتباعها في تقديم طلب الإعفاء إلى المحاكم الجنائية والفصل فيه يلزم التفرقة بين ما إذا كان الخبير طالب الإعفاء من الخبراء الموظفين أو غيرهم فإذا كان الطلب من خبير موظف وجب عليه تقديم الطلب لرئيس المكتب أو القسم أو المصلحة خلال الثلاثة أيام التالية لتكليفه أداء المأمورية وعلى الرئيس أن يرسله إلى الجهة التي أصدرت الحكم بالنصب مشفوعاً برأيه فإذا ما قبل الطلب نذبت الجهة المذكورة خبيراً غيره أو أعادت المأمورية للمكتب أو القسم أو المصلحة لتكليف خبير آخر بمباشرة المأمورية على أنه يمكن معالجة الأمر إدارياً داخل المكاتب وأقسام الطب الشرعي لأنه طبقاً لنصوص القانون يلزم أن يكون النصب لها وأن تتولى هي توزيع المأموريات على موظفيها فإذا كان طلب الإعفاء من خبير غير موظف كخبراء الجداول أو غيرهم وجب عليه تقديم الطلب في خلال خمسة أيام التالية لتسليمه صورة الحكم بالنصب للجهة القضائية التي أصدرت الحكم بالنصب وهذه الجهة أن تعفيه من أداء المأمورية إذا رأت أن الأسباب التي أبدتها لذلك مقبولة وإلا رفضت الطلب وعلى الخبير في هذه الحالة الأخيرة أن يباشر المأمورية وإلا جاز للمحكمة أن تحكم عليه بالمصاريف والتعويضات وذلك بدون إخلال بالجراءات التأديبية . تراجع

طلب الرد

١ - متى يجوز رد الخبراء :

أجاز قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٨٩ رد الخبراء المتدينين من قضاة التحقيق وعملًا بنص المادة ٢٩٩ إجراءات يجوز رد الخبراء المتدينين من النيابة العامة إذا تولت التحقيق في الجنح والمخالفات . أما الخبراء المتدينين من النيابة العامة باعتبارها من مأموري الضبط القضائي أو من غيرها من المأمورين فلا يجوز ردهم لأن الرد لا يحصل إلا أمام سلطة تحقيق أي جهة قضائية تكون فادوة على الفصل في الطلب ولأن الإجراءات التي تتخذ من مأموري الضبط القضائي إجراءات مبدئية سريعة لا يجوز لهم فيها تحميل الخبراء العيين إلا في الحالات التي يخشى فيها من فوات الوقت ؛ ولم ينص قانون الإجراءات الجنائية في باب المحاكمة على جواز رد الخبراء المتدينين من المحاكم الجنائية إلا أننا نرى أنه لا محل للشك في جواز ردهم لأنه إذا جاز رد الخبراء المتدينين من سلطة التحقيق في الدور الابتدائي للدعوى فرد الخبراء المتدينين من المحاكم جائز من باب أولى حيث لا يكون هناك محل للخوف أو الضرر من اتخاذ إجراءات الرد لأن التدب في دور التحقيق النهائي يكون في العادة بعد انقضاء زمن طويل على وقوع الجريمة . ويمكن أن تفسر سكوت الشارع عن النص في باب المحاكمة على جواز رد الخبراء بأنه رأى الاكتفاء بتقرير المبدأ العام في باب قاضي التحقيق وبأنه بعد أن قرر هذا المبدأ أراد الاحالة على قواعد الرد في قانون المرافعات للأخذ بها فيما يتعلق بالإجراءات أمام المحاكم الجنائية . وما يؤكد هذا النظر ما جاء بالمذكرة التفسيرية للرسوم بقانون المنظم لأعمال الخبرة أمام عموم جهات القضاء أنه رؤى فيما يتعلق بأسباب رد الخبراء وإجراءات طلب الرد والفصل فيه الاكتفاء بنصوص قانون المرافعات .

ب - أسباب رد الخبراء :

لم تحدد المادة ٨٩ إجراءات أسباب الرد واكتفى المشرع بإيراد صيغة عامة بقوله إنه يجوز للنصوص رد الخبير إذا وجدت أسباب قوية تدعو لذلك ومن ثم فلا يمكن التقييد عند طلب رد الخبير المتدب من قاضي التحقيق أو النيابة العامة عند توليها التحقيق في الجنح بالأسباب الواردة في المادة ٢٣١ مرافعات وللخصم أن يطلب رد الخبير إذا وجدت لديه أسباب قوية تدعوه لذلك حتى ولو كانت هذه الأسباب لا تدخل في مدلول الأسباب الواردة في قانون المرافعات وأمر تقدير جذية الأسباب وقوتها متروك في الأصل للخصم طالب الرد ولقاضي التحقيق القول الفصل في تقديرها والقضاء بما يراه .

وإذا كان الخصم غير مقيد بأسباب الرد الواردة في قانون المرافعات فإنه يجوز له الاستئناس بها وأن يستند إلى سبب أو أكثر منها عند تقديم طلب الرد وللحق في تقديرها واعتبارها من الأسباب القوية الموجبة للرد أو عدم الالتفات إليها ورفض الطلب وذلك لأن المشرع قصد بإيراد النص بالصورة التي ورد بها إعطاءه كثيراً من حرية التقدير وعدم التقييد بالإجراءات المعتادة ولنيسجم

تصله مع مقتضيات التحقيق وأذيتها وتوكيدها لذلك أعطى قاضي التحقيق في حالة الاستعجال الحق في الأذن للخير المردود بالاستمرار في عمله حتى لا تعطل أعماله بطلبات الخصوم غير الجدية أو تضييع الآثار والمعام التي قد تتأثر بالتقاعبات الجوية أو غيرها .

هذا بالنسبة لدواعي الرد أمام السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي فهل تسري هذه القواعد أمام المحاكم الجنائية وهل لهذه المحاكم نفس الحرية في تقدير أسباب الرد وعدم التقييد بالأسباب الواردة في قانون المرافعات . ترى للأسباب التي سبق أن أوجلتها عند الكلام عن حالات الرد أنه يجب على الخصم الذي يطلب رد الخير المتدب من المحكمة الجنائية أن يتقيد بأسباب الرد الواردة في المادة ٢٣١ مرافعات وعلى المحكمة أن تحقق الاقتباب المبداء وأن تقضي في الطلب بالمقبول أو الرفض طبقاً لما يظهر لها من قيام أو عدم قيام هذه الأسباب .

ج - الإجراءات التي تتبع عند تقديم طلب الرد .

أولاً : الإجراءات أمام سلطة التحقيق :

عمد المشرع إلى عدم تقييد الخصوم عند رد الخير المتدب من قاضي التحقيق - بإجراءات الرد المعتادة واكتفى بإلزام طالب الرد بتقديم طلبه إلى قاضي التحقيق مبيناً به أسباب الرد وألزم القاضي بالفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه ... ولا شك أن لقاضي التحقيق كامل الحرية في تحقيق الأسباب الواردة بالطلب وله في سبيل ذلك سؤال الطالب والخير ومن يرى ضرورة الحصول على إيضاحات منهم بشأن إثبات أو نفي أسباب الرد فإن تبين له بعد التحقيق أن أسباب الرد صحيحة ومقبولة ويخشى معها إنحراف الخير أمر برده وإلا قضى برفض الطلب وحتى لا تعطل أعمال التحقيق ألزم القاضي بالفصل في الطلب في مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه وأعطى الحق في الإذن للخير المردود بالاستمرار في عمله في حالات الاستعجال .

وليس للطلب المقدم من طالب الرد شكل خاص أو وسيلة معينة لتقديمه ويكفي لذلك أن يحرر الطالب مذكرة بأسباب الرد يقدمها إلى قاضي التحقيق مباشرة فيتولى هذا الأخير فحص الطلب وتمحيصه في الميعاد المحدد .

وليس لطالب الرد أو غيره من الخصوم الحق في الطعن في أمر قاضي التحقيق بقبول الطلب أو رفضه بأي طريق من طرق الطعن .

ثانياً : الإجراءات أمام المحاكم الجنائية :

يحصل طلب الرد بتكليف الخير الحضور أمام المحكمة التي عينته في الثلاثة أيام التالية لتاريخ الحكم بتعيينه إذا كان هذا الحكم قد صدر بحضور طالب الرد وإلا ففي الثلاثة أيام التالية لإعلان منطوق ذلك الحكم إليه م ٢٣٢ مرافعات ، وطلب التكليف بالحضور يحصل بإعلان عن يد محضر ويجب أن يكون متضمناً الأسباب التي بني عليها طلب الرد ويجب أن تعلن صورته لجميع الخصوم في

الدعوى ليتمكنوا من المثول أمام المحكمة وإبداء ما ليسهم من أقوال وعلى المحكمة أن تفصل في الطلب على وجه السرعة بعد اجراء ما تراه لازما من التحقيقات وسماع أقوال من ترى ضرورة سماع أقوالهم ويترتب على رد الخبير توقيفه عن العمل ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد بأي طريق وإذا حكم برفضه حكم على الطالب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيتها ووجب على المحكمة أن تأذن للخبير المردود بمباشرة المأمورية المندوب لها . أما إذا كان الحكم بقبول الطلب وجب تعيين خير آخر للقيام بالمأمورية بدلا من الخبير المردود أو أعادت المأمورية للمكتب أو القسم أو المصلحة لتكليف خير آخر أداها . وإذا كان الخبير المردود موظفا أبلغ قلم الكتاب صورة من الحكم إلى مكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعى أو المصلحة إذا كان الرد متعلقا بأحد الخبراء التابعين له وإلى الجهة الرئيسية إذا كان الرد متعلقاً برئيس المكتب أو القسم . م ٥٣ من قانون الخبراء .

« يتبع ،

ملاحظات واقتراحات على بعض نصوص قانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمل

لحضرة الأستاذ يحيى محمد مسعود رئيس محكمة استئناف أسوط

في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدرت المراسيم الثلاثة بالقوانين ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ منظمة لشئون العمال . وفي إبريل سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ معدلا لأحكام المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى . وقد دل العمل على أن هذه القوانين وإن سدت ثغرة في التشريع السابق على صدورهما إلا أن هناك ملاحظات على كفاية بعض أحكامها لتحقيق الأغراض التي وضعت لتحقيقها وأهمها إنماء العلاقات الحسنة بين العمال وصاحب العمل وحصر النزاع بينهما في أضيق الدوائر توخيا لصالح الصناعة . وقد دل التطبيق على وجوب تعديل بعض النصوص أو الإضافة إليها خصوصا في قانون التوفيق والتحكيم وفيما يلي مانراه من ملاحظات وما نقتحه من تعديل في هذه النصوص :

١ - نصت المادتان ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على اختصاص هيئة التحكيم والإجراءات التي تتبعها عند نظر النزاع المعروض عليها والذي يبدو أن هذه الهيئة بحكم تكوينها المنصوص عليه في المادة ١١ من ذلك المرسوم بقانون تعتبر من بين الهيئات ذات الاختصاص القضائي الإداري وأن قراراتها بما يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري على الرغم مما نص عليه في المادة ١٦ من المرسوم بقانون من أن القرار الذي تصدره الهيئة نهائي وله قوة الأحكام النهائية بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه وكان مقتضى ذلك أن تكون الهيئة التي تختص بالنظر في الطعن في قرار الهيئة من ناحية القانون هي محكمة النقض وأن يكون القرار غير قابل للطعن فيما عدا ذلك على أنه يتعين تحقيقا للغرض المطلوب من تجنب إطالة أمد النزاع تحديد مواعيد قصيرة لتقديم مثل هذا الطعن والنص على طرق سريعة للاعلان وهذا هو ما أخذ به في النظام الفرنسي للتحكيم .

٢ - نص في المواد ١٣ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على الإجراءات التي تتبع عند نظر النزاع أمام هيئة التحكيم ويلاحظ أن هذه الإجراءات مما ينطبق على بعض القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة لتحقيق واجراءات الاثبات ، ولما كان غرض المشرع سرعة الفصل في النزاع إذ حدد لهذا الفصل في سرعة التحكيم للواعد المقررة المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ١٥ فإن من المتعين إضمان عدم تعطيل الفصل في النزاع أن تطبق هيئة

التحكيم إلى جانب ذلك أحكاماً أخرى واردة في قانون المرافعات وذلك فيما يختص بحق القاضي في الحكم بالجزاءات التي نص عليها القانون عند تخلف أحد الطرفين عن إيداع المستندات والمذكرات أو عند تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة ولا يغني عن ذلك بالنسبة لهذه الحالة الأخيرة ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من المرسوم بقانون عن تطبيق أحكام قانون العقوبات والاجراءات الجنائية المقررة لأن لاجراءات هيئة التحكيم وقراراتها صبغة مدنية لا شك فيها . ومن ثم فإن من المتعين أن يضاف إلى المادة ١٥ من المرسوم بقانون النص على جواز توقيع الجزاءات المقررة في قانون المرافعات في الأحوال الواردة فيه .

٣ - دل العمل عند السير في نظر النزاع أمام هيئة التحكيم على أن ميعاد الشهر الذي حدده المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في المادة ١٥ منه للفصل في النزاع لا يكفي لذلك إذا ما كان النزاع جسيماً ومتشعب الأطراف كما هو الحال في أكثر النزاعات التي عرضت أمام هيئات التحكيم أو إذا ما احتاج الأمر في النزاع إلى سماع الشهود أو نذب أهل الخبرة أو المعاينة فضلاً عن كثرة عدد النزاعات التي عرضت والتي بلغت أمام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة نحو المائتين في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٥٣ على أنه مما يلاحظ أن هذا الميعاد الذي حتمه القانون كثيراً ما ينقص منه غياب أحد الطرفين عن الجلسة الأولى التي تحدد لنظر النزاع أو عدم ورود ما يدل على استلامه الكتاب الموصى عليه الذي يخطر فيه بتاريخ هذه الجلسة ، وقد ينقص من الميعاد المذكور طلب الطرفين أو أحدهما التأجيل لتقديم مستنداتها أو إعداد دفاعهما . وبما ترتب على ذلك أن هيئات التحكيم لم تستطع التزام الميعاد الذي حدده القانون في غير النزاعات التي خلت من مثل هذه العوائق وإزاء ما تبين من ذلك جميعه لا شك أن الأمر أصبح يدعو إلى تعديل نص المادة ١٥ بجعل مدة الفصل في النزاع لا تتجاوز ثلاثة أشهر من بدء نظره بدلا من شهر واحد .

ولما كان النزاع لا يحال إلى هيئة التحكيم من لجنة التوفيق أو من مكتب العمل إلا عند تعذر تسويته وديا وذلك طبقاً لما نص عليه قانون التوفيق والتحكيم فإن من المستطاع أن ينص في القانون على وجوب أن تقوم هاتان الجهتان عند إصدار قرار بإحالة أوراق الموضوع إلى هيئة التحكيم بتكليف الطرفين بإيداع مستنداتها ومذكرات بدفاعهما في قلم كتاب هذه الهيئة في مدة لا تتجاوز أسبوعين وذلك حتى ولو لم يكونا قد تسلبا بعد كتاب إخطارهما بالجلسة التي تحدد لنظر النزاع أمام هيئة التحكيم وأن يثبت هذا التكليف في قرار الإحالة إلى هذه الهيئة . وهذا الاجراء هو مما يؤدي في معظم الأحوال إلى عدم الانتقاص من المدة التي ينص على عدم تجاوزها للفصل في النزاع من بدء نظره .

٤ - لم تنص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على إتباع أحكام قانون المرافعات إلا فيمآرات تطبيقه من هذه الأحكام ولما كانت القرارات التي تصدرها هيئة التحكيم قد يقع في منطوقها غموض أو إبهام مما يحتاج إلى تفسير شأنها في ذلك شأن الأحكام التي تصدر من

المحاكم العادية فان قواعد تصحيح الأحكام وتفسيرها التي نظمها قانون المرافعات لا تسرى على قرارات هيئة التحكيم إلا إذا نص على ذلك . وهذه القرارات تصدر بعد المداولة وحسب الأوضاع المنصوص عليها في المادة ١٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر ولها قوة الأحكام النهائية بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها غير انه لما كان طلب التفسير طبقا للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم وذلك بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى فان هذه القاعدة ليست مطبقة تطبيقه على قرار تصدره هيئة التحكيم إذ ان هذا يقتضى أن يعلن الطرفان أمام هذه الهيئة التي حدد القانون ولايتها بأن جعل اختصاصها قاصرا على نظر النزاع الذي يحال إليها من هيئة التوفيق عند تعذر تسوية هذا النزاع وديا أو من مكتب العمل مباشرة إذا اتفق الطرفان على ذلك (المادتان ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون) . وطبقا لما نص عليه القانون في هذا الشأن لا تستطيع هيئة التحكيم أن تفصل إلا في نزاع يحال عليها موضوعه من إحدى هاتين الجهتين بعد ان تحدد لنظره جلسة في الميعاد المنصوص عليه ولا يستطيع الطرف الذي يطلب التفسير ان يعلن خصمه مباشرة بالحضور أمام الهيئة للنظر في طلبه لأن هذا الاعلان لا يمكن حصوله طبقا للنص الذي ورد في قانون المرافعات بغير الطرق المعتادة لرفع الدعاوى وهذه الطرق لم يرد ذكرها في المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ولا يمكن اتباعها أمام هذه الهيئة بغير نص . ولذا فانه لا مفر في هذه الحالة من أن يعتبر طلب التفسير موضوع النزاع جديد يجب تقديمه إلى مكتب العمل إبتداء شأنه شأن أى نزاع خاص بالعمل مما تسرى عليه أحكام هذا المرسوم بقانون . وفي واقع الأمر ان مثل هذا النزاع يصبح في حقيقته نزاعا متعلقا بالتنفيذ لأن مؤداه اختلاف الطرفين على تنفيذ قرار الهيئة وهو بهذه المثابة لا يبدو أن يكون نزاعا ذا موضوع جديد فلا مانع إذا من السعى أولا في حسمه بالطرق الودية قبل عرضه على هيئة التحكيم لتفصل فيه عند تعذر تسويته وديا .

وإذا كان منحى المشرع الاسراع في فض أى نزاع يقع بين العمال وصاحب العمل فان هذا الغرض مما يتحقق بصورة أوفى لو ان هيئة التحكيم كان لها من الاختصاص بتفسير ما تصدره من قرارات ما للمحاكم في تفسير أحكامها وهذا مما يدعو الى ان يشتمل نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر مضمون الحكم الوارد في المواد ٣٦٦ - ٣٦٨ من قانون المرافعات مع تعيين طريقة تقديم طلب التفسير وتحديد الجلسة التي ينظر فيها وإعلان الطرفين بالحضور حتى يمتنع بذلك كل لبس في جواز طلب التفسير وفي طريقة رفعه لعدم ورود نص في القانون متعلق بهذا الشأن ولأن مواد قانون المرافعات لا تنطلي وحدها في هذا المقام .

هـ - وما يتصل بالمسألة السابق ذكرها ما يقوم من اشكالات في تنفيذ قرارات هيئة التحكيم بعد صدورها فقد نصت المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على عقاب من يمتنع عن تنفيذ قرار التحكيم وهذا النص في اطلاقه يحول دون وقف التنفيذ في أحوال من قبيل ما يعرض في تنفيذ الأحكام مما يستدعى وقف هذا التنفيذ مؤقتا حتى يفصل في النزاع المتعلق به . وبما يبين ان هذا الاجراء قد تستلزمه الضرورة لدفع ما يؤدي إليه إتمام التنفيذ الخاطيء من نتائج فضلا عن

تحمل العقاب الذي أورده القانون ولذا فانه يتعين أن يشتمل نص المادة ١٧ السالف ذكرها ما يجيز لمن يدعى قيام عقبة مانعة من تنفيذ قرار التحكيم أن يطلب وقف هذا التنفيذ مؤقتا وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون طلبه من رئيس الهيئة التي أصدرت القرار فيأمر بوقف التنفيذ إن رأى لذلك وجها مع تكليف الطالب برفع النزاع المتعلق به في ميعاد يحدده رئيس الهيئة وإلا وجب التنفيذ فوراً.

وهنا يتعين بيان انه حسب الوضع الحالي لنصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ يرفع مثل هذا النزاع كأي نزاع آخر خاص بالعمل فيقدم إلى مكتب العمل ولا يعرض على هيئة التحكيم إلا عند اخفاق السعى في تسويته وديا . ولما كان هذا مما يغري بالرغبة في اطالة أمد النزاع لتعطيل تنفيذ قرار أصدرته الهيئة في موضوع النزاع الأصلي فقد وجب أن يعرض النزاع المتعلق بمسألة التنفيذ مباشرة على هيئة التحكيم التي أصدرت ذلك القرار لتفصل فيه دون حاجة إلى تقديمه أولاً إلى مكتب العمل خصوصاً ان امكان التسوية الودية هو فرض بعيد التحقيق غالباً في هذه الحالة وأن الهيئة التي سبق أن نظرت النزاع الأصلي قد خبرت مسالكه فهي أسرع إلى فض النزاع القائم على تنفيذه بحيث لا حاجة مطلقاً إلى الرجوع إلى المراحل الأولى التي يجب أن يمر بها كل نزاع خاص بالعمل طبقاً للنصوص في حالتها الحاضرة . ولذا فانه يتعين أن ينص ايضاً في المادة ١٧ على أن النزاع في تنفيذ قرار التحكيم يجب أن يرفع مباشرة إلى هيئة التحكيم ويفضل أن يكون ذلك باعلان الطالب أوجه منازعته للطرف الآخر مع دعوته للحضور أمام هيئة التحكيم في الجلسة التي يجب تجديدها في ميعاد لا يتجاوز الأسبوعين من تاريخ انتهاء الميعاد المحدد لرفع النزاع وظاهر أن الاجراء على هذا الوجه إنما يقصد به ضمان جدية النزاع وعدم تعطيل الفصل فيه .

٦ — إن من المسائل التي تعرض أحيانا عند نظر النزاع أمام هيئة التحكيم ما إذا كان من الجائز قبول إدخال الغير أو قبول تدخله سواء في مرحلة التوفيق أم في مرحلة التحكيم وهو ما كان يتعين النص على جوازه لأنه لا يمكن القول بأن فيه تعطيلاً للفصل في النزاع في كل الأحوال إذ في الواقع قد يكون في مثل كل من يتصل صالحه بالنزاع أو قد يضار من قيامه أو من الفصل فيه ما يؤدي إلى تحديد الأوضاع على وجهها الصحيح ومن ثم قطع لدابر النزاع ، وغنى عن البيان أنه مادام المرجع في قبول طلب الإدخال أو التدخل إلى الهيئة تقدره في ضوء الظروف المحيطة بالنزاع المعروض عليها فان في ذلك الضمان الكافي لعدم تعطيل الفصل فيه .

٧ — صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ معدلاً لبعض نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي بأن حفظ للعامل حقه في حالة فسخ صاحب العمل للعقد بغير مبرر . وما يلاحظ أن الظروف التي دعت إلى هذا التشريع هي في الواقع أقرب إلى ما يمس الصالح الجماعي للعامل لأن الفصل لا يقع عادة في حالات فردية بل أصبح بما يوقعه صاحب العمل على عماله أو فريق منهم وقد يلجأ إلى ذلك عن طريق وقف العمل كلياً أو جزئياً ، ومن ثم كان متعيناً أن

يشمل هذا التشريع تنظيم وسيلة المحافظة على حقوق العمال من الناحية الجماعية التي يتناولها المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وذلك بالنسبة للفصل الذي يوقعه صاحب العمل على جميع عماله أو فريق منهم بالمخالفة لنص المادة ٢١ من هذا المرسوم بقانون إذ أنه طبقاً للنص الحالي لا يكون لهذه المخالفة من أثر سوى توقيع العقاب المقرر في نص المادة ٢٢ وذلك دون استطاعة هيئة التحكيم الزام صاحب العمل بالامتناع عن فصل عماله فصلاً تصفياً أثناء نظر النزاع إذا لم يكن قد حصل على موافقة وزير الشؤون الاجتماعية على وقف العمل كلياً أو جزئياً ولو أن هيئة التحكيم خولت بمقتضى التشريع المعدل لقانون عقد العمل بعض ما قرره هذا التشريع لقاضى الأمور المستعجلة من سلطة لا يمكن أن تتلافى هذه الهيئة بعض النتائج التي تلاحق بجماعة العمال من جراء التصرف التعسفى الذى قد يصدر من جانب صاحب العمل وذلك بأن يجعل هذه الهيئة سلطة فى الحكم عليه بالغرامة إذا ما خالف أمر الهيئة الذى تصدره إليه بالامتناع عن فصل عماله حتى يتم الفصل فى النزاع . ولا شك أن الهيئة وهى تقوم بفحص النزاع أقدر على تلمس السبب الحقيقى لتصرف صاحب العمل ومن ثم تستطيع أن تتلافى نتائجها قبل تباديه فى تصرفه ولا يكون ذلك إلا لضمان احترام قرارات الهيئة دون انتظار الفصل فى النزاع حتى يندفع الضرر الذى ينشأ عن إهمال تنفيذها . وقد يكون طريق الغرامة التهديدية (Astreintes) الذى يملكه القاضى كوسيلة لتنفيذ قراراته أبلغ أثراً فى هذا المقام على أنه ينبغى النص عليه صراحة لكي يتمتع كل لبس فى اختصاص هيئة التحكيم بالحكم بالغرامة المذكورة مع عدم اشتغال القانون مثل هذا النص .

٨ - نص المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على أن يكون تفسير النزاع أمام هيئة التحكيم بلا مصروفات أو رسوم الأمر الذى قد يغرى على رفع النزاع لأجل الكيد أو لغير الجد . وإذا كان الداعى إلى هذا الإعفاء ملاحظة فقر العمال نسيباً فإن واقع الأمر أن معظم النزاعات التى عرضت على هيئات التحكيم قد رفعت من نقابات مكونة بمقتضى القانون ولها موارد تكفى لتولى فض النزاع الذى يرفع باسمها وبواسطة محام يوكل عنها . ومن المتعين لأجل الحد من المنازعة فى غير موجب أن تفرض رسوم على نظر النزاع فى التحكيم أسوة بما يفرض فى أحوال التقاضى . كما ينبغى أيضاً أن تكون هيئة التحكيم سلطة الحكم بالغرامة على الطرف الذى تقدم بالنزاع إذا ما تبين للهيئة أنه لم يلجأ قبل تقديمه إلى عرض مطلبه على الطرف الآخر محاولاً الحصول على تحقيق ما يطلبه عن طريق التفاهم وإنه كان ميسراً له حصوله عليه عن هذا الطريق ولكنه لم يفعل وذلك لأنه غنى عن البيان أن أساس العلاقة بين العمال وبين رب العمل هى أصلاً وفى الأحوال الجارية علاقة تفاهم على تحقيق المصالح المشتركة وهذا ما يقرره ضمناً نص المادة ٢ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ عند افتراضه أن تقديم الطلب المتعلق بالنزاع الذى بلغ إلى مكتب العمل لا يكون إلا إذا لم يوفق الطرفان فيما بينهما إلى تسوية النزاع . ويتبين من هذا أن اللجوء بالطلب إلى الهيئات الرسمية التى عينها القانون إذا ما كان لجوؤه إليها فى غير موجب أمر يستدعى الجزاء كما يقرر القانون فى بعض الأحوال المماثلة وعلى هذا فإذا ما تحقق للهيئة أن من قدم الطلب قد أثاره قبل أن يطرق باب التفاهم مباشرة مع الطرف الآخر أو أن الطلب لم يكن جدياً كان للهيئة أن تقرر رفضها للطلب بالحكم على من

قدمه شططا بالغرامة الرادعة كما أنه إذا ما تبينت الهيئة أن هناك ليدا في خصومة الطرف الآخر فإن لها أن تلزمه هذه الغرامة عند تقرير الحق قبله لأن المعنى في الحالتين واحد .

والخلاصة فيما تقدم أن هناك مجالا لتعديل قانون التوفيق والتحكيم في بعض نصوصه التي سلف ذكرها بما يؤدي إلى تحقيق سرعة الفصل في النزاعات التي تعرض على التحكيم مع جعل هذا الفصل حاسما ومنتجا في التنفيذ . هذا كله مع توخي الإبقاء على العلاقات الحسنة التي يجب أن تسود دائما بين صاحب العمل وعماله حتى مع قيام النزاع فلا يتأثر الصالح الاقتصادي بعوامل عارضة يجب حصر أثرها في أضيق الحدود .

وأن مما يعين على تحقيق سرعة إنهاء النزاع النظر فيما أسفر عنه تطبيق النصوص الحالية فيما يختص بالمواعيد التي قررها القانون والتي تبين تعذر مراعاتها في معظم الأحوال خصوصا عندما تعترض العطلة القضائية السنوية سير العمل العادي في محاكم الاستئناف .

بحث

أمر الحفظ الملزم من النيابة العامة

لحضره الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر

كانت النيابة في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى تتولى سلطى الاتهام والتحقيق في وقت واحد إذ كانت المادة الثانية منه تنص على أنه لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة إلا من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية وكانت المادة ٢٩ منه تنص على أنه إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ مقدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى إخبار وصل إليها وقوع جريمة فعليها أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أم بواسطة مأمورى الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها إليهم بذلك .

ثم بينت المواد التالية للبادئة التاسعة والعشرين حقوق النيابة العامة التي يقتضيها تخويلها سلطة التحقيق من حق إصدار أوامر الحبس وحق ضبط الخطابات والرسائل والمطبوعات بمصلحة البريد والرسائل البرقية بمصلحة التلغرافات بعد أخذ إذن كتابي من القاضى الجزئى وحق تفتيش منازل المتهمين وحق ضبط وإحضار المتهم الذى توجد دلائل قوية على اتهامه وحق استجواب المتهم الخ .

ثم صدر قانون الإجراءات الجنائية مؤسسا على مبدأ الفصل بين سلطى الاتهام والتحقيق - ونحو النيابة سلطة الإتهام فقط (المادة الأولى من قانون الإجراءات) وناط سلطة التحقيق بقضاة يعينون خصيصا لذلك وجاء في مذكرة القانون الإيضاحية أن : أهم ما استحدث في الكتاب الأول العمل بنظام قاضى التحقيق ولم يكن ذلك فقط لضرورة فنية وهى عدم الجمع بين سلطى الإتهام والتحقيق بيد النيابة العمومية بل لضرورة عملية وهى وضع أعمال التحقيق جميعها بيد قاض واحد بينما هى الآن مقسمة بين النيابة والقاضى الجزئى ولذلك رأى أن تناط جميع أعمال التحقيق فى الجنايات والجناح بقاضى التحقيق بصفة أصلية وأن تلزم النيابة بإحالة كل جناية أو جنحة ترى السير فيها إلى قاضى التحقيق ليتولى تحقيقها - غير أنه رأى مع ذلك أن تنحو النيابة تحقيق بعض الجناح .

ثم صدر بعد ذلك المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ سنة ١٩٥٢ معدلا بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية بما يترتب عليه إعادة سلطة التحقيق للنيابة العامة فى الجنايات والجناح على السواء ماعدا بعض القضايا المعينة (مادة ٦٤ فقرة ٣) وما يستدعى ذلك من حقها فى حفظ القضايا التي تتولى تحقيقها إذا رأت أنه لا وجه لإقامة الدعوى العمومية (المادة ١٩٩ معدلة ، المادة ٢٠٩ معدلة) فالنيابة إذن باعتبارها ذات صفتين إحداها صفة قضائية بحتة وهى سلطة التحقيق والثانية صفة

إدارية بحتة بوصفها سلطة الاتهام لها حق مباشرة الدعوى الجنائية قد تنتهى فى مهمتها الأخيرة إلى حفظ بعض القضايا لسبب من الأسباب المختلفة كالحفظ لعدم الجنائية أو لعدم الأهمية أو لعدم الصحة الخ

التفريق بين أمر الحفظ الصادر بعد التحقيق وبين أمر الحفظ الصادر قبل التحقيق :

قد ترى النيابة فى مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التى جمعت فتكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة (مادة ٦٣ معدلة بالمرسوم ٣٥٣ سنة ١٩٥٢) وقد ترى بعد جمع الاستدلالات أن لا محل للسير فى الدعوى فتأمر بحفظ الأوراق (مادة ٦١ إجراءات) . فما هى حجية هذا الأمر ؟

عبر قانون الإجراءات الجنائية بعبارة " تأمر بحفظ الأوراق " عن أمر الحفظ الذى يصدر من النيابة بناء على محضر جمع الاستدلالات الذى يحضره مأمور الضبط القضائى (المادة ٢١ إجراءات) وذلك للتفرقة بين هذا الأمر وبين الأمر الذى تصدره النيابة باعتبارها سلطة تحقيق بعد إجراء التحقيق وهو الذى عبر عنه القانون بالأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى (مادة ٢٠٩) .

انوضع قبل قانون الاجراءات الجنائية :

كانت المادة ٢٤ من قانون تحقيق الجنايات تنص على :-

أ - إذا رأى النائب العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى تأمر بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر فى مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه .

ب - الأمر الذى يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العودة إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألقى النائب العمومى هذا الأمر فى مدة الثلاثة شهور التالية لصدوره أو إذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر فى الفقرة الثانية فى المادة ١٢٧ . هذه المادة إنما تنظم حدود أمر الحفظ الذى يصدر من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق إذ أنه يعلق الأحكام التى أتى بها على حصول التحقيق - فإذا رأت النيابة بعد تمام التحقيق أن لا محل للسير فى الدعوى تحفظ الأوراق - وهذا الأمر يمنعها من العودة إلى إقامة الدعوى إلا إذا ألقى من النائب العام فى خلال مدة معينة أو إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الدعوى .

وقد درجت المحاكم فى ظل قانون تحقيق الجنايات على التفرقة بين نوعى الحفظ - الحفظ الإدارى على محاضر جمع الاستدلالات والحفظ القضائى بعد التحقيق .

وقد قضت محكمة النقض " أن قرار الحفظ الذى يمنع بمقتضى المادة ٢٤ تحقيق جنايات من العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألقى النائب العام هذا القرار فى مدة الثلاثة شهور التالية لصدوره أو إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى " .

هذا القرار هو الذى يصدر من النيابة على أثر تحقيق تكون قد أجرته بنفسها أو بواسطة أحد مأمورى الضبطية القضائية بناء على انتداب تصدره خصيصا لهذا الغرض - أما ماعدا ذلك من التحقيقات الإدارية التى يجريها البوليس فى بلاغ ما - سواء من تلقاء نفسه أم على أثر إحالة الأوراق إليه من النيابة ، فلا يعتبر تحقيقا بالمعنى القانونى مما يمنع النيابة من العود لرفع الدعوى بعد حفظها إذ تلك المحاضر ليست إلا محاضر جمع استدلال لا تقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٢٤ تحقيق جنابات سالفه الذكر ، (نقض جنائى ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦ مجموعة رسمية سنة ١٩٩/٩/٣٧)

وقضى أيضا بأن مقتضى نص المادة ٢٤ تحقيق جنابات هو أن أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية إنما هو الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها - وإذن فتى كان الواقع فى الدعوى هو أن وكيل النيابة أمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وكلف أو مباشرى من القسم لم يعينه لسؤال شاهد عن معلوماته فقام أو مباشرى بتنفيذ هذه الإشارة وبعد الاطلاع عليها أمر وكيل النيابة بحفظ الشكاوى إداريا فان هذا الأمر لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد أو شرط - إذ أن النيابة لم تقم بأى تحقيق فى الشكاوى قبل حفظها كما أن انتدائها الأومباشى لاستيفاء بعض نقط التحقيق لا يعتبر إنتدابا لأحد رجال الضبطية القضائية لأن الأومباشى ليس منهم طبقا لنص المادة ٤ من قانون تحقيق الجنابات ، (نقض جنائى ٦ فبراير سنة ١٩٥١ القضية ٤٠٤ سنة ٢٠ ق)

وقضى كذلك ، أن نص المادة ٢٤ من قانون تحقيق الجنابات عام لا تفريق فيه بين أمر حفظ وآخر ولم يجعل فيه للأسباب التى تتخذ أساسا للحفظ أى تقدير فى تحديد أثره القانونى - وكل ما يقتضيه هو أن أمر الحفظ لى يكون مانعا من العود إلى الدعوى العمومية يجب أن يكون قد سبقه تحقيق ، وعندئذ سواء أكان التحقيق قد أجرته النيابة بنفسها أم كان إجراؤه بناء على إنتداب منها - وسواء أكان متعلقا بعمل واحد من أعمال التحقيق المختلفة أم أكثر فان الأمر بمجرد صدوره تكون له قوة الشئ المحكوم به فيقيد النيابة فى الحدود المرسومة بالمادة المذكورة ولو كانت علمته انها إرتأت ان التحقيق الذى اعتمدت عليه إنما أسفر عن ثبوت مقارفة المتهم لجريمة لا تستأهل - على حسب الظروف والملاسلات التى وقعت فيها - أن تقيم عليه الدعوى العمومية بها - وهذا النظر هو الذى يستفاد من المذكرة الإيضاحية لقانون تحقيق الجنابات أن الشارع قصد اليه من وضع المادة المذكورة فى عباراتها العامة التى صيغت بها - وإذن فاذا كان الحكم قد فرق بين أمر الحفظ الذى تصدره النيابة لعدم أهمية الحادثة والأمر الذى يصدر لعدم كفاية أدلة الثبوت وقال إن هذا وحده الذى تعنيه المادة المذكورة ثم لم يعتبر من أعمال التحقيق تنفيذ البوليس القضائى طلب النيابة اليه ان يضبط المتهمين باختلاس المحجوزات ويستجوبهم ويسأل الدائن فى الحجز الذى وقع الاعتداء عليه فإنه يكون مخطئا . (نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤١ محاماة ٢٢ ص ٤٤٠ رقم ١٤٢) .

هذا هو ما استقر عليه قضاء محكمتنا العليا من تعليق سريان نص المادة ٤٢ تحقيق جنابات على أمر الحفظ الصادر بعد التحقيق بوصفه عملاً قضائياً acte juridictionnel - أما أمر الحفظ الصادر قبل التحقيق وبناء على محضر جمع الاستدلالات فقط فهو لا يعد أمراً قضائياً مقيداً للنيابة بل لها مطلق الحرية في العدول عنه إلى ما قبل سقوط الحق في إقامة الدعوى دون توقف على الحالات التي اقتضتها المادة ٤٢ سالفة الذكر وهي حالة إلغاء الأمر من النائب العام في خلال المادة المحددة لذلك وحالة ظهور أدلة جديدة .

الوضع بعد صدور قانون الاجراءات :

(١) أمر الحفظ بعد جمع الاستدلالات :

تنص المادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : إذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير في الدعوى تأمر بحفظ الأوراق .

وتنص المادة ٦٢ على أنه : إذا اصدرت النيابة العامة أمراً بالحفظ ، وجب عليها ان تعلنه إلى المجنى عليه وإلى المدعى بالحقوق المدنية - فإذا توفي أحدهما كان الإعلان لورثته جملة في محل إقامته .

وكما كان العمل في ظل قانون تحقيق الجنابات الملغى على عدم اعتبار أوامر الحفظ بناء على محاضر جمع الاستدلالات أعمالاً قضائية تلزم النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق - بل ان لها مطلق الحرية في العدول عن أمر الحفظ دون حاجة إلى ظهور أدلة جديدة - فكذلك الشأن بالنسبة إلى الأمر بحفظ الأوراق الذي نصت عليه المادة ٦١ إجراءات - وسننصل ذلك عند الكلام على الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية الذي يصدر من النيابة بعد التحقيق .

فأهي الحاجة إذن إلى وجوب إعلان الأمر بحفظ الأوراق إلى المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية (طبقاً لنص للمادة ٦٢) .

جاء بالمذكرة الايضاحية الأولى لمشروع قانون الاجراءات أنه : عولج في باب الدعوى المدنية موضوع تحريك المدعى المدني للدعوى الجنائية على أساس ما استقر عليه التشريع الجنائي الحديث من أن الدعوى الجنائية عمومية فليس للأفراد حق تحريكها وللنيابة العمومية وحدها الحق في رفع الدعوى وفي حفظ أي بلاغ يقدم لها إذا لم تر محلاً للتحقيق أو رفع الدعوى - على أن هذا الحفظ لا يقفل الباب في وجه المدعى المدني فقد أجزله أن يتظلم من أمر الحفظ أمام غرفة المشورة - وفرض على النيابة إذا ما أصدرت أمراً بحفظ شكوى بها مدع بالحقوق المدنية أن تعلنه بذلك وله أن يتظلم منه إلى غرفة المشورة في الثلاثة الأيام التالية لإعلانه فإذا مضت ثلاثة أشهر على تقديم الشكوى ولم تتخذ النيابة قراراً فيها كان ذلك بمثابة أمر حفظ منها وللمدعى المدني أن يتظلم منه أيضاً .

وقد رأى مجلس النواب عدم حرمان المدعى المدني من حق رفع الدعوى المباشرة في المخالفات والجناح وأعاد إليه حقه في ذلك - وبناء على ذلك حذفت المواد الخاصة بحقه في استئناف قرار الحفظ الصادر من النيابة ومع ذلك استبقيت المادة ٦٢ التي توجب إعلان هذا القرار إليه - وقد طلب

مندوب الحكومة أمام لجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب وأمام المجلس نفسه حذف هذه المادة حيث لم يبق هناك مسوغ لهذا الاعلان ولكنه لم يجب إلى طلبه بناء على أن إعلان أمر الحفظ ضروري ليعلم الشاكي به ويتخذ سبيله إلى التظلم منه إلى النائب العام أو إلى رفع دعواه إلى المحكمة إذا شاء أو إلى الامتناع عن رفعها إذا اقتنع بأسباب الحفظ - ولما أعيد المشروع إلى مجلس الشيوخ صادق على تعديلات مجلس النواب جملة بغير مناقشة (راجع المبادئ الأساسية للأستاذ علي زكي العراقي طبعة ١٩٥١ جزء ١ نبذة ٥٤٤) .

وعما سبق يتبين أن وجوب إعلان أمر الحفظ للدعي المدني طبقاً لنص المادة ٦٢ لا أثر له من الناحية العملية إذ أن أمر الحفظ هذا لا يمكن أن يمنع المدعي المدني من رفع دعواه المباشرة إلى المحكمة المختصة - هذا علاوة على أن الأمر الذي تصدره النيابة بناء على محضر جمع استدالات فقط غير مقيد لها وللنيابة العدول عنه بغير قيد أو شرط (نقض جنائي ٢٣ يونيو سنة ١٩٤١ بحاماة ٤٢ - ١٠ - ٢٦٠) .

(ب) الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى :

يفرق القانون ويفرق القضاء بين صفة النيابة باعتبارها سلطة إتهام وبين صفتها باعتبارها سلطة تحقيق وهذا ظاهر من مقارنة نص المادتين ٦١ ، ٦٢ بالمواد ١٥٤ ، ١٦٢ ، ١٩٧ ، ١٩٩ معدلة ، ٢٠٩ معدلة من قانون الاجراءات الجنائية .

وقد حكم د بأنه وإن كانت النيابة العمومية لا تتجزأ يمثل أعضاؤها النائب العمومي - ويعتبر العمل الذي يصدر من كل منهم كأنه صادر منه إلا أن هذا لا يصدق إلا على النيابة بصفتها سلطة إتهام أما النيابة بصفتها سلطة تحقيق فلكونها خولت هذه السلطة إستثناء وحلت فيها محل قاضي التحقيق لاعتبارات قدرها الشارع يجب أن يعمل كل عضو في حدودها مستمداً حقه لا من رئيسه بل من القانون نفسه - هذا هو المستفاد من نصوص القانون في مجموعها وهذا هو الذي تمليه طبيعة إجراءات التحقيق باعتبارها من الأعمال القضائية البحتة التي لا يتصور أن يصدر أي قرار أو أمر فيها بناء على توكيل أو أمانة بل يجب كما هو الحال في الأحكام أن يكون من أصدرها قد أصدرها من عنده هو باسمه ومن تلقاء نفسه ، (نقض جنائي ٢٢ يونيو ١٩٤٢ مجموعة رسمية ٤٣ ص ١٦١ رقم ٨٨) .

وتنص المادة ٢٠٩ إجراءات على أنه ، إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية وتأمراً بالافراج عن المتهم ما لم يكن مجبوساً لسبب آخر ويكون صدور الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنايات من رئيس النيابة أو ممن يقوم مقامه ، .

ومؤدى هذا النص أنه في حالة ما إذا رأت النيابة عدم السير في الدعوى بعد أن تكون قد حققت الواقعة فإنها تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

وكانت المادة ٢٠٩ إجراءات جنائية قبل تعديلها بالمرسوم ٣٥٣ سنة ١٩٥٢ تحدد حالات

إصدار الأمر بأن لا وجه بحالة ما إذا كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن تكون الدلائل غير كافية. للاتهام فحذفت هاتان الحالتان من المادة عند تعديلها مما يدل على ميل المشرع إلى إطلاق الحالات التي تصدر فيها النيابة الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى وعدم تقييدها بحالة دون أخرى مما يجوز معه القول بأنه يسوع إصدار الأمر بأن لا وجه لأي سبب من الأسباب التي يجوز فيها إصدار أمر الحفظ بناء على محضر جمع الاستدلالات .

وتنص المادة ٢١٣ إجراءات على أن « الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ » .

وليس بلازم لكي يصدر الأمر بأن لا وجه أن تكون الواقعة قد حققت تحقيقاً كاملاً فيكون أن يكون تم فيها عمل واحد من أعمال التحقيق كاستجواب المتهم أو انتداب الطبيب الشرعي لتشريح جثة متوفي وذلك لاعتبار الأمر الصادر فيها أمراً بأن لا وجه لا أمر حفظ إداري - وقد قضى بأن « المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات (التي تقابل المادة ٢٠٩ إجراءات) صريحة في أن أمر الحفظ أياً كان نوعه الصادر من النيابة العمومية بعد إجراء التحقيق يمنع من عودها إلى الدعوى العمومية إلا إذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة - فإذا كان الثابت بأوراق الدعوى أن النيابة العمومية بعد التحقيق الذي أجراه البوليس قد استجوبت المتهمين وسألتهم بمعرفتها قبل أن تصدر الأمر بالحفظ - وكان هذا الاستجواب بلا شك عملاً من أعمال التحقيق - فإن الحكم المطعون فيه حين أجاز رفع الدعوى العمومية من النيابة العمومية على المتهم يكون قد أخطأ ، (نقض جنائي ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ مجموعة رسمية ٤٧ رقم ١٠٦ ص ١٨٧) .

وقضى كذلك أن « أمر النيابة العمومية بحفظ التحقيق من شأنه إذا كان قد صدر بناء على تحقيق أجرته بنفسها أو بناء على انتداب منها أن يمنع من العودة إلى الدعوى العمومية ما لم يلغها النائب العمومي أو تظهر أدلة جديدة بحسب ما هو مقرر بالمادة ٤٢ تحقيق جنائيات - والانتداب الذي يصدر من وكيل النائب العمومي إلى الطبيب الشرعي بتشريح جثة المتوفي في حادث ثم قيام الطبيب بإجراء التشريح فعلاً وتقديم تقرير عنه إلى من ندبه بما شاهده وبرأيه في الوفاة وأسبابها هو بالبداية عمل من أعمال التحقيق تم بناء على طلب النيابة العمومية - ومن المتعين على المحكمة متى انتهت إلى ثبوت حصول هذا الانتداب قبل صدور أمر الحفظ وتبينت في الوقت ذاته توافر سائر ما يجب بمقتضى القانون توافره في أمر الحفظ الملزم - أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى ، (نقض جنائي ٤ مارس سنة ١٩٤٧ مجموعة رسمية رقم ١٣٥ ص ٣١٠) -

مدى قوة الأمر بأن لا وجه :

أولاً - قوة الأمر بأن لا وجه بالنسبة للنسبة للنيابة العامة :

بيننا فيما سبق أنه يفهم من تعديل نص المادة ٢٠٩ إجراءات بالمرسوم ٣٥٣ سنة ١٩٥٢ أن الأمر بأن لا وجه أصبح غير مفيد بأن تكون الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن تكون الدلائل غير كافية للاتهام إذ أن المادة ٢٠٩ بعد التعديل المذكور صار نصها مرسلاً غير مفيد وعاملاً غير

مخصص بحالة دون أخرى ولذا فانه يسوغ القول - وبحق - إصدار الأمر بأن لا وجه أما لسبب قانوني أو لسبب موضوعي ومن الأسباب القانونية (١) عدم وجود جناية لأن القانون لا يرتب عقاباً للواقعة الصادر فيها الأمر أو لاقترائها بسبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب الخ (ب) عدم جواز رفع الدعوى لأى سبب من الأسباب سواء لسبق الفصل فيها أم لعدم تقديم الشكوى أو الطلب (ح) سقوط الحق فى إقامة الدعوى سواء بمضى المدة أم بصدور عفو شامل أو لوفاء المتهم . ومن الأسباب الموضوعية (١) عدم معرفة الفاعل (٢) عدم كفاية الأدلة (٣) عدم الصحة (٤) عدم الأهمية (٥) الاكتفاء بالمحاكمة الإدارية (راجع المادة ٢٢٧ من التعليمات العامة للنيابة) . وحالات الأمر بأن لا وجه تتحد إذن وحالات الأمر بحفظ الأوراق المنصوص عليه بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات وليس ثمة ما يمنع من ذلك - وإن كانت هناك نتائج تترتب على اختلاف الأمر بأن لا وجه عن الأمر بحفظ الأوراق .

شكل الأمر بأن لا وجه :

لم يشترط القانون شكلاً معيناً للأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى فليس ثمة ما يوجب أن يكون هذا الأمر مسيئاً فيكفى مجرد ذكر عبارة الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى مقرونة بالسبب الذى دعا إلى إصدار الأمر - ولكن استقر قضاء محكمة النقض على وجوب أن يكون الأمر بالحفظ - بعد التحقيق - طبقاً لنص المادة ٢٤ تحقيق جنايات وهو الذى يقابل الأمر بأن لا وجه فى قانون الإجراءات - ثابتاً بالكتابة الصريحة ومؤرخاً وموقعاً عليه من أصدره ولا يقبل الاستدلال على وجود هذا الأمر بدليل آخر غير الكتابة إلا إذا كان العمل ينزم عنه هذا الحفظ حتماً وبالضرورة العقلية كصورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاع الكاذب - إذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقلي على أن من اتهمهم المبلغ هم بريئون لا شائبة عليهم وأن النيابة ترى محاكمة من اتهمهم ظلماً وزوراً - ففى هذه الحالة يكون الحفظ « الأمر بأن لا وجه » ضمناً ومنتجاً آثاره . (راجع الموسوعة الجنائية جزء ٢ نبذة ٢٠٢ و ٢٠٣) (نقض ٣٠ / ١ / ١٩٣٠ بمجموعة رسمية ٣١ - ٨ - ١٠٩) .

المنع من العود إلى إقامة الدعوى :

تنص المادة ٢١٣ إجراءات على أن « الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ » . وتنص المادة ١٩٧ إجراءات على أن « الأمر الصادر من قاضى التحقيق أو من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى يمنع من العودة إلى التحقيق إلا إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية - ويعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والأوراق التى لم تعرض على قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام ويكون من شأنها تقوية الدلائل التى وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدى إلى ظهور الحقيقة ... »

وظاهر من النصين المتقدمين أن قوة الأمر بأن لا وجه الصادر من النيابة تظهر فى منعها من العودة إلى التحقيق (ومن باب أولى إلى إقامة الدعوى) إلا بظهور أدلة جديدة أو بالغاء هذا الأمر

من النائب العام في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره (المادة ٢١١ إجراءات) - وليس هذا إلا تطبيقاً لقاعدة حجية الشيء المحكوم فيه - وهي الحجية التي تثبت للأحكام القضائية وما في حكمها من أعمال قضائية كالقرار الصادر من سلطة التحقيق .

وفد قضت محكمة النقض (أن قانون تحقيق الجنايات - بعد أن أسبغ على النيابة العامة السلطة التي كانت من قبل من اختصاص قاضي التحقيق وحده وهي تولى أعمال التحقيق instruction في القضايا الجنائية ولم يبق لذلك القاضي سوى ما ترى النيابة أن تطلب إليه تحقيقه من الجرائم التي عينتها المادة ٥٧ من هذا القانون - نص على طريقة تصرف النيابة في القضايا بعد تحقيقها وبين في المادة ٤٢ حكم الأحوال التي يسفر التحقيق فيها عن أن الأمر لا يستدعي محاكمة جنائية ، وقد جاء نص المادة عاماً لم يفرق بين قرار حفظ وآخر ولم يجعل فيه للأسباب التي يبنى عليها القرار أثراً في تحديد قيمته القانونية وكل ما اقتضاه في قرار الحفظ كما يكون له ذلك الأثر الذي نصت عليه الفقرة (ب) من المادة المذكورة هو أن يكون القرار مسبقاً بتحقيق instruction إستبانت منه النيابة أن لا وجه لإقامة الدعوى - فإذا صدر قرار الحفظ على هذا الأساس بغض النظر عن الأسباب الخاصة التي بنى عليها فإنه يحوز قوة الشيء المحكوم به بحيث لا يجوز بعده العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا في الحالتين المذكورتين في الفقرة (ب) من المادة ٤٢ المذكورة (نقض جنائي ١٨/٢/١٩٣٤ بمجموعة رسمية ١٥٥/٧/٣٦)

ويترتب على صدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية مع عدم الغائه من النائب العام في خلال المدة المحددة لذلك قانوناً ومالم تظهر أدلة جديدة - أن يكتسب المتهم حقاً بمقتضى هذا الأمر قبل النيابة العامة بحيث إن عادت إلى التحقيق أو إلى رفع الدعوى العمومية دفع بعدم قبولها لسبق حفظها من النيابة حفظاً قضائياً - وعلى المحكمة إذا ما تبينت توافر الشروط القانونية بين الواقعة موضوع الأمر بأن لا وجه وبين الواقعة موضوع الدعوى المرفوعة أن تحكم بعدم قبولها - ولا شك أن الدفع بسبق الفصل متعلق بالنظام العام في المسائل الجنائية - وقد جاء بمذكرة المشروع التهديد للقانون المدني المصري تعليقا على المادة ٤٠٥ مدني التي تنظم حجية الشيء المحكوم فيه ما يلي : ... وقد تقدم أن هذه الحجية شرعت كفالة لحسن سير العدالة وضمان الاستقرار من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وهذان الغرضان مجتمعين يتعلقان دون شك بالنظام العام - على أن التسليم بتعلق تلك الحجية بالنظام العام بالنسبة للأحكام الجنائية بسبب ما للمعقوبات وقواعد الإجراءات من صلة به يدعو إلى إعادة النظر في كيفية أعمال الحكم نفسه في المسائل المدنية ... فالأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى له حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة للبتهم الصادر بشأنه وعن نفس الواقعة التي كانت موضوع التحقيق لا عن واقعة أخرى لها ذاتية وظروف مختلفة - ويتفرع على تعلق هذه الحجية بالنظام العام في المسائل الجنائية أنه يجب على المحكمة إذا رفعت إليها الدعوى عن الواقعة الصادر فيها الأمر بأن لا وجه (دون الغائه من النائب العام ودون ظهور أدلة جديدة) أن تحكم بعدم قبولها وإلا كان حكمها باطلاً مستوجبا نقضه ويصح إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام

العام ويترتب على ذلك أيضا جواز إبداء الدفع بعدم القبول ولو كان أمر الحفظ غير معلوم لمن أحال الدعوى بناء على التحقيقات التي أجريت بمعرفة زميل له في نيابة أخرى قد حقق نفس الفعل وأصدر فيه أمره بأن لا وجه لإقامة الدعوى (مجموعة النقض جزء ٥ ص ١٠٩) .

وتبديل الوصف القانوني للفعل لا يسوغ للنيابة العامة العود إلى الدعوى الجنائية بعد صدور الأمر بأن لا وجه وهذا ما ذكره جرامولان نبذه ٣٦٢ جزء ١ إذ قال ...

« Après un ordre de classement sans suite, le Parquet, ne peut donc poursuivre l'inculpé pour le même fait, même sous une qualification différente. »

وقد جاء بالموسوعة الجنائية للاستاذ جندى عبد الملك جزء ٢ ص ٣١١ أن « حجية أمر الحفظ ليست قاصرة على ما أعطى من وصف للأفعال التي شملها التحقيق بل تشمل كل وصف قانوني يمكن أن توصف هي به - فلا يجوز للنيابة أن تقيم الدعوى بشأن الأفعال المادية التي دعت لصدور أمر الحفظ سواء بالوصف نفسه أم بوصف آخر وإلا كان في ذلك إخلال بقوة الشيء المحكوم فيه التي جعلها القانون لأوامر الحفظ ، (أنظر المراجع التي أشير إليها في الموسوعة في هذا الصدد) .

متى يجوز العود إلى الدعوى الجنائية أو إلى التحقيق :

على أن حجية الشيء المحكوم فيه التي تثبت للأمر بأن لا وجه على الوجه المتقدم هي حجية مؤقتة مقرونة بشرط فاسخ soumis a une condition resolutoire هو صدور أمر من النائب العام بإلغاء الأمر بأن لا وجه وحينئذ يزول الأمر الأخير وتسقط معه حجيته أو ظهور أدلة جديدة nouveaux preuves من شأنها تقوية الاتهام .

إلغاء الأمر بمعرفة النائب العام :

خول القانون للنائب العام حق إلغاء الأمر بأن لا وجه الصادر من أى من أعضاء النيابة حتى يمكن بذلك تلافي ما قد تنطوى عليه هذه الأوامر من خطأ أو سوء تقدير وحتى تتحقق بذلك الرقابة التي يملكها النائب العام على باقي الأعضاء - وحدد القانون لاستعمال هذا الحق ثلاثة شهور من تاريخ صدور الأمر .

وظاهر أنه إذا كان الأمر بأن لا وجه صادر من النائب العام شخصيا فإنه لا يملك إلغاءه وإنما له حق العدول عنه بشرط ظهور أدلة جديدة . (الموسوعة الجنائية جزء ٢ نبذه ٢١١) .

حالة ظهور أدلة جديدة :

إذا ظهرت أدلة جديدة قبل سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية فإنه يجوز العود إلى التحقيق أو إلى رفع الدعوى بناء على هذه الدلائل - بشرط أن يكون من شأنها تقوية الاتهام في الواقعة التي صدر فيها الأمر بأن لا وجه .

وعددت المادة ١٩٧ اجراءات الدلائل الجديدة التي يصح بناء عليها العود إلى إقامة الدعوى

الجنائية وصيغة المادة تشعر بأن ما عدته إنما أتى على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر إذ أن عبارة (يعد من الدلائل الجديدة) يستتج منها بطريق اللزوم العقلي أنه قد تكون هناك أنواع أخرى من الأدلة (راجع المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية للأستاذ على زكي العرابي جزء ١ نبذة ٦٦١) .

ويشترط في الدليل لكي يعتبر جديداً أن يكون وقت إجراء التحقيق مجهولاً ولم يكتشف أي لم يعرض على المحقق - فالأدلة التي كانت موجودة أمام المحقق ولكنه لم يحققها ولو سهواً منه لا يصح الرجوع إليها واعتبارها أدلة جديدة (المبادئ الأساسية نبذة ٦٦٢) ويجوز الرجوع إلى التحقيق أو إلى إقامة الدعوى العمومية إستناداً إلى الأدلة الجديدة أياً كان السبب الذي أسس عليه الأمر بأن لا وجه مادام من شأن هذه الأدلة الجديدة تكميل عناصر الاتهام وجعل الواقعة صالحة لرفع الدعوى العمومية عنها . (راجع موسوعة التعليقات - المادة ١٩٧ ص ٨١٨) - كل ذلك ما دام أن الحق في إقامة الدعوى العمومية لم يسقط بعد إستناداً إلى مضي المدة أو وفاة المتهم أو صدور عفو شامل إذ في أحوال سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لن تفيد الأدلة الجديدة شيئاً .

والعدول عن أمر الحفظ بناء على ظهور أدلة جديدة يكون من أي عضو من أعضاء النيابة دون حاجة إلى إلغاء الأمر بأن لا وجه من النائب العام (الموسوعة الجنائية نبذة ٢١٥ جزء ٢) وأخيراً يشترط لكي يحوز الأمر بأن لا وجه حجية الشيء المحكوم فيه التي تمنع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية أو إلى التحقيق عند عدم إلغاء الأمر من النائب العام أو عند عدم ظهور أدلة جديدة - يشترط لذلك أن يكون الأمر صادراً في شأن متهم معين - فإن كان الأمر صادراً لعدم معرفة الفاعل ثم أعيد تحقيق الواقعة مرة ثانية وقدمت الدعوى ضد متهم معين فليس لهذا الأخير أن يدفع بعدم قبول الدعوى لسابقه حفظها وأن يتمسك بحجية أمر الحفظ طالما أنه لم يصدر في شأنه حتى ولو لم تكن أدلة جديدة قد ظهرت . (نقض جنائي محاماة ٣١ ص ٧١) وكذلك لو تعدد المتهمون في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء فالأمر الصادر لمصلحة أحدهم أو بعضهم لا يستفيد منه غير من ورد ذكره فيه لأن من شروط الحجية أن يكون هناك إتماد في الأشخاص الذين صدر لصالحهم ثم يراد بعد ذلك العودة إلى التحقيق معهم (موسوعة التعليقات للأستاذ أحمد عثمان حمزاوي - تعليقا على المادة ١٩٧) وذلك ما لم يكن تجريم أحد المتهمين متوقف على تجريم الآخر كما في حالة دعوى الزنا إذ يتوقف تجريم الشريك على تجريم الزوجة (الفاعلة الأصلية) .

وقد اختلف فيما يتعلق بورود صحيفة سوابق المتهم بعد الأمر بأن لا وجه وهل تعتبر من الأدلة الجديدة التي تجيز العودة إلى التحقيق أم لا - فرأى ذهب إلى أنها لا تعتبر دليلاً جديداً بل من الظروف المشددة فقط للعقوبة بعد ثبوت التهمة بالأدلة - ورأى آخر يرى أن صحيفة السوابق يصح اعتبارها من القرائن على التهمة وخاصة إذا كانت من نوع الجريمة التي صدر فيها الأمر بأن لا وجه - ومن أنصار هذا الرأي الأستاذ على زكي العرابي الذي يستدل على ذلك بنص المادة ١٤٢ إجراءات التي تنص على أنه في مواد الجنح يجب الإفراج حتماً عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور

ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف في مصر وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانوناً لا يتجاوز سنة واحدة — ولم يكن عائداً وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة . . . ونرى أن الرأي الأول أقرب إلى الصواب نظراً لأن الرأي الثاني انتهى إلى اعتبار صحيفة سوابق المتهم من القرائن — ولا شك أن القرائن خلاف الأدلة — علاوة على أنه حتى إذا كانت القضية التي صدر فيها الأمر بأن لا وجه جنحة وظهرت سوابق المتهم بما يترتب عليها قلب الواقعة جنائية للعود مثلاً فلا يصح العود إلى التحقيق لمجرد ورود سوابق المتهم لأن في ذلك ما يفيد أن تغيير وصف الجريمة يبيح العود إلى التحقيق في واقعة سبق صدور أمر بأن لا وجه فيها وهو ما لا يجوز باتفاق .

ثانياً - قوة الأمر بأن لا وجه بالنسبة للدعى بالحق المدني :

بعد نص المادة ٢٠٩ إجراءات والخاص بحق النيابة في إصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بعد التحقيق — أوردت المادة ٢١٠ إجراءات أن « للجنى عليه وللدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر المذكور في المادة السابقة أمام غرفة الإتهام ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٦٢ وما بعدها . »

وبالرجوع إلى ما تنص عليه المواد التالية للبادة ١٦٢ نجد أن المادة ١٦٥ إجراءات تنص على أنه « يحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الإعلان حسب الأحوال . »

ومفهوم هذه النصوص أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة العامة كالأمر الصادر من قاضي التحقيق للخصوم حق الطعن فيه بطريق الاستئناف . ولا شك أن الأمر بأن لا وجه في هذا الصدد يعتبر أمراً قضائياً *ordre judiciaire* فاصلاً في نزاع بين طرفين هما الجنى عليه أو المدعى المدني والمتهم ومن ثم فهو كالأحكام يحوز حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة للجنى عليه والمدعى المدني — فالمحقق عند إصداره الأمر بأن لا وجه إنما يصدره باعتباره قاضياً فالأمر على حد تعبير دونديه دى فابر ص ٧٦٩ « *rend de veritable jugement* » وما دام أن القانون رسم طريقاً للطعن بالاستئناف في الأمر بأن لا وجه فيكون من اللازم على من ينعى على هذا الأمر عدم توقيقه ومجانبته الصواب أن يطعن فيه في خلال المدة القانونية بحيث إنه إن تقدت المدة الواجب الطعن خلالها في هذا الأمر وهي الثلاثة الأيام التالية لإعلان الأمر — أصبح الأمر نهائياً وأصبحت حجته مطلقة لا يجوز بعد ذلك محاولة إثبات خلاف ما جاء بهذا الأمر . وعلة جواز استئناف الأمر بأن لا وجه أن المحقق في هذه الحالة يعتبر درجة أولى للتحقيق *Une juridiction d'instruction du premier degré* فإذا لم يستأنف المدعى المدني الأمر بأن لا وجه على الوجه المتقدم امتنع عليه بعد ذلك رفع دعواه بالطريق المباشر وإلا اعتبر ذلك طريقاً لإثبات ما يخالف قرينة حجية الشيء المحكوم فيه بطريق دعوى سبق أن فصل في موضوعها من جهة قضائية مختصة بنظر النزاع — ويكون الدفع بعدم

قبول هذه الدعوى جائزاً بل ويجب على المحكمة إذا ما استبان لها الظروف المتقدمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى لسابقة صدور أمر بأن لا وجه فيها وصورته نهائياً .
والحكمة في الوصول إلى الحكم السابق سرده هو أنه يتمتع على صاحب الشأن وقد رسم له القانون طريقاً للطعن في الأمر الصادر ضد مصلحته - أن يترك هذا الطريق القانوني ولا يسير فيه ثم يلجأ إلى رفع دعواه بالطريق المباشر مع سابقة صدور أمر بأن لا وجه في نفس الفعل موضوع الدعوى تعلق به حق المتهم ووجب به أن يطمئن إلى سلامة مركزه وأن لا يكون مهدداً من آن لآخر بأن يرفع المدعى المدني دعواه أمام المحكمة الجنائية . (راجع الأستاذ العراقي المبادئ الأساسية جزء ١ - نبذة ٦٥٤ و ٦٥٥ والمراجع المشار إليها في الهامش) .

وقد حكم بأن أمر الحفظ يمنع المدعى المدني من حق التقاضي جنائياً ما لم تظهر أدلة جديدة تبين له إقامة الدعوى بعد الحفظ وأنه في حالة ظهور أدلة جديدة بعد الحفظ لا يسوغ للمدعى المدني أن يرتكن عليها ويحرك الدعوى بنفسه مباشرة أمام المحكمة الجنائية - بل يجب عليه أن يعرضها على سلطة التحقيق التي أصدرت أمر الحفظ وهي التي تقرر إن كانت كافية لرفع الدعوى أم لا (الموسوعة الجنائية جزء ٢ ص ٣٢٤)

وفي قانون تحقيق الجنايات الملغى لم يكن أمر الحفظ الصادر من النيابة وفقاً للمادة ٤٢ منه لينع المدعى المدني من أن يحرك الدعوى الجنائية بنفسه أمام المحكمة نظراً لأنه ليس له طريق قانوني للطعن فيه كما كان له ذلك الحق بالنسبة للأمر بأن لا وجه الصادر من قاضي التحقيق - (الموسوعة ص ٣٢٥) .

وأخيراً نرى أن التفرقة التي أوجدها القانون بين أمر الحفظ الصادر بعد جمع الاستدلالات وبين الأمر بأن لا وجه الصادر بعد تحقيق - تفرقة متعلقة بالإجراءات يجب إتباعها بمعنى أنه لا يجوز للنيابة العامة بعد إجراءات تحقيقاً قضائياً أن تأمر بحفظ الدعوى حفظاً إدارياً حتى تتوصل من ذلك إلى جواز العدول عن هذا الأمر دون قيد أو شرط - بل إن هذا الوصف يأخذ حكم الأمر بأن لا وجه من ناحية منها من العودة إلى التحقيق أو إلى رفع الدعوى إلا بظهور أدلة جديدة أو بإلغاء الأمر من النائب العام إذ أن العلة وهي حصول تحقيق متوافرة في هذه الحالة فيجب أن يأخذ أمر الحفظ الإداري الذي سمي كذلك خطأ حكم الأمر بأن لا وجه - إذ ليست العبرة بوصف النيابة للأمر وإنما العبرة بالواقع أي بصدوره بعد تحقيق أو بناء على محضر جمع الاستدلالات .

ويترتب على ذلك أيضاً أنه في هذه الحالة أي في حالة وصف النيابة الأمر الصادر بعد تحقيق بأنه أمر حفظ وليس أمراً بأن لا وجه - يتمتع أيضاً على المدعى المدني أن يحرك دعواه مباشرة للمحكمة الجنائية ما لم يكن قد طعن بالإستئناف في الأمر المذكور أمام غرفة الاتهام .

بحث

أثر اختلاف الدين والدارين في المنع من الميراث

في التشريع المصرى

لحضرة الأستاذ أحمد طه السنوسى

يكون الميراث بين طرفين أولهما المورث وثانيهما الوارث ، وتندرج تحته ثلاث صور :

الصورة الأولى : صورة ما إذا كان كلا الطرفين مسلماً :

ولا شبهة في هذه الصورة ، لأن الأصل فيها أن التشريع الإسلامى الذى استقى منه القانون المصرى أحكامه في الميراث قد نظم أحكاماً خاصة بالتركات والموارث لتطبق على التوارث بين المسلمين بعضهم وبعض ، وعلى ذلك متى توافر سبب التوارث شرعاً ثبت الميراث قانوناً متى كان الطرفان مسلمين إلا أن يقوم بالطرف الوارث مانع الحرمان بسبب الفعل المحرم . ونعنى به مانع القتل ، فهنا يحرم من الميراث ، أو إذا كان في حالة من حالات المحب في الارث ، وهذه الصورة صحة التوارث فيها مسيلة في قانون الميراث .

الصورة الثانية : صورة ما إذا كان كلا الطرفين غير مسلم :

وفى فيها نجد للفقهاء في التشريع الإسلامى ثلاثة مذاهب .

أولها : مذهب جمهور الفقهاء ، ومنهم أبو حنيفة وأصحابه ، والشافعى وأهل الظاهر ورواية عن أحمد ، ويقول هذا المذهب بأن غير المسلم يرث غير المسلم ولو اختلفت ملة كل منهما عن الآخر .

وثانيها : مذهب قال به جماعة من التابعين وغيرهم ورواية عن مالك ، وبمقتضاه يقسم غير المسلمين ثلاثة أقسام ، الأول ملة النصارى وفيها يرث النصرانى من النصرانى ، ولا توارث بين النصرانى وأحد من القسمين الآخرين . والثاني ملة اليهودى ، وفيها يرث اليهودى من اليهودى ، ويمتنع التوارث بين اليهودى وأحد من القسمين الأول والثالث . والثالث باقى الملل وهى في حكم الملة الواحدة ، وفيها يرث الواحد منها الآخر ، دون أن يكون ثمة توارث بين أحدهما وأفرادها وبين فرد من القسمين الأول والثاني .

وثالثها : وهو الراجح في مذهب مالك (١) ، من مقتضاه أن يكون الميراث محصوراً بين تابعى كل ملة غير مسلمة على حدتها ، وعلى ذلك فكل ملة من هذه لا توارث بينها وبين الأخرى ، ومن

(١) ونس عليه أيضاً ابن جزى ، وهو محتمل في كلام أحمد ، وروى عن بعض الصحابة والتابعين .

أمثلة هذه الممل : ملة عباد الشمس وملة عباد النار وهكذا ، وشأن هذه الممل فيما بينها كالشأن بين ملة المسلمين وغيرهم من ممل غير المسلمين ، والأساس في ذلك عدم الموالاة والاختلاف في الدين بين كل ملة من الممل والأخرى (١)

ويرى أحد الفقهاء (٢) جواز التوارث فيما بين النصارى واليهود وبطلانه بينها وبين المجوس ، والاستدلال في ذلك يستند إلى أن النصارى واليهود اتفقا على التوحيد والاقرار بنبوة موسى عليه السلام وانزال التوراة وعلى هذا فهم ملة واحدة ؛ وذلك على خلاف الحال في المجوس ، إذ أنهم ينكرون التوحيد ويقيرون إلهين اثنين أحدهما (يزدان) موجد الخير والآخر (أهرمن) موجد الشر ، فضلا عن عدم اعترافهم بالأنبياء المرسلين والكتب المنزل ، ومن أجل هذا يعتبرون ملة أخرى غير ملة النصارى واليهود . وعلى عكس ذلك يرى بعض الفقهاء امتناع التوارث بين اليهود والنصارى ، وذلك لاختلاف اعتقادهم في عيسى عليه السلام ثم لاختلافهم في الانجيل ، ومن أجل هذا يعتبرون أهل ملتين كما هو حال المسلم مع النصراني (٣)

وقد قرر قانون الميراث قاعدة توارث غير المسلمين بعضهم من بعض (٤) ، وقد زيد في ذلك على الأصل (٥) النص على أن غير المسلمين إنما يعتبرون فيما يتعلق بالميراث ذوى دين واحد ، وعلى هذا فليس الاختلاف بينهم في الدين مانعاً من الأثر وعلى هذا يرث المسيحي من اليهودي ، ويرث اليهودي من المسيحي وهكذا ، ويمتنع التورث بين غير المسلمين طبقاً للقانون المصري إذا قام مانع اختلاف الدارين بين الوارث والمورث وكانت شريعة الدار الأجنبية تمنع التورث كما سيأتي فيما بعد ويلاحظ أن التورث بين غير المسلمين بعضهم من بعض إنما يكون على أساس النسب والولاء على أساس النظام الذي يقرون عليه بعد الاسلام كالنكاح بغير شهود أو في عدة كافر ، ولا يتوارثون بنكاح لا يقرون عليه بعد الاسلام كنكاح المحارم . وقد قرر ذلك أبو حنيفة . (٦)

الصورة الثالثة : وهي صورة ما إذا كان أحد الطرفين مسلماً والآخر غير مسلم :

وهذه هي الصورة المقصودة في الواقع من القول بأن اختلاف الدين مانع من الميراث . ومن مقتضى ذلك ألا توارث بين مسلم وغير مسلم بالرغم من قيام علاقة توجب الأثر كعلاقة النسب أو الزوجية . وهذه قاعدة مجمع عليها في الفقه الاسلامي عند الجمهور الأكبر من فقهاء الصحابة والتابعين والمجتهدين . ولم يشذ عن هذا الاجماع إلا بعض من المسلمين على رأسهم معاوية بن أبي سفيان .

(١) انظر أحمد إبراهيم (بك) في « الموارث علماً وعملاً » سنة ١٩٤٢ ص ٧١ ، ٧٢ .

(٢) ابن أبي ليلى .

(٣) انظر عبد الله مصصني المراغي في « التشريع الاسلامي لغير المسلمين » ص ١٠٥ .

(٤) نص المادة ٦ « ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض » .

(٥) يراد بالأصل كتاب (الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية) لقدري باشا الذي كان معمولاً به قبل صدور قانون الميراث ، والذي هو متقنين للمذهب الحنفي .

(٦) انظر المراغي - السالف ص ١٠٤ .

فرق معاوية بين حالين : الأولى حال ما إذا كان الوارث مسلماً والمورث غير مسلم وفيها أجاز الوراثة .
والثانية حال ما إذا كان الوارث غير مسلم والمورث مسلماً . وفيها منع التوريث . ويتفق معاوية
في هذه الحال مع الحكم العام للمسلم بالاجماع . بيد أنه في الحال الأولى جاء برأى جديد غريب في نوعه
اتفق فيه معه من الصحابة (معاذ بن جبل) وأجمعت عليه الشيعة الإمامية التي تقول بتوريث المسلم من
مورثه غير المسلم .

وأمر معاوية قضائه هنا وهناك أن يتبعوا هذا الاجتهاد . وقد كان هذا الأخير مثار عجب وغرابة
في الأوساط الفقهية الإسلامية . حتى أنه روى أن شريحاً قاضى الكوفة لما أمره زياد ابن أبيه والى العراق
القضاء على هذا الاجتهاد وفق كتاب وصله من معاوية أمير المؤمنين يقضى بذلك . أطاع الرجل . بيد
أنه كان إذا قضى في واقعة بهذا القضاء التي تبعة هذا القضاء على صاحبه وقال إن هذا قضاء أمير المؤمنين
ولم يقل أنه قضاء جاء به كتاب أو ورد فيه حديث أو سله الشرع .

ويستند الفقهاء (١) القائلون بتوريث المسلم من الذمي (غير المسلم) في تقرير هذا الحكم إلى
الحديث النبوي الذي جاء فيه أن (الإسلام يعلو ولا يعلى) قائلين إن من العلوم ميراث المسلم من غير
المسلم ، والرد على هذا الاستناد يتلخص في أن المذكور في الحديث السالف إنما هو علو نفس الإسلام
حتى أنه إن ثبت الإسلام على وجه دون آخر حكم بثبوته وعلوه ، كما في حالة المولود بين مسلم وغير
مسلم ، كأن يموت الزوج وهو غير مسلم وتسلم زوجته بعد موته ، إذ أنه يحكم بإسلام هذا الولد (٢) .
واستمر هذا القضاء معمولاً به حتى جاء (عمر بن عبد العزيز) ، فقرر إلغاءه وأمر القضاء
بالرجوع إلى ما استقر عليه التشريع الإسلامي وما جرى عليه المسلمون منذ عهد الإسلام الأول ،
تحقيقاً للساواة في المعاملة بين المسلمين وغيرهم ومنعاً للتفرقة العنصرية في أحكام التشريع للعاملات
القانونية بسبب اختلاف الدين (٣) .

وقد أخذ قانون الميراث بالرأى المسلم المجمع عليه ، فقرر في المادة السادسة أنه لا توارث بين
مسلم وغير مسلم ، وعلى ذلك تمتنع في القانون المصري الوراثة بسبب اختلاف الدين ، فإذا تزوج
مسلم مسيحية أو يهودية مثلاً ، ومات أحد الزوجين قبل الآخر ، فلا يثبت التوارث بينهما ، أي أن
الزوجة لا ترث الزوج إن مات قبلها ولا يرثها إن ماتت قبله .

غير أننا نجد أنه في القانون المصري لا يترتب على امتناع التوارث بين المسلم والذمي عدم جواز
الوصية ، وذلك أن قانون الوصية المصري (٤) لم يشترط في الوصية اتحاد الدين ، إذ جاء في مادته
التاسعة (٥) أن الوصية تصح (مع اختلاف الدين والملة ، وتصح مع اختلاف الدارين ، ما لم يكن

(١) وم - فضلا عن معاوية ومماذ الحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومسروق .

(٢) انظر المرافى - السالف ص ١٠٤ .

(٣) انظر محمد أبو زهرة في « أحكام التركات والموارث » ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٤) القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٤٦ وانظر . محمد أبو زهرة في « شرح قانون الوصية » ص ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٣ .

(٥) وهي تقابل ٥٤٢ م من الأصل مع تعديل بعض الأحكام ، ونص م ٥٤٢ « اختلاف الدين والملة لا يمنع »

الموصى له غير مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصى) :

ويتبين من ذلك أن للمسلم أن يوصى للذمي ، وأن وصية الذمي للمسلم صحيحة ، وعلى هذا فبالرغم من عدم جواز التوارث بين الزوجين إذا كان الزوج مسلماً والزوجة كتابية . فإنه يجوز لكل منهما أن يوصى لصاحبه ، وتطبق أحكام الوصية الواردة في القانون على وصيته ، فتنفذ من غير حاجة إلى إجازة من الورثة إذا كانت في حدود الثلث (١) والقول بجواز الوصية وصحتها مع اختلاف الدين والملة هو مذهب الحنفية . ويلاحظ عليه أنه يحقق المساواة بين المسلمين وسواهم من البشر في صحة الوصية من بعضهم لبعض (٢) .

ويتعلق بماتع اختلاف الدين حالة الارتداء عن الإسلام (٣) ، وذلك لأن هذه الحالة يترتب عليها خروج شخص مسلم عن الديانة الإسلامية ، وهذا الخروج يترتب عليه اعتباره لامة ولا دين له . فينشأ البحث في شأن الوراثة بينه وبين سواه من خلق الله .

ولبحث حالة الارتداد يمكن التعرض لمسألتين رئيسيتين :

أولاهما : مسألة ميراث المرتد من غيره .

وثانيهما : مسألة ارث الغير منه ، أو بالأحرى مسألة الميراث في تركته المرتد .

أما عن المسألة الأولى : وهي ارث المرتد من غيره ، فالمتفق عليه عند الفقهاء بغير خلاف هو أن المرتد لا يرث غيره مطلقاً ، وهذا الغير قد يكون مورثاً مسلماً في حالة ، وقد يكون غير مسلم في حالة أخرى ، وقد يكون نفسه مرتداً في ثالثة .

الحال الأولى : إذا كان المورث مسلماً ، فالسبب من المنع من الميراث هو القاعدة العامة في مانع اختلاف الدين ، بمعنى أننا في هذه الحالة أمام مورث مسلم ووارث غير مسلم وهو المرتد ، ولا توارث بين مسلم وغير مسلم على الإطلاق .

والحال الثانية : إذا كان المورث غير مسلم ، فسبب منع المرتد من ميراث هذا المورث ، هو أن المرتد وإن اتحد مع غير المسلم في الدين (كأن يكون المورث غير المسلم مسيحياً ، ويكون المرتد مرتداً إلى المسيحية) فإنه يخالفه في حكم الدين ، وتفصيل ذلك أن المرتد من وجهة نظر الإسلام والمسلمين لا يقر على رده وخروجه عن الدين الإسلامي ، ولا ترضى جماعة المسلمين بما اختاره له ديناً ولا تقره

== صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذمي والمستأمن بدار الإسلام ومن الذمي والمستأمن للمسلم والذمي ولومن غير مملته ، ويجوز للمستأمن الذي لا وارث له بدار الإسلام أن يوصى بجميع ماله وإن أوصى ببعضه يرد الباقي إلى ورثته ، وتنقد وصية الذمي من ثلث ماله لغير الوارث ، ولا للمورث إلا بإجازة الورثة الأخر . =

(١) م ٣٧

(٢) انظر المذكرة الإيضاحية للمادة ٩ في « مجموعة القوانين . الوقف والوصية والميراث » جمع وترتيب

محمد الغريب - الطبعة الثانية - ص ٩٢

(٣) انظر في الردة فتح القدير للسكندي المعروف بابن الهمام سنة ١٣١٥ هـ ، ٢٢٠ ، ٤ وابن عابدين

سنة ١٣٢٤ هـ ، ٢٠٢ (ص ٤٢٠ - ٤٢٠)

عليه ، وهذا خلاف الحال في غير المسلم الأصلي أى الذى لم يرتد أصلاً عن دين الإسلام ، فإن هذا الشخص يقره الإسلام على دينه . ويرضى به المسلمون لأن قواعد تشريعهم الخفيف تقضى بالأحكام في الدين وبإقرار أهل الذمة على ديانتهم وحسن معاملتهم وعدم اضطهادهم .

والحال الثالثة : إذا كان المورث نفسه مرتدّاً عن دين الإسلام ، فلا يرث منه وأرثته المرتد ، ولو كانت ديانتها بعد ارتدادها واحدة أى ولو كانا متحدين في الدين ، وعلى ذلك لو ارتد أخوان إلى دين غير الإسلام لا يرث واحد منهما الآخر إذا توفى قبله ، ولو كان الدين الذى ارتدا إليه واحداً كالمسيحية أو اليهودية مثلاً ، وذلك لأن ارتدادهما عن الإسلام لا يقران عليه .

فالعلة في منع المرتد من ميراث غيره إما أن ترجع إلى اختلاف الدين بينه وبين المورث إذا كان هذا الأخير مسلماً ، أو إلى اختلافه في حكم الدين إذا كان المورث غير مسلم أصلياً ، لعدم إقراره على دينه وخروجه عن الإسلام ، أو إلى عدم إقراره الوارث والمورث على دينها إذا كان كلاهما قد ارتد عن الإسلام .

وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه العلة في المنع تتمثل في ملاحظتين :

أولاهما : أن المرتد قد جنى بارتداده ، ومن أجل هذا صار غير جدير ولا مستحقاً لتلك الصلة الشرعية التى هى الإرث وأساسه ، وهنا يظهر واضحاً أن منع المرتد من ميراث غيره . إنما هو من قبيل الحرمان (١) ، الذى يوقعه المشرع الإسلامى عليه عقوبة له على ارتداده عن الإسلام وخروجه على جماعة المسلمين ، وعلى هذا يكون المنع من الميراث في حال الارتداد كالمنع منه في حال القتل ، إذ القتل يترتب عليه حرمان قاتل مورثه من ميراث هذا الأخير ، لأنه صار يقتل المورث غير جدير بصلّة الميراث الشرعية وغير مستحق لها فيوقع عليه الحرمان من الإرث عقاباً له وجزاء على فعلته الشكراء .

وثانيتهما : أن المسلم إذا ارتد ، فإنما يعد على غير ملة ، فالمرتد إذن لا ملة له ولا دين . لأن الملة التى انتقل من الإسلام إليها هو غير مقرر عليها ، والملة في استحقاق الميراث لها كل الاعتبار ، كالشأن تماماً في الزواج ؛ إذ الزواج يعتمد الملة والدين ، والمرتد لا ملة له ولا دين ، فهو من أجل ذلك ممنوع من أن يتخذ مسلمة له زوجة ، لاعتلاق الزوج ديناً غير الإسلام ، ولا تحل المسلمة في الشريعة الإسلامية والقانون المصرى إلا المسلم ، أو أن يتزوج غير مسلمة أصلية ، ولو كان ارتداده إلى دينها (٢) .

وقد أوضحت وزارة العدل على لسان أحد مندوبيها في « لجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب » التى نيط بها وضع مشروع قانون الميراث — أن عدم إرث المرتد من غيره وهو مضمون هذه

(١) L' indignité

(٢) انظر السراجية. وشرحها للسيد الشريف وحاشيتها للفنارى. وانظر أحمد إبراهيم - المؤلف - ص ٦٨٥ و٦٧٠ .

المسألة الأولى في حكم ميراث - متفق عليه شرعاً ولا يصح أن يكون موضع مناقشة (١) .
وأما عن المسألة الثانية : وهي الأثر من المرتد أو حكم المال الذي يتركه المرتد إذا مات ، فعلى عكس الإجماع في صدد المسألة الأولى السالفة البيان الخاصة بمنع المرتد من ميراث غيره ، نجد هنا في هذه المسألة خلافاً كبيراً بين الفقهاء في حكم تركه هذا الشخص ، ويمكن تلخيص وجهات النظر في هذا الشأن في ثلاثة آراء رئيسية :

الرأى الأول : أن يكون مال المرتد فيثاً يوضع في الخزانة العامة . وذلك لأن المرتد صار برده حرباً على جماعة المسلمين ، فيأخذ ماله حكم مال الحربى ؛ ومال الحربى إذا أخذه المسلمون منه دون قتال فهو فيء ومن أجل هذا يسمى (الخراج) فيثاً كما يسمى فيثاً كل مال يأخذه المسلمون من أهل الحرب بالصلح أو بالجلاء أو عند انتهاء الحرب وهذا خلاف « الغنائم » فهي الأموال التي تؤخذ من أهل الحرب عنوة حال القتال .

وهذا الرأى هو مذهب الأئمة الثلاثة : مالك والشافعى وأحمد ، وهو الصحيح عنهم ، والمتفق عليه طبقاً لهذا الرأى أنه بمجرد الردة يوقف مال المرتد ، وإنما ثار الخلاف حول رجوع هذا المال إذا تاب - وهو المشهور - أو أنه يكون فيثاً مطلقاً كلما خوذ من الحربى ؟ (٢)

على أن فائدة الوقف مع أنه لا يعود إليه مطلقاً تبيين في ملاحظتين : الأولى احتمال أن تظهر ديون عليه ، فيئخذ تؤخذ منه - والثانية أنه إذا رأى ماله موقوفاً ، فلعلمه يتوهم أن المسلمين وقفوه له ، فيعود إلى الاسلام (٣)

وروى عن الإمام أحمد رأى آخر (٤) ، مقتضاه أن مال المرتد يصير لورثته من أهل الدين الذى اختاره ، وترك الإسلام إليه ، متى قام بهم سبب للميراث من زوجية أو قرابة ، فإذا لم يقم باحد سبب ميراث أى لم يكن فى أهل الدين الذى انتقل إليه من يرثه . صارت أمواله للخزانة العامة فى دار الإسلام ما دام قد مات فيها ، وذلك تطبيق للقاعدة العامة التى تجعل الخزانة العامة مستودع الضوائع التى ليس لها مالك أو غير مسلم (٥)

بيد أن هذه الرواية الأخيرة إن صحت ، فوجهتها بادية الغرابة للسبب الذى سلف والذى يقضى بأن المرتد لا يقر على الديانة التى انتقل إليها ، لأنه جنى بارتداده ، وأعتبر ألاملة ولا دين له

الرأى الثانى : أن مال المرتد يصير لورثته من المسلمين ، ولا فرق فى ذلك بين ما اكتسبه فى حال إسلامه أى قبل إرتداده ، وما اكتسبه فى حال رده أى من وقت أن ارتد إلى حين موته أو

(١) انظر . تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب عن مشروع قانون الميراث فيما يتعلق بالمادة ٦ فى « مجموعة القوانين » السالف - ص ١٣٩

(٢) الأول مذهب المدونة لمالك ، والثانى لسحنون .

(٣) انظر عبد الله الشرقاوى فى « فتح المبدى بشرح مختصر الزيدى » - ص ٢٧٢ .

(٤) هو مذهب داود كذلك

(٥) انظر أحمد ابراهيم - السالف - ص ٦٨ ، ٧١ ، محمد أبو زهرة - السالف - ص ٢١٨ .

الحكم بلحاظ بدار الحرب ، ويحدث هذا التساؤل عن السبب الذي من أجله وفقاً لهذا الرأي تصير أموال المرتد لورثته من المسلمين ، وذلك الذي من أجله لا يفرق بين كسب المرتد بحال الإسلام وحال الارتداد .

أما عن السبب الأول فمقتضاه أن ردة المرتد تقتل أمواله بها ، فيجب انتقالها إلى ورثته المسلمين ، ثم إن المرتد إنما يجبر على الرجوع إلى الإسلام ، فيحكم عليه في حق ورثته بأحكام الإسلام لا بغيرها من الأحكام (١) .

وأما عن السبب الثاني ، فمقتضاه أن الردة لا يترتب عليها إزالة ملكيته عن ماله ، فهو يظل مكلفاً تمام التكليف ، وتبقى ذمته المالية قائمة ثابتة ، وهو في ذلك حكمه حكم المحكوم عليه بالإعدام حداً أو قصاصاً ، فإن هذا الأخير لا يزول ملكيته عن ماله ، وتظل ذمته المالية قائمة (٢) .

وعلى هذا فكسب المرتد حال إسلامه أو رده هو ملك خالص له يكون منه قضاء ديونه إن وجدت ، ومن أجل هذا تصير هذه الأموال كلها بالوراثة إلى ورثته من المسلمين .

وهذا الرأي هو مذهب صاحبين : أبي يوسف (٣) ، ومحمد . وهو رواية عن الإمام أحمد . وروى عن ابن مسعود ، كما روى عن خليفين رشدين هما : الصديق أبو بكر ، وعلي بن أبي طالب الرأي الثالث : إن الأموال التي أكتسبها المرتد حين كان مسلماً ، تكون إذا إرثت لورثته المسلمين أما تلك التي أكتسبها حال رده ، فكانها بيت المال :

ومبنى هذا الرأي أن حكم موت المرتد إنما يستند إلى وقت الردة ، لأنه بالردة صار مالكا ، ومن أجل هذا يمكن أن يستند التوريث في الأموال التي أكتسبها حال إسلامه إلى ما قبل هذا الوقت ، لأنه آنذاك كان مالكا له ، فتكون المسألة توريثاً من مسلم لمسلم ، وأما الأموال التي أكتسبها في حالة رده ، فلا يمكن أن يستند التوريث فيها إلى وقت إسلامه ، لأنه في هذا الوقت لم يكن مالكا لهذه الأموال ، فإذا ما أعطينا هذه الأموال ميراثاً لورثته ، كان في ذلك توريثاً لمسلم من غير مسلم ، وهذا غير جائز (٤) .

وقد قال بهذا الرأي أبو حنيفة وإسحاق والثوري والولائي ، على أن أبا حنيفة يمكن أن تتحدد وجهته في حالتين :

الأولى : حالة ماذا كان المرتدون في دار الإسلام شذاذاً أو أفراداً لم يتميزوا بدار يتميزون بها عن المسلمين ، وهنا يحكم أبو حنيفة بموت المرتد إذا صار إلى دار الحرب ، وتقسم أمواله بين ورثته فإذا جاد إلى دار السلام استرجع ما بقي في أيديهم من هذه الأموال ، ولم يغرموا ما استهلكوه (٥) .

(١) انظر أحمد إبراهيم - السالف - ص ٦٩ .

(٢) انظر محمد أبو زهرة - السالف - ص ١١٧ .

(٣) انظر أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم في « كتاب الحراج » سنة ١٣٥٢ الطبعة الثانية ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٤) انظر أحمد إبراهيم - السالف - ص ٦٩ .

(٥) انظر أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري للأوردى في « الأحكام السلطانية » سنة ١٩٠٩ م .

الثانية : حاله ما أن انحاز المرتدون إلى دار ينفردون بها عن المسلمين حتى يصيروا فيها ممتنعين ، وهنا إذا غنمت أموالهم لا تقسم في الغنائين ، ويكون من النىء مال من قتل منهم ، أما مال الأحياء منهم فيوقف إن أسلموا رد إليهم ، وإن هلكوا على ردتهم صار فيئاً . (١)

وقد ورد النص على حكم ميراث المرتد في مشروع قانون الميراث في الفقرة الثانية من المادة السادسة ولحظت هذا الحكم المذكورة الإيضاحية لقانون الميراث في أمرين :

الأول : أنه زيد على الأصل ، النص على أن المرتد لا يرث من غيره ، كيلا يتوهم أنه يرث غير المسلم ، وهذا الحكم مأخوذ من مذهب الحنفية .

الثاني : أن الأصل قد خولف في كسب المرتد بعد الردة ، أخذاً بمذهب الشافعي ، ومن أجل ذلك صار ما تملكه كل من المرتد والمرتدة قبل الردة للورثة المسلمين . وما تملكه كل منهما بعد الردة للخزاة العامة . (٢)

بيد أن بعض أعضاء لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب اعترض على هذه الفقرة الخاصة بارتد المرتد ، وتمسكوا بأنها مخالفة للدستور (٣) في مادته الثانية عشرة ، التي تقر حرية الاعتقاد للجميع .

وقد قالوا إنه مادامت الضرورة قد إقتضت أن يخالف النص الصريح الوارد بالقرآن (٤) والذي يقضى بقتل المرتد ، لأنه يخالف نص الدستور الصريح ، فإن الضرورة أيضا تقضى بمخالفة الأحكام الشرعية المتعلقة بارتد المرتد ، لأنها وردت مشبعة بالروح الدينية التي وضع أنها مخالفة للدستور ، فضلا عن ملاحظة أن جميع تلك الأحكام إنما وضعت باجتهاد الفقهاء ، ومن هنا فليس لها من القوة ما لنص القرآن الكريم .

وأضافوا أنه فضلا عن مخالفة الدستور ، فليس من العدل أن يقع جزاء إرتداد الاب على أولاده الأبرياء الذين لا ذنب لهم في ارتداده ، مع أن الأب نفسه يبقى متمتعاً بكامل حقوقه مدى حياته ، ومن أجل ذلك حذفت تلك الفقرة الواردة بمشروع القانون الخاصة بارتد المرتد ، على أن تتولى القوانين التي تحدد المعنى المقصود بهذه الكلمة بيان أحكام المرتد كاملة (٥) ، ولم تبين هذه الأحكام لعدم صدور مثل تلك القوانين السالفة الذكر ، وفيما يتعلق بالمسألة الثانية الخاصة بالآرث من المرتد أوصحت وزارة العدل أن هذه المسألة ستوضح عند نظر قانون الأحوال الشخصية (٦) .

« يتبع »

(١) انظر الأوجه الأربعة التي يفترق بها حكم دار الردة عن دار الحرب ، والأوجه الأربعة التي يفترق بها عن دار الاسلام في أبي الحسن الماوردي في الأحكام السلطانية - السالف - ص ٤٦ ، ٤٧

(٢) انظر تعليق المذكورة الإيضاحية على م ٦ في « مجموعة القوانين » السالف - ص ١٤٥ .

(٣) دستور سنة ١٩٢٣ م

(٤) هذا خطأ لأنه لم يرد نص صريح في القرآن في هذا الخصوص وإنما ورد في السنة .

(٥) انظر تقرير اللجنة السالف م ٦ في « مجموعة القوانين » ص ١٣٩ .

(٦) السالف ص ١٣٩

في عالم القانون

للاستاذ راغب حنا المحامى

وكيل النقابة

تشريعات العمل :

لم يكن في مصر تشريع ينظم العلاقات بين العمال وأرباب الأعمال إلى أن صدر قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

وقد أثبت تطبيق القانون المذكور قصوره عن معالجة كثير من منازعات العمل ، لاسيما بعد أن تضاعف عدد المصانع في البلاد ، وتضاعف تبعاً لذلك عدد العمال ، الأمر الذى اقتضى تشجيع تكوين نقابات عمالية تعمل على خدمة أعضائها بصفة عامة وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم بصفة خاصة كما اقتضى توسيع اختصاص لجان التوفيق والتحكيم وتبسيط إجراءاتها .

وقد واجه العهد الجديد هذه الحالة باصدار ثلاثة تشريعات :

الأول : المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى .

الثانى : المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالتوفيق والتحكيم فى منازعات العمل .

الثالث : المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال .

وأخيراً أدخل على القانون الأول تعديل بإضافة مادة جديدة هى المادة ٣٩ مكرر — وذلك بالقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٣ الذى أعطى للعامل الذى يفصل بغير مبرر أن يطلب وقف تنفيذ الفصل بإجراءات سريعة مبسطة .

وعنى المشرع بأن يقوم على تطبيق هذه التشريعات قضاة متخصصون ومن ثم أنشئت دوائر خاصة لشؤون العمال فى المدن الكبيرة — جزئية وكلية — كما خصصت بمحاكم الاستئناف دوائر للتحكيم بين العمال وأرباب الأعمال .

ولما كان قانون عقد العمل الفردى هو القانون الأساسى فى تشريعات العمل ، وكان قد تضمن تعديلات هامة لأحكام القانون القديم ، كما استحدثت أحكاماً جديدة ، فقد كانت الحاجة ماسة لجمع تشريعات العمل ومقارنته النصوص القديمة بالنصوص الجديدة وبالأحكام العامة التى وردت فى القانون المدنى الجديد .

وقد تكفل بهذا العمل الزميل الأستاذ يحيى رأفت بسيونى المحامى بالاشتراك مع الأستاذ محمد رفعت مدير شؤون العمل بمصانع ياسين للزجاج ، إذ أخرجنا سفرأ قيمياً فى تشريعات العمل ، تضمن

في الباب الأول أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردي ومقارنة لها بأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وبأحكام التقنين المدني الجديد مع شرح مقارن على النصوص وخصص الباب الثاني للذكر الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، أما الباب الثالث فقد جمع فيه الأستاذان كل التشريعات المختلفة التي صدرت في المسائل العمالية مع مذكراتها الإيضاحية والقرارات الوزارية المنفذة لأحكامها .

ويقع الكتاب في ٢٢٤ صحيفة من القطع المتوسط . ولا شك أنه سد نقصا كبيرا إذ جمع بين دفتيه كل تشريعات العمل ومذكراتها التفسيرية مع شرح مقارن على النصوص ، مما لا يستغنى عنه كل مشغل بالقانون عامة وبمنازعات العمال خاصة .

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٧٥	٢٠٧ أكتوبر ١٩٥٢	دفاع شرعي . تفهيه بمقولة إنه كان في مقدور المتهم أن يهرب فينتق الاعتداء . هذا خطأ في تطبيق القانون .
٧٦	٢٠٨	حكم ابتدائي بالإبراء . إلغاؤه استئنافياً . عدم النص في الحكم الاستثنائي على أنه صدر باجماع الآراء . بطلانه . محكمة النقض . لها أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها .
٧٧	٢٠٨	اجراءات المحاكمة . اعتماد المحكمة في حكمها على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الاثبات من مثل شهادة الشهود أو التقارير الطبية أو المعاينات دون أن تتلوها بالجلسة إلى جانب من سمعهم من الشهود . جائز .
٧٨	٢٠٩	حكم . تناقض . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . القضاء . في المنطوق بتعديل مبلغ التعويض إلى الزيادة . تناقض يعيب الحكم .
٧٩	٢٠٩	نقض . طلب نقض الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوماً اعتماداً على تأشيرة قلم الكتاب بورود الحكم بعد انتهاء الثلاثين يوماً . لا يصح . الشهادة التي يصح الاستدلال بها في هذا الصدد . هي الشهادة السلبية المثبتة لعدم التوقيع في المدة المذكورة .
٨٠	٢١٠	اجراءات . الحكم على المتهم بناء على اعترافه دون سماع شهود . جائز .
٨١	١٣ أكتوبر ١٩٥٢	حكم . تسيبه . دفاع . إصابة خطأ . استدعاء المحكمة خبيراً قنياً لتحقيق دفاع المتهم . تأييدها الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع الهام في ملابساته التي استجدت . قصور .
٨٢	٢١٠	نقض . حكم ابتدائي . تأييده استئنافياً مع بيان واقعة الدعوى وأدلتها . الطعن أمام محكمة النقض لأول مرة يبطلان الحكم الابتدائي لخلوه من بيان اسم المحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره . لا يقبل .
٨٣	١٤ أكتوبر ١٩٥٢	تقطير . كحول محول . نزع كل أو بعض المواد المحولة منه . محظور .

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٤	٢١١	١٤ أكتوبر ١٩٥٢
٨٥	٢١٢	٢١ أكتوبر ١٩٥٢
٨٦	٢١٣	، ، ،
٨٧	٢١٣	، ، ،
٨٨	٢١٤	، ، ،
٨٩	٢١٤	، ، ،
٩٠	٢١٥	، ، ،
٩١	٢١٦	، ، ،
٩٢	٢١٧	٢٧ أكتوبر ١٩٥٢
٩٣	٢١٧	، ، ،

تزوير أوراق مالية . الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١٠ من قانون العقوبات . يشمل حالتين : اخبار الحكومة قبل تمام الجريمة ، وتسهيل القبض على الجناة ولو بعد الشروع في البحث عنهم .

وصف التهمة . تعديل المحكمة وصف التهمة في حكمها من جنابة شروع في قتل مع سبق الاصرار والترصد إلى جنحة مقترن بهذين الظرفين دون لفت الدفاع إلى ذلك . لا اخلال بحق الدفاع .

نقض . طعن على الحكم بطلانه لعدم توقيعه في خلال ثلاثين يوماً . عدم تقديمه شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . لا يقبل . لاعبرة بوجود تأشيرة على الحكم بوروده في يوم معين .

استئناف . حكم استئنافي الفى حكماً ابتدائياً بالبراءة دون أن يذكر انه باجماع الآراء . بطلانه . تأييد حكم البراءة .

اشتباه . الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . رفع الدعوى على المتهم تطبيقاً لها وتأسيساً على اتهامه في جريمة . على المحكمة أن تبحث فيما إذا كان قد وقع منه فعل يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون انتظار الفصل في موضوع التهمة الأخرى .

مبان . مخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة الحكم بالإزالة . خطأ .

ضرب . الآلة التي استعملت في الضرب . عدم طلب المتهم استدعاء الطبيب لمناقشته في نوع الآلة المستعملة في الضرب . استخلاص المحكمة أن الضرب حصل من عصا . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل .

استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة انقضائها ؟

تموين . مناط تخفيف العقوبة على المخالفات للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مجرد انشغال المتهم بمحاله الأخرى . ليس من شأنه أن يصلح سنداً للتخفيف .

ضرب عمد . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٤	٢٨ أكتوبر ١٩٥٢	سرقة باكره . اتخاذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه . توفر ركن الاكراه .
٩٥	" " "	دفاع تعارض مصلحة المتهمين . تولى محام واحد الدفاع عنهما . يعيب إجراءات المحاكمة . مثال .
٩٦	" " "	جنسية . اعتماد الحكم في نفي الجنسية المصرية عن الطاعن على أنه لم يقدم دليلاً عليها وعلى عدم وجود ما يدل عليها في ملفه بوزارة الداخلية دون بيان أنه لا تتوافر فيه هذه الجنسية قانوناً . قصور .
٩٧	" " "	شيك . إعطاء شيك ليس له رصيد مقابل . الاحتجاج بأن الشيك صدر في واقع الأمر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله لا يثوبه له . سوء النية . تحققه بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره الشيك لم يكن له مقابل وفاء وقابل للسحب .
(٢) قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)		
٩٨	٢٢ ديسمبر ١٩٥١	١- ترقية . الترقية إلى درجة وكيل محكمة وما يعادلها وما فوقها . أساسها الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية . تطبيق هذه القاعدة ليس من إطلاقات السلطة التنفيذية . المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .
		٢- تقرير الطعن . وجوب اشتمال تقرير الطعن على الأسباب التي بني عليها - لا يفتى عن هذا البيان الإحالة على الأسباب المذكورة في تقرير طعن الطالب في مرسوم سابق ولا بيان هذه الأسباب في مذكرته الشارحة . المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء والمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات .
٩٩	" " "	١ - ترقية . الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة وما يعادلها وما فوقها . أساسها الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية . تطبيق هذه القاعدة ليس من إطلاقات السلطة التنفيذية مباشرة بلامعقب عليها . المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .
		٢ - ترقية . طلبات إضافية . إلغاء المرسوم الأول . وجوب إلغاء المراسم التالية والترقية عليه باعتبارها من آثاره .

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٠٠	٢٢٨ ٨ مارس ١٩٥٢	٣ - ولاية . ولاية محكمة النقض مقصورة على قضاء الإلغاء . طلب تحديد أقدمية الطالب تالية لزميل له وسابقة لزميل آخر . خروج هذا الطلب عن ولاية المحكمة . ٤ - تعويض الغاء المرسوم المطعون فيه وتقرير أهلية الطالب للترقية وما عدا ذلك مما قضى له به . في هذا التعويض السكافي عن الضرر . طالب القضاء بتعويض رمزي . لا محل له . ١ - اختصاص . ترقية . طعن من قاض في مرسوم بحركة قضائية . اختصاص مجلس الدولة بهذا الطعن قبل صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي جعل الاختصاص لمحكمة النقض . بدء ميعاد الطعن قبل صدور القانون المشار اليه . ميعاد الطعن هو ستون يوما . المادة الأولى من قانون المرافعات . ٢ - ترقية . الترقية إلى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها . أساسها الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . تطبيق هذه القاعدة ليس من إطلاقات السلطة التنفيذية . الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء . ٣ - ترقية . قاض ثبتت أهليته للترقية إلى درجة قضائية معينة رقى إليها زميل له كان يليه في الأقدمية . بقاء أهليته على وضعها بالنسبة لأهلية زميله الذي كان يليه وسبقت ترقيته ما لم تقدم الوزارة دليلا على وجود مسوغ حارر . يحول دون ترقيته إلى الدرجات الأعلى أسوة بزميله . أقدمية . أقدمية وكيل نيابة من الدرجة الأولى بالمحاكم المختلطة مضى على تخرجه خمس عشرة سنة عند تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ . تعيينه بالمرسوم المطعون فيه في وظيفته وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة لدى المحاكم الوطنية . لا مخالفة في ذلك للقانون . الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ . ١ - تقض أوراق الطعن . إيداع أوراق أو ملفات بعد الميعاد المحدد في قانون المرافعات بالإيداع المستندات . طلب استبعادها
١٠١	٢٣٣	
١٠٢	٢٣٥ ٢٠ أبريل ١٩٥٣	

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون	
رقم الحكم	التسوية	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			استنادا إلى المادة ٣٢٢ مرافعات . رفض المحكمة هذا الطلب تأسيساً على أن هذه الأوراق هي جزء من ملف الطالب وأن الاطلاع عليها ضروري لتحقيق ما ينهض على المرسوم المطعون فيه من أنه ينطوي على إساءة السلطة ومخالفة القانون .
			٢ - ترقية . الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يماثلها وما فوقها . أساسها الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . تطبيق هذه القاعدة ليس من اطلاقات السلطة التنفيذية . المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .
			٣ - ترقية . طعن . تخفى قاض في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يماثلها . ثبوت أن مرسوم التخطي لا ينطوي على إساءة استعمال السلطة أو مخالفة القانون . طعن على غير أساس .
١٠٣	٢٤٠	٣ مايو ١٩٥٢	١ - نقض . طعن . ميعاد الطعن . مرسوم بتخطي قاض في الترقية صدر في ظل قانون مجلس الدولة رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ . ميعاد الطعن هو ستون يوماً . سريان هذا الميعاد من تاريخ نشر المرسوم المطعون فيه أو اعلانه أو من وقت مضي أربعة أشهر على التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية دون أن تجيب على هذا التظلم . الطعن في المرسوم المشار إليه بعد فوات المواعيد السالف ذكرها أمام محكمة النقض . الطعن غير مقبول شكلاً .
			٢ - ترقية . الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يماثلها وما فوقها . أساسها الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . تطبيق هذه القاعدة ليس من اطلاقات السلطة التنفيذية . المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .
			٣ - ترقية . ثبوت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة . بقاء أهليته على وضعها بالنسبة لأهلية زملائه الذين كانوا يملونه في الأقدمية وسبقت ترفيتهم ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ . يحول دون ترقية إلى الدرجات العليا أسوة بزملائه .
			١ - اختصاص . قرار بتحديد أقدمية وكيل نيابة صدر قبل

رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ جواز الطعن فيه أمام مجلس الدولة . بقاؤه دون نشر أو اعلان حتى سريان القانون المشار اليه . اختصاص محكمة النقض بالطعن فيه . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .
		٢ - أقدمية . تحديد أقدمية القضاة ووكلاء النيابة المعينين من خارج السلك القضائي . أساسه . هو مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بجدول المحامين العام . لاعترة بالدرجة ولا بالمرتب الذي كان يتقاضاه المعين من خارج السلك القضائي . المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .
١٠٥	٢٤٨	أقدمية . ترقية . معاون للنيابة عين بقرار صدر سنة ١٩٤٨ ثم رقي الى مساعد للنيابة بقرار لاحق في سنة ١٩٤٩ . طعنه في مرسوم صدر سنة ١٩٤٩ بترقية بعض زملائه الى وكلاء نيابة من الدرجة الثالثة . تقريره أن هذا المرسوم قد تخطاه بترقية من يلونه في الأقدمية . تأسيس أقدميته على أنه سبق تعيينه معاوناً للنيابة بقرار صدر في سنة ١٩٤٥ ثم بقرار آخر صدر سنة ١٩٤٦ . نفى وزارة العدل صدور قرار بتعيينه في سنة ١٩٤٥ وعدم تقديمه ما يثبت صدور هذا القرار واعترافه بأن قرار سنة ١٩٤٦ لم يعلن اليه ولم ينفذ . عدم تمسكه في سنة ١٩٤٨ وجوب تعيينه مساعداً للنيابة وبأن قرار سنة ١٩٤٦ مازال قائماً وعدم طعنه في قرار سنة ١٩٤٨ الذي عينه معاوناً للنيابة . استقرار أقدميته على أساس تعيينه معاوناً للنيابة سنة ١٩٤٨ . عدم ادعائه بأن أحداً قد تخطاه على أساس الوضع الذي استقرت عليه أقدميته . الطعن على غير أساس .
١٠٦	٢٥١	١ - ترقية . الترقية للدرجات التي تعلو وظيفة قاض من الدرجة الأولى . أساسها الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . مخالفة هذا الأساس . خطأ في تطبيق القانون . المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .
		٢ - ترقية . طعن من شقين . الأول الغاء المرسوم الصادر

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	المجلة	تاريخ الحكم
		ملخص الاحكام
		بالحركة القضائية فيما تضمنه من تخطى الطاعن في الترقية الى درجة مستشار . الثاني الحكم له بأحتمية في الترقية الى هذه الدرجة . قبول الطلب الأول . خروج الطلب الثاني عن ولاية هذه المحكمة
١٠٧	٢٥٤	١٥ مايو ١٩٥٢
		١ - اقدمية . نقل القضاة ورؤساء النيابة في المحاكم المختلطة الى القضاء الوطنى . وجوب وضمهم في الدرجة والوظيفة التي وصل اليها زملاؤهم وتحديد أقدميتهم تالية لمن كان يسبقهم عند نقلهم الى القضاء المختلط . مثال . قاض بالمحاكم المختلطة نقل الى القضاء الوطنى في درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) بعض زملائه في القضاء الوطنى وصلوا الى درجة رؤساء محاكم من الفئة (ب) ووكلاء محاكم من الفئة (أ) زميله الذى كان تاليا له في الاقدمية عند نقله الى القضاء المختلط وصل الى درجة وكيل محكمة فئة (أ) وجوب وضع القاضى المختلط في درجة وكيل محكمة من الفئة (أ) أسوة بزميله المذكور . المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ .
		٢ - ترقية . اقدمية . زميل القاضى المختلط الذى كان تاليا له في الاقدمية عند نقله الى القضاء المختلط رقى بمرسوم لاحق الى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) . عدم تقديم وزارة العدل دليلا على أنه لو لم يبعد القاضى المختلط عن مجال الترشيح لوظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) ما كانت أهليته تخوله الترقية لهذه الوظيفة . بطلان المرسوم اللاحق فيما تضمنه من تخطيه للوظيفة المذكورة .
١٠٨	٢٥٧	، ، ،
		ترقية . تخطى قاض في الترقية كان نتيجة عدم إدراج لجنة الترقية لاسمه في كشف المرشحين للترقية بالأقدمية من قضاة الدرجة الثانية . الثابت من التقارير المودعة بملفه أن اللجنة لم تخالف القانون ولم تسيء استعمال السلطة . طعن على غير أساس .
١٠٩	٢٥٩	٧ يونيو ١٩٥٢
		١ - طلب . طلب ليس جديدا ولا مكمل للطلب الاصلى ولا تابعا له بل هو ذات الطلب السابق طرحه على المحكمة ولم تفصل فيه . القول بأن المحكمة استنفدت ولايتها فيه . على غير أساس .
		٢ - طلب . اغفال المحكمة الفصل في أحد الطلبات . حق الطالب في إعادة طرحه على المحكمة للفصل فيه . المادتان ٣٦٨ ،

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٤٤٩ من قانون المرافعات .
		٣ - قوة الأمر المقضى وجوب قصرها على الطلبات التى فصل فيها الحكم . عدم امتدادها الى الطلبات التى لم يفصل فيها لاصراحة ولا ضمنا . مثال .
		٤ - ترقية . ثبوت أهلية الطالب للترقية الى درجة قضائية معينة . وجوب اعتبار أهليته باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زميله الذى كان يليه فى الأقدمية وسبقت ترقيته إلى درجات عليا مالم تقدم الوزارة دليلا على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقيته الى تلك الدرجات .
١١٠	٢٦٣ ٧ يونيه ١٩٥٢	ترقية . ترقية قاض من الدرجة الثانية أو وكيل نيابة من الدرجة الأولى . حق وزير العدل فى الاختيار من الكشفيين المقدمين من لجنة الترقية . الأساس الذى ينبى عليه الاختيار .
١١١	٢٦٤	١ - نقض . طعن . أوراق الطعن . مرسوم الحركة القضائية المطعون فيه نشر بالوقائع المصرية . ايداع صورة منه غير لازم . يكفى الإشارة الى مضمون المرسوم وتاريخ صدوره .
		٢ - ترقية . قاض من الدرجة الثانية معين من خارج السلك القضائى اشتراط وزارة العدل معنى سنة على تعيينه حتى يمكن ترقيته الى الدرجة الأولى . لائحة فى ذلك للقانون متى كانت الوزارة تطبق هذه القاعدة على جميع القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائى .
١١٢	٢٦٧	١ - نقض . طعن . ميعاد الطعن . الغاء مرسوم بحركة قضائية فيما تضمنته من تخطى الطالب فى الترقية . صدر مرسومين لاحقين تخطيا الطالب فى الترقية . طلب اعتبار هذين المرسومين ملغين باعتبارهما من آثار المرسوم الأول الذى قضى بالغائه مما لا يحتاج فى تقريره الى طعن جديد . الدفع بعدم قبول هذا الطلب لعدم الطعن فى المرسومين المذكورين فى الميعاد القانونى . على غير أساس .
		٢ - ترقية . ثبوت أهلية الطالب للترقية الى درجة قضائية معلومة رقى اليها من قبله فى الأقدمية . بقاء أهليته على وضعها بالنسبة

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة الثلاثون
رقم الحكم	التعليق	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		لاهلية زميله الذى كان يليه وسبقت ترقيته مالم تقدم الوزارة دليلا على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقيته .
		٣ - ترقية . الترقية مباشرة من وظيفة وكيل المحكمة من الفئة (ب) الى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) لاختلافه فى ذلك للمادة ٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .
١١٣	٢٧٠	١٢ يونيه ١٩٥٢
		ترقية . ترقية قاض الى درجة وكيل محكمة فئة (ب) تنفيذاً لحكم صادر من الجمعية العمومية لمحكمة النقض بإبطال المرسوم الصادر بتخطيه الى هذه الدرجة لاعتبارات خاصة به . عدم افادة زميله الذى كان يسبقه فى الأقدمية ولم يطعن فى المرسوم المذكور من الحكم الصادر بإبطاله . طلب هذا الزميل مقارنة حالته بحالة زميله المحكوم له وطلب ابطال مرسومين صادرين بترقية هذا الأخير الى درجة رئيس محكمة ثم تعيينه مستشاراً فيما تضمنناه من تخطية . فى غير محله .
١١٤	٢٧٢	، ، ،
		ترقية . الترقية من وظيفة وكيل محكمة هى وفقاً للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء بالأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية . ثبوت أن تخطى الطالب فى الترقية لا يتضمن مخالفة القانون أو التعسف فى استعمال السلطة وأنه قد تم وفقاً لقاعدة الترقية المشار اليها بما يتفق والمصلحة العامة . هذا التخطى لاشأن له بالنهى على منح القاضى أى مرتب شخصى أو إضافى أو معاملته معاملة استثنائية كما أنه ليس فيه إخلال بمبدأ عدم القابلية للعزل ولا يعد جزاءً تأديبياً .
١١٥	٢٧٥	، ، ،
		ترقية . ترقية وكلاء النائب العام من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية . أساسها الاختيار القائم على تحقيق المصلحة العامة . عدم جواز اتخاذ الأقدمية بذاتها أساساً للاختيار إلا بقدر ما يكون قد تحقق فى الموظف خلال أقدميته فى الدرجة السابقة من صفات الأهلية فى العمل الذى يقوم به . (المادة ٧٣ من قانون استقلال القضاء) .
١١٦	٢٧٩	، ، ،
		١ - قرض . طعن . ميعاد الطعن . أحد المراسيم المطعون فيها صدر فى ظل قانون مجلس الدولة رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ . ميعاد

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الطعن هوستون يوما. تفويت هذا الميعاد. الطعن غير مقبول شكلا . ٢ - نقض . طعن . ميعاد الطعن . أحد المراسيم المطعون فيها صدر في ظل قانون نظام القضاء . ميعاد الطعن هو ثلاثون يوما . نشر المرسوم المطعون فيه بالجريدة الرسمية يغني عن اعلانه . رفع الطعن بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشر المرسوم بالجريدة الرسمية . الطعن غير مقبول شكلا . لا يغير من هذا النظر أن القرارات المسكاة للمرسوم لم تنشر ولم تعلن إذ الفرع يتبع الاصل . (٣) قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
١١٧	٢٨٣ ٣٠ أبريل ١٩٥٣	أثر انطباق المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ . مناط تطبيقها . فصل ممثل العمال أو النقابة . حصوله قبل تقديم الطلب بالنزاع . استمرار صفة التمثيل . أثر انطباق المادة ٢٣ من المرسوم بقانون . النشاط النقابي . الفصل المبرر . اختصاص هيئة التحكيم بنظر موضوع الفصل .
١١٨	٢٨٤ ٢٧ مايو ١٩٥٣	١ - الدفع بعدم قيام النقابة وانعدام صفة تمثيلها . لا محل له إذا قدم رئيس النقابة طلباً سابقاً إلى مكتب العمل . ٢ - انتحال إدارة المؤسسة أسباباً غير صحيحة لفصل العمال عدم الأخذ بها . حق هيئة التحكيم في نظر هذا النزاع .
١١٩	٢٨٦ ٤ يولييه ١٩٥٣	١ - قرار هيئة تحكيم . طلب تفسيره . اعتباره غير ذي موضوع إذا خلا منطوقه من غموض أو إبهام . ٢ - سبق الفصل في نزاع مانع من إعادة النظر فيه . (٤) قضاء محاكم الجنايات
١٢٠	٢٨٩ ٢١ مارس ١٩٥٣	١ - الادعاء بالحقوق المدنية . وجوب توجيهه قبل قفل باب المرافعة . ٢ - حق المتهم والمسئول بالحقوق المدنية والنيابة في الاعتراض على قبول هذا الادعاء . عدم اعتبار الحكم الذي يصدر بشأن هذا الاعتراض طعناً يجوز استئنافه استقلالا . ٣ - يشترط لقبول الادعاء حدوث الضرر عن الجريمة مباشرة . لا عن ظروف خارجية .

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٢١	٢٨٨	٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ فض الاختتام . اجراؤه في مرحلة جمع الاستدلالات بحضور المتهم أو دعوته . وجوبه .
		(٥) قضاء المحاكم الكلية المدنية
١٢٢	٢٩٣	١٦ فبراير ١٩٥٣ ١ - إعلان الالتزام المعاق نقاذه دلى إرادة المدين . رهون بعدم وجود مصلحة للدائن في عدم نقاذه .
		٢ - الدائن المرتبة في حيازياً . الشرط باقتضاء دينه عند المديرة . وجوب انتظار الوقت المناسب للمدين إلا إذا أضعف هذا الأخير التأمينات .
١٢٣	٢٩٥	عقد البيع الذي يخفى هبة . صدوره لو اثار ايثاراً له على غيره . اعتباره وصية اذا صدر في مرض الموت .
١٢٤	٢٩٧	٢٨ فبراير ١٩٥٣ تزوير . الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير هل يجوز استئنافه استقلالاً .
		(٦) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
١٢٥	٣٠٠	٤ فبراير ١٩٥٣ ١ - قانونية اللوائح والقرارات صحتها . حق المحاكم في بحثها .
		ب - رأى لجنة التموين العليا . نافذ وملزم لأية سلطة أخرى .
١٢٦	٣٠٣	٤ ابريل ١٩٥٣ المادة ٣٥٥ / ١ عقوبات . عدم جواز القياس بادخال غير ماورد بها . ولا قياس للقانون المصرى على القانون الفرنسى .
		(٧) القضاء المستعجل
١٢٧	٣٠٥	٢١ أكتوبر ١٩٥٢ حكم ابتدائى . الغاؤه استئنافياً . أثره . إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم الابتدائى .
١٢٨	٣٠٦	٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ مرتب موظف . تحويله إلى أحد المصارف . أثر هذا التحويل .
١٢٩	٣٠٧	٢٢ أكتوبر ١٩٥٣ دفاتر تجارية . اثبات حالتها . مسألة موضوعية لا ولاية للقضاء المستعجل فيها .
		(٨) قضاء المحاكم الجزئية المدنية
١٣٠	٣١١	٣ سبتمبر ١٩٥٢ أوامر الأداء . وجوبية . عدم جواز رفع الدعوى مباشرة بدلين ثابت بالكتابة . وحال الأداء ومعين القيمة .

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
--------------	-------	-------------------------

رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣١	١٩ أكتوبر ١٩٥٣	أوامر الأداء . وجوبية . عدم جواز رفع الدعوى بداءة بدين ثابت بالكتابة وحالة الأداء ومعين القيمة .
١٣٢	٢ أكتوبر ١٩٥٣	اليوع القضائية والإدارية بالمزاد . عدم ضمان العيب الخفي . ولا ضمان للعيب بعد اتمام البيع والتسليم .
٣١٧		استيضاح عن المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بانتهاء الوقف على غير الخيرات للأستاذ الكبير عمر عمر نقيب المحامين .
٣١٩		ما يطلبه المحامون بحث لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي وكيل النقابة .
٣٢٢		تعقيب على بحث استحقاق غلة العقار المشفوع فيه لحضرة الأستاذ نصيف زكي المحامي .
٣٢٥		بحث في تطبيق المادة ١٦٧ من قانون العقوبات على حوادث الترام لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .
٣٢٧		بحث على هامش قانون الاجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضي التحقيق .
٣٣٥		ملاحظات واقتراحات على بعض نصوص قانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمل لحضرة الأستاذ يحيى محمد مسعود رئيس محكمة استئناف أسيوط .
٣٤١		بحث أمر الحفظ الملزم من النيابة العامة لحضرة الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر .
٣٥٣		بحث أثر اختلاف الدين والدارين في المنع من الميراث في التشريع المصري للأستاذ أحمد طه السنوسي .
٣٦١		بحث في عالم القانون للأستاذ راغب حنا المحامي وكيل النقابة .

تصحيح

بالعدد الثاني لسنة ٣٤ صحيفة ١١٢

السطر	العامود	الخطأ	الصواب
١٢	الاول	المادتين	المادتان
١٧	الاول	ويرد على ذلك	ولا يرد على ذلك

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمِنْشُورَاتُ

قانون رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٥٣^(١)

بشأن التعريفية الجمركية ورسوم الإنتاج

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفية الجمركية ،

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ بفرض رسم إنتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بميعاد عرض مشروع قانون التعريفية الجمركية ومشروع القانون الخاص برسم الإنتاج على البرلمان ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تظل التعريفية الجمركية ورسوم الإنتاج المعمول بها حتى يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ نافذة المفعول لمدة تنتهي في ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .
صدر بقصر الجمهورية في أول صفر سنة ١٢٧٣ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨١ مكرر الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

قانون رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ (١)

بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمعدل
بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون
المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن استيفاء ديون النقود
الثابتة بالكتابة .

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي .

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٧ و ٨٥٨ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه النصوص الآتية :

« مادة ٨٥٢ - على الدائن أن يكلف المدين أولاً وفاء الدين بميعاد ثلاثة أيام على الأقل ثم يستصدر
أمراً بأدائه من قاضي محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس الدائرة المختصة بالمحكمة
الابتدائية بحسب الأحوال وذلك ما لم يقبل المدين اختصاص محكمة أخرى بالفصل في النزاع .
ويكفي التكليف بالوفاء أن يحصل بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ويقوم بروتستو عدم
الدفع مقام هذا الكليف » .

« مادة ٨٥٣ - يصدر الأمر بالأداء بناء على عريضة من الدائن أو وكيله يرفق بها سند الدين
وما يثبت حصول التكليف بوفائه ويبقى هذا السند في قلم الكتاب إلى أن يمضي الميعاد المنصوص عليه
في المادة ٨٥٥ » .

ويجب أن تكون العريضة من نسختين متطابقتين ومشملة على وقائع الطلب وأسانيده واسم
المدين كاملاً ومحل إقامته وتشفع بها المستندات المؤيدة لها وأن يعين الطالب فيها موطناً مختاراً له في

(١) نشر بالوقائم المصرية العدد ٨١ مكرر الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

دائرة اختصاص المحكمة فان كان مقيما خارج هذه الدائرة تعين عليه اتخاذ موطن مختار في البلده التي بها مقر المحكمة .

ويجب أن يصدر الأمر على إحدى نسختي العريضة خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تقديمها وأن يبين المبلغ الواجب أدائه من أصل وفائدة ومصاريف ويعتبر الأمر بمثابة حكم غيابي .
 مادة ٨٥٧ - لا يقبل من الدائن طلب الأمر بالأداء إلا إذا كان مصحوبا بالرسم بأكمله .

على أنه في أحوال الحجز المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٨٥٨ يحصل من الدائن ربع الرسم عند طلب توقيع الحجز والباقي عند طلب الأمر بالأداء وبصحة الحجز ولا يحصل من الدائن في هذه الحالة الرسم المقرر في المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ، وفيما عدا ذلك تتبع أحكام هذا القانون في تقرير الرسوم وتحصيلها .
 مادة ٨٥٨ - إذا أراد الدائن في حكم المادة ٨٥١ حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفي الأحوال التي يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضي بالحجز التحفظي يصدر أمر الحجز من القاضي المختص باصدار الأمر بالأداء وذلك استثناء من أحكام المادتين ٥٤٥ و ٦٠٤ .

وعلى الدائن خلال ثلاثين يوما من توقيع الحجز أن يستصدر من القاضي المذكور أمرا بالأداء وبصحة اجراءات الحجز وأن يقوم خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور هذا الامر بإعلان المدين به وكذلك بمحضر الحجز والأمر الصادر به إذا لم يكن قد أعلنه به من قبل وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

مادة ٢ - تضاف مادة جديدة برقم ٨٥٧ مكرراً بالنص الآتي :

« تسرى على الأمر بالأداء وعلى الحكم الصادر في المعارضة فيه الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الأحوال التي بينها القانون » .

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 صدر بقصر الجمهورية في أول صفر سنة ١٢٧٣ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣) :

قانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٣ مكرر الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ .
وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات
١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية المعدن بالقانونين رقمي ١٤١ و ١٤٣ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص
الآتي :

« مادة ٣ - تقدر الأراضي التي في حيازة شخص واحد في كل قرية على حداثها ويجوز للحائز الواقعة
أراضيها في قرى متصلة الزمام حصر زراعته القطنية في قرية واحدة أو أكثر بالشروط والأوضاع
التي تحدد بقرار من وزير الزراعة وبشرط ألا تزيد نسبة المساحة المزروعة قطناً إلى مجموع الأراضي
التي في حيازته على القدر المبين في المادة الأولى من هذا القانون . »

مادة ٢ - يوقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة
١٩٥٢ المشار إليه وذلك في سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعيتين .

مادة ٣ - تضاف إلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه مادة جديدة برقم
٤ مكرراً نصها الآتي :

« مادة ٤ مكرراً - لا يجوز لأي شخص أن يزرع القطن عقب زراعة محاصيل شتوية بعد المواعيد
التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدر منه إلا بالشروط والأوضاع التي تبين بالقرار المذكور . »

مادة ٤ - على وزراء الزراعة والمالية والاقتصاد والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولو وزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٣٧٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

صدر المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً وقضت المادة الثالثة
منه بمحاسبة الزراع على النسبة القانونية لزراعة القطن في كل قرية على حدة وأجازت لملاك الأراضي
الواقعة أراضيهم في قرى متصلة الزمام حصر زراعتهم القطنية في قرية واحدة أو أكثر على أن يراعوا
الشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير الزراعة وهذه المادة أجازت للملاك ضم الأراضي
المملوكة فقط ولم تجز للحائزين ضم حيازتهم بعضها لبعض . ولما كانت الدورة الزراعية في أراضي بعض

الحائزين قد تستدعى تجنيب زراعة القطن في قرية واحدة أو أكثر بدلا من زراعة النسبة المصرح بها في كل قرية على حدتها فقد رأت الوزارة التيسير على الزراع في هذا الشأن وذلك بالسماح لهم بحصر زراعاتهم القطنية في قرية واحدة أو أكثر حسبما تقتضيه مصلحة الزراع بشرط توافر التلاصق بين القرى وبالشروط والأوضاع التي يرى وزير الزراعة وجوب توافرها على أن يصدر بها قرار منه .

ومن أجل هذه الأسباب رأت الوزارة تعديل المادة المذكورة بالوضع المبين في مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة .

هذا ولما كان الغرض من تحريم زراعة القطن بعد محاصيل شتوية طبقا لحكم الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر هو عدم زراعة القطن في مواعيد متأخرة . فقد رأت الوزارة أن تبيح للزراع زراعة أراضيهم قطنيا بعد محاصيل شتوية مبكرة أو قصيرة الأجل وقد تبين في العمل أن تأخير زراعة القطن قد يرجع إلى الأحوال الجوية كما حدث في بعض الحالات ان تلفت الزراعة الشتوية في وقت كان يمكن فيه زراعة القطن بعدها في وقت مبكر إلا أن نص القانون حال دون ذلك . لذلك ترى الوزارة إيقاف العمل بحكم الفقرة (١) من المادة الرابعة مالفة وقد رؤى أن تقيّد زراعة القطن بعد زراعة محاصيل شتوية بمواعيد تحددها الوزارة بقرار وزاري لذلك . أضيف نص جديد للتشريع رقم ٤ مكررا يلزم الزراع بعدم زراعة القطن عقب زراعة محاصيل شتوية بعد المواعيد والأوضاع والشروط التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدره .

وقد أعدت الوزارة مشروع قانون تحقيقا لهذه الأغراض وأقره مجلس الدولة بالصيغة المرافقة وتلشرف بعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣^(١)

بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أفدنة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٧ مكرر الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - لا يجوز التنفيذ على الأراضي الزراعية التي يملكها الزراع إذا لم يجاوز ما يملكه منها خمسة أفدنة ، فإذا زادت ملكيته على هذه المساحة وقت التنفيذ جاز اتخاذ الإجراءات على الزيادة وحدها . ويدخل فيما لا يجوز التنفيذ عليه :

(أ) الآلات الزراعية والمواشي اللازمة لاستثمار الأرض غير الجائز التنفيذ عليها .

(ب) مسكن الزارع وملحقاته .

ويعتبر زارعا في تطبيق أحكام هذا القانون كل من كانت حرفته الأصلية الزراعة وكانت هي كل أو جل ما يعتمد عليه في معيشته سواء بأشرها بنفسه أو بواسطة غيره .

مادة ٢ - لا تسري أحكام المادة السابقة على :

(أ) أصحاب الديون الممتازة .

(ب) الدائنين بديون ناشئة عن جناية أو جنحة

(ج) الدائنين بنفقة مترتبة على الزوجية وأجرة الحضنة أو الرضاع أو المسكن وبما يكون مستحقا من المهر .

(د) الدائنين الذين ينص القانون على عدم سريان هذا القانون عليهم .

مادة ٣ - يقع باطلا كل تنازل عن التمسك بالحظر المنصوص عليه في المادة الأولى . ومع ذلك يسقط حق المدين في التمسك بالحظر المذكور بفوات ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع حقا للمادة ٦٤٢ من قانون المرافعات .

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المشار إليه - وذلك مع عدم الإخلال بحقوق الدائنين التي ترتبت على أحكام المادة الثانية منه وبالشروط الموضحة بها .

ولا يترتب على إلغاء القانون المذكور المساس بحقوق الدائنين الذين نشأت ديونهم خلال العمل به بشرط أن تكون سنداتها مسجلة أو مقيدة أو ثابتة التاريخ في ذلك الوقت . ويستفيد من هذا الحكم من يحل محل الدائنين الأصليين في حقوقهم .

والدائنين المذكورين في الفقرة السابقة أن يجددوا آجال ديونهم مرة أو مرات وأن يمدوها ولو باستبدال سنداتهم بغيرها وذلك مع عدم المساس بحقوقهم ويشترط ألا يقع آخر أجل يحدد للوفاء بعد خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يقدموا هذا السند المذكور فيه التجديد ومبينا به السند الجديد بيانا تاما .

مادة ٥ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٣٧٣ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ لحماية الملكيات الزراعية الصغيرة التي لا تتجاوز الخمسة أفدنة ، ورغبة في المحافظة عليها في يد أصحابها وحمايتهم من المرايين والبنوك ، وقد أدى إصدار هذا القانون إلى امتناع الكثير من المرايين والبنوك عن اقراض أصحاب هذه الملكيات كما أخذ بعضهم يتحايل على أحكام هذا القانون لنزع ملكية هؤلاء الزراع بأن يبيع لهم جزءا من ملكه أو ليشتري لهم من الغير (بعقود صورية) مساحة من الأرض تزيد بها الملكية عن الخمسة أفدنة وبذلك يجوز نزع كل ملكية هؤلاء الزراع المدنيين فأصبح كثير منهم معدمين .

كما أن الكثير من أصحاب الملكيات الزراعية التي تزيد على خمسة أفدنة قد أغرقوا في الدين في السنوات التالية للعمل بهذا القانون وعجزوا عن أداء أقسام ديونهم بسبب الأزمات المتعاقبة فنزعت ملكيتهم بالرغم من التسويات العقارية الكثيرة التي أجريت لصالحهم وأصبح هؤلاء بدورهم معدمين .

ونظراً إلى أن الحكومة الحاضرة تعمل الآن على خلق ملكيات زراعية للمعدمين من الزراع وعلى الحد من تجزئة الاراضي الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة طبقاً لقانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فإن المحافظة على الملكيات الزراعية الصغيرة في يد أصحابها أو الابقاء على ملكية محدودة للمدنيين من أصحاب الملكيات الزراعية الكبير يكون أولى بالرعاية .

ويقضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المشار اليه بعدم جواز توقيع الحجز على الملكية إذا لم تتجاوز خمسة أفدنة وبجواز الحجز عليها جميعاً إذا زادت على ذلك ولو بقدر بسيط كما أنه توجد عيوب أخرى في هذا القانون انضحت من تطبيقه ومن تطور القوانين الأخرى التي ترتبط بالموضوع ذاته مثل قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولسد النقص الموجود في القانون القائم وتلافياً للعيوب التي تشوبه وتحقيقاً للاغراض التي تقدمت أعد مشروع القانون المرافق بعدم جواز التنفيذ على آخر خمسة أفدنه يملكها الزراع .

وقد نصت المادة الأولى منه على الشروط التي يجب توافرها حتى يمكن للمدين أن يتمسك بعدم جواز التنفيذ المنصوص عليه فيها والشرط الأول منها هو أن تكون الأرض المراد التنفيذ عليها تدخل في الخمسة أفدنة الأخيرة التي يملكها المدين فإذا زادت مساحة الملكية على هذا القدر جاز التنفيذ على مقدار الزيادة . ومن المفهوم أن يتحقق هذا الشرط وقت التنفيذ إذ أن هذا المشروع يحتفظ للمدين بخمسة أفدنة في جميع الأحوال .

والشرط الثاني أن يكون المدين زارعا وتكون الزراعة هي كل أو جل ما يعتمد عليه في معيشته فلا يستفيد من حكم هذا القانون إلا من كان يحترف الزراعة أصلاً سواء كانت حرفته الوحيدة أو

يحترف حرفة أخرى بالإضافة إليها أو كانت حرفته أصلاً ثم تقاعد لمرض أو شيخوخة أو كان منقطعاً للزراعة ولو أنه لا يستطيع مباشرتها كالأرملة التي تدير أرض زوجها الزارع المتوفى أو القاصر الذي لم يبلغ السن التي يستطيع فيها مباشرة الزراعة بنفسه كما أن كون المرأة متزوجة لا يمنع من إفادتها بحكم هذا القانون متى ثبت أنها تحترف الزراعة بالمعنى السالف ذكره .

وهذا لا يخرج عما جرى عليه الفقه والقضاء في ظل القانون القديم .
والعبرة بصفة الزارع قبل ابتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع .

وقد نصت هذه المادة على عدم جواز التنفيذ على :

أولاً - الآلات الزراعية والمواشي اللازمة لاستثمار الخمسة أفدنه الغير جائز التنفيذ عليها وقد أراد المشرع بهذا النص أن يحمي للمدين هذه الآلات والمواشي سواء أ كانت عقارا بالتخصيص أم لا مادامت لازمة لاستثمار الأرض المذكورة .

ثانياً - مسكن الزارع وملاحقاته . وذلك حتى يبقى للمدين الزارع إلى جانب أرضه الغير حائز التنفيذ عليها مسكن يأوى إليه .

ومن المفهوم أنه يجوز للمدين أن يتمسك بالخطر المنصوص عليه في هذه المادة قبل جميع الدائنين عدا الذين استثنتهم المادة الثانية .

وقد نصت المادة الثانية من المشروع على الدائنين الذين استثنوا من التمسك بهذا الخطر وهم أصحاب الديون الممتازة طبقاً للقانون والدائنون بديون ناشئة عن جناية أو جنحة والدائنون بدين نفقة أو أجرة رضاع أو مسكن أو حضنة أو بما يكون مستحقاً من المهر والدائنون الذين ينص القانون على عدم سريان هذا القانون عليهم .

ونصت المادة الثالثة على أن كل نزول عن التمسك بهذا الخطر يقع باطلاً حتماً وللحاكم أن تحكم به من تلقاء ذاتها إذا لم يتمسك المدين بهذا البطلان وذلك حماية للجهة من المدينين والمقصود بالنزول هنا هو النزول السابق على إجراء التنفيذ ، فإذا سار الدائن في إجراءات التنفيذ فانه يجوز للمدين التمسك بالخطر ما لم تنته مواعيد الاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك أخذاً بالحكم الوارد في المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات .

وإذا كانت المادة الثانية من القانون الحالي تتضمن حكماً قد يكون قد استنفد أغراضه في الوقت الحاضر بالنسبة لانقضاء مدة طويلة على صدور القانون المذكور وقد تكون كفيلة بتصفية العلاقات بين الدائنين المذكورين في تلك المادة وبين مدينهم إلا أنه رأى من باب الاحتياط الإبقاء على حكم هذه المادة خشية وجود بعض هذه العلاقات التي لم تصف بعد كما أنه قد يوجد بعض الدائنين ممن أقرضوا مدينين يملكون أكثر من خمسة أفدنه مطمئنين إلى أنهم يستطيعون التنفيذ على كل ما يملكه مدينهم ونشأت هذه الديون في ظل القانون الحالي لذلك رأى من العدالة عدم المساس بحقوقهم .

ونصت المادة الرابعة على إلغاء القانون الحالي رقم ٤ لسنة ١٩١٣ مع الإبقاء على حقوق الدائنين

المنصوص عليهم في المادة الثانية وبالشروط المذكورة فيها .

كما نصت هذه المادة في فقرتها الثانية على ألا يترتب على إلغاء القانون المذكور المساس بحقوق الدائنين الذين نشأت ديونهم أثناء العمل به .

ولكى يستفيد هؤلاء الدائنون من هذا الحكم نص على أنه يشترط أن تكون سنداتهم ثابتة التاريخ أثناء العمل بالقانون الحالى أى قبل العمل بالمشروع وبطبيعة الحال يستفاد هذا الإثبات من تسجيل هذه السندات وقيدتها ، ويستفيد من حكم هذه الفترة من يحل محل الدائنين الأصليين بأية طريقة قانونية .

وقد أجاز هؤلاء الدائنين ومن يحلون محلهم تجديد آجال ديونهم مرة أو مرات ومدها ولو باستبدال سنداتهم بغيرها بشرط ألا يقع آخر أجل للوفاء بعد خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يقدموا هذه السندات المذكورة فيها التجديد ومبيناً بها السندات الجديدة ببياناً تاماً وذلك مع عدم المساس بالحقوق التى ترتبت لهم بناء على أحكام القانون الحالى ، ومن المفهوم أن الأجل المبين فى السندات الأصلية يحترم ولو وقع بعد خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وإنما لا يجوز فى هذه الحالة التجديد أو المد .

وتتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة للتكرم باتخاذ اللازم نحو إصداره .

قانون رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٥٣ (١)

بتصحيح خطأ فى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازن والمقاييس والمساكن المعدل بالمرسومين بقانونين رقمى ٢٣٦ لسنة ١٩٥٢ ، و ٢٧ لسنة ١٩٥٣ وبالقانونين رقمى ٢٤٨ لسنة ١٩٥٣ ، و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على معارضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٧ مكرر الصادر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — تستبدل بكلمة « المعايرة » الواردة في نهاية الفقرة الأخيرة من المادة ٥ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه كلمة « المعاينة » .
- مادة ٢ — على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
- صدر بقصر الجمهورية فى ٢٠ صفر سنة ١٢٧٣ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل . وبمراجعتها تبين أن به خطأ لفظي ترتب عليه تغيير فى مدلول المادة الخامسة حيث وردت فى نهايتها كلمة « المعايرة » وصححتها المعاينة ! . ولما كان تصحيح هذا الخطأ لا يكون إلا بقانون ، فقد أعدت وزارة التجارة والصناعة مشروع القانون المرافق بالتعديل المطلوب .

وتشرف الوزارة بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء بالصيغة التى ارتأها مجلس الدولة ونرجو فى حالة الموافقة أن يتفضل المجلس باستصداره .

قانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٩ مكرر الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٣٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه النص الآتى :

مادة ٣٨ - ينص فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التى تكفل الحماية الوقتية للعلامة التى تكون موضوعة على منتجات أو بضائع معروضة فى المعارض الأهلية أو الدولية التى تقام فى مصر أو فى أحد البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل ويعين وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره هذه المعارض .

مادة ٢ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٧ صفر سنة ١٣٧٣ (٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة ايضاحية

نصت المادة ١١ من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية المبرمة فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ والمعدلة بروكسل فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٠ وواشنطن فى ٢ يونيه سنة ١٩١١ ولاهاى فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن فى ٢ يونيه سنة ١٩٣٤ والصادر بالموافقة عليها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ على أنه :

« تكفل دول الاتحاد طبقاً لتشريعها الداخلى حماية مؤقتة لبراءات الاقتراح ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية أو الصناعية بالنسبة للمنتجات التى تعرض فى المعارض الدولية الرسمية والمعترف بها رسمياً والتى تقام على أراضى أية دولة منها ... » .

ويبين من هذا النص أن الغرض منه هو منع الغير من تقليد أو تزوير المصنفات المعروضة فى المعارض من تاريخ افتتاح المعرض إلى أن يتم تسجيل هذه المصنفات فى بلدها الأصلى ذلك لأن المخترعين فى أى عنصر من عناصر الملكية الصناعية ينتهزون دائماً فرصة إقامة المعارض الدولية فيعرضون فيها مصنفاتهم ليتلقوا من زائرى المعرض من فنيين ومستهلكين ملاحظاتهم وانتقاداتهم عليها - مما يجب معه أن تمنح هؤلاء المخترعين فى هذه الفترة أو خلال المدة التى يحددها القانون حماية مؤقتة إلى أن يتم تسجيل المصنف فى بلده الأصلى .

وعلا هذا النص قد تضمن التشريع المصرى نصوصاً تكفل الحماية المؤقتة بالنسبة للعلامات التجارية فى المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفى المادة ٥٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . إلا أنه تبين من مراجعة هذين النصين أن المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه قد أوجبت لكى تمنح العلامة الحماية الوقتية مدة عرضها فى معارض تقام فى مصر أن تكون متمتعة بالحماية الوقتية فى بلادها الأصلية فى الوقت الذى لم تسجل فيه بعد فى بلادها الأصلية أو فى أى بلد آخر - وهو

الأمر الذى حدا بالمشرع المصرى عند صياغة المادة ٥٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن يجعل هذا النص خاليا من أى شرط يقضى بأن تقتصر الحماية الوقتية على براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة فى بلادها الأصلية .

ويقضى المشروع باستبدال نص المادة ٣٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه بنص مؤداه أنه ينص فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التى تكفل الحماية الوقتية للعلامة التى تكون موضوعا على منتجات أو بضائع معروضة فى المعارض الأهلية والدولية التى تقام فى مصر أو فى أحد البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل وأن يعين وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره هذه المعارض . وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة ، وتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل بعض أحكام قانونى الاجراءات الجنائية ونظام القضاء .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة . وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الاجراءات الجنائية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف الى المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية فقرتان جديدتان بالنص الآتى :

« وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات ، يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف .

ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تنعقد بها

(١) - نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ الصادر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

بمحكمة الجنايات أو وكيلها ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين . .

مادة ٢ - يستبدل بالمواد ٢٧٢ و ٣٨٤ و ٣٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية النصوص الآتية :
 « مادة ٢٧٢ - يجوز لوزير العدل عند الضرورة ، بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ويجوز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى . .

« مادة ٣٨٤ - إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات ولم يحضر يوم الجلسة بعد إعلانه قانونا بأمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور يكون للمحكمة أن تحكم في غيبته ، ويجوز لها أن تؤجل الدعوى وتأمر بإعادة تكليفه بالحضور . .

« مادة ٣٨٦ - يتلى في الجلسة أمر الإحالة ثم الأوراق المثبتة لإعلان المتهم وتبدى النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية إن وجد أقوالها وطلباتهما وتسمع المحكمة الشهود إذا رأت ضرورة لذلك ثم تفصل في الدعوى . .

مادة ٣ - تضاف إلى المادة ٤ من قانون نظام القضاء فقرة جديدة بالنص الآتي :
 « ويرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد وكلائها - وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها . .

مادة ٤ - تلغى المادتان ٣٨٥ و ٣٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية .
 مادة ٥ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 صدر بقصر الجمهورية في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

رأت وزارة العدل تسهلا لإجراءات التقاضي أن تعيد النظر في بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية .

وقد كانت المادة الرابعة من قانون تشكيل محاكم الجنايات المعدلة بالقانون رقم ٤ الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ تنص على أنه « إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور معين في أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بآخر من المستشارين الملحقين بمحاكم الجنايات (يعينه رئيس محكمة الاستئناف) أو عند السرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكمة الابتدائية السكّانة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية .

ولما صدر قانون الإجراءات الجنائية نصت المادة ٣٧٢ منه على أنه « إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف . .

ويجوز عند الاستعجال وإلى أن يندب مستشار آخر أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها عند وجود مانع لدى رئيس المحكمة .

ولا يجوز أن يستمر ذلك أكثر مما يلزم لحضور المستشار ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين .

وهذه المادة تضع قيوداً شديدة تقضى بعدم تشكيل محكمة الجنايات إلا من المستشارين في غير حالة الضرورة عند ما يحدث مانع لأحد المستشارين - وهي تقضى أيضاً بأنه لا يجوز أن يجلس بمحكمة الجنايات أقل من وكيل محكمة وألا يندب رئيس المحكمة أو وكيلها إلا في حالة الاستعجال وتعذر ندب مستشار بدل المستشار الغائب وألا يدوم الندب أكثر من المدة اللازمة لندب المستشار المذكور .

ولما كان القيد الذي قرره هذه المادة خاصاً بعدم جواز أن يجلس بمحكمة الجنايات أقل من وكيل محكمة في محله نظراً لخطورة القضايا التي تعرض على هذه المحكمة وضرورة أن يتوافر لمن يجلس بها الخبرة والتجربة التي تتوافر عادة فيمن مارسوا القضاء مدة أطول من غيرهم إلا أن العمل قد أظهر وجوب التخفيف من بعض القيود الأخرى الواردة بهذه المادة وذلك لأن المادة ٢٠ من قانون استقلال القضاء قد أوجبت أن تجرى التعيينات والترقيات والتنقلات بين القضاة مرة واحدة كل سنة في غير حالات الضرورة القصوى - وقد ترتب على تطبيق هذا النص أن ظلت بعض مناصب المستشارين شاغرة أثناء السنة القضائية الأمر الذي تعذر معه تشكيل محكمة الجنايات من ثلاثة من المستشارين وبذلك ظهرت صعوبة التقيد بالقيود الواردة بالمادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وقد رأى ضمناً لحسن سير العمل أن يعدل هذا الوضع بأن ينص على أنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف - وأنه يجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية السكّانة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ، وأنه يجوز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكيلها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ، وأنه لا يجوز ندبه لأكثر من دور واحد إلا بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

وقد نصت المادة الثالثة من قانون نظام القضاء على أنه : يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية وأسيوط والمنصورة وتؤلف كل منها من رئيس ووكلاء بقدر الدوائر وعدد كاف من المستشارين .

وتصدر الأحكام من ثلاثة من المستشارين :

وقد طعن أمام محكمة النقض في حكم صدر من إحدى محاكم الجنايات التي كان يرأسها أحد المستشارين استناداً إلى أن المادة الثالثة المذكورة من مقتضاها وجوب تشكيل محكمة الجنايات برئاسة رئيس أو

وكيل محكمة استئناف وأن الحكم الصادر من الهيئة المشار إليها برئاسة أحد المستشارين يكون قد شابه بطلان في الإجراءات.

وقد قضت محكمة النقض برفض هذا الطعن وقررت بأنه لم يقصد بما ورد في تلك المادة إلا تقرير قاعدة تنظيمية في ترتيب محاكم الاستئناف دون أن يترتب على مخالفتها البطلان ودلت على ذلك بأن الفقرة الثانية من هذه المادة نفسها تقول «وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين» وأن المادة الرابعة من القانون ذاته تنص على أنه تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف - هذا إلى ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بعد قانون نظام القضاء من أنه «تشكل محكمة أو أكثر للجنايات في كل محكمة من محاكم الاستئناف وتؤلف كل منها من ثلاثة من المستشارين (يراجع حكم محكمة النقض رقم ٤٤١ سنة ٢١ قضائية)».

وحكم محكمة النقض المشار إليه وإن كان قاطعا في هذا المعنى غير أنه قد رؤى دفعا لكل لبس وإزالة لكل غموض أن يضاف إلى المادة الرابعة من قانون نظام القضاء فقرة تنص على أنه يرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد وكلائها وأنه عند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها. وبذلك يتأكد جواز هذه الرئاسة ويسهل تشكيل هذه المحكمة فيما إذا بقيت بعض وظائف وكلاء محاكم الاستئناف شاغرة أثناء السنة القضائية وذلك تمشيا مع خطة التيسير التي قصد إليها من تعديل قانون الإجراءات الجنائية.

كما أن المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه «إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات ولم يحضر يوم الجلسة توجل المحكمة الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور ويجوز أن تصدر أمرا بالقبض عليه إن كان مفرجا عنه».

ونصت المادة ٢٨٥ على أنه يجب أن ينشر قبل الجلسة المؤجلة إليها الدعوى بثمانية أيام صورة من أمر الاحالة ومن ورقة التكليف بالحضور بالجريدة الرسمية وأن تعلق صورة منها على باب قاعة الجلسة وصورة أخرى على مسكن المتهم إذا كان معلوما وصورة ثالثة على باب مقر جهة الإدارة التي بها مسكنه.

ويتبين مما تقدم أن نص المادة ٣٨٤ يقتضي حتما أن توجل محكمة الجنايات الدعوى إذا لم يحضر المتهم ولو كان قد أعلن بورقة التكليف بالحضور مخاطبا مع شخصه وكثيرا ما يعتمد المتهم المعلن إلى التخلف كسبا للوقت وفي ذلك تعطيل للفصل في الدعوى بغير مبرر وقد رؤى تلافيا لذلك وتبسيطا للإجراءات تعديل نص المادة ٣٨٤ بحيث يكون للمحكمة أن تحكم في الدعوى في غيبة المتهم متى كان قد أعلن بورقة التكليف بالحضور اعلانا قانونيا.

وقد رؤى أيضا حذف الفقرة الثانية من المادة ٢٨٤ التي كانت تميز للمحكمة أن تصدر أمرا بالقبض على المتهم إن كان مفرجا عنه اكتفاء بما ورد في هذا الشأن بنص المادة ٢٨٠ الذي يتضمن أنه لمحكمة

الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم واحضاره ولها أن تأمر بحبسه احتياطياً . . . ولما كان قد ثبت أن إجراءات النشر والتعليق المنصوص عليها في المادة ٣٨٥ من القانون هي إجراءات عديمة الجدوى ولا تحقق مصلحة ما للمتهم أو لغيره ومن ناحية أخرى فإنه إذا حضر المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات وقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حكماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية وقد رؤى إلغاء المادة ٣٨٥ من القانون المذكور .

وقد اقتضى إجراء التعديل السابق أن تعدل المادة ٣٨٦ من قانون الإجراءات وأن تحذف عبارة « وحصول النشر والتعليق » منها وأن تلغى أيضاً المادة ٣٨٩ من القانون المذكور . وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة . وتشرف وزارة العدل برفعه إلى مجلس الوزراء رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٣^(١)

بإضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة، وقائد ثورة الجيش؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣،

وعلى قانون العقوبات؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى قانون العقوبات بعد المادة ١٧٨ مكرراً مادة جديدة برقم ١٧٨ (ثالثاً)

بالنص الآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجاز أو اللصق أو العرض صوراً من شأنها الاساءة إلى سمعة البلاد سواء أكان ذلك بمخالفة الحقيقة أو

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ مكرر الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

بإعطاء وصف غير صحيح أو بإبراز مظاهر غير لائقة أو بأية طريقة أخرى .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمدا بنفسه أو بغيره شيئا مما تقدم للغرض المذكور ، وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الاتجار ولو في غير علانية وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أي صورة من الصور وكل من وزعه أو سله للتوزيع بأية وسيلة .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معا مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .

فاذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق الصحف سرى في شأنها حكم المادة السابقة .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة ايضاحية

درج بعض الأشخاص على عرض صور للبيع باعتبار أنها تمثل مظاهر الحياة في البلاد وترمز إلى عاداتها وتقاليدها وأنها بمثابة دعاية للدولة المصرية ... ولقد تبين من الواقع أن هذه الصور لا تمثل المظاهر الحقيقية في البلاد كما أنها أحيانا تعنون على غير حقيقة الموضوع المصور فيها وتبرز عادات بالية منقرضت وربما كانت شائعة في عهود انحلال اجتماعي مضت إلا أنها لا تمثل حقيقة البلاد الآن ومستوى الحضارة فيها ولا عاداتها الدينية أو الاجتماعية أو الخلقية ومن أمثال ذلك صور اناس من قبائل أجنبية مختلفة ليسوا مصريين ومع ذلك يرمز لهم على أنهم من أهالي البلاد أو تصوير عربات (الكارو) على أنها وسيلة النقل الرئيسية في مصر مما يشعر بتأخر البلاد في هذا المضمار أو صور رجال يدخنون الحشيش كما لو كان هذا الفعل عملا لا يعاقب عليه القانون .

ولما كان عرض مثل هذه الصور يسيء إلى سمعة البلاد في الداخل والخارج ويترك أثرا سيئا في المحيط الدولي فقد رأى إضافة نص جديد إلى قانون العقوبات بعد المادة ١٧٨ مكررا برقم ١٧٨ ثالثا للعقاب على منع أو حيازة الصور إذا كان من شأنها الاساءة إلى سمعة البلاد وذلك تطهير للحياة المصرية من هذه الشوائب وصيانة لعزة المواطنين القومية وكبرياتهم .

وبدهى أن يسرى على الجرائم المنصوص عليها في النص الجديد ، ماسبق للشرع أن ذكره في المذكرة الإيضاحية بمناسبة التعديل الذي أجراه على المادة ١٧٨ من أن الجريمة الخاصة ببيع أو عرض أو حيازة الصور أو غيرها من الأشياء المنافية للأداب العامة تتم بمجرد الصنع أو الحيازة إذا كان مقصودا بها الاتجار أو العرض أو التوزيع وكانت الصور في ذاتها تنبئ عن منافاتها للأداب أخذا

بالميعار المادى فى تكوين الجريمة وهو ميعار من شأنه أن ينقل عبء إثبات النية إلى عاتق المتهم كما يجرى عليه الحال فى جرائم النشر وتطبيقا لهذا القياس بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى النص الوارد فى المشروع تم الجريمة بمجرد الصنع أو الحيازة إذا كان مقصودا بها الاتجار أو العرض أو التوزيع وكانت الصور فى ذاتها من شأنها الاساءة إلى سمعة البلاد .

وتتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٣ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢
بتعيين المساحة التى تزرع قمحا فى سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة ، وقائد ثورة الجيش :

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ :

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين المساحة التى تزرع قمحا فى سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الزراعية المعدل بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٣ :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء :

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه

النص الآتى :

« مادة ١ - يجب على كل حائز أرضا زراعية أيا كانت صفة حيازته أن يزرع من القمح فى سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ الزراعية مساحة لا تقل عن ٣٠ ٪ من مجموع الأراضى التى فى حيازته فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى المبينة فى الملحق المرافق لهذا القانون و ٤٠ ٪ من مجموع الأراضى التى فى حيازته فى باقى جهات الدولة .

ولو وزير الزراعة بقرار يصدره أن يستثنى بعض الجهات أو أراضى الأفراد أو يعدل بشأنها النسب المتقدمة إذا رأى لأسباب فنية أو لحاجة التكوين عدم إمكان تطبيق هذه النسب عليها .

(١) نشر الوقائع المصرية العدد ٩١ مكرر الصادر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

مادة ٢ — على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة ايضاحية

صدر المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين المساحة التي تزرع قمحا في سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ الزراعية المعدل بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٣ وقد خولت المادة ١ منه لوزير الزراعة بقرار يصدره أن يستثنى بعض الجهات أو يعدل بشأنها النسب الواجب زراعتها قمحا إذا رأى لأسباب فنية أو لحاجة التموين عدم امكان تطبيق هذه النسب عليها .

ولما كانت هناك حالات لبعض الزراع تحول دون تمكنهم من زراعة النسبة المقررة قانونا من القمح لأسباب خارجة عن إرادتهم كحالة غرق أراضيهم بالمياه طوال موسم الزراعة أو عدم وجود مياه للرى في حالات أخرى أو غير ذلك من الأسباب . لذلك رأى منح وزير الزراعة سلطة إعفاء أراضي هؤلاء الزراع من زراعة النسبة الواجب زراعتها قمحا أو تعديلها .

وتشرف وزارة الزراعة بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ مكرر الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتي :

« المادة الثانية - إذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف النظر لنفسه .

فإذا كان الوقف ضئيل القيمة أو الريع أو كان على جهة بر خاصة كدار الضيافة أو لفقراء . الأسرة جاز لوزارة الأوقاف أن تنزل عن النظر لأحد أفراد أسرة الواقف ولا ينفذ النزول إلا بتولية الناظر الجديد .

مادة ٢ - يستبدل بالمادة الثالثة من القانون المشار إليه النص الآتي :

« المادة الثالثة - ومع ذلك إذا كان الواقف غير مسلم والمصرف غير جهة اسلامية كان النظر لمن يمينه المحكمة الشرعية مالم يشترط الواقف النظر لنفسه .

مادة ٣ - تعدل الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون المشار إليه على الوجه الآتي :

« وعلى من انتهت نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة مع جميع الأموال التابعة له والبيانات والمستندات المتعلقة به وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته .

مادة ٤ - على وزيرى العدل والأوقاف كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه مقررًا النظر لوزارة الأوقاف على الأوقاف التى على جهات البر وجاءت المادة الثانية منه باستثناء من مقتضاه أن يكون النظر للواقف أو للعين بالإسم إذا اشترط الواقف ذلك .

ولما كان الغرض من ذلك التشريع أن تلم وزارة الأوقاف بجهات البر وما يرصد لها وأن تشرف على ذلك اشرافا فعليًا لا يتحقق لها ذلك إلا بالنظر على هذه الأوقاف .

ولكن روى أن من المصلحة أن يترك للواقف أمر الوقف إذا اشترط النظر لنفسه . ولما كان يبين أن هذه العلة لا تتوفر فى شيء بالنسبة إلى المعين بالإسم ولا محل لقيام الاستثناء بالنسبة لهذه الحالة الأخيرة ومن الخير أن ينضوى تحت الحكم العام أن يكون النظر فى هذه الحالة إلى وزارة الأوقاف .

ولما كانت المادة الثالثة قد اشتملت على حكم مماثل روى تعديلها على الصورة التى تتفق مع تعديل المادة الثانية .

والتعديلان المذكوران يقتضيان تعديلا للفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون المذكور في الشق الخاص منها بسريان المدة التي يجب على الناظر الذي انتهت نظارته تسليم الأعيان الموقوفة فيها - ويقتضى هذا التعديل أن يكون سريان المدة المذكورة من تاريخ انتهاء نظارة الناظر وبذلك تسرى المدة بالنسبة للنظار الذين انتهت نظارتهم من وقت العمل بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ من تاريخ العمل بالقانون المذكور وبالنسبة للنظار الذين ستنهى نظاراتهم بصدور التشريع المعدل من وقت العمل به .

لذلك تشرف وزارة الأوقاف بتقديم القانون المرافق لمجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها قسم التشريع بمجلس الدولة حتى إذا وافق عليه تفضل باستصداره .

اللجنة العليا للإصلاح الزراعي

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٥٣^(١)

بشأن تفسير بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي

اللجنة العليا للإصلاح الزراعي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ باصدار تفسيرات لبعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قررت :

مادة ١ - تضاف إلى المادة الخامسة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ فقرة جديدة بعد الفقرة الأولى منها نصها الآتي :

« فإذا كانت السنة الزراعية قد بدأت قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي فعلى المالك في حالة تأجيره أراضيه للغير أن يؤدي للحكومة عن المدة من تاريخ الاستيلاء حتى تسليم الأرض بعد الحصاد الأجرة المناسبة عن تلك المدة حسب الأجرة المتفق عليها بينه وبين المستأجرين منه ؛ وعلى المالك في حالة زراعته أراضيه لحسابه أن يؤدي للحكومة الأجرة المناسبة عن المدة المذكورة في حدود أجرة المثل ، وإن تجاوزت الأجرة السنوية في أي الحالتين المذكورتين سبعة أمثال الضريبة ،

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

مذكرة ايضاحية^(١)

للقانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ بفرض رسم أيلولة على التركات

في أول نوفمبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم أيلولة على التركات فقرر زيادة أسعار هذا الرسم كما عدل من اجراءات تقريره وقد أثار توزيع عدد الوقائع المصرية المؤرخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ المنشور به هذا القانون المعدل خلافا حول تحديد تاريخه وبالتالي حول نشره وتاريخ العمل به وتنفيذه .

ولما كان تحديد تاريخ العمل بالقانون من الأهمية بمكان سواء من حيث فرض الزيادة في رسم الأيلولة ومن حيث سلامة الاجراءات ، وأن ينفذ ما استحدثه هذا القانون المعدل في تاريخ واحد بالنسبة للسكافة . لذلك رأيت الوزارة اصدار قانون يقرر تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ اعتبارا من ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وهو نفس التاريخ الذي يحمله عدد الوقائع المصرية المنشور به وبذلك يضبط الأمر وينتفى ما يثار خلافا لظاهر الموضوع .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع قانون بتحديد تنفيذ القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه والسير في اجراءات استصداره .

مذكرة ايضاحية^(٢)

للقانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ في المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعي

نصت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي والمراسيم بقوانين والقوانين المعدلة له على أن للمالك أن يتصرف خلال خمس سنوات بنقل ملكية مالم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتي الفدان طبقا للشروط المبينة في تلك المادة . ونصت المادة السابعة عشرة في عبارتها الأخيرة على عقاب من يتصرف تصرفا مخالفا لأحكام المادة المذكورة ولكن لوحظ أن بعض الملاك لم يلتزموا حدود هذه الرخصة وخالفوها بأساليب عدة مما حمل المشرع على تحريم بعض هذه التصرفات ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وهي الواردة في البند د، من المادة سالفه الذكر

ونظراً لأن هذه التصرفات المخالفة تجافي الحكمة التي توخاها المشرع في إصدار قانون الإصلاح الزراعي لهذا كان من المتعين اتخاذ إجراءات حاسمة للنظر في هذه التصرفات وبطلان المخالف منها وتوقيع العقاب على المخالفين طبقا لبادة ١٧ معدلة .

(١) سبق نشر القانون بالعدد الثاني ص ٨٣ .

(٢) سبق نشر القانون بالعدد الثاني ص ٨٤ .

لهذا رؤى وضع قانون يحقق هذه الغاية بانشاء محكمة روعى في تشكيلها أن تجمع عناصر مختصة لحسم النزاع على أكمل وجه .

ويكون مقر المحكمة بمدينة القاهرة ولرئيسها أن يأمر بانعقادها في أى مكان آخر بالقطر حسب الأحوال وقد نص المشروع على كيفية رفع الدعوى وعلى اتباع قواعد قانون المرافعات في نظر الدعوى المدنية والحكم فيها إلا إذا رأت المحكمة عدم التقيد بذلك على أن تبين ما يبرر ذلك في أسباب حكمها كما تتبع قواعد قانون الإجراءات الجنائية عند نظر الدعوى الجنائية .

ونص على أن الأحكام الصادرة تكون غير قابلة للطعن وذلك توخيا للقصد في أمد النزاع . ويتشرف وزير العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

مذكرة إيضاحية (١)

للقانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٥٣ في شأن العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى والاعفاء منها

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى على أنه : يعاقب بالحبس كل من يتصرف تصرفا يخالف المادة الرابعة مع عليه بذلك ،

وقد خلا هذا النص من العقاب على مخالفة أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الرابعة مكرراً التي أضيفت إلى المرسوم بقانون المتقدم ذكره بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ فأضيف نص يتضمن هذا العقاب .

وفضلاً عن ذلك فليس في نص المادة ١٧ ما يمنع من تطبيق قواعد الاشتراك العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات والتي تقضى بعقاب الشريك متى توافرت الأحكام الخاصة بمسئولية الشركاء . ومنعاً لكل لبس أو خلاف رؤى النص على عدم اخلال أحكام هذه المادة بتطبيق قواعد الاشتراك . ومن المسلم أن في هذا النص تقريراً للوضع القائم فيعتبر سارياً من وقت صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه لأنه يوضح نية المشرع في هذا الصدد .

كما رؤى تشجيعاً لذوى الشأن على الرجوع عن المخالفة والإبلاغ عنها تهيئة الفرصة لهم باعفائهم من العقوبة بما فيها المصادرة إذا ما بادروا بإبطال التصرف والرجوع عن المخالفة أمر الإبلاغ عنها فاضيفت مادة جديدة برقم ١٧ مكرراً تنص على هذا الإعفاء .

ويتشرف وزير الزراعة بعرض هذا المشروع بقانون المرافق بصيغته التي أقرها مجلس الدولة على مجلس الوزراء ، رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

المحامي

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

تَحْرِيرُهَا نَقَابَةُ الْمَحَامِي

ديسمبر
سنة ١٩٥٣

السنة الرابعة والثلاثون

العدد
الرابع

وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ ، وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ ، وَكَانَ
اللَّهُ حَرْبًا عَلَيْهِ حَتَّى يَنْزِعَ وَيُثَوِّبَ . وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى إِلَى تَغْيِيرِ نِعْمَةِ اللَّهِ ، وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ
مِنْ إِقَامَةٍ عَلَى ظَلَمٍ ، فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِينَ وَهُوَ لِلظَّالِمِينَ بِالْمُرْصَادِ .
« على بن أبي طالب »

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملسكة رقم ٥١ بمصر .

مطبعة جمبازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	
٤٥	حكما صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية
٢٣	حكما صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية
٣	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (غرفة الاتهام)
٢	حكيمين صادرين من قضاء الضرائب
٥	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٤	أحكام صادرة من القضاء المستعجل
٤	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
	بحث في استحقاق غلة العقار المشفوع للأستاذ راغب حنا المحامى وكيل النقابة .
	بحث مدى أحقية التاجر في الامتناع عن بيع سلعة مسعرة للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة .
	بحث حول جرائم التشرد والاشتباء للسيد الأستاذ فتحى عبد الصبور وكيل نيابة مركز بنى سويف والأحداث .
	بحث حول تفتيش المنازل فى ظل قانون الاجراءات الجنائية الجديد للدكتور أحمد محمد ابراهيم قاضى التحقيق بمحكمة نجع حمادى .
	بحث هل يجوز للتوَجَّر أن يطالب المستاجر بزيادة الايجار نظير زيادة المنفعة العائدة عليه طوال فترة الايجار من جراء الابنية المستحدثة بمعرفة هذا الأخير للسيد الأستاذ نعم عطية المحامى بإدارة قضايا الحكومة .
	بحث فى قانون الاصلاح الزراعى الاراضى البور الضريبة الاضافية للسيد الأستاذ عبده عبد السلام شرارة المحامى .
	بحث أثر اختلاف الدين والدارين فى المنع من الميراث فى التشريع المصرى للسيد الأستاذ أحمد طه السنوسى .
	بحث نيابة الأحوال الشخصية للأجناب قدموا وكيلها الأستاذ سيف النصر زكى إلى محكمة القاهرة الابتدائية فى القضية رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٢ أحوال شخصية .

تعليق على بحث مدى سلطة النيابة في تنفيذ أحكام الحبس الصادرة من المحاكم الشرعية للسيد
الأستاذ عادل عجينة المحامي .

ما يطلبه المحامون للأستاذ راغب حنا المحامي وكيل النقابة .

قانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة
واشغالها . ص ١١٩

قانون رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص
بالخدمة العسكرية : ص ١٢٠

قانون رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٥٣ بتحويل بعض موظفي مصلحة السكك الحديدية سلطة رجال
الضبط القضائي . ص ١٢١

قانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة . ص ١٢٣

قانون رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض
ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي . ص ١٢٥

قانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٣ بإضافة فقرة ثانية إلى المادة ٧٩ ثانية من قانون العقوبات . ص ١٢٨

قانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٣ باستثناء المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦
بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود . ص ١٢٩

قانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة . ص ١٣٠

قانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الثامنة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن
تنظيم المباني . ص ١٣٥

قانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة برقم ٣٠٦ مكرراً إلى قانون العقوبات . ص ١٣٦

قانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن إدارة التصفية . ص ١٣٧

كلال سليم إبراهيم — حسن محمد العشماوي — نصيف زكي — أحمد السادة
من أعضاء مجلس النقابة من غير أعضاء مجلس النقابة

ديسمبر

سنة ١٩٥٢

المحكمة

العدد الرابع

العدد الرابع والاربعون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(برئاسة وعضوية حضرات السادة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، و ابراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين)

الحكم بعد ختمه ومع ذلك لم يقدم أسبابا
لطعنه في العشرة الايام التالية لحصول الاعلان
فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .
(القضية رقم ٤٦٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

١٣٥

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

نقص تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن . وحب
حصوله في ظرف الثمانية عشر يوما التالية لصدور
الحكم الحضورى .

المبدأ القانونى

إن المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات
الجنائية تقضى بأن يحصل الطعن في ظرف
ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى
وتوجب ايداع الأسباب التي بني عليها الطعن
في هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه .
ففي كان الحكم قد صدر حضوريا للطاعن في
٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فقرر بالطعن في

١٣٣

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

معارضة . اعلان المعارض للنيابة . لا يصلح أساسا
لإصدار حكم صحيح عليه في المعارضة .

المبدأ القانونى

إن إعلان المعارض للنيابة لا يصلح في
القانون أساسا لإصدار حكم صحيح عليه في
المعارضة . وعلى ذلك يكون باطلا الحكم
الذى يصدر بناء على مثل هذا الإعلان .

(القضية رقم ٤٥٧ سنة ٢٢ ق)

١٣٤

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

نقض طاعن . إعلانه بإيداع الحكم بعد ختمه .
عدم تقديمه أسبابا للطعن في العشرة الايام التالية
للإعلان . لا يقبل الطعن شكلا .

المبدأ القانونى

مادام قلم الكتاب قد أعلن الطاعن بإيداع

من المتعين تصحيح هذا الخطأ بالحكم بانذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد .

(القضية رقم ٤٦٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٧

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

حكم . تسييبه . سرقة . الاقتصار في بيان الواقعة على ذكر أن المتهم نقل الأشياء المتهم بسرقتها دون بيان قصده من هذا النقل . تصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الفعل الذي وقع من الطاعن على القول بأنه نقل الأشياء (التي اتهم بسرقتها) من محل حجزها دون أن يبين قصده من هذا النقل ، وهل كان بنية تملكها أم كان تحقيقا لغرض آخر ثم دانه في جريمة السرقة فانه يكون قاصرا قصورا يعينه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٨٩٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٨

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - حكم . تسييبه . معارضة أمام المحكمة الاستئنافية في الحكم التقيائي الصادر منها . الإحالة في الحكم الصادر في المعارضة إلى الحكم الابتدائي في بيان الواقعة والأخذ بأسبابه . لا مانع .

ب - دفاع . متهم . استثناء أمام المحكمة الاستئنافية بطلب استدعاء الحبير الذي سمته محكمة الدرجة الأولى دون بيان وجه هذا الطلب . حرية المحكمة في إجابته أو رفضه . تعي المتهم على المحكمة أنه لم يبد دفاعه في موضوع الدعوى . لا يقبل .

أول يناير سنة ١٩٥٢ ولم يقدم أسباب طعنه إلا في اليوم العاشر منه فانه يكون قد أودع الأسباب بعد انقضاء الثمانية عشر يوما التالية لصدور الحكم ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

(القضية رقم ٤٦٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٩

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

تشرد . استعمال المحكمة الرخصة التي خولها القانون في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . حكمها بانذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما . خطأ . يجب أن يكون الحكم بانذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد .

المبدأ القانوني

متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه وجد بحالة تشرد بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش فقطى ابتدائيا بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر تطبيقا للدواد ١/٢٠١ ، ٤ ، ٨ ، ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فاستأنف ثم قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل ذلك الحكم والاكتفاء بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما - فان المحكمة بحكمها هذا تكون قد استعملت الرخصة التي خولها القانون لها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر من الاكتفاء بانذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد ، إلا أن صيغة الانذار كما جاءت بالحكم لم تكن هي التي ينص عليها القانون في تلك المادة، ويكون

المبادئ القانونية

١ - إنه لما كانت المعارضة في الحكم الغيابي تعيد الدعوى إلى حالتها فإن المحكمة الاستئنافية إذ تنظر في المعارضة المرفوعة عن الحكم الغيابي الصادر منها إنما هي في الواقع تنظر في الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي ، فلا يكون ثمة ما يمنعها ، وهي تقضي في هذه المعارضة بتأييد حكمها الغيابي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي ، من أن تجعل أسباب هذا الحكم أسباباً لحكمها وأن تحيل في بيان واقعة الدعوى عليه .

٢ - إذا كان الذي يبين من محضر الجلسة أن المحكمة سمعت تقرير التلخيص ثم طلب عاى المتهم استدعاء الخبير الذي سمعته محكمة الدرجة الأولى دون بيان ما يرمى إليه بذلك ، فإن المحكمة تكون في حل من عدم إجابته إلى هذا الطلب إذا هي لم ترداعياً لإجابته . وما دامت الدعوى كانت مطروحة أمام المحكمة لنظر موضوعها فإنه يكون على المتهم أن يبدى دفاعه فيها كاملاً ، ولا يكون له بعد أن اقتصر على طلب سماع الخبير أن ينهى على المحكمة أنه لم يترافع في موضوع الدعوى .

(القضية رقم ٨٩٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٩

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

ضرب أقصى إلى الموت . متى يسأل الجاني بصفته فاعلاً ؟ تعدد الإصابات . مساهمة بعضها دون بعض في الوفاة . عدم بيان الحكم وجه اعتبار كل من المتهمين فاعلاً أو اعتبار أحدهما فاعلاً والآخر شريكاً . قصور . حكم . تسببه .

المبدأ القانوني

إن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضي إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أنه يكون قد اتفق مع غيره على الضرب ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولولم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها . واذن فإذا كانت الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه متعددة ساهم بعضها في أحداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فيها ، وكان الحكم الذي اعتبر المتهمين كليهما فاعلين في جريمة ضرب المجنى عليه ضرباً أفضى إلى موته دون تحقق أحد الشرطين السالف ذكرهما ولا توافر العناصر التي تجعل أحد المتهمين شريكاً في جريمة الآخر - فهذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

(القضية رقم ٨٩٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٠

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

نقض . طاع لم يقدم شهادة بعدم امكان حصوله على صورة الحكم في ظرف الثمانية الايام التالية لصدوره بسبب عدم وجوده بقلم الكتاب . لا وجه له في طلب إعطائه مهلة لتقديم الأسباب .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن لم يقدم شهادة من قلم الكتاب تثبت عدم إمكان حصوله على صورة الحكم في ظرف الثمانية الايام التالية لصدوره بسبب عدم وجوده بقلم الكتاب فلا يكون له وجه في طلب مد ميعاد الطعن ويكون طاعنه غير مقبول شكلا .

(القضية رقم ٨٩٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٤١

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - قراران بعدم الاختصاص من قاضي تحقيق .
ب - طلب من النيابة لتعيين الجهة المختصة . مثال .

المبادئ القانونية

١ - يقبل شكلا الطلب المرفوع من النيابة عن قرارين صادرين بعدم الاختصاص أحدهما من قاضي التحقيق بمحكمة معينة والآخر من قاضي التحقيق بمحكمة أخرى لتعيين الجهة المختصة بتولى السير في تحقيق شكوى معينة .

٣ - إذا كان يبين من الاطلاع على مذكرة النيابة التي قدمتها لقاضي التحقيق بطلب السير في التحقيق في شكوى معينة أن

موضوع هذه الشكوى وتحقيق النيابة فيها كان هو تزوير محضر حصر تركه واستعماله بتقديمه للمحكمة الحسبية « بيلا » وكلتا الواقعتين جنائتان ، فإذا كان قاضي تحقيق « المحلة » قد رأى أن التحقيق الابتدائي لم يوصل لمعرفة مكان ارتكاب جريمة التزوير وأن جريمة الاستعمال قد وقعت في جهة أخرى مما لاشبهة معه في اختصاص قاضي تحقيق هذه الجهة بتحقيق هذه الجريمة الأخيرة - فانه لا يكون ثمة محل لأن يشكل هذا القاضي عن إجراء التحقيق بحجة غير صحيحة وهي أن جريمة الاستعمال جنحة أو بحجة أن محل إقامة المتهمين في جريمة التزوير - التي لم يعرف مكان وقوعها - تتبع قاضي تحقيق المحلة .

المحكمة

« حيث إن الطلب مرفوع عن قرارين صادرين بعدم الاختصاص ، أحدهما من قاضي التحقيق بمحكمة المحلة الكبرى التابعة لمحكمة طنطا الابتدائية ، والآخر من قاضي التحقيق بمحكمة بيلا التابعة لمحكمة المنصورة الابتدائية ، فهو مقبول شكلا .

« وحيث إن واقعة الدعوى حسبما أثبتتها قاضي التحقيق بمحكمة المحلة تخلص في أن « عمدة أول بشيش قد حرر في يوم ٢٦ / ١٢ / ١٩٤٦ محضرا بحصر تركه المرحومة السي جليسن إبراهيم مكاوي المتوفاة يوم الأحد ٨ / ١٢ / ١٩٤٦ وقعه العمدة وذوو الشأن من الورثة . وأن السيد يوسف السيد عمدة بشيش أشهد بأنه إذ حرر محضر الحصر سالف الذكر جاءه المتهم محمد محمد

« وحيث إن ماذهب إليه قاضي التحقيق بمحكمة بيلا غير سديد ذلك بأنه يبين من الاطلاع على مذكرة نيابة المحلة التي قدمها لقاضي التحقيق بالمحلة بطلب السير في تحقيق الشكوى رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٥١ إداري أن موضوع هذه الشكوى وتحقيق النيابة فيها كان هو تزوير محضر حصر التركة واستعماله بتقديمه لمجلس حسي بيلا وكلتا الواقعتين جنائتان ، فإذا كان قاضي تحقيق المحلة قد رأى أن التحقيق الابتدائي لم يوصل لمعرفة مكان ارتكاب جنسية التزوير ، وأن جنسية الاستعمال قد وقعت في مدينة بيلا ، مما لاشبهه معه في اختصاص قاضي تحقيق بيلا بتحقيق هذه الجنسية الأخيرة - فإنه لم يكن هناك محل لأن يذكل هذا القاضي عن إجراء التحقيق بحجة غير صحيحة وهي أن جريمة الاستعمال جنحة أو بحجة أن محل إقامة المتهمين في جنسية التزوير - التي لم يعرف مكان وقوعها - يتبع قاضي تحقيق المحلة .

« وحيث إنه لذلك يتعين الحكم بالغاء قرار قاضي تحقيق بيلا وباختصاصه بتحقيق الواقعة » .
(القضية رقم ١ سنة ٢٢ ق « تنازع اختصاص »
الهيئة السابقة) .

١٤٢

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

تموين . دقيق . متعهد توريد خبز . تسلمه دقيقا لاستعماله في هذا الغرض . تصرفه فيه الغرض آخر . عقابه بمقتضى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون الحاص بفرض قيود على تداول الأغذية . كون الدقيق مستولى عليه أولا . لا يهم .

المبدأ القانوني

إذا كان الواضح من الحكم أن الدقيق الذي تسلمه الطاعن إنما سلم إليه لاستعماله

فؤاد زوج إحدى الوارثات وهي المتهم منيرة السعيد يوسف وطالبه بتسليم ذلك المحضر لتقديمه للمجلس الحسي وقتئذ فسله إليه بإيصال تحصل عليه منه . ثم علم بعد ذلك أن المتهم منيرة السعيد يوسف قد عينت قيمة على المحجور عليه إبراهيم السعيد يوسف وذلك يخالف ما هو ثابت بالمحضر من ترشيح الورثة وذوى الشأن لزوج المحجور عليه بالقوامة عليه فتوجه للمجلس الحسي ببيلا حيث اطلع على المحضر واتضح له أنه مزور بأن أثبت فيه كذبا بأن الورثة رشحوا الست منيرة السعيد يوسف للقوامة على أخيها ، كما اتضح له أن ختمه على هذا المحضر مزور وليس له ، كما أن المحضر ليس به كذلك توقعات الورثة . ثم قال القاضي في قراره إن التهمة المنسوبة للمتهمين هي ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو محضر حصر التركة واستعمال ذلك المحرر مع العلم بتزويره . وأنه لما كان لم يثبت أن التزوير قد ارتكب في جهة ما ، وإنما ثبت على سبيل القطع واليقين أن جنسية استعمال المحرر الرسمي قد وقعت بمركز بيلا بتقديمه للمجلس الحسي فيها ، فإن الاختصاص يكون لقاضي تحقيق بيلا ، ولذلك فقد قرر بأحوال الأوراق إليه .

« وحيث إن قاضي التحقيق بمحكمة بيلا قرر بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ إعادة الأوراق إلى قاضي تحقيق المحلة الكبرى لاختصاصه مستندا في ذلك إلى أن التحقيقات تشمل جرائم ثلاثا (١) جنحة تبديد (٢) جنسية تزوير محضر رسمي (٣) جنحة استعمال هذا المحضر المزور بتقديمه لمجلس حسي بيلا . وأن الاختصاص يتعين تبعا للجريمة الأشد باعتبار أنها هي الواجب إحالتها على المحكمة الأعلى وإحالة باقي الجرائم معها إلى تلك المحكمة .

١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، وعلى أساس أن الدقيق من المواد التي تم الحصول عليها بطريق الاستيلاء .

« وحيث إنه لما كان الواضح من الحكم أن الدقيق الذي تسلمه الطاعن إنما سلم إليه لاستعماله في الخبز الذي تعهد بتوريده للدارس ، فإن هذا التسليم يكون خاضعاً لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من ذلك المرسوم بقانون الخاصة بفرض قيود على تداول المواد الغذائية واستهلاكها وتوزيعها ، ومنها القيود الخاصة باستخراج الدقيق وبيعه وتسليمه وصناعة الخبز . ومتى كانت صفة الطاعن في تسلم الدقيق المأذون له بصرفه يأذن خاص ولغرض معين طبقاً لهذه القيود يمتنع عليه معها أن يتصرف فيه على خلاف ما تقضى به ، بصرف النظر عما إذا كان الدقيق مستولى عليه أو لم يكن مستولى عليه — فانه يكون مستحقاً للعقاب المنصوص عليه في المادة ٥٦ من ذلك المرسوم بقانون .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الدقيق من السلع المستولى عليها قد أخطأ في تطبيق القانون .

« وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم مصر القديمة بصفته من أصحاب المحلات العامة تصرف في كمية من الدقيق المقرر له في غير الغرض الذي صرفت من أجله . ويبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بادانة الطاعن لما أثبت عليه من أنه بوصف كونه من متعهدي توريد الأغذية للدارس قد تصرف لغيره في ١٨ جوالاً من الدقيق المأذون له به ، وسلمها إليه بالفعل ، وذلك بالتطبيق لحكم المواد ١ و ٤٣ و ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة

(القضية رقم ٤٥٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٣

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

حكم . تسببه . ضرب أفضى الى موت . نفي سبق الاصرار عن المتهمين وعدم إقامة الدليل على حصول اتفاق بينهما على اقتراف الحادث . اثبات أن الوفاة حصلت من ضربة واحدة . ادانة المحكمة المتهمين بقوله إنهما كانا متقاهمين متعاونين على الضرب بمحدوها قصد مشترك . ذلك قصور .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد قالت في موضع

١٤٥

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة . محل بيع مشروبات . اثبات الحكم أن المحل أعد لبيع القهوة والشاي للمتريدين عليه وللمحلات المجاورة . يكفي لاعتباره كذلك .

ب - المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة . الترخيص بإدارة محل لغرض معين . لا يبيح إدارته لغرض آخر .

المبادئ القانونية

١ - يكفي لاعتبار المحل من محال بيع المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والخمرة أن يثبت الحكم أنه أعد لبيع القهوة والشاي للمتريدين عليه أو للمحلات المجاورة ، ولا عبء بصنف الشراب أو مقداره أو الحالة التي يقدم عليها مادام من المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والخمرة .

٢ - إن الترخيص بإدارة محل لغرض يعتبر به من المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة لا يبيح إدارته لغرض آخر يدخله في عداد المحلات الأخرى الواردة بالجدول المرافق للائحة الملحقه بالقانون الخاص بهذه المحلات . فإذا كان لدى المتهم ترخيص يبيع وتداول اللبن فإن ذلك لا يغني عن الحصول على رخصة أخرى لبيع المشروبات .

(القضية رقم ٩٠٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

من حكمها إن وفاة المجنى عليه نشأت عن إصابة واحدة ثم نقت ظرف سبق الإصرار عن المتهمين ولم تقم الدليل على حصول اتفاق بينهما على إقرار الحادث ثم أسست مسؤوليتهما معا على أنها كانا متفاهمين متعاونين على ضرب المجنى عليه يحدوهما قصد مشترك ، فقولها هذا لا يصح في القانون أن يجعل كلا من المتهمين فاعلا في الجريمة أو شريكا مع الفاعل فيها ، ويكون هذا الحكم قاصراً عما يعنيه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٩٠١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٤

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

حكم . تسببه . مؤاخذه الطاعن واقعة زوتها المحكمة على غير الحقيقة التي يدل عليها حكمها . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد أخذت الطاعن بتأخره في التبليغ عن الجريمة إلى يوم ١٦ يناير مثلا واعتبرت ذلك من أسباب عدم ثقتها بشهادته على أساس أن الحادث حصل قبل ذلك يومين ، في حين أنها سبق أن قالت بأن الحادث حصل في مساء ١٥ يناير ، وكان لا يعرف ما كانت تنتهي إليه لو أنها فطنت إلى حقيقة الواقع في شأن تاريخ الحادث - فهذا منها قصور في البيان يستوجب نقض الحكم .

(القضية رقم ٩٠٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٦

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

نقض . الطعن في الحكم بطلانه لمضى ثلاثين يوماً دون التوقيع عليه . يجب لقبوله تقديم شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك .

المبدأ القانوني

يجب لقبول الطعن في الحكم لمضى ثلاثين يوماً دون التوقيع عليه أن يثبت الطاعن أنه عندما أراد أن يطلع على الحكم لم يجده مودعا قلم الكتاب مع مضى ثلاثين يوماً على تاريخ النطق به ، وذلك بتقديم شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . فاذا كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة فلا يلتفت إلى قوله .

(القضية رقم ٩١٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٧

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

عقوبة تكميلية . موظف أدين في جناية اختلاس أموال أميرية حكم عليه بالحبس لماملته بالرافة . وجوب توقيع العقوبة التكميلية وهي العزل لمدة لا تتنقص عن ضعف مدة الحبس .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٧ من قانون العقوبات تنص على أن كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم

عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه . وما دامت الواقعة التي أذانت المحكمة فيها المتهم هي جناية اختلاس أموال أميرية وعاقبته عليها ، تطبيقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون من المتعين الحكم عليه أيضا بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٢٧ سالفة الذكر ، وهي العزل من الوظيفة مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس التي حكم بها عليه .

(القضية رقم ٤٠٦٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٨

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

دعوى مباشرة . تحريكها من المدعى بالحقوق المدنية دون أن يسبقها تحقيق أو شكوى . جوازه .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت صراحة على جواز إحالة الدعوى في الجنب أو المخالفات إلى المحكمة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك دون أن تشترط أن يسبق تلك الإحالة أي تحقيق أو شكوى .

المحكمة

« حيث إن الطاعنة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه انطوى على خطأ في تطبيق القانون وقصور في بيان أركان الجريمة والرد على دفاعها وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام المحكمة

الاستثنائية بعدم قبل الدعوى العمومية لأن المدعية بالحقوق المدنية حركتها بالطريق المباشر أمام المحكمة دون أن تتوافر لها الصفة التي تخولها هذا الحق طبقاً للبادتين ٢٧ و ٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية وطبقاً لأحكام المادة ٢٣٢ من ذلك القانون التي تشترط أن يكون تحريك الدعوى العمومية في الجنب والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية . أو من المدعى بالحقوق المدنية . والقانون ، إذ قال ذلك ، فقد أفاد أنه في حالة تحريك الدعوى العمومية من المدعى فإنه يجب أن يكون قد ادعى مدنياً قبل تحريك الدعوى حتى يصبح هذا الاجراء منه صحيحاً . ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ رد على هذا الدفع بأنه يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بالحقوق المدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى . هذا إلى خطأ آخر ، ذلك أن قانون الاجراءات الجنائية قد اشترط في بعض الجرائم ومن بينها جريمة السب والقذف أن لا ترفع الدعوى العمومية عنها إلا بناء على شكوى شفهوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي وألا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . وقد جاء الحكم المطعون فيه قاصراً في بيان ذلك وفي إقامة الدليل على توفر ركن العلانية . هذا إلى أن الطاعة عوقبت بالمادة ٣٠٨ مع أن الواقعة إن صحت لا تشتمل على خدش للعرض أو السمعة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد استثنائياً

بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها ، وتحدث عن ركن العلانية فقال إن شهوداً ثلاثة شهدوا بأنهم سمعوا المتهم وهي تسب المجنى عليها من شرفة منزلها وذكر ألفاظ السب وهي بما يندش العرض . لما كان ذلك وكان الواضح من الحكم أن الواقعة وقعت خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥١ وأن المدعية حركت الدعوى مباشرة باعلان تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٥١ . أي قبل انقضاء ثلاثة شهور على الواقعة وكانت المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت صراحة على جواز إحالة الدعوى في الجنب والمخالفات إلى المحكمة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية وذلك دون أن تشترط أن يسبق تلك الإحالة أي تحقيق أو شكوى . لما كان ذلك . فإن الطعن برمته لا يكون له محل . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٩١٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٩

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

نقض . المصلحة من الطعن . ورود الطعن على بعض الجرائم التي أدين فيها الطاعن . توقيع عقوبة واحدة عليه مقرر لأى من تلك الجرائم التي لم يشملها الطعن . لا مصلحة من الطعن .

المبدأ القانوني

إذا كان الطعن وارداً على بعض الجرائم التي أدين فيها الطاعن لا عليها جميعاً وكانت المحكمة لم توقع عليه سوى عقوبة واحدة

واقعة الدعوى وأثبت على المتهم أنه أحدث تلك العادة .

(القضية رقم ٩٣١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٢

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

تموين . تصرف المتهم في جانب من السكر المنصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر . هذه الجريمة لا تقتضي قصدا جنائيا خاصا .

المبدأ القانوني

مادام الحكم قد أثبت على الطاعن أنه تصرف في جانب من كمية السكر المنصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر غير المبين ببطاقة التموين ، فهذا يكفي لعقابه ، إذ أن هذه الجريمة يكفي فيها أن يقارف المتهم الفعل المكون لها ولا يتطلب فيها القانون قصدا جنائيا خاصا .

(القضية رقم ٥٠٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٣

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - تفتيش . إذن صدر على وفق قانون تحقيق الجنايات . الدفع ببطالته لمخالفته قانون الإجراءات الجنائية . لا يقبل . كل إجراء تم صحيحا على وفق قانون الذي حصل في ظله يظل صحيحا .

ب - تفتيش . أنثى . متى يكون تفتيشها معرفة أنثى واجبا ؟

ج - اختصاص . دفع ببطالان القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذي قام به لم يكن مختصا به على حسب المكان . المحكمة غير ملزمة بتحرى حقيقة هذا الدفع ، على الطاعن تقديم دليله .

المبادئ القانونية

١ - ليس في قانون الإجراءات الجنائية

تطبيقا للسادة ٢٢ من قانون العقوبات وكانت هذه العقوبة مقررة في القانون لآى من تلك الجرائم - فانه لا تكون للطاعن مصلحة من طعنه .

(القضية رقم ٩١٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٠

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

رشوة . يكفي أن يكون للدووظ نصيب من العمل المطاوب .

المبدأ القانوني

يكفي في القانون لادانة الموظف في جريمة الرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطاوب . فاذا كان الطاعن يقرر بارتباط اختصاصات وظيفته باختصاصات رئيس الحسابات فيما يتصل بشئون العمال بما يفيد اتصال وظيفته بهذه الشؤون فلا يصح منه أن ينعى على الحكم الذي أدانته في جريمة الرشوة مقابل تعيينه عمالا بالمصلحة التي يشتغل فيها بأنه لم يكن له شأن بهذا العمل ولا اختصاص له فيه .

(القضية رقم ٩٢١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٥١

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

عامة مستديمة . بيان مداها في الحكم أو عدم بيانها . لا يؤثر في سلامته .

المبدأ القانوني

إن بيان مدى العامة أو عدم بيانها في الحكم لا يؤثر في سلامته مادام أنه قدين

ما يقضى بىطلان إجراء تم وانهى وقوعه صحيحا وفقا لاحكام التشريع الذى حصل فى ظله . والمشرع لم يقصد من إباحة سرىان قانون الإجراءات الجنائية على القضايا التى لم يتم الفصل فيها إلا أن يتبع فى كل ما يستجد فيها من الإجراءات أحكام القانون الجديد ولو كان الحادث وقع قبل ابتداء سريانه . وإذن فاذا كان إذن التفتيش قد صدر من النيابة على وفق أحكام قانون تحقيق الجنايات الذى كان قائما وقتئذ فانه يكون إذنا صحيحا ولا يصح الطعن عليه بما جاء فى قانون الإجراءات الذى صدر بعد ذلك .

٢ - إن اشتراط تفتيش الأثى بمعرفة أثنى المراد به أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبطية القضائية الاطلاع عليها ومشاهدتها .

٣ - إذا كان المتهم قد دفع بىطلان إجراءات القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذى قام بها لم يكن مختصا بها بحسب المكان ، ولم يقدم دليلا على ذلك فانه لا يكون على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه لمجرد قول المتهم ذلك ، فان الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعماله فى دائرة اختصاصه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها مع آخر حكم بإراءته - أحرزا جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) بدون مسوغ قانونى ، وطلبت عقابهما

بالمواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة المخدرات دفع المتهمان بىطلان إذن التفتيش وإجراءات التحريز ، والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام برفض الدفع وبصححة الإجراءات وحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل والنفاذ وغرامة ٢٠٠ جنيه مع مصادرة المضبوطات بلا مصروفات جنائية . فاستأنفت المتهمه ومحكمة . اسكندرية الابتدائية هيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

« حيث إن الطاعة تقول فى الوجه الأول من طعنها إنها دفعت بىطلان إذن التفتيش وىطلان إجراءات التفتيش والتحريز وذلك بالتطبيق لأحكام المواد ٩١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقالت إن هذا القانون ولو كان صدوره لاحقا لتاريخ الواقعة إلا أنه من القوانين التى لا تخضع لقاعدة عدم انطباق القوانين الجنائية على الماضى ، كما أن النصوص التى اعتمدت عليها الطاعة من هذا القانون لم تكن بمستحدثة وإنما هى نصوص مفسرة لما كان غامضا من نصوص قانون تحقيق الجنايات ، تقول الطاعة إنها دفعت بما تقدم ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذه الدفع وبصححة الإجراءات ورد عليها برد غير سليم فى القانون .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المشار إليها بوجه الطعن وبصححة الإجراءات قال فى ذلك : « إنه ليس فى أحكام

قانون الاجراءات الجنائية ولا في غيره من القوانين نصا وروحا ما يقضى بطلان إجراء تم وانتهى وقوعه صحيحا وفقا لأحكام التشريع الذى حصل فى ظله وأن المشرع ما قصد من إباحة سريان قانون الإجراءات الجنائية على القضايا التى لم يتم الفصل فيها إلا إلى أن يتبع فى كل ما يستجد من الإجراءات فى هذه القضايا أحكام القانون الجديد ولو أن الحادث وقع قبل ابتداء سريانه ومتى تقرر ذلك وتبين أن إذن التفتيش صدر من النيابة مطابقا لأحكام قانون تحقيق الجنايات وما استقر قضاء محكمة النقض عليه فقد أضحى بذلك الإذن صحيحا والدفع لذلك منهارا متعيينا رفضه ... وإذ كان المخدر قد ضبط بيد المتهم الأولى (الطاعنة) فيكون الضابط قد اتبع الإجراء القانونى السليم بقيامه بضبط المخدر من يدها دون ما حاجة إلى الاستعانة بأئى ، إذ أن المراد باشتراط تفتيش الأئى بمعرفة أئى أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبطية القضائية الاطلاع عليها ومشاهداتها وفضلا عن ذلك فقد اتدب الضابط أئى لتفتيش المتهم الأولى إثر عثوره على المخدر فى يدها ولم يسفر التفتيش عن المأمور معها على أنواع أخرى ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك هو رد صحيح فى القانون على هذه الدفوع فإن ما تثيره فى هذا الوجه من طعنها يكون على غير أساس .

و حيث إن الوجه الثانى يتحصل فى قول الطاعنة إنها دفعت كذلك بطلان إجراءات القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذى قام بها لم يكن مختصا بإجرائها بحسب المكان إذ هو ضابط بقسم المنتزه فى حين يقع مسكن الطاعنة الذى حصل فيه القبض والتفتيش بدائرة قسم الرمل . وقد قبضى الحبس المطعون فيه برفض هذا الدفع

بدوره دون أن يقوم بتحقيقه ورد عليه برد غير سديد .

و حيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لهذا الدفع ورد عليه بقوله : « وإذ لم يشرح الحاضر عن المتهمين هذا الدفع تفصيلا ولم يبين دليله على أن المنزل المأذون بتفتيشه يقع بدائرة قسم الرمل وليس بقسم المنتزه ولم يناقش ما طلبت المحكمة تفصيله من أن المتهمين قررا عند سؤالهما فى محضر الضبط من أن منزلها يقع بدائرة قسم المنتزه وما جاء على لسان شاهدى النفى اللذين قررا بسكنهما مع المتهم الأولى (الطاعنة) ولم يطلب سماع شهود نفى تأييدا لوجه نظره فيكون الدفع غير مستأهل ردا منها ومتعيينا رفضه ، ولما كان الأصل أن ضابط البوايس إنما يباشر أعماله فى دائرة اختصاصه ، وقد صدر فى عمله كما جرت المحاكمة على هذا الأساس . وكانت الطاعنة لم تثر شيئا فى شأن الاختصاص إلا أمام المحكمة الاستئنافية ودون تقديم دليل على ما أثارتة - فإن ما قاله الحكم يكون صحيحا وكافيا للرد على ما أثارتة ، ولا يكون صحيحا ما تقوله الطاعنة من أن المحكمة كان عليها أن تتحرى هى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه لمجرد قولها إنها لا تقيم فى دائرة قسم المنتزه .

و حيث إن الطاعنة تقول فى الوجه الثالث إنها ذكرت فى دفاعها أمام المحكمة أن المخدرات لم تضبط فى حيازتها كما زعم الضابط وإنما ضبطت فى حجرة بالمسكن الذى تقيم فيه مع زوجها الذى صدر الإذن بتفتيشه وأنها استدلت على صحة هذا الدفاع بالأسئلة التى وجهها إليها الضابط المحقق حيث سألها مرة : « قرر حضرة ضابط المباحث ورجاله أنهم عثروا فى الحجرة التى كنت بها على منديل قدر يحتوى على ثلاث قطع من الأفيون ؟ » وسألها أخرى : « ولما المنديل القدر الذى كان

به الأفيون ؟ ، وانها انتهت من دفاعها إلى القول بأن مفاد هذه الأسئلة إما أن يكون الضابط المحقق قد اطلع على محضر آخر حرره ضابط المباحث وأثبت به أنه عثر على المخدر في الحجرة لا في حيازة الطاعنة ، ثم مزق هذا المحضر واستبدل به غيره ، وإما أن يكون المحقق قد علم من ضابط المباحث ورجاله قبل تحرير هذا الضابط لمحضره بالعثور على الأفيون في الحجرة لا في حيازة الطاعنة وأنه على كلا الحالين فقد قطعت أسئلة المحقق بأن المخدر إنما ضبط في الحجرة ولم يضبط في يد الطاعنة ، وتقول الطاعنة إنه على الرغم من أهمية هذا الدفاع فإن المحكمة قد ألغته عنه وردت عليه بما لا يفنده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص منها ثبوتها قبل الطاعنة وقد أثبت في حقها أنها ما أن وقع بصرها على ضابط المباحث حتى دست يدها في صدرها وأخرجتها بسرعة إلا أن الضابط المذكور تمكن من الإمساك بيدها وضبط بها منديلا بداخله ثلاث قطع من الأفيون مغلفة بورق من السلوفان الأبيض ، ثم فتش الفرقة فلم يجد بها مخدرات ، ثم تعرض لما تثيره الطاعنة من احتمال تمزيق ضابط المباحث لمحضر الضبط والتفتيش وتحريره آخر بدلا عنه ورد عليه بأن اختلاف أرقام القسائم لا يدل على وجود محاضر حرت ثم مزقت ، ذلك أن اختلاف القسائم بلغ حوالى الخمسمائة فلا يعقل أن يكون التزيق قد حصل في هذه القسائم كلها بعد تحريرها وأن الخلاف إنما يرجع إلى اختلاف مجموعات القسائم باختلاف الضباط القائمين بالتحقيق . ولما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة من ضبط المخدر بالفرقة لا في يدها قد بطل على تمزيق محضر الضبط واستبدل بالغير ، وقد رد الحكم على هذا الاحتمال

بما يفنده ، وكان ما تقوله من احتمال علم الضابط المحقق من ضابط المباحث بعثوره على المخدر في الغرفة مردودا بما أورده الحكم من أدلة الثبوت على الطاعنة . لما كان كل ذلك ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الوجه لا يكون في واقعه إلا جدلا موضوعيا ، ومناقشة في أدلة الدعوى بما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٥١٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٤

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

إهانة موظف . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ ع . ورود ألفاظ الإهانة في حوار بين المتهم وبين غيره . تتحقق بها الجريمة ما دام المتهم تعمد توجيهها إلى الموظف على مسمع منه هذه المادة تعاقب على الإهانة أثناء تأدية الوظيفة .

المبدأ القانوني

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات تتحقق ولو كان من تفوهه بألفاظ الإهانة قد أوردها في حوار بينه وبين غيره من الحاضرين ما دام أنه قد تعمد توجيهها إلى الموظف في محضره وعلى مسمع منه . وهذه المادة لا تعاقب على إهانة الموظف بسبب تأدية الوظيفة فقط بل تعاقب أيضا على الإهانة متى كانت قد وقعت عليه أثناء تأدية الوظيفة وكان من شأنها المساس بالوظيفة وكرامتها .

(القضية رقم ٧٧٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات اعتداء على حريات الغير ، وأحكام المرسوم سالف الذكر لا تمس حرية الرأي ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحرية غيره .

الوقائع

انتمت النيابة العامة الطاعن بأنه - أولاً :
انضم إلى جمعية ترمى إلى تسويد طبقة اجتماعية على غيرها من طبقات والقضاء على طبقة اجتماعية وقلب لنظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضم إلى جمعية سرية هي المنظمة الشيوعية المصرية التي تعمل على سيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كل ذلك عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار القائم في روسيا والأسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستالين في الثورة الروسية وتحريض العمال على الاضراب والاعتداء على حق الغير في العمل وتحريضهم على بغض طائفة الملاك والرأسماليين تحريضا من شأنه أن يكدر السلم العام - ثانيا : روج في المملكة المصرية لمبادئ هذه الجمعية بأن بث دعوتها بين أفراد الخلية التي يتنظم بها وفي المحيط الذي يعمل فيه نشر مجلة « صوت البروليتاريا » التي تصدرها الجمعية لترويج مبادئه ، وأعد ووزع نشرات تدعو لهذه المبادئ . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١٩٨/٣ و ٩٨/ب وه من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ولدى نظر

١٥٥

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

- ١ - قانون صدوره بالتطبيق للمادة ٤١ من الدستور .
عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لمرضه عليه .
لا يقتضى بطلانه .
ب - شيوعية . القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ .
غير مخالف للدستور .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لتعرض عليه المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد بالاستناد إليها ، لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة ذلك ، كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان في أول انعقاد له وحالة عدم إقرارها من أحد المجالسين .

٢ - إن القول ببطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ لمساسه بالحريات التي كفلها الدستور لا وجه له ، إذ المادة ١٤ من الدستور حين نصت على أن حرية الرأي مكفولة ، قد أعقبت ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك يكون في حدود القانون ، فان حرية الاعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره . وإذن فن شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود

بين دورى انعقاده بالاستناد إليها ، فإنها لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة ذلك ، كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان في أول انعقاد له وحالة عدم إقرارها من أحد المجلسين .

« وحيث إن القول ببطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ لمساسه بالحريات التي كفلها الدستور ، لا وجه له إذ المادة ١٤ من الدستور حين نصت على أن حرية الرأي مكفولة ، قد أعقبت ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك يكون في حدود القانون ، فإن حرية الاعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة لجميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره ، وإذن فمن شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات اعتداء على حريات الغير وأحكام المرسوم السالف الذكر لا تمس حرية الرأي ، ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تتضمن عدم المساس بحرية غيره . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن بطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ لا يكون له محل . أما ما يثيره بشأن عدم النص في الحكم على وضعه في إحدى الفئتين المنصوص عنهما في لائحة السجون فإن ذلك لا يمس سلامة الحكم لأن اللائحة المشار إليها لم توجب على القاضي أن ينص في حكمه على الفئة التي يوضع فيها المحكوم عليه ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه ، متعيينا رفضه . »

(القضية رقم ٩٠٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

الدعوى أمام محكمة الجنايات دفع المتهم - أولا : بعدم قيام المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤ أغسطس ١٩٤٦ أبان العطلة البرلمانية والذي أضيفت بمقتضاه إلى قانون العقوبات المواد من ٩٨/١ إلى ٩٨/٥ مع عدم جواز تطبيق ذلك المرسوم بقانون ، لأن أحكامه مخالفة لنصوص الدستور ، والدفع الثاني ببطلان إذن التفتيش الصادر من النيابة لأن هذا الإذن غير جدي . والمحكمة قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ عملا بمادتي الاتهام والمادة ٣٢/٣ من قانون العقوبات بمعاينة سعد أمين غنيم بالسجن لمدة ثلاث سنين وبتغريمه مبلغ ٥٠ ج وأمرت بمصادرة الأوراق المضبوطة ، وقد ردت في أسبابها على الدفعين قائلة إنهما في غير محلها . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم قد استند في ادانة الطاعن إلى المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ وهو مرسوم باطل لمخالفته للدستور شكلا وموضوعا فهو من ناحية الشكل قد صدر مستندا إلى المادة ٤١ من الدستور ورغم عدم قيام حالة طارئة تدعو إلى إصداره فضلا عن أن البرلمان لم يدع لإقراره في دورة غير عادية ، وهو باطل في موضوعه لتعارضه مع الحريات الأساسية التي لا يجوز تقييدها بمراسيم . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم قد دخل من النص على معاملته عند التنفيذ معاملة الفئة « أ » . »

« وحيث إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير عادي لتعرض عليه المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية

١٥٦

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

هود إلى الاشتباه . أمر المحكمة بضم قضية استكمالاً لتحقيق الدعوى . عدم ترشيحها حتى تضم القضية . تبرئة المتهم على أساس أنه لم يثبت أنه حكم عليه بعد انذاره مشبوهاً وأنه إذا تبين من القضية التي تقرر ضمها أنه أدین فيها تماد محاكمته عن العود إلى الاشتباه . خطأ في تطبيق القانون . المادة ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

المبدأ القانوني

إذا كانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على المتهم لأنه عاد لحالة الاشتباه بأن اتهم في قضية سرقة حالة كونه سبق الحكم عليه باعتباره مشبوهاً ، وكان يبين من أسباب الحكم أن المحكمة قد أمرت بضم قضية السرقة استكمالاً لتحقيق الدعوى ولكنها لم تترتب حتى ينفذ هذا الأمر بل قضت فيها بالبراءة على أساس خلو الملف مما يدل على إدانة المتهم في القضية التي أمرت بضمها ولم تضم أو على أن اتهامه فيها كان اتهاماً جدياً وعلى أساس حفظ حق النيابة في الرجوع إلى الدعوى بعد ذلك إذا ما أقامت الدليل الجدى عليها مخالفة بذلك ما تقضى به المادة ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية من عدم جواز هذا الرجوع - فحكمها بذلك يكون مبنيًا على خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه .

(القضية رقم ٩١٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

١٥٧

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

تفتيش . إلقاء المتهم بعلبة كانت معه لما رأى رجل البوليس يقترب منه . هذا تحمل منه إرادته عما كان يحوزه في العلبة . ادانته في احراز المخدر بناء على الدليل المستمد من ضبط العلبة . صحيحة .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط المباحث علم من تحرياتة أن زيدا يقيم خصا بالطريق الزراعي ويحرق فيه الحشيش ، فاستصدر إذنًا من النيابة بتفتيشه هو ومن يكون معه بالخص ، ولما قام بتنفيذ ذلك ومعه رجل البوليس وجده هو والطاعن يجلسان تحت شجرة فلما رآهما المتهمان التي الطاعن بعلبة تبين أن بها قطعة من الحشيش ، فإلقاء العلبة في هذه الحالة يكون تخليا بإرادة ملقيها عما كان يحوزه من المخدر وليس نتيجة لعمل غير مشروع من جانب الضابط . واذن فان اداتهما بناء على الدليل المستمد من ضبط العلبة تكون سليمة .

(القضية رقم ٩٢٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

١٥٨

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

نقض . اتفاق المتهمين على القتل ومساهمة كل منهم في إحداثه . توقيع عقوبة مبررة في حدود القتل العمد الحالي عن سبق الإصرار والترصد . الطعن في الحكم من جهة عدم توافر هذين الطرفين . غير منتج .

المبدأ القانوني

مادام الحكم قد استظهر اتفاق المتهمين

١٦٠

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

تفتيش . إذن تفتيش صادر من النيابة بالمطابقة لقانون تحقيق الجنايات الذي كان قائما وقتئذ . وحيث اعتباره صحيحا منتجا لكل آثاره .

المبدأ القانوني

ليس في قانون الإجراءات الجنائية ولا في غيره ما يقضى بإبطال إجراء تم وانتهى صحيحا وفق أحكام التشريع الذي حصل الإجراء في ظله - وإذن فإذا كان إذن التفتيش الصادر من النيابة قد صدر مطابقا لأحكام قانون تحقيق الجنايات ، وكانت إجراءات القبض والتحريز على وفق أحكامه فإنه يكون صحيحا قائما منتجا أثره .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أدخل بحق الطاعن في الدفاع بعدم الاستجابة إلى ماطلبه من سماع شهود نفيه ، كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب بإجازة القبض والتفتيش رغم بطلانها واقتضاره في الرد على الدفع بالبطلان بالاحالة إلى أسباب الحكم في قضية أخرى

« وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة سمعت شهود الاثبات في جلسة المرافعة ، وأعلن المدافع عن الطاعن اكتفاءه بذلك واستغناءه عن الشاهد الغائب ، وانتهت المرافعة على ذلك دون أن يطلب سماع شهود نفي ، ثم طلب سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية فلما تبين أنهم حاضرون بالجلسة ، ضربت المحكمة صفحا

على القتل وانضمام كل واحد منهم إلى الآخر في مقارفته بالأفعال المكونة له - فذلك يجعل كلا منهم فاعلا في قتل المجنى عليه عمدا ويجعل العقوبة المقررة على كل منهم مبررة في حدود هذا القتل العمد المجرد عن ظرفي سبق الاصرار والترصد . وإذن فكل ما يثيره هؤلاء من طعن على الحكم في صدد توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد لا يكون له من جدوى .

(القضية رقم ٩٢٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٩

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١- إجراءات . عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض المحاضر . لا يبطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعى أن شيئا مما ورد بها مخالف للحقيقة .
ب - اغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة وذكره في الحكم . ليس من شأنه أن يبطل المحاكمة .

المبادئ القانونية

١ - إن خلو بعض محاضر الجلسات من توقيع رئيس الجلسة لا يبطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعى أن شيئا مما ورد بها يخالف الحقيقة .

٢ - متى كان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة في جلسة المحاكمة ، فلا أهمية لإغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة ما دام الحكم قد دون اسمه صراحة .

(القضية رقم ٩٢٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

عن سماعهم وأشارت في الحكم إلى ذلك ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الدعوى من واقع الأوراق ولا تسمع من الشهود إلا من ترى هي داعياً لسماع شهادتهم . وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطالان القبض والتفتيش ورد عليه بأنه « ليس في قانون الإجراءات الجنائية ولا في غيره من القوانين ما يقضى بإبطال إجراء تم وانتهى صحيحاً وفقاً لأحكام التشريع الذي حصل في ظله وقد صدر إذن التفتيش من النيابة مطابقاً لأحكام قانون تحقيق الجنايات ، وجاءت إجراءات القبض والتحريز وفق ما جاء بهذا القانون ، لما كان ذلك ، وكان مذكراً الحكم في هذا الخصوص صحيحاً في القانون ، ولا قصور فيه - فان الطعن يكون على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(ال قضية رقم ٩٢٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

١٦١

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

انقضاء الدعوى . حكمة . متى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . وجوب انقضائها والتقرير ببراءة المتهم .

المبدأ القانوني

الدعوى الجنائية تنقضي في مواد الجنح بمضي ثلاث سنين ، وقد أوجبت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها . وإذن فإذا كانت الدعوى قد

استنفذت أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى ما هو أصلح للمتهم من نصوصه فإنه يكون من المتهمين نقض الحكم الصادر فيها بالإدانة والقضاء ببراءة المتهم لانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة .

الحكمة

« حيث إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضي في مواد الجنح بمضي ثلاث سنين وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها وكانت الدعوى الحاضرة قد استنفذت أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوع الجريمة في ٥ فبراير سنة ١٩٤٧ إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لما هو أصلح للمتهم من نصوصه - لما كان ذلك ، فإنه يكون من المتهمين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم لانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة .

(القضية رقم ٩٢٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

١٦٢

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

دفاع شرعي . حكم . تسييه . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع مع ذكر الواقعة بما يشر بأنه قد يكون لهذا الدفاع وجه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة - كما أثبتها الحكم - هي أن المجنى عليه هو الذي بدأ بحل جاموسة والد الطاعن من الساقية المشتركة بينهما ليروى هو أرضه ، ونشأ عن ذلك تماسك بينه وبين والد الطاعن فحضر الأخير واعتدى على المجنى عليه ، ومع ذلك قضى الحكم بإدانة الطاعن دون أن يستقصى ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي ويرد عليه ويحقق ما إذا كان للمجنى عليه حق في تعرضه لوالد الطاعن في إدارة الساقية وحل ماشيته منها رغما منه لاستعمالها في رى أرضه هو مما ترتب عليها تماسكهما ووقوع الحادث - فهذا يكون قصورا يستوجب نقض الحكم .

المحكمة

د حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه لأن المجنى عليه وابنه هما اللذان ابتدراه بالاعتداء فإذا كان هو قد رد الاعتداء فقد كان على حق في ذلك وأنه على فرض أنه تجاوز حدود الدفاع فهو معذور ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى بإدائته ولم يعن بالرد عليه .

د وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة يبين أن المدافع عن الطاعن قد تمسك في دفاعه بأن المجنى عليه الأول هو الذي بدأ الاعتداء وضرب الطاعن بالعصا ثم باليد وأن ابنه المجنى عليه الثاني كان متحفزا لمتابعة الاعتداء ، وعقب محامي الطاعن على ذلك بأنه إذا كان المتهم قد اعتدى فهو معذور ، لما كان ذلك وكانت الواقعة

التي أثبتها الحكم المطعون فيه هي أن المجنى عليه الأول هو الذي بدأ بحل جاموسة والد الطاعن من الساقية المشتركة بينهما ليروى هو أرضه ، ونشأ عن ذلك تماسك بينه وبين والد الطاعن فحضر الأخير واعتدى على المجنى عليه الأول فان الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن دون أن يستقصى ما دفع به الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعي ويرد عليه أن يحقق ما إذا كان للمجنى عليه الأول حق في تعرضه لوالد الطاعن في إدارة الساقية وحل ماشيته منها رغما منه لاستعمالها في رى أرضه هو مما ترتب عليه تماسكهما ووقوع الحادث - حسبما أثبتته الحكم - يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

د وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، .
(القضية رقم ٩٤١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٣

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

قتل عمد . نية القتل . وجوب استظهارها وبيان عناصرها .

المبدأ القانوني

إنه لما كان تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به نية الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يكفي لقيامها القصد العام الذي يتطلبه القانون في جرائم التعدي على النفس ، فإنه يكون لازما على المحكمة حين تقضى بإدانة المتهم في جريمة القتل العمد أن تعنى في حكمها باستظهار تلك النية لديه وقت مقارفته الجريمة وأن تورد العناصر التي استخلصت منها هذه النية .

(القضية رقم ٩٤٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

ج - تفتيش. ضابط مكتب المخدرات. استصدار
اذنا من النيابة بناء على تحرياته. قيام معاون البوليس
المختص بالتفتيش. اجراءات سليمة .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد أجلت القضية
للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة في
خلال عشرة أيام فانه يكون عليه أن يقدم
مذكرته في هذا الموعد . فاذا كان هو قد
قصر في استعمال حقه فلا تكون المحكمة قد
أخلت بحقوقه في الدفاع .

٢ - إذا كان الطاعن قد طلب إلى
المحكمة تأجيل القضية للحكم مع الترخيص له
في تقديم مذكرة بدفاعه فأجابته إلى طلبه ،
فانه يكون عليه أن يرد في هذه المذكرة
كامل دفاعه ، فاذا هو قصرها على دفع
دون أخرى أو دون التعرض للموضوع
فلا يقبل منه من بعد القول بأنها قد أخلت
بحقه في الدفاع .

٣ - مادام الطاعن مسلما في طعنه أن
ضابط مكتب إدارة مكافحة المخدرات هو
الذي قام بالتحريات وأنه هو الذي عرض
تحرياته هذه على وكيل النيابة فأذن باجراء
التفتيش دون أن يخصص شخصا بذاته لتنفيذ
هذا الاجراء ، وما دام الثابت أن الذي قام
بالتفتيش بناء على ذلك الاذن هو معاون
البوليس الذي يتبعه مسكن الطاعن - فان
اجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة .
(القضية رقم ٩٦٧ سنة ٢٢ ق. بالهيئة السابقة) .

١٦٤

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

حكم . التوقيع عليه . عدم توقيعه في ظرف الثمانية
الأيام . أثره .

المبدأ القانوني

إن الشارع إذ نص في المادة ٣١٢ من
قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجب
التوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من
تاريخ صدوره بقدر الامكان ولا يجوز تأخير
توقيع الحكم عن هذا الميعاد إلا لأسباب
قوية ، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى
ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، فقد دل
بهذا على أنه إنما يوصى فقط بالتوقيع على
الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره
ولم يرتب البطلان على عدم مراعاته . وكل
مارتبه الشارع من أثر على عدم التوقيع على
الحكم في هذا الميعاد هو أن يكون للمحكوم
عليه إذا حصل من قلم الكتاب على شهادة
بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر
بالطعن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام
من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب .

(القضية رقم ٩٦٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٥

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - دفاع . تأجيل القضية للحكم مع تقديم مذكرة .
عدم تقديم الطاعن مذكرة . لا إخلال بحق الدفاع .
ب - دفاع . طلب المنهم تأجيل القضية للحكم مع التصريح
له بتقديم مذكرة . تقديمه مذكرة قصر فيها دفاعه على
بعض الدفوع . لا يجوز له أن يدعي الإخلال بحق الدفاع .

١٦٦

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

إحراز سلاح . القصد الجنائي في هذه الجريمة .
هو القصد الجنائي العام .
المبدأ القانوني

إن جريمة إحراز الأسلحة لا تتطلب
سوى القصد الجنائي العام ، الذي يتحقق
بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك .
(القضية رقم ٩٦٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٧

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

قانون أصلح . معاملة الطاعن به عملاً بالمادة ٥ من
قانون العقوبات . مثال في جريمة تموينية .
المبدأ القانوني

إن القرار الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس
سنة ١٩٥٢ والذي نشر بالجريدة الرسمية في
٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأوجبت المادة الأخيرة
منه العمل به منذ تاريخ نشره قد نص في
المادة الأولى منه على أن : يخصص السكر
الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر
والسكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقتصر
عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة
١٩٤٥ ، كما أنه ألغى القرارات ٥٦٨ لسنة
١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠
لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ وإن كان
كان الطاعن قد حكم عليه بعقوبة لأنه بوصفه
صاحب مصنع حلوى لم يقيم بإخطار مراقبة
التكوين في الميطد المقرر عما تسلمه من السكر

وتاريخ استلامه ومقدار ما استخدمه منه في
صناعته والكمية المتبقية لديه ، وكانت هذه
الواقعة قد وقعت قبل العمل بقرار ٢٨
أغسطس سالف الذكر . فإنه تطبيقاً للبلادة
الخامسة من قانون العقوبات يتعين نقض
الحكم القاضي بهذه العقوبة والقضاء ببرامة
الطاعن .
(القضية رقم ٩٧٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٨

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

تموين - سكر . السكر المعد للمصانع والمحال العامة .
أصبح لا يخضع لأحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
بمقتضى المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١١٣
لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني

إن القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة
١٩٥٢ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢
والمشور في العدد رقم ١٢٧ من الوقائع
الرسمية الصادرة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢
قد ألغى بالمادة الثانية من القرارات الوزارية
رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ ورقم ١٦٥ لسنة
١٩٤٩ ورقم ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠
لسنة ١٩٥٢ وقصر بالمادة الأولى سريان
أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . على
السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر
والسكرير المصرية مع تخصيصه للاستهلاك
العائلي ، وبذا أصبح السكر المعد للمصانع
والمحال العامة مباحاً وغير خاضع لأحكام
القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . وإن كان كان

الواقعة التي عوقب الطاعن عليها هي أنه تصرف في كمية من السكر المقرر للمصنع الذي يملكه بدون ترخيص سابق من مكتب التكوين فيتين نقض هذا الحكم وبراءة الطاعن ، إذ هذا الفعل أصبح بموجب القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ غير معاقب عليه .

(القضية رقم ٩٨٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٩

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - تحقيق - إجراءات . ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضوية النيابة الذي يباشر التحقيق ومن تخليف الشهود اليمين . لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذ وكيل النيابة من إجراءات في حالة الاستعجال وقبل حضور كاتب التحقيق .

ب - دفاع . دفع أبداه محامي الطاعن ورد عليه الحكم . لأهمية لما يثيره من خلو محضر الجلسة مما يفيد تقديم مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع .

المبادئ القانونية

١ - إن ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع حضور النيابة الذي يباشر التحقيق يوقع معه على المحاضر ومن تخليف الشهود يميناً بأن يشهدوا بالحق ولا يقولون إلا الحق وإن كان هو الأصل الواجب الانبعاث إلا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذ وكيل النيابة من إجراءات في حالة استعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق ، ذلك بأن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر

رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ ، ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية من إثبات ما يرى الحال داعية لإثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق بل إن هذا هو الواجب الذي يتعين عليه القيام به سواء أكان أحد رؤسائه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن .

٢ - ما دام الحكم قد تعرض للدفع الذي أبداه محامي الطاعن ورد عليه فلا أهمية لما يقوله من أن محضر الجلسة قد خلا عما يفيد تقديم مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع .

(القضية رقم ٩٨٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٠

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

تكوين - صاحب مخبز - صنع خبز أقل من الوزن المقرر . عدم ثبوت تعذر استطاعته منع الجريمة بسبب الغياب أو لأعذار أخرى . ادانته بالحبس والغرامة . صحيحة .

المبدأ القانوني

إن المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أن تقتصر العقوبة على الغرامة إذا أثبت صاحب المخبز أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة - قد جعلت العذر الذي من أجله أجاز القانون تخفيف العقاب . هو عدم التمكن من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة ، فالغياب وحده لا ينهض عن ذنبا لتخفيف المسؤولية . واذن متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه لم

١٧٢

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - اختصاص . تنازع سلبى . قضاء المحكمة الاستئنافية بىطلان الحكم للاستئناف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها مجددا . إعادة محكمة الدرجة الأولى القضية بحالتها إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها . قضاء المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى فى الدعوى - ذلك انتهاء للتنازع السلبى فى الاختصاص - الطعن فى الحكم الاستئنافى انبثاقا بذلك - لا وجه له .

ب - دفاع . قرار المحكمة بتأجيل القضية للحكم مع الاذن فى تقديم مذكرة - قصر المتهم مذكرته على دفع ابداء . قضاء المحكمة فى الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع . ج - دعوى مدنية . طلب المدعى تعويضا قدره قرش واحد . اقضاء له ابتدائيا بتأ طلب . استئناف المتهم وحده . الحكم بتعويض مؤقت قدره قرش . خطأ .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الدعوى قد قضى فيها من محكمة أول درجة، ثم لما استأنف المحكوم عليه الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بىطلان الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا ، فلما قدمت القضية إلى هذه المحكمة قررت اعادتها بحالتها إلى محكمة الجنح المستأنفة لنظرها بمعرفتها فقضت هذه فيها ، فالطعن فى هذا الحكم بمقولة إنه صدر من محكمة لا ولاية لها على الدعوى غير صائب . ذلك أن المحكمة الاستئنافية حين قضت أول مرة بىطلان الحكم المستأنف قد أخطأت فيما أمرت به من إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها إذ هذه المحكمة كانت قد استنفدت ولايتها عليها بالقضاء فى موضوعها مما يعتبر تخليا من

يثبت من أوراق الدعوى أن المتهم قد دفع الجريمة بعدم استطاعته منعها لغيابه أو لاعتذار أخرى مقبولة بل هو قد تواجد فى الخبز عند الضبط ، - فان قضاءه بمعاقبة الطاعن بالحبس والغرامة يكون صحيحا فى القانون . (القضية رقم ٩٨٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٧١

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - تحقيق . ندب كبير الأطباء الشرعيين للكشف على المجنى عليه . قيام مساعدة بذلك . عدم اعتراض المتهم . قرار الدب لم يكن باسم كبير الأطباء بل بمنصبه . اعتماد المحكمة على تقرير المساعد . لا جناح عليها فى ذلك . ب - دفاع . استماع المحكمة إلى ما أبداه الطاعن من دفاع . سؤاها المجنى عليه عن مكان الاعتداء . عدم طلب المدافع بعد ذلك إبداء شئ ما . لا إخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

١ - متى كان قرار المحكمة بندب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبى على المجنى عليه لم يصدر بندبه باسمه بل بمنصبه ، فقام بهذه المأمورية مساعده ولم يعترض الطاعن على ذلك - فانه لا جناح على المحكمة إذا هى اعتمدت فى حكمها على تقرير المساعد . ٢ - إذا كانت المحكمة قد استمعت إلى ما أبداه الطاعن من دفاع ثم سألت المجنى عليه عن مكان الاعتداء عليه ، وكان لا يبين من المحضر أن الطاعن أو المدافع عنه طلب بعد ذلك أن يبدى شيئا فلم تفسح المحكمة له المجال . فانه لا تريب عليها إذا هى اعتبرت ذلك منه أنه استوفى دفاعه .

(القضية رقم ٩٩٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

يكون مخطئا بقضائه للدعى المدنى بما لم يطلبه .
(القضية رقم ٤١٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٣

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

إجراءات . متهم فى جنابة ومتهم فى جنحة . فصل
المحكمة الجناية عن الجنحة بعد تحقيق الدعوى وسماع
المتهم فى الجنحة شاهدا فى الجنابة بعد سماعه باقى الشهود
عدم اعتراض المتهم . طعنه أمام محكمة النقض بىطلان
الاجراءات . لا يقبل .

المبدأ القانونى

إن القاعدة التى أتت بها المادة ٢٨٣ من
قانون الإجراءات الجنائية إنما هى قاعدة
تنظيمية لأعمال محكمة الجنابات لم يرب
القانون بطلانا على عدم مراعاتها ، ولا هى
تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار إليها
فى المادة ٢٣١ من ذلك القانون . وإذن فإذا
كان المتهم لم يعترض على فصل المحكمة
الجنحة عن الجنابة بعد تحقيق الدعوى
ولا على سماعها المتهم فى الجنحة شاهدا فى
الجنابة بعد سماعه أقوال باقى الشهود - فإنه
لا يكون له أن يدفع بىطلان الإجراءات
أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٩٥١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٤

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

تموين . سكر . إخطار صاحب المحل عما تملكه من
السكر وتاريخ تملكه ومقدار ما استخدمه منه فى صناعته
وما تبقى لديه . لم يعد معلقا على عدم القيام به بعد
صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانونى

إنه بعد صدور قرار وزارة التموين

المحكمة الاستئنافية عن واجبها فى نظر
الدعوى وتصحيح البطلان الذى لحق بالحكم
المستأنف . ولكن بما أن المحكمة الاستئنافية
بهيئة أخرى قد عادت الى نظر الدعوى
والحكم فيها بعد أن أعادتها إليها محكمة
الدرجة الأولى بحالتها - فإنها تكون قد
قضت على ما قام فى الواقع بين المحكمتين
من تنازع سلبى فى الاختصاص مثاره ما رآته
كل من المحكمتين . من اختصاص الأخرى
دونها بالحكم فى الدعوى . وما قبلته المحكمة
الاستئنافية من ذلك هو ما كان الأمر منتها
إليه بالتطبيق لقواعد توزيع الاختصاص
بين المحاكم .

٢ - إذا كان قرار المحكمة بحجز القضية
للحكم مع الإذن لكل من المدعى المدنى
والمتهم فى تقديم مذكرة بدفاعه ، ليس فيه
ما يفيد أن حكما سيقصر على الدفع الذى
أبداه المتهم بل جاء مطلقا غير مخصص ،
فانه كان على الطاعن أن يضمن مذكرته إليها
كل ما لديه من دفاع ، فاذا هو قصره على الدفع
فليس له أن ينهى على المحكمة أنها قضت فى
الدعوى دون أن تسمع دفاعه فى موضوعها .

٣ - إذا كان المدعى قد أقام دعواه المدنية
ابتداء طالبا الحكم له بقرش دون أن يذكر
أنه طلب مؤقت ، ففضى له ابتداءيا بما طلبه ،
وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت له على
الطاعن فى الاستئناف للرفوع إليها منه وحله
بتعويض قدره قرش واحد مؤقلا - فإن حكما

زقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الذي نص في المادة الأولى منه على أن يخصص السكر الذي تقتجعه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقصر عليه مريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ونص في المسادة الثانية منه على أن تلغى القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ ، و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ ، بعد صدور هذا القرار وتطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات يتعين القضاء ببراءة صاحب المحل الذي لم يخطر مراقبة التموين في الميعاد عما تسلبه من السكر وتاريخ تسلبه ومقدار ما استخدمه في صناعته والتكفية المتبقية لديه .

(القضية رقم ٩٥٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٥

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

حكم . تسببه . شروع في قتل . إثبات الحكم على المتهم أنه أطلق العيار على المجنى عليه بقصد إزهاق روحه . هذا يكفي لقيام الشروع في القتل . الجدل حول السبب الذي من أجله طلب أثر الجريمة وما إذا كان مداركة المجنى عليه بالعلاج كما يقول الحكم أو عدم إحكام الرماية كما يقول الناصر . لا محل له .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أثبت على الطاعنين أنهما أطلقا على المجنى عليه العيارين بقصد إزهاق روحه ، وأن ذلك منهما كان تنفيذا للجريمة التي اتفقا على مقارقتها وبقصد الوصول إلى النتيجة التي أرادها ، أي أنهما قصدتا بما اقترعاه ارتكاب الجريمة كاملة . فإن هذا

يكفي لقيام الشروع في القتل ولا يكون هناك محل لما يثيره الطاعنان من جدل حول السبب الذي من أجله طلب أثر الجريمة ، وما إذا كان هو مداركة المجنى عليه بالعلاج كما قال أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعنان ، إذ أنهما لا يدعيان أن عدم تمام الجريمة يرجع إلى عدولهما باختيارهما عن إتمامها وأنهما تمسكا بذلك أمام محكمة الموضوع .

(القضية رقم ٩٦١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٦

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

إثبات الخلاف بين أقوال الشاهد والخير الفني في تقدير المسافة التي أطلق منها العيار النار على المجنى عليه . لا يهدر باقي شهادة الشاهد .

المبدأ القانوني

إن مجرد الاختلاف في تقدير المسافة التي أطلق منها العيار على المجنى عليه بين أقوال الشاهد في التحقيق والخير الفني ليس من شأنه أن يهدر باقي شهادة الشاهد وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه إلى تقدير المحكمة ، وهو ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضي من المحكمة ردا خاصا مادام حكمها مبنيًا على أصل ثابت في الدعوى ومادام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تظن إليه وأن تأخذ من باقي عناصر الإثبات ما ترى أنه هو المتفق مع الواقع .

(القضية رقم ٩٦٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

مادام حكمه مؤسسا على أساس مقبولة مستمدة من وقائع الدعوى. فإذا كانت المحكمة قد أوردت رداً سليماً على أن قيادة المنهم للسيارة المعيبة بالخلل الذي يقول عنه الطاعن لا يقطع صلته هو بالحادث الذي ساءم بخطئه في وقوعه - فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.

(القضية رقم ١٢٠٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

١٧٧

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

قتل خطأ . رابطة السببية . قيامها أو عدم قيامها . موضوعي .

المبدأ القانوني

إن قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب

قضاء محكمة النقض المدنية

إليه وقدرت فيه المكعبات الواجب حفرها بأربعة وخمسين ألف متر مكعب ونص في الاتفاق المبرم بين الطرفين على أن الطاعن قال تخفيض هذه المكعبات إلى أربعين ألف متر تحت الزيادة والعجز في حدود ١٠٪ وأن يكون له أجر قدر بمبلغ معين عن المتر المكعب وكان مورث المطعون عليهم قد فسخ عقد المقاولة وأعطاهما لمقاول آخر بحجة أن الطاعن تأخر في البدء في العمل وكان الحكم الابتدائي قد قضى للطاعن بمبلغ معين مقابل ماضع عليه من ربح على أساس قيمة الفرق بين سعر المتر الذي قبله والسعر الذي ارتضاه المقاول الجديد على اعتبار أن العملية المتفق عليها كانت تقتضي حفر أربعين ألف متر مكعب وكان الحكمان

١٧٨

٢ أبريل سنة ١٩٥٢

عقد مقاولة عن حفر مراو ومصارف . الاتفاق مع الماول على حفر عدد معين من الأمتار المكعبة وفقاً لتصميم سلم إليه . فسخ رب العمل هذه المقاولة دون مسوغ . اسناد العمل إلى مقاول جديد قام به على أساس تصميم آخر كان من تتيحه أن حفر مكعبات أقل من المتفق عليها مع المقاول الأول . مطالبة المقاول الأول بتعويض عما فاتته من الربح على أساس عدد المكعبات التي كلف بحفرها . قصر الحكم التعويض على عدد المكعبات التي حفرها المقاول الثاني بحجة أن عملية أصلح للأرض وأوفى بالفرض هو خطأ في تطبيق قانون العقد وقصور في التسبيب .

المبدأ القانوني

متى كان الواقع هو أن الطاعن وفقاً لشروط المقاولة التي رست عليه كان ملزماً أن يقوم بحفر مراوى ومصارف في أرض مورث المطعون عليهم تنفيذاً لتصميم سلم

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن اتفق بعقد محرر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٤ مع مورث المطعون عليهم الاستاذ صمويل بنزاقين على إنشاء مراوى ومصارف بأطيانه الكائنة بعزبه التابعة لمركز رشيد بشروط بينت فيها مكعبات تلك المنشآت بسعر المتر ٣٦ م وقدر مجموع المكعبات بـ ٥٤ ألف متر تخفض إلى أربعين ألف متر تحت العجز والزيادة في حدود ١٠ ٪ / وحدد لتمام العمل مدة شهرين تبدأ من تاريخ التوقيع على العقد . وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ أرسل مورث المطعون عليهم إلى الطاعن خطاباً يدعو فيه إلى المبادرة باتخاذ اللازم للعمل بدون أى تأخير وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٤ أرسل إلى الطاعن خطاباً آخر يتضمن فسخ عقد المقاولة واعطاءها لمقاول آخر بحجة أن الطاعن تأخر في البدء في العمل ولم يرسل أى عامل لتنفيذ ما اتفق عليه . فاقام الطاعن على مورث المطعون عليهم دعوى اثبات الحالة رقم ٦٠٧ سنة ١٩٤٤ مستعجل الاسكندرية فقضى فيها في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٤ بنذب خبير هندسى لمعاينة الأعمال التى تمت في عزبة المالك تنفيذاً لشروط المقاولة وتقدير قيمتها وبيان مداها ومدتها وتاريخ الانتهاء منها وعدد من باشرها من العمال ثم أقام الطاعن على مورث المطعون عليهم الدعوى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٥ كلى الاسكندرية بمبلغ ألف جنيه مصرى قيمة ما أنفقته من مصروفات في الأعمال التمهيدية وما دفعه من أجور للعمال وما استحقته من تعويض عما ضاع عليه من كسب كان يحضيه لو نفذ أعمال للمقاولة

الاستئناف المطعون فيهما إذ أنقصا قيمة المبلغ المحكوم به للطاعن من محكمة أول درجة قد أقاما قضاءهما على أن ما يستحقه الطاعن من تعويض عما فاتته من الربح يجب أن لا يتعدى فرق السعر عن ٢١١٧٥ مترا مكعباً وهى ما حفرها فعلاً المقاول الجديد استناداً إلى أن عملية هذا الأخير كانت أصلح للأرض وأوفى بالغرض دون أن يبيننا الأسباب التى استندنا إليها فى هذا التقرير ودون أن يبيننا وجه قصر تعويض الطاعن على عدد المكعبات التى قام بحفرها المقاول الجديد تنفيذاً لتصميم آخر وبذلك يكون الحكم المطعون فيهما قد خرجا على ظاهر نصوص عقد المقاولة المبرم بين الطاعن ومورث المطعون عليهم دون أن يبررا هذا الخروج بأسباب مقبولة أما القول بأن العمالة التى قام بها المقاول الجديد على أساس آخر كانت أصلح وأوفى بالغرض ، هذا القول لا يصح أن يحاج به الطاعن ذلك لأن محل الاتفاق بينه وبين مورث المطعون عليهم كان عن أربعين ألف متر مكعب تحت العجز والزيادة فى حدود ١٠ ٪ / وذلك تنفيذاً لتصميم الذى سلم إليه من مورث المطعون عليهم ولا يؤثر على حقه فى التعويض أن يكون المقاول الآخر قد قام بالعمل على أساس تصميم جديد كان من نتيجته نقص عدد المكعبات التى حفرت ومن ثم يتعين نقض الحكمين فى هذا الخصوص لانعدام أساسهما القانونى .

على أساس آخر قال به صاحب العمل وكان من مقتضاه أن بلغت الأمتار المسكوبة عشرين ألف متر لا أربعين ألف متر إذ تبين أن هذا الأساس الجديد أصلح للأرض وأوفى بالغرض وأن مورث المطعون عليهم ليس ملزما بالسير في العمل وفقا للأساس الأول ولهذا يكون ماضع على الطاعن من ربح هو ١١ م عن المتر الواحد قيمة الفرق بين السعر القديم المتفق عليه في العقد ومقداره ٣٦ م والسعر الذي قبله المقاول الجديد ومقداره ٢٥ م أي مبلغ ٢٢٠ ج في العشرين ألف متر التي قام المقال الجديد بحفرها . وثانيا : بنسب خبير لمعاينة الأعمال التي أتمها المقاول الجديد على الطبيعة حتى إذا انضح أنها تجاوزت العشرين ألف متر كان للطاعن الحق في تعويض عن الزيادة . وفي ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة للطاعن بالزام المطعون عليهم بأن يدفعوا إليه مبلغ ١٢ ج و ٩٢٥ م من تركة مورثهم زيادة على المبلغ السابق الحكم له به استنادا إلى أن الحكم السابق والصان في ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ قطع في أن أعمال المقاول التي قصد العاقدان إجراؤها في عزبة المورث وكانت أصلح للأرض وأوفى بالغرض قد بلغت عشرين ألف متر لا أربعين ألف متر وأنه ازام ما تبين من تقرير الخبير المنتدب من أن مساحة الأعمال التي تمت على الطبيعة هي ١٧٥ ٣١ مترا مكعبا بزيادة ١١٧٥ مترا عما أقر به مورث المطعون عليهم فيسحق عنها الطاعن تعويضا عما مضى عليه من ربح على أساس ١١ م للمتر . فقرر الطاعن الطعن بطريق النقص في الحكمين الصادرين في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ و ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ . ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب حاصل السببين الأول والثاني منها أن الحكمين للمطعون غيرهما خالفا للقانون كما شلخته التصور

كلها وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ أحالت المحكمة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى أن المدعى قام بالتزامه المحدد تنفيذا لشروط المقاول وأنه باشر العمل فعلا وأرسل عماله لتنفيذه فمنعهم المدعى عليه وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة للطاعن بمبلغ ٩٠٦ ج و ٢٥٠ م من ذلك مبلغ ٤٤٦ ج و ٢٥٠ م قيمة مادفعه إلى كامل منها لحساب العمال ومبلغ ٢٠ ج مادفعه إلى العمال الفلاحين ومبلغ ٤٤٠ ج تعويضا عما مضى عليه من ربح كان يجنيه لو أتم العملية على اعتبار أنه كان يربح في المتر الواحد ١١ م هي قيمة الفرق بين سعره وهو ٣٦ م والسعر الذي قبله المقاول الجديد وهو ٢٥ م فيكون ربحه في الأربعين ألف متر المقدرة بالعقد هو مبلغ التعويض المقضى به وأسست المحكمة قضاءها على ما استخلصته من أقوال الشهود من أن المطعون عليه هو الذي أدخل بالتزاماته المترتبة على العقد وفسخه رغبة منه في الاقتصاد في نفقات عملية المقاول فنع عمال المقاول من أداء العمل بحجة أنه بدأ متأخرا في تنفيذه مع أن هذا الاحتجاج لا يبرر الفسخ لأن العبرة هي بالميعاد المحدد للتسليم . استأنف مورث المطعون عليهم هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٩٣ لسنة ٣ ق استئناف أسكندرية طالبا إلغاؤه ورفض الدعوى وفي أثناء نظر الاستئناف توفي المستأنف وحل ورثته محله . وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة أولا : بتعديل الحكم المستأنف والزام المطعون عليهم بأن يدفعوا إلى الطاعن من تركة مورثهم مبلغ ٢٧٥ ج لاختلافه بالتزامه من ذلك مبلغ خمسة جنيهات قيمة الأعمال التمهيدية التي قام بها الطاعن ومبلغ ٢٢٠ ج تعويضا عن الربح الذي كان يجنيه لو أتم المقاول مستقفا إلى أن المقاول الجسد يد أتم المقاول

إذ أخذ يقول مورث المطعون عليهم أنما استد العمل إلى مقال جديد قائمه على أساس آخر من مقتضاه أن بلغت قيمة الأمتار المكعبة عشرين ألف متر لا أربعين ألف متر وأن هذا الأساس أصح للأرض وأوفى بالغرض وبني على ذلك قضاءهما بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به للطاعن من محكمة أول درجة من ٤٤٠ ج إلى ٢٣٢ ج ٩٢٥ م مع أن المكعبات التي تعهد الطاعن بحفرها حسب الاتفاق المبرم بينه وبين مورث المطعون عليهم لا تقل عن أربعين ألف متر وبذلك يكون الحكمان المطعون فيهما قد خالفا نصوص العقد دون أن يبررا هذه المخالفة بأسباب مقبولة أما القول بأن عملية المقال الجديد جاءت أصح للأرض فلا سند له في الأوراق وهو بعد قول لا يصح أن يحتاج به الطاعن.

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه وفقاً لشروط المفاولة التي رست على الطاعن كان ملزماً أن يقوم بحفر مراوى ومصاريف في أرض مورث المطعون عليهم تنفيذاً لتصميم سلم إليه وقدرت فيه المكعبات الواجب حفرها بأربعة وخمسين ألف متر مكعب ونص في الاتفاق المبرم بين الطرفين أن الطاعن قابل تخفيض هذه المكعبات إلى أربعين ألف متر تحت الزيادة والعجز في حدود ١٠ ٪ وأن يكون له أجر مقداره ستة وثلاثون ملياً عن المتر المكعب وقد قضى له الحكم الابتدائي بتعويض مقداره ٤٤٠ ج مقابل ماضع عليه من ربح على أساس أن ربحه في المتر الواحد هو ١١ م قيمة الفرق بين السعر الذي قبله والسعر الذي ارتضاه المقال الجديد على اعتبار أن العملية المتفق عليها كانت تقتضى حفر أربعين ألف متر مكعب إلا أن الحكمين المطعون فيهما قد أقاما قضاءهما على أن ما يستحقه الطاعن من تعويض عما فات من الربح يجب أن لا يتعدى فرق السعر

عن ١١٧٥ متر مكعباً وهي ما حفرها فعلاً المقال الجديد استناداً إلى أن عملية هذا الأخير كانت أصح للأرض وأوفى بالغرض وذلك دون أن يبينوا الأسباب التي استند إليها في هذا التقرير ودون أن يبينوا وجه قصر تعويض الطاعن على عدد المكعبات التي قام بحفرها المقال الجديد تنفيذاً لتصميم آخر وبذلك يكون الحكمان المطعون فيهما قد خرجا على ظاهر نصوص عقد المفاولة المبرم بين الطاعن ومورث المطعون عليهم دون أن يبررا هذا الخروج بأسباب مقبولة أما القول بأن العملية التي قام بها المقال الجديد على أساس آخر كانت أصح وأوفى بالغرض - هذا القول لا يصح أن يحتاج به الطاعن ذلك لأن محل الاتفاق بينه وبين مورث المطعون عليهم كان عن أربعين ألف متر مكعب تحت العجز والزيادة في حدود ١٠ ٪ وذلك تنفيذاً للتصميم الذي سلم إليه من مورث المطعون عليهم ولا يؤثر على حقه في التعويض أن يكون المقال الآخر قد قام بالعمل على أساس تصميم جديد كان من نتيجته نقص عدد المكعبات التي حفرت ومن ثم يتعين نقض الحكمين في هذا الخصوص لانعدام أساسهما للقانوني

ومن حيث إن حصل السبب الثالث هو أن الحكم الصادر في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ شابه التصور إذ مسخت المحكمة فيه الدلائل المستند من دعوى اثبات الحالة فخرجت بها عن وضعها ودلائلها إذ اتخذت منها أساساً لتقدير قيمة الأعمال التمهيدية التي قلم بها المقال فبطلت بتقديرها إلى مبلغ خمسة جنيهات بدلاً من مبلغ سبعة وعشرين جنيهاً الذي قدره الجبير لقيمة تلك الأعمال بمقولة إن تقديره لم يبين على أساس مقبول مع أن دعوى الإبطال للحالة لم يكن المقصود منها إثبات

مبلغ الضرر إنما كان الغرض منها اثبات موعد بدء العمل وهل تراخى الطاعن في تنفيذ أعمال المقاول في الميعاد المحدد .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه ، من أن قيمة الأعمال التمهيدية تقدر بمبلغ خمسة جنيهات لا بمبلغ سبعة وعشرين جنيها الذي قدره خبير دعوى اثبات الحالة إذ لم يبين تقديره على أساس مقبول لأن تلك الأعمال قليلة ولا تقدر بأكثر مما تقدره المحكمة ، وهذا هو ما حصلته محكمة الاستئناف من بيان تقرير الخبير للأعمال التمهيدية التي قام بها الطاعن وليس فيه مسخ للدليل المستمد من دعوى اثبات الحالة ذلك أن الحكم الصادر فيها بنذب الخبير أورد من ضمن مأموريته معاينة الأعمال التي تمت في عزبة المالك وقد قدرت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قيمة تلك الأعمال مستمدة الدليل على قيامها وقيمتها من تقرير الخبير دون أن تتقيد برأيه في تقدير هذه القيمة ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم الصادر في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ مشوب بالقصور إذ لم تعول المحكمة على مستندات الطاعن وأقوال شهوده لإثبات دفعه أجره العمال الذين أرسلهم للقيام بالعمل مؤسسة قضاءها على تجريح تلك الأقوال دون أن توازن بينها وبين أقوال شهود النعي فأخطأت في فهم الواقع ولم تلق المحكمة بالا إلى أن الخطاب المؤرخ في ٣ من يونيه سنة ١٩٤٤ الذي أرسله الطاعن لمورث المطعون عليهم متضمنا إرسال خمسين عاملا لعزبة المالك فنعمهم ناظرها كان لاحقا للإيصال المؤرخ في ٢ من يونيه سنة ١٩٤٤ الذي دفع الطاعن

بموجبه الأجرة إلى العمال الأمر الذي يدل على أنه كان مقررا إرسالهم للعمل ولكنهم منعوا منه واستبقاهم رئيس العمال بدمنهور مترقبا جلاء هذا الموقف الطارىء . وقد فات المحكمة أن من طردهم ناظر العزبة هم غير الخسنيين عاملا المشار إليهم في الخطاب السالف الذكر .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم المطعون فيه ، من أن المحكمة لا تتق بأقوال شهود المقاول في هذا الشأن إذ في حين أن الخطاب المرسل منه في ٣ من يونيه سنة ١٩٤٤ للأستاذ صمويل يفيد أنه وصل للعزبة خمسون عاملا فنعمهم ناظرها إذ بشهوده يشهدون أن هؤلاء العمال لم يصلوا إلى العزبة وإنما بقوا في دمنهور ولو كان صحيحا أنه اتفق معهم على العمل بالعزبة لذهبوا إليها ولأثبت وجودهم بوجه رسمي ، وهذا الذي قرره الحكم هو تحصيل سائغ للواقع في الدعوى وأما ما يتمسك به الطاعن في سبب طعنه فهو جدل موضوعي لا تجوز اثارته لدى هذه المحكمة .

(القضية رقم ٨٤ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحي وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي المستشارين).

١٧٩

٣ أبريل سنة ١٩٥٢

مستولية عن الاخلال بعقد نقل بحري . حكم . تسببيه . قضاؤه بالتعويض عن تلف البضاعة التي كانت مشحونة إلى إحدى الموانئ ولم تصل إليها بل وضعت في ميناء أخرى حتى لحقها التلف . تأسيسه مسئولية أمين النقل على أنه ارتكب خطأ جسيما بعدم إخطاره صاحب البضاعة بتغيير سير المركب . عدم يانه مصدر هذا الالتزام الذي لا سند له من القانون هل هو الاتفاق أم هو عرف ثابت في هذا الخصوص ودليله . بطلان الحكم لانعدام أساسه القانوني .

المبدأ القانوني

متى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليها تماقت مع الطاعنة على شحن البضاعة سريعة التلف على ظهر باخرة مملوكة لهذه الأخيرة بقصد توصيلها إلى إحدى الموانئ ولكن الباخرة لم تذهب إلى الميناء المتفق عليها بل توجهت إلى ميناء أخرى وأفرغت البضاعة فيها حيث تركت مدة من الزمن ولحقها التلف ، وكان الحكم المطعون فيه إذ استبعد الأسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي أقام لقضائه على أساس آخر هو أن الطاعنة كانت ملزمة باخطار المطعون عليها بتغيير سير المركب وأن عدم قيامها بهذا الإخطار يعتبر في ذاته وبمفرده خطأ جسيماً موجبا لمسئوليتها عن تلف البضاعة - إذ قرر الحكم ذلك - دون أن يبين مصدر هذا الالتزام الذي لا سند له من القانون . هل هو الاتفاق أم هو عرف ثابت في هذا الخصوص وما دليله بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق الحكم لأحكام القانون فانه يكون متعين النقض لانعدام أساسه القانوني .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٨٢٧ سنة ٧٣ قضائية أمام محكمة الاسكندرية التجارية المختلطة على الطاعنة والمطعون عليها الثانية وقالت في صحيفة إنها

شحنت على ظهر الباخرة ماري المملوكة للطاعنة ٢٨٢ صندوقاً من التفاح وعشرة صناديق من الليمون الحلو مؤمناً عليها بمبلغ ٥٠٠ جنيه للدعوى المطعون عليها الثانية . لتصديرها إلى ميناء جدة بموجب سندی شحن مؤرخين في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٧ بأجر مقداره ١١٤ جنيهها و ٩٩ ملياً ولكن الباخرة لم تذهب إلى جدة بل توجهت إلى بور سودان وأفرغت البضاعة فيها دون علم الشاحن وتركها على الرصيف حتى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ معرضة لأشعة الشمس وبدون أن تخزنها في ثلاجات لوقايتها من التقلبات الجوية ولبثت البضاعة كذلك إلى أن احتجت المطعون عليها الأولى (الشاحنة) فكلفت الطاعنة مندوبها في بور سودان بشحن البضاعة على الباخرة عبد الله بشرط أن يدفع أجر نقلها من بور سودان إلى جدة بميناء الوصول . وقد أفرغت البضاعة في ميناء جدة في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ولما عاينها المرسل إليه ومندوبو شركة اللويدز تبين أنه تلف منها ٢٦٤ صندوقاً من التفاح أقيت في البحر بأمر السلطات الصحية . وطلبت الشركة المطعون عليها الأولى الحكم لها على الشركتين (الطاعنة والمطعون عليها الثانية) بالتضامن بمبلغ التأمين ومقداره خمسمائة جنيه مع الفوائد القانونية ابتداء من المطالبة الرسمية لحين الوفاء وبالزام الشركة الطاعنة أيضاً بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً و ٥٤ ملياً أجرة نولون الباخرتين ماري وعبد الله ومصروفات التفريغ والخبرة وتعويض الخسائر مع الفوائد القانونية والمصاريف . وفي ٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى قبل شركة التأمين كوينزلاند (المطعون عليها الثانية) وألزمت الطاعنة بمبلغ ٦١٩ جنيه و ٩٠ ملياً والفوائد بانية قضاءها بالتعويض

على أنه وإن كان الاتفاق في بوليصة الشحن على الإعفاء من المسؤولية في حالة تلف البضاعة أو هلاكها نتيجة التأخر في السفر أو تغيير اتجاه السفينة صحيحاً وفاقداً ، إلا أنه لا يخفى مسؤولية الشركة إذا كان تلف البضاعة أو هلاكها نتيجة خطأ جسم من جانبها وأن ما تزعمه الشركة من أنها علت بأنه لن يتسنى للركب المشحون عليها البضاعة دخول ميناء جدة لازدحامها ولهذا رست في ميناء بور سودان فإنه فضلاً عن كون هذا الزعم لم يعم عليه دليل - فإن الشركة الطاعنة كانت على بينة منه عن طريق مندوبها قبل التعاقد على شحن البضاعة من ميناء الاسكندرية وكان واجب الأمانة يقتضيها أن تحجم عن التعاقد على نقل بضاعة قابلة للتلف تعلم مقدماً أنها لن تصل في الميعاد المعقول إلى الميناء المقصود وأنه علاوة على ذلك ، فإن الشركة الطاعنة أخطأت خطأ فاحشاً إذ بدلاً من أن تضع البضاعة وهي قابلة للتلف بطبيعتها في ثلاجات من وقت تغريبها في ميناء بور سودان في ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٧ فاتماً لم تقم بهذا الاجراء إلا ابتداء من ٩ أغسطس سنة ١٩٤٧ لغاية ١٥ منه وتركها على أرصفة الميناء من ٣ أغسطس حتى تسعة منه معرضة لأشعة الشمس الأمر الذي لا يمكن إعفاء الشركة من المسؤولية عنه مهما كانت نصوص العقد التي تستند إليها في درء مسؤوليتها ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٦٤ تجارى سنة ٥ قضائية فأيدته محكمة استئناف الاسكندرية في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ لغير الأسباب التي أقيم عليها - إذ أقامت قضاءها على أنه " بغض النظر عما جاء بأسباب الحكم المستأنف في حدد الدليل على خطأ المستأنفة (الطاعنة) في تلف البضاعة موضوع الدعوى ومع افتراض أن الشركة المستأنفة

لم تكن تعلم بأمر ازدحام ميناء جدة وهي الجهة المرسل إليها قبل بدء رحلة المركب (مارى) المشحونة عليها البضاعة وأن من حقها لأى سبب قهرى تغيير سير المركب والاتجاه بها إلى أقرب ميناء وافراغ شحنتها فيها ونقلها بعد ذلك للجهة المرسل إليها بأية وسيلة عن طريق البر أو البحر ومع التسليم بأنها عند وصولها إلى ميناء بور سودان في يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٤٧ لم تتمكن من إفراغ شحنتها فيها إلا في يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٤٧ بسبب قلة اليد العاملة كما يؤخذ من خطاب شركة جالاتنى هانكى وكيلة اللويدز للشركة المستأنفة بيور سودان وأنها قامت بعد ذلك مباشرة بتخزين البضاعة في الثلاجات مع افتراض هذا كله فإن هذا جميعه لا يخفى مسؤوليتها الناجمة عن عدم إخطارها الشركة المستأنف عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) بتغيير خط سير المركب واضطرابها إلى تفريغ شحنتها بيور سودان اخلاء لمسؤوليتها قبول الشركة المستأنف عليها الأولى حتى يتسنى للشركة المذكورة أن تتصرف في البضاعة بشق أنواع التصرفات التي تراها ملائمة لمصلحتها كأن تتخذ الإجراءات التي تراها كفيلاً لحفظ بضاعتها وأن تتصرف فيها بالبيع لأحد عملائها بيور سودان قبل تلفها إذ هي خشيت عاقبة التأخير أما والشركة المستأنفة لم تقم بهذا الاخطار فعليها تقع تبعة هذا التقصير وليس للشركة المستأنفة أن تحتج به وراء طبيعة البضاعة المرسله من حيث قابليتها للتلف السريع إذ أن هذا الأمر أدرى إلى مواخذتها لأن الاخطار في هذه الحالة ألزم وأكثر وجوباً ، فقررت الشركة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما تنهأ الطاعنة على الحكم أنه إذ بنى مساءلتها على أنها كانت ملزمة حين

المبدأ القانوني

متى كان التقدير بالطعن قد حصل بعد فوات الميعاد الذي حددته المادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض ، فان هذا الطعن يكون غير مقبول لسقوط حق الطاعن في مباشرته . أما القول بأن الطعن في الحكم وان كان قد قرر بعد الميعاد إلا أنه جائز القبول ، إذ يعتبر طعناً فرعياً للطعن المرفوع من المطعون عليها عن نفس الحكم ، فان هذا القول مردود بأن الميعاد الذي حدده القانون للطعن بطريق النقض هو ميعاد واجب المراعاة في جميع الأحوال . ويترتب على تفويته سقوط الحق فيه حتماً ، وعلى المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٣٨١ مرافعات . وإذا كان الشارع قد خالف الأصل الذي يقوم عليه هذا النص في خصوص الاستئناف الفرعي إذ أجاز للاستئناف عليه أن يرفع استئنافاً فرعياً بعد مضي ميعاد الاستئناف فان ذلك إنما جاء على سبيل الاستثناء وبمنص صريح في القانون بما لا يجوز معه القياس في حالة الطعن بطريق النقض . وما يؤكد أن الشارع قصد عدم اجازة الطعن الفرعي أمام محكمة النقض ما أورده في المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض إذ جاء فيها (ولم ينص في المشروع على النقض الفرعي إذ روي أنه ليس من المرغوب فيه أن يسهل للنهزم الذي لم يلزموا للطعن في الحكم من تلقاء نفسه

أضطرت مركبها (ماري) إلى الرسو ببور سودان أن تخطر الشاحن مع أنه ليس لهذا الالتزام الذي افترضه من وجود سواء من الناحية القانونية أو الواقعية ، إذ عقد الشحن الذي نص فيه على الشروط التي ارتضاها الطرفان المتعاقدان لم يرد به ما يوجب هذا الاخطار كما أن القانون والعرف لا يوجبانه . إذ بني الحكم قضاءه على هذا الوجه وحده يكون معدوم الأساس القانوني متعين النقض .

ومن حيث إن هذا النعمى في محله ذلك لأن الحكم المطعون فيه إذ استبعد الأسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي وأقام قضاءه على أساس آخر هو أن الطاعنة كانت ملزمة باخطار المطعون عليها الأولى بتغير سير المركب وأن عدم قيامها بهذا الاخطار يعتبر في ذاته وبمفرده خطأ جسيماً موجباً لمسئوليتها عن تلف البضاعة إذ قرر الحكم ذلك دون أن يبين مصدراً لهذا الالتزام الذي لا سند له من القانون ، هل هو الاتفاق أم هو عرف ثابت في هذا الخصوص وما دليله بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق الحكم لأحكام القانون — فانه يكون متعين النقض لانعدام أساسه القانوني دون حاجة إلى بحث سائر أسباب الطعن .

(القضية رقم ٩٥ سنة ٢٠ قرئارة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالمعطى خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

١٨٠

٣ أبريل سنة ١٩٥٢

نقض فرعي بعد فوات ميعاد الطعن . غير جائز .
المادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض والمادة ٣٨١ من قانون المرافعات .

طريقة الطعن فيه بصفة فرعية بمناسبة طعن رفعه غيره) ولم يرد في قانون المرافعات الجديد ما يغير هذا النظر ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً لقوات ميعاده .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن كان يملك مصنعاً لاتاج (التركيب) من غزل القطن ، وفي أكتوبر سنة ١٩٤٣ باع آلات هذا المصنع لشركة الشرق الأوسط للنسيج بمبلغ ١٦٥٠ ج . وقد قدرت مأمورية الضرائب أرباحه في ١٩٤٣ من بيع المصنع ومن منتجات غزل القطن بمبلغ ١٣٤٠ ج . ولما لم يقبل هذا التقدير أحيل الأمر على اللجنة ، فقدرت جملة أرباحه في سنة ١٩٤٣ بمبلغ ١٢٤٠ ج وأرباحه من مبيعات الغزل في سنة ١٩٤٤ بمبلغ ٩٥ ج . فأقام الدعوى رقم ٥٠ سنة ١٩٤٥ لك مصر على المطعون عليها بالطعن في هذا التقدير . وفي ١١ من أبريل سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بتأييد قرار اللجنة عن أرباح سنة ١٩٤٤ وعدلت أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٣ إلى مبلغ ١١٤٠ ج بعد استئصال مبلغ ١٠٠ ج مقدار السمسة التي دفعها عند بيع آلات المصنع فاستأنف هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦ سنة ٦٥ ق مصر . وقال في أسبابه إنه لاختلاف بينه وبين المأمورية في تقدير أرباحه عن منتجات غزل القطن ، وأنه لم يحقق ربحاً من بيع آلات المصنع وفي أول أبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ، وقبل الفصل في الموضوع بتدب خير من مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميئة بأسباب هذا الحكم ، مؤسسة قضاءها على أن الملف الفردي وإن كان لا يحوى

اتفاقاً صريحاً أو ضمناً بين الطاعن والمأمورية عن أرباح الغزل ، إلا أن لجنة التقدير وقد أحيل إليها الخلاف ليس لها أن تزيد على تقدير المأمورية ، وأما بالنسبة لأرباح الطاعن من مبيعات الغزل في سنة ١٩٤٤ وأرباحه من بيع آلات المصنع ، فقررت تدب خير لمعينة هذه الماكينات وبيان ما عاد على الطاعن من ربح من بيعها ، وتحقيق ما إذا كانت مبيعاته من الغزل في سنة ١٩٤٤ كانت مما نتج من مصنعه في سنة ١٩٤٣ - وفي ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وتحديد أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٣ من مبيعات الغزل والماكينات بمبلغ ٢٧٢ م ، ٦٥١ ج تأسيساً على ما قضت به في حكمها الصادر في أول أبريل سنة ١٩٤٨ من أن لجنة التقدير ليس لها أن تزيد على تقدير المأمورية وأنه تبعاً لذلك يكون ربح الطاعن من الغزل في سنة ١٩٤٣ هو مبلغ ٩٧٦ ج ، وأن سنة ١٩٤٤ لم تحقق ربحاً في الغزل لأن ما بيع منه كان ناتجاً من الغزل الذي قدرت أرباحه عن سنة ١٩٤٣ ، وعلى أن التفسير قدر أرباح الطاعن الحقيقية من بيع الماكينات بمبلغ ٢٧٢ م ٤٧٥ ج وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٠ قرر الطاعن الطعن في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في أول أبريل سنة ١٩٤٨ بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطاعن أعلن الحكم النهائي الصادر في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٩ إلى المطعون عليها في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٠ ولم يقرر بالطعن فيه إلا في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٠ . ولما كان إعلان الحكم والتقدير بالطعن فيه قدتما بعد العمل بقانون المرافعات الجديد ، فإن ميعاد الطعن فيه يجري في حق الطاعن كما يجري في حق المعلن اليها من تاريخ إعلانه لهذا الحكم وفقاً لنص

« ومن حيث إن ما ينشاء الطاعن في سببه الأول على الشق القطعي من الحكم الصادر في أول أبريل سنة ١٩٤٨ - الذي لم يثبت سبق اعلانه سواء من الطاعن أو من المطعون عليها من أنه مشوب بالخطأ إذ قرر أن الملف الخاص به لا يحوى اتفاقاً صريحاً أو ضمناً ، على أرباحه من صناعة الغزل - هذا النعي غير مقبول لانتفاء مصلحة الطاعن فيه ذلك لأن الحكم المشار اليه وإن كان قد نفي حصول اتفاق بين الطاعن والمأمورية على تقدير أرباحه عن الغزل إلا أنه انتهى إلى الأخذ بتقديرها استناداً إلى أن اللجنة لا تملك الزيادة على هذا التقدير .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً في الحكم الصادر في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٩ لفوات ميعاده ، وعدم قبول الطعن في الحكم الصادر في أول أبريل سنة ١٩٤٨ لانتفاء مصلحة الطاعن فيه . »

(القضية رقم ١٦١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالمعطي خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد المروسي المستشارين) .

١٨١

٣ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - ضرائب . لجنة التقدير . مناط ولايتها . هي هيئة تقدير أصلية تنظر في الدرجة الثانية في نظم الممول . عدم تقيدها في تقديرها لأرباح الممول بما سبق أن اقترحت المأمورية . لها أن تزيد أو تنقص في اقتراح المأمورية وفقاً لما تراه أنه الأرباح الحقيقية .

ب - ضرائب . حكم . تسييبه . أخذه باقتراح المأمورية عن تقدير أرباح الممول . أطراحه قرار لجنة التقدير وتقدير الخبيرين بخبرها هذه الأرباح بقيمة تزيد على اقتراح المأمورية . تأسيس قضائه على مجرد قوله ابن الأسس التي بنى عليها اقتراح المأمورية جديرة

للفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٧٩ مرافعات ولما كان التقرير بالطعن قد حصل بعد فوات الميعاد الذي حددته المادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض فإن الطعن في هذا الحكم يكون غير مقبول لسقوط حق الطاعن في مباشرته . أما قول النيابة العمومية في مذكرتها أن الطعن في هذا الحكم وإن كان قد قرر بعد الميعاد ، إلا أنه جائز القبول ، إذ يعتبر طعنًا فرعياً للطعن رقم ١١٨ سنة ٢٠ ق المرفوع من مصلحة الضرائب عن نفس الحكم ، هذا القول مردود بأن الميعاد الذي حدده القانون للطعن في الأحكام بطريق النقض هو ميعاد واجب المراعاة في جميع الأحوال . ويترتب على تفويته سقوط الحق فيه حتماً ، وعلى المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٣٨١ مرافعات . وإذا كان الشارع قد خالف الأصل الذي يقوم عليه هذا النص في خصوص الاستئناف الفرعي إذ أجازت للاستئناف عليه أن يرفع استئنافاً فرعياً بعد مضي ميعاد الاستئناف فإن ذلك إنما جاء على سبيل الاستثناء وبمنص صريح في القانون مما لا يجوز معه القياس في حالة الطعن بطريق النقض . وما يؤكد أن الشارع قصد عدم إجازة الطعن الفرعي أمام محكمة النقض ما أورده في المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة بالنقض إذ جاء فيها « ولم ينص في المشروع على النقض الفرعي إذ روي أنه ليس من المرغوب فيه أن يسهل للخصم الذي لم ير لزوماً للطعن في الحكم من تلقاء نفسه طريقة الطعن فيه بصيغة فرعية متناسبة طعن رفعه غيره . » وليس في قانون المرافعات الجديد ما يغير هذا النظر . ومن ثم يكون الطعن في الحكم الصادر في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٩ غير مقبول شكلاً لفوات ميعاده .

اعتراضات الطاعنة على اقتراح المأمورية مع لزوم ذلك كله للفصل في الدعوى فان حكمها يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن في أن مأمورية ضرائب دمنهور اقترحت تقدير أرباح المطعون عليه من تجارة الدقيق وطحن الغلال بمبلغ ٦٠٠ جنيه في سنة ١٩٤١ وبمبلغ ١٠٠٠ ج في سنة ١٩٤٢ ولما لم يقبل هذا التقدير أحيل الأمر على لجنة تقدير الضرائب فقررت في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تقدير هذه الأرباح بمبلغ ٦٠٠ ج في ١٩٤١ وبمبلغ ٢٢٧٦ ج في سنة ١٩٤٢ فطعن المطعون عليه في هذا القرار لدى محكمة دمنهور الابتدائية طالباً تعديل أرباحه إلى مبلغ ١٥٢ ج في ١٩٤١ وبمبلغ ٣٦٢ ج في سنة ١٩٤٢ وقيد هذا الطعن برقم ٢١١ كلى دمنهور سنة ١٩٤٦ وفي ١٠ من يونيه سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بنقض خبير لتقدير الأرباح في هاتين السنتين وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى تقديرها بمبلغ ٥٨٩م ٢٥٠ ج في سنة ١٩٤١ وبمبلغ ٣٣١ م ٢٢٨٨ ج في سنة ١٩٤٢ ودفع المطعون عليه بطلبان قرار لجنة التقدير بالنسبة إلى أرباحه في سنة ١٩٤٢ تأسيساً على أنها لا تملك الزيادة على تقدير المأمورية كما اعترض على تقدير الخبير للأسباب التي أبداه . وفي ٢ من مارس سنة ١٩٤٨ قضت محكمة دمنهور الابتدائية بتعديل قرار اللجنة في خصوص أرباح سنة ١٩٤١ وجعلها ٢٥٠ م ٥٨٩ ج وبرفض الطعن في خصوص أرباح سنة

بالاعتبار وعدم ذكره الأسباب التي من أجلها أطرحت قرار لجنة التقدير وتقرير الخبير والأسباب التي بني عليها الحكم الابتدائي الذي عدله واعتراضات المصلحة على اقتراح المأمورية . قصور يستوجب نقض الحكم .

المبادئ القانونية

١ - أن لجنة التقدير هي - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - هيئة تقدير أصلية لاهيئة تنظر في الدرجة الثانية في نظم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه وهي بهذا الوصف لا تتقيد في تقديرها بما سبق أن اقترحتة المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه أنه الأرباح الحقيقية .

٢ - متى كان كل ما اعتمدت عليه المحكمة في أخذها باقتراح المأمورية عن تقدير أرباح الممول في إحدى السنوات هو - على ما يبين من الحكم - قولها إن الأسس التي بني عليها هذا الاقتراح جديرة بالاعتبار ؛ وهذا القول فضلاً عن اجماله وعدم صلاحيته لأن يكون تسبباً كافياً فانه خلو من بيان الأسباب التي تبرر ترجيح اقتراح المأمورية على قرار اللجنة وتقدير الخبير التاليين له ومن الرد على الأسباب التي بني عليها قرار اللجنة والذي جعلت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عبء اثبات عكسه على عاتق من يطعن فيه كما خلا من الرد على الأسباب التي اعتمد عليها الخبير في تقريره والأسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي والذي قضت المحكمة بتعديله وكذلك من الرد على

١٩٤٢ وتحصل الأسباب التي بني عليها هذا الحكم في أن لجنة التقدير هي صاحبة الاختصاص الأصلي في تقدير الأرباح ولذا يكون الدفع ببطالان قرارها في غير محله وان الاعتراضات التي أبداهها المطعون عليه على تقرير الخبير مردودة بالأسباب التي أوردتها المحكمة وأنه لما كانت المحكمة لا تملك القضاء بأكثر مما قدرته اللجنة فلا يسمها إلا اعتماد قرارها فيما يختص بأرباح سنة ١٩٤٢ وتقدير الخبير فيما يختص بأرباح سنة ١٩٤١ . استأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٠٣ سنة ٤ قضائية محكمة استئناف الاسكندرية فقضت في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتأييده في خصوص أرباح سنة ١٩٤١ وبتعديله في خصوص أرباح سنة ١٩٤٢ إلى مبلغ ١٠٠ ج وتحصل الأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم في أن مأمورية الضرائب هي صاحبة الاختصاص الأول في تقدير الأرباح ولا يصح أن يضار الممول من تطلبه منه لدى لجنة التقدير ومن ثم لا يكون لها حق الزيادة عليه وبالتالي ما كان يجوز لمحكمة الدرجة الأولى أن تأخذ بما قرره اللجنة في تقدير أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٢ بأكثر مما قدرته المأمورية د وأنه بقطع النظر عن هذا الرأي القانوني فإن الأسس التي أقامت عليها المأمورية تقديرها لأرباح المستأنف (المطعون عليه) جدية بالاعتبار دون تقدير اللجنة أو الخبير ودون ما يدعيه المستأنف (المطعون عليه) ولذلك تأخذ بها المحكمة وتعديل الحكم المستأنف تبعاً لذلك إلى مبلغ ١٠٠٠ ج عن سنة ١٩٤٢، وأن الحكم المستأنف في محله بالنسبة إلى أرباح سنة ١٩٤١ فقررت الطاعة الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور .

د ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور - أما الخطأ فلأن المحكمة اعتمدت في أخذها بتقدير المأمورية عن أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٢ على ما قرره من أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على تقدير المأمورية مع أن لجنة التقدير هي الجهة الأصلية المختصة بتقدير الأرباح ولا تلزم فيه بالتقدير الذي تكون قد اقترحت المأمورية في محاولة الاتفاق مع الممول - وأما القصور فلأن المحكمة . إذ قالت بترجيح - اقتراح المأمورية عن تقدير أرباح المطعون عليه في السنة السالف ذكرها على قرار اللجنة وتقدير الخبير المنتدب من محكمة الدرجة الأولى لم تعن ببيان الأسس التي بني عليها اقتراح المأمورية ولا الأسباب التي جعلتها في نظرها جدية بالاعتبار ولم تناقش الأسباب التي اعتمدت عليها لجنة التقدير في عدم أخذها باقتراح المأمورية ولم ترد على اعتراضات الطاعة على هذا الاقتراح ولا على الأسباب التي أوردتها الخبير في تقريره .

د ومن حيث إن هذا النعي بوجهيه في محله (أولاً) لأن لجنة التقدير هي - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في نظام الممول من تقدير المأمورية لأرباحه وهي بهذا الوصف لا تنقيد في تقديرها بما سبق أن اقترحت المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه أنه الأرباح الحقيقية . (وثانياً) لأن كل ما اعتمدت عليه المحكمة في أخذها باقتراح المأمورية عن تقدير أرباح المطعون عليه في ١٩٤٢ هو - على ما يبين من

الحكم - قولها إن الأسس التي بني عليها هذا الاقتراح جذيرة بالاعتبار وهذا القول فضلا عن إجماله وعدم صلاحيته لأن يكون تسببيا كافيا فإنه خلو من بيان الأسباب التي تبرر ترجيح اقتراح المأمورية على قرار اللجنة وتقدير الخير التاليين له ومن الرد على الأسباب التي بني عليها قرار اللجنة وقد جعلت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عبء اثبات عكسه على عاتق من يطعن فيه كما خلا من الرد على الأسباب التي اعتمد عليها الخير في تقريره والأسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي وقد قضت المحكمة بتعديله وكذلك من الرد على اعتراضات الطاعة على اقتراح المأمورية مع لزوم ذلك كله للفصل في الدعوى .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون كما شابه القصور ومن ثم يتعين نقضه .

(القضية رقم ١٦٦ سنة ٢٠ ق برئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

١٨٢

٣ أبريل سنة ١٩٥٢

قضاء مستعجل. أمره بوقف تنفيذ ورد باستحقاق ضريبة واجب النفاذ قانونا استنادا إلى المادة ٢٦٠ مرافعات . خطأ في القانون يستوجب نقضه . المادتان ١٠١، ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ .

المبدأ القانوني

حتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى

بوقف المزايدة في بيع العقار الذي سارت مصلحة الضرائب في اجراءات بيعه وفقا للأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ أقام قضاءه على أن المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات تسرى على كل تنفيذ عقارى ، وهو نظر لا يؤيده ظاهر النصوص في هذا الشأن فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تحصل الضرائب المذكورة بالطرق الإدارية طبقا للأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ، ونصت المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاق الضرائب إلا إذا صدر حكم من المحكمة الابتدائية أو الجزئية حسب الأحوال فإنه يجب في هذه الحالة اتباعه حتى الفصل نهائيا في الدعوى ، ونصت المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أنه في سائر الأحوال لا يمكن إيقاف الحجز أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالأموال أو العشور أو الرسوم المستحقة ما لم يودع المنازع المبلغ المقصود أعمال الحجز عليه أو البيع لأجله ، . وبين من هذه النصوص جميعا أن دعوى المطعون عليه بوجوب إيقاف مزايدة العقار الذي شرعت مصلحة الضرائب في بيعه بالطريق الإداري وفاء لما تطالب به من ضرائب بمقتضى القانون رقم

مصلحة الضرائب ربطت على المطعون عليه ضريبة عادية و اضافية مقدارها ٢٦٨٥ جنيها عن أرباحه في السنوات التي تبدأ من سنة ١٩٤٣ وذلك بمقتضى قرار صادر من لجنة التقدير في ١٢ يولييه سنة ١٩٤٨ عارض فيه المطعون عليه أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقد رأت مصلحة الضرائب التنفيذ على المطعون عليه تأسيساً على أن أداء الضريبة واجب ولو عورض في التقدير وذلك أعمالاً لنص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولجأت في ذلك إلى إجراءات التنفيذ الإداري التي تميزها لها المادة ٩١ من القانون السالف الذكر وسارت في إجراءات بيع عقار يملكه المطعون عليه وحددت البيع يوم أول ابريل سنة ١٩٥٠ . فرفع المطعون عليه الدعوى الحالية إلى قاضي الأمور المستعجلة طالباً إيقاف البيع وذلك حين الفصل في المعارضة المقامة منه وذلك استناداً إلى المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات التي تنص على أنه إذا شرع في التنفيذ على العقار بمقتضى حكم معجل النفاذ فلا تجرى الزيادة إلا بعد أن يصير الحكم نهائياً ، فقضى القاضي في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ بإيقاف الزيادة في بيع العقار إلى أن يصبح الحكم الذي يصدر في دعوى الموضوع نهائياً وذلك تأسيساً على أن حكم المادة ٦٦٠ مرافعات غير مقصور على إجراءات التنفيذ بالطريق الذي رسمه قانون المرافعات بل يمتد أيضاً إلى التنفيذ بالطريق الإداري فاستأنف الطاعنان فقضت محكمة القاهرة الابتدائية في ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٠ برفض الاستئناف وتأييد الحكم . فقرر الطاعنان الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذا أسس قضاءه على أن المادة

١٤ لسنة ١٩٣٩ بحجة أنه يتنازع في تقدير الضريبة ورفع دعوى بذلك ولم يفصل فيها بعد ، هي دعوى لا تقوم على أساس ظاهر من القانون ، ولا يجوز التحدى في هذا الخصوص بنص المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات ، ذلك لأن محال تطبيقها مقصور على الحالة التي تتم فيها الاجراءات وفقاً للقواعد التي حواها الكتاب الثاني من قانون المرافعات فهي لا تسرى حينما تكون اجراءات البيع قد سارت بالطريق الإداري وفقاً لنصوص الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ووفقاً لنصوص خاصة لم تلغها أو تنسخها نصوص قانون المرافعات ولم تهدف إلى شيء من ذلك المادة الثالثة من قانون اصداره بنصها على الغاء كل ما كان مخالفاً لأحكام القانون الجديد ذلك لأن الحجز الإداري مقرر بنصوص خاصة أوردها المشرع لتحقيق أغراض خاصة تكفل ضمان وسرعة تحصيل الأموال العامة فهي لا تتعارض مع نصوص عامة وضعت لتنفيذ السندات والأحكام الواجبة التنفيذ بل تقوم إلى جانبها كما كان شأنها دائماً . لتؤدي ما شرعت من أجله من أغراض خاصة تحول دون امكان تطبيق المادة ٦٦٠ مرافعات أو مدها بطريق القياس ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أوقف تنفيذ سند واجب التنفيذ استناداً إلى تأويل خاطيء للقانون ويتعين نقضه .

المحكمة

و من حيث إن الوقائع تتحصل في أن

٦٦٠ مرافعات تمنع بيع العقار موضوع التنفيذ الإدارى الموقع لتحصيل الضرائب إذا حصلت المعارضة فى تقديرها ، قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتناوبه لأن هذه المادة إنما تسرى على التنفيذ القضائى بمقتضى حكم معجل النفاذ وعلى ذلك فهى لا تسرى على التنفيذ الإدارى وعلّة ذلك عدم تعطيل حق الخزانة الأمر الذى يمتنع معه القياس فضلاً عن أن المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ صريحة فى أن تقدير لجنة الضرائب يكون أساساً لربط الضريبة وتصبح هذه الضريبة واجبة الاداء ولو طعن فى التقدير أمام القضاء وأنه لا يترتب على رفع الدعوى ايقاف استحقاق الضريبة إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة فإنه يجب اتباعه حتى الفصل نهائياً فى الدعوى كما أن المادة ٩١ منه تقضى بأن يكون تحصيل الضريبة بطريق الحجز الإدارى .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بايقاف المزايدة فى بيع العقار الذى سارت مصلحة الضرائب فى إجراءات بيعه وفقاً للأمر العالى الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ على أن المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات تسرى على كل تنفيذ عقارى وهو نظر لا يؤيده ظاهر النصوص فى هذا الشأن فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على أن " تحصيل الضرائب المذكورة بالطرق الإدارية طبقاً للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ، ونصت المادة ١٠١ على أنه " لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من الممول ايقاف استحقاق الضرائب إلا إذا صدر حكم من المحكمة الابتدائية أو الجزئية

حسب الأحوال فإنه يجب فى هذه الحالة اتباعه حتى الفصل نهائياً فى الدعوى ، ونصت المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ على أنه " فى سائر الأحوال لا يمكن ايقاف الحجز أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالأموال أو العشور أو الرسوم المستحقة مالم يودع المنازع المبلغ المقصود لإعمال الحجز عليه أو البيع لأجله ، ويبين من هذه النصوص جميعاً أن دعوى المطعون عليه بوجوب ايقاف مزايدة العقار الذى رأت مصلحة الضرائب بيعه بالطريق الإدارى وفاء لما تطالبه به من ضرائب بمقتضى القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بحجة أنه ينازع فى تقدير الضريبة ورفع الدعوى بذلك ولم يفصل فيها بعد بحكم هى دعوى لا تقوم على أساس ظاهر من القانون ولا يجوز التحدى فى هذا الخصوص بنص المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات ، ذلك لأن مجال تطبيقها مقصور على الحالة التى تتم فيها الاجراءات وفقاً للقواعد التى حواها الكتاب الثانى من قانون المرافعات فهى لا تسرى حينما تكون اجراءات البيع قد سارت بالطريق الإدارى وفقاً لنصوص الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ووفقاً لنصوص خاصة لم تلغها أو تنسخها نصوص قانون المرافعات ولم تهدف إلى شيء من ذلك المادة الثالثة من قانون اصداره بنصها على الغاء كل ما كان مخالفاً لأحكام القانون الجديد ذلك لأن الحجز الإدارى مقرر بنصوص خاصة أوردتها المشرع لتحقيق أغراض خاصة تكفل ضمان وسرعة تحصيل الأموال العامة فهى لا تتعارض مع نصوص عامة وضعت لتنفيذ السندات والأحكام الواجبة التنفيذ بل تقوم إلى جانبها كما كان شأنها دائماً لتؤدى مباشرة من أجله من أغراض خاصة تحول

دون امكان تطبيق المادة ٢٦٠ مرافعات أو مدها بطريق القياس .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أوقف تنفيذ مندد واجب التنفيذ استناداً إلى تأويل خاطيء للقانون ومن ثم يتعين نقضه .
« وحيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه .

« وحيث إنه للأسباب المقدمة يكون الحكم المستأنف الصادر من محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة في ٣ من مارس سنة ١٩٥٠ في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض الدعوى مع الزام المطعون عليه بالمصاريف . »

(القضية رقم ٢٤٠ سنة ٢٠ ق رياسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحى ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

١٨٣

١٠ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - اختصاص المحاكم . طلب تعويض عن تجريد كاهن من رتبته الكهنوتية بدعوى صدوره من المطران وهو لا يملكه وفقاً لقانون سنة ١٨٨٣ . الدفع بعدم اختصاص المحاكم . على غير أساس .

ب - مسئولية مدنية . تعويض عن تجريد كاهن من رتبته الكهنوتية . تأسيسه على أن المطران لا يملك حق التجريد . لا سند له .

المبادئ القانونية

١ - متى كان المطعون عليه حدد أساس دعواه بأنه صدور فعل من الطاعن مخالف للقانون ، هو تجريده من رتبته الكهنوتية ، مع أنه لا يملك قانوناً هذا الحق ، إذ الذى يملكه وفقاً لقانون سنة ١٨٨٣ هو المجلس

الى العام والمجلس الرومى فان الفصل فى الدعوى لا يقتضى إلا مراجعة أحكام هذا القانون لتحديد ما إذا كان تجريد المطعون عليه قد صدر من يملكه أم غير ذلك . ولما كانت هذه الدعوى بموضوعها هى دعوى تعويض . ومثلها من اختصاص المحاكم دون غيرها ومن ثم فان الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحاكم بنظرها لا يكون قد خالف القانون .

٢ - إن قوانين كنيسة الأقباط الأرثوذكس تجعل من اختصاص المطران حق تجريد الكاهن من رتبته الكهنوتية . وإذن فتى كان الطاعن وهو الرئيس الدينى للمطعون عليه قد جرده من رتبته الكهنوتية لخروجه عن طاعته وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بالتعويض للمطعون عليه أقام قضاءه على أن حق تجريد الكاهن من رتبته الكهنوتية قد انتقل بقانون سنة ١٨٨٣ من الرئيس الدينى إلى المجلس الرومى المنصوص عليه فى المادة ١٧ منه مع أنه لا سند لهذا القول فى القانون المذكور فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه فى هذا الخصوص .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، فى أن المطعون عليه رسم فى سنة ١٩٣٢ راعياً للكنيسة القبطية بشبين الكوم ، خلفاً لجسده القمص سيداروس اسحق . ثم قام بينه وبين

الطاعن خلاف ، خرج به عن واجب الطاعة لرئيسه الديني ، وانتهى به إلى الاعتداء عليه ليلة عيد الميلاد في ٦ من يناير سنة ١٩٤٥ . وهو يقوم بأداء الشعائر الدينية ، وعلى مرأى من المصلين . فجرده الطاعن من رتبته الكهنوتية وقطع صلته بالكنيسة . فأقام المطعون عليه أمام محكمة شبين الكوم الابتدائية الدعوى رقم ٣١٩ سنة ١٩٤٦ يطلب الحكم بالزامه بأن يدفع إليه مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض ، وذلك على أساس أن المطران ممنوع من التصرف في شأن القسيس وأنه إذ شلحه وقطع صلته بالكنيسة يكون قد خالف القانون ، ووجبت في ذمته التعويضات . وفي ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ عدل المدعى طلباته ، فأدخل غبطة بطريرك الأقباط الأرثوذكس في الدعوى بصفته رئيسا للجلسة الملي العام على أساس أن المجلس المذكور مسئول عن المتخاصمين وقد علم بالزاع القائم بينهما ولم يتخذ من الاجراءات ما يدفع عن المدعى عدوان المدعى عليه ، وطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا إليه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض . فدفع الطاعن بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى على أساس أن الفصل في طلب التعويض يستلزم حتما التعرض لمسائل دينية وتطبيق قوانين الكنيسة في شأنها ، وهو أمر خارج عن ولاية المحاكم . وقد تناولت المحكمة بالبحث الأمر العالي الصادر في ١٤/٥/١٨٨٣ والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والخاص بترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس والقوانين الكنسية المتعلقة برسم القسيس وشلحهم ، وانتهت إلى تقرير أنه يبين من هذه القوانين أن للأسقف وحده السلطة في تجريد الكاهن من رتبته الكهنوتية بمجرد توقيع

الحرمان عليه . غير أنها لم ترتب على هذا التقرير أثره في الدعوى ، بل تشعب بها النظر حتى انتهت إلى القول بأن الفصل في الدعوى بحالتها يستلزم الفصل في أمور دينية وينطوي على رقابة تنفيذ قوانين الكنيسة وتطبيق هذه القوانين ، وهي جميعا أمور خارجة عن ولاية المحاكم الوطنية . ومن ثم قضت في ٣١ مايو سنة ١٩٤٨ بقبول الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر ، وقيد استئنافه برقم ٥١٨ سنة ٦٥ ق وأسمه على أن موضوع دعواه ليس إساءة المطران استعمال حق مقرر له ، بل أن موضوعها هو تعرضه لأمر هو ممنوع من التعرض له ، ذلك أن المطران ممنوع من التصرف في حق القسيس ومراقبتهم ، إذ انتقل هذا الحق بمقتضى الأمر العالي الصادر بترتيب واختصاص المجلس الملي العام إلى المجلس الملي والمجلس الروحي . وعلى هذا الأساس فإن دعواه ليست إلا دعوى تعويض عن أمر صدر مخالفا للقانون ، وهي بهذا الوضع من صميم اختصاص المحاكم المدنية . وفي ١٢ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع وباختصاص المحاكم بنظر الدعوى ، وألزمت المستأنف عليهما بصفتهما بأن يدفعوا إلى المستأنف مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأعلن التقرير به إلى (حضرة سيداروس رزق القسيس سابقا) . فدفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن شكلا لأنه مقام على شخص لم تنعقد بينه وبين الطاعن خصومة ، وليس هو المطعون عليه ، ذلك أن اسم المطعون عليه قبل أن يرسم قسيسا كان سعيد رزق ، وبرسمه كاهنا أصبح اسمه القمص سيداروس رزق . وإن صح شلحه فإنه يكون قد

استعاد اسمه الأول . ولما كان الطعن قد أقيم على سيداروس رزق القسيس سابقا فإنه يكون قد وقع باطلا . ولا يرفع هذا البطلان استلام المطعون عليه ورقة التقرير بالنقض .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لا حرج على الطاعن . وقد جرد المطعون عليه من رتبته الكهنوتية ، في أن يخاطبه باسمه الذي عرف به منذ سنوات بمدينة شبين الكوم مضافا إليه صفته السابقة ، ومن ثم يكون الطعن قد أقيم على خصم في الدعوى وأعلن اعلانا صحيحا .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إنه بنى على سيدين ، حاصل أولهما خطأ الحكم في تطبيق القانون إذ قضى باختصاص المحاكم بنظر الدعوى مع أنها غير مختصة بذلك ، ذلك أن مبنى التعويض المطلوب مسائل دينية روحية بحته ؛ والقانون الصادر في سنة ١٨٨٣ بترتيب وتحديد اختصاصات المجلس الملى العام لم يمس قوانين الكنيسة ، بل أنهؤكد وجوب احترامها ، وقد جاء بالمادة ١٤ فقرة رابعة منه أن المجلس « يختص بالمحافظة على تنفيذ قوانين الكنيسة المتعلقة بقبول الرهبان بالأديرة ورسامة القسس وترقيتهم للرتب الكنيسية ومراقبة سيرهم ، ومادام أن الشارع قد خول المجلس الملى العام هذا الاختصاص بتشريع خاص فإنه بذلك يكون قد أخرج من اختصاص المحاكم . ولما كان الفصل في الدعوى يقتضى الرقابة على تطبيق وتنفيذ قوانين الكنيسة فإن المحاكم لا تكون مختصة بنظرها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بان المطعون عليه حدد أساس دعواه بأنه صدور فعل من الطاعن مخالف للقانون ، هو تجريده من رتبته

الكهنوتية ، مع أنه لا يملك قانونا هذا الحق ، إذ الذى يملكه وفقا لقانون سنة ١٨٨٣ هو المجلس الملى العام والمجلس الروحى . ولما كان ذلك فإن الفصل في الدعوى لا يقتضى إلا مراجعة أحكام هذا القانون لتحديد ما إذا كان تجريد المطعون عليه قد صدر من يملكه أم لا . وبعد فإن دعوى المطعون عليه بموضوعها هى دعوى تعويض ، ومثلها من اختصاص المحاكم دون غيرها .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم بالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون إذ ذهب إلى أنه لم يعد للرؤساء الدينيين حق توقيع الجزاءات الدينية على رجال الكهنوت ، وإذ رتب على ذلك مسئولية الطاعن المدنية عن جزاء وقع على مرءوس له — ذلك أنه لا يتصور أن يوجب قانون سنة ١٨٨٣ على المجلس الملى العام المحافظة على تنفيذ قوانين الكنيسة المتعلقة برسامة القسس وترقيتهم للرتب الكنيسية ومراقبة سيرهم دون أن يكون داخلا فى اختصاصه كذلك تنفيذ قوانين الكنيسة فى خصوص توقيع الجزاءات الدينية . إذ من شأن مثل هذا القول أن يمس العقائد المسيحية .

« ومن حيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الأصل هو أن من يختص بالتعيين يختص كذلك بمراقبة سير من يعينهم وتوقيع الجزاء عليهم عند الاقتضاء وليس فى قوانين الكنيسة ما يخالف هذا الأصل . بل إنها ، على ماقررتة محكمة أول درجة ، تجعل من اختصاص المطران حق تجريد الكاهن من رتبته الكهنوتية ومتى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون إذ قال : إن هذا الحق قد انتقل بقانون سنة ١٨٨٣ من الرئيس الدينى إلى المجلس الروحى المنصوص عليه فى المادة ١٧ منه ، مع أنه لا سند

لهذا القول في القانون المذكور ، ومن ثم يتعين نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إنه لما كان موضوع الدعوى صالحاً للحكم فيه ، وكان ماورد بأسباب حكم محكمة أول درجة من اختصاص الطاعن بفصل المطعون عليه صحيحاً في القانون وينبني عليه الحكم برفض الدعوى موضوعاً ، لا الحكم بعد اختصاص المحاكم بنظرها - لما كان ذلك فإنه يتعين الحكم برفض دعوى المطعون عليه .

(القضية رقم ١٠١ سنة ١٩٠١ ق برئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المعطي خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

١٨٤

١٠ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - (١) عقد - تفسيره - عدم جواز الانحراف عن عبارته متى كانت واضحة للتعرف على إرادة المتعاقدين .
(٢) ملكية شائعة - اتفاق أحد الملاك المشتاعين مع شريكه على أن يبني من ماله الخاص دوراً ثانياً على أن يكون له حق الاستيلاء على ربيعة إلى أن يوفيه بحصته في تكاليف البناء . هذا الاتفاق غير مخالف للنظام العام .
ب - قوة الأمر المقضي - اتفاق بين شريكين في منزل على أن يشيد أحدهما دوراً ثانياً في هذا المنزل وأن يظل منتفعاً بجميع الدور حتى يوفيه الشريك الآخر بحصته في تكاليف الانشاء . رفض المحكمة القضاء للشريك الآخر بحصته في الربيع حتى يدفع نصيبه في تكاليف الانشاء - لاتعارض بين هذا الحكم وبين حكم سبق صدوره لهذا الشريك بتثبيت ملكيته لنصيبه في الدور المذكور .

المبادئ القانونية

١ - (١) إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين .

وإذن فتي كان الثابت بالأوراق هو أن الطاعنة أبرمت عقداً مع المطعون عليها وصرحت لها فيه بأن تشيد من ماله الخاص دوراً ثانياً بالمنزل المملوك لها على الشيوع على أن يكون للمطعون عليها حق الانتفاع به إلى أن توفيها الطاعنة بحصتها في تكاليفه وعندئذ يكون لها حق الانتفاع به وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنة بطلب نصيبها في ربيع الدور المذكور أقام قضاءه على أنها لم تدفع حصتها في تكاليف إنشائه ، فإن هذا الذي جاء بالحكم من تفسير لنصوص العقد فضلاً عن استقلال المحكمة به متى كانت عبارة العقد تحمله كما هو الحال في الدعوى فإنه لا خطأ فيه في تطبيق القانون .

(ب) كما أن الحكم إذ قرر أن الاتفاق المشار إليه لا يعدو كونه نزولاً ضمنياً عن حق الطاعنة في الاستغلال لمدة مؤقتة ، وأنه اتفاق جائز وليس فيه ما يخالف النظام العام ، يكون قد نفي عنه ضمناً وصف أنه عقد قرض ، وليس في هذا الذي قرره الحكم خطأ في تطبيق القانون أو في تكييف العقد .

٢ - متى كانت المحكمة قد قررت أنه لا تعارض بين اعتبار مطالبة الطاعنة ببيع نصيبها في الدور الذي شيدته المطعون عليها بالمنزل المملوك لها على الشيوع سابقة لأوانها وبين القضاء لها بملكية هذا النصيب لأن الملكية تتكون من ثلاثة عناصر . التصرف ،

والاستعمال والاستغلال . ولأن الطاعنة نزلت في عقد الاتفاق المحرر بينها وبين المطعون عليها عن حق الاستعمال والاستغلال لمدة مؤقتة إلى أن توفيقها بحصتها في تكاليف الانشاء فان هذا الذي قرره المحكمة ليس فيه ما يناقض الحكم الصادر بثبوت ملكية الطاعنة إلى نصيبها في الدور المذكور .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل ، حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٠٠٥ جزئي الأذبكية سنة ١٩٤٣ وقالت بياناً لها إنها اتفقت مع المطعون عليها على بناء دور ثان بالمنزل المملوك لهما هما وأختهما ماتيلده جرجس اسكاروس على أن يكون نصيبها فيه بقدر الثلث وأن البناء تم في أول إبريل سنة ١٩٤٢ ووضعت المطعون عليها يدها عليه واستولت على ريعه دون أن تعطيها حقها فيه بواقع ٨٠ قرشا شهرياً وبلغ متجمده حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٤٢ مبلغ ١٠٤ جنيهات تخصم منه قيمة حصتها في تكاليف البناء ومقدارها ٦٦ ٢/٣ جنيهها فيكون الباقي لها مبلغ ٣٧ ١/٣ جنيهها طلبت الحكم بالزام المطعون عليها بدفعه اليها مع ما يستجد من الربيع ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٤٢ — ودفعت المطعون عليها هذه الدعوى بأن أنكرت حصول الاتفاق الذي استندت اليه الطاعنة كما نازعتها في ملكيتها لثلث الدور المشار اليه قائلة إنها أقامته من مالها الخاص ولذا يكون جميعه مملوكاً لها وحدها ، فقضت المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل في النزاع على الملكية ، فرفعت الطاعنة

الدعوى رقم ٣٠٩٢ جزئي الأذبكية سنة ١٩٤٦ بطلب الحكم بثبوت ملكيتها إلى القدر المذكور وقضى لها نهائياً بذلك في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ في الاستئناف رقم ١٨١ سنة ١٩٤٦ محكمة مصر الابتدائية ، ثم عجلت الطاعنة دعواها وقررت محكمة الأذبكية الجزئية إحالتها على محكمة شبرا الجزئية لاختصاصها بنظرها وقيدت بجدولها برقم ١٩٩٨ سنة ١٩٤٧ ، فطلبت المطعون عليها رفضها استناداً إلى أن الطاعنة صرحت لها بموجب عقد اتفاق محرر في أول أكتوبر سنة ١٩٣١ باقامة الدور الثاني بمصاريف من طرفها تحاسبها عليها بعد إتمامه على أن تستقل بالانتفاع به حتى توفيقها الطاعنة بحصتها في تكاليفه ولما كانت لم تدفع اليها شيئاً منها إلى الآن فلا يكون لها حق في مطالبتها بريع نصيبها فيه كما عللت عدم تقديمها الاتفاق المذكور في بداية الدعوى بأنه كان مفقوداً منها . وفي ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قضت محكمة شبرا الجزئية بنذب خبير لتقدير قيمة تكاليف الدور الثاني وصافي ريع نصيب الطاعنة فيه ، واعترضت الطاعنة على التقدير الذي قدمه هذا الخبير فقضت المحكمة بنذب خبير آخر قدم تقريراً ذهب فيه إلى تقدير قيمة التكاليف بمبلغ ٢٠٠ جنيه يخص الطاعنة ثلثه ومقداره ٦٦ ٢/٣ جنيهها وإلى تقدير صافي ريع نصيبها من أول إبريل سنة ١٩٤٢ حتى تاريخ تحرير التقرير بمبلغ ١٥٢ جنيهها و ٦٥٥ ملماً ، فيكون المستحق لها في ذمة المطعون عليها مبلغ ٨٥ جنيهها و ٩٨٩ ملماً ، عدلت الطاعنة طلباتها اليه وقضت المحكمة في ١١ من يناير سنة ١٩٤٩ بالزام المطعون عليها بدفعه اليها مع المصروفات . وتتحصل الأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم في أنه لما كان عقد الاتفاق المحرر في أول أكتوبر سنة ١٩٣١ قد أوجب على المطعون

عليها أن تشرك معها الطاعة في عملية البناء والتوقيع على الفواتير واتفاقات المقاولين وكشف المصروفات النهائي وكانت المطعون عليها لم تقم بتنفيذ ذلك كما أنكرت على الطاعة ملكيتها لثلث الدور الثاني فيكون مسلكها معها مسلك الكيد والغش وحجز الحقوق . ولا يمكن أن تضارب به الطاعة وإذا يكون دفاعها غير مقبول ويتعين الحكم عليها بالمبلغ الذي أظهره الخبير في تقريره الذي لم تطعن عليه بطعن جدي . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٥٨٨ سنة ١٩٤٩ محكمة مصر الابتدائية فقضت في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بالغائه ورفض دعوى الطاعة مع إلزامها بمصروفاتها عن الدرجتين ، فقررت الطاعة الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور .

ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في التسييب - ذلك أن الطاعة ردت على عقد الاتفاق الذي استندت اليه المطعون عليها في دفاعها والذي أسست عليه محكمة الدرجة الثانية قضاءها برفض الدعوى بأنه لم ينفذ وألغى التعامل به . بدلالة أنه اتفق فيه على أن تكاليف بناء الدور الثاني لا تعتمد إلا بتوقيع الطرفين على الفواتير واتفاقات المقاولين وكشف المصروفات النهائي وأن شيئاً من هذا لم يحصل ، إذ ضربت المطعون عليها عنه صفحا وقامت بالبناء تحت مسؤوليتها . وبذلك صارت العلاقة بينها وبين الطاعة خاضعة لحكم القانون لا لحكم العقد ومع ذلك فإن المحكمة لم ترد على هذا الذي تمسكت به الطاعة مكتفية بالقول بأن المطعون عليها قدمت دفتر صغيراً مبيناً فيه حساب البناء وموقعا على كثير من صفحاته بامضاء الطاعة - وهذا قول ليس فيه ما يصلح رداً ، إذا لا يحوى الدفتر المذكور أي

حساب ، وحتى لو كانت المحكمة وجدت فيه ما يصح الاعتماد عليه ويغني عن المستندات الواجب التوقيع عليها من الطرفين فإنه كان لزاماً عليها أن تبين محتويات الحساب وحصه الطاعة فيه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم من أنه لا نزاع بين الطرفين في أن الطاعة لم توف المطعون عليها بشيء من تكاليف الدور الثاني وذلك على الرغم من أن المطعون عليها قدمت دفتر صغيراً مبيناً فيه حساب البناء وموقعا على كثير من صفحاته المتسلسلة بامضاء الطاعة وأخرى بوصفها وكالة عن أختها ما تيلده ، وهذا مما يدل على اطلاعها اطلاعاً تاماً على نفقات البناء وحسابه ، وأنه من ثم تكون مطالبتها بربع نصيبها في الدور المذكور قبل قيامها بدفع حصتها في تكاليفه سابقة لأوانها - وهذا الذي اعتمدت عليه المحكمة لا قصور فيه ، إذ يستفاد منه أنها اعتبرت شروط عقد الاتفاق المحرر بين الطرفين قائمة وأنها نفذت بتوقيع الطاعة على دفتر الحساب وبذلك تكون قد رفضت ضمناً إدعاء الطاعة العدول عن العقد بعدم تنفيذه ، أما قولها بأن الدفتر المشار اليه لا يحوى أي حساب فهو قول عار عن الدليل ، وأما نعيها أنه كان يجب على المحكمة أن تبين محتويات هذا الحساب وحصه الطاعة فيه فلا جدوى منه متى كان النزاع في الدعوى على ماهو ثابت بالأوراق قد انحصر في أحقية أو عدم أحقية الطاعة في المطالبة بربع نصيبها في الدور الثاني قبل قيامها بدفع حصتها في تكاليفه .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أن المحكمة أخذت بظاهر الفاظ عقد الاتفاق

وقررت أن حصة الطاعنة في تكاليف بناء الدور الثاني اندفع من مالها الخاص لا من ريع نصيبها فيه الذي استولت عليه المطعون عليها — مع أن العقد خلو من بيان طريقة الوفاء بهذه التكاليف وأن المادة ١٥٠ من القانون المدني توجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ ، وأن تفسير العقود وفقا للمادة ١٥١ مدني يجب أن يكون في مصلحة المدين .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم من أن نصوص العقد — وحاصلها أن الطاعنة وأختها ما تيلده صرحتا للمطعون عليها بأن تشيد من مالها الخاص دورا ثانيا بالمنازل المملوك لهن على الشيوع على أن يكون للمطعون عليها حق الانتفاع به إلى أن توفيقها الطاعنة وأختها بحصتهما في تكاليفه وعندئذ يكون لهما حق الانتفاع به — إن هذه النصوص صريحة ولا تحتاج إلى كبير عناء في تفسيرها وأن مقتضاها البديهي هو أن الطاعنة ليس لها الحق في المطالبة بريع نصيبها في الدور الثاني إلا بعد قيامها بوفاء المطعون عليها بثالث تكاليفه — وهذا الذي جاء في الحكم من تفسير لنصوص العقد ، فضلا عن استقلال المحكمة به متى كانت عبارة العقد تحتمله كما هو الحال في الدعوى ، فانه لا خطأ فيه في تطبيق القانون ، ذلك أنه إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إدارة المتعاقدين .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن مؤدى ما قضت به المحكمة من رفض الدعوى هو أنها خولت المطعون عليها حق الاستيلاء على ريع نصيب الطاعنة في الدور الثاني بحجة أن عقد الاتفاق

المحرر بينهما يعطيها هذا الحق — مع أنه في حقيقته على ما بين من ألفاظه ليس إلا عقد قرض ، وأن المادة ٢٢٧ من القانون المدني تحرم المنفعة أيا كان نوعها متى جاوزت قيمتها الحد الأقصى المقرر قانونا ، كما هو الحال في ريع نصيب الطاعنة الذي استولت عليه المطعون عليها ، وأنه لو قيل بأن العقد المشار اليه هو عقد رهن حيازي فانه يجب قانونا أن تخصم أولا الفوائد من الريع ثم يستزل الباقي من أصل الدين المطلوب ، وبذلك تكون المحكمة إذ هي لم تقض وفقا لهذه المبادئ لم تعط العقد تكييفه القانوني الصحيح .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره المحكمة ، في خصوص اتفاق الطاعنة مع المطعون عليها على أن تستولى على ريع نصيبها في الدور الثاني حتى توفيقها بحصتها في تكاليفه ، من أن هذا الاتفاق لا يعدو كونه نزولا ضمنا عن حقها في الاستغلال لمدة مؤقتة ، ومن أنه اتفاق جائز وليس فيه ما يخالف النظام العام ، وبذلك تكون المحكمة قد نفت عنه ضمنا وصف أنه عقد قرض .

ومن حيث إن الوجه الأول من السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في التسييب — ذلك أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأن المطعون عليها نزلت عن الاتفاق المحرر بينهما بدلالة أنها في بداية الدعوى أنكرت وجوده ورفضت محاسبة الطاعنة على حصتها في تكاليف بناء الدور الثاني كما نازعتها في ملكيتها لثلاثه وترتب على ذلك وقف الدعوى بالحكم الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٤٣ وليس ذلك فقط بل إنها أيضا ظلت على هذا الموقف في دعوى الملكية التي اضطرت الطاعنة إلى رفعها وقضى فيها لمصلحتها وأن محكمة الدرجة الأولى أخذت

بهذا النظر إذ قالت إن مسلك المطعون عليها مع الطاعنة كان « مسلك الكيد والغش وحجز الحقوق ولا يمكن أن تضار به » . ولكن محكمة الدرجة الثانية على الرغم من أنها أشارت إلى ذلك وإلى أنه ترتب عليه إطالة أمد التقاضي بسوء نية فأنها أغفلت الرد عليه مع أهمية في الدعوى .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما يبين من المحكم من أن المحكمة - بناء على الأسباب التي أوردتها - اعتبرت عقدا لاتفاق المحرر بين الطاعنة والمطعون عليها قائما وقضت في الدعوى على أساسه ، وبذلك تكون قد رفضت ضمنا دفاع الطاعنة بنزول المطعون عليها عن التمسك به ولم تقول على ما أرتأته من مسلك المطعون عليها معها في الدعوى وهي في مرحلتها الأولى قبل الحكم بوقفها وفي دعوى الملكية ومن تسببها في إطالة أمد التقاضي

« ومن حيث إن الطاعنة تنعى في الوجه الثاني من السبب الرابع وفي السبب الخامس على الحكم المطعون فيه أنه جاء على خلاف حكم الملكية الصادر لمصلحتها والذي حاز قوة الأمر المقضي وأن قول المحكمة بأن الاستغلال لا يتعارض مع الملكية هو قول خارج عن موضوع الدعوى لأن الاستغلال يجب أن يكون بمقابل وله سند في القانون .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بما قرره المحكمة من أنه لا تعارض بين اعتبار مطالبة الطاعنة ببيع نصيبها في الدور الثاني سابقة لأوانها وبين القضاء لها بملكية هذا النصيب ، لأن الملكية تتكون من ثلاثة عناصر - التصرف والاستغلال والاستعمال - ولأن الطاعنة نزلت في عقد الاتفاق

المحرر بينها وبين المطعون عليها عن جحى الاستعمال - والاستغلال لمدة مؤقتة إلى أن توفيقها بحجتها في تكاليف الدور الثاني، وهذا الذي قرره المحكمة ليس فيه ما يناقض الحكم الصادر بتثبيت ملكية الطاعنة إلى ثلث الدور المذكور . أما مانعته الطاعنة على الحكم في خصوص مقابل الاستغلال وسنده القانوني فينفية ما سبق ذكره في الرد على السبب الثالث .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه » .

(القضية رقم ٤٥ سنة ٢٠ برئاسة وعصوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان الم. تشارين) .

١٨٥

١٠ أبريل سنة ١٩٥٢

وصية في صورة عقد بيع . استخلاص المحكمة من شرائط العقد أنه في حقيقة وصية . ذكرها قرآن تؤدي إلى هذا المعنى . لا خطأ في تكييف التصرف .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان عقد البيع الصادر من مورث الطاعن والمطعون عليها أقام قضاءه على أسباب وافية فسر بها شرائط العقد بما يتفق مع مدلولها ثم استخلص منها أن نية العاقلين انصرفت إلى معنى الوصية من عدم دفع ثمن المبيع ومنع المشتريين من التصرف فيه طوال حياة البائع وكذا من وضع يدهما عليه ومن عدم إلزامهما بدفع الأموال الأميرية عن الأطنان موضوع العقد إلا بعد وفاته فليس في هذا

الاستخلاص الموضوعي مخالفة للقانون أو
عيب في التسبيب .

المحكمة

« من حيث إن محصل الوقائع هو أن المطعون
عليها أقامت الدعوى على الطاعن عن نفسه
وبصفته طالبة بطلان العقد الصادر من مورث
الطرفين مملوك أفندي باسيلوس في ١٩٣٨/١/٩
والمسجل في ١٦/٢/١٩٣٨ إلى ولديه الطاعنين
ببيع ٤ س، ١ ط، ٥٠ ف والموضحة الحدود
والمعالم بصحيفتها بثمن مقداره ٢٠١ ج و ٩٤٥ م
وتثيت ملكيتها إلى ٣,٥ س، ١٥ ط شيوعاً في
هذا القدر بحق الثمن باعتبارها زوجة للورث
وذلك لأن العقد قصد به الإيصال لبعض
الورثة دون باقيهم إذ شرط به حرمان المشتري
من وضع اليد أو التصرف في العين المبيعة طيلة
حياة البائع فضلاً عن أن حالتها المالية لم تكن
تمسكنها من دفع الثمن، فرد الطاعن بأن العقد
هو عقد بيع منجز وقد صدر في سنة ١٩٣٨ في
حين أن والدهما لم يتزوج من الطاعنة إلا في سنة
١٩٤٣ . قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى .

فاستأنفت المطعون عليها ، وفي ١٩٤٩/٤/٢١
قضت محكمة استئناف أسبوط بإلغاء الحكم
المستأنف وبطلان عقد البيع وتثيت ملكية
المطعون عليها إلى ما طلبت . فقرر الطاعن عن
نفسه وبصفته بالطعن في هذا الحكم بطريق
النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب
ينمي الطاعن بالاول منها على الحكم المطعون فيه
الخطأ في تطبيق القانون اذ أخطأ في تكيف العقد
الصادر في ١٩٣٨/١/٩ والمسجل في ١٦ فبراير
سنة ١٩٣٨ والآنف ذكره فقد اعتبره وصية مع أنه

عقد بيع منجز ، وينمي بالسبب الثاني على الحكم
الخطأ في استخلاص المعنى الواضح من العقد
وتفسيره بما لا يتفق مع مدلوله إذ فسر البند الخامس
منه بأنه يحرم المشتريين من الانتفاع بغلة العين
مع أن كل ما حرمه عليهما هو أن يضعوا اليد
بنفسيهما ، وينمي بالسبب الرابع على الحكم
القصور في التسبيب إذ لم يرد على أسباب الحكم
الابتدائي لا من ناحية القانون ولا من ناحية
الواقع ، إذ جاء بالحكم الابتدائي « أن اشتراط
البائع في عقد البيع الاحتفاظ لنفسه مدة حياته
بحق الانتفاع بالعين المبيعة لا يمنع من اعتبار العقد
بيعا مادامت الملكية قد انتقلت إلى المشتري بتقطع
النظر عن القيود التي قيد بها البائع حقه في
الانتفاع بما يبيع له وأن اشتراط البائع على
المشتري عدم التصرف في العين المبيعة مدة حياته
لا يجعل للعقد وصية لأن هذا الشرط وإن كان
باطلاً في الأصل إلا أنه يكون صحيحاً استثناءً
إذا كان للبائع مصلحة كأن يكون قد اشترط في
عقد البيع بقاء العين المبيعة له طول حياته ، ولم يرد
الحكم المطعون فيه على شيء من هذا الذي استند
إليه الحكم الابتدائي مع أهميته .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه
« أن محكمة أول درجة بنت حكماً القاضى برفض
الدعوى على أنه يفرض أن الثمن لم يدفع فإن العقد
يكون عقد هبة مستتر في صورة عقد بيع والهبة
الموصوفة بصفة عقد آخر صحيحة كما أن شرط
احتفاظ البائع لنفسه في عقد البيع بحق الانتفاع
بالعين المبيعة مدة حياته لا يؤثر على سلامة العقد
إلا أن عدم دفع الثمن وحرمان المشتريين من وضع
يديهما ومنعهما من التصرف بأية صورة في العين
المبيعة وعدم سداد الأموال إلا بعد وفاة البائع
كل هذه الظروف مجتمعة كافية للدلالة على أن العقد

مقصود به الايصاء لبعض الورثة، ويبين من هذا الذي أورده الحكم أنه بعد أن لخص أسباب حكم محكمة أول درجة تولى الرد عليها بأسباب وافية فسر بها شرائط العقد بما يتفق مع مدلولها ثم استخلص منها أن نية العاقدین انصرفت إلى معنى الوصية من عدم دفع ثمن المبيع ومنع المشتريين من التصرف فيه طوال حياة البائع وكذا من وضع يدهما عليه ومن عدم الزامهما بدفع الأموال الأميرية عن الأتليان موضوع العقد إلا بعد وفاته. وليس في هذا الاستخلاص الموضوعي مخالفة للقانون أو عيب في التسيب ومن ثم يتعين رفض ما جاء بالأسباب السالف ذكرها.

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم القصور في التسيب إذ استدل على عدم دفع الثمن بما لا يؤدي إلى هذا الفهم إذ جاء به إن المورث كان يمثل البائع وابنه القاصر في وقت واحد الأمر الذي يبعث على الاعتقاد بأن ثمننا لم يدفع عن الصفقة، هذا فضلا عن أن عبارة « يبعث على الاعتقاد » تفيد التخمين والأحكام إنما تبني على اليقين.

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم لم يستند في تقريره أن ثمننا لم يدفع مقابل العين المباعة إلى ما اجتزأه منه الطاعن بهذا السبب بل أردفه بمناقشة دفاع الطاعن عن نفسه وبصفته من أن والدهما كان يستولى على ريع أطيان والتهما المتوفاة كما تركت منقولات ومصوغات قدرها بقيمة ثمن الأتليان المباعة فانه فضلا عن أن هذا الدفاع لم يقيم عليه دليل فانه لو صح هذا الإدعاء لكان البيع مناصفة للولدين دون تمييز أحدهما على الآخر.

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس

على الحكم أنه دفع أمام محكمة الموضوع بأن العقد صدر قبل زواج المورث من المطعون عليها وأن الحكم جاء خاليا من الكلام على نجاز العقد وتسجيله قبل زواج المطعون عليها وفي هذا قصور يعيبه. « ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم قد حرص على إثبات هذا الذي قاله الطاعن وتولى الرد عليه. بأن ذلك لا يغير من الوضع شيئا لأن حقها - أي الزوجة - في الإرث والطنن على العقد لا يولد إلا عند وفاة مورثها. « ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن. »

(القضية رقم ٥٩ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالمعطي خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين)

١٨٦

١٠ أبريل سنة ١٩٥٢

أ - تسجيل. توزيع طرح البحر بقرارات إدارية. تسجيل هذه القرارات لم يوجب قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣. القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الذي أوجب تسجيل هذه القرارات ليس له أثر رجعي. مثال في دعوى الشفعة.

ب - شفعة. المادة ٩٤٢ من القانون المدني التي تستلزم العرض الحقيقي والإيداع. ليس لها أثر رجعي فهي لا تسرى على دعاوى الشفعة التي رفعت قبل سريانها والتي يكنى فيها مجرد العرض البسيط.

ج - شفعة. عرض مبلغ أقل من الثمن الذي انعقد به البيع. يكنى لصحته أن يظهر الشفعيع استعداده لدفع ما يظهر أنه الثمن الحقيقي والمصروفات الرسمية.

د - شفعة. الحكم القاضى بها. يكنى لقيامه أن يثبت جوار الشفعيع من حد واحد بقطعة أرض عليها حق ارتفاق للأرض المشفوعة دون الاعتداد بقيمة أرض الشفعيع.

المبادئ القانونية

١ - قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة

١٩٢٣ لم يوجب تسجيل القرارات الادارية بتوزيع طرح البحر على اعتبار أنها لم تكن من العقود الواجب تسجيلها بمقتضى هذا القانون وأنه وإن كانت التصرفات الواجب شهرها وفقا للمادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ تشمل إلى جانب العقود التصرفات الادارية التي تتناول حقوقا عينية عقارية كقرارات وزير المالية بتوزيع طرح البحر إلا أن هذا القانون ليس له أثر رجعي فهو لا يسرى على القرارات السابقة عليه .

وإذن متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون عليه الأول في الشفعة أقام قضاءه على ما ورد في تقرير خبير الدعوى من أن أطيان الشفيع في الحد القبلي من العقار المشفوع فيه ثابتة ملكيتها له بعقود مسجلة وأنه توجد قطعة أرض من طرح البحر في الحد الشرقي سلت إلى الشفيع في ١٤ من مايو سنة ١٩٤٢ من مديرية الغربية بموجب القرار الصادر منها في أول مايو سنة ١٩٤٢ وقيدت بتكليفه ويحدها غربا القدر المشفوع فيه . فان هذا الذي استند اليه الحكم في ثبوت جوار ملك الشفيع من حدين لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن الشفيع قد تملك القدر الذي يحد العقار المشفوع فيه من الجهة الشرقية بقرار مديرية الغربية الصادر في الأول من مايو سنة ١٩٤٢ ، والذي يدل التأشير به في دفاتر المكلفة على صدور قرار سابق من وزير المالية بتوزيع أطيان طرح البحر وفقا للمادة

العاشرة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .
٢ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للشفيع بالشفعة قد قرر (أن عرض الثمن عرضا حقيقيا وايداعه خزانة المحكمة ليس لازما لصحة الشفعة بل يكفي العرض البسيط للثمن الذي يراه الشفيع حقيقيا ولا محل للتمسك بالمادة ٩٤٢ من القانون المدني الجديد إذ أن دعوى الشفعة قد رفعت قبل العمل بهذا القانون ولا أثر له على الماضي فان هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه .

٣ - إذا كان المبلغ الذي عرضه الشفيع أقل من الثمن الذي انعقد به البيع فانه يكون لصحة العرض أن يكون الشفيع قد أظهر استعدادا لدفع ما يظهر أنه الثمن الحقيقي مع كافة المصروفات الرسمية .

٤ - يكفي لقيام الحكم القاضي بالشفعة أن يثبت جوار الشفيع في حد واحد بقطعة أرض عليها حق ارتفاق لمصلحة الأرض المشفوعة دون الاعتداد في هذه الحالة بنسبة قيمة أرض الجار إلى قيمة الأرض المشفوعة .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢١٠ لسنة ٧٤ ق محكمة المنصورة المختلطة بأحقية في الشفعة في ٢٢ س ، ١٠ ط المبيعة من المطعون عليهما الثانية والثالث إلى الطاعن والمبيئة

الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى المعلنة في ١١ و ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ إلى المشتري والبائعين المقيمين بدولة اليونان والممثلين بوكليهما الأستاذ ميشيل سايتاس المحامي بالمنصورة مستندا إلى أن له أرضا زراعية تجاور الأرض المشفوع فيها من الجهتين القبلية والشرقية فضلا عن أن أرضه محملة بحق ارتفاق بالرى للأرض المبيعة وإنه لما أن علم بالبيع في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بادر في ١٦ و ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى إعلان المشتري والبائعين في وجه وكيلهما الأستاذ سايتاس المحامي برغبته في الأخذ بالشفعة مع استعداده لدفع ستين جنيا تمنا للقدر المبيع أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي مع كافة المصاريف الرسمية . سلم الطاعن بالجوار من الجهة القبلية وأنكر أن الشفيع - المطعون عليه الأول - مجاور للأرض المشفوع فيها من الناحية الشرقية كما دفع بأنه ليس للأرض المشفوع فيها أى ارتفاق على ملك الشفيع وحضر الأستاذ سايتاس عن البائعين وطلب رفض الدعوى . وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٧ نذبت المحكمة خبيراً لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وبيان ما إذا كان للمدعى ملك يلاصق الأطلان المبيعة من الحد الشرقى وسند ملكيته له ومعاينة طرق الرى المستعملة في الأطلان المشفوع فيها وتحديد ما إذا كان لها حق ارتفاق بالرى على أطلان الشفيع . وفي ١٠ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت محكمة المنصورة المختلطة باعتماد تقرير الخبير وأحقية المدعى في الشفعة في مقابل دفع الثمن ومقداره ستون جنيا والمصروفات . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٩٠ لسنة ١ ق محكمة استئناف المنصورة وطلب الغاء والقضاء أصليا بعدم قبول دعوى الشفعة واحتياطيا برفضها ومن باب الاحتياط السكلى تعديل مبلغ

الثمن إلى ١٠٠ ج بخلاف ماحقاقه والمصروفات الرسمية ، وتمسك في عريضة استئنافه بسقوط حق المطعون عليه الأول في الأخذ بالشفعة لأنه لم يعرض الثمن الوارد بالعقد وهو ١٠٠ ج و ٧٠ م عرضا حقيقيا مقترنا بإيداعه بخزانة المحكمة الأمر الذى توجبه المادة ٩٤٢ من القانون المدنى (الجديد) وبأن إعلان الرغبة في الشفعة باطل لأنه لم يوجه إلى البائعين شخصا أو في محليهما وإنما وجه إلى وكيلهما وبأن لاحق للشفيع في طلب الشفعة إذ هو جار للأرض المشفوع فيها من حد واحد ، وإنه بفرض أنه مالك للقيراط وسهمين الواقعة بالحد الشرقى فإن قيمتها لا تساوى من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوع فيها وفي ٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة إلى الثمن والزام المطعون عليه الأول بأن يدفع إلى الطاعن ١٠٠ ج و ٧٠ م بخلاف الملحقات وبأيديه فيما عدا ذلك . فقرر محامي الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعن فيهما بالوجه الأول من السبب الأول وبالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم القصور في التسييب ومخالفة الثابت بالأوراق ومخالفة القانون - ذلك أن الطاعن دفع بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة لبطلان إعلان ابداء الرغبة وكذا إعلان دعوى الشفعة للبائعين استنادا إلى أن اعلانهما في وجه المحامي عنهما الأستاذ سايتاس هو إعلان باطل فكان رد الحكم على هذا الدفع أن التوكيل الصادر منهما لمحاميهما والمحرم في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ يبيح له بيع الأطلان المشفوع فيها وبذلك يكون الاعلان اليه صحيحا وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح لأن محاميهما لم يوكل عنهما إلا في إدارة أملاكهما

والمرافعة عنهما في القضايا وكان يجب على المطعون عليهما الأخيرين تقديم التوكيل لتأكيد المحكمة من نصه ، على أن الثابت من ملف الدعوى أن المحامي المذكور لم يوقع على عقد البيع الابتدائي ولا على العقد النهائي وبذلك يكون الحكم قد خالف المادتين ٨ و ٢٤ من قانون المرافعات المختلط .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعن لم يقدم ما يثبت أن تحدى بطلان صحيفة دعوى الشفعة أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، وأما ما دفع به من بطلان إعلان الرغبة في الشفعة فمردود بأنه غير مقبول ابدأه من الطاعن كذلك لأن هذا الإعلان وجه إلى الاستاذ ميشيل سايتاس وكيل البائعين الذي ترافع في الدعوى دون أن يتمسك ببطلانه مما يفيد أنه اعتبره صحيحا بفرض أن ثبت بطلانا لاصقا به .

ومن حيث إن حاصل الوجوهين الثاني من السبب الأول والأول من السبب الثاني هو أن الحكم خالف الثابت بالأوراق كما أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أن الطاعن دفع بأن أرض المطعون عليه الأول المشفوع بها لا تتجاوز الأطنان المشفوع فيها إلا من حد واحد هو الحد القبلي ، أما الأرض المشفوع بها الواقعة في الحد الشرقي فسند ملكيته لها غير مسجل ، فكان رد الحكم على هذا الدفاع أن أخذ بتقرير الخبير بمجاورة أطيان الشفيع للأرض المشفوع فيها من حدين مع أن الثابت من تقريره أن المطعون عليه الأول إنما يستند في ملكيته للأطيان التي بالحد الشرقي إلى قرار إداري من المديرية بتوزيع طرح البحر الذي جرى في سنة ١٩٤٢ بمعرفة الإدارة بطنطا وهذا التوزيع لا يستند إلى عقد مسجل ناقل للملكية وبذلك يكون الحكم قد خالف المادة الأولى من دكرينو

الشفعة وخالف قانون التسجيل الصادر في سنة ١٩٢٣ والمادة ٩ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ كما أسند إلى الخبير خلاف الثابت بتقريره .

ومن حيث إن هذين الوجوهين مردودان بأن تقرير الخبير المودعة صورته الرسمية ضمن أوراق الطعن ورد به في هذا الخصوص أن أطيان الشفيع في الحد القبلي من العقار المشفوع فيه ثابتة ملكيتها له بعقود مسجلة في ٢ من أبريل سنة ١٩٣٦ وإن توجد قطعة أرض من طرح البحر في الحد الشرقي مساحتها ٢ س و ١ ط سلمت إلى الشفيع في ١٤ من مايو سنة ١٩٤٢ من مديرية الغربية بموجب القرار الصادر منها في أول مايو سنة ١٩٤٢ وقيدت بتسليفه بحوض الساحل الشرقي ويحدها غربا ٢٢ س و ١٠ ط القدر المشفوع فيه - وهذا الذي استند إليه الحكم في ثبوت جوار ملك الشفيع من حدين لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الذي صدر القرار السالف الذكر في ظله لم يوجب تسجيل القرارات الإدارية بتوزيع طرح البحر على اعتبار أنها لم تكن من العقود الواجب تسجيلها بمقتضى هذا القانون وأنه وإن كانت التصرفات الواجب شهرها وفقا للمادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ تشمل إلى جانب العقود التصرفات الإدارية التي تتناول حقوقا عينية عقارية كقرارات وزير المالية بتوزيع طرح البحر ، إلا أن هذا القانون ليس له أثر رجعي على ما سبق أن تملكه المطعون عليه الأول في القطعة التي تقع شرقي الأطيان المشفوع فيها بقرار مديرية الغربية الصادر في الأول من مايو سنة ١٩٤٢ والذي يدل التأشير به في دفتر المكلفة على صدور قرار سابق من وزير المالية

بتوزيع أطيان طرح البحر وفقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢ .

« ومن حيث إن حصل الوجه الثالث من السبب الأول هو أن الحكم مشوب بالقصور . إذ دفع الطاعن بأنه ليس للأطيان المشفوع فيها حق ارتفاق على أرض الشفيع وإن ما أثبتته الخبر من أن الأرض المشفوع فيها تروى بشادوف مركب على النيل من الجهة الشرقية وأن المياه تمر فوق ٢ س و ١ ط التي وزعت على المطعون عليه الأول ضمن طرح البحر في سنة ١٩٤٢ - هذا لا يعتبر حق ارتفاق على أرض الشفيع إذ لم تنتقل إليه بعد ملكية ٢ س و ١ ط بسبب عدم تسجيل سند ملكيته لها ، فكان رد الحكم على هذا الدفاع أن استند إلى تقرير الخبر وهو لا يؤدي إلى ما ذهب إليه الحكم .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما أورده الحكم أخذاً بتقرير الخبر من أن الأرض المشفوع فيها لها حق ارتفاق بالرى من شادوف مقام على أرض الشفيع التي مساحتها ٢ س و ١ ط والتي وزعت عليه بسبب طرح البحر بموجب القرار الإداري الصادر سنة ١٩٤٢ وهذا الذي قرره الخبر واعتمده الحكم فيه الرد الكافي على دفاع الطاعن المشار إليه .

« ومن حيث إن الوجه الثالث من السبب الثاني يتحصل في أن الحكم خالف القانون إذ قضى للبطعون عليه الأول بالشفعة مع أنه لم يعرض سوى مبلغ ستين حنينا ، في حين أن الحكم أثبت أن الثمن الحقيقي هو ١٠٠ ج و ٧٠ م ثم هو لم يعرض الثمن عرضاً حقيقياً ولم يودعه مع أن المادة ٩٤٢ من القانون المدني (الجديد) نصت على سقوط حق الشفعة في حالة عدم إيداع الثمن الحقيقي خزانة المحكمة .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود أولاً بما قرره الحكم من « أن عرض الثمن عرض حقيقياً وإيداعه بخزانة المحكمة ليس لازماً لصحة الشفعة بل يكفي العرض البسيط للثمن الذي يراه الشفيع حقيقياً ولا محل للتمسك بالمادة ٩٤٢ مدني جديد إذ أن دعوى الشفعة قد رفعت قبل العمل بهذا القانون ولا أثر له على الماضي ، وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه - ومردود ثانياً بأنه ثابت من الوقائع التي بينها الحكم أن الشفيع بالرغم من أنه قرر أن ثمن العقار المشفوع فيه هو ستون حنينا فإنه أظهر استعداده لدفع ما يظهر أنه الثمن الحقيقي مع كافة المصروفات الرسمية .

« ومن حيث إن الطاعن عاب على الحكم في الوجهين الرابع والخامس من السبب الثاني مخالفة القانون إذ قضى بالشفعة لتحقيق الجوار من جهتين مع أن المادة الأولى من قانون الشفعة تنص على أن أرض الجار يجب أن تكون ملاصقة للأرض المشفوع فيها من جهتين وتساوي نصف قيمة الأرض المشفوع فيها على الأقل و ثمن ٢ س و ١ ط المشفوع بها لا يساوي نصف ثمن ٢ س و ١ ط المشفوع فيها - كما خالف المادة الأولى من قانون الشفعة التي يستفاد منها أن أرض الشفيع يجب أن تجاور الأرض المشفوع فيها من حدين فلا يجوز الشفعة بأرضين منفصلتين .

« ومن حيث إن هذا النعي بشقيه غير منتج إذ يكفي لقيام الحكم أن يثبت جوار الشفيع في الحد الشرقي بالقطعة المقرر عليها حق ارتفاق لمصلحة الأرض المشفوعة دون الاعتداء في هذه الحالة بنسبة قيمة أرض الجار لقيمة الأرض المشفوعة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٢٠ سنة ٢٠ رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحى ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين)

١٨٧

١٠ أبريل سنة ١٩٥٢

فسخ . عقد بيع سيارة . رفع دعوى بفسخه استنادا إلى اخلال البائع بالتزام فى العقد . سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أسباب الفسخ . رفضها طلب الفسخ لأسباب مسوغة . لا خطأ فى تطبيق قانون العقد .

المبدأ القانونى

لا معقب على محكمة الموضوع إذ هى ناقشت فى حدود سلطتها التقديرية دعوى الفسخ ورأت بناء على أسباب سائغة رفضها واذن فتى كان الواقع هو أن الطاعن اشترى سيارة من المطعمون عليها وتعهدت البائعة بعمل الاجراءات اللازمة لنقل الرخصة باسم المشتري فى مدة لا تزيد على ١٥ يوما وإلا التزمت بإعادة الثمن الذى قبضته مع فوائده وغرامة قدرت بمبلغ معين وكان الحكم المطعمون فيه إذ قضى برفض الدعوى التى رفعها الطاعن بطلب فسخ البيع لعدم قيام المطعمون عليها بالاجراء الذى تعهدت به أقام قضاءه على سبيلين حاصل أولهما أن تخلف البائعة عن نقل الرخصة للمشتري لم يكن نكولا منها عن التزام جوهرى اتفق عليه الطرفان ذلك لأن ملكية السيارة وجهازها قد انتقلت للمشتري من وقت البيع ،

وأنه يظهر من سكوت المشتري من تاريخ انتهاء المهلة المبينة فى خطابه الموصى عليه إلى تاريخ المداهاة أنه لم ير داعيا لاثارة هذه المسألة ، ولأنه ثبت أن المشتري استلم المبيع وانتفع به زهاء ثلاث سنوات ونصف وأن المبيع من الأشياء القابلة للاستهلاك ، وحاصل السبب الثانى أن البائعة عرضت على المشتري فى انذارها نقل الرخصة لاسمه فلم يشأ أن يتعاون معها على اتمام الاجراءات . فانه ليس فيما قرره هذا الحكم أية مخالفة للقانون وأن أى السببين المتقدم ذكرهما كاف وحده لرفض دعوى الطاعن ولا محل للنمى على الحكم بمخالفة القانون بحجة أنه لم يعتد بما اتفق عليه فى عقد البيع من فسخ العقد اذا تخلفت البائعة عن نقل الرخصة متى كان الطاعن لم يقدم عقد البيع لتبين محكمة النقض ما إذا كان يحوى شرطاً فاسخاً يحول دون استعمال محكمة الموضوع حقها فى تقدير طلب الفسخ أو يحول بين البائعة وإمكانها الوفاء أو عرض الوفاء بالتزامها بعد رفع دعوى الفسخ .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع تتحصل فى أن الطاعن اشترى فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ من المطعمون عليها شاسيه سيارة بمبلغ ٦٥٠ جنيهها وتعهدت البائعة بعمل الاجراءات اللازمة لنقل الرخصة باسم المشتري فى مدة لا تزيد على ١٥ يوما وإلا التزمت بإعادة الثمن الذى قبضته مع فوائده وغرامة . وفى ٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٦

الحكم ورفض الدعوى ، قطع الطاعن في الحكم بالنقض .

وحيث إن سبب الطعن ، يتصلان في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن بمقولة إن الالتزام بنقل رخصة السيارة للمشتري ليس من الالتزامات الجوهرية التي يترتب على الإخلال بها فسخ العقد قد أساء بيان الوصف القانوني للالتزامات الجوهرية في عقد البيع ، كما أخطأ الحكم أو لم يعتد بما نص عليه في عقد البيع من أن الإخلال بهذا الالتزام يترتب عليه الفسخ وكذا حين اعتبر أمر الحظر بنقل الرخصة قوة قاهرة إذ ثبت أن البائع تعهد بنقل الرخصة رغم علمه بأمر الحظر ، وحين اعتبر استعمال السيارة فترة من الزمن مانعا من الحكم بالفسخ - كما أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن ارتضى تراخي البائعة في نقل الرخصة قد خالف الثابت في الأوراق ، إذ الثابت منها أن الطاعن كان يلح في الطلب وقد فات الحكم أن البائعة أقرت بعجزها عن نقل الرخصة بسبب أمر الحظر ، كما فاته أن يرد على وجوه الدفاع التي أثارها الطاعن في مذكرته ومرافقته الشفوية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن فسخ العقد لإخلال البائعة بالتزامها بنقل رخصة السيارة لاسم الطاعن ، على أسباب تحصل في أن المحكمة تقدير مسوغات الفسخ التي يتذرع بها المدعى فلا تقضى به إلا لأسباب جوهرية - وأنها لا ترى ثمت محلا للفسخ لأنه ثابت أن الطاعن استلم السيارة من وقت شرائها وأنها مازالت في حيازته ينتفع بها فيما أعدت له وبهذا انتقلت ملكيتها إليه باستكمال جميع عناصر الملكية والرخصة التي يطلب

أرسل المشتري للبائعة خطابا موصى عليه يخبرها فيه بأنها لم تقم بالاجراء الذي تعهدت به وأمرها ثلاثه أيام لتنفيذه ، ثم تلا ذلك أن لم يحرك أحد من الطرفين ساكنا وانقضت على ذلك فترة جاوزت السنة والسيارة في يد المشتري ينتفع بها إلى أن رفع في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ الدعوى الحالية يطلب فسخ العقد ورد الثمن الذي دفعه والفواتير ومبلغ مائة جنيه المشتري دفعه كتعويض ومائة أخرى مقابل الصندوق الذي قام بتركيبه في السيارة - وكان دفاع البائعة أن الذي حال بينها وبين نقل الرخصة هو القوة القاهرة إذ أصدرت وزارة المواصلات قرارا بحظر نقل الرخصة من شخص لآخر قبل انقضاء سنة من تاريخ التنازل عنها وذلك لمنع التلاعب بأثمان السيارات في السوق السوداء ، وأن مانسب اليها من أنها تعللت بغياب مدير الشركة في الخارج وإن كان صحيحا في ذاته إلا أنه لا يغير من حقيقة الموقف لأن الحظر كان قائما سواء كان المدير في مصر أم في الخارج وأن الشركة البائعة بمجرد زوال الحظر سارعت في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ إلى ائذار المشتري بأنها على تمام الاستعداد لنقل الرخصة لاسمه ودعته للحضور إلى مكتبها في خلال أسبوع للتوقيع على الطلب ، وأضافت إلى ذلك أن من حقها والدعوى قائمة أن تنفذ ما التزمت به للحيلولة دون القضاء بالفسخ الذي لا مبرر له بعد أن تسلم المشتري السيارة وانتفع بها من تاريخ شرائها انتفاعا من شأنه أن ينقص من قيمتها ، هذا فضلا عن أنه أصبح مالكا للسيارة من تاريخ الشراء وما نقل الرخصة إلا إجراء شكلي لا يؤثر على ملكيته - فقضت محكمة أول درجة - لمصلحة المشتري ، فاستأنفت البائعة وقضت محكمة الاستئناف بالحكم المطعون فيه ، بإلغاء

« وحيث إنه لا محل للنهي على الحكم مخالفة القانون بحجة أنه لم يعتد بما اتفق عليه في عقد البيع من فسخ العقد إذ تخلفت البائعة عن نقل الرخصة ، إذ الطاعن لم يقدم عقد البيع لتبين هذه المحكمة ما إذا كان يحوى شرطاً فاسخاً يحول دون استعمال محكمة الموضوع حقها في تقدير طلب الفسخ أو يحول بين البائعة وإمكانها الوفاء أو عرض الوفاء بالتزامها بعد رفع دعوى الفسخ ، وعلى ذلك تكون أوجه الطعن مردودة بأنه لا معقب على محكمة الموضوع إذ هي ناقشت في حدود سلطتها التقديرية دعوى الفسخ ورأت بناء على أسباب سائغة رفضها لأن تخلف البائعة عن نقل الرخصة للمشتري لم يكن فكولاً منها عن التزام جوهرى ، اتفق عليه الطرفان ذلك لأن ملكية السيارة وحيازتها قد انتقلت للمشتري من وقت البيع .. ، وأنه يظهر من سكوت المشتري من يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وهو تاريخ انتهاء المهلة الميئة في خطابه الموصى عليه إلى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وهو تاريخ المدعاة أنه لم ير داعياً لإثارة هذه المسألة ، ، ولأنه ثبت أن المشتري استلم المبيع وانتفع به زهاء ثلاث سنوات ونصف وأن المبيع من الأشياء القابلة للاستهلاك .. الخ ، ، ومردود أيضاً بأنه لا سبيل للنهي على الحكم لأنه أقام قضاءه برفض دعوى الفسخ أيضاً على أن البائعة عرضت في إنذارها المحرر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ على المشتري نقل الرخصة فلم يشأ أن يتعاون معها على إتمام الاجراءات ، إذ ليس فيما قرره الحكم ، كما سبق البيان ، أية مخالفة للقانون علماً بأن أى السيين كاف وحده لرفض دعوى الطاعن .

« وحيث إنه واضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن لم يحرك ساكناً

الحصول عليها ليست سبباً للملكية وإنما مظهر من مظاهرها . وإنه وإن كانت الملكية ثابتة للمشتري لا ينافيه فيها أحد فن حقه أن يطالب بنقل الرخصة لاسمه وقد تعهد البائع بعمل هذا الاجراء ولا أهمية لكونه تأخر عن الميعاد الذى حدده الاتفاق فانه يظهر من سكوت المشتري من يوم ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وهو تاريخ انتهاء المهلة الميئة في خطابه الموصى عليه إلى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وهو تاريخ المدعاة أنه لم ير داعياً لإثارة هذه المسألة وقد كان يتعين على المشتري وقد رفع دعواه أن يستجيب للعرض الذى عرضته عليه البائعة في إنذارها الرقم ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ويتعاون معها على السير في الإجراءات التى تحتتمها لائحة السيارات لكى تنتقل الرخصة لاسمه ... ، وأن موقف الطاعن يبدو غريباً لأنه هو الذى ينشد نقل الرخصة لاسمه ويؤسس دعواه على أن البائعة أخلت بالتزامها ويطلب الفسخ بناء على هذا الاخلال الذى قبله وسكت عليه أكثر من سنة يتمتع عن إتمام إجراءات النقل ... ، وأنه لذلك لا وجه لفسخ العقد وقد ثبت أن المشتري استلم المبيع وانتفع به حتى اليوم زهاء ثلاث سنوات ونصف وأن المبيع من الأشياء القابلة للاستهلاك وأن البائع لم يكن فى مقدوره أن ينقل الرخصة فى الميعاد الذى حدده وأنه أخطأ فى هذا التحديد لمخالفته لأمر الحظر الذى يسلم المشتري بقيامه من قبل البيع ببضعة شهور ... ، وأنه ليس أيسر على المشتري من أن ينقل الرخصة لاسمه اما بالاتفاق مع البائعة على تحرير الطلب اللازم وقد أبدت استعدادها لذلك فى إنذارها المعلن اليه أو بموجب هذا الحكم وفيه تسجيل لواقعة التصرف أو التنازل من جانب البائعة ،

فانه يكون في غير محله الذي على حكمها بالقصور في بيان ركن الخطأ في مسئولية الطاعن .

٢ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه بالتعويض عن الضرر الذي أصابه بسبب الدعاوى الكيدية التي رفعها الطاعن قرر أن مسلك هذا الأخير استنفد من وقت المطعون عليه ومجوده وماله الشيء الكثير ليجابه نشاط خصمه وأن هذه الاجراءات الكيدية التي عانى منها المطعون عليه وأفلقت باله في مدى أحد عشر عاما تقدر المحكمة عنها المبلغ الذي قضت به فان في هذا الذي أورده الحكم البيان الكافي لعناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه يملك هو ووالده ١ فدان و٩ قيراط بحوض العمالة بزمام فاو ومن هذا القدر ١٥ قيراط و ٢٠ سهم اشتراها المطعون عليه من عبد الرحمن محمد نصار فتعرض الطاعن فيها وأقام عليه والد المطعون عليه الدعوى رقم ٢٤٠٠ سنة ١٩١٠ وقضى له بالريع في ٢٤ من مايو سنة ١٩١١ وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩١٣ صدر اقرار من الطاعن بملكية والد المطعون عليه لهذا القدر وتعهد بعدم التعرض فيه غير أن الطاعن عاد إلى التعرض ورفع دعوى بطلب تثبيت ملكيته إلى ١٥ قيراط و ٢٠ سهم منه

من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لم يخالف الثابت في الأوراق كما أن الطاعن لم يبين في تقرير طعنه وجه القصور الذي يدعيه على الحكم من اغفاله الرد على دفاع جوهرى تمسك به في مذكراته ومرافعته الشفوية .

وحيث إنه لذلك تكون أوجه الطعن جميعا في غير محلها ويتعين رفض الطعن .
(القضية رقم ١٢٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٨

١٠ أبريل سنة ١٩٥٢

أ - دعوى كيدية - حكم بتعويض عن دعوى كيدية - تسببه - اشتغاله على أسباب مبررة لقضائه - مثال -
ب - حكم - تسببه - تقريره أن الدعاوى الكيدية التي رفعها الطاعن استنفدت كثيرا من وقت المطعون عليه ومجوده وماله وأنها أفلقت باله في مدى إحدى عشر عاما . في هذا الذي أورده الحكم البيان الكافي لعناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية من ظروف الدعوى وقرائن الحال فيها أن دعاوى الاسترداد التي رفعت من الغير وقضى فيها جميعا بالرفض كانت دعاوى كيدية أقيمت بإيعاز من الطاعن والتواطؤ معه اضرارا بالمطعون عليه كما استدلت على كيدية الدعاوى التي رفعها الطاعن على المطعون عليه بمضيه في التقاضي رغم رفض جميع دعاويه السابقة وباستمراره في اغتصاب الأطيان موضوع النزاع رغم الأحكام المتعددة الصادرة عليه .

فاستأنف الطاعن الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية في الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩٣٦ قنا بالتأييد ونفذ الحكم بالتسليم في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وبصحفة أعلنها المطعون عليه للطاعن في ٥ من مارس سنة ١٩٤٠ أقام المطعون عليه الدعوى الحالية رقم ١٢٨ سنة ١٩٤٠ كلى قنا وطلب الحكم على الطاعن بمبلغ ١٢٠٠ جنيه تعويضا وقيمة الربيع من سنة ١٩٢٩ لغاية سنة ١٩٣٩ . وفي ٩ من يناير سنة ١٩٤٣ قضى للمطعون عليه بربيع آل ١ فدان و ٩ قيراط عن المدة من سنة ١٩٢٩ لغاية سنة ١٩٣٩ وبايقاف الفصل في طلب التعويض حتى يفصل في دعوى براءة الذمة رقم ٢٧٧ سنة ١٩٤١ كلى قنا وكان الطاعن قد أقامها بطلب براءة ذمته من مبلغ ٥٧٧ جنيه و ١٥٧ مليا المطلوب المبيع من أجله وقضى ابتدائيا ببراءة ذمة الطاعن من مبلغ ٨٩ ج و ٦٦٨ م وفي الاستئناف عدل الحكم وقضى ببراءة ذمته من مبلغ ٦٦ جنيه و ٩٨٠ مليا ولما عجلت الدعوى الموقوفة دفعها الطاعن بأن سبب استمرار وضع يده على الأرض هو أنها شائعة في أرضه فحكمت المحكمة في ٩ من مارس سنة ١٩٤٨ بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٤٠٠ جنيه تعويضا فاستأنف الطرفان الحكم بالاستئناف رقمي ١٣٢ و ٢٦٠ سنة ٣ ق استئناف أسيوط وضمت محكمة الاستئناف الاستئنافين أحدهما للآخر وقضت في ٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ بالتأييد فظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين حاصل أولهما أن الحكم شابه القصور من ثلاثة وجوه :
الأول : إذ قضى الحكان الابتدائي والاستئنافي بالتعويض على أساس أن الطاعن عمل على وضع العراقيل في سبيل حصول المطعون

فقضى برفض دعواه في الاستئناف رقم ٢٣٨ سنة ١٩١٨ قنا في ٢ مايو سنة ١٩١٨ ثم ادعى ملكية باقي ال ١ فدان و ٩ قيراط ورفع الدعوى رقم ٣١٠ سنة ١٩٢٠ دشنا وطلب تثبيت ملكيته إلى ١٧ قيراط و ٤ أسهم فندبت المحكمة خبيرين ثم قضت برفض الدعوى في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ فاستأنف وقضى بالتأييد في القضية رقم ١٢٦ سنة ١٩٢٥ استئناف قنا في ٢ من مارس سنة ١٩٢٦ ورفع المطعون عليه الدعوى رقم ١٦٥ سنة ١٩٢٦ وطلب فيها الحكم على الطاعن بمبلغ ٥٠٨ ج قيمة الربيع من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٦ ، ١٠٠ جنيه تعويضا فدفع الطاعن بأن الأطيان المطالب ببيعها تختلف عن الأطيان المحكوم للمطعون عليه بملكيتها وقضت محكمة الدرجة الأولى بالزام الطاعن أن يدفع إلى المطعون عليه ١٠٤ جنيه فاستأنف الحكم كما استأنفه المطعون عليه وحكمت محكمة استئناف أسيوط في ١٧ من أبريل سنة ١٩٢٩ بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه ٣٤٢ جنيه و ٦٠٢ مليا قيمة الربيع لغاية سنة ١٩٢٧ منها ٥٠ جنيه تعويضا وذلك في الاستئنافين رقمي ٥٤ و ٢٥ سنة ٣ ق أسيوط بعد أن تبين للمحكمة من تقرير الخبير أن ال ١ فدان و ٩ قيراط هي بذاتها عبارة عن ال ١٥ قيراط و ٢٠ سهم وال ١٧ قيراط و ٤ أسهم السابق القضاء للمطعون عليه بتثبيت ملكيته لهما في الدعويين رقم ٢٣٨ سنة ١٩١٨ و ١٢٦ سنة ١٩٢٥ استئناف قنا وأن الطاعن دأب على المشاغبة وعدم الخضوع للأحكام - ثم استمر الطاعن في غصبه للقدر المذكور وأنشأ به ما كينة فاقام المطعون عليه الدعوى رقم ٧٢ سنة ١٩٢٩ دشنا قضى فيها في أول ديسمبر سنة ١٩٣٥ بتثبيت ملكية المطعون عليه والإزالة

(٢) دعوى الاسترداد رقم ١١٣ سنة ١٩٣٠
مدنى دشنا المقضى برفضها فى ٢٣ يونيه ١٩٣٣ .
(٣) دعوى الاسترداد رقم ٢٣٥٢ سنة ١٩٣٢
مدنى دشنا المقضى برفضها فى ٩ من مايو
سنة ١٩٣٢ .
(٤) دعوى الاسترداد رقم ٢٤٧ سنة ١٩٣٢
كلى قنا المقضى برفضها فى ١٢ من ديسمبر ١٩٣٣ .
(٥) دعوى الاسترداد رقم ٢٠٦٧ سنة ١٩٣٣
مدنى دشنا المقضى برفضها فى ١٢ من
أبريل سنة ١٩٣٣ .
(٦) دعوى الاسترداد رقم ٢٩١٤ سنة ١٩٣٣
مدنى دشنا المقضى برفضها فى ٧ أغسطس
سنة ١٩٣٣ .
(٧) دعوى الاسترداد رقم ٢٩١٥ سنة ١٩٣٣
مدنى دشنا المقضى برفضها فى ٢١ من مايو
سنة ١٩٣٣ .
(٨) دعوى الاسترداد رقم ١٧١ سنة ١٩٣٢
استئناف قنا الكلية المقضى فيها باعتبار
الاستئناف كأن لم يكن فى ٤ يوليه سنة ١٩٣٣ .
(٩) كما وأنه رفع اشكالات فى التنفيذ برقم
١٢٦٠ سنة ١٩٣٥ دشنا وقضى فيه بالرفض فى
٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ كما وأنه تقدمت ضد
المدعى عليه ثمانية محاضر تبديد من سنة ١٩٢٩
حتى سنة ١٩٤٠ كما وأنه ظهر أن الدين المزوعة
من أجله الملكية وقدره ٥٧٧ جنيه و ١٥٧ ملياً
لم يقض فيه ببراءة ذمة المدعى عليه إلا من مبلغ
٦٦ جنيه و ٩٨٠ ملياً . وحيث إن هذا اللحد فى
الخضومة من جانب المدعى عليه واسرافه فى
المضارة بها عامداً واتخاذها إياها أداة للكيد
للمدعى ووسيلة لا يذاته والانتقام منه على صورة
شاذة تدل على نأصل روح الشغب والاستهتار
لدى المدعى عليه بدليل تمسكه بأطيان المدعى

عليه على حقه بأن سخر الغير فى رفع دعاوى
استرداد واشكالات فى التنفيذ قضى برفضها
لكيديتها مع أن الطاعن غير مسئول عن الدعاوى
التي ترفع من الغير بادعاء حق لهم على العين
المراد التنفيذ عليها ولم يقيم الدليل على أن الطاعن
هو الذى كان يسخر الغير .

والثانى : إذ قرر الحكم أن مادفع به الطاعن
من أن الأرض موضوع النزاع شائعة فى أرضه
— غير صحيح — مع أن هذا القول لا سند من
الأوراق ولوصح أن له سنداً من صحيفة دعوى
معلنة من المطعون عليه هى الدعوى رقم ٥٧٠
سنة ١٩٢٩ مدنى دشنا ، فانه ما كان يجوز للحكمة
أن تأخذ بذلك دون تحقيق .

والثالث : إذ استمد من دعاوى الاسترداد
ومحاضر التبديد المحررة للطاعن قرينة على الكيدية
مع أنه لم يوضح وجه الكيد أو التدليس أو الغش
فيها ولا مال محاضر التبديد ولم يبين ظروف كل
قضية من القضايا التي أشار إليها فى أسبابه وما أبدى
فيها من دفاع ليتضح ما إذا كان الطاعن قد التزم
حدود الدفاع أم جاوزها وتعسف فى استعمالها .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه
مردود بما جاء بالحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه من أنه بعد أن استعرض
الوقائع السابق بيانها وبعد أن قرر أنه واضح
من صحيفة الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩٣٦ استئناف
قنا الكلية أن الأطيان موضوع النزاع محدودة
قال وحيث إنه فضلاً عما سلف فإن المدعى عليه
(الطاعن) عمل على عرقلة حصول المدعى (المطعون
عليه) على حقه برفع اشكالات فى التنفيذ وتسخير
الغير فى رفع دعاوى الاسترداد الآتية وهى :

(١) دعوى الاسترداد رقم ١١٠٩ سنة ١٩٢٩
مدنى دشنا المقضى برفضها فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ قضت بالتعويض دون أن تبين العناصر المكونة للضرر المقضى بالتعويض عنه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن مسلك المدعى عليه هذا استنفذ من وقت المدعى ومجهوده وماله الشيء الكثير ليجابه نشاط خصمه ولعل الحق على باطله في دعاوى مدنية كثيرة أمام عدة محاكم وفي تحقيقات جرائم تبديد كثيرة ارتكبها المدعى عليه . وحيث إن مسلك المدعى عليه ينطق بأنه اتخذ المشاكل مع المدعى صناعة له وهواية وجعل ديدنه مهاجمة والعمل على إفلاق راحته ، ومردود كذلك بما جاء في الحكم الاستثنائي من أن بدوى على فساد (الطاعن) كان يتفنن في وضع العراقيل في سبيل تنفيذ الأحكام الصادرة ضده برفع اشكالات وتسخير الغير في رفع دعاوى استرداد جديد لعرقة اجراءات التنفيذ قضى فيها جميعاً بالرفض لأنها دعاوى كيدية وهذا الذي أورده الحكم أن يفيد أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية ومن ظروف الدعوى وقرائن الحال فيها أن دعاوى الاسترداد التي رفعت من الغير وقضى فيها جميعاً بالرفض كانت دعاوى كيدية اقيمت بايعاز من الطاعن وبالتواطؤ معه اضراً بالمطعون عليه كما استدلت على كيدية الدعاوى التي رفعها الطاعن على المطعون عليه بمضيه في التقاضي رغم الحكم عليه مراراً وباستمراره في اغتصاب الاطيان موضوع النزاع رغم الأحكام المتعددة الصادرة ضده ولا يعيب الحكم أن يستند في القول بعدم صحة دفاع الطاعن بأن الأرض موضوع النزاع شائعة في أرضه - إلى صحيفة الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩٣٦ استئناف كلى قنا الواردة فيها تلك الأرض محدودة ما دام أنه قد حكم نهائياً بثبيت ملكية المطعون عليه للأرض وفقاً للحدود الواردة في تلك الصحيفة .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .

(القضية رقم ٢٦٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٩

١٧ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - نقض . طعن . المقرر بالظن قرره عن نفسه وبصفته وكلاء عن باقي الطاعنين . عدم تقديمه ما يثبت وكالته عن الباقيين ومداها . وجوب اعتبار هؤلاء الباقيين غير ممثلين في الطعن .

ب - شفعة . دعوى الشفعة . وجوب قيامها بين البائع والمشتري والشفيع في جميع مراحل التقاضي وكذلك وريثة من يتوفى منهم . مثال . طعن بالنقض . تقريره من أحد وريثة البائعة دون باقي الورثة الذين كانوا خصوما في الاستئناف . هذا الطعن غير مقبول شكلاً .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المقرر بالظن بطريق النقض

لم يقدم ما يثبت وكالته عن باقي الطاعنين

ومدى هذه الوكالة فانهم لا يكونون ممثلين في الطعن .

٢ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه متى كان موضوع الدعوى طلب تملك بطريق الشفعة فإنه يلزم لقبولها اختصاص البائع والمشتري والشفيع في جميع مراحلها ولو تعددوا وكذلك يجب اختصاص ورثة من يتوفى منهم . واذن متى كان الطعن مرفوعاً من أحد ورثة البائعة دون باقي الورثة الذين كانوا خصوماً في الاستئناف فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

المحكمة

د من حيث إن مجمل الوقائع أنه في يوم ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ باعت مورثة الطاعنين آمنة أبو النجا عبده إلى ولديها عبد العال ومحمد ولدى محمد أبو هيش ٢ فدان و ٦ قراريط و ٤ أسهم بموجب عقد استصدرا بمقتضاه حكماً بصحة التوقيع في ٤ من إبريل سنة ١٩٤٤ إلا أن آمنة باعت في ٧ من مايو سنة ١٩٤٦ نفس العين إلى محمد أحمد سبع المطعون عليه الثالث بعقد مسجل في ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٦ . وفي ١٧ من يونيه سنة ١٩٤٦ أقام المطعون عليهما الأول والثانية على البائعة آمنة والمشتري محمد أحمد سبع دعوى يطلبان الحكم بأحقيةهما في أخذ ال ٢ فدان و ٦ قراريط و ٤ أسهم بالشفعة نظير الثمن الوارد بالعقد ومقداره ٣٠٠ جنيه للجأورة من جهتين فضلاً عن حقوق الارتفاق المشتركة . فقضت محكمة أول درجة بأحقية المدعين في أخذ ال ٢ فدان و ٦ قراريط و ٤ أسهم بالشفعة مقابل الثمن

وقدره ٣٠٠ جنيه والملحقات . استأنف ورثة آمنة أبو النجا عبده وهم عبد العال وخضرة وعزيرة وفاطمة ونجية ومحمد أبو الهيثم أبو هيش وقيد الاستئناف برقم ١١٢ سنة ٥ قضائية . وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بالتأييد ، فقرر محمد أبو الهيثم محمد أبو هيش بالطعن بطريق النقض في الحكم وذلك عن نفسه وبصفته وكيلاً عن باقي أخوته ورثة آمنة وهم خضرة وعبد العال وفاطمة ونجية وعزيرة .

د ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً لمن عدا محمد أبو الهيثم لأنه ليس في الأوراق دليل على وكالته عن باقي الطاعنين سوى ما أشير إليه في التوكيل الصادر منه لمحاميهِ إذ ذكر به أن التوكيل صادر منهم له بنمرة ١٨٣ سنة ١٩٥٠ وموثق في مكتب الشهر العقاري بالمحلة .

د ومن حيث إن هذا الدفع في محله إذ لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يثبت وكالة محمد أبو الهيثم محمد عن باقي الطاعنين ومدى هذه الوكالة ومن ثم لا يكونون ممثلين في هذا الطعن . ولما كان موضوع الدعوى طلب التملك بطريق الشفعة وكان لازماً لقبولها اختصاص البائع والمشتري والشفيع في جميع مراحلها ولو تعددوا على ما جرى به قضاء هذه المحكمة وكذلك يجب اختصاص ورثة من يتوفى منهم — ولما كان الطعن مرفوعاً من أحد ورثة البائعة دون باقي الورثة الذين كانوا خصوماً في الاستئناف فإن الطعن يكون غير مقبول .

(القضية رقم ٤٤ سنة ٢٠ ق برئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المعطي خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين)

سبق عرضها ومناقشتها أمام محكمة الموضوع .
وإذن فتى كان الثابت بالحكم المطعون فيه
أن ادعاء الطاعن وجسود أكثر من ختم
للمطعون عليها سبق ابدأه أمام محكمة الموضوع
قبل اصدار حكمها الملتبس فيه فإن الحكم
المطعون فيه إذ أطرح هذا السبب لم يخالف
القانون .

٣ - يشترط في الورقة التي حصل عليها
الملتبس أن تكون معجوزة بفعل الخصم
وأن تكون قاطعة . وإذن فتى كان الطاعن
قد حصل على ورقة بتوقيع المطعون عليها
تفيد استلامها مبلغا منه بعد الحكم النهائي
فانه لا يتوافر بالحصول على هذه الورقة
الحالة الرابعة المنصوص عليها في المادة ٤١٧
مرافعات وهي حصول الملتبس بعد صدور
الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى (كان
خصمه قد حال دون تقديمها) إذ الوصف
الآخر لا ينطبق عليها كما أن تقرير الحكم
المطعون فيه بما له من سلطة تقدير الواقع
أن بصمة الختم الموقع بها على الورقة تشبه
البصمة الموقع بها على ورقة المضاهاة يجعل
تمسك الطاعن بالورقة المقدمة عديم الجدوى ،
وعلى ذلك لا تكون قاطعة .

المحكمة

د من حيث إن النيابة العامة تدفع بعدم
قبول الطعن شكلا لأن توكيل المحامي الذي قرر
بالنقض نيابة عن الطاعن لا يبيح له هذا الاجراء .
إذ جاءت عبارة قاصرة على الطعن بالنقض في
الأحكام الجنائية .

١٩٠

١٧ أبريل سنة ١٩٥٢

أ - نقض . طعن . التوكيل الصادر للمحامي المقرر
بالطعن بالنقض . عدم اشتراط النص فيه صراحة على
الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كان هذا مستعادا
من عباراته . مثال .

ب - التماس بإعادة النظر . الفس الذي يجيز التماس .
شرط توافره . مثال .

ج - التماس بإعادة النظر . الحصول على ورقة كان
الخصم قد حال دون تقديمها . شرطه . التقرير بأن
الورقة غير منتجة . تقرير موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط فيمن يقرر بالطعن
بطريق النقض إلا أن يكون محاميا مقبولا
أمام محكمة النقض موكلا من الطاعن بتوكيل
سابق على التقرير ولا يشترط في عبارة التوكيل
صيغة خاصة ، ولا النص صراحة على الطعن
بالنقض في القضايا المدنية ، متى كان هذا
مستفادا من أية عبارة واردة في التوكيل
وتتسع لتشمل الطعن بالنقض في القضايا
المدنية ، مثل تقرير الموكل أنه يوكل المحامي
في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام
المحاكم على اختلاف درجاتها ، ولا يؤثر على
شمول هذه العبارة في دلالتها للنقض في
القضايا المدنية أن يكون قد ورد بعدها في
التوكيل سرد لبعض ما يصح أن يدخل في
هذا العموم مثل المعارضة والاستئناف والطعن
بالنقض في المسائل الجنائية .

٢ - يشترط لتوافر الغش الذي يجيز
الالتماس أن لا تكون الوقائع المدعى بها

الحكم وأثناء نظر المعارضة طعننا في التحويل الصادر من المطعون عليها الأولى للطاعن فأوقف نظر المعارضة حتى يفصل في دعوى التزوير ثم قضت المحكمة الجزئية فيها بالرد والبطالان فاستأنف الطاعن ، وفي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت محكمة شين الكوم الابتدائية بتأييد الحكم ورفع الطاعن التماساً بناء على سببين : الأول - أن المطعون عليها الأولى أدخلت النش على المحكمة واستعملت طرقاً احتيالية كان من شأنها تضليل المحكمة وإيقاعها في الخطأ لأنها أوهمت المحكمة أن لها ختماً واحداً توقع به في حين أن لها عدة أختام تستعملها في معاملتها ومنها الختم الموقع به على المحرر المطعون فيه بالتزوير وهو نفس الختم الموقع به على مستندات عديدة معترف بها مسجلة ورسمية . والثاني - أن المستندات التي ستقدم من الملتبس كانت محجوزة حجزاً مادياً بفعل المطعون عليها الأولى وظهرت بعد صدور الحكم - فقضت المحكمة في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ برفض التماس ، فطعن الطاعن في الحكم بالنقض .

د وحيث إن سبب الطعن يتحصل في أن الطاعن قدم إلى محكمة التماس محضر حجز تحفظي محرراً في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٨ بناء على طلب المطعون عليها الأولى ضده وقد ظهرت المطعون عليها هذا المحضر بالتخلص في ٢٥ يناير ١٩٤٩ ووقعت بختم يخالف الختم المطعون فيه (كذا) ، وهذه الواقعة لم تحدث إلا في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٩ بعد الفصل في الاستئناف ، والختم الذي وقعت به كان محجوزاً بفعل المطعون عليها الأولى ، وبذلك توافر شرط قبول التماس وهو ظهور ورقة بعد الحكم كانت محجوزة بفعل الخصم ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يعتد بذلك

د ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأنه لا يشترط فيمن يقرر بالطعن إلا أن يكون محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض موكلًا من الطاعن بتوكيل سابق على التقرير ولا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة . ولا النص صراحة على الطعن بالنقض في القضايا المدنية ، متى كان هذا مستفاداً من أية عبارة واردة في التوكيل وتنسج لتشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية . مثل تقرير الموكل أنه يوكل المحامي في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام المحاكم الأهلية على اختلاف درجاتها ، كما هي عبارة التوكيل في الطعن الحالي ، ولا يؤثر على شمول هذه العبارة العامة في دلالاتها للنقض في القضايا المدنية أن يكون قد ورد بعدها في التوكيل سرد لبعض ما يصح أن يدخل في هذا العموم مثل المعارضة والاستئناف والطعن بالنقض في المسائل الجنائية ، ولا محل للتحدي بالحكم الصادر من هذه المحكمة في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ (الطعن رقم ١٤٩ سنة ١٨ ق) لأن عبارة التوكيل الذي قدم في ذلك الطعن على ما هو ثابت بالحكم الصادر فيه كانت لا تنسج إلا للطعن بالنقض في القضايا الجنائية .

د ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

د وحيث إن الوقائع تحصل في أن الطاعن رفع على المطعون عليهما الدعوى رقم ٧٩ سنة ١٩٤٧ شين الكوم الجزئية طالباً بإلزام المطعون عليه الثاني بضمان الأولى بدفع مبلغ ٧٥ ج والفوائد وتثبيت الحجز وجعله نافذاً . وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة غيباً بإلزام المطعون عليهما متضامنين بمبلغ ٤٠ ج والفوائد ... الخ فعارض المطعون عليهما في

فيكون قد خالف القانون كما خالف ما هو ثابت من المستندات التي قدمت في الدعوى من الطاعن .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الحكم برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير قد أقيم على ما ثبت من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة من - أولاً : أن بصمة الختم المطعون فيها باسم أمينة يونس الجندى (المطعون عليها الأولى) صادرة عن قالب يختلف فنياً عن قالب الختم الصحيح الموقع به على عقد التنازل المؤرخ في ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ المقدم للمضاهاة وثانياً : أن الامضاء المطعون فيها باسم حسن محمد الحفناوى - المطعون عليه الثانى هى امضاء غير صحيحة لم يكتبها بخط يده وإنما هى امضاء مقلدة .

وثالثاً : أن البصمة المنسوبة إلى يونس على الجندى بصفته شاهداً هى بصمة صادرة عن قالب يختلف فنياً عن بصمة عقد التنازل المقدم للمضاهاة .

ورابعاً : أن تاريخ عقد الرهن هو ١٠ أبريل كان في الأصل ١٩٣٠ ثم غير إلى ١٩٣٣ ، وعلى ذلك يكون لا وجه لالتماس إعادة النظر في الحكم

الذى قضى بالرد وبطلان بناء على أن الطاعن حصل بعد الحكم على ورقة تحمل بصمة ختم للمطعون عليها الأولى تخالف بصمة الختم المطعون

فيه ، إذ هذا يعتبر قولاً غير مفهوم الدلالة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الالتماس لم يخطئ . ولم يخالف ما هو ثابت من المستندات المقدمة ،

على أنه إذا كان الطاعن يقصد أن الورقة التى حصل عليها بعد الحكم تحمل بصمة للمطعون عليها الأولى

تخالف بصمة الختم المعترف به منها بما يدل على أن لها أكثر من ختم ، فيكون الحكم المطعون فيه

إذ قضى برفض الالتماس لم يخطئ . كذلك فقد أقام قضاءه بحق على أنه ، أولاً - يشترط لتوافر

الغش الذى يجيز الالتماس ، أن لا تكون الوقائع المدعى بها سبق عرضها ومناقشتها أمام محكمة الموضوع بينما أنه ثابت بالحكم المطعون فيه أن ادعاء الطاعن وجود أكثر من ختم للمطعون عليها الأولى سبق ابداءه أمام محكمة الموضوع قبل اصدار حكمها الملتمس فيه ، وثانياً - يشترط فى الورقة التى حصل عليها الملتمس أن تكون محجوزة بفعل الخصم ، وأن تكون قاطعة . وكلا الأمرين غير متوافرين فى الدعوى . ذلك أن توقيع المطعون عليها على ورقة للطاعن تفيد استلامها مبلغاً منه بعد الحكم النهائى لا تتوافر بالحصول عليها الحالة الرابعة المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ مرافعات وهى حصول الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة فى الدعوى . كان خصمه قد حال دون تقديمها ، إذ الوصف الأخير لا ينطبق عليها كما أن تقرير الحكم المطعون فيه بما له من سلطة تقدير الواقع أن بصمة الختم الموقع بها على الورقة تشبه البصمة الموقع بها على ورقة المضاهاة تجعل تمسك الطاعن بالورقة المقدمة عديم الجدوى ، وعلى ذلك لا تكون قاطعة .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن فى غير محله ويتعين رفضه . .

(القضية رقم ١٣٣ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحى ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

١٩١

١٧ أبريل سنة ١٩٥٢

أهليه . قاصر . بيع صدر من ناقص الأهلية بعد قرار المجلس الحسى باستمرار الوصاية عليه وبعد تسجيل هذا القرار . بطلان البيع . التحدى بعد نشر قرار استمرار الوصاية فى الجريدة الرسمية . غير مقبول .

المبدأ القانوني

إن قرارات المجالس الحسبية باستمرار الوصاية على القاصر بعد بلوغه سن الرشد تنتج آثارها فتحدد من أهليته من تاريخ صدورها وتكون حجة على الكافة من تاريخ تسجيلها ، وليس في القانون من نص يستفاد منه وجوب تراخي أثر هذه القرارات بالنسبة للغير حسن النية حتى نشرها في الجريدة الرسمية . وإذن فمضى كان الواقع هو أن جميع عقود البيع موضوع النزاع قد صدرت من ناقص الأهلية إلى المطعون عليهم بعد صدور قرار المجلس الحسبي باستمرار الوصاية عليه وتسجيله فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة هذه العقود تأسيساً على أن قرار المجلس الحسبي باستمرار الوصاية لم ينشر في الجريدة الرسمية وفقاً للبادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المجالس الحسبية الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المسألة

د من حيث إن الوقائع - حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنة بصفقتها وصياً على ابنها مرعى عبد العليم محمد أقامت الدعوى رقم ٢٨٠ سنة ١٩٤٨ ك المنيا وقالت فيها ، إنه في يوم ٣ من فبراير سنة ١٩٤٣ وقبل أن يبلغ ابنها سن الرشد صدر قرار من المجلس الحسبي باستمرار الوصاية عليه ، وسجل هذا القرار في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٣ -

وأنة بعد صدور هذا القرار وتسجيله تصرف ابنها ببيع ٢ فدان و ١٨ قيراط إلى المطعون عليه الأولى بعقد مؤرخ في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ومسجل برقم ١٠٠٣ سنة ١٩٤٨ و ٢ قيراط بعقد مؤرخ في ٧ من مارس سنة ١٩٤٨ و ١٥ قيراط إلى المطعون عليهما الثاني والثالث ونصير أبسخرين مورث المطعون عليهما الرابعة والخامسة و ١٣ قيراط إلى المطعون عليها الأخيرة بعقد مؤرخ في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٤٤ ومسجل برقم ٢٦٧٩ سنة ١٩٤٤ . وطلبت الحكم أولاً بإقامة حارس قضائي على هذه الأطنان لاستقلالها وإيداع صافي ريعها خزانة المحكمة وثانياً بإبطال عقود البيع السالفة الذكر ومحو التسجيلات التي ترتبت عليها . وفي ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بتعيين الشيخ عبد المنعم منصور حارساً قضائياً ، وفي ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت بإبطال عقود البيع الصادرة من مرعى عبد العليم محمد إلى المطعون عليهم ، استناداً إلى أن جميع هذه العقود صدرت بعد قرار المجلس الحسبي باستمرار الوصاية على البائع وتسجيل هذا القرار وأنها بذلك تكون قد صدرت من شخص ناقص الأهلية فهي باطلة تطبيقاً للبادة ١٢٨ مدني ٢١٠ فقرة أولى و ٢٩ من قانون المجالس الحسبية ، وأنه وإن كانت المادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المجالس الحسبية تنص على نشر قرارات المجالس الحسبية الصادرة باستمرار الوصاية ، إلا أن هذه القرارات تظل قائمة وتنتج آثارها رغم عدم نشرها ، ولا محل للقول بسبق حصول قسمة بين البائع وأخوته . وأن الوصية قد اعتمدت توقيع البائع ، لأن بطلان العقود موضوع الدعوى لا يصححه وجود عقود لم تعرض بعد على الهيئة المختصة . فاستأنف المطعون عليهم عدة

الآخيرة هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٥١٢ سنة ٢٦ ق القاهرة وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعة تأسيساً على أن نشر قرار المجلس الحسبي القاضي باستمرار الوصاية على ناقص الأهلية واجب وفقاً للمادة ٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المجالس الحسبية ، وأنه لا يخفى عن النشر تسجيل قرار المجلس ، وأنه إذا لم يتم النشر فلا يحتاج بقرار المجلس الحسبي قبل المتعاقد مع ناقص الأهلية إلا إذا تبين من ظروف الدعوى وملاساتها أنه كان على علم بصدوره ، وهو ما لم يقدم عليه دليل ، فقررت الطاعة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن ما تنعاه للطاعة على الحكم هو أنه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين الأول إذ قضى بصحة العقود موضوع الدعوى ، في حين أنها قد صدرت من البائع مرعى عبد العليم إلى المطعون عليهم بعد صدور قرار المجلس الحسبي باستمرار الوصاية عليه وبعد تسجيل هذا القرار . والثاني إذ قضى بأن قرار المجلس الحسبي الذي لم ينشر في الجريدة الرسمية وفقاً للمادة ٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المجالس الحسبية ، لا يحتاج به قبل المتعاقد مع ناقص الأهلية إلا إذا بان من ظروف الدعوى وملاساتها أنه كان على علم بالقرار رغم عدم نشره ، مع أن القانون لم يشترط إلا تسجيل هذه القرارات ولم ينص على وجوب نشرها .

« ومن حيث إن النعي في محله . ذلك لأن الثابت بالحكم الصادر من محكمة أول درجة أن قرار المجلس الحسبي باستمرار الوصاية على القاصر بعد بلوغه سن الرشد قد صدر في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٣ وسجل في ٦ منه ، وأن جميع العقود موضوع النزاع قد صدرت منه إلى المطعون عليهم

بعد هذا التاريخ ، وأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة هذه العقود تأسيساً على أن قرار المجلس الحسبي باستمرار الوصاية لم ينشر في الجريدة الرسمية وفقاً للمادة ٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المجالس الحسبية الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن قرارات المجالس الحسبية باستمرار الوصاية على القاصر بعد بلوغه سن الرشد تنتج آثارها فتحد من أهليته من تاريخ صدورها وتكون حجة على الكافة من تاريخ تسجيلها ، وليس في القانون من نص يستفاد منه وجوب تراخي أثر هذه القرارات بالنسبة للغير حسن النية حتى نشرها في الجريدة الرسمية ، ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

« ومن حيث إنه لما كان موضوع الدعوى صالحاً للحكم فيه وكانت العقود المطعون فيها قد صدرت جميعها من البائع بعد تسجيل قرار استمرار الوصاية عليه ، فتكون قد صدرت من غير ذي أهلية ويكون طلب إبطالها في محله ومن ثم يتعين تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة .

(القضية رقم ١٣٦ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المطلب خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

١٩٢

١٧ أبريل سنة ١٩٥٢

حكم . تسييه . اغفاله الرد على دفاع جوهرى في تحديد مسئولية الوكيل بالعمولة عن تلف بضاعة . قصور يستوجب نقض الحكم .

المبدأ القانوني

حتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى

بمسئولية الطاعن عن ثمن البضاعة بوصفه وكيلًا بالعمولة أقام قضاءه على أنها فقدت نتيجة سلسلة أخطاء جسيمة وقعت منه إذ لم يبادر إلى بيعها بعد أن تلقى موافقة المطعون عليه على ذلك ولم ينقلها من مخازن الجمر إلى مخازن الاستيداع ثم سلم مستنداتهما إلى الوكيل الجديد للمطعون عليه غير مظهرة وناقصة وكان الطاعن قد تمسك لدى المحكمة بأنه لم يبيع البضاعة لأنه لم يجد لها مشتريا نظراً لرداءة صنفها وأنه لم ينقلها إلى مخازن الاستيداع لأن المطعون عليه لم يدفع إليه مصروفات التخليص عليها ونقلها وهذا فضلاً عن أنه يستوى وجودها بمخازن الجمر أو مخازن الاستيداع وأنه بمجرد أن طلب منه وكيل المطعون عليه تظهير الأوراق الخاصة بالبضاعة ظهرها إليه وإن الشهادة التي ادعى هذا الوكيل أنها ناقصة لا يعرف الطاعن عنها شيئاً ولم تكن المحكمة يبحث هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير له وجه الرأى فى الدعوى . فان حكمها يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل فى أنه فى ٦ من يونيه سنة ١٩٤٥ شحن المطعون عليه طنًا من المسلى على الباخرة هيرون بإيصال شحن وارد به أن الطرود لحساب الأمر فى ميناء الإسكندرية والبضاعة ترانست إلى يافا والمخبرة مع نجيب القطان بيافا ثم حرر المطعون عليه عن هذه البضاعة فاتورة فى ٢٠ من يونيه سنة ١٩٤٥

إلى ياغنام وحمارة بالقدس تدل على بيع البضاعة سيف الاسكندرية ترانست فلسطين بوساطة الطاعن بثمان مقدار ٤٠٠ ج وفى ١٩ من يولييه سنة ١٩٤٥ كتب الطاعن إلى المطعون عليه بأنه لا يمكنه دفع الثمن فى مصر وأنه يتعين دفعه فى فلسطين عند استلام البضاعة وأنه يمكنه فى المستقبل إرسال المسلى إلى فلسطين إلى الخواجات ياغنام وحمارة تحت مسؤولية الطاعن واتخاذ الإجراءات للوفاء بوساطة بنك باركيز وفى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أرسل الطاعن برقية إلى المطعون عليه يعرض عليه فيها أن يبيع البضاعة بالاسكندرية بسعر الكيلو ٢٥ قرش صاغ لحساب المطعون عليه فرد الأخير عليه بريقة فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بالموافقة على البيع بأحسن الأسعار ولكن البيع لم يتم فأرسل المطعون عليه إلى الطاعن بريقة فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بالغاء التفويض أردفها بكتاب محرر فى ١٧ من سنة ١٩٤٥ بأنه فوض ليون دانا فى استلام البضاعة ، وبعد مخبرات عديدة بين الطاعن وليون دانا بقيت أثناءها البضاعة على رصيف الجمر انتهى الأمر بإرسالها إلى المهمل ثم بيعها بمعرفة الجمر بعد مضي المدة القانونية على بقائها بالمهمل ذلك بعد إعداد ٣٨ صفيحة منها لعدم صلاحيتها للاستهلاك وبلغ ثمن السبعة عشرة صفيحة الباقية خمسين جنياً . فأقام المطعون عليه الدعوى رقم ٦٥٠ سنة ٧٢ ق مصر الابتدائية المختلطة على الطاعن بصحيفة أعلنها له فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وطلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع إليه ٤٠٠ ج والفوائد القانونية والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفى ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة حضورياً بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٤٠٠ ج وفوائده بواقع ٦ ٪ سنوياً

من تاريخ الطلب الرسمي حتى الوفاء والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٣٥٠ سنة ٦٦ ق تجارى وفى ٥ أبريل سنة ٩٥٠ حكمت محكمة استئناف القاهرة بالتأييد . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور إذ قضى بمسؤوليته عن ثمن البضاعة على أساس أنه وكيل بالعمولة وأن البضاعة فقدت نتيجة سلسلة أخطاء جسيمة وقعت منه بمقولة إنه لم يبادر إلى بيعها تنفيذا للأمر الصادر له بذلك من المطعون عليه فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وأنه لم يودعها فى مخازن البوندد بل تركها فى الجرك وأنه لم يسلم مستنداتها كاملة إلى ليون دانا وكيل المطعون عليه عندما أراد التخليص عليها واستلامها فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وترتب على ذلك إعدام بعض البضاعة وبيع الباقي بالمزاد ولم يعن الحكم بتحقيق وجه الخطأ المنسوب للطاعن ولا رابطة السببية بينه وبين الضرر — كما لم يعن بالرد على مادفع به الطاعن من أنه لم يبيع البضاعة لأنه لم يجد لها مشتريا نظراً لرداءة صنفها وأنه لم ينقلها إلى البوندد لأن المطعون عليه لم يدفع إليه مصروفات التخليص عليها ونقلها هذا فضلاً عن أنه يستوى وجودها بمخازن الجرك أو مخازن البوندد وأنه بمجرد أن طلب منه ليون دانا تظهير الأوراق الخاصة بالبضاعة ظهرها إليه وأن الشهادة التى ادعى ليون دانا أنها ناقصة لا يعرف عنها الطاعن شيئاً لم يعن الحكم بالرد على ذلك كله مع أهميته إذ لو ثبت لتغير وجه الرأى فى الدعوى

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بمسؤولية الطاعن عن ثمن البضاعة

بوصفه وكيل بالعمولة تأسيساً على أنها فقدت نتيجة سلسلة أخطاء جسيمة وقعت منه إذ لم يبادر إلى بيعها بعد أن تلقى موافقة المطعون عليه على ذلك ولم ينقلها من مخازن الجرك إلى مخازن البوندد ثم سلم مستنداتها إلى ليون دانا غير مظهرة وناقصة وذلك دون أن تعنى المحكمة يبحث دفاع الطاعن السابق الإشارة إليه مع أنه تمسك به لديها كما يبين من الصورة الرسمية المذكورة المقدمة إليها ، ولما كان هذا الدفاع جوهرى ومؤثراً فى الدعوى فإن إغفاله يعتبر قصوراً يستوجب نقض الحكم دون حاجة إلى بحث أسباب الطعن الأخرى .

(القضية رقم ١٤٠ سنة ٢٠ ق براسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحى ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين).

١٩٣

١٧ أبريل سنة ١٩٥٢

اثبات . طلب تعويض عن تهمدم حجريين فى منزل . دفع المدعى عليه الدعوى بأن الحجرين غير مملوكين للمدعى . عبء اثبات ملكية الحجرين يقع على عاتق المدعى . حكم . تسييه . قضاؤه بالتعويض استناداً إلى عجز المدعى عليه عن اثبات دفاعه . خطأ فى تطبيق قواعد الاثبات وتصور .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها الأولى بالتعويض عما حدث من ضرر بسبب انهيار غرفة وتصدع أخرى مجاورة لها بالدور العلوى من المنزل الذى له حق الركوب على دور سفلى يملكه الطاعنان وباقي المطعون عليهم شيوخاً بينهم أسس قضاءه على أن الدعوى رفعت من المطعون

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفقتها وكيلة عن زوجها الغائب أحمد فاضل السوهاجي أقامت الدعوى رقم ١٤٨٠ لسنة ١٩٤٨ مدني بندر الفيوم على الطاعنين وباقي المطعون عليهم بالزامهم بأن يدفعوا إليها متضامين مبلغ ٤٣ ج تعويضاً عما حدث من خلل بالمنزل الذي تملكه هي وزوجها بسبب إنبهار غرفة وتصدع أخرى مجاورة لها بالدور العلوي الذي له حق الركوب على دور سفلي يملكه المدعى عليهم شيوخاً بينهم واستندت في إثبات دعواها إلى عقود عرقية يبيع المنزل المذكور من محمد عبد التواب وآخرين إلى عباس مرسى في ١٠ من يوليو سنة ١٩٤٥ ثم من هذا الأخير في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلى زوجها أحمد فاضل السوهاجي ثم يبيع نصفه إليها من زوجها المذكور في ٣ من مايو سنة ١٩٤٦ وقالت إن خصومها لم يتخذوا من جانبهم ما يفرضه عليهم القانون من القيام بالترميمات اللازمة للدور السفلي لمنع الضرر عن صاحب العلو فانهدمت الغرفة التي لها حق الركوب وتصدعت أخرى مجاورة لها . دفع الطاعنان الدعوى بعدم قبولها لرفضها من غير مالك كما طلب رفضها أو إيقاف السير فيها حتى يفصل نهائياً في ملكية المدعية للمنزل الذي به الغرفتان وحتى يتسنى إدخال جميع الشركاء المالكين للدور السفلي وقالوا إن المطعون عليها الأولى تحت يدها حكم مسجل بصحة التعاقد ببيع المنزل الذي به العلو إلى زوجها من البائع السابق ولكنها أخذت بهذا الحكم لأنه يبين منه مدى ملكيتها ويخرج منه الغرفة

عليها الأولى عن نفسها وبصفقتها وكيلة عن زوجها الغائب وأنه يملك العلو المحتوي على الغرفتين اللتين تهدمتا وأن لها بمقتضى العقد الصادر لها من زوجها ببيع نصف المنزل كافة الحقوق التي للدالك على ملكه وحمايته من الهلاك كما أن الحكم التمهيدي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى استناداً إلى أن الطاعنين لم يقدموا صورة من حكم صحة التعاقد يبيع المنزل الصادر لزوج المطعون عليها الأولى من البائع السابلي ولما كان مؤدى دفاع الطاعنين هو أن حكم صحة التعاقد والعقود العرقية المقدمة من المطعون عليها الأولى لا تدخل في أي منها الغرفتان المطلوب التعويض عن تدهمهما وكان الحكم لم يرد على هذا الدفاع بغير ما قرره من أن الطاعنين لم يقدموا حكم صحة التعاقد مع أن المطعون عليها الأولى هي المالكه بإثبات أن الغرفتين المطلوب عنهما التعويض تدخلان في مستنداتها ، لما كان ذلك كان خطأ أن يتخذ الحكم من عجز الطاعنين عن إثبات دفاعهما المشار إليه دليلاً على صحة دعوى المطعون عليها الأولى وكان لزاماً على المحكمة للرد على دفاع الطاعنين أن تتحقق من انطباق مستندات المطعون عليها الأولى على الغرفتين المطلوب التعويض عن تدهمهما قبل الحكم لها بطلباتها ، وإذ هي لم تفعل فإن حكمها فضلاً عن خطئه في تطبيق قواعد الإثبات قد عاره القصور عما يستوجب نقضه .

قبول الدعوى أو إيقاف الفصل فيها أو رفضها وصممها على ما سبق أن دافعا به أمام محكمة أول درجة وأضافا إليه كما هو واضح من مذكرتهما المودعة صورتها الرسمية ضمن أوراق الطعن أن عقود البيع العرفية التي يبد المطعون عليها الأولى والصادرة من البائعين لزوجها ثم منه إليها ببيع نصف المنزل لا تنقل الملكية ولا تشمل الغرفة التي بالدور العلوى فضلا عن أن المطعون عليها الأولى تعمدت إخفاء حكم صحة التعاقد الصادر لزوجها ممن باعه له ولم تقدمه في الدعوى لأنه لا يشمل الغرفة المطلوب التعويض عن هدمها . وفي ٢١ من مارس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكمين المستأقنين . فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقص .

• ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه مخالف للقانون ومشوب بالتصور ذلك أنهما دفعا بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير مالك لأن المطعون عليها الأولى لا تملك الغرفتين المطلوب التعويض عن تدهمهما وأن تحت يدها حكما بصحة التعاقد ببيع المنزل من البائع السابق لزوجها ولكنها تعمدت إخفاءه ولم تسجله لأنه لا تدخل فيه الفرقان المشار إليهما وعلى الرغم من هذا الدفوع قضى الحكم الأول الصادر من محكمة أول درجة في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٩ والتوיד لأسبابه بالحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع وبقبول الدعوى إستناداً إلى أن الطاعنين لم يقدموا صورة من حكم صحة التعاقد السالف الذكر ، وهذا الذي استند إليه الحكم من عجز الطاعنين عن إثبات أن للفرقتين لايشملهما عقد شراء المطعون عليها الأولى وعقد شراء زوجها مخالف لقواعد الإثبات ذلك

التي انتهت . وفي ٣٤ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة أولاً برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وكذا طالب إيقافها إستناداً إلى أن المطعون عاها الأولى هي المالكه للدور العلوى الذى له حق الركوب على ملك خصومها وأن الطاعنين لم يقدموا صورة من الحكم المسجل بصحة التعاقد والذى يقولون عنه أنه لايشمل الغرفة التي تهدمت ، وأنه ثبت من تقرير الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ بندر الفيوم التي أقامتها المطعون عليها الأولى على خصومها أنها تضع اليد على الغرفتين موضوع النزاع وثانياً — بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى أن المدعى عليهم وهم المالكون للدور السفلى أهملوا صيانه ونزعوا أخشاب سقفه مما أدى إلى انهيار الغرفة التي بالدور العلوى وإلى حصول خلل بالغرفة المجاورة لها وما لحق المطعون عليها الأولى من خسارة بسبب حرمانها من الانتفاع بالغرفتين . وفي ٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة للمطعون عليها الأولى على الطاعنين وبقيمة المطعون عليهم بالزامهم بأن يدفعوا إليها متضامنين مبلغ ٤١ جنيها إستناداً إلى ما ثبت للمحكمة من تقرير خبير دعوى إثبات الحالة والشكوى رقم ٣٣١٤ لسنة ١٩٤٧ إدارى الفيوم وشهادة شاهدى المطعون عليها الأولى من أنها تضع اليد على غرفتي الدور العلوى وإلى أن الطاعنين وبقية المطعون عليهم أهملوا في صياغة ملكهم بالدور السفلى وتعمدوا نقل الأتربة من حول جدرانهم ونزعوا الأخشاب من سقفه فانهار السفل والغرفة التي تعلوه وتهدمت غرفة أخرى مجاورة لها . استأنف الطاعنان الحكمين التميدى والقطعى وقصد استئنافهما برقم ٥٥ لسنة ١٩٤٩ مدنى مستأنف الفيوم وطلبا لإلغاء الحكمين والقضاء لها بعدم

الإثبات قد عاره المقصود مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .
(القضية رقم ١٥٠ سنة ٢٠٠٠ قى الهيئة السابقة) .

١٩٤

١٧ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - تقادم . عقد بيع وفأى يخفى رهنا . بطلانه .
بطلانا أصليا . لا يسقط الحق في الدفع ببطلانه . بها طال الزمن وفقا لقانون المدنى القديم . ما ورد بالمادة ١٤١ مدنى جديد هو تشريع جديد ليس له أثر رجعى .
ب - وضع يد . تلك بمعنى المدقة . واضع اليد بعقد بيع يخفى رهنا . يعتبر حائزا عريضا . لا يكتب الملك بالتقادم منها طال الزمن .

المبادئ القانونية

١ - لقد جرى قضاء محكمة النقض بأن العقد المشوب ببطلان أصلى متعاق بالنظام العام هو فى نظر القانون لا وجود له . ولما كان التقادم لا يصحح إلا ما كان له وجود وكان العقد الذى يتمسك به الطاعن هو عقد بيع يخفى رهنا فان مثل هذا العقد لا ينقلب صحيحاً مهما طال الزمن ومن ثم لا يكون للتقادم أثر فيه ولصاحب الشأن دائماً أبداً رفع الدعوى أو الدفع ببطلانه ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بسقوط الحق فى رفع الدعوى يبطلان عقد البيع المذكور لم يخالف القانون . أما تحدى الطاعن بنص المادة ١٤١ من القانون المدنى الجديد فلا يجديده لأنه تشريع جديد لا يسرى على واقعة الدعوى .

٢ - متى كان عقد البيع يخفى رهناً فان

أن المطعون عليها الأولى هى المكلفة بالإثبات إذ هى المدعية فى الدعوى وعليها يقع عبء إثباتها وفضلا عن ذلك فقد جاء الحكم قاصراً إذ لم يحقق دفاع الطاعنين المشار إليه .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن الدعوى رفعت من المطعون عليها عن نفسها وبصفتها وكيلة عن زوجها الغائب وأنه يملك العلو المحتوى على الفرقتين اللتين تهدمتا وأن لما بمقتضى العقد الصادر لما من زوجها ببيع نصف المنزل كافة الحقوق التى للبالك على ملكه وحمايته من الهلاك كما أن الحكم التمهيدى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه فقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى استناداً إلى أن الطاعنين لم يقدموا صورة من حكم صحة التعاقد ببيع المنزل الصادر لزوج المطعون عليها الأولى من البائع السابق . ولما كان مؤدى دفاع الطاعنين هو أن حكم صحة التعاقد والعقود العرفية المقدمة من المطعون عليها الأولى لا يدخل فى أى منها الفرقتان المطلوب التعويض عن تدهمهما وكان الحكم لم يرد على هذا الدفاع بغير ما قرره من أن الطاعنين لم يقدموا حكم صحة التعاقد مع أن المطعون عليها الأولى هى المكلفة بإثبات أن الفرقتين المطلوب عنهما التعويض تدخلان فى مستنداتها ، لما كان ذلك كان خطأ أن يتخذ الحكم من عجز الطاعنين عن إثبات دفاعهما المشار إليه دليلاً على صحة دعوى المطعون عليها الأولى وكان لزاماً على المحكمة للرد على دفاع الطاعنين أن تتحقق من انطباق مستندات المطعون عليها الأولى على الفرقتين المطلوب التعويض عن تدهمهما قبل الحكم لها بطلانها ، وإذ هى لم تفعل فان حكمها فضلاً عن خطئه فى تطبيق قواعد

بطلانه سواء باعتباره بيعاً أو رهناً لا يغير من حقيقة الواقع في شأنه وهو أن نية الطرفين فيه قد انصرفت إلى الرهن لا إلى البيع ومن ثم فإن وضع يد المرتن لا يكون بنية التملك بل يعتبر عارضاً فلا يكسبه الملك مهما طال عليه الزمن .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه — تحصل في أنه في ٥ من مايو سنة ١٩٣٠ باع المطعون عليه الأول هو وسليم خليل بطرس ودولت سليم خليل إلى الطاعن ٦ ف ١١ ط بزمم ناحية بني جميل مدينة الحدود بعقد بثمن مقداره ٧٧٥ جنيتها وسجل هذا العقد في أول أكتوبر سنة ١٩٣٠ وفي ذات يوم البيع أقر الطاعن كتابة ، بأن هذا المشتري هو بصفة رهن لمدة أربع سنوات وأن نقل التكليف هو فقط للمبلغ المدفوع منه وأنه إذا أراد سليم بطرس وأولاده دفع المبلغ له في بحر مدة هذه الأربعة سنوات فإنه يكون مستعداً لأخذ المبلغ والتصديق لهم بالمحكمة لنقل التكليف باسمائهم كما كان أولاً ، وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٤٥ وجه بشرى افندي بطرس (المطعون عليه الأول) إنذاراً إلى الطاعن جاء فيه أنه كان قد ارتن من سليم بطرس وأولاده ٦ ف ١١ ط وأنه قد وضع يده عليها من تاريخ الرهن وأنه يعمل الحساب يكون الدين قد استهلك وأنه يكلفه بالحضور لعمل الحساب عن الفوائد القانونية وخضم الربح وإلا اضطر إلى رفع الدعوى . وفي ١٤ من مايو سنة ١٩٤٦ أقام المطعون عليهم على الطاعن دعوى قيدت بمجدول محكمة سوهاج الابتدائية برقم ٥٦٢ لسنة ١٩٤٦ كلى

طلبوا فيها الحكم ببطلان عقد البيع والغاء التسجيلات وكف المنازعة والتسليم مع الزام الطاعن بالمصروفات والأتعاب . وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت محكمة سوهاج الابتدائية غيائياً ببطلان عقد البيع المذكور بوصفه بيعاً أو رهناً عن الـ ٦ ف ١١ ط شيوخاً في ١٢ ف ١١ ط الموضحة بهذا العقد وبصحيفة الدعوى وبكف المنازعة والتسليم ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد استئنافه برقم ٢٤٤ لسنة ٢٤ ق . فأيدته محكمة الاستئناف في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٠ مؤسسة قضاء ما في ذلك على أنها تستخلص من صيغة الإقرار الذي كتبه المستأنف (الطاعن) وقت تحرير عقد البيع أن عقد البيع يستر رهناً ومن ثم يكون باطلاً ولا أثر له بصفته عقد بيع أو رهن وذلك تطبيقاً لنص المادة ٣٣٩ من القانون المدني (قديم) وأن وضع يد الطاعن على صورته مهما طال مدته لا يكسبه الملكية بالتقادم لسببين أولهما أن الدعوى الحالية وهي دعوى البطلان المطلق لا تسقط بالتقادم وهذا نتيجة منطقية للقول بأن البطلان المطلق هو العدم فيجوز لكل ذي مصلحة في أي وقت أن يرفع دعوى البطلان ولو مضى على صدور العقد أكثر من خمس عشرة سنة . وثانياً — لأنه لا يجوز للاستئناف (الطاعن) أن يدعى التملك بوضع اليد بعد أن أقر لغاية وقت تحرير عقد البيع بأن عقده يخفى رهناً وبالتالي بأن يده يد مرتن لا مالك إذ أن كل من سعى في نقض ما تم من جهته فسميه مردود عاياه وبديهي أن من شرائط وضع اليد المكسب للملكية أن يكون الحائز واضعاً يده بصفة مالك أما إذا كان واضعاً يده بسبب آخر غير الملك فإنه لا يكتسب الملكية وإن طال الزمن ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بالنقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور ووجه الخطأ هو أن المحكمة رفضت دفع الطاعن بأن دعوى المطعون عليهم قد سقطت بالتقادم لمضي أكثر من خمسة عشر عاماً بين تحرير عقد البيع في ٥ من مايو سنة ١٩٣٠ وبين تاريخ رفع الدعوى في ١٤ من مايو سنة ١٩٤٦ بحجة أن دعوى البطلان المطلق لا تسقط مهما طال عليها الزمن مع أن هذه الدعوى تسقط بالتقادم الطويل شأنها في ذلك شأن دعوى البطلان النسبي سواء بسواء وأنه لا محل للتفرقة بينهما إذ التقادم لا يصحح التصرفات الباطلة سواء أكان البطلان نسبياً أم مطلقاً هذا فضلاً عن أن المشرع في القانون المدني الجديد قد نص صراحة على هذا السقوط في المادة ١٤١ مدني بقوله إنه « إذا كان العقد باطلاً جاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطلان وللحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولا يزول البطلان بالاجازة وتسقط دعوى البطلان بمضي خمس عشرة سنة من وقت العقد ، أما وجه القصور فهو أن المحكمة إستندت في نفي نية التملك لدى الطاعن إلى ورقة الضد وهي التي إستدلت بها على حقيقة نية العاقدین ورتبت على ذلك تقريرها أن العقد باطل سواء بوصفه بيعاً أو بوصفه رهناً . مع أن رأى المشرع صريح في اعتبار الرهن في هذه الصورة كأن لم يكن - فساكن يجوز للحكمة - أن تقرر بأن الطاعن كان يضع يده بصفته مرتبها لما يتضمنه هذا القول من إحياء للمقد النسي اعتبرته كأن لم يكن - ومن ثم يكون الحكم - إذ أخذ بورقة الضد بما يفيد وما يضر منها قد جاء متخاذل الاستدلال .

« ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولاً بما جرى به قضاء هذه المحكمة ، من أن العقد المشوب ببطلان أصلي متعلق بالنظام العام ، كما هو الحال في الدعوى ، هو في نظر القانون لا وجود له . ولما كان التقادم لا يصحح إلا ما كان له وجود فان مثل هذا العقد لا ينقلب صحيحاً مهما طال الزمن ومن ثم لا يكون للتقادم أثر فيه ولصاحب الشأن دائماً أبدأ رفع الدعوى أو الدفع ببطلانه ومن ثم فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون بقضائه برفض الدفع بسقوط الحق في رفع دعوى بطلان عقد البيع . أما تحدى الطاعن بنص المادة ١٤١ من القانون المدني الجديد فلا يجدي له لأنه تشريع جديد لا يسرى على واقعة الدعوى . ومردود ثانياً بأن بطلان العقد سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره رهناً لا يغير من حقيقة الواقع في شأنه وهو أن نية الطرفين فيه انصرفت إلى الرهن لا البيع ومن ثم فان وضع يد الطاعن لم يكن بنية التملك بل كان وضع يده عارضا لا يكسبه الملك مهما طال عليه الزمن .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن ،

(القضية رقم ١٧١ سنة ٢٠ قرئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المعطي خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

١٩٥

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - معارضة . الدفع بعدم قبولها شكلاً لرفعها بعد الميعاد هو دفع بعدم قبول الدعوى . لا يستط الحق فيه بعدم التمسك به في صحيفة الاستئناف . جواز ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى . المادة ١٤٢ مرافعات .

ب - اعلان . اعلان الحكم . وجوب حصوله بالطريق الذي رسمه القانون . علم المحكوم عليه بالحكم باطلاعه عليه في قضية أخرى كان مختصاً فيها لا يفتى عن وجوب

بالنيابة عنها بناء على أن هذا الحكم قدم في ملف قضية أخرى كانت الطاعنة خصما فيها وأنها اطلعت عليه دون أن تعترض على صفة من استلم الاعلان نيابة عنها ودون أن تبادر إلى رفع المعارضة عن هذا الحكم بل استمرت في سكونها مدة ثمانية شهور ، وإذا رتب على ذلك عدم قبول المعارضة المرفوعة منها شكلا لرفعها بعد الميعاد يكون قد خالف القانون وشابه قصور ويتعين نقضه .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذقضى برفض الاستئناف المرفوع من الطاعنة وتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتسليم المطعون عليه الأطيان موضوع النزاع قد أسس قضاءه على حكم غيبي آخر قضى بصحة ونفاذ البيع الصادر للطعون عليه عن هذه الأطيان في مواجهة الطاعنة وعلى أنه أصبح نهائيا بعدم قبول المعارضة المرفوعة عنه من الطاعنة وكان الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة قد نقض فانه يترتب على نقضه أن يلغى الحكم الذي انبنى عليه وذلك وفقا للسادة ٤٤٧ مرافعات .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى رقم ٢٦٤ سنة ١٩٤٧ شبين القناطر الجزئية على المطعون عليه الثاني وعلى الطاعنة طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المحرر في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٦ بينه وبين المطعون عليه الثاني ببيع حصة في ساقية وتابوت

إعلانه اليه ولا يفيد تنازله عن التمسك بما شاب إعلانه من عيوب .

٢ - حكم . تأسيسه على حكم آخر . نقض الحكم الأول ينبنى عليه حتما أن يلغى الحكم الذي تأسس عليه . المادة ٤٤٧ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - الدفع بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد ليس من أوجه البطلان أو الدفوع التي يسقط الحق في ابدائها إذا أغفل المستأنف التمسك بها في صحيفة الاستئناف أو تحدث في الموضوع قبل التمسك بها ، بل هو دفع بعدم قبول الدعوى يجوز وفقا لصريح نص المادة ١٤٢ مرافعات - التي لم تأت بجديد - ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى .

٢ - إن اعلان الأحكام إنما يكون بالطريق الذي رسمه القانون أى بورقة من أوراق المحضرين تسلّم لمن يراد اعلانه أو لمن يستطيع الاستلام نيابة عنه ولا يجزى عن ذلك اطلاع من يراد اعلانه على الحكم أو علمه به أو تقديمه كمستند في قضية كان مختصما فيها ، كما أن أيا من هذه الوقائع لا يكفي مسوغا للقول بتنازل المقصود بالاعلان عن التمسك بما شاب اعلان الحكم من بطلان ، إذ التنازل عن هذه الحقوق لا يقام على الظن أو الاحتمال أو على واقعة غير قاطعة الدلالة في هذا الخصوص ، وعلى ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ لم يحفل بدفاع الطاعنة من أنه لا صفة لمن استلم اعلان الحكم الغيابي

ومسقى مياه وطلب أن يكون الحكم في مواجهة الطاعنة لأنها شريكة فيما يبيع فقضت المحكمة الجزئية في ٦ من يناير سنة ١٩٤٧ لمصلحة المطعون عليه الأول في مواجهة الطاعنة ، ولما كان الحكم المذكور قد صدر غايياً للطاعنة فقد عارضت فيه فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه بالنسبة للطاعنة وإخراجها من الدعوى وإلزام المطعون عليه الأول بالمصروفات . فاستأنف المطعون عليه فقضت محكمة بنها الابتدائية هيئة استئنافية في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة المرفوعة من الطاعنة لرفعها بعد الميعاد . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بالنقض . كما طعن في حكم آخر صدر من نفس المحكمة في التاريخ ذاته . وتحصل الوقائع الخاصة به في أن المطعون عليه الأول بعد الحكم له في الدعوى السابق إيراد وقائعها بصحة ونفاذ عقد البيع في مواجهة الطاعنة رفع الدعوى رقم ٦١ سنة ١٩٤٧ شين القناطر على الطاعنة وعلى البائع له وآخر اشترى نفس المبيع من البائع له بطلب الحكم على وجه الاستعجال بتسليمه ما يبيع له من حصة في الساقية والتابوت والمسقى . فحكمت المحكمة الجزئية في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بإلزام البائع والمشتري الآخر بأن يسلبا للمطعون عليه الأول — في مواجهة الطاعنة — القدر المبيع ، فاستأنفت الطاعنة والمشتري الآخر هذا الحكم ، فحكمت محكمة بنها الابتدائية في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠ رفض الاستئناف وتأيد الحكم ، فطعن الطاعنة في هذا الحكم بالنقض .

وحيث إن الطعن في الحكم الأول يقوم على ثلاثة أسباب — يتحصل السبيان الأولان في

أن الحكم المذكور إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد وقد خالف القانون كما شابه قصور مبطل له ذلك أن الخصم لم يتمسك بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد فما كان يجوز لمحكمة ثاني درجة أن تثير هذا الدفع من تلقاء نفسها لأن عدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد — خلافا لعدم قبول الاستئناف شكلاً — ليس من النظام العام فلا يصح بحثه إذا لم يتمسك به الخصم إذ لم يرد في القانون نص في المعارضة شبيه بالنص الذي أورده في هذا الخصوص في باب الاستئناف — كما أن هذا الدفع غير مقبول لأن المطعون عليه الأول لم يتمسك به في صحيفة استئنافه وفي هذا ما يحول دون جواز تمسكه به بعد انقضاء مواعيد الاستئناف فضلاً عن أن هذا يعد تنازلاً منه عن هذا الدفع .

وحيث إن هذين السببين مردودان بأنه وإن خلا محضر جلسة محكمة ثاني درجة من إثبات دفع المطعون عليه الأول بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد إلا أنه ظاهر من مذكرة الطاعنة التي قدمتها إلى محكمة ثاني درجة أنها حوت رداً من الطاعنة على هذا الدفع وفي هذا ما يقطع في تمسك الخصم بهذا الدفع ، وسيان أن يكون قد تمسك به في صحيفة الاستئناف أو في مرافعته أو مذكرته ، إذ هو ليس من أوجه البطلان أو الدفع التي يسقط الحق في إبدائها إذا أغفل المستأنف التمسك بها في صحيفة الاستئناف أو تحدث في الموضوع قبل التمسك بها ، بل هو دفع بعدم قبول الدعوى يجوز وفقاً لصريح نص المادة ١٤٢ مرافعات — التي لم تأت بجديد — لإدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى .

« وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الطاعنة تمسكت بأنها لم تعلن بالحكم الغيابي الذي عارضت فيه وأنه بذلك ظل ميعاد المعارضة مفتوحاً أمامها وقت أن رفعت معارضتها ولكن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول المعارضة شكلاً تأسيساً على أنها أعلنت بالحكم الغيابي في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٧ وأنها لم ترفع المعارضة إلا في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ فجاءت المعارضة بعد الميعاد إذ الحكم الغيابي لم يحو شيئاً يصح أن ينفذ به على الطاعنة - لأنه صدر في مواجهتها فقط - فيكون ميعاد المعارضة ٢٤ ساعة من وقت إعلانه - وهذا الذي بني عليه الحكم قضاءه فيه مخالفة للقانون فضلاً عما يشوبه من قصور مبطل إذ تمسكت الطاعنة بأنها لم تعلن بالحكم الغيابي وأنكرت صفة مستلم الإعلان نيابة عنها ولكن الحكم المطعون فيه لم يحفل بتحقيق هذا الدفاع واستتبع علم الطاعنة بالإعلان من وقائع أخرى من أن القانون إذ أوجب إعلاناً فلا تقدم وقائع أخرى على علم المعلن إليه به غير الإعلان .

« وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه إذ استعرض دفاع الطاعنة قال « وحيث إن القول من جانب - المستأنف عليها (الطاعنة) بأن الحكم الغيابي لم يعلن إليها إعلاناً صحيحاً لأنه ثابت بالإعلان أنه تم في مواجهة صهرها يوسف محمد المقيم معها مع أنه لا تربطها صلة قرابة أو مصاهرة بيوسف محمد ولا يقيم معها . فان هذا القول مردود عليه بأن الظروف كلها تنادي بعلم المستأنف عليها الأولى بهذا الحكم وإعلانه إذ ثابت أن المستأنف بعد أن صدر له الحكم رقم ٢٦٤ سنة ١٩٤٧ مدني شبين القناطر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤٧ رفع الدعوى رقم ٦١ سنة ١٩٤٨

شبين القناطر بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٤٧ ضد المستأنف عليها وآخر طلب فيها تسليمه الأعيان المحكوم بصحة عقد البيع الصادر فيها في القضية رقم ٢٦٤ سنة ١٩٤٧ وقد حضرت المستأنف عليها الأولى (الطاعنة) في هذه الدعوى وقد استند المستأنف في هذه الدعوى على الحكم الصادر في القضية رقم ٢٦٤ سنة ١٩٤٧ مدني شبين القناطر وقدمه في الدعوى ضمن الحافظة رقم ٤ دوسيه بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٤٨ كما هو ثابت من تعلية الملف وقد اطلعت عليه المستأنف عليها الأولى دون أن تعترض على ذلك مع أنه ثابت بالحكم المذكور أنه أعلن إليها ودون أن تبادر برفع المعارضة عن هذا الحكم بل استمرت في سكوتها لغاية يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أي بعد أن صدر الحكم في الدعوى الأخرى رقم ٦١ سنة ١٩٤٨ شبين القناطر بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ .

« وحيث إنه بعد استعراض هذه الظروف لا تلقى المحكمة بالاً إلى دفاع المستأنف عليها الأولى (الطاعنة) من أنها لم تعلن بالحكم الغيابي وأنها مستعدة للطعن فيه بالتزوير إذ أن هذا من قبيل الجدل الذي لا ينتج إذ أن جميع الظروف تنادي بصحة الإعلان ، وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه فيه مخالفة للقانون ويشوبه قصور ذلك أن إعلان الأحكام إنما يكون بالطريق الذي رسمه القانون أي بورقة من أوراق المحضرين تسلّم لمن يراد إعلاناً أو لمن يستطيع الاستلام نيابة عنه ولا يحزى عن ذلك اطلاع من يراد إعلاناً على الحكم أو علمه به ، أو تقديمه كستند في قضية كان مختصاً فيها كما أن أياً من هذه الوقائع لا يكفي مسوغاً للقول بتنازل المقصود بالإعلان عن التمسك بما شاب إعلان الحكم من بطلان إذ التنازل ،

ذلك أن أحد الأعضاء الذين اشتركوا في المداولة لم يشترك في إصدار القرار وأن شخصا اشترك في إصداره ولم يشترك في المداولة . لا تصور .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كانت لجنة التقدير هي لجنة إدارية إلا أن انعقادها قبل اليوم الذي حددته للنظر في المادة وعلم به الطرفان يجعل هذا الانعقاد باطلا لمخالفته للأصول العامة حتى بالنسبة للهيئات الإدارية . ذلك بأنه متى حددت اللجنة للنظر في الأمر يوما معيناً علم به ذوو الشأن ، فقد لزمها أن تنعقد فيه ، حتى يستطيع كل منهم أن يبدى أمامها وجهة نظره وملاحظاته ، فتصدر قرارها عن بيئة ونور فإن هي انعقدت قبل اليوم المذكور ، على ما قرره الحكم بأسباب مسوغة ونظرت في المسألة في غيبة المطعون عليها وفوتت بذلك عليها فرصة الرد على بيانات الطاعن ، فإن انعقادها يكون قد وقع باطلا ، وكذلك قرارها ، لما داخله من عوج انحرفت به عن الأصول المقررة .

٢ - متى كان الحكم قد استظهر من ديباجة قرار لجنة التقدير أنها مكونة من أشخاص معينين ، واستظهر من عجز القرار أن واحداً من هؤلاء الأعضاء لم يوقعه ، ووقعه بدلاً منه شخص آخر ليس من أعضاء اللجنة المذكورين في ديباجة القرار ، وكانت اللجنة لم تعقد إلا جلسة وحيدة على ما ذكره الحكم ، فإن تقريره أن العضو الذي اشترك

عن الحقوق لا يقام على الظن أو الاحتمال أو على واقعة غير قاطعة الدلالة في هذا الخصوص . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ لم يحفل بدفاع الطاعنة من أنه لا صفة لمن استلم إعلان الحكم الغيابي في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٧ بالنيابة عنها بناء على أن هذا الحكم قدم في ٤ من مارس سنة ١٩٤٨ في ملف القضية رقم ٦١ سنة ١٩٤٨ شين القناطر التي كانت الطاعنة خصماً فيها يكون معيها ويتعين نقضه .

وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن في الحكم الآخر الصادر من محكمة بنها الابتدائية في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠ فيما يختص بالطاعنة اذ قضي برفض الاستئناف المرفوع من الطاعنة وتأيد حكم محكمة بنها الجزئية الصادر في القضية رقم ٦١ سنة ١٩٤٧ تأسيساً على أن الحكم الأول قد أصبح نهائياً بعدم قبول المعارضة شكلاً ، وبنقض الحكم الأول يلغى تبعا الحكم الآخر الذي كان الحكم الأول أساساً له ، وذلك وفقاً للمادة ٤٤٧ مرافعات .

(القضية رقم ٧٨ سنة ٢٠ قرئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين).

١٩٦

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٢

أ - ضرائب . لجنة التقدير . وجوب انعقادها في اليوم الذي حددته لبطر المادة وعلم به الطرفان . انعقادها في يوم سابق على اليوم المحدد ونظرها في الأمر في غيبة أحد الخصوم . بطلان الانعقاد وبطلان القرار الذي أصدرته .

ب - ضرائب . لجنة التقدير . حكم . تسيبيه . استظهاره من قرار اللجنة أنها مكونة من أشخاص معينين وأن واحداً من هؤلاء الأعضاء لم يوقعه وإنما وقع عليه شخص غير مذكور في ديباجة القرار . استخلاصه من

في المداولة في القرار لم يشترك في إصداره ، وأن الشخص الذي اشترك في إصداره لم يشترك في المداولة فيه وما رتبته على ذلك من بطلان قرار اللجنة يكون في محله ، ومقاما على أسباب كافية لمحله .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن مأمورية ضرائب الجالية بالقاهرة قدرت أرباح الطاعن في السنوات من سنة ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤ بمبالغ معينة ، فلم يقبل الطاعن هذا التقدير . وعرض الأمر على لجنة التقدير ، خدعت هذه اللجنة لنظر المادة يوم الأربعاء الموافق ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٦ ، وأخبر الممول بذلك ، وأرسلت صورة من اخطأه إلى مأمورية الضرائب ، أودعت ملفه الفردي . غير أن اللجنة انعقدت في يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ ، وناقشت الممول في إقراراته في غيبة ممثل المأمورية ، وانهت إلى قرار معين بتقدير أرباحه ، فطعن فيه مصلحة الضرائب بالدعوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٤٧ كلى تجارى مصر طالبة إلغاء للطاعن الشكيلة التي عابها عليه وطعن فيه كذلك الممول بالدعوى رقم ١٥٢ سنة ١٩٤٧ كلى تجارى مصر طالبا هو الآخر إلغاءه . فضمت المحكمة الدعوى الثانية إلى الدعوى الأولى ، وقضت فيهما في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، ببطلان قرار لجنة التقدير ، وألزمت الممول بمصروفات الطعنين وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وأقامت المحكمة حكما على أن اللجنة انعقدت فعلا في يوم الثلاثاء ٢٦ من مارس

سنة ١٩٤٦ مع أنها كانت قد حددت لانعقادها يوم الأربعاء ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٦ ، وعلى أنها انعقدت برئاسة وعضوية أشخاص معينين ، في حين أن أحد هؤلاء الأشخاص لم يوقع القرار ووقعه شخص آخر أجني عن عضوية اللجنة وبذلك لا يكون القرار قد صدر عن اشتركوا في المداولة فيه - فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر ، وقيد استئنافه برقم ٣٢ سنة ٦٦ ق تجارى . وفي ٩ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، ولأنه " يشترط لصحة انعقاد اللجنة أن يحضرها أعضاؤها الموظفون ، وأن تتعقد في الزمان والمكان اللذين أعلنتهما وحددتهما لانعقادها . فإذا انعقدت في غيرهما كان انعقادها باطلا ، وكان قرارها باطلا كذلك . . . ذلك أنه يتعين علم طرفي النزاع باجراءاتها ليدلى من يشاء منهما بدفاعه أمامها . " وألزمت المحكمة المستأنف بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن لانقضاء مصلحة الطاعن منه ذلك أنه طلب بدعواه التي أقامها على مصلحة الضرائب إلغاء قرار لجنة التقدير ، وقد صدر الحكم المطعون فيه ببطلان القرار المذكور . وإلغاء القرار وبطلانه سيان ، إذ يحال الأمر في صورتين من جديد على لجنة التقدير ، فتتاح للطاعن فرصة إبداء ملاحظاته . أما مصلحة الطاعن في الطعن في الحكم لإلزامه بمصروفات الدعوى فانها مصلحة لا يعتد بها ، إذ هي غير محققة وغير حالة ، ذلك أن احتمال عدم إلزامه بالمصروفات عند إعادة النظر في الأمر والطعن

في قرار اللجنة لا يعدو أن يكون مجرد احتمال .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الحكم وقد قضى بالزام الطاعن بمصروفات درجتي التقاضى فقد أصبحت له مصلحة محققة وحالة في الطعن فيه .

« ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله بطلان الحكم لانعدام أسبابه ومخالفته القانون . أما البطلان فقد شاب الحكم إذ قضى ببطلان قرار اللجنة على أساس أن الشخص الثالث « زين العابدين » الذى وقع له لم يكن من أعضاء اللجنة الذين اشتركوا في المداولة فيه وإصداره ، دون أن يبين مصدر هذه الواقعة . وأما مخالفة القانون فقد وقع الحكم فيها إذ ذهب إلى أن انعقاد اللجنة في غير اليوم الذى حددته يجعل انعقادها باطلا ، وكذلك قرارها . مع أن القانون لم يقرر هذا الوجه من البطلان .

« ومن حيث إن هذا التهمى مردود أولا بأن الحكم قد استظهر من ديباجة قرار اللجنة أنها مكونة من أشخاص معينين . - واستظهر من عجز هذا القرار أن واحداً من هؤلاء الأعضاء لم يوقعه ، ووقعه بدلاً منه « زين العابدين » وهو ليس من أعضاء اللجنة المذكورين في ديباجة القرار . ولما كانت اللجنة لم تعقد إلا جلسة واحدة ، على ما ذكره الحكم ، فإن تقريره أن العضو الذى اشترك في المداولة في القرار لم يشترك في إصداره وأن الأستاذ زين العابدين الذى اشترك في إصداره لم يشترك في المداولة فيه ، وما رتبته على ذلك من بطلان قرار اللجنة يكون في محله ، ومقاماً على أسباب كافية لمحله . ومردود ثانياً بأنه وإن كانت لجنة التقدير لجنة إدارية إلا أن انعقادها قبل اليوم الذى حددته للنظر في المادة وعلم به الطرفان

يجعل هذا الانعقاد باطلا لمخالفته للأصول العامة حتى بالنسبة للهيئات الإدارية ، ذلك أنه وقد حددت اللجنة للنظر في الأمر يوماً معيناً وعلم به ذوو الشأن ، لزماً أن تنعقد فيه . حتى يستطيع كل منهم أن يبدى أمامها وجهة نظره وملاحظاته فيصدر قرارها عن هيئة ونور - فإن هي انعقدت قبل اليوم المذكور ، على ما قرره الحكم بأسباب مسوغة ، ونظرت في المادة في غيبة المطعون عليها وفوتت بذلك عليها فرصة الرد على بيانات الطاعن ، فإن انعقادها يكون قد وقع باطلا ، وكذلك قرارها ، لما داخله من عوج انحرفت به عن الأصول المقررة

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٨٨ سنة ٢٠ ق رئاسة وعصوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبدالمعطي خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

١٩٧

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - صلح . حصوله من وصى دون إذن من المجلس الحسى . تضمن الصلح اقراراً من الوصى بأن العقد موضوع الدعوى هو عقد رهن وليس عقد بيع ومأني على خلاف ظاهر نصوصه وبحق الطرف الآخر في فسخه . الحكم ببطلان هذا الصلح ادمم الاذن به من المجلس الحسى . لا خطأ فيه .

ب - أهلية . جزاء مخالفة حكم المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية . هو بطلان التصرف وفقاً للمادة ١٣١ مدنى قديم .

ج - صلح . اقرار الوصى بأن عقد بيع الوفاء موضوع النزاع هو عقد رهن على خلاف ظاهر نصوصه وبحق الطرف الآخر في فسخه . هذا تنازل عن حق متنازع عليه . عدم جواز ذلك لاوصى دون اذن من المجلس الحسى .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد قررت أن المجلس الحسبي لم يأذن للوصيين بمباشرة الصلح الذي تم بينهما وبين الطاعن والذي سلما فيه بطلبه فسخ العقد المحرر بينه وبين مورث المطعون عليهم على أساس أنه عقد رهن فإن في هذا الذي قرره ما يكفي لحمل قضائها بإبطال هذا الصلح وفقا للمادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية . أما ماورد في الحكم في خصوص العقد المشار اليه واعتباره عقد بيع وفائي صار بيعا باتا لا عقدرهن فهو من قبيل التزيد الذي استطردت اليه المحكمة دون أن تكون في حاجة اليه ودون أن يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهت اليها ، ذلك بأنه متى كان العقد المذكور هو بحسب ظاهره عقد بيع وفائي فيكون الصلح الذي يقصد به اعتباره عقدرهن قابلا للإبطال إذا لم يكن مأذونا به من المجلس الحسبي ، وما دام نطاق الدعوى كان محصورا في هذا الطلب فيكون التعرض لما عداه غير لازم للفصل فيها .

٢ - إنه وإن كان لم يرد في المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية نص صريح على إبطال التصرفات الواردة فيها إذا ما باشرها الأوصياء بدون إذن من المجلس الحسبي إلا أنه لما كان الأمر في هذه الحالة متعلقا بأهلية ناقصة وقد أوجب القانون إذن المجلس الحسبي لتكاملتها فيسرى عليها بغير حاجة إلى نص خاص حكم المادة ١٣١ من القانون المدني

(القديم) الذي يقضى بأن مجرد نقص الأهلية موجب لإبطال المشاركة حتى ولو تجردت من أي ضرر أو غبن بالقاصر .

٣ - متى كان عقد الصلح قد اشتمل على تسليم الوصي باعتبار العقد المحرر بين الطاعن ومورث المطعون عليهم عقد رهن لا عقد بيع وفائي خلافا لظاهره فيكون صحيحا ماقرره المحكمة من أنه قد تضمن نزولا عن حق متنازع عليه لا تخالفا عن دين .

الحكم

د من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل ، حسبا يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أن الطاعن (حنا زخاري سیداروس) أقام في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٣٨ الدعوى رقم ٢٤٩٩ سنة ١٩٣٨ محكمة أبي تيج الجزئية على خير روفائيل سدراك بصفته وصيا على أنور وكمال وأوجيني وطلعت وماتيلده أولاد شاكر روفائيل (المطعون عليهم الأول والثاني والثالثة بصفتهما) وعلى المطعون عليها الرابعة (أماليا زخاري) عن نفسها وبصفتها وصية على سدراك وثريا ولدى شاكر روفائيل وقال بيانا لها إن مورثه (حنا زخاري) رهن إلى مورث المطعون عليهم (شاكر روفائيل) ١٦ ط مقابل مبلغ ٥٠ ج بموجب عقد حرر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ وسجل في ٢ من يناير سنة ١٩٣٣ وصيغ في صورة عقد بيع وفائي حددت فيه مدة خمس سنوات لاسترداد المبيع وأنه دفع إلى المورث حال حياته مبلغ ٣٠ ج على ما هو ثابت بمذكرة حررها بخطه وذكرت بحضور جرد تركته وأنه

عرض على الوصيين المشار إليهما المبلغ الباقي ومقداره ٢٠ ج ولكنهما رفضا تسلمه ولذلك طلب الحكم بفسخ عقد الرهن السابق ذكره . وبجلسة ٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ قدم الطرفان محضر صلح قضت المحكمة باعتماده وبجعله في قوة سند واجب التنفيذ . وبما جاء فيه أن الوصيين لا يعارضان الطاعن في طلباته وأنها اطلعا على المذكرة المحررة بخط المورث وتحققا مما ذكر فيها من أنه قبض من الطاعن مبلغ ٣٠ ج وأنها لذلك تسلمت منه المبلغ الباقي ومقداره ٢٠ ج . وفي ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ أقام المطعون عليهم الثلاثة الأولون الدعوى رقم ٢٢٦١ سنة ١٩٤٥ محكمة أبي تيج الجزئية على الطاعن بطلب الحكم ببطالان محضر الصلح المذكور استناداً إلى أنه صدر من الوصيين بتواطئهما مع الطاعن وبدون إذن من المجلس الحسبي . وفي ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة برفض الدعوى بناء على أسباب تتحصل في أن العقد الصادر من الطاعن إلى مورث المطعون عليهم هو على أحسن الفروض عقد بيع وفائي احتفظ فيه بحقه في استرداد المبيع مقابل رد الثمن إلى المشتري خلال خمس سنوات وهو ما قام به إذ دفع إلى المورث مبلغ ٣٠ ج ، كما ثبت من التحقيق الذي أجراه عضو المجلس الحسبي ومحضر جرد التركة ، وإذ دفع إلى الوصيين مبلغ ٢٠ ج وأقرا بتسليمه منه وأنه يبين من ذلك أن الاتفاق المقول بأنه محضر صلح لم يتضمن أي نزول عن حقوق القصر وإنما هو تخالص عن دين للمورث وأنه لما كان الوصي يملك التخالص عن الديون بغير حاجة إلى اعتماد من المجلس الحسبي فتسكون الدعوى على غير أساس ، واستأنفت المطعون عليهم الثلاثة الأولون هذا الحكم وقيد

استئنافهم برقم ٣٤٩ سنة ١٩٤٩ محكمة أسيوط الابتدائية التي قضت بهيئة استئنافية في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ بإلغائه وبطلان محضر الصلح على أن الوصيين لا يعارضان الطاعن في دعواه أي الدعوى رقم ٢٤٩٩ سنة ١٩٣٨ - وكان يبين من صحيفة هذه الدعوى أنه طلب فيها الحكم بفسخ عقد الرهن مقابل قيامه بدفع مبلغ ٢٠ ج وكان اثبات بهذا العقد أنه ليس بعقد رهن وإنما هو عقد بيع وفائي لمدة خمس سنوات وكان الطاعن لم يرفع دعواه إلا بعد فوات هذه المدة فيكون الصلح الذي أجراه الوصيان قد تضمن تسليماً منهما بدعوى الطاعن بأن العقد هو عقد رهن وليس عقد بيع وفائي وبحقه في طلب فسخه مقابل المبلغ الذي دفعه إليهما كما يكون هذا الصلح قد احتوى على نزول صريح من الوصيين عن حق التمسك بالعقد على اعتبار أنه عقد بيع وفائي انتهت مدة الاسترداد المحددة فيه وصار بيعاً باتاً منجزاً نافذاً للبك لسبق تسجيله ولذلك يكون في غير محله ما ذهب إليه محكمة الدرجة الأولى من أنه ليس إلا مجرد تخالص عن دين . وأنه لما كانت المادة ٢٠ من قانون التخالص الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ - وهي المقابلة للمادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية السابق - قد نصت على أنه لا يجوز للوصي أن يباشر الصلح بإذن من المحكمة الحسبية وكان الثابت أن المجلس الحسبي لم يأذن بالصلح الذي باشره الوصيان مع الطاعن فيكون هذا الصلح باطلاً وكذلك الحكم الذي قضى باعتماده في الدعوى رقم ٢٤٩٩ سنة ١٩٣٨ م . وقد قرر الطاعن الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور .

ومن حيث إن المطعون عليهم الثلاثة الأولين والنيابة العامة دفعوا بعدم قبول الطعن

شكلا بالنسبة إلى المطعون عليها الرابعة بناء على أنها لم تختصم في الدعوى في درجتها الابتدائية والاستئنافية .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله لما هو ثابت بالأوراق من عدم اختصاص المطعون عليها الرابعة في الدعوى فيتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إليها .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى باقي المطعون عليهم

ومن حيث إنه بنى على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور من ناحيتين (الأولى) إذا قرر أن العقد المحرر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ ليس بعقد رهن وإنما هو عقد بيع وفائي صار باتا بمضى مدة الاسترداد المحددة فيه وعدم قيام الطاعن خلالها بدفع الثمن إلى المشتري ، وذلك استنادا إلى ما استخلصته المحكمة من مراجعة التواريخ ليس إلا — مع أن تقريرها إذا كان عقد البيع الوفاقي يخفى رهنا أم لا يستلزم البحث في أسس أخرى منها تعرف حقيقة قيمة المبيع واستظهار نية الطرفين التي وضحت من قبض المورث حال حياته مبلغ ٣٠ ج من الثمن الوارد في العقد ، ولكن المحكمة لم تعن ببحث هذه الأسس مع أهميتها وما يترتب عليها من تغيير وجه الرأي في الدعوى (والناحية الثانية) إذ لم تلق المحكمة بالا إلى واقعة جوهرية استند إليها الطاعن في دفاعه هي قبض المورث مبلغ ٣٠ ج السالف الذكر ، وذلك على الرغم من أن محكمة الدرجة الأولى أخذت بها وقالت بثبوتها من تحقيق عضو المجلس الحسبي ومحضر جرد تركة مورث المطعون عليهم .

ومن حيث إن هذا السبب بشقيه مردود بأن فيما اعتمدت عليه المحكمة ، من أن المجلس الحسبي لم

يأذن للوصيين بمباشرة الصلح الذي تم بينهما وبين الطاعن والذي سلبا فيه بطله فسخ العقد المحرر بينه وبين مورث المطعون عليهم في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣١ على أساس أنه عقد رهن ، ما يكفي لحمل قضائها بإبطال هذا الصلح وفقا للمادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية : أما ما ورد في الحكم في خصوص العقد المشار إليه واعتباره عقد بيع وفائي صار بيعا باتا لا عقد رهن فهو من قبيل التزيد الذي استطردت إليه المحكمة دون أن تكون في حاجة إليه ودون أن يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهت إليها ، وذلك أنه متى كان العقد المذكور هو بحسب ظاهره عقد بيع وفائي فيكون الصلح الذي يقصد به اعتباره عقد رهن قابلا للإبطال إذا لم يكن مأذونا به من المجلس الحسبي ، وما دام نطاق الدعوى كان محصورا في هذا الطلب فيكون التعرض لمساعداه غير لازم للفصل فيها . ولذلك يكون أيضا غير منتج فيها مانعاه الطاعن على المحكمة من أنها لم تلق بالا إلى ما تمسك به في دفاعه من أنه دفع إلى المورث حال حياته مبلغ ٣٠ ج من مبلغ الثمن المذكور بالعقد ، ولا سيما أنه بين من الأوراق أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين ينازعون في دفع المبلغ المذكور وأن عضو المجلس الحسبي الذي ندب لتحقيق موضوعه أشار برفع أمره إلى القضاء .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تكييف محضر الصلح — ذلك أن المحكمة وصفته بأنه نزول عن حق — مع أنه في حقيقته كما ورد بأسباب محكمة الدرجة الأولى ليس إلا تخالفا عن دين . ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان الصلح قد اشتمل على تسليم الوصيين باعتبار العقد المحرر بين الطاعن ومورث المطعون عليهم

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه . »

(القضية رقم ١٢٦ سنة ٢٠ ق براسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

١٩٨

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٢

كفالة . تقادم . كفيل متضامن . قطع مدة التقادم بالنسبة إلى الكفيل ولو كان متضامناً مع المدين لا يقطع المدة بالنسبة إلى المدين انقضاء الدين بالتقادم بالنسبة إلى المدين ينبغي عليه حتماً انقضاؤه بالنسبة إلى الكفيل ولو كان متضامناً مع المدين . لا يغير من هذا النظر رفع الدعوى على الكفيل قبل انقضاء التزامه بالتقادم .

المبدأ القانوني

إن ماورد بالمادة ١١٠ من القانون المدني (قديم) من أن (مطالبة أحد المدينين المتضامنين مطالبة رسمية ، واقامة الدعوى بالدين يسريان على باقي المدينين) هو استثناء من الأصل الذي من مقتضاه أن انقطاع التقادم المترتب على المطالبة الرسمية بالدين لا يتعدى أثره من وجه إليه الطلب ، ومن ثم وجب أن يلتزم في تفسيرها ماورد به صريح نصها ، وأن تحصر آثار النيابة المتبادلة المفترضة قانوناً بين المدينين المتضامنين في حدود التزامهم الأصلي كمقتضى النص ، فلا يجوز أن يسوى في حكمه عن طريق القياس بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامن ، لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يصير

عقد رهن لا عقد بيع وفائي خلافاً لظاهره فيكون صحيحاً ماقررت المحكمة من أنه قد تضمن نزولاً عن حق متنازع عليه لا تخالفاً عن دين .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة استندت في قضائها بإبطال محضر الصلح إلى أن الوصيين لم يحصلوا على إذن من المجلس الحسبي بمباشرة - مع أنه لا بطلان بغير نص ، وأن المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية الذي تم الصلح في ظله وإن أوجبت على الأوصياء الحصول على إذن المجلس الحسبي لمباشرة بعض التصرفات ومنها الصلح على حقوق القصر إلا أنها لم ترتب البطلان جزاء لمخالفتها ، في حين أن المادة ١٣١ من القانون المدني (القديم) نصت على أن مجرد عدم الأهلية موجب لبطلان المشاركة ولو لم يكن فيها ضرر ، وأنه يستفاد من مقارنة المادتين المذكورتين أن المشرع لم يرد أن يجعل التصرفات المشار إليها باطلة بطلاناً آلياً في حالة عدم الإذن بها من المجلس الحسبي وإن يشترط لإبطالها أن تكون قد أضرت بمصلحة القصر وأضاعت عليهم حقاً مشروعاً يحميهم القانون ، وهو ما أغفلت المحكمة بحثه مع لزومه في الدعوى . »

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه وإن كان لم يرد في المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية نص صريح على إبطال التصرفات الواردة فيها إذا ما باشرها الأوصياء بدون إذن من المجلس الحسبي إلا أنه لما كان الأمر في هذه الحالة متعلقاً بأهلية ناقصة وقد أوجبت القانون إذن المجلس الحسبي لتكاملتها فيسرى عليها بغير حاجة إلى نص خاص حكم المادة ١٣١ من القانون المدني القديم الذي يقضي بأن مجرد نقص الأهلية موجب لإبطال المشاركة حتى ولو تجردت من أي ضرر أو غبن بالناقص . »

مديناً أصلياً ، بل يبقى التزامه تبعياً وإن كان لا يجوز له التمسك بالزام الدائن بمطالبة المدين بالوفاء أو التنفيذ على أمواله أولاً ويبنى على كون التزام الكفيل تابعا لالتزام المدين أنه ينقضى حتماً بانقضائه ، ولو كان التقادم قد انقطع بالنسبة للكفيل ، ولا فرق في هذا الحكم بين الكفيل المتضامن والكفيل غير المتضامن ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بالدين أسس قضاءه على أن الدين المطالب به حق وفاؤه في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ وإن الدعوى رفعت على الضامن المتضامن في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ أى قبل سقوط حق المطعون عليها الأولى في المطالبة به ، وعلى أن رفع الدعوى على الضامن المتضامن يقطع مدة التقادم بالنسبة له وللمدينين على السواء ، لأن مطالبته بالدين تعتبر مطالبة لم يترتب عليها أثرها فتقطع المدة بالنسبة إليهم جميعاً عملاً بالمادة ١١٠ مدنى (قديم) . فإن ما قرره هذا الحكم يكون خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

المحكمة

د من حيث إن النيابة العامة دفعت بطلان الطعن بالنسبة إن المطعون عليهم من الخامس إلى الأخير لأن المطعون عليه الخامس لم يعلن لعدم الاستدلال عليه وأن المطعون عليه السادس قد توفى وإن الباقيين أعلنوا مع عمدة الناحية لغيابهم وعدم وجود من يتسلم الاعلان عنهم دون أن

يثبت المحضر الخطوات السابقة لتسليم أوراق الاعلانات الخاصة بهم إلى العمدة .

د ومن حيث إنه يبين من أوراق الطعن أن المطعون عليهما الخامس والسادس لم يعلنوا لعدم توضيح اسم أولهما ولوفاة الثانى كما لم يعلن ورثة هذا الأخير ومن ثم يكون الطعن بالنسبة اليهما باطلاً وفقاً لمادة ٤٣١ مرافعات كما يبين منها أن المحضر أعلن المطعون عليهم من السابع إلى الأخير في وجه عمدة الناحية لغيابهم وعدم وجود من يتسلم الاعلان عنهم قانوناً دون أن يثبت في محضره خطواته السابقة لتسليم أوراق الاعلانات الخاصة بهم إلى العمدة ومن ثم يكون الطعن بالنسبة إليهم باطلاً كذلك وفقاً للمادتين ١٢ و ٤٤١ مرافعات .

د ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى المطعون عليهم الأربعة الأولين .

د ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليهم من الرابع إلى الأخير استدانوا من المطعون عليها الأولى بضمان وتضامن الطاعن مبلغ ٦٩٥ م ٣٥١ ج استحق الوفاء في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٠ ولما لم يقيم المدينون بوفائه أقامت المطعون عليها الأولى في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ الدعوى رقم ١٦٣ سنة ١٩٤٥ عابدين على الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالثة طالبة الحكم بالزام الطاعن بهذا المبلغ والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ الاستحقاق حتى الوفاء وتثبيت الحجز التحفظى الموقع تحت يد المطعون عليهما الثانى والثالثة وجعله نافذاً . وفى ٦ من فبراير سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة للمطعون عليها الأولى في غيبة الطاعن فعارض الطاعن في

« ومن حيث إن الطاعن ينص على الحكم في سببين حاصل أولهما أنه أخطأ في تطبيق القانون وشابه التخاذل في الأسباب ذلك أنه اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً وقرر في أسبابه أن الاستئناف أعلن في الميعاد القانوني لم يعتمد على هذا التقرير في رفض الدفع وإنما أسس قضاؤه في هذا الشأن على أن إعلان الضامن المتضامن في الميعاد يجعل الاستئناف قائماً بالنسبة للمدين الذي أعلن بعد الميعاد استناداً إلى المادتين ١٠٩ ، ١١٠ من القانون المدني (القديم) مع أن هاتين المادتين متعلقتان بأصل الحق ولا صلة لهما بقواعد المرافعات .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم من أن « الحكم المستأنف أعلن للمستأنفة في يوم ٢٢ يونيو ١٩٤٧ وأعلن الاستئناف لكل من الرابع إلى العاشر بين ١٥ - ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٧ أي في الميعاد القانوني كما أعلن للمستأنف عليه الأول (الطاعن) في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٧ ، وهذا الذي قرره الحكم كاف لحمله في قضاؤه برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد . أما ما استورد إليه الحكم بعدئذ بما ينص عليه الطاعن فهو تزيد يقوم الحكم بدونه .

« ومن حيث إن ما ينص عليه الطاعن على الحكم في السبب الثاني هو أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بأن الضامن المتضامن يعتبر في حكم المدين المتضامن وأن مطالبته رسمياً بالدين تقطع المدة بالنسبة اليه وإلى المدينين جميعاً ووجه الخطأ في ذلك هو أن صحت القول بأن مطالبته المدين يكون لها أثر بالنسبة للضامن ، فإن عكس ذلك غير صحيح كما أنه لا يجوز مطالبة الكفيل إلا إذا كان الالتزام الأصلي قائماً ولم يستقطب بمضى المدة ذلك

هذا الحكم وفي ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٧ أدخل باقي المطعون عليهم في الدعوى ودفعها هو والمدينون بأن حق المطعون عليها الأولى في المطالبة بالدين قد سقطت بمضى المدة الطويلة . وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بقبول هذا الدفع وبإلغاء الحكم المعارض فيه وبرفض الدعوى فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١١٥٤ سنة ١٩٤٧ مصر فدفع المطعون عليهم من الرابع إلى الأخير بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد وفي ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها الأولى ٢٥١٢٩٥ ج والفوائد بواقع ٪ عن خمس سنوات سابقة على تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وتثبيت الحجز التحفظي الواقع تحت يد المطعون عليهما الثاني والثالث وجعله نافذاً تأسيساً على أن الاستئناف قد أعلن وقيد في الميعاد وعلى أن تاريخ استحقاق الدين هو ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ وأن الدعوى رفعت على الطاعن في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أي قبل انقضاء التزامه بالتقادم وعلى أن الضامن المتضامن يعتبر في حكم المدين المتضامن ويجوز للدائن أن يطالبه بكل الدين ابتداءً ومنفرداً دون مطالبة المدين وأن مطالبته رسمياً تقطع المدة بالنسبة إلى المدينين وتعتبر مطالبته لهم ترتب عليها آثارها فتحق الفوائد وينقطع سريان مدة التقادم بالنسبة إليهم جميعاً وعلى أن الطاعن قدم طلباً إلى المطعون عليها الأولى في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ فيه اعتراف صريح بالدين فقرّر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

لأن نص المادة ٥٠٩ مدنى (قديم) صريح فى أن الكفيل يبرأ بمجرد براءة المدين .

« ومن حيث إن هذا النعى فى محله ذلك لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بالدين أسس قضاءه على أن الدين المطالب به حق وفاقوه فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ وأن الدعوى رفعت على الضامن المتضامن فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ أى قبل سقوط حق المطعون عليها الأولى فى المطالبة به وعلى أن رفع الدعوى على الضامن المتضامن يقطع مدة انتقادم بالنسبة له وللمدينين على السواء لأن مطالبته بالدين تعتبر مطالبة لهم يترتب عليها أثرها فتنقطع المدة بالنسبة إليهم جميعاً عملاً بالمادة ١١٠ مدنى (قديم) وهذا النظر غير صحيح فى القانون . ذلك لأن ما ورد بالمادة ١١٠ المشار إليها من أن « مطالبة أحد المدينين المتضامين مطالبة رسمية وإقامة الدعوى بالدين يسريان على باقى المدينين هو استثناء من الأصل الذى من مقتضاه أن انتقاع التقادم المرتب على المطالبة الرسمية بالدين لا يتعدى أثره من وجه إليه الطلب ومن ثم وجب أن يلتزم فى تفسيرها ما ورد به صريح نصها وأن تحصر آثار النيابة المتبادلة المفترضة قانوناً بين المدينين المتضامين فى حدود التزامهم الأصلى كمقتضى النص فلا يجوز أن يسوى فى حكمه عن طريق القياس بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يصيره مديناً أصلياً بل يبقى التزامه تبعياً وإن كان لا يجوز له التمسك بإلزام الدائن بمطالبة المدين بالوفاء أو التنفيذ على أمواله أولاً وينبنى على كون التزامه الكفيل تابعاً لالتزام المدين أنه ينقضى حتماً بانقضائه ولو كان التقادم قد انقطع بالنسبة للكفيل

ولا فرق فى هذا الحكم بين الكفيل المتضامن والكفيل غير المتضامن ومن ثم يكون ما قرره الحكم نمائاً سبق بيانه خطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

« ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .
« ومن حيث إن ما جاء بالحكم الابتدائى من أن ما دفع به المعارض (الطاعن) وضمانه وهم المعارض ضدّهم من الرابع إلى الأخير (المطعون عليهم من الرابع إلى الأخير) من سقوط حق (وزارة المالية) المطعون عليها الأولى فى مطالبتهم بالمبالغ موضوع النزاع لمضى المدة الطويلة ما بين تاريخ الاستحقاق الحاصل فى ٣٠ سبتمبر ١٩٣٠ وبين إعلانهم بالدعوى فى ١٧ مارس ١٩٤٧ هذا الدفع فى محله ويتعين قبوله لمضى المدة المسقطه للحقوق فعلاً ، وإن الدين قد سقط عن المدين الأصلى سقوطاً نهائياً فلا محل لمطالبة الضامن به إذ أن مثل هذا الضامن يستفيد من جميع الدفعات التى يحق للمدينين الأصليين التمسك بها ، هو تطبيق صحيح للقانون لا يغير منه ما تمسك به المطعون عليها الأولى من أن الطاعن سبق أن طالب إليها فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ تقسيط الدين ذلك أن هذا الطلب وإن كان يفيد الاعتراف بالدين إلا أنه صدر من الكفيل قبل أن يدفع المدينون بسقوط الدين بالتقادم ومن ثم فلا يحول دون براءة ذمته تبعاً لبراءة ذمة المدينين بعد أن قرر الحكم الابتدائى بحق صحة دفاعهم لأن التزامه تابع لالتزامهم وينقضى حتماً بانقضائه ومن ثم يتعين تأييد الحكم الابتدائى . »

(القضية رقم ١٤٣ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبدالمطى خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسى المستشارين) .

١٩٩

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٢

شركة • شركة تضامن تجارية • تعتبر شخصاً معنوياً
مستقلاً عن أشخاص الشركاء فيها • الحجز على أموالها
لدين على أحد الشركاء • لا يجوز •

المبدأ القانوني

متى كانت الشركة التي يمثلها الطاعن هي
شركة تضامن تجارية فانه يكون لها شخصية
معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن
مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود
مستقل عن الشركاء وأن تكون أموالها
مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائتيها
وعدم كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن
ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد
ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح
أو نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة
ونصيبه هذا يعتبر ديناً في ذمة الشركة ويجوز
لدائتيه أن يحجزوا على حصته في الربح تحت
يد الشركة ولكن لا يجوز لهم أن يحجزوا
على منقول أو عقار من أموال الشركة حتى
ولو كان مدينهم هو الذي قدمه إليها بصفة
حصة ، كما أن لهم التنفيذ على أموال مدينهم
الشخصية أو اشهار افلاسه وفي هذه الحالة
الآخيرة يكون لهم الحق في طلب اعتبار الشركة
منقضية وتصفيتها والتنفيذ على ما يؤول إلى
مدينهم من نصيب بعد التصفية • وإذن فمتى كان
المطعون عليه الثاني قد تنازل عن حصته في
الشركة إلى زوجته وكان الحكم المطعون فيه
قد اعتبر هذا التنازل باطلاً في حق دائتيه فانه

لا أثر لهذا البطلان على الشركة وكل ماله من
أثر بالنسبة للدائتين إنما هو اعتبار أن المدين
ما زال شريكاً فيها ويكون الحكم إذ قضى بطلان
الشركة تأسيساً على بطلان التنازل وإذ قضى
بصححة الحجز الموقع من أحد الدائتين على
أموال الشركة قولاً منه بأن ما حجز يقل عن
نصيب المدين فيها ، إذ قضى بذلك يكون
قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب
نقضه •

المحكمة

• من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم
قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن التوكيل الصادر
من الطاعن إلى محاميه الذي قرر بالطعن نيابة
عنه كانت به عبارة تشير إلى صفة الطاعن التي
قدم بها الطعن ولكن هذه العبارة شطبت مما يفيد
أن التوكيل صادر منه ومن أخيه إلى المحامي
بصفتهم الشخصية • وإلى أن عبارة التوكيل وإن
جاءت عامة شاملة للرافعة أمام جميع المحاكم إلا
أنه لم يصرح فيه بالطعن بالنقض عموماً بل جاء
نصه قاصراً على المعارضة والاستئناف في المواد
المدنية والنقض في المواد الجنائية مما يفيد أن
التوكيل لا يجوز للطعن بالنقض في المواد المدنية •
• ومن حيث إنه يبين من التوكيل أنه صادر
في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ من بشارة ميخائيل
حبش (الطاعن) وأخيه جورج وبلى ذلك عبارة
مشطوبة تقرأ : أصحاب التوقيع عن شركة بشارة
ميخائيل حبش وأخوته ، ووارد في صلب التوكيل
أنه في : جميع القضايا التي ترفع منا وعلينا أمام
جميع المحاكم الأهلية بما فيها الجنح والجنابات
والمخالفات وأمام المحاكم الوطنية والشرعية

والحسنية أياً كانت وحيث تكون وصرحنا لحضرته بالخصومة والمرافعة والمدافعة واستلام وتسليم الأوراق إلى أقلام الكتبة والمحضرين وجهات الإدارة وأيضاً تسوية الرسوم والأمانات وقبض ما فيها . وعمل المعارضة والاستئناف وتقريرهما في القضايا المدنية والجنائية والالتماس والاشكال في تنفيذ الأوامر والأحكام وتقرير النقض في القضايا الجنائية على اختلاف أنواعها . وقد قدم محامى الطاعن توكيلاً رسمياً آخر صادراً من بشارة حبش (الطاعن) ، فى ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٦ أى قبل تاريخ تقرير هذا الطعن ورد فيه أنه فى جميع القضايا التى ترفع منه أو عليه قبل أى شخص كان أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها والمجالس الحسنية والمالية وجميع الجهات القضائية والإدارية وجميع المصالح وفى كل ما يلزم للتقاضى من صلح وإقرار ومرافعة وإنكار وطلب اليمين واستلام وتسليم الأوراق ... وفى عمل المعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر وفى النقض والإبرام وفى كل ما يجوز فيه التوكيل قانوناً فيما يتعلق بالقضايا وإذنه فى توكيل غيره وعزله وتكرار ذلك .

ومن حيث إن شطب عبارة « أصحاب التوقيع من شركة بشارة ميخائيل حبش وأخوته » من التوكيل الصادر فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٩ لا يستفاد منه أن التوكيل صادر من بشارة ميخائيل وأخيه بصفتها الشخصية بل يفهم منه أن الموكلين أرادوا أن يشمل التوكيل جميع صفاتهما بدلاً من قصره على صفتها المتعلقة بالشركة . ويدل سياق العبارة فى التوكيل المذكور على أنه جاء عاماً فى المرافعة أمام جميع المحاكم على أى اختلاف درجاتها . وأن ذكر النقض فى المواد الجنائية إنما جاء به على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر يؤكد ذلك

عبارة التوكيل السابق الصادر سنة ١٩٤٦ من الطاعن لمحاميه والسابق الإشارة إليه الأمر الذى لا يدع مجالاً للشك فى صحة المحامى المقرر بالطعن . ولذلك يكون إليه الدفع السالف ذكره على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن فى أنه بموجب عقد محرر فى أول يناير سنة ١٩٢٨ وثابت التاريخ فى ٦ من فبراير سنة ١٩٢٨ ومسجل بالقلم التجارى بالمحكمة المختلطة بالقاهرة فى ١١ من فبراير سنة ١٩٢٨ وبالسجل التجارى تكونت شركة تضامن بين بشارة ميخائيل حبش (الطاعن) وأخويه جورج ونيقولا برأس مال مقداره ٣٠٠٠ ج وبمقدار ثابت التاريخ فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ومقيد بالسجل التجارى فى يناير سنة ١٩٤٤ زيد رأس المال إلى مبلغ ٩٣٦٢٥ جنيهاً و ٧٢٦ مليماً يقسم على المتعاقدين بالتساوى وبموجب عقد ثابت التاريخ فى ١٩ من إبريل سنة ١٩٤٩ أقر نيقولا حبش المطعون عليه الثانى - وأحد الشركاء - بتنازله عن كافة حقوقه فى الشركة إلى السيدة سيسيليا يعقوب بيوك حبش وزوجه وباحلالها محله فى كافة ما له من حقوق وقبل الشريكان الآخرين ذلك وقيد هذا الإقرار بالسجل التجارى فى ٣١ من مايو سنة ١٩٤٩ وسجل بالقلم التجارى فى ٢١ من إبريل سنة ١٩٤٩ وقد حصل هذا التنازل بناء على عقد عرفى محرر فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٩ صادر من نيقولا ميخائيل حبش يدل على بيعه حصته فى الشركة مقابل ٩٧٠٠٠ ج منها ٣١٠٠٠ دفعت نقداً ، ٢٥٠٠٠ ج حجزت تحت يد سيسيليا وتعهدت بدفعها إلى

الشريكين الآخرين قيمة ما استجره البائع من الشركة ، ٢٣.٠٠٠ ج قيمة سندات إذنية محررة على البائع لمصلحة شقيقه ميخائيل وجورج - ولداينة السيدة منيرة هانم عثمان زكي المطعون عليها الأولى لنيقولا ميخائيل - المطعون عليه الثاني - بمبلغ ٣.٠٠٠ ج بموجب سند حرر في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٥ وأثبت تاريخه في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٥ أقامت به الدعوى رقم ٥٦ سنة ١٩٤٩ كلى مصر بصحيفة أعلنتها إلى نيقولا في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ وانتهت هذه الدعوى صلحاً والتزم بموجبه نيقولا - المطعون عليه الثاني - بدفع الدين في مدى شهر من ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ وتنازلت الدائنة في مقابل ذلك عن الفوائد وصدقت المحكمة على الصلح في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ وفي ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ أوقعت الدائنة حجزاً تنفيذياً على خمسة آلاف أردب بذرة في المعصرة المملوكة للشركة فأقامت الشركة الدعوى رقم ١٨٠ سنة ١٩٤٩ كلى بنها بصحيفة أعلنتها في ٢٥ و ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ وطلبت إلغاء الحجز وأحققتها فيما حجز عليه . وفي ٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة بنها الابتدائية برفض الدعوى مؤسسة حكماً على بطلان التنازل الصادر من نيقولا إلى سيسيليا لحصوله هرباً من دين السيدة منيرة ورتبت على ذلك بطلان الشركة بالنسبة للحاجزة وأنه يحق لها الحجز على أموال مدينها في الشركة وأن الحجز وقع على خمسة آلاف أردب بذرة ضمن كمية كبيرة تقدر بأربعين ألف من الأارادب وأن المحجوز أقل من نصيب المدين في البذرة - واستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٠١ سنة ٦٧ ق ، وفي ٤ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف القاهرة

بالتأييد وأخذت بأسباب الحكم المستأنف وأضافت إليها أن مبلغ ٤٨.٠٠٠ ج وهو الفرق بين قيمة حصة المدين في الشركة وثمنها عند البيع يعتبر أرباحاً يجوز الحجز عليها وهو يفوق ثمن البذرة المحجوزة فقرر الطاعن بصفته بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بصحة الحجز على ما يخص المدين نيقولا ميخائيل حبش في الشركة مع أن لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها من مقتضاها أن لاتضر الشركة بملاقات الشركاء الشخصية مع الغير وأن تكون أموالها مستقلة عن أموالهم فلا يعتبرون مالكين على الشيوع لموجوداتها . وإذ قرر أن للطعون عليها الأولى بوضعها دائنة للطعون عليه الثاني في أحد الشركاء أن تطلب بطلان الشركة . مع أن الشركة قائمة من قبل نشوء الدين وتستند إلى عقد صحيح - وإذ رتب على بطلان التنازل الصادر من المطعون عليه الثاني إلى زوجته سيسيليا اعتبار الشركة غير قائمة بالنسبة للطعون عليها الأولى الدائنة - مع أن بطلان التنازل إن صح لا يؤدي إلى هذه النتيجة .

« ومن حيث إن هذا الذم في محله ذلك أن شركة التضامن المكونة من بشاره ميخائيل حبش وأخويه هي شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء وأن تكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائنيها وحدهم كما تخرج حصة الشريك في الشركة من ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عن قسمة

٢٠٠

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٢

اثبات • تعيين حاسمة • تقدير ما إذا كانت حاسمة أو غير حاسمة • تقدير موضوعي • رفض الحكم • توجيه اليمين الحاسمة إلى ناظر وقف عن أمور لا تخص الوقف • لا قصور •

المبدأ القانوني

متى كان الواقع هو أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليه بصفته ناظراً على وقف مطالباً إياه بمبلغ هو قيمة ما يستحقه بالميراث عن زوجته الناظرة السابقة على الوقف في التعويض المحكوم لها به قبل شخص آخر وقيمة ما صرفه أثناء مباشرته دعوى التعويض في الاستئناف بعد وفاة زوجته بناء على تكليفه من المطعون عليه وكان الطاعن قد وجه اليمين الحاسمة إلى المطعون عليه في خصوص تكليفه برفع الاستئناف عن الحكم الصادر في دعوى التعويض بمصاريف من طرفه على أن يقسم ما يحكم به بين الورثة بعد خصم المصروفات التي صرفها وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض توجيه اليمين الحاسمة أقام قضاؤه على أن الدعوى التي رفعت من المورثة بخصوص التعويض والتي جعلها الطاعن أساساً لدعواه هي دعوى شخصية لاشأن للوقف بها بل يسأل عنها الورثة من تركه مورثتهم وأن اليمين غير منتجة ولا تحسم النزاع لأن الدعوى أقيمت على المطعون عليه بصفته ناظراً للوقف عن اتفاق قبل بمصوله مع الطاعن

الشركة ونصيبه هذا يعتبر ديناً في ذمة الشركة ويجوز لدائنيه أن يحجزوا على حصته في الربح تحت يد الشركة ولكن لا يجوز لهم أن يحجزوا على منقول أو عقار من أموال الشركة حتى لو كان مدينهم هو الذي قدمه إليها بصفة حصة كما أن لهم التنفيذ على أموال مدينهم الشخصية أو اشهار إفلاسه . وفي هذه الحالة الأخيرة يكون لهم الحق في طلب اعتبار الشركة منقضية وتصفيتها والتنفيذ على ما يؤول إلى مدينهم من نصيب بعد التصفية . ولما كان بطلان التنازل الصادر من فيقولاً ميخائيل المطعون عليه الثاني لزوجته سيسيليا لا أثر له على الشركة وكل ماله من أثر بالنسبة للدائنة منيرة المطعون عليها الأولى إنما هو اعتبار أن فيقولاً لا يزال شريكاً فيها لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الشركة تأسيساً على بطلان التنازل وإذ قضى بصحة الحجز على البذرة قولاً منه بأن ما حجز يقل عن نصيب المدين فيها إذ قضى بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه أما ما جاء به خاصة بأن ما حجز يقل عن مبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه قيمة الفرق بين حصة المدين في الشركة وثمنها عند البيع وهو ما اعتبرته المحكمة أرباحاً يجوز الحجز عليها هذا الاعتبار لا يستقيم مع ما قرره الحكم من بطلان التنازل المشار إليه مما يستتبع أن ما حجز عليه إنما هو جزء من أموال شركة التضامن القائمة بين شركائها الأصليين ومن بينهم المطعون عليه الثاني ولا يعتبر بأي حال ربحاً يجوز الحجز عليه حجزاً تنفيذياً .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(القضية رقم ١٨١ سنة ٢٠٠٢ برئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد عبد الجيد وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين)

عن أمور لا تختص بالوقف وأن هذا الاتفاق على فرض حصوله لا يلزم الوقف - فان ما ينهه الطاعن على هذا الحكم من قصور لعدم ذكره أسباباً تبرر رفض توجيه اليمين الحاسمة يكون في غير محله ذلك بأن ما قرره الحكم يفيد أن المحكمة في نطاق سلطتها الموضوعية قدرت أن اليمين المطلوب توجيهها لا تحسم النزاع للأسباب السائغة التي أوردتها .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتصل حسب ما يبين منه ومن سائر أوراق الطعن في أن المرحوم علي بك غنيم أوقف ١٢٧ ف محملة برهن ضمناً لدين للبنك العقاري وجعل النظر والاستحقاق من بعده لزوجته السيدة فاطمة هانم شئن ثم من بعدها لأخيها المطعون عليه . وبعد وفاة الواقف اتخذ البنك اجراءات التنفيذ العقاري على الأطلان الموقوفة ورسا مزاد ٧٤ ف منها على اميل عدس والسيد سماحة فأقامت السيدة فاطمة هانم دعوى استحقاق قيدت برقم ٢٥٤٠ لسنة ٥٥ ق محكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة وقضى لها في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ على الراسي عليهما المزاد بثبوت ملكيتها شخصياً إلى ١١ ف - استأنف المحكوم عليهما هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ١٠٢ لسنة ٦١ ق استئناف مختلط الاسكندرية فقضى لها في ٢٥ من إبريل سنة ١٩٤٤ على المطعون عليه عباس شئن بصفته وكيلًا عن ورثة السيدة فاطمة هانم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . كما أقامت السيدة فاطمة هانم حال حياتها على الراسي عليهما المزاد دعوى

تعويض لاستيلائهما على محمولاتها ولشكوى كيدية بلغت ضدهما منهما فقضى نهائياً في ٤ من إبريل سنة ١٩٤٦ بمبلغ ١٢٧ جنيهاً و ٢٢٧ ملياً لورثتها الذين حلوا محلها بعد وفاتها في الاستئناف رقم ٢٨٤ لسنة ٦٩ ق مختلط الاسكندرية ، وفي ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٨ ١٩٣٨ قضى في الدعوى رقم ٣٠٠٩ لسنة ٦١ ق محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة بثبوت ملكية اميل عدس والسيد سماحة إلى ١٦ ف و ٥ ط و ١٦ س اغتصبتهما السيدة فاطمة هانم من أطيانهما . فاستأنف هذا الحكم . وفي ٢٥ من إبريل سنة ١٩٤٦ قضى في مواجهة المطعون عليه عباس شئن بصفته وكيلًا عن ورثة السيدة المذكورة بتأييد الحكم المستأنف . وفي ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ حجز اميل عدس والسيد سماحة حجراً تنفيذياً تحت يدهما وفاء لما حكم به لهما على الورثة في دعوى الاستحقاق والغصب الآتق ذكرهما مقابل ما هو مستحق عليهما بحكم التعويض المقضى به لورثة فاطمة هانم شئن . وفي سنة ١٩١٧ أقام الطاعن الدعوى رقم ٢٠٢٧ لسنة ١٩٤٧ مدنى عابدين على المطعون عليه بصفته ناظر وقف على بك غنيم وفاطمة شئن مطالباً إياه بتلك الصفة بمبلغ ٨٩ جنيهاً و ٥٥٥ ملياً من ذلك مبلغ ٣٧ جنيهاً و ٦٧٠ ملياً قيمة ما يستحقه بالميراث عن زوجته فاطمة هانم في التعويض المقضى به بالحكم رقم ٢٨٤ لسنة ٦٩ ق استئناف محكمة الاسكندرية المختلطة بمبلغ ٥١ جنيهاً و ٨٨٠ ملياً قيمة ما صرفه أثناء مباشرة دعوى التعويض في الاستئناف بعد وفاة زوجته بناء على تكليفه من المطعون عليه مستنداً إلى توكيل عرفي عام صادر له من المطعون عليه بالتقاضى في دعوى الوقف وإلى اتفاق بينه وبين

المطعون عليه في الأول من يناير سنة ١٩٤١ على أن يتولى الصرف على دعوى التعويض من ماله نيابة عن وريثة السيدة فاطمة هانم شنن . قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٧٤٦ لسنة ١٩٤٧ مدنى مستأنف مصر وطلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته . وبجلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ وجه اليمين الحاسمة إلى المطعون عليه بالصيغة الآتية : أقسم بالله العظيم أنى لم أتفق مع المستأنف (الطاعن) على أن يتولى رفع الاستئناف المقيد برقم ٢٨٤ لسنة ٢٩ ق اسكندرية المختلطة وأن يدفع كل المصاريف والآتاعب اللازمة - وعند الحكم لمصلحة جميعاً تخصم المصاريف والآتاعب اللازمة للمستأنف كاملة ويقسم ما بقى مناصفة بيننا - وأن ما حكم به هو بذاته الذى حجزه السيد سماحه واميل عدس تحت يدهما وفاء لأحكام لا تخص الوقف . وفى ١٤ من مارس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض توجيه اليمين وتأيد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض . ومن حيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه شابه القصور كما خالف الثابت بالأوراق ذلك أن الطاعن طلب توجيه اليمين الحاسمة إلى المطعون عليه بالصيغة المبينة بمحضر جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ فرفضت المحكمة توجيهها على أساس أنها غير حاسمة استناداً إلى أن الدعوى مرفوعة من المطعون عليه بصفته ناظراً للوقف ووجهت فيها اليمين الحاسمة عن اتفاق لا يخص الوقف وغير ملزم له مع أن اليمين بالصيغة التى وجهت بها تعتبر حاسمة ومتعلقة بالدعوى لأن الثابت أن الاتفاق كان على قضايا رفعها الطاعن لمصلحة الوقف والحكم إذ قضى برفض توجيه اليمين لم يذكر أسباباً مبررة لقبضائه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه . من أن الدعوى التى رفعت على الراسى عليهما المزداد وصدرت ضد المورثة فاطمة هانم شنن ، كما أن الدعوى التى رفعت منها خاصة بالتعويض والتى جعلها المدعى أسامياً لدعواه هى دعوى شخصية لا شأن للوقف بها بل يسأل عنها الورثة من تركه مورثهم . . . وأنه لا نزاع فى أن الأطيان التى نزعت ملكيتها اتخذت فيها الإجراءات على اعتبار أنها ملك وليست وفقاً وصدرت الأحكام المتفرعة عنها على هذا الأساس ضد الورثة كما أن الدعوى التى رفعتها المورثة بطلب التعويض هى دعوى شخصية لا شأن للوقف بها ، وأضاف الحكم الاستئنافى إلى هذه الأسباب أن المحكمة لا ترى محلاً لإجابة الطلب لأن اليمين غير منتجة ولا تحسم النزاع ذلك أن الدعوى قد أقيمت ضد المستأنف عليه بصفته ناظراً للوقف عن اتفاق قيل بحصوله مع المستأنف عن أمور لا تخص بالوقف وهذا الاتفاق على فرض حصوله لا يازم الوقف . - وهذا الذى قرره المحكم لا قصور فيه ويفيد أن المحكمة فى نطاق سلطتها الموضوعية قدرت أن انمين المطالب توجيهها لا تحسم النزاع للأسباب السائغة التى أوردها ، ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن تقريرها فى هذا الخصوص مخالف للثابت بالأوراق .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن شطراً من اليمين أنصب على أن اميل عدس وسيد سماحة خجرا تنفيذياً تحت يدهما على ما خص الطاعن فى حصته الموروثة عن زوجته السيدة فاطمة شنن فى التعويض المحكوم به فى الاستئناف رقم ٢٨٤

تحت يدهما وفاء لما حكم به لهما على ورثة السيدة فاطمة هانم شخصيا في دعوى الاستحقاق والغصب مقابل ما حكم به عليهما للورثة في دعوى التعويض، يكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ لإغفاله أنه يداين الوقف بحصته في التعويض المحكوم به في الاستئناف رقم ٢٨٤ لسنة ٦١ ق اسكندرية المختلطة هو نعي في غير محله لما تبينه المحكمة من أن الوقف لم يكن طرفا في الحجز السالف ذكره ولم يقد من مال الطاعن في هذا الحجز شيئا .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن بسببيه في غير محله ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٩٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

لسنة ٦٩ ق محكمة الاسكندرية المختلطة وفاء لما حكم به لهما من مبالغ مستحقة على الوقف للطاعن أن يرجع على الوقف بما أفاده من حصته في المبلغ المحجوز والحكم إذ قرر أن الوقف لا يلزم بما يستحقه الطاعن من التعويض يكون قد خالف القانون لأن الغير أن يرجع على المدين بوفاء مادفع عنه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بني على أن الأحكام المتفرعة عن إجراءات بيع الأتبان المزروعة ملكيتها لدين البنك لم يكن من بينها حكم على الوقف ، وكان من ضمن تلك الاجراءات الحجز الذي أوقعه سماحه وع دس

قضاء محكم الاستئناف

(هيئة التحكيم)

بين صاحب العمل وبين عماله والى تتعلق بالعمل أو بشروطه أن يعمل الطرفان نفسيهما على تسويتها فيما بينهما بالاتفاق الودي والا يطلب أحدهما من جهات التوفيق الرسمية أن تسعى في حسم النزاع بالطرق الودية قبل أن يتبين عجزهما عن الوصول إلى تسوية لهذا النزاع ، فإذا ما أغفل الطرفان القيام بهذه المحاولة كان الاجراء الذي يقوم به مكتب العمل بناء على الطلب الذي يقدمه له الطرفان اجراء سابقا لأوانه ومخالفا لطبيعة الاختصاص الاستثنائي الذي تقرره تشريعات

٢٠١

محكمة استئناف القاهرة

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

زاع . عقد العمل وشروطه . تسوية ودية . مكتب العمل . اختصاصه استثنائي . اتصاله بالنزاع . متى يكون التدرج في الاختصاص . قصد المشرع . الإبقاء على الصلات بين المال وصاحب العمل . صالح الصناعة والاقتصاد . متى يعتبر النزاع قائما فعلا . محاولة التسوية . خطوة أولى . العجز عن الوصول إلى تسوية . وجوب ثبوته من الاوراق . اتفاق على الاحالة الى التحكيم . لا يجوز في غير احواله . تحديد مراحل النزاع . متعلق بالنظام العام .

المبادئ القانونية

١ - إن الأصل في المنازعات التي تقع

التوفيق والتحكيم للجهات الحكومية في التدخل لحسم النزاع بالطريق الودي ثم بطريق التحكيم .

٢ - إن ما رسمه المشرع للسير عليه من اجراءات هو ما سبق وروده في المادة الثانية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل وما تقرره المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الذي حل محل القانون المذكور وقد جرى نص هذه المادة بأنه «إذا وقع نزاع مما تنطبق عليه أحكام الفقرة الأولى من المادة السابقة ولم يوفق الطرفان فيما بينهما إلى تسويته جاز لكل منهما أن يقدم بنفسه أو بواسطة مثله إلى مكتب العمل الواقع في دائرته محل العمل للسمي في حسم النزاع بالطرق الودية ويبين في هذا الطلب اسماء طرفي النزاع أو ممثليهما ومحال إقامتهم وموضوع النزاع ، . على أن القصد الذي توخاه المشرع في كلا التشريعين قد بين صراحة في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ إذ ورد في صدر تلك المذكرة عند توضيح الغرض من مشروع القانون ان «النظر في المنازعات الفردية من اختصاص المحاكم العادية ، أما المنازعات المشتركة فالأصل فيها أن تكون تسويتها باتفاق ودي بين الفريقين فان عجز عن ذلك وجب أن تتدخل السلطة الحكومية المختصة لحسم النزاع عن طريق التوفيق فان لم تستطع فن طريق

التحكيم وهذا ما نظمته مشروع القانون المعروض مع المذكرة .

٣ - إن اختصاص مكتب العمل باجراء التسوية الودية لا يتصل به ابتداء ومباشرة بعد قيام النزاع بل بعد عجز الطرفين عن تسوية ما بينهما وإذن فظاهر من هذا أن مهمة المكتب حسب ما قرره القانون تنحصر في محاولة التسوية التي أخفق الطرفان فيها وأن يجرى ذلك قبل أن يحيل الأمر إلى لجنة التوفيق لتتولاه على أساس جديد قد يؤدي إلى حسم النزاع ، ولا شك أن في هذا التدرج تحقيقا لما قصد إليه المشرع من محاولة الإبقاء قدر المستطاع على الصلات القائمة بين العمال وصاحب العمل توخيا لصالح الصناعة والاقتصاد بوجه عام .

٤ - من أجل أن يصبح ثمت نزاع قائم فعلا وجاز أن تسرى في شأنه قواعد التوفيق والتحكيم يجب أن يثبت أن أحد الفريقين - صاحب العمل أو العمال - قد حاول الوصول إلى تسوية ما وقع من خلاف ولم يلجأ إلى الجهات الرسمية التي خصصها المشرع لفض النزاع أو الحكم فيه الا بعد ان اعجزه الوصول الى تسوية للنزاع عن ذلك الطريق ، ومن الواجب أن يبين من الأوراق ان رافع النزاع قد اتخذ تلك الخطوة الأولى دون ثمرة ولذا فلم يمكن بد من عرض النزاع على مكتب العمل لعله يستطع اجراء التسوية بوسيلة أخرى .

هـ - اذا تبين أن النزاع لم يمر بمرحلته الأولى قبل أن يطرح على الجهات الحكومية التي حددها القانون فكأنه لم يخرج بعد من دائرة العلاقة الطبيعية بين العمال وصاحب العمل وهي العلاقة التي ينبغى أن يسود فيها الوثام وحسن التفاهم ، ولذا فإن تعرض مكتب العمل لتسوية النزاع كان واجبا أن يتلو محاولة الوصول الى هذه التسوية فيما بين الفريقين المتنازعين دون تدخل من أحد كما أنه لا محل لاحالة النزاع الى هيئة التحكيم حتى مع اتفاق الطرفين على هذه الاحالة لأن تحديد مراحل النزاع حسب ما نص عليه القانون أمر لا يجوز الاتفاق على مخالفته في غير الأحوال المبينة فيه لتعلق هذا التحديد بالنظام العام شأنه في ذلك شأن درجات التقاضى .

الهيئة

د من حيث إنه يتبين من أوراق الملف أن كتابا أرسل إلى مكتب عمل شمال القاهرة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣ موقعا عليه من السكرتير العام لنقابة مستخدمي وعمال شركة بيع المصنوعات المصرية ومن رئيس النقابة نائبين عن أعضاء مجلس النقابة وقد تضمن هذا الكتاب أن الشركة التي تصرف جزءا ثابتا من المرتب عقب انعقاد مجلس الإدارة السابق لانعقاد الجمعية العمومية أى في شهر أبريل من كل عام وذلك كما هو ثابت بدفاتر الشركة منذ عشرات السنين وفي محاضر رسمية قد امتنعت عقب صدور قرار هيئة التحكيم لصالح النقابة عن دفع هذا الجزء الثابت من المرتب

بما أحدث تدمرا في صفوف العمال قد لا تحمد عقباه وأنه لما كان القانون يعاقب رب العمل الذي يمتنع عن صرف المرتب أو أحد عناصره فإن المطلوب سرعة الانتقال إلى إدارة الشركة للتحقيق في هذه الواقعة وإجراء اللازم نحو صرف هذا الجزء من الأجر قبل أن تتطور الأمور إلى ما قد يؤدي إلى نتائج ضارة وهذا الكتاب قد ضم اليه عند نظر النزاع مذكرة من النقابة موضحة أن المبلغ الذي تدفعه الشركة كل سنة إلى مستخدميها وعمالها بانتظام ودون انقطاع يوازى أجر ثلاثة شهور ونصف وأنه جزء لا يتجزأ من الأجر لا يجوز انقطاعه أو انتقاصه وتعداد الموظفون قبضه واعتبروه جزءا من مرتبهم ولذا فإن انقطاعه أو الامتناع عن دفعه في موعده المحدد وهو اليوم التالى لانعقاد الجمعية العمومية للشركة ترتب عليه العقوبة الجنائية المبينة في المادة ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢ وأن الشركة اعترفت ضمنا بوجهة نظر النقابة عندما قررت مؤخرا بأن هذا الأجر السنوى لا يحتسب إلا عند المحاسبة على المكافأة التي تصرف للموظف عند انتهاء مدة الخدمة إذ المكافأة لا تمنح إلا على أساس ما يتقاضاه العامل من أجر فعلي ولذا فإنه يسرى عليه حكم القانون سواء بالنسبة للمكافأة أو بالنسبة لوجوب دفعه في موعده المحدد له .

د وحيث إنه عقب تقديم الشكوى التي تضمنها الكتاب المشار اليه آنفا سأل مدير مكتب العمل عضو مجلس إدارة الشركة المنتدب عن موضوع الشكوى فأجابه بأنه لا يمكنه إبداء رأى نهائى حتى تنتهى الشركة من توزيع الأرباح وحتى يعرض الموضوع على الجمعية العمومية التي ستعقد في يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٣ وأنه لا محل لاستباق قرار هذه الجمعية . وقد أثبت مدير

مكتب العمل في محضره انه نبه العضو المذكور إلى حكم القانون حتى لا يكون المكتب في موقف يحتم عليه اتخاذ اجراءات ضد الشركة ، ثم عاد بعد ذلك إلى مباحثة عضو مجلس الإدارة المنتدب في اجتماع عقده في ٢ مايو سنة ١٩٥٣ في حضور رئيس النقابة وسكرتيرها فأوضح العضو المذكور أن الجمعية العمومية للشركة وافقت على اقتراح مجلس الإدارة بمنح المستخدمين والعمال مكافأة شهر ونصف بدلا من ثلاثة أشهر ونصف بسبب انخفاض أرباح سنة ١٩٥٢ انخفاضاً كبيراً ورد الحاضران عن النقابة على ذلك بأن المكافأة السنوية جزء من الأجر متفق عليه ولا يتأثر بخسارة الشركة أو كسبها ، وحاول مدير المكتب التوفيق بين الطرفين فلم يتمكن وأثبت أن الطرفين رأياً لإنهاء للوضع الملحق بينهما تحويل النزاع على هيئة التحكيم مباشرة .

« وحيث إنه عند ورود كتاب مدير مكتب عمل شمال القاهرة إلى هيئة التحكيم ومعه أوراق الموضوع عين رئيس هذه الهيئة جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ لنظر النزاع طبقاً للمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل وأخطر مندوباً الطرفين بموعد هذه الهيئة على أنه قد طلب في الوقت ذاته من مصلحة العمل أن توافي الهيئة قبل يوم الجلسة ببيان عن الأسباب التي دعت مكتب العمل إلى اعتبار مثل الكتاب المقدم باسم مجلس إدارة النقابة طلباً مقدماً من العمال موضوعه السعي في حسم النزاع بالطرق الودية كما نص عليه في المرسوم بقانون الآنف ذكره وبالأوضاع المقررة فيه .

« وحيث إن النقابة قدمت عن طريق عاميها

مذكرة مبينة لدفاعها وذلك قبل حلول موعد الجلسة المحددة وبين من الإطلاع على هذه المذكرة أنها أعادت التعبير عن وجهة نظر النقابة في اعتبار المكافأة المطلوبة وهي منحة ثابتة جزءاً من الأجر لا تبرعاً وأشارت المذكرة إلى أن هيئة التحكيم أصدرت قرارها في ١٦ إبريل سنة ١٩٥٣ في نزاع سابق بين الشركة ومستخدميها وعمالها بإجابتهم إلى بعض ما تقدموا به من مطالب إذ قضت بمنحهم علاوة اجتماعية ورفوع نسبة حصيلتهم العامة على المبيعات فأرادت الشركة أن تمتنع عن تنفيذ هذا القرار بأسلوب ينطوي على الكيد والالتواء مما قد اعتبره القانون جريمة وفرض عليه عقوبة الغرامة طبقاً لنص المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وقد انتهت النقابة في ختام هذه المذكرة إلى طلب الحكم على شركة بيع المصنوعات المصرية بصرف مكافأة العمال والمستخدمين عن سنة ١٩٥٢ وقدرها ثلاثة شهور ونصف من المرتب الأساسي والحكم عليها بغرامة قدرها ألف جنيه لامتناعها عن تنفيذ حكم هيئة التحكيم وحفظ الحق للنقابة في المطالبة بالتعويض اللازم عن الأضرار التي نشأت من توقف الشركة عن صرف أجور العمال .

« وحيث إن ماسبق توضيحه من الوقائع يخلص منه أن مجلس إدارة النقابة قد رأى تقديم الطلب الذي اشتمل عليه الكتاب الموجه إلى مكتب العمل منيها عنه في تقديمه رئيس النقابة وسكرتيرها الموقعين عليه ، وأن مضمون ما طلبه مجلس النقابة أن يقوم مكتب العمل بالتحقيق في أمر امتناع الشركة عن دفع جزء المكافأة السنوية الذي اعتادت صرفه في شهر إبريل عقب انعقاد الجمعية العمومية وهي المكافأة التي يعتد بها المستخدمون والعمال من عناصر الأجر واتخاذ

الاجراء اللازم لصرف هذا الجزء .

وحيث إن الأصل في المنازعات التي تقع بين صاحب العمل وبين عماله والتي تتعلق بالعمل أو بشروطه أن يعمل الطرفان نفسيهما على تسويتها فيما بينهما بالاتفاق الودي وألا يطلب أحدهما من جهات التوفيق الرسمية أن تسمى في حسم النزاع بالطرق الودية قبل أن تبين عجزها عن الوصول إلى تسوية لهذا النزاع ، فإذا ما أغفل الطرفان القيام بهذه المحاولة كان الاجراء الذي يقوم به مكتب العمل بناء على الطلب الذي يقدمه له الطرفان اجراء سابقا لأوانه ومخالفا لطبيعة الاختصاص الاستثنائي الذي تقرره تشريعات التوفيق والتحكيم للجهات الحكومية في التدخل لحسم النزاع بالطريق الودي ثم بطريق التحكيم .

وحيث إن ما رسمه المشرع للسير عليه من إجراءات هو ما سبق وروده في المادة الثانية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل وما تقرره المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الذي حل محل القانون المذكور وقد جرى نص هذه المادة بأنه إذا وقع نزاع مما تنطبق عليه أحكام الفقرة الأولى من المادة السابقة ولم يوفق الطرفان فيما بينهما إلى تسويته بجاز لكل منهما أن يقدم بنفسه أو بواسطة مسئله إلى مكتب العمل الواقع في دائرته محل العمل للسعي في حسم النزاع بالطرق الودية وبين في هذا الطلب أسماء طرفي النزاع أو تمثيلهما وبحال إقامتهما وموضوع النزاع ، على أن القصد الذي توخاه المشرع في كلا التشريعين قد بين ضراحة في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ إذ ورد في صدر تلك المذكرة عند توضيح الغرض من مشروع القانون أن

النظر في المنازعات الفردية من اختصاص المحاكم العادية ، أما المنازعات المشتركة فالأصل فيها أن تكون تسويتها باتفاق ودي بين الطرفين فإن عجزا عن ذلك وجب أن تدخل السلطة الحكومية المختصة لحسم النزاع عن طريق التوفيق فإن لم تستطع فعن طريق التحكيم وهذا ما نظمه مشروع القانون المعروض مع المذكرة .

وحيث إنه يؤخذ مما تقدم ان اختصاص مكتب العمل باجراء التسوية الودية لا يتصل به ابتداء ومباشرة بعد قيام النزاع بل بعد عجز الطرفين عن تسوية ما بينهما وإذن فظاهر من هذا ان مهمة المكتب حسب ما قرره القانون تنحصر في محاولة التسوية التي أخفق الطرفان فيها أو أن يجرى ذلك قبل أن يحيل الأمر إلى لجنة التوفيق لتتولاه على أساس جديد قد يؤدي إلى حسم النزاع ، ولا شك ان في هذا التدرج تحقيقا لما قصد إليه المشرع من محاولة الإبقاء قدر المستطاع على الصلات القائمة بين العمال وصاحب العمل توخيا لصالح الصناعة والاقتصاد بوجه عام .

وحيث إنه ظاهر مما اتبعه الموظفون والعمال بالنسبة إلى ما وقع بينهم وبين الشركة أنهم لم يفتاحوا الشركة في أمر تخلفها من صرف المكافأة بل سارعت نقاباتهم بالشكوى إلى مكتب العمل دون أن تعمل قبل ذلك على الحصول على تسوية للنزاع بطريق الاتفاق الودي فقد خلا الكتاب المقدم إلى مكتب العمل ما يفيد أن مجلس إدارة النقابة وافق على تقديم طلب يرمي إلى السير في اجراءات التوفيق لعجز الموظفين والعمال عن الحصول على تسوية نزاعهم مع الشركة ، ومن الناحية الأخرى بين ما اختواه الكتاب المذكور

إنه أريد به تسجيل ارتكاب الشركة لأمر يعاقب عليه القيانون. بامتناعها عن صرف جزء الأجر واستعداد المكتب للعمل عليها لكي يلزمها صرفه.

وحيث إنه في ضوء ما تقدم يتضح أنه من أجل أن يوضح ثمة نزاع قائم فعلا وجائز أن تسرى في شأنه قواعد التوفيق والتحكيم يجب أن يثبت أن أحد الفريقين — صاحب العمل أو العمال — قد حاول الوصول إلى تسوية ماوقع من خلاف ولم يلجأ إلى الجهات الرسمية التي خصصها المشرع لفض النزاع أو الحكم فيه إلا بعد أن أعجزه الوصول إلى تسوية النزاع عن ذلك الطريق، ومن الواجب أن يبين من الأوراق أن رافع النزاع قد اتخذ تلك الخطوة الأولى دون ثمرة. ولذا فلم يكن بد من عرض النزاع على مكتب العمل لعله يستطيع إجراء التسوية بوسيلة أخرى.

وحيث إنه مادام قد تبين أن النزاع لم يمر بمرحلته الأولى قبل أن يطرح على الجهات الحكومية التي حددها القانون فكأنه لم يخرج بعد من دائرة العلاقة الطبيعية بين العمال وصاحب العمل وهي العلاقة التي ينبغي أن يسود فيها الوفاء وحسن التفاهم، ولذا فإن تعرض مكتب العمل لتسوية النزاع كان واجبا أن يلى محاولة الوصول إلى هذه التسوية فيما بين الفريقين المتنازعين دون تدخل من أحد كما أنه لم يكن هناك محل لإحالة النزاع إلى هيئة التحكيم حتى مع اتفاق الطرفين على هذه الإحالة لأن تحديد مراحل النزاع حسب ما نص عليه القانون أمر لا يجوز الاتفاق على مخالفته في غير الأحوال المبينة فيه لتعلق هذا التحديد بالنظام العام شأنه في ذلك شأن درجات التقاضي.

وحيث إنه متى تقرر ما تقدم فإنه يجب

اعتبار النزاع غير قائم أمام هذه الهيئة حتى يمر بمرحلته الأولى الآتية ذكرها ولن تزال الفرصة سانحة للطرفين لكي يسويا فيما بينهما ماوقع من نزاع فإذا ما أعجزتهما المحاولة أمكن بعدئذ السير بالنزاع في المراحل التالية للتوفيق والتحكيم طبقا لقواعدهما التي حددها القانون.

(النزاع بين شركة بيع المصنوعات المصرية وبين نقابة مستخدميها وعملها رقم ١١٨ سنة ١٩٥٣ برئاسة وعضوية السادة يحيى محمد مسعود وكيل المحكمة ومحمد عبد الهادي الديواني وإسماعيل أبو الفتوح المستشارين وجميل جنا مندوب مصلحة العمل ومحمد محمد حافظ مندوب مصلحة الصناعة).

٢٠٢

محكمة استئناف القاهرة

١٨ يونيو سنة ١٩٥٢

أجر يوم الراحة • منحة • إمكانيات صرفها بحسب صاحب المصنع • القياس على المصانع الأخرى • اختلاف الظروف.

المبدأ القانوني

إن القانون لا يلزم صاحب المصنع بمنح العمال أجرا عن يوم الراحة وصرف هذا الأجر منحة بصرفها لصاحب العمل من تلقاء نفسه إذا شاء وهذا أمر يقرره حسب قدرته وإمكانياته المادية وظروف عمله ولا سلطان لهيئة التحكيم عليه مادام العمال قد قبلوا العمل عند التحاقهم به على أساس عدم تقاضي أي أجر عن يوم الراحة ولا محل للقياس على المصانع الأخرى في المعاملة لأن لكل مصنع ظروفه الخاصة به.

الهيئة

« حيث إنه يبين من ملف النزاع إنه بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٣ تقدم عبد الحميد مطاوع بصفته رئيساً لنقابة عمال ومستخدمى صناعة الحلوى بطلب لمكتب العمل لتسوية النزاع القائم بين عمال ورشة ومحل عجيب إسحق الحلوانى وبين صاحب العمل وينحصر فى أمرين :-

الأول تطبيق الأمر العسكرى ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص باعانة الغلاء . الثانى منح جميع عمال الورشة والمحل أجر يوم الراحة الأسبوعى وقد تبين لمكتب العمل أن صاحب العمل حررت ضده جنحة عسكرية لمخالفته للأمر العسكرى وأن القضية مازالت منظورة ولذلك صرف النظر عن هذا المطلب

وبالنسبة للمطلب الآخر فقد قرر صاحب العمل أنه يصرف هذا اليوم للعمال القدامى أما العمال الجدد فالقانون لا يلزمه بمنحهم أجرة عن يوم الراحة الأسبوعى فضلاً عن أنهم قبلوا العمل بهذا الوضع - واستند رئيس النقابة على العدل والمساواة بين عمال المحل الواحد لأن صاحب العمل يعطى لطائفة من عماله أجراً عن يوم الراحة وليس من العدالة حرمان باقى العمال من هذا الأجر - وإزاء تمسك كل طرف بوجهة نظره أحيل النزاع إلى لجنة التوفيق

« وحيث إن لجنة التوفيق اجتمعت فى ٥ مايو سنة ١٩٥٢ واستبعد مندوب النقابة المطلب الخاص بتنفيذ الأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ نظراً لتحريض محضر جنحة لصاحبه أما المطلب الآخر فأصر عليه هذا المندوب على أساس المساواة والعدالة - وقرر صاحب العمل أن الورشة

لا تشتغل يومياً أكثر من ست ساعات والحالة لا تسمح بتشغيلهم أكثر من ذلك ولا يمكن إرغامه على إعطاء يوم راحة بأجر .

« وحيث أن اللجنة عرضت على الطرفين أن يقوم صاحب العمل بإعطاء أجر نصف يوم العمل الذى يقع فى يوم الراحة الأسبوعية وذلك بالنسبة لعمال الورشة الصديان بواقع أجر الساعة ساعة وربع ويعطيه نصف أجر اليوم الذى يرتاحه العامل حسب الأجر الأصيل دون زيادة فوافق صاحب العمل على ما عرضته اللجنة ولم يوافق مندوب النقابة فأحيل النزاع على هيئة التحكيم .

« وحيث أن النقابة قدمت مذكرة بدفاعها وأصرت على ضرورة صرف أجر يوم الراحة بالكامل للعامل وتستند فى هذا الطلب إلى المساواة بين عمال المحل الواحد وإلى العدالة .

« وحيث أن صاحب المصنع تمسك بدفاعه الذى سبق أن أبداه أمام مكتب العمل ولجنة التوفيق والذى ينحصر فى أن القانون يلزمه فقط بمنح يوم راحة أسبوعية ولكن لا يلزمه بصرف أجر عن هذا اليوم وأضاف أن العمال الذين يطلبون هذا الطلب قبلوا العمل على أساس عدم تقاضى أجرأ عن يوم الراحة فلا محل لإجابة طلبهم بعد هذا القبول - وقال إنه يعدل عن قبول صرف نصف أجر يوم الراحة الذى عرضته عليه لجنة التوفيق لعدم موافقة العمال عليه فى حينه .

« وحيث إنه يبين مما تقدم أن صاحب العمل فى هذا النزاع يمنح عماله يوم راحة أسبوعية طبقاً للقانون ولا يمنحهم أجرأ عن هذا اليوم ، على أن العمال قد استندوا فى المطالبة به إلى العدالة وإلى أن أصحاب محال الحلوى المماثلة يمنحون لعمالهم أجرأ عن يوم الراحة .

المبدأ القانوني

إن التفرقة بين العامل والمقاول الصغير في صناعة ما دقيقة ويتعين تطبيق معايير مختلفة قال بها الفقه والقضاء للبت في تلك الصفة وأول هذه المعايير التي قال بها الفقه في فرنسا ابتداءً هي التبعية الاقتصادية ومحصلها أن الشخص إذا كان يعتمد في نشاطه وكسبه لرزقه على معاملاته مع شخص آخر يكون قد اعتاد معاملته بطريقة منظمة فإنه يكون في حقيقة الأمر تابعاً للشخص المذكور تبعاً اقتصادية وأنه إذا توافرت هذه التبعة فإن هذا الشخص يجب اعتباره عاملاً يتمتع بكل ما تمنحه قوانين العمل للعامل من ميزات - وهذا الرأي أخذ يتطور في فرنسا إلى أن اتجه الفقه والقضاء إلى القول بأن هذا المعيار وهذا التفسير للتبعية الاقتصادية لا يخلو من إبهام وغموض وأن المعيار الصحيح الواجب تطبيقه هو التبعة القانونية وأن الفرق بين عقد العمل وعقد المقاولة أنه في الأول يضع العامل نفسه في خدمة رب العمل ويخضع لأوامره ولإدارته أما في الثاني فإن المقاول يحتفظ باستقلاله وحرية في العمل - وثمة رأي ثالث قال به بعض علماء القانون وهو معيار الأجر الذي يتناوله العامل الذي يعمل في مثل ما يعمل هذا الشخص أو يقل عنه أو يزيد تبعاً لاعتبارات شتى

ونظراً لتضارب الآراء ولدقة الموضوع يتعين على هيئة التحكيم أن تطبق تلك المعايير

وحيث أن القانون لا يلزم صاحب المصنع بمنح العمال أجراً عن يوم الراحة وصرف هذا الأجر منحة يصرفها صاحب العمل من تلقاء نفسه إذا شاء وهذا أمر يقرره حسب قدرته وإمكانياته المادية وظروف عمله ولا سلطان لهذه الهيئة عليه مادام العمال قد قبلوا العمل عند التحاقهم به على أساس عدم تقاضى أى أجر عن يوم الراحة ولا محل للقياس على المصانع الأخرى في المعاملة لأن لكل مصنع ظروفه الخاصة به .

وحيث إنه بالنسبة لقبول صاحب المصنع ما عرضته عليه لجنة التوفيق من صرف نصف أجر يوم الراحة فإن مندوب العمال رفض هذا العرض وقد عدل عنه صاحب المصنع الذي لا يمكن إلزامه بقبوله بعد أن وصل النزاع إلى مرحلة التحكيم وقد كان هذا العرض معلقاً على شرط قبول الطرف الآخر له .

ومادام هذا الطرف لم يقبل ما عرض عليه فإن الأمر لا يخرج عن أن يكون مفاوضة لإيهام النزاع صلحاً ولم يتم هذا الصلح فيكون لكل من الطرفين أن يسحب عرضه الذي لم يلاق قبولا وحيث أنه لكل ما تقدم يتعين رفض مطلب عمال ورشة محل عجيب اسحق الحلواني الخاص بمنح جميع عمال الورشة والمحل أجر يوم الراحة الأسبوعي .

النزاع بين ورشة محل عجيب اسحق الحلواني وبين عماله رقم ١٢٢ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة .

٢٠٣

محكمة إستئناف القاهرة

١٨ يولية سنة ١٩٥٢

صفة العامل وصفة المقاول . التفرقة بينهما . معايير التفرقة . اختلاف الآراء . وجوب تطبيق كل المعايير . تبين إرادة الطرفين وتفهمها لحقيقة العلاقة بينهما .

الثلاثة على موضوع النزاع الذي يعرض عليها الواحد تلو الآخر ويضيف اليه ما تبين من إرادة الطرفين وطريقة تفهمها للعلاقة القائمة بينهما وكيفية تنظيمها حتى يكون قرارها مطابقا لواقع الحال ومتمشيا مع حقيقة هذه العلاقة .

الهيئة

وحيث إن وقائع النزاع قد فصلت في صدر القرار الصادر من هذه الهيئة في ١٢ مارس سنة ١٩٥٣ والذي قضى بإحالة النزاع إلى التحقيق ليثبت مقدمو النزاع بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن علاقتهم بأصحاب مصانع الأحذية بالقاهرة هي علاقة العامل برب العمل وليست أصحاب المصانع العكس وأن هؤلاء الصناع ليسوا عمالا بل مقاولين

وحيث إنه تبين من التحقيق الذي تم تنفيذا لهذا القرار أن صاحب مصنع الأحذية عندما ينوي إنشاء مصنع مجهز مكانا به عدة غرف يشغل بعضها مخازن للواد الخام والبعض الآخر يوزعه بين عمال المصنع المختلفين فيشغل عمال الماكينات الذين يجهزون (وجه الحذاء) غرفة أو غرفا معينة ويشغل عمال التفصيل غرفا أخرى وكذلك عمال تجهيز النعال ويشغل العمال رافعو النزاع غرفا مستقلة وهم يقومون بتجميع النعال ووجه الحذاء أي أنهم يقومون بالخطوة الأخيرة في صناعة الأحذية وهؤلاء العمال يشتغل كل ثلاثة منهم معا برياسة أحدهم ويدعى (الكلفة) يعاونه مساعد أول (باريوس) ومعاون ثان وكل طاقم مكون من ثلاثة عمال يكون وحدة مستقلة عن غيرها تعمل على (بنك) وكراسي على كراسي رئيس

الطاقم وعليه أن يستحضر آلات العمل والخيط والغراء والمسامير اللازمة لصناعة الأحذية . ويتحمل هذا الطاقم مصاريف الإضاءة وتحديد هذه المصاريف مقدما . ويسلم صاحب العمل . أما مرة في الأسبوع أو مرتين . المواد الخام بعد تفصيل الحذاء وتجهيز النعل إلى رئيس كل طاقم الطريقة المتفق عليها وبجانبه في آخر الأسبوع بنسبة عدد الأحذية التي قام بعملها وبالسعر المتفق عليه للوحدة ورئيس الطاقم يقوم بخصم مصاريف التكلفة (الخيط والمسامير والغراء وأجر الإضاءة) ثم يوزع الباقي على أفراد الطاقم الثلاثة كل حسب درجته وأقدميته في العمل . ووجرت العادة في هذه المصانع على أن تفتح أبوابها في ساعة معينة صباحا وتغلقها في ساعة معينة ولكن ليس هناك ساعات عمل محددة لعمال الأحذية الشاكين فإن كل ما يطلب منهم أن يكون عملهم خلال ساعات العمل التي يكون المصنع مفتوحا خلالها

وحيث إن النزاع الحاضر نشأ لأول مرة لما طالب العمال الشاكون بتطبيق الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمى وعمال المحال الصناعية والتجارية واعتراض أصحاب مصانع الأحذية على ذلك باعتبار أن العمال الشاكين ليسوا عمالا بل هم مقاولون ولا تطبق عليهم قوانين العمل

وحيث إن التفرقة بين صفة العامل والمقاول الصغير في مثل الصناعة المتنازع عليها دقيقة ويتعين تطبيق عدة معايير مختلفة قال بها الفقه والقضاء للبت في هذه الصفة وأول هذه المعايير التي قال بها الفقه في فرنسا ابتداء هي التبعية الاقتصادية ومحصلا أن الشخص إذا كان يعتمد في نشاطه وكسبه لرزقه على معاملاته مع أشخاص

آخر يكون قد اعتاد معاملته بطريقة منتظمة فانه يكون في حقيقة الأمر تابعاً للشخص المذكور تبعية اقتصادية وأنه إذا توافرت هذه التبعية فان هذا الشخص يجب اعتباره عاملاً يتمتع بكل ما تضيفه قوانين العمل على العمال من مزايا وهذا الرأي تطور في فرنسا وأثمة الفقه والقضاء إلى القول بأن هذا المعيار وتفسير التبعية الاقتصادية لا يخلو من إبهام وغموض وإن المعيار الصحيح الواجب تطبيقه هو التبعية القانونية وأن الفرق بين عقد العمل وعقد المقاولة المنصوص عليه في المادة ٦٤٦ من القانون المدني المصري انه في عقد العمل يضع العامل نفسه في خدمة رب العمل ويخضع لأوامره وإدارته أما في عقد المقاولة فان الما قول يحتفظ باستقلاله وحرية أثناء العمل وهناك رأي ثالث قال به بعض علماء القانون وهو معيار الأجر الذي يتناوله الشخص المتنازع على صفته أهو الأجر الذي يتناوله العامل الذي يعمل في مثل ما يعمل هذا الشخص أو يقل عنه أو يزيد عليه تبعاً لاعتبارات شتى

وحيث إن الهيئة ترى نظراً لتضارب الآراء ولدقة الموضوع أن تطبق تلك المعايير الثلاثة على موضوع النزاع الواحد تلو الآخر وتضيف إليها تين إرادة طرفي النزاع وطريقة تفهما للعلاقة القائمة بينهما وكيفية تنظيمها حتى يأتي قرارها مطابقاً للواقع ومتماشياً مع منطق القانون.

وحيث إنه بالاطلاع على التحقيق وعلى مستندات ومذكرات طرفي النزاع تبين أن العمال رافعي النزاع تابعون اقتصادياً لصاحب المصنع الذي يحدد الأجور بمعرفة كما يحدد طريقة أدائها ورئيس الطاقم ملزم دون خيار أن يقبل العمل بهذه الشروط وإلا فلا عمل له قبل رب العمل - ورب العمل هذا يعطى قروضاً للعمال على الحساب

وهو ملزم بالتأمين عليهم طبقاً لقانون عقد العمل الفردي والعامل مرتبط كل الارتباط بصاحب العمل بحيث لا يستطيع الارتباط بصاحب عمل آخر في نفس الوقت وهو يعتمد كل الاعتماد على أجره الذي يتناوله ويرتب معاشه عليه وفي أغلب الأحوال ليس لهؤلاء العمال مورد رزق آخر يعيشون منه ، وقد أظهر التحقيق أن العامل يمضي في أغلب الأحوال مدداً طويلة في خدمة صاحب مصنع واحد .

وحيث إن من الناحية الإدارية والتنظيمية قد ثبت أن صاحب المصنع هو الذي يحدد ساعة فتح المصنع وساعة إقفاله وهو الذي يشرف إما بنفسه أو بواسطة رئيس عماله إشرافاً مهنياً كاملاً على جميع عمال المصنع ويراقب حسن أدائهم لعملهم وهو الذي يحدد عدد الطريحة التي يسلبها لكل طاقم حسب حالة السوق ويحدد له نوع ومقاسات هذه الطريحة ويقدم لهم القوالب اللازمة للاخذية المطلوب إنجازها وهو الذي يحافظ على النظام في مصنعه فإذا ما خالف أحد العمال أمره جازاه أو فصله مباشرة إذا كان المخالف رئيساً للطاقم أو بطريقة غير مباشرة إذا كان المخالف أحد المساعدين .

وحيث إنه بالنسبة إلى مستوى الأجور فان التحقيق أثبت أن أجر العمال ارتفع تبعاً ابتداء من ١٩٣٩ وما بعدها وأنه سائر في ذلك قوانين إعانات غلاء المعيشة المختلفة وهذا الأجر ارتفع أولاً في سنة ١٩٤٢ ٣٠ ٪ ثم زاد في سنة ١٩٤٤ ٦٠ ٪ وهذا يدل على أن مستوى أجر رافعي النزاع سائر في ارتفاعه سير أجور العمال في الصناعات الأخرى .

وحيث إنه يتبين من أقوال طرفي النزاع

أن العلاقة التي تربطهما هي علاقة العامل بصاحب العمل فهذا الأخير هو الذي يقوم بالتأمين على عماله وهو يصرف لهم قروضا عند حاجتهم لها ويعطيهم أجازات سنوية مدفوعة كما أن كثيراً من أصحاب المصانع جروا على صرف مكافآت نهاية الخدمة للعمال المفصولين كما أن أجر العمال ازداد تباعاً تمشياً مع قوانين إعانة غلاء المعيشة وهذا كله يدل على أن الطرفين كانا متفقين على صفة رافعي النزاع وأنهم عمال لا مقاولون .

وحيث إن ما يدل به أصحاب المصانع من حجج تلخص في أنه لما يضاف على رافعي النزاع صفة المقاول أن صانع الأحذية يستخدم من باطنه عمالاً آخرين هم مساعده (صبيان) يأخذون أجورهم منه وعلاقهم به علاقة مباشرة ولا يتدخل رب العمل في ذلك مطلقاً مردود بأنه مامن مانع يمنع العامل الذي يعمل بمصنع ما وهو مكلف بأداء عمل معين فيه أن يستعين بمساعدين يختارهم هو وذلك لحسن التفاهم الواجب توافره بينه وبينهم وهذا لا يضير صاحب العمل فالجميع يعملون داخل مصنعه وتحت إشرافه كما أن الأجر الذي يدفعه هو أجر الوحدة الذي يوزع على العامل ومساعديه ، وفي أن هؤلاء الصناع يعملون على بنوك وكراسي يملكونها وبآلاتهم الخاصة ويشتركون في مصاريف صنع الحذاء إذ يتحملون ثمن المسار والغراء وهذا مردود عليه بأن العامل يقدم البنك والكراسي تمشياً مع عرف صناعة معينة وهذا لا يضاف عليه صفة المقاول كما

أن عمله بآلاته الخاصة لا يدل على شيء فكثير من العمال في الصناعات المختلفة يعملون بآلاتهم الخاصة التي اعتادوا الشغل بواسطتها خصوصاً عندما تكون تلك الآلات صغيرة الحجم قليلة القيمة كما هو الحال في صناعة الأحذية - أما أن العامل يشترك في مصاريف صنع الحذاء بتحملة ثمن المسار والغراء والدوبارة فإن هذا زعم غير صحيح لأن الأجر الذي يدفعه صاحب المصنع للعمال يدخل فيه مصاريف هذه التكلفة حتى لقد ذكر أحد أصحاب المصانع في التحقيق أن أجر صنع الحذاء يزيد تبعاً لزيادة هذه المصاريف ولزيادة الغلاء بالنسبة للعامل وهذا يفهم منه أن صاحب العمل هو الذي يتحمل هذه المصاريف في الحقيقة وأنه قد لجأ لهذه الطريقة توكيلاً للاقتصاد ولكي لا يسرف العامل في استهلاك تلك المواد .

وحيث إنه مما يؤيد وجهة نظر رافعي النزاع ما قرره الشارع من تحديد ساعات العمل في صناعة الأحذية أسوة بالصناعات الأخرى وأن وزارة الشؤون الاجتماعية قد وافقت على تكوين نقابة لعمال الأحذية في مدينة القاهرة .

وحيث إنه بناء على ذلك يتعين اعتبار عمال الأحذية الشاكنين عمالاً يجب أن تطبق عليهم جميع التشريعات العمالية ولذا فإنه يجب قبول الطلب المقدم منهم .

(النزاع بين الميسواسيل روبليس وآخرين أصحاب مصانع الأحذية وبين نقابة عمال الأحذية بالقاهرة رقم ١٢ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة) .

قضاة المحاكم الكلية

(غرفة الاتهام)

٢٠٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

١ - قانون الاجراءات الجنائية . تطبيقه وسريانه على كافة الدعاوى من التاريخ الذى يصبح فيه نافذ المفعول . المتهم لا يكتسب حقا في محاكمته طبقا للتشريع الملغى .
ب - قرار إحالة . مدوره . في غيبة أحد المتهمين .
أنفراد محكمة الجنايات بسماع أقواله عند نظر الدعوى بحضوره . القرار الصادر من هذه المحكمة بإحالة إلى غرفة الاتهام غير سديد . (المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات القديم . والمادة ١٩١ إجراءات) .

المبادئ القانونية

١ - للشرع وحده حق تعيين السلطات التى يبدى أمامها المتهم وسائل دفاعه والإجراءات التى تتبع فى هذا السبيل . والمفروض فى القانون الجديد أنه أوفى بالعرض فى ذلك من سالفه . ولذلك صار مما لا نزاع فيه أن القوانين الشكلية المحضة واجبة التطبيق من التاريخ الذى تصبح فيه نافذة المفعول على كافة الدعاوى سواء أكانت مرفوعة ولم يتم الفصل فيها أم لم تكن قد رفعت . ومن ثم لا يكتسب المتهم حقا في محاكمته طبقا للإجراءات المقررة فى التشريع الملغى المعاصر لجريمته .

٢ - القرار الصادر في غيبة المتهم بإحالة إلى محكمة الجنايات لا يسوغ لهذه المحكمة

أن تقرر بإحالة إلى غرفة الاتهام لسماع أقواله تطبيقا للمادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات الملغى لمخالفة ذلك لصريح نص المادة ١٩١ من قانون الإجراءات الجنائية . ويخرج عن ولاية غرفة الاتهام النظر فيما تضمنه هذا القرار . وقد رأى المشرع أن لفائدة للتمم الذى يحال إلى محكمة الجنايات بدون استجواب ثم يحضر أو يضبط فى أن يعاد إلى سلطة التحقيق والإحالة لسماع أقواله مادام حقه مكفولا فى ابداء أقواله أمام محكمة الجنايات وفى قيام هذه المحكمة بنفسها بإجراء التحقيق عما يستوجب التحقيق من دفاعه مما تتوفر له معه الضمانات اللازمة لاثبات براءته وتختصر فيه الإجراءات .

المحكمة

• حيث إن محكمة جنايات القاهرة قد قررت بجلسة اليوم عند نظر هذه القضية بأن يحال على غرفة الاتهام المتهم الرابع خليل حنس بولص الذى صدر قرار حضرة قاضى الإحالة بإحالة إليها غايبا .

• وحيث إن وقائع القضية فيما يتصل بهذا القرار تحصل فى أن النيابة العمومية قد اتهمت أمين عبد الشهيد ميتخايل وفهمى يوسف بجرحتين وصبرة أحمد صبرة وخليل حنس بولص وخسين

حسين مصطفى بانهم في يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة أحرزوا وحازوا واتجروا في السلاحين الناريين (البندقيتين) والذخيرة المينة الوصف بالمحضر والتقرير الفني وذلك في غير الأحوال المرخص بها قانونا وطلبت من حضرة قاضي الإحالة بمحكمة مصر إحالة هذه القضية لمحكمة جنابات مصر لمحكمة المتهمين طبقا للواد ١ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٥ و ١٦ والجنحة المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦ .

وبجلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٥١ قرر حضرة قاضي الإحالة حضوريا للأول والثاني والثالث وغيايبا للرابع والخامس إحالة المتهمين إلى محكمة جنابات مصر لمحاكمتهم بالمواد الواردة بالقرار .

وحيث إن مبنى القرار الصادر من محكمة الجنابات بإحالة المتهم الرابع إلى غرفة الاتهام كما هو مستفاد من الوقائع السالفة الذكر هو صدور القرار بإحالة هذا المتهم إلى محكمة الجنابات في غيبته الأمر الذي رأيت معه المحكمة أن يكون الاجراء إذا ما حضر كما لو كانت القضية لم تقدم إلى قاضي الإحالة وهو ما جرى عليه العمل بالقاعدة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنابات الملغى . والتي جرى عليها أصل المشروع المقدم من الحكومة عن القانون الجديد وقصرها على حالة ما إذا كان المتهم لم يستجوب في التحقيق .

وحيث إن المشرع إذ رأى أنه لا فائدة للتهم الذي يحال إلى محكمة الجنابات بدون استجواب ثم يحضر أو يضبط في أن يعاد إلى سلطة التحقيق أو الإحالة لسماع أقواله ما دام حقه مكفولا في إبداء أقواله أمام محكمة الجنابات

وفي قيام هذه المحكمة بنفسها بإجراء التحقيق عما يستوجب التحقيق من دفاعه عما توفر له معه الضمانات اللازمة لإثبات براءته وتختصر فيه الإجراءات قد نص بالمادة ١٩١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « إذا صدر أمر بإحالة متهم بجنابة إلى محكمة الجنابات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة ، كما نص بالمادة ١٩٢ على أنه : « إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب إجراء تحقيقات تكميلية فللنيابة العامة أن ترفع الأمر إلى قاضي التحقيق لهذا الغرض . ويقدم محضر التحقيق الذي يجريه إلى المحكمة ،

وحيث إن للشرع وحده حق تعيين السلطات التي يبدى أمامها المتهم وسائل دفاعه والإجراءات التي تتبع في هذا السبيل وما للتهم من حق هو تمكينه من إثبات براءته والمفروض في القانون الجديد أنه أوفى بالغرض في ذلك من سالفه ولذلك صار مما لا نزاع فيه أن القوانين الشكلية المحضة واجبة التطبيق من التاريخ الذي تصبح فيه نافذة المفعول على كافة الدعاوى سواء أكانت مرفوعة ولم يتم الفصل فيها أم لم تكن قد رفعت . ومن ثم لا يكون للتهم الرابع أى حق مكتسب في محاكمته طبقا للإجراءات المقررة في التشريع الملغى المعاصر لجريمته .

وحيث إنه للأسباب السالفة الذكر لا يكون لغرفة الاتهام ولاية النظر فيما تضمنه قرار محكمة الجنابات من إحالة المتهم الرابع إلى هذه الغرفة ويتعين لذلك أن تقرر بعدم اختصاصها بنظره .

(قضية الجنابة رقم ٤٠١٢ سنة ١٩٥٠ بولاق رئاسة وعضوية حضرات زين العابدين جمه رئيس المحكمة وبطرس زغلول وأحمد طوسون القاضيين)

٢٠٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

الحبس الاحتياطي الأمور به من النيابة العامة
بسلطانها الذاتية . سريانه لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض
على المتهم أو تسليمه للنيابة . اعتبار الأمر به غير
قائم بمضى هذه المدة . صحيح . القول باحتساب هذه
المدة من اليوم التالي للقبض أو للتسليم . غير سديد .

المبادئ القانونية

١ - لم يخول القانون للنيابة العامة حق
إصدار الأمر بالحبس الاحتياطي بسلطانها
الذاتية إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض
على المتهم أو تسليمه لها إذا كان مقبوضا
عليه من قبل (مادة ٢٠١ / ١ إجراءات) .
وقيد هذه السلطة بأنه إذا رأت النيابة العامة
مد الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء
مدة الأربعة الأيام أن تعرض الأوراق
على قاضي التحقيق (القاضي الجزئي الآن)
ليصدر أمره بما يراه بعد سماع أقوال النيابة
العامة والمتهم (مادة ٢٠٢ / ١ إجراءات) .
فإذا ما اقتضى التحقيق استمرار الحبس
الاحتياطي تعين تجديد أمر الحبس في آخر
يوم ينفذ فيه . وعدم مراعاة هذا الميعاد
الحتمي يجعل الأمر بالحبس غير قائم ويسقط
حق النيابة العامة في طلب مده .

٢ - إذا كان حضرة قاضي التحقيق قد
أمر باخلاء سبيل المتهم مؤسسا هذا الأمر
على أن عدم تجديد أمر الحبس في آخر يوم

ينفذ فيه يجعل هذا الأمر غير قائم كان ما أمر
به صحيحا، ولا يصح للنيابة العامة الطعن فيه بمقولة
إن أمر الحبس الصادر منها يكون نافذ
المفعول لمدة الأربعة الأيام التالية ليوم تسليم
المتهم لها إذا كان مقبوضا عليه من قبل . إذ
أن هذا القول يحمل قصد المشرع ما لا تحتمله
نصوص المادتين ٢٠١ / ١ ، ٢٠٢ / ١ من قانون
الإجراءات الجنائية ونصوصها واضحة الدلالة
على احتساب مدة الأربعة الأيام من وقت
القبض على المتهم أو من وقت تسليمه للنيابة
العامة إذا كان مقبوضا عليه من قبل .

المحكمة

د بما أن الاستئناف رفع في الميعاد القانوني
عن أمر قابل له فهو مقبول شكلا .

د وبما أن محصل واقعة الحادث فيما يتصل
بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الأمر
الصادر من حضرة قاضي التحقيق أنه في يوم
٢٠ / ١٠ / ١٩٥٢ بدائرة قسم الموسيقى قبض على
هاشم أحمد خاطر متهما بسرقة حافظة نقود من
يدعى منويل كلسييان . وأرسل إلى النيابة في
يوم ٢١ / ١٠ / ١٩٥٢ مقبوضا عليه بعد تحرير
محضر ضبط الواقعة وأخذت في استجوابه وقيدت
الواقعة ضده جنحة سرقة بالمادة ٣١٨ عقوبات
وأمرت في نفس اليوم بحبسه أربعة أيام على ذمة
القضية . وفي يوم ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٢ أشر حضرة
وكيل النائب العام على أوراق القضية بعرضها
على حضرة قاضي التحقيق لمده حبس المتهم
وعرضت على حضرة بحضور المتهم في اليوم
المذكور فأمر باخلاء سبيل المتهم . مؤسسا هذا

ذهبت إليه من التوسع في تفسير مدلول ذلك النص على الوجه السالف ذكره إذ يتكشف هذا التاريخ عن أن المشرع قد تحوط لحق النيابة في الحبس الاحتياطي فقرته بضمانات تخفف من حدة هذا الاجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي لقسوته وعدوانه على الحرية الشخصية وتجنب الأفراد بالتقدير المستطاع مغبة الخطأ فيه أو الاسراف في استعماله . فهو في قانون تحقيق الجنايات الملغى قد قيد حق النيابة فيه بعدة قيود قانونية ترجع إلى نوع الجريمة وعقوبتها وإلى مدة الحبس وإلى ترك الأمر أصلاً في تقرير ذلك للقضاء وإلى تقييد سلطة القضاء فيه بمدة معينة .

وسايرته تعليمات النائب العام فأوجبت على النيابة ألا تستعمل حقها في إصدار أمر بحبس المتهم احتياطياً لمدة أربعة أيام إلا إذا اضطرت لذلك لسبب من الأسباب كأن يكون عضو النيابة متقلاً محل الواقعة في مكان بعيد عن القاضي (بند ١٦٧) ونصت على أنه . « إذا استلزم التحقيق استمرار الحبس الاحتياطي فيكون تجديد أمر الحبس في آخر يوم ينفذ فيه » (بند ١٦٨) . وهو في قانون الاجراءات الجنائية قد استبقى سلطة حبس المتهم فيما زاد عن أربعة أيام في يد القضاء وجعل المراجع إلى قاضي التحقيق في استعمالها . وهو في ذلك كله قد عمد إلى التحوط لحرية المتهم بقصر الحبس الاحتياطي على مدد قصيرة ابتغاء حث المحقق على الإسراع في التحقيق وتذكيره دائماً بوجود شخص في السجن قد يظهر التحقيق براءته .

وبما أن قانون الاجراءات الجنائية وقد منح النيابة العامة سلطة التحقيق في الجنح لم يشأ أن يمنحها وهي سلطة اتهام كل الحقوق التي لقاضي التحقيق في حبس المتهم فلم يحول لها حق إصدار

الأمر على أن المادة ٢٠٢/١ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت عرض الأوراق على قاضي التحقيق قبل انقضاء مدة الأربعة الأيام التي يسرى في خلالها الحبس الاحتياطي الصادر به الأمر من النيابة وأن النيابة العامة وقد أمرت في يوم ٢١ / ١٠ / ١٩٥٢ بحبس المتهم لمدة أربعة أيام تنتهي في يوم ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٢ فإنه كان يتعين عليها أن تعرضه وأوراق الدعوى على قاضي التحقيق قبل انتهاء يوم ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٢ وهي لم تقم بذلك إلا يوم ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٢ بعد انتهاء مفعول أمر الحبس ومن ثم لا يكون هناك أمر قائم بحبس المتهم .

وبما أن النيابة العامة استأنفت هذا الأمر طالبة إلغائه واستمرار حبس المتهم استناداً إلى أن المادة ٢٠١/١ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة النص على أن أمر الحبس الصادر منها يكون نافذ المفعول لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه لها إذا كان مقبوضاً عليه من قبل . فليس من مقتضاه ما ذهب إليه حضرة قاض التحقيق من وجوب احتساب مدة الأربعة الأيام من اليوم الصادر فيه أمر النيابة بالقبض على المتهم بل أن مفهوم صريح نص هذه المادة يدل على أن تلك المدة تحتسب من اليوم التالي لتسليم المتهم للنيابة . ومن ثم يتعين احتسابها في هذه القضية من يوم ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٢ ويكون انتهاؤها في يوم ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٢ وهو اليوم الذي عرض فيه المتهم على حضرة قاضي التحقيق فكان أمر الحبس الصادر من النيابة مازال قائماً سارى المفعول .

وبما أن تاريخ الحبس الاحتياطي وتطور تشريعاته في القانون المصري لا يؤيد النيابة فيما

أمر الحبس بسلطانها الذاتية إلا د لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه لها إذا كان مقبوضا عليه من قبل ، مادة ١/٢٠١ (إجراءات) وقيد هذه السلطة بأنه : « إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء مدة الأربعة الأيام أن تعرض الأوراق على قاض التحقيق ليصدر أمره بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم ، (مادة ١/٢٠٢ إجراءات) . والمشرع في هذه القيود يردد ما سبق تقنيه بالمادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الملغى فالشرط الأول من هذه المادة مقابل للمادة الأولى من المادة ٢٠١ إجراءات وقد حلت المادة ٢٠٢ محل شرطها الثاني فلم يخرج الأمر في تعيين مدى الأربعة الأيام لما جرى عليه العمل فعلا وأجمع عليه من قبل فقها . وهو وجوب احتساب تلك المدة من وقت القبض على المتهم أو من وقت تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضا عليه من قبل (شرح قانون تحقيق الجنايات للأستاذ أحمد نشأت جزء أول طبعة ثانية بند ١٢٦ - وأصول قانون تحقيق الجنايات للأستاذ القلبي ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ . ٢٣١ - والموسوعة الجنائية للأستاذ جندى عبد الملك . الجزء الثاني بند ١٦٥ وشرح قانون الإجراءات الجنائية جزء أول بند ٧٦٥ للأستاذ على زكي العراقي) .

« وبما أن ما ذهب إليه النيابة العامة يقضى إلى إطراح اليوم الذي بسم إليها فيه المتهم وينتهي إلى أن تمتد مدة الحبس الاحتياطي إلى خمسة أيام

الأمر الذي يحمل قصد المشرع ما لا يحتمله مدلول نصوص المادتين ٢٠١ ، ٢٠٢ إجراءات وقد جعلت بدء مدة الأربعة الأيام تاليا للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضا عليه من قبل أى تاليا لوقت ذلك القبض وهذا التسليم . وأوجب قبل انقضاء هذه المدة أن تعرض الأوراق على قاض التحقيق . وهذا المدلول واضح العبارة أيضا بالنص الفرنسي للمادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنايات فقد تضمن هذا النص : -

« Le mandat d'arrêt décerné par le ministère public sans l'autorisation préalable du juge sommaire ne sera valable que pendant les quatre jours qui suivront l'arrestation de l'inculpé, ou sa remise au parquet s'il a déjà été arrêté, à moins que le parquet n'ait obtenu pendant ce délai l'autorisation écrite du juge sommaire à sa prorogation » .

« وبما أنه للأسباب السالفة الذكر ولأن عدم حصول النيابة العامة على إذن من قاض التحقيق بمد الحبس الاحتياطي قبل انقضاء مدة الأربعة الأيام التي انتهت يوم ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٢ مسقط لحقها في طلب مده يكون الأمر المستأنف الصادر من حضرة قاض التحقيق في محله ويتعين تأييده » .

القضية رقم ٢٨٢٥ سنة ١٩٥٢ الموسي رئاسة وعضوية حضرات زين العابدين جمعة رئيس المحكمة وأحمد طوسون ويوسف كمال الدين القاضيين) .

قضاء الضرائب

٤ - يخضع صاحب المهنة الحرة انص المادة ٧٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ إذا كانت أغراضه من فتح منشأته هي إرضاء عواطفه الفنية ومحاولة إشراك الجمهور بتذوق تحفه وإعجابه بها بعرضها عليه .

٥ - والفيصل في ذلك هو مقصد الربح إذ أنه من المبادئ المقررة في علم الضرائب إن شرط استحقاق الضريبة هو وجود نية الربح .

المحكمة

« حيث إن واقعات الدعوى تخلص فيما قرره مصلحة الضرائب من أن الطاعن يستغل متحف الشمع والمدينة الساحرة المعروفة «بجنة الأطفال» وأنه بذلك يمول خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقوانين الأخرى التالية وفيما قرره الطاعن من أنه ليس بتاجر وإنما هو مثال ورسام خاضع لضريبة المهن غير التجارية المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ .

« وحيث إن مأمورية الضرائب قدرت أرباح الطاعن في سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ عن متحف الشمع والمدينة الساحرة بمبلغ ١٦٣٨ ج ، ٦٦٦ م

٢٠٦

محكمة القاهرة الابتدائية

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣

مدة التقادم أو السقوط . قطعها بإجراءات قانونية أو الاعتراف بالضريبة . استحقاقها . شرط وجود نية الربح .

المبادئ القانونية

١ - إن مدة التقادم أو السقوط تقطع بأعمال قانونية صادرة عن سيجري التقادم ضده أو عن يسرى لمصلحته . ومنشأ هذا الانقطاع المدني إما من إجراءات تتخذ ضد واضع اليد أو المدين . وإما من الاعتراف الصادر من واضع اليد أو المدين

٢ - إن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هي ضريبة مباشرة تقع كنتيجة تالية لربح المهنة أو المنشأة أو الحرفة التي ينتج منها صاحبها أرباحاً مادية تنتج عن أعمال مادية .

٣ - إن صاحب الخدمة المعنوية إذا أنشأ عملاً مادياً مع عصاره فنه أو ثقافة أو تفكيره في شكل مادي تتداول تلك المنتجات من خدمات فنقلها من يده إلى يد غيره بقصد المضاربة والمراجحة بعد تهيئته المكان والأعمال والآلات فانه يصبح خاضعاً لضريبة الأرباح التجارية والصناعية

العمومية الخاصة بمعرضه وكذلك أيضا تغطية قيمة استهلاك تحفه وأنه يقبل دخول البعض الآخر بالمجان واستدل على ذلك باعتراف الحكومة المصرية بأن متحفه مؤسسة فنية وتقريرها منحة إعانة سنوية وإعفاء إدارة ضريبة الملاهي المتحف من هذه الضريبة وخلص أخيرا إلى القول باعتبار نشاطه عن متحف الشمع غير خاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . ثالثا : اعتراضاته بالنسبة لمناقشة الإيرادات والمصروفات .

د وحيث إنه عن الدفع بالسقوط بالتقادم فإن المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أن حق الحكومة يسقط في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى القانون المذكور بمضى خمس سنوات وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ .

د وحيث إن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ قد نص على أنه استثناء من حكم الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٤ تعتبر المبالغ التي استحققت في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ بصفة ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية واجبة الأداء ولا يسقط حق الحكومة في المطالبة بها إلا بمضى عشر سنوات بالنسبة للسنوات ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و تسع سنوات لسنة ١٩٤١ وثمانى سنوات لسنة ١٩٤٢ وسبع سنوات لسنة ١٩٤٣ وست سنوات لسنة ١٩٤٤ وكذلك القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ الذى نص على وقف التقادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بالمبالغ المستحقة لها بموجب أحكام

و ٤٩١٩ ج ولما لم يوافق على هذا التقدير أحيل النزاع إلى لجنة التقدير التي رأت تقدير أرباحه في سنى النزاع المذكورتين بالمبلغين الآتين على التوالي ٨٢٥ ج و ٢٤٧٥ ج — ولما لم يرقه هذا التقدير أيضا طعن عليه بهذه الدعوى طالبا الحكم بإبطالان كل من التنبيه بأداء الضريبة عن سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٣٩ لسقوط حق الحكومة في المطالبة بكل من المبلغين الواردين بهما لمضى المدة القانونية . ومن باب الاحتياط الحكم بإلغاء قرار لجنة التقدير وبتقرير أن متحف الشمع التاريخى المصرى لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ومن باب الاحتياط الكلى اعتماد إقرار الممول من أنه لم يحقق ربحا ما بل لحقته خسارة مع الزام مصلحة الضرائب فى كل الأحوال بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ .

د وحيث إن الطاعن أسس دفعه ودفاعه أولا : على أن المأمورية أرسلت إليه التنبيه بتسديد الضرائب المستحقة عن سنة ١٩٣٨ بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٤٩ استلبه فى أوائل يناير سنة ١٩٥٠ وكذلك الحال بالنسبة لسنة ١٩٣٩ بذلك يكون تنبيهها بتسديد مبلغ سقط حق الحكومة في المطالبة به لمضى المدة المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون الضرائب المعدلة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنة ١٩٤٧ . ثانيا : على أن الطاعن صاحب مهنة حرة رسام وفنان ، خاضع لنص المادة ٧٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ وأن أغراض الطاعن من فتح مصنع الشمع هي ارضاء عواطفه الفنية ومحاولة اشراك الجمهور بتذوق تحفه وإعجابها بعرضها عليه وأنه وإن كان يتقاضى مبلغا زهيدا كرسوم الدخول فانما هو يتقاضى هذا الرسم لتغطية المصروفات

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة على الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٠ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٥ و ٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩٠ لسنة ١٩٤٧ و ١٢٧ و ١٢٨ لسنة ١٩٤٨ و ٩٤٦ لسنة ١٩٥٠ بموجب أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بصفة ضرائب على إيرادات ورؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وذلك عن المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ حتى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٠. وأخيرا القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ الذى نص فى مادته الثانية على أنه يعتبر قاطعا للتقادم اخطار الممول فى المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره فى المدة المذكورة بربط الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأى مصلحة الضرائب تطبيقا للواد ٤٥ و ٤٧ و ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩. والذى جاءت أحكامه فاصلة فى الموضوع وقاطعة لكل مناقشة إذ قضت بقطع التقادم طالما اتخذت الاجراءات قبل الممول فى المدة من ٢١ / ١٢ / ١٩٥٢ - وثابت أن الاجراءات اتخذت قبل الممول الطاعن خلال هذه المدة بل وقبلها.

هذا مع العلم بأن مدة التقادم لا تبلغ إلا من تاريخ انتهاء الميعاد المحدد بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ مضافا إليها مدة الشهر المنصوص عليها فى الأمرين

العسكريين رقمى ٢٦١ و ٢٦٢ اللذين لا يزالان معمولاً بهما حتى الآن بمقتضى المرسوم بقانون ١٠٥ لسنة ١٩٤٥.

« وحيث إنه من المسلم به فقها وقضاء أن مدة التقادم أو السقوط تقطع بأعمال قانونية صادرة من سيجرى التقادم ضده أو من يسرى لمصلحته ومنشأ هذا الانقطاع المدنى أما من إجراءات تتخذ ضد واضع اليد أو المدين وأما عن الاعتراف الصادر من واضع اليد أو المدين « وحيث إنه بخصوص ما دفع به الطاعن الدعوى من أنه صاحب مهنة حرة «رسام وفنان» وأنه خاضع لنص المادة ٧٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ وأن أغراضه من فتح مصنع الشمع هى إرضاء عواطفه الفنية ومحاولة اشراك الجمهور بتذوق تحفه واعجابه بها بعرضها عليه فالثابت قانونا أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هى ضريبة مباشرة تقع كنتيجة تالية لربح المهنة أو المنشأة أو الحرفة التى ينتج منها صاحبها أرباحا مادية تنتج عن أعمال مادية وذلك كله بخلاف الخدمة التى يؤديها الممول لشخص معين أو لمجموع الناس أو الهيئات الاجتماعية لكل ما تقدم من منتجات تتخذ الصفة المعنوية لا الصفة المادية .

« وحيث إنه تفريعا على ذلك استقر رأى الفقه والقضاء على أن صاحب الخدمة المعنوية إذا أنشأ عملا ماديا مع عسارية فنه أو ثقافته أو تفكيره فى شكل مادية تتداول تلك المنتجات من خدمات فتنتقلها من يده إلى يد غيره بقصد المضاربة والمراجعة بعد تهية المكان والآلات والعمل

فلا شك أنه يصبح خاضعاً لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

« وحيث إنه واضح من ظروف الدعوى ومن إقرار الطاعن أنه أنشأ متحفاً في يناير سنة ١٩٣٤ وجعل مركزه بسرأي رقم ٥٨ بشارع إبراهيم باشا وفي سنة ١٩٣٧ انتقل إلى شارع القصر العيني بسرأي رقم ١٠٧ وأنه يفتحه لزيارة الجمهور وأنه يتقاضى أجراً عن هذه الزيارة تقول مصلحة الضرائب لذلك عنها إنها منشأة تجارية تهدف إلى الكسب وليست هيئة عليية بالمعنى المقصود بالعلم بينما يقول الطاعن العكس كما أسلفنا .

« وحيث إن الفصيل في هذا النزاع هو مقصد الربح إذ أنه من المبادئ المقررة في علم الضرائب أن شرط استحقاق الضريبة هو وجود نية الربح أي أن يكون الذي يعمل بقصد الحصول على ربح لنفسه فإذا اتفق هذا الغرض انعدم السبب القانوني في فرض الضريبة .

« وحيث إن الثابت من مراجعة أوراق الدعوى أن المتحف المذكور يقوم بعمل التماثيل من الشمع وهو عمل لا شك في محض يبذل فيه الطاعن مجهوده الخاص ثمرة عليه وعصارة ذهنه ونتيجة تعاليمه وتجاربه السنين الطويلة . وأنه يقوم بعرض هذه التماثيل على طبقات الشعب يقوم بعرضها فقط للنظارة .

« وحيث إن الثابت أيضاً من أوراق الدعوى أن هذا المتحف مجهوده قاصر فقط على عرض التماثيل دون بيعها وأن وزارة المعارف اعتبرته من المعارض الفنية العلمية وأرادت تشجيعاً لشر العلم والفن والثقافة مساعدته باعانة مالية تشجيعاً له في الاستمرار في أعمال المعرض لتأتي ثمرها

وأكلها من نشر الثقافة والفن على أفراد الجمهور . « وحيث إن الثابت أيضاً من أوراق الدعوى أن إدارة ضريبة الملاهي قد رفعت هذه الضريبة عن المتحف لاعتبارها إياه مؤسسة علمية وفنية لا تخضع لضريبة الملاهي أي أنها ليست منشأة تجارية تطبيقاً لنص المادة التاسعة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ المعدل بمرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٤٣ التي تنص على جواز إعفاء المعارض التي لا تعمل إلا بقصد تشجيع الفنون الجميلة والآداب من هذه الضريبة .

« وحيث إن ظروف الدعوى مما سبق تنادي أن كل أوجه استغلال الطاعن لهذا المتحف هي تقاضيه من بعض الزائرين مبلغاً زهيداً كرسوم دخول ولا يتقاضى هذا الرسم عن البعض الآخر .

« وحيث إنه إذا كان الغرض من تقاضى هذا الرسم تغطية المصروفات العمومية الخاصة بالمعرض وأيضاً تغطية قيمة استهلاك تحفه فإن هذا لا يعتبر وصفاً للمنشأة من فنية وعلمية إلى تجارية .

« وحيث إنه وقد نصت المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه اعتباراً من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس المعماري والمحاسب والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية . « وحيث إنه بتاريخ ٣/٤/١٩٤٥ صدر قرار وزاري رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ أضاف على المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المهن الآتية :-

« طبيب الأشعة وأصحاب معامل التحليلات الحاصلين لدبلومات عالية تؤهلهم لمباشرة عملهم بشرط أن يكون هذا العمل قاصراً على ما يتصل

لما قضى به ضده عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٩ مرافعات .

« وحيث إنه عن النفاذ فلا محل لمناقشته في أسباب هذا الحكم حيث إنه واجب بنص القانون » .

(قضية ضد السيد وزير المالية بصفته رقم ٣٩٢ سنة ١٩٥٠ ك تجارى رئاسة وعضوية السادة محمد حسن شلى وكيل المحكة ومحمد نور الدين ويحيى توفيق الجارحي القاضيين وعبد الآخر عمر وكيل النيابة).

٢٠٧

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣

وظيفة مأمور الضرائب . نائب عن المصلحة .
تقديره الأرباح . قبول الممول هذا التقدير . عدم جواز إعادة النظر في تقدير المأمورية . جواز القبول قبل أو بعد الاحالة إلى لجنة التقدير . الأرباح الحقيقية .
المادة ٤٧ حددت معناها المادة ٥٢ .

المبادئ القانونية

١ - إن الشارع قد أناب مأمور الضرائب عن المصلحة في تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة . وإذا ما فرغ المأمور من تقديره أخطر به الممول على النموذج ١٩ ض . فإذا ما قبل الممول انعقد الاتفاق بين المصلحة التي يمثلها المأمور وبين الممول . وجعل تقدير المصلحة نهائياً . ومن ثم لا يسوغ قانوناً - مالم يوجد ما يعيب الاتفاق - لمصلحة الضرائب أن تنقض ما تم من جهتها وتعيد النظر ثانية في تقديرها السابق .

٢ - لا محل للتمسك بعبارة الأرباح الحقيقية الواردة بالمادة ٤٧ ذلك لأن المادة

اتصالاً وثيقاً بأمراض الانسان دون غيره والمهندس الزراعى والمؤلف والمترجم والمقرئ . والرسام والمصور والممثل والموسيقى والممثل . والعازف والمغنى والممثل .

واشترط هذا القرار أن لا يستعين من يزاول هذه المهنة هو ومن يشاركه بعمل أكثر من ثلاثة أشخاص من مهنته وهذا القرار لاشك يسرى من تاريخ سريان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

« وحيث إنه تأسيساً على ما سبق يكون قرار اللجنة عند ما اعتبر متحف الشمع المملوك للطاعن منشأة تجارية قد جانب الصواب ويتعين لذلك إلغاؤه ومعاملته وفقاً لنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

« وحيث إنه بالنسبة لاعتراضات الطاعن الأخرى على قرار اللجنة من حيث إيراد الدخل بالنسبة للديانة الساجرة فإن هذه الاعتراضات لم يقم على صحتها أى دليل فضلاً عن أن قرار اللجنة المطعون فيه بخصوص ذلك قائم على أسانيد سليمة قوية كما وأن الطاعن عن نفسه قد وافق في مذكرته الختامية على معظم النتائج التي وصلت إليها اللجنة في قرارها مثل إيراد البوفيه وكذلك إيرادات باب الميسر وكذلك الحال بالنسبة للمصروفات هذا فيما عدا خطأ مادي وقعت فيه اللجنة بالنسبة لتقدير ربح الطاعن من نشاط الباتيناج إذ جعلته اللجنة ١٤٤٠ في ٣ يكون ١١٤٠ وصحته ١٠٨٠ ج فقط لا ١١٤٠ ج خطأ حساييا وهو ما يتعين تعديل قرار اللجنة بالنسبة له .

« وحيث إنه عن مصاريف الدعوى ترى المحكة إلزام كل من الطرفين بالمصاريف المناسبة

على لجنة التقدير ولكن بعد ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وبعد إلغاء اللجان سالفه الذكر بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فإنه قد اتضح للمأمورية وجود خطأ فاحش في تقدير أرباح المنشأة في السنتين سالفتي الذكر فاعادت لذلك التقدير لأرباحهما عن السنتين المذكورتين وقدرت أرباحهما من جديد في السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى منتصف سنة ١٩٥٢ بالمبالغ الآتية على التوالي ١٩٥٤ - ٢١٥٤٠ - ٢٣٤٣٠ - ٢١٩٦٠ - ٢١٥٧٠ - ١٠٧٨٠ جنيها . وقد أخطر الممولان بهذا التقدير فلم يقبلوا ومن ثم أحيل النزاع إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بإعلان إعادة تقدير الأرباح عن سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ واعتبار التقدير الأول وهو بالمبالغ ١١٢٠ و ١٠٨٠٠ جنيها هو موضوع الخلاف فيما يتعلق بهاتين السنتين وانطبق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وقصر الخلاف على أرباح سنة ١٩٤٧ والمدة من ١ / ١ / ١٩٥٢ إلى ٣٠ / ٦ / ١٩٥٢ .

وقد طعنت مصلحة الضرائب على هذا القرار بهذه الدعوى التي أعلنت عريضتها في ١٨ أبريل سنة ١٩٥٣ طالبة قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار لجنة الطعن الصادر في مادة المدعى عليهما بتاريخ ٧ / ٣ / ١٩٥٣ فيما قضى من بطلان إعادة التقدير والحكم بجواز ذلك واعتماد تقديرات المأمورية لأرباح سنة ١٩٤٧ كما قدرتها المأمورية أخيراً بمبلغ ١٩٥٤ ج واتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ كأساس لربط الضريبة عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ تطبيقاً للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ مع اعتبار أرباح المنشأة عن المدة من ١ / ١ / ١٩٥٢ إلى ٣٠ / ٦ / ١٩٥٢ كما قدرتها المأمورية بمبلغ ١٠٧٨ ج مع إلزام المدعى عليهما بالمصاريف ومقابل

٥٢ من القانون نفسه أصبحت بالنص الذي تضمنته محدة للحكم المشار إليه في المادة ٤٧ بحيث إذا توافرت الحالة التي نصت عليها المادة ٥٢ فتكون هي الأصل الواجب العمل به بدلا من الأساس العام الذي وصفته المادة ٤٧ أخذا بقواعد التفسير التي تقضى بأن النص اللاحق المخصص هو الواجب التطبيق وليس النص العام السابق .

٣ - إن القانون لم يفرق بين حجية أى وسيلة من وسائل التقدير كما أنه لا محل للفرقة بين نوعين من الربط « مؤقت ، و « عاوى » .

٤ - القبول حسب رأى الراجع كما يكون قبل الإحالة إلى لجنة التقدير يكون أيضا بعد الإحالة إليها أو أمام المحكمة المنظور أمامها الطعن .

المحكم

« حيث إن نقاط الدعوى تتلخص في أن المطعون ضدهما شريكان في شركة تضامن لتجارة المصوغات والمجوهرات بشارع جوهر القائد رقم ٥٨ بقسم الجمالية بالقاهرة وأنهما بذلك ممولان خاضعان لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقوانين التالية المعدلة له . وأن المأمورية قدرت أرباح منشأة المولين المذكورين في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بالمبالغ ١١٢٠ ج و ١٠٨٠٠ ج على التوالي . ولما أخطر الممولان بهذا التقدير لم يقبلوا فأحيل الخلاف

أتعاب المحاماة مع حفظ كافة الحقوق الأخرى .
 « وحيث إن المطعون ضدهما طلبا رفض
 الطعن وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه مع إلزام
 مصلحة الضرائب الطاعنة بالمصاريف ومقابل
 أتعاب المحاماة .

« وحيث إنه بمراجعة أوراق الدعوى
 ومذكرات الطرفين ودفاعهما وطلباتهما يتبين
 منها للمحكمة بجلاء أن الخلاف في الدعوى بينهما
 ينحصر في نقطة واحدة هي حق مصلحة الضرائب
 في إعادة الربط والتقدير .

« وحيث إن مهمة مأمور الضرائب في هذا
 الصدد هي أن يعمل على تحديد أرباح الممول
 الحقيقية وأن الشارع قد أناب مأمور الضرائب
 عن المصلحة في تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة
 (المادة ١٠٢) وإذا ما فرغ المأمور من تقديره
 أخطر به الممول على النموذج ١٩ ضرائب فإذا
 ما قبل الممول انعقد الاتفاق بين المصلحة التي
 يمثلها المأمور وبين الممول وجعل تقدير المصلحة
 نهائيا إذ المفروض أن المصلحة قد راعت الحقيقة
 والمصلحة العامة في تقديرها الذي أجراه ممثلها
 وهو المأمور ومن ثم لا يسوغ قانونا - ما لم يوجد
 ما يعيب الاتفاق على النحو الذي سيرد تفصيله -
 لمصلحة الضرائب أن تنقض ماتم من جهتها وتعيد
 النظر ثانية في تقديرها السابق وإلا كان هذا العدول
 باطلا لا يقره قانون . ذلك أن الاتفاق الذي تم
 بين مصلحة الضرائب والممول على تحديد مقدار
 الأرباح الخاضعة للضريبة يجب أن يضع حدا للنزاع
 بينهما يحول دون العودة إلى التقدير من جديد ،
 ولا محل للتمسك بمباراة الأرباح الحقيقية الواردة
 في المادة ٤٧ لتبرير نقض الاتفاقات التي تعقدها
 مصلحة مع الممولين . ذلك أن المادة ٥٢ من
 القانون نفسه أصبحت بالنص الذي تضمنته

محددة للحكم المشار إليه في المادة ٤٧ - بحيث إذا
 توفرت الحالة التي نصت عليها المادة ٥٢ (وجود
 خلاف) فتكون هي الأصل الواجب العمل به
 بدلا من الأساس العام الذي وصفته المادة ٤٧
 وذلك أخذاً بقواعد التفسير التي تقضي بأن النص
 اللاحق المخصص أو المحدد لحالة معينة هو الواجب
 التطبيق وإس النص العام السابق .

« وحيث إن القانون لم يفرق بين حجية أي
 وسيلة من وسائل التقدير وأنه لا محل للفرقة بين
 الاتفاق وبين غيره . كما أنه لا محل للفرقة بين
 نوعين من الربط مؤقت وعادي وأن تحتفظ
 مصلحة الضرائب بحقها كاملا في تغيير الربط
 المؤقت بخلاف الربط العادي الذي يحصل بعد
 فحص الأرباح إذ لا سند لهذه الفرقة في قانون
 الضرائب . بل الصحيح أن الربط يعتبر نهائيا
 وتاما - ولا سبيل إلى العدول عنه إلا حيث
 يوجد عيب من عيوب الرضا أو ظهور عناصر
 نشاط جديدة لم تكن معلومة للبصدر ساعة
 تقديره .

« وحيث إن الثابت من أوراق الدعوى أن
 المأمورية قدرت أرباح المطعون ضدهما في سنتي
 ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بالمبلغين ١١٢٠ و ١٠٨٠ ج
 وأخطرتهم بالتقديرات المذكورة فلما لم يوافقا
 عليها أحالت الخلاف إلى لجنة التقدير ثم عادت
 وأخطرت المطعون ضدهما بخطابها المؤرخ في
 ٢٧ / ١١ / ١٩٥٠ الرقم ٥٤٩ بأنه بالإشارة
 إلى سبق إحالة ملفكم على لجنة التقدير ونظرا
 لصدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فإن ملفهما
 قد أحيل إلى لجنة الطعن طبقا للقانون المشار إليه .
 ثم أن المأمورية عادت وأخطرت الطاعنين على
 النموذج ١٨ و ١٩ بتقدير صافي أرباحهما في

السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٢ بالمبالغ التي سبق الإشارة إليها .

« وحيث إن كل الذي تمسكت به مصلحة الضرائب من حقها في إعادة التقدير مرجعه القول إلى أن المطعون ضدهما لم يقبلا التقدير الأول وأنه لا يصح التمسك بسبق إحالة الخلاف إلى لجنة التقدير حيث لم يكن له وجود قانوني من ١٩٥٠ / ٩ / ٤ إلى ١٩٥٠ / ١٢ / ٣١ وأن حق المأمورية في إعادة التقدير مطلق من كل قيد ولم تدع في كل أطوار النزاع حصول غش من الممولين أو تدليس أو ظهور عناصر جديدة .

« وحيث إنه عن القول بأن المطعون ضدهما لم يقبلا التقدير الأول فقد أشرنا فيما سبق أن تقدير المأمورية لأرباح الممول حجة عليه إذا قبله الممول والقبول على حسب الرأي الراجح كما يكون قبل الإحالة إلى لجنة التقدير يكون أيضا بعد الإحالة إليها أو أمام المحكمة المنظور أمامها الطعن وبهذا الرأي أفتى أيضا مجلس الدولة .

« وحيث إنه عن القول بعدم صحة التمسك بإحالة الموضوع إلى لجنة التقدير لعدم وجود كيان قانوني لها في الفترة من ١٩٥٠ / ٩ / ٤ إلى ١٩٥٠ / ١٢ / ٣١ قول لا محالة غير سديد حيث إن المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٣٩ صريحة في أن تحال المسائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ تقديرات من المأمورية لم يقبله الممول على لجنة الطعن سواء في ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التي لم تقدم بعد إليها ومحول هذا النص يوجب

على مصلحة الضرائب إحالة مثل هذه الحالة إلى لجنة الطعن الجديدة بحالتها دون أن يكون لها حق إعادة الربط والتقدير للسبب المذكور .

« وحيث إنه يستخلص من كل هذا الذي سبق أنه لا حق للمصلحة في إعادة الربط والتقدير من جديد وأن قرار اللجنة المطعون عندما قضى ببطالان الربط الجديد يكون قد صدر عن جدارة في حدود الواقع والمنطق والقانون وعلى ذلك يتعين رفض الطعن وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه من هذه الناحية .

« وحيث إنه فيما عدا ذلك فقد قبل المطعون ضدهما أرباح سنة ١٩٤٧ حسبا جاء بتقدير المصلحة الأول وهو مبلغ ١١٢٠ ج . كما قبلنا انطباق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على السنوات الباقية واعتماد قرار اللجنة بالنسبة لأرباحهما في المدة من ١ / ١ / ١٩٥٣ إلى ٣٠ / ٦ / ١٩٥٢ بمبلغ ١٠٩٢ ج .

« وحيث إنه لما سبق يكون الطعن في غير محله ويتعين لذلك رفضه وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه .

« وحيث إنه عن المصاريف قبرى المحكمة الزام مصلحة الضرائب الطاعنة بها عملا بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

« وحيث إنه عن النفاذ فانه لا محل لمناقشته في أسباب هذا الحكم حيث إنه واجب بنص القانون .»

(قضية الحكومة المصرية النائب عنها السيد وزير المالية بصفته ضد . . . وآخر رقم ١٨٠١ لسنة ١٩٥٣ كـ تجارى بالهيئة السابقة) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

٢٠٨

محكمة القاهرة الابتدائية

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

استئناف مصاريف الدعوى ومتى يجوز
استئنافها .

المبدأ القانوني

إن العبرة في الاستئناف للمصاريف هي
بقيمة الدعوى الأصلية لا بقيمة المصاريف
في ذاتها .وعلى ذلك إذا كانت قيمة الدعوى
الأصلية تزيد عن نصاب القاضى الجزئى
وانصب الاستئناف على المصروفات فقط
فإن الاستئناف فى هذه الحالة جائز قانونا
وذلك لأن المصروفات ليست إلا من الملحقات
والفرع يتبع الأصل فى أحكامه ولو كان
الأصل معترفا به .

المحكمة

د حيث إن واقعة الدعوى تخلص فى أن
المستأنف عليها رفعت الدعوى أمام محكمة أول
درجة ضد المستأنف تطلب فيها الحكم بالزامه بأن
يسلمها عينا جهازها المبين بعريضة الدعوى
والقائمة مع تثبيت الحجز التحفظى المتوقع عليه
وجعله نافذا والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة
وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة -وبتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة أول
درجة للمستأنف عليها بطلباتها .د وحيث إن المستأنف استأنف هذا الحكم
بعريضته المعلنة فى ١٣ فبراير سنة ١٩٥٢ وطلب
إلغاءه فيما قضى به من الزامه بمصروفات الدعوى
وبنى استئنافه على أنه لم ينازع المستأنف عليها فى
طلبها استلام جهازها فى أية مرحلة من مراحل
النزاع وأظهر كامل استعدادها لتسليمها الجهاز
وأثبت ذلك فى محضر الحجز التحفظى وفى محضر
البوليس وأمام محكمة أول درجة ولكنها لم تقبل
استلامه ولجأت إلى رفع الدعوى عليه امعانا فى
الكيد له وعلى ذلك فطلما أنها هى التى تسببت فى
رفع الدعوى بغير مبرر - فيتعين الزامها
بمصروفاتها .د وحيث إن المستأنف عليها دفعت بعدم
جواز الاستئناف لقلة النصاب على اعتبار أن
الاستئناف قاصر على المصروفات وهى تدخل
ضمن الاختصاص النهائى للقاضى الجزئى وقالت
بأنه وقد أقر لها بطلباتها المرفوعة بها الدعوى
فيستزل قيمتها من قيمة الدعوى عملا بنص المادة
٣٩٨ مرافعات .د وحيث إن المستأنف رد على الدفع قائلا
بأن مصروفات الدعوى جزء من الطلب الأصلى
طلما أن الطلب الأصلى جائز الاستئناف فيجوز
الاستئناف عن المصروفات مهما قلت قيمتها .
د وحيث إنه من المسلم به قانونا أن العبرة فى
الاستئناف للمصاريف هى بقيمة الدعوى الأصلية

Fait du prince أن يكون التشريع أو الأمر الإداري الواجب التنفيذ غير متوقع الصدور وقت التعاقد وأن يؤدي تنفيذه إلى الإخلال بالتوازن المالي للعقد.

٢ - إن جزاء نظرية عمل الأمير عند توافر شروطها هو المطالبة بالتعويض لأهل أساس فسخ العقد بل على أساس استبقائه والمطالبة بتنفيذه عن طريق التعويض.

المحكمة

من حيث إنه بموجب صحيفة افتتاح الدعوى المعلقة في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٢ رفع المدعى هذه الدعوى على المدعى عليه بصفته طالبا للحكم أولا بفسخ العقد المبرم بينه وبين المدعى عليه عن السكينة المطلوب توريدها من الشعيمر محصول سنة ١٩٤٢ وهي ٦٦ كيلة و ٦٤١٢ أردبا ثانيا : رد مبلغ التأمين المدفوع من المدعى وقدره ٢٠١٠ جنيه .

ثالثا : رد المبالغ التي قد تقبضها الوزارة بدون وجه حق على حساب المدعى .

رابعا : الزامه بكافة المصاريف وأتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . ومن حيث إنه بموجب المذكرة المودعة بتاريخ ٩/١٠/١٩٤٩ عدل طلباته بالنسبة للطلبيين الثاني والثالث إلى إلزام المدعى عليه برد مبلغ التأمين وقدره ٨٧٢ مليا و ٢٠١٧ ج . إلزام المدعى عليه بمبلغ ٣٦٣ مليا و ١٤٣ ج وذلك بالإضافة إلى الطلبين الأول والرابع .

ومن حيث إنه تبيانا لهذه الدعوى قرر المدعى في صحتها وفي المذكرتين المقدمتين منه وفي المرافعة الشفوية أن وزارة الخزينة أعلنت

لابهية المصاريف في ذاتها وعلى ذلك إذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تزيد عن نصاب القاضى الجزئى وانصب الاستئناف على المصروفات فقط فإن الاستئناف في هذه الحالة جائز قانونا وذلك لأن المصروفات ليست إلا من ملحقات الدعوى والفرع يتبع الأصل في أحكامه ولو كان الأصل معترفا به (راجع حكم استئناف مضر في ٢٦/١٢/١٩٣٨ المجموعة الرسمية للحكام الأهلية القهرست العشرى الرابع صفحة ٢٩ القاعدة رقم ٢٦٠ والقاعدة رقم ٢٦١) .

(قضية محمد عبد الفتاح السيد ضد بدور محمد يسر كشك رقم ١٠٢ سنة ١٩٥٢ س رئاسة وعضوية السادة عبد الحميد عبد الرحمن وكيل المحكمة ومحمد كامل بدوى ومحمود طه زكى القاطنين) .

٢٠٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٢١ أبريل سنة ١٩٥٣

١ - الأمر الإداري . اعتباره قوة قاهرة . إذا كان غير متوقع . وغير ممكن دفعه . ويكون تنفيذ الالتزام مستحيلا .

ب - صدور الأمر الإداري . عدم مساهمة بكيان العقود .

المبادئ القانونية

١ - إن التشريع أو الأمر الإداري الواجب التنفيذ لا يعتبر قوة قاهرة معفية من الالتزام إلا إذا كان غير ممكن التوقع imprévisible وغير ممكن الدفع irrésistible ويجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا impossible .

٢ - إنه من المسلم به في هذه القوانين الإدارية أنه يشترط لتطبيق نظرية عمل الأمير

عن حاجة بعض المصالح الحكومية إلى ١٩٥٨١ أردنياً من الشعير عام ١٩٤١ - ١٩٤٢ وقد عملت عن ذلك مناقصة حدد آخر موعد لها ظهر يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤١ فتقدم المدعى بعطائه في هذه المناقصة عن توريد ١١٦٦٤ أردنياً بسعر قدره ١٧٣ ج للمصالح الحكومية المنوه عنها بعطائه وطبقاً للشروط والمواصفات الميئة بكتاب تقديم العطاء بتاريخ ١٥ / ٩ / ١٩٤١ أخطرت وزارة الحرية المدعى بقبول عطائه وطلبت منه في هذا الاخطار أن يقوم بدفع التأمين النهائي وقدره ٨٧٢ ملياً و ٢٠١٧ ج أو تقديم خطاب ضمان نهائي من أحد المصارف المعتمدة من وزارة المالية فقام المدعى بتقديم خطاب ضمان نهائي رقم ٣٥٢ / ١٩٤١ صادراً من بنك مصر بالقاهرة بالمبلغ المنوه عنه وذلك بتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤١ (راجع خطاب تقديم العطاء وإخطار قبوله المقدم بحافظة المدعى تحت رقم ٤ دوسيه) وبذلك تم التعاقد بين المدعى ووزارة الحرية وقد تضمنت شروطه أن التوريد في خلال المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤١ حتى آخر أغسطس سنة ١٩٤٢ وعلى دفعات حسب طلبات المصالح الحكومية المختلفة وأن يكون طبقاً للينة المقدمة ومن محصول سنة ١٩٤١ عن الكميات التي يطلب توريدها حتى آخر إبريل سنة ١٩٤٢ ومن محصول سنة ١٩٤٢ من الكميات التي يطلب توريدها من مايو سنة ١٩٤٢ حتى آخر أغسطس سنة ١٩٤٢ على أن يكون المدعى ملزماً بتوريد ما يطلب منه في خلال ٢٠ يوماً من تاريخ وصول الطلب ببيان الكمية اللازمة على أن يخطر الجهة الحكومية الطالبة عن ميعاد التسليم قبل حلوله بعشرة أيام ويقول المدعى إنه تنفيذاً لهذا العقد عقد التوريد، ورد للمصالح الحكومية المختلفة الكميات

التي طلبتها حتى ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ حيث بلغت الكميات الموردة ٥٤ كيلة و ٥٢٥١ أردنياً وأنه كان منذ ابتداء التعاقد مطمئناً إلى تنفيذه بالسعر المتفق عليه في العقد نظراً لأن الحكومة أعلنت في مجلس النواب بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤١ على لسان وزيرى التموين والتجارة عزمها على عدم رفع سعر القمح والذرة حتى نهاية موسم القمح (سنة ١٩٤١) بل حتى ظهور المحصول الجديد (محصول سنة ١٩٤٢) وقد كان القمح محدداً له سعر جبرى وقتئذ قدره ٢١٨ قرشاً وأنه لما كان سعر الشعير مرتبطاً بسعر القمح فكان عزم الحكومة على عدم رفع سعر القمح مطمئناً له على أن سعر الشعير لن يرتفع بالتبعية إلا أنه حدث في ٢٦ / ٢ / ٤٢ أن حددت الحكومة سعراً جبرياً للقمح قدره ٣٠٠ قرش وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٤٢ أدرجت الشعير في جدول التسعير الجبرى مقدرة له سعراً قدره ٢٣٠ قرشاً وكان ذلك قبل ظهور المحصول الجديد مباشرة وقد اضاف المدعى انه كان من نتيجة تدخل الحكومة وتحديد سعراً جبرياً للشعير يزيد على السعر المتفق عليه في العقد أن حاول التفاهم مع المدعى عليه إلا أن محاولته لم تجدد فأرسل اليه انذاراً مؤرخاً ٦ يونيو سنة ١٩٤٢ متضمناً عرضه على الوزارة أن تقبل منه توريد الكمية الباقية والمطلوب توريدها من محصول سنة ١٩٤٢ وقدرها ٦٦ كيلة و ٦٤١٢ أردنياً على أساس سعر الأردب ٢٧٣ قرشاً فان لم يقبل عرضه فهو قابل فسخ العقود على أن يرد له مبلغ التأمين المدفوع منه (راجع هذا الانذار بحافظة المدعى) فلما لم تجبه الوزارة إلى ما عرضه بانذاره لجأ إلى رفع هذه الدعوى طالباً الحكم بالطلبات المنوه عنها آنفاً.

ومن حيث إن المدعى إذ أبان عن الأساس

القانونى الذى أقام عليه دعواه قرر أنها تقوم على المسئولية العقدية تلك المسئولية التى تبيح لكل متعاقد أن يتحلل من التزامه إذا أخل الطرف الآخر بالواجبات الملقاة على عاتقه أو قام من ناحيته بما يجعل تنفيذ الالتزام متعذرا على المتعاقد معه وفى تفصيل هذا الأساس يقول إن الحكومة قامت بعمل إيجابى من جانبها وهو إخضاع الشعير للتسعير الجبرى وحددت له سعرا يفوق السعر المتفق عليه بكثير وإن هذا التدخل التشريعى من جانبها كان سببا غير مباشر أخل بالتوازن المالى للعقد الذى كانت طرفا فيه أثقل كاهل المدعى وأنقص عبء التزامه فرفع سعر الأردب من ١٥٠ قرشا إلى ٢٣٠ قرشا وهو أمر لم يكن متوقعا بما يجعله فى حل من طلب فسخ العقد تطبيقا لنظرية عمل الأمير . Fait du prince

« ومن حيث إنه بآدى ذى بدء ترى المحكمة أن وقائع هذه الدعوى تحكمها قواعد القانون المدنى القديم لصدور التعاقد فى ظله .

« ومن حيث إنه بتفحص الأساس الذى أقام عليه المدعى دعواه تراه المحكمة مزجا بين سببين يودى كل منهما إلى تقيض النتيجة التى يودى إليها الآخر ذلك أن إخلال أحد الطرفين بالتزامه يودى إلى انحلال العقد وبالتالي فسخه بينما عمل الأمير إذا توافرت شروطه القانونية جزاؤه المطالبة بالتعويض لا على أساس فسخ العقد بل على أساس استبقائه والمطالبة بتنفيذه من طريق التعويض ذلك أمر مسلم به فى فقه القانون الإدارى ولم يشذ عنه فقيه من فقهاء . .

« ومن حيث إنه عن أساس الدعوى فى شقه الأول وهو إخلال المدعى عليه بالتزامه فأمر لم يتوافق فى خصوصية هذه الدعوى فالمدعى لم يثبت

بل لم يقرر فى دعواه أن المدعى عليه أخل بالتزامه بدفع ثمن ما ورد له من الشعير طبقا لشروط التعاقد وفى مواعيده المقررة فى البند التاسع من العقد ومن ثم فليس هناك إخلال بالتزام يستوى عليه طلب الفسخ على أنه من الجهة الأخرى فإن الفسخ لا يكون حيث يكون الدائن مستعدا للقيام بالتزامه إذ ليس من العدالة فى شيء أن يكون المدين نفسه مقصرا ثم يطلب فسخ العقد والمدعى فى إنذاره المرسل للمدعى عليه قبل رفع الدعوى وفى جميع مراحلها يقرر أنه ممتنع عن تنفيذ التزامه بل أنه يقرر أن التنفيذ متعذر عليه ومن ثم فليس له أن يطالب بالفسخ إذ ليس لمقصر فسخ وتكون الدعوى المقامة على هذا السبب لا أساس لها من صحيح قواعد القانون .

« ومن حيث إن المدعى إذا امتنع عن تنفيذ التزامه بتوريد الشعير بحجة تعذر ذلك عليه بسبب درج الشعير بجدول التسعيرة الجبرى وتحديد سعره جبريا بسعر ٢٣٠ قرشا للأردب بعد أن كان متفقا على توريده فإنه ينسب هذا التعذر إلى تدخل الحكومة تدخلا غير مباشر أخل بالتوازن المالى للعقد والرأى عنده أن مثل هذا الإخلال يبيح له طلب الفسخ .

« ومن حيث إن القواعد القانونية تتضاءل عن تأييده فى هذا الصدد لما هو مسلم به قانونا من أن العقد إذا لم يرد عليه سبب من أسباب الانقضاء أو الانحلال أو الإبطال فقد وجب تنفيذه ويكون المدعى مسئولا عن هذا التنفيذ ولا يعفيه منه إلا خطأ الدائن أو القوة القاهرة .

« ومن حيث أنه عن القوة القاهرة فلا ترى المحكمة فى عمل وزير التجارة ما يفيد ذلك إذ من المقرر قانونا أن التشريع أو الأمر الإدارى

هذه التصريحات ترمى إلى منع التخزين وحبس السلع وتوفر المواد الغذائية التي هي الغذاء الأساسي لسواد الشعب ولا مقيع لهذه التصريحات لمثل المدعى ممن عرك أمور التوريد وتقلبات الأسعار بل كانت بصيرته التجارية لتكشف له ما يتوقع للأسعار من ارتفاع في مثل الظروف السابق التنويه بها أما وقد تعاقد دون تدبر أو توقع للامر فلا يلومن إلا نفسه .

ومن حيث إنه عن استحالة التنفيذ فإن رفع السعر من ١٧٣ قرشا إلى ٢٣٠ قرشا أى ثمانية وخمسين قرشا لا يعنى هذه الاستحالة لأن مثل هذا الارتفاع قد يحصل في الظروف العادية بقله ظروف الحرب فإذا ما لوحظ أنه ورد نصف الكمية بربح غير مشكوك فيه وأنه قد يبنى بخسارة في الكمية الباقية فإن هذه الخسارة لن تكون فادحة بل هي خسارة مألوفة في التعامل والتعامل كما يحتمل الكسب يحتمل الخسارة ومثل هذا الأمر ما كان يجب أن يثنيه عن تنفيذ التزامه إذ من المقرر أن غلو الأسعار لا يمكن اعتباره قوة قاهرة معفية من تنفيذ الالتزام (نظرية العقد للدكتور السنهوري ص ٩٦٥ بند ٨٥٩ ثالثا) . هذا فضلا عن أن المحكمة لا ترى ارتفاع الأسعار بالنسبة للكمية الباقية ما يجعل الالتزام مرهقا للمدعى لأن الزيادة الحاصلة لم تصل إلى حد الارهاق إذا ما قدرت أرباح وخسائر الكمية التي كانت محل التعاقد .

ومن حيث إن الذى يخلص مما تقدم أن دعوى المدعى لا تنهض في ظل قواعد القانون المدني على أنه من الجهة الأخرى إن قيل أننا في صدد قضية إدارية موضوعها عقد إدارى وإنه يتعين عدم النزوع إلى تطبيق نصوص القانون

الواجب التنفيذ لا يعتبر قوة قاهرة معفية من تنفيذ الالتزام إلا إذا كان غير ممكن التوقيع imprévisible وغير ممكن الدفع irrésistible ويجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا impossible

ومن حيث إنه عن شرط عدم توقع التشريع أو الأمر الإدارى فإنه غير متوافر في ظروف هذه الدعوى ذلك أن عقد التوريد موضوع هذا النزاع قد أبرم في ١٥ - ٩ - ١٩٤٢ أى بعد اعلان الحرب العالمية الثانية بستين وفي هذا الوقت كانت الأسعار تبحج حثيثا إلى الصعود وكان على كل متعهد ينظر إلى الأمور بعين البصيرة أن يتوقع ارتفاع الأسعار فإذا ما أضيف إلى ذلك أن مرسوم التسعير الجبرى وهو المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ صدر في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ وكانت الحكومة بين الفينة والفينة وبصفة مستمرة تدرج بجدول التسعيرة سلعا كثيرة وخاصة المواد الغذائية ومنها القمح الذى يكرر المدعى تأثر سعر الشعير بسعره لكان توقع ادراج الشعير بجدول التسعيرة الجبرى منعا لارتفاع سعره عن الحد المألوف أمر تلحظه الحيلة وترتقبه اليقظة ولا ضحى هذا التسعير أمرا متوقعا غير استثنائى أو مفاجيء وخاصة أن ظروف البلاد الحربية ووجود الجيوش الأجنبية بها لخير مشير إلى هذا التوقع .

ومن حيث أن القول من جانب المدعى بأنه كان مطمئنا أثر اعلان الحكومة عزمها على عدم رفع سعر القمح فإن هذا القول لا يرشح للنتيجة التى انتهى إليها لأنه فضلا عن أن هذا التصريح كان قاصرا على القمح دون الشعير فإنه قد صدر بعد التعاقد بشهر ومن ثم فلم يكن التصريح دافعا إلى التعاقد ولا مطمئنا إلى نتيجة كما أن مثل

المدنى وتطبيق قواعد القانون الإدارى وعلى وجه الخصوص قواعد نظرية عمل الأمير التى جعلها المدعى أساسا لدعواه فإن قواعد هذه النظرية لاتسعف المدعى إذ يشترط فى تطبيقها أن يكون التشريع أو الأمر الإدارى الواجب التنفيذ غير متوقع الصدور وقت التعاقد وقد سبق التنويه بأن ارتفاع سعر الشعير ودرجه بجدول التسعيرة الجبرية كان أمرا متوقعا هذا فضلا عن أنه يشترط أيضا أن يودى تنفيذ التشريع أو الأمر الإدارى إلى الاخلال بالتوازن المالى للعقد وهو ما سبق التنويه بعدم توافره .

ومن حيث إنه حتى مع التسليم الجدى بأن شروط نظرية عمل الأمير متوافرة فى خصوصية هذه الدعوى فإن تطبيقها ما كان يودى إلى فسخ التعاقد الذى طلبه المدعى إذ كما سبق القول فإن تطبيق هذه النظرية يودى إلى المطالبة بالتعويض عن طريق استبقاء العقد لا الفسخ عن طريق انحلاله .

ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم يكون طلب المدعى الخاص بفسخ العقد على غير أساس قانونى ويتعين رفضه مع إلزام رافعه بالمصاريف عملا بالمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات .

ومن حيث إنه عن الطلب الثانى الخاص برد التأمين فإن الثابت فى الدعوى أن المدعى لم يوف الوزارة بتوريد ٦٦ ك و ٦٤١٢ أردبا من الشعير .

ومن حيث إن حكم عدم الوفاء منصوص عنه فى الفقرة الخامسة من البند الثامن من العقد وتنص هذه الفقرة على أنه إذا تأخر المتعهد عن توريد أى صنف من المواد المشترط للتوريد حق الوزارة أن تشتري الأصناف التى حصل

التأخير فى توريدها أو أن تمهله مدة معينة ويسرى على الشراء والإمهال كافة الأحكام المبينة فى السابقة (أى الفقرة الرابعة) ولها مع ذلك أن تلغى العقد طبقا للبند الحادى عشر .

ومن حيث إنه من مقتضى هذا النص أنه عند عدم الوفاء يكون للوزارة الخيار بين أمور ثلاثة وهى :

١ - الشراء طبقا لأحكام الفقرة الرابعة .
٢ - الإمهال مدة معينة طبقا لأحكام الفقرة الرابعة .

٣ - إلغاء العقد طبقا لنص البند الحادى عشر .

ومن حيث إن الوزارة نبذت الأمرين الثانى والثالث واختارت الشراء على حساب المتعهد وما دام الأمر كذلك فإن مبلغ التأمين مازال فى ملكية المدعى لأن مصادرة مبلغ التأمين مشروط طبقا لنص البند الحادى عشر باختيار إلغاء العقد وهو ما لم يقع عليه الاختيار

ومن حيث إنه ما دامت الوزارة قد اختارت الشراء على حساب المتعهد فإنه طبقا لنص الفقرة الرابعة يكون المدعى ملزما بالفرق بين ثمن الشراء والثمن المتفق عليه فى العقد ولذلك ترى المحكمة إرجاء الفصل فى طلب رد التأمين حتى يتبين هذا الفرق .

ومن حيث إن الوزارة بجلاسة ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وجهت للمدعى دعوة فرعية تطالبه فيها بمبلغ ٢٧٦١ ج ، ٣٩٧ م وهو قيمة ماتحملة من فرق فى الثمن نتيجة شراء بعض الكميات على حسابه وقدمت إثباتا لذلك كشفا ببيان كميات الشعير المشتراة ومقدار الثمن كما قدمت استمارات الصرف التى بموجبها صرف ثمن الكميات المشتراة .

الشفيع بالنسبة للصفقة المنسوب إليه بيعها .
والبائع هو الذى يتأثر حقه بهذه اليمين إذ
يترتب على قيامه بحلفها بقاء العين على ملكيته
تلك الملكية التى لا يصح أن تنزع منه لمجرد
تخلف المشتري عن الحضور للحلف . ذلك أن
الأصل بقاء المال على ملك صاحبه إلى أن
يثبت بصفة مؤكدة حصول التصرف فيه من
جانبه .

٢ - إن القول بأن حق المشتري هو
الذى يتأثر بنكوله عن الحلف لا محل له ذلك
أن عدم حضور المشتري لأداء اليمين الموجهة
إليه قد يكون متعمداً منه وسواء كان متعمداً
أو غير متعمد فإنه لا يمكن القول بأن مجرد
تخلفه عن الحضور يعتبر نكولاً مثبتاً للبيع .
خصوصاً وأنه في هذه القضية بالذات لم يكن
هناك مسوغ لتوجيه اليمين للمشتري مع
توجيهها للبائع لأن المشتري المذكور لم يزعم
في أية مرحلة من مراحل التقاضى أن يبعاً
صدر إليه في الحصة موضوع النزاع كما أنه لم
يقدم بالملف أى دليل على ذلك .

٣ - إن البيع أحد أسباب الشفعة
ولا بد لتمامه من إيجاب يصدر من البائع
وقبول يصدر من المشتري . فإذا اتفق حصول
الإيجاب فقد اتفق البيع قطعاً . وليس ثمت
داع بعد ذلك للبحث عن صدور قبول من
جانب المشتري أو عدم صدوره . وما دام
أن البائع حلف اليمين الحاسمة على أنه لم
يصدر منه بيع فإن البيع المقول به منسحب

ومن حيث إنه لبيان هذا الفرق ترى المحكمة
نذب خير حسابي تكون مهمته منحصرة في
الإطلاع على المستندات المقدمة من الوزارة لبيان
الكميات التى اشترتها الوزارة على حساب المدعى
مع بيان ثمن هذه الكميات من واقع الكشوفات
المقدمة واستعارات الصرف ومعرفة الفرق بين
ثمن هذه الكميات حسب شرائها الفعلي وبين ثمنها
حسب السعر المتفق عليه في العقد وقدره
١٧٣ قرشاً للأردب .

قضية كامل حنا العدوى ضد وزير الحرية بصفته
رقم ١٤٩٤ سنة ١٩٤٢ ك مصر رئاسة وعضوية
السادة حافظ بدوى وعباس بدر ومصطفى كيرة
القضاة) .

٢١٠

محكمة كفر الشيخ الابتدائية

٢٦ مايو سنة ١٩٥٢

شفعة انكار البيع . توجيه اليمين الحاسمة للبائع
والمشتري معاً . حلف البائع اليمين على أنه لم يبع . تخلف
المشتري عن الحضور للحلف . هل يؤثر ذلك على حق
البائع ؟ هل يعتبر ذلك نكولاً عن اليمين مثبتاً لحصول
البيع ؟

المبادئ القانونية

١ - في دعوى الشفعة إذا أنكر البيع
وقضت المحكمة بتوجيه اليمين الحاسمة للبائع
والمشتري معاً على واقعة البيع المجهود ثم
حلف البائع اليمين على أنه لم يصدر منه بيع
في حين أن المشتري تخلف عن الحضور
للحلف رغم إعلانه بحكم اليمين - فإن ذلك
لا يؤثر على حق البائع لأن اليمين التى حلفها
الآخر قد حسمت النزاع القائم بينه وبين

منه يكون معدوماً ولا وجود له . ومن ثم فان دعوى الشفعة القائمة على أساسه تكون غير مقبولة .

المحكم

« حيث إن المستأنف عليهما الثاني والثالث أعلننا قانوناً ولم يحضرا ومن الجائز الحكم في غيبتهم عملاً بالمادتين ٩٥ و ٩٦ مرافعات دون حاجة لإعذارهما لأن الحكم الصادر في الدعوى غير قابل للمعارضة عملاً بالمادة ٣٨٦ مرافعات » وحيث إن الوقائع تتحصل في أن المستأنفين أقاموا الدعوى رقم ٨٠٦ سنة ١٩٤٨ مدني بيلا ضد المستأنف عليهما والرحوم مصطفى الششتاوي مورث المستأنف عليه الثالث وقالوا بياناً لها في صحيفة المعلقة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ أنهم علموا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ أن المستأنف عليه الأول وأخاه الرحوم مصطفى الششتاوي باعاً مناصفة إلى المستأنف عليه الثالث س ٧٥ ، ٤٢ ، ٢٠ متر شيوخاً في س ٧٥ ، ٤٢ متر عبارة عن دكان كائن بسكن بندر بيلا مابين الحدود والمعالم بالصحيفة نظير ثمن قدره ١٢٠ ج ولما كان المستأنفون يحدون العقار المبيع من الجهة القبليّة ويحق لهم طلب أخذ القدر المبيع بالشفعة فقد أظهروا رغبتهم في ذلك بإنذار أعلن إلى المستأنف عليهما بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٨ إلا أن المستأنف عليهما الأول والثاني أنكرا البيع والشراء فاضطروا لإقامة هذه الدعوى طالبين الحكم بأحقيتهم لأخذ القدر المبيع بطريق الشفعة نظير دفع الثمن وقدره ١٢٠ ج أو ما يظفر أنه الثمن الحقيقي والملحقات مع إلزام المستأنف عليهما بالمصاريف والآتاع وشمول الحكم بالنفاذ بالمعجل بلا كفالة .

« وحيث إن المستأنف عليه الأول أقام الدعوى رقم ٧٩٩ سنة ١٩٤٨ مدني بيلا وقال في صحيفة المعلقة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ إن أخاه الرحوم مصطفى الششتاوي باع للمستأنف عليه الثاني ٤٠ س ، ٢١ متر شيوخاً في دكان مساحته ٢٠ س ، ٥٧ متر كائن ببندر بيلا نظير ثمن قدره ١٠٠ ج وإن والده المستأنف عليه الثالث باع للمستأنفين حصة قدرها ٤٥ س ، ١٤ م شيوخاً في الدكان المذكور نظير ثمن قدره ٣٠ ج ولأنه يملك نصيباً قدره ٤٠ س ، ٢١ متر على الشيوخ في نفس الدكان بطريق الميراث الشرعي عن والدته السيدة محمد المنشاوي فقد أظهر رغبته في أخذ الحصتين الميعتين بالشفعة بإنذار أعلن في ١٨ مارس سنة ١٩٤٨ للبائعين والمشتريين ولما لم يستجيبوا لطلبه اضطروا لإقامة الدعوى المشار إليها طالباً بالحكم بأحقيته لأخذ ٨٥ سم و ٣٥ متر شيوخاً في الدكان المذكور بالشفعة نظير دفع الثمن وقدره ١٢٠ ج أو ما يظفر أنه الثمن الحقيقي وملحقاته القانونية مع إلزام المستأنفين وباقي المستأنف عليهم بالمصاريف والآتاع وشمول الحكم بالنفاذ بالمعجل بلا كفالة .

« وحيث إنه بتاريخ ، أبريل سنة ١٩٤٩ قررت محكمة أول درجة ضم الدعوى رقم ٧٩٩ سنة ١٩٤٨ إلى الدعوى رقم ٨٠٦ سنة ١٩٤٨ مدني بيلا لوحدة الخصوم والموضوع وليصدر فيهما حكم واحد .

« وحيث إن المستأنف عليه الأول دفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بعدم قبولها بالنسبة لنصيبه في الدكان لأنه لم يصدر منه بيع عن هذا النصيب إلى المستأنف عليه الثاني فقضت تلك المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت

المستأنفون بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها البيئة أن المستأنف عليه الأول باع نصيبه في الدكان للمستأنف عليه الثاني مع مورث المستأنف عليه الثالث وللمستأنف عليه الأول النفي بنفس الطرق والإثبات ونفي العلم بالبيع وعدم إظهار الرغبة في الميعاد القانوني .

د وحيث إنه بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ التي كانت محددة أخيراً لسماع الشهود رأى المستأنفون أن يحسموا النزاع فيما يختص بواقعة البيع المجحود والمقول بصدوره من المستأنف عليه الأول للثاني فطلبوا توجيه اليمين الحاسمة إليهما بشأن هذه الواقعة فأجابتهم المحكمة إلى طلبهم وقضت بتوجيه تلك اليمين لكل منهما وحددت للحلف جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وفيها حضر المستأنف عليه الأول وحلف اليمين على أنه لم يبيع للمستأنف عليه الثاني الذي لم يحضر رغم إعلانه بحكم اليمين .

د وحيث إنه بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٥٢ قضت محكمة أول درجة غيايباً للمستأنف عليه الثالث وحضوراً للباقيين : أولاً - بقبول الدفع وعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى ٣٧ ١/٢ سم و ٢١ متراً المقول ببيعها من المستأنف عليه الأول إلى المستأنف عليه الثاني وألزمت المستأنفين بالمصروفات المناسبة ثانياً - بتأجيل القضيتين للرافعة في باقي الدفوع والموضوع وقررت أخيراً وقف السير في الدعوى حتى يفصل في هذا الاستئناف .

د وحيث إنه بصحيفة معلنة بتاريخ ٣١ يولية سنة ١٩٥٢ طعن المستأنفون على هذا الحكم بالاستئناف الحالي طالبين سماع المستأنف عليهم الحكم بقبوله شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف الصادر في القضيتين رقم ٨٠٦ سنة

١٩٤٨ و ٧٩٩ سنة ١٩٤٨ مدني بيلا بكامل أجزائه وبأحقية المستأنفين لأخذ ال ٣٧ ١/٢ سم و ٢١ متر في ٢٠ سم و ٥٧ متر من الدكان المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ٦٠ ج أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي مع إلزام المستأنف عليهما الأولين بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين . وأسس المستأنفون استئنافهم على أن حكم محكمة أول درجة جاء مخالفاً للقانون إذا اعتبر اليمين الموجهة للمستأنف عليهما الأولين صحيحة كما اعتبر أن حلف البائع بأن لم يبيع نفى للبيع في حين أنه لم يعتبر نكول المشتري عن الحلف مثبتاً للبيع مع أن المشتري هو الذي يتأثر حقه باليمين لأنه يفقد حقاً إذا لم يحلف بينما البائع لا يفقد شيئاً .

د وحيث إنه مامن شك في أن اليمين التي حلفها المستأنف عليه الأول قد حسمت النزاع بينه وبين المستأنفين نهائياً بالنسبة إلى ٣٧ ١/٢ سم و ٢١ متر المقول ببيعها منه إلى المستأنف عليه الثاني وما من شك كذلك في أن المستأنف عليه الأول هو الذي يتأثر حقه بهذه اليمين إذ أنه يترتب على قيامه بحلفها بقاء ملكية اللصة في الدكان التي آلت إليه ميراثاً عن والدته - تلك الملكية التي لا يصح أن تنزع منه لمجرد امتناع المستأنف عليه الثاني عن الحضور لحلف اليمين الموجهة إليه سواء كان امتناعه متعمداً أو غير متعمد - ذلك لأن الأصل بقاء المال على ملك صاحبه إلى أن يثبت بصفة مؤكدة حصول التصرف فيه بالبيع . وأنه لا بد تمام البيع من إيجاب يصدر من البائع وقبول يصدر من المشتري أو عدم صدوره .

د وحيث إنه بالإضافة إلى ما تقدم كان

٢١١

محكمة القاهرة الابتدائية

١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣

١ - امر الأداء . وولاية المحكمة في إصداره . ولاية قضائية .

ب - مخالفة الطريق الذي رسمه القانون لاستصدار أمر الأداء . بطلان الإجراء .

ج - وجوب استصدار أمر الأداء وفق الاجراءات . عدم قبول الدعوى .

المبادئ القانونية

١ - إن إصدار أوامر الدفع ليس من

قيل السلطة الولاية للمحاكم La Jiuri - diction gracieuse بل هو أمر مباشره في

حدود وظيفتها القضائية La Juridiction contencieuse وإن كان يصدر على عريضة بذات الاجراءات التي تصدر بها الأوامر على العرائض .

٢ - إن الالتفات عن استصدار أمر بالدفع عند توافر شروطه والالتجاء إلى طريق الدعوى العادية هو إجراء باطل يترتب عليه الحكم بعدم قبول الدعوى .

٣ - إن عدم القبول المنوه ليس معناه عدم توافر أى شرط منه شروط قبول الدعوى وإنما هو تقديم الطلب إلى القضاء بغير الأوضاع المقررة قانونا وهو متعلق بالنظام العام والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

المحكمة

د من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى على المدعى عليهما طالبا الحكم بالزامهما متضامنين بدفع مبلغ ١٦٢٠ ج والفوائد القانونية من تاريخ

المستأنف عليه الثانى لايتأثر حقه باليمين التى حلفها المستأنف عليه الأول ونكل هو عن أدائها لأنه لم يزعم فى أية مرحلة من مراحل الدعوى أن يباع صدر اليه من المستأنف عليه الأول فى ال ٣٧١ سم و ٢١ متر موضوع النزاع . كما أنه لم يقدم بالملف أى دليل على صدور هذا البيع إليه ولا يمكن القول بثبوت حصول هذا البيع لمجرد امتناع المستأنف عليه الثانى عن الحضور لحلف اليمين الموجهة إليه - ذلك أنه لم يكن هناك محل لتوجيه اليمين إليه بعد أن حلف المستأنف عليه الأول اليمين الحاسمة على أنه لم يبع حصته فى الدكان موضوع الدعوى .

د وحيث أن البيع أحد أسباب الشفعة ومادام أن المستأنف عليه الأول حلف اليمين الحاسمة الموجهة إليه على أنه لم يصدر منه بيع فى حصته البالغ قدرها ٣٧١ سم و ٢١ مترا فى الدكان موضوع النزاع فإن البيع المنسوب إليه أصبح معدوماً ولا وجود له ومن ثم فإن دعوى الشفعة القائمة على أساسه تكون غير مقبولة .

د وحيث إنه تأسيسا على ما تقدم وعلى ما أورده محكمة أول درجة من أسباب صحيحة لاتعارض مع هذه الأسباب يكون الحكم المستأنف على صواب فيما قضى به من عدم قبول دعوى المستأنفين بالنسبة إلى الحصة المقول ببيعها من المستأنف عليه الأول للمستأنف عليه الثانى ويتعين لذلك تأييده مع إلزام المستأنفين بالمصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية يوسف مصطفى اسماعيل وآخرين ضد عبد الحميد الششتاوى وآخرين رقم ٦٥ سنة ١٩٥٢ من رئاسة وعضوية السادة اديب نصر حنين وكيل المحكمة وعبد الحالى يوسف وابراهيم محمد قنصوه القاضيين) .

المطالبة الرسمية حتى السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

« ومن حيث إنه تبيانا لهذه الدعوى قرر المدعى في صحيفة وفي المرافعة الشفوية أنه يدين المدعى عليهما بمبلغ ١٦٢٠ ج بموجب عقد وإقرار بالدين مؤرخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ وثابت التاريخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ وقد نص في هذا الاعتراف بالدين على أنه محرر به ثلاثة سندات إذنية لأمره وإذنه السند الأول قيمته ٥٦٠ ج يستحق السداد في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ والسند الثاني وقيمته ٥٤٠ ج تستحق في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ والسند الثالث قيمته ٥٢٠ ج تستحق في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ كما تضمن أنه في حالة التأخير في سداد أى قسط من هذه الأقساط الثلاثة في مواعيد استحقاقه يستحق باقى الأقساط فوراً دون حاجة الى تنبيه أو إنذار رسمى أو غير رسمى وقد حررت السندات الإذنية المنوه عنها بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ووقع عليها بتوقيع المدعى عليهما على أن تكون مستحقة في المواعيد المنوه عنها وقد أضاف المدعى أن المدعى عليهما لم يسددا أى قسط من الأقساط مع أنه طالهما وديا بالمبادرة إلى ذلك .

« ومن حيث إنه تأييدا لهذه الدعوى قدم المدعى الاقرار بالدين المنوه عنه كما قدم السندات الإذنية الثلاثة المحررة لأمره وإذنه (تراجع هذه السندات المقدمة بمحافظته) .

« ومن حيث إنه مما استرعى التفات هذه المحكمة أن المدعى قد سلك في سبيل اقتضاء حقه طريق الدعوى العادية فرفع هذه الدعوى في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ رغم صدور القانون رقم ٢١٥

لسنة ١٩٥٣ ذلك القانون الذى عدل الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية تعديلا يقضى باتباع الأحكام الواردة به عند المطالبة بدين من النقود إذا كان ثابتا بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار وتودى هذه الأحكام أنه يجب على الدائن بدين «وصوف بالصفات المنوه عنها أن يلجأ إلى رئيس الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية لاستصدار أمر بدفع دينه .

« ومن حيث إن نظام استصدار أوامر الدفع المنوه عنها في هذا القانون أمر ابتدعه المشرع على سبيل الوجوب حتى يؤتى ثمرته المرجوة وهى عدم تعطيل نظر القضايا الأخرى وتخفيف العبء على كاهل القضاة فى الجلسات ليسهل لهم الفراغ للفصل فى ما هو مطروح عليهم من قضايا (تراجع المذكرة الايضاحية لهذا القانون) .

« ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك تعين على المحكمة أن تبحث فى مدى قبول مثل هذه الدعوى التى تنكب فيها المدعى الطريق الوجوبى وهو استصدار أمر دفع .

« ومن حيث إنه بادية ذى بدء يجب التنويه إلى أن إصدار أوامر الدفع ليس من قبيل السلطة الولاية للمحاكم La Juridiction gracieuse بل هو أمر تباشره فى حدود وظيفتها القضائية La Juilidiction contentieuse وإن كان يصدر على عريضة بذات الإجراءات التى تصدر بها الأوامر على العرائض إلا أنه يختلف عنها اختلافا جوهريا إذ هو يفصل بقضاء قطعى ملزم فى مطالبة بحق ومتى كان الأمر كذلك فإن نظريات المرافعات ومبادئها العامة ينطبق فى هذا الصدد لأنها تنظم الوظيفة القضائية للمحاكم باعتبار أنها وظيفتها الأصلية .

« ومن حيث إن القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ وقد استلزم على سبيل الوجوب الالتجاء إلى استصدار أوامر الدفع عن المطالبة بدين موصوف بالاوصاف المنوه عنها فإن الالتفات عن هذا الطريق إلى طريق الدعوى العادية رغم هذا الوجوب أمر يدفع الالتجاء إلى طريق الدعوى العادية بالبطلان إذ المقرر في فقه المرافعات وطبقا لنص المادة ٢٥ من قانون المرافعات أن الإجراء يكون باطلا إذا نص القانون على بطلانه بلفظه أو بعبارة ناهية نافية تقتضيه (تراجع المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات) والقانون المنوه عنه في هذا الصدد نص على وجوب الالتجاء إلى طريق معين فإذا ما عدل عنه إلى طريق آخر كان هذا الطريق الآخر منهي عنه دلالة بمفهوم المخالفة *Grgent à Contrario* ومن ثم فقد تحقق النهي الذي يربط القانون البطلان على مخالفته .

« ومن حيث إنه متى كان ذلك فإن اتباع طريق الدعوى العادية في خصوصية هذه الدعوى إجراء باطل ويتعين الحكم بعدم قبول هذه الدعوى مع ملاحظة أن عدم القبول هنا بمعنى البطلان إذ ليس عيب الطلب هو عدم توافر أي شرط من شروط قبول الدعوى وإنما هو تقديمه إلى القضاء بغير الأوضاع المقررة قانونا على سبيل الوجوب .

« ومن حيث إنه لا يغير من هذا النظر أن الدعوى هي الطريق الأصلي للوصول إلى الحقوق وأن كل حق يمكن اقتضاؤه بطريق الدعوى فإن ذلك الأمر جائز إذا كان الحق المراد اقتضاؤه يمكن الالتجاء فيه إلى المحاكم في حدود وظيفتها الولاية ورأى الخصم أن يلجأ إلى الدعوى لاقتضاء حقه فلا لوم عليه . أما إذا رسم المشرع

طريقا قضائيا وجوبيا فقد لزم الافراد إتباعه وعدم الالتفات عنه .

« ومن حيث إن قاعدة الالتجاء باستصدار أوامر الدفع بالطريق المرسوم في القانون هي قاعدة من قواعد المرافعات بالمعنى الخاص وتلك القواعد تتعلق بالنظام العام إذا ما اتصلت بالمبادئ الأساسية في التقاضي وإذا كانت تهدف إلى تنظيم كامل شامل لا إلى مصلحة خاصة للتحاكم .

« ومن حيث إن الثابت مما تقدم ومما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ أن الفكرة التي انقذ بها ذهن المشرع عند إصدار هذا القانون هو عدم تعطيل نظر القضايا الأخرى وتخفيف العبء عن كامل القضاة في الجلسات ليسهل لهم التفرغ فيما هو مطروح عليهم من قضايا فهو بذلك يرمى إلى تنظيم عمل شامل ويتصل بالنظام الأساسي في التقاضي ومن ثم فقد اتسم هذا القانون بما يجعل الإجراءات التي تضمنتها من النظام العام التي يثبت على مخالفتها الحكم بالبطلان بطلانا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها .

« ومن حيث إنه بناء على ما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى مع إلزام رافعها المصاريف عملا بنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(قضية الأستاذ رومين بوج ضد عبد التواب رضوان سعد أورا حيل وآخر رقم ٣٩٤٥ - سنة ١٩٥٣ برئاسة وعضوية السادة حافظ بدوي وعباس بدر وعزت عطية القضاء) .

٢١٢

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣

١ - ميراث . النزاع بشأنه . تحكيم الشريعة الإسلامية . م ٨٧٥ مدني . تأييد .

الأطيان ورد هذه الأطيان إلى تركة المدين الأصلي مع إلزام المعارض ضدهم بالمصاريف والأتعاب والنفاذ . فأصدرت هذه المحكمة حكما غيايبيا بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٦ قضى بإجابه إلى طلباته .

ومن حيث إنه تينا لنا هذه الدعوى قرر المعارض ضده الأول انه بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ أصدرت محكمة مصر الابتدائية في القضية رقم ١٤٢ سنة ١٩٣٠ حكما قضى بإلزام المعارض ضدهم من الثانية إلى السادسة بأن يدفعوا له وللسيدتين والدته وشقيقته من تركة مورثهم المرحوم محمد عمر الانجبادى مبلغ ٩٦٢م و٧٨٨٦ج عدا المصاريف ومقابل الاتعاب (تراجع صورة هذا الحكم بحافظة المعارض ضده الأول) إلا أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩ يناير ١٩٣٧ ومسجل في ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ باعت المعارض ضدهما السيدتين نفيسة السيد سلامة وحفظة محمد عمر الانجبادى إلى المعارض ٢ ط و ٢٧ ف باعتبارهما وارثين في التركة المذكورة وبموجب عقد بيع آخر مؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٣٩ ومسجل في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعت السيدة نفيسة السيد سلامة بصفتها وصية على أولادها القصر عمر وأمينه وفتحية وخديجة إلى المعارض ٢٢ ط و ٧٢ ف وهو نصيب القصر في التركة وفي العقد نفسه باع المعارض ضده أحمد إبراهيم أحمد الانجبادى ما كان قد اشتراه بموجب العقد المؤرخ ١٩ يناير ١٩٣٧ إلى المعارض (يراجع العقدين بحافظة المعارض ضده الأول) وقد رفع المعارض ضده الأول والسيدتين والدته وشقيقته الدعوى رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٢ كلى الزقازيق ينزع ملكية الأطيان المتخلفة عن المورث وانتهت هذه الدعوى برسو مراد الأطيان عليهم إلا

ب - وارث . تصرفه في عين من التركة . صحيح ولكن لا يسرى في حق الدائن . باطل في القانون المدنى القديم وبشرط التأشير بالدين في القانون المدنى الجديد .

المبادئ القانونية

١ - استقر الفقه والقضاء في ظل القانون المدنى القديم على تحكيم الشريعة الإسلامية في كل ما يتعلق بالمواريث سواء في ذلك ترتيب درجة القرابة أو بيان سبب الإرث وتعيين أنصبا الورثة أو انتقال الملكية ومدى الالتزام بالمديون وقد جاء القانون المدنى الجديد مؤكدا ذلك في المادة ٨٧٥ منه .

٢ - إن تصرف الوارث في عين من أعيان تركة مدينه لا يكون باطلا nul ولكنه غير سار في حق الدائن inopposable وذلك على وجه الإطلاق في ظل القانون المدنى القديم ومقيدا بالتأشير بالدين وفقا لأحكام القانون في ظل القانون المدنى الجديد .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تحصل في أن المعارض ضده الأول كان رفع هذه الدعوى على المعارض وباقي المعارض ضدهم طالبا الحكم بإبطال عقد البيع المؤرخ ٢١ / ١ / ١٩٣٩ الصادر للمعارض من المعارض ضدها الأول بصفتها وصية على أولادها القصر عمر وأمينه وفتحية وخديجة من المرحوم محمد عمر الانجبادى ومن المعارض ضده السابع والمتضمن بيع الأول للمعارض ٢٢ ط و ٧٢ ف وبيع الثانى للمعارض ٢ ط و ٢٧ ف من تركة المرحوم محمد عمر الانجبادى وشطب كافة التسجيلات المترتبة على هذه

أنه إزاء عدم حضور المعارض في دعوى نزع الملكية فقد لجأ إلى هذه الدعوى قائلاً إنه ما كان يحق للورثة التصرف في عين من أعيان التركة إلا بعد سداد الدين طبقاً للقاعدة المعروفة بأنه لا تركة إلا بعد سداد الدين .

ومن حيث إنه بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٤٦ أصدرت هذه المحكمة حكماً قضى ببطالان عقد البيع الصادر ببيع ١٤ ط ٩٩ ف للمعارض من المعارض ضدهما الثانية والسابع والمسجل في ٢٤ سبتمبر ١٩٣٩ وشطب كافة التسجيلات المتوقعة على هذه الأطنان وردّها إلى تركة المدين الأصلي المرحوم الشيخ محمد عمر الانجبادي . فرجع المعارض هذه المعارضة طالبا الحكم بقبول المعارضة شكلاً وبإلغاء الحكم المعارض فيه ورفض دعوى المعارض ضده الأول مع إلزامه بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

ومن حيث إن المعارض ضده الأول في طلبه بطلان البيع قد استند إلى القاعدة الشرعية التي تقضي بأنه لا تركة إلا بعد سداد الدين قائلاً إن مفاد هذه القاعدة أن الوارث لا يملك شيء من التركة حتى سداد دين المورث وأن تصرف الوارث قبل وفاة الدين يقع باطلاً ومن حق الدائن تتبع العين في أي يد كانت وأن ينفذ عليها كما لم تكن قد وقع تصرف بشأنها لأن الدائن مفضل على الوارث ومن تصرف إليه .

ومن حيث إن المعارض يرد على المعارض ضده قائلاً إن ملكية التركة تنتقل إلى الورثة ولو كانت مدينة وأن تصرف الورثة يقع صحيحاً ما لم يظن عليه بالدعوى البوليصة أو الدعوى الصورية وأنه فضلاً عن ذلك فهو مشترك حسن النية قد تملك بمقدار بيع مسجل بعد أن اضطنع

الحيطة الواجبة فكشف على العقار فلم يجد بشأنه تصرفات عقارية تقع حائلاً بينه وبين الشراء وأنه فضلاً عن ذلك قد تملك العقار بالتقادم الخمس لاستناده إلى سبب صحيح ووضع يده لمدة خمس سنوات .

ومن حيث إنه يبين من منعى دفاع طرفي الخصومة أن النزاع محتدم بينهم حول القانون الواجب التطبيق فبينما المعارض يستند إلى قواعد القانون المدني إذ بالمعارض ضده الأول يستند إلى قواعد الشريعة الإسلامية .

ومن حيث إنه للفصل في هذا النزاع يتعين على المحكمة بيان القانون الواجب التطبيق في صدد هذا النزاع وما أثر هذا القانون من حيث تكيف حكم تصرف الوارث في عين من أعيان التركة قبل سداد الدين .

ومن حيث إنه عن القانون الواجب التطبيق فقد انقسمت الآراء إلى مذاهب ثلاث : —

المذهب الأول — يرى أن المادة ٤٥ من القانون المدني قد أسندت الحكم في مسائل الموارث إلى قانون الأحوال الشخصية للتوفى بما يفهم منه في نظر أصحاب هذا المذهب أن سلطات قانون الأحوال الشخصية قاصر على ما يعتبر من مسائل الموارث من قبيل الأحوال الشخصية على أن يبقى القانون الوضعي محكماً فيما عدا ذلك — وعلى ذلك فإن هذه المادة تحيل إلى قانون الأحوال الشخصية للتوفى في مسائل الأحوال الشخصية كترتيب درجة القرابة وبيان أسباب الإرث وتعيين أنصاء الورثة — أما انتقال الملكية ومدى الالتزام بالديون فهما مسألتان من لب المعاملات التي تنخل في نطاق القانون المدني

المذهب الثاني — فقد ذهب عكس الرأي

الأول إذ يرى أن الشارع إنما قصد بالمادة ٥٤ الإحالة في مسائل الموارث إلى أحكام الشريعة الإسلامية إحالة مطلقة فهي الشريعة الواجبة التطبيق في كل ما يتصل بالموارث بما في ذلك تحديد انتقال الحقوق والالتزامات .

المذهب الثالث - يرى هذا الرأي تحكيم الشريعة الإسلامية لا على أساس الإحالة إليها بنص المادة ٥٤ بل على أساس أن تحكيم الشريعة الإسلامية يستند إلى القواعد العامة في الإلغاء الضمني وإلى نص المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية التي توجب على المحاكم أن تتبع الأوامر والأوامر الجاري العمل بموجبها الآن متى كانت أحكامها غير مخالفة للقوانين المصرية . وبما أن هذه القوانين قد تركت للشريعة الإسلامية مسائل الموارث برمتها فلم يتعرض لها المشرع بأي حكم موضوعي فإن هذه الشريعة تكون واجبة التطبيق على تلك المسائل لا بناء على نظرية الإحالة وإنما بناء على عدم الفسخ الضمني .

ومن حيث إن هذا الرأي الأخير هو الذي ذهبت إليه المحكمة العليا في أحكامها الأخيرة الصادرة في هذا الصدد (نقض المحاماة سنة ٢٥ ص ٧١ نقض مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٥٩ ص ٢٥٦ ورقم ١٦٠ ص ٣٦٥) كما أكدته القانون المدني الجديد في المادة ٨٧٥ إذ نص فيها على أن تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الإرث وانتقال أموال التركة إليهم تسري في شأنها أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها .

ومن حيث إن الذي يبين من أحكام النقض المنوه عنها أنه إن كان الرجوع إلى الشريعة الإسلامية بوجه عام وإلى أرجح الآراء في فقه الحنفية بوجه خاص متعين بالنسبة إلى حقوق

الورثة في التركة المدينة ومدى تأثيرها بحقوق دائني المورث باعتبار ذلك من أخص مسائل الموارث . فإن القانون المدني - لا الشريعة الغراء - هو الذي يقرر حكم تصرف الوارث في التركة المدينة باعتبار هذا التصرف عقدا من العقود على أساس ماخولته الشريعة للوارث من حقوق (يراجع حكمي النقض المنشورين في مجموعة القواعد القانونية ج ٥ صحيفتي ٧٥٦ ، ٣٦٥) .

ومن حيث إن المحكمة العليا في قضائها السابق بالحكمين المنوه عنهما بعد أن استعرضت آراء الفقه الحنفي فيما يكون للوارث من حقوق في التركة المدينة انتهت إلى الأخذ بأرجح الأقوال في هذا الفقه وخلصت منه إلى أن التركة عند الحنفية مستغرقة كانت أو غير مستغرقة تنتقل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المتوفى يخول لهم تتبعها واستيفاء ديونهم بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو من دائنيه وإن هذا الحق العيني يتوافر له خصيصا بالتبعية والتقدم وانه متعلق بالتركة كلها تعلق دين الرهن بالمرهون

ومن حيث إن ثبوت هذا الحق العيني لدائني التركة لا تحول دون التصرف في أعيان التركة مادام حق الدائن مكفولا بخصيصتي هذا الحق من تتبع وتقدم إذ لا تلازم بين وجود هذا الحق وعدم التصرف في أعيان التركة على أنه (يتفحص قضاء المحكمة العليا يتضح من ثناياه أنه ينحى إلى القول بجواز التصرف وصحته لامنعه وبطلانه) .

ومن حيث إنه مما يؤيد ذلك أن الفقه مستقر على صحة تصرف الوارث في عين من أعيان التركة المدينة فيقول الدكتور بهجت بدوي إن الواقع أن الوارث يملك أعيان التركة بالوفاة سواء كانت التركة مستغرقة أو غير مستغرقة

ويكون له من هذا التاريخ حق التصرف فيها . وكل ما هنالك أنه ملزم بسداد ديون التركة وإن دائي التركة لهم في سبيل استيفاء هذه الديون حق تتبع الأعيان واستيفاء ديونهم قبل الوارث ودائنيه . ذلك أن الأموال بعد الوفاة لا بد لها مالك ولا يعقل أن تكون الملكية للبورث وهو قد توفي ولا للدائنين لأن المطالب لحمايتهم هو أن يكون لهم حق استيفاء ديونهم من أموال التركة على سبيل الأولوية وإعطائهم حق تتبع الأعيان وحق التقدم أي ما يشبه حق الرهن القانوني يكفي هذه الحماية وإذا كانت التركة مستغرقة فلن يقف هذا عقبة في سبيل تملك الوارث للتركة وفي صحة تصرفه في أعيانها مادامت قيدت حقه بسداد الدين وما حاله في هذا لإحالة الشخص المعسر . ومتى كان الإعسار في ذاته سببا في منع الشخص من التصرف في أمواله ويستطرد الفقيه قائلا إنه لا يعتبر بيع الوارث لأي عين من أعيان التركة بيعا لملك الغير حتى لو كانت التركة مستغرقة لأن الإرث سبب من أسباب التملك وكل ما هنالك أنه مشروط بأداء الديون وهذا الشرط لا ينفي التملك من يوم الوفاة لأن جزاء عدم سداد الديون ليس هو سقوط الملك عن الوارث وإنما هو حق الدائن في التنفيذ على أموال التركة . (يراجع الدكتور حلي بهجت بدوي . تعليقات على الأحكام مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة ص ٧٣٤ تحت بند ٤) .

ومن حيث إن تكليف هذا التصرف قد تصدى بالبحث له الدكتور علي إبراهيم الرجال في رسالته مدى تعليق حق الغرماء بالتركة وفي بحثه حكم تصرف الوارث في التركة قبل سداد الدين إذ يقول وأما من حيث تكليف حكم تصرف الوارث في عين من أعيان التركة قبل سداد

الديون فقد رأينا أن حكم هذا التصرف وفقا لكل المذاهب الشرعية ليس بطلان التصرف وإنما عدم تقاذه في حق الغرماء مادام يضر بحقوقهم فالمسألة هي مسألة عدم تقاذ التصرف لامسألة صحته أو بطلانه ومذهب الشريعة الإسلامية هذا ما تقتضيه قواعد القانون المدني لأننا لو قلنا بأن الحكم هو بطلان التصرف لدفعنا هذا التكليف إلى البحث عن أساس بطلان التصرف أيكون أساس انه بيع لملك الغير فيأخذ حكم المادة ٢٦٤ وذلك على اعتبار أن الوارث قبل سداد الديون يبيع مالا يملك إذ أنه لا يملك إلا بعد سداد الديون لا يستقيم هذا الرأي في حالة التركات غير المستغرقة وإن استقام في حالة التركات المستغرقة فالوارث وإن لم يكن مالكا في الحالة الأخيرة إلا أنه مالك في الحالة الأولى — وإذا قلنا إن الوارث غير مالك فهو يبيع ملك الغير فن هو صاحب الحق في البطلان؟ صاحب الحق في البطلان كما قررت المادة هو المشتري ولا مصلحة له في طلب البطلان بل له المصلحة كل المصلحة في بقاء الصفقة وليس لدائن المتوفى أن يطلب البطلان لأن البطلان هنا نسبي اقتصر الحق في طلبه على المشتري فحكم تصرف الوارث قبل سداد الديون ليس هو بطلانا نسبيا أو بطلانا مطلقا بل هو عدم تقاذه في حق دائي التركة (يراجع بحث حكم تصرف الوارث في أموال التركة قبل سداد الديون للدكتور علي إبراهيم الرجال مجلة القانون والاقتصاد السنة الرابعة عشر المعدادان الأول والثاني صفحة ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨) .

ومن حيث إن الدكتور السنهوري في مؤلفه نظرية العقد ذهب إلى القول بأن دائي التركة المدينة يتعلق حقه بجزء من التركة بغير الدين ولا يملك هذا الوارث هذا الجزء إلا بعد سداد

التركة قد صفيت وفقا لأحكام النصوص السابقة
جاز لدائى التركة أن ينفذوا بحقوقهم أو بما
أوصى به لهم على عقارات التركة التى حصل
التصرف فيها أو التى رتب عليها حقوق عينية
لصالح الغير إذا أشروا بديونهم وفقاً لأحكام
القانون، والذي يفهم من نص هذه المادة أن
التصرف فى أعيان التركة المدينة أو ترتيب حقوق
عينية عليها لا يكون حكمه البطلان بل حكمه عدم
الريان فى حق الدائى الذى أشر بدينه وفقاً
لأحكام القانون .

« ومن حيث إن الذى يخلص مما تقدم أن
طلب بطلان عقد البيع موضوع هذه الدعوى
لا يقوم على أساس من صميم قواعد القانون إنما
لا يفوت هذه المحكمة التنويه بأن للمعارض ضده
بصفته دائئاً أن ينفذ على أموال التركة المدينة فى
سبيل انقضاء حقه لما له من حق عيني عليها شبيه
بحق الرهن يخول له تتبع الأعيان فى أى يد كانت
للتنفيد عليها ولا تلازم بين وجود الحق وبطلان
العقد كما سبق القول .

« ومن حيث إنه بالبناء وعلى ما تقدم تكون
دعوى المعارض ضده الأول على غير أساس
قانونى ويتعين لذلك إلغاء الحكم المعارض فيه
ورفض دعوى المعارض ضده الأول .

« ومن حيث إن مصاريف الدعوى يحكم بها
على الخصم المحكوم عليه فيها فيتعين إلزام
المعارض ضده الأول بها عملاً بنص المادة ٣٥٧
من قانون المرافعات .

(قضية محمد محمد إبراهيم النحشونجى ضد الأستاذ
أحمد نبيه المليحى الهامى وآخرين رقم ٣٤٨٦ سنة
١٩٤٤ ملكى مصر ممارسة بالهيئة السابقة) .

الدين فاذا باعه فقد باع ما لم يملك ويكون البيع
باطلاً ولكن لمصلحة المشتري لا لمصلحة الدائن
أما هذا الأخير فليس له أن يطلب البطلان كما
قدمنا - واستطرد الفقيه قائلاً إن لدائى التركة
أن يتبع العين فى يد المشتري وينفذ عليها بحقه
لا على أساس الحق العيني ولكن على أساس عدم
خروجها من التركة وبقائها فى الضمان العام
(يراجع مؤلف نظريات العقد للدكتور السنهورى
هامش ص ٧٣٢ تحت بند ثانياً) .

« وحيث إن الذى يخلص مما تقدم أن تصرف
الوارث فى عين من أعيان التركة المدينة يعتبر
تصرفاً صحيحاً وحتى على أساس رأى القائل
بالبطلان فإنه بطلان لمصلحة المشتري لا لمصلحة
الدائن الذى لا يجوز له أن يطلب البطلان .

« ومن حيث إن الذى يؤيد ذلك أن الفقه
والقضاء يجمع على أن التكييف القانونى لهذا
التصرف لا ينفذ على دائئى التركة لما لهم من حق
الرهن العام المعزز حسب قواعد الشريعة
الإسلامية ذلك الحق الذى يحيز لهم حق تتبع
الأعيان أينما كانت لاستيفاء حقوقهم منها بلا
تفرقة بين حائر حسن النية وآخر سىء النية .

« ومن حيث إنه متى كانت المسألة مسألة عدم
نفاذ التصرف inopposabilité فليسا فى دائرة
البطلان Nullité . إذ أن البطلان هو انعدام
أثر العقد بالنسبة للمتعاقدين وبالنسبة للغير تبعاً
لذلك ولكن العقد قد يكون صحيحاً يتبع أثره
فيما بين المتعاقدين ولكنه لا يسرى فى حق الغير
وهذا هو عدم النفاذ أو عدم الريان .

« ومن حيث إن الذى يؤيد هذا النظر أيضاً
ومن باب الاستئناس بأحكام القانون المدنى الجديد
فإن المادة ٩١٤ منه تنص على أنه « إذا لم تكن

القضاء المستعجل

غائب لم ينقض سنة كاملة على غيبته محافظة على أمواله - خطر الضياع - حتى تحكم محكمة الأحوال الشخصية بإقامة دليل عنه .

المحكمة

حيث إن المدعية رفعت هذه الدعوى بصفتها بصحيفة أعلنت للدعى عليهما بتاريخ ١٦ و ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٣ قالت فيها بأنه بتاريخ ١٠ / ٣ / ١٩٥٣ - تغيب الأستاذ أحمد داود زوج المدعى عليها الأولى غيبة منقطعة وقد اجريت تحريات عدة بمعرفة البوليس والنيابة للاهتمام عليه فلم يسفر عن نتيجة ولما ان كان الغائب يملك الأعيان والمنقولات المبينة بصحيفة الدعوى وهى فى حاجة إلى من يتولى إدارتها وفضلا عن ذلك فان طرق الخصومة يعتبرون ورثة الشرعيين فيما لو تحققت وفاته ومن ثم فقد طلبت المدعية فى ختام الصحيفة الحكم بصفة مستعجلة بإقامة حارس قضائى على الأطيان المبينة بصحيفة الدعوى والدكان السكاكن بشارع شبرا النخص لتجارة الغاز والبزير والشحومات ولوازم السيارات وبيع السيارة ماركة دى سوتر وإيداع ثمنها مع المتحصل كل ثلاثة شهور بقلم مكتب هذه المحكمة مؤيدا بالمستندات ابتداء من أول ابريل سنة ١٩٥٣ إلى حين ظهور الغائب وثبوت وفاته مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وان يكون التنفيذ بنسخة الحكم الأصلية مع إضافة المصروفات على عاتق الحراسة .

٢١٣

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣

أ - حراسة . مصلحة احتمالية . جواز .
ب - خطر . ماهية . تقديره للقاضى .

المبادئ القانونية

١ - إن رأى الذى اتجه إليه القضاء الفرنسى أخيرا أنه لا يشترط أن تكون المصلحة المبررة لدعوى الحراسة مصلحة حالة مؤكدة بل يكفى مجرد احتمال المصلحة ، وقد اعتنق قانون المرافعات المصرى الجديد هذا النظر بأن نص فى المادة الرابعة بأنه يكفى لقبول الدعوى توافر المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه . ولما ان كان هذا النص يتفق مع قواعد العدالة فهو يسرى أيضا على دعاوى الحراسة متى كان الغرض منها الاحتياط لدفع ضرر محقق .

٢ - إن المشرع لم يضع معيارا معيناً لتحديد ماهية الخطر الموجب للحراسة إذ ترك أمر تقدير درجته للقاضى على مدى ما يبين له من الظروف والملازمات المحيطة بالدعوى ومن ثم فليس ثمة ما يمنع قانون من فرض الحراسة على أموال شخص

د وحيث إنه عند نظر الدعوى بـجلسة ١٤ / ٧ / ١٩٥٣ قضت المحكمة بشطب الدعوى بسبب عدم حضور الطرفين .

د وحيث إن المدعية عجلت هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للدعى عليهما بتاريخ ٢٠ / ٧ و ٢٦ / ٨ / ١٩٥٣ أصرت في ختامها على نفس الطلبات المبينة بصحيفة الدعوى الأصلية .

د وحيث إن المدعى عليها الأولى دفعت بـبطلان صحيفة الدعوى لأن الصورة المعلنة بها ليست واضحة كما دفعت أيضا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وقالت شرحا لهذا الدفع بأن الأستاذ أحمد داود وهو زوج المدعى عليها الأولى لم يمض على غيابه سنة واحدة ومن ثم لا يمكن اعتباره قانونا مفقودا لا تعرف حياته أو مماته حتى يمكن الرجوع إلى المحكمة لتعيين وكيل عنه لمباشرة أعماله أو حارس قضائى حتى يعين هذا الوكيل وفضلا عن ذلك فإن طرفى الخصومة لم يترتب لهم حتى الآن أى حق على أمواله ولا يمكن اعتبارهم ورثة حتى تثبت وفاته كما دفعت أيضا بعدم الاختصاص لعدم توافر ركن الخطر فى الدعوى وقال شرحا لهذا الدفع بأن أموال الغائب هى عبارة عن ١٦ س و ١٤ ط و ١٢ فدن كائنة بناحية شبرا الخيمة وسيارة ماركه دى سوتر وقد عهد الغائب إلى الأستاذ محمد أبو النجا لمباشرة أعماله القضائية بمقتضى توكيل رقم ١٩١٤ سنة ١٩٥٣ توثيق القاهرة وهو لا يزال يباشر هذه القضايا حتى الآن بهذه الصفة كما وقد عهدت المدعى عليها الأولى لحضرة الوكيل برفع دعاوى ضد المستأجرين بمطالبتهم بالأجرة المستحقة فى ذمتهم وأما بالنسبة للحل التجارى فقد امتنعت شركة شل

عن توريد الغاز والبنزين إليه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٣ ثم توقف المحل عن العمل بعد غياب صاحبه وفضلا عن ذلك فإن المدعى عليها الأولى قد عينت حارسة على الأشياء المحجوز عليها بداخل هذا المحل لصالح مصلحة الضرائب وشركة شل أما السيارة فقد أوقعت مصلحة الضرائب الحجز عليها ولا يمكن التصرف فيها بسبب هذا الحجز .

د وحيث إن المدعى عليها الثانية لم تحضر رغم إعلانها قانونا .

د وحيث إن المدعى عليها إذ دفعت ببطلان صحيفة الدعوى لأن الصورة المعلنة ليست واضحة فانه فضلا عن كونها لم تقدم هذه الصورة للمحكمة للتحقق من جدية هذا الدفع فقد أبدت دفاعها كاملا فى هذه الدعوى ومن ثم فلم يعد لها ثمة مصلحة فى التمسك بهذا الدفع ويتعين لذلك رفضه .

د ومن حيث إنه بالنسبة للدفعين الآخرين فانه يتعين فى سبيل الفصل فيها تعريف ماهية شرط المصلحة والخطر العاجل المنصوص عليها فى المادة ٧٣٠ من القانون المدنى الواجب توافرها لقبول دعوى الحراسة .

د ومن حيث إنه بالنسبة للشرط الأول إذ نصت المادة ٧٣٠ مدنى فإنه يشترط أن يكون لرافع دعوى الحراسة مصلحة فى منقول أو عقار فإن القضاء الفرنسى قد اتجه أخيراً إلى أنه لا يشترط أن تكون المصلحة المبررة لدعوى الحراسة مصلحة حالة مؤكدة بل يكفي مجرد احتمال المصلحة وقد اعتنق قانون المرافعات المصرى الجديد هذا المبدأ بأن نص فى المادة الرابعة بأنه يكفي لقبول الدعوى توافر المصلحة المحتملة إذا كان الغرض

« وحيث إنه وإن كان الأستاذ أحمد داود كان قد عهد إلى الأستاذ محمد أبو النجا المحامي بمباشرة القضايا التي ترفع منه أو عليه بمقتضى توكيل رسمي تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٥٣ إلا أن هذا التوكيل محدود في نطاق خصوصي معين بالذات ولا يخول الحضرة الوكيل حق إدارة أموال الموكل أثناء غيبته .

« وحيث إنه بالنسبة للأطيان المينة بصحيفة الدعوى فإن المدعى عليها الأولى قد أقرت في مذكرتها المقدمة منها بأنها هي التي تتولى إدارتها كما قررت بأنها عهدت إلى الأستاذ محمد أبو النجا برفع الدعاوى ضد المستأجرين بمطالبتهم بالإيجار فانه ليس لها أى صفة قانونية في إدارة أموال الغائب وقبض الأجور المستحقة في ذمة المستأجرين وفضلا عن ذلك فهي قد أقرت أيضا في مذكرتها بأنه قد ترتب على غياب الأستاذ أحمد داود وإن توقف المحل عن العمل كما كان من أثر هذا الغياب وانقطاع رب العمل من الاستمرار في نشاطه التجارى أن أوقعت مصلحة الضرائب وشركة شل حجزين على جميع مقومات المحل والسيارة .

« وحيث إنه يبين مما تقدم أن أموال الأستاذ أحمد داود قد أصبحت مستهدفة لخطر الضياع مما لو امتدت غيبته وفضلا عن ذلك فانه يخشى أن تطول الإجراءات أمام محكمة الأحوال الشخصية حتى يقضى بإقامة وكيل مدة غيابه زمن فيتعين فرض الحراسة القضائية على الأعيان والمنقولات المينة بصحيفة الدعوى .

« وحيث إنه إزاء اختلاف الطرفين وعدم اتفاقهما على اسناد الحراسة لشخص معين بذاته فترى المحكمة إقامة حارس الجدول صاحب الدور حارساً قضائياً على الأموال المينة بصحيفة الدعوى على أن تكون مهمته على الوجه الآتى :

من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه . ولما أن كان هذا النص يتفق مع قواعد العدالة فهو يسرى أيضا على دعاوى الحراسة متى كان الغرض منها الاحتياط لدفع ضرر محقق . يراجع بهذا المعنى الحراسة القضائية للدكتور عبد الحكيم فراج طبعة ثانية ص ١٢٢ بند ١٤٣ .

« وحيث إن الثابت من وقائع هذه الدعوى أن الأستاذ أحمد داود قد تغيب منذ شهر ١٠/٣/١٩٥٣ وترك أمواله المينة بصحيفة الدعوى ولما لم يهتد عليه حتى الآن كما يخشى أن تطول غيبته فإن المدعية بصفقتها هي إحدى ورثته شرعا فيما لو ثبتت وفاته فعلا أو حكما فهي بذلك لها مصلحة محتملة في طلب إقامة حارس قضائى ليتولى إدارة هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها مدة غيابه .

« وحيث إن المدعى عليها الأولى قررت أنه لم ينقض سنة كاملة من تاريخ غياب الأستاذ أحمد داود حتى الآن حتى يمكن الحكم بإقامة وكيل عنه عملاً بحكم المادة ٧٤ من القانون رقم ١١١ سنة ١٩٥٢ هو قول مردود لأن هذه المحكمة ليست بصدد تعيين وكيل للغائب بل هي بصدد تعيين حارس قضائى حتى تلتزم الأخذ بالقيود والأوضاع المقررة في هذا القانون بل هي بصدد تعيين حارس قضائى مما يتعين معه الاحتكام إلى القاعدة المقررة في المادة ٧٣٠ من القانون المدنى .

« ومن حيث إنه بالنسبة للشرط الثانى وهو تعريف ماهية الأسباب المعقولة والخطر العاجل الموجبة للحراسة فإن المشرع لم يضع معيارا معينا لتحديد ماهية هذا الخطر بل ترك أمر تقدير درجته للقاضى على هدى ما يبين له من الظروف والملاسات المحيطة بالدعوى

٢١٤

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣

دعوى إيقاف أعمال جديدة . شروطها . ان يكون المدعى عليه قد شرع في إقامة هذه الاعمال على عقاره هو .

المبدأ القانوني

يشترط لقبول دعوى إيقاف الأعمال الجديدة أن تكون الأعمال المطلوب وقفها قد شرع المدعى عليه في إجرائها على عقاره هو وأن تكون من شأنها أن تهدد حياة المدعى به أما الأعمال التي يشرع الخصم في إجرائها على عقار المدعى فيجب أن تكون محلاً لرفع دعوى التعرض لأن الشروع في اجراء أى عمل على عقار المدعى يكون تعرضاً حقيقياً واقعياً مما يعد معكراً لحيازته مما كان يتعين على المدعى أن يرد عدوان الغاصب عن طريق الاحتفاء بدعوى منع التعرض بشروطها المقررة في المادة ٦٩١ مدنى ليسترد الجزء المغتصب .

الحكم

د من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للدعى عليه بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ قال فيها بأنه يملك قطعة أرض ه ف للبناء بزماء منية السيرج بحوض على باشا شريف والمدينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وقد تسلم هذه الأرض بمقتضى محضر تسليم تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ولما اعتدى المدعى عليه على الحد الشرق لهذه الأرض وشرع في إقامة مباني عليها ومن ثم فقد طلب المدعى في ختام الصحيفة الحكم

أولاً : استلام الأتبان المينة بصحيفة الدعوى لإدارتها واستغلالها حتى بعد أداء الأموال الأميرية والمصروفات الضرورية يقوم بإيداع صافي غلة هذه الأتبان خزانة هذه المحكمة كل ستة شهور .

ثانياً : استلام المحل التجارى لإدارته واستغلاله بكافة الطرق القابل لها قانوناً حتى بعد أداء الأموال الأميرية والمصروفات الضرورية وسداد الديون الثابتة بوجه قاطع لا تقبل المنازعة يقوم بإيداع صافي الأرباح خزانة هذه المحكمة كل ستة شهور أيضاً .

ثالثاً : أن يقدم قلم كتاب هذه المحكمة كشفاً بالإيرادات ومصروفات الأتبان والمحل التجارى معززاً بالمستندات كل ستة شهور أيضاً .

رابعاً : أن يتعهد بالمحافظة على السيارة المينة بصحيفة الدعوى وذلك إلى أن يعود الأستاذ أحمد داود إلى الظهور أو يقضى بإثبات غيبته أو وفاته من الجهة المختصة .

د وحيث إنه بالنسبة للمصروفات فترى المحكمة اضافتها على عاتق الحراسة .

د وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٩٦٦ مرافعات ولا ترى المحكمة محلاً للنص عليه في منطوق حكمها .

د وحيث إن المدعية طلبت التنفيذ بنسخة الحكم الأصلية إلا أن المحكمة لا ترى مسوغاً لذلك .

(قضية السيدة وصفية محمد محمود بصفتها ضد السيدة هدايت فؤاد وأخرى رقم ٣٨٨٧ سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة القاضي محمد عبد اللطيف) .

بإيقاف المباني التي يقيمها المدعى عليه على الأرض المذكورة من الناحية الشرقية مع إلزام هذا الأخير بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

« وحيث إن هذه المحكمة قد انتقلت بتاريخ ١١/١١/١٩٥٣ للمعين موضوع النزاع بصحبة الخبير الهندسي الاستاذ محمد محمد محمود وقد عهدت إليه معاينة الأرض المملوكة للمدعى وبيان مساحتها ومعاينة العقار المملوك للمدعى عليه وبيان مساحته وذلك من واقع المستندات المقدمة من الطرفين وبيان المباني التي أقامها المدعى عليه وهل هي تدخل في نطاق الأرض المملوكة له أم خارجة عنها وتاريخ إنشاء هذه المباني وبيان ما إذا كان المدعى يضع اليد على الأرض المملوكة له أم لا وعما إذا كان المدعى عليه قد اغتصب جزءا من أرض المدعى أم لا وكيف تم هذا الغصب وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره المودع بملف الدعوى .

« وحيث إن الخبير قد أشار في تقريره بأن مساحة الأرض المملوكة للمدعى حسب المستندات المقدمة منه هي ٣٦٢ مترا مربعا وأن مساحتها بحسب طبيعتها الحالية ٣٤٣ر٨٧ مترا مربعا أي بعجز قدره ١٨ر١٣ مترا مربعا وقد استلم المدعى هذه الأرض بمقتضى محضر تسليم تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ كما وجدت قطعا من الحديد مثبتة في زوايا الأرض إلا أن هذا الحديد لا يتفق مع بعض الأطوال كما أشار في تقريره بأن مساحة الأرض التي يضع المدعى عليه اليد عليها هي ٢٦٧ر٧٦ مترا وأنه قد بدء في بنائها بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٣ وهذه المباني عبارة عن أساسات بارتفاع ١ر٣٥ مترا وتعلوها مباني

بالطوب الأحمر بارتفاع ٤٩٠ مترا وهي تزيد من الناحيتين البحرية والقبلية عما جاء بالرسومات المصدق عليها من التنظيم بمقدار ٣٨ سم في طول ٢٥ر١٧ مترا من الحد الشرقي لأرض المدعى أي أن المساحة التي ضمها المدعى عليه وأقام عليها المباني هي ٦ر٥٥ مترا من أرض المدعى .

« وحيث إن المدعى عليه دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وقال شرحا لهذا الدفع بأنه أتم أعمال البناء في الدور الأول الأمر الذي ترتب عليه زوال السبب الذي قامت عليه دعوى منع تعرض ، وهي لا تدخل في ولاية القضاء المستعجل ، كما دفع أيضا بعدم قبول الدعوى بمقولة إن المدعى لم يضع اليد سنة كاملة حتى يتذرع بدعوى إيقاف الأعمال الجديدة لأنه قد استند في وضع يده على محضر التسليم المؤرخ ٢١/١١/١٩٥٢ وأن التعرض قد وقع في ١/١٠/١٩٥٣ أي قبل انقضاء عام على تاريخ وضع يده على جزء يزيد على القدر المباع له . فقد كان ذلك بطريق الخطأ من جانب الشركة البائعة التي سلمت له الأرض وأن المدعى هو وشأنه في الرجوع على هذه الشركة وختم دفاعه بأن طلب الحكم احتياطيا برفض الدعوى .

« وحيث إنه إذ استبان من التقرير أن المدعى عليه قد اغتصب جزءا من أرض المدعى وأقام عليها مباني فإن فعل الغصب لا يصلح أساسا لدعوى إيقاف أعمال البناء لأنه « يشترط لقبول هذه الدعوى أن تكون الأعمال المطلوب وقفها قد شرع المدعى عليه في إجرائها على عقاره هو وأن تكون من شأنها أن تهدد حيازة المدعى ، أما الأعمال التي يشرع الخصم في إجرائها على عقار المدعى فيجب أن تكون محلا لرفع دعوى منع

التعرض لأن الشروع في إجراء أى عمل على عقار المدعى يكون تعرضاً حقيقياً واقعياً مما يعد معكراً لحيازته بما كان يتعين على المدعى أن يرد عدوان الغاصب عن طريق الاحتماء بدعوى منع التعرض بشروطها المقررة في المادة ٦٩١ مدنى ليسترد الجزء المقتصب ، (ويراجع بهذا المعنى قواعد المرافعات لمحمد العشماوى جزء ٢ ص ٢٧ بند ٤٢ و ٤١) ومن ثم فلا محل لقبول هذه الدعوى .

وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المدعى بها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية الحاج على حسين الما حى ضد محمد بهجت حمدان رقم ٦٧٤٨ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة) .

٢١٥

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

تنفيذ على ما تحت يد الغير . وجوب اعلانه قبل حصول التغيير بثمانية ايام على الأقل .

المبدأ القانونى

إن الشارع إذ ترأى له توخيا للمحافظة عليه من أن يفاجأ بالتنفيذ على ماتحت يد الغير دون علمه أو دون أن تتاح له الفرصة الكاملة لمنعه مع احتمال أن يكون له الحق في منعه فهو لذلك قد أوجب في المادة ٤٧٤ مرافعات على أنه لا يجوز للغير أن يؤدي المحكوم به ولا يجوز أن يجبر على ادائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل حصوله بثمانية أيام على الأقل .

المحكم

وحيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل

في أن المستشكل ضدهما بصفتها استصدرا بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ حكما غيايا ضد محمود على ثابت في القضية رقم ٢٨٠ سنة ١٩٥٣ مدنى الدرب الأحمر يقضى بالزامه بأن يؤدي لهما مبلغ ٨٤٠ م و ٨٥ ج والمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للحاماة مع النفاذ وذلك مقابل الأجرة المستحقة عليه عن الوكالة التى استأجرها منهما وقد أعلن هذا الحكم للمستشكل بتاريخ ٢٥/٨/١٩٥٣ بصفته حارسا على أموال المدين المذكور ونفاذا لهذا الحكم أوقع المستشكل ضدهما بتاريخ أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ حجزا تنفيذيا على المنقولات الميينة بمحضر الحجز وتحدد لبيعها يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣ فاستشكل المستشكل في التنفيذ بصحيفة أعلنت للمستشكل ضدهم بتاريخ ١٦ و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ طلب في ختامها الحكم بقبول الاشكال وفي الموضوع بوقف بيع المنقولات المحجوز عليها مع إلزام المستشكل ضدهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقد أسس اشكاله على الأسباب الآتية :

- ١ - أن المستشكل ليس حارسا قضائيا على أموال المدين محمود على ثابت ٢ - أن الحكم المستشكل فيه لم يعلن للمدين في مدى ستة شهور من تاريخ صدوره ٣ - أن عقد الإيجار الذى صدر على مقتضاه الحكم المستشكل به لم يكن صادرا للمستشكل ولا شأن له بنصف الوكالة المستأجرة من المستشكل ضدهما ٤ - أن المستشكل وإن كان حارسا قضائيا على بعض أموال المرحوم على محمود ثابت إلا أنه لم يتسلم الوكالة المذكورة حتى الآن ٥ - أنه مع التسليم جدلا بأن المستشكل قد تسلم الوكالة المذكورة بصفته حارسا قضائيا فإنه لا يجوز

اجراءات التنفيذ باطلة بقوة القانون ولا سبيل أمام هذه المحكمة إلا أن تقضى بوقف اجراءات البيع كي لا ترى المحكمة بعد ذلك محلا لبحث أوجه الاشكال التي أثارها المستشكل في صحيفة الدعوى .

د وحيث إن من خسر الدعوى ينزم بمصروفاتها فيتعين لذلك المستشكل ضدها بها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

د وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملا بالفقرة الأولى من المادة ٦٦٤ مرافعات ولا ترى المحكمة محلا للنص عليه في منطوق حكمها .

(قضية الاستاذ محمد زاهر الخير ضد صالح غالب وآخرين رقم ٧٣٥٣ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة) .

٢١٦

محكمة امبابة الجزئية

٩ سبتمبر سنة ١٩٥١

١ - اذار . وجوب اتباع اجراءات الاعلان م ١٢ مرافعات . اغفالها . بطلان .

ب - صاحب المصلحة . حقه في الدفع بالبطلان .

ج - اذار باطل . لا يرتب اثره لصاحبه .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم يثبت المحضر في أصل الاذار اتباعه لإجراءات الإعلان التي أوجبها نص المادة ١٢ مرافعات - بطل الاعلان - ولو كانت هذه الاجراءات قد اتبعت فعلا - ولذلك فلا يغني تقديم شهادة من قلم المحضرين باتباعها .

٢ - من حق صاحب المصلحة التمسك بالبطلان أيا كان المتسبب في الخطأ .

التنفيذ بدين على أحد الورثة بصفته الشخصية على كامل العين المملوكة له ولباقي الورثة الشركاء .
٦ - أن المستشكل ضدهما قررا بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٦ أن المستشكل لم يستلم الوكالة .
٧ - أن جميع محتويات الوكالة المذكورة محجوز عليها بناء على طلب مصلحة الضرائب .

د وحيث إن المستشكل ضدهما طلبا للحكم برفض الاشكال وقد أسسا دفاعهما بأن الدين الصادر به الحكم المستشكل فيه هو دين إيجار وهو بهذه المثابة يعد ديناً ممتازاً عما يجوز لهما التنفيذ على كافة المنقولات الموجودة بالعين .

د وحيث إنه وقد استبان من مطالعة أوراق التنفيذ أن الحكم المستشكل فيه قد أعلن فقط للمستشكل بتاريخ ١٩٥٣/٨/٢٥ بصفته حارساً قضائياً على أموال مدينتهما دون أن يعلن به المدين المحكوم عليه

د وحيث إن الشارع إذ ترى له توكفا للمحكوم عليه من أن يفاجأ بالتنفيذ على ما تحت يد الغير دون علمه أو دون أن تتاح له الفرصة الكافية لمنعه مع احتمال أن يكون له الحق في منعه فهو لذلك قد أوجب في المادة ٧٤٤ مرافعات على أنه لا يجوز للغير أن يؤدي المحكوم به ولا يجوز أن يجبر على أدائه إلا بعد اعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل حصوله بثمانية أيام على الأقل .

د وحيث إن المستشكل ضدهما إذ خالفا حكم القانون مخالفة صارخة بأن اقدا على تنفيذ الحكم على المنقولات الموجودة في حيازة المستشكل بوصفه حارساً قضائياً دون أن يعلن به المدين المحكوم ضده ودون أن يخطراه بعزمهما على التنفيذ تحت يد الحارس القضائي ومن ثم فتعتبر

٣ - متى وقع الاعلان باطلا . اعتبر الانذار كأن لم يكن . وبذلك يكون المدعى لم يخطر المدعى عليه بوجوب الاخلاء في المدة القانونية .

المحكمة

• حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمدعى عليه في ١١ أغسطس سنة ١٩٥١ قال فيها إنه أجر للمدعى عليه أرضا مساحتها ٣ س و ٤ ط و ١ ف موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بموجب عقد إيجار لمدة سنة تنتهي في آخر أيدب سنة ١٦٦٧ قبطية وأن المدعى عليه ظل واضعا اليد على الأرض حتى ذلك التاريخ وأن المدعى أنذره بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥١ باخلائها في آخر السنة الزراعية الحالية وأنه لم يخليها مما ترتب عليه رفع المدعى هذه الدعوى أمام هذه المحكمة باعتبارها محكمة أمور مستعجلة يطلب طرد المدعى عليه منها

• وحيث إن المدعى قدم تأييداً لدعواه عقد الإيجار سالف الذكر وهو بغير تاريخ وعى المدة من أول مسرى سنة ١٦٦٣ إلى آخر أيدب سنة ١٦٦٧ والانذار أعلن في ١٥ يناير سنة ١٩٥١ مخاطباً مع شيخ البلد عبد الواحد شهاب الدين .

• وحيث إن المدعى عليه طلب رفض الدعوى قائلاً إن الانذار الذي أرسله المدعى عليه لم يعلمه وأنه يعتبر باطلا طبقاً لنص المادتين ١٢ ، ٢٤ مرافعات إذ أن الإعلان لشيخ البلد يستتبع أن يخطر المحضر المدعى عليه بهذا الإعلان في خلال ٢٤ ساعة وأن يبين حصول ذلك في أصل الاعلان وصورته ولما كان لم يعلم بهذا الإخطار وليس بأصل الانذار ما يدل على حصوله فإن الانذار

يعتبر باطلا ومن ثم فيعتبر غير قائم وكأن المدعى لم ينذره فالعقد يحدد لسنة أخرى تطبيقاً لنص المادتين ٥٩٩ ، ٥٦٣ مدنى .

• وحيث إن المدعى قرر أن هذا الخطأ هو خطأ المحضر فلا يسأل عنه المدعى شخصياً وأنه بسبيل استحضار شهادة من قلم المحضرين بحصول هذا الاخطار في الميعاد القانوني وأن هناك جهوداً مبذولة للصلح ولذلك يطلب فتح باب المرافعة .

• وحيث إن الطرفين متفقان على خضوع المتعاقد بينهما لأحكام المادتين ٥٩٩ ، ٥٦٣ مدنى وقد أرسل المدعى الانذار المعلن لشيخ البلد في ١٥ يناير سنة ١٩٥١ تبعاً لهاتين المادتين والخلاف قائم حول صحة الانذار أو بطلانه .

• وحيث إن المادة ١٢ مرافعات صريحة في وجوب الاخطار وإثبات حصوله في أصل الإعلان وصورته وقد بينت المادة ٢٤ مرافعات البطلان على عدم مراعاة هذه الاجراءات

• وحيث إنه لذلك فلا يغنى تقديم شهادة بفرض تقديمها - بحصول هذا الاخطار مادام لم يثبت في أصل الانذار حصول هذا الاخطار وإجراءاته طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٢ مرافعات .

• وحيث إنه سواء كان المحضر هو أخطأ أو المدعى فلا شك أن المدعى عليه يستفيد من هذا الخطأ . ومن حقه أن يتمسك بالبطلان الذى نص عليه القانون في المادة ٢٤ مرافعات وقد تمسك بهذا فعلاً .

• وحيث إنه متى ثبت أن إعلان المدعى عليه بالانذار وقع باطلا - فيعتبر الانذار وكأنه لم يصدر أصلاً ويترتب على ذلك اعتبار أن المدعى لم يقم بما يحتمه القانون في المادة ٥٦٣ مدنى من

على أساس سليم ويتعين رفضها .
 « وحيث إن المدعى وقد خسر الدعوى يلزم
 بمصاريفها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .
 (قضية محمد رشوان إبراهيم ضد عبد الواحد
 عبد الباقي إبراهيم رقم ١١٨١ سنة ١٩٥١ رئاسة
 الأستاذ صالح حنفي القاضي) .

إخطار للمدعى عليه بوجوب الاخلاء في المدة التي
 حددتها الفقرة ١ من المادة المذكورة —
 وبالتالي يكون العقد قد تجدد لعدم الاعتراض
 لمدة أخرى .
 « وحيث إنه لذلك تكون الدعوى غير مبدئية

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

لم يورد لها المشرع قواعد خاصة لطبقت
 عليها قواعد الاشكالات ومن ثم فالحكم في
 الإشكال لا يعتبر حكماً عائلاً لما يصدر من
 أحكام في دعاوى الاسترداد إذ لا يخرج
 الأول عن كونه إجراء وقتياً لوقف التنفيذ
 مؤقتاً بينما الثاني بحث في أصل الحق والملكية
 قد يؤدي إلى منع التنفيذ بالكلية .

(قضية عطية أبو العينين جيمى ضد السيد
 عبدالعال رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٣ رئاسة الأستاذ محمد
 خطاب القاضي)

٢١٨

محكمة بندر المنصورة

١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣

سيارة . ضرر رتبه ميكانيكي يشتغل عند صاحبها
 مسئولية . حارس السيارة . صاحبها .

المبدأ القانوني

مسئولية صاحب السيارة عن ضرر
 أحدثه ميكانيكي يشتغل عنده إذا قاد

٢١٧

محكمة بلقاس الجزئية

١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣

شكال في التنفيذ . الحكم الصادر فيه . لا يعتبر
 مماثلاً للحكم الصادر في دعوى الاسترداد .

المبدأ القانوني

إن الاعتراض على الحجز سواء أكان
 من المدين المحجوز على ماله أم من الغير
 وسواء أكان حاصلاً بأبدانه أمام المحضر
 عند اجرائه التنفيذ أم كان بطريق رفع
 دعوى عادية وسواء أكان المطلوب منه
 إجراء وقتياً بوقف التنفيذ أم الفصل في
 موضوع النزاع يعتبر إشكالاتاً في التنفيذ
 ولكن القانون عني بنوع خاص من
 الاعتراض على الحجز هو دعوى الاسترداد
 فهي إشكال موضوعي في التنفيذ إذ هي إدعاء
 بتخلف شرط من شروط التنفيذ ألا وهو
 كون الأشياء المحجوزة مملوكة للمدين المحجوز
 عليه لو صح لكان من شأنه منع التنفيذ ولو

السيارة لتجربتها حارس السيارة هو في الأصل مالكيها .

المحكمة

« حيث إن المدعى بصفته رفع هذه الدعوى بطلب إلزام المدعى عليهما بالتضامن بمبلغ ٣٢ ج وذكر شرجا لدعواه أنه بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٨ قاد المدعى عليه الأول السيارة النقل رقم ٢٤٢٩٧ نقل مصر بدون رخصة قيادة وبكيفية ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته بقيادتها بسرعة زائدة عن المقرر فاصطدم بعامود النور رقم ١٨١٤ بمدينة المنصورة وأتلفه وتحرر محضر مخالفة أمر جنائي رقم ١٤١٦ سنة ١٩٥٠ مخالفات بندر المنصورة قضى بإدائته وتغريمه ٥٠ قرش دون التعويض المدني وأصبح الأمر الجنائي نهائيا وأن المدعى بصفته تكلف مبلغ ٣٣ ج لإصلاح عمود النور وإعادة الشيء إلى أصله وأن المدعى عليه الثاني هو صاحب السيارة ومسئول عن أعمال تابعه المدعى عليه الأول بالتضامن .

« وحيث إنه بجلسة ٩ مارس سنة ١٩٥٣ قضى تمهيدا بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى بصفته أن المدعى عليه الأول يشتغل سائقا أو ميكانيكيا طرف المدعى عليه الثاني وقت الحادث في ١٩٥٢/١٠/٨ وللدعى عليه الثاني النفي .

« وحيث إنه بجلسة ١٩/١٠/١٩٥٣ قرر المدعى عليه الثاني أنه ليس لديه شهود وحضر شهود المدعى وقرر الشاهد محمد حسن اسماعيل رئيس الشبكة الكهربائية أنه يعلم أن المدعى عليه الأول يشتغل ميكانيكي عند المدعى عليه الثاني وكان يقود سيارة المدعى عليه الثاني التي أحدثت الحادث وأنه شاهد الحادث بنفسه وقرر الشاهد الثاني أنه سمع أن

المدعى عليه الأول يشتغل عند المدعى عليه الثاني . « وحيث إنه ثابت من اطلاع المحكمة على محضر المخالفة رقم ١٤١٦ سنة ١٩٥٠ بندر المنصورة المضموم لهذه الدعوى أنه بسؤال المدعى عليه الأول قرر أنه ميكانيكي ويشتغل عند المدعى عليه الثاني كما قرر أن السيارة كانت متعطله وأن سائقها تركها ليتغدى فأخذها ليحضرها كالمبتع وقادها . وقرر العسكري محمد شوقي مهدي أنه ركب بجوار المدعى عليه الأول أثناء قيادته ولاحظ أنه يسوق بسرعة .

« وحيث إن المدعى بصفته قدم كشفا بالتلفيات تبين منه أن قيمة التلفيات ٣٠ ج يضاف إليها ١٠٪ فتصبح ٣٣ ج .

« وحيث إن المدعى عليه الثاني طالب رفض الدعوى وقرر أنه لا علاقة للمدعى عليه الأول بالمدعى عليه الثاني وأنه سرق السيارة بدون علم سائقها وأنه لا يعمل ميكانيكياً عنده .

« وحيث إن الثابت من الاطلاع على محضر المخالفة المضموم أنه جاء على لسان المدعى عليه الأول أنه يعمل ميكانيكياً عند المدعى عليه الثاني وتأييد ذلك بأقوال الشاهد محمد حسن اسماعيل رئيس الشبكة الكهربائية عند سؤاله أمام المحكمة « وحيث إنه فضلا عما تقدم فلم يقدم المدعى عليه الثاني ما يفيد سرقة سيارته دون علمه بمعرفة المدعى عليه الأول .

« وحيث إن مدار البحث يدور حول مدى مسئولية المدعى عليه الثاني عن أعمال تابعة المدعى عليه الأول « وحيث إنه وفقاً للمادة ١٧٤/١ مدني يسأل المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حالة تأنيبه وظيفته أو بسببها .

« وحيث إن الثابت من ظروف هذه الدعوى أن المدعى عليه الأول كان يعمل وقت الحادث ميكانيكياً عند المدعى عليه الثاني وقاد السيارة بعد أن تركها سائقها ليحربها بدون أن تكون لديه رخصة قيادة وقادها مسرعاً كما قرر العسكري محمد شوقي مهدي الذي كان يجلس بجوار المدعى عليه الأول عند قيادته السيارة كما ثبت من إفادة قلم مرور مصر أن السيارة النقل رقم ٢٤٢٩٧ نقل مصر مقيدة باسم المتهم الثاني .

« وحيث إنه وفقاً للمادة ١٧٨ مدني وكل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ... » .

« وحيث إن المسؤولية الشبئية لم تكن معروفة في التشريع المصري القديم ولم يأخذ بها القانون المدني الجديد إلا في نطاق محدود منها حراسة الأشياء فربط الخطأ المفترض بحراسة الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة (يراجع الوسيط في الالتزامات للدكتور السنهوري ص ١٠٩٤ وما بعدها) . وحارس السيارة هو في الأصل مالكها حتى لو كان لها سائق وإذا سلمت السيارة إلى ميكانيكي لإصلاحها تنتقل في الغالب حراستها إليه لأنه يصبح صاحب السيطرة الفعلية عليها ولا يبقى صاحب السيارة حارساً في هذه الحالة إلا إذا أبقى السيارة تحت إشرافه وقت إصلاحها .

« وحيث إن الثابت في هذه الدعوى أن المدعى عليه الأول ميكانيكي يعمل عند المدعى عليه الثاني حتى أمن له سائقها وتركها له فقادها لتجربتها فأحدث الحادث الذي تسبب عنه تلفيات

بمأمود النور موضوع الدعوى فيعتبر أن صاحب السيارة ما زال حارسها لأنه صاحب الإشراف والتوجيه الميكانيكي وصاحب السيطرة الفعلية للسيارة فلم تنتقل الحراسة إلى الميكانيكي لأنه ليس له ورشة بل يعمل تابعاً عند المدعى عليه الثاني وانتهى من تصليحها وأخذ في تجربتها عند ما حصل الحادث فضلاً عن خطأ تابع المدعى عليه الثاني الأصلي وهو السائق المجهول الذي ترك سيارته دون إشراف منه فاستحوذ عليها الميكانيكي لتجربتها وقادها وهذا إهمال آخر من تابع آخر للمدعى عليه الثاني وفي الحالتين يسأل المدعى عليه الثاني بالتضامن مع المدعى عليه الأول عن الضرر الناتج عن الحادث مسئولية المتبوع عن التابع .

« وحيث إن قيمة التلفيات ليست موضع اعتراض من المدعى عليه الثاني وترى المحكمة الأخذ بها .

« وحيث إن الحكم حضوري ونهائي فلا محل لطلب النفاذ . » .

(قضية وزارة الشؤون البلدية والقروية ضد دلي عطية المدل وآخر رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٥٢ برئاسة الأستاذ حسن عكوش اتقاضى) .

٢١٩

محكمة بلقاس الجزئية

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣

حجز على أدوات الحرفة والصناعة . اقتضاء لتأخر الأيجار . لا يجوز وفق قانون المرافعات الجديد .

المبدأ القانوني

« وإن كان الأصل حسب نصوص القانون المدني هو جواز الحجز على أموال المدين جميعها لافرق في ذلك بين مال وآخر

٢٢٠

محكمة بلفاس الجزئية

١٩٥٣ سنة ١٩٥٣

دعوى منع التعرض . رفضها من مستأجر .
عدم جواز .

المبدأ القانوني

إن دعوى منع التعرض هي دعوى وضع اليد العادية ويتعين لقبولها توافر أركان أربعة أولاها أن يكون المدعى واضعا يده على عقار يمكن تملكه بمضى المدة بمعنى أن وضع اليد يجب أن يتوافر فيه كل الشروط التي أوجب القانون توافرها في وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة وهي الهدوء والظهور والاستمرار ونية الملك بغير لبس وليست نية الملك مجرد وصف من أوصاف وضع اليد وإنما هي وكنه وشرطه الأساسي الذي لا يتحقق إلا بوجوده . وعلى ذلك لا تقبل دعوى منع التعرض من كان وضع يده معدوما بانه نية الملك فتكون حيازته حيازة عرضية بحتة كالمستأجر .

(قضية على السيد الجنائي وولده ضد السيد الماطي
ميدونية رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٥٣ برئاسة الأستاذ محمد
خطاب القاضي)

فقد استثنى الشارع بعض هذه الأموال فمنع حجزها لاعتبارات لاحظها فنص على عدم جواز الحجز على بعض أشياء ضرورية للحياة إما مباشرة كقوت المدين وإما لأنه بدونها لا يستطيع المدين أن يكسب معاشه وهي لوازم الحرفة أو الصناعة فهذه الأشياء نص قانون المرافعات الجديد في المادة ٨٥ منه على عدم جواز الحجز عليها إلا لدين نفقة أو اقتضاء لثمنها ومصاريف ضيائها ولكنه لم يحجز الحجز عليها اقتضاء لانجرة السكن أو الأرض كما فعل قانون المرافعات القديم مراعى في ذلك أنه في هذا العصر يجب ألا يمكن مؤجر العقار من حرمان المستأجر مما يقتات به فيجوع أو مما بدونه يصبح عاجزا عن كسب ما يقتات به فيتشرد وعلى هذا الأساس وبالنسبة لدين الأيجار أصبحت هذه الأشياء الضرورية للحياة بمثابة تماما لقراش المدين وملابسه لا يصبح التنفيذ عليها .

(قضية على زكي زيادة وآخر ضد السيد أحمد فريد
محمد رقم ٨٠٧ سنة ١٩٥٣ برئاسة الأستاذ محمد
خطاب القاضي)

بحث

في استحقاق غلة العقار المشفوع

الاستاذ راغب حنا المحامى

وكيل النقابة

في العدد الثالث من السنة الرابعة والثلاثين من المجلة نشر الأستاذ الكبير نصيف زكى المحامى تعقيباً على البحث الذى نشرناه بالعدد العاشر من السنة الثالثة والثلاثين والعدد الثانى من السنة الرابعة والثلاثين فى استحقاق غلة العقار المشفوع ، وقد أورد فيه سيادته الحجج التى تؤيد وجهة نظره من عدم استحقاق الشفيع لغلة العقار المشفوع إلا من تاريخ الحكم النهائى الذى يصدر بثبوت حقه فى الشفعة .

ونحن لا نرى فى الحجج التى تضمنها تعقيب السيد الزميل ما يدحض رأى الذى تؤيده من استحقاق الشفيع لغلة العقار المشفوع من وقت إيداعه كامل الثمن خزانة المحكمة ، كما يبين بما يلى :

قلنا إنه لا ممتنع فى الاستناد إلى نص المادة ٩٤٤ مدنى الذى يقرر أن الحكم بثبوت الشفعة يعتبر سند ملكية الشفيع ، لأنه سواء أكان المقصود من هذا النص هو أن حكم الشفعة يعتبر دليل الشفيع على ملكية العين المشفوعة أم سبباً قانونياً للملكية ، فإن غلة العين يجب أن تكون من حق الشفيع من وقت إيداعه الثمن — للاعتبارات القانونية التى ذكرناها — وذلك سواء اعتبر مالكا من وقت طلبه الشفعة أو من وقت البيع الأول أو من وقت الحكم النهائى ، حيث لا ارتباط بين الحق فى الحصول على ثمار العين وبين تاريخ انتقال الملكية . وضربنا لذلك مثلاً حالة المشتري بعقد غير مسجل ، إذ لا خلاف فى استحقاقه لغلة المبيع من وقت دفع الثمن ولو أن الملكية لم تنتقل إليه لعدم شهر العقد . وقلنا إننا ضربنا هذا المثل ، للتدليل على انعدام العلاقة بين الحق فى الغلة وبين انتقال الملكية .

ويبدو أن السيد الزميل فهم من العبارة السابقة أننا نرى استحقاق الشفيع لغلة العقار المشفوع قياساً على استحقاق المشتري لغلة العقار المبيع ١١ ومن ثم راح يبين الفارق بين الحالتين

والواقع ان عبارتنا لا تحتل هذا المعنى مطلقاً ، فلتد ذكرنا فى صراحة أننا لم نضرب ذلك المثل إلا للتدليل على انعدام العلاقة بين الحق فى الغلة وبين تاريخ انتقال الملكية ، — وذلك رداً على

ما يتمسك به السيد الزميل من أنه مادام سند ملكية الشفيع هو الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة فلا حق له في الريع إلا من تاريخ هذا الحكم الذي ينقل له الملكية

* * *

يرى السيد الزميل أيضا أن الحق في الغلة لا يجوز أن يكون مناطه إيداع الثمن ، بمقولة إن الإيداع إجراء من إجراءات الشفعة ، وهو سابق على رفع الدعوى ، ويقول إنه تأسيسا على الرأي الذي تؤيده يحصل الشفيع على الريع عن الفترة السابقة على الدعوى ، وفي حالة تزامن الشفعا من مرتبة واحدة وإيداع كل منهم كامل الثمن يحصل كل منهم على ريع العقار كله - وهو ما يستحيل تصوره

أما أن الإيداع إجراء من إجراءات الشفعة وسابق على رفع الدعوى وشرط لقبولها ، فذلك كله ما لا ينازع فيه أحد ، ولكنه لا يسند رأي السيد الزميل ولا يدحض الرأي العكسي

وأما أن الأخذ بالرأي الذي تؤيده يؤدي إلى حصول الشفيع على الريع عن الفترة اللاحقة للإيداع والسابقة على رفع الدعوى فهذا حق . ولكن ليس فيه أيضا ما يقطع على رأينا ولا ما يخالف القواعد القانونية ، بل هو يتفق تماما مع آثار الشفعة التي ترجع إلى تاريخ انذار إظهار الرغبة وتاريخ تسجيله ، وهما سابقان على رفع الدعوى : فلقد منع القانون المشتري من البناء والغراس من تاريخ إعلان الرغبة في الشفعة (مادة ٩٤٦ مدني) ، كما نص على عدم سرية أي بيع أو رهن أو أي حق عيني آخر يرتبه المشتري أو يرتب ضده إذا كان كل ذلك قد تم بعد التاريخ الذي سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة (مادة ٩٤٧) .

أرأيت كيف أن القانون يرتب آثارا هامة على مجرد إظهار الرغبة في الشفعة - وهو سابق على إيداع الثمن وعلى رفع الدعوى !!!

ولعل مما يؤيد هذا النظر ما يقوله العلامة الدكتور عبد الرزاق السنهوري - وهو من أنصار الرأي القائل بأن الحكم بالشفعة منثى - لا مقرر - أن حكم الشفعة ، ينقل ملكية العقار المشفوع فيه من وقت البيع لا من وقت النطق بالحكم ، (١) .

ومن ذلك يبين أنه لا وجه للفرابة في استحقاق الشفيع لثمن العقار من وقت إيداعه الثمن - وهو لاحق على البيع وعلى انذار إظهار الرغبة - فليس غريبا في القانون أن يرجع أثر الحكم بالشفعة إلى تاريخ البيع - كما يرى الأستاذ الدكتور السنهوري ، وكما يرى الأستاذ الكبير علي زكي العراقي (٢) ، وكما يرى الأستاذ الدكتور عبد السلام ذهني (٣) ، أو على الأقل يرجع أثره إلى تاريخ إظهار الرغبة

(١) الوسيط في الالتزامات ص ٧٠٩ بند ٤٧٧ .

(٢) الشفعة في القوانين المصرية نبذة ١١٣ .

(٣) الأموال نبذة ٢٥٠ .

كما رأيت بعض الأحكام ، أخذاً بما نص عليه في مذهب الإمامين مالك والشافعي من ثبوت ملك الشفيع بمجرد الطلب بعد معرفة الثمن والمبيع ولو لم يسلم المشتري أو يتسلم الثمن ، وقد قررت تلك الأحكام أن « الشفيع يملك من وقت الطلب ، وإذا استمر المشتري واضعاً يده عليها بعد الطلب فإنه يكون مستولاً قبل الشفيع عن ثمرتها من يوم الطلب إلى يوم التسليم » (١) .

بل إن محكمة النقض إذ أخذت بالرأى العكسي في حكمها الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ إنما كانت متأثرة بحكم القانون القديم الذي لم يكن يلزم الشفيع بإيداع الثمن ولا عرضه عرضاً حقيقياً . وقد أشار إلى ذلك في أسبابه صراحة إذ قال « إن الشفيع لو عرض الثمن أو أودعه فإنه يكون قد ألزم نفسه بما لم يلزمه به القانون ، وليس له أن يتوسل بفعله إلى حرمان المشتري من حقه » . وقد قلنا إن هذا للتفريط غير حتماً بعد إذ ألزم القانون للشفيع بإيداع كامل الثمن والمصاريف قبل رفع الدعوى . وقد شاركنا في هذا الرأى الدكتور محمد علي عرفة استاذ القانون المدني بكلية الحقوق بجامعة القاهرة (٢) .

أهل السيد الزميل يقتنع بعد ذلك بأنه لا محل للعجب أن يحصل الشفيع على الربيع من وقت الايداع بالرغم من أنه سابق على رفع الدعوى

* * *

وأما في حالة تعدد الشفعاء فليس في الأمر أية صعوبة حيث يقضى القانون بأحقية كل منهم لحصة من العين المشفوعة بقدر نصيبه ، ومن البديهي أن يوزع الربيع عليهم بالنسبة نفسها فيختص كل منهم بربع الحصة التي قضى له بها .

* * *

لا يزال السيد الزميل يصر على أن القانون الجديد حمى الأمر بالنص على أن الشفعة رخصة وليست حقاً !!

ونحن لا نرى في هذا النص ما يؤيد وجهة نظر سيادته من قريب ولا من بعيد ، حيث لا علاقة بين هذا التعريف وبين استحقاق غلة العقار المشفوع من وقت ايداع الثمن أو من وقت الحكم ، وهي المسألة محل البحث !!!

(١) استئناف مصر الأهلية ١١ مارس سنة ١٩٠٦ (دائرة سعد زغلول بك ومستمر الستون ومستمر سائقو) المجموعة ٨ رقم ٦٠ س ١٣٠ واستئناف مصر الأهلية ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ (دائرة حسن جلال بك ومستمر روبل وعبد الحميد رضا بك) المجموعة ١١ رقم ٣٥ س ٢٩٧ والافصح الجزئية ٣١ مارس سنة ١٩٠٩ (القاضي مصطفى محمد) المجموعة ١١ رقم ١٠ س ٢٦ .

(٢) التقنين المدني الجديد (تطبيق على النصوص) ص ٦٤٨ .

أما إذا كان سيادة الزميل يرى في التعريف بالشفعة على أنها «رخصة» ما يبرر اهدار حق الشفيع في غلة العقار المشفوع فإن ذلك يكون منه استخلاصا غير سائع .

وآية ذلك أن آراء الشراح والأحكام كانت قد اختلفت فيما إذا كانت الشفعة حقا عينيا (١) أم حقا شخصيا (٢) ، وهل دعوى الشفعة تعتبر دعوى عينية عقارية (٣) أم دعوى شخصية متعلقة بعقار (٤) . ولما كان الرأي الراجح هو أن الشفعة كالعقد والميراث ووضع اليد من طرق كسب الملكية والحقوق العينية ، ولا يتصور أن السبب المنتج للحق العيني يسمى نفسه حقا عينيا (٥) ، فقد رأى المشرع أن يرفها في القانون المدني الجديد بأنها رخصة أو حق اختياري للشفيع ، يستعمله إذا أراد ، أي أنه لا يكره على استعماله (٦) .

هذه هي قصة «الرخصة» وظاهر أنها لا علاقة لها مطلقا بمسألة استحقاق ريع العقار المشفوع ، وأن استعمال المشرع لهذا التعبير إنما كان وضعيا للامر في نصابه باعتبار الشفعة وسيلة من وسائل كسب الملكية كالعقد والميراث ووضع اليد ، وغنى عن البيان أن هذه كلها مصادر لكسب الملكية والحقوق العينية ، وإن كان لا يسوغ تسميتها حقوقا كالشفعة سواء بسواء . ولعل في ذلك فصل الخطاب .

(١) استئناف مختلط أول مارس سنة ١٩٢١ بمجموعة التشريعات والقضاء ٣٣ ص ١٩٠ استئناف مختلط ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ المحاماة ٤ رقم ٥٩٥ ص ٧٨٧ استئناف أهلى ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ المحاماة ٦ رقم ١٠٢ ص ١٤٠ .

(٢) استئناف مختلط ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٠ مجموعة التشريعات والقضاء ١٩ ص ٤٢ .

(٣) استئناف مختلط ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٢ مجموعة التشريعات والقضاء ١٤ ص ١٦٣ .

(٤) استئناف مختلط ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ مجموعة التشريعات والقضاء ١٩ ص ٤٢ .

(٥) النظرية العامة للالتزامات للدكتور السنهوري جزء ١ ص ٧٥ .

(٦) الدكتور كامل مرسى في الشفعة ص ١٥٠ - ١٦٣ بند ١٤٨ - ١٥٧ .

بحث مدى أحقية التاجر في الامتناع عن بيع سلعة مسعرة

للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة

١ - تمهيد :

من المعروف في علم الاقتصاد السياسي ، نظرية الأثمان ، ان الاقتصاديين الأحرار يرون أن ثمن السلعة يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب ، ومن ثم فالتاجر أن يبيع بضاعته لأي شخص أراد وبأي ثمن شاء لا يرد على حرية قيد في هذا السبيل إلا أن الدولة - جريا على فكرة التدخل في السياسة الاقتصادية - تعمل على شل تطبيق هذا القانون في بعض الأحوال لاعتبارات تقدرها ، لحماية لبعض المستهلكين من عسف التجار ومغالاتهم في رفع الأسعار لسلعهم بغية الحصول على أكبر ربح يمكن رأى الشارع تسعير بعض المواد وبخاصة في السلع الضرورية للفرد فحدد لها ثمنا لا يجوز للبائع أن يتعداه عند بيعه لها وهو ما يعبر عنه بالتسعير الجبرى .

٢ - موضوع البحث :

ولقد صدر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعيرة الجبرى فنص في مادته السابعة ، الممدلة بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ ، على عقاب كل من باع سلعة مسعرة أو محدة الربح في تجارتها أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح .

ولما ألغى هذا المرسوم بقانون واستبدل به المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ورد في مادته التاسعة النص على عقاب كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد عن السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى .

وظاهر أن النص الجديد يغير النص القديم مما دعانا إلى البحث في مدى أحقية التاجر في الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وهل يجوز له ذلك ابان تطبيق المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أو في ظل المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعمول به الآن أم لا ؟ .

٣ - المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ :

أما المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ فلقد وردت صياغة مادته السابعة مطلقة من كل قيد

مؤكد عقاب كل تاجر يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بسعرها الرسمي ، ومن ثم فلا يسوغ له أن يمتنع عن بيعها لأي سبب كان ، ولقد جاء في تفسير هذه المادة حكم من أحكام محكمة النقض والابرام في القضية رقم ٢٣٨ سنة ١٨ قضائية بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٨ متى كانت السلعة محددة السعر وعرض المشتري الثمن المحدد على البائع وجب على هذا الأخير أن يبيعها ولا يحتمل النص أن يباح للبائع أن يتعلل في الامتناع عن البيع بأية علة ثم يقول إن هذه العلة هي سبب امتناعه - ذلك لأن القانون أراد أن يخرج على الأصل في حرية التجارة لتدبير وسائل العيش الضرورية للناس فحدد أثمان بعض الحاجيات وأرغم التجار أن يبيعوها بهذا السعر وألا يحق لهم الامتناع عن البيع به (١)

٤ - المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ :

ويبدو من المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن المشرع ينص على أن كل من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بسعرها الرسمي أو يفرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو يعلق البيع على أي شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجاري فإنه يقع تحت طائلة العقاب . وبمطالعة المذكرة الإيضاحية note explicative المؤرخة ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٠ التي أجرتها وزارة التجارة والصناعة ورفعتها إلى مجلس الوزراء في شأن هذا التشريع - لم يرد فيها للأسف الشديد أية إشارة لهذا النص الجديد أو السبب الذي دعا إلى صياغة المادة التاسعة على النحو السابق . وبالبحث في ثنايا أحكام محكمة النقض والابرام في المواد الجنائية لم نعث على حكم متعلق بتفسير هذه المادة .

وإذا كان المشرع المصري قد - من هذه المادة ولم يبين الغرض المقصود منها في المذكرة الإيضاحية ، وإذا كان قضاء محكمتنا العليا لم يتعرض بعد لهذه المادة لاستيعاب مضمونها فقد وقع العبء كله على رجال الفقه المصري للتطبيق على هذه المادة بفسرها ويوضح أوجه تطبيقها .

ويلوح لي من تلاوة هذه المادة أن المشرع خالص بطريق العلم أن النص القديم قد أوجد صعوبات في العمل إذ شل يد التاجر كلية عن حقه في التصرف في بضاعه فأراد أن يخفف من غلواء هذا النص الذي وضع خارجا على حرية التجارة مخالفا قانونا اقتصاديا في نظرية الأثمان بما حدا به إلى النص في المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ على عقاب كل بائع يعلق بيع سلعة مسعرة على أي شرط يكون مخالفا للعرف التجاري ومضمون ذلك بمفهوم المخالفة à contrario أنه يجوز للبائع أن يعلق البيع على أي شرط يكون متفقا مع العرف التجاري ومن ثم فيباح له الامتناع عن البيع للسلعة المسعرة إذا لم يقبل المشتري تنفيذ شرط وضعه البائع متفقا مع العرف التجاري .

ويجب الرجوع إلى فقرة القانون التجاري في تفسير العرف التجاري l'usage commercial الذي يكون الشرط الذي يضعه البائع ويعلق عليه بيع سلعة مسعرة متفقا معه وبالتالي لا تريب عليه إذا امتنع عن البيع لعدم قبول المشتري تنفيذ هذا الشرط .

والعرف التجاري ويسمى أيضا بالضمير العام للسوق la concieuse générale de la place من أهم مصادر القانون التجاري وهو ناشئ منذ اللحظة التي تتحول فيها الشروط الصريحة المكتوبة الى شروط ضمنية وتصير بفضل اتباعها بوجه عام منفصلة عن الاتفاق الصريح وقائمة باعتبارها نصا موضوعيا ضمنيا.

ويقسم الأستاذ جان اسكاراه استاذ القانون التجاري بجامعة باريس في مؤلفته Mamuel de droit commercial العرف التجاري إلى قسمين :-

أ - عرف واقعي، أو اتفاق [ueage de fait ou conventionnel] وهو شرط حقيقي بمعنى مفهوم دون حاجة إلى النص عليه في الاتفاق véritable clause sous entendue ومثاله التقليدي طريقة حزم أو وزن أو تسليم البضاعة ومسموح الوزن ، وهو شرط واجب التنفيذ ما لم يرد في الاتفاق المبرم نص يخالفه .

ب - عرف قانوني [ueage de droit] وله قوة القاعدة القانونية الملزمة بكونه التوافق العام للجمعية التجارية دون حاجة إلى النص عليه في الاتفاق مثل اعتبار التضامن مفروضا في المولد التجارية . ويمكن الاستئناس بأراء الغرف التجارية المختلفة chambre de commerce لمعرفة ما إذا كان الشرط الذي يفرضه التاجر على المشتري ويعلق بيع سلعة مسعرة عليه متفقا مع العرف التجاري أم مخالفا له إذا أن هذه الغرف تدرك أولا بأول ما تعارف عليه التجار .

ه - خاتمة :

وفي الختام يمكننا أن نؤكد في هذا الصدد أنه لا لوم على التاجر إذا أراد أن يعلق بيع سلعة مسعرة على شرط يكون متفقا مع العرف التجاري . كما أنه لا جريمة إن امتنع عن بيع تلك السلعة المسعرة إذا لم يقبل المشتري تنفيذ الشرط الذي وضعه التاجر متفقا مع العرف التجاري

بحث

حول جرائم التشرّد والاشتباه

للسيد الأستاذ فتحي عبد الصبور وكيل نيابة مركز بني سويف والأحداث

تثير جرائم التشرّد والاشتباه في التطبيق العملي لكثرتها بعض الصعوبات رأينا أن نتناولها بالتعليق في كلتين موجزتين حول سريان أحكام التشرّد على الأحداث والنساء وحول جريمة العود للاشتباه .

أولاً - جريمة التشرّد :

تنص المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ على أنه يعد متشرّدا من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش . وتنص المادة الرابعة منه على أن أحكام التشرّد لا تسرى على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ميلادية ولا على النساء إلا إذا اتخذت للتعيش وسيلة غير مشروعة .

فالأحداث المشرّدون الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة لا تسرى عليهم أحكام التشرّد وفقا للرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ لأنه كان ينتظم حالهم القانون رقم ٢ سنة ١٩٠٨ ولما ألغى هذا القانون حل محله القانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٤٩ الخاص بالأحداث المشرّدين الذي صدر في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ واعتبر حدثا متشرّدا كل ذكر أو أنثى لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية إذا وجد متسوّلا أو يمارس أعمال جمع السجائر أو أعمال الدعارة أو يخالف المشرّدين والمشتبه فيهم أو إذا كان سيء السيرة والسلوك أو ليس له محل إقامة مستقر أو لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش (م ١ و ٢ من ق ١٢٤ سنة ١٩٤٩) . فرفع القانون ١٢٤ سنة ١٩٤٩ من الحدث المشرّد إلى ثمانى عشرة سنة فإذا بلغها سرت عليه أحكام قانون التشرّد رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ ويكون نص المادة الأولى من ق ١٢٤ سنة ١٩٤٩ قد ألغى نص المادة الرابعة من م ق ٩٨ سنة ١٩٤٥ فيما يختص بالسن التي يعد فيها الشخص حدثا متشرّدا وذلك لصدور ق ١٢٤ سنة ١٩٤٩ لاحقا لقانون التشرّد ولما نصت عليه المادة ١٤ فقرة ثانية من القانون ١٢٤ سنة ١٩٤٩ من أنه « يلغى كل نص في القوانين الأخرى يتعارض مع أحكام هذا القانون » .

أيما النساء فيخرجن من حكم قانون التشرّد إذا لم يتخذن وسيلة مشروعة للتعيش لأن المرأة لها دائما من يعولها . وإنما يسرى عليهم أحكام قانون التشرّد إذا اتخذن بالفعل وسيلة غير مشروعة للتعيش (م ٤ من م ق ٩٨ سنة ١٩٤٥) بينما كان نص المادة ٣١ من قانون المشرّدين والأشخاص

المشتبه فيهم رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ مطلقاً في عدم سريان أحكام التشرد والاشتباه إطلاقاً على النساء . فلم يكن النسوة متشردات حتى لو اتخذن وسيلة غير مشروعة وفقاً لأحكام القانون القديم بينما أصبحن متشردات في حكم المادة الرابعة من القانون الجديد رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة على أن محكمة النقض قد قضت بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٤٣ في القضية ٤٤١ سنة ١٧ قضائية بأن إباحة المرأة نفسها لمن يطلبها مع قبح ذلك وبشاعته لا يجعلها متشردة في حكم المادة الرابعة من قانون التشرد على أساس أن هذا الفعل لا يعاقب عليه القانون . ولكن صدر بعد هذا الحكم القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥١ لمكافحة الدعارة وقضى باعتبار التحريض على الفجور والدعارة واستخدام الأشخاص وإغوائهم بقصد ارتكاب الفجور والدعارة وإدارة محال الفجور والدعارة والمعاونة على ذلك بآية طريقة كانت جرائم معاقبا عليها وكذلك نص فيه على عقاب كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة وكل من يستغل بآية وسيلة بغاء شخص أو فجوره . ومؤدى نصوص هذا القانون أن البغاء والفجور غير مشروعين وأن اتخاذه وسيلة للتعيش يعد عملاً غير مشروع قانوناً وأصبحت المرأة التي تعيش من البغاء والفجور وتتخذ وسيلة للتعيش متشردة وتخضع لأحكام قانون التشرد رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ .

ثانياً — جريمة العود للاشتباه :

ونصت المادتان ٧٩٦ و ٧٩٧ من م ق ٩٨ سنة ١٩٤٥ على أنه إذا عاد المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين يعاقب بالحبس والوضع تحت مراقبة البوليس (١) مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين . ويجوز للقاضي بدلاً من توقيع عقوبة المراقبة في جريمة الاشتباه أن يصدر حكماً غير قابل للطعن بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً فإذا وقع من المشتبه فيه بعد ذلك أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب الحكم عليه بعقوبة المراقبة لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين . ونريد أن نعالج هنا أمرين (١) الركن المادي لجريمة العود للاشتباه (٢) هل جريمة العود للاشتباه وقتية أم مستمرة .

عن الأمر الأول : كانت المادة التاسعة من قانون الاشتباه القديم رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ تنص على أن جريمة العود للاشتباه تتوافر بعد انذار الشخص من البوليس بأن يسلك سلوكاً مستقيماً إذا حدث أحد الأمور الآتية : —

(١) حكم عليه مرة أخرى بالإدانة بعد سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم التهديد أو الخطف أو الحريق العمد أو تعطيل المواصلات أو السرقة أو النصب وتزييف النقود وإتلاف المزروعات وقتل المواشي وانتهاك حرمة المساكن أو سبق الحكم عليه في جريمة قتل عمد .

(١) والوضع تحت مراقبة البوليس في جريمة الاشتباه وفي جريمة العود للاشتباه هو عقوبة أصلية لا تبعية .

(ب) إذا قدم عنده بلاغ جديد عن ارتكاب جريمة من الجرائم سالفة الذكر أو شروع فيها بعد سبق تحقيق النيابة معه أكثر من مرة في هذه الجرائم وحفظ التحقيق .

(ج) أو إذا وجد بعد غروب الشمس وشروقها جالسا أو محتبئا في مكان لا يكون لوجوده فيه مبرر وذلك بعد انذار من البوليس لوجوده أكثر من مرة في هذه الحالة .

(د) أو إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن ميول المشتبه فيه وأعماله الجنائية وذلك بعد إنذاره من البوليس للاشتباه عنه الاعتداء على النفس أو المال أو إعادة الأشخاص المخطوفين والأشياء المسروقة . ويكون الحكم في جريمة العود بالمراقبة فقط .

ولكن قانون الاشتباه الجديد رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ قد اشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه بعد الحكم عليه بالانذار بأن يسلك سلوكا مستقبيا أو بالمراقبة في جريمة الاشتباه التي تنوافر بسبق الحكم على الشخص أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك أو الوساطة في إعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة أو تعطيل المواصلات ذات المنفعة العامة أو الاتجار في المخدرات أو تقديمها للغير أو تزيف النقود وتزوير أوراق النقد . واشترط أن يقع الفعل الذى يؤيد حالة الاشتباه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم بالانذار وذلك في حالة الحكم بالانذار في جريمة الاشتباه ولم يشترط ذلك في حالة الحكم بالمراقبة في جريمة الاشتباه . ويكون الحكم في جريمة العود للاشتباه في القانون الجديد بالحبس والمراقبة معا .

ويستفاد من هذا العرض لأحكام القانون القديم والجديد أن جريمة العود للاشتباه في القانون الجديد لا تنوافر إلا بوقوع أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه أى لا بد أن يأتى المشتبه فيه عملا إيجابيا فلا يشترط - كما كان الحال في القانون القديم - أن يصدر حكم على المشتبه فيه في جرائم الاعتداء على المال وماشابهها ، وإنما يكفي - كما قضت بذلك محكمة النقض - أن يرتكب المشتبه فيه إحدى هذه الجرائم أو يتهم في ارتكابها إتهاما جدياً لتوافر جريمة العود للاشتباه سواء بعد الحكم بالانذار أو بالمراقبة وجاء في هذا الحكم إنه يبين من مقارنة نص المادتين ٦ و ٧ من قانون الاشتباه رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ (أن المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة حالة العود ليعنى العود الوارد في المادة ٩ عقوبات إذ القول بذلك يترتب عليه أنه إذا وجد شخص في حالة الاشتباه وحكم عليه بمقتضى الفقرة الأولى من هذه المادة فإنه لا يمكن اعتباره عائداً إلا إذا توافرت جميع ظروف الاشتباه بوقائع جديدة وقعت بعد الحكم عليه في أول مرة حتى يتحقق معنى العود كما يعرفه قانون العقوبات ، وإنما المراد هنا أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالاشتباه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه السابق الحكم بها عليه وفقاً لما جاء في الفقرة الثانية من المادة السابقة إذ لا يوجد أى مبرر للقول باختلاف معنى العود في حالة سبق الحكم بالانذار وحالة سبق الحكم بالمراقبة واذن فلا يلزم في حالة الحكم بالعود أن تنوافر جريمة الاشتباه من جديد بناء على وقائع أخرى لاحقة على الوقائع التي بني عليها حكم الاشتباه الأول بل كل ما يلزم هو أن يقع من المتهم بعد الحكم عليه بالمراقبة

للاشتباه أى فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة بالحكم الأول فى حقه (راجع نقض ٧ مايو سنة ١٩٤٩ محاماة س ٣٠ ص ١٥٠ .)

وقضت محكمة النقض فى قضية أخرى أن قيد القضية ضد المتهم بمعرفة النيابة لا يفيد جدية الاتهام فقد تقيد قضية ضد متهم ثم تنتهى بالحفظ لعدم الصحة أو لعدم وجود جنائية والقيد ليس إلا مجرد إجراء إدارى لرصد القضايا فى الجداول الخاصة لها والقانون يوجب للدابة فى جريمة العود للاشتباه أن يبين الحكم سنده الذى يبرر القول بأن المشتبه فيه قد وقع منه عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه (راجع نقض ٧ مارس سنة ١٩٤٩ محاماة س ٣٠ ص ٥٨) .

وعلى ذلك فلا تكون جريمة العود للاشتباه لشخص حكم عليه بالإندار أو المراقبة إذا لم يرتكب شيئاً من جرائم المادة الخامسة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم أو يتهم اتهاماً جدياً فى ارتكابها ويشهد رجال الحفظ بأن المشبوه سىء السير والسلوك إذ لم يصدر من المشتبه فيه عمل يؤيد حالة الاشتباه ولم يعد كافياً لتوافر جريمة العود للاشتباه قيام أسباب جدية تؤيد ظنون البوليس عن ميل المشبوه لارتكاب الجرائم إذ يجب أن يصدر من المشبوه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه بأن يتهم المشبوه اتهاماً جدياً فى ارتكاب الجرائم المحددة بالمادة الخامسة من قانون الاشتباه .

وغنى عن البيان أن قانون الاشتباه قد اشترط أن يقع الفعل الذى من شأنه تأييد حالة الاشتباه فى خلال الثلاث السنوات التالية للحكم بالإندار ولم يشترط ذلك فى حالة الحكم على المشبوه بالمراقبة للاشتباه . وعلة ذلك أن المشرع أراد ألا يجعل الإندار - وهو ليس عقوبة بالمعنى الحقيقى - سبباً مسلطاً على المشتبه فيه إلى الأبد بل أراد أن يظل أثره قائماً ثلاث سنوات فقط يزول بعدها . أما المراقبة فهى عقوبة كباقي العقوبات المقيدة للحرية وقد نصت المادة العاشرة من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٠٥ على أن عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس المحكوم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون (قانون الاشتباه) بمثابة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر . ولا يزول أثر الحكم بالمراقبة عند البحث فى توافر جريمة العود للاشتباه إلا إذا رد اعتبار المحكوم بها عليه قضائياً أو قانوناً (١) وفقاً للمادتين ٥٣٧ ، ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية كآية عقوبة أخرى بالحبس .

عن الأمر الثانى : أما وقد رأينا أن جريمة العود للاشتباه تتوافر بالعمل الذى يصدر من المشبوه مؤيداً لحالة الاشتباه فانه يتضح أن جريمة العود للاشتباه جريمة وقتية غير مستمرة تنشأ بالفعل الذى يؤيد حالة الاشتباه والذى يأتية المشبوه وتنتهى بمجرد إتيانه وعلى ذلك إذا ارتكب المشتبه فيه جريمة سرقة أو اتهم فيها اتهاماً جدياً لجريمة العود تنشأ من تاريخ ارتكاب الجريمة واتهامه فيها اتهاماً جدياً لا من تاريخ الحكم عليه فيها . وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا لم تكن المحكمة ببيان تاريخ ارتكاب الجرائم التى قالت بقيام حالة العود معها فإن حكمها يكون قاصراً ومعيباً مما يستوجب

(١) رد الاعتبار القانونى لغير العقوبة فى جرائم السرقات والجرائم الماثلة يكون بمضى ست سنوات على تنفيذ

العقوبة أو العفو عنها .

نقضه وذلك لأن العبرة في إثبات العود في حالة الاشتباه بناء على أحكام الادانة هي بتاريخ وقوع الجرائم لا يوم الحكم فيها ، (نقض ١٨/٥/١٩٤٨ مج رسمية م ٤٩ ع ٩ ص ٤٧٧) .

ويترتب على كون جريمة العود للاشتباه وقية أن مدة سقوطها بالتقادم تبدأ من تاريخ وقوع العمل الذي يؤيد حالة الاشتباه أى بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الفعل المؤيد لحالة الاشتباه تنقضى الدعوى الجنائية في جريمة العود للاشتباه ما لم تنقطع المدة بأحد أسباب الانقطاع .

ولسنا في حاجة إلى القول بأنه وإن كان اتيان المشتبه فيه لفعل يؤيد حالة الاشتباه توافر به جريمة العود للاشتباه ويكون جريمة أخرى أيضا كجريمة السرقة أو النصب . . الخ وقد يحاكم عنها المشتبه فيه عند توافر الأدلة قبله إلا أن جريمة العود للاشتباه جريمة مستقلة عن الجريمة الأخرى في أركانها ولا يجوز تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وقد قضت محكمة النقض بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ بالحكم الآتي ، انه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه (طبقا للمادتين الثانية والتاسعة من قانون المشتبه فيهم) إلا أن جريمة العود للاشتباه لا تزال في باقي أركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يتعذر اعتبارهما فعلا واحداً يمكن وصفه قانوناً بوصف قانوني واحد أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة وعلى ذلك لا يجوز تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في حالة العائد للاشتباه الذي ارتكب جريمة أخرى ، (الفهرس العشري الرابع للمجموعة الرسمية بند ١٢٤٥ ص ١٨١) . كما يترتب على استقلال جريمة العود للاشتباه عن جريمة السرقة التي عاد لحالة الاشتباه بارتكابها أن المحكوم عليه في السرقة بمراقبة البوليس التبعية وفقاً للمادة ٣٢٠ عقوبات يجوز محاكمته أيضا عن جريمة العود للاشتباه بالمراقبة أو بالمراقبة والحبس حسب الأحوال إذ المراقبة في هذه الجريمة عقوبة رسمية رتبها القانون وأوجب تطبيقها (التشريع المصري للمتشردين والمشتبه فيهم للأستاذ حسن جاد الطبعة الأولى ص ١٩٣ وما بعدها) .

بحث

حول تفتيش المنازل

في ظل قانون الإجراءات الجنائية الجديد

للدكتور احمد محمد ابراهيم
قاضى التحقيق بمحكمة نجع حمادى

تنص جميع الدساتير على حماية حرية الشخص ، وحماية حريته تستدعى حماية مسكنه حتى يستطيع أن يأوى إليه آمنة مطمئنا . وقد سار الدستور المصرى على نهج جميع الدساتير فقضى في المادة الثامنة منه بأن للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال الميينة بالقانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

وقد بين قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التي يجوز فيها دخول المنازل وتفتيشها فتكلمت المادة ٥٤ عن دخول المساكن وأجازت ذلك لرجال السلطة في الأحوال الميينة في القانون وفي حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق أو ماشابه ذلك . ثم بينت المادة ٤٧ متى يجوز لرجال الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم فقضت بأن مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا انضح له من أمارات قوية أنها موجودة فيه . ووضعت المادة ٤٨ حكما خاصا بالمراقبين فأجازت لمأموري الضبط القضائي - ولو في غير حالة التلبس بالجريمة - أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية للاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة . وأخيرا نصت المادة ٩١ على أن لقاضى التحقيق أن يفتش المنازل بناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه ارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن قوية على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة

وقد وضع جازو ثلاثة شروط استلزم ضرورة توافرها حتى يجوز الانجاء إلى تفتيش المنازل وهذه الشروط هي :

(١) أن تكون هناك جريمة قد ظهرت Delit Constaté ، فالغرض من التفتيش البحث عن الدليل لاعن الجريمة ، ولذا فلا يجوز الالتجاء إليه إلا بعد ظهور الجريمة لا قبل ذلك ، إذ التفتيش عمل من أعمال التحقيق وليس وسيلة من وسائل جمع الاستدلالات .

(٢) يجب أن تكون هناك أمارات ضد المتهم ، فلا يجوز أن يتم التفتيش بناء على مجرد بلاغ إلا إذا توافرت في تحريات البوليس دلائل قوية تؤيد صحة ما جاء في البلاغ .

(٣) أن تكون هناك فائدة ترجى من إجراء التفتيش ، وإلا كان إجراء تحكيمياً .

وقد رأى الشارع المصرى أن يضمن قانون الإجراءات الجنائية نصاً يتضمن هذه الشروط ففضى فى المادة ٩١ بأن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا فى تحقيق مفتوح ، وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم فى المنزل المراد تفتيشه يارتكاب جريمة أو جنحة أو اشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن قوية على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

وقد اشتمل هذا النص على بيان طبيعة التفتيش وأنه إجراء من إجراءات التحقيق كما قرر الشرطين الأول والثانى من الشروط التى وضعها جازو ، وعبر عن الشرط الخاص بضرورة ظهور الجريمة قبل التفتيش بقوله إنه لا يجوز الالتجاء إلى تفتيش المنازل إلا فى تحقيق مفتوح ، إذ التحقيق بطبيعته يلحق ظهور الجريمة بقصد كشف غوامضها ومعرفة مرتكبيها ولا يكون التحقيق أبدأ بقصد البحث عن الجرائم واستكشافها . كما عبر عن الشرط الثانى الخاص بضرورة توافر امارات قوية ضد المتهم باستلزامه أن يكون التفتيش بناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم فى المنزل المراد تفتيشه يارتكاب جريمة أو جنحة أو اشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

ولم يتضمن نص هذه المادة شيئاً عن الشرط الثالث الخاص بضرورة وجود فائدة من التفتيش ويظهر أن الشارع لم ير داعياً لهذا النص لأنه شرط تمليه طبيعة الأشياء إذ من العبث الالتجاء إلى عمل من أعمال التحقيق لا ترجى من ورائه فائدة فضلاً عن أنه سبق أن قرر ذلك فى المادة ٤٧ التى أجازت التفتيش لرجال الضبط القضائى فى حالة التلبس لضبط الأشياء والأوراق التى تفيد فى كشف الحقيقة إذا اتضح له من امارات قوية أنها موجودة فيه ، فهذا النص يستلزم صراحة أن يكون الغرض من التفتيش ضبط الأشياء والأوراق التى تفيد فى كشف الحقيقة أو بمعنى آخر يجب أن يكون التفتيش مفيداً .

وقد أثار نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات خلافاً بين رجال القانون ، فقد تساءلوا : هل تملك النيابة العامة أن تأذن بتفتيش منزل متهم فى جنحة بمجرد اطلاعها على محضر جمع الاستدلال الذى يحرره البوليس أم يتعين عليها أن تجرى تحقيقاً بنفسها قبل أن تأذن به ؟ وقد اختلف الرأى فى ذلك فذهب فريق إلى أن النيابة تملك ذلك وقال فريق آخر بضرورة تولى النيابة تحقيق الدعوى قبل أن تصدر إذنهما بالتفتيش .

وقد نشرت مجلة المحاماة بحثاً فى هذا الموضوع لزميلنا الأستاذ محمد عبد العزيز يوسف وكان من رأيه أنه غير صحيح القول بأن على النيابة أن تفتح تحقيقاً قبل أن تأذن بتفتيش منزل متهم فى جنحة . واستند فى ذلك إلى المادة ٨٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى التى أخذ عنها نص المادة ٩١ وإلى ما سار عليه القضاء المختلط ، وإلى أن نص المادة ٩١ لم يأت بجديد بل هو حاصل ما أجمع عليه الفقه

والقضاء من أن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي وأنه لا يجوز أن يلجأ إليه لاستكشاف الجرائم وضبط مرتكبها (١).

ونشرت المحاماة أيضا رأيا عكسيا لزميلنا الأستاذ محمود عزيز الدين سالم فقد قال عند كلامه عن كيفية تفتيش منازل محرزي المخدرات والمتجرين فيها ما يأتي : « إن تفتيش الأشخاص والمنازل لا يجوز لمأموري الضبط القضائي في الجنج عدا النيابة العامة عند مباشرتها تحقيق جنحة ، إلا إذا جاز لهم القبض وهذا لا يمكن تصوره في كثير من أحوال إحراز الجواهر المخدرة والاتجار فيها ، وهي تجارة أساسها السرية وشدة الاحتياط ومن النادر أن يوجد المتهم في حالة تلبس تمكن من القبض عليه وتفتيشه وتفتيش منزله ويتعين إذن البحث في فقه القانون عن وسيلة عملية تمكن من الضرب على أيدي تجار هذه السموم ومستعملها ، والطريق إلى ذلك هين ميسور . لقد أعطى قانون الإجراءات الجنائية للنيابة العامة حق التحقيق في الجنج وعندئذ يكون لها حق تفتيش المنازل والأشخاص ولو لم تكن الجريمة في حالة تلبس أسوة بقاضي التحقيق وعملا بنص المادة ١٩٩ من القانون ويمكن إذن لعضو النيابة أن يجرى تحقيقات بشأن التحريات المروضة عليه أو يندب أحداً من المأمورين لإجرائه ، فإذا تبين له من التحقيقات التي باشرها ومناقشة التحريات أو من مطالعة التحقيق الذي باشره المأمور المندوب أن هناك قرائن قوية تحمل على الاعتقاد بأن التفتيش سيؤدي إلى ضبط ما يفيد الحقيقة أذن لمن يشاء من المأمورين بتفتيش الشخص أو مسكنه ، ثم ذكر مثل ذلك عن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة وإحراز الأسلحة وختم هذا الموضوع بقوله « ويجب أن يكون مفهوماً أن التحقيق المطلوب إجراؤه هو التحقيق بمعناه القانوني ويجب لذلك أن يصحب كل من القاضي وعضو النيابة كاتب التحقيق كما يجب على المأمور المندوب أن يجرى التحقيق بمعرفة كاتب يندبه لذلك من أحد رؤسائه بعد تخليفه الممين على أن يؤدي واجبه بالصدق والأمانة » (٢).

وهذا الخلاف في الرأي يرجع في أساسه إلى ما جاء في المادة ٩١ من « أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح » .

وهذه العبارة تقرر قاعدتين الأولى تبين أن التفتيش من إجراءات التحقيق والثانية تشترط أن يكون هناك تحقيق مفتوح حتى يمكن إجراؤه

ونعتقد أن القاعدة الأولى ليست سبب هذا الخلاف لأن كون التفتيش من أعمال التحقيق لا يستلزم بذاته أن النيابة لا يمكنها أن تأذن به إلا بعد أن تتولى التحقيق . لأن النص على أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق لم يأت بجديد فقد كان التفتيش دائماً ، وفي ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، يعد من أعمال التحقيق ، ومع ذلك لم يشترط أحد ضرورة تولى النيابة التحقيق قبل إصدار الأذن بالتفتيش بل سلم الجميع بأن لها أن تعطى هذا الأذن متى اقتضت . من مجرد الاطلاع على محاضر التحريات

(١) المحاماة من ٣٢ العدد الخامس من ٧٦٣ .

(٢) المحاماة من ٣٢ العدد السادس من ٨٧٨ ، ٨٧٩ .

جدية ما نسب إلى الشخص المطلوب تفتيش منزله .

وأن اعتبار التفتيش ، في ظل قانون تحقيق الجنايات ، من أعمال التحقيق واضح من أن نص المادة ٣ التي تتكلم عنه وردت في الباب الخاص بإجراءات التحقيق بالنيابة العمومية ، كما أجمع على ذلك الفقه والقضاء وفي ذلك تقول محكمة النقض ، التفتيش من إجراءات التحقيق القضائي ولا يملكه إلا رجال التحقيق ولا يجوز أن يتولاه رجال الضبطية القضائية إلا في أحوال معينة جاءت على سبيل الحصر في القانون وفيما عدا هذه الأحوال فهم ممنوعون عنه إلا إذا أذن لهم فيه من السلطة القضائية المختصة (١) .

ومن الأحكام الهامة التي أقرت ذلك ، الحكم الذي قضى بأن عضو النيابة لا يستطيع أن يصدر أمراً بتفتيش منزل شخص خارج مقر الدائرة التي بها مقر عمله ما دامت الجريمة قد وقعت في غير دائرة اختصاصه على أساس أن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق وقد جاء في الحكم ما يأتي : إنه إذا كانت النيابة العمومية وحدة لا تتجزأ ، وكل عضو من أعضائها يمثل النائب العمومي ، والعمل الذي يصدر من كل عضو يعتبر كأنه صادر منه ، فإن ذلك لا يصدق إلا على النيابة العمومية بصفتها سلطة اتهام ، أما النيابة بصفتها سلطة تحقيق فلا يصدق ذلك عليها لأنها خولت هذه السلطة استثناء وحلت فيها محل قاضي التحقيق لأعتبارات قدرها الشارع . ولذلك يجب أن يعمل كل عضو في حدود تلك السلطة مستمداً حقه لا من النائب العمومي بل من القانون نفسه . هذا هو المستفاد من نصوص القانون في جملتها ، وهو الذي تمليه طبيعة إجراءات التحقيق باعتبارها من الأعمال القضائية البحت التي لا يتصور أن يصدر فيها أي قرار أو أمر بناء على توكيل أو ائابة ، بل يجب - كما هي الحال في الأحكام - أن يكون مصدرها قد أصدرها من عنده هو شخصياً ومن تلقاء نفسه . ولذلك ولأن القانون قد نص فيه على أن أعضاء النيابة العمومية يعين لكل منهم مقر عمله فإنه يجب فيما يتعلق بإجراءات التحقيق ألا يعمل العضو خارج الدائرة التي بها مقره وإلا عد متجاوزاً اختصاصه . وإذن فإن الاذن الذي يصدر من وكيل نيابة بتفتيش منزل المتهم الواقع في غير دائرة عمله في جريمة وقعت في غير دائرة اختصاصه يكون باطلاً (٢) .

ورغم أنه لم يكن هناك خلاف على أن التفتيش من إجراءات التحقيق فإنه كان من المتفق عليه أنه ليس من الواجب أن يسبق الاذن بالتفتيش تحقيق الدعوى وقد قضت محكمة النقض بأن الدفع ببطلان إذن التفتيش الصادر من النيابة لعدم صدوره على أثر تحقيقات أو على أثر تحريات إجدية يحجز إصدار هذا الاذن بالتفتيش في غير محله ، لأن النيابة وهي السلطة المختصة بالتفتيش لها مطلق الحق في إصدار إذن بالتفتيش متى اقتضت بوجاهة التحريات التي أجراها البوليس ولا محل مطلقاً لعمل

(١) نقض ١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٠٥ ص ٨٩ .

(٢) نقض ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٣٢ ص ٦٨١ . وانظر بقض ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ المحاماة ص ٢٩ رقم ١٩ ص ٣٨ ونقض ٤ مارس سنة ١٩٣٥ المحاماة ص ١٥ القسم الاول رقم ١٨١ ص ٣٥٢ .

أى تحقيق قبل صدور الاذن وإلا ضاعت الفائدة من استصدار الاذن بصفة سرية (١) .

أما وقد ثبت أن كون التفتيش من إجراءات التحقيق لا يستلزم وجود تحقيق حتى يمكن الاذن به فقد تعين علينا أن نشرح الجزء الآخر من العبارة التى أثارت الخلاف وهو - ولا يجوز الالتجاء إليه إلا فى تحقيق مفتوح ، وقد سبق أن ذكرنا أن قصد الشارع من ذكر هذه العبارة هو تقرير أن الغرض من التفتيش تحقيق الأدلة ولا يجوز أن يكون وسيلة للبحث عن الجرائم واستكشافها . وأن أول ما يتبادر إلى الذهن هو التساؤل عن الحكمة فى تعبير المشرع عن القاعدة المذكورة بقوله - إنه لا يجوز الالتجاء إلى التفتيش إلا فى تحقيق مفتوح ، ترى هل قصد المشرع ما ذهب إليه بعض رجال القانون من القول بوجوب أن يسبق الاذن بالتفتيش تحقيق ، أم أن الشارع أخطأ فى التعبير إذ لم يقصد التحقيق بالمعنى الفنى ، بل يكفى أن تكون هناك محاضر جمع استدالات كما قال بعض آخر ؟

نحن نرى أن الشارع لا يستلزم لتفتيش منزل المتهم بمنحة أن يسبق الاذن بالتفتيش تحقيق كما أننا لا نرى أن الشارع أخطأ فى الصياغة . وأن هذا الخلاف يرجع فى حقيقته إلى حدوث لبس فى فهم نص المادة ٩١ ، وإيضاحا لذلك نقول إن من أهم خصائص قانون الإجراءات الجنائية الجديد أنه فصل بين سلطة التحقيق وبين سلطة الاتهام فجعل التحقيق من اختصاص قاضى التحقيق ، ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها من اختصاص النيابة العامة ، إلا أنه أجاز للنيابة أن تحقق الجرح أيضا ، بذلك جمعت النيابة فيها بين الاتهام والتحقيق وهذا الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق وإن كانت له آثاره القانونية فى ظل قانون تحقيق الجنايات القديم إلا أنه كان خفيا فى مظهره لأن هيئة واحدة كانت تجمع بين السلطتين ، ولهذا السبب لم يخطر بالذهن استلزام مباشرة النيابة التحقيق قبل أن تصدر أمرها بالتفتيش . ولما أصبح التحقيق من اختصاص قاضى التحقيق - الذى ليست له أية سلطة اتهام قام بالذهن أنه من الواجب وجود تحقيق قبل إصدار النيابة إذنها بالتفتيش .

وهذه التفرقة بين سلطة التحقيق وسلطة الاتهام هى التى استوجبت صياغة المادة ٩١ على هذا النحو الموجب للبس والخلاف مع أنها صياغة سليمة لا عيب فيها ، فأدلة الجريمة - بعد وقوعها - تمر بمرحلتين : الأولى مرحلة جمع الاستدلالات ويقوم بها رجال الضبط القضائى والثانية : مرحلة التحقيق الذى يتولاه قاضى التحقيق فى الجنايات والجرح ويجوز للنيابة أن تتولاه فى الجرح . وفى كل مرحلة من هاتين المرحلتين قد يحتاج الأمر إلى تفتيش منزل المتهم الذى توجد أمارات قوية على ارتكابه الجريمة أو حيازته لأشياء تتعلق بها ولذا فقد وضع الشارع لكل مرحلة من هاتين المرحلتين نصا خاصا عن التفتيش ويختلف كل نص فى صياغته عن الآخر .

إن المادة ٩١ وردت فى الباب الثالث من الكتاب الأول ، والباب المذكور خاص ببيان أحكام التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق ، ولذا فقد استوجبت دقة الصياغة أن تجرى عبارة النص بأنه لا يجوز لقاضى التحقيق أن يلجأ إلى التفتيش إلا فى تحقيق مفتوح ، لأن جميع الإجراءات التى يقوم بها

قاضى التحقيق تعد من إجراءات التحقيق وهو لا يتولى التحقيق إلا بعد إحالة الدعوى إليه ، ولذا فإن الشارع حين أراد أن يبين أنه يشترط لقيام قاضى التحقيق بالتفتيش أن يكون ذلك بعد ظهور الجريمة لا بحثاً عنها لم يجد بداً من أن يقول إن ذلك لا يكون إلا فى تحقيق مفتوح والنيابة بصفتها سلطة تحقيق تملك أن تحقق الجنىح وأن تأذن بالتفتيش بعد أن تحقق الدعوى ولكن ذلك ليس بلازم مادامت تستطيع أن ترفع الدعوى العمومية فى الجنىح متى رأت أن الاستدلالات التى جمعت كافية لذلك ولم ينفل الشارع أن يضع نصاً آخر يحيز للنيابة أن تصدر إذناً بالتفتيش بناء على محاضر الاستدلالات ، وهذا النص هو الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية الواردة فى الباب الثانى من الكتاب الأول المعنون ، فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى ، وهذا نصها . لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ، فهذه الفقرة صريحة فى جواز الالتجاء إلى التفتيش للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات بشأنها ، ومعنى هذا بعبارة أخرى أن من حق النيابة - بصفتها سلطة تحقيق وتقوم بإجراء من إجراءات التحقيق - أن تأذن بتفتيش منزل المتهم بجنحة بعد الاطلاع على محضر جمع الاستدلالات متى توافرت الشروط القانونية التى تسوغ التفتيش .

وخلاصة ما سبق أنه ليس من اللازم أن يسبق إذن النيابة بتفتيش منزل المتهم وجود تحقيق تولته بنفسها أو ندبت غيرها للقيام به (١) كما أن الشارع لم يخنه التوفيق حين نص فى المادة ٩١ على أن تفتيش منزل غير المتهم لا يجوز الالتجاء إليه إلا فى تحقيق مفتوح .

(١) ولا يفوتنا أن نذكر أن زميلنا محمود عز الدين قد تنال حين اشترط أن يحضر كاتب مع مأمور الضبط القضائى لأن القانون على خلاف ما أوجب بالنسبة للنيابة أوقاضى التحقيق لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائى وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر فهو المستول وحده عن صحة مادون محضره ومادام هو وقع عليها إقراراً منه بصحتها فلا بهم بعد ذلك أن كان حررها بئله مباشرة أو بواسطة الاستمانة بآلة ميكانيكية أو يد اجنبية لأن عدم مباشرته تحريره بخط يده لا يؤثر فى اعتبار أنها محررة فى حضرته وتحت بصره (نقض ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ مجموعة النواحد القانونية ج ٤ رقم ٣٥٨ ص ٤٨٦) .

بحث

هل يجوز للمؤجر أن يطالب المستأجر بزيادة الإيجار نظير زيادة

المنفعة العائدة عليه طوال فترة الإيجار من جراء الأبنية

المستحدثة بمعرفة هذا الأخير

للسيد الأستاذ نعيم عطية المحامي بإدارة قضايا الحكومة

الوقائع .

استأجرت مدرسة دارا ذات فناء محيط بها ثم أقامت المدرسة في ناحية من الفناء المؤجر إليها عددا من الغرف استعملتها فصولا للتلاميذ وذلك دون أن يكون في عقد الإيجار نص يحكم أمر البناء الذي يقيمه المستأجر ودون أن يحصل المستأجر على إذن سابق من المؤجر بالبناء .

ولا شك أن المدرسة المستأجرة ستلتزم عند نهاية الإيجار برد العين المؤجرة خالية من البناء الذي شيدته مالم يختار المؤجر أن يحتفظ بها على أن يدفع الأقل من قيمة المباني المستحقة الهدم وقيمة ما زاد في قيمة الأرض وذلك طبقا للبادة ٥٩٢ والمادة ٩٢٤ من القانون المدني المصري المقابلة للواد ٦٥ / ٩٠ - ٩١ من القانون المدني الملغى .

نقطة البحث :

ولكن النقطة موضع بحثنا هذا هي الوصول إلى معرفة ما إذا كان المؤجر يستطيع أن يطالب المستأجر بزيادة الإيجار نظير زيادة المنفعة التي عادت عليه طوال فترة الإيجار من جراء الأبنية المستحدثة ؟ أو بعبارة أعم ما حكم البناء الذي يقيمه المستأجر أثناء عقد الإيجار ؟

البحث :

في صدد حل هذا الاشكال يتأرجح الفقه بين قواعد الالتصاق وبين القواعد التي تحكم عقد الإيجار وحق المستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة .

فرأى أول نجده عند كثير من كتاب القانون المدني وعلى رأسهم الأستاذان بلانيول وريبير Planiol et Ripert في الجزء الثالث من مؤلفهما في القانون المدني صحيفة ٢٦٨ و ٢٦٩ يذهب هذا الرأي إلى القول بأنه إذا لم يتضمن عقد الإيجار النص على تنظيم حالة البناء فإن حق مالك الأرض قبل المستأجر الباني يعطيه حق المستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة طوال مدة الإيجار وذلك مراعاة للواد ١٧١٩ و ١٧٢٨ و ١٧٣٠ و ١٧٣١ مدني فرنسي وأن الحل الوحيد للتوفيق بين حق المؤجر

مالك الأرض في ملكية البناء طبقا لقواعد الالتصاق (المواد ٥٥١ إلى ٥٥٥ مدني فرنسي) وحق المستأجر الباني في الانتفاع بالعين المؤجرة هو ألا يخول المؤجر حقه على البناء إلا عند نهاية عقد الإيجار . ونجد نفس الرأي عند الأستاذين أوبري ورو Aubry et Rau في البند ٣٦٥ من الجزء الرابع من مؤلفهما في القانون المدني .

ونجد نفس الرأي أيضا عند الأستاذين بودري لاكتينيري وقال Baudry Lacantinerie et Wahl في الإيجار جزء أول بند ٦٤٩

ويرتب أصحاب الرأي الأول على رأيهم هذا أن المستأجر إذا هدم البناء أثناء العقد فليس للمؤجر أن يعترض عليه في شيء لأن كل ماله هو أن يتسلم الأرض عند نهاية العقد بالحالة التي كانت عليها عند بداية العقد .

ويؤيد الرأي نفسه الأستاذ لوران Laurent ويقول إن الحق الوحيد الذي يملكه المؤجر قبل المستأجر هو أن يتسلم أرضه بالحالة التي كانت عليها عند بداية عقد الإيجار . كما يؤيد هذا الرأي أيضا الأستاذ دفرجييه Duvergier .

فانصار هذا الرأي إذن يرون أن الالتصاق لا يولد أثره إلا في نهاية الإيجار فلا يملك المؤجر المباني المقامة إلا عند نهاية عقد الإيجار أما في خلال عقد الإيجار فتبقى هذه الأبنية التي شيدها المستأجر ملكا له .

وحيث إن هؤلاء الفقهاء يسلبون بملكية المستأجر للباني التي يقيمها أثناء عقد الإيجار فهم يسلبون بالتالي بأن المؤجر لا يملك أن يطلب إيجارا عن هذه الأبنية المستحدثة بمعرفة المستأجرين . وذهب رأي ثان إلى انتقاد هذا الرأي وبينى انتقاداته على ما يأتي :

أولا - من المبادئ المسلم بها في القانون المدني أن الالتصاق يولد أثره ويرتب الملكية لمالك الأرض بمجرد حصوله بقوة القانون وفقا للمواد ٥٥١ إلى ٥٥٥ مدني فرنسي المقابلة للمواد من ٩٢٢ إلى ٩٣٠ من القانون المدني الحالي والمواد ٦٤ و ٦٦ و ٨٩ - ٩١ من القانون المدني الأهلي والمختلط .

ثانيا - أن المادة ١٧٣ وما بعدها التي تقرر حقوق المستأجر تفترض إبتداء وبداية أنها لم تتوقع الحالة الاستثنائية التي نحن بصدها وينحصر نطاق تطبيق المواد ٥٥١ - ٥٥٥ مدني فرنسا الخاصة بالالتصاق .

ومن القائلين بهذا الرأي الأستاذ جويار Guillard في عقد الإيجار بند ٢٩٧ والأستاذ الدكتور السهوري في كتابه عقد الإيجار حيث يقول .

« يكون هذا البناء معدودا ملكا للمؤجر من وقت اقامته ولا يكون للمستأجر بالنسبة له إلا حق شخصي » يخوله الانتفاع به انتفاعه بالعين المؤجرة نفسها . ويكون البناء مع الأرض عقارا واحدا مملوكا . للمؤجر ، (١)

(١) لم يعرض غالبية الفقهاء للمصريين المحدثين للنقطة موضوع بحثنا .

فأنصار هذا الرأي الثاني يقررون أن البناء في هذه الحالة ملك للمؤجر فور حصوله ويكون المؤجر مدينا بأقل القسيتين على أنه — حتى أنصار هذا الرأي — يصلون إلى القول بأن المستأجر يكون له على البناء نفس ما له على الأرض وله أن يستغله طوال عقد الإيجار كما يستغل الأرض . ويقول الأستاذ ا . لارشيه E. Larcher في كتابه عن الانشاءات De construction أن للمستأجر على البناء نفس ما له على الأرض المؤجرة له .

ويعيننا هنا أن نشير إلى مادتين في القانون المدني المصري قد تناولتا هذا الموضوع .

المادة ٥٨٠ — وتنص على ما يأتي « لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أي ضرر للمؤجر . فإذا أحدث المستأجر تغييرا في العين المؤجرة مجاوزا في ذلك حدود الالتزام الوارد في الفقرة السابقة جاز إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التي كانت عليها وبالتعويض إن كان له مقتض » .

المادة ٥٩٢ — وتنص على ما يأتي « إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار التزم المؤجر بأن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار ما لم يكن هناك اتفاق يقضي بغير ذلك . فإذا كانت تلك التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو رغم معارضته كان له أيضا أن يطلب من المستأجر إزالتها وله أن يطالب فوق ذلك تعويضا عن الضرر الذي يصيب العقار من هذه الإزالة إن كان للتعويض مقتض » .

اذن نستخلص من هاتين المادتين ما يأتي :

١ — للمستأجر أن يقيم مباني جديدة بالعين المؤجرة إليه ولو بدون إذن المؤجر أو علمه متى كانت هذه المباني لا ينشأ عنها ضرر للمؤجر . وهذا أيضا ما يذهب إليه أوبري ورو وبلانيول وريبير حيث يسمحون للمستأجر أن يقيم بالعين المؤجرة كل ما يقتضيه شئون الاستغلال للعين المؤجرة طالما لا ينشأ عن ذلك ضرر للمؤجر .

٢ — يعطى المشرع للمؤجر قبل المستأجر الذي يقيم بناء في العين المؤجرة الحق في أن يحتفظ بالبناء عند انقضاء الإيجار على أن يرد للمستأجر ما أنفق في بنائه أو ما زاد في قيمة العقار ويحوله أيضا إذا حصل البناء دون علمه أو رغم معارضته كما هو الأمر في حالتنا — أن يطلب من المستأجر إزالة البناء مع التعويض إذا كان له مقتض .

نخلص من موقف الفقهاء إلى أنه لا يجوز للمؤجر أن يزيد من الإيجار مقابل البناء الذي يقيمه المستأجر في الأرض المؤجرة أما لأن المستأجر مالك له على الرأي الأول أو لأنه له عليه نفس ماله على العين المؤجرة من حقوق على الرأي الثاني .

ولكن ألا يجدر بنا أي نراعي أن المستأجر قد زادت منفعته من جراء هذه الأبنية الجديدة زيادة تبرر أن يطالب المؤجر بزيادة الأجرة وألا يجدر بنا بالتالي أن نتلسس الحجج التي يمكن أن تؤدي بنا إلى هذه النتيجة ؟

لا شك أنه لا يمكن تأسيس المطالبة بزيادة الأجرة في حالتنا على الإثراء بلا سبب لأنه هنا لا يوجد افتقار للدائن وهو المؤجر كما أننا نوجد في نطاق رابطة تعاقدية مما لا يسمح بتطبيق هذه النظرية .

على أننا قد نجد في القواعد العامة من القانون ما يؤدي إلى هذا الرأي .

أولا - رأينا أن الرأي القائل بأن المستأجر يبقى مالكا للبناء أثناء عقد الإيجار قد هدمته حجج الرأي الثاني . أما عن الرأي الثاني فيمكننا أن نلاحظ عليه ما يأتي :-

١ - أنه وإن كان عقد الإيجار يعطى المستأجر على البناء الذي أقامه نفس الحقوق التي له على العين المؤجرة فلا يمكننا أن ننكر أنه يحمله أيضا بنفس الالتزامات التي يحملها له الانتفاع بالعين وهي دفع الأجرة . وحيث أن الأجرة تقابل الانتفاع فانه يجدر أن تزيد الأجرة بزيادة المنفعة .

٢ - القانون المدني عندما أعطى بمقتضى المادة ٥٩٢ للمؤجر قبل المستأجر الباني الحق في الاحتفاظ بالبناء وخوله طلب ازالته إذا كان البناء رغم معارضته أو دون علمه فلا يبدو أنه حرره من حق طلب زيادة الأجرة مقابل زيادة انتفاع المستأجر .

ثانيا - بمقتضى المادة ٥٦٩ إذا هلكت العين المؤجرة هلاكا جزئيا أو نقص الانتفاع بها جاز للمستأجر أن يطلب انقاص الأجرة . فمن باب انقياس العكسي يمكننا أن نقول إنه إذا زادت العين المؤجرة وزادت منفعة المستأجر بالتالي كان للمؤجر أن يطالبه بزيادة الأجرة .

ثالثا - قلنا إن الرأي السليم في الفقه هو أن الاتفاق يرتب أثره بقوة القانون وبمجرد حصوله وعلى ذلك يكون المستأجر حائزا لبناء يملكه ويستغله أى يحصل منه ثمارا . وحيث إن الثمار للمالك فليس للمستأجر أن يحصل ثمار البناء بلا مقابل وذلك طبقا للمادة ٨٠٤ من القانون المدني المقابلة للمادة ٢/١١ أهلى و ٢٨ من القانون المدني المختلط التي تقول لمالك الشيء الحق في كل ثماره ومنتجاته وملحقاته ما لم يوجد نص أو اتفاق يخالف ذلك .

وحيث إنه يفهم من هذا النص أن المالك لا يحرم من ثمار ملكه إلا بمقتضى اتفاق وفي حدود هذا الاتفاق بمعنى أن ما خرج عن نطاق هذا الاتفاق من الثمار والمنتجات يبقى حقا قاصرا على المالك دون غيره . وحيث إن عقد الإيجار لم ينصرف لا صراحة ولا ضمنا إلى منح المستأجر إلا ثمار الأرض المؤجرة بوصفها أرضا فضاء فإن ثمار البناء المقام تخرج عن نطاق ماخول المستأجر من ثمار وتبقى حقا خالصا لمالك الأرض وله أن يطالب المستأجر بها .

رابعا - يحصل المستأجر من المؤجر على قيمة المصاريف التي صرفها في البناء أو قيمة ما زاد في قيمة الأرض فإذا لم يخول المؤجر اقتضاء مقابل انتفاع المستأجر بالبناء لاستفادت ذمة المستأجر بأقل القيمتين وبزيادة في منفعة العقار ولاختل التوازن بين كفتي المؤجر والمستأجر وبمقتضى إعادة التوازن بين المصلحتين تنوّل المؤجر رفع الأجرة مقابل زيادة الانتفاع .

ونرى في هذا الوضع صورة وإن كانت مخففة من صور العين وبخاصة بعد أن أصبح العين

بمقتضى القانون المدنى الجديد نظرية عامة تستوجب انتقاص الالتزامات المفروطة - المادة ١٣٠ من القانون المدنى .

هذه هي الحجج التى يمكن أن تدعم رأى القائل بتحويل المؤجر رفع الإيجار مقابل زيادة المنفعة المترتبة على البناء الذى استحدثه المستأجر .

القضاء المصرى :

على أن محكمة القاهرة الابتدائية قد أدلت بدلوها فى هذه المسألة (١) مقررته أنه ، ليس فى القانون ما يعطى المؤجر الحق فى استقضاء مقابل ما قام به المستأجر نفسه من تعديل أو تحسين فى العين المؤجرة . وليس من المقبول عقلا أن يطالب المستأجر بدفع أجر أكثر لأن انتفاعه بالعين قد زاد عن ذى قبل زيادة لم تكن ملحوظة وقت التاجير . فالمؤجر مكلف بأن يمكن المستأجر من الانتفاع بالعين تلقاء الأجرة الملتحق عليها والفائدة أو الربح الذى يجنيه المستأجر نتيجة انتفاعه موهون على مقدورته ونشاطه ووسائله وبعثاته التى يزجىها وطريقة فنه فى الاعلان واجتذاب العملاء الذين لا يقصدون العين المؤجرة لذاتها وإنما لمحتوياتها ، وفى موضع آخر من حكمها تقول المحكمة ، وحيث أن المبادئ الواضحة فى القانون المدنى أن الزم المؤجر تمكين المستأجر من الانتفاع *laisser jouir* (٢) م ٥٥٨ كما أجاز للمستأجر الذى تسلم العين غير صالحة للانتفاع الذى اجرت من أجله أو نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا طلب الفسخ أو انتقاص الأجرة م ٥٦٥ كما أوجب على المؤجر صيانة العين مدة الاجارة كما نصت المادة ٥٨٠ منه على أنه (لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أى ضرر للمؤجر . فإذا تجاوز ذلك جاز الزامه بإعادة العين إلى الحالة التى كانت عليها وبالتعويض إن كان له مقتض) كما تكلمت المادة ٥٩٢ عن حالة قيام المستأجر بغراس أو بناء يعلم المؤجر أو يغير علمه . فالمستفاد من نصوص القانون أن للمستأجر الحق فى أحداث تغييرات بالعين المؤجرة . فإذا كان من أثر أحداثها أن يصيب المؤجر ضرر كان لزاما على المستأجر أن يحصل ابتداء على موافقة المؤجر ولا داعى لهذا الاستئذان إذا كانت لا تحدث أى ضرر بالمالك . وإذا جاوزت التغييرات الحد المتفق عليه مع المؤجر جاز للمؤجر مطالبة المستأجر بإعادة العين إلى ما كانت عليه مع التعويض . فحق المستأجر مطلق فى أحداث التغييرات بالعين وبدون إذن المالك إذا لم ينجم عنها ضرر بالمالك أما إذا كان من شأنها أحداث الضرر به كان لزاما على المستأجر أن يستأذن المالك قبل إجرائها فإذا صرح له المالك ولكن المستأجر تجاوز حدود هذا التصريح حق للمالك أن يطالب المستأجر بإعادة العين إلى ما كانت عليه مع التعويض .

(١) الدائرة المشككة برئاسة وعضوية السادة القضاة عباس عبد المقصود والسيد ابراهيم عبد المنعم ومحمد صلاح الدين الرشيدى . حكم فى ٩ مارس ١٩٥٣ فى القضية رقم ٣٤٩١ سنة ١٩٥١ . المحاماة . سنة ٣٣ . العدد ٦ ص ١٣٠٦ وما بعدها تحت رقم ٥٦٥ .

(٢) النص الفرنسى للمادة يقتضى بالآتى *le bailleur s'oblige à fournir la jouissance* (٣)

بحث في قانون الإصلاح الزراعى الأراضى البور والضريبة الاضافية

للسيد الأستاذ عبده عبد السلام شرارة المحامى

كان الناس يتهاقون على استثمار أموالهم فى الإراضى الزراعية ويتنافسون فى الاستحواز عليها لأنها تدر إيراداً عاجلاً . وقلما كانوا يقبلون على المخاطرة بأموالهم فى استصلاح أرض لم تكن مزروعة حتى أصبحت الأرض الزراعية هى مجال الاستثمار الأساسى فى البلاد ومن ثم امتنع على الاقتصاد المصرى أن يسير قدماً نحو التنمية الاقتصادية .

ولهذا كان أهم ما استهدفه قانون الإصلاح الزراعى هو تعديل نظام ملكية الأرض الزراعية وتشجيع كل استثمار جديد نحو استصلاح الأراضى .

ولتحقيق ذلك نص المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ على تحديد ملكية الفرد لحرمة عليه أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان كما أوجب الاستيلاء على ما يتجاوز ذلك المقدار . وفى ذات الوقت أجاز القانون للشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتى فدان فى الأراضى التى تستصلحها لبيعهما كما أجاز ذلك للأفراد فى الأراضى البور والأراضى الصحراوية لاستصلاحها ونص على أنه لا يسرى على هذه الأراضى أحكام التحديد والاستيلاء إلا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من وقت تملكهم .

والأراضى البور كما عرفت اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بجلسته ١١/٤/١٩٥٢ هى الأراضى غير المزروعة على وجه الإطلاق ولم يسبق زراعتها والأراضى التى يقرر المالك أنها بور أو مستصلحة حديثاً ولم يمض على تاريخ تملكها أو تاريخ البدء فى استصلاحها خمسة وعشرون عاماً .

وقد هدف المشرع من استثناء الأراضى البور من أحكام التحديد والاستيلاء إلى تشجيع قيام نوع جديد من الاستثمار العقارى يودى إلى توسيع رقعة الأرض المزروعة باستصلاح أرض جديدة لبيعها لصغار الزراع أو الاحتفاظ بها فى حدود ملكية لا تزيد على مائتى فدان للفرد الواحد . وفضلاً عن ذلك إتاحة الفرصة للمالك للإفادة من الأرض التى أصلحها بتعويض ما أنفق من مال وبذل من جهد .

وقد حدد المشرع لبقاء تلك الأراضى تحت يد مالكها مدة خمس وعشرين سنة من وقت التملك حسب نص القانون أو من تاريخ أول زرة استصلاحية . كما جاء فى تفسير اللجنة العليا ، وبعد

انقضاء تلك المدة تعامل الأرض البور معاملة الأرض الزراعية من حيث خضوعها لأحكام التحديد والاستيلاء .

وقد أجاز القانون لمالك الأراضي البور أن يتصرف فيها قبل إنقضاء هذه المدة . ولعموم هذا النص فإن الشارع يكون قد أطلق للمالك كل حرية في التصرف في تلك الأراضي بغير أن يقيد ذلك من ناحية شخص المتصرف إليه ولا من ناحية مقدار الأرض المتصرف فيها أو خضوع التصرف لآية رقابة قضائية كما فعل بالنسبة للتصرف في الأراضي الزراعية ، وتطبيقا لذلك يكون للمالك أن يباشر كافة التصرفات القانونية على أرضه البور لمن يشاء وكيف يشاء . فيكون له مثلا أن يتصرف فيها إلى من يملك مائتي فدان من الأرض الزراعية كما يجوز له أن ينقل ملكيتها لمن يشاء من فروع وزوجه وأزواج فروع كما يجوز له أن يجعلها وقفا على الخيرات

وعندى أن إطلاق حرية المالك في التصرف في هذه الأراضي لا يخلو من عيوب تناقض حكمة تحديد الملكية وبخاصة إذا تعلق الأمر بملكيات كبيرة تجمعت في يد أسرة أو في يد فرد واحد ، ومن هذه العيوب أن يستطيع المالك أن ينقل ملكية هذه الأراضي إلى فروع وزوجه وأزواج فروع دون أن يتقيد - في هذا التصرف - بمحدود ودون أن يكون التصرف خاضعا لرقابة جهة قضائية تقره أو ترفضه في حين أن هذه الأراضي المعتبرة بورا من الناحية القانونية بحسب تفسير اللجنة العليا قد تكون أرضا لا تقل جودة وخصوبة عن الأراضي الزراعية .

ومن ذلك أيضا أن يستطيع المالك أن يتصرف في تلك الأراضي - بطريق الصورية - إلى من يصطفي من تابعيه ، وبهذا يضمن بقاء تلك الأرض في ملكيته الحقيقية وتصرفه المنتور ونصت المادة ١٧ من القانون على عقوبة الحبس لمن يعتمد من مالكي الأراضي التي يتناولها حكم القانون أن يحط من معدنها أو يضمف تربتها أو يفسد ملحقاتها بقصد تفويت الإلتفاع بها وقت الاستيلاء عليها ، ونحسب أن هذا النص قاصر عن أن ينال بالعقاب مالك الأرض البور إذا ترك استصلاحها

ولم ينظم قانون الإصلاح الزراعي علاقة مستأجر الأرض البور بمالكها كما فعل بالنسبة لمستأجر الأرض الزراعية في المواد ٣١ وما بعدها من القانون ، ومع هذا فلا شك في سريان هذه القواعد على الأرض البور وأن تنظم علاقة مستأجرها بمالكها على أساس ما قرره من أحكام إذ أن ما جاء بهذه النصوص من تحديد حد أقصى للإيجار وأقل مدة للتأجير يعتبر من النظام العام . ولعل ذلك أن يكون هو اتجاه المشرع نفسه وإن لم ينص عليه صراحة . ذلك أن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي قد وضعت تفسيراً لتحديد إيجار الأراضي التي تكون ضريبتها جنيا واحدا أو أقل فقررت أن يكون الإيجار مزارعة أو نقداً - في الحدود المبينة في القانون - بحسب اختيار المالك . ولاشك أن اللجنة العليا كانت تعنى - بهذا التفسير - الأراضي البور والمستصلحة .

ونص القانون أيضا على إعفاء الأراضي البور من الضريبة الإضافية التي فرضها على الأراضي الزراعية وهي خمسة أمثال الضريبة الأصلية

وقررت اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بجلسته ٤ / ١١ / ١٩٥٢ أنه لا إعفاء الأراضي البور من الضريبة الإضافية يجب على المالك أن يقدم بياناً شاملاً عن تلك الأراضي ترافقه خرائط مساحية لها وكذلك المستندات الدالة على تاريخ التملك وتاريخ أول زراعة إستصلاحية وتاريخ ربط أول ضريبة أموال عليها وتاريخ الإفادة من مشروعات الري والصرف .

وعندما يقدم المالك هذه البيانات والمستندات تؤلف لجنة من ثلاثة أعضاء - تعيّنهم اللجنة العليا تكون مهمتها معاينة تلك الأراضي والتثبت من كونها أرضاً بوراً فترفع بذلك تقريراً للجنة العليا لتصدر قرارها في الموضوع .

ويظهر بوضوح أن كل هذه الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً إلى ما يزيد على أربع سنوات حتى تنتهي عمليات المعاينة والتحديد والاستيلاء .

ومع ذلك فقد أصدرت اللجنة العليا قراراً بأن يبقى ملاك الأراضي البور خاضعين لأحكام القانون الخاصة بالضريبة الإضافية حتى تبث اللجنة في أمر أراضيهم .

وبهذا يلزم ملاك الأرض البور بأن يؤدي الضريبة الإضافية - فضلاً عن الضريبة الأصلية - طول تلك المدة ولا يبرر هذا الإلزام أن يكون للمالك بعد ذلك أن يسترد المبالغ المدفوعة أو يخصمها من الأموال الأميرية المستحقة عليه إذا صدر قرار اللجنة باعتبار أرضه بوراً وكيف يستطيع أن يدفع ستة أمثال الضريبة على أراضي البور إذا لم تدر عليه تلك الأراضي ما يوازي ذلك المقدار . ولو فرضنا ما تدر عليه حتى سبعة أمثال الضريبة لما بقي في يده ما ينفقه على إستصلاحها في الوقت الذي أبقاها القانون في يده ليشجعه على إستصلاحها ولتكنه من الافادة منها . وبهذا يضع الهدف المقصود من التشجيع على الاستثمار الزراعية وتنمية الثروة الزراعية كما أراد الشارع ونصت عليه المذكرة التفسيرية . وبهذا أيضاً تصبح الأرض البور عبئاً ثقيلاً على كامل المالك مع أن القانون أراد أن تكون تحت يده .

وعندى أن المشرع جدير بأن يعيد النظر في هذا ليرفع عن ملاك هذه الأراضي عبء الضريبة الإضافية بتفسير يعالج هذه المشكلة - مؤقتاً - وحتى يصدر قرار اللجنة العليا .

واقترح لذلك أن يعتبر المشرع أرضاً بوراً تعني من الضريبة الإضافية مؤقتاً... كل أرض لا تزيد ضريبتها عن جنيه واحد . وكل أرض ربطت عليها الضريبة لأول مرة في خلال مدة سابقة على صدور قانون تحديد الملكية - ويمكن تحديد هذه المدة بعشر سنوات مثلاً - وكل أرض كانت مملوكة أصلاً لصلحة الأملاك الأميرية ولم يعض على تاريخ تسجيل عقد الشراء منها خمس وعشرون سنة .

والضمان الحصول على الضريبة الإضافية إذا ما انضج في النهاية أن بعض هذه الأراضي المملوكة ليس بوراً . فليس ثمة ما يمنع قانوناً من النص على تقدير حق تمييز على تلك الأراضي بما يعادل الضريبة الإضافية حتى وقت صدور قرار اللجنة بشأنها . وبهذا تنتقل ملكية الأرض من مالك إلى مالك بحملته بحق عيني لوفاء هذه الضريبة

ولا شك في أن هذا التفسير كفيل بأن يحقق غرض الشارع في تنمية الثروة الزراعية وتحويل بعض ملاك الأراضي البور .

بحث

أثر اختلاف الدين والدارين في المنع من الميراث

في التشريع المصري

للسيد الأستاذ أحمد طه السنوسي

- ٢ -

ولكون مانع اختلاف الدارين يتصل بمانع اختلاف الدين آثرنا أن نجتمع بينهما هنا ، وقبل أن نعرض لمانع اختلاف الدارين في القانون المصري والتشريع الإسلامي الذي استقى منه هذا القانون ، نرى أن نشير إشارة سريعة إلى هذا المانع المتعلق بالمركز القانوني للأجانب للدولة في القانون الفرنسي .

إذ قد عرفت المجموعة المدنية الفرنسية التي صدرت في عام ١٨٠٤ هذا المانع ، فنصت على حرمان الأجنبي من ميراث الأموال التي يملكها أيوه في إقليم (للمملكة الفرنسية) سواء أكان هذا الأب فرنسياً أم كان أجنبياً (١) بيد أن هذا المنع لم يمتك أكثر من أربعة عشر عاماً ، إذ صدر في فرنسا بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٨١٩ قانون يقضى بإلغاء المادة ٧٢٣ من المجموعة السالفة الذكر التي كانت تنص عليه ، وإلغاء المادة ٩١٢ كذلك التي كانت تنص على حظر التصرف لمصلحة الأجنبي . إلا في حالة ما إذا كان هذا الأجنبي يستطيع التصرف لمصلحة الفرنسي (٢) أي منع التصرف في الأموال بين الفرنسيين والأجانب إلا على أساس المعاملة بالمثل ، وأوضح الأجانب - بمقتضى قانون يوليو المذكور - لهم حق الإرث والتصرف من الفرنسيين ، كما هو لاء الأجنبي أن يرثوا منهم ويتصرفوا إليهم تماماً في جميع أرجاء فرنسا (٣) .

وقد جاء هذا القانون بتقرير حق خاص (٤) ، فيه ما يدل على تمسك بالمساواة بين الوارثين الفرنسيين والوارثين الأجانب ، إذا كانوا مشتركين في تركة واحدة ، إذ بمقتضى هذا الحق يستطيع الوارث الفرنسي الموجود بالخارج في مثل الفرض السالف إذا كان القانون الأجنبي يجعله مستحقاً لأموال واقعة في الخارج أن يحصل من الأموال الموجودة في فرنسا على قيمة معادلة لتلك الأموال

Voir; L. art. 126 . Code Civil, annoté d'après la doctrine (١٧).
et la jurisprudence, par M. Henry Bourdeaux.

Voir art. 912, C.C. op. cit (١٨) .

(٣) ألقى هذا القانون على تلك التي أطلق عليه Jus alluvionaire - droit d'aubaine ويعتضاء كان يحول الحاكم المحلي أن يصادر أملاك الأجانب الذين يتوفون مخلفين لها في إقليمه

(٤) أطلق عليه Le droit de prélevement.

مادام الفرض أن التركة تضم أموالاً ليست كلها في فرنسا ؛ بل يوجد بعضها في خارج حدودها (١) ويشبه هذا المانع في القانون الفرنسي مانع اختلاف الدارين في القانون المصري والتشريع الإسلامي ، وبمقتضى مانع اختلاف الدين هذا يتمتع الميراث بين غير المسلم (الذمي) الذي يعيش في إقليم تنبسط عليه السيادة الإسلامية ، وبين غير المسلم الخارج عن نطاق هذا الإقليم أى الموجود في بلد ليس خاضعاً للسيادة الإسلامية ، وهذا المانع ليس مجعاً عليه من جميع فقهاء الشريعة الإسلامية إذ يقول به الحنفية والشافعية فقط . ولا يراه الإمامان مالك وأحمد مانعاً (٢)

ويتضح معنى الإقليم الذي تنبسط عليه السيادة الإسلامية من سواه ، من القول بأن التشريع الإسلامي يقسم العالم إلى دارين .

أولاهما : دار الإسلام (٣) وهى الإقليم الإسلامى أو مكان الإسلام (٤) وهذه الدار تسكنها ثلاث طوائف من الناس ، الأولى طائفة المسلمين ، والثانية طائفة الذميين ، والثالثة طائفة المستأمنين ، ويعتبر أهل الكتاب (٥) من الذميين ، ومثالم المسيحيون واليهود ، والصائبه .

وثانيتها : دار الحرب (٦) وهى بلاد الحرب (٧) وتشمل كل البلاد التى لاتدين بالإسلام . ولا تجرى عليها أحكامه . ولا يأمن من فيها بأمان المسلمين (٨) ويستوى في ذلك أن تقوم دولة واحدة بحكم هذه البلاد أو أن تقوم بحكمها دول كثيرة ، ولا يهم أن يكون بعض السكان القاطنين بها يعتنقون الإسلام مادامت قوانين الإسلام وأحكام الشرع غير ظاهرة فيها . وما دام المسلمون لا يستطيعون إلى اظهار أحكام وقوانين دينهم فيها من سبيل (٩) فالديانات والعقائد التى لا تخضع للإسلام هى التى يكون معتقوها في الواقع إقليم الحرب أو دار الحرب (١٠) .

Voir, les successions ab intestat et testamentaire en droit (١) français comparé au droit égyptien, par Prof. Gaston stefani, Rev. Al-Oanoun wol Lqlisad, XXI Annic No I p.47

(٢) تعرضت لهذا المانع المادة ٨٨ هـ من كتاب الاحوال الشخصية في ذكرها للمانع الرابع

Dâr-ul Oslam. (٣)

(٤) Le Locus de l'Islam . وانظر بحثنا لأحد رشيد في مجموعة أكاديمية القانون الدولي

سنة ١٩٣٧ تحت عنوان L, Islam et le droit des geus, t. 60, p.415

Gens du Livre (٥)

Dar-ul Harl. (٦)

Le Locus de iaguerre (٧)

(٨) أنظر : عبد الوهاب خلاف في « السياسة الشرعية » سنة ١٣٥٠ هـ ص ٦٩

(٩) انظر بحثنا عن مركز الأجانب في التشريع الإسلامى L, Etat des étrangers dans la législation Islamique.

(١٠) انظر : Voir, La conception et la pratique du der. inter. privé

dans L, Islam. Recueil des Cowss, 1937 t. 60, p. 518

ولتفهم هذا المانع القائم على أساس اختلاف الدارين لدى الحنفية ، تقول إن الميراث في المذهب الحنفي يبنى على أساس العصمة والولاية فيما بين الأفراد ، سواء كان هؤلاء الآخرون مسلمين أم كانوا غير مسلمين : ذميين أو مستأمنين أو حريين .

ويلاحظ أن الذميين إنما يعيشون في دار الإسلام بناء على عقد أطلق عليه (عقد الذمة) وهو عقد مؤبد عقده معهم المسلمون حين امتد سلطانهم إلى مختلف البلدان التي فيها ثبت بعض الأهالي على عقيدتهم الأولى كالمسيحية واليهودية ، ولم يدخلوا في دين الإسلام وبمقتضاه يترك هؤلاء وما يدينون به ويعاملون معاملة طيبة ، ويأمنون في دار الإسلام على أنفسهم وأموالهم ، وإلى جوار هذا العقد المؤبد عرف عقد آخر هو (عقد الأمان) وهو خاص بتأمين الحريين الذين يفدون إلى دار الإسلام ولكنه عقد مؤقت بعام ، لأن الحريين هم من الأجانب عن المسلمين ، فهم من دار الحرب التي تعتبر دار عداة بالنسبة لدار الإسلام ، وبالنسبة للمسلمين فيها (١)

ويعني اختلاف الدار تمييز البلد وانفصاله في عسكره ونظام حكمه وأحكام قوانينه ، وهذا التمييز والاختلاف إنما ينشأ عنه انقطاع العصمة والولاية بين الأفراد ، ومن أجل ذلك يتمتع الميراث ، ويعتبر هذا الاختلاف في الدار مانعاً من الأثر بين التابعين لدولة معينة والتابعين لدولة أخرى .

وقد يكون اختلاف الدار اختلافاً حقيقياً ، وقد يكون اختلافاً حكماً ، والاختلاف الحقيقي مثاله الاختلاف الواقع بالنسبة للحربي من جهة والذمي من جهة أخرى ، وفيه يتمتع ميراث أي منهما من الآخر ، فلا توارث بينهما إذا مات الحربي مثلاً في دار الحرب وله أب أو ابن ذمي في دار الإسلام ، أو إذا مات الذمي في دار الإسلام ، وله أب أو ابن في دار الحرب .

والعلة في ذلك واضحة ، وهي اختلاف الدارين بالنسبة إليهما ، إذ ثمة تباين بين دار الذمي ودار الحربي . فدار الأول هي دار الإسلام ، ودار الثاني هي دار الحرب ، وهذا الاختلاف يقطع الولاية فيما بينهما كما سبق ، ومن شأن انقطاع الولاية امتناع التوريث القائم على أساسها ، وذلك بالرغم من اتحاد الملة بين هذين الشخصين . (٢)

والاختلاف الحكمي ، مثاله الاختلاف الحاصل بين الذمي من جهة والمستأمن من جهة أخرى ، والمستأمن هو حربي في الأصل أي من أهل دار الحرب . ولكن سمح له بالدخول في دار الإسلام بأمان خاص ، يصير بمقتضاه آمناً على نفسه وماله فيها ، وبغير هذا الأمان لا تعصم نفسه وماله في هذه الدار ، فيعتبران بمثابة فيء للمسلمين ، ويعرض لقتلهم وأسرهم إياه ما لم يعتنق الديانة الإسلامية (٣)

(١) انظر . دكتور محمد عبد النعم رياض (بك) في مبادئ القانون الدولي الخاص سنة ١٩٤٣ ص ٢٠٨ .

(٢) انظر . المراغي . السالف ص ١٠٥ .

(٣) وقد يطيل المستأمن المقام في دار الاسلام ، وحينئذ يأمره المسلمون بالخروج منها ، فان بقي بعد هذا الأمر سنة كاملة فرضت عليه الجزية وصار ذمياً ، وكذلك يعتبر ذمياً بطريق ضمني إذا حدث منه ما يدل على أنه قد أزمع التوطن والعين في هذه الدار كشرائه لأرض خراج وزراعتها والتزامه الخراج . انظر في هذا . أبا يوسف بن يعقوب في الخراج السالف ص ٢٨٧ وما بعدها .

وتوضيح هذا الاختلاف أن المستأمن هو من أهل دار الحرب، ولما كانت أئمة دار الإسلام (أ) وأئمة المسلمون، يأمانه مؤقتة بظني، فهو ليس أصيلاً في دار الإسلام ولا مستطيلاً أن يملك فيها أكثر من وقت معين، وإن فعل دخل في زمرة الذميين وطبق عليه أحكام الإسلام في شأنه هؤلاء الأخيرين وهو ليس أصيلاً في دار الإسلام يعني أنه يستطيع أن يغادرها ويؤوب إلى بلاده أو غير بلاده خارج نطاق بلاد المسلمين، ولذلك فوضعه مع الذمى في دار واحدة هي دار الإسلام لا يعني اختلاف الدار بالنسبة إليهما حقيقة، وإنما يعني اختلافها حكماً بالرغم من أن الواقع المشاهد هو أنهما في الحقيقة موجودان في دار واحدة..

على أنه لا فرق في الميراث بين حكم اختلاف الدار حكماً وحكم اختلافها حقيقة، بمعنى أن اختلاف الدار حكماً يمنع التوارث بين المستأمن والذمى تماماً كما يمنع اختلافها حقيقة التوارث بين الحرب والذمى.

وقد صدر قانون الميراث المصري، ولم يأخذ بمنع اختلاف الدارين على إطلاقه، ولفهم ما ورد فيه خاصاً بهذا المانع، نقول إن الأمر وفقاً لهذا القانون يُلخص في ثلاثة فروع رئيسية: أولها خاص باختلاف الدارين بالنسبة للتوارث بين المسلمين وغير المسلمين، وثانيها خاص باختلافها بالنسبة للمسلمين، وثالثها خاص باختلافها بالنسبة لغير المسلمين.

فأما الفرض الأول وهو المتعلق باختلاف الدارين بالنسبة للتوارث بين المسلمين وغير المسلمين فيلاحظ فيه أنه لا توارث بين المسلمين وغيرهم على الإطلاق، وهذا حظر شرعي لا أهمية ولا اعتبار لاختلاف الدارين فيه، وحظر هذا التوارث هو نفسه مانع من الإرث. بينا القول فيه فيما سبق.

وأما الفرض الثاني وهو المتعلق بالمسلمين، فالتفق عليه بغير خلاف هو أن اختلاف الدار ليس ماعاً من التوارث بينهم، أي أن المسلم يرث المسلم، مهما اختلفت دولة كل منهم وهنا نلاحظ صورتين:

الأولى: إذا كان التوارث بين مسلم مصري ومسلم غير مصري قاطن في إحدى البلاد الإسلامية وهنا يتضح تماماً أن اختلاف الجنسية حسب القوانين الوضعية الحديثة لا يمنع التوارث بين هذين المسلمين إذا قام سببه، لأن التوارث يتعلق في الإسلام بالجنسية المعنوية فيه لا بالجنسية الوضعية، والجنسية المعنوية فيه هي الجنسية الإسلامية التي يتمتع بها أبناء دار الإسلام، وما دام طرفا الميراث: المورث والمورث في هذه الصورة، هما من دار الإسلام، إذن كلا منهما يتبع بلد إسلامياً، فالتوارث بينهما واقع لأن العبرة في وقوعه هي بالجنسية الإسلامية العلمية لدار الإسلام، وليست العبرة بجنسية كل منهما بحسب القانون الوضعي في البلدين اللذين يتبعان لها. وتطبيقاً لذلك يحدث التوارث بين المسلمين في مصر والمسلمين في أي بلد من البلاد العربية: كسوريا ولبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، وكذلك المسلمين في البلاد الإسلامية

(١) يأتي المستأمن إلى دار الإسلام لأغراض شتى، منها التجارة، ومنها الدراسة..

كأندونيسيا والباكستان ؛ لأن كل هذه البلاد تجمعها دار الإسلام .

الثانية : إذا كان التوارث بين مسلم مصري ومسلم غير مصري قاطن في أى بلد من بلاد العالم غير البلاد الإسلامية أو متجنس بجنسية ، وهنا يحدث التوارث بينهما ، وذلك متفق عليه بغير خلاف ؛ والعلة فيه أن ولاية المسلم في الميراث هي للإسلام مهما اختلفت الدار التي يتبعها ومهما اختلفت الجنسية الوضعية التي يتجنس بها ؛ أى أننا في هذه الصورة لا نحتاج إلى التقسيم الثنائي للعالم إلى دار اسلام ودار حرب ، لأن الدار غير معتبرة هنا في التوارث ، وتطبيقاً لذلك يقع التوارث بين المسلم المصري والمسلم الروسي أو الألماني أو النمساوي أو الفرنسي أو الانجليزى أو الأسباني أو الأمريكى ... الخ .

وأما الفرض الثالث ، وهو المتعلق بغير المسلمين ، فنفرق بشأنه بين صورتين :

الصورة الأولى : صورة ما إذا كان التوارث بين غير مسلم مصري - طرفاً أولاً - وغير مسلم من دار الاسلام - طرفاً ثانياً - وفيها يجرى التوارث بصرف النظر عما إذا كان القانون الوضعى للدولة الإسلامية التي يتبعها غير المسلم الطرف الثانى في التوارث تجيز توريث الأجنبي عنها أو تبيحه وعلى هذا يرث المسيحي الإيراني من المسيحي المصري إذا وجد سبب التوارث بينهما ، وكذلك الأمر بالنسبة للتوارث بين المسيحي الاندونيسى والمسيحي المصري ، وبالجملة يقع التوارث بين غير المسلم المصري وغير المسلم التابع لدولة إسلامية . وهذا هو المقرر في مذهب الحنفية ولم يخرج عليه قانون الميراث إذ لم ينص على ما يخالفه .

والصورة الثانية : صورة التوارث بين غير المسلم المصري . وغير المسلم التابع لبلد من دار الحرب ، وفي هذه الصورة حالتان : أولاً ما إذا كان التوارث بين غير مسلم مصري . وغير مسلم في بلد من دار الحرب لا تمنع شريعته الوضعية من توريث الأجنبي عنها . ودو في هذه الصورة المصري الغير المسلم ممن يموت من رعاياها ، فهنا يحصل التوارث ولا يعد اختلاف الدار مانعاً من التوارث .

وقد استقى القانون حكم هذه الصورة من المذهب المالكي والحنبلى ، أما المذهب الحنفى - الذى لم يؤخذ به في هذه الصورة - فقد كان يقول بأنه لا توارث بين أهل دار الحرب إذا اختلفت الدول التي يتبعون إليها ، بالمنفعة والسلطان ، ولم يكن بين دولة المورث ودولة الوارث تعاون وتناصر على أعدائهما ، وترتيباً على ذلك إذا وجد مستأمنان في بلاد الإسلام أحدهما ياباني والآخر صيني ، ومات أحدهما وكان بالآخر سبب للارث منه . فإنه لا يقع التوارث بينهما في حالين : الأولى حال ما إذا كانت حرب فعلية بين الصين واليابان . والثانية حال ما إذا لم تكن حرب بالفعل دائرة رحاها بين الدولتين ، ولكن ليس يقوم بينهما تناصر وتعاون على أعدائهما ، ويستند هذا المذهب في تقرير ذلك إلى أن الموالاة والمناصرة هي سند الوراثة . فإذا انتفت امتنع الميراث لأن مال الشخص لا يعطى لأعدائه أو أعداء قومه . (١)

(١) انظر . أحمد ابراهيم . السالف . ص ٨٨

بيد أن القانون كما سلف القول لم يأخذ بهذا المذهب وتبنى مذهب المالكية والحنابلة السالف الذكر ، لأنه يحقق التسوية بين المسلمين وغيرهم في حالة اختلاف الدار في مجال التوريث (١) وهنا نجد المشرع قد استند في تقريره لحكم هذه الصورة إلى أساس (المعاملة بالمثل) وهو أساس معروف بين الدول المتمدينة تأخذ به في مجال تنظيم علاقات أبنائها بأبناء غيرها في مجال القانون الدولي .

وثانيتها : حالة ما إذا كان التوارث بين غير مسلم مصري وغير مسلم من بلد من دار الحرب تمنع شريعته الوضعية توريث الأجنبي عنها ممن يموتون من رعاياها ، وهذه الحالة هي الحالة التي يعتبر اختلاف الدار فيها مانعاً من الارث ، وقد استقى القانون حكمها من المذهب الحنفي الذي يعد اختلاف الدارين مانعاً من الميراث في جميع الحالات .

والظاهر أن اختلاف الدار المانع من الارث في هذه الحال ، المعتبر فيه هو الاختلاف الحكمي أي اختلاف الجنسية أو الرعوية وليس مجرد الاختلاف في الإقامة ، لأنه لا عبرة باتحاد الإقامة ، ما دام ثمة اختلاف في الرعوية (٢)

وهنا يمكن التعرض بصورة غير المسلم الحربى الذى أتى إلى مصر بقصد التجارة أو الزيارة مثلاً ، ونقصد به « المستأمن » ، إذا مات في مصر وله ورثة في بلده التي هي في دار الحرب ، نقول إن المذهب الحنفي يرى في هذه الحالة وجوب وقف مال المستأمن إذا مات في دار الإسلام ، ومنها القطر المصرى . لورثة الذين في دار الحرب (٣) ، والتكييف القانوني لذلك هو أن حكم الأمان يبقى في مال المستأمن حتى بعد وفاته ، لأنه متعلق بحقه الذى اكتسبه من عقد الأمان ، وهذا الأخير يرتب للمستأمن جملة حقوق يعتبر واحداً منها وجوب إيصال مال المستأمن لورثته إذا أتمته المنية في دار الاسلام (٤)

ويمكن الأخذ بهذا الحكم الخاص بميراث المستأمن في ظل قانون الميراث ، إذ أنه يترتب على القول بأن عقد الأمان الذى يعقده المسلمون مع المستأمن في دار الإسلام يترتب عليه التزام المسلمين إيصال ماله بعد وفاته لورثته الذين في دار الحرب . وهذا الإلزام ينشأ من احترام الحرمة التي لهذا العقد وللسائر العقود في الشريعة الغراء ، ولا ينشأ من احترام ملكية المقيمين بدار الحرب ، نقول إنه يترتب على هذا القول عدم تعليق حق الخزانة العامة أى بيت المال باعتبارها مستودع الضوائع

(١) انظر . المذكرة الايضاحية في « مجموعة القوانين » السالف . ص ١٤٥

(٢) انظر . محمد أبو زهرة . السالف . ص ١١٥

(٣) قيدت المادة ٨٨ هـ من كتاب الأحوال الشخصية وقف مال المستأمن في دار الحرب لورثته الذين في دار الحرب باتحاد دارهما ، ولسنا نتهم من ذلك إلا أن يخرج عن حكم هذه المادة صورة ما إذا كان ورثة المستأمن ليسوا في دار الحرب بل في دار الاسلام ، لأن المعروف أن ماخرج عن مجال هذه الدار الأخيرة هو دار حرب ، ودار الحرب هي دار المستأمن الأصلية لأنه من أهلها ، ومقامه مؤقت في دار الاسلام ، فلا بد من اشتراط اتحاد الدارين المستأمن وورثته إلا خروج الصورة التي أسلفناها .

(٤) انظر . المراغى . السالف . ص ١٠٥

التي لا يعرف لها مالك ، بمال المستأمن المتوفى في دار الإسلام والمخلف ورثة في دار الحرب؛ إذ يتبين من التكييف السابق أن مال المستأمن ليس مالا ضائعاً ، لسبيين :

أولهما : أن له مالاً كافياً دار الحرب . وثانيهما . أنه مال محترم تولد احترامه من عقد الأمان نفسه وهذا هو السبب أيضاً في أن المستأمن إذا أوصى بكل أمواله لشخص في دار الإسلام ، استحق هذا الشخص هذه الأموال بصرف النظر عن حقوق الورثة ، إذ أن إرادته المنفردة في مصير أمواله هي المعبرة عند المسلمين الذين عقدوا معه عقد الأمان ، ذلك العقد الذي ترتب عليه وجوب صيانة أمواله (١) .

ولسنا نستند كذلك في الأخذ بهذا الحكم إلى التكييف الشرعي والقانون السالف لحسب ، وإنما نعتمد أيضاً على نص الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون المدني الجديد التي تقول بأنه « يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ، قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته » . فالأموال التي تكون ميراث المستأمن - فضلاً عن احترامها بموجب عقد الأمان ، والتزام إيصالها لورثته - تخضع كذلك لقانون المورث الذي هو هنا المستأمن أي قانون البلد الذي يتبعها هذا الشخص في دار الحرب . ويدخل في ذلك تعيين هذا القانون لورثته ، فمَن كان له ورثة في دار الحرب أو بالأحرى في البلد الذي يطبق فيه هذا القانون بحسب التعيين والتحديد الوارد فيه ، صارت مهمة الحق الذي خول لهذا الشخص بمقتضى عقد الأمان أن توصل أمواله إليهم .

بقيت مسألة أخيرة في هذا المجال ، خاصة بحق الخزاة العامة - وهي بيت مال المسلمين - باعتبارها مستودع الضوائع التي لا يعرف لها مالك فيما يتعلق باختلاف الدارين ، ولتفهم ذلك يمكن التعرض لهذه المسألة في حالتين :

الحالة الأولى : حالة ما إذا مات شخص في مصر - وهي بلد من دار الإسلام - وله تركة ، ولكن ليس له ورثة مطلقاً ، وفي هذه الحالة نجد فرضين : أولهما : أن يكون الشخص مسلماً مصرياً ، وهنا بصريح نص القانون (٢) يؤول ماله إلى الخزاة العامة ، وثانيهما : أن يكون هذا الشخص ذمياً مصرياً أو له جنسية إحدى الدول الإسلامية في دار الإسلام ، وهنا أيضاً تستحق الخزاة العامة تركته التي خلفها ، وينطبق هذا كذلك على الفرض الذي يكون فيه الذمي أحد رعايا دولة إسلامية غير مصر في دار الإسلام ، فحينئذ تكون الخزاة العامة لحكومة تلك الدولة هي التي يؤول إليها مال هذا الشخص بعد وفاته من غير وارث .

والحكم في هذه الحالة مأخوذ من المذهب الحنفي الذي يقسم بيت المال إلى أقسام ، من بينها قسم خاص بأموال الضوائع ، وأساس استحقاق الخزاة العامة لمال من لا وارث له في هذا المذهب .

(١) انظر . محمد أبي زهرة . السالف . ص ٩١

(٢) انظر . الفقرة الأخيرة من المادة ٤ من قانون الميراث ونصها . (فاذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقي منها إلى الخزاة العامة) .

لا يستند إلى أنها وارثة للمتوفى مسلماً كان أم ذمياً ، وإنما يستند إلى اعتبارها موثلاً بالضوابط التي ليس لها مالك ، وهذا مفهوم في فرض التوفى المسلم الذي لا وارث له ؛ أما في فرض المتوفى الذمي ، فيتضح هذا الأساس من القول بأن الخزانة العامة هي بيت مال جماعة المسلمين ، ولو قررنا حكم استحقاقها على أساس أنها وارثة للمتوفى الذمي لظهر التناقض في أحكام التشريع الإسلامي في شأن الميراث ، لأن هذا التشريع قد أجمع فيه على أن اتحاد الدين شرط للورثة بين المورث والمورث ، وأن اختلافه مانع من موانعها ، ومن أجل هذا لا يكون صحيحاً تكييف استحقاق الخزانة على أنها وارثة للذمي ؛ لأن هذا الأخير غير مسلم ؛ ولأنها تمثل جماعة المسلمين ، ولاتوارث بين مسلمين وغير مسلمين (١) .

ويؤيد هذا التكييف أن الخزانة العامة إذا وضعت يدها على تركة المتوفى ، فهي إنما تستولي على مال ضائع ، فإذا ادعى شخص بعد ذلك ملكيته لهذا المال وأحقيقته له ، بأن أقام الدليل على أنه الوارث لهذا المال دون سواه ، انتفت عن المال صفة الضوائع ، ووجب على الخزانة العامة أن تسلمه لهذا الشخص لأنه مالكه ، ولأنها ليست ذات أحقية في الاستيلاء عليه ، ومثل الخزانة في ذلك مثل الشخص الذي يجد شيئاً ضائعاً فيعرف عنه ، ثم يجد من يدعى ملكيته له ويقيم الأمارات المثبتة لهذه الملكية ، فعندئذ يصير واجباً على الملتقط أن يسلم إليه ماله الذي فقده (٢) .

وهذا التكييف أخذ به القضاء المصري بالفعل (٣) ، وأوجب الأخذ به في القانون المصري بعض الفقهاء (٤) ، ويشترك المذهب الحنفي في القول به المذهب الحنبلي وبعض المالكية كذلك ، وخالفه بعض الشافعية ، الذين اعتبروا الأساس في استحقاق الخزانة العامة للتركات الضوائع ، هي أنها وارثة من لا وارث له ، إذ أنها تمثل جماعة المسلمين ، ودولاء يستحقون الأموال التي يخلفها من يموت دون وارث ، كما أنهم يعقلون عن جنائية من لا عاقلة له ، فالزامهم هذا العقل الذي يوجبهم كون المعقول عنه لا عاقلة له يقابله حقهم في أن يرثوا مال من لا وارث له (٥) .

غير أنه يلاحظ أن قيمة هذا الخلاف في تكييف استحقاق الخزينة العامة ضئيلة الشأن من الناحية العملية ، مادام أن النتيجة العملية لكل من المذهبين واحدة ، إذ تمثل في استحقاق بيت المال ، لمال المتوفى من غير وارث ، وتقتصر قيمته على الناحية النظرية ، وهي مهمة في هذا المجال من حيث التناقض الذي يظهر من الرأي القائل باعتبار بيت المال وارثاً ، مع أن شرط الميراث اتحاد الدين ،

(١) انظر . محمد زيد الايباني في « شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية » ج ٣ ص ٢٦

(٢) انظر . محمد أبو زهرة . السالف . ص ٩٠

(٣) انظر . مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر ص ١ ص ١٠٨ حكم محكمة النقض المصرية في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ ، مجلة التشريع والقضاء ص ٥٢ ص ٢٤٣ - ٢٤٥ . استئناف مختلط ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٠ .

(٤) انظر . دكتور عز الدين عبدالله في « القانون الدولي الخاص المصري » ج ٢ في تنازع القوانين سنة

١٩٥٣ ص ٢٧١

(٥) هذا فضلاً عن أن السنة قلت . (أنا وارث من لا وارث له) . انظر . شرح السراجية ص ١٧ وانظر

أحمد إبراهيم في مجلة القانون والاقتصاد ص ٤ ص ٥١ .

ولا اتحاد في الدين بين المورث إذا كان ذمياً وبين جماعة المسلمين ، وهم من يمثلهم بيت المال (١) على أننا نسطيع أن نؤكد أن القانون المصري في عمومته قد تبنى تكييف المذهب الحنفي القائل باستحقاق الخزانة العامة لركة من لا وارث له لا على اعتبار أن هذا حق من حقوق الإرث مخول لها بل على اعتبار أنها مستودع الضواتع ، والدليل على ذلك النص الوارد في قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٩١٨ من هذا القانون على أنه :

« على الوصى أن يثبت حالة التركة بمحضر جرد ، ولا يمكنه أن يبيع المنقولات إلا بالأوضاع المبينة في هذا القانون لبيع الأشياء المحجوز عليها .

وإنما عين غير مصلحة الأملاك وصياً على التركة وجب عليه أن يبلغ تلك المصلحة خبر تعيينه في عشرة أيام ، وعلى المصلحة المذكورة أن تباشر في بلد المتوفى الأصلي التحريات اللازمة لمعرفة ما إذا كان هناك ورثة .

فإذا لم يظهر أى وارث في خلال سنة من تاريخ التبليغ المشار إليه في الفقرة السابقة ، وجب على الوصى أن يسلم التركة باعتبارها تركة بلا وارث إلى مصلحة الأملاك .

الحالة الثانية : حالة ما إذا مات شخص غير مسلم في مصر (أو في دار السلام) وكان هذا الشخص قد استؤمن بأمان المسلمين أى صار أجنبياً مستأماً ، وكان له تركة لم يخلف لها وارثاً ، فهنا في هذه الحالة يجب إعمال القاعدة العامة وتطبيقها ، وعلى ذلك نجد أن تركته تؤول إلى بيت المال كذلك باعتباره خزينة المال الذى لا مالك له .

غير أن البحث يشور فيما يتعلق بالقانون الواجب الأخذ به فيمن يعتبر وارثاً لهذا المستأمن ، أهو قانون دولته التى ينتمى إليها ومنها أتى (وهى من دار الحرب) أم هو قانون الدولة الإسلامية (مصر) التى توفى فيها ، أى قانون افتتاح التركة ؟

ونرى في هذا المجال أن القانون المعتبر في هذه الحال ، هو قانون الدولة الأجنبية التى يتبعها المستأمن ، وذلك تفريعا على القول بأن مال المستأمن يوقف حال موته في مصر أو في البلد من دار الاسلام ويسلم لورثته في بلاده ، لأن ذلك ما يوجب عقد الاستئمان ، وعلى ذلك إذا اعتبر شخص بحسب قوانين الدولة الأجنبية وارثاً للمستأمن ، كان له ماله الذى توصله إليه الدولة الإسلامية التى توفى فيها هذا الأخير ، وكذلك إذا لم يوجد من يعتبر بحسب قوانين تلك الدولة الأجنبية وارثاً له ، صار مال المستأمن مالا ضائعاً لا مالك له ، تأخذه الخزانة العامة للدولة المصرية التى أسلم روحه

(١) أخذت بعض التشريعات الأجنبية كالتشريع المدنى الألمانى (فى م ١٩٣٦) والتشريع المدنى السويسرى (فى م ٤٦٦) بفكرة اعتبار الدولة وارثة لمن يموت خلفاً لركة لا وارث لها ، انظر فى ذلك وفيما يؤدى إليه تكييف حق الدولة فى تركة من لا وارث له على أنه من حقوق الارث . دكتور رياض . السالف . ص ٤٤٦ . أما التشريعات التى لم تنص صراحة على تكييف حق الدولة فى أخذ تركة من لا وارث له كالتشريع الفرنسى ، ففيها تعددت الآراء وتباينت . انظر فى ذلك . دكتور حامد سلطان فى تطبيق أحكام المواريت بحلة الحقوق سنة

فيها ، إذا لم يكن قانون دولته ينص على مآل تركه رعاياها الذين يموتون من غير وارث في خارجها ، فإذا كان هذا القانون يعتبر خزانة دولته هي الوارثة في هذه الحالة ، كان المعتبر هو حكم القانون الأجنبي ، وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من المادة السابعة عشرة من القانون المدني المصري السالفة الذكر ، والتي تنص على أنه :

« يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ، قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته » .

المراجع

(المواريث علما وعملا) لأحمد إبراهيم (بك) سنة ١٩٤٢ - (أحكام التركات والمواريث)
لمحمد أنى زهرة - (التشريع الإسلامى لغير المسلمين) لعبد الله مصطفى المراغى - (السياسية
الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية) لعبد الوهاب خلاف (بك) - (شرح الأحكام الشرعية
فى الأحوال الشخصية) لمحمد زيد الأياني - (كتاب الخراج) لآبى يوسف يعقوب بن إبراهيم الطبعة
الثانية ١٣٥٢ - (كتاب الأحكام السلطانية) لآبى الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى الماوردى
سنة ١٩٠٩ م - (فتح المبدى بشرح مختصر الزبيدى) لعبد الله الشرقاوى - (شرح السراجية)
للسيد الشريف مع حاشية الفشارى - (فتح القدير) لابن الهمام ١٣١٥ هـ - (ابن عابدين)
للسيد محمد أمين الشهير بابن عابدين ١٣٢٣ هـ - وشرح قانون الوصية لمحمد أنى زهرة -
(مبادئ القانون الدولى الخاص) للدكتور محمد عبد المنعم رياض (بك) سنة ١٩٤٣ (القانون
الدولى الخاص المصرى) للدكتور عز الدين عبد الله ١٩٥٣ .

Les successions ab intestat et testamentaire en droit francais comparé
au droit égyptien, par Prof. Gaston Stefani, Rev. al - Qanoun wal
Iqtisad XXI^e année No 1

L. Islam et le droit des gens, par Ahmed Rechid, Recueil des cours,
Académie de Dr Inter. 1937 t. 60

La conception et la pratique du dr. inter. privé dans l' Islam par
Choucri Cardahi Recueil des Cours op. cit.

قوانين ودوريات :

القانون المدنى - قانون المرافعات المدنية والتجارية - قانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ -
ومذكرته التفسيرية - وتقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب على مشروعه - قانون
الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - كتاب الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية لقدرى باشا .
مجلة التشريع والقضاء - مجلة القانون والاقتصاد - مجلة الحقوق - مجموعة القواعد القانونية
لمحمود عمر .

Code Civil annoté d'après la doctrine et la jurisprudence par M. Henry
Bourdeaux

بحث

نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

قدمها وكيلها الاستاذ سيف النصر زكى

إلى محكمة القاهرة الابتدائية فى القضية رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٢ أحوال شخصية

موضوع البحث :

- ١ - القانون الواجب التطبيق للفصل فى قضايا التطلاق إذا كان الزوج بريطانى الجنسية قبرى الأصل .
- ٢ - حكم القانون المذكور فيما يتعلق بالتطلاق للهجر والقسوة فى المعاملة .

موجز الوقائع :

بتاريخ ٩/٥/١٩٥٢ قدمت السيدة د . ا طلباً إلى رئيس دائرة الأحوال الشخصية للأجانب بمحكمة القاهرة الابتدائية ، ذكرت فيه انها تزوجت بتاريخ ٢٣ / ٨ / ١٩٤٧ من المستر ا . ب . ك وبعد مضى خمسة اشهر من تاريخ الزواج هجرها زوجها ولم يعد اليها كما لم ينطق عليها ، ثم طلبت الحكم بتطليقها منه نتيجة خطئه وعلى مسئوليته .

وبتاريخ ١٩ / ٨ / ١٩٥٢ حضر الزوجان امام رئيس الدائرة الذى استمع إلى كل منهما فأصرت الزوجة على أن زوجها هجرها واضافت أنه كان يضربها ويسبها وانها لا يمكنها أن تعاشره ، وقال الزوج إنه لم يهجرها كما تقول ولم يترك منزل الزوجية بل أن الزوجة هى التى تركت المنزل وبعد سماع أقوال الزوجين حاول الرئيس أن يوفق بين الزوجين فلم يقدر النجاح لمحاولة فأحال القضية إلى المحكمة بهيئتها الكاملة للفصل فى موضوع طلب التطلاق

البحث القانونى :

طبقاً لقاعدة الاسناد الواردة فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من القانون المدنى المصرى يسرى على التطلاق قانون الدولة التى ينتمى اليها الزوج وقت رفع الدعوى ولما كانت الزوجة قد قدمت شهادة صادرة من قسم الشئون القنصلية بالسفارة البريطانية جاء فيها أن الزوج المدعى عليه بريطانى الجنسية British Subject ومن أصل قبرى وببناء على ذلك وعملاً بقاعدة تنازع القوانين سالفه الذكر يكون القانون البريطانى هو الواجب التطبيق للفصل فى موضوع الدعوى . ولكن القانون الذى يسرى داخل المملكة المتحدة The United kingdom ليس قانوناً موجوداً بل توجد عدة شرائع منها مثلاً القانون الانجليزى The English law والقانون المالطى وهو عبارة عن أوامر أصدرها حاكم جزيرة مالطة واغلبها مقتبس من الشريعة الكاثوليكية ولذلك توجد القوانين التى تطبق

في جزيرة قبرص وبعضها ديني كالشريعة الارثوذكسية ومن ثم فازاء تعدد الشرائع على هذا النحو يصح التساؤل عن أية شريعة منها هي التي يجب تطبيقها على الحالة المعروضة ؟

نصت المادة ٢٦ من القانون المدني المصري على أنه « متى ظهر من الأحكام الواردة في المواد المتقدمة (وهي المواد التي تضمنت قواعد الاسناد) أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تعدد فيها الشرائع فإن القانون الداخلي لتلك الدولة هو الذي يقرر أية شريعة من هذه يجب تطبيقها ، فهل توجد قاعدة داخلية في التشريع البريطاني تحدد الشريعة الواجبة التطبيق في كل حالة على حدة ؟

تظهر أهمية الاجابة على هذا السؤال إذا لاحظنا أن الزوج المدعى عليه والذي أشارت قاعدة الاسناد الواردة في م ١٣ فقرة ثانية مدني مصري بتطبيق قانونه ، قبرصي الأصل كما سلف القول ، والواقع أنه لم ترد قاعدة تشريعية داخلية في القانون البريطاني لبيان أية الشرائع المتعددة التي تكون في مجموعها القانون المذكور ، هي التي تطبق دون غيرها في كل حالة من الحالات التي تعرض في العمل ، وعلة ذلك أنهم في المملكة المتحدة وطبقا لما استقرت عليه أحكام القضاء عندهم يخضعون مسائل الأحوال الشخصية لقانون الموطن Lex Domicilli كما هي القاعدة في كل الشرائع الانجلو سكسونية وهم يعنون بالمواطن هذا الموطن بمعنى الذي وضعه العلامة دايسى Dacey الذي يقول إن كل شخص إما أن يكون له موطن أصلي Domicile of Origin أو موطن مختار Domicile of Choice فالموطن الأصلي هو الذي يتحدد بمكان ولادة الشخص على خلاف النوع الثاني من الموطن إذ يكتسبه الشخص بفعله بعد ميلاده (راجع مؤلف المرسوم الدكتور عبد الحميد أبو هيف في القانون الدولي الخاص في أوروبا ومصر طبعة سنة ١٩٤٧ من ص ٧٨ إلى ص ٩٧) .

هذا هو التعريف الذي وضعه دايسى للموطن بنوعيه وهو يغير تعريف المادة ٤ من القانون المدني المصري للموطن فهي تنص على أن « الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وما دام تعريف الموطن قد اختلف في كل من القانونين المصري والبريطاني فيتعين الرجوع إلى القانون المصري وحده والاعتداد بالتعريف الذي ورد فيه لأن المسألة هنا تعتبر مسألة أوصاف قانونية أي تكييف qualific ation وهي معروضة على المحكمة مرتبطة بقاعدة من قواعد الاسناد ومسائل الأوصاف التي يكون الغرض من بحثها تحديد ضوابط الاسناد أي تعيين القانون الواجب التطبيق للفصل في العلاقة القانونية المطروحة على المحكمة يكون المرجع فيها دائما إلى القانون المصري وحده على اعتبار أنه قانون القاضي Lex Fori واعمالا لصريح المادة العاشرة من القانون المدني التي تنص على أن « القانون المصري هو المرجع في تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها القوانين لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها ، .

والأخذ بتعريف الموطن الوارد في القانون المصري وحده دون القانون البريطاني يؤدي إلى نتيجتين هامتين وهما :

أولا : وجوب اعتبار المدعى عليه - أي الزوج في الحالة المعروضة - مستوطنا في مصر فقط ما دام الثابت أنه مقيم إقامة عادية مستمرة في مصر منذ تاريخ زواجه .

ثانيا : أنه لو أتبعنا قاعدة تطبيق قانون الموطن التي تحكم الأحوال الشخصية عند البريطانيين لترتب على ذلك وجوب تطبيق القانون المصري وحده في قواعده الموضوعية للفصل في موضوع الدعوى الحالية الأمر الذي يعتبر إحالة خارجية Renvoi Externe من القانون البريطاني إلى القانون المصري وهو مالا يسمح به المشرع المصري الذي نص صراحة في المادة ٢٧ من القانون المدني على أنه إذا تقرر أن قانوناً أجنبياً هو الواجب التطبيق فلا يطبق منه إلا أحكامه الداخلية دون التي تتعلق بالقانون الدولي الخاص . فالمشرع المصري لا يجوز الأخذ بنظرية الإحالة Renvoi والأعمال التحضيرية لهذا النص صريحة وقاطعة في هذا المعنى إذ جاء فيها : تنص المادة ٢٤ على وجوب تطبيق الأحكام الموضوعية في القانون الأجنبي الذي تقضى النصوص التالية بتطبيقه دون القواعد التي تتعلق بالقانون الدولي الخاص . وهي بهذا لا تجيز الأخذ بفكرة الإحالة وتعمم الحكم الوارد في المادة ٣١ من لائحة التنظيم القضائي المختلط فلا تقصره على الأحوال التي نصت عليها هذه اللائحة بل تجعله شاملاً لقواعد الإسناد جميعاً ولم ينهج المشرع نهج بعض التشريعات في إجازة الإحالة إذا كان من شأنها أن تقضى إلى تطبيق القانون الوطني أو في إجازة الإحالة إطلاقاً ذلك أن قاعدة الإسناد حين تجعل الاختصاص التشريعي لقانون معين تصدر عن اعتبارات خاصة ، وفي قبول الإحالة أيا كان نطاقها تفويت لهذه الاعتبارات وتقض لحقيقة الحكم المقرر في تلك القاعدة ... ، وبعبارة أخرى فإن عدم جواز الأخذ بقاعدة تطبيق قانون الموطن المتبعة في بريطانيا مرده إلى طبيعة القاعدة المذكورة إذ أن وظيفتها هي بيان القانون الواجب التطبيق على المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية أيا كان موطن الشخص ولا تقتصر وظيفة القاعدة المذكورة على حالة التنازع بين القانون البريطاني وأحد القوانين المتعددة التي يسرى كل منها في إقليم معين من أقاليم المملكة المتحدة (وهذه الصورة تنأى عملاً عندما يثبت أن الشخص متوطن في هذا الأقليم) بل إنها قاعدة مطلقة ومتبعة عندهم باضطراد في كل صور تنازع القوانين ومن ثم فهي على ضوء الغرض الذي وضعت لتحقيقه تعتبر ولاشك من قواعد القانون الدولي الخاص Règle de droit international وذلك لأن هذه القواعد الأخيرة هي ، في فقه القانون الدولي الخاص ، عبارة عن تلك المجموعة من القواعد التي يضعها مشرع دولة ما لبيان القانون الذي يطبق عندما يتنازع قانونان أو أكثر حكم علاقة قانونية معينة ، وإذا كانت طبيعة قاعدة تطبيق قانون الموطن المتبعة في بريطانيا قد تحدت على هذا النحو على ضوء الوظيفة التي تقوم بها هناك فبناء على ذلك يمتنع على القاضي المصري أن يأخذ بها فيما يعرض عليه من أحوال تنازع القوانين وذلك بصريح نص المادة السابعة والعشرين من القانون المدني السالف ذكرها ، منعا للإحالة التي رفض المشرع المصري الأخذ بها .

وإزاء عدم وجود قاعدة داخلية في التشريع البريطاني تبين أية شريعة من الشرائع المتعددة التي يتكون منها التشريع المذكور هي الواجبة التطبيق وعدم إمكان الأخذ بقاعدة قانون الموطن المتبعة عندهم تجنباً للإحالة التي ترتب حتماً على الأخذ بها في مصر نرى أنه لا مفر من تطبيق القانون الإنجليزي The English law وحده باعتباره قانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى ونعني بالقانون

الانجليزي في هذا الصدد القانون المسمى Matrimonial Causes Act. 1937 وطبقا لأحكام القانون المذكور يجوز لكل من الزوجين أن يطلب التطلاق من زوجه الآخر لأسباب عدة منها الهجر والقسوة في المعاملة إذ أنه ينص في المادة الثانية منه على :

a) petition for divorce may be presented ... either by the husband or the wife on the ground that the respondent :

b) has deserted the petitioner without cause for a period of at least three years immediately preceeding the presentation of the petition.

ومعنى هذه الفقرة أنه يجوز لأي الزوجين أن يطلب التطلاق إذا كان زوجه الآخر قد هجره بدون سبب لمدة الثلاث السنوات السابقة مباشرة على رفع الدعوى على الأقل .

وطبقا لما استقر عليه الفقه والقضاء في إنجلترا لا يمكن وضع ضابط لما يعد هجراً وفي هذا الصدد يقول السير هنري ديوك الرئيس السابق لمحكمة التطلاق في إنجلترا :

« إن أحدا من القضاة لم يحاول أن يضع تعريفا للهجر ولا يحتمل أن ينجح أحد في ذلك نظراً للتغير المستمر في الطريقة التي يرفض بها الناس القيام بواجباتهم الأولية ... الخ ، فالمسألة إذن مردها إلى رأى المحكمة التي تستخلص من ظروف كل حالة على حدة ما إذا كان قد حصل هجر أم لا والمهم أن تثبت من توافر الخصائص الثلاث الآتية التي يجمع الشراح الانجليز على اشتراط توافرها للقول بحصول الهجر :

أولا : حالة الهجر الواقعية أى يلزم وجود حالة افتراق فعلي

ثانيا : أن يكون الافتراق قد حصل بقصد الهجر أى يلزم أن تتوفر نية الهجر animus Deserendi وهي عبارة عن نية وضع حد للحياة الزوجية المشتركة .

ثالثا : أن يكون الهجر قد تم بدون رضا الزوج المهجور فإذا توافرت هذه العناصر الثلاث ودام الهجر لمدة الثلاث السنوات السابقة مباشرة على رفع الدعوى فإنه يسوغ التطلاق ، والهجر عادة يتخذ إحدى صورتين وهما :

١ - الهجر العادى Ordinary Desertion وفي هذه الصورة يترك أحد الزوجين الآخر وتتوافر باقي الشروط فيعتبر الزوج التارك هاجرا والزوج المتروك مهجورا

٢ - أو أن يسلك أحد الزوجين سلوكا يقصده وضع حد للحياة الزوجية المشتركة بحيث يعتبر سلوكه هذا سيئا وجيها لكي يتركه الزوج الآخر وهذه الصورة من الهجر يطلق عليها Constructive Desertion وفيها يعتبر الزوج التارك مهجورا أما الزوج الذى تسبب بتصرفه في هذا الترك فهو الزوج الهاجر . وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن ترك أحد الزوجين للآخر لا يعد من جانب التارك هجرا إذا كان هناك سبب وجيه اضطره إلى ذلك بل قد يعتبر الزوج التارك مهجورا اما ان انعدم السبب المقبول فإن تركه لزوجته يعتبر هجرا من النوع العادى بشرط توافر باقي الشروط .

ومن الأسباب المقبولة في هذا الصدد والتي تتيح لأحد الزوجين أن يترك الآخر دون أن يعتبر فعله هجرا ، القسوة في المعاملة والخيانة الزوجية كما يعد سببا وجيها في رأي قاضي القضاة Asquith أى سلوك تكون معه الحياة الزوجية غير محتملة مع الزوج الآخر بشرط أن يتجاوز هذا السلوك نطاق ما ارتضاه كل من الزوجين في حالتى الشدة والرخاء ، أما الأمور النافهة التي تعرض في الحياة الزوجية فلا تعد سببا وجيها يسوغ الهجر .

هذا هو الهجر كسبب للتطليق في القانون الانجليزي وحكمه اما عن القسوة في المعاملة فنص القانون المذكور كالآتي :

c) That the respondent has since the celebration of the warriage treated the petitioner with cruelty .

وكما هو الحال في الفقرة السابقة من النص نفسه والخاصة بالهجر فان القانون وإن أجاز التطليق للقسوة في المعاملة إلا أنه لم يعرفها ومن ثم يتعين الرجوع إلى آراء الشراح الإنجليز وأحكام المحاكم هناك لمعرفة ماهية القسوة في المعاملة التي تبرر التطليق

فحسب رأى الفقهاء يمكن تعريف القسوة في المعاملة بأنها السلوك الذي من شأنه أن يعرض الحياة أو عضو من أعضاء الجسم أو الصحة البدنية أو العقلية فعلا للخطر أو الذي يخشى من حدوث هذا الخطر .

Cruelty in law is defined as conduct of such a character as to have caused danger to life, limb or health or as to give rise to reasonable fear of such danger.

وفي تقدير ما يعد قسوة يجب ملاحظة الحالة الصحية والعقلية للزوجين وأخلاقهما ومركزهما الاجتماعي وبالجملّة تراعى ظروف كل قضية على حدة .

أما القضاء فبعد أن كان يستلزم حدوث الخطر فعلا لحياة أحد الزوجين أى أن يلحق صحته خطر فعلى نتيجة معاملة زوجه الآخر لكي يحكم بالتطليق على أساس القسوة تدرج إلى اعتبار القسوة متوافرة إذا كان من شأن سلوك أحد الزوجين أن يترتب عليه الخطر سالف الذكر إذا ما كانت نسبة الاضرار متوافرة ثم استقر أخيراً على أنه إذا ثبت ان الحياة الزوجية أصبحت مستحيلة بين الزوجين وان في استمرارها خطراً على الحياة أو الصحة نتيجة تصرفات أحد الزوجين جاز الحكم بالتطليق للقسوة في المعاملة ولو لم تكن هناك نية الاضرار ، بل وقد استقر الرأى هناك على أن مجرد القسوة المعنوية Mental cruelty وحدها تكفى للتطليق ولكن بشرط أن يتوافر عنصر عنف جسماني .

an element of physical Violence

مراجع

١ - مؤلف This is the law on Marriage, Divorce and Separation by : H. B. Grant, london 1948 p. 49, 50, 5172.

٢ - مؤلف Rayden on Divorce , Fifth Edition 1949 p. 84. 100

٣ - وحيثيات الحكم الصادر في قضية رسل والمنشور في موسوعة تقارير القانون في الدعاوى الاستثنائية بمجلس اللوردات سنة ١٨٩٧ ص ٤٠٢ وقضية ما كينزي ص ٤٠٣ والأحكام المنشورة في الموسوعة الإنجليزية والامبراطورية ص ٢٨١ بند ٢٥١٩ وبند ٢٥٢٣ و ص ٢٨٣ بند ٢٥٣٦ و ص ٢٨٤ بند ٢٥٥٥ والحكم الصادر في قضية سكوير سنة ١٩٤٨ وهو منشور في موسوعة تقارير القانون الإنجليزي سنة ١٩٤٨ الجزء الثاني ص ٥ وما بعدها .

طلبات النيابة في القضية :

طلبت النيابة إحالة القضية إلى التحقيق لكي تتمكن المدعية بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة من اثبات أن زوجها المدعى عليه هجرها بإرادته وبدون رضاها وبدون سبب مدة الثلاث السنوات السابقة مباشرة على رفع الدعوى وأنه كان يمتدئ عليها بالضرب والسب أثناء معيشتها المشتركة حتى يمكن الفصل في موضوع الدعوى على ضوء ما يسفر عنه التحقيق .

حكم المحكمة :

حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق كما طلبت النيابة وبمطالبة الحكم تبين أنه متفق ومذكرة النيابة في البحث القانوني وقد أخذت المحكمة نفسها بهذا البحث في الحكمين اللذين أصدرتهما في القضيتين رقم ١٧١ سنة ١٩٥١ ورقم ٢١٨ سنة ١٩٥٢ أحوال شخصية .

تعليق على بحث مدى سلطة النيابة في تنفيذ أحكام الحبس الصادر من المحاكم الشرعية للسيد الأستاذ عادل عجينة المحامي

لغت نظري في العدد الأخير من مجلة المحاماة ذلك البحث القيم الذي قدمه زميلي الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر . وبما اتى من المشتغلين بالقانون أمام المحاكم الوطنية والشرعية على السواء وقد حصلت على دبلوم الدراسات العليا في الشريعة الإسلامية ويهمني كما يهم المشتغلين بالقانون عامة وضع الأمور في نصابها وعرض وجهات النظر المختلفة حتى يفصل فيها بأمر قاطع من السلطات التشريعية وحتى تحدد حقوق الأفراد وتستقر أحوالهم لذلك رأيت أن أعلق على هذا البحث القيم بما يلي :

نلاحظ بادىء ذي بدء أن مصر تعدد جهات القضاء بالنسبة لظروفها الخاصة فقد كانت المحاكم إلى الأمس القريب هي المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية والمجالس الحسينية والمجالس المالية والمحاكم الشرعية ... الخ ولما انتهت فترة الإنتقال في سنة ١٩٤٩ أصبحت المحاكم في مصر هي المحاكم الوطنية (لا الأهلية وانضمت إليها المجالس الحسينية التي أصبحت تسمى بالمحاكم الحسينية ثم سميت أخيراً بمحاكم الأحوال الشخصية - أي أنها أصبحت دائرة من دوائر المحاكم الوطنية) والمحاكم الشرعية والمجالس المالية .

فالأصل إذن أن القضاء وإن اختلفت جهاته (أي سواء كان صادراً من محاكم جنائية أو محاكم مدنية أو محاكم شرعية أو مجالس عسكرية أو محاكم ثورة أو محاكم غدر ... الخ) إلا أنه كل لا يتجزأ ولا تفرقة بين هذا الحكم أو ذاك مادام أنه قد صدر طبقاً للقانون وفي الحدود المرسومة بالقانون . فاذا قضى الحكم بعقوبة مقيدة للحرية أو بالغرامة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم فيجب على النيابة تنفيذ الحكم فوراً والدليل على ذلك :

أولاً - نصت المادة ٤٦١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على أن يكون تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وفقاً لما هو مقرر بهذا القانون .

ثانياً - ونصت المادة ٤٦٢ على أنه : على النيابة العامة أن تبادر إلى تنفيذ الأحكام الواجبة بالتنفيذ الصادرة في الدعوى الجنائية - ولها عند اللزوم أن تستعين بالقوة العسكرية مباشرة .

ثالثا - نصت المادة ٣ من قانون الإجراءات على انه « لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص » .

كما نصت المادة ١٠ من نفس القانون على انه لمن قدم الشكوى او الطلب ان يتنازل عنها في اى وقت إلى ان يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل » .

قد ذكرت هاتين المادتين لايين أن الدعوى الجنائية لا ترفع إلا بناء على طلب المضرور الذى اصابه ضرر وله ان يتنازل عنها . وقد يقال إن هذا بالنسبة للدعوى الجنائية فقط اى التى ترفع امام المحاكم الوطنية ولكن النصوص الواضحة لا تسمح لنا بهذا الاستنتاج فالمدعى فى دعوى النفقة الذى يطلب التنفيذ البدنى على المدين المحكوم عليه بالنفقة إنما يحرك الدعوى ضد مدينه وله ان يتنازل عنها كما ان له ان يتصالح معه فى اى وقت شاء بل بعد صدور الحكم بالحبس بل واكثر من ذلك له ان يطلب الإفراج عنه فى أى وقت شاء وليست هذه الحالة فريدة فى نوعها فعندنا دعوى الزنا يحركها المجنى عليه (الزوج او الزوجة) وله ان يتنازل عنها بل وله ان يطلب الإفراج عنه بعد تنفيذ الحكم عليه . قد يقال ان هناك فرقا بين الأثنين فى دعوى الحبس يستطيع المحكوم عليه دفع المبلغ المحكوم عليه فيفرج عنه فوراً فى حين انه فى دعوى الزنا يجب ان يطلب الإفراج الزوج المجنى عليه وأنا اقرر هنا هذه الحقيقة ولكن كما نعلم فان القانون ليس بنصوص جامدة كما انه ليس دستوراً منزلاً بل انه مجموعة من القوانين والنظم ليس تلائم المجتمع وتقدم وتتطور بتقدمه وتطوره فاذا كانت العدالة تقضى ان تفرج عن المدين فليس هناك ما يمنعنا من ذلك فما القضاء والمحاكم إلا لتحقيق العدالة .

رابعا - نصت المادة ٤٦١ على ان يكون تنفيذ الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وفقاً لما هو مقرر بهذا القانون . والأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية يكون تنفيذها بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية وفقاً لما هو مقرر بقانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

فدعوى الحبس المرفوعة امام المحكمة الشرعية إنما هى دعوى جنائية من نوع خاص والحكم فيها يشمل الحكم بالعقوبة والمبلغ المدين به فان قام المدين بدفع متجمد النفقة سقط الحكم وإن لم يتم بدفعه وجب على النيابة العمومية تنفيذ العقوبة وكان على المحكوم لصالحه اتخاذ الاجراءات المدنية كالحجز والتنفيذ الجبرى لتنفيذ الحكم الصادر لصالحه بصرف النظر عن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ، فتنفيذ العقوبة اذن لا يمنع من التنفيذ الجبرى لحكم النفقة .

خامسا - نصت المادة ٤٧٨ من نفس القانون على أن « تنفيذ الأحكام الصادرة بالعقوبات المقيدة للحرية فى السجون المعدة لذلك بمقتضى أمر يصدر عن النيابة العامة على النموذج الذى يقرره وزير العدل » .

إذن حدد القانون بما لا يدع مجالا للشك أن تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية يجب أن يصدر بمقتضى أمر يصدر من النيابة العامة فالقول بان حكم الحبس ينفذه رجال الادارة دون رجال النيابة العامة قول بعيد عن الصواب .

سادسا - نص للقانون على أن الاشراف على السجون من اختصاص النيابة العامة وإذا رأت مسجوناً دون أن يصدر عليه حكم فيجب أن تفرج عنه فوراً وللأفراد أن يطلعوها بذلك وهي تنتقل في هذه الحالة فوراً .

سابعا - يبدو أن حضرة الزميل عرف الدعوى الجنائية أو تصورهما بأنها المحكمة التي يجلس بها وكيل نيابة . وله أن يتصورها كذلك وهذا هو الأصل ولكن إذا قرر القانون أنه لا حاجة لتمثيل النيابة في بعض الحالات فليس هناك ما يمنع صدور حكم جنائي دون تمثيل النيابة بالجلسة والامثلة على ذلك كثيرة منها :

١ - دعوى النفقة الشرعية وهي ما تسمى بدعوى التنفيذ البدني أو الاكراه البدني أو دعوى الحبس أو الدفع .

٢ - نصت المادة ٢٤٣ من قانون الاجراءات على أن ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها فإن لم يمثل وتمادي كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة أو بتغريمه جنياً واجداً ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه

ولاشك أن الشارع يقصد هنا المحاكم المدنية والجنائية على السواء لأن النظام هنا عام يشمل جميع المحاكم وإذا سلمنا بذلك كان معنى ذلك أن للقاضي المدني أن يصدر حكماً جنائياً بدون تمثيل النيابة في الدعوى وعلى الرغم من ذلك يرسل المحكوم عليه إلى النيابة لتنفيذ الحكم عليه فوراً .

٣ - محكمة الغدر تصدر الأحكام بها وتقوم بتنفيذها النيابة العامة رغم أنها ليست أحكاماً جنائية ورغم أنها ليست محكمة جنائية رغم تمثيل النيابة فيها .

٤ - محكمة الثورة تصدر أحكامها طبقاً للقانون وتقوم النيابة بتنفيذ أحكامها المقيدة للحرية وغير المقيدة للحرية على السواء . قد يقال إن محكمة الثورة تمثل بها النيابة العامة وهذا غير صحيح فالذي يمثل الاتهام بمحكمة الثورة إنما هو مكتب الادعاء وهو تابع لمجلس قيادة الثورة وليس تابعا للنيابة العمومية .

يتضح لنا من كل ما تقدم ان دعوى الحبس ليس دعوى شرعية كما يسميها زميلي وإن كان مصدرها الشريعة الإسلامية إلا أنها دعوى تستند إلى القانون وحينما أصدرت السلطة التشريعية هذا القانون رأت أن من العدالة بل ومن المصلحة العامة أن تجعل المحكمة الشرعية التي نظرت قضية النفقة وعرفت ظروفها وأحاطت علماً بالخصوم وبمخالفاتهم وعلاقاتهم بعضهم ببعض ولما رأت أن سبب الحبس مرتبط بدعوى النفقة رأت أن تعطى المحكمة الشرعية سلطة الحبس المتفرع من حق النفقة لنفس القاضي وجمعت في يده بذلك النفقة والحبس ولذلك اشترطت اللائحة رفع دعوى الحبس أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بالنفقة ولا يخفى علينا أن هذا الاختصاص وإن ظهر لنا غريباً اليوم - أي أن نرى محكمة شرعية تحكم بالحبس أو بعقوبة مقيدة للحرية - إلا أنه في الواقع ليس بغريب

ذلك لأن القضاء الشرعى كان يختص بالفصل فى جميع القضايا من جنائية إلى مدنية إلى حسبية ... الخ ولكن اتصرت اختصاصه أخيراً على القضاء فى الأمور الشرعية فقط الخاصة بالأحوال الشخصية وما إلى ذلك والملاحظ الآن أننا أخذنا نضيق حتى فى هذا الاختصاص فبعد أن كانت المحاكم الشرعية تقضى بالرأى الراجح من مذهب أبوحنيفة رأينا أن نقن لها بعض النصوص التى لم تنقيد فى تقنينها بهذا الرأى الراجح بل أخذنا من جميع الآراء والمذاهب بما يناسب بيتنا وعادتنا كما أننا فصلنا عنها المجالس الحسبية وأصبحت الآن محاكم الأحوال الشخصية وهى دائرة من دوائر القضاء الوطنى كل هذا دليل قاطع على أن الفكرة السائدة الآن فى مصر هى توحيد جهات القضاء وإدماجها تيسراً للمتقاضين وتحقيقاً للعدالة .

أما عن الدليل الذى يستدل به حضرة الزميل وهو نص المادتين ٢٩٣ عقوبات و ٣٧٨ من اللائحة فهما فى جانبى . فالمرجع حينما قرر بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات على أن كل من صدر عليه حكم قضائى وأجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجره حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع مقدرة عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس ، قدر أنه جعل الاختصاص بحبس المحكوم عليه بالنفقة إنما هو من اختصاص المحكمة الشرعية ابتداء نظراً للظروف التى يثبتها فيما سلف ولذلك نص المشرع على أنه لا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو بأجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن قد استفاد الإجراءات المتعارضة إليها فى المادة ٣٤٧ المذكورة . فهذا دليل قاطع على أنها دعوى جنائية وليست دعوى شرعية وبما يؤيد ذلك أيضاً أنه عند صدور الحكم فى الدعوى الجنائية طبقاً للمادة ٢٩٣ ع ستنزل المدة التى قضاها المحكوم عليه فى الحبس الذى صدر به الحكم الشرعى من مدة العقوبة الجنائية فالمرجع إذن لم يكن عابثاً أو مازحاً عند إصدار هذه الأحكام المختلفة ولكنه كان جاداً وحاشاً للمشرع أن يكون مازحاً ولذلك فانه رتب تنفيذ هذه المواد منعاً للبس فقرر تنفيذها على الوجه الآتى الذى بينه بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٣٧ وهو تنفيذ حكم المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أولاً ثم نص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ،

وأنا لا أدري لما سمي الأستاذ صلاح دعوى الحبس الأولى دعوى شرعية والأخيرة دعوى جنائية لأن الجهة التى أصدرت الحكم فى الأولى هى المحكمة الشرعية وفى الثانية هى المحكمة الوطنية أم لأن هذه صدرت بناء على لائحة المحاكم الشرعية والثانية بناء على قانون العقوبات لقد سلم معى فى بحثه أنه عند صدور الحكم فى الدعوى الجنائية طبقاً للمادة ٢٩٣ ع ستنزل المدة التى قضاها المحكوم عليه فى الحبس الذى صدر به الحكم الشرعى من مدة العقوبة الجنائية فكيف بعد هذا يقرر أنه قبل مباشرة النيابة العامة لإجراءاتها لا يعتبر حكم الحبس حكماً جنائياً وماذا إذن نسميه هل نسميه حكماً شرعياً ؟ أم نسميه حكماً فى دعوى شرعية ؟ انه حكم مقيد للحرية فهو حكم بالحبس أيا كان مصدره وما دامت النيابة العامة هى المختصة بتنفيذ العقوبات نيابة عن المجتمع فيجب أن تقوم بتنفيذ حكم

الحبس الصادر من المحكمة الشرعية باعتباره حكماً واجب النفاذ .

أما القول بأن الصيغة التنفيذية تختلف في المحاكم الشرعية عنها في المحاكم الوطنية فهذا قول مردود لأن الصيغتين وإن اختلفتا لفظاً وعبارة إلا أنهما متحدتان معنى وقصداً والعبرة بالمعنى والقاصد وليست بالالفاظ والمباني أما فيما يختص بالمادة ٣٤٩ من المرسوم بقانون ٢٥ سنة ١٩٢٩ التي تنص أن « يحصل التنفيذ بمعرفة جهات الإدارة أو من تعينه وزارة الحفانية لذلك ... » فهذا يتعاق بتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الأفراد كتتفيذ حكم الطاعة والحضانة والضم وما إلى ذلك أما تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية فهو متروك للنص العام الوارد بقانون الإجراءات ، ورجال الإدارة كالمحضر والبوليس هم الذين يقومون بتنفيذ الأحكام .

هذا هو ما توصلت إليه في بحثي عسى أن أكون قد وصلت إلى النتيجة المطلوبة وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه الخير والرشاد .

ما يطلبه المحامون

للاستاذ راغب حنا المحامى
وكيل النقابة

- ٨ -

نظام تقديم المستندات للمحاكم

يسرنا أن نسجل شكرنا لوزارة العدل والسيد المحترم وكيل الوزارة على العناية بما كتبناه في هذا الباب عن نظام تقديم المستندات للمحاكم . فلقد أرسل السيد المحترم وكيل وزارة العدل إلى السيد نقيب المحامين بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٥٤ كتاباً طواه على صورة من المنشور الذى اذاعه سيادته على المحاكم بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥٤ فى هذا الشأن ونصه :

وزارة العدل

التفتيش الادارى والكتابى

بشأن تنظيم استلام وتسليم المستندات التى يقدمها
السادة المحامين والمتقاضون لأفلام الكتاب

الابتدائية

السيد رئيس محكمة

نصت المادة ٧١ فقرة ثانية من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء فى واجبات موظفى المحاكم . على أنه ، لا يجوز لموظفى المحاكم أن يتسلموا أوراقاً أو مستندات إلا إذا كانت فى حافظة بها بيان بما تشمله . وتكون الحافظة مصحوبة بصورة طبق الأصل يوقعها الكاتب بعد مراجعتها والحقق من مطابقتها للواقع ويردها إلى من قدمها .

وقد وصل لعم الوزارة ان قلام الكتاب لا تقوم بتنفيذ نص هذه المادة .

لذلك ترى الوزارة التنبيه على اقلام الكتاب باتباع ما يأتى بكل دقة :

١- أولاً - لا تقبل المستندات التى يقدمها الخصوم او وكلاؤهم إلى اقلام الكتاب الا اذا كانت فى

حواظ بها بيان بما تشمله ووصف دقيق لحالة المستندات وبعد التحقق من توقيع مقدم الحافظة على كل مستند .

ثانيا - أن تكون الحافظة من صورتين وبعد مطابقة الصورة على الاصل ترد الصورة الى مقدم الحافظة موقعا عليها من كاتب المحكمة بما يفيد الاستلام وتاريخ التقديم .
ثالثا - يسترد قلم الكتاب صورة الحافظة عند تسليم المستندات ، لمقدميها طبقا لأحكام القانون والتعليمات . وبعد توقيع هؤلاء على الصورة بما يفيد استلام تلك المستندات . تحفظ هذه الصورة مع اصل الحافظة بملف الدعوى .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

تحريرا في ٤ / ١ / ١٩٥٤

وكيل
وزارة العدل

ونقابة المحامين ومجلة المحاماة إذ تكرر ان الشكر لوزارة العدل وسيادة وكيلها على اهتمامهم بما يطلبه المحامون وعنايتهم بهذا الموضوع يلفتان نظر الزملاء المحامين الى التمسك بحقوقهم في مطالبة أقلام الكتاب بالتوقيع على صور الحواظ بما يفيد تسليم المستندات وفقا لنص القانون ولمنشور الوزارة الأخير ؟

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
١٣٣	٢٧٥	٢ نوفمبر ١٩٥٢ معارضة. اعلان المعارض للنيابة. لا يصلح أساسا لإصدار حكم صحيح عليه في المعارضة.
١٣٤	٢٧٥	نقض. طاعن. إعلانه بإيداع الحكم بعد ختمه. عدم تقديمه أسبابا للطعن في العشرة الأيام التالية للاعلان. لا يقبل الطعن شكلا.
١٣٥	٢٧٥	نقض. تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن. وجوب حصوله في ظرف الثمانية عشر يوما التالية لصدور الحكم الحضوري.
١٣٦	٢٧٦	تشرذ. استعمال المحكمة الرخصة التي خولها القانون في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ حكما بانذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما. خطأ. يجب أن يكون الحكم بانذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرذ.
١٣٧	٢٧٦	حكم. تسببه. سرفه. الاقتصار في بيان الواقعة على ذكر أن المتهم نقل الأشياء المتهم بسرقتها دون بيان قصده من هذا النقل. قصور.
١٣٨	٢٧٦	١ - حكم. تسببه. معارضة أمام المحكمة الاستئنافية في الحكم الغيابي الصادر منها. الإحالة في الحكم الصادر في المعارضة إلى الحكم الابتدائي في بيان الواقعة والأخذ بأسبابه. لامانع.
١٣٩	٢٧٧	٢ - دفاع. متهم. اكتفاؤه أمام المحكمة الاستئنافية بطلب استدعاء الخبير الذي سمعته محكمة الدرجة الأولى دون بيان وجه هذا الطلب. حرية المحكمة في إجابته أو رفضه. نفي المتهم على المحكمة أنه لم يبد دفاعه في موضوع الدعوى لا يقبل.
١٤٠	٢٧٨	ضرب أقصى إلى الموت متى يسأل الجاني بصفته فاعلا؟ تعدد الإصابات. مساهمة بعضها دون بعض في الوفاة. عدم بيان الحكم وجه اعتبار كل من المتهمين فاعلا أو اعتبار أحدهما فاعلا والآخر شريكا. قصور حكم. تسببه.
		نقض. طاعن لم يقدم شهادة بعدم إمكان حصوله على صورة الحكم في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره بسبب عدم وجوده

رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		بقلم الكتاب . لا وجه له في طلب إعطائه مهلة لتقديم الأسباب .
١٤١	٢٧٨	٤ نوفمبر ١٩٥٢
		١ - قراران بعدم الاختصاص من قاضى تحقيق .
		٢ - طلب من النيابة لتعيين الجهة المختصة . مثال .
١٤٢	٣٧٩	تموين . دقيق . متعهد توريد خبز . تسله دقيقا لاستعماله في هذا الغرض . تصرفه فيه لغرض آخر . عقابه بمقتضى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون الخاص بفرض قيود على تداول الأغذية . كون الدقيق مستولى عليه أو لا . لا يهم .
١٤٣	٣٨٠	حكم . تسببيه . ضرب أفضى الى موت . نفي سبق الاصرار عن المتهمين وعدم إقامة الدليل على حصول اتفاق بينهما على اقراراف الحادث . اثبات أن الوفاة حصلت من ضربة واحدة . اداة المحكمة المتهمين بمقولة إنهما كانا متفاهمين متعاونين على الضرب يحدوهما قصد مشترك . ذلك قصور .
١٤٤	٢٨١	حكم . تسببيه . مؤاخذه الطاعن واقعة روتها المحكمة على غير الحقيقة التي يدل عليها حكمها . قصور .
١٤٥	٣٨١	١ - المحلات المملقة للراحة أو المضررة بالصحة أو الخطرة . محل بيع مشروبات . اثبات الحكم أن المحل أعد لبيع القهوة والشاي للترددين عليه وللمحلات المجاورة . يكتفى لاعتباره كذلك .
		٢ - المحلات المملقة للراحة أو المضررة بالصحة أو الخطرة . الترخيص بادارة محل لغرض معين . لا يبيح ادارته لغرض آخر .
١٤٦	٣٨٢	نقض . الطعن في الحكم ببطلانه لمضى ثلاثين يوما دون التوقع عليه يجب لقبوله تقديم شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك .
١٤٧	٣٨٢	١٠ نوفمبر ١٩٥٢
		عقوبة تكميلية . موظف أدين في جناية اختلاس أموال أميرية حكم عليه بالحبس لمعاملته بالرافة وجوب توقيع العقوبة التكميلية وهى العزل لمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس .
١٤٨	٣٨٢	دعوى مباشرة . تحريكها من المدعى بالحقوق المدنية دون أن يسبقها تحقيق أو شكوى . جوازه .

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٩	٣٨٣	١٠ نوفمبر ١٩٥٢
		نقض . المصلحة من الطعن . ورود الطعن على بعض الجرائم التي أدين فيها الطاعن . توقيع عقوبة واحدة عليه مقرر لآي من تلك الجرائم التي لم يشملها الطعن . لا مصلحة من الطعن .
١٥٠	٣٨٤	رشوة . يكتفى أن يكون للوظف نصيب من العمل المطلوب .
١٥١	٣٨٤	عاهة مستديمة . بيان مداها في الحكم أو عدم بيانه . لا يؤثر في سلامته .
١٥٢	٣٨٤	١١ نوفمبر ١٩٥٢
		تموين . تصرف المتهم في جانب من السكر المنصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر . هذه الجريمة لا تقتضي قصدا جنائيا خاصا .
١٥٣	٣٨٤	١ - تفتيش . إذن صدر على وفق قانون تحقيق الجنايات . الدفع بطلانه لمخالفته قانون الإجراءات الجنائية . لا يقبل . كل إجراء تم صحيحا على وفق قانون الذي حصل في ظله يظل صحيحا .
		٢ - تفتيش أثى . متى يكون تفتيشها بمعرفة أثى واجبا ؟
		٣ - اختصاص . دفع بطلان القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذي قام به لم يكن مختصا به على حسب المكان . المحكمة غير ملزمة بتحرى حقيقة هذا الدفع . على الطاعن تقديم دليله .
١٥٤	٣٨٧	إهانة موظف . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ ع . ورود ألفاظ الإهانة في حوار بين المتهم وبين غيره . تتحقق بها الجريمة مادام انهم تعمد توجيهها الى الموظف على مسمع منه . هذه المادة تعاقب على الإهانة أثناء تأدية الوظيفة .
١٥٥	٣٨٨	١ - قانون . صدوره بالتطبيق للبادة ٤١ من الدستور . عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لعرضه عليه . لا يقتضى بطلانه .
		٢ - شيوعية . القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . غير مخالف للدستور .
١٥٦	٣٩٠	عود إلى الاشتباه . أمر المحكمة بضم قضية استكمال التحقيق الدعوى . عدم تريضها حتى تضم القضية . تبرئة المتهم على أساس أنه لم يثبت أنه حكم عليه بعد انذاره مشبوها وأنه إذا تبين من القضية التي تقرر ضمها أنه أدين فيها تعاد محاكمته عن العود إلى الاشتباه .

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٥٧	٣٩٠ ١١ نوفمبر ١٩٥٢	خطأ في تطبيق القانون . المادة ٥٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية . تفتيش . إلقاء المتهم بعلبة كانت معه لما رأى رجل البوليس يقرب منه . هذا تخطئ منه بإرادته عما كان يحوزه في العلبة . ادانته في احراز المخدر بناء على الدليل المستمد من ضبط العلبة . صحيحة .
١٥٨	٣٩٠ , , ,	نقض . اتفاق المتهمين على القتل ومساهمة كل منهم في إحداثه . توقيع عقوبة مبررة في حدود القتل العمد الخالي عن سبق الإصرار والترصد . الطعن في الحكم من جهة عدم توافر هذين الطرفين . غير منتج .
١٥٩	٣٩١ , , ,	١ - إجراءات . عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض المحاضر . لا يبطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعى أن شيئاً مما ورد بها مخالف للحقيقة .
١٦٠	٣٩١ , , ,	٢ - اغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة وذكره في الحكم . ليس من شأنه أن يبطل المحاكمة . تفتيش . إذن تفتيش صادر من النيابة بالمطابقة لقانون تحقيق الجنايات الذي كان قائماً وقتئذ . وجوب اعتباره صحيحاً منتجاً لكل آثاره .
١٦١	٣٩٢ , , ,	انقضاء الدعوى . جنحة . مضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وجوب انقضائها والتقرير ببراءة المتهم .
١٦٢	٣٩٢ ١٧ نوفمبر ١٩٥٢	دفاع شرعي حكم تسببه . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . ادانته دون تحقيق هذا الدفاع مع ذكر الواقعة بما يشعر بأنه قد يكون لهذا الدفاع وجه . قصور .
١٦٣	٣٩٣ , , ,	قتل عمد . نية القتل . وجوب استظهارها وبيان عناصرها .
١٦٤	٣٩٤ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢	حكم . التوقيع عليه عدم توقيعه في ظرف الثمانية الأيام . أثره .
١٦٥	٣٩٤ , , ,	١ - دفاع . تأجيل القضية للحكم مع تقديم مذكرة . عدم تقديم الطاعن مذكرة . لا إخلال بحق الدفاع .
		٢ - دفاع . طلب المتهم تأجيل القضية للحكم مع التصريح له

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة الثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
		بتقديم مذكرة . تقديمه مذكرة قصر فيها دفاعه على بعض الدفوع . لا يجوز له أن يدعى الإخلال بحق الدفاع .
		٣ - تفتيش . ضابط مكتب المخدرات . استصداره اذنا من النيابة بناء على تحرياته . قيام معاون البوليس المختص بالتفتيش . اجراءات سليمة .
١٦٦	٢٤ نوفمبر ١٩٥٢	إحراز سلاح . القصد الجنائي في هذه الجريمة . هو القصد الجنائي العام .
١٦٧	٣٩٥	قانون أصلح . معاملة الطاعن به عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات . مثال في جريمة تموينية .
١٦٨	٣٩٥	تموين . سكر . السكر المعد للمصانع والمحال العامة . أصبح لا يخضع لأحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بمقتضى المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ .
١٦٩	٣٩٦	١ - تحقيق . اجراءات . ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق ومن تحليف الشهود المبين . لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة من إجراءات في حالة الاستعجال وقبل حضور كاتب التحقيق .
		٢ - دفاع . دفع أبداه محامى الطاعن ورد عليه الحكم . لأهمية لما يثيره من خلو محضر الجلسة مما يفيد تقديم مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع .
١٧٠	٣٩٦	تموين . صاحب مخبز . صنع خبز أقل من الوزن المقرر . عدم ثبوت تعذر استطاعته منع الجريمة بسبب الغياب أو لأعذار أخرى . ادانته بالحبس والغرامة . صحيحة .
١٧١	٣٩٧	١ - تحقيق . نذب كبير الأطباء الشرعيين للكشف على المجني عليه قيام مساعده بذلك . عدم اعتراض المتهم . قرار النذب لم يكن باسم كبير الأطباء بل بمنصبه . اعتماد المحكمة على تقرير المساعد . لا جناح عليها في ذلك .
		٢ - دفاع . استماع المحكمة إلى ما أبداه الطاعن من دفاع .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	القيمة
سؤالها المجنى عليه عن مكان الاعتداء . عدم طلب المدافع بعد ذلك إبداء شيء ما . لا إخلال بحق الدفاع .			
١ - اختصاص . تنازع سلبى . قضاء المحكمة الاستئنافية ببطالان الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها مجددا . إعادة محكمة الدرجة الأولى القضية بحالتها إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها . قضاء المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى فى الدعوى . ذلك انهاء للتنازع السلبى فى الاختصاص . الطعن فى الحكم الاستئنافى الثانى بذلك . لا وجه له .	٢٥ نوفمبر ١٩٥٢	٣٩٧	١٧٢
٢ - دفاع . قرار المحكمة بتأجيل القضية للحكم مع الاذن فى تقديم مذكرة . قصر المتهم مذكرته على دفع ابداء . قضاء المحكمة فى الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .			
٣ - دعوى مدنية . طلب المدعى تعويضا قدره قرش واحد . القضاء له ابتدائيا بما طلب . استئناف المتهم وحده . الحكم بتعويض مؤقت قدره قرش . خطأ .			
إجراءات . متهم فى جنائية ومتهم فى جنحة . فصل المحكمة الجنائية عن الجنحة بعد تحقيق الدعوى وسماع المتهم فى الجنحة شاهدا فى الجنائية بعد سماعه باقى الشهود عدم اعتراض المتهم . طعنه أمام محكمة النقض ببطالان الاجراءات . لا يقبل .	، ، ،	٣٩٨	١٧٣
تموين . سكر . إخطار صاحب المحل عما تسلمه من السكر وتاريخ تسلمه ومقدار ما استخدمه منه فى صناعته وماتبقى لديه . لم يعد معاقبا على عدم القيام به بعد صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ .	، ، ،	٣٩٨	١٧٤
حكم . تسييبه . شروع فى قتل . إثبات الحكم على المتهم أنه أطلق العيار على المجنى عليه بقصد إزهاق روحه . هذا يكفى لقيام الشروع فى القتل . الجدل حول السبب الذى من أجله خاب أثر الجريمة وما إذا كان مداركة المجنى عليه بالعلاج كما يقول الحكم أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعن . لا محل له .	، ، ،	٣٩٩	١٧٥

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون	
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
١٧٦	٢٥ نوفمبر ١٩٥٢	اثبات الخلاف بين أقوال الشاهد والخبير الفني في تقدير المسافة التي أطلق منها العيار الناري على المجنى عليه. لا يهدر باقي شهادة الشاهد.	
١٧٧	» » »	قتل خطأ. رابطة السببية. قيامها أو عدم قيامها. موضوعي. (٢) قضاء محكمة النقض المدنية	
١٧٨	٣ أبريل ١٩٥٢	عقد مقاوله عن حفر مراو ومصارف. الاتفاق مع المقاول على حفر عدد معين من الأمتار المكعبة وفقا لتصميم سلم اليه. فسخ رب العمل هذه المقاوله دون مسوغ. اسناد العمل إلى مقاول جديد قام به على أساس تصميم آخر كان من نتيجته أن حفر مكعبات أقل من المتفق عليها مع المقاول الأول. مطالبة المقاول الأول بتعويض عما فاتته من الربح على أساس عدد المكعبات التي كلف بحفرها. قصر الحكم التعويض على عدد المكعبات التي حفرها المقاول الثاني بحجة أن عملية أصلح للارض وأوفى بالعرض هو خطأ في تطبيق قانون العقد وقصور في التسبيب.	
١٧٩	» » »	مسئولية عن الاخلال بمقد نقل بحري. حكم. تسببه. قضاؤه بالتعويض عن تلف البضاعة التي كانت مشحونة إلى إحدى الموانئ ولم تصل اليها بل وضعت في ميناء أخرى حتى لحقها التلف. تأسيسه مسؤولية أمين النقل على أنه ارتكب خطأ جسيما بعدم اخطاره صاحب البضاعة بتغيير سير المركب. عدم بيانه مصدر هذا الالتزام الذي لا سند له من القانون هل هو الاتفاق أم هو عرف ثابت في هذا الخصوص ودليله. بطلان الحكم لانعدام أساسه القانوني.	
١٨٠	» » »	نقض فرعي بعدفوات ميعاد الطعن. غير جائز. المادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض والمادة ٢٨١ من قانون المرفعات.	
١٨١	» » »	١ - ضرائب. لجنة التقدير. منط ولايتها. هي هيئة تقدير أصلية تنظر في الدرجة الثانية في نظم الممول. عدم تقيدها في تقديرها لأرباح الممول بما سبق أن اقترحت المأمورية. لها أن تزيد أو تنقص في اقتراح المأمورية وفقا لما تراه أنه الأرباح الحقيقية.	
		٢ - ضرائب. حكم. تسببه. أخذه باقتراح المأمورية عن تقدير أرباح الممول. اطراحه قرار لجنة التقدير وتقرير الخبير اللذين	

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		قدرا هذه الأرباح بقيمة تزيد على اقتراح المأمورية . تأسيس قضائه على مجرد قوله إن الأسس التي بنى عليها اقتراح المأمورية جديرة بالاعتبار وعدم ذكره الأسباب التي من أجلها أطرح قرار لجنة التقدير وتقرير الحبير والأسباب التي بنى عليها الحكم الابتدائي الذي عدله واعتراضات المصاحبة على اقتراح المأمورية . قصور يستوجب نقض الحكم .
١٨٢	٣ أبريل ١٩٥٢	قضاء مستعجل . أمره بوقف تنفيذ ورد باستحقاق ضريبة واجب النفاذ قانونا استنادا إلى المادة ٦٦٠ مرافعات . خطأ في القانون يستوجب نقضه . المادتان ١٠١٠ ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ .
١٨٣	١٠ أبريل ١٩٥٢	١ - اختصاص المحاكم . طالب تعويض عن تجريد كاهن من رتبته الكهنوتية بدعوى صدور من المطران وهو لا يملكه وفقا لقانون سنة ١٨٨٣ . الدفع بعدم اختصاص المحاكم . على غير أساس . ٢ - مسئولية مدنية . تعويض عن تجريد كاهن من رتبته الكهنوتية . تأسيسه على أن المطران لا يملك حق التجريد . لاسند له .
١٨٤	د د د	١ - (١) عقد . تفسيره . عدم جواز الانحراف عن عبارته متى كانت واضحة للتعرف على إرادة المتعاقدين . (ب) ملكية شائعة . اتفاق أحد الملاك المشتاعين مع شريكه على أن يبني من ماله الخاص دورا ثانيا على أن يكون له حق الاستيلاء على ربعة إلى أن يوفيه بحصته في تكاليف البناء . هذا الاتفاق غير مخالف للنظام العام ٢ - قوة الأمر المقضي . اتفاق بين شريكين في منزل على أن يشيد أحدهما دورا ثانيا في المنزل وأن يظل منتفعا بجميع الدور حتى يوفيه الشريك الآخر بحصته في تكاليف الانشاء . رفض المحكمة القضاء للشريك الآخر بحصته في الربع حتى يدفع نصيبه في تكاليف الانشاء . لاتعارض بين هذا الحكم وبين حكم سبق صدوره لهذا الشريك بتثبيت ملكيته لنصيبه في الدور المذكور .
١٨٥	د د د	وصية في صورة عقد بيع استخلاص المحكمة من شرائط العقد

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		أنه في حقيقته وصية . ذكرها قرآن تؤدى إلى هذا المعنى . لا خطأ في تكليف التصرف .
١٨٦	١٠ أبريل ١٩٥٢	١ - تسجيل . توزيع طرح البحر بقرارات ادارية . تسجيل هذه القرارات لم يوجب قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ . القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الذى أوجب تسجيل هذه القرارات ليس له أثر رجعى . مثال في دعوى الشفعة .
		٢ - شفعة . المادة ٩٤٢ من القانون المدنى التى تستلزم العرض الحقيقى والايداع . ليس لها أثر رجعى فهى لا تسرى على دعاوى الشفعة التى رفعت قبل سريانها والتى يكفى فيها مجرد العرض البسيط .
		٣ - شفعة . عرض مبلغ أقل من الثمن الذى انعقد به البيع . يكفى لصحته أن يظهر الشفيع استعداد له لدفع ما يظهر أنه الثمن الحقيقى والمصروفات الرسمية .
		٤ - شفعة . الحكم القاضى بها . يكفى لقيامه أن يثبت جوار الشفيع من حد واحد بقطعة أرض عليها حق ارتفاق للأرض المشفوعة دون الاعتداد بقيمة أرض الشفيع .
١٨٧	، ، ،	فسخ . عقد بيع سيارة . رفع دعوى بفسخه استنادا إلى اخلال البائع بالتزام فى العقد . سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أسباب الفسخ . رفضها طلب الفسخ لأسباب مسوغة . لا خطأ فى تطبيق قانون العقد .
١٨٨	، ، ،	١ - دعوى كيدية . حكم بتعويض عن دعوى كيدية . تسببه . اشتماله على أسباب مبررة لقضائه . مثال .
		٢ - حكم . تسببه . تقريره أن الدعاوى الكيدية الى رفعها الطاعن استنفدت كثيرا من وقت المطعون عليه ومجوده وماله وأنها أقلت باله فى مدى إحدى عشر عاما . فى هذا الذى أورده الحكم البيان الكافى لعناصر الضرر الذى قضى بالتعويض عنه .
١٨٩	١٧ أبريل ١٩٥٢	١ - تقض . طعن . المقرر بالطعن قرره عن نفسه وبصفته وكلا عن باقى الطاعنين . عدم تقديمه ما يثبت وكالته عن الباقيين ومداهما . وجوب اعتبار هؤلاء الباقيين غير ممثلين فى الطعن .
		٢ - شفعة . دعوى الشفعة . وجوب قيامها بين البائع

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٩٠	١٧ أبريل ١٩٥٢	<p>والمشتري والشفيع في جميع مراحل التقاضي وكذلك ورثة من يتوفى منهم . مثال . طعن بالنقض تقريره من أحد ورثة البائعة دون باقي الورثة الذين كانوا خصوما في الاستئناف . هذا الطعن غير مقبول شكلا .</p> <p>١ - نقض . طعن . التوكيل الصادر للحامي المقرر بالطعن بالنقض . عدم اشتراط النص فيه صراحة على الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كان هذا مستفاد من عباراته . مثال .</p> <p>٢ - التماس باعادة النظر . الفس الذي يحيز التماس . شرط توافره . مثال .</p> <p>٣ - التماس باعادة النظر . الحصول على ورقة كان الخصم قد حال دون تقديمها . شرطه . التقرير بأن الورقة غير منتجة . تقرير موضوعي .</p>
١٩١	, , ,	<p>أهلية . قاصر . بيع صدر من ناقص الأهلية بعد قرار المجلس الحسي باستمرار الوصاية عليه وبعد تسجيل هذا القرار . بطلان البيع . التحدى بعد نشر قرار استمرار الوصاية في الجريدة الرسمية . غير مقبول .</p>
١٩٢	, , ,	<p>حكم . تسببه . اغفاله الرد على دفاع جوهرى في تحديد مسئولية الوكيل بالعمولة عن تلف بضاعة قصور يستوجب نقض الحكم .</p>
١٩٣	, , ,	<p>اثبات . طلب تعويض عن تهمد حجرتين في منزل . دفع المدعى عليه الدعوى بأن الحجرتين غير مملوكتين للمدعى . عبء اثبات ملكية الحجرتين يقع على عاتق المدعى حكم . تسببه . قضاؤه بالتعويض استنادا إلى عجز المدعى عليه عن اثبات دفاعه . خطأ في تطبيق قواعد الاثبات وقصور .</p>
١٩٤	, , ,	<p>١ - تقادم . عقد بيع وفائي يخفى رهنا . بطلانه بطلانا أصليا . لا يسقط الحق في الدفع ببطلانه مهما طال الزمن وفقا للقانون المدني القديم . ما ورد بالمادة ١٤١ مدنى جديد هو تشريع جديد ليس له أثر رجعى .</p> <p>٢ - وضع يد . تملك بمضى المدة . واضع اليد بعقد بيع يخفى رهنا . يعتبر حائزا عرضيا . لا يكتسب الملك بالتقادم مهما طال الزمن .</p>

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	الجمعية	تاريخ الحكم
١٩٥	٤٤٨	٢٤ أبريل ١٩٥٢
١ - معارضة . الدفع بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد هو دفع بعدم قبول الدعوى . لا يسقط الحق فيه بعدم التمسك به في صحيفة الاستئناف . جواز ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى . المادة ١٤٢ مرافعات .		
٢ - اعلان . اعلان الحكم . وجوب حصوله بالطريق الذي رسمه القانون . علم المحكوم عليه بالحكم باطلاعه عليه في قضية أخرى كان محتصا فيها لا يغني عن وجوب إعلانه اليه ولا يفيد تنازله عن التمسك بما شاب إعلانه من عيوب .		
٣ - حكم . تأسيسه على حكم آخر . نقض الحكم الأول ينبنى عليه حتما أن يلغى الحكم الذي تأسس عليه . المادة ٤٤٧ مرافعات .		
١٩٦	٤٥٢	" " "
١ - ضرائب . لجنة التقدير . وجوب انعقادها في اليوم الذي حددته لنظر المادة وعلم به الطرفان . انعقادها في يوم سابق على اليوم المحدد ونظرها في الأمر في غيبة أحد الخصوم . بطلان الانعقاد وبطلان القرار الذي أصدرته .		
٢ - ضرائب . لجنة التقدير . حكم . تسييه . استظهاره من قرار اللجنة أنها مكونة من أشخاص معينين وإن واحدا من هؤلاء الأعضاء لم يوقعه وإنما وقع عليه شخص غير مذكور في ديباجة القرار . استخلاصه من ذلك أن أحد الأعضاء الذين اشتركوا في المداولة لم يشترك في إصدار القرار وأن شخصا اشترك في إصداره ولم يشترك في المداولة . لا قصور .		
١٩٧*	٤٥٤	" " "
١ - صلح . حصوله من وصي دون إذن من المجلس الحسبي . تضمن الصلح اقرارا من الوصي بأن العقد موضوع الدعوى هو عقد رهن وليس عقد بيع وفائي على خلاف ظاهر نصوصه وبحق الطرف الآخر في فسخه . الحكم يبطلان هذا الصلح لعدم الاذن به من المجلس الحسبي . لا خطأ فيه .		
٢ - أهلية : جزاء مخالفة حكم المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية . هو بطلان التصرف وفقا للبادة ١٣١ مدني قديم .		
٣ - صلح . اقرار الوصي بأن عقد بيع الوفاء موضوع النزاع		

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		هو عقد رهن على خلاف ظاهر نصوصه وبحق الطرف الآخر في فسخه . هذا نازل عن حق متنازع عليه . عدم جواز ذلك للومى دون اذن من المجلس الحسى .
١٩٨	٢٤ أبريل ١٩٥٢	كفالة . تقادم . كفيل متضامن . قطع مدة التقام بالنسبة إلى الكفيل ولو كان متضامنا مع المدين لا يقطع المدة بالنسبة إلى المدين . انقضاء الدين بالتقادم بالنسبة إلى المدين ينبنى عليه حتما انقضاؤه بالنسبة إلى الكفيل ولو كان متضامنا مع المدين . لا يغير من هذا النظر . رفع الدعوى على الكفيل قبل انقضاء التزامه بالتقادم .
١٩٩	٤٦٢	شركة . شركة تضامن تجارية . تعتبر شخصا معنويا مستقلا عن أشخاص الشركاء فيها . الحجز على أموالها لدين على أحد الشركاء . لا يجوز
٢٠٠	٤٦٥	اثبات . يمين حاسمة . تقدير ما إذا كانت حاسمة أو غير حاسمة . تقدير موضوعى . رفض الحكم . توجيه اليمين الحاسمة إلى ناظر وقف عن أمور لا تخص الوقف . لا قصور .
٢٠١	٢١ مايو ١٩٥٢	(٣) قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم) نزاع . عقد العمل وشروطه . تسوية ودية . مكتب العمل . اختصاصه . استثنائى . اتصاله بالنزاع . متى يكون . التدرج فى الاختصاص . قصد المشرع الإبقاء على الصلات بين العمال وصاحب العمل . صالح الصناعة والاقتصاد . متى يعتبر النزاع قائما فعلا . محاولة التسوية . خطوة أولى . العجز عن الوصول إلى تسوية . وجوب ثبوته من الأوراق . اتفاق على الإحالة إلى التحكيم . لا يجوز فى غير أحواله . تحديد مراحل النزاع . متعلق بالنظام العام .
٢٠٢	١٨ يونيو ١٩٥٢	أجر يوم الراحة . منحة . إمكانيات صرفها حسب صاحب المصنع . القياس على المصانع الأخرى . اختلاف الظروف .
٢٠٣	٤٧٥	صفة العام ببل وصفة المقاول . التفرقة بينهما . معايير التفرقة . اختلاف الآراء . وجوب تطبيق كل المعايير . تبين إرادة الطرفين وتفهيمهما لحقيقة العلاقة بينهما .

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(٤) قضاء المحاكم الكلية (غرفة الاتهام)
٢٠٤	٢٥ نوفمبر ١٩٥١	١ - قانون الإجراءات الجنائية . تطبيقه وسريانه على كافة الدعاوى من التاريخ الذى يصبح فيه نافذ المفعول . المتهم لا يكتسب حقا فى محاكمته طبقا للتشريع الملغى .
		٢ - قرار إحالة . صدوره فى غيبة أحد المتهمين . انفراد محكمة الجنايات بسماع أقواله عند نظر الدعوى بحضوره . القرار الصادر من هذه المحكمة بإحالة إلى غرفة الاتهام غير سديد . (المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات القديم . والمادة ١٩١ لإجراءات)
٢٠٥	٦ نوفمبر ١٩٥٢	الحبس الاحتياطى المأمور به من النيابة العامة بسلطتها الذاتية . سريانه لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة . اعتبار الأمر به غير قائم بمضى هذه المدة . صحيح . القول باحتساب هذه المدة من اليوم التالى للقبض أو التسليم . غير سديد .
		(٥) قضاء الضرائب
٢٠٦	٨ أكتوبر ١٩٥٣	مدة التقادم أو السقوط . قطعها بإجراءات قانونية أو الاعتراف بالضريبة . استحقاقها . شرط وجود نية الربح .
٢٠٧	١٩ أكتوبر ١٩٥٣	وظيفة مأمور الضرائب . نائب عن المصلحة . تقديره الأرباح . قبول المدول هذا التقدير . عدم جواز إعادة النظر فى تقدير المأمورية . جواز القبول قبل أو بعد الإحالة إلى لجنة التقدير . الأرباح الحقيقية . المادة ٤٧ حددت معناها المادة ٥٢ .
		(٦) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدنى)
٢٠٨	٣٠ أكتوبر ١٩٥٢	استئناف مصاريف الدعوى ومتى يجوز استئنافها .
٢٠٩	٢١ أبريل ١٩٥٣	١ - الأمر الإدارى . اعتباره قوة قاهرة . إذا كان غير متوقع . غير ممكن دفعه . ويكون تنفيذ الالتزام مستحيلا .
		٢ - صدور الأمر الإدارى . عدم مساسه بكيان المعقود .
٢١٠	٢٦ مايو ١٩٥٣	شفعة . انكار البيع . توجيه الدين للمخاطمة للبائع والمشتري معاً . حلف البائع العين على أنه لم يبيع . تخلف المشتري عن الحضور

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١١	١٥ سبتمبر ١٩٥٣	للحلف . هل يؤثر ذلك على حق البائع ؟ هل يعتبر ذلك نكولا عن اليقين مثبتا لحصول البيع ؟ ١ - أمر الأداء . وولاية المحكمة في إصداره . ولاية قضائية . ٢ - مخالفة الطريق الذي رسمه القانون لاستصدار أمر الأداء . بطلان الاجراء . ٣ - وجوب استصدار أمر الأداء وفق الاجراءات . عدم قبول الدعوى .
٢١٢	١٦ أكتوبر ١٩٥٣	١ - ميراث . النزاع بشأنه . تحكيم الشريعة الإسلامية . م ٨٧٥ مدني . تأييد . ٢ - وارث . تصرفه في عين من التركة . صحيح ولكن لا يسرى في حق الدائن . باطل في القانون المدني القديم وبشرط التأشير بالدين في القانون المدني الجديد . (٧) القضاء المستعجل
٢١٣	٢٩ سبتمبر ١٩٥٢	١ - حراسة . مصلحة احتمالية . جواز . ٢ - خطر . ماهيته . تقديره للقاضي .
٢١٤	٢٤ نوفمبر ١٩٥٣	دعوى ايقاف أعمال جديدة . شروطها . أن يكون المدعى عليه قد شرع في اقامة هذه الأعمال على عقاره هو .
٢١٥	٣٠ نوفمبر ١٩٥٣	تنفيذ على ماتحت يد الغير . وجوب اعلانه قبل حصول التغيير بثمانية أيام على الأقل .
٢١٦	٩ سبتمبر ١٩٥١	١ - انذار . وجوب اتباع اجراءات الإعلان م ١٢ مرافعات . اغفالها . بطلان . ٢ - صاحب المصلحة . حقه في الدفع بالبطلان . ٣ - انذار باطل . لا يرتب أثرا لصاحبه . (٨) قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
٢١٧	١٦ سبتمبر ١٩٥٣	إشكال في التنفيذ . الحكم الصادر فيه . لا يعتبر بمثابة الحكم الصادر في دعوى الاسترداد .

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١٨	١٦ نوفمبر ١٩٥٣	سيارة . ضرر رتبه ميكانيكى يشتغل عند صاحبها . مسئولية . حارس السيارة . صاحبها .
٢١٩	٢٥ نوفمبر ١٩٥٣	حجز على أدوات الحرية والصناعة . اقتضاء لتأخر الاجار . لا يجوز وفق قانون المرافعات الجديد .
٢٢٠	٩ ديسمبر ١٩٥٣	دعوى منع التعرض . رفعها من مستأجر . عدم جواز .
٥٢١		بحث فى استحقاق غلة العقار المشفوع للأستاذ راغب حنا المحامى وكيل النقابة .
٥٢٥		بحث مدى أحقية التاجر فى الامتناع عن بيع سلعة مسخرة للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة .
٥٢٨		بحث حول جرائم التشرد والاشتباه للسيد الأستاذ فتحى عبد الصبور وكيل نيابة مركز بنى سويف والأحداث .
٥٣٣		بحث حول تفتيش المنازل فى ظل قانون الإجراءات الجنائية الجديد للدكتور أحمد محمد إبراهيم قاضى التحقيق بمحكمة نجع حمادى .
٥٣٩		بحث هل يجوز للتوَجَّر أن يطالب المستأجر بزيادة الاجار نظير زيادة المنفعة العائدة عليه طوال فترة الاجار من جراء الأبنية المستحدثة بمعرفة هذا الآخر للسيد الأستاذ نعيم عطية المحامى بإدارة قضايا الحكومة .
٥٤٤		بحث فى قانون الإصلاح الزراعى الاراضى البور والضريبة الاضافية للسيد الأستاذ عبده عبد السلام شرارة المحامى .
٥٤٧		بحث أثر اختلاف الدين والدارين فى المنع من الميراث فى التشريع المصرى للسيد الأستاذ أحمد طه السنوسى .
٥٥٧		بحث نيابة الاحوال الشخصية للاجانب قدامها وكيلها الأستاذ سيف النصر زكى إلى محكمة القاهرة الابتدائية فى القضية رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٢ أحوال شخصية .
٥٦٣		تعليق على بحث مدى سلطة النيابة فى تنفيذ أحكام الحبس الصادرة من المحاكم الشرعية للسيد الأستاذ عادل عجمه المحامى .
٦٦٨		ما يطلبه المحامون للأستاذ راغب حنا المحامى وكيل النقابة

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٣ (١)

بتعديل القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة واشغالها

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة واشغالها ، المعدل بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ١٣ مكرراً من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه فقرة جديدة بالنص الآتي :

« على أنه يجوز استثناء بعض أحياء مدينتي القاهرة والاسكندرية من أحكام هذا القانون بقرار من الوزير المختص بعد موافقة الهيئة القائمة على أعمال التنظيم » .

مادة ٢ — على وزيرى الشؤون البلدية والقروية والعدل كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٧٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية المجلد ٩٦ مكرر الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

قانون رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧
الخاص بالخدمة العسكرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية ، المعدل بالقانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥١ .

وعلى القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء قوات مرابطة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على معارضه وزير الحربية . وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢١ والنقرة الأولى من المادة ٢٢ والمادة ٢٨ من القانون رقم
١٤٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النصوص الآتية :

• مادة ٢١ - مدة الخدمة فى القوات المرابطة ثمانية عشر شهراً ينقل المجند بعد انقضاءها
إلى الرديف ، .

• مادة ٢٢ (فقرة أولى) - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤٥ من هذا القانون وأحكام
القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء قوات مرابطة لا يجوز تجنيد مقترعى سنة ما بعد الطلب
المشار إليه فى المادة ١٨ إلا فى حالات الضرورة بقرار من مجلس الوزراء ، .

• مادة ٢٨ - مدة الخدمة فى الرديف تسع سنوات بالنسبة إلى المجندين فى الجيش وعشر سنوات
ونصف بالنسبة إلى المجندين فى القوات المرابطة ، .

مادة ٢ - على وزير الحربية تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره فى
الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ مكرر الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء قوات مرابطة ونص في المادة الخامسة منه على إلغاء القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ بإنشاء قوات مرابطة المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥١ . ونصت المادة الثالثة من القانون الجديد على ألا تتجاوز مدة الخدمة في القوات المرابطة ثمانية عشر شهراً وكانت تلك المدة بحسب آخر تعديل بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥١ هي مدة اثني عشر شهراً .

وقد اقتضى التعديل الجديد في المدة تعديل المدين المنصوص عليها في المادتين ٢٨، ٢١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية حتى تتناسق أحكام القانون .

كما يترتب على إلغاء القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ وجوب تعديل المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه بحيث يشار فيها إلى القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء قوات مرابطة بدلاً من الإشارة إلى القانون الملغى .

وقد أعد مشروع القانون المرافق محتويًا على هذه التعديلات .

وتتشرف وزارة الحربية بعرضه على مجلس الوزراء مفرغًا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٥٣ (١)

بتحويل بعض موظفي مصلحة السكك الحديدية سلطة رجال
الضبط القضائي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

(١) نكح بالوقائع المصرية العدد ٩٦ مكرر الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون لمهندسي المناطق ومفتشي ومعاوني الأملاك ومفتشي الدريسة المنوط بهم مراقبة الأملاك العقارية العامة أو الخاصة التي تشرف عليها مصلحة السكك الحديدية سلطة رجال الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع على تلك الأملاك .

مادة ٢ - على وزراء المواصلات والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

يحدث أن يعتدى بعض الأفراد على الأملاك العقارية الخاصة أو العامة التي تشرف عليها مصلحة السكك الحديدية سواء بالانتلاف أو بمنع حيازة المصلحة لها بالقوة أو نزع الأتربة والأحجار من الأماكن المخصصة للنفعة العامة وما إلى ذلك من أنواع التعدي مما يترتب عليه حصول أضرار كثيرة ونتائج خطيرة قد تؤدي بسلامة الجسور وتعرض طرق المواصلات للخطر الأمر الذي يتطلب سرعة اتخاذ الاجراءات القانونية لحماية لحسن سير المرفق العام .

ولما كان رجال مصلحة السكك الحديدية المنوط بهم مراقبة ما تشرف عليه المصلحة من أملاك أقدر من غيرهم على تفهم مدى أهمية مثل هذا التعدي والخطورة التي تترتب عليه فانه يتعين حرصا على الصالح العام أن يقوموا بضبط مثل هذه الوقائع وتحذر المحاضر اللازمة على وجه السرعة الأمر الذي لا يتوافر في حالة الالتجاء إلى الجهات الإدارية الأخرى .

لذلك رؤى تخويل مهندسي المناطق ومفتشي ومعاوني الأملاك ومفتشي الدريسة التابعين لتفتيش هندسة السكة الحديدية المنوط بهم مراقبة الأملاك العقارية العامة أو الخاصة التي تشرف عليها مصلحة السكك الحديدية سلطة رجال الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع على هذه الأملاك . وتعرض وزارة المواصلات مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، والقوانين والمراسيم بقوانين
المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل بملواد ٢٢ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٨ و ٤٠ فقرة أولى وثانية
و ٤١ و ١٣٥ فقرة سادسة ، النصوص الآتية :

« مادة ٢٢ - لا تمنح الدرجة المخصصة للوظيفة إلا لمن يقوم بعملها فعلاً وإذا قام الموظف
بأعباء وظيفته درجتها أعلى من درجته لمدة سنة على الأقل سواء بطريق التذب أو القيد على الدرجة
أو رفعها ، جاز منحه الدرجة إذا توافرت فيه شروط الترقية إليها .

ولا يجوز بغير مرسوم أن يقيد موظف على درجة وظيفته من الوظائف التي يكون التعيين
فيها بمرسوم . »

« مادة ٢٧ - تنشأ في كل وزارة ، لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين وتشكل من وكيل الوزارة
المختص رئيساً ومن ثلاثة إلى خمسة من كبار الموظفين أعضاء .

ويجوز أن تنشأ لجنة مماثلة في كل مصلحة ، وتشكل اللجنة في هذه الحالة من مدير المصلحة رئيساً
ومن اثنين إلى أربعة من كبار موظفيها أعضاء .

وتكون قراراتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .
ويتولى أعمال السكرتيرية لهذه اللجان مراقب أو مدير أو رئيس المستخدمين بالوزارة أو المصلحة
أو من يقوم بأعمالهم دون أن يكون له صويت محدود . »

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ مكرر الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣

مادة ٢٩ - ينشأ لكل موظف ملف تودع فيه البيانات والمعلومات الخاصة به مما يكون متصلاً بوظيفته كما تودع فيه الملاحظات المتعلقة بعمله والتقارير السنوية السرية المقدمة عنه والمشار إليها في المادة التالية وإقرار عن الموظف يقدم كل عام عن حالته المالية وما يطرأ عليها من تغيير . وكذلك يودع فيه كل ما يثبت جديته من الشكاوى المقدمة ضده بعد تحقيقها أو سماع أقواله فيها وموافقة لجنة شئون الموظفين على إبداءها ملف الخدمة .

مادة ٣٠ - يخضع لنظام التقارير السنوية السرية ، جميع الموظفين لغاية الدرجة الثالثة وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام على أساس تقدير كفاية الموظف بدرجات ، نهايتها القصوى مائة درجة ويعتبر الموظف ضعيفاً إذا لم يحصل على ٤٠ درجة على الأقل . وتكتب هذه التقارير على النموذج وبموجب الأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد موافقة ديوان الموظفين .

مادة ٣١ - يقدم التقرير السنوي السري عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلي للإدارة فرئيس المصلحة لإبداء ملاحظتهما ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتسجل التقدير إذا لم تؤثر الملاحظات في الدرجة العامة لتقدير الكفاية وإلا فيكون للجنة تقدير درجة الكفاية التي يستحقها الموظف ويكون تقديرها نهائياً .

مادة ٣٢ - الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف يحال إلى الهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته فإذا تبين لها أنه قادر على تحسين حالته وجهت إليه تنبيهاً بذلك وإلا قررت نقله إلى وظيفة أخرى يستطيع الاضطلاع بأعبائها .

فإذا قدم عنه تقرير ثالث بدرجة ضعيف يفصل من الخدمة ويترتب على تقديم تقريرين متتاليين عن موظف لدرجة ضعيف عدم أحقيته لأول علاوة دورية .

مادة ٣٨ - تكون الترقيات إلى درجات الكادرين الفني العالي والإداري ، بالأقدمية في الدرجة ومع ذلك تجوز الترقية بالاختيار للكفاية في حدود النسب الآتية :

٢٠ ٪	للترقية من الدرجة السادسة إلى الدرجة الخامسة
٢٥ ٪	الخامسة ، الرابعة
٣٣ ٪	الرابعة ، الثالثة
٥٠ ٪	الثالثة ، الثانية

أما الترقيات من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى ومن الأولى إلى ما يعلوها من درجات ، فكلها بالاختيار دون التقيد بالأقدمية .

مادة ٤٠ - فقرة أولى - في الترقيات إلى الدرجات المنخفضة منها نسبة للأقدمية ونسبة أخرى للاختيار ، يبدأ بالجزء المنخفض للترقية بالأقدمية ويرقى فيه أقدم الموظفين مع تخطي الضعيف إذا كان قدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف .

« مادة ٤٠ - فقرة ثانية - أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار ، فتكون الترقية إليها حسب ترتيب درجات الكفاية في العامين الأخيرين » .

« مادة ٤١ - تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفني المتوسط إلى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي في حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط ألا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠ ٪ من النسبة المخصصة للاختيار ، ويعمل بهذه القواعد عند الترقية إلى أية درجة أعلى . »

كما تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من درجات الكادر الكتاني فيها إلى الدرجة التالية لها في الكادر الإداري في حدود النسبة المخصصة للاختيار بشرط ألا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠ ٪ من النسبة المخصصة للترقية بالاختيار . »

« مادة ١٣٥ فقرة سادسة - ويحتفظ بمواعيد العلاوات للموظفين الذين يتقاضون الآن مرتبات توازى أو تزيد على بدايات الدرجات الجديدة مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤٢ من هذا القانون أما الذين يتقاضون مرتبات تقل من هذه البدايات فيمنحون الزيادات المشار إليها في الفقرات المتقدمة من تاريخ تنفيذ هذا القانون على أن يتخذ هذا التاريخ أساساً لتحديد العلاوات القادمة إلا إذا فضل الموظف العلاوة الدورية في موعدها دون الزيادة المشار إليها . »

« مادة ٢ - تحدد درجة كفاية الموظف في الترقى خلال العام الأول اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٤ طبقاً للتقرير السنوى الأول المقدم عنه وفقاً للنظام المقرر بهذا القانون . »

« مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . »

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣) -

قانون رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض
ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ مكرر الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة المعدل
بالقانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالجدول حرف د، الملحق بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ،
الجدول الآتى :

الجدول حرف د، .

- (١) دور السينما .
- (٢) الحفلات المقامة فى النوادى .
- (٣) حدائق الملاهى والفرجة .
- (٤) المحال التى توجر أمكنة للفرجة على المواكب العامة .
- (٥) القهاوى أو البارات المخصصة للملاهى والفرجة .
- (٦) الألعاب الميكانيكية .
- (٧) حفلات الموسيقى الآلية والصوتية (عدى حفلات سماع البيانو الميكانيكى والجراموفون
العادى إذا لم يصحبها رقص أو أنواع أخرى من الملاهى) .
- (٨) حفلات ألعاب الحواة والحفلات السيماوية أو السحرية والتنويم المغناطيسى وقراءة
الكف .
- (٩) الشرك .
- (١٠) الأراجوز .
- (١١) حفلات الشاى أو الأكل أو المشروبات المصحوبة بموسيقى أو رقص .
- (١٢) حفلات السباق غير المصحوبة بمراعات كسباق السيارات أو القوارب وسباق الطيران
وغیرها .
- (١٣) حفلات الألعاب الرياضية بأنواعها إذا تعطلت أو أعقبت أى نوع من أنواع الملاهى
الأخرى حتى ولو لم يحصل أى أجر نظير هذه الأنواع .
- (١٤) أحواض السباحة العمومية .

(١٥) حلقات الانزلاق .

(١٦) دور التمثيل .

(١٧) المراقص .

(١٨) الحفلات الراقصة بمختلف أنواعها .

وتخضع لفئات الضريبة الواردة في الجدول المرافق عدا ما يقام في دور التمثيل من حفلات الأوبرا والأوبريت والمسرحيات التمثيلية والباليه فتخضع بنسبة مخففة بمقدار ٥٠ ٪ من الجدول المذكور .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

راعى المشرع عندما أعاد النظر في ضريبة الملاهي بمقتضى القانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ إعفاء المعارض والحفلات الرياضية من ضريبة الملاهي إعفاء كاملاً طالما لا يتخللها أو يعقبها أى نوع من أنواع الملاهي الأخرى . وذلك تشجيعاً على إقامة المعارض والأندية الرياضية وارتياحها ، لأنها من مقومات النهضة الواجب تشجيعها على أداء رسالتها الشعبية .

ولما كانت حفلات الأوبرا والأوبريت والمسرحيات التمثيلية والباليه من الفنون المسرحية التي تعتبر بمثابة معاهد شعبية تعين على نشر الثقافة التي لا تدخر الدولة جهداً في إعانتها وتهيئة وسائل تشجيعها وانتشارها .

فقد روى تعديل الجدول رقم ب الملحق بالقانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ تعديلاً يجعل هذه الحفلات تخضع لنسبة مقدارها ٥٠ ٪ من جدول الفئات الملحق بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١ الخاص بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي . على أن تجبر كسور القرش الصاخر إلى قرش كامل .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه اتخذت الإجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٣ (١)

بإضافة فقرة ثانية إلى المادة ٧٩ ثانية من قانون العقوبات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٢ .

وعلى الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف فقرة ثانية إلى المادة ٧٩ ثانية من قانون العقوبات يكون نصها الآتى :

« ويحكم بمصادرة الأشياء محل الجريمة فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء . »

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٧٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

مذكرة إيضاحية

جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٢ الذى تضمن إضافة مادتين جديدتين إلى قانون العقوبات أن المادة ٧٩ مكررا نصت على عقاب عمليات التصدير والاستيراد سواء تمت هذه العمليات بالذات أو بالواسطة وأن موضوع هذه الجريمة قد شمل كافة الأشياء سواء أكانت منتجات صناعية أم زراعية أم مواد أولية أم غير ذلك وأن المادة ٧٩ ثانية حظرت صور التعامل الأخرى التى لا تدخل فى نطاق المادة السابقة .

ولما كانت المادة ٧٩ ثانية قد وردت فى الباب الأول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات فإنه ينطبق عليها نص المادة الثانية من ذلك القانون وهى تقضى بأن أحكامه تسرى على كل من ارتكب خارج القطر المصرى جريمة مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه فى البابين الأول والثانى من

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ مكرر الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

الكتاب الثاني من القانون المذكور ويتبين من ذلك أن هذه المادة تعاقب على كل صور التعامل التي لا تدخل في نطاق المادة ٧٩ مكررا ولو كان التعامل مع الأعداء يتم خارج مصر سواء أكان التعامل من طريق التصدير أو الاستيراد أو بأية صورة أخرى .

ونظراً لأن صور التعامل المنصوص عليها بالمادة ٧٩ ثانية فقد تقع على أشياء معينة فتكون محلاً للجريمة وهذه الأشياء وإن كان يمكن مصادرتها تطبيقاً لنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات غير أنه روعي إضافة فقرة ثانية إلى المادة ٧٩ ثابتة النص على هذه المصادرة صراحة ولتأكيد إمكان ضبط هذه الأشياء عند مرورها عبر الأراضي المصرية أو البحار الإقليمية المصرية أو في الأحوال الأخرى التي يمكن فيها إجراء هذا الضبط وللنص أيضاً على وجوب الحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء إذا لم تضبط وذلك على النحو الوارد بالمادة ٧٩ مكررا .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فاقره بالصيغة المرافقة .
وتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٣ (١)

باستثناء المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم الصادر في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ بإلحاق مصلحة أقسام الحدود بوزارة الحربية ،

وعلى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة

لأقسام الحدود المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تستثنى المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه وتبوع في شأنها القواعد والأجراءات المطبقة في سلاح الحدود .

(١) نشر بالوقائع المصرية المذد ٩٧ مكرر الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

مادة ٢ - للدعوى الجنائية التي لم يتم الفصل فيها نهائيا وكذلك جميع التحقيقات الجنائية الخاصة بالمناطق الميمنة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه تمثال الى المحافظة المختصة بسلاح الحدود لإجراء شؤونها فيها .

مادة ٣ - على وزيرى العدل والخيرية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويصدر به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣) .

قانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣^(١)

بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الأموال والممتلكات التى آلت منهم إلى غيرهم عن طريق الوراثه أو المصاهرة أو القرابة .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - على كل شخص كان تحت يده بأية صفة كانت فى يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أن يكون لديه فى أى تاريخ لاحق شىء من الأموال أو الممتلكات التى صدر قرار مجلس قيادة الثورة فى التاريخ متقدم الذكر بمصادرتها أن يقدم إلى رئيس إدارة التصفية المنصوص عليها فى المادة ١٧ ببيانها بما تحت يده خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر فى الجريدة الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة أو من تاريخ جرد المال تحت يده أى المدين أطول .

ويسرى الحكم المتقدم على الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة بالنسبة لما لم يجر التحفظ عليه من هذه الأموال .

ويجب أن يشمل البيان الأموال والممتلكات من عقار أو منقول ولو كان متنازعا عليها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٧ مكرر الصادر فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

مادة ٢ - يجب على كل شخص كان في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ مدينا باية صفة كانت لأحد الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة أن يقدم لرئيس إدارة التصفية بيانا بما في ذمته من دين وملحقات هذا الدين لغاية تاريخ تقديم البيان المذكور وذلك خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة .

ويجب أن يشمل البيان كل دين ولو كان متنازعا فيه أو كان غير مستحق الأداء أو محلا للمقاصة وكذلك التعديلات الطارئة عليه حتى تاريخ التقديم .

مادة ٣ - على كل من يجب عليه تقديم بيان وفقا لحكم المادة الأولى أن يسلم ما قدم بيانا عنه من أموال وممتلكات إلى رئيس إدارة التصفية إذا طلب منه ذلك ويكون الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول فاذا لم يتم بالتسليم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلم الكتاب المشار اليه جاز لرئيس إدارة التصفية تسلم هذه الأموال والممتلكات بالطريق الإداري على أن يحرر محضر بهذا التسليم .

وعلى كل مدين لأحد الأشخاص الذين يمتلكون شيئا من الأموال المصادرة أن يودع الدين الذي قدم بيانا عنه وفقا لحكم المادة الثانية خزانة الجهة التي يعينها له رئيس إدارة التصفية بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال هذا الكتاب اليه ويشترط لقيام الالتزام بالأيذاء أن يكون الدين مستحق الأداء .

ويتبع في اقتضاء هذه الديون إجراءات الحجز الإداري .

مادة ٤ - التصرفات التي يكون أحد أطرافها شخصا ممن يمتلكون شيئا من الأموال المصادرة والتي لم يتم تنفيذها والتصرفات التي أبرمت بعد ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٢ وتم تنفيذها يجب على كل طرف فيها أن يقدم بيانا إلى رئيس إدارة التصفية في الميعاد المشار إليه في المادة الأولى .

مادة ٥ - لا تكون الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات الصادرة من الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة نافذة بالنسبة لهذه الأموال إذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

ومع ذلك يجوز الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها هذا التاريخ الثابت إذا اقتضت العدالة ذلك ، كما أنه يجوز عدم الاعتداد بتلك التصرفات إذا كان تاريخها الثابت في الفترة من ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٢ إلى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكانت بغير عوض أو كان فيها غبن فاحش وكان المعبون أحد الأشخاص المتقدم ذكرهم .

ولا يجوز الاعتداد بأي تصرف أيا كان تاريخه ولو كان مسجلا سواء أكان بعوض أم بغير عوض متى تبين أنه صوري أو قصد به إخفاء أو تهريب شيء من الأموال والممتلكات المصادرة أو كان منظوبا على استغلال .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ، التصرفات التي لم تنشأ في ذمة الأشخاص

المصادرة أموالهم إلا التزامات شخصية يجوز الحكم بفسخها إذا لم يكن بدىء في تنفيذها وبإلغائها إذا كان قد بدىء في تنفيذها ولم يتم هذا التنفيذ .

مادة ٧ - إذا كان أحد الأشخاص الذين يمتلكون الأموال المصادرة شريكا متضامنا أو موصيا في شركة أشخاص اعتبرت الدولة منذ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ دائنة لباقي الشركاء بقيمة حصته في الشركة ، وعلى هؤلاء أن يقدموا لإدارة التصفية بيانا عن قيمة الحصة المذكورة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين يمتلكون الأموال المصادرة فإذا لم يقدم الشركاء هذا البيان أو لم تقره إدارة التصفية تولت هذه الإدارة تقدير قيمة الحصة المتقدمة الذكر متبعة في ذلك أحكام عقد الشركة فإن خلا العقد منها جرى التقدير وفقا لحكم القانون والعرف التجارى المتبع ، وتبلغ الإدارة المذكورة قرارها في هذا الشأن للشركاء بكتاب موصى عليه مصحوب بملم وصول ولهؤلاء رفع الأمر إلى اللجنة المينة بالمسادة ٩ خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغهم بالتقدير بكتاب موصى عليه مصحوب بملم وصول وذلك للفصل فيه ، وإلا كان تقدير إدارة التصفية نهائيا .

وعلى الشركاء عند عدم النزاع في قيمة الحصة أو بعد الفصل فيه نهائيا أن يودعوا خزانة الجهة التي تعينها إدارة التصفية قيمة هذه الحصة حسب الشروط والآجال المنصوص بعقد الشركة .

فإذا خلا العقد من تلك النصوص كان لإدارة التصفية أن تعين الشروط والآجال المعقولة لأداء قيمة الحصة المتقدمة الذكر بكتاب موصى عليه مصحوب بملم وصول يخطر به الشركاء ، وقرارها في ذلك غير قابل لأي طعن .

ويكون للدولة في اقتضاء حقها قبل الشركاء امتياز على سائر الديون العادية الأخرى وتبعية في التنفيذ به إجراءات الحجز الإداري .

مادة ٨ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد السابقة لا يكون لأي دائن لشخص ممن شملهم قرار مجلس قيادة الثورة المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ اقتضاء حقه إلا في حدود المال الذي كان يملكه لشخص المذكور وشمله قرار المصادرة .

وتنتقل الأعيان التي آلت ملكيتها للدولة نتيجة لقرار المصادرة مثقلة بالتأمينات التي كانت مثقلة بها قبل هذا القرار لصالح أصحاب الديون التي تكفل هذه التأمينات حقوقهم بالنسبة لحساب مرتبتها دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات تجديد القيد لحفظ هذه المرتبة ، ولا يجوز الحصول على حق اختصاص على عقار من العنارات المصادرة ويقع غير نافذ في حق باقي الدائنين كل اختصاص أخذ بعد ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

مادة ٩ - تشكل بقرار من وزير العدل لجنة أو أكثر برئاسة أحد رجال القضاء الوطنى بدرجة مستشار وعضوية اثنين أحدهما يكون نائبا بمجلس الدولة وثنائهما أحد رجال القضاء الوطنى بدرجة وكيل محكمة ويختار الأول والثالث وزير العدل ويختار الثاني رئيس مجلس الدولة .

وتختص هذه اللجنة بالفصل في كل طلب بدين أو ادعاء بحق قبل أى شخص عن شملهم قرار ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وفي كل منازعة خاصة بأى تصرف من التصرفات التى يكون الأشخاص الذين شملهم القرار المذكور طرفا فيها وكذلك فى كل منازعة فى دين لمؤلاء الأشخاص قبل الغير . كما تختص بنظر كل طلب خاص بتنفيذ حكم انتهائى صدر ضد أحد من مؤلاء الأشخاص قبل ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

وبوجه عام تختص هذه اللجنة بالنظر فى كل نزاع يتعلق بالأموال المصادرة .

مادة ١٠ - تقدم الطلبات إلى اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة بدون رسوم قضائية خلال ٦٠ يوما من تاريخ النشر فى الجريدة الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين يمتلكون شيئا من الأموال المصادرة .

ويرفع الطلب إلى رئيس اللجنة من أصل وصور بعد الخصوم ويبين فيه موضوع الطلب وأسانيده ويؤشر رئيس اللجنة على الطلب بتحديد موعد الجلسة ويخطر به الخصوم بالطريق الإدارى . وتتابع اللجنة فيما عدا ذلك أحكام قانون المرافعات فى نظر الدعاوى وإصدار حكم فيها إلا إذا رأت اللجنة لمسوخ الخروج على تلك الأحكام .

مادة ١١ - يحال قرار هذه اللجنة خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره إلى لجنة عليا تشكل بقرار من مجلس قيادة الثورة ، ولهذه اللجنة العليا أن تصدر قرارا بتأييد قرار اللجنة الابتدائية أو بتعديله أو بإلغائه ، ويكون قرارها غير قابل لأي طعن .

وتسير اللجنة فى نظر الطلبات التى تحال عليها وفقا للإجراءات التى تراها .

مادة ١٢ - لا يكون نافذا بالنسبة للأموال المصادرة أى حق لا يقدم صاحبه طلبه فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ١٠ ولو كان مكفولا بتأمين أو صدر به حكم انتهائى .

ومع ذلك يجوز قبول الطلب المقدم بعد الميعاد المذكور إذا كان عدم تقديمه فى ذلك الميعاد بسبب قوة قاهرة أو ظرف استثنائى جدى تقبله اللجنة ، إذا كان باقى الدائنين لم يستوفوا حقوقهم بعد أو كانوا قد استوفوها وبقى من أموال المدين مابقى بالدين المقدم عنه الطلب متقدم الذكر .

وعلى أية حال تسقط كافة الحقوق بالنسبة إلى الأموال المصادرة إذا لم يقدم عنها طلب إلى اللجنة المذكورة خلال سنة من تاريخ النشر فى الجريدة الرسمية من الأشخاص الذين يمتلكون شيئا من الأموال المصادرة .

مادة ١٣ - بعد انتهاء الفصل فى الطلبات المقدمة إلى اللجنة المهيئة بالمادة ٩ وصدور قرارات اللجنة العليا بشأنها تتولى إدارة التصفية حصر الديون التى على كل مدين من الأشخاص المصادرة أموالهم وتقديم إلى اللجنة المذكورة بيانا بهذه الديون وقرار اللجنة عن كل دين منها كما تقدم لها بيانا عن أموال وممتلكات المدين وقيمتها ، وبعد صدور قرار اللجنة العليا فى شأن تقدير إدارة التصفية لأموال المدين وممتلكاته يحرر إذن صرف لكل دائن على الخزانة بقيعة دينه كاملا إذا كانت

قيمة أموال المدين وممتلكاته تزيد على قيمة ديونه أما إذا كانت تقل عنها فتوزع قيمة تلك الأموال والممتلكات على الدائنين وفقاً لأحكام القانون .

ويرسل قلم السكتاب قائمة التوزيع للدائنين خلال يومين من تاريخ صدور القائمة وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، ولكل دائن أن يقدم مذكرة بملاحظاته على القائمة للجنة العليا خلال ثلاثة أيام من تاريخ إرسال القائمة إليه .

وبعد صدور قرار اللجنة العليا يحزر لكل دائن إذن صرف على الخزانة بما خصه في التوزيع .

مادة ١٤ - استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء والمادتين ٢ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز للمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع الدعاوى المتعلقة بالأموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها ، ويسرى ذلك على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوما فيها .

ولا تعتبر الأحكام التي صدرت قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ضد الأشخاص المتقدمى الذكر إلا مجرد سندات إلا إذا كانت تلك الأحكام انتهائية غير مشوبة بالصورية فإما تكون حجة بما تضمنتها بعد صدور قرار اللجنة المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة بتنفيذها .

مادة ١٥ - لا يجوز الرجوع على الدولة بأى تعويض ناشئ عن إجراءات اتخذت أو تتخذ بصدد تنفيذ قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ المتقدم الذكر .

مادة ١٦ - تصدر إدارة التصفية بيانا مشتملا على أسماء الأشخاص الذين شملهم قرار المصادرة الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وينشر هذا البيان في هذه الجريدة الرسمية وكل اعتراض على ما ورد في هذا البيان يكون الفصل فيه من اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة .

مادة ١٧ - تنشأ إدارة تسمى إدارة تصفية الأموال المصادرة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير العدل وتختص بإدارة الأموال المصادرة وتصفياتها وتمثيل الدولة أمام اللجنة المشار إليها في المادة التاسعة في المنازعات التي تدخل في اختصاصاتها وكذلك أمام جهات القضاء الأخرى والغير .

مادة ١٨ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ألفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يتخلف عن تقديم البيان المنو عنه في المواد ١ و ٢ و ٤ و ٧ .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل شخص تحت يده شيء من الأموال أو الممتلكات المصادرة لم يقدم بيانا عنه حتى ولو كان اسم الشخص الذي كانت هذه الأموال مملوكة له قبل ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قد أغفل إدراجه بالبيان المنصوص عليه في المادة ١ متى ثبت أن من تحت يده المال يعلم ذلك .

وكذلك يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من قدم بيانا ناقصا أو غير صحيح بقصد تهريب أو إخفاء شيء من الأموال المصادرة .

وكل ما تقدم مع عدم الإخلال بتوقيع عقوبة أشد ينص عليها القانون .

مادة ١٩ - يعاقب بالسجن كل شخص يكون تحت يده شيء من الأموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها إذا هو اختلس شيئاً من تلك الأموال أو استولى عليها بغير وجه حق أو أخفاها أو هربها أو سهل شيئاً من ذلك لغيره .

مادة ٢٠ - تعين إدارة التصفية لجائناً للجرد من بين موظفي الحكومة ويكون لأعضاء هذه اللجان من لا تقل درجاتهم عن الخامسة صفة رجال الضبط القضائي في اثبات جميع الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٢١ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وله أن يتخذ التدابير وأن يصدر القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٣^(١)

بتعديل المادة الثامنة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨
بشأن تنظيم المباني

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني المعدل بالقانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة الثانية من بند (ثانيا) من المادة ٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه نصها الآتي :

د على أنه يجوز في حالة الفنادق والمستشفيات والمباني العامة أن يكون الفناء المخصص لتهوية الحمامات والمراحيض الملحقه بالغرف بمسطح لا يقل عن ١٠٥ متراً - ولا يجوز أن يقل أصغر أبعاده عن متر واحد .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

مادة ٢ — على وزيرى الشئون البلدية والقروية والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣^(١)

بإضافة مادة جديدة برقم ٣٠٦ مكرراً إلى قانون العقوبات

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى قانون العقوبات ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف إلى قانون العقوبات مادة برقم ٣٠٦ مكرراً يكون نصها الآتى :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام كل من تعرض لاثتى على وجه يחדش حياتها بالقول أو بالفعل فى طريق عام أو مكان مطروق .

فاذا عاد الجانى إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة مرة أخرى فى خلال سنة من تاريخ الحكم عليه فى الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مذكرة إيضاحية

دأب بعض فاسدى الخلق على مماكسة الفتيات والسيدات وغيرهن فى الطرق والأمكنة العامة حتى أصبحت هذه المماكسة عادة ولونا من ألوان التسلية لهم وترجع هذه الظاهرة إلى تحلل من معايير الأخلاق .

ونظراً لأن النصوص الحالية الواردة فى قانون العقوبات قد لا تنطبق على أنواع معينة من المضايقات التى تقع من هؤلاء الفاسدين على غيرهم فقد رأى إضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣

برقم ٣٠٦ مكررا لعقاب كل من تعرض لآثى بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق على وجه يخذش الحياء ، وجعل العقاب في حالة ارتكاب هذه الجريمة لأول مرة هو الحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام .

وقد روى أنه إذا ما عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع هذه الجريمة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى أن يثدد عليه العقاب في هذه الحالة بأن تجعل العقوبة هي الحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا .

وقد اقتبس نص المادة ٣٠٦ مكرراً بما ورد بالمادة ٢٢٠ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات . وقد قررت تلك اللجنة عقوبة اللجنة للجريمة المذكورة غير أنه روى في النص الجديد أن يتوفر التدرج في العقاب فيعاقب بعقوبة المخالفة على ارتكاب الجريمة لأول مرة وأن تكون العقوبة في تلك الحالة هي الحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام فإذا ما عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس النوع في خلال المدة المحددة في المادة ٣٠٦ مكررا يغلظ العقاب ويعاقب بعقوبة اللجنة .

ومن البديهي أن تطبق نص المادة ٣٠٦ مكرراً على فعل معين لا يمنع من تطبيق مواد أخرى على نفس الفعل إذا توافرت أركان الجرائم المنصوص عليها في تلك المواد كما أنه لا يشترط لإمكان رفع الدعوى العمومية في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكررا اذن أو شكوى من المجنى عليها بأية صورة من الصور .

وقد عرض المشروع المذكور على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة . وتشرف وزارة العدل بأن ترفع هذا المشروع المرافق لهذه المذكرة إلى مجلس الوزراء ، حتى إذا ما وافق عليه تفضل باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣^(١)

في شأن إدارة التصفية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستور الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الإعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠١ مكرر الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الأحزاب السياسية ،
وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة ، وعلى ما ارتآه
مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون لإدارة تصفية الأموال المصادرة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه الشخصية الاعتبارية . ويكون لها ميزانية مستقلة . وتكون هذه الإدارة تحت إشراف وزير العدل .

مادة ٢ - تختص إدارة التصفية - علاوة على اختصاصاتها المبينة في المادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه - بإدارة وتصفية الأموال المصادرة بمقتضى الإعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ المشار إليه أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة .

مادة ٣ - يقوم رئيس إدارة التصفية بتمثيلها أمام القضاء والهيئات الأخرى ويباشر هو أو من ينوبه عنه في حدود أحكام اللائحة الداخلية المنصوص عليها في المادة ٦ الاختصاصات المخولة للإدارة .

مادة ٤ - يجوز لإدارة التصفية استثناء من أحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة أن ترخص للوظفين الذين تندبهم في أن يشغلوا عضوية مجلس إدارة الشركات المساهمة التي يكون للدولة فيها أسهم مصادرة .

ويعني هؤلاء الموظفون أو غيرهم ممن يمثلون هذه الإدارة في مجلس إدارة شركات المساهمة من شرط ضمان الإدارة المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون المشار إليه .

مادة ٥ - لا تتقيد إدارة التصفية في أداء مهمتها أو تنظيمها الإداري أو المالي بالقوانين واللوائح والنظم التي يخضع لها المصالح الحكومية ، على أن تكون حساباتها تحت رقابة ديوان المحاسبة .

ويندب ديوان المحاسبة واحداً أو أكثر من موظفيه يختصون بالمراقبة المالية والمراجعة وعليهم أن يرفعوا إلى وزير العدل تقريراً بملاحظاتهم عن أعمال إدارة التصفية كل ثلاثة أشهر وأن يقدموا له تقريراً سنوياً عن الحساب الختامى لأعمال هذه الإدارة في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ انتهاء سنتها المالية .

مادة ٦ - تضع الإدارة لائحة داخلية يصدق عليها وزير العدل تتضمن طريقة إعداد الميزانية ووضع القواعد التي تجرى عليها الإدارة والمشتريات والمبيعات والحسابات وتعيين الموظفين وترقيتهم وتأديبهم ونظم المكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون للعمل بها وللإدارة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الاختصاصيين والفنيين .

مادة ٧ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المحاماة

مجلة نقابة المحامين

السنة الرابعة والثلاثون

يناير

سنة ١٩٥٤

العدد

الخامس

امض لإقامة الحدود . وأقل العجلة . . وأنصف الخصم . وقف عند
الشبهة . وأبلغ في الحجة . ولا يأخذك في أحد من رعيك بحياة .
ولا بجاملة . ولا لومة لائم . وثبت . وتأن . وراقب . وانظر
وسلط الحق على نفسك ... واحمل الناس كلهم على أمر الحق .
(من عهد طاهر بن الحسين)

جميع التقارير سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

مطبعة مجازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	
٥٢	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
٣٣	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٢	حكيمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف
	(القضاء المدني)
	بحث أى المحاكم هى المختصة بنظر مسائل الوصية للأستاذ راعب حنا المحامى وكيل النقابة .
	بحث التحقيق المفتوح فى قانون الإجراءات الجنائية الجديد للسيد الأستاذ عادل يونس المحامى العام لدى محكمة النقض .
	بحث هل يقطع الحكم الصادر بوقف تنفيذ العقوبة الذى انقضت فترة تجربته المدة اللازمة لمرد الاعتبار بقوة القانون طبقاً للمادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات للسيد الأستاذ محمد عبد العزيز فهمى مفتش قضائى النيابة .
	بحث فى جريمة إحراز المفرقات للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة .
	بحث سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر .
	قانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تقادم الضرائب . ص ١٣٩
	قانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأموال المصادرة من محكمة للثورة وأموال الأحزاب المنحلة . ص ١٤١
	قانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ فى شأن إنهاء حق الحكر على الأعيان الموقوفة . ص ١٤٤
	قانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٣ تميم زراعة تقاوى القطن المتبقية . ص ١٤٥
	قانون رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين . ص ١٤٧
	قانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية . ص ١٤٩
	قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم استيراد العدد والآلات المستعملة أو القديمة لاستخدامها فى الصناعات . ص ١٥٠
	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل . ص ١٥٥
	قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإراد . ص ١٥٦
	قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ص ١٥٩

عبدلى عبد الشريد - ميسر محمد العشماوى - نصيف زكى - احمد السادة

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

يناير
سنة ١٩٥٤

المحكمة

العدد الخاص
السنة الرابعة والثلاثون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، و ابراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين) .

الحكم عدم تحديده تاريخ كل واقعة من
وقائع الاحتيال التى وقعت على المجنى عليه
ما دام أنه قد أثبت حدوثها جميعا فى خلال
فترة حددها ولم تمض عليها المدة القانونية
لسقوط الدعوى العمومية .

(القضية رقم ١٠٠٠ سنة ٢٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم
خليل ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن
المستشارين) .

٢٢٢

١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

اثبات . اجراءات . طبيب شرعى . سؤاله كخبير .
تخليفه باليمين . غير لازم اكتفاء باليمين التى حلفها تنفيذاً
لقانون الخبراء .

المبدأ القانونى

متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق
أن الطبيب الشرعى سئل أمام المحكمة
بوصفه خبيراً لا شاهداً ، فانه لا يكون

٢٢١

١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

نصب . توافر الطرق الاحتمالية . مثال . عدم تحديد
تاريخ كل واقعة فى الحكم . لا يعيبه مادام أنه حدد
الفترة التى وقعت فيها هذه الوقائع ولم تمض عليها المدة
القانونية لسقوط الدعوى .

المبدأ القانونى

إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة
هى أن المتهم أرم المجنى عليه وزوجته
بقدرته على الاتصال بالجن وإمكانه شفاء
الزوجة من العقم ، وأخذ يحدث أصواتا مختلفة
يسمىها بأسماء الجن فى غرفة مظلمة يطلق فيها
البخور ويقرأ التعاويذ ، وتمكن بهذا من
سلب خمسة جنيهات على عدة دفعات ، فهذه
الأفعال يتوافر بها ركن الطرق الاحتمالية
المشار إليها فى المادة ٢٢٦ من قانون
العقوبات ، وتكون بذلك جريمة النصب
متوافرة الأركان فى حقه . ولا يعيب هذا

هناك عمل لحلفه اليمين اكتفاء باليمين التي حلفها تنفيذاً لقانون الخبراء .

(القضية رقم ١٠٠٣ سنة ٢٢ قبالهيئة السابقة) .

٢٢٣

١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

قانون . تموين . القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ . صدر من وزير التموين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . الدفع بالجهل به لعدم إعلانه للشغلين بشئون التموين . لا يصح .

المبدأ القانوني

إن القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ قد صدر من وزير التموين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ونشر بالجريدة الرسمية ، ولذا فإنه يكون نافذ المفعول في حق الكافة ، ولا يسوغ للطاعن الدفع بالجهل به لعدم إعلانه للشغلين بشئون التموين .

(القضية رقم ١٠١٣ سنة ٢٢ قبالهيئة السابقة) .

٢٢٤

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

انقضاء الدعوى . ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ هو التاريخ الذي استقر قضاء المحكمة على جملة موعدا لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصح للنهيم .

المبدأ القانوني

إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضى في مواد الجرح بمضى ثلاث سنين

وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، فإنه إذا كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على جعله موعداً لتطبيق هذا القانون فيها هو أصح للنهيم من نصوصه - إذا كان ذلك كان من المنع من نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقوبة وبراءة الطاعن لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(القضية رقم ٧٩٠ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المشارين) .

٢٢٥

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

معارضة . شهادة مرضية . عدم التمويل عليها لأسباب قاصرة . نقض الحكم .

المبدأ القانوني

إن الشهادة المرضية التي تقدم في دعوى وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أنه متى أبدت المحكمة الأسباب التي من أجلها رفضت التمويل على

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بجناية وجنحة فقررت المحكمة فصل الجنحة عن الجناية وترافعت النيابة والدفاع على أساس الجناية ثم انتهت المحكمة إلى نفي هذه التهمة عنه ولكنها عاقبت على الجنحة التي فصلتها دون أن تأفت نظره فإن حكمها بذلك يكون مبنياً على الاخلال بحق المتهم في الدفاع .

٢ - إذا كان الثابت بمحاضر الجلسات والحكم أن الواقعة التي اسندت إلى كلا المتهمين إنما هي ضربة واحدة ولم يتهما بالمساهمة في الفعل أو الأفعال التي أدت إلى وفاة المجنى عليه فإن مصلحة كل من المتهمين تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ومقتضى هذا أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به ، فإذا كان الواقع أن عامياً واحداً تولى الدفاع عنهما فهذه المحاكمة تكون باطلة لانطوائها على خطأ جوهري في الاجراءات .

٣ - متى كانت التهمة المسندة إلى أحد الطاعنين هي عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي اسندت إلى الطاعن الثاني فإن نقض الحكم بالنسبة إلى أحدهما لا يستوجب نقضه بالنسبة إلى الآخر .

(القضية رقم ٩٩٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

تلك الشهادة ، يكون لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . فإذا كانت المحكمة قد اطرحت الشهادة الطبية التي جاء فيها أن الطاعن عنده حالة إغماء من بول سكري وضعف عام وأنه أجرى له الإسعاف اللازم ويلزمه راحة تامة بالفراش لمدة سبعة أيام ، وذلك بمقولة إن الطاعن قد أعلن شخصياً بالحكم في نفس اليوم الذي تحررت فيه الشهادة وأن حالة الإغماء لا يمكن أن تستغرق جميع الأيام الثلاثة المقررة للمعارضة في حين أنها لم تستظهر ما إذا كان الإعلان قد حصل قبل الإغماء أو بعده ، ولم تبين مصدر قولها إن حالة الإغماء لا يمكن أن تمتد لأكثر من ثلاثة أيام - فحكمها هذا يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٨٧٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٦

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ - دفاع - متهم قدم إلى محكمة الجنايات بتهمة جناية وجنحة . فصل المحكمة الجنحة عن الجناية . معاًها المرافعة في الجناية . نفيها هذه التهمة عنه . معاًيته مع ذلك على الجنحة . اخلال بحق الدفاع .

ب - تمارض مصلحة متهمين . تولى محام واحد الدفاع عنهما . بطلان الاجراءات .

ج - نقض - طاعنان - اسناد تهمة إلى أحدهما واقعتها مستقلة عن واقعة التهمة المسندة إلى الآخر . نقض الحكم بالنسبة إلى أيهما لا يقتضي نقضه بالنسبة إلى الآخر .

هذا الأخير قد بلغ سن الرشد ما دام هذا التعويض من حق المجنى عليه وله أن يتولى إجراءات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى المدنية أقيمت وحكم فيها باسم وليه الطبيعي .

(القضية رقم ١٠٠١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٩

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ - سرقة . نية التملك . لا يشترط التحدث عنها صراحة في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . يكفي أن تكون هذه النية مستفادة من بيانات الحكم .

ب - عقوبة . متهم عمره ست عشر سنة . عقوبة بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . خطأ . لا يصح الحكم عليه بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط في الحكم الذي يعاقب على جريمة السرقة أن يتحدث صراحة عن نية تملك المسروق بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا منه .

٢ - إذا كان الظاهر من محضر الجلسة ومن الحكم المطعون فيه أنه قد ذكر مع اسم الطاعن في التعريف به أن عمره ست عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة عليه بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ، فإنه يكون من المتعين تعديل هذه العقوبة بما يتفق وحكم المادة ٧٢ من القانون التي تقول إنه لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو

٢٢٧

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

تفتيش . الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه في الإذن . لا يبطل التفتيش .

المبدأ القانوني

الخطأ في اسم الشخص المطلوب تفتيشه في إذن التفتيش لا يبطل التفتيش مادامت المحكمة قد استظهرت أن الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بالإذن .

(القضية رقم ٩٩٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٨

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

نقض . عدم الاعتراض على صفة المدعى بالحق المدني أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . تعويض . القضاء به لوالد المجنى عليه باعتباره وليا طبيعيا له . لا يضار به المحكوم عليه ولو كان المجنى عليه قد بلغ سن الرشد في أثناء الدعوى .

المبدأ القانوني

إذا كان قد قضى بالتعويض لوالد المجنى عليه باعتباره وليا طبيعيا له ، في حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر ، عند المحاكمة ، اثنتين وعشرين سنة ، فأصبح غير خاضع لولاية أو وصاية وكان الطاعن لم يعترض أمام محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدني - فلا يقبل منه أن يثير هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض . على أن الطاعن لا يضار بالقضاء بالتعويض لوالد المجنى عليه بصفته وليا طبيعيا له ولو كان

٢٣١

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

إجراءات المحاكمة - إدانة المتهم استنادا إلى أقوال المجنى عليها دون سماعها - تأييد الحكم استثنافيا دون استكمال هذا النقص في الاجراءات - خطأ .

المبدأ القانوني

يجب أن تبنى الأحكام الجنائية بصفة أصلية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . وإذن فإذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بإدانة المتهم استنادا على أقوال المجنى عليها وذلك دون حضورها وسماعها بالجلسة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تستكمل النقص في إجراءات المحاكمة الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون معيبة مما يستوجب نقض الحكم .

(القضية رقم ١٠٣٠ - سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٣٢

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

دفاع - الدفع ببطان القبض والتفتيش - اقتصار المتهم على هذا الدفع - ادانته - نفيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع - لا يقبل مادام أنه لم يصدر من المحكمة ما يفيد أنها ستقصر نظرها على هذا الدفع .

المبدأ القانوني

الدفع ببطان القبض والتفتيش هو في واقع دفع موضوعي وارد على اجراء من اجراءات التحقيق في الدعوى يرمى الى عدم الاخذ به كدليل على المتهم مما لا محل معه

المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

(القضية رقم ١٠٠٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٣٠

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

اجراءات - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات اجراءات المحاكمة - مثال .

المبدأ القانوني

الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات الإجراءات التي تمت أمام المحكمة . فإذا كان الثابت بمحضر جلسة محكمة أول درجة أن المحكمة دعت الشاهد الأول وبعد أن أفسم اليمين أمامها أدى شهادته دون أن يذكر اسم هذا الشاهد أو أى بيان عنه وأن المحكمة أمرت بتلاوة أقوال الشاهدين الغائبين دون ذكر اسميهما ، ولكن كان بين من الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الإدانة التي بنى عليها أن الشاهد الذي سمعته المحكمة هو فلان وأن الشاهدين اللذين تليت أقوالهما بالجلسة هما فلان وفلان . وكان الطاعن مع ذلك لا يدعى أن الشاهد الذي سمعت المحكمة شهادته أو الشاهدين اللذين أمرت بتلاوة أقوالهما هم غير من أشار الحكم إليهم - فلا مطعن على الحكم .

(القضية رقم ١٠١٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

للسرقة وهو إدارة المفتاح الذي يعطل سير العداد رغما من استمرار سحب الكهرباء المستعملة في الإضاءة ، فان هذا المتهم يكون هو الفاعل في جريمة سرقة التيار الكهربائي وليس شريكا .

(التمضية رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٢٣٤

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

تموين . تاجر تجزئة خصم له عدد من المستهلكين يعرف لكل منهم اسكر الذي أعدته وزارة التموين الاستهلاك العائلي . اقراضه اسكر لآخر . غير جائز .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أن : تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عددا من المستهلكين وأنه لا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك ، إذ نصت على ذلك إنما قصدت حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات في غير ما خصصت له هذه المواد . وإذن فممن كان الطاعن من تجار التجزئة الذين خصص لهم عدد من المستهلكين يصرف لكل منهم المقدار المعين له من السكر الذي أعدته وزارة التموين للاستهلاك العائلي . فإن تصرفه في هذا السكر باقراضه إلى آخر ، يكون غير جائز قانونا .

(التمضية رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

لأن تقضى فيه المحكمة استقلالاً بصحة القبض والفتيش أو بطلانها ، بل أن كل ما على المحكمة في هذه الحالة أن تفصل فيما إذا كان يصح الأخذ بالدليل المستمد منهما أو أنه لا يصح ذلك لحصولها على خلاف ما يقضى به القانون . وعلى المتهم أو المدافع عنه أن يدلي بجميع وجوه الدفاع في التهمة المسندة اليه دون اقتصار على دفع فرع أو موضوعية ما دامت المحكمة لم تصدر منها ما يفيد أنها ستقصر نظرها على هذه المدفوع . وإذن فلا يجوز للتهمة إذا ما قصر دفاعه على الدفع ببطلان القبض والفتيش - مع أنه لم يصدر من المحكمة ما يفيد أنها ستقصر نظرها عليه - أن ينعي على المحكمة أنها أداته دون أن تسمع بقية دفاعه ما دام أنها كانت في حل من أن تعتبره قد أدلى بكل ما لديه من دفاع .

(التمضية رقم ١٠٣١ لسنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٢٣٣

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

فاعل . سرقة تيار كهربائي . ادانة صاحب المنزل في السرقة باعتباره فاعلا على أساس أنه هو الذي يدير المفتاح الذي يعطل سير العداد . في محله .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم بسرقة تيار كهربائي وإن استعان بآخر في تركيب الأسلاك على الوجه الذي يسر له سرقة التيار الكهربائي إلا أنه هو في الواقع المقارب للفعل المادي المكون

٢٣٥

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

سب . الجهر بألفاظ السب من غرفة مظلة على الطريق العام بصوت يسمعه من كان ماراً فيه .
توافر العلانية .

المبادئ القانونية

١ - متى كان المتهم قد جهر بألفاظ السب من نافذة غرفة مظلة على الطريق العام بصوت مرتفع يسمعه من كان ماراً فيه ، فإنه بهذا تتحقق العلانية وتكون الواقعة جنحة .

٢ - متى أخذت المحكمة بشهادة شهود الإثبات كان في هذا الرد الضمني على أقوال شهود النفي بما يفيد طرحها .

(قضية رقم ١٠٤٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابعة)

٢٣٦

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

استئناف . حق المتهم في الاستئناف . مناطه . مقدار العقوبة المحكوم بها . حق النيابة . مناطه . بما تبديه من طلبات . القول بأن النيابة أن تستأنف أي حكم صادر في الجنح والمخالفات يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنبيات مهما كان مقدار الغرامة المحكوم بها قليلاً أو كثيراً . غير صحيح .

المبدأ القانوني

لأنه يبين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ والمادة ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الجهر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف في مواد المخالفات والجنح وإن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في

هذه المواد لا يجوز استئنافه . والعبارات التي استعملها الشارع في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف والذي جعله المشرع تابعاً لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة . في الاستئناف ، الذي علقه على ما تبديه من طلبات . والتعبير بعبارة « إذا طلبت الحكم » إنما ينصرف إلى ما يطلبه النيابة في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفويًا بالجلسة . وإذن فغير سديد القول بأن النيابة أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنبيات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المنطوق فيه قد خالف القانون إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية ببراءة المتهم من تهمة الشروع في سرقة تأسيساً على أن النيابة لم تطلب في الجلسة سوى تطبيق المواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧ و ٣٢١ من قانون العقوبات التي تجيز الحكم بالحبس أو الغرامة فتكون قد تركت الخيار للقاضي في توقيع أي العقوبتين وأن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز استئناف النيابة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في المخالفات أو الجنح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنبيات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، ذلك - على ما تقول النيابة

في الطعن - بأن المشرع إذ نص في المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز للنيابة أن تستأنف الأحكام الصادرة في المخالفات والجناح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً فإنه لم يقصد بذلك أن يخول للنيابة سلطة طلب مقدار معين من عقوبة معينة فيرتب جواز استئنافها للحكم على عدم إجابة طلباتها لما في ذلك من مجافاة لطبيعة الدعوى الجنائية والأسس التي يقوم عليها نظام العقوبة في قانون العقوبات من ترك الحرية للقاضي في تقدير العقوبة حسب وقائع كل دعوى في نطاق الحدود المقررة للجريمة بالقانون بل أن كل ما يجوز للنيابة إبدائه هو بيان ظروف الدعوى وما يستدعيه منها تشديد العقاب دون أن يحل لها أن تتجاوز ذلك إلى تحديد ما يحكم به من عقوبة معينة فتطلب قدراً معيناً من الغرامة أو مدة معينة من الحبس، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٥٢ المشار إليها قد جعلت مناط جواز استئناف المتهم هو العقوبة المقضى بها بينما جعلته بالنسبة للنيابة منوطاً بطلباتها فإن التفسير الصحيح هو أن النيابة إذا طلبت تطبيق مادة تنص على غرامة يزيد حددا الأقصى على خمسة جنيهاً فإنها تعتبر أنها طلبت الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً والقول بغير ذلك يجعل معيار الاستئناف مختلفاً بالنسبة إلى النيابة عنه بالنسبة إلى المتهم مما يترتب عليه نتيجة عجيبة هي إجازة الاستئناف للمتهم في أحوال لا يجوز ذلك للنيابة فيها .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ تحدث عن الاستئناف في الباب الثاني من الكتاب الثالث الخاص بطرق الطعن في الأحكام قد نص في المادة ٥٢ على ما يأتي : « يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة

الجزئية في المخالفات وفي الجناح : ١ - من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً . ٢ - من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، والواضح من هذا النص ومن نصوص المادتين ٥٣ و ٥٤ التي صدرت بعبارة « لا يجوز الاستئناف ... » ومن نص المادة ٥٥ التي صدرت بعبارة « لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية » أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجناح فإنه لا يجوز استئنافه ، ولما كانت العبارات التي استعملها في المادة ٥٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف الذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات وكان التعبير بعبارة « إذا طلبت الحكم » إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة تكليف المتهم بالحضور أم أبدته شفاهيا بالجلسة ، ولو أراد المشرع أن يجعل حق النيابة في الاستئناف مرتباً على الحد الأقصى للعقوبة المقررة في النص الذي تطلب معاقبة المتهم بمقتضاه لما أعجزه النص على ذلك بعبارة يسيرة صريحة لا تحتاج إلى التأويل والتخريج الذي تذهب إليه النيابة : على أنه لو أخذ بنظرية النيابة من أن لها أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهاً مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها

لكانت النتيجة أن يفتح باب الاستئناف للنيابة في أحوال هو مغلق فيها في وجه المتهم الذي لا يجوز له الاستئناف إلا إذا كانت الغرامة المحكوم بها عليه تزيد على خمسة جنيهات وهذه النتيجة لا يمكن أن يكون المشرع قد قصد بها ويكون الاستدلال بغرامة نتيجة التفرقة بين مناط حق المتهم والنيابة في الاستئناف ساقطا إذ لا شك في أن التوسيع على المتهم في الاستئناف في أحوال لا يقبل فيها استئناف النيابة أولى من العكس الذي يرمى إلى التوسيع على النيابة في أحوال لا يجوز للمتهم فيها أن يستأنف . هذا إلى أن نص القانون صريح في المعنى الأول دون الثاني لما كان ذلك ، فإن ما ساقته النيابة في الطعن لا يكون له محل

« وحيث إنه لا يجدي في هذا المقام القول بأن تقدير العقوبة من شؤون قاضي الموضوع وأن ليس للنيابة أن تعتدى على ما خصه به القانون من حرية التقدير فإنه ليس مما يؤثر في هذه الحرية أن تبسط النيابة للقاضي ظروف الدعوى الموجبة في رأيها لتشديد العقوبة أو أن يحكم بنوع من العقوبات المقررة في القانون للجريمة أو بعقوبة لا تقل عن قدر معين من الغرامة أو عن مدة معينة من الحبس ، ليس ذلك مما يؤثر في حرية القاضي مادام له هو أن يقضى بما يراه ومادام القانون قد رتب حقها في الاستئناف على ذلك .

« وحيث إنه باستقراء الأعمال التحضيرية لقانون الإجراءات الجنائية تبين أن اللجنة المؤلفة لتعديل القانون كانت قد اقترحت هذه القيود على حق الاستئناف سواء بالنسبة للمتهم أو للنيابة ولكنها قصرت ذلك على الجرائم البسيطة ، وأن يكون المقياس هو عين المقياس الذي اتبع في صدد الأوامر الجنائية . أما الجرائم

التي لا يجوز إصدار العقوبة فيها بأمر جنائي فقد رأت إطلاق حق الاستئناف بالنسبة للنيابة والمتهم فيكون للمتهم أن يستأنف كل حكم من هذه الأحكام ، كما يجوز للنيابة أن تستأنف أي حكم صادر فيها بالبراءة أو الإدانة ، بغير نظر طلباتها في الجلسة ، وعلى ما عبرت به اللجنة فلما عرض المشروع على البرلمان رأى مجلس الشيوخ أن وجه لهذه التفرقة وعدل النص بما يسوى بين الأحكام في الجناح الصادرة من المحاكم الجزئية ووافق مجلس النواب على ذلك ثم صدر القانون بما رآه المجلسان . ويتضح من ذلك أن اللجنة التي استحدثت هذه النصوص قد ذكرت صراحة في مذكرتها أن العبرة في طلبات النيابة هي بما تبديه في الجلسة وأن التفرقة في القياس بين حق المتهم وحق النيابة في الاستئناف مقصود من واضعي النصوص .

« وحيث إنه مع صراحة النص واتفاقه مع الغرض الذي أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون لا يكون هناك محل للاجتهاد الذي تذهب إليه النيابة ولا الاستئناس بالتشريعات الأجنبية . ويتعين لذلك رفض الطعن ، .

(القضية رقم ٨١١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٧

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

استئناف . حكم صادر في ظل قانون تحقيق الجنايات بتفريم المتهم مائة قرش . لنيابة أن تستأنفه .

المبدأ القانوني

إن قانون الإجراءات الجنائية إنما نفذ مفعوله اعتبارا من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ فالحكم الصادر من محكمة الجناح بتاريخ ١٢ من

الاستئناف مقبولا شكلا ، وعندئذ تكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خواتها لها المادة ١٧٤ من قانون الاجرامات الجنائية بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .

المحكمة

« حيث إن حصل هذا الطعن المرفوع من المتهم أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مستنداً في ذلك إلى أنها لم تطلب من محكمة أول درجة الحكم على المتهم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهيات . ولما كان الثابت بالحكم أن النيابة قد طلبت تطبيق المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات على الطاعن ، وكانت هذه المادة تنص على عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنهيات ، وكان ما طلبته النيابة من تطبيقها لا يمكن معه القول بأنها لم تطلب الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهيات — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة والذي يستفيد منه الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

« وحيث إن الثابت بالحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه أحدث عمداً بآخر إصابة تحتاج لعلاج أقل من عشرين يوماً وقد طلبت النيابة عقابه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات فقضت المحكمة الجزئية بتغريمه جنهيتين ، فاستأنف الطاعن واستأنفت النيابة ، والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم جواز الاستئناف ويتضح من أسباب حكمها شمول منطوقه لكلا

نوفبر من السنة المذكورة يكون قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات . ويكون للنيابة وفقاً لأحكام ذلك القانون أن تستأنفه ولو كان لم يقض إلا بغرامة قدرها مائة قرش إذ هي لها بمقتضاه أن تستأنف أي حكم صادر في مواد الجنح . وإذن يكون الحكم الصادر بعدم جواز استئنافه من النيابة بمقولة إن النيابة لم تطلب إلا الحكم بالغرامة والمصاريف خاطئاً متعيناً نقضه .

(التضية رقم ١٠٢١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٣٨

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

نقض . استئناف . حق النيابة وحق المتهم في الاستئناف . حقان مستقلان . استفادة المتهم من استئناف النيابة . محلها . الطعن من المتهم في حكم قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إن حق كل من المتهم والنيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في التحالفات والجنح هو حق خاص بكل منهما ، ولا استعمال كل من الحقين شروطه الخاصة ما لا سبيل معه للمتهم إلى أن يباشر حق النيابة فيه سواء أكان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه ، وليس للمتهم أن يتذرع في تحدته عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، فإن استفادة المتهم من استئناف النيابة محله أن يكون هذا

غيايا بعدم جواز استئناف النيابة فإنه لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه .
ويترتب على ذلك أن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم .

المحكمة

« حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيايا بالنسبة إلى المتهم في ٦ من مارس سنة ١٩٥٢ بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة ضده وقد ذكرت في أسباب طعنها عليه بطريق النقض أنه أعلن إلى المتهم في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٢ ولما أصبح نهائيا بفوات ميعاد المعارضة قررت الطعن فيه بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ ، ولما كان المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي وكان لا يستفيد من استئناف النيابة له إلا إذا كان استئنافا مقبولا ، وكان الحكم المطعون فيه وقد صدر غيايا بعدم جواز استئناف النيابة لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه وكان يترتب على ذلك أن ميعاد الطعن فيه من النيابة العامة بطريق النقض يبدأ من تاريخ صدوره في ٦ من مارس سنة ١٩٥٢ لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم — لما كان ذلك ، فإن طعن النيابة وهي لم تقرر به إلا بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ — يكون مقدما بعد الميعاد المقرر في القانون ومن ثم لا يكون مقبولا شكلا . »

(القضية رقم ١٠٣٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

الاستئناف المرفوعين من المتهم ومن النيابة .
ولما كان هذا الطعن مرفوعاً من المتهم وحده ووارداً على ما قضى به الحكم من عدم جواز استئناف النيابة ، وكان حق كل من النيابة العامة والمتهم في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح — على ما بين من استقراء نص المادة ٥٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو حق خاص به ولا استعمال كل من الحقين شروطه الخاصة بما لا سبيل معه للتمسك لأن يباشر حق النيابة فيه سواء أكان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه . لما كان ذلك ، ولم يكن للتمسك أن يتذرع في تحدته عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، ذلك أن استفادة المتهم من استئناف النيابة محلها أن يكون هذا الاستئناف مقبولا شكلا ، وعندئذ يكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خولتها لها المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته — لما كان ماتقدم ، فإن الطعن لا يكون مقبولا ويتعين من أجل ذلك القضاء بعدم قبوله . »

(القضية رقم ١٠٢٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٩

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

طعن . حكم غيايا بعدم جواز استئناف النيابة .
الطعن فيه بطريق النقض . ميعاده يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر

٢٤٠

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - قانون . ملاريا . القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ .
صدر قرار من وزير الصحة طبقا للمادة الأولى منه
بإعلان نصوصه على مدينة دمنهور . الزعم بعدم سرية
عليها بعد صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ بقوله
" إنه لم يصدر قرار جديد بانطباقه عليها " غير صحيح .
هذا القانون جاء معدلا لبعض أحكام القانون الأول
دون مساس بالفعل الذي حرره القانون .

ب - وصف التهمة . تعديل المحكمة مواد القانون
المطلوب تطبيقها . لا تريب عليها في ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إنه لما كان المشرع قد أراد من
إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل
بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - على ما هو ظاهر
من عنوانه ونصوصه - اتخاذ الاحتياطات
اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا ورخص
في المادة الأولى منه لوزير الصحة العمومية
أن يعين بقرار يصدره ، الأماكن والمدن
والقرى التي تسرى عليها نصوص هذا القانون
كلها أو بعضها . وكانت مدينة دمنهور قد
صدر بشأنها قرار وزاري بإعلان تلك
النصوص عليها . فإن الزعم بعدم سرية
أحكام ذلك القانون على واقعة الدعوى بمقولة
" إنه لم يصدر قرار جديد بانطباقه على مدينة
دمنهور بعد صدور القانون رقم ٧٨ لسنة
١٩٤٦ ، هذا الزعم لا أساس له ، ذلك بأن
هذا القانون إنما جاء معدلا لبعض أحكام
القانون الأول دون مساس بالفعل الذي
حرره القانون فلم يكن هناك ما يستوجب

صدور قرارات جديدة تحل محل القرارات
السابق صدورها لأن القرارات المشار إليها
لا تزال قائمة .

٢ - ما دامت الواقعة المرفوعة عنها
الدعوى هي ذاتها التي دين فيها الطاعن بوصفها
القانوني الصحيح . فلا يكون هناك محل لما
يشير من أن المحكمة قد طبقت في حقه مواد
غير التي طلبتها النيابة العمومية .

(القضية رقم ٨٥٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤١

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

تفتيش . قبض . الحالات التي يجوز القبض فيها
على المتهم في غير التلبس . المادة ١٥ تحقيق جنایات .
صورة واقعة .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنایات
قد بينت على سبيل الحصر الحالات التي يجوز
فيها القبض على المتهم في غير حالات التلبس
المشار إليها في المادة الثامنة، وهي ما إذا وجدت
قرائن أحوال تدل على وقوع الجنایة منه أو
الشروع في ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو
نصب أو تعدد شديد وإذن فإذا كان كل ما وقع
من المتهم ، وحمل الضابط على تفتيشه ، هو
دخوله المسكن مسرعا فور رؤيته إياه ، وكان
الإذن الصادر من النيابة مقصورا على والد
المتهم دون أن يشمل هو ، فهذا القبض والتفتيش
الذي تلاءم بناء على العثور على قطعة من
الحشيش في غرفة والد المتهم ، يكونان باطلين .

المحكّم

و حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أسس براءة المطعون ضده على بطلان القبض والتفتيش في حين أن وقائع الدعوى كما أثبتتها تؤدي بطبيعتها إلى قيام دلائل قوية تجيز لرجل البوليس القبض واثبتت بالرغم من عدم صدور الإذن بذلك من السلطات المختصة . ذلك إياه وإن كان الإذن صادراً في الأصل بتفتيش منزل والد المطعون ضده وإذا وجد رجال البوليس هذا الوالد غائبا عن مسكنه رأوا المطعون ضده يجرى بمجرد رؤيته لهم ثم يدخل الممكان المأذون بتفتيشه محاولا غلق باب الثقة عليه ، كل ذلك مع ما عرف عنه من أنه ابن المأذون بتفتيشه واحتمال أن يكون شريكا لوالده يعتبر من الدلائل القوية التي تبيح الضبط والتفتيش استنادا إلى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

و حيث إن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه ببطلان القبض والتفتيش الواقع على المطعون ضده وبراءته مما أسند إليه على أن هذا الإجراء لم يكن مطابقا للقانون لانتصار إذن التفتيش الصادر من النيابة العامة على والد المطعون ضده دون أن يشمل هو وأن ما صدر عنه هو أنه بان من مناقشة الضابط بالجلسة أنه لم يكن يحمل شخصية المتهم وقت تفتيشه كما كان على بيته وقتئذ من أنه لم يشمل إذن التفتيش الصادر من النيابة إذ كان قاصرا على تفتيش والده فقط وأن كل ما أثاره المتهم وحمل الضابط على تفتيشه هو دخوله المسكن مسرعا فور رؤيته إياه وأنه على حد قوله لو لم يفعل ذلك لتركه دون قبض وتفتيش

كما قرر في نهاية مناقشته أن الغرفة التي عثر بدولابها على نصف طربة الحشيش هي غرفة والد المتهم . وحيث إنه مع التسليم بصحة رواية الضابط ، فإن ما أثاره المتهم وهو قاصر على دخوله بالمسكن مسرعا فور رؤيته الضابط ، هذا التصرف في ذاته لا يكون جريمة تبيح القبض عليه وتفتيشه مادام لم يصدر إذن سابق بذلك فإذا ما قبض عليه الضابط وفحصه كان هذا الاجراء باطلا وانهار الدليل المستمد منه وهو العثور على المخدر المضبوط . لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون لأنه لا تتحقق به حالة التلبس بالجريمة المنصوص عليها في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات . وكان استناد النيابة إلى حكم المادة ١٥ من قانون الجنايات لا يرد على واقعة الدعوى ، ذلك لأن المادة المشار إليها قد بينت على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها القبض على المتهم في غير حالات التلبس المشار إليها في المادة الثامنة وهي ما إذا وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجريمة منه أو الشروع في ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده لبطلان القبض والتفتيش وعدم قيام دليل آخر على إدانته . يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

و حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(القضية رقم ١٠٥٠ سنة ٢٢ في بالهيئة السابقة) .

٢٤٢

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

نقض . الشهادة التي يمتد بها ميعاد الطعن وتقديم الأسباب . هي التي تثبت عدم ختم الحكم وإيداعه قلم الكتاب في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره .

المبدأ القانوني

الشهادة التي يمتد بها ميعاد الطعن وتقديم الأسباب بموجب نص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي التي تثبت عدم ختم الحكم وإيداعه قلم الكتاب في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره . أما الشهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه الصادرة في يوم السادس من تاريخ الحكم فلا تجدى .

(القضية رقم ١٠٦٣ سنة ٢٢ قى بالهيئة السابقة).

٢٤٣

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

إجراءات . حكم . عضو ممن سمعوا المرافعة لم يحضر النطق به . توقيعه . مودة الحكم . لا يعيب في الإجراءات .

المبدأ القانوني

مضى كان يبين من أوراق الدعوى أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم ووقع أعضاؤها على مسودته ، فانه لا يعيب الحكم أن يكون أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر النطق به .

(القضية رقم ١٠٦٤ سنة ٢٢ قى بالهيئة السابقة).

٢٤٤

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ - نقض . الشهادة التي يصح الاحتجاج بها في بطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد . هي الدالة على عدم وجود الحكم في قلم الكتاب وقت إعطائها .

ب - تموين . اداة صاحب المخبز ومديره المسئول لاناجها وعرضها للبيع خبزاً ينقص عن الوزن المقرر . راءة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز . لاتناقض . مسئولية صاحب المحل ومديره تقوم على افتراض قانوني هو اشرافها على المحل .

المبادئ القانونية

١ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشهادة التي يصح الاحتجاج بها في بطلان الحكم لعدم توقيعه في خلال ثلاثين يوماً من صدوره ، إنما هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم في قلم الكتاب وقت إعطائها . وإذن متى كان الطاعن يستند على إخطار قلم الكتاب لمحاميه بإيداع الحكم في اليوم الرابع والثلاثين من صدوره ، فان هذا الإخطار لا يكون منتجاً في هذا المقام .

٢ - متى كان الحكم قد دان الطاعنين بأنهما انتجا وعرضا للبيع خبزاً ينقص عن الوزن المقرر قانوناً تطبيقاً للمادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك باعتبار أولهما صاحب المخبز والثاني مديره المسئول ، وقضى في الوقت نفسه بتبرئة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز بمقولة إن القانون إنما نص على مساملة صاحب المحل ومديره دون مساملة عماله ، فانه لا يكون هناك تعارض بينهما وبين اداة الطاعنين لامن

٢٤٦

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - استئناف . ميعاده . تقديم المتهم استئنافاً بعد الميعاد . احتجاجه لذلك بأنه كان غائباً في بلدة أخرى وقت صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . لا يؤوله . عدم التفات المحكمة إلى عذر يزعم أنه أثبتته في عريضة قدمها للنيابة وقت تقريره بالاستئناف . لا يثريب عليها في ذلك .

ب - طلبات النيابة . الخطأ في إثباتها بالحكم . لا يضير المتهم . الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً . يجوز ولو لم تدل النيابة ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابى أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن ، فإذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد ، ولم تعد بما دفع به الطاعن بالجلسة من أنه كان غائباً بالقاهرة وقت صدور الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن ، فإنه يكون قد أصاب ، ولا على المحكمة إذا هي لم تلفت إلى عذر زعم الطاعن أنه أبداه في عريضة قدمها إلى النيابة وقت تقريره بالاستئناف ما دام أنه لم يسد هذا العذر للمحكمة بالجلسة (١) .

(١) صدر حكم مماثل في القضية رقم ١٢٠٠ سنة

٢٢ القضائية بنفس الجلسة .

حيث الواقع ولا من حيث القانون ، ذلك لأن مسئوليتهم إنما تقوم على افتراض قانونى هو اشرافهما على المحل الذى وقعت فيه المخالفة وهى قائمة سواء عرف المتسبب فى نقص الوزن أم لم يعرف وسواء عوقب أو قضى ببراءته ، وقد تقررت مسئوليتهم فى ذلك بنص صريح فى القانون .

(القضية رقم ١٠٦٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٥

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

قتل خطأ . حكم . بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . مثال للقصور فى جريمة قتل خطأ .

المبدأ القانونى

يجب لصحة الحكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأركان الجريمة التى يأخذ بثبوتها . وإذن ففى كان الحكم قد أدان الطاعن بجريمة القتل الخطأ بناء على أنه أهمل فى رؤية المجنى عليه مما ترتب عليه مرور عجلة سيارته الأمامية على جسمه ، وذلك دون أن يبين واقعة الدعوى بما يوضح كيف وقعت وأين كان المجنى عليه من السيارة حين مرت عليه عجلتها وهل كان يمكن للطاعن رؤيته حتى يدان بإهماله فى ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التى دان بها الطاعن بها بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٧٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

شكلا واعتبار الجريمة المستندة اليه مما يشمله العفو ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة الى العقوبة المحكوم بها عليه والقضاء ببراءته منها .
(القضية رقم ٩٩١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٨

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢

مخدرات . رجال مكتب المخدرات . ضابطهم المتهم في حالة تلبس باحراز مخدر . الدفع بأن رجال مكتب المخدرات لم يكونوا وقت مباشرتهم إجراءات الضبط من رجال الضبط القضائي . لا محل له .

المبدأ القانوني

مق كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه كان في حالة تلبس بجريمة إحراز المخدر إذ شوهده حال ارتكابها ، فان ذلك يخول لرجال السلطة العامة ولو لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية ولغيرهم من عاينها أن يحضروا المتهم ويسلبوه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه ، وذلك حسب نص المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات الذي كان ساري المفعول وقت وقوع الحادث - ولا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن من أن من قاموا بضبط الواقعة وطلبوا الإذن من النيابة بالتفتيش هم من رجال مكتب المخدرات الذين لم يكونوا وقت مباشرتهم هذه الاجراءات في الدعوى من رجال الضبط القضائي .

(القضية رقم ١١٩١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢ - إن الخطأ في اثبات طلبات النيابة بالحكم ليس من شأنه الإضرار بالمتهم إذ أن المحكمة لا تنقيد بهذه الطلبات ولها أن تحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا ولو لم تطلب النيابة ذلك .

(القضية رقم ١٢٠١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٧

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢

عفو شامل . متهم تظلم الى النائب العام من عدم ادراج اسمه في كشف من يشملهم قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ وقبل طلبه . نقض الحكم بالنسبة اليه والتقرير ببراءته .

المبدأ القانوني

إنه لما كان المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالعفو الشامل عن الجرائم التي ارتكبت اسبب أو لغرض سياسي في المدة بين ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ قد قضى في المادة الثانية منه على أن يعلن النائب العام في ظرف شهر من تاريخ العمل به كشفا في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أو أمام المحاكم ، كما نص على أنه في خلال الشهر التالي يجوز لمن يرى أنه أغفل ادراج اسمه بغير حق أن يتظلم منه الى النائب العام - لما كان ذلك وكان الطاعن قد تظلم الى النائب العام من عدم ادراج اسمه في كشف من شملهم العفو ، وأنه قرر قبول تظلمه

٢٤٩

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

- أ - نقض . الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في اليمين .
- ب - محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم في الدعوى بعد اطلاعها على الأوراق . طلب المتهم إعادة سماع الشهود دون بيان وجه النقص الذي يطلب استكمال . عدم إجابته إلى ذلك . لإخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

١ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه يجب لإثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التي حددتها المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن يحصل صاحب الشأن على شهادة تثبت أنه حين توجه لقلم الكتاب للاطلاع على الحكم لم يجد موقعا عليه ومودعا به رغم انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . وإذ ثبت في كانت الشهادة المقدمة من الطاعن صادرة من قلم الكتاب بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥٢ ومفادها أن الحكم أودع ملفها موقعا عليه بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٢ فإنها لا تجدى في إثبات ذلك .

٢ - الأصل في المحكمة الاستئنافية بحسب المادتين ٤١٢ ، ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تحكم المحكمة بعد اطلاعها على الأوراق دون أن تجرى من التحقيقات الا ما ترى من لزوم اجرائه أو استكمال ما نقص من تحقيق كان يتعين على محكمة أول درجة اجراؤه . وإذ ثبت في كان الطاعنان إذ طلبا الى المحكمة الاستئنافية إعادة سماع شهادة الشهود

لم يبين وجه النقص الذي يطلبان استكمالهما واقتصر على طلب سماع الشهود تصحيحا للوضع وصيانة للمدالة ، كما اقتصر الآخر على طلب سماع الشهود ومناقشتهم دون بيان أو تحديد - متى كان ذلك فإن ما يثير انه من أن المحكمة لم تحقق الدعوى طبقا للقانون وأخلت بحقوقهما في الدفاع لا يكون سديدا .

(التقضية رقم ١٢٤١ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وأنيس ثالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٥٠

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

دفاع . متهم باختلاس محجوزات . تمسكه بأنه أوفى الدين قبل يوم البيع وطلبه ضم أوراق الحجز لإثبات ذلك . تأييد الحكم الابتدائي بالأداة دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع . عدم الأخذ بشهادة بمقولة إن في الأوراق ما يدحضها دون بيان هذا الذي في الأوراق . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد تمسك لدى المحكمة الاستئنافية بأنه أدى الدين قبل الموعد المحدد لبيع المحجوز وطلب ضم أوراق الحجز لإثبات دفاعه ولكن المحكمة أيدت الحكم الصادر بأدائه ، بمقولة إن دفاعه لم يقيم عليه دليل من الأوراق ولم تجبه الى ضم ما طلب من الأوراق فهذا منها إخلال بحقه في الدفاع ، وإذا كانت المحكمة قد قالت إنها لا تأخذ بشهادة المجنى عليه التي حاول أن يعدها بما يتفق مع دفاع المتهم لأن في الأوراق ما يدحضها ، ولم تبين ذلك الذي قالت إنه في الأوراق وجعلها تحكم

القذف التي رفعت بها الدعوى بعد استبعاد ركن العلانية . لا بطلان .

ج - دعوى عمومية . يصح رفعها مباشرة دون تحقيق . تحقيق المحكمة الدعوى في مواجهة المتهم . طعنه يبطلان محضر جمع الاستدلالات . لا يصح .
د - دعوى مدنية . تنازل أحد المدعين بالحق المدني . استمرار الآخر في المطالبة وحده بالمبلغ الذي كانا قد طلباه . القضاء به على الطاعن . لا خطأ في ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إن عدم ختم الحكم وايداعه ملف الدعوى في ظرف الثمانية الايام التالية لصدوره لا يترتب عليه بطلان الحكم . لأن قانون الاجراءات الجنائية إنما أوجب ذلك في المادة ٣١٢ ، على قدر الامكان .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على ذات واقعة القذف التي رفعت بها الدعوى عليه من بادي الامر بعد أن انتقص منها ركن العلانية لما استخلصه من عدم توفرها واعتبر الواقعة مخالفة لمنطقته على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات ، فكل ما يثيره الطاعن في صدد تغيير وصف التهمة لا يكون له محل .

٣ - إن الدعوى العمومية في مواد الجناح يصح رفعها مباشرة دون تحقيق ، فاما دامت محكمتا أول وثاني درجة قد حقتا الدعوى ، في مواجهة الطاعن وسمعتا الشهود الذين استند الحكم إلى شهادتهم ، فلا محل لما يثيره الطاعن من بطلان محضر جمع الاستدلالات التي أجراها البوليس .

٤ - متى كان الواضح من محاضر الجلسات

بأنه يدحض هذه الشهادة ؛ فهذا يكون قصورا يستوجب نقض الحكم .

(القضية رقم ١٠٧٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومطفى حسن المستدارين) .

٢٥١

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - طاعة مستديمة . تقدير نسبتها بوجه التقريب وضالة هذه النسبة . لا ينفيان عنها هذه الصفة .
ب - تعويض . الحكم على الطاعن بتعويض الطعن عليه بمقولة التكافؤ في السيئات . لا محل له لخصومه لتقدير قاضي الموضوع .

المبادئ القانونية

١ - إن تقدير نسبة العامة المستديمة بوجه التقريب وضالة هذه النسبة لا ينفيان عنها هذه الصفة .

٢ - لما كان العمل الضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض طبقا لاحكام القانون ، فلا محل لما يثيره الطاعن من تكافؤ السيئات لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الادلة فيها بما يخضع لتقدير قاضي الدعوى من غير معقب .

(القضية رقم ١٠٨٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٢

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - نقض . عدم ختم الحكم في ظرف الثمانية الايام التالية لصدوره . لا يترتب عليه بطلان الحكم .
ب - وصف التهمة . ادانة المتهم على ذات واقعة

أن المدعية بالحقوق المدنية ظلت بعد أن تنازل زوجها عن دعواه تطالب وحدها في مواجهة الطاعن بمبلغ الواحد والعشرين جنيتها الذي كانت قد طلبته مع زوجها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت فيما قضت به على الطاعن بالمبلغ المطلوب جميعه للمدعية بالحقوق المدنية .

(القضية رقم ١٠٨٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٥٣

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

اختصاص . متهم حدث . اختصاص محكمة الأحداث بما يقع منه من جناية أو جنحة أو مخالفة . المادة ١/٢٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية . إحالته إلى محكمة الجنايات قبل العمل بهذا القانون . صدور الحكم عليه من محكمة الجنايات بعد العمل بهذا القانون . وجوب نقضه . قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام .

المبدأ القانوني

إن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم . وإذن فإذا كان المتهم حدثا ، وكانت محكمة الجنايات ، وإن أحيلت إليها الدعوى قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ على أن تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة

كاملة ، قد نظرت الدعوى وأصدرت فيها حكما في ظل هذا القانون بعد أن أصبحت غير مختصة بنظرها ، فهذا الحكم يكون واجبا نقضه .

(القضية رقم ١٠٨٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٥٤

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

نقض . إدانة المتهم ابتداءيا بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب والحكم عليه بعقوبة واحدة وبالتعويض . براءته استثنافيا من تهمة البلاغ الكاذب وتأيد الحكم المستأنف في العقوبة والتعويض . الطعن على الحكم بسبب ذلك . العقوبة الموقفة ابتداءيا من أجل الجريمتين هي الحد الأدنى للعقوبة المقررة لجريمة القذف التي دين بها الطاعن استثنافيا . لا محل للنقض على الحكم بسبب الدعوى العمومية .

عدم بيان الحكم ما إذا كان التعويض محكوما به عن القذف وحده أو يشمل التعويض عن وائمة البلاغ الكاذب التي يرى الطاعن منها ، نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من أوراق الدعوى أن محكمة أول درجة دانت الطاعن بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب تطبيقا للواد ٣٠٢ و ٣٠٥ من قانون العقوبات ، وقضت عليه بعقوبة واحدة هي غرامة قدرها عشرون جنيتها تطبيقا للمادة ٣٢ لا ارتباط الجريمتين ارتباطا لا يقبل التجزئة ثم رأت المحكمة الاستئنافية للأسباب التي ساقها براءته من تهمة البلاغ الكاذب وقضت بتأييد الحكم المستأنف في العقوبة والتعويض - متى كان ذلك وكانت

تنص على أن الحجز يعتبر كأنه لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه، فإذا كان يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحجز، استناداً إلى هذه المادة، لأن البيع لم يتم في خلال ستة أشهر من توقيع الحجز، وكان الحكم قد قضى برفض استئنافه وبتأييد الحكم المستأنف القاضي بأدائه بالتبديد، دون أن يشير إلى هذا الدفاع، أو يرد عليه. فإن الحكم يكون معيباً لقصوره، واجباً نقضه.

(القضية رقم ١٠٩٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٥٦

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

دفاع . قضاء محكمة الدرجة الأولى غيباً براءة المتهم . استئناف النيابة . طلب محامي المتهم تأجيل الدعوى لإعلان شهود نقي . انقضاء باداة المتهم دون أن تشير المحكمة إلى هذا الطلب وعلّة اطراحه له . اخذ بالحق الدفاع .

المبدأ القانوني

مضى كان الثابت من الأوراق أن الحكم صدر غيباً من محكمة أول درجة براءة المتهم، فاستأنفت النيابة هذا الحكم، وحضر المتهم أمام المحكمة الاستئنافية لأول مرة وطلب عايمه - قبل سماع شهود الإثبات - تأجيل الدعوى، إلا أن المحكمة مضت في سماع الشهود، فلما انتهت من سماعهم طلب محامي المتهم التأجيل لإعلان شهود نقي فلم

العقوبة التي قضى بها الحكم المستأنف على الطاعن من أجل الجريمتين هي الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالقانون لجريمة القذف التي دانه بها الحكم المطعون فيه، فإن الطعن على الحكم بالنسبة للدعوى العمومية بسبب استبقائه للعقوبة كما هي يكون على غير أساس، غير أنه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى بمبلغ عشرين جنيتها تعويضاً للدعوى بالحق المدني عن جريمة القذف والبلاغ الكاذب، وكان الحكم إذ قضى بالبراءة في تهمة البلاغ الكاذب قد قضى في نفس الوقت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض ولا يبين من الحكم ما إذا كان هذا التعويض محكوماً به للدعوى بالحق المدني من القذف وحده رغم عدم استئنافه بشأنه أو أنه يشمل تعويضاً للدعوى بالحق المدني عن واقعة البلاغ الكاذب أيضاً رغم براءة الطاعن منها، فإن الحكم يكون قاصراً للبيان في الدعوى المدنية مما يعيبه ويستوجب نقضه بالنسبة لها .

(القضية رقم ١٠٩٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٥٥

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

حكم . تسببه . دفاع . تبديد أشياء محجوزة . الدفع بطلان الحجز لأن البيع لم يتم في خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه . إدانة المتهم دون الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه . قصور .

المبدأ القانوني

إن المادة ٥١٩ من قانون المرافعات

تستجيب له المحكمة ، وقضت في الدعوى بالغاء حكم البراءة وبحبس المتهم ، دون أن تشير في حكمها إلى الطلب الذي تقدم به الدفاع عنه وعلة اطراحها له - فإن حكمها يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٩٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٥٧

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

تموين . سكر . صدور اقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ . صاحب مصنع . عدم اخطاره مراقبة التموين عن اصلاحات أجراها بمحله من شأنها عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه . لم يعد معاقبا عليه .

المبدأ القانوني

إنه بعد صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ الذي نص في مادته الأولى على أن : يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، - بعد صدور هذا القرار لا يكون ما وقع من صاحب مصنع حلوى من عدم اخطاره مراقبة التموين عن اصلاحات أجراها في محله من شأنها عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه عن العمل ، معاقبا عليه . وذلك تطبيقا للسادة الخامسة من قانون العقوبات .

(القضية رقم ١٤٠٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٨

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

فش البضاعة . حكم . تسييبه . قصور في التسييب . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة بيعه وعرضه للبيع مياهها غازية فاسدة لوجود رواسب معدنية غريبة بها مع علمه بذلك واقتصر على القول بأنه : ثبت من التحليل أن المياه الغازية فاسدة ، دون أن يبين ماهية هذا الفساد وأن الطاعن كان عالما به - فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(القضية رقم ١١٠١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٩

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

زرائب . إقامة زربية في الأراضي الزراعية دون تصريح . الحكم بالغرامة والإزالة تطبيقا للمادتين ١ و ٣ من قرار مديرية البحيرة الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ . خطأ . انتقال الحق بالهدم إلى وزير الداخلية بصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد دان الطاعن بأنه أحدث زربية الأراضي الزراعية دون تصريح من المديرية ، وعاقبه من أجل ذلك بغرامة قدرها ٢٥ قرشا ، والإزالة على نفقته تطبيقا للمادتين ٣ و ١ من قرار مديرية البحيرة الصادر في ٢٧ من أبريل سنة ١٩١٨ ، فإنه إذ قضى بالإزالة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن القرار المشار إليه ينص في مادته

الشان مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذى تأخذ به دون ما تعرض عنه .

٢ - لا تريب على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال المتهم فى محضر ضبط الواقعة أو فى التحقيق الابتدائى ، ولو لم تكن أمرت بتلاوتها بالجلسة أو ناقشته فيها ما دامت تلك الأقوال والأوراق كانت مطروحة على بساط البحث وأتيحت له فرصة الاطلاع عليها ولم ينازع فى صدورها عنه .

المحكمة

• حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه تناقض إذ قرر أنه لا يأخذ بأقوال الشهود ، ثم عاد فأخذ بها فى شأن وجود الطاعن بمحل الحادث . كما أنه أخذ بأقوال المجنى عليه ، ثم عاد فلم يأخذ بها فيما يتعلق بمتهم آخر فى الدعوى قضى ببراءته ، وأنه أخذ بأقوال الطاعن فى التحقيقات الأولية بأنه غافل حراسه واختفى عنهم ، بغير أن تلفت المحكمة نظره إلى هذه الأقوال ، وأن الحكم أخطأ إذ دان الطاعن بجريمة العاهة ، مع أنها شائعة بينه وبين آخرين ، فأداته بها ، وهو تخصيص بلا مخصص — وأضاف الطاعن أن الدفاع عنه وعن باقى المتهمين معه بأحداث العاهة كان موكولا لهيئة دفاع واحدة ، مع الاختلاف الطاهر فى المصلحة ، مما كان يستوجب أن يتولى الدفاع عن كل واحد منهم محام خاص به .

• وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تودى إلى النتيجة التى انتهى إليها — ولما كان للمحكمة أن تجزى أقوال الشاهد ، فتأخذ

الأولى على أنه • ممنوع لإحداث الزرائب إلا بتصريح خاص من المديرية ، وفى مادته الثالثة على أن • كل مخالفة لأحكامه يعاقب عليها بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا ، ويأمر القاضى بإزالة الزريبة ، . ولما كان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ قد صدر بعد ذلك ، ونص فى مادته العشرين على أن • لوزير الداخلية أن يأمر بهدم كل بناء يقام خارج حدود العزبة لإيواء المواشى إذا ثبت أن فى إقامته تهديدا للآمن العام ، فان قرار مديرية البحيرة ، يكون قد ألغى ضمنا فيما تضمنه من النص على الإزالة ، بانتقال الحق فى الأمر بالهدم الى وزير الداخلية .

(التقضية رقم ٩٠٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٦٠

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

ا - إثبات • سلطة المحكمة فى الأخذ بأقوال شامدق حق متهم دون آخر أو الأخذ بشرط منها بالنسبة إلى متهم معين دون شرط آخر .

ب - إثبات • إجراءات • الأخذ بأقوال المتهم فى محضر ضبط الواقعة أو فى التحقيق الابتدائى دون تلاوتها بالجلسة • لا تريب على المحكمة فى ذلك .

المبادئ القانونية

١ - للمحكمة أن تجزى أقوال الشاهد ، فتأخذ بها فى حق متهم ، وتلتفت عنها فى حق غيره ، أو أن تأخذ بشرط منها بالنسبة إلى متهم معين دون شرط آخر ، إذ الأمر فى هذا

بها في حق متهم ، وتلفت عنها في حق غيره ، أو أن تأخذ بشرط منها بالنسبة إلى متهم معين دون شرط آخر ، إذ الأمر في هذا الشأن مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذي تأخذ به دون ما تعرض عنه ، وكان لا تريب عليها إذا هي أخذت بأقوال للتمهم في محضر ضبط الواقعة أو في التحقيق الابتدائي ، ولو لم تكن أمرت بتلاوتها بالجلسة أو ناقشته فيها ما دامت تلك الأقوال والأوراق كانت مطروحة على بساط البحث وأتيحت له فرصة الاطلاع عليها ولم ينازع في صدورها عنه — لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن يكون في حقيقته من قبيل المناقشة في وقائع الدعوى والمجادلة في تقدير الأدلة فيها بما لا يقبل أمام محكمة النقض . أما بالنسبة إلى ما يدعيه من إخلال بحقه في الدفاع ، فردود بأن الدعوى العمومية رفعت عليه بأنه مع ثلاثة آخرين ضربوا المجنى عليه فأحدثوا به إصابة في رأسه نشأت عنها عاهة مستديمة مع سبق الاصرار — ولما كان المجنى عليه قد قرّر أن الضارب له على رأسه من الجهة اليمنى هو الطاعن ، وكان لم يصب في رأسه إلا باصابة واحدة بالجدارى الأيمن للرأس ، وهي التي تخلفت عنها العاهة . فإن مصلحة الطاعن في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة المتهمين الآخرين الذين استندت إليهم التهمة معه على أساس توفر سبق الاصرار وانفاقهم معه على الاعتداء ، فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بهيئة دفاع موحدة عنهم ، ورأت استبعاد ظرف سبق الاصرار ، ودانت الطاعن وحده في جريمة العاهة التي نشأت عن الإصابة التي أحدثها ، فإنها لا تكون قد أخلت بدفاع الطاعن .

• وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير

أساس متعينا رفضه موضوعا .

(القضية رقم ١٠٤٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٦١

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

استئناف . ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لقبول الاستئناف من تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون لازما إلا عند ما يكون التنفيذ واجبا قانونا .

المبدأ القانوني

إن البداهة القانونية تقضي بأن ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لقبول الاستئناف من تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون إلا عندما يكون ذلك التنفيذ واجبا عليه قانونا ، وهو لا يتحقق في حالة الخطأ في الأمر بالنفاذ ما دام المحكوم عليه قد استأنف الحكم .

(القضية رقم ١١٠٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٦٢

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ - إعطاء شيك بدون رصيد . معنى الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .
ب - إعطاء شيك بدون رصيد . سوء النية .
توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل له في تاريخ إصداره .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجري الورقة مجرى النقود ، فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم

المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه ، ذلك بأن المشرع إنما أراد أن يكون الشيك ورقة مطلقة للتداول وفي حمايتها حماية للجمهور وللمعاملات .

٢ - إن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . وإذن فلا عبرة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحكم بإفلاسه إذ كان يتعين عليه أن يكون هذا المقابل موجوداً بالفعل وقت تحريره .

المحكم

« حيث إن الطاعن يقول إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الورقة الصادرة منه شيكا بانعني القانوني مع أنها ليست كذلك ، لأنها حررت بتاريخ سابق على التاريخ الذي تحمله ، وهذا ثابت من شهادة السنديك الذي عين على أموال الطاعن بعد الحكم بإشهار إفلاسه ، إذ قرر السنديك أن المجنى عليه قدمها له قبل التاريخ الثابت عليها ب ستة أيام مما يدل على أن الورقة هي في حقيقةها أداة ائتمان لا أداة وفاء فضلاعن أنها لم تقدم إلى الجهة المسحوب عليها وهي بنك مصر بسبب الحكم بإفلاس الطاعن . هذا إلى خطأ الحكم في القول بتوفر سوء النية مع أن الثابت من دفاتر الطاعن أن حكم الإفلاس صدر

بعد تحرير السند بنحو عشرة أيام مما يدل على أنه لولا هذه الظروف لكان في استطاعته أن يودع مقابله في خزانة البنك ، غير أنه وقد غلت يده ما كان في مقدوره أن يفعل ذلك . وبضيف الطاعن أن المحكمة الاستئنافية مع سماعها أقوال السنديك وتقريره الوقائع سالفة الذكر ، فإنها أبدت الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تشير إلى ما استجد أمامها من تحقيقات .

« وحيث إن ما يثيره الطاعن مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد أثبت أن الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة بحري النقود ، فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه ، ذلك بأن المشرع إنما أراد أن يكون الشيك ورقة مطلقة للتداول وفي حمايتها حماية للجمهور وللمعاملات - لما كان ذلك ، وكان سوء النية يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، فلا عبرة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحكم بإشهار إفلاسه إذ كان يتعين عليه أن يكون هذا المقابل موجوداً بالفعل وقت تحريره - هذا ولا يمس الحكم المطعون فيه أنه لم يعقب على التحقيق الذي أجرته المحكمة الاستئنافية بشيء إذ مفاد ذلك أن المحكمة لم ترفيه ما يجعلها ترى غير ما رآته محكمة أول درجة ، كما أن الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن نفسه لم يتناول هذا التحقيق بأي تعليق مما قد يستوجب من المحكمة أن ترد عليه .

القول بأن النيابة أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهاً مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها :

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتغريم المتهم مائة قرش تطبيقاً للمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات تأسيساً على أن النيابة لم تطلب في الجلسة سوى تطبيق المادة المشار إليها وقد طبعها المحكمة وقضت بغرامة في حدود العقوبة المقررة بها ، وأن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز استئناف النيابة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في المخالفات والجناح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ذلك على ما تقول النيابة في الطعن بأن المشرع إذ نص في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز للنيابة أن تستأنف الأحكام الصادرة في المخالفات والجناح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً ، فإنه لم يقصد بذلك أن يخول للنيابة سلطة طلب مقدار معين من عقوبة معينة فيرتب جواز استئنافها للحكم على عدم إجابته طلباتها لما في ذلك من مجازة لطبيعة الدعوى الجنائية والأسس التي يقوم عليها نظام العقوبة في قانون العقوبات من ترك الحرية للقاضي في تقدير العقوبة حسب وقائع

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متميناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١١٠٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٣

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

استئناف • حق المتهم في الاستئناف • مناطه مقدار العقوبة المحكوم بها • حق النيابة • مناطه ما تبديه من طلبات • القول بأن النيابة أن تستأنف أي حكم صادر في الجناح أو المخالفات يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهاً مهما كان مقدار الغرامة المحكوم بها قليلاً أو كثيراً غير صحيح .

المبدأ القانوني

إنه يبين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ والمادة ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف في مواد المخالفات والجناح وأن ماعدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في هذه المواد لا يجوز استئنافه . والعبارات التي استعملها المشرع في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف الذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة في الاستئناف الذي علقه على ما تبديه من طلبات . والتعبير بعبارة « إذا طلبت الحكم » إنما ينصرف إلى ما نطلبه النيابة في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور أم أبدته شفويا بالجلسة ، وإذن فغير سديد

كل دعوى في نطاق الحدود المقررة للجريمة بالقانون . بل أن كل ما يجوز للنيابة إبدائه هو بيان ظروف الدعوى وما يستدعى منها تشديد العقاب دون أن يحل لها أن تتجاوز ذلك إلى تحديد ما يحكم به من عقوبة بعينها فطلب قدراً معيناً من الغرامة أو مدة معينة من الحبس ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ المشار إليها قد جعلت مناط جواز استئناف المتهم هو العقوبة المقضى بها بينما جعلته بالنسبة للنيابة منوطاً بطاياتها ، فإن التفسير الصحيح هو أن النيابة إذا طلبت تطبيق مادة تنص على غرامة يزيد حدها الأقصى على خمسة جنميات ، فإنها تعتبر أنها طلبت الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنميات ، وانقول بغير ذلك يجعل معيار الاستئناف مختلفاً بالنسبة إلى النيابة عنه بالنسبة إلى المتهم ، مما يترتب عليه نتيجة عجيبة هي إجازة الاستئناف للمتهم في أحوال لا يجوز ذلك للنيابة فيها .

د وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ تحدث عن الاستئناف في الباب الثاني من الكتاب الثالث الخاص بطرق الطعن في الأحكام قد نص في المادة ٤٠٢ على ما يأتي . « يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجناح : ١ - من انتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنميات ٢ - من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنميات . وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته . » والواضح من هذا النص ومن نصوص المادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ التي صدرت بعبارة « يجوز الاستئناف » ومن نص المادة ٤٠٥ التي صدرت بعبارة « لا يجوز قبل أن

يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية ، أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف ، وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجناح فإنه لا يجوز استئنافه ، ولما كانت العبارات التي استعملها في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف الذي جملة المشرع تابعاً بمقدار العقوبة المحكوم بها ، وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات ، وكان التعبير بعبارة « إذا طلبت الحكم » إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة تكليف المتهم بالحضور أم أبدته شفاهياً بالجلسة . ولو أراد المشرع أن يجعل حق النيابة في الاستئناف مرتباً على الحد الأقصى للعقوبة المقررة في النص الذي تطلب معاقبة المتهم بمقتضاه ، لما أعجزه النص على ذلك بعبارة يسيرة صريحة لا تحتاج إلى التأويل والتخريج الذي تذهب إليه النيابة . على أنه لو أخذ بنظرية النيابة من أن لها أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنميات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها ، فكانت النتيجة أن يفتح باب الاستئناف للنيابة في أحوال هو مغلق فيها في وجه المتهم الذي لا يجوز له الاستئناف إلا إذا كانت الغرامة المحكوم بها عليه تزيد على خمسة جنميات ، وهذه النتيجة لا يمكن أن يكون المشرع قد قصدتها ، ويكون الاستدلال بعبارة نتيجة التفرقة بين مناط حق المتهم والنيابة في الاستئناف ساقطاً ، إذ لا شك في أن التوسيع على المتهم في الاستئناف في أحوال لا يقبل فيها

الشيوخ أن لا وجه لهذه التفرقة ، وعدل النص بما يسوى بين الأحكام في الجنب الصادرة من المحاكم الجزئية ، ووافق مجلس النواب على ذلك ، ثم صدر القانون بما رآه المجلسان . ويتضح من ذلك أن اللجنة التي استحدثت هذه النصوص ، قد ذكرت صراحة في مذكرتها أن العبرة في طلبات النيابة هي بما تبديه في الجلسة ، وأن التفرقة في المقياس بين حق المتهم وحق النيابة في الاستئناف مقصودة من واضعي النصوص

« وحيث إنه مع صراحة النص واتفاقه مع الغرض الذي أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون ، لا يكون هناك محل للاجتهاد الذي تذهب إليه النيابة ، ولا الاستئناس بالتشريعات الأجنبية ويتعين لذلك رفض الطعن . أما ما تقوله النيابة من أن محكمة أول درجة قد تسرعت بالفصل في الدعوى قبل أن تستكمل عناصرها ائدم ورود ما يدل على شفاء المجنى عليها ، وأن المحكمة الاستئنافية جازتها في ذلك ، فلا وجه له ما دامت النيابة قد أقامت الدعوى على المتهمه ، وطلبت من المحكمة الجزئية معاقبتها بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات التي تعاقب على الضرب الذي لا تبلغ جسامته ما نص عليه في المادتين السابقتين عليها ، ولم تبين للمحكمة أن عناصر الدعوى كانت غير مستكملة وقد أصدرت المحكمة حكمها بناء على ذلك حكما غير جائز استئنافه ،

(القفية رقم ١١٠٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

استئناف النيابة أولى من العكس الذي يرمى إلى التوسيع على النيابة في أحوال لا يجوز للمتهم فيها أن يستأنف . هذا إلى أن نص القانون صريح في المعنى الأول دون الثاني — لما كان كل ذلك ، فإن ماساقته النيابة في الطعن لا يكون له محل .

« وحيث إنه لا يجدى في هذا المقام القول بأن تقدير العقوبة من شئون قاضي الموضوع ، وأن ليس للنيابة أن تعتدى على ما خصه به القانون من حرية التقدير ، فإنه ليس مما يؤثر في هذه الحرية أن تبسط النيابة للقاضي ظروف الدعوى الموجبة في رأيها لتشديد العقوبة ، أو الحكم بنوع من العقوبات المقررة في القانون للجريمة ، أو بعقوبة لا تقل عن قدر معين من الغرامة . أو عن مدة معينة من الحبس ، ليس ذلك بما يؤثر في حرية القاضي مادام له هو أن يقضى بما يراه ، وما دام القانون قد رتب حقها في الاستئناف على ذلك .

« وحيث إنه باستقراء الأعمال التحضيرية لقانون الإجراءات الجنائية ، يتبين أن اللجنة المؤلفة لتعديل القانون كانت قد اقترحت هذه القيود على حق الاستئناف سواء بالنسبة للمتهم أو للنيابة ، ولكنها قصرت ذلك على الجرائم البسيطة ، وإن يكون المقياس هو عين المقياس الذي اتبع في صدد الأوامر الجنائية ، أما الجرائم التي لا يجوز إصدار العقوبة فيها بأمر جنائي ، فقد رأت إطلاق حق الاستئناف بالنسبة للنيابة والمتهم ، فيكون للمتهم أن يستأنف كل حكم من هذه الأحكام ، كما يجوز للنيابة أن تستأنف أى حكم صادر فيها بالبراءة أو الادانة وبغير نظر إلى طلباتها في الجلسة ، (على ما عبرت به اللجنة) ، فلما عرض المشروع على البرلمان ، رأى مجلس

المشتبه فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فعل
من شأنه تأييد حالة الاشتباه .

(القضية رقم ١١١٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٢٦٥

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

حكم حضوري . حضور الطاعن احدى الجلسات
وتأجيل الدعوى للجلسة أخرى . عدم حضوره هذه
الجلسة . تقدم محاميه بغيره لم تقبله المحكمة لأسباب
سائغة ، الحكم الذي يصدر يكون حضوريا .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات
الجنائية قد نصت على أن الحكم يعتبر
حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من
الخصوم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر
الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في
الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى . بدون
أن يقدم عذرا مقبولا ، كما نصت المادة ٢٤١
على أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا
إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من
الحضور ، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .
وإذن فمضى كان الطاعن قد حضر أمام المحكمة
بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ ، وتأجلت
الدعوى في مواجهته إلى جلسة ٢٥ فبراير
سنة ١٩٥٢ ، ولكنه لم يحضر بتلك الجلسة
التي تأجلت لها الدعوى ، بل تقدم بلسان
محاميه إلى المحكمة بالذرائع المانع من الحضور
قبل الحكم في الدعوى ، ولم تقبله المحكمة
للأسباب السائغة التي أبدتها - فان المحكمة

٢٦٤

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

مشتبه فيهم . العود المنصوص عليه في المرسوم
بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو أن يقع من المشتبه
فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فعل من شأنه تأييد
حالة الاشتباه .

المبدأ القانوني

إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم قد حدد في
المادة الخامسة منه من يعد مشتبهيا فيه ، ثم
نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة على
عقاب المشتبه فيه ممن تنطبق عليهم إحدى
الحالات المنصوص عليها في المادة الخامسة ،
ونص في الفقرة الثانية منها على « أنه في حالة
العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت
مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد
عن خمس سنين » ، ثم أنه في الفقرة الأولى
من المادة السابعة أجاز للقاضي بدلا من
توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة
الأولى من المادة السادسة أن يصدر حكما
غير قابل للطعن بإصدار المشتبه فيه بأن يسلك
سلوكا مستقيما ، ونص في الفقرة الثانية على
أنه « إذا وقع من المشتبه فيه أي عمل من
شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث
السنوات التالية للحكم ، وجب توقيع
العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى
من المادة السابعة ، وباستقراء هذه النصوص
يبين أن العود المشار إليه فيها هو أن يقع من

٢٦٨

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - محكمة استئنافية . الأصل أنها تقضى من واقع الأوراق . سماعها الشهود . غير لازم ما دامت محكمة أول درجة قد أجرت تحقيقاً .

ب - حكم . تسببه . تسعير جبرى . بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر الرسمى . اثبات الحكم السعر الذى باع به المتهم وأنه أكثر من السعر الرسمى . لا يلزم بيان السعر الأخير ما دام الطاعن لا يدعى أن السعر الذى باع به فى حدود السعر الجبرى .

المبادئ القانونية

١ - إن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى بحسب الأصل من واقع الأوراق ولا تلزم بسماع شاهد إلا أن ترى هى لزوماً لسماع شهادته . وإذن فتى كانت محكمة أول درجة قد أجرت فى الدعوى تحقيقاً ، وسمعت شهادة الشاهدين اللذين شهدا بشرائهما السكر من الطاعن بأزيد من السعر الجبرى . وكان الطاعن قد أبدى أمام محكمة الاستئناف رغبته فى سماع شاهد آخر ، ولكنها لم تستجب له ، فان هذا لا يعيب الحكم .

٢ - بحسب الحكم أن يثبت السعر الذى باع به المتهم المادة المسعرة ، وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمى ، دون حاجة إلى بيان هذا السعر الأخير ما دام المرجع فى هذا البيان إلى جدول الأسعار الرسمى ، وما دام الطاعن لا يدعى أن السعر الذى باع به فى حدود السعر الجبرى .

(القضية رقم ١١٢٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

إذا اعتبرت حكمها فى الدعوى حضورياً لا تكون قد أخطأت .

(القضية رقم ١١١٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٦

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

إجراءات . محضر الجلسة . عدم تدوين دفاع المتهم به بالتفصيل . لا يوجب الاجراءات .

المبدأ القانونى

إن خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب الاجراءات ، إذ أن على المتهم أو المدافع عنه أن يطلب تدوين ما يرى إثباته من أوجه الدفاع أو الطلبات . (القضية رقم ١١٢١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٧

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

إجراءات . عدم طلب المتهم سماع شهود نفى أمام محكمة الموضوع . التمس دلى الحكم بسبب ذلك . لا يتبل .

المبدأ القانونى

إذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت شهادة المجنى عليه فى مواجهة المتهم ، واكتفى هو بذلك وبتلاوة أقوال باقى الشهود دون أن يطلب سماع شهود نفى ، ثم أبدى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية فى موضوع التهمة دون أن يطلب سماع شهود ، فانه لا يكون للمتهم من بعد أن يثير أمام محكمة النقض عدم سماع شهود لم يطلب إلى محكمة الموضوع سماعهم .

(القضية رقم ١١٢٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٩

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ — إثبات . استناد المحكمة إلى ما في أوراق الدعوى المطروحة أمامها من عناصر الإثبات . جاز .
ب — ترصد . توفره . منال .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة أن تستند إلى ما في أوراق الدعوى المطروحة أمامها من عناصر الإثبات إلى جانب الأدلة الأخرى التي تحققها بالجلسة .
٢ — إن ظرف الرصد يتحقق بانتظار الجاني لسجنى عليه في الطريق الذي يعرف أنه سوف يرقى منه سواء كان ذلك بالزبط له في مكان معين منه أو بالسير في بعض الطريق انظاراً لقدم المجنى عليه من حقله ما دام الجاني كان مترقباً في الطريق بجيئه للفتك به .
(القضية رقم ١١٢٨ سنة ٢٢ قى بالهيئة السابقة) .

٢٧٠

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

عرض مواد ملونة للمواد الغذائية للبيع دون أن يوضح على عبوتها تركيبها الكيميائي . اذانة المتهم في هذه الجريمة . دفعه بأن هذه المواد إنما تستعمل في تلوين البيض الغير المشور من الظاهر . لا محل له . المادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنص على أن الحظر يتناول المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها .

المبدأ القانوني

إن المادة الخامسة من المرسوم الصادر

في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنفيذاً للمادتين ٦ و ٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه « لا يجوز استعمال المواد الملونة غير الموضح على عبوتها البيانات المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٤ لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها حتى ولو كانت هذه المواد الملونة تدخل ضمن المواد المدرجة في الجدولين المنصوص عليهما في المادة الأولى » وتنص المادة الثالثة من هذا المرسوم على عدم جواز الاتجار في المواد الملونة التي تصنع عليها والمعدة لتلوين المواد الغذائية والمدرجة بالجدولين المشار إليهما في المادة الأولى إلا بعد تسجيلها في وزارة الصحة العمومية ، ولا تسجل تلك المواد إلا إذا توفرت فيها الشروط المبينة في المادة الثانية ، ثم بينت شروط اشتغال طلب التسجيل على عدة بيانات منها بيانات تفصيلية عن تركيب المواد الملونة ، ثم أوجبت ارفاق عينات من البطاقات التي تستعمل في عرض المادة الملونة للبيع ، وأوجبت أن يدون على هذه البطاقات بيانات منها الاسم العلمي الكيميائي أو التباقي للمادة الملونة واسمها التجاري ، وإذا كانت المادة الملونة مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة ، ثم أوجبت الفقرة الأخيرة منها لصق بطاقات على العبوات يدون فيها رقم التسجيل وتاريخه ، وأوجبت المادة الرابعة

الجنائية تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يامر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في جرائم الانجار في المواد المخدرة أو حيازتها أو استعمالها . وإذن فتى كان المحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى التي أثبتتها على المتهم ما يفيد أنه كانت هناك عند مشاهدة ضابط البوليس له في الطريق خارجا من المنزل المأذون بتفتيشه دلائل كافية على حيازته مخدرا . فان ذلك يجيز للكونستابل بوصف كونه من مأموري الضبط القضائي أن يقبض عليه ، وبالتالي أن يفتشه طبقا لما تقضى به المادة ٤٦ من ذلك القانون .

(القضية رقم ١١٣١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٢

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

تفتيش . تفتيش منزل المتهم دون حضوره في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى . لا بطلان .

المبدأ القانوني

إن قانون تحقيق الجنايات الملغى ، لم ينص على وجوب حصول تفتيش منزل المتهم بحضوره ، وإذن فتى كان تفتيش منزل المتهم قد وقع في ظل ذلك القانون دون حضوره ، فانه لا يكون باطلا .

(- القضية رقم ١١٣٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

أن يدون على غلافات المواد الملونة المستوردة بيانات تلك المواد ، وطريقة استعمالها ، والأغراض التي تستعمل فيها ، وإذا كانت من المواد المدرجة في الجدولين المشار اليهما في المادة الأولى والمعدة لتلوين المواد الغذائية ، وجب علاوة على ذلك إيضاح عدة بيانات منها الاسم العلمي أو الكيميائي أو النباتي للمادة الملونة واسمها التجاري . وإذا كانت مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطانة ، وإذن فتى كان المحكم قد أثبت على الطاعن أنه عرض للبيع مادة ملونة للواد الغذائية غير مبيّن عليها تركيبها العلمي والكيميائي . ودانته على ذلك ، فان ما يثيره الطاعن من أن المادة التي ضبطت بمحله انما هي معدة لتلوين قشر البيض ولا تصل الى داخله ، مردود بما نصت عليه المادة الخامسة السالف الاشارة اليها صراحة من أن الحظر يتناول المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها إذ أن قشر البيض هو من المواد التي تلامس المادة الغذائية فيه .

(القضية رقم ١١٣٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧١

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

قبض . تفتيش . وجود دلائل كافية على حيازة المتهم المخدر . جواز القبض عليه وتفتيشه .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٤ من قانون الاجرامات

قضاء محكمة النقض المدنية

٢٧٣

١ مايو سنة ١٩٥٢

بيع - فسخ العقد لعدم وفاء المشتري بالثمن - إذا كان الشرط الوارد في العقد أنما هو ترديد للشرط الفاسخ الضمني فلا يفسخ به العقد من تلقاء نفسه - شرط الفسخ في هذه الحالة - وجوب التنبيه على المشتري بالوفاء تنبيها رسميا -

المبدأ القانوني

لا يعتبر عقد البيع مفسوخاً لعدم قيام المشتري بدفع الثمن في الميعاد إلا إذا اتفق العاقدان على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة لإذار أما إذا كان اتفاقهما مجرد ترديد للشرط الفاسخ الضمني فلا يترتب على تخلف المشتري انفساخ العقد حتماً ، بل يجب أن يتوافر شرطان كي تقضى المحكمة بالفسخ أو تقبل الدفع به وهما أولاً : أن يظل المشتري متخلفاً عن الوفاء حتى صدور الحكم . وثانياً : أن يذنب البائع على المشتري بالوفاء وسبيل هذا التنبيه في البيوع المدنية هو التكليف الرسمي على يد محضر فلا يصح بمجرد خطاب ولو كان موصى عليه . وإذن فتنى كان الثابت من وقائع الدعوى أن كلا الأمرين لم يتحقق بأن كان المشتري قد عرض ما يجب عليه دفعه لدى رفع الدعوى عرضاً حقيقياً أعقبه الإيداع ، ولم يقم البائع بالتكليف الرسمي واكتفى على ما يدعى بخطاب

موصى عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بانفساخ العقد لم يخالف القانون .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه في أن الطاعن باع للمطعون عليهما في ١٦ / ٦ / ١٩٤٦ - ٢٠ ف و ١٧ ط و ٢٣ س شائعة في ٢٦ ف - أن بشن مقداره ١٣٠ جنيهاً للفدان ودفع المطعون عليهما من أصل الثمن ألف جنيه واتفق على دفع ٦٠٠ جنيه في ٢٥ من يونيه من تلك السنة ، كما نص الاتفاق بين المتعاقدين على وجوب دفع عربون عن باقي القطعة - أي باقي ال ٢٦ فدان - وذلك في نفس اليوم - وعندئذ يقوم البائع بتحرير العقد الابتدائي عن الصفقة كلها ويكون باقي الثمن مستحقاً في أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ - واتفق على أنه في حالة إخلال المشتريين بما التزما بدفعه يوم ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤٦ يفقدان حقهما في استرداد نصف المبلغ المدفوع بمثابة تعويض للبائع - حدث بعد ذلك أن المشتريين لم يدفعوا شيئاً في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤٦ - فأرسل البائع - الطاعن - لها خطاباً موصى عليه يخبرهما بأنهما وقد تخلفا عن القيام بالتزامهما فقد أضحي عقد الاتفاق مفسوخاً - فرفع المطعون عليهما الدعوى الحالية في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٦ طالبين الحكم بصحة ونفاذ العقد وعرضاً في نفس الوقت عرضاً حقيقياً

مبلغ الـ ٦٠٠ جنيه الذي كان قد تمهيدا بدفعه في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤٦ فامتنع الطاعن عن قبوله فأودع الخزائن ، فقضت محكمة أول درجة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بصحة ونفاذ الورقة المؤرخة في ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٦ الصادرة من الطاعن للطعون عليهما عن الوعد ببيع ٢٠ ف و ١٧ ط و ٢٣ س فاستأنف الطاعن ، فقضت محكمة استئناف الاسكندرية في ٢٤/٤/١٩٤٩ برفض الاستئناف وتأيد الحكم — فطعن الطاعن في هذا الحكم بالنقض .

« وحيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الاعتداد بدفع الطاعن من أن عقد الاتفاق قد أصبح مفسوخا لعدم قيام المشتري بدفع المبلغ المتفق عليه في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ بمقولة إن الطاعن لم ينبه عليهما رسمياً قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الطاعن أندر المشتريين بخطاب موسى عليه في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٦ ، ولا يشترط أن يكون التنبيه رسمياً .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن عقد البيع لا يعتبر مفسوخاً لعدم قيام المشتري بدفع الثمن في الميعاد إلا إذا اتفق العاقدان على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة لإصدار. أما إذا كان اتفاقهما مجرد ترديد للشرط الضمني الفاسخ فلا يترتب عليه تخلف المشتري انفساخ العقد حتماً ، بل يجب أن يتوافر شرطان كي تقضى المحكمة بالفسخ أو تقبل الدفع به وهما : أولاً — أن يظل المشتري متخلفاً عن الوفاء حتى صدور الحكم . وثانياً : أن ينبه البائع على المشتري بالوفاء وسنيل هذا التنبيه في البيوع المدنية هو التكليف الرسمي على يد المحضر فلا يصح

بمجرد خطاب ولو كان موسى عليه — وواضح من وقائع الدعوى أن كلا الأمرين لم يتحقق فقد عرض المشتريان ما كان يجب عليهما دفعه لدى رفع الدعوى عرضاً حقيقياً أعقبه الابداع ، ولم يقم البائع بالتكليف الرسمي واكتفى على ما يدعى بخطاب موسى عليه .

« وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الاتفاق الذي تم بين الطاعن والمطعون عليهما في ١٦/٦/١٩٤٦ عقد بيع بات قد أخطأ في التكليف إذ هو التزام من جانب البائع معلق على شرط واقف والالتزام هو التزام الطاعن بتحرير عقد ابتدائي في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤٦ والشرط هو قيام المشتريين بدفع مبلغ ٦٠٠ جنيه ودفعهما عربوناً عن باقي الأقطان وعدم تحقق الشرط يجعل الطاعن معني من التزامه وفقاً لنص المادة ١٠٣ مدني قديم — وهو مالم يقض به الحكم المطعون فيه .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأنه فضلاً عن أن أحداً لم يقدم عقد الاتفاق الذي يتحدى الطاعن بنصومه في النعمى على ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الاتفاق هو عقد بيع وأن موعد الوفاء بالثمن هو أجل مضاف اليه التزام المشتريين لا شرط يتوقف على تحققه قيام العقد ، مما يجعل هذا السبب مجرداً من دليكه فان الصورة التي يزعمها الطاعن لهذا الاتفاق والتي وردت في مذكرته التي قدمها إلى محكمة الاستئناف تلك على أن ما قرره الحكم المطعون فيه هو تفسير سأتع للاتفاق لاسيلا للنعمى عليه أمام هذه المحكمة .

« وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد شابه البطلان لمخالفته الثابت في الأوراق إذ قرر أن حكم محكمة أول

ج - موظف - ضابط بالجيش - فصله من الخدمة بنطق ملكي من القائد الأعلى للجيش بناء على اقتراح لجنة الضباط وفقاً للمرسوم الصادر سنة ١٩٢٥ وتحققاً لمصلحة عامة - لا مخالفة في ذلك للقانون .

د - لجنة ضباط الجيش المشكلة بالمرسوم الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ - عدم إقرارها بالقانون رقم ٧٢ الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٧ الخاص بإنشاء مجلس الدفاع وهيئة أركان الحرب - المرسوم الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ لم يعد لجنة الضباط إلى الوجود بعد زوالها وانما نظم تشكيلها فقط .

هـ - موظف - ضابط بالجيش - فصله من الخدمة بنطق ملكي من القائد الأعلى بناء على اقتراح لجنة الضباط المشكلة وفقاً للمرسوم الصادر في سنة ١٩٢٥ - صحيح قانوناً لا يغير من هذا النظر عدم موافقة وزير الحربية على اقتراح لجنة الضباط .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى التي أقامها الطاعن بطلب التعويض عن فصله من وظيفته قد استند إلى أن فصله لا ينطوي على مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة وإنما كان نتيجة لما شاب سلوكه من عوج عقب إعادته من الاستبعاد إلى الخدمة العامة . فانه يكون في غير محله ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من قصور وخطأ في القانون لاعتباره قرار مجلس التحقيق الذي شكل لتحقيق حادث سرقة نسب إليه بمثابة حكم بالإدانة ذلك بأن ما ورد في الحكم بشأن السرقة إنما جاء تزيدياً لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها .

٢ - إن قانون الأحكام العسكرية قد أوجد طريقتين لفحص ما ينسب إلى الضابط بالجيش أحدهما التحقيق بصفة سرية بمعركة

درجة رد على دفاع الطاعن مع أن دفاعه المؤسس على أن الاتفاق هو التزام معلق على شرط - لم يبد إلا أمام محكمة الاستئناف - كما أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه ذكر أن حكم محكمة أول درجة كيف الاتفاق بأنه عقد بيع بات مع أن حكم محكمة أول درجة قرر أنه وعد بالبيع .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن حكم محكمة الاستئناف المطعون فيه رد على دفاع الطاعن رداً وافياً ، إذ قرر أن عقد الاتفاق محل الدعوى يعتبر عقد بيع بات لا مجرد مشروع معلق على شرط واقف وأنه بناء على هذا كان يجب على الطاعن التنبية على المشتريين تنبيهاً رسمياً بالوفاء ، وفي هذا الذي قرره الحكم ما يكفي لحمله بما يعتبر معه عديم الجدوى النعي عليه بأنه استند إلى الحكم المستأنف قولاً لم يتضمنه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٣٨ سنة ٢٠ ق برئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين)

٢٧٤

١ مايو سنة ١٩٥٢

أ - موظف - ضابط بالجيش - حكم - تسببه - قضاؤه برفض دعوى تعويض عن فصل ضابط جيش من الخدمة - إقامته على أن الفصل لا ينطوي على مخالفة القانون أو تعسف في استعمال السلطة وإنما كان لداعي المصلحة العامة - لا خطأ ولا قصور - تحدث الحكم بعد ذلك عن واقعة سرقة نسبت إلى الضابط - تزيدياً لا أثر له في نتيجته .

ب - موظف - ضابط بالجيش - فحص ما ينسب إليه - يكون اما بالتحقيق بصفة سرية بواسطة رؤسائه واما بصفة قانونية أمام مجلس تحقيق - اتباع إحدى الطريقتين بنفي عن الأخرى .

ذوى الأهلية من رجال العسكرية ، والثانية « التحقيق بصفة قانونية بواسطة قومندان وأمام مجلس تحقيق ، وإذن فتى كان فخص ما نسب إلى الطاعن قد جرى بالطريقة الأولى وفقاً للبادء ١٧ من مجموعة الأحكام العسكرية فانه يكون في غير محله ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه من الخطأ والقصور لاعتماده على القرائن والأدلة المقدمة في الحادث الشائن الذى نسب اليه بحجة أن تحقيق هذا الحادث لم يتم وفقاً للطريقة الثانية .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن قد استند إلى أن فصله من الخدمة إنما حصل بنطق ملكى من القائد الأعلى للجيش بناء على اقتراح لجنة الضباط وفقاً للمرسوم الصادر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ وتحقيقاً لمصلحة عامة للأسباب السائغة التى أوردها فانه يكون فى غير محله تحدى الطاعن بأن فصله كان مخالفاً للقانون .

٤ - متى كان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالبطلان لاغفاله ما دفع به من أن لجنة الضباط التى عرض عليها أمره واقرحت فصله فى سنة ١٩٤٤ لم يكن لها وجود فى ذلك الحين تأسيساً على أن المرسوم الصادر فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٦ لم يعدل مرسوم ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ الخاص بتشكيل لجنة الضباط بل أعاد تشكيلها بعد أن كانت قد زالت من الوجود

منذ إنشاء مجلس الدفاع الأعلى بالقانون رقم ٧٢ الصادر فى ٣١ من يوليو سنة ١٩٢٧ ولذلك يكون قرارها باطلاً ويكون باطلاً تبعاً كل ما ترتب عليه . فان هذا النعى غير صحيح ذلك أن ما ورد فى دياجة مرسوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٦ من أنه بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ بإنشاء مجلس للجيش ولجنة الضباط المعدل بالمرسوم الصادر فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٦ وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٧ الخاص بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان حرب للجيش ونظراً لإنشاء مجلس الدفاع الأعلى ولإعادة تنظيم الجيش المصرى على أسس جديدة ولإلغاء وظيفة السردار وما يقتضيه ذلك من إعادة تشكيل مجلس الجيش ولجنة الضباط على الوجه الذى يلائم الأوضاع الحالية الخ ما ورد بهذه الديباجة لا يفيد أن المرسوم الصادر بتشكيل لجنة الضباط كان ملغى فى الفترة من ٢١ يولييه سنة ١٩٢٧ حتى مايو سنة ١٩٤٦ كما أنه ليس فى القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٢٧ ما يفيد إلغاء صراحة أو ضمناً بل أنه بما يؤكد قيامه حتى صدور مرسوم مايو سنة ١٩٤٦ الإشارة إليه فى دياجة هذا المرسوم والنص فيها على إعادة تشكيل لجنة الضباط .

٥ - إن عدم موافقة وزير الحرية على رأى لجنة الضباط لا يحول دون أن يستعمل الملك سلطته الدستورية بوصفه القائد

الأعلى للجيش وفقاً للمادة ٤٦ من الأمر الملكي رقم ١١٨ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية، بناء على اقتراح لجنة الضباط المشكلة وفقاً للرسوم الصادر في سنة ١٩٢٥ وليس في ذلك إخلال بأحكام الدستور ولا مساس بالمسئولية الوزارية ولا هبة بمخالفة الوزير لرأى اللجنة متى كانت قد اقترحت الاستغناء عن خدمات الطاعن وصدق الملك على اقتراحها وفقاً للرسوم المشار إليه .

المحكمة

د من حيث إن الواقع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٨٤ سنة ١٩٤٥ كلى مصر بصحيفة أعلنها إلى المطعون عليها في ١٧ من ماير سنة ١٩٤٥ قال فيها إنه تخرج في الكلية الحربية الملكية سنة ١٩٣٦ والتحق بسلح الطيران برتبة ملازم ثان ثم رقى في سنة ١٩٣٩ إلى رتبة طيار أول وأرسل في بعثة إلى إنجلترا للتخصص في هندسة الطيران ولما عاد في سنة ١٩٤٠ عين قائداً ثانياً لعموم ورش سلاح الطيران وقائداً بقسم إصلاح الطائرات فوكت سرقة في هذا القسم - اتهم فيها بالإهمال والزم بدفع ثمن المسروقات التي قدرت بمبلغ ٢٠ جنيهاً و٤٧٢ ملية مع حالته في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ إلى الاستيداع ولبث فيه خمسة عشر شهراً فقد أثناءها أقدميته بأن تخطاه خمسة ممن كانوا يلونه في الترتيب ولما أعيد إلى الخدمة العامة عين بسلاح البالونات بمنطقة القنال ولاستحكام الخلاف بينه وبين أحد الضباط من رؤسائه نقل إلى السرب السادس بالمأظفة وفي ١٠ من سبتمبر

سنة ١٩٤٤ أبلغ بالاستغناء عن خدماته بالجيش لتهمة شائنة نسبت إليه ولم يجر معه تحقيق في شأنها وأن ذلك أساء إليه مادياً وأدياً وطلب الحكم على المدعى عليها بتعويض مقداره ٣٨٠٠٠ جنيهاً . وفي ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ حكمت محكمة مصر الابتدائية . برفض الدعوى ، فاستأنف الحكم المذكور وقيد استئنافه برقم ٤١٤ سنة ٦٥ ق مصر . وفي ١٥ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة استئناف مصر بالتأييد فطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على عشرة أسباب حاصل السببين الأولين منها هو أن الحكم مشوب بالبطلان للقصور من وجهين . الأول إذ اعتبر قرار مجلس التحقيق الذي شكل لتحقيق حادث سرقة الأخشاب بمثابة حكم بالإدانة مع أن الطاعن دفع بأنه مجرد تقرير اتهام انتهى بالزامه باداء ثمن الخشب المسروق ومقداره ٢٠ جنيهاً و٤٧٢ ملية وباحالته على الاستيداع من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ حتى تبين نتيجة التحقيق ويظهر ما إذا كانت له أو ليست له يد في السرقة وقد أسفر التحقيق عن أن الطاعن بصفته قائداً لورشة الهياكل يعتبر مسئولاً عن أى عمل غير عادي يقع في حدود دائرة قيادته . ولو كان هذا حكماً بالادانة في سرقة لطبقت عليه المادة ١٤٦ من مجموعة الأحكام العسكرية الخاصة بهذه الجريمة والتي تنص على عقوبة مرتكبها بالليمان فضلاً عن الطرد وفقاً للمادة ١٧/٢ من مجموعة الأحكام العسكرية اعتبر الحكم هذا القرار بمثابة حكم بالادانة ولم يعن بالرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن . والوجه الثاني للقصور إذ أغفل التحدث عن مستندي هامين تمسك بهما الطاعن هما : أولاً - إقرار كتابي من المجنى عليه في الحادث الشائن حور في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

يتضمن عدم حصول الحادث . وثانياً - اقرار كتابي من مختار عفيفي أحد المبلغين عن الحادث بالعدول عن بلاغه ولو تنبّهت المحكمة لهذين المستنديين لتغير وجه الحكم في الدعوى كما أغفل دلالة ما انتهى اليه مجلس التحقيق في حادث سرقة الأخشاب من عدم اعتبار الطاعن فاعلا أو شريكاً في الجريمة بل مسئولاً إدارياً عما يقع في قيادته بما كان يقتضى أن لا يجازى عن نفس الفعل بجزاء آخر وفقاً للمادتين ٢٦ و ٤٦ من مجموعة الأحكام العسكرية - وحاصل السبب الثالث هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتمد تقرير مجلس التحقيق باعتبار الطاعن مسئولاً عن الأخشاب مع أن قانون الأحكام العسكرية يقضى بأن التقرير الذي يقدمه مجلس التحقيق وكذا أقوال الشهود تعد امتيازات خصوصية ولا يجوز أن يترتب عليها رفع دعوى مدنية .

ومن حيث إن هذا النعي بجميع وجوهه مردود أولاً بأن ماورد في الحكم بشأن سرقة الأخشاب إنما جاء تزيدياً لا أثر له في نتيجته إذ قضى برفض الدعوى استناداً إلى أن فصل الطاعن لا ينطوي على مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة إذ كان نتيجة لما شاب سلوكه من عوج عقب اعادته من الاستيداع إلى الخدمة العامة . ومردود ثانياً بأن ما يثيره الطاعن بخصوص انكار المجنى عليه لوقوع الحادث الشائن وعدول أحد المبلغين عن بلاغه إنما هو جدل موضوعي لم ترفيه محكمة الموضوع بناء على الأسباب السائغة التي أوردها ما يغير ما استخلصه من الأوراق من أن فصل الطاعن وقع صحيحاً وكان الباعث له المصلحة العامة ولم يكن اجراء تعسفياً أو تخفيفاً للعرض غير مشروع على ما سيبين بعد .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ اعتبر القرائن والأدلة المقدمة في الحادث الشائن كافية لثبوته مع أن هذا الحادث لم يحصل فيه تحقيق ومع أن المادة ٢٨٨ من مجموعة الأحكام العسكرية تقضى بأنه متى كان التحقيق مؤثراً في أخلاق الضابط فمن الواجب أن يسمح له بالحضور في أثناء التحقيق ويرخص له بالقاء الأقوال التي يرغب في القاها على المجلس ويسمح له بمناقشة الشهود وتقديم شهود للرافعة عن أخلاقه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن هناك طريقتين لفحص ما ينسب إلى الضابط بالجيش إحداها التحقيق بصفة سرية بمعرفة ذوي الأهلية من رجال العسكرية والثانية التحقيق بصفة قانونية بواسطة قومندان وأمام مجلس تحقيق وقد جرى فحص مناسب إلى الطاعن بالطريقة الأولى وفقاً للمادة ١٧ من مجموعة الأحكام العسكرية ولذلك يكون في غير محله ما يتحدى به الطاعن في هذا الخصوص .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم خالف القانون وشابه البطلان إذ أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أساس ثبوت ما أسند إليه مع أن المطعون عليها أقرت في مذكرتها المقدمة إلى محكمة الموضوع بما ينفيه وبعدم اتباعها مارسمة القوانين لتحقيقه وإثباته .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن العبارة التي أوردها الطاعن في تقرير طعنه والتي اقتبسها من مذكرة الحكومة هي « أن المستأنف (الطاعن الآن) محال إلى المعاش للاستغناء عن خدماته وقد يحتاج فيما بعد إلى خدماته في سلاح

الطيران أو في سلاح آخر من أسلحة الجيش فليس ما يمنع قانوناً من ذلك أما الطرد الذي يحكم به مجلس التأديب فعقوبة مانعة من مثل هذه العودة فضلاً عن أنها تستتبع الحرمان من المعاش إلا إذا نص في القرار على غير ذلك ، وهذه العبارة لا تؤدي المعنى الذي يعتبره الطاعن تسليماً بصحة دعواه .

« ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ قضى بأن فصل الموظف كما يجوز أن يكون لسبب التقاعد يصح كذلك بسبب الاستغناء عن خدماته مع أن الاستغناء عن الخدمات ورد في قانون المعاشات العسكرية بالنسبة لقانون آخر هو قانون التواعد الأساسية في المنظمات العسكرية الصادر في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٨٨١ وهذا القانون الأساسي هو الواجب التطبيق وهو لم يشر إلى حالات الاستغناء تأديبياً فإذا كان هذا القانون قد ألغى ولم يحل غيره محله فلا يكون ثمة فصل للاستغناء وما دام هذا الفصل للاستغناء لم يصدر به قرار من مجلس عسكري مبني على أنه استمر في الاستيداع ثلاث سنوات لم تهذب فيها أحواله وفقاً للادة ١٤ من القانون المذكور فإنه يكون مخالفاً للقانون . أما وجه القصور فهو أن المحكمة لم تلق بالآلة إلى دفاع الطاعن في هذا الشأن وإلى ما استند إليه من نصوص قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية وفروعها وقانون القواعد الأساسية في المنظمات العسكرية .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن قانون المعاشات الجهادية البرية والبحرية وقانون القواعد الأساسية في المنظمات العسكرية قد ألغيا بالامر العالي الصادر في ١١ من أكتوبر سنة ١٨٨٢

وترك أمر الاستيداع والفصل والترقية والتعيين إلى رأي وزير الحربية ولجنة الضباط المؤلفة بالمرسوم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ وقد تمت إجراءات فصل الطاعن من الخدمة وفقاً لهذا المرسوم كما أشار إلى ذلك الحكم المطعون فيه أما ما جاء فيه عدا ذلك من إشارة إلى قانون المعاشات العسكرية فإنه كان تزيدياً يقوم الحكم بدونه .

« ومن حيث إن السبب السابع يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ قرر أن للسلطة الإدارية الحق في الاستغناء عن خدمة أي موظف أو فصله إذا دعت لذلك مصلحة عامة كما إذا تجمع لديها من الأسباب ما يشين سمعته أو يشكك في نزاهته ولا معقب عليها في هذا الفصل إلا إذا أساء استعمال هذا الحق أو كان تصرفها مبني على شهوة حزبية مع أنه لم يعن ببيان المصلحة العامة التي دعت إلى فصل الطاعن ومع أن ما أثير حول سمعة الطاعن لم تنبع في شأنه سائر القوانين من تحقيق بما يقطع في أن اعتماد المطعون عليها على هذا السبب في فصل الطاعن من الخدمة هو سوء استعمال لسلطتها كما لم تكن المحكمة بتحقيق ما دفع به الطاعن من أن زميله الضابط الطيار ما قصد من التبليغ ضده إلا إعادته إلى الاستيداع حتى يفقد أقدميته فيتخطاه وكان لزاماً على المحكمة أن تحقق سبب فصل الطاعن ما دام أن المطعون عليها قد أفصحت عنه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما ورد في الحكم من أنه « حدث بعد ذلك (أي بعد إعادة الطاعن من الاستيداع إلى الخدمة العامة) أن وصل إلى مدير سلاح الطيران الملكي بتاريخ ٢٢ يونه سنة ١٩٤١ بلاغ من أحد الضباط الطيارين يتضمن أنه بينما كان ليلاً في منزله بإحدى

وأبقاء معه في المنزل بقية الليل لهذا الغرض وأن هذا البلاغ أحيل من قيادة سلاح الطيران مشفوعا بتقرير حكمدارية البوليس إلى وزارة الدفاع التي كان قد وصل إليها في نفس الوقت بلاغ آخر من شخص يقطن بجوار محل الحادث وشاهده بنفسه فعرضت الأوراق على لجنة الضباط التي رأت بتاريخ ٢٣ يوليئ سنة ١٩٤٤ أن خير علاج هو فصل المدعى من الخدمة إلا أن وزير الدفاع رأى الاكتفاء بإعادته إلى الاستيداع ورفع الأمر بهذا الرأي إلى الديوان الملكي لعرضه على المسماع الملكية فصدر نطق ملكي بفصل المدعى من الخدمة بتاريخ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٤، ومن هذا الذي أورده الحكم بين أنه ليس صحيحا ما قاله الطاعن بأن فصله كان مخالفا للقانون لأن الفصل إنما حصل بنطق ملكي من القائد الأعلى للجيش بناء على اقتراح لجنة الضباط وفقاً للرسوم الصادر سنة ١٩٢٥ وتحقيقاً لمصلحة عامة للأسباب السائغة السابق بيانها .

ومن حيث إن السبب الثامن يتحصل في أن الحكم مشوب بالبطالان إذ أغفل مادفع به الطاعن من أن لجنة الضباط التي عرض عليها أمره واقترحت فصله في سنة ١٩٤٤ لم يكن لها وجود في ذلك الحين لأن المرسوم الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ لم يعدل مرسوم ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ الخاص بتشكيل لجنة الضباط بل أعاد تشكيلها بعد أن كانت قد زالت من الوجود منذ إنشاء مجلس الدفاع الأعلى بالقانون رقم ٧٢ الصادر في ٣١ من يوليئ سنة ١٩٣٧ ولذلك يكون قرارها باطلا ويكون باطلا تبعاً كل ما ترتب عليه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه غير صحيح ذلك أن ما ورد في ديباجة مرسوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٦ من أنه بعد الاطلاع على المرسوم

ضواحي القاهرة إذ سمع قرب منتصف الليل صوت استغاثة صادرة من فيلا مجاورة له يقطنها أحد ضباط البوليس فبادر إلى نجدة المستغيث ولما دخل الفيلا وجد ضابط البوليس ملقى على أرض الردهة والدم يسيل من فمه ورأى المدعى مع زوجة الضابط المصاب في إحدى الغرف ويقول المبلغ إنه لم يكذب انتهى من إنهاض صاحب المنزل بمساعدة طبيب مجاور حضر على صوت الاستغاثة حتى طلب اليهما المدعى الانصراف فلما انصرفا سمعا الاستغاثة مرة أخرى فتجمع المارة أمام الباب فخرج اليهم المدعى ونهرهم على تجمعهم بألفاظ نابية فأنهالوا عليه ضرباً حتى صار في حالة تزرى بكرامة رجال الجيش فأحان مدير السلاح هذا البلاغ توالى إلى حكمدار العاصمة لتحرى ما ورد فيه على وجه الدقة فأوضح الحكمدار في تقريره الرقيم ١ من يونيه سنة ١٩٤٤ إلى مدير الأمن العام الذي أرسله بدوره إلى قيادة السلاح أن كل ما ورد في بلاغ الضابط الطيار صحيح وأن الحادث يتلخص في أن المدعى صديق لضابط البوليس وأنه ارتكبا على هذه الصداقة يتردد على منزله في أوقات غيابه عنه ويبقى فيه إلى وقت متأخر من الليل بل كان يبيت فيه أحيانا دون علم من صاحب المنزل وأنه في ليلة الحادث حضر صاحب المنزل من الخارج فوجد المدعى مع زوجته في حجرة النوم فذهب إلى حجرة أخرى وأحضر بكر أنجاله وعمره اثنا عشر عاما ليريه حالة أمه فأنهال عليه المدعى ضرباً على النحو السالف الذكر على مرأى من أولاده الأربعة الذين كانوا يبكون ويصرخون وفي حضور زوجته التي فرت من المنزل عقب الحادث برلديها الصغيرين إلى مكان غير معلوم وأن الزوج كان يخشى أن يعود إليه المدعى بعد انصرابه ليعاود الاعتداء عليه فاستعان بأحد بائعي الصحف على خراسته

إذ قرر الحكم ذلك عالف القانون لأنه فضلاً عن أن لجنة الضباط لم يكن لها وجود قانوني في ذلك الوقت فإنه إذا صح فرضاً أنها كانت موجودة فإنه لم يكن من اختصاصها اقتراح الاستغناء عن خدمات الطاعن كما أخطأ الحكم في تطبيق القانون إذ قرر أن الملك بنص الدستور هو الذي يولى ويعزل الضباط وأن المادة ٤٦ منه لم تضع قيداً لهذه السلطة بعكس ماورد في المادة ٤٤ منه بشأن موظفي الدولة مع أن الملك إنما يتولى السلطة في جميع الأحوال بواسطة وزرائه ولا يخفى ذلك الوزراء من المسؤولية - أما وجه القصور فهو أن الحكم أغفل دفاع الطاعن في هذا الشأن المستمد من المواد ٤٨ و ٦٠ و ٦٢ من الدستور .

ومن حيث إن هذا النعى مردود أولاً بأن المادة السابعة من مرسوم ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ صريحة في النص على أنه من اختصاص لجنة الضباط أن تقترح على الوزير تعيين الضباط أية كانت درجاتهم وترقيتهم وإحالتهم إلى الاستبعاد أو المعاش أو رقتهم على أن يصدق الملك على قرار اللجنة . وقد كانت هذه اللجنة موجودة قانوناً كما سبق القول عندما أبدت رأيها في شأن الطاعن واقترحت الاستغناء عن خدماته . ومردود ثانياً بأن عدم موافقة الوزير على رأى اللجنة لا يحول دون أن يستعمل الملك سلطته الدستورية بوصفه القائد الأعلى للجيش وفقاً للمادة ٤٦ من الأمر الملكي رقم ١١٨ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية بناء على اقتراح لجنة الضباط المشكلة وفقاً للرسوم الصادر في سنة ١٩٢٥ وليس في ذلك إخلال بأحكام الدستور ولا أساس بالمسؤولية الوزارية . ولا عبرة بمخالفة الوزير لرأى اللجنة متى كانت قد اقترحت الاستغناء عن خدمات الطاعن وصدق

الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ بإنشاء مجلس للجيش ولجنة للضباط المعدل بالرسوم الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٦ وعلى القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٢٧ الخاص بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان حرب للجيش ونظراً لإنشاء مجلس الدفاع الأعلى لإعادة تنظيم الجيش المصري على أسس جديدة ولإلغاء وظيفة السردار وما يقتضيه ذلك من إعادة تشكيل مجلس الجيش ولجنة الضباط على الوجه الذي يلائم الأوضاع الحالية ... الخ . ماورد بهذه الديباجة لا يفيد أن المرسوم الصادر بتشكيل لجنة الضباط كان ملغى في الفترة من ٢١ يوليو سنة ١٩٢٧ حتى مايو سنة ١٩٤٦ كما أنه ليس في القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٢٧ ما يفيد إلغاء صراحة أو ضمناً بل إنه يؤكد قيامه حتى صدور مرسوم مايو سنة ١٩٤٦ الإشارة إليه في ديباجة هذا المرسوم والنص فيها على إعادة تشكيل لجنة الضباط .

ومن حيث إن السيدين التاسع والعاشر يتحصلان في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر رداً على مادفع به الطاعن لدى محكمة الاستئناف من أن الحكم المستأنف أهدر المسؤولية الوزارية لأن لجنة الضباط لما اشارت بالاستغناء عن خدماته عرض قرارها على وزير الحربية تخالف رأيها ورفع الأمر للسامع الملكية فصدر الأمر الملكي بالاستغناء عنه - إذ قرر الحكم رداً على ذلك أن كل ما يطالب في هذه الحالة هو أن يعرض أمر هذا الضابط على لجنة الضباط المشكلة بالرسوم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ وهي مختصة بالنظر في اقتراح تعيين الضباط وترقيتهم وإحالتهم على المعاش ويرفع وزير الدفاع إلى الملك هذه المسائل للتصديق عليها وأنه قد تمت الإجراءات في شأن المدعى وفقاً للقواعد القانونية المتقدمة -

الطاعنين صورتي الحكيمين السالف ذكرهما
على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، الحكم
بعدم قبول الطعن شكلاً .

المحكم

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما
يبين من أوراق الطعن في أن المطعون عليهم
بصفتهم ورثة عبد الهادي محمد عيسى أقاموا
الدعوى رقم ٥٩٥ سنة ١٩٤٢ مدني كلي
المنصورة على الطاعنين وآخرين بصفتهم ورثة
المرحوم السيد أحمد عمر مكرم وطلبوا فيها
بطلان عقد البيع الوفاي المسجل في ٢٦ من
يونيه سنة ١٩٢٩ والصادر من مورثهم إلى
مورث الطاعنين ببيع ٢ ف و ١٢ ط والزام
المدعى عليهم بتسليم هذه الأطنان ومحو
ما ترتب عليها من تسجيل استناداً إلى أن هذا
البيع في حقيقته يخفى رهناً إذ الثمن الذي قوم
به المبيع ومقداره مائتا جنيه يقل عن قيمته
الحقيقية وقت التعاقد هذا فضلاً عن أن الأطنان
المدعى بيوعها وقائماً بقيت بعد البيع في حيازة
البائع وورثته من بعده ، ودفع الطاعنون
الدعوى بأن العقد هو بيع وفاي منجز انتقلت
بموجبه الملكية لمورثهم وانقضت من تاريخه مدة
الخمس السنوات المقررة قانوناً لاسترداد المبيع
خلالها وبذلك أصبح البيع باتاً وصارت الأطنان
ملكاً للطاعنين ، وفي الأول من مايو سنة
١٩٤٣ قضت المحكمة تمهيداً بنذب خبير لتقدير
قيمة الأطنان المتنازع عليها وقت البيع ومقارنتها
بالقيمة الواردة بالعقد وذلك للتحقق من حقيقة
العقد وكلفت الخبير اجراء عملية الاستهلاك .
وفي ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ قضت المحكمة في
موضوع الدعوى بطلبات المطعون عليهم .

الملك على اقتراحها وفقاً للمرسوم المشار إليه .

د ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن بجميع
أسبابه على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٤٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

٢٧٥

١ مايو سنة ١٩٥٢

نقض . طعن . أوراق الطعن . الحكم المطعون
فيه جعل أسباب الحكم الابتدائي أسباباً له . وجوب
إيداع صورة رسمية للحكم الابتدائي مطابقة للأصل .
عدم مراعاة هذا الاجراء الجوهرى ينبنى عليه عدم
قبول الطعن شكلاً .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه قد جعل
أسباب الحكمين المستأنفين أسباباً له مما كان
يلزم معه أن يودع الطاعنون قلم كتاب المحكمة
ضمن أوراق الطعن صورة رسمية مطابقة
للأصل لكلا الحكمين ، وكان الايداع
في مثل هذه الحالة من الاجراءات الجوهرية
التي أوجبها المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات
والتي يترتب على اغفالها سقوط الحق في
الطعن إذ لا سبيل للتحقق من صحة الأسباب
التي بنى عليها الطعن بغير ايداع صورتي
الحكمين الابتدائيين المتممين للحكم المطعون
فيه وكان لا يغير من هذا النظر أن القانون
لم ينص صراحة على البطلان جزاء مخالفة
هذا الاجراء متى كان قد أوجب انبائه
باعتباره اجراء جوهرياً لا سبيل لمخالفته ،
لما كان ذلك فانه ينبنى على عدم ايداع

المستندات وأنه لما ذكر وللأسباب الواردة بالحكمين المستأنفين يتعين تأييدهما .

• ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد جعل أسباب الحكمين المستأنفين أسباباً له بما كان يلزم معه أن يودع الطاعنون قلم كتاب المحكمة ضمن أوراق الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل لكلا الحكمين ، وكان الإيداع في مثل هذه الحالة من الاجراءات الجوهرية التي أوجبتها المادة ٣٢ من قانون المرافعات والتي يترتب على اغفالها سقوط الحق في الطعن إذ لا سبيل للتحقق من صحة الأسباب التي بنى عليها الطعن بغير ايداع صورتي الحكمين الابتدائيين المتممين للحكم المطعون فيه وكان لا يغير من هذا النظر أن القانون لم ينص صراحة على البطلان جزاء مخالفة هذا الاجراء متى كان قد أوجب اتباعه باعتباره اجراء جوهرياً لا سبيل لمخالفته ، لما كان ذلك فإنه ينبغي على عدم إيداع الطاعنين صورتي الحكمين السالف ذكرهما - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى جميع المطعون عليهم .

(القضية رقم ١٨٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٦

١ مايو سنة ١٩٥٢

ضرائب عقارية - تقادم مسقط • مدة سقوط الضريبة العقارية هي ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من آخر السنة التي استحققت فيها هذه الضريبة • لا تأثير لبيع العقار الذي استحققت عليه الضريبة في مدة التقادم • المادة ٨ من الأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ .

المبدأ القانوني

يسقط دين الضريبة العقارية بمضي ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من آخر السنة التي

استأنف الطاعنون الحكمين التمهيدى والقطعى وقيد الاستئناف برقى ١٠٢٣ سنة ٦٠ ق ، ٦٠١ سنة ٦١ ق استئناف مصر وطلبوا إلغاء الحكمين المستأنفين ورفض الدعوى وضم الاستئنافان أحدهما إلى الآخر . وفي ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قررت المحكمة وقف الدعوى حتى يفصل من محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من بعض الخصوم عن الحكم التمهيدى . وفي ٢ من مايو سنة ١٩٤٩ عجل المطعون عليهم الاستئنافين السالف ذكرهما وأحيل على محكمة المنصورة لاختصاصها . وفي ٥ أبريل ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكمين المستأنفين . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

• ومن حيث إن تقرير الطعن لم يعلن لبعض من وجه إليهم من المطعون عليهم وهم ورثة عزيزة عبد الهادى التي كانت محتصة في هذه الدعوى ، ومن ثم يكون الطعن باطلا بالنسبة إليهم عملاً بالمادة ٣١ من قانون المرافعات .

• ومن حيث إن الطاعنين لم يودعوا قلم كتاب هذه المحكمة صورتين رسميتين من الحكمين الابتدائيين الصادر أولهما في أول مايو سنة ١٩٤٣ والقاضى بنذب خير زراعى لتقدير قيمة الأطنان موضوع الدعوى واجراء عملية الاستهلاك ، والصادر ثانيهما في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ والقاضى بطلان عقد البيع الوقائى .

• ومن حيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب الحكمين المستأنفين المشار إليهما إذ قرر أن المستأنفين (الطاعنين) لم يأتوا بجديد يدفعون به ما ذهبت اليه محكمة أول درجة وأنه لا محل لإجابة طلبهم تقديم مستندات جديدة في الدعوى دون أن يبينوا ما هية هذه

سقوط حق المطالبة بالضرائب والرسوم ،
وقد ألغى بالمادة الثانية منه بالمادة ٨ من الأمر
العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بشأن
الحجز الإداري .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تحصل ، حسبما يبين
من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في
أن وزارة المالية كانت تدان محمود خليل جمعة في
مبلغ ١٠٣ ج ٢٢٩٨ م هو عبارة عن مجموع الأموال
الأميرية المستحقة في سنة ١٩٣٥ على الأتليان
الملوكة له . وفي أواخر هذه السنة نزع ملكية
هذه الأتليان ، بناء على طلب داتني مالكها . وفي
١٩٤٢ طلبت الطاعنة إدراج اسمها بدنيها المذكور
في قائمة توزيع الثمن . فعارضت المطعون عليها في
هذا القيد وقيدت مناقضتها أمام محكمة مصر
المختلطة برقم ١٥٨١ سنة ٦٨ ق . وفي ٨ ديسمبر
سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بقبول المناقضة وباستبعاد
دين الطاعنة من قائمة التوزيع . فاستأنفت الطاعنة
هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة وقيد
استئنافها برقم ٢٨١ سنة ٧٤ ق وفي ١٤ يونيو
١٩٤٩ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على محكمة
استئناف مصر ، قيدت بمجدول هذه المحكمة برقم
٨٧٥ سنة ٦٦ ق . وفي ٣١ يناير سنة ١٩٥٠
قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وقالت في
أسباب حكمها : « إن تعلق الدين الناشئ عن
ضريبة عقارية بثلث العقار المبيع فيما يتعلق
بالوفاء به . . . ليس من شأنه أن يغير قواعد
التقادم التي وضعت له . ولما كانت الضريبة المطالب
بها قد استحققت في سنة ١٩٣٥ ولم تقدم المستأنفة
(الطاعنة) طلبها في الاشتراك في توزيع الثمن إلا
في سنة ١٩٤٢ . فبذلك يكون قد مضى أكثر من

استحقق فيها هذا الدين ، سواء بيع العقار
المستحق هذا الدين بسببه أو بقي ملكا للدين .
ذلك أن دين الضريبة هو دين شخصي ثابت
في ذمة المدين ، وامتياز الحكومة على العقار
المستحق هذا الدين بسببه ليس إلزاما للوفاء
به وبيع الضمان أو هلاكه ليس من شأنه أن
يؤثر في خصائص الدين المضمون . ذلك أنه
إذا بيع الضمان فإن ذلك لا يحول دون استيفاء
الدين من أموال المدين الأخرى قبل سقوطه
بالتقادم ، والأصل أن النص التشريعي يدور
مع علته وجودا وعدما ، تحققت الحكمة منه
أو تخلفت . وتبعاً فإنه يكون في غير محله
ما قهدت به الطاعنة من أن المادة ٨ من الأمر
العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ قد
وردت بشأن الحجز الإداري ، وأن الغاية
منها هي غل يد الحكومة عن مباشرة هذا
الحجز بعد انقضاء المدة المنصوص عنها فيها
فلا تحول دون اقتضاء دينها بالوسائل الأخرى
وتبعاً فإنه إذا بيع العقار المستحق الضريبة
بسببه تصبح المادة ٨ المذكورة غير ذات
موضوع ، ويصبح دين الحكومة متعلقاً بثلث
العقار ، وخاضعاً من حيث سقوطه لمدة التقادم
الطويلة . هذا التحدي في غير محله لأن السقوط
المنصوص عنه في المادة ٨ المذكورة وارد على
الحق في المطالبة بالأموال الأميرية وليس
مقصوراً على إجراءات هذه المطالبة وطرق
اقتضاء الدين ، وقد وكد هذا المعنى القانون
رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتحديد مدة

ثلاث سنين سقطت بمقتضاها الضريبة . . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله مخالفة الحكم للقانون وخطؤه في تطبيقه وتأويله . ذلك أنه إذا كان دين الضريبة العقارية يسقط بمضى ثلاث سنوات فإن الحكمة في ذلك هي منع تراكم الضرائب على المدين ومن ثم فإنه إذ يباع عليه العقار المستحقة بسببه الضريبة ، فإنه لا يكون ثمة محل لتطبيق هذا الحكم ، إذ ينتقل حق الحكومة إلى ثمن العقار ، ومن ثم تتغير خصائص الدين فلا يسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن دين الضريبة العقارية يسقط بمضى ثلاث سنوات ميلادية تبدأ في آخر السنة التي استحق فيها هذا الدين ، سواء بيع العقار المستحق هذا الدين بسببه أو بقي ملكاً للدين . ذلك أن دين الضريبة دين شخصي ثابت في ذمة المدين ، وامتياز الحكومة على العقار المستحق هذا الدين بسببه ليس إلزاماً للوفاء به وبيع الضمان أو هلاكه ليس من شأنه أن يؤثر في خصائص الدين المضمون - ذلك أنه إذ يبيع الضمان فإن ذلك لا يحول دون استيفاء الدين من أموال المدين الأخرى قبل سقوطه بالتقادم . والأصل أن النص التشريعي يدور مع علمته وجوداً وعدمًا ، تحققت الحكمة منه أو تخلفت - وتبعاً فإنه يكون في غير محله ما تحدث به الطاعنة من أن المادة ٨ من الأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ قد وردت بشأن الحجز الإداري ، وأن الغاية منها هي غل يد الحكومة عن مباشرة هذا الحجز بعد انقضاء المدة المنصوص عنها فيها فلا تحول دون اقتضاء دينها بالوسائل الأخرى .

وتبعاً فإنه إذا بيع العقار المستحق الضريبة بسببه تصبح المادة ٨ المذكورة غير ذات موضوع ، ويصبح دين الحكومة متعلقاً بثمن العقار ، وخاضعاً من حيث سقوطه لمدة التقادم الطويلة هذا التحدي في غير محله لأن السقوط المنصوص عنه في المادة ٨ المذكورة وارد على الحق في المطالبة بالأموال الأميرية وليس مقصوراً على إجراءات هذه المطالبة وطرق اقتضاء الدين . وقد وكّد هذا المعنى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتحديد مدة سقوط حق المطالبة بالضرائب والرسوم . وقد ألغى بالمادة الثانية منه المادة ٨ من الأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بشأن الحجز الإداري .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٨٨ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المظي خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

٢٧٧

١ مايو سنة ١٩٥٢

تزوير . حكم . تسببه . قضاؤه . برد و بطلان عقد . تأييده على أسباب سائغة تفيد أن التوقيع بختم مدعية التزوير على هذا العقد حصل بغير علم منها . لا ينفيه قول مدعية التزوير في شواهد أن الحتم مصطنع لها .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة إذ قضت برد وبطلان العقد المدعى بتزويره قد استندت في ذلك إلى ما استخلصته استخلاصاً سائغاً من أقوال الشهود مضافاً إليه القرائن الأخرى التي تضافرت في تكوين عقيدتها بتزوير العقد موضوع النزاع فإن حكمها يكون بمنأى عما

وكيل الزوج قرر بمحضر المجلس الحسبي أن الغرض من التعاقد هو توحيد التكليف ، وإلى ما جاء بأقوال الشيخ عبد العظيم محمد السعيد من أنه لما تدخل للتوفيق بين الطرفين قبل والد الطاعنة أن تنازل ابنته عن بعض الأطنان إلى المطعون عليها وبناتها فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٤٢ سنة ٥ ق الاسكندرية . وفي ٣٠ ابريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم في سبب واحد من وجهين : حاصل الوجه الأول أن دليل التزوير الذي قبلته المحكمة وأمرت بتحقيقه يتضمن أن الختم الموقع به على العقد والمنسوب إلى المطعون عليها ليس ختمها ، وإن ابنها قد اصطنعه لاغتصاب ملكها ، وكان لزاماً على المحكمة أن لا يخرج التحقيق عن هذا النطاق . وإن الحكم إذ اعتمد على أقوال شهود المطعون عليها من أن العقد مزور قد خالف الثابت بالأوراق ، ذلك لأنه قد ثبت من التحقيق أن هؤلاء الشهود لا يعلمون إن كان العقد صحيحاً أم مزوراً وقد أجمع الشهود لإثباتاً ونقياً على أن الختم الموقع به على عقد البيع هو ختم المطعون عليها . وحاصل الوجه الثاني هو أن الحكم إذ استند في قضائه بتزوير عقد البيع إلى أن الطاعنة قررت في القضية رقم ٩ سنة ١٩٤٥ استئناف حسبي طنطا أنها لم تدفع ثمناً للاطيان التي اشترتها من المطعون عليها قد أخطأ في الاستدلال . ذلك أن عدم دفع المشتري ثمناً للبيع لا يؤدي إلى اعتبار العقد مزوراً .

ومن حيث إن النعى على الحكم في هذا

يعاب عليه ولا يغير من النتيجة التي انتهت إليها ثبوت أن الختم الموقع به على العقد المزور هو ختم المطعون عليها لا ختم مصطنع لها حسبما ذكرته في شواهد التزوير متى كانت المحكمة قد تبينت من التحقيق الذي أجرته أن التوقيع به حصل بغير علم من المطعون عليها .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٠٤ سنة ١٩٤٥ ك دمنهور على المطعون عليها وطلبت فيها الحكم بصحة العقد الصادر لها من المطعون عليها ومحمود محمد عثمان في ٢ من يونيه سنة ١٩٤٤ ببيع ١٢ ف و ٤ ط و ١٢ س المينة الحدود والمعلم بصحيفتها فادعت المطعون عليها بتزوير عقد البيع المذكور وفي ٥ من يونيه سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برده وبطلانه ، استناداً إلى أقوال شهود المطعون عليها الذين قرروا أن العقد مزور ، وإلى أن العقد المدعى بتزويره موقع عليه بختمين صنعاً بخط واحد وفي تاريخ واحد منسوب أحدهما إلى أمه محمد عثمان والآخر إلى فاطمة محمد عثمان كشاهدين وهما أختا زوج الطاعنة ، وقد دخلنا في الدعوى الأصلية تعارضان طلبات الطاعنة ، وإلى أن الطاعنة قررت في القضية الحسبية رقم ٩ سنة ١٩٤٥ استئناف طنطا أنها لم تدفع ثمناً للاطيان التي اشترتها من المطعون عليها وأن الشراء كان بقصد التنازل عنها لزوجها محمود محمد موسى عثمان بعد أن يحكم لها في دعوى صحة التعاقد ، ولأن هناك ورقة ضد بذلك ، وأن

السبب بوجهيه مردوداً أولاً بأن الطاعنة لم تقدم صورة من صحيفة أدلة التزوير التي قالت إن المحكمة قبلت الدليل الأول منها . كما أنها لم تقدم صورة رسمية من كلا الحكيمين التمهيديين الصادرين في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ و ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٨ بتحقيق هذا الدليل ، هذا والثابت من الحكم الابتدائي الصادر في موضوع التزوير أن الدليل الذي أمرت المحكمة بتحقيقه هو : أن المدعية (الطاعنة) لم توقع بختمها على عقد البيع المطعون فيه المؤرخ في ٢ يونيه سنة ١٩٤٤ المنسوب صدوره منها ومن ولدها محمود ومحمد موسى عثمان إلى المدعى عليها (المطعون عليها) وأن ولدها مع زوجته المدعى عليها (الطاعنة) ، اصطنعا ختماً ووقعا به على العقد المطعون فيه بدون حضورها وإذنها . وأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ أخذ بأقوال شهود المطعون عليها مطرحاً أقوال شاهد الطاعنة أحمد محمد موسى كاتب العقد وأقوال العمدة محمد عبد المعطي غنيم جاء في أسبابه : « قال كل من يوسف محمد شاويش وأحمد إبراهيم مقلد شيخ البلد وإبراهيم إبراهيم غانم وعبد العظيم محمد السعيد أن العقد مزور ، وشهدوا أيضاً كما شهد كل من أنور حامد غنيم وأحمد محمد الفيشاني وعبد الرحمن بدران غنيم أن محمود محمد موسى عثمان زوج المدعى عليها كان يحمل ختم والدته ووقع به على استمارات عدة لبنك التسليف وعقود عن معاملات أخرى وأضاف إبراهيم إبراهيم غانم والشيخ عبد العظيم محمد السعيد أن المدعى عليها لا تملك نقوداً تدفعها ثمناً للأطيان التي تدعى شراءها من المدعية وابنها ، وشهد شاهد المدعى عليها وهو أحمد محمد موسى الكاتب العمومي أنه حرر العقد المطعون فيه بمنزله بدسوق بحضور

محمود محمد موسى عثمان ابن المدعية وحضور العمدة الشيخ محمد عبد المعطي وبعض سيدات لا يعرفن شخصياً ، ونوقش فقال إنه لا يعرف المدعية بل لا يعرفها إذا ما عرضت عليه ، واعترف هذا الشاهد أنه سبق الحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور عام ١٩٣٠ ، وأنه اتهم بعد ذلك في تزوير وبريء منه . ثم أورد الحكم أن العمدة سئل في ١٤ مارس سنة ١٩٤٨ وأنه قال : إن المدعية وقعت أمامه بختمها . وبما يسترعى النظر في شهادة هذا الشاهد أنه زوج أخت المدعى عليها ، وأنه نوقش فقال إنه لا يعرف حقيقة ما قرره الشهود من أن العقد مزور مع أنه وقعه كشاهد عليه . فضلاً عما شهد به من أن المدعية وقعت بختمها بحضوره وأنه لديه عقوداً بشراء ١٦ ط من المدعية وتقرر هذه الأخيرة في مذكرتها المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨ أن هذا العقد مزور ، وأن ابنها محمود محمد موسى عثمان وقعه بختمها مكافأة للعمدة على معارنته إياه فيما ارتكب من تزوير ، كذلك اعترف العمدة بأنه ارتهن قدامنا من الأطيان موضوع النزاع من محمود عثمان المتقدم ذكره ، وتصف المدعية هذا التصرف بما وصفت به عقد البيع المنسوب صدوره منها إلى العمدة . وهذا الذي قرره الحكم هو تحصيل سائغ لأقوال الشهود ولا يخالف الثابت بالأوراق . ومردود ثانياً بأن المحكمة إذ قضت برد وبطلان العقد المدعى بتزويره مستندة في ذلك إلى ما استخلصته استخلاصاً سائغاً من أقوال الشهود مضافاً إليه القرائن الأخرى التي تضافرت في تكوين عقيدتها بتزوير العقد موضوع النزاع ، لا تكون قد أخطأت في الاستدلال . ولا يغير من النتيجة التي انتهت إليها ثبوت أن الختم الموقع به على العقد المزور هو ختم المطعون عليها لا ختم مصطنع لها

هذا الأخير عن المزلين المذكورين حينما يصبح البيع نهائياً ودفع له مبلغاً معيناً عند تحرير الاتفاق وكان الطاعن قد رفع الدعوى وطلب الحكم له . أولاً : بطلان الاتفاق . وثانياً : بالزام المطعون عليه برد المبلغ الذى دفعه إليه وكانت المحكمة إذ قضت برفض الدعوى بشقيها أقامت قضاءها على أسباب لا تنصب إلا على الطلب الأول وكان هذا القضاء لا يترتب عليه بطريق اللزوم رفض الطلب الثانى وهو استرداد ما دفعه الطاعن إلى المطعون عليه كله أو بعضه فان الحكم يكون قاصر التسبب متعين النقض فى خصوص هذا السبب .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه - تتحصل فى أنه فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ رسا مزاد منزلين كائنين بدمياط على المطعون عليه فى قضية البيع رقم ١٣٥٦ سنة ١٩٤٢ دمياط . وفى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر عقد اتفاق بين الطاعن والمطعون عليه على أن يتنازل له الأخير عن المنزلين المذكورين متى أصبح البيع نهائياً ودفع له مبلغ ٥٣٥ جنيه و ٦١٥ مليم قيمة المدفوع منه إلى المحكمة ومبلغ ٢٠٠ جنيه فى نظير التنازل والتزم الطاعن بدفع باقى الثمن بعد أن يصبح البيع نهائياً للمطعون عليه وبمجرد إخطاره بذلك وفى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر بين الطرفين إقرار صدق عليه بقلم كتاب محكمة دمياط المدنية أثبت فيه المطعون عليه تنازله بصفته مشترياً عن العقار الذى رسا عليه مزاده وأنه أصبح للطاعن الحق فى دفع باقى

متى كانت المحكمة قد تبينت من التحقيق الذى أجرته أن التوقيع به حصل بغير علم من المطعون عليها .

د ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(افضية رقم ٢٠١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٨

١ مايو سنة ١٩٥٢

١ - عقد . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع فى التفسير . استخلاصها أن العقد هو بيع لاتفاق على احوال آخر محل الراسى عليه المزاوى الصفقة . لا خطأ .

ب - حكم . تسببه . الدعوى تضمنت طلبين أحدهما بطلان عقد والثانى رد المبلغ الذى دفع بناء على هذا العقد . رفض الحكم الدعوى بشقيها . اقامته على أسباب لا تنصب إلا على الطلب الأول وحده ولا تؤدى إلى رفض الطلب الثانى . قصور .

المبادئ القانونية

١ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود العاقدین مستعينة بظروف الدعوى وملابساتها . واذا فتنى كان الحكم قد استظهر من عبارة الاتفاق أن نية المتعاقدين انصرفت إلى البيع لا التنازل عن الصفقة الراسى مزادها على المطعون عليه عن طريق احوال الطاعن محله فيها . وكان هذا الذى استخلصه الحكم مستمداً من أوراق الدعوى ولا يخالف الثابت بها فان ما نعاه عليه الطاعن يكون على غير أساس :

٢ - متى كان الواقع هو أنه قد رسا مزاد منزلين على المطعون عليه ثم حرر اتفاق بينه وبين الطاعن على أن يتنازل إلى

حكم رسو المزاد باسم المطعون عليه لا باسم الطاعن . ذلك أن الثابت من مجموع ما تقدم هو - أن الاتفاق انعقد على أن يكون نقل الملكية بطريق الحلول محل الراسى عليه المزاد لا بطريق الشراء منه إذ البند الثانى فى الاقرار ينص على أنه ، نفاذاً لنص القانون الذى يبيع للطرف الأول (المطعون عليه) التنازل بصفته مشترياً للعقار المشار إليه فقد تنازل للطرف الثانى (الطاعن) تنازلاً نهائياً وله الحق فى دفع باقى الثمن واستيفاء الإجراءات بمعرفة المحكمة للملكية هذا العقار ، كما ينص البند الثالث منه على أن الطاعن دفع للمطعون عليه جميع المبالغ التى أودعها خزانة المحكمة يوم رسو المزاد وتسلم قسائم التوريد من المطعون عليه بما يفيد أن نية الطرفين انصرفت إلى حلوله محل الراسى عليه المزاد لا إلى الشراء منه إذ بهذه الوسيلة وحدها تتحقق مصلحة الطاعن فى توفير رسوم تسجيل جديد ومنع الجار من استعمال حق الشفعة .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال فى هذا الخصوص ، وحيث إن ما يدعيه المستأنف (الطاعن) لا يتفق مع مدلول الاتفاق المحرر بينه وبين المستأنف عليه (المطعون عليه) بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ لأنه بالرجوع إلى هذا الاتفاق الذى حدد العلاقة القانونية بين الطرفين يتبين أن الغرض منه هو التنازل عن ملكية المزلين اللذين رسا مزادهما على المستأنف عليه إلى المستأنف بعد أن يصبح شراء الأول لها بالمزاد نهائياً أى بعد انقضاء العشرة الأيام المحددة لزيادة العشر ولا يفهم من هذا الاتفاق أن نية الطرفين كانت متجهة إلى أن يكون انتقال ملكية المستأنف عن طريق التنازل عن حكم مرمى المزاد المنصوص عنه فى المادة ٥٧٦ مرفعات (قديم)

الثن واستيفاء الإجراءات المؤدية للملكية العقار ثم أرسلت محكمة دمياط حكم رسو المزاد وإقرار التنازل لتسجيلهما بالمحكمة السكية فأعيد إليها بدون تسجيل لأن إقرار التنازل وقع باطلاً لحصوله بعد الميعاد المبين فى المادة ٥٧٦ مرفعات . وقد سجل حكم رسو المزاد باسم المطعون عليه فرجع الطاعن الدعوى رقم ٣٥٤ سنة ١٩٤٧ كلى المنصورة وطلب فيها الحكم بإعلان عقد الاتفاق المحرر بينه وبين المطعون عليه مع إلزام هذا الأخير بأن يرد إليه مبلغ ٧٣٥ ج و ٦٤٥ م الذى دفعه إليه والمصاريف والأتعاب وفى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم فأيدته محكمة الاستئناف لأسبابه ولما أضافته إليها من أسباب فطن الطاعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل الأول منها فى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن بإعلان عقد الاتفاق المحرر بينه وبين المطعون عليه فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ تأسيساً على أن نية المتعاقدين انصرفت إلى أن يبيع المطعون عليه إلى الطاعن المزلين موضوع التعاقد لا أن يتنازل عنهما بطريق إحلاله محله فى رسو المزاد خالف الثابت بعقد الاتفاق والإقرار الصادر من المطعون عليه فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ كما خالف مدلول تأشير قلم الكتاب على حكم رسو المزاد بمضمون الإقرار وإرساله إلى محكمة المنصورة لتسجيل الحكم باسم الطاعن وأعادت رئاسة محكمة المنصورة الحكم مع استبعاد الإقرار لحصوله بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٥٧٦ مرفعات (قديم) وتسجيل

ويؤيد ذلك أن المستأنف التزم في البند الثالث من هذا الاتفاق بسداد باقي الثمن متى أصبح البيع نهائياً للمستأنف عليه بمجرد إخطاره بخطاب مسجل وأنه إن تأخر يكون ملزماً بدفع ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض مع إلزامه بتنفيذ البيع ودفع باقي الثمن هذا وتكررت الإشارة في البنود الأخرى من هذا الاتفاق إلى كلمة البيع مما يدل على أن الغرض منه أن تنتقل الملكية بالبيع وليس عن طريق التنازل عن طريق قلم الكتاب وقد كان هذا ممكناً إذا كان المستأنف (الطاعن) قد قام بتنفيذ ما التزم به من دفع باقي الثمن بخزينة المحكمة .

ومن حيث إنه لا يؤثر على وجهة النظر هذه الاقرار المحرر في اليوم التالي والمصدق عليه بمحكمة دمياط بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ والمتضمن تنازل المستأنف عليه (المطعون عليه) للمستأنف (الطاعن) عن المنزلين الراسي مزادها عليه إذ أنه قد أشير في هذا الاقرار إلى أن الميعاد المقرر لزيادة العشر قد انتهى وأصبح البيع نهائياً وهذا واضح في الدلالة على أن الطرفين ما قصدا بالاتفاق والاقرار نقل ملكية المنزلين بالتنازل لاستحالة ذلك قانوناً وإنما قصدا أن تنتقل بالطريق العادي بمجرد إمكان ذلك بعد دفع باقي الثمن الذي التزم به المستأنف (الطاعن) واستلام حكم مرسى المزاد وأن المحكمة لا تجد في هذا الاقرار إلا مجرد محاولة من المتعاقدين لتنفيذ عقد الاتفاق الأصلي لنقل ملكية العين موضوع التعاقد إلى المدعى (الطاعن) عن طريق التنازل عن حكم مرسى المزاد وليس في الالتجاء إلى هذا الطريق ما يغير نية المتعاقدين في نفاذ بيع الصفقة من المدعى

عليه (المطعون عليه) إلى المدعى (الطاعن) التي هدف إليها المتعاقدان في عقد الاتفاق المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

ومن حيث إن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود العاقلين مستعينة بظروف الدعوى وملاستها ولما كان الحكم قد استظهر من عبارة الاتفاق المبرم في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ أن نية المتعاقدين انصرفت إلى البيع لا التنازل عن الصفقة الراسي مزادها على المطعون عليه عن طريق احلاله محله فيها وكان هذا الذي استخلصه مستمداً من أوراق الدعوى ولا يخالف الثابت بها كان النعي عليه بما ورد في هذا السبب لا مبرر له .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن عدم تسجيل حكم رسو المزاد باسمه قد ألغى الاتفاق وأن الطرفين وقعا في غلط مبطل للتعاقد وهو ظنهما أن اقرار التنازل صحيح قانوناً ولو بعد الميعاد الذي حددته المادة ٥٧٦ مرافعات ولكن تبين بعد ذلك أن التنازل غير صحيح وأن هذا الغلط الذي كان أساس التعاقد مفسدا للرضا إذ لو كان الطاعن على بينة من حقيقة الأمر لما رضى بالتعاقد فرد الحكم على ذلك بأن هذا الغلط ليس جوهرياً فلا يؤثر في الاتفاق دون أن يورد أسباباً مقبولة لهذا القضاء مما يجعله مشوباً بالقصور .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص : بأنه وإن كان في تفسير عقد الاتفاق المؤرخ في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وهو أساس العلاقة بين طرفي الخصوم على النحو السابق بيانه غناء عن التطرق إلى بحث الخلاف

أن الحكم مشوب بالقصور ذلك أنه إذ قضى برفض دعوى الطاعن بالزام المطعون عليه بأن يرد له مبلغ الـ ٧٣٥ ج و ٦٤٥ م لم يورد علة لهذا الرفض .

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الطاعن طلب الحكم له أولاً ببطالان عقد الاتفاق . وثانياً بالزام المطعون عليه بأن يرد إليه مبلغ الـ ٧٣٥ ج و ٦٤٥ م فقضت المحكمة برفض الدعوى بشقيها ولما كانت الأسباب التي أوردتها في حكمها وأقامت عليها قضاءها لا تنصب إلا على الطلب الأول وكان هذا القضاء لا يترتب عليه بطريق اللزوم رفض الطلب الثاني وهو استرداد ما دفعه الطاعن إلى المطعون عليه كله أو بعضه — لما كان ذلك كذلك كان الحكم قاصر التسيب متعين النقض في خصوص هذا السبب وحده . »
(القضية رقم ٢١٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٩

١ مايو سنة ١٩٥٢

ضرائب - لجنة التقدير - مناط ولايتها . هي هيئة تقدير أصلية . عدم تقيدها بما سبق أن اقترحتة المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول . لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية . حكم . تسيب . اطراحه قرار لجنة التقدير بحجة أنه لا يسوغ لها أن تزيد في أرباح الممول على تقدير المأمورية لهذه الأرباح خطأ في تطبيق القانون . قوله مع ذلك أن تقدير المأمورية بني على أساس سليم دون مناقشة الأسس التي بني عليها قرار لجنة التقدير ويان مواطن العيب فيها ، قصور .

المبدأ القانوني

إن لجنة التقدير هي — على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض — هيئة تقدير أصلية لاهية تنظر في الدرجة الثانية في نظم الممول من تقدير المأمورية وهي بهذا الوصف لا تنقيد في تقديرها بما سبق أن اقترحت

الثاني وهو الخاص بأثر الغلط الذي وقع فيه المتعاقدان من ناحية زعمهما أن تنازل الراسي عليه المزداد عن الصفقة التي رسا عليه المزداد فيها يجوز بعد الميعاد الذي حدده القانون فإن المحكمة ترى استيفاء للبحث أن تشير إلى أن مثل هذا الغلط لا يؤثر على أركان العقد لأنه يشترط في الغلط الذي يتأثر به كيان العقد أن يكون جوهرياً بحيث إنه لو كان قد تكشف للتعاقدين وقت التعاقد لما أقدما على الاتفاق لأن الغلط الذي يقصده المشرع والذي يبطل التعاقد طبقاً للبادتين ١٣٣ و ١٣٤ هو الغلط الذي يعيب الرضا وليس من شك أن عدم التتويه في عقد الاتفاق المحرر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ على طريقة معينة لتكون هي وسيلة نقل ملكية العقار موضوع التعاقد إلى المدعى (الطاعن) بما يفيد أن طريقة التنازل عن حكم مرسى المزداد التي تضمنها الإقرار المحرر بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ لم تكن هي الباعث الجوهري الذي حمل المدعى (الطاعن) على التعاقد ولا يهم القول بعد ذلك أن هذه الطريقة كانت أقل نفقة أو أنها كانت تحفظ العقار من طلب الشفعة لأن الاهتداء إلى هذه الطريقة بعد حصول الاتفاق بدليل عدم النص عليها فيه ينفي عنها وصفها بأنها كانت الباعث على التعاقد بصرف النظر عن تقدير هذا الباعث ومدى علاقته بالشيء موضوع التعاقد أو علاقته بشخص المتعاقد معه . . وبين من هذا الذي قرره الحكم أنه استخلص في حدود سلطته الموضوعية بالأدلة الساتعة التي أوردتها أن ما يزعم الطاعن من أن العقد مشوب بخلط مفسد للرضا لا أساس له ومن ثم يكون هذا السبب مردوداً .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في

تكون المحكمة لم تفصل في الدعوى في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون كما يكون حكمها خلوا بما يصح أن يقام عليه .

المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، تتحصل حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أن المطعون عليه قدم إلى مأمورية ضرائب بورسعيد ميزانيتين قدر فيهما أرباحه من تجارة الفواكه في سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ بمبلغ ٧٨ جنيه و ١٨٢ مليم و ١١١ جنيه و ٢٣٥ مليم ، واقترحت المأمورية تقديرها بمبلغ ٢٢٧ جنيه و ٦١٦ مليم و ٢٧٨ جنيه و ٣٥ مليم ، ولما لم يقبل المطعون عليه هذا التقدير أحيل الأمر على لجنة التقدير فقررت في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ تقدير أرباحه في السنتين المذكورتين بمبلغ ١٣٤٥ جنيه و ٦٢٤ مليم . فطعن المطعون عليه في هذا القرار لدى محكمة بورسعيد الابتدائية وقيد طعنه برقم ٤٢ كل سنة ١٩٤٦ ، وفي ٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بإلغاء قرار لجنة التقدير واعتباره كأن لم يكن وباعتماد تقدير المأمورية بناء على أسباب تتحصل في أنه لما كان لا يصح أن يضار الممول بتظلمه لدى لجنة التقدير ومن ثم لا يجوز لها أن تزيد على تقدير المأمورية فيكون قرارها مخالفاً للقانون وأن تقدير المأمورية بني على أساس سليم ولذا ترى المحكمة الأخذ به مع عدم الالتفات إلى ما طلبه المطعون عليه من اعتبار أرباحه وفقاً للميزانيتين المقدمتين منه إذ ينقصه الدليل ولا يستند إلى أساس صحيح ، واستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٩٧ تجاري سنة ١٩٤٦ في محكمة استئناف مصر

المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول ، بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية . وإذن فتى كانت المحكمة إذ قضت بإلغاء قرار لجنة التقدير أو اعتباره كأن لم يكن وباعتماد تقدير المأمورية أقامت قضاءها على أسباب حاصلها أنه لا يصح أن يضار الممول بتظلمه لدى لجنة التقدير ومن ثم لا يجوز لها أن تزيد على تقدير المأمورية وإلا كان قرارها مخالفاً للقانون وأن تقدير المأمورية بني على أساس سليم ولذا ترى المحكمة الأخذ به مع عدم الالتفات إلى ما طلبه المطعون عليه من اعتبار أرباحه وفقاً للميزانيتين المتقدمتين منه إذ ينقصه الدليل ولا يستند إلى أساس صحيح . إذ قضت المحكمة بذلك فإنها تكون قد خالفت القانون . ولا يغير من هذا النظر ما أخذت به من أسباب الحكم الابتدائي في خصوص سلامة تقدير المأمورية وعدم الاعتداد بما ذهب إليه المطعون عليه من اعتبار أرباحه وفقاً للميزانيتين المقدمتين منه ، إذ هذا الذي أخذت به ، بعد قضائها بإلغاء قرار لجنة التقدير واعتباره كأن لم يكن ، لا يبدو كونه ترجيحاً منها لتقدير المأمورية على دفاع المطعون عليه ، وذلك دون أن تتعرض إلى بحث قرار لجنة التقدير من ناحيته الموضوعية مع أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضي باعتباره حجة بما فيه وتجعل عبء إثبات عكسه على عاتق من يطعن فيه ، وبذلك

لم تفصل في الدعوى في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون كما يكون حكمها خلواً عما يصح أن يقام عليه .

(القضية رقم ٣٤٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٠

٨ مايو سنة ١٩٥٢

بيع وماء يخفى رهنا . القريبتان الواردتان في المادة ٣٣٩ مدني قديم وردتا على سبيل المثال لا الحصر . اعتماد الحكم في اعتباره البيم يخفى رهنا على قرينة بخمس الثمن . هذا تقدير موضوعي لا يخالفه فيه القانون .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم اذقضى يبطلان عقدي بيع الوفاء على اعتبار أنهما يخفیان رهنا قد أقام قضاءه على أن الثمن الوارد بهما لا يتناسب مع الثمن الحقيقي للصفقة فان ما استند اليه الحكم هو تقدير موضوعي لا يخالفه فيه القانون ذلك بأن القريبتين المنصوص عنهما في المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم إنما وردتا على سبيل التمثيل لا الحصر .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى على الطاعن وقالوا بصحيفتها أن محمد أحمد إبراهيم مورث المدعين سبق أن استدان من المدعى عليه مبلغ ٧٥ ج و ٨٧٥ م ورهن له ١ ف و ١٧ ط بمقتضى سنيين حرراً في صيغة بيع وفائي أولها مسجل في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ والثاني مسجل في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ باعتبار ثمن الفدان ٣٠ جنياً وقد اشترى المدعى عليه الأخير (المطعون عليه الأخير) -

التي قضت في ٢٨ من إبريل سنة ١٩٤٨ بتأييده للأسباب التي بنى عليها وللأسباب التي أضافتها إليها ، فقررت الطاعنة الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ذلك أن المحكمة أسسته على أنه ليس للجنة التقدير أن تتجاوز في تقديرها للأرباح تقدير المأمورية — مع أن لجنة التقدير هي سلطة التقدير الأصلية ولذا يكون لها حق الزيادة على تقدير المأمورية .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن لجنة التقدير هي — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — هيئة تقدير أصلية لاهيئة تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول من تقدير المأمورية وهي بهذا الوصف لا تتقيد في تقديرها بما سبق أن اقترحت المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول ؛ بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية ، ومن ثم يكون الحكم قد خالف القانون ويتمين نقضه . ولا يغير من هذا النظر ما أخذ به من أسباب الحكم الابتدائي في خصوص سلامة تقدير المأمورية وعدم الاعتداد بما ذهب اليه المطعون عليه من اعتبار أرباحه وفقاً للبيزانتين المقدمتين منه ، إذ هذا الذي أخذت به المحكمة بعد قضائها بالغاء قرار لجنة التقدير واعتباره كأن لم يكن لا يعد وكونه ترجيحاً منها لتقدير المأمورية على دفاع المطعون عليه ، وذلك دون أن تتعرض إلى بحث قرار لجنة التقدير من ناحيته الموضوعية مع أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى باعتباره حجة بما فيه وتعمل عبء إثبات عكسه على عاتق من يطعن فيه ، وبذلك تكون المحكمة

تقرير الخبير والمستندات المقدمة من المستأنف عليه (الطاعن) جاء به ذلك يؤكد ما ذهب إليه الخبير ويثبت أن الثمن الوارد بالعقدين المطعون عليهما لا يتناسب مع الثمن الحقيقي للصفقة وهذا وحده كاف في إبطال هذين العقدين ... وما يؤكد بطلان هذين العقدين زيادة عما تقدم رجوع الأطيان المبيعة إلى حيازة البائع بدليل الورقة المؤرخة ١١ نوفمبر ١٩٣٤ المقدمة بحافظة المستأنفين وهي إقرار من المستأنف عليه بأن الأطيان في يد مورث المستأنفين الأربعة الأول ، ومن حيث إن ما جاء بالحكم من أن بخس الثمن كاف وحده لبطلان العقدين على اعتبار أنهما يخيفان رهناً هو في حد ذاته تقدير موضوعي لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن القرينتين المنصوص عنهما في المادة ٣٣٩ (مدني قديم) إنما وردتا على سبيل التمثيل لا الحصر بدليل أن النص أجاز لإثبات عكس ما في العقد بأي طريق من طرق الإثبات. على أن الحكم لم يقر قضاءه على قرينة بخس الثمن وحدها بل دعمها بقرينة أخرى استمدتها من الإقرار الصادر من المستأنف عليه - الطاعن - والسابق الإشارة إليه إذ استدل به على رجوع حيازة الأرض إلى مورث المطعون عليهم والمحكمة لم تخرج فيما استخلصته من هذا الإقرار عما يحتمله مدلوله ، ومن ثم يتعين رفض هذين السببين .

« وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم القصور في التسيب من أربعة أوجه (الأول) إذ اعتمد على ما قرره الخبير من أن ثمن الأطيان موضوع العقدين كان في سنة ١٩٣٣ ستين جنياً للفدان ولم يرد على طعون الطاعن مكتفياً بالقول بأنها غير جدية (والثاني) إذ لم يعن بالرد على دفاع الطاعن بخصوص الورقة المؤرخة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٤ من أنها بخاصة

من المورث هذه الأطيان بموجب عقد بيع مصدق عليه في ١١ يناير سنة ١٩٣٩ وطلب المدعون الحكم ببراءة ذمتهم من الدين لاستهلاكه وبطلان عقدي البيع باعتبارهما يخيفان رهناً ، فقضت المحكمة بتدب خبير لتقدير ثمن العين في سنة ١٩٣٣ فقدم تقريره وانتهى فيه إلى أن الفدان كان يساوي سنة ١٩٣٣ ، ٦٠ ج ثم قضت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعون وضع يد مورثهم على الأطيان عقب التعاقد وليتفى ذلك المدعى عليه وبعد سماعها الشهود قضت أولاً بعدم قبول الدعوى بالنسبة للدعى عليه الأخير لرفعها من غير ذي صفة وثانياً برفض الدعوى استأنف المطعون عليهم أمام محكمة قنا الابتدائية وقيد الاستئناف برقم ١٢٨ سنة ١٩٤٩ وفي ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبطلان عقدي البيع الوفاقي على اعتبار أنهما يخيفان رهناً فقرر الطاعن بالطعن بطريق النقض في هذا الحكم.

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ استند في قضائه ببطلان عقدي البيع الآنف ذكرهما إلى بخس الثمن مع أن المادة ٣٣٩ فقرة ثانية مدني (قديم) حصرت أسباب البطلان في اثنين هما اشتراط رد الثمن مع الفوائد وبقاء العين تحت يد البائع بأية صفة من الصفات وينمي بالسبب الثاني على الحكم أنه استدل على رجوع الأطيان المبيعة إلى حيازة البائع بما ورد في المحرر الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٤ مع أنه لا يفيد ذلك في لفظه أو معناه إذ كل ما ورد به أن الطاعن صرح لمورث المطعون عليهم ب زراعة ١٧ ف ١٧ ط بحوض الجبالي ولم يشر بشيء إلى ما فهمته المحكمة منه .

« ومن حيث إن الحكم بعد أن تحدث عن

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض » .

(القضية رقم ١٢١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد المعطى خيال وسليمان ثابت وعبد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

٢٨١

٨ مايو سنة ١٩٥٢

١ - إعلان النيابة متى يصح . وجوب دقة التحرى عن محل المراد إعلانه قبل تسليم ورقة الاعلان للنيابة . مثال .

ب - شفعة . وجوب اختصام البائع والمشتري وان تمعددا في جميع مراحل التقاضى . بطلان إعلان أحدم بتقرير الطعن يستوجب عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى الجميع .

ج - نقض . طعن . عدم وجود مصلحة للطاعن . يبنى عليه وجوب عدم قبول الطعن . مثال في دعوى الشفعة .

المبادئ القانونية

١ - إن اعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الاعلان لشخص أو محل إقامة المعلن اليه لا يصح اللجوء اليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد بالنقص عن محل إقامة المعلن اليه ، فلا يكتفى أن ترد الورقة بغير إعلان لیسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائى . وإذن ففى كان الواقع هو أن الطاعنين أعلنوا المطعون عليه الرابع في موطنه المعروف لهم فرد المحضر الإعلان لعدم الاستدلال على محل المعلن اليه وأثبت في محضره أن له محل تجارة في جهة معينة وكان الطاعنون بدلا من الالتجاء إلى محل تجارته للتحرى

بأطيان أخرى خلاف الأطيان موضوع العقدين . (والثالث) إذ أغفل الرد على ما استند إليه الطاعن من عدم خروج العين المباعة من حيازته باعتراف المطعون عليهم بذلك في صحيفة افتتاح الدعوى وبمحضر جلسة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٣ (والرابع) إذ استند الطاعن في إثبات أن ثمن الأرض هو ثمن المثل إلى عقد بيع صادر في تاريخ معاصر من مورث المطعون عليهم إلى آخر بنفس السعر ورد المطعون عليهم بأن العقد المذكور في حقيقته عقد بيع وفائى كان محرراً عنه ورقة ضد مستدلين على ذلك بأقوال المشتري ولكن الحكم لم يرد على ما قدمه الطاعن تفصيلاً لهذا الدفاع مكتفياً بالقول بأن الطاعن لم يجرح أقوال المشتري .

« ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود (أولا) بأنه بحسب الحكم ما ورد به على ما وجهه الطاعن إلى تقرير الخبير من أنها طعون غير جدية بعد أن اقتنعت المحكمة بما جاء بهذا التقرير والأسباب التى بنى عليها (وثانيا) أن ما جاء بالوجه الثانى إنما هو تكرار لما جاء بالسبب الثانى وقد سبق الرد عليه (وثالثاً) أن طلب المطعون عليهم في عريضة دعواهم الحكم ببراءة ذمتهم من دين الرهن لاستهلاكه عن طريق استيلاء الطاعن على ربيع الأطيان موضوع العقدين وطلبهم تسليمها لهم لا يبنى رجوع الأطيان إلى حيازة مورثهم وهم من بعده عن طريق استجارها من الطاعن ، ومردود أخيراً بأن المحكمة أطرحت العقد الذى استند إليه الطاعن في إثبات ثمن المثل لما تبين لها من إقرار المشتري أنه في حقيقته سائر لرهن .

مس بكرامتهم وأن هذا يعتبر ضررا أدبيا
يجوز لهم الطعن في الحكم بطريق النقض - هذا
التحدى مردود بأن الحكم لم يرتب على هذا
التقرير أثرا في قضائه بالنسبة إلى الطاعنين
بل قضى برفض طلب الشفيع قبلهم ومن ثم
لا يكون لهم مصلحة يعتد بها في الطعن بالنقض
على الحكم المذكور .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من
الحكم المطعون فيه تتحصل في أن الطاعنين في
الطعن رقم ١٥٤ سنة ٢٠ قضائية باعوا إلى
الطاعنين في الطعن رقم ١٦٠ سنة ٢٠ ق العقار
رقم ٣٣ بشارع شريف باشا بالقاهرة بثمان
مقداره ٩٧ ألف جنيه بخلاف الملاحقات .
فأظهر المطعون عليه الأول رغبته في أخذ العقار
بالشفعة . ثم رفع الدعوى بها لقاء مبلغ ٨٥
ألف جنيه على اعتبار أن الثمن المسمى في العقد
صورى وتمسك البائعون والمشترون بصحة الثمن
المسمى في العقد . فقضت محكمة أول درجة في
١١ من مارس سنة ١٩٤٨ بإحالة الدعوى إلى
التحقيق ليثبت الشفيع صورية الثمن . وبعد أن
سمعت أقوال شهود الشفيع قضت في ٧ من
يونيه سنة ١٩٤٨ بأحقية الشفيع في أخذ العقار
في نظير الثمن الموضح بالعقد وقدره مائة
وتسعون ألف جنيه وكافة الملاحقات الموضحة
بأسباب هذا الحكم وألزمت الشفيع بالمصاريف .
فاستأق الشفيع فقضت محكمة الاستئناف في
١٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأق
وبأحقية المستأق (الشفيع) في أخذ العقار

من القائمين بإدارته عن محل إقامته الحقيقي
قاموا بتسليم ورقة الإعلان الخاصة به إلى
النيابة العامة مباشرة بحجة أنه (غير معلوم له
محل إقامة بالقطر المصري) فان هذا الاعلان
يكون قد وقع باطلا .

٢ - لما كانت المادة ١٥ من دكرينو
الشفعة المقابلة للمادة ٩٤٣ من القانون المدنى
الجديد توجب رفع الدعوى على البائع
والمشتري ولو تعددا وإلا سقط الحق فيها
وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن
دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا
كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة
الشفيع والمشتري والبائع سواء في أول درجة
أو في الاستئناف أو في النقض وسواء أكان
رافعها هو الشفيع أم المشتري أم البائع وكان
موضوع الدعوى طلب الشفعة مما يوجب
القانون اختصاص أشخاص معينين فيها كما سبق
القول فان بطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون
عليه الرابع وهو أحد البائعين يترتب عليه
حتميا عدم قبوله شكلا بالنسبة إلى باقى
المطعون عليهم .

٣ - متى كان الحكم لم يقض بالزام
البائعين في دعوى الشفعة بشئ من طلبات
الشفيع بل انه قضى برفض طلب الزامهم
بمصرفات الدعوى بالتضامن مع المشتري فان
طعن البائعين في هذا الحكم يكون غير مقبول
لا لتفاء المصلحة منه أما تهديمهم بأن الحكم إذ
قضى بصورية الثمن المسمى في عقد البيع فقد

به إلى النيابة العامة بحجة أنه غير معلوم له محل إقامة بالقطر المصري .

ومن حيث إن إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلان الشخص أو محل إقامة المعلن إليه لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد بالنقص عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي لاسيما إذا بين المحضر في محضره أن المعلن إليه - كما هو الحال في الدعوى - له محل تجارة بالمكس كان يمكن الإهتمام منه إلى محل إقامته الحقيقي ومن ثم يكون الإعلان باطلا عملا بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات .

ومن حيث إنه لما كانت المادة ١٥ من دكرينو الشفعة المقابلة للمادة ٩٤٣ من القانون المدني الجديد توجب رفع الدعوى على البائع والمشتري ولو تعددا وإلا سقط الحق فيها وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والمشتري والبائع سواء في أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض سواء أكان رافعا هو الشفيع أم المشتري أم البائع - ولما كان موضوع الدعوى - طلب الشفعة مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها كما سبق القول فإن بطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الرابع - وهو أحد البائعين يترتب عليه حتما عدم قبوله بالنسبة إلى باقي المطعون عليهم - لما كان ذلك - كان الدفع بعدم قبول الطعن شكلا في محله ويتعين الحكم بمقتضاه في غيبة المطعون عليه الرابع عملا بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات .

مقابل تسعين ألفا من الجنيهات وملحقاته البالغ مقدارها ٦٤٠٦ ج و ٢١٠ م وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنف بالمصاريف والإزام المستأنف عليهم من الخامسة للأخير (المشتري) بكافة المصروفات عن الدرجتين ومائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة عنهما . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بالنقض .

(عن الطعن رقم ١٥٤ سنة ٢٠ ق)

من حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن رقم ١٥٤ سنة ٢٠ ق شكلا تأسيسا على أن إعلان التقرير به إلى المطعون عليه الرابع وهو أحد بائعي العقار المشفوع فيه الذين يجب اختصاصهم في كافة مراحل التقاضي قد وقع باطلا لأنه أعلن إليه في مواجهة النيابة دون أن يثبت الطاعنون أنهم قاموا بما يجب عليهم من التحري اللازم عن محل إقامة المطعون عليه المذكور قبل تسليم ورقة الإعلان الخاصة به إلى النيابة - وقد انضمت النيابة العامة إلى المطعون عليه الأول في هذا الدفع .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين وهم المشترون قرروا بالطعن بطريق النقض في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ وفي ٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ سعى الطاعنون لإعلان المطعون عليه الرابع في موطنه المعروف لهم وهو ميدان محمد علي رقم ١٠ بالاسكندرية ، فرد المحضر الإعلان لعدم الاستدلال على محل المعلن إليه وأثبت في محضره أنه يعلن بمحل تجارته بالمكس . إلا أن الطاعنين بدلا من أن يتحرروا عن موطنه من القائمين بإدارة محل تجارته بالمكس أعلنوه في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٠ بتسليم ورقة الإعلان الخاصة

(عن الطعن رقم ١٦٠ سنة ٢٠ ق)

ومن حيث إن المطعون عليهما الأول والثانية دفعا بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة منه لأن الحكم لم يلزم الطاعنين بأى شيء - وقد انضمت النيابة إليهما في هذا الدفع .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن الحكم لم يقض بالزام الطاعنين بشيء من طلبات المطعون عليه الأول بل أنه قضى برفض طلب إلزامهم بمصروفات الدعوى بالتضامن مع المشتري . أما تحديدهم بأن الحكم إذ قضى بصورية الثمن المسمى في عقد البيع فقد مس بكرامتهم وأن هذا يعتبر ضرراً أدبيا يحيز لهم الطعن في الحكم بطريق النقض - هذا التحدى مردود بأن الحكم لم يرتب على هذا التقرير أثراً في قضائه بالنسبة إلى الطاعنين بل قضى برفض طلب المطعون عليه الأول قبلهم ومن ثم لا يكون لهم مصلحة يعتد بها في الطعن بالنقض على الحكم المذكور - ويتعين الحكم بعدم قبول طعنهم فيه .

(القضيتان رقم ١٥٤ و ١٦٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة).

٢٨٢

٨ مايو سنة ١٩٥٢

شفعة . استخلاص المحكمة من قرائن مسوغة علم الشفيع بالبيع علماً حقيقياً . النعى عليها أنها اعتمدت على العلم الافتراضى في القضاء بسقوط حق الشفيع في الشفعة . على غير أساس .

المبدأ القانونى

متى كانت المحكمة إذ قضت بسقوط حق الطاعنة في الشفعة قد قررت أنها تبشر أعمالها براصة زوجها وأولادها وأن مفاوضة

حدثت بين المطعون عليهما وبين ابن الطاعنة وزوجها لأخذ الصفقة فرفضها بعد أخذ الرأى ، وأن أول من يؤخذ رأيه هي المدعية (الطاعنة) باعتبارها زوجة والدة وباعتبارها مالكة للنزل المشفوع به ، ثم عقببت المحكمة على ذلك بقولها إن المدعية (الطاعنة) كانت عالة بصفة قاطعة بالبيع وشروطه إعتباراً من تاريخ معين وأن إعلان الرغبة قد جاوز الميعاد المحدد في القانون . إذ قررت المحكمة ذلك . فأنها تكون قد أقامت قضاءها على قرآن استخلصت منها استخلاصاً سائفاً علم الطاعنة علماً حقيقياً بالبيع وشروطه ويكون في غير محله النعى عليها بأنها اعتمدت على علم الطاعنة الافتراضى في القضاء بسقوط حقها .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تحصل ، حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن بطيركية الأقباط الأرثوذكس أعلنت عن بيع العقار رقم ٣ و ٤ بزقاق منصور بحارة زويلة بقسم الجالية بالقاهرة بالمزاد . وفى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ فتحت المزايعة ، واشترك فيها برسوم حبشى زوج الطاعنة ، ورست على غطاس جرجس سلامة بثمن مقداره ٥٥٠ جنيهاً . وفى ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ قرر هذا الأخير أنه كان يزايد لحساب المطعون عليهما الأولين ، وأشارت البطيركية في أسفل هذا التقرير برسوم المزاد عليهما ، وبأن البساق من الثمن قد دفع منهما في ذات اليوم . وفى ٣ من إبريل سنة ١٩٤٧ سلم إليهما العقار المبيع . وفى ١٧ إبريل

الحق في الشفعة بتفويت المواعيد المحددة في القانون انما هو العلم الحقيقي لا العلم الافتراضي .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في الوجه الأول منه بأن الحكم قد حصل من تأشيرة البطيركية في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ في أسفل تقرير غطاس جرجس سلامه الذي كان يزايد لحساب المطعون عليهما ، برسو المزايد عليهما ، ومن دفعهما باقى الثمن ، حصول الموافقة على نتيجة المزايدة . وبذلك يعتبر البيع باتاً من اليوم المذكور . على أن هذا الوجه مردود كذلك بأنه لامصلحة للطاعة منه ، إذ لو صح زعمها بأن البيع لم ينعقد لما كانت دعواها بالشفعة مقبولة . - أما الوجه الثانى فردود بان الحكم مقام على القرائن التى استخلصت منها المحكمة استخلاصاً سائفاً علم الطاعة علماً حقيقياً بالبيع وشروطه . فقد جاء فيه أن الطاعة تباشراً أعمالها بواسطة زوجها وأولادها ، وأن مفاوضة حدثت بين المطعون عليهما وبين ابن الطاعة وزوجها لأخذ الصفقة فرفضها بعد أخذ رأى ، ولاشك أن أول من يؤخذ رأيه هى المدعية (الطاعة) باعتبارها زوجة ووالدة وباعتبارها مالكة للنزل المشفوع به - وقد عقبته المحكمة على ذلك بقولها « إنه متى ثبت لها من الملابس أن المدعية كانت عالمة بصفة قاطعة بالبيع وشرائطه اعتباراً من ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ على الأقل ، وعلى أسوأ الفروض اعتباراً من ١٨ من مارس سنة ١٩٤٧ فيكون إعلان الرغبة منها جاء متأخراً كثيراً وجاوز الميعاد المحدد في القانون ، مما يسقط حقها في الأخذ بالشفعة . » ومنه يبين أن المحكمة إعتمدت بعلم الطاعة الحقيقي بالبيع وشروطه .

« ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في

سنة ١٩٤٧ أنذرا الطاعة برغبتها في إقامة مبان على قطعة الأرض المذكورة ، ونبها عليها نظراً لأن منزلها يجاور هذه الأرض ، باتخاذ الاحتياطات اللازمة لسلامة مبانيها . فردت عليهما الطاعة في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٤٧ تبدي رغبتها في أخذ الأرض بالشفعة ، وتكلفهما أن يقدما لها عقد شرائهما - فأجاباها في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٧ بسقوط حقها في الشفعة بفوات المواعيد التى حددها القانون . فأقامت عليهما الدعوى رقم ٣٢٦٧ سنة ١٩٤٧ أمام محكمة مصر الابتدائية تطلب أخذ العقار المبيع بالشفعة - وفى ٨ من يونيه سنة ١٩٤٨ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليهما علم الطاعة بالبيع قبل إبداء رغبتها في الشفعة بمدة تزيد على ١٥ يوماً ، ولتنفى الطاعة ذلك . وفى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بسقوط حق الطاعة في أخذ العقار بالشفعة . فاستأنف هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر ، وقيد استئنافها برقم ٧٢٠ سنة ٦٦ ق - وفى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . فطعن في الطاعة بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، حاصل أولها خطأ الحكم في تطبيق القانون من وجهين الأول - إذ اعتبر البيع المشفوع فيه بيعاً باتاً ، مع أنه في حقيقةه لا يعدو أن يكون إيجاباً لم يلحقه قبول ، ذلك أنه مذكور في قائمة المزايدة أن رسو المزايد لا يعتبر قبولاً للبيع إلا بعد اعتماد المجلس الملى العام . ولم يقدم المطعون عليهما ما يفيد حصول هذا الاعتماد . والثانى إذ استنتج علم الطاعة بالبيع من علم زوجها به ، مع أن العلم الذى يعتد به ويترتب عليه سقوط

مخالفة الحكم لما هو ثابت بأوراق الدعوى ، ذلك أنه مقام على علم الطاعنة بالبيع مع أنه ليس في أوراق الدعوى ما يفيد حصول موافقة المجلس الملى العام على نتيجة رسو المزداد على المطعون عليهما حتى يعتبر البيع تاما . ويتحصل السبب الثالث في قصور الحكم في التسيب إذ لم يبين كيف علت الطاعنة بالبيع مع أن العلم بالإفتراض لا يصلح في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن هذين السببين ليسا إلا ترديدا لما هو وارد بالسبب الأول فانهما يكونان مثله مردودين لذات الاعتبارات السابق بيانها . »

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ١٥١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز - لمبان المستشارين) .

٢٨٣

٨ مايو سنة ١٩٥٢

تسجيل . دعوى صحة التعاقد . سبق التأشير على صحيفتها من المساحة . لا يفنى عن تسجيلها . العبرة هي بأسبقية تسجيل هذه الصحيفة لا التأشير عليها من المساحة .

المبدأ القانوني

إن المادتين ١٥، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إنما رتبنا على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد أن يكون لها أثر من يوم حصوله إذا صدر حكم بصحة التعاقد وأشر بالحكم وفقا للقانون ، فلا يفنى عن تسجيل صحيفة الدعوى تأشير المساحة عليها . وإذن فانه يكون غير منتج ما تنعاه

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٢ سنة ١٩٤٨ روض الفرج على الطاعنة قال فيها إنه اشترى ٨ ط شيوخا في أرض وبناء المنزل المبين بصحيفتها من ذلك ٦ ط من فهمي أحمد عفيفي و ٢ ط من السيدة بهية مبارك بمقتضى عقد بيع مسجل في ٢٥ من ابريل سنة ١٩٤٧ وطلب تثبيت ملكيته إلى هذا المقدار والزام الطاعنة بمبلغ ١٣٥٠ قرشاً ريعه من مايو سنة ١٩٤٧ إلى يناير سنة ١٩٤٨ وما يستجد بواقع ١٥٠ قرشاً شهرياً حتى الوفاء . دفعت الطاعنة الدعوى بأن المقدار الذي اشتراه المطعون عليه من فهمي أحمد عفيفي سبق أن باعه هذا الأخير إلى والدتها عيوشة جوهر وأن والدتها باعتها لها مضافاً اليه ٢ ط ما ورثته البائعة عن ابنتها فاطمة مبارك وأنها رفعت الدعوى رقم ٢٣٩٣ سنة ١٩٤٧ شبرا على والدتها البائعة واختصمت فيها فهمي أحمد عفيفي المطعون عليه وقد قضى لها بصحة عقد البيع الصادر لها من والدتها كما دفعت الدعوى بصورة عقد البيع الصادر إلى المطعون عليه بالنسبة إلى ٦ ط التي اشتراها المطعون عليه من فهمي أحمد عفيفي فقضت

المحكمة تمهيداً بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات
صورية عقد البيع المذكور وفي ١٦ مارس
سنة ١٩٤٩ قضت أولاً بتثبيت ملكية المطعون
عليه إلى ٨ ط شيوخاً في أرض وبناء المنزل المبين
بصحيفة الدعوى وثانياً في موضوع الريع بنذب
الخبير المهندس ابراهيم حسن أفندي لأداء
المأمورية المبينة بأسباب الحكم فاستأنفت الطاعنة
هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٦٢٤ سنة ٤٩ ق
القاهرة . وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة
الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات
ورني صورية عقد البيع الصادر من فهمى أحمد
عفيفي إلى المطعون عليه . وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠
قضت في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد
الحكم المستأنف فقررت الطاعنة الطعن في هذا
الحكم بطريق النقض .

ومن حيث ان الطاعنة تنعى على الحكم في
سببين حاصل أولهما أن الحكم الصادر في القضية
رقم ٣٣٩٣ سنة ١٩٤٧ روض الفرج بصحة
عقدى البيع المؤرخين ٣ يونيو سنة ١٩٣٧
و ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥ الصادر أولهما من فهمى
أحمد عفيفي إلى والدته الطاعنة عيوشة جوهر
والثاني من الأخيرة إلى الطاعنة قد أصبح نهائياً
بالنسبة إلى فهمى أحمد عفيفي وأن المطعون عليه
كان مختصماً في تلك الدعوى ولم يدفعها بدفع ما
وأن المساحة قد أشرت على عريضة تلك الدعوى
في تاريخ سابق على تسجيل عقد المطعون عليه
المحرر في ٢٥ من إبريل سنة ١٩٤٧ والمسجل في
١٨ يونيو سنة ١٩٤٧ وأن الحكم قد أغفل أثر
هذه الاعتبارات في قضائه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه
يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٣٩٣
سنة ١٩٤٧ روض الفرج أنه لم يكن في مواجهة

المطعون عليه إذ نزلت الطاعنة عن مخاصمته وأن
عريضة تلك الدعوى قد سجلت مع الحكم الصادر
فيها في ١٠/٢١/١٩٤٨ في حين أن عقد المطعون
عليه قد سجل قبل ذلك في ١٨ من يونيو
سنة ١٩٤٧ وأن المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون
رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ إنما رتبنا على تسجيل صحيفة
دعوى صحة التعاقد أن يكون لها أثر من يوم
جصوله إذا صدر حكم بصحة التعاقد وأشر بالحكم
وفقاً للقانون فلا يغني عن تسجيل صحيفة الدعوى
تأشير المساحة عليها ومن ثم يكون ما تنعاه الطاعنة
على الحكم في هذا السبب غير منتج .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو أن
الطاعنة قدمت ما يثبت أن هناك نزاعاً بين ابنة
أخي البائع المطعون عليه وابن الطاعنة أدى إلى
الطلاق يضاف إلى ذلك أن شهود الطاعنة قرروا
أنهم سمعوا من البائع أنه لم يقبض من المطعون
عليه ثمناً للحصة المبيعة وأن البيع له كان بقصد
الاساءة اليها إلا أن المحكمة قالت إنها لا تثق
بأقوال هؤلاء الشهود لمجرد أنهم لم يذكروا واقعة
الطلاق أمام محكمة أول درجة وبذلك أخطأت
في تأويل أقوالهم بما لا يتفق مع الوقائع الثابتة في
الأوراق

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما
أورده الحكم من أن المحكمة ترجح شهادة شهود
المستأنف عليه (المطعون عليه) على شهود المستأنفة
(الطاعنة) إذ أن شهادة هؤلاء الآخرين بادية
التصنع وأقوالهم متشابهة تماماً في نسبة صورية
العقد لسبب واحد وهو النزاع بسبب طلاق
ابنة أخ البائع فهمى فضلا عن أن من المستبعد
أن يعلن البائع صورية البيع في المقامى ثم قال
وما يحذر ذكره أيضاً في هذا الصدد أن اثنين

لا يملك التصرف فيه . المحكمة المطروحة عليها الدعوى هي التي تفصل في هذا الدفع . لا يسوغ وقف الدعوى لحين الفصل في الملكية حتى لو كان من دفع بذلك ليس طرفاً في العقد وإنما هو من الغير الذي يضار بالحكم .

المبدأ القانوني

إذا دفع خصم دعوى صحة ونفاذ التعاقد بأنه هو المالك للمعار المبيع وأن البائع لا يملك التصرف فيما باعه تعين على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الفصل في ذلك ، إذ هو بحث يدخل في صميم الدعوى ، ذلك لأن الحكم بما هو مطلوب فيها من صحة ونفاذ البيع يتوقف على التحقق من عدم سلامة هذا الدفاع . وإذن فلا يسوغ وقف الدعوى حتى يفصل في الملكية حتى ولو كان من دفع بذلك ليس طرفاً في العقد بل هو من الغير الذي يضار بالحكم الذي يصدر .

الحكم

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى أمام محكمة دمنهور الابتدائية وطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي الصادر من المطعون عليهما الرابع والخامس للمطعون عليهما الثاني والثالث والتصرييح له بتسجيله وذلك لأنه اشترى بمقتضى العقد الأخير ١٥٢٢ فداناً وكسوراً ولما طلب إلى مصلحة المساحة تحرير كشف تحديد الأطنان المبيعة تبين لها أنها في تسليف الحكومة فاختمت الطاعة ورفع دعواه بالطلبات السابقة فتدخل في الدعوى المطعون عليه الأخير مدعياً بأنه يملك ألف فدان في الأطنان موضوع الدعوى .

من هؤلاء الشهود وهما اسماعيل بدران ومحمود سلامة كانا شاهدين أيضاً على الوقائع المطلوب اثباتها أمام محكمة أول درجة ولم يرد في أقوالهما أمامها ذكر للوقائع التي ذكراها في التحقيق أمام هذه المحكمة عن سبب البيع وأما شهادة شهود المستأنف عليه فتدل على حصول البيع ودفع جزء من الثمن ثم قال وإنه باستبعاد شهادة البائع فهمى عفيق وشهادة عبد الكريم صادق قريب المستأنف عليه فإن شهادة الشاهدين الآخرين تقطع في جدية البيع ودفع الثمن كما أن اختلاف الشهود في ذكر ما دفع من الثمن ومقداره لم يكن خلافاً جسيماً بحيث يمكن معه القول بصورية العقد مع ملاحظة أن المستأنفة نفسها تسلم بصحة العقد الصادر من شقيقتها بهية في نفس الورقة محل الطعن والتي حررها أحد شهود المستأنف عليه ، وهذا الذي أورده الحكم هو استخلاص سائغ لأقوال الشهود مطابق لمصدره من الأوراق كما يبين من الصورة الرسمية لمحضر التحقيق المقدمة من الطاعة ولا يبعدو النعي على الحكم في هذا السبب أن يكون جدلاً في تقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع .

د ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ١٨٦ سنة ٢٠ ق برئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المعطي خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين)

٢٨٤

٨ مايو سنة ١٩٥٢

دعوى صحة ونفاذ التعاقد . دفع من أحد الخصوم في الدعوى بأنه هو المالك للمعار المبيع وأن البائع

تمسكت الطاعنة بأن الأطيان جميعها مملوكة لها وجارية في تكليفها وأنها أجرتها لصغار المزارعين وأن عقود المطعون عليهم لا تنطبق عليها فقررت المحكمة نذب ثلاثة خبراء للانتقال إلى الأطيان موضوع الدعوى وتطبيق مستندات أطراف الخصومة عليها لمعرفة المالك لها والواضع اليد عليها مع بيان سبب وضع اليد ومدته ... الخ فاستأنفت الطاعنة فقضت محكمة استئناف الاسكندرية في ١٠ من إبريل سنة ١٩٤٩ (أى قبل العمل بقانون المرافعات) برفض الاستئناف وتأيد الحكم فطعنن الطاعنة في الحكم بالنقض .

ومن حيث إن سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب وقف الدعوى حتى يفصل في النزاع القائم على الملكية أخطأ في تطبيق القانون وتأويله - لأن دعوى صحة ونفاذ التعاقد وإن كانت تنسج لتحقيق توافر شروط العقد إلا أن نطاقها لا يتعدى المتعاقدين فإذا كان النزاع في الملكية قد أثاره غير المتعاقدين كان البحث في ذلك خارجا عن نطاق الدعوى وتعين وقف الفصل فيها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه إذا دفع خصم دعوى صحة ونفاذ التعاقد بأنه هو المالك للعقار المبيع وأن البائع لا يملك التصرف فيما باعه تعين على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الفصل في ذلك إذ هو بحث يدخل في صميم الدعوى ذلك لأن الحكم بما هو مطلوب فيها من صحة ونفاذ البيع يتوقف على التحقق من عدم سلامة هذا الدفاع فلا محل إذن لوقف الدعوى حتى يفصل في الملكية وذلك حتى ولو كان من دفع بذلك ليس طرفا في العقد بل هو من الغير الذي يضار بالحكم الذي يصدر .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٧٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٢٨٥

٨ مايو سنة ١٩٥٢

بيع في مرض الموت . تحديد معنى مرض الموت . حكم . تسيبه .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة وهمى في صدد عقد طعن فيه بأنه صدر في مرض موت البائعة ، قد استخلصت من أقوال الشهود أن البائعة أصيبت بمرض يغلب فيه الهلاك وأنه انتهى فعلا بوفاتها . فان في هذا الذي قرره ما يكفى في اعتبار أن التصرف حصل أبان مرض موت المتصرف ويكون في غير محله النعى عليه بمخالفة القانون في هذا الخصوص .

الحكم

ومن حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة لوزة بقطر عبدالملاك أقامت الدعوى رقم ٢٩٧٠ سنة ١٩٤٦ كلى مصر على المطعون عليهما أنطون شاكر وغبريال شاكر وطلبت الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٤ من مورثة الطرفين بمبة أنطون النفاذى بيعها للطاعنة ٨ ف و ٢٢ ط و ٨ س فسندفج

المطعون عليهما بأن الطاعة بنت البائعة وأن العقد صدر في مرض موت البائعة إيثاراً منها لابنتها وإضراراً بابني أخيها المطعون عليهما - وفي ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٤ حكمت محكمة مصر الابتدائية بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليهما بسكافة طرق الإثبات أن البائعة وقت أن صدر العقد منها في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٤ كانت مريضة ونوع هذا المرض ومدى تأثيره عليها وأنه هو الذي سبب وفاتها ولتتني الطاعة ذلك ، وبعد أن سمعت الشهود حكمت في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بصحة ونفاذ عقد البيع فاستأنف المطعون عليهما وقيد استئنافهما برقم ١٢٣ سنة ٦٦ ق مصر وتمسكا أمام محكمة الاستئناف بدفاعهما السابق وأضافا إليه أنهما يجعلان توقيع المورثة على العقد وأن العقد صوري ولم يدفع الثمن المسمى به . وفي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيساً على أن العقد صدر لوارة في مرض الموت . فقرر محامي الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين حاصل أولهما أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر مرض المورثة وقت صدور العقد منها مرض موت تأسيساً على ما جاء في أقوال الطبيب من احتمال حدوث الوفاة به لما يمكن أن يطرأ عليه من مضاعفات مع أن ذلك ليس كافياً لاعتباره مرض موت وهو ما يكون الغالب فيه الهلاك .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أقوال الشهود خلص إلى أنه يستفاد من أقوال شهود الإثبات

أن المورثة قد أصيبت في أوائل شهر مارس سنة ١٩٤٤ بمرض خطير هو التهاب في أوردة الرجل اليمنى مصحوب بتعب في القلب وارتفاع في درجة الحرارة وتنفس غير طبيعي على ما شهد به الدكتور شفيق شلي نتيجة لفحصها طبياً بمعرفة في منتصف مارس سنة ١٩٤٤ وهو مرض مقعد الزمها الفراش وبلغ من خطورته أن أمرها أخصائي القلب الدكتور محمد إبراهيم بعدم الحركة أو مغادرة الفراش على ما شهدت به الدكتورة رتيبة إبراهيم التي صاحبت الطبيب المشار إليه عند زيارتها وليس أدل على خطورة حال المريضة في هذه الآونة وشعور من حولها بهذه الخطورة من تعدد زيارة الأطباء لها وقد كان الدكتور شفيق شلي على حق حين وصف هذا المرض بالخطورة وأنه بمضاعفاته يؤدي إلى الوفاة فهو طبياً للتعريف القانوني يفيد أنه مرض موت المورثة وقد أدى فعلاً إلى وفاتها في ١٤ أبريل سنة ١٩٤٤ . وهذا الذي قرره الحكم يكفي في اعتبار مرض المورثة مرض موت لما استبان للمحكمة من التحقيق من غلبة الهلاك فيه ومن أنه انتهى فعلاً بوفاة البائعة .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم خالف الثابت في الأوراق وشابه القصور من أربعة وجوه إذ قرر « أنه يستفاد من أقوال شهود الإثبات أن المورثة أصيبت في أوائل شهر مارس سنة ١٩٤٤ بمرض خطير هو التهاب في أوردة الرجل اليمنى مصحوب بتعب في القلب وارتفاع في درجة الحرارة وتنفس غير طبيعي على ما شهد به الدكتور شفيق شلي نتيجة لفحصها طبياً بمعرفة في منتصف مارس سنة ١٩٤٤ ، مع أنه لم يرد في أقوال الدكتور شفيق شلي أية إشارة إلى تعب القلب ، والثاني إذ قرر الحكم

محمد ابراهيم مادام أنها لم تطلب إليها ذلك .
ومردود أخيراً بأن المحكمة استخلصت في حدود
سلطتها الموضوعية من التحقيق الذي أجرته أن
المرض الذي أصيبت به البائعة كان مرضاً خطيراً
بسبب ما يحدثه من مضاعفات وأنه أقعد المريضة
عن مزاولة أعمالها وأعقبه موتها ، وليس فيما
استخلصته ما يخالف الثابت بالأوراق - وما
ثيره الطاعنة في هذا الخصوص ليس إلا جدلاً
موضوعياً .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير
أساس متعين الرفض » .

(القضية رقم ١٧٤ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومحمد
نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان
المستشارين) .

٢٨٦

٨ مايو سنة ١٩٥٢

حكم . تسببه . قضاؤه بما يخالف الثابت بالأوراق
دون بيان سبب هذه المخالفة . قصور بمطل الحكم .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ قضى برفض طلب الريع
الذي طلبته الطاعنة عن مدة الخمس عشرة سنة
السابقة لرفع الدعوى قد أسس قضاؤه على
أنه لم يظهر للمحكمة لا من تقرير الخبير ولا
من المستندات المقدمة إليها متى بدأ وضع يد
المطعون عليهم على القدر المقتضب ، وكان
الثابت من تقرير الخبير ومخضرات انتقال المحكمة
أن جميع مباني منزل المطعون عليهم بما فيها
البناء القائم على جزء من القدر المقتضب قد

أن المرض الذي أصاب المورثة هو مرض مقعد
الزهم - الفراش وبلغ من خطورته أن أمرها
إحصائي القلب الدكتور محمد ابراهيم بعدم
الحركة أو مغادرة الفراش على ما شهدت به
الدكتورة رتيبة ابراهيم التي صاحبت الطبيب
المشار إليه عند زيارتها ، مع أن الشاهدة
المذكورة قررت أنها استنتجت ما شهدت به
من أقوال الدكتور محمد ابراهيم استنتاجاً .
ومع أن المحكمة لم تستوثق من الطبيب المذكور
عن صحة مانسبته إليه الشاهدة التي يكفي لنفي
شهادتها ما قرره الدكتور شفيق بأنه لم يشر
باستدعاء الدكتور محمد ابراهيم كما قررت
الشاهدة وإنما أشار باستدعاء طبيب باطني ،
والثالث إذ قرر الحكم أنه « ليس أدل على
خطورة حال المريضة في هذه الآونة وشعور من
حولها بهذه الخطورة من تعدد زيارات الأطباء
لها وقد كان الدكتور شفيق شلبي على حق حين
وصف هذا المرض بالخطورة وأنه بمضاعفاته
أدى إلى الوفاة » - مع أن الحكم لم يبين
المضاعفات التي حصلت ومن أين استقى الدليل
على حصولها ، والرابع إذ قرر الحكم أن المرض
« أدى فعلاً إلى وفاة المورثة في ٢٤ من إبريل
سنة ١٩٤٤ » مع أنه لم يبين السند الذي بني عليه
أن مرضها السابق وصفه هو الذي أدى إلى وفاتها
ومع ما قرره شهود النفي والحكمة رتيبة ابراهيم
عكس ذلك .

« ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه
مردود أولاً بأن ما أثبتته الحكم في أسبابه من
مرض القلب مستمد من أقوال الحكمة رتيبة
ابراهيم التي اطمأنت المحكمة إلى شهادتها وليس
للمطاعنة أن تنعى على المحكمة عدم سماعها الدكتور

شيدت في وقت واحد كما أن الثابت في الحكم أن وضع يد المطعون عليهم على الجزء المقتصب بدأ من سنة ١٩١٩ تاريخ عقد شرائهم المنزل فان الحكم في تقريره آف الذكر والذي أقام عليه قضاءه برافض طلب الريع عن المدة السابقة على تاريخ رفع الدعوى يكون قد خالف الثابت بالأوراق دون أن يبرر هذه المخالفة مما يستوجب نقضه .

الحكم

من حيث إن وقائع الدعوى تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعنة بصفتها ناظرة على وقف جميلة هانم حسن على أقامت الدعوى رقم ١١٧١ لسنة ١٩٤٢ كلى مصر على زكية ابراهيم عفيفى المطعون عليها الحادية عشرة و ابراهيم عفيفى ونجدة ابراهيم عفيفى مورثى المطعون عليهم العشرة الأولين وطلبت تثبيت ملكيتها الى ٢٠٤ متر و ٢٩ س إغتصبها المدعى عليهم من منزل الوقف رقم ٧٠ بشارع الظاهر وأضافوها إلى منزلهم الملاصق لمنزل الوقف من الجهة البحرية كما طلبت إزالة ما على القدر المقتصب من مبان وتسليمه إليها مع إلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا إليها مبيع ٢٧٥ ج و ٧٦٠ م قيمة الريع عن خمس عشرة سنة سابقة على رفع الدعوى المعلنة صحيفتها في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٢ وما يستجد من الريع بواقع ١ ج و ٥٣٢ م شهرياً من تاريخ رفع الدعوى لغاية الإزالة والتسليم . وفي ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ نذبت المحكمة خبيراً هندسياً لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وبيان القدر المقتصب وتقدير ريعه

من تاريخ بدء الاغتصاب ، فقدم الخبير تقريراً مودعة صورته الرسمية ضمن مستندات الطاعنة انتهى فيه إلى أنه تبين من تطبيق حجة الوقف على الطبيعة أن بالمنزل عجزاً مقداره ٢٠٥ أمتار و ٣٧٥ سهما تدخل في منزل المدعى عليهم البالغ مساحته ٤٢٠ متراً و ٦٢٥ سهما وأن ريع الجزء المقتصب يقدر بمبلغ ١٨٠ ج في مدة الخمس عشرة سنة السابقة على رفع الدعوى بواقع جنيه شهرياً أما مبدأ الاغتصاب فهو من تاريخ بدء المدعى عليهم في بناء منزلهم . وفي ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة بتثبيت ملكية الوقف إلى الماتى متر الموضحة بإشارة المساحة المدونة بذيل صحيفة الدعوى وبإزالة ما عليها من المباني وتسليمها لوزارة الأوقاف (الطاعنة) وإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا إليها مبلغ ١٨٠ ج وما يستجد من الريع بواقع ١ جنيه شهرياً ابتداء من ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ استناداً إلى ما أورده الخبير من أن بدء الاغتصاب كان من تاريخ بناء المدعى عليهم لمنزلهم وإلى ما قدره من قيمة الريع في المدة المطالب بالريع عنها . استأنف ابراهيم عفيفى وبناته نجمة وزكية هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٣٧ لسنة ٦٣ ق استئناف مصر وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وتوفى ابراهيم عفيفى أثناء نظر الاستئناف وحل ورثته محله واستأنفت وزارة الأوقاف أيضاً وقيد استئنافها برقم ٦٩٤ لسنة ٦٣ ق استئناف مصر وطلبت تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت الملكية والإزالة والتسليم وتعديله بالنسبة إلى الريع وإلزام المستأنف عليهم أن يدفعوا إليها من تركه مورثهم ابراهيم عفيفى مبلغ ٢٧٥ ج و ٧٦٠ ملياً عن المدة من ١٩/٥/١٩٢٧ إلى ١٨/٥/١٩٤٢ وما استجد بواقع ١ ج و ٥٣٢ م

شهرًا ابتداء من ١٩ / ٥ / ١٩٤٢ لغاية ١٩٤٦ / ٢ / ٢٥ تاريخ وفاة مورثهم وبأن يدفعوا إليها من مالهم الخاص ما يستجد من الربح بواقع ١ ج ٥٣٢ م شهرًا ابتداء من ١٩٤٦ / ٢ / ٢٦ حتى الإزالة والتسليم وضم الاستئناف أحدهما إلى الآخر . وفي ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ نذبت المحكمة خبيراً آخر لمعاينة القدر المقتصب وبيان مساحة الجزء المشغول منه بالبناء وما لم يبين منه وتقدير عمر المبانى القائمة عليه وتحقيق وضع اليد وتقدير الربح في المدة المطالب بالربح عنها مع تكليف ورثة ابراهيم عفيفي بتقديم عقود ملكيتهم الخاصة بمنزلهم المجاور لمنزل الوقف فقدم الخبير تقريراً مودعة صورته الرسمية ضمن مستندات الطاعة ذهب فيه إلى أنه بتطبيق الحجة التي قدمتها الطاعة تبين أن منزل الوقف اغتصب منه مائتا متر وأن هذا القدر المقتصب يدخل في منزل المطعون عليهم ويدخل فيه باب منزلهم الذي يستعملونه ملاصقا لدكان لم يوجد ضمن مباني المنزل التي قدر عمرها بأربعين سنة وأن تاريخ الغصب يبتدىء من وقت إنشائها وأنه اتضح من خريطة المساحة أن المنزل وجد بحالته الراهنة أرضاً وبناء منذ سنة ١٩١١ وقد وضع اليد عليه منذ إنشائه الملاك السابقون ومن بعدهم المطعون عليهم . وفي ٤ من يناير سنة ١٩٤٨ قررت المحكمة انتقالها لنقطة النزاع وأثبتت بمحض انتقالها المؤرخ في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٨ أن القدر المقتصب يقع فيه باب المنزل الذي يستعمله المطعون عليهم ويؤدي إلى دركة، مسقفة وإلى باب دكانهم المجاور لباب المدخل وأن المباني جميعها من عمر واحد بدليل وجودها في خريطة المساحة من سنة ١٩١١ . وقدمت الطاعة إلى المحكمة عقد تملك المطعون عليهم والمودعة ضمن أوراق الطعن صورته

الرسمية المستخرجة من سجلات قلم الشهر العقارى ويبين منه أن ابراهيم عفيفي وولده محمد وإبنته نجية اشترؤا من عبد المقصود أحمد منزلاً مساحته ٢٢٩ متراً و ٥٠ سهماً ووضعوا اليد عليه من تاريخ شرائهم بعقد بيع عرفى مؤرخ في ٢ من سبتمبر سنة ١٩١٩ وسجل في ٥ من مايو سنة ١٩٢٣ . كما قدمت الطاعة صورة رسمية لعقد مصدق عليه في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٢٦ ومسجل في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٢٨ ببيع ابراهيم عفيفي لإبنته زكية ستة قراريط نصيبه في المنزل وقد وضعت اليد عليه منذ تاريخ الشراء . دفع المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف بأنهم تملكوا القدر المقتصب بموجب عقد شرائهم من عبد المقصود أحمد في ٢ من سبتمبر سنة ١٩١٩ ووضع يدهم عليه هم والملاك السابقون من قبلهم . وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكية وزارة الأوقاف بصفتها إلى المائتى متر الموضحة الحدود والمعالم بإشارة المساحة المدونة بذييل صحيفة الدعوى الابتدائية وإزالة ما عليها من المباني وتسليمها للوزارة والزام السيدتين زكية ونجية ابراهيم عفيفي بما استجد من الربح إعتباراً من تاريخ رفع الدعوى المعلنة في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٢ لغاية التسليم بواقع جنيه شهرًا وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الربح عن المدة السابقة وقالت إنها لا تأخذ بما دفع به المطعون عليهم من أنهم تملكوا القدر المقتصب بوضع اليد المكسب للملكية إذ لم يمس على وضع يدهم من سنة ١٩١٩ بمقتضى عقد شرائهم من عبد المقصود أحمد المدة المقررة لملك الوقف واستندت في رفض طلب الربح في المدة السابقة على رفع الدعوى إلى أن وضع يد المطعون عليهم

من عبد المقصود أحمد ومن ثم يكون الحكم في تقريره آتف الذكر والذي أقام عليه قضاءه برفض طلب الريع عن المدة السابقة على تاريخ رفع الدعوى قد خالف الثابت بالأوراق دون أن يبرر هذه المخالفة مما يستوجب نقضه في خصوص قضائه برفض طلب الريع عن المدة السابقة على تاريخ رفع الدعوى .

(القضية رقم ٣٦٠ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٢٨٧

١٥ مايو سنة ١٩٥٢

اجارة . استئجار الطاعن قطعة أرض قضاء مملوكة للحكومة من مصلحة الأملاك . النص في عقد الإيجار على اعتباره ملغى من تلقاء نفسه ودون أى حق في تعويض إذا لزم الامن لمنفعة عامة . استيلاء وزارة الزراعة على قطعة من هذه الأرض لمنفعة عامة . اعمال المحكمة للنص المذكور . لا خطأ في تطبيق قانون العقد .

المبدأ القانوني

متى كان الواقع هو أن مصلحة الأملاك أجرت إلى الطاعن قطعة أرض قضاء مملوكة للحكومة ونص في البند الحادى عشر من عقد الإيجار على أنه إذا لزم كل أو بعض الأرض المؤجرة لغرض منفعة عامة يعتبر هذا العقد ملغى من تلقاء نفسه بالنسبة للجزء المأخوذ لهذه المنفعة العامة وبدون أى حق في تعويض . فان الحكم المطعون فيه إذا عمل هذا البند في حالة استيلاء فرع من فروع الحكومة (وزارة الزراعة) على قطعة من هذه الأرض لمنفعة عامة هي مكافحة الجراد لم يخطئ في تطبيق

على القدر المقتصب غير واضح لا من تقرير الخبير ولا من المستندات المقدمة وضوحا تاما يبين منه بالدقة مبدؤه . فقررت وزارة الأوقاف الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ومخالفة الثابت بالأوراق ذلك أنه أقام قضاءه برفض طلب الريع عن المقدار المقتصب في المدة السابقة على تاريخ رفع الدعوى على أن مبدأ وضع يد المطعون عليهم غير واضح لا من تقرير الخبير ولا من المستندات في حين أن الثابت من تقرير الخبير الثانى ومن معاينة المحكمة أن الجزء المقتصب هو بذاته الجزء المبنى المقام عليه باب المنزل الذى يستعمله المطعون عليهم ويمتد إلى جزء من الدكان المجاور للباب ويقدر عمر مبانيهما ومباني جميع المنزل بأربعين سنة سابقة على المعاينة ومتى كان الأمر كذلك فقد تعين بدء الإغتصاب بتاريخ بناء المنزل وتحدد في حق المطعون عليهم من تاريخ شرائهم له في سنة ١٩١٩ .

د ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض طلب الريع الذى طلبته الطاعنة عن مدة الخمس عشرة سنة السابقة لرفع الدعوى في سنة ١٩٤٢ على أنه لم يظهر للمحكمة لا من تقرير الخبير ولا من المستندات المقدمة إليها متى بدأ وضع يد المطعون عليهم على القدر المقتصب مع أن الثابت من تقرير الخبير الثانى ومحضر انتقال المحكمة أن جميع مباني المنزل بما فيها البناء القائم على جزء من القدر المقتصب قد شيدت في وقت واحد ومع أن الثابت في الحكم أن وضع يد المطعون عليهم على الجزء المقتصب بدأ من سنة ١٩١٩ تاريخ عقد شرائهم المنزل

قانون العقد إذ مصلحة الأملاك إنما كانت تتعافد لمصلحة جميع فروع الحكومة كلما لزم أي منها كل أو بعض العين المؤجرة لمنفعة عامة ، كما أن هذا البند يطبق كلما كانت المنفعة العامة ظاهرة دون حاجة إلى صدور قرار بالاستيلاء كمقتضى الاتفاق .

المحكمة

« من حيث إن محصل الوقائع أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليهما وقال في صحيفة إنه يملك مخزناً ببندر اسوان استأجره منه فرع مقاومة الجراد التابع لوزارة الزراعة ليكون مأوى لسيارته وتسليه مندوب الوزارة في ١٠ / ١٠ / ١٩٤٦ دون تقدير إيجار له بدعوى أن الوزارة هي التي تقدره ولما لم تدفع الوزارة شيئاً من مبلغ الإيجار انذرهما في ٥ / ٨ / ١٩٤٦ على غير جدوى ولما كان الإيجار المناسب للمخزن ٢٠ ج شهرياً تكون الأجرة المستحقة من تاريخ تسلم المخزن إلى ٩ / ١٠ / ١٩٤٦ هي ١٨٠ ج وقد ادخل المدعى مصلحة الأملاك للحكم عليها بالتضامن مع وزارة الزراعة . دفع المطعون عليهما الدعوى بأن الأرض ليست ملكاً للمدعى وإنما هي ملك لمصلحة الأملاك وقد أجرتها للمدعى أرضاً فضاء بأجر قدره مليم واحد سنوياً للتر ونص بالبند الحادي عشر من عقد الإيجار على أنه إذا لزم كل أو بعض الأرض المؤجرة بالمنفعة العامة فيعتبر العقد ملغى من تلقاء نفسه وبدون أي حق في تعويض فقضت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على هذا الشرط فاستأنف الطاعن ، وفي ٢٩ / ٢ / ١٩٥٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بالتأييد ، فقرر بحامي الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم القصور في التسبيب إذ لم يرد على دفاعه بأن العين المطالب بريء ما هي مبنى أقامه من ماله على قطعة أرض استأجرها من مصلحة الأملاك منذ سنة ١٩٠٠ وكان يدفع إيجارها باستمرار وهي مكلفة باسمه وقدم إلى المحكمة المستندات الدالة على ذلك وهذا قصور يعيب الحكم ، وينمى بالسبب الثاني على الحكم أن محكمة الاستئناف اكتفت بالاحالة على أسباب الحكم الابتدائي مع أن هذه الأسباب لم تناول الرد على أي دليل من الأدلة التي ساقها الطاعن بل جاءت مقصورة على مناقشة فرض خاطيء هو أن وزارة الزراعة استولت على العين - للمنفعة العامة وهو ما لم يحصل ولو حصل فلا يقطع على الطاعن سبيل حقه في المطالبة بالريع .

« ومن حيث إنه جاء بحكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، إنه بالاطلاع على العقد تبين أنه عقد مؤرخ ٥ / ٤ / ١٩٤٤ خاص بتأجير أرض فضاء من مصلحة الأملاك الأميرية إلى المدعى مساحتها ٦٢٥ متراً مربعاً عن سنتين من أول يناير سنة ١٩٤٤ وتنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بإيجار قدره مليم واحد عن المتر الواحد سنوياً وقد نص في البند ١١ منه على أنه إذا لزم كل أو بعض الأرض المؤجرة لغرض منفعة عامة يعتبر هذا العقد ملغياً من تلقاء نفسه بالنسبة للجزء الماخوذ لهذه المنفعة العامة . وحيث إن المنفعة العامة ظاهرة في شغل فرع مقاومة الجراد لجزء من الأرض المؤجرة فيكون هذا الشغل هو تطبيق للبادة ١١ من العقد ، ثم تحدث الحكم بعد ذلك عن المستندات التي قدمها الطاعن ورد عليها وانتهى إلى « أن أعمال نص

البند ١١ من عقد الايجار لا يجعل للبدعى حقاً في المطالبة بأى تعويض كان وكل ما له من حق هو اعفاؤه من دفع الايجار عن الجزء المأخوذ .

« ومن حيث إنه يبين من هذا الذى جاء بالحكم ان ما أجر من المطعون عليها الثانية للطاعن إنما هي قطعة أرض قضاء وان المنفعة العامة ظاهرة من شغل فرع مقاومة الجراد لجزء منها وانه إعمالاً لنص البند ١١ من عقد الايجار لا يكون للطاعن حق فى أى تعويض كان سواء بعد ذلك أكان الجزء الذى استولت عليه المطعون عليها الأولى خالياً من البناء أو مقاماً عليه بناء شيده الطاعن على ما يقول مادام لا حق له فى أى تعويض كان إلا ما يكون من اعفائه من ايجار القطعة التى تم الاستيلاء عليها ولا يغير من هذا النظر ان يكون الطاعن قد أقام بناء على الأرض الأمر الذى يحرمه العقد إذ ليس من شأن هذه المخالفة أن تخول للطاعن أى حق . ومن ثم يتعين رفض هذين السببين .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى برفض دعواه بمقولة إن عقد الايجار الصادر له من مصلحة الأملاك ينص فى البند ١١ على أنه ليس للمستأجر الحق فى التعويض فى حالة الاستيلاء على العين المؤجرة للمنفعة العامة وبذلك أخطأ فى تكييف علاقة الطاعن بمصلحة الأملاك وفى تكييف علاقته بوزارة الزراعة لأنه لم يحصل استيلاء على العقار للمنفعة العامة بل إن نص البند المذكور يخول الطاعن الحق فى التعويض فى حالة الاستيلاء على المباني ولأن عقد الايجار لا يزال قائماً لم يفسخ لا قضاء ولا رضاء ومن ثم يكون للطاعن الحق فى المطالبة ببيع العقار .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن مصلحة الأملاك إنما أجرت قطعة أرض مملوكة للحكومة فالحكم إذا عمل البند ١١ من عقد الايجار فى حالة استيلاء فرع من فروع الحكومة على قطعة من هذه الأرض لمنفعة عامة هي مكافحة الجراد لم يخطئ فى تطبيق قانون العقد إذ مصلحة الأملاك إنما كانت تتعاقد لمصلحة جميع فروع الحكومة كلها لزم أياً منها كل أو بعض العين المؤجرة لمنفعة عامة كما ان هذا البند يطبق كلها كانت المنفعة العامة ظاهرة على ما جاء بالحكم دون ما حاجة إلى صدور قرار بالاستيلاء كمقتضى الاتفاق . ولم يقدم الطاعن من جانبه ما يثبت ان اتفاقاً تم بينه وبين وزارة الزراعة على استئجار الجزء المستولى عليه كما يزعم .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن . »

(القضية رقم ١٥٨ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبدالمعطى خيال وسليمان ثابت محمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين)

٢٨٨

١٥ مايو سنة ١٩٥٢

شفعة . الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة إلى البائع والمشتري . حقه فى التمسك بالعقد الظاهر دون العقد المستتر . شرط الاحتجاج عليه بالعقد المستتر .

المبدأ القانونى

إن الشفيع بحكم أنه صاحب حق فى أخذ العقار بالشفعة هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من طبقة الغير بالنسبة إلى الطرفين المتعاقدين البائع والمشتري . فله أن يتمسك بالعقد الظاهر دون العقد المستتر ومن

ثم لا يجوز أن يحاج بالعقد المستور إلا إذا كان هذا العقد مسجلاً أو كان هو عالماً بصورية العقد الظاهر أو بوجود ورقة ضد، وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد خالف مقتضى هذه القاعدة وقضى بعدم جواز أخذ العقارات المبيعة بالشفعة تأسيساً على أن عقد البيع ليس في حقيقته إلا عقداً ساتراً لجهة فلا تجوز فيه الشفعة، وكان هذا الخطأ قد صرف المحكمة عن بحث ما دفع به المطعون عليهما دعوى الطاعنين من أن حقهما في الشفعة قد سقط لمضى المدة القانونية من تاريخ العلم بالبيع، لما كان ذلك، كان الحكم متعين النقص.

المحكم

د من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعها القانونية.

د ومن حيث إنهما واردان على حكم واحد وبين ذات الخصوم فيتعين ضم الطعن الثاني إلى الأول.

د ومن حيث إن وقائعهما - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه - تتحصل في أنه في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٨ وجه الطاعنون إلى المطعون عليهما إنذاراً يتضمن إظهار رغبتهم في أن يأخذوا بالشفعة العقارات الموضحة به وهي التي باعها المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليه الأول بثمن مقداره ٨٥٠٠ جنيه وقال الطاعنون إنهم علموا بالبيع في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٨ - ثم أقاموا دعوى الشفعة فقضت محكمة أول درجة برفضها تأسيساً على أن عقد البيع سببها ليس في حقيقته إلا عقداً ساتراً لجهة ومن ثم لا تجوز فيه الشفعة

فاستأنفه الطاعنون فأيدته محكمة الاستئناف دون أن ترى حاجة لبحث ما دفع به المطعون عليهما دعوى الطاعنين من أن حقهم في طلب الشفعة قد سقط بمضى المدة القانونية من تاريخ العلم بالبيع - فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم في الطعن الثاني أنه إذ قرر أن الشفعة غير جائزة في الجهة ولو كان عقدها موصوفاً بصفة بيع، وإذ رتب على تقريره هذا قضاءه برفض دعوى الطاعنين بحجة أن العقد المبرم في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٨ والمسجل في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٨ - وهو سبب الشفعة - هو في حقيقته - جهة مستورة صادرة من الأب - البائع - إلى خطيب ابنته - المشتري - إذ قضى الحكم بذلك خطأ في القانون ذلك أن للشفعاء وهم من طبقة الغير أن يتمسكوا بالعقد الظاهر على اعتبار أنه يبيع تجوز فيه الشفعة دون أن يكون للمشتري أن يتمسك قبلهم بورقة ضد تكشف عن أن حقيقة العقد جهة مستورة .

د ومن حيث إن الشفيع بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة أو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من طبقة الغير بالنسبة إلى الطرفين المتعاقدين - البائع والمشتري - فله أن يتمسك بالعقد الظاهر دون العقد المستور ومن ثم لا يجوز أن يحاج بالعقد المستور إلا إذا كان هذا العقد مسجلاً أو كان هو عالماً بصورية العقد الظاهر أو بوجود ورقة ضد - ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف مقتضى هذه القاعدة . وكان هذا الخطأ قد صرف المحكمة عن بحث ما دفع به المطعون عليهما دعوى الطاعنين من أن حق الأخيرين في الشفعة قد سقط لمضى المدة القانونية من تاريخ العلم بالبيع، لما كان ذلك، كان الحكم

أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفقاً للقانون رقم ١١٥ سنة ١٩٤٨ وبذلك امتدت مدة العطلة القضائية لمحكمة الاستئناف المختلطة في سنة ١٩٤٩ حتى تاريخ الغائها فصار ممتعاً على الطاعنين عندما أعلنوا المطعون عليه باستئنافهم في ١٨ من يوليو سنة ١٩٤٩ لجلسة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أن يرفعوه لدى محكمة الاستئناف المختلطة لتعذر تحديد جلسة أمامها خلال مدة عطلتها القضائية ولتقرير الغائها عقب انقضاء هذه العطلة مباشرة ومن ثم كان لا مفر لهم من رفعه لدى إحدى محاكم الاستئناف الوطنية التي آل إليها ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أمر الفصل في استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية المختلطة سواء منه ما سبق رفعه إلى محكمة الاستئناف المختلطة ولم يفصل فيه لغاية تاريخ الغائها أو ما أريد رفعه أثناء عطلتها القضائية كما هو الحال في استئناف الطاعنين . ولما كان يبين من الأوراق أن محكمة استئناف مصر قررت إحالة استئناف الطاعنين إلى محكمة استئناف المتصورة بموافقة الطرفين مما يمتنع معه على المطعون عليه أن يتمسك بالدفع الذي أبداه وأخذت به المحكمة لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكم

د من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن في أن المطعون

متعين النقض دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . مع إلزام الطاعنين بمصروفات الطعن الأول والمطعون عليهما بمصروفات الطعن الثاني إذ كان يكفي لتحقيق غرض الطاعنين رفع طعن واحد عن الحكم يضمنونه كل أسباب طعنهم فيه . (ال قضية رقم ١٧٢ و ١٧٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٩

١٥ مايو سنة ١٩٥٢

اختصاص . استئناف . استئناف حكم صادر من محكمة المتصورة الابتدائية المختلطة . رفعة إلى محكمة استئناف القاهرة الوطنية في فترة عطلة المحاكم المختلطة السابقة مباشرة على الغائها . الحكم بطلان الاستئناف . خطأ في تطبيق القانون . اتفاق الطرفين على إحالة الاستئناف من محكمة استئناف القاهرة إلى محكمة استئناف المتصورة المختصة بنظره . مانع من الدفع بطلان الاستئناف لرفعه إلى محكمة غير مختصة .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع بطلان الاستئناف أقام قضاءه على أنه رفع إلى محكمة استئناف مصر غير المختصة بنظره في حين كان يجب رفعه إلى محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة وكان رفع الاستئناف إلى محكمة غير مختصة لا يبنى عليه القضاء بطلانه بل الحكم بعدم الاختصاص إن كان له محل ، وكانت محكمة الاستئناف المختلطة وفقاً للادة ٧٩ من لائحة المحاكم المختلطة في عطلة قضائية تبدأ من أول يوليو وتنتهي في ١٥ أكتوبر من كل سنة وقد تلا هذه العطلة في سنة ١٩٤٩ إلغاء المحاكم المختلطة وإحالة أعمالها على المحاكم ابتداء من ١٥

وهي غير مختصة بنظره ولأن اختصاص المحاكم من حيث الوظيفة هو اختصاص يتعلق بالنظام العام ولا تجوز مخالفته وعلى المحاكم أن تقضى به من تلقاء نفسها فيكون الدفع في محله . وقد قرر الطاعنون الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور .

د ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتصلان في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان الاستئناف لرفعه إلى محكمة استئناف مصر لا إلى محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة - قد أخطأ في القانون - ذلك (أولاً) أنه وفقاً للبادتين ٧٩ و ٨٤ من لائحة المحاكم المختلطة الصادرة في سنة ١٩٣٩ كانت محكمة الاستئناف المختلطة في عطلة قضائية ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٤٩ حتى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ كما كانت اجازة مستشاريها في نفس الوقت ولذا كانت أعمالها معطلة بقوة القانون طوال هذه المدة ثم تلاها إلغاء المحاكم المختلطة ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولذا لم يحصل انتخاب رئيس جديد لمحكمة الاستئناف المختلطة ولا وكيل لها ولا تشكيل الدوائر بها مع أن المادة ٤٥ من اللائحة كانت تقضى بإجراء ذلك في شهر يونيه من كل سنة ومن ثم لم يكن هناك بد من الالتجاء إلى المحاكم الوطنية فرفع الطاعنون استئنافهم في ١٨ من يولييه سنة ١٩٤٩ إلى محكمة استئناف مصر التي كانت وفقاً لللائحة ترتيب المحاكم مختصة بنظر استئناف الأحكام الصادرة من محكمة المنصورة الابتدائية لأنه في ذلك التاريخ لم تكن محكمة استئناف المنصورة قد أنشئت (وثانياً) أن المطعون عليه والطاعنين قد اتفقوا بجلسة التحضير المنعقدة في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بمحكمة استئناف مصر على إحالة الاستئناف على محكمة استئناف

عليه استصدر في ٣ من يونيه سنة ١٩٤٨ من محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة أمر تقدير بمبلغ ١٠٤ ج عن أتعابه مقابل قيامه بالمأمورية التي ندب لها بوصفه خبيراً زراعياً في الدعوى رقم ٤٨١ جدول عمومي ورقم ٢١٩ جدول خصوصي سنة ٧٣ قضائية . فعارض الطاعنون في هذا الأمر فقضت المحكمة في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٩ بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً . وفي ١٨ من يولييه سنة ١٩٤٩ استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف مصر (الوطنية) وقيد استئنافهم برقم ٨٩٩ سنة ٦٦ ق . وبجلسة التحضير المنعقدة في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ والتي حددت لنظره قال الطرفان د إن القضية من قضايا المنصورة وطلباً لحالتها إلى محكمة استئناف المنصورة ، فقررت المحكمة إحالة الاستئناف على محكمة استئناف المنصورة لجلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وقيد بجدولها برقم ١٩٣ سنة ١ ق فدفع المطعون عليه لدى هذه المحكمة بطلان الاستئناف لرفعه إلى محكمة استئناف مصر في حين أنه كان يجب رفعه إلى محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة التي كانت مختصة بنظره وقت إعلان صحيفته . وفي ٩ من مارس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول هذا الدفع بناء على أسباب تحصل في أن المحاكم المختلطة كانت وفقاً للقانون والمعاهدات الدولية قائمة حتى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ كما كانت أقلام كتابها تعمل لقبول كافة الأعمال القضائية بما فيها الاستئنافات لغاية هذا التاريخ وأن محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة هي التي كانت مختصة بنظر الاستئنافات التي ترفع عن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية المختلطة ، وأنه نظراً لأن الطاعنين رفعوا استئنافهم في ١٨ من يولييه سنة ١٩٤٩ إلى محكمة استئناف مصر

المنصورة التي صارت مختصة بنظره بعد انشائها وقررت المحكمة إحالته عليها بناء على هذا الاتفاق .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم أنه اعتمد في قضائه بقبول الدفع بطلان الاستئناف على أنه رفع إلى محكمة استئناف مصر غير المختصة بنظره في حين كان يجب رفعه إلى محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة - وكان رفع الاستئناف إلى محكمة غير مختصة لا يبنى عليه القضاء بطلانه بل الحكم بعدم الاختصاص إن كان له محل ، وكانت محكمة الاستئناف المختلطة وفقاً للبادة ٧٩ من لائحة المحاكم المختلطة في عطلة قضائية تبدأ من أول يولييه وتنتهي في ١٥ من أكتوبر من كل سنة وقد تلا هذه العطلة في سنة ١٩٤٩ إلغاء المحاكم المختلطة وإحالة أعمالها على المحاكم ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفقاً للقانون رقم ١١٥ سنة ١٩٤٨ وبذلك امتدت مدة العطلة القضائية لمحكمة الاستئناف المختلطة في سنة ١٩٤٩ حتى تاريخ الغائها فصار يتمتعاً على الطاعنين عند ما أعلنوا المطعون عليه باستئنافهم في ١٨ من يولييه سنة ١٩٤٩ لجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ أن يرفعوه لدى محكمة الاستئناف المختلطة لتعذر تحديد جلسة أمامها خلال مدة عطلتها القضائية ولتقرير الغائها عقب انقضاء هذه العطلة مباشرة ، ومن ثم كان لا مفر لهم من رفعه لدى إحدى محاكم الاستئناف الوطنية التي آل إليها ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ أمر الفصل في استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية المختلطة سواء منه ما سبق رفعه إلى محكمة الاستئناف المختلطة ولم يفصل فيه لغاية تاريخ الغائها أو ما أريد رفعه أثناء عطلتها القضائية

كما هو الحال في استئناف الطاعنين - ولما كان يبين من محضر جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ المقدمة صورته من الطاعنين وهي جلسة التحضير التي حددت لنظر الاستئناف بمحكمة استئناف مصر أن المحكمة قررت إحالته على محكمة استئناف المنصورة التي بدأت عملها من يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفقاً للقانون رقم ٦٤ (لسنة ١٩٤٩ وذلك بموافقة الطرفين بما يتمتع معه على المطعون عليه أن يتمسك بالدفع الذي أبداه وأخذت به المحكمة - لما كان ذلك كذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان الاستئناف قد اخطأ في القانون ومن ثم يتعين نقضه والحكم في الاستئناف برفض الدفع بطلانه .

(القضية رقم ١٩١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٢٩٠

١٥ مايو سنة ١٩٥٢

وكالة . اقرار صادر من وكيل بصحة سند مطعون فيه من الموكل بالتزوير . تقرير المحكمة لأسباب مسوغة أن هذا الاقرار كان وليد الغش والتواطؤ مع خصم الموكل . التمسك بأن هذا الاقرار صدر قبل إلغاء التوكيل . غير منتج .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد حصلت من الوقائع المطروحة أمامها أن الاقرار الصادر من وكيل المطعون عليها بصحة السند الذي طعن فيه موكلته بالتزوير كان وليد الغش والتواطؤ مع الطاعنة فلا يسرى في حق المطعون عليها كما لا يسرى في حق القاصر لأن المطعون

عليها لم تكن عينت وصياً عليه وقت صدور التوكيل ولم يوافق عليه المجلس الحسبي بعد تعيينها وفي هذا ما يكفي لإهدار حججته فانه يكون غير منتج ما تمسكت به الطاعنة من أن الإقرار صدر من وكيل المطعون عليها قبل الغاء توكيله .

المحكم

« من حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن - تحصل في أن المرحوم عبد البر احمد عبد البر توفى في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ عن زوجته المطعون عليها وابنه منها القاصر سمير المشمول بوصايتها وترك حصة في منزل مقدارها ٣ ط و ٥ س من ٢٤ قـ سـ راطا وأطيانا - وأقامت المطعون عليها الدعوى رقم ٢٠٥٤ سنة ١٩٤٢ مدنى الخليفة على محمد احمد عبد البر أخى زوجها مطالبه ببيع الحصة المذكورة وتدخلت في هذه الدعوى الطاعنة وجيدة احمد احمد عبد البر أخت المورث واستندت إلى عقد بيع محرر في ٥ من يونيه سنة ١٩٤١ يدل على شرائها هذه الحصة من المورث . وفي ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٢ حكمت المحكمة بعدم قبول وجيدة كخصم ثالث في الدعوى وبإلزام محمد احمد عبد البر بأن يدفع إلى المطعون عليها ٢٠ جنيها قيمة ريع الحصة في المدة من أول مارس سنة ١٩٤٢ لغاية سبتمبر سنة ١٩٤٢ - وفي أول مارس سنة ١٩٤٣ أقامت الطاعنة الدعوى رقم ١٧٤٢ كلى مصر سنة ١٩٤٣ على مورث المطعون عليها ، ولما أوجب على الاعلان بأنه توفى أعلنت المطعون عليها وطلبت الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع السالف ذكره فطعن المطعون عليها في العقد

بالتزوير وفي ١١ من مارس سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل في دعوى التزوير - وفي ١٧ من مارس سنة ١٩٤٥ أعلنت المطعون عليها الطاعنة بأدلة التزوير ، وحاصل الدليل الأول منها هو أن العقد كتب في يوم الوفاة بسرعة فلم يحجى . التزوير محكما إذ جعل تاريخه ٥ من يونيه سنة ١٩٤٢ مع أن البائع توفى قبل ذلك في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ فلما تبين هذا الخطأ ونظراً لأن ختم المورث كان قد كسر يوم الوفاة غير تاريخ السنة بطريق الكشط باستبدال سنة ١٩٤١ بسنة ١٩٤٢ وجاء الكشط ظاهراً للعين المجردة - وحاصل الدليل الثانى هو أن بصمة ختم المتوفى وضعت ملاصقة تحت عبارة « المقر بما فيه ، فلما أريد كتابة اسم البائع فوق الختم ولم يوجد له مكان حشر بين الختم وعبارة « المقر بما فيه ، بشكل ظاهر للعين المجردة - وحاصل الدليل السابع هو أن الطاعنة ومن شاركوها في التزوير أرادوا أن يسبكوه فاستكتبوا أخوا المطعون عليها بصفته وكيلا عنها اقراراً على نفس العقد يقر فيه بصحته وجعلوا تاريخ هذا الاقرار ١٠ من مارس سنة ١٩٤٢ . وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلاً وبقبول الدليلين الأول والثانى من أدلة التزوير وأمرت بتحقيقهما وسمعت الشهود . وفي ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٧ حكمت بنبذ الدكتور حسن نجم مصطفى بقسم البحوث التزييف بمصلحة الطب الشرعى لفحص عقد البيع وتاريخ تحريره ولمعرفة هل حصل به كشط في تاريخ العقد وهل كان الرقم في الأصل ١٩٤١ أم كان رقم ١٩٤٢ وهل أعيد عليه بحجر يخالف لون الحجر المحرر به صلب العقد وبقية أرقام التاريخ فباشر الخبير مأموريته

وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أنه لاحظ في تاريخ تحرير العقد وجود محو في رقم الآحاد من سنة ١٩٤١ في تاريخ التحرير وأن أصل هذا الرقم كان ٢ وآثار شرطته الرئيسية مازالت باقية كما أن الرقم ١ الذي كتب مكان الرقم ٢ الذي محى كتب بحبر يختلف لونه عن لون الحبر المكتوب به صلب العقد وبقية أرقام السنة وأن لون حبر هذا الرقم يتفق مع لون الحبر المكتوب به الإقرار الموجود أسفل العقد والمؤرخ في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٢ . وفي ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ حكمت المحكمة حضورياً ببرد وبطلان عقد البيع المؤرخ ٥ من يونيو سنة ١٩٤١ ، فاستأنفت الطاعنة وقيد استئنافها برقم ١٩٨ سنة ٦٥ ق مصر . وفي ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف مصر بالتأييد فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين :
 حاصل أولهما أن الحكم شابه المسخ والقصور إذ دفعت الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بأن تاريخ العقد المطعون فيه كان مكتوباً سنة ١٩٤١ وهو التاريخ الصحيح ، فلما قدمت المطعون عليها شكواها بتزوير العقد لامت الطاعنة أخا المطعون عليها يس أحمد الجبال وكان وكيلها عن أخته بموجب التوكيل رقم ٢٨٢ سنة ١٩٤٢ شرعى مصر على هذه الشكوى فعرض على الطاعنة أن يقر لها كتابة بصحة العقد وتسليمه منها وانتهاز هذه الفرصة فعبث برقم الآحاد في تاريخ السنة إذ جعله بالصورة التي هو عليها الآن وجاء عبثه بالتاريخ بنفس الحبر الذي كتب به صلب الإقرار — وطلبت الطاعنة إلى المحكمة تحقيق هذه الواقعة ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وذهبت

في الرد عليه مذهباً مسخت فيه الواقعة بقولها إن ما طرأ على التاريخ هو تدارك للخطأ مع أن مآقله الطاعنة هو أن عبث من جانب وكييل المطعون عليها بتاريخ صحيح أصلاً وأن هذا العبث حصل من هذا الوكيل وبذات المداد الذي كتب به الإقرار وهو ما أكدته الطيب الشرعى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه : إذا صح أنه (أخا المطعون عليها) هو الذى أحدث التغيير فى رقم السنة فإن هذا التغيير كان على كل حال لمصلحة المستأنفة (الطاعنة) وباتفاقه معها إذ أن التاريخ الموضوع للعقد كان على ما أثبتته خبر الطب الشرعى ٥ يونيو سنة ١٩٤٢ فى حين أن الوفاة حصلت فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ ولا يمكن تفسير هذا إلا بأن كاتب العقد كان فى عجلة عند تحريره فوضع تاريخاً خاطئاً تالياً لتاريخ الوفاة فلما ان اكتشف هذا الخطأ عندما أخذ إقرار يس محمد الجبال (أخى المطعون عليها) على العقد رتب تدارك الخطأ عن طريق كشط ومحو الشرطة الرأسية لرقم الأثنين وثبتت رقم واحد مكانها بحبر يختلف عن الحبر المحرر به صلب العقد وباقى أرقام السنة ، فإذا كان الغرض من التغيير كما هو واضح تصحيح مركز العقد وإظهاره بمظهر السلامة من هذه الشائبة التى شابهته فلا يتصور عقلاً أن هذا التزوير كان لصالح المستأنف ضدها (المطعون عليها) التى تمسك بأن العقد غير صحيح والى كان يهمها بقاء التاريخ التالى للوفاة لتتخذ منه حجة صارخة على عدم صحة العقد أما وأن التغيير حدث فى رقم السنة لتقديم تاريخ العقد وتصحيح مركزه فهو ولاشك إنما قصد به خدمة المستأنفة على أن التغيير فى رقم السنة ليس هو الدليل الوحيد على

في الرد عليه مذهباً مسخت فيه الواقعة بقولها إن ما طرأ على التاريخ هو تدارك للخطأ مع أن مآقله الطاعنة هو أن عبث من جانب وكييل المطعون عليها بتاريخ صحيح أصلاً وأن هذا العبث حصل من هذا الوكيل وبذات المداد الذي كتب به الإقرار وهو ما أكدته الطيب الشرعى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه : إذا صح أنه (أخا المطعون عليها) هو الذى أحدث التغيير فى رقم السنة فإن هذا التغيير كان على كل حال لمصلحة المستأنفة (الطاعنة) وباتفاقه معها إذ أن التاريخ الموضوع للعقد كان على ما أثبتته خبر الطب الشرعى ٥ يونيو سنة ١٩٤٢ فى حين أن الوفاة حصلت فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ ولا يمكن تفسير هذا إلا بأن كاتب العقد كان فى عجلة عند تحريره فوضع تاريخاً خاطئاً تالياً لتاريخ الوفاة فلما ان اكتشف هذا الخطأ عندما أخذ إقرار يس محمد الجبال (أخى المطعون عليها) على العقد رتب تدارك الخطأ عن طريق كشط ومحو الشرطة الرأسية لرقم الأثنين وثبتت رقم واحد مكانها بحبر يختلف عن الحبر المحرر به صلب العقد وباقى أرقام السنة ، فإذا كان الغرض من التغيير كما هو واضح تصحيح مركز العقد وإظهاره بمظهر السلامة من هذه الشائبة التى شابهته فلا يتصور عقلاً أن هذا التزوير كان لصالح المستأنف ضدها (المطعون عليها) التى تمسك بأن العقد غير صحيح والى كان يهمها بقاء التاريخ التالى للوفاة لتتخذ منه حجة صارخة على عدم صحة العقد أما وأن التغيير حدث فى رقم السنة لتقديم تاريخ العقد وتصحيح مركزه فهو ولاشك إنما قصد به خدمة المستأنفة على أن التغيير فى رقم السنة ليس هو الدليل الوحيد على

تزوير العقد وعدم صحته ولكنه دليل له أهميته وخطورته يضاف لباقي الأدلة والقرائن التي اشارت اليها محكمة أول درجة في حكمها وهي جميعا تؤيد النتيجة السليمة التي انتهت اليها في هذا الحكم ولا يستقيم بعد ذلك طلب الاحالة إلى التحقيق الذي تقدمت به المستأنفة في مذكرتها الأخيرة والتي ترى منه إلى اقامة الدليل على أن التاريخ الأصلي للعقد كان ٥ يونيه سنة ١٩٤١ لا ٥ يونيه سنة ١٩٤٢ ذلك لأنه لو صح ذلك لما كان هناك محل لأي تغيير أو تصحيح ولأن خبير الطب الشرعي قطع في هذه المسألة بأن الرقم الأصلي ٢، ثم غير إلى ١، وهي نتيجة لا تشك المحكمة في صلاحيتها ولا ترى محلا معها لأي تحقيق جديد، ومن هذا الذي ذكره الحكم بين أن المحكمة لم تأخذ بدفاع الطاعة ولم تر محلا لتحقيقه بعد أن اطمأنت إلى ما قرره خبير الخطوط بمصلحة الطب الشرعي من أن التاريخ الأصلي للعقد كان ٥ يونيه سنة ١٩٤٢ لا ٥ يونيه سنة ١٩٤١ وأن هذا التقرير يكذب دفاع الطاعة من أن أصل التاريخ كان ١٩٤١ ثم عبث به يس احمد الجبال خدمة لأخته وفي هذا الرد الكافي على دفاع الطاعة وليس فيه مسخ لهذا الدفاع.

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ قبلت المحكمة دعوى التزوير من المطعون عليها مع صدور اقرار في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٢ من وكيلها بصحة العقد ولا يؤثر في حجية هذا الاقرار التأشير الموجود على هامش التوكيل بالغائه في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٢ لأن هذا الالغاء لاحق على تاريخ الاقرار - أما وجه القصور فهو أن الطاعة دفعت بصورة هذا

الالغاء وبظهور يس الجبال بمظهر الوكيل بعد حصوله ولكن المحكمة لم تلتجأ بالآلة إلى هذا لدفاع ولم تتناوله بالتحقيق.

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن الأدلة التي أمرت محكمة أول درجة بتحقيقها وسمعت عنها الشهود والوقائع التي أوردتها في حكمها تنادي بأن العقد المطعون فيه غير صحيح ولم يصدر من المورث شأنه شأن باقي العقود والاوراق التي قال الأخوة في محضر الوفاة بوجودها ولكن أشفق من حررت لمصلحتهم هذه العقود على أنفسهم من التمسك بها فأنكرها من أنكر وتصلح من تصلح إلا المستأنفة (الطاعة) فانها استمرت في منازعتها وبعد أن قررت في صحيفة استئنافها أن النتيجة التي وصل إليها خبير مصلحة الطب الشرعي من حصول تزوير في تاريخ العقد غير صحيحة، عادت فقررت في مذكرتها بأن هذا التزوير لا بد أن يكون قد أحدثه يس محمد الجبال عندما أقر نيابة عن أخته المستأنف ضدها بصحة صدور العقد ووقع في ذيله نيابة عنها بما يفيد ذلك وهذا الدفاع لا يغير من الحقيقة التي أثبتتها الحكم المستأنف شيئا لأن الاقرار الصادر من يس على العقد إنما هو لمحض مصلحة المستأنفة ولم يقصد به سوى إلحاق الضرر بموكلته وابنها، ولا يتصور حصوله بموافقتها مع قيام النزاع واستحكامه بين الطرفين فهو إقرار خرج به الوكيل عن حدود الوكالة وقد ثبت بالطريق الرسمي أن المستأنف ضدها عزلته من توكيلها فلا يمكن الاحتجاج عليها بما أقدم عليه من خيانة لموكلته، وبما جاء بالحكم المستأنف من أن المدعى عليها (الطاعة) تعول كثيرا على الاقرار المكتوب في ذيل عقد البيع المنسوب

٢٩١

١٥ مايو سنة ١٩٥٢

اعلان . وجوب حصوله لشخص المعلن اليه أو في عمله الأصلي . البطلان المترتب على عدم مراعاة ذلك هو بطلان نسبي يزول بعدم التمسك به صراحة أو ضمنا . مثال . المادة ١١ من قانون المرافعات .

المبدأ القانوني

إنه وإن كانت المادة ١١ من قانون المرافعات توجب أن يكون الاعلان لشخص المعلن اليه أو في موطنه الأصلي إلا أن البطلان الذي يترتب على مخالفة هذا النص إنما هو بطلان نسبي يزول بعدم التمسك به صراحة أو ضمنا . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه لم يعلن إلى شخص الطاعن أو في موطنه الأصلي ولكن أعلن اليه في مكتبه ، وسلم المحضر ورقة الإعلان إلى وكيله وكان الطاعن قد قرر في تقرير طاعنه أن الحكم المطعون فيه أعلن اليه في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٠ فإن هذا يعتبر نزولا منه عن التمسك ببطلان ورقة الاعلان ولا يقبل منه بعد ذلك الدفع ببطلانها — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعلن اليه في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٠ ولم يقرر بالطعن إلا في ٣٠ يولييه سنة ١٩٥٠ أي بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات فإن حقه في الطعن فيه يكون قد سقط وفقا للمادة ٣٨١ مرافعات ويتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .

المحكم

« من حيث إن المطعون عليه الأول دفع

إلى يس محمد الجمال والمقول بأنه وكيل شرعي عن المدعية (المطعون عليها) وتريد أن تأخذ من هذا الاقرار حجة على المدعية تمنعها من المنازعة في العقد أو المجادلة فيه ونسبت أن ذلك المقراتهم بقتل أخيها وكان سبب العداوة بين المتوفى وزوجته بل وبينها وبين عائلته فكان من غير المعقول أن تلجأ المدعى عليها لتستكتبه هذا الاقرار إلا أن يكون قد قبض الثمن العاجل في مقابل ذلك . . . وعلى فرض التسليم الجسدي بوجود التوكيل وبتضمنه الاقرار فإن ذلك التوكيل لا يسرى في حق القاصر لأن المدعية لم تعين وصية عليه إلا بعد تاريخ الاقرار بنحو أسبوعين ولأن المجلس الحسبي لم يوافق على هذا الاقرار ولم يعتده فضلا عن أن الاقرار فيه ضرر بليغ بالمدعية فلا يمكن أن يسرى في حقها ، ومن هذا الذي أورده الحكمان بين أن المحكمتين حصلتا من الوقائع المطروحة أمامهما أن الإقرار الصادر من يس الجمال بوصفه وكيلًا عن المطعون عليها كان وليد الغش والتواطؤ مع الطاعنة فلا يسرى في حق المطعون عليها كما لا يسرى في حق القاصر لأن المطعون عليها لم تكن عينت وصيا عليه وقت صدور التوكيل ولم يوافق عليه المجلس الحسبي بعد تعيينها ، وفي هذا ما يكفي لإهدار حجته ومن ثم يكون غير منتج ما تمسكت به الطاعنة في هذا السبب من أن الاقرار صدر من وكيل المطعون عليها في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٢ قبل إلغاء توكيله في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٢ . « ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٢١٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

وفقاً للبادة ٣٨١ مرافعات ويتعين الحكم بعدم قبوله شكلاً .

(القضية رقم ٢٥٢ سنة ٢٠ ق رئاسة عضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المعطي خيال وسليمان ثابت ومحمد مجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

٢٩٢

١٥ مايو سنة ١٩٥٢

١ - بيع محل تجاري - فسخه - حكم - تسييبه - تأسيسه الفسخ على حصول تدليس من البائع بكتما نه عن المشتري صدور حكم باغلاق المحل قبل البيع لإدارته بغير ترخيص - النعي عليه اغفاله علم المشتري عند الشراء أن المحل غير مرخص - هذا النعي غير منتج .

ب - محكمة الموضوع - تقيدها بطلبات الخصوم - مثال .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعنين باعوا إلى المطعون عليه الأول محلاً تجارياً ومعداته ، وكان قد صدر حكم باغلاق المحل قبل حصول البيع لإدارته بدون ترخيص ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ البيع والزام البائعين متضامين بأن يردا إلى المشتري ما قبضاه من الثمن مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء أقام قضاءه على ما وقع من البائعين من تدليس على المشتري بكتما نهما عنه عند التعاقد أمر الحكم الصادر باغلاق المحل فانه يكون غير منتج ما يعناه الطاعنان على هذا الحكم من أنه أغفل الاعتبار بعلم المشتري عند شرائه بأن الدكان غير مرخص والتزامه بالسعي للحصول على رخصة ذلك أن علم المشتري بأن المحل غير مرخص مسألة أخرى أدخلها

بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أعلن للطاعن في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ في مكتبه مخاطباً مع وكيله فهمي شنوده . وأن الطاعن قد أقر في تقرير طعنه رقم ١٣٢ سنة ٢٠ ق باعلان الحكم المطعون فيه اليه في هذا التاريخ ومع ذلك فانه لم يقرر بهذا الطعن إلا في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٠ أي بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٨٤ مرافعات . وقد انضمت النيابة العامة إلى المطعون عليه الأول في هذا الدفع .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك انه وان كان يبين من الصورة الرسمية للحكم المطعون فيه أنه لم يعلن إلى شخص الطاعن أو في موطنه الأصلي كما تقضى بذلك المادة ١١ من قانون المرافعات ولكن أعلن اليه في مكتبه رقم ٢ بميدان اسماعيل بالاسكندرية ، وقد سلم المحضر ورقة الاعلان إلى وكيله فهمي شنوده . إلا أن البطلان الذي يترتب على ذلك انما هو بطلان نسبي يزول بعدم التمسك به صراحة أو ضمناً ولما كان الطاعن كما يبين من الصورة الرسمية لتقرير طعنه رقم ١٣٢ سنة ٢٠ ق المودعة ملف هذا الطعن قرر فيه أن الحكم المطعون فيه أعلن اليه في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ وهذا يعتبر نزولاً منه عن التمسك ببطلان ورقة الاعلان . ومن ثم لا يقبل منه بعد ذلك الدفع ببطلانها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعلن اليه في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ ولم يقرر بالطعن فيه إلا في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٠ أي بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات فان حقه في الطعن فيه يكون قد سقط

والمعدات وأنه لا يحق للبشترى التصرف في الدكان ومعداته إلا بعد الوفاء بباقي الثمن بتمامه . وفي أول فبراير سنة ١٩٤٧ أغلق المحل تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الوطنية المخالفة رقم ٣٨٥ سنة ١٩٤٧ ذلك أنه كان قد حرر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٦ محضر مخالفة ضد مانكوفاس المطعون عليه الثاني والبائع إلى الطاعنين ، لإدارته المحل بدون رخصة فأقام المطعون عليه الأول على الطاعن الأول الدعوى رقم ٨٦٧ سنة ٧٢ ق أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة بطلب فسخ البيع والزام المدعى عليه بأن يرد إليه مبلغ المائة وخمسين جنيهاً الذي قبضه من الثمن وفوائده القانونية وفي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨ أدخل المطعون عليه الأول في الدعوى ديمتري يوانو البائع الثاني له . وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ أدخل الطاعن الأول في الدعوى المدعوفانكوفاس ، البائع له والطاعن الثاني ، للحكم عليه في حالة الحكم بفسخ البيع المعقود بينه وبين المطعون عليه الأول بأن يرد إليه الثمن الذي قبضه منه والمصروفات وفي ١٢ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة باخراج مانكوفاس من الدعوى وبالزام المطعون عليه الأول بأن يدفع إلى الطاعن الأول باقي الثمن وفوائده القانونية — فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر الوطنية ، وقيد استئنافه برقم ٤٤٣ سنة ٦٦ ق - وفي ٣١ مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ، وفسخ عقد البيع المعقود في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ والزام كامل سليمان وديمتري يوانو متضامين بأن يردا إلى المستأنف ما قبضاه من الثمن وقدره ١٥٠ جنيهاً ، مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى

في حسابه وسعى من أجلها في الحصول على الرخصة وهي مسألة تختلف عن صدور حكم قبل البيع باغلاق المحل .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بفسخ البيع الصادر من الطاعنين إلى المطعون عليه الأول وكان الطاعنان لم يطلبوا الحكم بالزام المطعون عليه الأول برد الأدوات والمعدات المباعة وإنما قصرنا طلبهما على الزام المطعون عليه الثاني بالبائع لها بأن يرد إليهما ما دفعاه من الثمن فإنه يكون في غير محله النعى على هذا الحكم بالقصور لعدم قضائه لها بالزام المطعون عليه الأول برد المعدات والأدوات المباعة ذلك أن الحكم قد ائتم حدود طلباتهما .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم وسائر أوراق الطعن ، في أن الطاعنين ، على أثر إعلان نشرة باحدى الجرائد عن بيع دكان جزارة وورشة لصناعة اللحوم المحفوظة ، باعا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى المطعون عليه الأول الأدوات والمعدات المبينة بالقائمة الموقع عليها من الطرفين . وذكر في عقد البيع أن المشتري تسلم مفاتيح أقفال المحل الأربعة ، وتسلم كذلك إيصال دفع الخواجة مانكوفاس في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ رسم الرخصة المطلوبة للمحل . وأقر البائعان أنهما قبضا من الثمن ١٥٠ جنيهاً ، وحرر على المشتري سند بالباقي وقدره ١٥٠ جنيهاً ، تعهد بالوفاء به على أقساط شهرية مقدار كل منها عشرون جنيهاً ، وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٤٧ وذكر في هذا السند أن عقد البيع المعقود بين الطرفين للمحل

الوفاء ، ورفضت دعوى المستأنف عليهما الأولين (الطاعنين) قبل مانكوفاس وأزمتهما بمصرفاتها - وذلك على أساس أن البيع وقع على المحل التجارى ومعداته ، على ما لم به الطاعنان أخيراً فى جلسة ٥ مايو سنة ١٩٥٠ وقد وقع بعد صدور الحكم الاستثنائى باغلاق المحل بأربعة أيام - وقد كتبا ذلك عن المشتري - وبذلك يكون هذا البيع قد بنى على الغش والتدليس ، ويكون من حق المطعون عليه الأول طلب ابطاله .

« ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله قصور الحكم فى أسبابه ، واخلاله بحق الطاعنين فى الدفاع . وقد وقع ذلك منه فى أربعة مواضع نعى الطاعنان على الحكم فى شأنها بأربعة أوجه ، يتحصل أولها فى أن الحكم أغفل الاعتبار بعلم المشتري عند شرائه بأن الدكان غير مرخص والتزامه بالسعى للحصول على رخصة له ، ولو أنه قام بما تعهد به لامتنع تنفيذ حكم الاغلاق فى مواجهته .
« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه غير منتج ، ذلك أن الحكم مقام على ما وقع من الطاعنين من تدليس على المطعون عليه الأول بكتابتها عنه عند التعاقد أمر الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ باغلاق المحل - أما علم المشتري بأن المحل غير مرخص فسألة أخرى ، أدخلها فى حسابه وسعى من أجلها فى الحصول على الرخصة .

« ومن حيث إن الوجه الثانى يتحصل فى اغفال الحكم الرد على مستند قدمه الطاعنان يقضى بمسئولية المطعون عليه الثانى البائع لها عن كل دين يطالبان به ويثبت أنه كان فى ذمته قبل أن يبيعها معدات المحل فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .
« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه غير

منتج ، ذلك أن الحكم إذا كان لم يتعرض لمسئولية المطعون عليه الثانى عما يظهر من الديون قبله فلان هذه المسئولية لاشان لها فى الدعوى إذ لم يطالب الطاعنان فيها بدين ثبت أنه كان مقررأ فى ذمة المطعون عليه الثانى قبل بيعه معدات المحل .
« ومن حيث إن حاصل الوجه الثالث هو قصور الحكم إذ لم ينص فى منطوقه على رفض الدعوى المقامة من الطاعنين على المطعون عليه الثانى بوصفه بائعاً لها .

« ومن حيث إن الحكم نص فى منطوقه على رفض هذه الدعوى والزام الطاعنين بمصرفاتها ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس .

« ومن حيث إن حاصل الوجه الرابع قصور الحكم إذ لم يقض بالزام المطعون عليه الأول برد الأدوات والمعدات المبيعة له مادام أنه قضى بفسخ البيع والزام الطاعنين برد ما قبضاه من الثمن .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بان الحكم التزم حدود طلبات الطاعنين فى حالة فسخ البيع ، فهما لم يطلبيا الحكم بالزام المطعون عليه الأول برد الأدوات والمعدات ، وإنما طلبيا الحكم بالزام المطعون عليه الثانى بأن يرد اليهما ما دفعاه اليه من ثمن .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٢٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٣

١٥ مايو سنة ١٩٥٢

نقض . طعن . عدم اعلان المطعون عليه بتقرير الطعن . وجوب القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً لبطلانه . المادة ٤٣١ مرافعات .

التمن والملحقات لأن الحركة البائنة تسببت في تلف البضاعة المباعة . رفض هذه الدعوى لأسباب موضوعية سائفة . لا تصور . مثال .

المبادئ القانونية

١- متى كان يبين من الأوراق أن الطاعن سار في جميع مراحل دعواه على اعتبار البيع الذي تم بينه وبين المطعون عليها الأولى وهو بيع مشروط فيه إضافة المصاريف ورسوم التأمين وأجرة النقل على الثمن أى بيع c.i.f. وذلك دون أن يشير أى نزاع في هذا الوصف ودون أن يطالب باعتبار البيع بيعاً تحت التسليم ، وكان سبب طعنه مؤسسا على أن البيع ليس في حقيقته بيع c.i.f. وأن البائع ضامن فيه هلاك المبيع حتى تسليمه بميناء الوصول وكان هذا السبب ينطوي على واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فانه لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

٢ - متى كانت المحكمة إذ قضت برفض الدعوى التي أقامها الطاعن بطلب فسخ عقد البيع الذي أبرمه مع المطعون عليها الأولى قد أقامت قضاءها على أسباب تحصل في أن الأوراق المقدمة في الدعوى فيها ما يرجح أن الدقيق موضوع البيع شحن سليماً غير مصاب بالتلف الذي وجد به عند تحليله . وأن التأخير في تفريغ شحنة السفينة وفي وصول وثائق الرسالة كان راجعاً إلى ظروف الحرب . وأن المطعون عليها الأولى بمجرد علمها بتفريغ الدقيق لم تأل جهداً في سبيل الحصول على إذن تسليم يحل محل حافظة الشحن التي

المبدأ القانوني

متى كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض ولكنه لم يعلن المطعون عليها بتقرير الطعن وكل ما فعله أنه حاول إعلانها في محل الإقامة الذي ذكره في الإعلان ، فاجيب بعدم الاستدلال عليها فلم يعقب على هذا بأى إجراء آخر . فان طعنه يكون غير مقبول شكلاً لبطلانه وفقاً لنص المادة ٣١ مرافعات .

المحكمة

د من حيث إن الطاعن قرر بالطعن بالنقض في ٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ ولكنه لم يعلن المطعون عليها بتقرير الطعن وكل ما فعله أنه حاول في ١٢ من يولييه سنة ١٩٥٠ إعلانها في محل الإقامة الذي ذكره في الإعلان وهو (شارع ميدى المغربى رقم ٨ بالاسكندرية) فاجيب بعدم الاستدلال عليها فلم يعقب على هذا بأى إجراء آخر .

د ومن حيث إنه لذلك يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لبطلانه وفقاً لنص المادة ٣١ مرافعات . .

(القضية رقم ٢٠٤ سنة ٢١ ق رثانة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحى ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٢٩٤

٢٢ مايو سنة ١٩٥٢

أ - نقض . طعن . سبب يقوم على عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال .

ب - مسئولية مدنية . دعوى بفسخ بيع ورد

تأخرت . وأن هناك عوامل تجمعت ولم يكن للمطعون عليها الأولى دخل فيها حالت دون وصول الدقيق إلى الطاعن وسبب تأخير البدء في عملية التخليص وأنها سلكت مسلكاً لا يشوبه التقصير وقامت بواجبها بقدر ما سمحت به الظروف وأنه على فرض هطول أمطار غزيرة أثناء تخزين الدقيق في العراء لدى شركة الاستيداع وكانت من عوامل زيادة تلفه فلا يصح أن تسال عنه المطعون عليها الأولى لأنه هكذا كان نظام التخزين في العراء بحكم الضرورة في ذلك الوقت ، فإن هذا الذي قرره المحكمة هو تحصيل موضوعي سائع وفيه الرد الكافي المسقط لحجج الطاعن كما أنه لا يعيب الحكم خلوه من الرد على ما أثاره الطاعن من امتناع المطعون عليها الأولى عن تسليمه وثيقة التأمين وتعريفه عن اسم شركة التأمين إذ لا علاقة لهذه المسألة بمسئولية المطعون عليها الأولى من تلف الدقيق وهو الموضوع الذي انحصرت فيه الخصومة أمام محكمة الاستئناف .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن - في أنه بموجب عقد محرر في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٥ باعت المطعون عليها الأولى إلى الطاعن ٥٢ جوالاً من الدقيق الأبيض نوع (زيرو) من أسمره ، وبما ورد في هذا العقد وفاتورة البيع المحررة في ١٥ من إبريل سنة ١٩٤٥ أن البيع

cif ، وأن الثمن مقداره ٤١٦ ج بما فيه مصاريف الشحن ويضاف إليه مبلغ ١٦ ج ، ٦٢٠ مرسوم التأمين وأن التسليم بميناء السويس . وفي ١٥ من إبريل سنة ١٩٤٥ شحن الدقيق على الباخرة « فيلمو » بعد التصريح بتصديره بناء على شهادتين صادرتين في نفس التاريخ إحداهما من صحة بلدية أسمره والأخرى من فرع الزراعة بالجيش البريطاني بأريتريا بأنه في حالة جيدة وصالح للاستهلاك البشري وخال من الآفات النباتية والحيوانية ، وفي ٢٤ من إبريل سنة ١٩٤٥ وصلت الباخرة إلى ميناء السويس ولكنها لم تفرغ شحناتها إلا في ٣٠ من إبريل ١٩٤٥ إذ أودع الدقيق لدى شركة الاستيداع (المطعون عليها الثانية) بمكان مكشوف يقع بصحراء السويس ، وفي هذا الوقت لم تكن وثائق الرسالة قد وصلت فاستصدرت المطعون عليها الأولى خطاب ضمان من البنك العثماني وبمقتضاه حصلت من شركة الملاحة على إذن تسليم ليحل محل حافظة الشحن التي تأخرت . وفي ٢ من مايو سنة ١٩٤٥ أرسلت هذا الإذن مع فاتورة البيع إلى بنك باركليز بالاسكندرية لتسليمها إلى الطاعن مقابل قيامه بدفع باقي الثمن ونظراً لأن اليوم التالي كان يوم جمعة ولا توزع فيه الرسائل الموصى عليها فلم يصل إلى البنك إلا في يوم السبت وفي هذا اليوم كتب البنك إلى الطاعن يدعوه إلى الحضور - ولما كان اليوم التالي يوم أحد ولا تفتح فيه المصارف وقد تلاه يوم عطلة رسمية فقد توجه الطاعن إلى البنك يوم الثلاثاء ٨ من مايو سنة ١٩٤٥ واطلع على الفاتورة وإذن التسليم ولكنه لم يدفع الثمن إلا في يوم ١٠ منه ثم سلبها في اليوم التالي إلى المطعون عليها الأولى بمكتبها الفرعي بالاسكندرية الذي بعث بهما إلى

بأن تدفع إلى الطاعن مبلغ ٤٤٨ ج و ٨٠٥ م مع رفض طلب التعويض واستأثفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٦٧١ سنة ٧٢ قضائية محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة ثم أحيل على محكمة استئناف الاسكندرية (الوطنية) وقيد بجداولها برقم ١٤٦ سنة ٥ قضائية - وفي ١١ من ديسمبر ١٩٤٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن والزامه بمصاريفها فقرر الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور .

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله - ذلك أن المحكمة قضت برفض دعوى الطاعن استناداً إلى أنها وصفت عقد البيع الذي أبرم بينه وبين المطعون عليها الأولى - أخذاً بظاهره - بأنه بيع c.i.f. وقررت بناء على هذا الوصف أن هلاك المبيع يكون على عاتق المشتري - مع أنه وفقاً لما جرى به القضاء وأجمع عليه الفقه لا يصح وصف البيع بالوصف المذكور إلا إذا سلم البائع المشتري سند الحموله أو إذن التسليم ووثيقة التأمين بمجرد وضع المبيع على ظهر السفينة وأنه لما كانت المطعون عليها الأولى لم تسلمه إذن التسليم إلا بعد وصول السفينة وتفريغ الدقيق المبيع فيكون البيع قد تحول إلى بيع تحت التسليم وفي هذه الحالة يكون هلاك الدقيق على عاتقها ما دامت لم تقم بتسليمه إلى الطاعن

« ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول ، إذ يبين من الأوراق أن الطاعن سار في جميع مراحل دعواه على اعتبار البيع الذي تم بينه وبين المطعون عليها الأولى هو بيع مشروط فيه اضافة المصاريف ورسوم التأمين وأجرة النقل على الثمن أى بيع c. i. f. وذلك دون أن

المكتب الرئيسي بالقاهرة وهذا بدوره أرسلهما إلى شركة التخليص بالقاهرة التي أرسلهما إلى وكيلها بالسويس ومن ثم لم تبدأ عملية التخليص إلا في يوم ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ ، ولما عرض الدقيق عن السلطات الصحية رفضت الافراج عنه إذ تبين من تحليله أنه غير صالح لغذاء الانسان لتغير طعمه ورائحته وارتفاع درجة الحموضة فيه واحتوائه على ديدان وحشرات كما أيد هذه النتيجة خبر نذب من شركة اللويدز بناء على طلب شركة التخليص ، وما جاء في تقريره أن مطراً غزيراً سقط بالسويس في يوم ١٢ من مايو ١٩٤٥ والأيام التالية وكان من العوامل التي زادت من تلف الدقيق لتركه في العراء بغير وقاية . ولذلك أقام الطاعن في ٢١ من يناير سنة ١٩٤٦ الدعوى رقم ٥٤٩ سنة ٧١ قضائية محكمة الاسكندرية التجارية المختلطة بطلب الحكم بفسخ عقد البيع والزام المطعون عليها الأولى بأن تدفع اليه مبلغ الثمن ورسوم التأمين السالف ذكرهما مع مبلغ ١٦ ج و ٢٨٥ م مصاريف التخليص وأنعاب الخبير ومبلغ ١٠١ ج على سبيل التعويض استناداً إلى أنها قد أخلت بالتزاماتها إذ باعت إليه دقيقاً غير مطابق للوصف المتفق عليه وغير صالح للاستهلاك البشري ذلك أن التلف الذي وجد بالدقيق إما أن يكون متأسلاً فيه وقت تصديره وفي هذه الحالة تكون مسئوليتها عنه واضحة ، وإما يكون قد طرأ عليه بعد تفريغه بميناء الوصول بفعل الأمطار التي هطلت وفي هذه الحالة تكون أيضاً مسئولة عنه لتأخرها في تسليم وثائق الرسالة وفي التخليص عليها إذ كان يتعين عليها أن تقوم بالاجراءات اللازمة لذلك فور وصول الباخرة - وفي ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بفسخ عقد البيع والزام المطعون عليها الأولى

جعله غير صالح للاستهلاك البشري وعلى أن المطعون عليها الأولى تأخرت في تسليمه وثائق الرسالة إذ لم تسلمه إذن التسليم إلا بعد تفريغ الدقيق ولم ترسل إليه فاتورة البيع وإنما أرسلتها إلى شركة أخرى لا علاقة له بها كما أنها امتنعت عن تسليمه وثيقة التأمين وعن تعريفه باسم شركة التأمين وبذلك حالت دون رجوعه عليها ، وعلى الرغم من تمسكه بهذه الاعتبارات الجوهرية فإن المحكمة لم ترد عليها بشيء اكتفاء برجوعها إلى تواريخ خاصة بصورة الفاتورة وحدها ومواعيد تقديمها إلى بنك باركليز .

« ومن حيث إن الوجه الأول غير منتج ، إذ يبين من الحكم أن العبارة التي اقتبسها منه الطاعن وجعلها عماد النعي بالقصور ليست من مقوماته ولا تعدو كونها تزيد استطردت إليه المحكمة وهي في سبيل التحدث عن السبب الذي بني عليه الطاعن دعواه .

« ومن حيث إن الوجه الثاني من هذين السببين مردود بما يبين من الحكم من أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن المؤسسة على إخلال المطعون عليها الأولى بالتزاماتها للاعتبارات السابقة بيانها بناء على أسباب تحصل في أن الأوراق المقدمة في الدعوى فيها ما يرجح أن الدقيق شحن سليماً غير مصاب بالتلف الذي وجد به عند تحليله وإن التأخير في تفريغ شحنة السفينة وفي وصول وثائق الرسالة كان راجعاً إلى ظروف الحرب ، وإن المطعون عليها الأولى بمجرد عليها بتفريغ الدقيق ولم تال جهداً في سبيل الحصول على إذن تسليم يحمل محل حافظة الشحن التي تأخرت - وإن هناك عوامل تجمعت ولم يكن للمطعون عليها الأولى دخل فيها حالت دون

يثير أي نزاع في هذا الوصف ودون أن يطالب باعتبار البيع بيعاً تحت التسليم ، ولما كان هذا السبب ينطوي على واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وهو بعد سبب غير منتج إذ يبين من الحكم أنه وإن كان قد أشير فيه - في معرض تحدث المحكمة عن الأساس الذي بني عليه الطاعن دعواه - إلى وصف البيع بأنه c.i.f. إلا أنه لم يكن لهذا الوصف أي أثر في قضائه ، ذلك أنه أقيم على ما انتهت إليه المحكمة من نتائج فيما أسس عليه الطاعن دعواه من مسئولية المطعون عليها الأولى عن التلف الذي أصاب الدقيق المبيع للاعتبارات السالف بيانها - هذه المسئولية التي نفتها المحكمة بناء على الأسباب التي أوردتها والآتي بيانها في الرد على الوجه الثاني من السببين الثاني والثالث ، مما يكون معه البحث في وصف العقد عديم الجدوى .

« ومن حيث إن السببين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم مشوب بالقصور من وجهين (أولهما) إذ قالت المحكمة « إن الطاعن لم يلتفت إلى ما عساه تحمله تصرفات البائعة في جملتها وتفصيلها من إمارات ودلائل قد تعينه على ادراك ما أحدثته من تأثير في أحكام البيع المقررة بهذا الشرط - أي شرط c.i.f. وقد تساعده على اتخاذ سبب آخر غير السبب الذي أسس عليه الدعوى . . . والمحكمة ترك المشتري بعد ذلك وشأنه من غير أن يكون لحكمها حجية فيما عساه يوجد من أسباب أخرى ، وهذا الذي قالته المحكمة يحوطه الغموض والتخاذل ولا يصلح أساساً لاقامة الحكم (والوجه الثاني) إذ بني الطاعن دعواه على مخالفة الدقيق للصنف المتفق عليه وإصابته بتلف

المبدأ القانوني

إن تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى إنما كان حقا اختياريا خوفا إياه قانون المرافعات القديم ، استثناء من الأصل العام ، وهو أن الاستئناف لا يطرح أمامها إلا ما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه ورفع عنه الاستئناف فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند استعماله ولا يتعلق به حق للخصم المستأنف بمجرد رفع الاستئناف وإذن متى كان الحكم المطعون فيه الذي ألغى حكم محكمة أول درجة بوقف الدعوى وتصدى لموضوعها قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد وكان هذا القانون قد ألغى حق المحكمة في التصدى لموضوع الدعوى إذا لم يكن قد فصل فيه من محكمة أول درجة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تصدى للموضوع وفصل فيه قد جاء مخالفا للقانون وباطلا ولا يزيل هذا البطلان أن يكون الطاعن لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف أو يكون قد طلب التصدى لموضوع الدعوى ، ذلك بأن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافها .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٥٠٨

وحصول الدقيق إلى الطاعن وسبب تأخير البدء في عملية التخليص وأنها سلكت مسلكا لا يشوبه النقصير وقامت بواجبها بقدر ما سمحت به الظروف — وإنه لارابطة بين الإهمال الذي نسبته إليها الطاعن وأخذت به محكمة الدرجة الأولى وبين التلف الذي وجد في الدقيق عند تحليله ، وإنه على فرض هطول أمطار غزيرة أثناء تخزين الدقيق في العراء لدى شركة الاستيداع وكات من عوامل زيادة تلفه ، فلا يصح أن تسأل عنها المطعون عليها الأولى لأن هكذا كان نظام التخزين في العراء بحكم الضرورة في ذلك الوقت — وهذا الذي قرره المحكمة هو تحصيل موضوعي سائع وفيه الرد الكافي المسقط لحجج الطاعن . كما أنه لا يعيب الحكم خلوه من الرد على ما أثاره الطاعن من امتناع المطعون عليها الأولى عن تسليمه وثيقة التأمين وتعريفه باسم شركة التأمين إذ لا علاقة لهذه المسألة بمسئولية المطعون عليها الأولى عن تلف الدقيق وهو الموضوع الذي انحصرت فيه الخصومة أمام محكمة الاستئناف .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه ، .

(القضية رقم ٦١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٥

٢٢ مايو سنة ١٩٥٢

استئناف رفع قبل العمل بقانون المرافعات الجديد عن حكم صادر بوقف الدعوى تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى والفصل فيه بعد العمل بقانون المرافعات الجديد الذي ألغى حق التصدى . مخالفة الحكم للقانون وبطلانه . لا يزيل البطلان عدم تمسك الطاعن به لأن هذا البطلان هو من النظام العام .

عليها إغلاق مصانع الطاعن لسبق الفصل فيه نهائياً وزيادة الغرامة التهديدية إلى عشرة جنيهات يومياً ابتداء من اليوم التالى لمرور أربعة أسابيع على إعلان هذا الحكم وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٢٩٧٨ ج قيمة التعويض المستحق لها لغاية ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٩ . فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف إذ تصدت لموضوع الدعوى عند النظر فى الاستئناف المرفوع إليها عن الحكم الصادر بوقف الدعوى ، قد أخطأت فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الأصل أن الاستئناف لا ينقل إلى المحكمة الاستئنافية إلا ما تكون محكمة أول درجة قد قضت فيه ، وإن قانون المرافعات القديم إذ أجاز للمحكمة الاستئنافية أن تصدى للموضوع الذى لم تفصل فيه محكمة أول درجة إذا هى أبطلت حكماً من الأحكام التمهيدية أو أبطلت حكماً صادراً فى مسألة اختصاص أو طلب إحالة على محكمة أخرى متى كان موضوع الدعوى صالحاً للحكم فيه ، فإن ذلك كان استثناء من القاعدة الأصلية . وإن قانون المرافعات الجديد لم يشأ أن يبقى على هذا الاستثناء فأبطله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد العمل بهذا القانون وكان التصدى من إجراءات التقاضى التى يحكمها قانون المرافعات الجديد بمجرد نقاده ، فإن المحكمة إذ تصدت لموضوع الدعوى تكون قد فوتت على الطاعن درجة من درجتي التقاضى وخالفت بذلك القانون .

« ومن حيث إن هذا النعى فى محله . ذلك أن تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى إنما

سنة ٧٣ ق مصر الابتدائية المختلطة على الطاعن تطلب فيها زيادة الغرامة التهديدية المحكوم بها من محكمة الاستئناف المختلطة فى الدعوى رقم ٣٤١ سنة ٦٧ ق إلى عشرة جنيهات يومياً وإغلاق مصنع الطاعن وإلزامه بأن يدفع إليها مبلغ ٢٢٠٥ ج تعويضاً لها عما أصابها من اضرار حتى آخر مارس سنة ١٩٤٨ وإلزامه كذلك بأن يدفع إليها تعويضاً شهرياً مقداره ١٤٧ ج اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٤٨ بسبب استمراره فى مخالفة تعهده بعدم مزاحمتها فى صناعة المواسير من الأسمنت . وأقام الطاعن على المطعون عليها الدعوى رقم ٩٧٥ سنة ٧٣ ق مصر الابتدائية المختلطة وطلب فيها الحكم بإعلان تعهده بالامتناع عن مزاحمة المطعون عليها فى صناعة المواسير من الأسمنت تأسيساً على انعدام سببه وإن رضاه كان معيياً ، وفى ٥ يونيه سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة فى الدعوى الثانية بنسب خبير لمراجعة حسابات الشركة لمعرفة ما إذا كان تمت مقابل لتعهد الطاعن بالامتناع عن منافسة المطعون عاها ، وقضت فى الدعوى الأولى بوقفها حتى يفصل فى الدعوى الثانية . فاستأنفت المطعون عليها الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٧٥ سنة ٧٣ ق بنسب خبير ، وفى ١٥/١٢/١٩٤٨ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بإلغائه . كما استأنفت المطعون عليها الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٥٠٨ سنة ٧٣ ق وقيد استئنافها برقم ٧٩٤ سنة ٧٣ ق وفى ١٥ يونيه سنة ١٩٤٩ أحيلت الدعوى إلى محكمة استئناف مصر وقيدت برقم ٢٧٨ سنة ٦٦ ق ، وفى ٢٢/٣/١٩٥٠ قضت هذه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بوقف الدعوى وتصدت لموضوعها وقضت فيه بعدم قبول طلب المطعون

٢٩٦

٢٢ مايو سنة ١٩٥٢

١ - استئناف فرعى . الحكم بقبوله أو عدم قبوله .
أمر متعلق بالنظام العام . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

ب - استئناف فرعى . المحكمة ضمت دعويين للفصل فيهما بحكم واحد . اختلاف الدعويين سببا وموضوعا . كل منهما تعتبر دعوى مستقلة عن الأخرى بالرغم من قرار الفهم . استئناف الحكم الصادر في أحدهما لا يبرر رفع استئناف فرعى عن الحكم الصادر في الدعوى الأخرى متى كان لم يرفع عنه استئناف أصلي .

ج - تزوير . حكم قضى برده وبطلان عقد . تقريره أن المورث الذى نسب إليه الامضاء الموقع بها على العقد لم يكن يوقع بامضاءه على الأوراق المقدمة في الدعوى من الطرفين . هذا لا يفيد نقل عبء الإثبات إلى عاتق المدعى عليهم بالتزوير بل يفيد أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن المورث كان يوقع بمختمه لا بامضاءه مما يؤيد ما ادعاه المدعون بالتزوير وعجز عن نفيه المدعى عليهم . الادعاء بالإخلال بحق الدفاع . على غير أساس .

د - تزوير . استخلاص المحكمة دليل التزوير المادى من ذات الورقة المدعى بتزويرها . لا إخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

١ - الحكم بقبول أو عدم قبول الاستئناف الفرعى أمر متعلق بالنظام العام للتقاضى فلا هلئ المحكمة إن هى قضت من تلقاء نفسها بعدم قبوله .

٢ - متى كانت الطلبات فى كل من الدعويين متميزة عن الأخرى سببا وموضوعا مما يجعل كلا منهما مستقلة عن الأخرى وكان لا يغير من هذا النظر قرار محكمة الدرجة الأولى بضم الدعويين أحدهما إلى الأخرى والفصل فيهما بحكم واحد لاتحاد الخصوم

كان حقا اختياريا حولها إياه قانون المرافعات القديم استثناء من الأصل ، وهو أن الاستئناف لا يطرح أمامها إلا ما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه ورفع عنه الاستئناف ، فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند استعماله ، ولا يتعلق به حق الخصم المستأنف بمجرد رفع الاستئناف - ولما كان الحكم المطعون فيه الذى ألغى حكم محكمة أول درجة بوقف الدعوى وتصدى لموضوعها قد صدر فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٠ بعد العمل بقانون المرافعات الجديد وكان هذا القانون قد ألغى حق المحكمة فى التصدى لموضوع الدعوى إذا لم يكن قد فصل فيه من محكمة أول درجة فيكون الحكم المطعون فيه إذ تصدى للموضوع وفصل فيه قد جاء مخالفا للقانون وباطلا ولا يزيل هذا البطلان أن يكون الطاعن لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف أو يكون قد طلب التصدى لموضوع الدعوى ، ذلك بأن مبدأ التقاضى على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائى التى لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافها ، لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وقع باطلا لما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن والحكم فى الاستئناف رقم ٣٧٨ سنة ٦٦ ق بعدم جواز التصدى لموضوع الدعوى ،

(القضية رقم ١٠٩ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد الحميد وشاحى ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسى المستشارين) .

إذ هي استخلصت دليل التزوير المادى بما احتواه نفس العقد من تعبير .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا على الطاعنين الدعويين رقم ٢٠٧٧ ، ٢٠٧٨ لسنة ١٩٤٧ مدنى شبرا الأولى بمبلغ ١٥٠ قرش صاغ أجرة شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ عن دكان استأجرها الطاعنان من مورث المطعون عليهم بعقد إيجار مؤرخ في أول مايو سنة ١٩٣٩ نص فيه على أن الأجرة ١٠٥ قرش صاغ شهريا وقد بلغت بالزيادة المسموح بها قانونا ١٥٠ قرشا صاغا والثانية بالزام الطاعنين بمبلغ ٢٣ ج ٢٤٥ م متأخر إيجار عن دكان أخرى استأجرها الطاعنان من مورث المطعون عليهم بعقد إيجار محرر في ١٥ من إبريل سنة ١٩٣٩ بأجرة شهرية مقدارها تسعون قرشا بلغت بالزيادة المسموح بها ١٠٥ قروش صاغ كما طلبوا ما استجد من أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ وضمت الدعويان أحدهما إلى الأخرى ورفع الطاعنان دعوى فرعية في كلتا الدعويين بالزام المطعون عليهم بمبلغ ٢٥ ج تعويضا لكيديتها وقدم الطاعنان إلى المحكمة إثباتا لدفاعهما عن مقدار الأجرة التى التزم بها عقدي إيجار مؤرخين في ١ / ٤ / ١٩٣٦ ، ١٥ / ٤ / ١٩٣٩ يتضمن أولها تأجير إحدى الدكاكين لها بمبلغ ٢٥ قرشا صاغا شهريا ويتضمن الثانى تأجير الدكاكين الأخرى بمبلغ سبعين قرشا شهريا وقالوا إن مدين العقدين قد اندججا بمجموع قيمتهما في عقد أول مايو سنة ١٩٣٩ المطالب بأجرته في الدعوى رقم ٢٠٧٧

فيهما ، ولما كان ذلك فانه يكون صحيحا ما قضت به المحكمة من عدم قبول الاستئناف الفرعى المرفوع عن الحكم الصادر فى احدى الدعويين لعدم رفع استئناف أصلى عن هذا الحكم .

٢ - متى كان الحكم إذ قضى برد وبطلان العقد المطعون فيه بالتزوير قد قرر أن هذا العقد موقع عليه بامضاء منسوب إلى مورث المطعون عليهم مع أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى والوصلات المقدمة من الطاعنين أن المورث لم يكن يوقع بامضائه عليها فان هذا الذى ذهب اليه الحكم لا يفيد أنه نقل عبء اثبات التزوير من عاتق المدعين إلى عاتق المدعى عليهم بل يفيد أن المحكمة استخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية من الأوراق المقدمة فى الدعوى سواء من الطاعنين أو من المطعون عليهم أن مورث الأخيرين إنما كان يوقع بخطمه لا بامضائه بما يؤيد ما أدعاه المطعون عليهم وعجز عن نفيه الطاعنان من أنه كان يجمل القراءة والكتابة .

٤ - متى كانت المحكمة إذ قضت بتزوير العقد المطعون فيه أقامت قضاءها لاعلى صورته المقدمة من المدعين بالتزوير بل على ما شاهدته المحكمة من تغيير مادى فى بيان مقدار الأجرة فيه . فان المحكمة فى ذلك لم تخل بحق الطاعنين فى الدفاع ، إذ كان هذا العقد مقدما منهما وكان موضوع الطعن بالتزوير ومحل بحث الطرفين ولا على المحكمة

لسنة ١٩٤٧ شبرا وفي ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بطلبات المطعون عليهم في الدعوى رقم ٢٠٧٧ و برفض دعواهم رقم ٢٠٧٨ وبالزامهم بمبلغ ٢٥ ج للطاعنين تعويضا لها لكيدي هذه الدعوى فاستأنف المطعون عليهم الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٧٨ وطلبوا الغاءه والحكم لهم بالطلبات الواردة بعريضة دعواهم . واستأنف الطاعنان فرعياً بجلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٤٩ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٧٧ وطلبوا الغاءه فيما قضى به عليهما والحكم لهما في تلك الدعوى بمبلغ ٢٥ ج وهو مبلغ التعويض الذي لم تقض به محكمة أول درجة . وأثناء نظر الاستئناف طعن المطعون عليهم في عقدي ١ / ٤ / ١٩٣٦ ، ١٥ / ٤ / ١٩٣٩ بالتزوير استنادا إلى أن دليل التزوير في العقد الأول هو أنه منسوب فيه إلى مورثهم أنه وقع عليه بامضائه مع أنه لا يعرف القراءة والكتابة وإلى أن دليل التزوير في العقد الثاني هو أن صورة هذا العقد المقدم منهم تتضمن أن أجرة الدكان التي طالبوا بها هي تسعون قرشا لاسبعون قرشا كما ورد في الصورة المقدمة من الطاعنين والتي حصل بها تغيير في مقدار الأجرة . وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول دعوى التزوير وبرد وبطلان العقدين المطعون فيهما . وفي ٥ من ابريل سنة ١٩٥٠ قضت أولا بقبول الاستئناف الأصلي المرفوع من المطعون عليهم عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٧٨ وبالغاء هذا الحكم وبالزام الطاعنين بمبلغ الايجار المتأخر للمطعون عليهم و برفض دعوى التعويض الفرعية . وثانيا بعدم قبول الاستئناف الفرعي المرفوع من الطاعنين عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٧٧ لعدم رفع استئناف أصلي عنه فقرر الطاعنان الطعن بطريق

النقض في الحكمين الآنف ذكرهما .
 « ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم الصادر في ٥ من ابريل سنة ١٩٥٠ خالف القانون إذ قضت المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الاستئناف الفرعي دون أن يتمسك المطعون عليهم بالدفع بعدم قبوله مع أن الدفع بعدم القبول المؤسس على عدم اتصال الاستئناف الأصلي بالاستئناف الفرعي ليس من النظام العام فلا تجوز إثارته إلا لمن كان له مصلحة فيه كما أخطأ الحكم إذ بني قضاءه بعدم قبول الاستئناف الفرعي على اعدام صلته بالاستئناف الأصلي مع أن تقرير محكمة أول درجة بضم الدعويين رقم ٢٠٧٧ ، ٢٠٧٨ إحداها إلى الأخرى والفصل فيهما بحكم واحد يفيد ارتباطهما بما يحمل الاستئناف الفرعي مقبولا ولو كان الاستئناف الأصلي مرفوعا عن الحكم الصادر في إحدى الدعويين دون الأخرى .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأن الحكم بقبول أو عدم قبول الاستئناف الفرعي أمر متعلق بالنظام العام للتقاضى فلا على المحكمة إذ هي قضت من تلقاء نفسها بعدم قبوله . ومردود في شقه الثاني بأنه لما كانت الطلبات في كل من الدعويين رقمي ٢٠٧٧ ، ٢٠٧٨ متميزة عن الأخرى سببا وموضوعا مما يجعل كلا منهما مستقلة عن الأخرى وكان لا يغير من هذا النظر قرار محكمة الدرجة الأولى بضم الدعويين والفصل فيهما بحكم واحد لاتحاد الخصوم فيهما ، لما كان ذلك كان صحيحا ما قضى به الحكم الصادر في ٥ ابريل سنة ١٩٥٠ من عدم قبول الاستئناف الفرعي المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٧٧ لعدم رفع استئناف أصلي عن هذا الحكم .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ خالف القانون إذ قضى برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ في أول أبريل سنة ١٩٣٦ استناداً إلى أنه كان من المتعين على الطاعنين اثبات صحة توقيع مورث المطعون عليهم فيه مع أن المطعون عليهم وقد ادعوا بتزوير هذا العقد كان يجب أن يكفؤهم باثبات دعواهم .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن عقد أول أبريل سنة ١٩٣٦ موقع عليه بامضاء منسوب إلى مورث المطعون عليهم مع أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى والايصالات المقدمة من الطاعنين أن المورث لم يكن يوقع بامضائه عليها وهذا الذي ذهب إليه الحكم لا يفيد أنه نقل عبء اثبات التزوير من عاتق المطعون عليهم إلى عاتق الطاعنين بل يفيد أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية من الأوراق المقدمة في الدعوى سواء من الطاعنين أو من المطعون عليهم أن مورث الآخرين إنما كان يوقع بختمه لا بامضائه مما يؤيد ما ادعاه المطعون عليهم وعجز عن نفيه الطاعنان من أنه كان يجمل القراءة والكتابة .

ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو أن الحكم الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ في أول أبريل سنة ١٩٣٦ مشوب بالمسح ومخالفة الثابت بالأوراق وبالقصور ذلك أن الطاعنين قالوا في دفاعهما إنه على فرض أن مورث المطعون عليهم لم يوقع بامضائه على عقد إيجار أول أبريل سنة ١٩٣٦ فإن الطعن بتزوير هذا العقد غير منتج لعدم تأثيره في النزاع الموضوعي وهو ثبوت

أجرة إحدى الدكاكين موضوع عقد أول أبريل بمبلغ خمسة وثلاثين قرشاً بموجب ايصالات قدمها الطاعنان وتتضمن ما كانا يدفعانه إلى مورث المطعون عليهم وكان رد الحكم أن مسح هذا الدفاع واتخذ منه دليلاً على اعتراف الطاعنين بالتزوير مع أن قول الطاعنين بعدم توقيع مورث المطعون عليهم بامضائه على العقد إنما كان على سبيل الفرض الجدلي ومع أن الأجرة ثابتة من الايصالات الآتية ذكرها وقد اترح الحكم دلالتها بمقولة إن بصمة ختم مورث المطعون عليهم الموقع بها على ايصالين منها غير ظاهرة مع أنه توجد ايصالات أخرى تحمل بصمات أخرى ظاهرة لمورث المطعون عليهم وقد أغفل الحكم التحدث عنها .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود بأن الحكم قرر أنه بفرض صدور الايصالات المشار إليها من مورث المطعون عليهم فإنها لا تدل على صحة عقد الإيجار المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٣٦ ولا على حقيقة الأجرة المتفق عليها فيه وليس في هذا الذي قرره الحكم ما يخالف الثابت بالأوراق أو ينطوي على قصور في التسبيب .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ خالف القانون كما شابه البطلان لإخلاله بحق الطاعنين في الدفاع ذلك أنه قضى برد وبطلان عقد ١٥ أبريل سنة ١٩٣٩ المقدمة صورته من الطاعنين وتتضمن أن أجرة إحدى الدكاكين هي سبعون قرشاً استناداً إلى أن صورة العقد المقدم من المطعون عليهم تتضمن أجرة قدرها تسعون قرشاً لا سبعون قرشاً مع أن هذه الصورة لاحجية لها قانوناً إذ لم يوقع عليها الطاعنان كما قضى

المشار إليه اندمج في عقد أول مايو سنة ١٩٣٩
بما لم تر معه المحكمة حاجة إلى إجابة طلبهما
المشار إليه وهذا من حقها .
ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن الطعن على
غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٣٧ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة
أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد
وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين).

٢٩٧

٢٢ مايو سنة ١٩٥٢

١ - التنفيذ على عقار المدين في ظل قانون المرافعات
القديم . وجوب اعلان المدين باليوم المحدد للبيع .
اعدم اعلانه يترتب عليه بطلان الاجراءات . المادة
٥٥٢ وما بعدها من قانون المرافعات القديم .
ب - المادة ٦٠٢ من قانون المرافعات القديم .
مناط التمسك بها . هو ان يكون المدين قد أعلن يوم
البيع . اذا لم يعلن به جاز رفع دعوى اصلية بالبطلان.

المبادئ القانونية

١ - إن قانون المرافعات القديم نص
في المادة ٥٥٢ وما بعدها على أنه يجوز للدائن
الذي يبغى بيع عقار مدينه أن يستصدر حكماً
بالترخيص بالبيع بعد تكليف المدين بالحضور
أمام المحكمة الجزئية أو الابتدائية حسب
قيمة العقار وأن الحكم الصادر بالترخيص
بالبيع الذي يصدر في مواجهة المدين يجب
أن يشتمل على تعيين الجلسة التي تحدد للبيع
إذا كان الحكم صادراً من محكمة جزئية وعلى
احالة الخصام على القاضي المعين للبيع
لتعيين الجلسة التي يكون فيها البيع إذا كان
الحكم صادراً من محكمة ابتدائية ومن هذا

الحكم من تلقاء نفسه برد وبطلان العقد السالف
ذكره لتغيير مادي في مقدار الأجرة المدونة به
من غير أن يتمسك المطعون عليهم بهذا التغيير
ودون أن ينبه الطاعنين اليه فخرهما بذلك من
حق الدفاع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن
الحكم أقام قضاءه بتزوير عقد ١٥ أبريل سنة
١٩٣٩ وهو أحد العقدين المطعون فيهما بالتزوير
لا على صورته المقدمة من المطعون عليهم بل على
ما شاهدته المحكمة من تغيير في بيان مقدار
الأجرة فيه إذ غيرت كلمة تسعين إلى سبعين والمحكمة
في ذلك لم تخل بحق الطاعنين في الدفاع إذ كان
هذا العقد مقدماً منهما وكان موضوع الطعن
بالتزوير ومحل بحث الطرفين ولا على المحكمة إذ
هي استخلصت دليل التزوير المادي مما احتواه
نفس العقد من تغيير .

ومن حيث إن حاصل السبب الخامس
هو أن الحكم الصادر في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٠
مشوب بالقصور ذلك أن الطاعنين قالوا في دفاعهما
بأن عقد ١٥ / ٤ / ١٩٣٩ قد اندمج في عقد
أول مايو سنة ١٩٣٩ الذي حدد أجرى
الدكاكين المطالب بهما ولا ثالث لهما ولكن
المحكمة لم تلق بالآ إلى هذا الدفاع وأغفلت الرد
على طلب الطاعنين التحقيق أو الانتقال لمعرفة
إن كان ما استأجر ثلاثة دكاكين أم دكاكين .

ومن حيث هذا السبب مردود بأن المحكمة
بعد أن اقتنعت بتزوير العقدين المقدمين من
الطاعنين بناء على الأدلة التي أوردتها لم يبق لديها
إلا أن تقضى للمطعون عليهم بطلانهم المؤسسة
على عقد ١٥ أبريل سنة ١٩٣٩ وفي قضائها هذا
ما يفيد أنها لم تقتنع بدفاع الطاعنين بأن العقد

يبين أن القانون كفل بهذه النصوص علم المدين باليوم الذي يحدد لبيع عقاره علماً مستقلاً عما قد يصل إلى علمه من إعلانات النشر والاصق ، إذ في حالة صدور حكم بنزع الملكية من محكمة جزئية يحدد القاضي يوم البيع في مواجهة المدين حين النطق بالحكم وفي حالة صدوره من محكمة ابتدائية يجب بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥٨ أن يكون الحكم « مشتملاً على إحالة الخصام على القاضي المعين لليوم لتعيين الجلسة التي يكون فيها المزاد ... » والخصام في دعوى نزع الملكية هم بداهة طالب البيع والمدين - ولو كان المشرع لا يرى وجوب إعلان المدين باليوم الذي يحدده قاضي البيع اكتفاء بما قد يصل إلى علمه من الإطلاع على ما ينشر أو يلصق ، لما نص على وجوب إحالة الخصام على قاضي البيع ولقصر الأمر على طالب البيع يؤيد هذا أن قانون المرافعات القديم عند صدوره في سنة ١٨٨٣ كان ينص المحكمة الابتدائية دون غيرها بنظر دعوى نزع الملكية فكان نص المادة ٥٥٨ يقضي بأن يشمل الحكم بنزع الملكية إحالة الخصام على قاضي البيع لتحديد جلسة للبيع فلما بدا للشرع أن يجعل الاختصاص بنظر دعوى نزع الملكية منوطاً بقيمة العقار عدل نص المادة ٥٥٨ بذكر يتو ٩ مايو سنة ١٨٩٥ وأوجب أن يشتمل الحكم الذي يصدر في مواجهة المدين على تعيين يوم للبيع إذا كان الحكم صادراً من محكمة جزئية ، ولا مسوغ للقول بأن إحالة الخصام على

قاضي البيع لتعيين يوم للبيع إذا كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية تحمل معنى آخر أو أنها تؤدي إلى عدم لزوم إعلان المدين يوم البيع اكتفاء بما قد يصل إلى علمه من إعلانات النشر والاصق إذ فضلاً عن أن هذا القول يؤدي إلى مغايرة لا مسوغ لها بين حالتين متشابهتين فهو يصادم أصلاً من الأصول التي قررها قانون المرافعات في مادته الأولى من وجوب أن يكون كل إعلان أو إخبار بين الخصوم بورقة من أوراق المحضرين تسلم للعلن إليه شخصياً أو لمن له صفة النيابة عنه كما أن مقتضى ما نصت عليه المادة ٥٦٦ مرافعات (قديم) من حق المدين في أن يطلب من قاضي البيع زيادة اللصق أو إجراء البيع في المحل الكائن به العقار أو في غيره أن يكون المدين مخبراً باليوم المعين للبيع ، على أنه من غير المستساغ أن يكتفى المشرع في إخبار المدين باليوم المحدد لبيع العقار بما قد يطلع عليه من إعلانات تنشر أو تلصق ولا يكتفى بذلك في حالة بيع المنقول المواد ٤٤٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ مرافعات قديم ، وإذن فمن كان الطاعنون قد أقاموا الدعوى بطلب الحكم بيطلاق إجراءات البيع ورسوم المزاد واعتبار حكم إيقاع البيع كان لم يكن على أن إجراءات البيع وقعت باطلة إذ الدائنة لم تنشر عن البيع ولم تعلن ورثة المدين باليوم الذي حدد له ، بل تم النشر على أساس أن المدين المنزوعة ملكيته باق على

لمبلغ ١٦٦ م ٤٠ ج بثن أساسي قدره ١١٠ ج وإحالة الأوراق على حضرة قاضي البيوع لتحديد جلسة البيع ، وقد حددت يوماً للبيع ثم أجل مراراً للنشر ، وفي جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٤٣ دفع المدين ٥٠ ج — وبجلسة ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٣ دفع ٤٠ ج وبجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣ دفع ٢٠ ج وفي الجلسة الأخيرة تقرر تأجيل البيع لجلسة ١ فبراير سنة ١٩٤٤ لدفع باقي الدين والنشر ، وفي جلسة ١ فبراير سنة ١٩٤٤ قرر قاضي البيوع وقف الدعوى لوفاة المدين — بعد ذلك حدد البيع يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ولم يحضر أحد من ورثة المدين (الطاعنين) في ذلك اليوم ولا في الجلسات التالية التي أجل إليها البيع وبجلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٤٥ طلبت الدائنة قصر البيع على بعض الأطنان وهي ما حصل النشر عنها ، فلما نودي على المبيع لم يحضر أحد من المزايدين فطلبت الدائنة الشراء بالثن الأساسي وقدره ١١٠ ج فأوقع القاضي البيع لها — وفي ١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ رفع الطاعنون — وهم ورثة المدين — الدعوى الحالية أمام محكمة أسوان الكلية طالبين الحكم ببطالان إجراءات البيع ورسو المزاد واعتبار حكم إيقاع البيع كأن لم يكن وذلك لأن إجراءات البيع وقعت باطلة إذ الدائنة لم تنشر عن البيع ولم تعلن ورثة المدين باليوم الذي حدد له ، بل تم النشر على أساس أن المدين المتزوجة ملكيته باق على قيد الحياة رغم وقف الدعوى لوفاته — وفي ١٧ مارس سنة ١٩٤٧ قضت محكمة أسوان الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعنون — وقضت محكمة استئناف أسيوط في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠ برفض الاستئناف وتأيد الحكم ، فطعن الطاعنان في الحكم بالنقض .

« وحيث إن بما ينعاه الطاعنون على الحكم

قيد الحياة رغم وقف الدعوى لوفاته وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين أقام قضاءه على أن قانون المرافعات القديم ما كان يوجب إعلان المدين أو ورثة باليوم الذي يحدد لبيع العقار فان هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إن قانون المرافعات القديم وإن نص في المادة ٦٠٢ على أن دعاوى بطلان الإجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع تكون من اختصاص القاضي الجزئي أو القاضي المعين للبيع إلا أن للمدين الذي لم يعلن يوم البيع أن يرفع بعد حكم رسو المزاد دعوى يبطلان هذا الحكم إذ لا يتصور الزامه الزاما يترتب على الإخلال به سقوط الحق في التمسك بهذا أمام قاضي البيوع وهو لم يعلن باليوم المعين للبيع . وإذن فتمى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين بطلب بطلان الإجراءات قد أسس قضاءه على أنه على فرض وقوع بطلان في الإجراءات فانه كان يجب عليهم التمسك به أمام قاضي البيوع وفقاً لنص المادة ٦٠٢ وكان الطاعنون لم يعلنوا باليوم المحدد للبيع فان هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكم

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليها استصدرت في ٢٧ مايو سنة ١٩٤١ حكماً على مورث الطاعنين من محكمة قنا الابتدائية بنزع ملكيته من ٢٣ س ٢٣ ط ١٠ ف ويبيعها وفاء

المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدعوى مؤسسا قضاءه على أن قانون المرافعات القديم لا يوجب إعلان المدين المبيع عقاره باليوم الذى يحدد للبيع خطأ فى القانون لأن اجراءات البيع هي دعوى ، ولا دعوى دون قيام طرفيها - وأنه ليس أدل على وجوب إعلان المدين من المادة ٥٦٠ مرافعات (قديم) وما بعدها التى نصت على حق المدين فى رقابة اجراءات البيع الأمر الذى لا يتسنى له إلا إذا علم بيوم البيع لاسيما إذا لوحظ فى النزاع الحالى أن المدين توفى أثناء اجراءات البيع وأوقفت الدعوى لو فاته ثم حدد بعد ذلك يوم للبيع دون أن يعلم به الورثة (الطاعنون) وإنه إن جاز القول بأن المدين يجب عليه تتبع الاجراءات فلا يصح أن يلزم بذلك ورثته الذين لا يعلون عنها شيئا - كذلك خطأ الحكم إذ قرر أنه على فرض بطلان اجراءات البيع ، فإن الدفع بهذا البطلان كان يجب أن يقدم إلى قاضى البيوع وفقا للمادة ٦٠٢ مرافعات (قديم) ذلك بأن للمدين أن يرفع دعوى أصلية ببطلان حكم رسو المزاد ببطلان الاجراءات التى بنى عليها إذا لم يتعلق به حق للغير .

د وحيث إن قانون المرافعات القديم نص فى المادة ٥٥٢ وما بعدها على أنه يجوز للدائن الذى يبيع عقار مدينه أن يستصدر حكما بالترخيص بالبيع بعد تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة الجزئية أو الابتدائية حسب قيمة العقار ، وأن الحكم الصادر بالترخيص بالبيع الذى يصدر فى مواجهة المدين يجب أن يشتمل على تعيين الجلسة التى يحدد للبيع إذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية وعلى إحالة الخصام على القاضى الممين للبيوع لتعيين الجلسة التى يكون فيها البيع إذا كان

الحكم صادرا من محكمة ابتدائية ، ومن هذا يبين أن القانون كفل بهذه النصوص علم المدين باليوم الذى يحدد لبيع عقاره علما مستقلا عما قد يصل إلى علمه من اعلانات النشر واللق - إذ فى حالة صدور حكم نزع الملكية من محكمة جزئية يحدد القاضى يوم البيع فى مواجهة المدين حين النطق بالحكم وفى حالة صدوره من محكمة ابتدائية يجب بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥٨ أن يكون الحكم ، مشتملا على إحالة الخصام على القاضى الممين للبيوع لتعيين الجلسة التى يكون فيها المزاد . والخصام فى دعوى نزع الملكية هم بداهة طالب البيع والمدين . ولو كان المشرع لا يرى وجوب إعلان المدين باليوم الذى يحدده قاضى البيوع اكتفاء بما قد يصل إلى علمه من الاطلاع على ما ينشر أو يلصق لما نص على وجوب إحالة الخصام ، على قاضى البيوع ولقصر الأمر على طالب البيع ، يؤيد هذا أن قانون المرافعات القديم عند صدوره فى سنة ١٨٨٣ كان يخص المحكمة الابتدائية دون غيرها بنظر دعوى نزع الملكية فكان نص المادة ٥٥٨ يقضى بأن يشمل الحكم بنزع الملكية إحالة الخصام على قاضى البيوع لتحديد جلسة للبيع ، فلما بدا للمشرع ان يجعل الاختصاص بنظر دعوى نزع الملكية منوطا بقيمة العقار عدل نص المادة ٥٥٨ بذكرتو ٩ مايو سنة ١٨٩٥ وأوجب ان يشتمل الحكم الذى يصدر فى مواجهة المدين على تعيين يوم البيع إذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية ، ولا مسوغ للقول بأن إحالة الخصام على قاضى البيوع لتعيين يوم البيع إذا كان الحكم صادرا من محكمة ابتدائية تحمل معنى آخر ، أو انها تؤدي إلى عدم لزوم إعلان المدين بيوم البيع اكتفاء بما قد يصل إلى

عليه من إعلانات النشر والصلق ، إذ فضلا عن أن هذا القول يؤدي إلى مغارة لا مسوغ لها بين حالتين متشابهتين فهو يصادم أصلا من الأصول التي قررها قانون المرافعات في مادته الأولى من وجوب أن يكون كل اعلان أو أخبار بين الخصوم بورقة من أوراق المحضرين تسلّم للعلن اليه شخصيا أو لمن له صفة النيابة عنه — كما أن مقتضى مانصت عليه المادة ٥٦٦ مرافعات (قديم) من حق المدين في أن يطلب من قاضي البيوع زيادة الصلص أو اجراء البيع في المحل الكائن به العقار أو في غيره أن يكون المدين مخبرا باليوم المعين للبيع على أنه من غير المستساغ أن يكتفى المشرع في اخبار المدين باليوم المحدد لبيع العقار بما قد يطلع عليه من اعلانات نشر أو تلصق ولا يكتفى بذلك في حالة بيع المنقول (المواد ٤٤٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ مرافعات قديم) .

« وحيث إنه لذلك يتبين أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين تأسيساً على أن قانون المرافعات القديم ما كان يوجب إعلان المدين أو ورثته باليوم الذي يحدد لبيع العقار ، قد أخطأ في تطبيق القانون .

« وحيث إن قانون المرافعات القديم وإن نص في م ٦٠٢ على أن دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع تكون من اختصاص القاضي الجزئي أو القاضي المعين للبيع إلا أن للمدين الذي لم يعلن يوم البيع أن يرفع بعد حكم رسو المزاود دعوى يبطلان هذا الحكم إذ لا يتصور إلزامه — الزاماً يترتب على الاخلال به سقوط الحق — بالتمسك بهذا أمام قاضي البيوع وهو لم يعلن باليوم المعين للبيع .

« وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه

إذ أسس قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أنه على فرض وقوع بطلان في الاجراءات ، فانه كان يجب عليهم التمسك به أمام قاضي البيوع وفقاً لنص المادة ٦٠٢ . قد أخطأ كذلك في تطبيق القانون .

« وحيث إنه لذين السببين يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث بقية الأسباب .

« وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ، وقد تبين مما سبق بيانه أحقية الطاعنين في دعواهم — لذلك يتعين الحكم في الاستئناف رقم ٢٩ سنة ٢٣ قضائية استئناف أسيوط بالغاء الحكم المستأنف الصادر من محكمة أسوان الابتدائية في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٧ في القضية رقم ٤ سنة ١٩٤٧ كلى أسيوط وبطلان حكم رسو المزاود واجراءات البيع في القضية رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١ كلى قنا مع الزام المطعون عليها بمصروفات الدرجتين ومصروفات الطعن ، .

(القضية رقم ١٤٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٨

٢٢ مايو سنة ١٩٥٢

أ - خبير . تزوير . محكمة الموضوع . استدعاء الخبراء لمناقشتهم في تقاريرهم . جوازي للمحكمة لها عدم استدعائهم اذالم تر حاجة الى هذه المناقشة . المادة ٢٤٣ المرافعات .

ب - تزوير . تحقيق . محكمة الموضوع . عدم ملزوميتها باجراء تحقيق متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لاقتناعها بصحة الورقة المطعون فيها .

ج - خبير . رأى الخبير المنتدب في الدعوى . المحكمة غير مقيدة به . لها ان تأخذ بتقرير الخبير الاستشاري متى وجدت من أوراق الدعوى ما يقنعها بصحته .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات لا توجب على المحكمة استدعاء الخبراء لمناقشتهم في تقريرهم إنما تجيز لها ذلك إذا تراءى لها لزومه . وإذن فتي كانت المحكمة لم تجد بما لها من سلطة في تقدير الأدلة حاجة إلى هذه المناقشة اعتماداً على تقدير الخبير الاستشاري والمضاهاة التي أجرتها هي بنفسها والقرائن التي أشارت إليها في حكمها فإن النعي عليها مخالف للقانون على غير أساس .

٢ - للمحكمة وفقاً للمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات أن لا تجرى تحقيقاً إذا كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لاقتناعها بصحة الورقة المطعون فيها بالتزوير .

٣ - المحكمة غير ملزمة باتباع رأى الخبراء الذين ندبوا في الدعوى ولها السلطان المطلق في تقدير الأدلة وفي الأخذ بتقرير الخبير الاستشاري متى وجدت في أوراق الدعوى وفي المضاهاة التي أجرتها بنفسها ما يقنعها بصحة العقد وكانت الأسباب التي بنت عليها اقتناعها بذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما قضت به .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٩٥ سنة ١٩٤٢ كلى مصر على والده المطعون عليه الأول وطلب الحكم بالزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٥٧٤ جنيهاً و ٨٤٥ ملياً بخلاف ما يستجد من قيمة ريع نصيبه في

قطعة أرض وتثبيت الحجز التحفظي الاستحقاق الموقع على الزارعة الناتجة منها فقدم المطعون عليه الأول صورة شمسية لعقد إيجار حرر في أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ موقع عليه بامضاء منسوبة إلى الطاعن يتضمن تأجير قطعة الأرض المذكورة إلى المطعون عليه الثاني وأدخله في الدعوى طالباً منه تقديم عقد الإيجار وبجلسة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٣ حضر المطعون عليه الثاني وقدم عقد الإيجار فطعن الطاعن في العقد بالتزوير . وفي ١٥ من إبريل سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة بتدب خبير لمضاهاة خط الامضاء المنسوبة للطاعن بعقد الإيجار المذكور على ما يكون له من توقيعات رسمية أو عرفية معترف بها وعلى ما يستكنبه أمام المحكمة فقدم قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي تقريره بأن الامضاء مزورة . وحكمت المحكمة في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٥ برد وبطلان عقد الإيجار استناداً إلى تقرير خبير مصلحة الطب الشرعي وإلى عملية المضاهاة التي أجرتها المحكمة بنفسها وإلى ما تبين لها من قضية التظلم رقم ٥١٣ سنة ١٩٤٢ المرفوعة من المطعون عليه الأول عن الحجز التحفظي الذي أوقعه الطاعن على الزارعة القائمة على الأرض موضوع النزاع من أن المطعون عليه لم يذكر شيئاً عن عقد الإيجار ولم يقدمه أثناء نظر دعوى الريع إلا بعد نظر القضية في عدة جلسات . فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقيده استئنافه برقم ٣٦١ سنة ١ قضائية مصر كما استأنفه المطعون عليه الثاني والمحكمة قررت ضم الاستئنافين أحدهما إلى الآخر وحكمت في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٧ بتدب ثلاثة خبراء خطوط لاعادة الاستكتاب والمضاهاة فقدم هؤلاء الخبراء تقريرهم بأن

عقد الايجار والزام الطاعن بالمصروفات ومقابل
أتعاب المحاماة وغرامة التزوير مؤسسة حكماً
على أن الخبراء الثلاثة لم يقوموا بتنفيذ الحكم
الصادر بندبهم على الوجه الذى كان يقتضيهم
مناقشة ما جاء بالتقرير الاستشارى من
ملاحظات فنيه يستسيغها العقل — ويوافقه
عليها النظر المجرد بالنسبة للامضاءات التى اعتاد
الطاعن التوقيع بها وبعضها يشبه إلى حد كبير
الامضاء المطعون فيها وعلى أن الدفاع فى قضية
التظلم ما كان يستدعى تقديم عقد الايجار إذ
كان يدور البحث جميعه حول ما إذا كان القانون
يجيز توقيع الحجز أو لا يجيزه وعلى انه تبين
للمحكمة من القضية المذكورة ان المطعون عليه
الأول قرر للحضر وقت توقيع الحجز فى ٥
من ديسمبر سنة ١٩٤٢ فى محلج بذك مصر أن
الأطيان غير مملوكة له وأنها مؤجرة للمطعون
عليه الثانى . وعلى أن الادلة التى قدمها الطاعن
على التزوير لا تقطع فى حصوله بل قام بالعكس
من القرائن ما يدل على صحة العقد فطعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب
حاصلها أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون وخالف
الثابت فى الأوراق وشابه التناقض والقصور من
ثلاثة وجوه . الأول — إذ اعتمدت المحكمة فى
حكمها بصحة العقد على تقرير الخبراء الاستشارى
ولم تأخذ بتقرير الخبراء الثلاثة وقالت نهرياً
لذلك أنهم لم يقوموا بتنفيذ الحكم الصادر بندبهم
على الوجه الذى كان يقتضيهم مناقشة ما جاء
بالتقرير الاستشارى من ملاحظات فنية مع أن
ذلك كان يقتضيها مناقشة هؤلاء الخبراء الثلاثة
وفقاً لقانون الخبراء أو ندب خبير آخر كما
طلب ذلك المطعون عليهما ومع أن التقرير

الامضاء مزورة بطريق التقليد النظرى فقدم
المطعون عليه الأول تقريراً استشارياً من الخبير
يوسف المرزوقى بأن الامضاء صحيحة وأن
الطاعن اعتاد التوقيع فى أوضاع مختلفة وأن
الخبراء الذين ندبوا فى القضية لم يحيطوا علماً
بهذه الملاحظة وأخذ عليهم الخبير الاستشارى
تقريره أنهم قالوا فى وصف التوقيع المطعون فيه
« ورجع القلم بحلقة قوية » مع أن هذا الوصف
ينافى تقريرهم بحصول التزوير بطريق التقليد
الذى تسير فيه اليد متأنية بطيئة . وفى ١١ من
يونيه سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة باعادة القضية
إلى الخبراء الثلاثة لما لاحظته من أن المضاهاة التى
أجراها الخبير الاستشارى كانت أوسع مجالاً
من تلك التى أجراها الخبراء لكثرة الأوراق
التي أجرى عليها الخبير الاستشارى المضاهاة
والتي لم يوجه اليها الطاعن طعناً فى مذكرته
الختامية وطلبت منهم اجراء المضاهاة على
التوقيعات التى ذكرها الخبير الاستشارى فى
تقريره وبيان ما إذا كان فى جميع التوقيعات
المعروضة عليهم ما يشبه الامضاء المطعون فيها .
بحيث يمكن القول بأنها كانت محل التقليد
النظرى الذى قالوا عنه وكلفتهم بمناقشة الحجج
المسوقة من الخبير الاستشارى والذى خلص
منها إلى القول بصحة التوقيع المدعى بتزويره
فقدم الخبراء تقريرهم بأنه بفحص الامضاءات
المستجدة وجدت جميعاً صادرة من يد الطاعن
وبتطبيقها فنياً على الامضاء المطعون فيها ظهر
انها مختلفة عنها اختلافاً كلياً فى جميع حركات
القلم وسير الحروف واتجاهاتها مما يدل على أن
امضاء العقد لم تصدر من يد الطاعن — وفى
٦ من ابريل سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول
الاستئناف شكلاً والغاء الحكم المستأنف وصحة

الاستشارى هو من عمل الخصم وليس له حجية فضلا عن بطلانه لحصوله في غير مواجهة الخصوم ومخالفته للثابت في الأوراق من قرائن وأدلة قاطعة في حصول التزوير . والوجه الثاني - إذ استندت المحكمة إلى أن الأدلة التي قدمها الطاعن على تزوير العقد لا تقطع في تزويره بل قام بالعكس من القرائن ما يدل على صحته مع أنها لم تجب الطاعن إلى ما طالبه من إحالة الدعوى على التحقيق لإثباتها بالبينة ولم تبين أية قرينة على صحة العقد حتى يمكن مناقشتها وأغفلت دلالة القرائن التي أشار إليها الحكم الابتدائي وهي عدم تقديم عقد الإيجار في دعوى التظلم وعدم تقديمه في دعوى الريع إلا بعد نظرهما في عدة جلسات وكلها قرائن لمصلحة الطاعن . والوجه الثالث - إذ بنت المحكمة حكمها على ملاحظته ولاحظه الخبير الاستشارى من أن الطاعن ما كان يلتزم قاعدة معينة في كتابة توقيعاته فكان يكتبها تارة بالزيادة وتارة بالنقص وعلى أشكال مختلفة وان العين المجردة تلاحظ هذه الظاهرة في توقيعاته مع أن الزيادة والنقص ليسا دليلا على صحة التوقيع وإنما تتحقق صحة التوقيع أو تزويره بواسطة أهل الخبرة وهو ما اتبعته المحكمة ثم تجاهلته .

ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة بجميع وجوها أولا بأن المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات لا توجب على المحكمة استدعاء الخبراء لمناقشتهم في تقريرهم وإنما تجيز لها ذلك إذا تراءى لها لزومه ولم تجد المحكمة بما لها من سلطة في تقدير الأدلة حاجة إلى هذه المناقشة اعتماداً على التقرير الاستشارى والمضاهاة التي أجرتها هي بنفسها والقرائن التي أشارت إليها في حكمها وليس على المحكمة حرج في التعويل على التقرير الاستشارى باعتباره من أوراق الدعوى متى كانت قد اطمأنت

إليه وقد اطلع عليه الطاعن وأفسح له مجال الرد عليه ومناقشته . ومردود ثانياً - بأن للمحكمة وفقاً للمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات أن لا تجرى تحقيقاً إذا كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لاقتناعها بصحة الورقة كما هو الحال في الدعوى إذ يبين مما قرره الحكم أن المحكمة بعد أن أطرحت تقارير الخبراء وأخذت بتقرير الخبير الاستشارى سردت الأدلة التي قدمها الطاعن على التزوير وردت عليها وخلصت بما لها من سلطة التقدير إلى القول بأن هذه الأدلة لا تقطع في تزوير العقد بل قام بالعكس من القرائن ما يدل على صحته فليس إذن صحيحاً ما ينعاه الطاعن من أن المحكمة لم تبين القرائن على صحة العقد لأن هذه القرائن واردة في الحكم ومنها تمسك المطعون عليه الأول بعقد الإيجار عند توقيع الحجز على القطن بالمحجج في ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ واقتضاره على تأجيله حصته إلى مدرسة الزراعة المتوسطة دون حصته الطاعن . ومردود ثالثاً - بأن المحكمة غير ملزمة باتباع رأى الخبراء الذين ندبوا في الدعوى ولها السلطان المطلق في تقدير الأدلة وفي الأخذ بتقرير الخبير الاستشارى متى وجدت في أوراق الدعوى وفي المضاهاة التي أجرتها بنفسها بصحة العقد وكانت الأسباب التي بنت عليها اقتناعها بذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما قضت به كما هو الحال في الدعوى .

(القضية رقم ١٨٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٩

٢٢ مايو سنة ١٩٥٢

١ - وصية . استخلاص المحكمة من أدلة مسوغة أن العقد موضوع النزاع هو في حقيقة وصية لبيع . النمي عليها الخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .

ب - وصية صدرت من موسى توفى قبل العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . عدم سريان أحكامه على هذه الوصية .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة إذ استخلصت من التحقيق الذي أجرته صدور العقد إلى الطاعن من والده في مرضه الأخير بغير مقابل إثارة له على بناته المطعون عليهن ومن احتفاظ المتصرف في العقد بحق الانتفاع بالعقارات موضوع التصرف طوال حياته ومن اشتغال العقد على منقولات المورث ومواشيه ومن بنس الثمن المسمى في العقد إذ استخلصت من هذه القرائن مجتمعة أن العقد في حقيقته وصية لا بيع لم تتجاوز سلطتها في تقدير الأدلة وفي استنباط نية العاقدين ومن ثم يكون تعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

٢ - متى كان التصرف الذي اعتبرته المحكمة وصية قد صدر من المتصرف الذي توفى قبل العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فإن أحكام هذا القانون لا تسرى عليه .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليهن طالبا الحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر له من والده مورث الطرفين في ٣ / ١٢ / ١٩٣٧ ببيع ٦ ف و ٤ ط و ٢٢ س ومنزل بثمن مقداره ٧٠٠ ج أقر البائع بقبض ٥٠٠ ج منه وتنازل له عن ٢٠٠ ج وحفظ

لنفسه حق الانتفاع بربع الأطنان وسكنى المنزل مدة حياته فدفع المطعون عليهن بأن العقد في حقيقته وصية وأنه حرر في مرض موت البائع وقبل وفاته بيوم واحد وبغير مقابل فأصدرت المحكمة حكما تمهيدا باحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفي هذا الدفوع وبعد تنفيذ هذا الحكم قضت برفض الدعوى لما ثبت لديها من انصراف نية المورث إلى الوصية لولده الطاعن إثارة له على بناته المطعون عليهن فاستأنف الطاعن هذا الحكم وفي ٢٣ / ٤ / ١٩٥٠ قضت محكمة شبين الكوم بتأييده فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة وجوه الأول إذ كيف العقد بأن حقيقته وصية مع أنه عقد بيع منجز باع البائع بمقتضاه الرقبة في الأطنان والمنزل واحتفظ لنفسه بحق الانتفاع بهما طوال حياته وفي نظير ذلك تنازل عن مائتي جنيه من الثمن وأنه لو صح ما ذهب إليه الحكم من أن ثمننا لم يدفع لكان الوصف القانوني الصحيح للعقد هو أنه هبة مستترة في صورة عقد بيع وهي جائزة قانوناً ، والوجه الثاني إذ استدل الحكم باستمرار وضع يد البائع على العقارات المباعة على أن العقد وصية وبذلك خلط بين الوصية وبين بيع الرقبة بيعاً منجزاً وبيع المنفعة بيعاً مؤجلاً إلى ما بعد وفاة البائع .

« ومن حيث إن هذين الوجهين مردودان بأن المحكمة إذ استخلصت من التحقيق الذي أجرته صدور العقد إلى الطاعن من والده في مرضه الأخير بغير مقابل إثارة له على بناته المطعون عليهن ومن احتفاظ المتصرف في العقد بحق

تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً، وكانت المادة ٢٤٢ تنص على أنه يجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل مانع لأحدهم وحسب أن يوقع على مسودة الحكم، وكانت المادة ٢٤٩ تنص على أنه يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه . . . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلانه . وكان مفاد ذلك كله أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى ، فوقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق به وجب اثبات ذلك في الحكم وإلا لحقه البطلان . لما كان ذلك . وكان أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى لم يحضر تلاوة الحكم المطعون فيه وحل قاضى آخر محله وكان الحكم خلواً من بيان أن القاضى الذى لم يحضر النطق به قد اشترك في المداولة فيه ووقع على مسودته ، وكان هذا البيان جوهرياً على ما سبق بيانه فان هذا الحكم يكون مشوباً بالبطلان مما يستوجب نقضه .

المحكم

« من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين

الانتفاع بالعقارات موضوع التصرف مآل حياته ومن اشتغال العقد على منقولات المورث ومواشيه ومن يخس الثمن المسمى في العقد إذ استخلصت من هذه القرائن مجتمعة أن العقد هو في حقيقته وصية لم تجاوز سلطتها في تقدير الأدلة وفي استنباط نية العاقدين ومن ثم يكون تعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

« ومن حيث إن حاصل الوجه الثالث هو أنه مع اقتراض صحة ما ذهب إليه الحكم من أن العقد - في حقيقته وصية لا يبيع فقد كان يتعين الحكم بصحته في ثلث مال الموصى عملاً بالمادة ٢٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن التصرف موضوع النزاع صدر من مورث الطرفين الذى توفى قبل العمل بالقانون المشار إليه فلا تسرى أحكامه على هذا التصرف .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعين رفضه . »

(القضية رقم ١٨٩ سنة ٢٠ ق برئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحى ومحمد نجيب أحمد وأحمد المروسي المستشارين)

٣٠٠

٢٢ مايو سنة ١٩٥٢

حكم . كيفية إصداره . وجوب أن يبين في الحكم أن القاضى الذى لم يحضر النطق به قد اشترك في المداولة فيه ووقع على مسودته والا كان باطلاً . المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ من قانون المرافعات .

المبدأ القانونى

لما كانت المادة ٢٣٩ من قانون المرافعات

من الحكم المطعون فيه تحصل في أن الطاعن استأجر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ من محمد مصطفى درهوش قطعة أرض قضاء بيدر الزقازيق لاستعمالها (شادرا) لبيع الخضر والفاكهة بأجر لوحظ فيه أن المستأجر التزم بإحاطة الأرض بسور من البناء وإقامة المنشآت اللازمة للشادر على أن تصبح المباني دون الأخشاب ملكا خالصا لذلك عند انتهاء الاجارة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وفي ١٤ من فبراير ١٩٤٤ باع المالك إلى المطعون عليه قطعة الأرض بما عليها من مبان يعقد عرفي حكم بصحته في الدعوى رقم ٣٥٢ سنة ١٩٤٤ كلى الزقازيق وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ اغلق الشادر تنفيذا لحكم جنائي صادر على الطاعن في المخالفة رقم ٢٣ سنة ١٩٤٥ الزقازيق وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٤٥ طلب المطعون عليه إلى رئيس نيابة الزقازيق إذنا بفتح الشادر لاستعماله الشخصى متعهدا بعدم تمكين المخالف (الطاعن) منه فاذن له بذلك في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وقد نفذت الادارة امر النيابة قبل يوم ٢٦ منه وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ قدم وكيل الطاعن الشكوى رقم ٦٣٩ سنة ١٩٤٥ ادارى بندر الزقازيق وقال فيها إن الخبير المعين من قبل الطاعن لحراسة الشادر اخبره بأن المطعون عليه حضر اليه مع ثلاثة أشخاص يريدون إخراج رجال الطاعن وقد حقق البوليس هذه الشكوى وفي ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ رفع الطاعن إلى محكمة بندر الزقازيق الدعوى رقم ٨٤٦ سنة ١٩٤٥ على المطعون عليه مدعيا أنه في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥ حاول هو وعدة أشخاص الاستيلاء بالقوة على الشادر ثم في اول مارس سنة ١٩٤٥ تمكن بقوة أعوانه من هدمه على ما كان به من بضائع وأدوات ولذا فهو يطلب استرداد حيازته

له وفي ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى . فاستأنف الطاعن وفي ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ حكم بالغاء الحكم المستأنف وبرد الحيازة إلى الطاعن فطعن فيه المطعون عليه بطريق النقض . وفي ١٢ يونيو سنة ١٩٤٧ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه فعجل الطاعن نظر استئنافه فقضت المحكمة الاستئنافية في ١٧ يناير سنة ١٩٥٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن فيه الطاعن بطريق النقض .

ومن حيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه مشوب ببطلان جوهرى لمخالفته المادتين ٣٢٩ و ٣٤٢ من قانون المرافعات إذ الاستاذ محمد حسن النجار القاضى لم يكن ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة بجلسته ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى يجوز له أن يشترك فى المداولة أو أن يكون ضمن الهيئة التى أصدرت الحكم .

ومن حيث إنه يبين من المصلحة الصور الرسمية لمحاضر جلسات القضية رقم ٤٤/١٩٤٦ س الزقازيق المطعون فى حكمها انه فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ عقدت الجلسة برئاسة الأستاذ أبوبكر صادق وكيل المحكمة وعضوية القاضيين أديب نصر وأحمد طلبة مسعد وبعد أن سمعت المرافعة قررت التأجيل للحكم لثلاثة أسابيع وأذنت بتقديم مذكرات فى الأسبوعين الأولين ، وبجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ عقدت الجلسة برئاسة القاضى أديب نصر وعضوية القاضيين عبد القادر عفيفى وأحمد صبيح وقررت مد أجل الحكم لأسبوعين لتعذر المداولة بسبب اعتذار رئيس الدائرة عن الحضور فى اليوم المذكور واعتبرت النطق بهذا إعلانا للطرفين وبجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ عقدت الجلسة برئاسة رئيس المحكمة أحمد مختار

٣٠١

٢٢ مايو سنة ١٩٥٢

نقض . طعن . توكيل المحامي المقرر بالطعن بالنقض مقصور على انايته في الحضور عن الطاعن أمام محكمة الاستئناف ولا يخوله الطعن بطريق النقض . عدم قبول الطعن شكلا لتقريره من غير ذي صفة .

المبدأ القانوني

مضى كان توكيل المحامي المقرر بالطعن بطريق النقض مقصوراً على انايته في الحضور عن الطاعن أمام محكمة الاستئناف في الاستئناف المرفوع منه على المطعون عليه الأول ولا يخوله الوكالة عنه في التقرير بالطعن بالنقض ، فان طعن المحامي المذكور بالنقض نيابة عن موكله يكون غير مقبول شكلاً لتقريره من غير ذي صفة .

المحكم

ومن حيث ان التقرير بالطعن قدم إلى قلم كتاب هذه المحكمة في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ من الأستاذ البير تاجر المحامي نائباً عن الأستاذ محمد توفيق رضوان المحامي بوصفه وكيلاً عن الطاعن بمقتضى التوكيل المصدق عليه من مكتب توثيق قليوب في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠ برقم ٧١ سنة ١٩٥٠ ولما كان هذا التوكيل مقصوراً على اناية الأستاذ محمد توفيق في الحضور عن الطاعن أمام محكمة استئناف مصر في الاستئناف المرفوع منه على المطعون عليه الأول ولا يخوله الوكالة عنه في التقرير بالطعن بطريق النقض . لما كان ذلك فان الطعن يكون غير مقبول شكلاً لتقريره من غير ذي صفة .

(القضية رقم ٢٧٤ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية

السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد الحميد وشاحي ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين)

وعضوية القاضيين أديب نصر واحمد صبيح وقررت المحكمة مد أجل الحكم لأسبوعين لتعذر المداولة بسبب تغيب أعضاء الدائرة الثانية بالانتخاب . وبجلسة ١٧ يناير سنة ١٩٥٠ صدر الحكم من الدائرة المشكلة برئاسة الأستاذ أبوبكر صادق وكيل المحكمة وعضوية القاضيين أديب نصر ومحمد حسن النجار .

ومن حيث إنه لما كانت المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً وكانت المادة ٣٤٢ تنص على أنه يجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل مانع لأحدهم وجب أن يوقع على مسودة الحكم وكانت المادة ٣٤٩ تنص على أنه يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلانه وكان مفاد ذلك كله أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهري . فوقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق به . وجب إثبات ذلك في الحكم والالحقه البطلان . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه خلواً من بيان أن القاضي أحمد طلبه مسعد والذي حل محله الأستاذ محمد حسن النجار القاضي عند النطق به قد اشترك في المداولة فيه ووقع على مسودته وكان هذا البيان جوهرياً على ما سبق بيانه فان الحكم يكون مشوباً بالبطلان مما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .

(القضية رقم ٢٤٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي المستشارين)

٣٠٢

٢٩ مايو سنة ١٩٥٢

١ - حكم . أخذه بتقرير الخبير . أسباب التقرير تعتبر مكملة لأسباب الحكم .

ب - تقادم خمس . شرط كسب الملكية بالتقادم الخمسي مع السبب الصحيح وحسن النية . ان يكون واضع اليد مستندا في حيازة العقار الى تصرف قانوني يجعل وضع يده حلالا سليما من شبهة الغصب . تقرير الحكم أن المقدار المتنازع عليه لا يدخل في عقود ملك الطاعنات كما طبقها الخبير . ترتيبه على ذلك نفي الادعاء باكتساب الملكية بالتقادم الخمسي . لا خطأ .

ج - تقادم . تملك بالتقادم بالمدة الطويلة . واقعة مادية . تجري المحكمة لها من الأوراق التي بين يديها . لا مخالفة في ذلك لقواعد الاثبات .

د - وضع يد . وضع يد المدة الطويلة . احالة الدعوى على التحقيق لاثباته . ليس حقا للخصوم يتحتم على المحكمة اجابته في جميع الأحوال .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أنها اطلعت على تقرير الخبير ومحاضر أعماله وتحققت من أنه انتقل إلى العين محل النزاع وعابنها وسمع أقوال الطرفين وحقق دفاعهما واطلع على مستنداتها وطبقها على الطبيعة ثم أخذت بالنتيجة التي انتهى إليها وذكرت في حكمها أنها تأخذ بهذا التقرير للأسباب التي أوردها فيه وكان في اعتماد المحكمة لتلك الأسباب المدونة في تقرير الخبير الذي يعتبر متما للحكم ما يكفي لتسبيب قضائها . فإن ما تعزوه الطاعنات إلى الحكم من قصور يكون على غير أساس .

٢ - متى كانت المحكمة إذ قررت أن

الأطيان محل النزاع لا تدخل في متناول عقود الطاعنات كما ثبت من تطبيقها بمعرفة الخبير ورتبت على ذلك نفي الادعاء باكتساب ملكيتهن للزيادة التي يضمن يدهن عليها بالتقادم القصير مع السبب الصحيح وحسن النية فإنها لم تخالف القانون إذ السبب الصحيح في تملك العقار بالتقادم الخمسي هو كل تصرف قانوني يستند إليه واضع اليد في حيازة العقار ويجعل وضع يده حلالا سليما من شبهة الغصب الأمر الذي لم يتوافر في سند الطاعنات .

٣ - متى كان النزاع بين الطرفين قد دار على التملك بوضع اليد المدة الطويلة وهو واقعة مادية للمحكمة أن ترجع في تحريها إلى ما بين يديها من عقود وأوراق لتتخذ منها ما قد تفيده من دلالة على ثبوت وضع اليد أو نفيه فليس فيما تجريه المحكمة من ذلك مخالفة لقواعد الاثبات .

٤ - إن إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات وضع اليد المدة الطويلة ليست حقا للخصوم يتحتم على المحكمة اجابته بل ان لها أن ترفض هذا الطلب متى رأت أن إجابته غير متتجة وأن لديها من العناصر ما يكفي للفصل في هذا الادعاء .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه تتحصل في أن المطعون عليهم رفعوا على الطاعنات وآخرين دعوى أمام محكمة المنيا الابتدائية قيدت بجدولها تحت رقم ١٩٤٤/٣ كلى

سمعت المحكمة أقوال طرفي الخصومة قضت برفض دعوى المطعون عليهم فاستأنفوا هذا الحكم ، فقضت محكمة الاستئناف في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بنذب الخبير السابق ندبه من محكمة أول درجة لإجراء المأمورية الميئنة بأسباب حكمها - وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى ١ ف و ٧ ط و ١٢ س المدينة بصحيفة افتتاح الدعوى وتقرير الخبير المتدب فيها ومحاضر أعماله مع كف المنازعة والتسليم وألزمت الطاعنات ومن معهن متضامنين بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين ، تأسيساً على أنه ثبت لها في تقرير الخبير أن بأرض المطعون عليهم عجزاً مقداره ١ ف و ١١ ط و ٨ س منه ١ ف و ٧ ط و ١٢ س اغتصبه الطاعنات ومن معهن وأن ما يوضع الطاعنات يدهن عليه يزيد عما هو وارد في عقودهن وما كان يملكه البائعون اليهن فطعنن الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليهم دفعوا بعدم قبول الطعن تأسيساً على أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه . أنه صدر لمصلحة المطعون عليهم المستأنفين - على أربعة عشر - مستأنف عليهم - وكان الطعن قد رفع من خمسة منهم . وقد وجه الطعن من هؤلاء إلى المطعون عليهم دون إدخال باقي الخصوم الذين كانوا خصوماً في الدعوى رغم أن الحكم قد صدر على جميع الخصوم فكان من المتعين على الطاعنات أن يوجهن الطعن إلى جميع الخصوم الأصليين الذين كانوا محتصمين على اعتبار أنهم غاصبون للقدر المتنازع عليه ، لما كان ذلك كان الطعن غير مقبول شكلاً .

طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ١ ف و ١١ ط و ٨ س وكف منازعة الطاعنات والتسليم وبنوا دعواهم على أنهم يملكون بمقتضى عقد بيع مسجل في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٢٩ صادر لهم من عرفان (باشا) سيف النصر وآخرين ١٤ ف و ٢ ط و ١٤ س كاتبة بحوض سيسكو ٧ قطعة رقم ١ . وأن الطاعنات وبقية المدعى عليهم اغتصبوا من هذه الأرض القدر المطالب به وأضافوه إلى ملكهم بغير حق . وأنكر الطاعنات ومن معهن الاغتصاب . وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة تمهيداً بنذب خبير للانتقال إلى الأرض موضوع النزاع ومعاينتها وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وتحقيق وضع اليد وسببه وتاريخه ومدته إن وجد . وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً أثبت فيه أن بأطيان المطعون عليهم الكاتبة بحوض سيسكو رقم ٧ عجزاً قدره ١ ف و ١١ ط و ٨ س وأن بأطيان المدعى عليهم ومنهم الطاعنات زيادة قدرها ١ ف و ٧ ط و ٨ س هي من ملك المطعون عليهم وأن الطاعنات وباقي المدعى عليهم اغتصبوها في سنة ١٩٣٨ قبيل عملية المساحة الحديثة وذلك بواسطة نقل الحد الفاصل بين أطيانهم وأطيان المطعون عليهم . فعيب الطاعنات عمل الخبير بحجة أنه لم يباشر المأمورية في مواجهة ستة من المدعى عليهم يملكون في نفس الحوض والقطعة ١ ف و ١٢ ط بموجب عقد بيع مسجل فأعيدت المأمورية إلى الخبير لمباشرتها على ضوء العقد المشار إليه . ثم قدم الخبير تقريراً أثبت فيه أن بأطيان المدعى عليهم - ومنهم الطاعنات - زيادة قدرها ١ ف و ٧ ط و ١٢ س وزعها عليهم الخبير حسب البيان المدون في تقريره - وبعد أن

حوض سيسكو رقم ٧ في حين أن الحوضين متجاوران وقد يكون هذا العجز وتلك الزيادة حصلاً بنقل أى حد من الحدود بحسن نية من جانب طرفي الخصومة .

« ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أثبتت في حكمها أنها اطّلت على تقرير الخبير ومحاضر أعماله وتحققت من أنه انتقل إلى العين محل النزاع وعانها وسمع أقوال الطرفين وحقق دفاعهما واطّلع على مستنداتها وطبقها على الطبيعة ثم أخذت بالنتيجة التي انتهى إليها وذكرت في حكمها أنها تأخذ بهذا التقرير للأسباب التي أوردها فيه وكان في اعتماد المحكمة لتلك الأسباب المدونة في تقرير الخبير الذي يعتبر متمماً للحكم ما يكفي لتسبيب قضائها — لما كان ذلك كان ماتعزوه الطاعنات إلى الحكم من قصور لا مبرر له . أما ما يزعمه من أن الحكم أغفل مصير الـ ١٩ ط و ٤ س المشار إليها في سبب الطعن فردود بأن الحكم استناداً إلى تقرير الخبير أثبت أن هذا القدر يقع في غير حوض النزاع ولا شأن له بموضوع الخصومة .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ دفعت الطاعنات دعوى المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف بأن الخبير المنتدب منها اعتمد في بيان أصل الملكية على الكشف الرسمية السابقة على عملية المساحة الحديثة الحاصلة في سنة ١٩٣٨ في حين أن هذه الكشف أصبحت ملغاة ولا يعول عليها بل العبرة بالمساحة الحديثة لأنها خضت أسباب الملكية وطبقها على الطبيعة . ودفعن أيضاً بأنهن تملكن تلك المقادير بمضى المدة المكتسبة للملكية

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بان القانون ترك لرافع الطعن الحرية في اعلان من يختارهم من الخصوم إلا في حالات معينة أوجب فيها اختصاص أشخاص مخصوصين وليس منها حالة الدعوى فلا على الطاعنات إذ هن لم يعلن من كان في صفهن وحكم عليهم مثلهن بطلبات المطعون عليهم .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إنه بنى على ثلاثة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة القاضي برفض دعوى المطعون عليهم استناداً إلى ما أورده من أسباب تبرر عدم الأخذ بتقرير الخبير الذي ندبته ، شابه قصور في التسبيب ذلك بأن محكمة الاستئناف إذ عينت في الدعوى نفس الخبير السابق ندبه من محكمة أول درجة وأخذت بتقريره الذي قال فيه إن هناك زيادة في أرض الطاعنات قدرها ١ ف و ٧ ط و ١٢ س وأن هناك زيادة في أرض المطعون عليهم بحوض آخر مقدارها ١٩ ط و ٤ س وأنها ليست عوضاً عن العجز في حوض سيسكو رقم ٧ . مكتفية في حكمها بالقول بأنها « ترى الأخذ بتقرير الخبير ، مع أنه كان من المتعين عليها أن تورد عناصر البحث المنتجة لقضائها والتعليل الصحيح المؤيد بالأدلة المستمدة من محاضر أعمال الخبير في بنه حكمها ليكون مستوفياً بذاته كافة مقوماته هذا فضلاً عن أن الحكم أغفل بحث مصير الـ ١٩ ط و ٤ س التي وجدت زيادة تحتم يد المطعون عليهم بغير سند وقال عنها الخبير إنها لا دخل لها في العجز الحاصل في أطيان المطعون عليهم في

سواء الطويلة أو القصيرة فكان رد الحكم على هذين الدفعين ، أما الدفع الأول - لا محل له لأن المساحة الحديثة اعتمدت على وضع اليد الفعلي للطاعنات ومن معهن وذلك بعد الوقت الذي دخل فيه في القدر محل النزاع في وضع يدهم ، . وقال عن الدفع الثاني ، إنه لا محل لاحتجاج المستأنف عليهم (الطاعنات) بأنهن تملكن القدر محل النزاع بمعنى المدة المكسبة للملكية سواء الطويلة أو القصيرة كما قرروا وذلك لأن التقادم المكسب بالمدة القصيرة مع السبب الصحيح وحسن النية لا محل له لأن الجزء محل النزاع غير داخل في متناول عقودهم كما ثبت من تطبيقها بمعرفة الخبير على الطبيعة والتقادم المكسب بالمدة الطويلة وهي ١٥ سنة قبل إقامة الدعوى المستأنفة بتاريخ ٢٨ و ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٣ باضافة وضع يد البائعين اليهم إلى وضع يدهم من تاريخ العقد غير متوافر كما هو ثابت بالقرائن القاطعة المستمدة من محاضر أعمال الخبير المنتدب من هذه المحكمة وعلى الأخص أقوال عمدة نزلة البدرمان المستجوب بها والاحكام الثلاثة وعقدي الايجار المبين بها أن المستأنفين (المطعون عليهم) كانوا يضعون اليد على أطيانهم في الحوض محل النزاع كاملة إلى نهاية سنة ١٩٣٥ بما يدل على أن وضع يد المستأنف عليهم (الطاعنات) على الزيادة السابق ذكرها لم يحصل إلا بعد ذلك ، ويبين من هذا الذي أورده الحكم رداً على الدفعين المشار اليهما أن المحكمة سلمت بأن وضع يد الطاعنات على الأرض محل النزاع كان سابقاً على سنة ١٩٣٨ وهو تاريخ عملية المساحة الحديثة بما كان يقتضى أن تحقق المحكمة وضع يد الطاعنات ومدته السابقة خصوصاً وأنهن طلبن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الواقعة أما ما قرره المحكمة

من أن شروط كسب الملك بوضع اليد المدة القصيرة أو الطويلة غير متوافرة ارتكناً على أقوال العمدة الميمنة بمحاضر أعمال الخبير فبعبه أن هذه الأقوال مطعون عليها إذ هو الذي كان يستأجر هذه الأطيان من البائعين إلى المطعون عليهم ثم من الآخرين بعد شرائهم ، بما كان لا يجوز معه الاحتجاج عليهن بأقواله في هذا الخصوص ، أما الأحكام التي استند اليها المطعون عليهم فإنها لا تنهض دليلاً على الملكية في هذا الحوض إذ هي أحكام عن إيجار متأخر في ذمة العمدة للمطعون عليهم أما عقود الايجار فهي محتملة الاصطناع خصوصاً وأنها غير ثابتة التاريخ مما كان لا يصح معه الاستناد إليها ، وأنه من ناحية أخرى فإن المحكمة لم تلق بالآ إلى دفاع الطاعنات بأنهن تملكن بالتقادم الخسئ وبالسبب الصحيح استناداً إلى العقد المؤرخ في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ووضع اليد الهادي الظاهر حتى سنة ١٩٤٣ ، كما أن المحكمة رغبة منها في قطع المدة القصيرة واعتبارها غير منطبقة على حالة الدعوى استندت إلى عريضة حررت في سنة ١٩٣٨ قال عنها الخبير والعمدة إنها قدمت من المطعون عليهم بالشكوى من عجز أطيانهم غير أنها لم تحقق لسبب غير معلوم في حين أن هذه العريضة لأثر لها في ملف الدعوى ولو كانت صحيحة لما عجز المطعون عليهم عن تقدير صورة رسمية منها أو دليل رسمي عنها - وبذلك يكون الحكم إذ انساق وراء هذه الروايات التي لا دليل عليها وإذ لم يستجب إلى طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع يد مورث الطاعنات ومدته وسببه - قد أخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع مشتملاته مردود : أولاً بما قرره الحكم - أخذ بما انتهى إليه خبير الدعوى - بعد فحص مستندات

أحالتها العمدة على ضابط النقطة الذي أشار عليهم بالالتجاء إلى القضاء وإلى أن الخبير أثبت بمحضر أعماله المؤرخ في ١٣/٣/١٩٤٩ أنه اطلع بمصلحة المساحة بمديرية أسيوط على دفاتر الميزانية للمساحة الحديثة فبين أنه مذكور بها أن المطعون عليهم قدموا شكوى لمصلحة المساحة بعد عملية المساحة الحديثة عن العجز في وضع يدهم — ومن ثم يكون ما تنعاه الطاعنات على الحكم في هذا الخصوص من بطلان في الاسناد غير صحيح ، كذلك غير صحيح أن الحكم بني على هذه العريضة القول بانقطاع مدة التقادم كما زعمت الطاعنات إذ هو إنما أشار إليها في معرض الاستدلال على بدء وقوع الاغتصاب من جانب الطاعنات ومن معهن .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم إذ رفض طلب الطاعنات إحالة الدعوى إلى التحقيق ليتبين وضع يدهن ومن معهن على ما يملكه لمدة تزيد على العشرين عاماً بحجة أن الخبير أثبت في تقريره أنه سمع أقوال شهود الطرفين مع أن سماع الشهود وتقدير شهادتهم لا يجوز التعويل فيه على رأى الخبير — إذ فصل الحكم ذلك أخل بحق الطاعنات في الدفاع .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة لم تؤسس قضاءها برفض طلب الإحالة على التحقيق على أن الخبير سمع أقوال بعض الشهود ولم يأخذ بها بل أقامته بصفة أساسية على ما ثبت لها من المستندات المقدمة إليها وهي الأحكام الثلاثة السابق الإشارة إليها وعقد الإيجار من أن المطعون عليهم كانوا يضعون اليد على أطيانهم في الخوض محل النزاع كاملة إلى نهاية سنة ١٩٣٥

ملكية كل من الطرفين المتنازعين من عدم الاعتداد بكشوف المساحة الحديثة لأنها حصلت بعد وقوع الاغتصاب ، ومن ثم لا تكون لها أية حجة في اثبات الملكية ، ومردود ثانياً — بأن المحكمة إذ قررت بأن الجزء محل النزاع لا يدخل في متناول عقود الطاعنات كما ثبت من تطبيقها بمعرفة الخبير ورتبت على ذلك نفي الادعاء باكتساب ملكيتهن للزيادة التي يضعن يدهن عليها بالتقادم القصير مع السبب الصحيح وحسن النية لم تخالف القانون ، إذ السبب الصحيح في تملك العقار بالتقادم الخمسي هو كل تصرف قانوني يستند إليه واضع اليد في حيازة العقار ويجعل وضع يده حلالاً سليماً من شبهة الغصب الأمر الذي لم يتوافر في سند الطاعنات ، ومردود ثالثاً — بأن النزاع بين الطرفين دار أخيراً على التملك بوضع اليد المدة الطويلة وهو واقعة مادية للمحكمة أن ترجع في تحريها إلى ما بين يديها من عقود وأوراق لتستمد منها ما قد تفيد من دلالة على ثبوت وضع اليد أو نفيه وليس فيما تجريه المحكمة من ذلك مخالفة لقواعد الإثبات . ومردود رابعاً — بأن إجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة ليست حقاً للطاعنات يتحتم على المحكمة إجابتهن إليه بل أن لها أن ترفضه إذا رأت أن إجابته غير منتجة وأن لديها من العناصر ما يكفي للفصل في هذا الادعاء كما هو الحال في الدعوى ومردود أخيراً بأن الحكم استند فيما ذكره عن العريضة المشار إليها إلى ما قرره وكيل الطاعنات من أن المطعون عليهم سبق لهم أن قدموا إلى العمدة شكوى في سنة ١٩٣٨ ضد حسن زعفراني مورث بعض الطاعنات عن نقل الحد الفاصل بين طرفي الخصومة

بما يدل على أن وضع يد الطاعنات على الزيادة لم يحصل إلا بعد ذلك .

« ومن حيث إنه لما تقد، يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه » .

(القضية رقم ١١٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المطلب خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

٣٠٣

٢٩ مايو سنة ١٩٥٢

١ - اهلية . بيع عقار مملوك للقاصر صدر من الوصي بعد الاذن به المجلس الحسبي . صحيح قانوناً متى كان الوصي قد التزم حدود الاذن . التصديق على البيع من المجلس الحسبي بعد حصوله غير لازم . المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية .

ب - تسجيل . بيع . صدور عقد يبيع عن عقار واحد الى مشتريين مختلفين . الأفضلية للاسبق منهما في التسجيل . لا يغير من هذه القاعدة ادعاء المشتري المتأخر في التسجيل ان عقد المشتري الآخر كان بطريق التواطؤ مع البائع .

ج - وارث . استشاف . حكم قضى بإثبات التعاقد عن بيع منسوب صدوره الى المورث . استشافه من بعض الورثة دون البعض الآخر . الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى عن جميع المقدار المدعى ببيعه ولم يقتصر على حصة الورثة الذين استأنقوا . لا مخالفة في ذلك لقانون . الورثة يمثلون بعضهم بعضاً فيما هو لمصلحة التركة .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى إثبات صحة البيع في خصوص المقدار المبيع من المطعون عليها الثانية بصفتها

وصياً على أولادها القصر إلى الطاعنين قد استند إلى أن البيع حتى مع افتراض أن المجلس الحسبي قد أذن للوصية به لا يتم قانوناً إلا بعد تصديق المجلس عليه بعد حصوله ، فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن للوصي أن يبيع على القصر من عقارات التركة ما يفي بحصتهم من دينها . وكل ما تتطلبه المادة ٢١ من المرسوم بقانون الخاص بترتيب المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي يحكم النزاع هو الحصول على إذن المجلس الحسبي في إجراء البيع فإذا تعاقدت الوصية تنفيذاً لهذا الإذن ، فإن البيع الصادر منها يكون صحيحاً لا يتوقف نفاذه على اجازة أخرى من المجلس الحسبي متى كانت قد التزمت الشروط الواردة بقراره .

٢ - متى كان الحكم قد قرر أن الطاعنين لم ينازعوا في أسبقية تسجيل عقد المطعون عليها الأولى ، وأنه بذلك قد انتقلت اليها الملكية قانوناً . فإنه لا يعيب الحكم إغفاله الرد على مدافع به الطاعنون من أن هذا العقد قد صدر بالتواطؤ بينها وبين المطعون عليهما الثانية والثالث ، لأن هذا التواطؤ يفرض ثبوته لا يحول دون انتقال الملكية بالتسجيل .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين بطلب إثبات صحة التعاقد أقام قضاءه على واقعة تبين للمحكمة صحتها وهي أن مورثة المطعون عليهما الأولى والثالث لم توقع على عقد البيع المنسوب

صدوره منها إلى الطاعنين ، وأن المطعون عليها الأولى إذ استأنفت وحدها الحكم الابتدائي الذي قضى بإثبات التعاقد كانت تعمل لمصلحة التركة وتقوم في هذا الشأن مقام الوارث الآخر الذي لم يستأنف وهو المطعون عليه الثالث ، لأن الورثة باعتبارهم شركاء في التركة كل بحسب نصيبه إذا أبدى واحد منهم دفاعاً مؤثراً في الحق المدعى به على التركة كان في إبدائه نائباً عن الباقين ، وأن دفع الطلب الموجه إلى التركة في شخص الوارث غير قابل للتجزئة ، فإذا أبداه واحد منهم استفاد منه الآخرون ، فان هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويكون في غير محله ما يعيبه الطاعنون على هذا الحكم من أنه لم يقتصر في قضائه برفض الدعوى على حصه الورثة التي استأنفت .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما بين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٠٩٨ سنة ١٩٤٦ لإدفعوا على المطعون عليهم وقالوا فيها إن عوض الله إبراهيم مورث المطعون عليهم كان مديناً للطاعن الأول وأخيه مصطفى حمدين مورث باقي الطاعنين في مبلغ ١٢٥ جنيهاً ، وأنه رهن لها تأميناً للدين ٢ ف و ٦ ط . وأن المطعون عليها الثانية بصفتها وصياً على أولادها القصر طلبت من المجلس الحسبي التصريح لها ببيع هذا المقدار للوفاء بديون المورث ، وفي ٢٧ من يولييه سنة ١٩٣٩ أذن لها المجلس ببيع ١ ف

و ٣ ط بضمن مقداره ١١٥ جنيهاً للفدان . وفي ١٣ يونيه سنة ١٩٤٠ اتفق المطعون عليهم مع الطاعنين على أن يبيعوا لهم ١ ف و ١٣ ط و ١ س من ذلك ٣ ط و ٩ س من المطعون عليها الثانية عن نفسها ، ١٦ ط و ٣ س بصفتها وصياً على أولادها القصر ، ٤ ط و ١٧ س من المطعون عليها الأولى ، ٩ ط و ١١ س من المطعون عليه الثالث ، ٣ ط و ٩ س من خديجة اسماعيل مورثة المطعون عليهم الأولى والثالث . وقرر الطاعنون أنهم يضعون اليد على المقدار المبيع من تاريخ عقد البيع دون منازع ، وأنهم سجلوا عريضة دعواهم في ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وطلبوا الحكم بإثبات التعاقد عن عقد البيع المؤرخ في ١٣/٦/١٩٤٠ فدفعت المطعون عليها الأولى الدعوى بأنها اشترت المقدار موضوع الدعوى من المطعون عليهما الثانية والثالث بمقتضى عقدين مسجلين في ٥/٨/١٩٤٦ و ٢/٣/١٩٤٧ فقضت محكمة أول درجة في ٧/١٠/١٩٤٨ بإثبات صحة عقد البيع الصادر إلى الطاعنين ببيع ٤ ط و ١٧ س من المطعون عليها الأولى و ٩ ط و ١١ س من المطعون عليها الثالث و ٣ ط و ٩ س من خديجة على اسماعيل مورثة المطعون عليهما الأولى والثالث ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنفت المطعون عليها الأولى والطاعنون هذا الحكم وقيدا استئنافهما برقمي ١٥ و ١٧ سنة ١٩٤٩ أسوان الابتدائية . وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي موضوعهما بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به للطاعنين وتأييده فيما عدا ذلك — وألزمت الطاعنين بمضاريف الاستئناف و ٤٠٠ قرش أتعاب المحاماة . تأسيساً على أنه بالنسبة إلى عقد البيع المنسوب صدوره من خديجة على اسماعيل

في حين أن العقد الصادر من الوصية إلى المطعون عليها الأولى لم يسجل إلا بعد ذلك في ٢ من مارس سنة ١٩٤٧ . وأن الحكم إذ قرر أنه لم يقدم أى دليل على أن المجلس الحسبي قد صرح للوصية بالبيع يكون قد خالف الثابت بالأوراق.

ومن حيث إن النعمى على الحكم في هذا في محله . ذلك بأنه إذ قضى برفض الدعوى في خصوص المقدار المبيع من المطعون عليها الثانية بصفتها وصياً على أولادها القصر إلى الطاعنين استناداً إلى أن البيع - حتى مع اقتراض أن المجلس الحسبي قد أذن للوصية به - لا يتم قانوناً إلا بعد تصديق المجلس عليه بعد حصوله . فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن للوصية أن تباع على القصر من عقارات التركة ما يفي بحصتهم من دينها . وكل ما تتطلبه المادة ٢١ من المرسوم بقانون الخاص بترتيب المجالس الحسبية الصادر في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي يحكم النزاع هو الحصول على إذن المجلس الحسبي في اجراء البيع . فإذا تعاقدت الوصية تنفيذاً لهذا الإذن . فان البيع الصادر منها يكون صحيحاً لا يتوقف تقاذه على اجازة أخرى من المجلس الحسبي متى كانت قد التزمت الشروط الواردة بقراره . ولما كان خطأ الحكم في تطبيق هذه القاعدة القانونية قد صرفه عن تحقيق واقعة ما إذا كان قرار المجلس الحسبي الصادر في ١١/٦/١٩٤٦ قد تضمن الإشارة إلى سبق صدور قرار من المجلس في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٣٩ كما صرفه عن تحقيق ما إذا كان البيع الصادر من المطعون عليها الثانية بصفتها وصياً على أولادها القصر إلى الطاعنين قد روعيت فيه الشروط الواردة بالقرار الأول الصادر في ٢٧ من يولييه

فان المطعون عليها الأولى دفعت بأن المورثة المذكورة لم توقع على هذا العقد ولم يصدر منها ، وأن الطاعنين لم يحددوا ذلك ، ولما كان الطلب الموجه إلى التركة غير قابل للتجزئة فان دفاع المطعون عليها الأولى يستفيد منه جميع الورثة . وأنه عن عقد البيع المنسوب صدوره من المطعون عليها الأولى فان الطاعنين قد وجهوا إليها اليمين الحاسمة بأن هذا العقد لم يصدر منها فحلفتها بالصيغة الموجهة إليها وأنه عن الحصة المبيعة إلى الطاعنين من المطعون عليها الثانية والثالث فان ملكيتها قد انتقلت إلى المطعون عليها الأولى بعقد البيع المسجل في ١٩٤٦/٨/٥ ، وعن الحصة المبيعة من المطعون عليها الثانية بصفتها وصياً على أولادها القصر فانه لم يصدر من المجلس الحسبي قرار بالتصريح بالبيع قبل القرار الصادر في ١١ يونيه سنة ١٩٤٦ بإيقاع البيع على المطعون عليها الأولى . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه في ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم إذ استوجب بصحة البيع الصادر إلى الطاعنين من المطعون عليها الثانية بصفتها وصياً على أولادها القصر تصديق المجلس الحسبي على هذا البيع بعد حصوله ، فانه يكون قد خالف القانون ، ذلك بأن المجلس الحسبي سبق أن أذن في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٣٩ للوصية المطعون عليها الثانية ببيع ١ ف و ٣ ط من أطيان المورث وقد تضمن القرار الصادر منه في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٦ نص القرار السابق ، وهذا الاذن يكفي لصحة البيع دون حاجة لتصديق المجلس الحسبي عليه بعد ذلك ، وأن عريضة دعوى الطاعنين قد سجلت في ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٦

سنة ١٩٣٩ ، وسبب عدول المجلس عن هذا القرار وأثر هذا العدول في حق الطاعنين ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور في التسبب لأن الطاعنين دفعوا بجلسة ٢ يناير سنة ١٩٥٠ بأن العقد الصادر من المطعون عليهما الثانية والثالث إلى المطعون عليها الأولى والمسجل في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ قد صدر بطريق التواطؤ ، فلا تستفيد من أسبقية تسجيل عقدها على تسجيل عقد الطاعنين ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم في هذا الخصوص من أن الطاعنين لم ينازعوا في أسبقية تسجيل عقد المطعون عليها الأولى ، وأنه بذلك قد انتقلت إليها الملكية قانوناً . ولا يعيب الحكم اغفاله الرد على مادفع به الطاعنون في جلسة ٢ يناير سنة ١٩٥٠ من أن هذا العقد قد صدر بالتواطؤ بينها وبين المطعون عليهما الثانية والثالث ، لأن هذا التواطؤ يفرض ثبوته لا يحول دون انتقال الملكية بالتسجيل .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفناء الحكم المستأنف وبفرض الدعوى بالنسبة إلى الحصة المبيعة من مorte المطعون عليه الثالث إلى الطاعنين قد خالف القانون . لأن الدعوى تضمنت طلب إثبات التعاقد عن بيع ٣ ط و ٩ س قال الطاعنون بصدوره اليهم من خديجة على اسماعيل مorte المطعون عليهما الأولى والثالث وأن محكمة أول

درجة قضت للطاعنين بطلانهم في هذا الخصوص ، فاستأنفت المطعون عليها الأولى وحدها هذا الحكم ، إلا أن محكمة ثاني درجة ألغت الحكم بالنسبة إلى الحصة المبيعة جميعها ، دون استئصال حصة المطعون عليه الثالث فيما بيع من مورثته مع أن المبيع قابل للتجزئة ، وأن المطعون عليه الثالث لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم أقام قضاءه على واقعة تبين للحكمة صحتها وهي أن خديجة على اسماعيل مorte المطعون عليهما الأولى والثالث لم توقع على عقد البيع المنسوب صدوره منها إلى الطاعنين ، وأن المطعون عليها الأولى إذ استأنفت الحكم كانت تعمل لمصلحة التركة وتقوم في هذا الشأن مقام الوارث الآخر وهو المطعون عليه الثالث ، لأن الورثة باعتبارهم شركاء في التركة كل بحسب نصيبه إذا أبدى واحد منهم دفاعاً مؤثراً في الحق المدعى به على التركة كان في إبدائه نائباً عن الباقيين ، وأن دفع الطلب الموجه إلى التركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة ، فإذا أبداه واحد منهم استفاد منه الآخرون ، وهذا الذي قرره الحكم لا يخالفه في القانون .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الأول ورفض ما عداه من الأسباب .

(القضية رقم ١٢٣ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

٣٠٤

٢٩ مايو سنة ١٩٥٢

١ - نزع ملكية للنفعة العامة . عدم تقييد المحكمة برأي الخبير المعين في الدعوى لتقدير قيمة العقار المزروعة ملكيته للنفعة العامة .

ب - نزع ملكية للنفعة العامة . أطراح المحكمة تقرير الخبير واستنادها في تقدير قيمة التعويض عن الأرض المزروعة ملكيتها إلى أدلة أخرى سائفة . قصور .

المبادئ القانونية

١ - المحكمة غير مقيدة برأى الخبير المنتدب في الدعوى لتقدير قيمة الأطنان التي نزع ملكيتها للنفعة العامة بل لها أن تطرحه وتقضي فيها بناء على الأدلة الأخرى المقدمة فيها وذلك دون أن تكون ملزمة بتدب خبير آخر متى وجدت في هذه الأدلة الأخرى المقدمة ما يكفي لإقامة قضائها .

٢ - متى كانت المحكمة إذ أطرحت تقدير الخبير لقيمة الأطنان المزروعة ملكيتها للنفعة العامة ولم تعول على الأثمان الميمنة في العقود المقدمة من الطاعن وأخذت بالأثمان التي أبرمت على أساسها عقود البيع المقدمة من المطعون عليها ومن بينها عقود صدرت من الطاعن نفسه ، قد أقامت قضاءها على تحصيل موضوعي سائغ يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فان النعمى على حكمها بالقصور يكون على غير أساس .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أن الوقف نظارة الطاعن كان يملك قطعة مساحتها ٢ ف و ٢١ ط و ١٢ م كائنة بناحية السلاموني مركز اخيم ، ولزم منها لمشروع ترعة الشيخ فاضل ٩ م استولت عليها المطعون عليها في ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ ، كما لزم منها لمشروع مصرف اخيم ٢ ف و ١٠ ط و ٢ م استولت عليها المطعون

عليها في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ ، وبقي منها ١١ ط و ١ م استولت عليها المطعون عليها كذلك لعدم إمكان الانتفاع بها . وقدرت الحكومة ثمن القطعة المذكورة بسعر ٧٠ جنيها للفدان ، اسوة ببقية الأراضي التي لزم للمشروعين وقبل اصحابها بيعها إليها بأسعار لا تزيد على هذا المبلغ ، وكان من بينهم الطاعن بصفته الشخصية ، غير انه لم يقبل هذا التقدير بصفته ناظراً على الوقف ؛ ولذا أقام في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ الدعوى رقم ١٩١ كلى سوهاج سنة ١٩٤٥ بطلب الحكم بالزام المطعون عليها بتقدير ثمن أطنان الوقف بواقع ٥٠٠ جنيها للفدان . وقدم تأييداً لدعواه عقود بيع محررة بين بعض الأهالي في سنوات ١٩٣٣ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٥ . كما قدمت المطعون عليها بعض عقود البيع التي صدرت إلى الحكومة من الملاك الذين قبلوا بيع أطنانهم إليها بسعر لا يزيد على ٧٠ جنيها ومن بينها ثلاثة عقود صادرة من الطاعن نفسه . وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ قضت محكمة سوهاج الابتدائية بتدب خبير لتقدير ثمن أطنان الوقف بحسب قيمتها وقت الاستيلاء عليها ، فقدم الخبير تقريراً قدر فيه ثمن الـ ٩ م التي دخلت في مشروع ترعة الشيخ فاضل بسعر ١٢٠ جنيها للفدان وبقية الأطنان بسعر ٢٤٠ جنيهاً للفدان . وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بالزام المطعون عليها بأن تودع خزانة محكمة سوهاج الشرعية مبلغ ٦٩٢ جنيهاً و ٢٢٥ ملياً لئلا الوقف على أن يقوم الطاعن بتقديم الشهادات الدالة على خلو الأطنان من حقوق عينية للغير ، وذلك على أساس تقدير الخبير في تقريره . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٣٦ سنة ٢٢ قضائية محكمة استئناف أسيوط التي قضت في

١٠ من يونيه سنة ١٩٤٨ بتعديله إلى إلزام المطعون عليها بإيداع مبلغ ٢٠٢ ج و ٧٥٠ م وهو ما رأت تقديره ثمناً لأطيان الوقف بواقع ٧٠ ج للفدان للأسباب التي أوردتها . فقرر الطاعن الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور .

« ومن حيث إن الطعن بني على سيئين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه خالف قانون نزع الملكية للمنافع العامة — إذ رفضت المحكمة الأخذ بالثمن الذي قدره الخبير المتدب من محكمة الدرجة الأولى لأطيان الوقف بحسب قيمتها وقت الاستيلاء عليها — وإذ قضت بالثمن الذي قدرته المطعون عليها — ولم تندب خبيراً آخر في الدعوى مع أن القانون المشار إليه يوجب عند الخلاف على ثمن العقار المستولى عليه للنفعة العامة ، أن يكون تقدير ثمنه بمعرفة أهل الخبرة وبحسب قيمته وقت الاستيلاء عليه ، وهذا هو ما بني عليه الحكم الابتدائي .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بما يبين من الحكم من أن المبلغ الذي قضت به المحكمة هو ما رأت تقديره ثمناً لأطيان الوقف بحسب قيمتها وقت الاستيلاء عليها في سنة ١٩٣٥ بناء على الأدلة التي أوردتها والآتي بيانها في الرد على السبب الثاني ، ومردود ثانياً بأن المحكمة ، غير مقيدة برأي الخبير الذي يندب في الدعوى بل لما أن طرحه وتقضى فيها بناء على الأدلة الأخرى المقدمة فيها وذلك دون أن تكون ملزمة بندب خبير آخر متى وجدت في هذه الأدلة الأخرى ما يكفي لإقامة قضائها كما هو الحال في الدعوى على ما سيأتي بيانه .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور في التسبب — إذا طرحت

المحكمة تقدير الخبير لثمن أطيان الوقف دون أن تبين علة هذا الاطراح مع أن الخبير بني هذا التقدير على المعاينات والتحقيقات التي أجراها والاعتبارات المقبولة التي أوردتها تفصيلاً في تقريره — وإذ لم تعول المحكمة على الأثمان المينة في العقود المقدمة من الطاعن واكتفت في الرد عليها بالإحالة على الأسباب التي أوضحتها المطعون عليها في مذكرتها — ولم ترد على الأسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي — وإذ أخذت بالثمن الذي قدرته المطعون عليها لأطيان الوقف استناداً إلى عقود البيع المقدمة منها ، دون أن تبين هذه العقود وتواريخها ومقادير الأطيان المبيعة بموجبها ودون أن ترد على اعتراضات الطاعن عليها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره المحكمة من أنها لا تأخذ بالعقود المقدمة من الطاعن للاعتراضات المقتضة التي فصلتها المطعون عليها في مذكرتها والتي تجعلها غير صالحة كعقود مثيلة — ومن أنها لا تأخذ بالتقدير الذي رآه الخبير ، لما يبين من تقريره من أنه بناء على اعتبارات عامة من حيث الموقع وطرق المواصلات وجودة الأرض وكيفية رباها وصرفها قديماً وحديثاً وهي اعتبارات نظرية غير قاطعة ، ولما جاء في عقود البيع المقدمة من المطعون عليها والصادرة ممن كانوا يملكون أطياناً في ذات المنطقة التي تقع فيها أطيان الوقف وكان من بينهم الطاعن شخصياً من أنهم باعوا إلى الحكومة قطعاً مختلفة في سنة ١٩٣٥ التي حصل فيها الاستيلاء على أطيان الوقف بل وفي سنة ١٩٣٧ بأثمان لا تزيد على ٧٠ جنياً للفدان ، الأمر الذي يجعلها أولى بالاعتبار من الاعتبارات النظرية التي ساقها الخبير تقريراً لتقديره . ومن أنه لذلك تأخذ المحكمة

دون أن يبقى منها شيء استفاد بهذين المشروعين فهو مردود بأن في أخذ الحكم بالسعر المبين في العقود المقدمة من المطعون عليها ما يفيد أن المحكمة لم تقتنع بصحة دفاع الطاعن المشار إليه . ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٤٦ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحى ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٣٠٥

٢٩ مايو سنة ١٩٥٢

نقض . إجراءات الطعن . وجوب ايداع أصل ورقة اعلان الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله خلال عشرين يوماً من تاريخ التقرير بالطعن . عدم الايداع في الميعاد المذكور يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلاً .

المبدأ القانونى

لما كانت المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض الأوراق المنصوص عليها في هذه المادة خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن ، وكان ايداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله هو من الاجراءات الجوهرية التى تلزم مراعاتها والتى تستوجب مخالفتها عدم قبول الطعن شكلاً ، وكان الطاعن لم يقم بالايداع خلال الميعاد المذكور فان الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

بحقيقة ما وقع من مبيعات فى ذات المنطقة وما ثبت فيها من أثمان لا تزيد على ٧٠ جنيهاً للفدان سواء فى سنة ١٩٣٥ التى حصل فيها الاستيلاء على أطيان الوقف أو بعدها - ومن أنه لا محل للفرقة بين قيمة ما استولى عليه فى ١٠ من يناير سنة ١٩٣٥ المشروع ترعة الشيخ فاضل وبين ما استولى عليه فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ لمشروع مصرف اخميم لتقارب المدين ولأن هذه القيمة هى التى استمر التبايع عليها حتى بعد سنة ١٩٣٥ - وهذا الذى قرره المحكمة هو تحصيل موضوعى سائغ ، وقد أوضحت فيه أسباب اطراحها تقدير الخبير وعدم تعويلها على الأثمان المبينة فى العقود المقدمة من الطاعن وأخذها بالأثمان التى أبرمت على أساسها عقود البيع المقدمة من المطعون عليها ومن بينها عقود صدرت من الطاعن نفسه ، وهذه الأسباب من شأنها أن تودى إلى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة ، كما أنه لا تريب عليها إذ هى اعتمدت فى اطراح العقود المقدمة من الطاعن على الأسباب التى فصلتها المطعون عليها فى مذكرتها متى كانت هذه المذكرة مقدمة فى الدعوى وتحت نظر الطاعن وتناولها بالرد على ما هو ثابت بالأوراق بما يكفى معه مجرد الإشارة إليها ، على أن فى أخذ المحكمة بالعقود المقدمة من المطعون عليها ما يكفى للرد ضمناً على العقود المقدمة من الطاعن ، وأن ما أشار إليه فى تقرير الطعن وفصله فى المذكرة الشارحة من أن العقود المقدمة من المطعون عليها لا تصلح أساساً لتقدير ثمن أطيان الوقف لأنها لم تتضمن إلا مقادير جزئية نشأ عن نزع ملكيتها بزيادة قيمة الأجزاء الباقية بعدها لا تنفعها بمشروعى الرى والصرف اللذين أنشأتهما المطعون عليها فى حين أن أطيان الوقف نزع بأكملها

المحكمة

« من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن أصل ورقة اعلان الطعن والمذكورة الشارحة وحافظة المستندات لم تقدم من الطاعنين في الميعاد القانوني .

« ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن وكيل الطاعنين قرر بالطعن بطريق النقض في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٥٠ ، وفي ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أثبت قلم كتاب المحكمة أن وكيل الطاعنين حضر في اليوم المذكور وأراد تقديم أصل ورقة اعلان الطعن والمذكورة الشارحة للأسباب وحافظة المستندات فلم يقبلها قلم الكتاب لأن آخر ميعاد لتقديمها كان يوم الأربعاء ٩ من

أغسطس سنة ١٩٥٠ وردما إليه عملاً بنص المادة ٤٣٧ من قانون المرافعات .

« ومن حيث إنه لما كان يجب على الطاعنين وفقاً للمادة ٤٣٢ من قانون المرافعات أن يودع قلم كتاب محكمة النقض هذه الأوراق خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن . وكان هذا الميعاد ينتهي في ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ . وكان ايداع أصل ورقة اعلان الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله هو من الاجراءات الجوهرية التي تلزم مراعاتها والتي تستوجب مخالفتها عدم قبول الطعن شكلاً . لما كان ذلك فإن الدفع السابق الذكر يكون على أساس ويتعين قبوله والحكم على مقتضاه . »

(القضية رقم ٢٣٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

المحاكم في مواد الأحوال الشخصية قاصر على غير المصريين .

٢ - يدخل في اختصاص المجلس الملى الانجيلي الفصل في صحة الوصية شكلا وموضوعا ، طبقا للامر العالى الصادر بتشكيل مجلس عمومى لطائفة الانجيليين الوطنيين فى اول مارس سنة ١٩٠٢ على أن مناط اختصاص المجلس هو اتحاد ملة الخصوم طبقا للمادة ٢١ من الامر العالى المذكور وإلا كانت المحاكم الشرعية هى المختصة (١) .

المحكمة

و حيث إن وقائع النزاع حسبما يبين من الاطلاع على الأوراق تلتخص فى ان المستأنف ضده أقام الدعوى الابتدائية على المستأنف بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٤٩ وقرر فى صحيفة افتتاحها انه بموجب وصية مؤرخة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٧ ومسجلة بسجلات المجلس الملى الانجيلي بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٤٧ أوصت المرحومة الست منهغالى بأربعة أفدنة مما تملكه بزمَام ناحية رزقة المشاركة للكنيسة الانجيلية بينى سويف وان

(١) انظر عكس هذا رأى الحكم العادر من محكمة استئناف القاهرة فى تنس القضية بهيئة أخرى والمنشور بهذا العدد ص ٧٠٥ وبمحت الأستاذ راغب حنا الهامى المنشور بهذا العدد ص ٧١١ .

٣٠٦

محكمة استئناف القاهرة

٢٧ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - وصية . تختص محاكم الأحوال الشخصية بنظرها دون المحاكم المدنية . قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . ينتظم القواعد الموضوعية دون تعيين الجهات المختصة بالفصل فيها .

ب - اختصاص المجلس الملى بنظر مسائل الوصية . مناطه اتحاد ملة الخصوم .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ هو القانون العام للوصية وتسرى أحكامه على المصريين جميعا كيفما كانت ديانتهم بلا فرق بين المسلمين والمسيحيين واليهود ، وقد خلت مواد من تعيين المحكمة التى تفصل فى المسائل والمنازعات التى تنشأ عن الوصية ولذلك يتعين الرجوع فى أمر الاختصاص إلى احكام القوانين التى صدرت بشأنه . وعملا بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمواد ١٢، ١٣، ١٥ من قانون نظام القضاء لا تختص المحاكم المدنية فيما يقوم بين المصريين من نزاع على صحة الوصية أو عدم صحتها وما يتعلق بأصل الوصية من حيث أهلية الموصى أو صيغة الوصية أو القدر الموصى به ، واختصاص هذه

تركة الوصية وان الوصية عدلت عن الوصية وانه لا يجوز طلب تثبيت الملكية لأن الوصية لم يتم تسجيلها بالشهر العقارى تطبيقا لنص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ ورد المستأنف ضده على هذا الدفاع متمسكا بالحكم الصادر من المجلس الملى الانجلى العام الذى قضى بصحة الوصية واعتمادها وقرر انه لم يثبت من الأوراق زيادة مقدار الوصية عن تلك ما كانت تملكه الوصية وانه لم يثبت منها أيضا رجوع الوصية عن وصيتها واثير النزاع أمام محكمة الدرجة الأولى حول تعيين الجهة المختصة بالفصل فى صحة الوصية وكان المستأنف من جهة يتمسك بأن المحاكم المدنية أصبحت بعد صدور القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ والقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء هى المختصة دون غيرها بالفصل فى مسائل الأحوال الشخصية وتمسك المستأنف عليه من جانبه بأن القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ إنما ينظم القواعد القانونية لأحكام الوصية ولا شأن له بتعيين الجهات المختصة بالفصل فيها وان قانون نظام القضاء لم يخول المحاكم المدنية حق الفصل فى مواد الأحوال الشخصية إلا بالنسبة لغير المصريين . وبتاريخ ١٠ إبريل سنة ١٩٤٩ أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكما القاضى برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى وبجواز سماعها فيما قضى به وبصحة ونفاذ الوصية وبرفض طلب تثبيت الملكية لرفعه قبل أوانه مع إلزام المستأنف بالمصاريف المناسبة وبمبلغ عشرة جنيهات أتعاب محاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وقد قررت المحكمة الابتدائية فى أسبيل حكما أن

الوصية توفيت بتاريخ ١٨ إبريل سنة ١٩٤٩ عن وراثتها الوحيد وهو المستأنف الذى امتنع عن تنفيذ الوصية بالرغم من انها صحيحة قانونا من حيث الشكل والموضوع وطلب المستأنف عليه فى دعواه الحكم بصحة ونفاذ الوصية وبثبنت ملكية الكنيسة الانجيلية بينى سويف للأربعة أفدة المينة حدودها ومعالمها بصحيفة افتتاح الدعوى مع إلزام المستأنف بالمصاريف وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة - وبعد ان رفعت هذه الدعوى الابتدائية أقام المستأنف ضده على المستأنف دعوى أخرى أمام المجلس الملى الانجلى العام اعلنت صحيفة افتتاحها فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ طلب فيها الحكم بصحة الوصية واعتمادها وتحدد لنظرها جلسة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وفيها دفع المستأنف بعدم اختصاص المجلس الملى بنظر الدعوى فأصدر المجلس فى نفس الجلسة حكما برفض الدفع الفرعى وحدد لنظر الموضوع جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وفيها قضى المجلس بصحة الوصية واعتمادها وعند نظر الدعوى الابتدائية دفع المستأنف بعدم جواز سماعها لانه ينكر الوصية ولا يعرف عنها شيئا ولأن المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية نصت على عدم جواز سماع دعوى الوصية إلا فى أحوال ثلاثة أولها وجود أوراق رسمية تثبت الوصية والثانى ان تكون الوصية مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه والثالث ان يكون مصدقا تصديقا رسميا على توقيع الموصى وان الوصية التى يستند إليها المستأنف عليه لم تستوف أى شرط من هذه الشروط الثلاثة وانه فيما يتعلق بالموضوع فإن الأربعة أفدة الموصى بها تزيد عن تلك

المعروفة رسمياً بصفة كنائس إنجيلية وأن ولاية المحاكم المدنية قاصرة على البحث بما إذا كانت الجهة التي أصدرت مثل هذا الحكم مختصة بالفصل فيه وفيما إذا كان الحكم مطابقاً للاوضاع القانونية الشكلية المقررة بشأنه وأنه لا يعيب حكم المجلس الملى العام ما يدعيه المستأنف من قصور في أسبابه وأنه لذلك يتمتع على المحكمة أن تنظر في صحة الوصية أو ما يثيره المستأنف حولها من دفع وان الدفع بعدم جواز سماع الدعوى هو دفع موضوعى كان للمستأنف أن يديه أمام الجهة المختصة .

د وحيث إن عزيز غالى رفع استئنافاً عن هذا الحكم اعلنت صحيفته بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٥١ ويبين منها ومن المذكرات المقدمة فيه أن المستأنف قد ردد دفاعه الذى تمسك به امام الدرجة الاولى وأضاف اليه أنه مستعد للطعن بالتزوير إذا اقتضى الحال في الوصية وان المجلس الملى الانجيلي لم يكن مختصاً بالفصل في صحة الوصية لأن مناط اختصاصه أن يكون الخصوم المتقاضين أمامه متحدى الديانة والملة فإذا اختلفوا ديانة أو ملة انتفى اختصاصه وأنه هو أى المستأنف قبلى ارثوذكسى في حين أن المستأنف عليه انجيلي (بروتستانتى) .

د وحيث إن المجلس الملى الانجيلي إذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص قد استند في قضائه هذا إلى سيدين : أولها أن الوصية كانت إنجيلية المذهب كما هو مدون بكتاب الوصية وان اختصاص المجلس يتعين بمذهب الوصية لا بمذهب المتقاضين . والثاني أن المادة ١٧ من القانون المدنى الجديد قد نصت على أنه يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بهد الموت قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف

الفصل في النزاع المطروح أمامها إنما يستلزم في حقيقته تعرف ماهية الحكم الذى صدر من المجلس الملى الانجيلي بصحة الوصية وتحديد اختصاص المحاكم المدنية في هذا الصدد بأن القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ هو القانون العام للوصية بمعنى أن احكاماً تسرى على المصريين جميعاً كيفما كانت دياناتهم بلا فرق بين المسلمين والمسيحيين واليهود وان هذا القانون قد خلت مواده من الاشارة إلى الاختصاص ومن تعيين المحكمة التي تفصل في المسائل والمنازعات التي تنشأ عن الوصية وأنه لذلك يتعين الرجوع في أمر الاختصاص إلى قواعد واحكام القوانين التي صدرت بشأنه وأنه عملاً بنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمواد ١٢ و ١٣ و ١٥ من قانون نظام القضاء لا تختص المحاكم المدنية فيما يقوم بين المصريين من نزاع على صحة الوصية أو عدم صحتها أو ما يتعلق بأصل الوصية من حيث أهلية الموصى أو صيغة الوصية أو القدر الموصى به وان اختصاص هذه المحاكم في مواد الأحوال الشخصية قاصر على غير المصريين وعرضت محكمة الدرجة الاولى بعد ذلك للبحث فيما إذا كان الحكم الصادر من المجلس الملى الانجيلي العام بصحة الوصية واعتمادها قد صدر في حدود اختصاصه فقررت أن الأمر العالى الصادر بتاريخ أول مارس سنة ١٩٠٢ قد نص في المادة الرابعة منه على تشكيل مجلس عمومى لطائفة الانجيليين الوطنيين وفي المواد ١٩ وما بعدها على ما يختص بنظره هذا المجلس العمومى وفي المادة ٢١ على اختصاصه بنظر مواد الأحوال الشخصية وأنه يؤخذ من هذه المواد أنه يدخل في اختصاص هذا المجلس حق الفصل في صحة الوصية الصادرة من الانجيلي شكلاً وموضوعاً مادام هذا المجلس قد اتبع النصوص القانونية المعمول بها في الكنائس

اختصاص المجلس باتحاد مذهب الخصوم المتقاضين أمامه وجنسياتهم .

د وحيث إنه لذلك يتعين إهدار حجة الحكم الصادر من المجلس الملى الإنجليى العام وذلك لصدوره من جهة لا ولاية لها فى الفصل فى النزاع المطروح أمامها .

د وحيث إن هذه المحكمة تقرر محكمة الدرجة الأولى على ما ارتأته من عدم ولاية المحاكم المدنية فى الفصل فى مسائل الأحوال الشخصية ومن بقاء هذا الاختصاص لجهة الأحوال الشخصية وذلك للأسباب المدونة بالحكم المستأنف وظاهر أن النزاع الحالى يتناول الطعن على الوصية من حيث شكلها ومن حيث صحة صدورها من الوصية فهو متعلق بأصل الوصية لا بمسائل مالية محضة متفرعة عنها ولهذا يتعين إيقاف الفصل فى موضوع هذا الاستئناف حتى يفصل من جهة الأحوال الشخصية وهى المحاكم الشرعية فى النزاع الخاص بصحة الوصية .

(استئناف عزيز غالى ضد القمص بولس مرقس راعى الكنيسة الانجيلية بينى سوفى رقم ٤٨٧ سنة ٦٨ ق رئاسة وعضوية السادة ابراهيم كامل وكيل المحكمة ومحمود توفيق ومحمود عياد المستشارين) .

٣٠٧

محكمة استئناف القاهرة

٢١ يونيه سنة ١٩٥٢

١ - وصية - اختصاص المحاكم المدنية بنظرها .
صدور قانون خاص فى شأنها هو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .
١٥ - من قانون نظام القضاء .
ب - المجالس المالية ليس لها اختصاص بنظر مسائل الوصية . ولو اتحدت مع الخصوم .

وقت الايضاء وانه مع ذلك يسرى على شكل الوصية قانون الموصى وقت الايضاء . وان الذى يخلص من هذه المادة أن القانون الإنجليى هو الذى يطبق فى هذه الحالة وانه نظراً لقيام التلازم بين القانون الواجب التطبيق وبين جهة التقاضى يكون المجلس هو المختص بنظر الدعوى .

د وحيث إن هذين السببين مردود عليهما بما يأتى :

أولاً : بأن المجلس لم يلتفت إلى نص المادة ٢١ من الأمر العالى المؤرخ فى أول مارس ١٩٠٢ والصادر بتشكيله وقد ورد به أن اختصاص المجلس لا يتناول أى مادة من المواد التى لا يمكن الفصل فيها إلا باحضار أشخاص غير إنجلييين وطنيين أمام المجلس بصفة خصوم فى الدعوى . وهذا النص صريح فى تقرير عدم اختصاص المجلس إذا كان الخصوم المتقاضون أمامه غير متحدى الملة .

ثانياً - إنه من المقرر قانوناً انه لا تلازم بين القانون الواجب التطبيق وبين جهة التقاضى وقد استخلص المجلس خطأ من نص المادة ١٧ من القانون المدنى وجوب تطبيق القانون الإنجليى ووجه هذا الخطأ أن الوصية مؤرخة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٧ أى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ والعمل به ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ ويسرى عليها أحكامه لا أحكام القانون الإنجليى .

د وحيث إن الحكم المستأنف إذ عرض لبحث مواد الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢ واستند إليها فى القول باختصاص المجلس الملى الإنجليى بالفصل فى صحة الوصية قد أغفل ما اقتضاه نص المادة ٢١ من تحديد

المبادئ القانونية

١ - إن قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بعد أن نص في المادة ١٢ على اختصاص المحاكم المدنية بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المصريين . عاد فاستدرك في المادة ١٥ ونص على اختصاص المحاكم في مواد الولاية على المال بالنسبة إلى جميع المصريين إلا ما استثنى بنص خاص كما نص على أنها تختص بالفصل في باقي مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة إليهم فيما يرد بشأنه قانون خاص ، ومن المعروف أنه صدر في شأن الوصية قانون خاص وهو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، ولهذا فإن المادة ١٥ من قانون نظام القضاء كانت تعنى الوصية ضمن المسائل التي تختص بالمحاكم بالفصل فيها .

٢ - لا ولاية للمجالس المليية إطلاقاً في مسائل الوصية بعد أن صدر قانون نظام القضاء حتى ولو اتحدت ملة الخصوم ، وقد كانت هذه المجالس مسلوقة من هذا الاختصاص من قبل هذا القانون (١) .

(١) انظر عكس هذا الرأي الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في نفس القضية بهيئة أخرى والنشور بهذا العدد من ٧٠٢ وحكم محكمة القاهرة الابتدائية في ١ أبريل سنة ١٩٥١ الهامة السنة ٣١ من ١٥٣٢ رقم ٤٥١ وحكم المجلس الملي العام للاقباط الارثوذكس ١٠ مايو ١٩٤٠ الهامة ٢١ رقم ١٨١ من ٣٩٥ وكتاب الوصية للدكتور كامل مرسى من ٤٠ بند ١٣ وبمحت الاستاذ راغب حنا الهامى بهذا العدد من ٧١١ .

المحكمة

وحيث إن وقائع الدعوى وأسباب الاستئناف بنيت تفصيلاً في الحكم الصادر من هذه المحكمة في ١٩٥٢/٤/٢٧ القاضي بإيقاف الفصل في موضوع الاستئناف حتى يفصل نهائياً من المحكمة لشرعية المختصة في النزاع بشأن الوصية وبتحديد مدة سنة للمستأنف لكي يستصدر حكماً نهائياً فيه فلا محل لإعادة ذكرها اكتفاء بما ورد في ذلك الحكم وتفادياً من التكرار

وحيث إن الذي حدث بعد صدور الحكم المذكور أن أحداً من الخصوم لم يحرك ساكناً وانقضت المهلة المحددة لاستصدار حكم من جهة القضاء الشرعى في النزاع بشأن الوصية وقد عجل المستأنف الدعوى وبني طلب التعجيل على أنه غير ملزم قانوناً برفع الدعوى الشرعية وأن ما ذكرته محكمة الاستئناف في حكمها السالف المذكور في هذا الشأن جاء غامضاً يحتاج إلى تفسير وتبادل طرفاً الخصومة المذكورات في هذا الدفاع الجديد وانتهى بهما الأمر إلى أن وافقاً على نظر الدعوى أمام هذه المحكمة للفصل فيها موضوعاً .

وحيث إنه بانقضاء المهلة التي قررتها المحكمة ليحصل في خلالها الخصوم على حكم من المحكمة الشرعية المختصة في النزاع على الوصية وعدم قيام أيهما بتنفيذ قرار المحكمة يعود إليها حق الفصل في المسألة الفرعية التي علقت قضاءها على البت فيها من الجهة القضائية التي رأت أنها صاحبة الولاية وبهذا يتكامل للمحكمة حق الفصل في الدعوى بما فيها تلك المسألة الفرعية هذا الذي ارتضاه الخصوم وجاء متفقاً مع الأوضاع المقررة في حالة ما إذا رأت المحكمة أن مسألة تعرض النزاع ويجب البت فيها من جهة قضائية

القانون الأخير كانت تعنى الوصية ضمن المسائل التي تختص المحاكم بالفصل فيها .

دوحيث إنه ليس الغرض من هذا البيان اهدار حجية الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٢ بوقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في النزاع بشأن الوصية من المحكمة الشرعية المختصة - لأن مناط النزاع بعد أن تطورت الدعوى هذا التطور ليس في مدى حجية هذا الحكم واحترامه وإنما فيما إذا كانت المحكمة وقد عادت إليها الدعوى للفصل فيها تملك هذا الحق وعن أى طريق تملكه ولما كانت ولاية المحكمة مقررة ومستمدة من القوانين وجب عليها بيان الأسباب الداعية لذلك .

دوحيث إنه على ضوء ما تقدم يتعين الفصل في النزاع الخاص بالوصية ذاتها وقد طعن عليها المستأنفون بعدة طعون فدفعوا أولاً بعدم جواز سماع دعوى الوصية لأنها لم تصدر على الوجه الذي رسمته المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ودفعوا أيضاً بأن الوصية وقعت فيما يزيد عن ثلث مال الموصية وأن الأخيرة رجعت في وصيتها بدليل أنها تصرفت بالبيع في جزء كبير من الأطنان التي تملكها وتدخل فيها الأطنان الموصى بها وقد سجل عقد البيع .

دوحيث في خصوص الدفع بعدم جواز سماع الدعوى فقد رد عليه المستأنف ضده في مذكرته المقدمة لجلسة ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٢ بأنه لا يؤخذ به إلا إذا أنكر الخصوم الوصية وهم لم ينكروها سواء أمام المجلس الملى الانجيلي أو أمام المحكمة الابتدائية وأن دفعهم برجوع الوصية عن وصيتها أو أن المقدار الموصى به يزيد عن الثلث معناه الاعتراف بالوصية والتلويح

أخرى ثم أمهلت الخصوم لاستصدار قرار من تلك الجهة فلم يفعلوا - هذا كله لا يخرج عن العود إلى الاختصاص الذي تملكه هذه المحكمة بوصف أنها المحكمة العادية العامة التي تختص بالفصل في جميع المنازعات وهو المبدأ الذي قرره المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء وهو المبدأ الأساسي في الاختصاص القضائي للمحاكم باعتبار أنها المحاكم العادية وما عداها من المحاكم فهي جهات قضاء استثنائية تختص بالفصل في المنازعات المحددة التي يقررها قانون انشائها أو لائحة ترتيبها .

دوحيث إن المادة ١٢ من قانون نظام القضاء بعد أن وضعت المبدأ السالف الذكر أخذت في تبيان المسائل التي تختص بها ومنها أنها تختص بالنسبة إلى غير المصريين بالفصل في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية ومفهوم ذلك بطريق الاستنتاج العكسي أنها لا تختص في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين إلا أن القانون ما لبث أن استدرك في المادة ١٥ ونص على اختصاص المحاكم في مواد الولاية على المال بالنسبة إلى جميع المصريين إلا ما استثنى بنص خاص كما نص على أنها تختص بالفصل في باقي مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة إليهم فيها ورد بشأنه قانون خاص .

دوحيث إنه من المعروف أنه صدر في شأن الوصية قانون خاص وهو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ولا نزاع في أن الوصية مدرجة ضمن المسائل التي تشملها الأحوال الشخصية على الوجه المبين في المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وبهذا فإن المادة ١٥ من هذا

بأن الوصية مزورة دون اتخاذ الاجراء القانوني وهو الطعن بالتزوير تلويح لا فائدة منه على أن الأحكام الواردة بقانون الوصية كشرط لصحتها متوفرة في حالة هذه الدعوى فالوصية موضوع النزاع موقع عليها من الموصية ومن ثلاثة شهود أيضا ومن المجلس الملى الانجيلي الذي تتبعه الموصية وأن كلمة أوراق رسمية إذا وجدت كما ورد في المادة الثانية من قانون الوصية ليس معناها الورقة الرسمية بمدلولها القانوني أى أنها تحرر بمعرفة موظف عمومي وإلا لما كانت هناك حاجة للنص على الشرط الثالث الوارد في المادة المذكورة وهو التصديق على توقيع الموصي.

د وحيث إنه جاء في المادة الثانية من قانون الوصية أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية بعد وفاة الموصي إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاءه كذلك أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصي عليها وذلك عن الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ - فالقانون يشترط لصحة الوصية اللاحقة لسنة ١٩١١ أن تستوفي أحد شروط ثلاث أولها أن تكون بورقة رسمية والثاني أن تكون مكتوبة جميعها بخط المتوفى وبامضائه والثالث أن تكون الإمضاء مصدقا عليها - فإذا انعدم أحد هذه الشروط الأساسية وأنكر صاحب المصلحة صدور الوصية فلا تسمع الدعوى عند هذا الإنكار .

د وحيث إن المستأنفين ومورثهم من قبلهم أنكروا الوصية فعلا وجحدوها ولم يسلبوا بوجودها وقال مورثهم قبل وفاته أنه لا يعلم شيئا عنها ولم يحضر جلسات المجلس الملى الانجيلي بل ذهب إلى القول إنه على استعداد للطعن عليها

بالتزوير وليس المقام مقام اجراءات تتخذ لتقديم هذا الطعن بل يكفي أن يحدد صاحب المصلحة موقفه تحديدا لا يخامره شك في إنكاره للوصية أما ان دفاع المستأنفين ومورثهم تناول البحث في الوصية من حيث خروجها عن النصاب المقرر شرعا أو الرجوع فيها فلا يفهم من ذلك الاعتراف حتما بالوصية وإنما هو دفاع يساق حتى تستكمل جميع أوجه الطعن أو الاعتراض على الوصية إذا لم يقبل الدفع الخاص بعدم سماع الدعوى .

د وحيث إنه في خصوص هذه الوصية فقد صدرت بورقة عرفية ليست بحرة بخط الموصية وإن كانت تحمل امضاءها وقد سجلت في المجلس الملى الانجيلي الذي قضى بجلسته ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بصحتها واعتمادها فالوصية على هذا الوضع لم تستكمل أحد الشروط المبينة في المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وذلك أنها لم تحرر بورقة رسمية ولا نكتسب هذه الرسمية بمجرد تسجيلها في سجلات المجلس الملى الانجيلي أو صدور حكم من هذا المجلس باعتمادها لأن الرسمية لا تتم إلا على يد موثق مأذون بتوثيق العقود والمحركات والمجلس الملى الانجيلي ليس هيئة رسمية للتوثيق فضلا عن أنه غير مختص بالنظر في مسائل الوصية ولو كانت الموصية إنجيلية بل لو كانت الموصية والموصي إنجيليون ولو كان الذي ينازع في الوصية إنجيليون أيضا . فهما اتحدت ملتهم جميعا فلا ولاية للجالس المالية اطلاقا في مسائل الوصية بعد أن صدر قانون نظام القضاء وعمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأصبح ساريا على جميع الدعاوى المرفوعة في المحاكم والتي لم يفصل فيها (تراجع المادة الأولى من قانون المرافعات رقم

د وحيث إنه إذا كانت الوصية المتنازع عليها لم تحرر بورقة رسمية فهي كذلك لم تحرر بخط الوصية ولم يصدق على إمضائها لأن شرط التصديق أن يكون بمعرفة أحد الموظفين المختصين .

والخلاصة أن الوصية المطعون فيها والمؤرخة في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٧ لم تتخذ الشكل الذي يتطلبه القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ في المادة الثانية منه فهي باطلة ويترتب على ذلك أعمال نص هذه المادة في حالة انكار الوصية — وهي منكورة كما تقدم القول وذلك باعتبار الدفع المتقدم من المستأنفين بعدم جواز سماع الدعوى مقبولا .

د وبما أن هذا الدفع لا يخرج عن كونه دفعا موضوعيا فإن قبوله يستتبع الحكم برفض الدعوى وإلغاء الحكم المستأنف .

(استئناف ورثة عزز غالي ضد القمص بولس مرقص راعي الكنيسة الانجيلية بيني سويقرم ٤٨٧ سنة ٦٨ برئاسة وعضوية الاستاذة اسكندر حنا وكيل المحكمة وعبد الرحمن جنيته ومحمود مرسى المستشارين) .

٧٧ لسنة ١٩٤٩) . وقد كانت هذه المجالس أيضا مسلوقة من هذا الاختصاص من قبل هذا القانون (١) ولا عبرة بما يتحدى به المستأنف ضده من أن المادة ١٧ من المجموعة المدنية الجديدة تجعل قانون الوصى هو الذى يسرى على الوصية فقد فهم من هذا النص خطأ أن هذا القانون هو قانون الأحوال الشخصية للانجيليين ولكن الحقيقة هي التي أوردتها المادة ٩١٥ من هذا القانون بأن الوصية تسرى عليها أحكام الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة في شأنها ولا مرأى في أن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ قد نظم أحكام الوصية شكلا وموضوعا .

(١) الهامة — هذا الرأى لا سند له من القانون لأن المجالس المالية الصادر بتشكيلها أوامر عالية أو قوانين كانت ولا زالت مختصة بنظر مسائل الوصية الخاصة بأبناء الملة (يراجع في هذا الصدد حكم المجلس الملى للأقباط الارثوذكس الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٤٠ الهامة السنة ٢١ رقم ١٨١ ص ٣٩٥ وكتاب الوصية للدكتور محمد كامل مرسى ص ٤٠ بند ١٣) .

بحث

أى المحاكم هى المختصة بنظر مسائل الوصية

للأستاذ راغب حنا المحامى

وكيل النقابة

كانت المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الملغاة تنص فى المادة ١٦ على أنه : « ليس للمحاكم المذكورة أن تنظر فى مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية . ولا يجوز لها أن تؤول الأحكام التى تصدر فيها من الجهة المختصة بها . »

وبمقتضى هذه المادة لم يكن للمحاكم الأهلية أن تنظر فى مسائل الوصية من حيث صحتها أو بطلانها ، ومن حيث أهلية الموصى أو عدم أهليته ، وفيما إذا كانت زائدة عن الثلث الجائز فيه الإيصاء لغير وارث ، وفيما إذا كان الموصى قد رجع عن الوصية قبل وفاته صراحة أو دلالة ... فان كل ذلك كان ممنوعا على المحاكم الأهلية النظر فيه وكانت محاكم الأحوال الشخصية هى المختصة بالفصل فيه .

أما عن القانون الذى يحكم الوصية فقد كانت المادة ٥٤ من القانون المدنى الملغى تنص على أن :

« يكون الحكم فى الموارث على حسب المقرر فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى ، أما حق الارث فى منفعة الأموال الموقوفة فتتبع فيه أحكام الشريعة المحلية . »

وكانت المادة ٥٥ تنص على أن « تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وفى صيغتها الأحكام المقررة لذلك فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى . »

وقد عدلت المادتان المذكورتان بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٤ الصادر فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٤ فأصبح نص المادة ٥٤ :

« يكون الحكم فى الموارث والوصايا على حسب المقرر فى قانون بلد المتوفى ، وأصبحت المادة ٥٥ : « تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وفى صيغتها الأحكام المقررة لذلك فى قانون الموصى . »

وفى نفس التاريخ المذكور صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ ببيان القانون الواجب التطبيق فى مسائل الموارث والوصايا ونص فيه على أن :

« قوانين الميراث والوصية وأحكام الشريعة الإسلامية فيهما هى قانون البلد فيما يتعلق بالموارث

والوصايا ، على أنه إذا كان المورث غير مسلم جاز لورثته في حكم الشريعة الاسلامية وقوانين الميراث والوصية أن يتفقوا على أن يكون التوريث طبقاً لشريعة المتوفى .

وقد تضمنت المذكرة التفسيرية لهذين القانونين بيان الأسباب التي دعت لتعديل المادتين ٥٥ و ٥٥ هـ من القانون المدني وإصدار القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ وهي تحصل في أن النص العربي للمادتين المذكورتين جاء به عبارة «المختصة بالملة التابع لها» ، وهذه العبارة ليس لها مقابل في النص الفرنسي وكان ذلك سبباً في اللبس الذي حدا بالبعض إلى الظن بأن المواد المشار إليها إنما أريد بها مواجهة حالة التعارض الداخلي في دعاوى المصريين بين الشريعة الاسلامية والشرائع الدينية السارية على المصريين غير المسلمين من مختلف الملل - في أحوالهم الشخصية - ولكن هذا الظن في غير محله ، فإن المواد المذكورة هي مواد اسناد إلى القوانين الأجنبية التي يجوز تطبيقها في مصر في المسائل التي أشير إليها في تلك المواد . ولذلك وجب تصحيح الصيغة العربية حتى تتفق والنص الفرنسي الذي نقلت عنه ، وليس في هذا التصحيح اضافة لحكم جديد في التشريع المصري ، بل هو ضبط للعبارة العربية يزيل كل أثر لخطأ الترجمة ويحقق غرض المشرع الواضح في النواحي المختلفة للتشريع المصري ، بتقرير حكم من أحكام القانون الدولي الخاص لتحديد القانون الواجب التطبيق ، وهذا الحكم قائم على مبدأ شخصية القوانين في المسائل المذكورة . وهو المبدأ الذي أخذت به معاهدة مونترو واعتبرته مبدأ عاماً في مواد الأحوال الشخصية عامة ، لا في مواد الموارث والوصية فحسب (المادة العاشرة من اتفاق مونترو والمواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة) .

وفي ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٦ صدر قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وهو القانون العام الذي أصبح يحكم الوصية والذي يسرى على جميع المصريين ، أيا كانت ديانتهم ، لا فرق بين المسلمين والمسيحيين واليهود ، وقد تكفل هذا القانون ببيان أحكام الوصية من ناحية شكلها وأركانها وشروط صحتها وأحكام الرجوع فيها وقبولها أو ردها ، غير أنه لم يتعرض مطلقاً لمسألة الاختصاص وأي المحاكم هي التي تنظر مسائل الوصية ، فبقيت المحاكم المدنية ممنوعة - كما كانت - من النظر في مسائل الوصية ، وفقاً للبادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم التي لم تكن حتى ذلك الحين قد عدلت أو ألغيت

وفي ١٦ من يوليه سنة ١٩٤٨ صدر القانون المدني الجديد رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ الذي عمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وجاء بالمادة ١٧ منه :

« يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته .

ومع ذلك يسرى على شكل الوصية قانون الموصى وقت الايضاء أو قانون البلد الذي تمت فيه الوصية ، وكذلك الحكم في شكل سائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ،

وظاهر من صيغة هذه المادة وورودها تحت عنوان « تنازع القوانين من حيث المكان ، انها

تشير إلى قانون جنسية المورث أو الموصى .

ونصت المادة ٩١٥ على ما يأتى :

« تسرى على الوصية أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها ،

ومؤدى ذلك أن القانون الذى يحكم الوصية هو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الصادر فى شأن الوصية والمأخوذة أحكامه عن الشريعة الإسلامية .

وأخيراً صدر قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٩ وعمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ونص فى المادة ١٢ على ما يأتى :

« تختص المحاكم بالفصل فى جميع المنازعات وفى المواد المدنية والتجارية وفى جميع الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص .

« كذلك تختص المحاكم بالنسبة إلى غير المصريين بالفصل فى المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية .

ونص فى المادة ١٣ على أن :

« تشمل الأحوال الشخصية المنصوص عليها فى المادة السابقة المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم أو المتعلقة بنظام الأسرة ... والولاية والوصاية والقيامة والحجر ... وكذلك المنازعات والمسائل المتعلقة بالموارث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت .

ثم نص فى المادة ١٥ على أن :

« تختص المحاكم بالفصل فى مواد الولاية على المال بالنسبة إلى جميع المصريين إلا ما استثنى بنص خاص .

« كما تختص بالفصل فى باقى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة اليهم فيما يرد بشأنه قانون خاص .»

ويخلص من هذه النصوص أن المشرع اعتبر الوصية من مسائل الأحوال الشخصية التى لا تختص المحاكم (المدنية) بنظرها بالنسبة إلى جميع المصريين ، وبقيت الوصية — كما كانت — من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية .

ولكن إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة (١) أصدرت أخيراً حكماً ذهب إلى عكس هذا رأى ، استناداً إلى أن المادة ١٥ فقرة ثانية إذ نصت على اختصاص المحاكم بالفصل فى باقى مسائل الأحوال الشخصية — ومنها الوصية — بالنسبة إلى المصريين د فيما يرد بشأنه قانون خاص ، إنما

(١) صدر هذا الحكم فى ٢١ يونيو سنة ١٩٥٣ فى الاستئناف رقم ٤٨٧ لسنة ٦٨ ق من دائرة المستشارين اسكندر حنا وعبد الرحمن جنيينة ومحمود مرسى . وهو المنشور بهذا العدد ص ٧٠٥ .

هدفت إلى جعل مسائل الوصية من اختصاص المحاكم (المدنية) بمقولة إنه صدر بشأنها قانون خاص هو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

ونرى رأينا أن هذا النظر غير سديد للأسباب الآتية :

أولاً : لأن قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ لم يتعرض مطلقاً لمسألة الاختصاص وتعيين جهة التقاضى في شأن الوصية بل اقتصر على الأحكام الموضوعية ، فلا مقلع إذن في الاستناد إلى صدور قانون خاص بالأحكام الموضوعية للوصية للقول باختصاص المحاكم المدنية بالفصل في مسائل الوصية .

ثانياً : لأن ما قصده المشرع بالنص في المادة ١٥ من قانون نظام القضاء على اختصاص المحاكم بالفصل في باقى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للبصريين ، فيما يرد بشأنه قانون خاص ، وهو حالة صدور قانون خاص يجعل الفصل في بعض مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للبصريين من اختصاص المحاكم المدنية — دون محاكم الأحوال الشخصية — وغنى عن البيان أنه لم يصدر في شأن الوصية أى قانون أو نص خاص يجعل الفصل فيها من اختصاص المحاكم المدنية .

ثالثاً : لأن قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ صدر قبل قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ — أى أن قانون الوصية كان تحت نظر المشرع عند وضع قانون نظام القضاء . فلو أن المشرع هدف إلى جعل الفصل في مسائل الوصية بالنسبة للبصريين من اختصاص المحاكم المدنية لنص على ذلك صراحة في المادة ١٥ كما نص على اختصاصها بالفصل في مسائل الولاية على المال .

رابعاً : لأن الموارىث وضع لها هى أيضاً قانون خاص — هو القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ — ومع ذلك لم يقل أحد أن الموارىث أصبحت ، بمقتضى المادة ١٥ من قانون نظام القضاء ، من اختصاص المحاكم المدنية .

خامساً : يبدو أن ما أحدث هذا اللبس هو ورود عبارة " فيما يرد بشأنه قانون خاص " في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون نظام القضاء ، إذ فهم من العبارة المذكورة أن المشرع هدف إلى جعل كل ما يوضع في شأنه قانون خاص من مسائل الأحوال الشخصية من اختصاص المحاكم المدنية .

ولعل ما رشح لهذا الفهم أن المشرع استعمل في هذه الفقرة من المادة عبارة (قانون خاص) ولم يستعمل عبارة (نص خاص) التى استعملها في الفقرة الأولى من المادة نفسها وفي الفقرة الأولى من المادة ١٢ . على أنه بالرجوع إلى المذكرة التفسيرية لقانون نظام القضاء يزول هذا اللبس إذ يتضح في جلاء أنه لم يدر بخلد المشرع عند استعماله عبارة (قانون خاص) معنى آخر غير المعنى المقصود من عبارة (نص خاص) ، كما يتضح أنه أراد قصر اختصاص المحاكم في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للبصريين على ما هو من قبيل الولاية على المال بحيث لا تختص فيما عدا هذه الولاية من مواد الأحوال الشخصية إلا بما يرد في شأنه نص خاص .

وقد أبرزت المذكرة التفسيرية لقانون نظام القضاء هذا المعنى إذ جاء بها شرحاً للفصل الثانى الخاص بولاية المحاكم ما نصه :

د فرق المشروع فى هذا الفصل بين المواد المدنية والجناائية من جهة ومواد الأحوال الشخصية من جهة أخرى . فى خصوص المواد المدنية والجناائية جميعا قرر المشروع حق المحاكم فى أن تكون محاكم القانون العام . نخصها وحدها بنظر هذه المواد بالنسبة إلى المصريين وغير المصريين على السواء . وهذا هو حاصل ما نصت عليه المادة الثانية عشرة . أما فى خصوص مواد الأحوال الشخصية فقد نصت المادة على اختصاص المحاكم بنظر هذه المسائل بالنسبة إلى الأجانب . ومقتضى هذا النص أن تكون المحاكم محاكم القانون العام فى حق الأجانب بالنسبة إلى أحوالهم الشخصية كما هى محاكم القانون العام فى حقهم بالنسبة إلى أحوالهم العينية . أما المصريون فاختصاص المحاكم بنظر أحوالهم الشخصية فيما تقضى به المادة الخامسة عشرة من المشروع محصور على ما هو من قبيل الولاية على المال بحيث لا تختص المحاكم فيما عدا هذه الولاية من مواد الأحوال الشخصية إلا بما يرد فى شأنه نص خاص .

سادسا : ان هذا النظر هو ما أجمع عليه الشراح . وفى هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور محمد كامل مرسى ما نصه :

د وفقا لما تقدم (من نصوص قانون نظام القضاء) لا تختص المحاكم المدنية بالنظر فى النزاع القائم فى صحة الوصية وعدم صحتها وجوازها وعدم جوازها وفيما إذا كان الموصى استمر على وصيته لغاية وفاته أم لا بل أن ذلك من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية (١) .

وبنفس المعنى بحث الأستاذ جاستون استفانى فى الوصية (٢) وقد اخذت بهذا رأى محكمة القاهرة الابتدائية (٣) وايدت حكمها فى هذا الصدد محكمة استئناف القاهرة (٤) بحكمها القطعى الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٢، وان كانت المحكمة (هيئة أخرى) قد عدلت عن ذلك الرأى فى نفس الاستئناف بحكمها الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٩٥٣ والغت الحكم الابتدائى

ومن ذلك يبين أن مسائل الوصية بالنسبة للمصريين كانت ولا زالت من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية دون المحاكم المدنية التى ليس لها أن تنظر فى مسائل الوصية ، وفقا للبادة ١٢ من قانون نظام القضاء ، كما كانت ممنوعة من نظرها بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

(١) كتاب الوصية وتصرفات المريض مرض الموت ص ٤٠ بند ١٣ .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد القسم الفرنسى سنة ١٩٥٣ ص ١١ .

(٣) ١٠ أبريل سنة ١٩٥١ الهامة السنة ٣١ ص ١٥٣٢ رقم ٤٥١ .

(٤) وقد صدر هذا الحكم فى نفس القضية التى صدر فيها حكم ٢١ يونيه سنة ١٩٥٣ من هيئة أخرى دائرة المستشارين إبراهيم كامل ومحمود توفيق محمود عياد) وهو منشور بهذا العدد ص ٧٠٢ .

بحث

التحقيق المفتوح

في قانون الاجراءات الجنائية الجديد

للسيد الأستاذ عادل يونس المحامى العام لدى محكمة النقض

تنص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الاولى على أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء اليه إلا في تحقيق مفتوح ، وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراك في ارتكابها ، أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

وتطبيقاً لهذا النص قضت محكمة النقض أخيراً في حكمها الصادر بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٥٣ في الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٢٢ قضائية بأن قضاءها مستقر على أن « تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص بعينه وأن هناك من الدلائل ما يسكنى لاقتحام مسكنه الذى كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا في أحوال خاصة وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق إلا أنه خاضع لرقابة محكمة الموضوع بحيث إذا رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره كان لها أن لا تأخذ بالدليل المستمد منه باعتبار أنه إذا فقد المبرر لاجرائه أصبح عملاً يحرمه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ منه ، وقد جاء قانون الإجراءات الجنائية يؤكد هذه المبادئ بما نص عليه في المادة ٩١ منه من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء اليه إلا في تحقيق مفتوح ، وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراك في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة - وإذا كان الشارع قد نص على أن يكون هناك تحقيق مفتوح فانما قصد بذلك التحقيق الذى تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل إلى علمها من البلاغ عن جناية أو جنحة ولم يشترط الشارع للتحقيق المفتوح الذى يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرأ معيناً من أدلة الإثبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لى لا يكون من وراء غل يدها احتمال قوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة التى تسمو على مصلحة الفرد (١) .»

يؤخذ من هذا الحكم أن قانون الاجراءات الجنائية قنن المبادئ التى استقرت عليها أحكام محكمة النقض قبل اصداره ، وأن المشرع لم يتعلق مراده بالخروج على تلك المبادئ التى استقر عليها الفقه والقضاء في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى .

(١) بهذا المعنى الطعن رقم ١٢٧٥ سنة ٢٢ قضائية جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٥٣ . وبحث للدكتور أحمد محمد إبراهيم في المحاماة سنة ٣٤ عدد ٤ ص ٥٣٣ .

غير ان هذا الحكم لم يواجهه ما إذا كانت النيابة العامة ملزمة بفتح محضر قبل اصدار الاذن أو لا ، وهل تغنيها تحريات الضبطية القضائية التي ترى انها جدية عن إجراء تحقيق بمعرفة أو لا .

وللوصول إلى الإجابة على ذلك يتعين بيان الوضع قبل إصدار قانون الإجراءات الجنائية وبعد اصداره ، وتقصى المصادر التشريعية للقانون الحال وتطورها ، وقبل ان نعرض لهذا كله يقتضينا البحث بيان حدود حق سلطة التحقيق في الاذن بتفتيش منازل الأشخاص وتأصيل هذا الحق قانونا .

مدى حق سلطات التحقيق في تفتيش الأشخاص والمنازل :

الأصل في تفتيش المساكن والأشخاص الحظر ، فقد كفلت الدساتير الحرية الشخصية وحرمة المنازل (١) كما رددت القوانين المختلفة هذا الحظر إذ نصت المادة ١٢٨ عقوبات مصرى المقابلة للبادة ١٨٤ عقوبات فرنسى على حظر دخول الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أحد الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية - اعتماداً على وظيفتهم - منزل آحاد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المقررة في القانون ، كما تضمنت المادة ٣٧٠ عقوبات مصرى هذا الحظر بالنسبة إلى افراد الناس .

غير انه إذا تعارضت حرمة المساكن وكفالة الحرية الشخصية مع حق المجتمع في تحقيق الجرائم والبحث عن مرتكبها ، رجحت كفة المجتمع وابتعت هذه الحرمات على ان يكون ذلك في حدود هذا النطاق حتى لا يجر اطلاق هذا الحق إلى سوء استعماله والاسراف فيه .

فالاساس القانونى لتبرير حق الهيئة الاجتماعية ، ممثلة في سلطات التحقيق النائية عنها ، هو تمكينها من الدفاع عن نفسها ضد الجناة (٢) .

والأصل في التفتيش إلا يملكه الا رجال التحقيق ، ولا يجوز أن يتولاه رجال الضبطية القضائية إلا في أحوال معينة جاءت على سبيل الحصر في القانون ، أو إذا اذنت لهم بذلك السلطة القضائية ، فهو إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائى الغرض منه جمع الأدلة تأييداً للجريمة وقعت واتهام قائم ضد شخص ما بالقدر الذى تتطلبه مصلحة التحقيق ولا يقصد منه كشف الجرائم .

الوضع في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى :

تناولت المواد ٣٠ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ من قانون تحقيق الجنايات الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة

(١) المادة ٨ من قانون ١٩ - ٢٢ يوليو سنة ١٧٩١ و ٣٥٩ من الدستور الفرنسى الصادر في ٥ فريكتيدور سنة ٣ لثورة ، ٧٦ من الدستور الفرنسى الصادر في ٢٢ فريمير سنة ٧ ، ٣ من دستور سنة ١٨٤٨ وديباجة دستور ٢٧ - ١٠ - ١٩٤٦ ، ١٠٧ و ١١٢ من دستور تشيكوسلوفاكيا ، ٧ و ١٠ من دستور بلجيكا ، ٨ و ١٠ و ١٩ من دستور استونيا ، ٧٩ من دستور الدانمرك ، ٨ و ٦ من دستور اسبانيا ، ١٠ من دستور اليونان الملكى ، ٣ من الاعلان الدستورى الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش المؤرخ ١٠ - ٢ - ١٩٥٣ الخ ...

(٢) في هذا المعنى رسالة الدكتور الشاوى في النظرية العامة للتفتيش ص ٣٠ ، وفستان هيلي جزء ٤

١٩٠٤ أحكام تفتيش منازل المتهمين وغيرهم في مواد الجنايات والجنتح . كما تناولتها المواد ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٥ من قانون تحقيق الجنايات المختلط الملغى الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ .

وعلى الرغم من أن هذه النصوص لم تفصح عن أن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق وأنه لا يصح مالم تكن هناك جريمة معينة قد وقعت ، فإن الفقه والقضاء قد استقرا على أن التفتيش إجراء قضائي وليس عملاً إدارياً من أعمال البوليس الغرض منه اكتشاف الجرائم ومرتكبيها ، وأن تقدير جدية التحريات التي تسبق الإذن بالتفتيش متروك للنياية العامة تحت اشراف المحاكم ، وأن إصدار الإذن لا يقتضى إجراء تحقيق سابق له (١) .

وبديهي انه للقول بوقوع الجريمة قبل صدور الإذن لا يتحتم أن يكون وقوعها هذا ثابتاً بطريق مشاهدة رجل الضبط القضائي لها حال ارتكابها ، لأن هذه المشاهدة انما تنشئ حالة تلبس تخوله حق التفتيش بدون إذن من سلطة التحقيق .

مشروع القانون المقدم من الحكومة إلى البرلمان :

عندما رأت الحكومة تعديل قانون تحقيق الجنايات تقدمت بمشروع قانون إلى البرلمان تناولت فيه التفتيش في المواد ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ولم تتكلم هذه المواد عن ضرورة إجراء تحقيق مفتوح . وقد أدخلت لجنة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ هذا التعبير وأشارت إليه في تقريرها المؤرخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٨ وذلك « نقلاً عن المادة ٨٧ من القانون الفرنسى المضافة بقانون ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥ (٢) » لتقرير أن تفتيش المنازل وضبط الأشياء هو عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص معين وليس وسيلة من الوسائل التي يجوز للمأموري الضبطية القضائية الالتجاء اليها لاستكشاف الجرائم وضبط مرتكبيها .

وجله في تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب المؤرخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ مايلي :

« فست المادة ٩٤ (التي اضافتها لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ) »

بأن المقصود منها الا يباشر المحقق هذا الاجراء إلا إذا سبقه اتهام صريح تؤيده أدلة مقبولة أو قرينة الاحتمال فوافق مندوب وزارة العدل على هذا التعبير .

كما جاء في تقريرها الثاني المؤرخ ٢ مايو سنة ١٩٥٠ مايلي :

« اقترح أحد النواب تعديل هذه المادة باستبدال عبارة (تحقيق بدىء فيه) بعبارة (تحقيق

(١) انظر احكام النقض في ٢ - ١١ - ١٩٣٦ محاماة سنة ١٧ رقم ٢٤٦ ، ١٣ - ٣ - ١٩٣٩ محاماة سنة ١٩ رقم ٥٠٩ ، ١٥ - ٥ - ١٩٣٩ محاماة سنة ٢٠ رقم ٢٠ ، ٢٠ - ١١ - ١٩٤٢ مجموعة محمود عمر الجنائية جزء ٦ قاعدة ٧ ، ١٦ - ١٠ - ١٩٤٤ نفس المجموعة قاعدة ٣٧٦ ، ٢٠ - ١١ - ١٩٤٤ نفس المجموعة قاعدة ١ - ٢٤ ، ١ - ١٩٤٩ المجموعة المذكورة جزء ٧ قاعدة ٨٠٢ - ومجموعة احكام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض السنة الاولى قاعدة ٢٢٨ والسنة الثانية قاعدة ٣٥٧ والسنة الثالثة قواعد ٧ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٨٠ ، ٢٠٨ ، ٢٤٤ ، ٢٦٦ ، ٢٨٣ .

(٢) الواقع أن القانون المقصود هو قانون ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ كما سيأتى بيانه .

مفتوح ، الواردة بها ولم تر اللجنة فرقاً بين عبارتي « تحقيق بدىء فيه » وتحقيق مفتوح .
ويبين من مطالعة المادة ٩١ إجراءات جنائية ومقارنتها بالمادة ٨٧ تحقيق جنابات فرنسي أن
المشرع لم ينقل جميع أحكام المادة الفرنسية وأنه قد أسقط منها بعض فقراتها ، غير أنه يبدو أنه
لم يقصد الخروج عن المبادئ الواردة بها لخضوعها للقواعد المقررة قانوناً (١) .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٨٧ معدلة فرنسي على ما يأتي :

« بعد دخول المنازل وتفتيشها من أعمال التحقيق التي لا يجوز مباشرتها ما لم يكن هناك تحقيق في
حالة فتح *l' instruction étant ouverte* وكان الشخص المراد دخول منزله فاعلاً في جريمة
أو شريكاً فيها أو على الأقل يظن أنه يحوز أشياء تتعلق بالجريمة ،

الوضع بعد صدور قانون الإجراءات الجنائية :

مقطع النزاع هو الوقوف على ما إذا كان المشرع في قانون الإجراءات الجنائية قد قصد تغيير
الأوضاع المستقرة فقها وقضاء في ظل قانون تحقيق الجنابات الملغى أو أنه لم يرم إلى شيء من ذلك .
وللوصول إلى ذلك يتعين تقصي التطور التشريعي للقانون — الفرنسي مصدر تشريعنا — في
هذا الصدد .

جرى نص المادة ٨٧ تحقيق جنابات فرنسي وقت إصدارها في سنة ١٨٠٨ على ما يأتي :

« ينتقل قاضي التحقيق إذا طلب إليه ذلك ، وله أن ينتقل من تلقاء نفسه ، إلى منزل المتهم
لإجراء تفتيش عن الأوراق والأشياء وعلى العموم جميع الأشياء التي يرى أنها تفيد في إظهار
الحقيقة » .

وعلى ضوء هذا النص جرى الشراح القدامى أمثال فستان هيلي ومانجان ولبواتفان وجارو
وغيرهم (٢) على التفسير الذي أسلفنا بيانه دون حاجة إلى النص ، على أن التفتيش من إجراءات
التحقيق ودون استلزام فتح تحقيق .

وجاء تعديل ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ بعبارته « التحقيق المفتوح » وقبل أن نمضي إلى تتبع هذا التعديل
نقول إن المشرع الفرنسي قصد التحقيق بمعناه القضائي *instruction* ، وإن كان بعض الشراح
والمعلقين قد أورد كلمة *information* شرحاً لهذه الكلمة (٣) فإن المقصود بهذا اللفظ أنه
مرادف لكلمة *instruction* . وكلمة *information* في علم القانون لها معنيان : فهي تشمل بمعناها
الواسع جميع أعمال التحقيق الابتدائي ، وفي معناها الضيق تعني محضر سماع الشهود فقط أخذاً من

(١) انظر موسوعة التعليقات على مواد قانون الإجراءات الجنائية للاستاذ أحمد هلمان جزلوى طبعة سنة
١٩٥٣ ص ٤٦٤ وما بعدها .

(٢) فستان هيلي طبعة ١٨٦٦ جزء ٤ ص ٣٩٥ وما بعدها ، ٣٦٢ ومانجان في « التحقيق المكتوب » جزء
أول بند ٨٩ — ولبواتفان شرح قانون تحقيق الجنابات جزء أول مادة ٨٧ بند ٢٤ وجارو جزء ٣ بند ٩٠١

(٣) *Juris Classeur* تحقيق جنابات مادة ٥٧ بند ٧ — قلون بحث الامتاز محمد عبد العزيز يوسف
فهى في الهامة سنة ٣٢ ص ٧٦٣ .

نص المادة ٧٦ تحقيق جنايات فرنسي . والمعنى الواسع لهذه الكلمة هو المعمول به حالياً (١) .

أما معنى "جمع الاستدلالات" ، فهو "information sommaire" (٢) .

وقد بدأت فكرة تعديل المادة ٨٧ فرنسي في سنة ١٨٧٨ حين شكلت لجنة غير برلمانية لتعديل قانون التحقيق الجنائي الفرنسي ، ووافق مجلس الشيوخ على مشروع التعديل المذكور في ١٨٨٢/٨/٥ غير أن مجلس النواب لم يفحصه ، فاهمل إلى أن تقدم رئيس الوزراء إذاك مسيو كليمنصو في ١٩٠٧/١/١٨ بالاشتراك مع وزير العدل المسيو جيوديني بمشروع قانون خاص بضمانات الحرية الفردية ، يرمي إلى إلغاء بعض مواد القانون وتعديل البعض الآخر . وقد وافق عليه مجلس الشيوخ ولكنه لم يعرض على مجلس النواب حتى نشبت الحرب العالمية الأولى . وفي ١٩١٨/١١/١٣ تقدم النائب بول مويس بمشروع القانون المذكور وبعد أن تمت مناقشته في مجلس البرلمان هيء له الظهور أخيراً بقانون ١٩٣٣/٢/٧ .

ويتضح من ذلك أن أول تعديل للمادة ٨٧ كان بقانون ١٩٣٣/٢/٧ لا بقانون ١٩٣٥/٢/٢٥ (٣) .

وسبب الحرص على وضع تعديل سنة ١٩٣٣ - كما يبين ذلك من التعليقات على هذا القانون (٤) - هو أنه قبل إلغاء المادة ١٠ من قانون التحقيق الجنائي الفرنسي ، كان دخول المنازل الذي يجري بمعرفة مديري البوليس ومروسيهم له صفة وقائية بقصد البحث عن الجرائم واكتشافها ، فحرص واضعوا القانون الجديد على النص على اعتبار التفتيش من أعمال التحقيق ، كما أن إطلاق نص مادة ٨٧ تحقيق جنائي فرنسي أثار انتقادات عديدة نادت بالحد من هذا الحق .

وكان النص الذي وافق عليه مجلس الشيوخ في سنة ١٨٨٢ يرمي إلى اشتراط صدور أمر قضائي mandat لا مكان لإجراء التفتيش ، وفي ذلك ما فيه من تعقيد للإجراءات وتفويت للغرض من التفتيش إذ من المعلوم أن الأوامر القضائية يلزم فيها تعيين الشخص الموجه إليه وإعلانه بها بمعرفة قلم المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة .

أما النص الوارد في مشروع سنة ١٩٠٧ المقدم من وزارة كليمنصو فكان يرمي إلى اشتراط استجواب المتهم لأول مرة قبل تفتيش منزله .

(١) فستان هيلي جزء ٤ ص ٤٢٧ - قاموس المصطلحات القضائية لسكايتان ص ٢٨٦ .

(٢) انظر الترجمة الرسمية لقانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر سنة ١٩٣٧ فقد سار على هذا النسق .

(٣) تناول القانون الأخير إلغاء الفقرة الرابعة من المادة ٨٧ معدلة التي تلزم القاضي بإجراء التفتيش بنفسه دون ندب غيره كما عدل النص الخاص بحالة وجود الاتهام المطلوب تفتيشه مقبوضاً عليه خارج دائرة اختصاص قاض التحقيق (انظر دالوز الدوري ١٩٣٦ - ٤ - ٢١) .

(٤) انظر تعليق جورج إيلوار في دالوز الدوري سنة ١٩٣٣ جزء رابع ص ٦٥ ومابعدها . ومقال بورنيه عن حدود حق التفتيش الخول لقاضي التحقيق طبقاً لقانوني ١٩٣٣-٢-٧ ، ١٩٣٣-٣-٢٥ ، ١٩٣٥ في مجله علم الجنائي وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٣٨ ص ٧٩٣ ومابعدها . وبمحت النائب العام آنسلي في المجلة العقابية سنة ١٩٣٣ ص ٩٦ .

وواضح أن هذه النصوص معيبة لأنها تستبعد حالة التحقيق ضد مجهول ، وقد انتقد ذلك ميسو مونس مقرر القانون ونادى بأن اشتراط الاستجواب يبدو غير مقبول ، ففي بعض القضايا مثل الجاسوسية وتزييف النقود حيث يستلزم الأمر العمل بمتهى السرعة ، فإن أى تنبيه يكفى لدفع المتهم وشركائه وأقاربه وأصدقائه إلى اخفاء آثار الجريمة .

وكانت لجنة مجلس الشيوخ في مشروعها الأول قد اكتفت بثبوت وقوع جناية أو جنحة لا مكان اعطاء حق التفتيش للقاضي المحقق . ولكن هذه الصياغة انتقدها ميسو . ريبو ونادى في جلسة ١٩٠٩ / ٢ / ٧ بأنها ضيقة جدا وتؤدي إلى عدم الاستفادة من هذا الاجراء لاكتشاف جريمة مفترضة *présupposé* . فرد عليه ميسو مونس في نفس الجلسة قائلا :

« إذا كنا نعطي لنائب الجمهورية (رئيس النيابة) حق العمل فوراً في المنزل الذي تقع فيه الجريمة والبحث عن جميع المستندات . فإننا نسلم بأن لقاضي التحقيق أن يقوم بنفس العمل . فبالنسبة إلى نائب الجمهورية فإن الأمر ليس فيه صعوبة لأن ذلك لا يكون إلا في حالة التلبس . اما بالنسبة إلى قاضي التحقيق فنحن نطلب كضمان وحيد لا مكان اصدار أمر التفتيش بمعرفة ، لا إصدار أمر قضائي *mandat* لأن ذلك يضيق من سلطانه ، بل كل ما نطلبه هو أن يكون هناك تحقيق مفتوح (١) . فكان هذا سبب دخول تعبير « التحقيق المفتوح » في النص .

هذه هي الدعائم التي قام عليها التعديل الفرنسي — مصدر تشريعنا الحالي — ويبين منها بجلاء أنه لا يشترط لاستصدار أمر التفتيش سوى مجرد وقوع جناية أو جنحة ووجود اتهام لشخص ما على أنه فاعل أصلي أو شريك في ارتكابها أو على الأقل وجود قرائن تدل على أن المطلوب تفتيش منزله يحوز أشياء تتعلق بالجريمة وأن يكون هناك تحقيق في حالة فتح *instruction éstant ouverte*

ولكن ما هو المقصود بهذه العبارة ؟ سنتناول التعريف بها طبقاً للنظام الفرنسي الذي يقوم فيه قاضي التحقيق بالاختصاصات التي تقوم بها النيابة العامة في مصر عملاً بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

من المعلوم أن التحقيق الابتدائي هو إجراء يتخذ بمعرفة السلطة القضائية المختصة بقصد البحث عن الأشخاص الذين يظن أنهم قد ارتكبوا جريمة وقعت ، وجمع الأدلة وتقدير مدى كفايتها لمحاكمة فاعليها (٢) .

فأول واجب للمحقق قبل أن يبدأ التحقيق هو التثبت من وقوع الجريمة ولا توقف صحة

(١) تعليق ليوار في دالوز الدوري سنة ١٩٣٣ - ١ - ٦٥ السابق الإشارة إليه .
(٢) لبواتقان « قاموس النيابة والضبطية القضائية » طبعة سابعة جزء ثالث تحت كلمة « تحقيق ابتدائي » بند ١٠ ص ٢١٢ . لويز دوزنجارت في « سقوط الدعوى العمومية بمضي المدة » في القانونين الفرنسي والالمانى ص ٦٤ ، فيدال ومانهول في « شرح القانون الجنائي » طبعة ١٩٤٩ بند ٦٩٩ والاحكام التي أشار إليها .

الإجراءات على ضرورة وجود محضر للتحقق من جسم الجريمة بل يمكن أن يثبت لدى القاضي أن الجريمة وقعت (١) .

وقد حكم في فرنسا بأن مجرد أوامر قاضي التحقيق ordonnances بأجراء التفتيش تعد عملاً من أعمال التحقيق (٢) .

أما محاضر جمع الاستدلالات التي يقوم بها رجال الضبطية القضائية فليست لها قيمة أكثر من تهيئة الوسيلة للنياحة العامة لتقرير ما إذا كانت الوقائع التي وصل إليها خبرها ، بناء على هذه المحاضر ، تبرر مباشرة لإجراءات الاتهام برفع الدعوى العمومية مباشرة أمام القضاء (في مواد الجرح) أو باخطار قاضي التحقيق المختص وحده بأجراء التحقيق (٣) .

فالنياحة العامة يصل إليها خبر وقوع الجريمة عن طريق محاضر البوليس أو عن طريق بلاغ من الغير أو عن طريق شكوى المجنى عليه نفسه ، والرأى أن لها حرية تقدير ملائمة اتخاذ الإجراءات الجنائية أو عدم اتخاذها (٤) .

كيفية إتصال قاضي التحقيق في فرنسا بالواقعة :

يتصل قاضي التحقيق بالقضية ويعتبر التحقيق مفتوحاً في فرنسا في الأحوال الآتية :
أولاً - تقديم طلب فتح تحقيق réquisitoire introductif ويحدث هذا عملاً بعد أن يطلع نائب الجمهورية (رئيس النيابة) على المحضر الذي أجراه البوليس ويرى أن هناك محلاً لفتح تحقيق فيتقدم بطلبه كتابة إلى قاضي التحقيق بوساطة ورقة يطلق عليها هذه التسمية (مادة ٤٧ ، تحقيق جنائي فرنسي) . وسمى هذا الإجراء بطلب افتتاح التحقيق لأنه أول إجراء في الدعوى وماسبقه لم يكن سوى تمهيد لها (٥) .

وهذا الإجراء واجب في الجنايات وجوازي في الجرح . ولا يشترط فيه شكل خاص (فيما عدا جرائم الصحف) ويجوز أن يتم على نموذج مطبوع ويكفي الإشارة فيه إلى نوع الجريمة ونص القانون والشخص المطلوب فتح التحقيق ضده والاكتفاء بالإشارة إلى المستندات المرافقة للطلب دون التنويه بتفصيلاتها ، وبمجرد وصول هذا الطلب إلى قاضي التحقيق يصبح التحقيق مفتوحاً ، كما أنه يمكن توجيه طلب فتح التحقيق ضد مجهول وبذلك يفتح التحقيق في جريمة مسندة إلى مجهول (٦) .

(١) فستان هيلي جزء رابع بند ١٧٨٣ ص ٣٦٢ .

(٢) نقض ١٩-١١-١٨٨٧ سري ١٨٨٨ - ١ - ١٣٩ ، محكمة رينز ٣-١١-١٨٨٧ دالوز ١٨٨٨ -

٢-٢٣٢ المغار إليها في مؤلف لوثر دوزنجارت سالف الذكر ص ٧٠ .

(٣) لوثر دوزنجارت سالف الذكر ص ٦٨ .

(٤) دونديو دي فابر طبعة ثانية بند ١٠٨٩ ، ١٠٩١ .

(٥) ماصايو في النيابة العامة طبعة خامسة جزء ثان ص ١٨٥ .

(٦) انظر « ماركيزيت » التحقيق ، طبعة سنة ١٩٥٠ ص ٣٤ ، ٣٥ . فيدال ومانيول طبعة سنة ١٩٤٩

ص ١١٦٨ بند ٨١٤ / ٣ نقض فرنس ١٢-٢-١٩٢٧ . دالوز الاسبوع ١٩٢٧ ص ٢٠٩ - جوابيه

« النيابة العامة » ص ٣١٦ ، ٣١٨ . بحث بورنيه السالف الإشارة إليه ص ٧٩٦ وما بعدها .

ولا يشترط أن يصدر القاضي أمراً خاصاً كي يصبح التحقيق مفتوحاً بل يعتبر التحقيق كذلك بمجرد اتصال القاضي بالقضية عن طريق طلب النيابة سالف البيان وقد كان القانون الفرنسي القديم يشترط لبدء التحقيق إصدار أمر من الضابط الجنائي le lieutenant criminel بالإذن بالتحقيق permission d'instruction ، وكان هذا الإذن تذيل به الشكوى لفتح إجراءات التحقيق ، ولكن هذا الإذن زال في ظل القانون الحالي وحلت محله أعمال التحقيق ذاتها (١) .

ثانياً — حالة تقديم شكوى مصحوبة بادعاء مدني (مادة ٦٣ فرنسي) فبمجرد تقديم الشكوى المصحوبة بالادعاء المدني يصبح القاضي مختصاً بالتحقيق ويجب عليه التحقيق طالما أن الادعاء مقبول . فإذا تلقى قاضي التحقيق شكوى دون أن تكون مصحوبة بادعاء بحق مدني ، فلا يستطيع فتح التحقيق وعليه في هذه الحالة أن يحيل الشكوى إلى النيابة (نائب الجمهورية أي رئيس النيابة) وهذا الأخير يعتبر إنه تلقاها مباشرة ويستطيع حفظها أو رفع الدعوى العمومية مباشرة أو يطلب فتح تحقيق (٢) . ويتصل قاضي التحقيق أيضاً بالواقعة في حالات أخرى نص عليها القانون كحالة قضية اليه من غرفة الاتهام أو من محكمة الجنايات لإجراء تحقيقات هي في الواقع تكميلية (٣) .

ففي هذه الأحوال جميعاً يعتبر التحقيق في حالة فتح بمجرد اتصال القاضي بالواقعة المطلوب التحقيق فيها دون حاجة إلى اتخاذ إجراء شكلي كما قدمنا ، وله أن يبدأ بإصدار أمر التفتيش ويلتزم بداءة ذي بدء حينما يتلقى طلب فتح التحقيق أن يبحث فيما إذا كان اتصاله بالواقعة تم صحيحاً أو لا ؛ فعليه أن يتحقق من اختصاصه وأن الواقعة تكون جنائية أو جنحة وليست مجرد مخالفة ، ومن صحة تحريك الدعوى الجنائية وهل سقط الحق في إقامتها . ثم يبحث علاقة الشخص المطلوب تفتيش منزله بالتهمة (٤) .

وتبدو المسألة غير معقدة إذا كان المتهم معين الاسم في طلب فتح التحقيق المقدم من النيابة العامة أو من المدعي بالحق المدني . فإذا فتح التحقيق ضد مجهول فإن سلطة التقدير التي للقاضي قد تنقلب إلى تعسف . فهنا يجب على القاضي أن يقارن بين فرض النجاح التي قد تلوح له من إجراء التفتيش وبين المساس بمصالح الأفراد (٥) .

فالتحقيق الابتدائي يبدأ بطلب التحقيق أو بالشكوى المحالة إلى القاضي والتي تتضمن ابلاغ الجريمة إليه ، وينتهي بالقرار الذي يصدر بإخراج المتهم من التهمة أو باتهامه فيها (٦) .

-
- (١) فستان هيلي جزء رابع بند ١٧٢٨ ص ٣٥٩ . دي فيرجير « المرجع العملي لقضاة التحقيق » جزء ثان ص ٥٦ . ماصايو سالف الذكر جزء ثان بند ٢٤٢٢ ص ١٨٦ . مانجان جزء ثان ص ١٤٧ .
 (٢) ليوانتان : قاموس النيابة العامة طبعة سابعة جزء ثالث تحت كلمة « تحقيق ابتدائي » بند ١٢ .
 (٣) ماركيزيت المرجع السابق ص ٣٣ .
 (٤) انظر بحث بورنيه سالف الذكر ص ٧٩٦ .
 (٥) المرجع السابق ص ٧٩٦ .
 (٦) فستان هيلي جزء رابع ص ٥٩ .

وكما يقول جالرو (١) تعتبر الدعوى العمومية قد تحركت بل إجراء من شأنه اتصال القاضي اتصالاً صحيحاً بالدعوى ، ولا شك أن تقديم طلب فتح التحقيق من النيابة العامة للقاضي يترتب عليه تحريك الدعوى العمومية وفتح التحقيق .

فتى اتصل القاضي بالقضية اتصالاً صحيحاً حق له إجراء التفتيش سواء بنفسه (كما كان يحتم عليه ذلك قانون سنة ١٩٣٣) أو بواسطة من يندبه من رجال الضبطية القضائية (كما يؤخذ ذلك من تعديل سنة ١٩٣٥) .

وكما قدمنا لا يشترط لبدء التحقيق فتح محضر مثبت لذلك لأن مجرد تقديم الطلب من النيابة العامة أو مجرد الادعاء المدنى يجعل التحقيق فى حالة فتح .

الوضع التشريعى فى مصر :

هذا هو الحكم فى فرنسا حيث يقوم قاضى التحقيق بإجراءات التحقيق الابتدائى ، أما النيابة فلا تقوم به هناك إلا فى حالة التلبس فقط . أما فى مصر حتى قبل صدور المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ فإن النيابة العامة تشارك مع قاضى التحقيق فى تحقيق الجناح (وقد أصبح لها بمقتضى التعديل الأخير الحق فى إجراء التحقيق فى جميع الجنايات والجناح عدا جرائم التفالس والجرائم التى تقع بواسطة الصحف) .

وتطبيقاً للقواعد التى أسلفنا بيانها . فإن التحقيق يعد مفتوحاً بالنسبة إلى قاضى التحقيق — فى حالة قيامه بالتحقيق — بمجرد تقديم طلب فتح التحقيق إليه (مواد ٦٣ و ٦٤ معدلة إجراءات جنائية) .

ولا يشترط حينئذ للقول بقيام التحقيق المفتوح أكثر من إحالة التحقيق إليه مع مراعاة ما سبق ذكره من صحة اتصال القاضي بالواقعة — وفى هذه الحالة إذا رأى القاضي — فى حدود سلطته التقديرية — محلاً لإجراء التفتيش كان له أن يجريه بنفسه أو يندب غيره من مأمورى الضبطية القضائية للقيام به ، دون أن يكون ملزماً بفتح محضر قبل الانتقال للتفتيش .

وقد جرى القضاء المختلط على أنه لا بطلان إذا أشر قاضى التحقيق على طلب النيابة ذلك بعبارة « تأذن ، ووقع عليها دون إصدار أمر بالتفتيش طالما أن الطلب المذكور قد تضمن البيانات التى اشترطها القانون فى المادة ٦٢ من قانون تحقيق الجنايات المختلط (٢) .

لما كان ذلك فما هو الحكم بالنسبة إلى التحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق لما نفس اختصاصات قاضى التحقيق ؟

لا يتصور عقلاً أن يتقدم عضو النيابة إلى نفسه بطلب فتح تحقيق حتى يقال إنه فتح التحقيق . فإذا ما وردت إليه تحريات قام بها أحد رجال الضبط القضائية وتبين منها ثبوت وقوع جريمة

(١) جالرو تحقيق جنايات جزء اول بند ٩٠ من ١٩٩١ .

(٢) محكمة جناح مصر المختلطة فى ١٨-١١-١٩٤٠ بولتان سنة ٥٤ من ١ .

أو لجنة ووجود قرائن تسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المراد تفتيش منزله ، ورأى عضو النيابة كفاية هذه التحريات وجديتها ، واقتره محكمة الموضوع فيما بعد على ذلك ، فانه يصبح متصلاً بتحقيق الواقعة وله أن يتنقل بنفسه لاجراء التفتيش الذي يرى لزوم إجرائه أو يندب لذلك أحد رجال الضبط القضائي بغير ثمة حاجة إلى أن يفتح محضراً يثبت فيه هذه الاجراءات ابتداء . وكل ما يطلب منه هو تسجيل إذنه بالتفتيش كتابة على محضر التحريات .

وهذا التفسير فضلاً عن أنه يتفق وحكم المنطق فإنه يساير التطور التشريعي للبلاد ٨٧ فرنسي التي نقلت عنها المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المصري كما رأينا .

يؤيد هذا النظر أن المادة ١/٥٠ إجراءات جنائية التي وردت في الكتاب الأول ، الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق ، قد نصت صراحة على أنه « لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها » .

فكل ما يهيم الشارع هو ثبوت وقوع الجريمة واطمئنان المحقق إلى ذلك قبل الإذن بالتفتيش (١). ففتح محضر تحقيق قبل التفتيش غير لازم إذ يكفي — كما قدمنا — للقول بأن التحقيق قد بدأ ، أن يصح اتصال المحقق بالواقعة دون اشتراط أى اجراء شكلي . فهذا الاتصال الصحيح فيه معنى تحريك الدعوى العمومية وبالتالي يعد أنه بدأ في التحقيق (٢) . وكل ما يمتنع على المحقق هو إصدار أمر تفتيش للبحث عن جريمة لم يثبت له وقوعها . فمثلاً لا يجوز إجراء التفتيش بقصد البحث فيما إذا كان أحد المشتبه فيهم يجوز أن يوجه إليه اتهام أو لا (٣) .

لكل ما تقدم يكون قضاء محكمة النقض الأخير ، إذ أيد قضاءها السابق على اصدار قانون الاجراءات الجنائية ، قد ساير المبادئ القانونية إلى اسلفنا بيانها .

وبذلك يمكن القول بأن الوضع لم يتغير بعد صدور قانون الاجراءات الجنائية الجديد عنه قبل صدوره وان قضاء محكمة النقض السابق على صدور القانون المذكور يجد سنده من النصوص الحديثة . على أننا نرى أن تستعمل محكمة النقض حقها في رقابة محكمة الموضوع من حيث تقدير جدية التحريات المسوغة للإذن بالتفتيش ولا نكتفي بترك هذا الحق لمحكمة الموضوع . إذ يجب أن تقيم محكمة الموضوع قضاءها في هذا الشأن على أصول ثابتة في الأوراق . يؤيد هذا النظر مسلك محكمة النقض الفرنسية إذ أبطلت حكماً قاضياً بطلان تفتيش إجراء البوليس بمقولة إن رضا المتهم بهذا التفتيش لم يكن مبنيًا على علمه بعدم أحقية البوليس في دخول منزله ، فنقضت محكمة النقض الفرنسية هذا الحكم قائلة إنه لم يسبب قضاءه المذكور في صدد عدم صحة التصريح الصادر من المتهم بدخول مسكنه مما يحرم المحكمة العليا من مباشرة حقها في الرقابة على الأحكام (٤) .

(١) انظر في هذا المعنى *Juris-Classeur* تحقيق جنائي مادة ٨٧ بند ٦ .

(٢) في هذا المعنى رسالة الدكتور توفيق الشاوي عن التفتيش ص ١٨ .

(٣) فيدال ومانيول طبعة سنة ١٩٤٩ ص ١١٨٠ بند ٨٢١ هامش ٢ .

(٤) نقض جنائي فرنس ٧-١٢-١٩٣٥ جازيت الباليه ٢٤ يناير سنة ١٩٣٦ ومشار اليه في مجلة علم

الجنائي سنة ١٩٣٦ ص ٢٥٩ وما بعدها .

الخلاصة :

يبين من استخلاص أحكام التفتيش من مجموع النصوص المتقاربة في موضوعها ، ومن الاستهداء بالمصدر التاريخي للادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية . ومن الأعمال التحضيرية والمناقشات التي دارت حولها ، ان المشرع المصري لم يتعلق مراده بالخروج على المبادئ التي استقر عليها الفقه والقضاء في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى ، فهو لم يقصد معنى آخر من اشتراط فتح التحقيق أكثر من صحة اتصال سلطة التحقيق بالواقعة المراد استصدار الاذن بشأنها ووجوب تحقق تلك السلطة من توافر الشرائط التي يستلزمها القانون لصحة التفتيش من جدية البلاغ والتحريات والاقتناع بقيام الجريمة والدلائل على مرتكبها وجدوى اجراء التفتيش لديه ، دون أن يشترط القانون لاجراء التفتيش القيام باجراءات شكلية ، بل يكفي طرح تلك العناصر على محكمة الموضوع وإقرارها إياها لصحة التفتيش .

وطبقا للرأى الذى نادينا به يجب على محكمة الموضوع ان تشير فى حكمها إلى ما استخلصته من العناصر التى طرحت على المحقق عند استصدار إذن التفتيش حتى تعمل محكمة النقض رقابتها عند الاتضاء .

بحث

هل يقطع الحكم الصادر بوقف تنفيذ العقوبة الذي انقضت

فترة تجربته، المدة اللازمة لرد الاعتبار بقوة القانون

طبقاً للمادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات

للسيد الأستاذ محمد عبد العزيز فهمي مفتش قضائي النيابات

تمهيد:

صدر حكم على شخص بالحبس شهر لسرقة في سنة ١٩٤٠ . ثم صدر عليه حكم آخر بالحبس شهر مع وقف التنفيذ في سنة ١٩٤٩ قبل يرد إليه اعتباره بقوة القانون في سنة ١٩٥٣ بعد انقضاء فترة التجربة وهي ثلاث سنوات ، وبعد انقضاء اثني عشر عاما على الحكم موضوع رد الاعتبار .

أم أن الحكم الثاني ، رغم مضي فترة تجربته يقطع مدة رد الاعتبار القانوني . وبالتالي لا يرد اعتباره إليه عملاً بظاهر نص المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات والتي تستلزم أن لا يصدر على المحكوم عليه خلال المدة المقررة لرد الاعتبار حكم بعقوبة جناية أو جنحة . وهو الرأي الذي تجرى عليه ادارة تحقيق الشخصية فيما يتعلق بسحب صحف السوابق .
وسنعرض في هذا البحث لبيان وجه الخطأ في هذا الرأي الأخير .



يجب أن يكون مفهوماً باديء ذي بدء أن رد الاعتبار بقوة القانون يتعدد ، بمعنى أنه يجوز أن يرد اعتبار الشخص بقوة القانون أكثر من مرة بعكس رد الاعتبار القضائي (المادة ٥٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية) كما أن تفهم الآثار القانونية التي تترتب على انقضاء فترة التجربة على الحكم الموقوف تنفيذه أمر لازم لمعرفة المقصود بالحكم القاطع للمدة في معنى المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات .

أثر مضي فترة التجربة على الحكم الموقوف تنفيذه:

نصت المادة ٥٩ من قانون العقوبات على أنه إذا انقضت مدة الايقاف ولم يكن صدر خلالها

حكم بالغاؤه ، فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن No Avenue

والاجماع فقها وقضاء في مصر وفرنسا ، على أن انقضاء فترة التجربة يعتبر بمثابة رد اعتبار بقوة القانون ؛ فيزول كل ما يترتب على الحكم من وجوه انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق سواء في ذلك ما كان مقررأ في قانون العقوبات ، وما نص عليه في قوانين خاصة فلا يعتبر الحكم سابقة في العود ولا يذكر في الشهادات التي تصدر من قلم السوابق .

فيقول جارد ، طبعة ١٤ مختصر ص ٥٨١ .

إن مضي فترة التجربة يمحو الحكم "Effacer la condamnation elle - meme qui sera dèsormais comme non avenue, .. produit ainsi les effets d'une réhabilitation de plein droit

وبهذا المعنى داللو تحت كلمة Reh بند ٧٢

يعتبر ولاشك رد اعتبار بقوة القانون "comme non avenue cette formule implique à n'en pas douter, une réhabilitation de plein droit

وجاء في مجموعة الأحكام "Juris Classeur" بند ١٢٠

أن الحكم يمحى او يفنى ويزول ...il résulte que celle-ci est anéantie de sorte qu'elle ne peut plus servir de premier terme pour la récidive ni compter dans la calcul en vue de la relégation, et que si le réhabilité commet par la suite une nouvelle infraction il peut, pour celle-ci bénéficier du sursis.

وبهذا المعنى د دونديه دى فابر المطول طبعة ثالثة سنة ١٩٤٧ ، ص ٥٦٢ بند ٩٩٨ وص ٥٢٩ بند ٩٣١ .

.. وفي نهاية مدة التجربة يرد إلى المحكوم عليه اعتباره بقوة القانون دون حاجة إلى أية اجراءات قضائية ، فالحكم يمحى ويعتبر كأن لم يكن non avenue

كما يراجع رو Roux في القانون الجنائي طبعة ثانية جزء ١ ص ٥٠٣

ويقول الدكتور القالى ، إن الحكم يعتبر فيما يتعلق بالمستقبل لا وجود له ، القسم العام طبعة ٩٣٨ ص ٤٣٤ .

وبهذا المعنى الدكتور السعيد ، كتاب الأحكام العامة طبعة سنة ٩٥٢ ص ٧١٥ .

والعالمان على بدوى وشبرون د ... يمحى الحكم ، ليس فقط بالنسبة للباضى ، بل يكون بمثابة رد اعتبار قانونى بالنسبة للمستقبل فلا يذكر الحكم في الشهادات التي تصدر من قلم السوابق ،

تعليقات على المادة ٥٩ عقوبات طبعة سنة ١٩٣٩ ص ٢٨٦ .

ويقول بذلك أيضا فيدال ومانبول د طبعة تاسعة سنة ١٩٤٧ ص ٨٥١ بند ٦٠٢ مكرر .

وبديهى ان هذا الأثر لا يترتب إلا بالنسبة للعقوبة الموقوف تنفيذها ، فاذا اقتصر الحكم على وقف تنفيذ عقوبة الحبس دون الغرامة فإن الحكم فيما يتعلق بالغرامة تظل آثاره قائمة رغم مضي فترة التجربة ، وكذلك لا يؤثر انقضاء فترة التجربة على ما للغير من الحقوق بمقتضى الحكم كالتعويضات والرد والمصاريف .

وإذن فالحكم الموقوف تنفيذه ، الذى انقضت فترة تجربته لا ينتج آثارا بالنسبة للمستقبل ؛ فلا يحتسب فى العود ويعتبر المحكوم عليه بالنسبة للمستقبل وكأنه لم يرتكب جرما ، وإذا ما ارتكب جريمة فى المستقبل يعتبر أنه أجرم لأول مرة - فيمكنه أن يستفيد من أحكام وقف التنفيذ مرة أخرى (حيث لا يجوز فى فرنسا وقف التنفيذ بالنسبة لمن سبق الحكم عليه بالحبس فى جناية أو جنحة) دون أن يؤثر عليه الحكم السابق الذى اعتبر كأن لم يكن بانقضاء فترة التجربة .

دونديه دى فابر المرجع السابق ص ٥٢٩ بند ٩٣١

Le bénéficiaire est considéré à nouveau comme un délinquant primaire.
وإذن فالاجماع فقها وقضاة فى فرنسا ومصر منعقد على أن انقضاء فترة التجربة على الحكم الموقوف تنفيذه، يعتبر رد اعتبار بقوة القانون ، كما صرحت بذلك المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٣٥ سنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ٥٦ عقوبات والذى خفض مدة التجربة إلى ثلاث سنوات .

ورد الاعتبار كما هو معروف ، بمحو الحكم القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل ويزول كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية (المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية) .

وإجماع الشراح أيضا على أن الحكم « بعد انقضاء فترة التجربة ، لا يترتب عليه أى أثر جنائى ولا يظهر فى صحف السوابق التى تعطى للأفراد ولا يحتسب فى العود ولا يعتد به فى فرنسا فى حالة تعدد العقوبات بالنسبة للابعاد relégation ولا يمنع فى فرنسا من وقف التنفيذ مرة أخرى (فيدال ومانبول المرجع السابق ص ٨٥١ بند ٦٠٢ مكرر وص ٨٤٨ بند ٦٠٢) .

ففى فرنسا يشترط للحكم بوقف تنفيذ العقوبة أن لا يكون قد سبق الحكم على المحكوم عليه بالحبس أو بعقوبة أشد فى جناية أو جنحة ومع ذلك فإن المحكوم عليه بالحبس مع وقف التنفيذ الذى انقضت فترة تجربته يستفيد من أحكام وقف التنفيذ مرة أخرى ، لأن الأصل أن لا تحتسب الأحكام التى محيت أو زالت بالعفو الشامل أو برد الاعتبار

..On ne tient pas compte non plus des condamnations effacées par l'amnistie ou réhabilitation

« فيدال ومانبول المرجع السابق ص ٧٣٧ بند ٥٢٨ - ١ ، وص ٨٥١ بند ٦٠٢ مكرر حيث يقول :

« إن الأحكام التي محيت بمضى فترة التجربة أو برد الاعتبار القانوني لا تنتج أى أثر فلا يمكن أن تظهر في صحيفة السوابق رقم ٣ التي تعطى للأفراد .

...elles ne produisent aucun effet aucune incapacité quelle que soit la conduite ultérieure du condamné.

وقد استقر قضاء محكمة النقض على هذا الرأي .

فقضت بتاريخ ١٩٣٤/٢/٥ في الطعن رقم ٥٥ سنة ٤ قضائية :

« بأن الحكم الموقوف تنفيذه الذي انقضت فترة تجربته يعتبر كأن لم يكن . والمتفق عليه أن هذا يعتبر بمثابة رد اعتبار بقوة القانون لا يحتاج الشخص بعده إلى طلب رد اعتباره إليه ، شأنه في ذلك شأن من لم يحكم عليه أصلاً ، وكذلك لا يعتبر الحكم المذكور سابقة في العود ولا يذكر في الشهادات التي تصدر من قلم السوابق . »

وقضت بتاريخ ١٩٤٢/٦/٢٢ في الطعن ١٤٦٧ سنة ١٢ قضائية :

« بأنه بمجرد مضي المدة القانونية المعلق تنفيذه ، مع عدم وقوع جريمة من المحكوم عليه يعتبر الحكم بقوة القانون كأن لم يكن ، كما هي الحال تماماً في رد الاعتبار ، ولكن إذا طلب المحكوم عليه رد اعتباره بالنسبة لحكم صادر عليه بعقوبة واجب تنفيذه مع وجود أحكام أخرى صادرة عليه بوقف التنفيذ لا تزال قائمة لعدم انقضاء مدة التجربة فإنه لا تصح إجابته إلى طلبه ولو كان جميع الشروط التي يتطلبها قانون إعادة الاعتبار متوافرة بالنسبة للحكم الذي هو موضوع الطلب بل يجب في هذه الحالة الانتظار حتى تمضي تلك المدة فعندئذ تعتبر الأحكام الصادرة بوقف التنفيذ كأنها لم تكن ولا يبقى سوى الحكم المطلوب رد الاعتبار عنه ويصح إذن قبول الطلب .

وإذن فالإجماع فقهاً وقضاً في مصر وفرنسا منعقد على أن المشرع حينما يرتب أثراً على تعدد الأحكام إنما يعتد بالأحكام القائمة فعلاً ولا ينظر إلى الأحكام التي محيت برد الاعتبار أو بمضى فترة التجربة على الحكم الموقوف تنفيذه والتي اعتبرت كأن لم تكن لأنها بحكم القانون لا تنتج أى أثر جنائي كما قدمنا

وقد قضت المحاكم الفرنسية بأن الحكم الموقوف تنفيذه الذي انقضت فترة تجربته لا يقطع المدة اللازمة لرد الاعتبار بقوة القانون .

(محكمة جرينويل في ١٩/٦/١٩٠٨) .

L'individu qui après avoir subi une peine d'emprisonnement d'un mois a été condamné une seconde fois avec sursis est réhabilité de plein droit au bout de dix ans s'il a satisfait aux conditions prescrites par la loi pour que cette condamnation soit réputée non avenue.

والحكم المنشور بدالوز تحت كلمة Reh بند ٧٨

وإذن فالمادة ٥٥ من قانون الاجراءات إذ تشترط أن لا يكون قد صدر حكم خلال المدة — إما تفترض بداهة في ذلك الحكم أن يكون قائماً منتجاً لآثاره الجنائية ، أما الحكم الذي يحى برد الاعتبار أو بانقضاء فترة التجربة واعتبر بذلك كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ، فلا ينتج أثراً ولا يعتبر بالنال قاطعاً لمدة رد الاعتبار بقوة القانون . لأن الأحكام التي بحيث برد الاعتبار لا يعتد بها ولا تنتج أثراً (فيدال ومانبول المرجع السابق ص ٧٣٧ بند ٥٢٨ — ١) .

وإذن يكون من الخطأ الظاهر أن يعتبر الحكم الموقوف تنفيذه الذي انقضت فترة تجربته ، قاطعاً لمدة رد الاعتبار بقوة القانون ؛ لأن القول بذلك معناه أننا رتبنا للحكم المذكور أثراً قانونياً بالنسبة للمستقبل ، وهو باجماع الفقه والقضاء في فرنسا ومصر غير جائز بل وفيه مخالفة صارخة لنص المادتين ٥٩ عقوبات و ٥٥٢ إجراءات وهذا الرأي المخالف سوف لا يقطع مدة رد الاعتبار القانوني لحسب ، بل سيؤدي إلى نتيجة حتمية غاية في الغرابة وهي أن الحكم الصادر في سنة ١٩٤٠ في المثال الذي قدمناه في صدر البحث سيظل قائماً ويعتبر سابقة في العود إذا ما توافرت شروط المادة ٥١ عقوبات ، لأنه طبقاً للرأي المخالف يظل الحكم الصادر في سنة ١٩٤٠ قائماً لأن حكم سنة ١٩٤٩ قد قطع مدة رد الاعتبار القانوني رغم انقضاء فترة تجربته واعتباره كأن لم يكن .

وتستند إدارة تحقيق الشخصية في تمسكها بالرأي المخالف للقانون إلى قرار صادر من وزير العدل بتاريخ ١٩٣١/٥/٤ ، وهذا القرار صدر لتنظيم سحب صحف السوابق بمناسبة صدور القانون رقم ٤١ سنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار القضائي ، ويقضى القرار بأن لا يشار في صحف السوابق التي تعطى للأفراد إلى الحكم الذي يحاه رد الاعتبار أو الذي أوقف تنفيذه وانقضت فترة تجربته بشرط أن لا يصدر حكم آخر بعقوبة بعد ذلك فإذا صدر أشير في صحيفة السوابق إلى الأحكام السابقة واللاحقة .

ونرى أن هذا القرار كان متمشياً مع أحكام القانون القائم وقت صدوره حيث لم يكن من الجائز أن يوقف تنفيذ الحكم أكثر من مرة (مادة ٥٣ عقوبات قديم) كما أنه من غير الجائز رد الاعتبار القضائي أكثر من مرة فكان من الضروري أن يشار في صحيفة السوابق إلى الحكم السابق الموقوف تنفيذه والذي انقضت فترة تجربته وإلى الحكم اللاحق حتى لا يتمتع الشخص بأحكام وقف التنفيذ أكثر من مرة ، أما الآن ، وبعد أن تعدل القانون في سنة ١٩٣٧ فأصبح من الجائز وقف التنفيذ أكثر من مرة ، كما استحدثت في سنة ١٩٥١ أحكام رد الاعتبار القانوني ، فإن القرار الوزاري سالف الذكر يصبح بالنسبة للأحكام الموقوف تنفيذها مخالفاً للقانون ومتعارضاً مع الأثر القانوني لمضي فترة التجربة ومخالفاً مخالفة ظاهرة لأحكام المادتين ٥٩ عقوبات و ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

ويرى العالمان على بدوي وشيرون أن الحكم الموقوف تنفيذه بعد انقضاء فترة تجربته لا ينتج أي أثر قانوني فيجب أن لا يشار إليه في صحيفة السوابق ولو تعددت الأحكام ولذلك فهما يتفقان

قرار وزير العدل سالف الذكر (المرجع السابق ص ٢٨٦ بند ٤) ويقولان إن هذا القرار كان متمشيا مع نص المادة ٥٣ عقوبات قديم حيث لم يكن من الجائز وقف التنفيذ أكثر من مرة ، أما الآن فقد أصبح وقف التنفيذ أكثر من مرة جائزا قانونا (على بدوى التعليقات المرجع السابق ص ٣٤١ بند ١١) .

ويجب اذن تعديل هذا القرار بحيث يصبح قاصرا على أحكام رد الاعتبار القضائي والذي لا يجوز منحه أكثر من مرة ، ونرى أن القرار الوزاري أصبح منسوخا بالأحكام المستحدثة من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ بالنسبة لوقف تنفيذ العقوبة وبأحكام رد الاعتبار القانوني التي استحدثها قانون الاجراءات الجنائية .

فلا يجوز إذن لإدارة تحقيق الشخصية أن تثبت الأحكام الموقوف تنفيذها والتي انقضت فترة تجربتها في صحف السوابق التي تعطى للأفراد ولو تعددت وللأفراد أن يجبروها على إصدار صحف السوابق خالية بالالتجاء إلى القضاء إذا ما أصرت على التمسك بأحكام القرار الوزاري الذي غدا مخالفا للقانون ومنسوخا بأحكامه .

أما بالنسبة للصحف التي تستخرج بناء على طلب النيابة والقضاء فليس للأفراد سلطان عليها ، فيجوز أن تثبت بها الأحكام الموقوف تنفيذها ولو انقضت فترة تجربتها أو رد الاعتبار عنها بقوة القانون لأن صحف السوابق من أهم العناصر التي يتمكن بها القاضي من معرفة أخلاق المحكوم عليه وماضيه ويستعين بها على تكوين رأيه سواء في تقدير العقوبة أو تقدير موجبات وقف تنفيذها ، شأنها في ذلك شأن الاتهامات التي لم تنته إلى أحكام بالادانة ، ومع ذلك فللقاضي أن يستعين بها كعنصر من عناصر تقدير سلوك المتهم - وهذا النظام هو المتبع في فرنسا والذي عدل بمقتضى القانون الصادر في ١٣/٨/١٩٤٥ بحيث أصبح إثبات السوابق في الصحف التي تعطى للأفراد متمشيا مع أحكام رد الاعتبار .

وقد أصدر وزير العدل قرارا بتاريخ ١٩٥١/١٢/٦ بمناسبة تنفيذ قانون الاجراءات الجنائية الجديد الذي استحدث أحكام رد الاعتبار القانوني .

فنظم بهذا القرار سحب صحف سوابق الشخص الذي رد إليه اعتباره بقوة القانون لجعل سحب تلك الصحف متمشيا مع أحكام رد الاعتبار القانوني .

ومفهوم هذا القرار أن صحف السوابق تسحب لمن رد إليه اعتباره بقوة القانون حتى لو استفاد من أحكامه أكثر من مرة (بعكس رد الاعتبار القضائي الذي لا يمنح إلا مرة واحدة) .

إلا أن هذا القرار لم يتعرض صراحة للأحكام الموقوف تنفيذها التي انقضت فترة تجربتها بالرغم من أن المادة ٥٥ عقوبات الخاصة بأحكام وقف التنفيذ قد ذكرت في صدر القرار ، إذ كان المفروض أن يصرح القرار بالتسوية بين الأحكام الموقوف تنفيذها التي انقضت فترة تجربتها والأحكام التي رد اعتبار الشخص عنها بقوة القانون فينص صراحة على سحب صحف السوابق الخاصة بها ولو تعددت .

والاستنتاج المنطقي السليم يؤدي حتما إلى بسط أحكام هذا القرار على الأحكام الموقوف تنفيذها والتي انقضت فترة تجربتها ، لأنها كما قدمنا صورة بارزة من صور رد الاعتبار بقوة القانون ، فكان الاجدر أن يشير القرار إليها صراحة سيما وأن إدارة تحقيق الشخصية لم تفهم هذا الحكم ولم تبسط أحكام القرار على الأحكام الموقوف تنفيذها التي انقضت فترة تجربتها وظلت متمسكة بالقرار الصادر في ١٩٣١/٥/٤ والذي غدا كما قدمنا منسوخا ضمنا وبحكم اللزوم العقلي (فيما يتعلق بالأحكام الموقوف تنفيذها) بنصوص قانون العقوبات وبأحكام رد الاعتبار القانوني وبالقرار الصادر في ١٩٥١/١٢/٦ .

بحث

في جريمة إحراز المفرقات

للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة

١ - تمهيد :

الأصل أن القانون لا يعاقب على مجرد إحراز المواد التي قد تستعمل في ارتكاب الجرائم ، إلا أن الشارع رأى وقاية للنظام الاجتماعي وكوسيلة من وسائل الأمن *mésure de sureté* تجريم فعل الإحراز في ذاته كي تبقى الهيئة الاجتماعية شر إحرازها الذي يهدد سلامتها حماية لكيانها ومن تلك المواد المفرقات .

٢ - تطور تشريعي :

وعندما صدرت مجموعة قانون العقوبات المصري سنة ١٨٨٣ واستعيض عنها بمجموعة أخرى سنة ١٩٠٤ لم يرد في هاتين المجموعتين نص يحرم إحراز المفرقات وذلك إلى أن جاء القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٣ فضمن قانون العقوبات مادة جديدة هي المادة ٣١٧ مكررة والتي تقرر ما يأتي .

المادة ٣١٧ مكررة : يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ قانوني .

وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ وصدرت مجموعة قانون العقوبات الجديدة سنة ١٩٣٧ متضمنة هذا التعديل ، فأحتوى الباب الثالث عشر الخاص بالتخريب والتعيب والاتلاف على المادة ٣٦٣ والتي تنص على الآتي :

المادة ٣٦٣ : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ٣٠ جنيه ولا تزيد على ٣٠٠ جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ قانوني . ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ على هذه الجريمة .

المادة ٨٨ / ٣ : ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها .

ثم جاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ بشأن المفرقات فنص في مادته الرابعة على إلغاء المواد :
٨٨ من قانون العقوبات الخاصة باستعمال المفرقات بغية ارتكاب جريمة قلب دستور الدولة أو
شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو بغرض ارتكاب قتل سياسي .
٢٥٨ الخاصة باستعمال المفرقات في جناية الحريق أو في تعريض حياة وأموال الناس عمداً
للخطر .

٣٦٣ الخاصة بإحراز المفرقات .

واستعاض عنها بأحكام أخرى أدرجها بين ثانيا مواد قانون العقوبات في الباب الثاني مكرراً .
والذي يعنينا في هذا الصدد المادة ١٠٢ د ١ ، من قانون العقوبات والتي تنص على ما يلي :
المادة ١٠٢ د ١ ، — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها
أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك .
ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة يدخل تركيبها ويصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية
وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لانفجارها .

٣ — أركان الجريمة :

ظاهر من تلاوة هذه المادة أن للجريمة ثلاثة أركان .

١ — الركن المادي : وهو فعل الإحراز أو الحيازة أو الصنع أو الاستيراد بدون ترخيص
فالقانون يعاقب كل من أحرز أو حاز أو صنع أو استورد ، والفرق واضح بين الحيازة والإحراز
فالحيازة غير الإحراز ، فالحائز مالك للشيء سواء كان الشيء في حوزته أو حوزة غيره أما المحرز فهو
ما يوجد الشيء في حوزته .

ويعين لنا في هذا المقام أن نبحث ما إذا كان مجرد إحراز مادة يسيرة المقدار من المفرقات يكون
الجريمة أم لا ... أجابت محكمة النقض بالسلب في عدة أحكام لها من بينها ما حكمت به بجلسة ٢٢ أبريل
سنة ١٩٤٠ د مجموعة القواعد القانونية في المواد الجنائية قاعدة ٩٩ في الجزء الخامس ، فذكرت د أن
البارود لا يعتبر من المفرقات الوارد ذكرها في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات إلا إذا كان بكمية
كبيرة وفي حينه لا يتسع للغازات التي يتحول إليها عقب الاشتعال — فإذا كانت كميته يسيرة
ليس من شأنها أن تحدث عنها هذه النتيجة فإنه لا يعد من تلك المفرقات ، فإذا ضبط بارود زنته
١٠٦٠ جراماً في كيس داخل قفة بقطار السكة الحديد فلا يمكن عده مفرقاً لأنه بحسب كميته
والظرف الموجود فيه لا يمكن إذا ما أشعل أن يحدث الفرقة ذات الخطر المعنى في المادة المذكورة .
وما حكم به في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ د مجموعة القواعد القانونية في المواد الجنائية العدد الأول
قاعدة ٢ ص ١٣ .

د أن المقصود من عبارة مفرقات أخرى الواردة في المادة ٣١٧ مكررة عقوبات الخاصة بإحراز

القنابل أو الديناميت إنما هي المواد التي من قبيل القنابل والديناميت والتي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة لأن غرض الشارع من إيراد هذا النص الذي جاء به القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٣ هو العقاب على صنع هذه المواد أو استيرادها أو إحرازها بعد أن كان القانون قبل سنة ١٩٢٣ لا يعاقب إلا على تدمير الأموال .

وعليه فالخراطيش والرصاص التي تقذف بواسطة البنادق والطبنجات ونحوها من الأسلحة النارية والتي تحتوي على رش أو رصاص وشيء من البارود كاف لانطلاقها وإن كانت في الواقع مفرقة إلا أنها نظرا لقلّة كمية البارود أو المادة المتفجرة التي تكون بها قد حدد العرف موطن استعمالها وحصره في إصابة الحيوان من إنسان وغير إنسان وطريقة صنعها يلاحظ فيها صلاحيتها لهذا الغرض الخاص بالذات ولذلك فلا يمكن اعتبارها من قبيل المفرقات التي تستعمل لتدمير الأموال ومن ثم فلا عقاب على من أحرزها ولا محل لتطبيق المادة ٣١٧ مكررة عليه .

وكذا ما حكمت به محكمة النقض بجلسته ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ « مجموعة القواعد القانونية في المواد الجنائية الجزء الثالث قاعدة ٢٨٧ » .

« إذا كان الثابت أن كمية البارود المضبوطة لدى المتهم صغيرة وإنها بما تستعمل في ملء الخراطيش فلا يمكن اعتبارها مفرقا في حكم المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات » .

ب - مفرقات أو مواد مفرقة والمادة المفرقة هي كل مادة تحدث انفجارا بحكم خواصها الكيميائية أيا كان نوعها .

ولقد حدد قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ المواد التي تعتبر في حكم المفرقات فنص في مادته الأولى على أنه يعتبر في حكم المفرقات المواد الآتية ١ - الجلجنيت ٢ - الديناميت ٣ - ٨٠٨ أمون ومشتقاته ٤ - مفرقات نويل ومشتقاتها ٥ - فطن البارود ومشتقاتها ٦ - ثالث نترات تولين ومشتقاتها ٧ - الانوتال ٨ - حامض البكريك ومشتقاته ٩ - الكروديثار ١٠ - البارود الاسود ومشتقاته ١١ - الترميت .

ولا يعد سواروخ الأطفال من بينها فلقد حكمت محكمة النقض بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ « مجموعة القواعد القانونية في المواد الجنائية قاعدة ٣٢٣ في الجزء الثالث » من أن :

« المفرقات المحرمة التي تشير إليها المادة ٣١٧ مكررة هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة . فلعلم الأطفال « السواروخ » لا تدخل في عداد المفرقات التي يتناولها حكم المادة المذكورة » .

ج - القصد الجنائي : ولا بد أن يتوافر لدى محرز المفرقات قصد جنائي هو عليه بأن المادة مفرقة . ولقد حكمت محكمة النقض بجلسته ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ (مجموعة القواعد القانونية في المواد الجنائية الجزء الثالث قاعدة ٢٠٨) .

د ان المادة ٣١٧ مكررة المعدلة بالقانون ٣٥ سنة ١٩٣٢ تعاقب على احرار المفرقات في كافة صورته وألوانه مهما كان الباعث على الاحراز إلا ما كان منه برخصة أو بمسوخ قانوني والقصد الجنائي لأشأن له بالباعث على الاحراز وهذا القصد يتحقق بمجرد علم المحرز أن المادة مفرقة أو مما يدخل في تركيب المفرقات .

٤ - العقاب :

مائل من الاطلاع على التطور التاريخي أن المشرع تدرج في العقاب على هذه الجريمة فاعتبرها في البداية جنحة ، ولما جاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ اعتبرها جنائية معاقبا عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

والله ولي التوفيق .

بحث

سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد

للسيد الأستاذ صلاح الدين عبدالوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر

القصد الجنائي :

ان مناط التجريم هو توافر القصد الجنائي لدى الجاني وذلك في الجرائم جميعا على السواء - والقصد الجنائي قد يكون عاما أى أن يعتمد الجاني ارتكاب الفعل المكون للركن المادى للجريمة علما أن القانون يحرمه - وهذا النوع من القصد هو القدر اللازم في أغلب الجرائم العمدية حيث يكتفى القانون بمجرد ارتكاب الفعل مع الارادة وقد يكون القصد الجنائي خاصا فلا يكتفى القانون في جرائم معينة بمجرد ارتكاب الفعل المادى عن إرادة كاملة بل يستلزم فوق ذلك أن يكون ارتكاب الفعل لغرض خاص .

ففي هذه الحالات لا يتوافر القصد الجنائي إلا إذا كان ارتكاب الفعل تحقيقا لهذا الغرض الخاص وبذلك قد يدخل الباعث في تكوين القصد الجنائي ويؤثر في الجريمة وجودا وعدما .

ولا يفهم من ذلك أن فكرة القصد الخاص *dol speciale* قاصرة على الحالة التى يمتزج فيها القصد بباعث من لون خاص هو نية الاضرار *intention de nuire* وانما يكون القصد خاصا كلما تطلب المشرع لتحقيق ركن العمد ان تتوفر لدى الجاني النية أو الرغبة في تحقيق نتيجة معينة هي ضارة في ذاتها - بغض النظر عن تقدير الجاني لها واعتباره الشخصى اياها - وهنا لا قيام للمسئولية الجنائية على أساس العمد إلا بتوافر القصد الخاص الذى نص عليه المشرع أى انه يمكن القول إن التجريم يكون منصبا على النتيجة الضارة التى تحوط المشرع لها بالنص على العقاب عند توافرها .

والمشرع قد يفصح عن استلزام القصد الجنائي بمتزجا بالباعث الخبيث أى نية الاضرار مثال ذلك في جريمة البلاغ الكاذب (م ٣٠٥ ع) وجريمة الاتلاف (م ٣٦١ ع) وجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم (م ٣٣٧ ع) حيث يشترط في الأولى سوء القصد وفى الثانية قصد الاساءة وفى الثالثة سوء النية أو بمتزجا بالرغبة في تحقيق النتيجة الضارة المعينة كما في جريمة تعذيب متهم (م ١٢٦ ع) وجريمة النصب (م ٣٣٦ ع) حيث يشترط في الأولى ان يكون التعذيب بقصد حمل المتهم على الاعتراف وفى الثانية ان يكون الاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها .

فاذا لم يكن اشتراط القصد الخاص منصوبا عليه صراحة كما في الأمثلة السابقة فان طبيعة الجريمة قد توحى بالقول باستلزام هذا القصد كما في السرقة وجرائم القتل العمد والتزوير حيث يلزم

ان يقترب القصد الجنائي بالنتيجة الضارة بل ان مناط التجريم في هذه الأنواع من الجرائم هو حدوث هذه النتيجة الضارة بذاتها .

القصد الجنائي في جريمة النصب :

تنص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على أنه : يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى منافع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها اما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بخصوص ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور - واما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه واما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة .

وهذه المادة على الوجه المتقدم إنما تبين بجلاء أن القصد الجنائي الذي استلزم المشرع توافره في جريمة النصب إنما هو قصد خاص - فلا يكفي مجرد علم الجاني بأن الادعاءات التي يدعيها كاذبة بل يجب أن تتصرف نيته إلى الاستيلاء على جزء من ثروة الغير (١) .

فالقصد الجنائي في جريمة النصب مركب من عنصرين - الأول - العلم بالاحتيال . والثاني - نية الاستيلاء على ثروة الغير .

أما عن العنصر الأول - وهو العلم بالاحتيال - فيجب أن يأتي الجاني الفعل وهو عالم بأنه كاذب ومضلل - فإذا كان الجاني يعتقد صحة مايفعله أو يدعيه فلا عقاب ولو كان اعتقاده خاطئا . وتذهب بعض الأحكام إلى أن استعمال الطرق السحرية ينهض بذاته دليلا على سوء القصد في جريمة النصب ولكن يجب البحث دائما عن حقيقة اعتقاد الجاني وعليه هو إثبات حسن نيته ومتى ثبتت بتعين البراءة (٢) والرجوع إلى اعتقاد الجاني يستشفه قاضى الموضوع من بين ثنايا التحقيق وأقوال المتهم .

أما عن العنصر الثاني وهو قصد الاستيلاء على جزء من ثروة الغير - فيفهم منه أنه يجب أن يقصد الجاني من طرق الاحتيال التي يستعملها أن ينتزع جزءا من ثروة الغير وأن يستولى عليه ويضيفه إلى ملكه دون حق - وتطبيقا لذلك حكم بأن المادة ٣٣٦ لا تنطبق على من ينتحل صفة ليست له بقصد حمل بائع على تقسيط ثمن شيء مبيع دفع بعضه معجلا ثم قام بسداد باقى الاقساط ولكنه عجز فى النهاية عن دفع باقىها لأن اتخاذ الصفة الكاذبة لم يقصد به فى هذه الحالة سلب مال المجنى عليه وإنما قصد به أخذ رضا البائع بالبيع بثمن بعضه مقسط وبعضه حال ، وتكون العلاقة بين البائع والمشتري علاقة مدنية يحتمه وليس فيها عمل جنائي (٣) ومن هذا يظهر لنا أن القصد الجنائي في جريمة النصب وهو قصد

(١) جرائم الاموال الدكتور القللى ص ٢٣١ .

(٢) المرحوم أحمد بك امين ص ٧٥٠ .

(٣) قفس ٢٣ - ٤ - ١٩٣٤ مجموعة النقض جزء ٣ ص ٣١٠ رقم ٢٢٣ .

خاص بمعنى أنه يجب أن يقصد الجاني الاستيلاء على جزء من ثروة المجنى عليه - فان هذا القصد لا يتوافر والجريمة لا تقوم متى تخلف عنصره الثاني ولو كان المتهم عالماً بأنه يستعمل اساليباً احتيالية للاستيلاء على الشيء كما لو كان يقصد الاستيلاء على شيء معين مزاحاً - وتقدير قصد المتهم أمر تعنى به محكمة الموضوع ويجب ان تستدل على وجوده من ظروف الجريمة وملابساتها جميعاً .

القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ عقوبات :

تنص المادة ٣٣٧ ع على انه يحكم بهذه العقوبات على كل من اعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع . وقبل ان تسكلم عن القصد الجنائي في هذه الجريمة بما يندرج تحته حتماً الكلام عن معنى عبارة « سوء النية » الواردة بالمادة ٣٣٧ المذكورة - يحسن أن تفسر معنى كلمة الشيك .

أولاً - ما تنص عليه المادة ١٩٣ تجارى :

تنص المادة ١٩٣ من القانون التجارى على أنه « إذا اثبت من حرر الحوالة الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو من حرر الورقة المتضمنة أمراً بالدفع ان مقابل وفائها كان موجوداً ولم يستعمل في منفعتها لحاملها الذى تأخر في تقديمها تضيع حقوقه التى على محررها المذكور .

والحوالة الواجبة الدفع بمجرد الدفع بمجرد الاطلاع عليها كما نصت المادة ١٩٣ تجارى ان هي إلا الشيك باعتباره أداة وفاء تقوم مقام النقود - ومعنى كونه أداة وفاء أن حامله ملزم بحسب الاصل أن يتوجه لصرف قيمته في يوم استحقاقه الذى هو يوم سحبه أيضاً .

فاذا تأخر المستفيد عن ذلك اليوم وتوجه للبنك المسحوب عليه فلم يجد له مقابل وفاء فقد أباح القانون التجارى لمحرر الشيك أن يثبت ان مقابل الوفاء كان موجوداً في وقت تحريره وانه لم يستعمل في منفعته - وإذا استطاع اثبات ذلك فإن المسحوب له الشيك يتحمل مغبة اهماله في صرف قيمته وتأخره في ذلك .

ويلاحظ ان المادة ١٧١ تجارى قضت بوجوب تقديمه للدفع في ظرف خمسة أيام محسوباً منها اليوم المؤرخ فيه إذا كان مسحوباً من البلدة التى يكون الدفع فيها - واما إذا كان مسحوباً في بلدة أخرى وجب تقديمه في ظرف ثمانية ايام محسوب منها اليوم المؤرخ فيه خلاف مدة المسافة .

وسبب تقصير هذه المواعيد هو رغبة المشرع في ان لا يلزم الساحب بالمحافظة على مقابل الوفاء لدى المسحوب عليه إلى ما لا نهاية حتى لا تعرض بنوك الودائع لدفع مبالغ جسيمة في اوقات الازمات أو الذعر المالى فتقدم اليها شيكات مسحوبة منذ عدة اسابيع أو شهور (١) .

ثانياً - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ ع :

وإذ ان المادة ٣٣٧ ع نصت على عقوبة اعطاء شيك بدون رصيد فانه يجب تفسير «كلمة الشيك» بحيث تتسق مع تفسير القانون التجارى لها - وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه متى كان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة بجرى النقود - فانه يعد شيكا بالمعنى المقصود فى حكم المادة ٢٢٧ ع ولا يؤثر فى ذلك ان يكون تاريخه قد اثبت على غير الواقع مادام انه هو بذاته يدل على انه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه - ذلك بأن المشرع إنما اراد ان يكون الشيك ورقة مطلقة للتداول وفى حمايتها حماية للجمهور والمعاملات (١) .

والشيك الذى لا يطابق تاريخ إصداره التاريخ الحقيقى الذى حصل فيه الاصدار يسمى الشيك ذو التاريخ المقدم *chèque postdaté* - وقد ذهبت معظم الأحكام الفرنسية أن تقديم التاريخ أى ذكر تاريخ الاصدار على خلاف الواقع لا يرفع عن المحرر صفة الشيك وتسرى على الساحب المادة ٣٣٧ عقوبات متى ثبت سوء نيته (٢) ومن هذا نرى أن القضاء الجنائى المصرى والفرنسى لا يتقيد فى تفسير لفظ الشيك بكونه مستكملاً كافة شرائط صحته أو غير مستكمل مادام أن الشيك بحسب ظاهره يفيد أن الدفع بمجرد الاطلاع - فإذا كان للشيك تاريخان تاريخ إصدار وتاريخ استحقاق وثبت كلا التاريخين عليه فإن هذه الورقة بحسب ظاهرها تنفى عنها صفة الشيك ولا تعدو أن تكون ورقة ائتمان كالكيميالة فيها ذاتها ما يحول دون التعامل بها بغير صفتها هذه (٣) ولنا على هذا النظر تعليق وهو أنه إذا ثبت من أى طريق أن الشيك صدر من الساحب فى تاريخ سابق على التاريخ الثابت عليه كتاريخ الاصدار أى إذا ظهر حقيقة أن الشيك مقدم التاريخ فنرى أن هذا الوضع لا شك يؤثر فى مسئولية الساحب عندما يتبين أن لا رصيد له تحقيقاً أو اسقاطاً بحسب الظروف والأحوال .

فإذا كانت محكمة النقض المصرية قد قضت أن سوء النية المطلوب فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قابل للسحب يتحقق بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقد تحريره ليس له مقابل وفاء (٤) فان معنى ذلك أن علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له وقت إصداره الشيك ينهض دليلاً على توافر سوء النية لديه ومن ثم تنطبق عليه المادة ٣٣٧ ع - إذا كان هو نظر محكمتنا العليا فلا شك أنه فى حالة الشيك ذو التاريخ المقدم يكون من صالح المتهم أن يثبت أنه وقت إصداره الشيك فى التاريخ الحقيقى الذى لم يذكر فى الشيك كتاريخ للاصدار بل ذكر تاريخ لاحق له - من صالحه أن يثبت أنه فى ذلك التاريخ كان مقابل الوفاء المستكمل للشروط موجودا لحساب الساحب ولكننا للأسف نرى أن محكمة النقض ترى أنه لا يجدى المتهم (ساحب الشيك) أن يثبت أن تحريره إنما كان فى تاريخ

(١) نقض ٣٠ - ١٢ - ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض السنة الرابعة عدد ١ ص ٢٨٨ رقم ١١٢ .

(٢) نقض فرنسى الدائرة الجنائية ٣١ - ٦ - ١٩٣٦ - ١٥ - ١٦ Caz.pal .

(٣) نقض ١٠ - ١١ - ١٩٤١ القضية ١٩١٠ سنة ١١ ق .

(٤) نقض جنائى ١ - ٦ - ١٩٤٨ القضية ٧٣٠ سنة ١٨ ق .

سابق فطالبه تحقيق ذلك لا يكون مستأهلا ردا صريحا (١)

ثالثا - الأعمال التحضيرية للسادة ٢٢٧ ع :

كانت المادة ٢٢٧ ع بحسب نصها في المشروع تقضى بأنه : يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى شيكا (مع علمه) بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

وبجلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٧ طرحت هذه المادة بنصها السابق على مجلس النواب فقام النائب عبد المجيد الرمالى واقترح اضافة عبارة (بسوء نية) إلى نص المادة وعلق على ذلك بقوله إنه جرت العادة في الوقت الحاضر تأثرا بظروف الازمة على التعامل بالشيكات فتكتب لأجل معينه على أن تدفع في مواعيد لاستحقاق وقد يحل الموعد ويتعذر صرف الشيك لعسر التاجر - مع أنه كان حسن النية وقت تحريره فهل من الانصاف أن توقع عليه عقوبة الحبس ، وقد وافق وزير المالية وقتئذ على هذا الاقتراح باضافة عبارة (بسوء النية) لكن مع حذف عبارة (مع علمه) لأن سوء النية يشمل العلم وعدم العلم .

وقد قام النائب الأستاذ كامل صدقي وقال إنه لا يستطيع التفرقة بين سوء النية وبين العلم - وأضاف أنه لا يفهم أن شخصا يجهل مقدار رصيده في البنك ثم هو مع هذا الجهل يعطى شيكا ويفترض فيه بعد ذلك حسن النية - وهل يمكن التفريق في هذه الحالة بين سوء النية والعلم .

فقام وزير المالية وقال - أضرب مثلا لما تسائل عنه حضرة النائب الأستاذ كامل صدقي فن الجائز أن يحرر شخص شيكا وهو يعلم أنه ليس له رصيد في البنك ولكنه ينتظر أن يكون له رصيد في موعد الدفع فيصرف قيمة الشيك - فليس في هذا جريمة وإن كان فيه اهمال ظاهر - فلا نكن ملكيين أكثر من الملك فنصدر قانونا أشد حكما من القانون الفرنسى الذى اقتبسنا منه حكم هذه المادة . وفي ظنى أن حضرة النائب الأستاذ كامل صدقي يسلم معى بأنه قد يكون هناك علم ولا يكون سوء نية فيحسن إلا نأخذ الأمور طفره وأن ترك التقدير للقاضى فاذا أتضح له سوء النية أصدر حكمه بالعقوبة .

وقد وافق جميع النواب على المادة بتعديلها المذكور مع التفسير الذى اراده وزير المالية - موافقه اجماعية .

وبما تقدم يتبين ان استبدال عبارة « بسوء نية » بعبارة « مع علمه » التى كانت تتضمنها هذه المادة في مشروع القانون إنما يعنى اختلاف العبارتين معنى ومبنى فالعلم لا ينهض دائما دليلا قاطعا على سوء النية كما يظهر من المناقشات التى ذكرناها آنفا - ويجب اذن ان نقيّد بالمعنى الذى ذهبت اليه السلطة التشريعية عند اقرارها للنص من ان سوء النية يشمل العلم وعدم العلم - ولكن العلم قاصر وحده عن اثبات توافر سوء النية الذى استلزم النص توافره كما يبدو .

رابعاً — تفسير سوء النية:

وإذا استقام كل ما تقدم وكان هذا هو ما ذهبت إليه مناقشات مجلس النواب وانتهى إليه قرار النص على الوجه الحالي على معنى اختلاف سوء النية عن العلم — فانه يبدو أن محكمة القضا المصرية لا ترى هذا الرأي إذ أنها حكمت أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ ع تتحقق متى اصدر الساحب الشيك وهو يعلم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب وقد قصد المشرع بالعقاب على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات فهو مستحق الأداء لدى الاطلاع دائماً — ولهذا فلا يؤثر في قيام الجريمة بالنسبة إلى الساحب أن يكون المسحوب له على علم بحقيقة الواقع — فإذا قضت المحكمة ببراءة المتهم استناداً إلى أنه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود هذا الرصيد عند تقديم الشيك لصرفه وأن المجنى عليها كانت تعلم وقت قبولها الشيك بأنه لا يقابله رصيد مما تنقضي به الجريمة إذ لا يكون محتالاً عليها — فانه يكون قد أخطأ (١).

ونرى أنه إذا كان هذا النظر يستقيم في حالة من حالات سحب الشيك فانه قطعاً لا يستقيم في حالات أخرى إذ أن كون الشيك بحسب الأصل ورقة واجبة الدفع بمجرد الاطلاع وتقوم مقام النقود في المعاملات فإنه يحدث أحياناً في الحياة العملية بل وكثيراً وفي الغالب أن لا تكون هذه الورقة مستحقة الدفع لدى الاطلاع كما في حالة الشيك ذو التاريخ المقدم — ولا شك أننا من ناحية القانون أن لم نر في هذا الشيك ما يعيبه بوصفه شيكاً يدخل في حدود نص المادة ٣٣٧ ع — فلا أقل من أن نسمح للساحب (المتهم) أن يثبت أنه وقت سحب هذا الشيك كان لديه رصيد (مقابل وفاء) مستكمل للشروط وأنه لم يسحب هذا الرصيد كله أو بعضه بعد ذلك وإلا كان مستحقاً العقاب أيضاً بنص المادة وإنما أصبح هذا الرصيد غير قابل للصرف بسبب لادخل لإرادته فيه كال حجز عليه مثلاً من دائي الساحب وهذا ما تشير إليه المادة ١٩٣ تجارى التي سردنا نصها آنفاً وإذا استطاع الساحب اثبات ذلك وجب أن تنقضي الجريمة — هذا التفسير هو ما تقتضيه العدالة والذوق القانوني السليم وهو تفسير لا يترك مجالاً للقول بوجود فارق بين روح القانون التجارى والجنائى — هذا الأخير الذى يعنى في المادة ٣٣٧ الشيك بمعناه الوارد بالمادة ١٩٣ تجارى .

الصورة الأولى — حالة الشيك ذو التاريخ الصحيح:

أى أن يكون التاريخ الثابت على الشيك هو نفس التاريخ الذى أعطى فيه الشيك فعلاً وفي هذه الحالة الأصل أن مجرد العلم بعدم وجود رصيد كاف يتضمن سوء النية — إذ أن الشيك وقد حرر في التاريخ الثابت عليه فإن (الحامل) أو المسحوب له في حل من التوجه لصرف قيمته في الحال — فإذا تبين أن ليس للساحب مقابل وفاء أو أن مقابل الوفاء غير كاف لتغطية قيمة الشيك فإن علم الساحب بذلك يعتبر دليلاً على سوء نيته .

وإنما أيضاً يحق للساحب اثبات حسن نيته بأنه كان يحفل عدم استكمال مقابل الوفاء للشروط

(١) نقض جنائى ١١ - ٣ - ١٩٥٢ مجموعة احكام النقض السنة الثالثة العدد الثانى ص ٥٤٨ رقم ٢٠٦ .

اللازمة لصرفه وان جهله كان مبنياً على أسباب معقولة ومستساغة — إذ أن القاضى الجنائى وهو يحكم باقتناعه يجب أن تترك له حرية استخلاص سوء النية وبالتالي وجود القصد الجنائى أو عدم وجوده من ظروف وملابسات الواقعة المعروضة عليه — فان رأى توافر هذا القصد حكم بالعقاب والا فيحكم بالبراءة — وقد يعتبر أحياناً الاهمال الفاحش فى هذا السبيل قرينة على سوء النية (١)

الصورة الثانية — حالة الشيك ذى التاريخ المقدم *chèque postdaté*

أما فى حالة تأخير التاريخ عن اليوم الذى أعطى فيه الشيك فعلا فإنه مجال إثبات حسن النية والدفع به كبير فى هذه الصورة وهذا هو ما يستنتج من سياق المناقشة التى دارت بمجلس النواب عن المادة ٣٣٧ ع والتى سردنا جانباً منها قبل ذلك — فاذا استبان القاضى أن الساحب عند إصداره الشيك فى التاريخ الذى أعطى فيه فعلاً ولو كان سابقاً على تاريخ الاستحقاق انصرفت نيته إلى عدم دفع قيمة الشيك وتضييع حق المسحوب له حكم بالعقاب لتوافر عنصر سوء النية — وإن استنتج من وقائع الدعوى وظروفها ان عدم صرف قيمة الشيك إنما جاء بناء على أمر خارج عن إرادة الساحب فإنه ولو كان قد أخطأ وكان خطؤه مؤسساً على اعتقاد حسن ونية سليمة منه فان العقاب غير واجب .

وهاتان صورتان إنما تتكلم عنها فى حالة انعدام الرصيد أو عدم كفايته — أما فى حالة سحب الرصيد وحالة الأمر بعدم الدفع فإن فى نفس العمل الذى يتضمن كل منهما دليل على توافر سوء النية — واستخلاص ذلك سهل ميسور لقاضى الموضوع ولا تثير الإشكال الذى تثيره الحالة الأولى وهى حالة انعدام الرصيد أو عدم كفايته .

خامساً — نص المادة ٣٣٧ ع صورة من صور النصب :

ونرى أن الحاق نص المادة ٣٣٧ ع بنص المادة ٣٣٦ ع التى تتكلم عن جريمة النصب والتى سبق أن ابنا القصد الجنائى فيها وأنه يتكون من عنصرين — نرى أن الحاق المادة الأولى بالثانية فى حكم العقاب اعتبار من المشرع أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد صورة من صور جريمة النصب أو تطبيق لها فى ناحية خاصة هى ناحية التعامل بالشيك والتى رأى المشرع حمايتها .

لذا كان واجب أن يكون تفسير القصد الجنائى فى الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٣٣٧ ع تفسيراً يتسق مع القصد الجنائى فى جريمة النصب . أى يجب القول باعتباره قصداً خاصاً لا يتوافر إلا بظهور عنصر سوء النية الذى هو الباعث الخبيث أى نية الاضرار بالمسحوب له وتضييع حقه فى مقابل الوفاء — وهذا القصد الخاص إنما هو صورة من صور القصد الخاص فى جريمة النصب وهو نية الاستيلاء على ثروة الغير كلها أو بعضها — فلا تتم الجريمة إلا بتوافر هذا القصد الخاص فإذا انتفى فانما يسقط ركنها المعنوى الذى لا تقوم بدونه .

كل هذا يدعونا إليه ما يظهر في العمل من حالات تسحب فيها شيكات ولا يتضمن سحبها سوء نية من اصدرها ومع ذلك يقدم الساحب للحكمة ويكون من الغين العقاب في مثل هذه الحالات . فإذا سحب موظف شيكا على بنك مرتبه محول عليه - في يوم ٢٥ من الشهر وهو يعتقد بناء على ما عليه من الصحف أو غيرها - أن مرتبات الموظفين ستصرف في ذلك اليوم لمناسبة معينة وكانت الحقيقة أن المرتبات لا تصرف إلا يوم ٢٧ فانه يجب عدم عقابه على إصدار شيك بدون رصيد - ولو أنه وقت تحرير الشيك لم يكن لديه رصيد وهو يعلم ذلك ولكنه كان حسن النية واعتقد بناء على أسباب معينة مقبولة ان في تاريخ استحقاق الشيك سيكون لديه رصيد كاف لورود راتبه - فتبين أن الشيك لم يصرف في يوم استحقاقه لعدم وجود الرصيد - فإن من العدالة القول ان سوء النية لا يتوافر البتة في هذا الخصوص - ويكون تقدير الظروف التي تبين حسن نية الساحب من خصائص قاضي الموضوع .

كل هذا علاوة على أنه في المجال الجنائي يجب أن لا تترك للأوراق فرصة السيطرة على القضاء بالعقاب على الناس إذا استطاع هؤلاء إثبات حسن النية (مادة ٣٠٠ اجراءات) .

سادسا - حسن النية La bonne foi :

والدفع بحسن النية يجب أن تسمح المحكمة الجنائية للساحب (المتهم) بإثباته بكافة الطرق إذ هو يرادف انتفاء القصد الجنائي وعدم توافر سوء النية وليس الأمر كما تقول محكمة النقض أنه لا يجدي المتهم طلب إثبات وتحقيق أن تحرير الشيك كان في تاريخ سابق على التاريخ الثابت به - إذ أن حسن النية يطلق بصفة عامة على اعتقاد مشروعية الفعل اعتقادا مبنيا على أسباب تبرره ويخضع تقديرها للقاضي وبذلك قضت محكمة النقض في حكم لها قالت فيه : إن حسن النية المؤثر في المسؤولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض وهو معنى لا تختلف مقوماته باختلاف الجرائم ويمكن أن يكون الشارع قد ضبطه وأرشد إلى عناصره في نص معين أو مناسبة معينة ليستفيد القاصي من ذلك القاعدة العامة الواجبة الاتباع وحسن النية ليس معنى باطنيا بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديرا كافيا واعتماده في تصرفه على أسباب معقولة (١) .

هذا هو حسن النية عرفته محكمة النقض المصرية بأنه من كليات القانون لا تختلف مقوماته باختلاف الجرائم فأى حالة يحق فيها للتهم إثبات حسن نيته أنسب من محاكمته عن جريمة يشترط فيها القانون توافر سوء النية - ونرى أن السماح للتهم بإثبات حسن نيته أو أن يدفع به ويدل عليه لا يستلزم حتما إثبات عدم العلم فان العلم إن كان قرينة في بعض الصور دون الأخرى على توافر سوء النية كما قلنا فانها قرينة تقبل دائما إثبات الدليل العكسي من المتهم علاوة على أن العلم قد لا يعتبر

(١) نقض جنائي ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية جزء ٧ رقم ٢٢٠ ص ١٩٩ وما بعدها .

في بعض الحالات متضمنا سوء النية - وكل هذا يخضع لتقدير القاضي الجنائي ويدخل في تكوين اقتناعه بوجوب العقاب أو عدمه .

هذا هو رأينا في القصد الجنائي في جريمة اعطاء الشيك بدون رصيد - قصد خاص يقوم على سوء النية وقصد الاضرار بالمجنى عليه والعلم ماهو إلا قرينة بسيطة على توافر هذا القصد يسمح دائما للتهمة باثبات عكسها والدفع بحسن النية يجد مجاله الحيوى في هذه الجريمة قبل غيرها .

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٢٢١	١ ديسمبر ١٩٥٢	نصب . توافر الطرق الاحتمالية . مثال عدم تحديد تاريخ كل واقعة في الحكم . لا يعيبه مادام أنه حدد الفترة التي وقعت فيها هذه الوقائع ولم تمض عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى .
٢٢٢	٥٨٧	اثبات . اجراءات . طيب شرعى . سؤاله كخبير . تحليفه اليمين . غير لازم اكتفاء باليمين التي حلفها تنفيذاً لقانون الخبراء .
٢٢٣	٥٨٨	قانون . تموين . القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ . صدوره من وزير التموين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . الدفع بالجهل به لعدم إعلانه للشغلين بشئون التموين . لا يصح .
٢٢٤	٢ ديسمبر ١٩٥٢	انقضاء الدعوى . ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ هو التاريخ الذي استقر قضاء المحكمة على جعله موعداً لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصالح للمتهم .
٢٢٥	٥٨٨	معارضة . شهادة مرضية . عدم التعويل عليها لأسباب قاصرة . نقض الحكم .
٢٢٦	٥٨٩	١ - دفاع . متهم قدم الى محكمة الجنايات بتهمة جنائية وجنحة . فصل المحكمة الجنحة عن الجنائية سماعها المرافعة في الجنائية . نفيها هذه التهمة عنه . معاقبته مع ذلك على الجنحة . اخلال بحق الدفاع .
		٢ - تعارض مصلحة متهمين . تولى محام واحد الدفاع عنهما . بطلان الاجراءات .
		٣ - نقض . طاعنان . اسناد تهمة الى احدهما واقعتها مستقلة عن واقعة التهمة المسندة الى الآخر . نقض الحكم بالنسبة الى أيهما لا يقتضى نقضه بالنسبة الى الآخر .
٢٢٧	٥٩٠	تفتيش . الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه في الاذن . لا يبطل التفتيش .
٢٢٨	٥٩٠	نقض . عدم الاعتراض على صفة المدعى بالحق المدني أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الحكم
تعويض . القضاء به لو ولد المجنى عليه باعتباره وليا طبيعيا له . لا يضار به المحكوم عليه ولو كان المجنى عليه قد بلغ سن الرشد في أثناء الدعوى .		
١ - سرقة . نية التملك . لا يشترط التحدث عنها صراحة في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . يكفي أن تكون هذه النية مستفادة من بيانات الحكم .	٢ ديسمبر ١٩٥٢	٢٢٩ ٥٩٠
٢ - عقوبة . متهم عمره ست عشر سنة . عقابه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . خطأ . لا يصح الحكم عليه لا بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .		
اجراءات . الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات اجراءات المحاكمة . مثال .	د د د	٢٣٠ ٥٩١
إجراءات . محاكمة . إذانة المتهم استنادا إلى أقوال المجنى عليه دون سماعها . تأييد الحكم استئنافا دون استكمال هذا النقض في الاجراءات . خطأ .	٨ ديسمبر ١٩٥٢	٢٣١ ٥٩١
دفاع . الدفع بطلان القبض والتفتيش . اقتصار المتهم على هذا الدفع . ادانته . نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع لا يقبل مادام أنه لم يصدر من المحكمة ما يفيد أنها ستقصر نظرها على هذا الدفع .	د د د	٢٣٢ ٥٩١
فاعل . سرقة تيار كهربائي . ادانة صاحب المنزل في السرقة باعتباره فاعلا على أساس أنه هو الذي يدير المفتاح الذي يعطل سير العداد . في محله .	د د د	٢٣٣ ٥٩٢
تموين . تاجر تجزئة خصص له عدد من المستهلكين ليصرف لكل منهم السكر الذي أعدته وزارة التموين للاستهلاك العائلي . اقراضه السكر لآخر . غير جائز .	د د د	٢٣٤ ٥٩٢
سب . الجهر بألفاظ السب من غرفة مطلة على الطريق العام بصوت يسمعه من كان مارا فيه . توافر العلانية .	د د د	٢٣٥ ٥٩٣
استئناف . حق المتهم في الاستئناف . مناطه . مقدار العقوبة	٩ ديسمبر ١٩٥٢	٢٣٦ ٥٩٣

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
٢٣٧	٥٩٥	٩ ديسمبر ١٩٥٢
٢٣٨	٥٩٦	، ، ،
٢٣٩	٥٩٧	، ، ،
٢٤٠	٥٩٨	١٥ ديسمبر ١٩٥٢
٢٤١	٥٩٨	، ، ،
٢٤٢	٦٠٠	، ، ،
٢٤٣	٦٠٠	، ، ،

المحكوم بها . حق النيابة . مناطه بما تبديه من طلبات . القول بأن للنيابة أن تستأنف أى حكم صادر فى الجنب والمخالفات يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهاً مهما كان مقدار الغرامة المحكوم بها قليلاً أو كثيراً . غير صحيح .

استئناف . حكم صادر فى ظل قانون تحقيق الجنايات بتغريم المتهم مائة قرش . للنيابة أن تستأنفه .

نقض . استئناف . حق النيابة وحق المتهم فى الاستئناف . حقان مستقلان . استفادة المتهم من استئناف النيابة . محلها . الطعن من المتهم فى حكم قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة . لا يقبل .

طعن . حكم غيابي بعدم جواز استئناف النيابة . الطعن فيه بطريق النقض . ميعاده يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ قوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم .

١ - قانون . ملاريا . القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ . صدور قرار من وزير الصحة طبقاً للمادة الأولى منه بسريان نصوصه على مدينة دمنهور . الزعم بعدم سريانه عليها بعد صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ بمقولة إنه لم يصدر قرار جديد بانطباقه عليها . غير صحيح . هذا القانون جاء معدلاً لبعض أحكام القانون الأول دون مساس بالفعل الذى حرمه القانون .

٢ - وصف التهمة . تعديل المحكمة مواد القانون المطلوب تطبيقها . لا تريب عليها فى ذلك .

تفتيش . قبض . الحالات التى يجوز القبض فيها على المتهم فى غير التلبس . المادة ١٥ تحقيق جنابات . صورة واقعة .

نقض . الشهادة التى يمتد بها ميعاد الطعن وتقديم الأسباب . هى التى ثبت عدم ختم الحكم وإيداعه قلم الكتاب فى ظرف الثانية الأيام التالية لصدوره .

إجراءات . حكم . عضو من سمعوا المرافعة لم يحضر النطق به . توقيع مسودة الحكم . لا عيب فى الإجراءات .

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٤٤	١٥ ديسمبر ١٩٥٢	١ - نقض . الشهادة التي يصح الاحتجاج بها في بطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد . هي الدالة على عدم وجود الحكم في قلم الكتاب وقت إعطائها .
٢٤٥	٦٠١	٢ - تموين . اداة صاحب الخبز ومديره المسئول لانتاجهما وعرضهما للبيع خبزاً ينقص عن الوزن المقرر . براءة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز . لاتناقض . مسئولية صاحب المحل ومديره تقوم على افتراض قانوني هو اشرافهما على المحل .
٢٤٦	٦٠١	قتل خطأ . حكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . مثال للقصور في جريمة قتل خطأ .
٢٤٧	٦٠٢	١ - استئناف . ميعاده . تقديم المتهم استئنافاً بعد الميعاد . احتجاجه لذلك بأنه كان غائباً في بلدة أخرى وقت صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . لا يؤبه له . عدم التفات المحكمة الى عذر يزعم أنه أثبتته في عريضه قدمها للنيابة وقت تقريره بالاستئناف لا تريب عليها في ذلك .
٢٤٨	٦٠٢	٢ - طلبات النيابة . الخطأ في إثباتها بالحكم . لا يضير المتهم . الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً . يجوز ولو لم تطلب النيابة ذلك .
٢٤٩	١٧ ديسمبر ١٩٥٢	عفو شامل . متهم تظلم الى النائب العام من عدم ادراج اسمه في كشف من يشملهم قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ وقبل طلبه . نقض الحكم بالنسبة اليه والتقرير ببراءته .
٢٤٨	٦٠٢	مخدرات . رجال مكتب المخدرات . ضبطهم المتهم في حالة تلبس باحراز مخدر . الدفع بأن رجال مكتب المخدرات لم يكونوا وقت مباشرتهم إجراءات الضبط من رجال الضبط القضائي . لا محل له .
٢٤٩	١٧ ديسمبر ١٩٥٢	١ - نقض . الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد .
٢٤٩	٦٠٣	٢ - محكمة استئنافية . الاصل أنها تحكم في الدعوى بعد اطلاعها على الأوراق . طلب المتهم إعادة سماع الشهود دون بيان

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٠	٦٠٣	٢٢ ديسمبر ١٩٥٢
٢٥١	٦٠٤	٢٢ ديسمبر ١٩٥٢
٢٥٢	٦٠٤	٢٢ ديسمبر ١٩٥٢
٢٥٣	٦٠٥	٢٢ ديسمبر ١٩٥٢

وجه النقص الذي يطلب استكمالها . عدم إجابته إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع .

دفاع . منهم باختلاس محجوزات . تمسكه بأنه أوفى الدين قبل يوم البيع وطلبه ضم أوراق الحجز لإثبات ذلك . تأييد الحكم الابتدائي بالأدانة دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع . عدم الأخذ بشهادة بمقولة إن في الأوراق ما يدحضها دون بيان هذا الذي في الأوراق . قصور .

١ - عاهة مستديمة . تقدير نسبتها بوجه التقريب وضالة هذه النسبة . لا ينفيان عنها هذه الصفة .

٢ - تعويض . الحكم على الطاعن بتعويض . الطعن عليه بمقولة التكافؤ في السيئات . لا محل له لخضوعه لتقدير قاضي الموضوع .

١ - نقض . عدم ختم الحكم في ظرف الثمانية الايام التالية لصدوره . لا يترتب عليه بطلان الحكم .

٢ - وصف التهمة . ادانة المتهم على ذات واقعة القذف التي رفعت بها الدعوى بعد استبعاد ركن العلانية لا بطلان .

٣ - دعوى عمومية . يصح رفعها مباشرة دون تحقيق . تحقيق المحكمة الدعوى في مواجهة المتهم . طعنه ببطلان محضر جمع الاستدلالات . لا يصح .

٤ - دعوى مدنية . تنازل أحد المدعين بالحق المدني . استمرار الآخر في المطالبة وحده بالمبلغ الذي كانا قد طلباه . القضاء به على الطاعن . لا خطأ في ذلك .

اختصاص . منهم حدث . اختصاص محكمة الأحداث بما يقع منه من جنائية أو جنحة أو مخالفة . المادة ٣٤٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية . إحالته إلى محكمة الجنايات قبل العمل بهذا القانون . صدور الحكم عليه من محكمة الجنايات بعد العمل بهذا القانون . وجوب نقضه . قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام .

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٤	٢٢ ديسمبر ١٩٥٢	نقض . إدانة المتهم ابتداءً بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب والحكم عليه بعقوبة واحدة وبالتعويض . براءته استثنافياً من تهمة البلاغ الكاذب وتأييد الحكم المستأنف في العقوبة والتعويض . الطعن على الحكم بسبب ذلك . العقوبة الموقعة ابتداءً من أجل الجريمتين هي الحد الأدنى للعقوبة المقررة لجريمة القذف التي دين بها الطاعن استثنافياً . لا محل للنهي على الحكم بسبب الدعوى العمومية . عدم بيان الحكم ما إذا كان التعويض محكوماً به عن القذف وحده أو يشمل التعويض عن واقعة البلاغ الكاذب التي برىء الطاعن منها . نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية .
٢٥٥	٦٠٦	حكم . تسببيه . دفاع . تبديد أشياء محجوزة . الدفع ببطلان الحجز لأن البيع لم يتم في خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه . إدانة المتهم دون الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه . قصور .
٢٥٦	٦٠٦	دفاع . قضاء محكمة الدرجة الأولى غيياً براءة المتهم . استئناف النيابة . طلب محامي المتهم تأجيل الدعوى لإعلان شهود نفي . القضاء بإدانة المتهم دون أن تشير المحكمة إلى هذا الطلب وعلة اطراحها له . اخلال بحق الدفاع .
٢٥٧	٦٠٧	تموين . سكر . صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ . صاحب مصنع . عدم خطاره مراقبة التموين عن اصلاحات أجراها بمحله من شأنها عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه . لم يعد معاقباً عليه .
٢٥٨	٦٠٧	غش البضاعة . حكم . تسببيه . قصور في التسيب . مثال .
٢٥٩	٣٠ ديسمبر ١٩٥٢	زرائب . إقامة زربية في الأراضي الزراعية دون تصريح . الحكم بالغرامة والإزالة تطبيقاً للبائتين ١ و ٣ من قرار مديرية البحيرة الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ . خطأ . انتقال الحق بالهدم إلى وزير الداخلية بصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ .
٢٦٠	٦٠٨	١ - إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال شاهد في حق متهم دون آخر أو الأخذ بشرط منها بالنسبة إلى متهم معين دون شرط آخر .

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	التجنية	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ - إثبات . إجراءات . الأخذ بأقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة أو في التحقيق الابتدائي دون تلاوتها بالجلسة . لا تريب على المحكمة في ذلك .
٢٦١	٦٠٩	٣٠ ديسمبر ١٩٥٢
		استئناف . ما اشترطته المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول الاستئناف من تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة . لا يكون لازما إلا عند ما يكون التنفيذ واجبا قانونا .
٢٦٢	٦٠٩	١ - إعطاء . شيك بدون رصيد . معنى الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .
		٢ - إعطاء شيك بدون رصيد . سوء النية . توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل له في تاريخ إصداره .
٢٦٣	٦١١	استئناف . حق المتهم في الاستئناف . مناطه مقدار العقوبة المحكوم بها . حق النيابة . مناطه ما تبديه من طلبات . القول بأن للنياحة أن تستأنف أي حكم صادر في الجنح أو المخالفات يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهات مهما كان مقدار الغرامة المحكوم بها قليلا أو كثيرا . غير صحيح .
٢٦٤	٦١٤	مشتبه فيهم . العود المنصوص عليه في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه .
٢٦٥	٦١٤	حكم حضوري . حضور الطاعن إحدى الجلسات وتأجيل الدعوى لجلسة أخرى . عدم حضوره هذه الجلسة . تقدم محاميه بعذر لم تقبله المحكمة لأسباب سائغة . الحكم الذي يصدر يكون حضوريا .
٢٦٦	٦١٥	إجراءات . محضر الجلسة . عدم تدوين دفاع المتهم به بالتفصيل . لا يعيب الإجراءات .
٢٦٧	٦١٥	إجراءات . عدم طلب المتهم سماع شهود نفي أمام محكمة الموضوع . النعي على الحكم بسبب ذلك . لا يقبل .
٢٦٨	٦١٥	١ - محكمة استئنافية . الأصل أنها تقضى من واقع الأوراق .

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		سماعها الشهود . غير لازم مادامت محكمة أول درجة قد أجرت تحقيقا .
		٢ - حكم . تسييبه . تسعير جبرى . بيع سلعة مسعرة باكثر من السعر الرسمى اثبات الحكم السعر الذى باع به المتهم وانه اكثر من السعر الرسمى . لا يلزم بيان السعر الاخير مادام الطاعن لا يدعى ان السعر الذى باع به فى حدود السعر الجبرى .
٢٦٩	٦١٦	٣٠ ديسمبر ١٩٥٢
		١ - إثبات . استناد المحكمة إلى ما فى أوراق الدعوى المطروحة امامها من عناصر الإثبات . جائز .
		٢ - ترصد . توفره . مثان .
٢٧٠	٦١٦	» » »
		عرض مواد ملوثة للمواد الغذائية للبيع دون ان يوضح على عبوتها تركيبها الكيميائى . ادانة المتهم فى هذه الجريمة . دفعة بأن هذه المواد انما تستعمل فى تلوين البيض الغير المقشور من الظاهر . لا محل له . المادة الخامسة من المرسوم الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنص على أن الحظر يتناول المواد الملوثة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التى تلامسها .
٢٧١	٦١٧	» » »
		قبض . تفتيش . وجود دلائل كافية على حيازة المتهم المخدر . جواز القبض عليه وتفتيشه .
٢٧٢	٦١٧	» » »
		تفتيش . تفتيش منزل المتهم دون حضوره فى ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى . لا بطلان .
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
٢٧٣	٦١٨	١ مايو ١٩٥٢
		بيع . فسخ العقد لعدم وفاء المشتري بالثمن . إذا كان الشرط الوارد فى العقد انما هو ترديد للشرط الفاسخ الضمنى فلا يفسخ به العقد من تلقاء نفسه . شرط الفسخ فى هذه الحالة . وجوب التنبيه على المشتري بالوفاء تنبيها رسميا .
٢٧٤	٦٢٠	» » »
		١ - موظف . ضابط بالجيش . حكم . تسييبه . قضاؤه برفض دعوى تعويض عن فصل ضابط جيش من الخدمة . إقامته على أن الفصل لا ينطوى على مخالفة القانون أو تعسف فى استعماله السلطة

رقم الحكم	الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>وانما كان لداعي المصلحة العامة . لا خطأ ولا قصور . تحدث الحكم بعد ذلك عن واقعة سرقة نسبت إلى الضابط . تزيد لاثرة له في تايجه .</p> <p>٢ - موظف . ضابط بالجيش . فخص ما ينسب اليه . يكون اما بالتحقيق بصفة سرية بواسطة رؤسائه واما بصفة قانونية أمام مجلس تحقيق . اتباع احدي الطريقتين يغني عن الأخرى .</p> <p>٣ - موظف . ضابط بالجيش . فصله من الخدمة بنطق ملكي من القائد الأعلى للجيش بناء على اقتراح لجنة الضباط وفقا للرسوم الصادر سنة ١٩٢٥ وتحقيقا لمصلحة عامة . لا مخالفة في ذلك للقانون .</p> <p>٤ - لجنة ضباط الجيش المشكلة بالمرسوم الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ . عدم الغائها بالقانون رقم ٧٢ الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٧ الخاص بإنشاء مجلس الدفاع وهيئة أركان الحرب . المرسوم الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ لم يعد لجنة الضباط إلى الوجود بعد زوالها وانما نظم تشكيلها فقط .</p> <p>٥ - موظف . ضابط بالجيش . فصله من الخدمة بنطق ملكي من القائد الأعلى بناء على اقتراح لجنة الضباط المشكلة وفقا للرسوم الصادر في سنة ١٩٢٥ . صحيح قانونا . لا يغير من هذا النظر عدم موافقة وزير الحربية على اقتراح لجنة الضباط .</p> <p>نقض . طعن . أوراق الطعن . الحكم المطعون فيه جعل أسباب الحكم الابتدائي أسبابا له . وجو لإيداع صورة رسمية للحكم الابتدائي مطابقة للأصل . عدم مراعاة هذا الاجراء الجوهري يبنى عليه عدم قبول الطعن شكلا .</p> <p>ضرائب عقارية . تقادم مسقط . مدة سقوط الضريبة العقارية . هي ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من آخر السنة التي استحققت فيها هذه الضريبة . لا تأثير لبيع العقار الذي استحققت عليه الضريبة في مدة التقادم . المادة ٨ . من الأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ .</p> <p>تزوير . حكم . تسييه . قضاؤه برد وبطلان عقد . تأسيسه على أسباب سائلة تفيد أن التوقيع بحتم مدعية التزوير على هذا</p>
٢٧٥	٦٢٧	١ مايو ١٩٥٢	
٢٧٦	٦٢٨	" " "	
٢٧٧	٦٣٠	" " "	

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم
		ملخص الاحكام
٢٧٨	٣٣٣	١ مايو ١٩٥٣
العقد حصل بغير علم منها . لا يضيره قول مدعية الزوير في شواهد ان الختم مصطنع لها .		
١ - عقد . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع في التفسير . استخلاصها ان العقد هو بيع لا اتفاق على احلال آخر محل الراسي عليه المزداد في الصفقة . لا خطأ .		
٢ - حكم . تسييه . الدعوى تضمنت طلبين احدهما بطلان عقد والثاني رد المبلغ الذي دفع بناء على هذا العقد . رفض الحكم الدعوى بشقيها . اقامته على اسباب لا تنصب إلا على الطلب الأول وحده ولا تؤدي إلى رفض الطلب الثاني . قصور .		
٢٧٩	٦٣٦	" " "
ضرائب . لجنة التقدير . مناط ولايتها هي هيئة تقدير أصلية . عدم تقيدها بما سبق أن اقترحه للمأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول . لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية . حكم . تسييه . اطراحة قرار لجنة التقدير بحجة أنه لا يسوغ لها أن تزيد في أرباح الممول على تقدير المأمورية لهذه الأرباح خطأ في تطبيق القانون . قوله مع ذلك ان تقدير المأمورية بقي على أساس سليم دون مناقشة الأسس التي بنى عليها قرار لجنة التقدير وبيان مواطن العيب فيها . قصور .		
٢٨٠	٦٣٨	٨ مايو ١٩٥٣
بيع وفاء يخفى رهنا . القريبتان الواردتان في المادة ٣٣٩ مدني قديم وردتا على سبيل المثال لا الحصر . اعتماد الحكم في اعتباره البيع يخفى رهنا على قرينة بنحو خمس الثمن . هذا تقدير موضوعي لا يخالفه فيه القانون .		
٢٨١	٦٤٠	" " "
١ - إعلان للنيابة . متى يصح . وجوب دقة ما يجري عن عمل المراد لإعلانه قبل تسليم ورقة الاعلان للنيابة . مثال .		
٢ - شفعة . وجوب اختصاص البائع والمشتري وان تعلدا في جميع مراحل المناقضة . بطلان إعلان أحدهم بتقرير الطعن يستوجب عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى الجميع .		
٣ - تنقض . طعن . بعدم وجود مصلحة للطاعن . يتبين من ادعاءه بعدم قبول الطعن . مثله في دعوى الشفعة .		

العدد الخامس	فهرسه	السنة الرابعة والثلاثون		
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام		
٢٨٢	٦٤٣	٨ مايو ١٩٥٢	شفعة . استغلال المحكمة من قرائن مسوغة علم الشفع بالبيع علما حقيقيا . التعمى عليها أنها اعتمدت على العلم الافتراضي في القضاء . يسقط حق الشفع في الشفعة . على غير أساس .	
٢٨٣	٦٤٥	" " "	تسجيل . دعوى صحة التعاقد . سبق التأشير على صحيفتها من المساحة . لا يغني عن تسجيلها . العبرة هي بأسمية تسجيل هذه الصحيفة لا التأشير عليها من المساحة .	
٢٨٤	٦٤٧	" " "	دعوى صحة ونفاذ التعاقد . دفع من أحد الخصوم في الدعوى بأنه هو المالك للعقل والمبيع وأن البائع لا يملك التصرف فيه . المحكمة المطروحة عليها الدعوى هي التي تفصل في هذا الدفع . لا يسوغ وقف الدعوى حين الفصل في الملكية حتى لو كان من دفع بذلك ليس طرفا في العقد وإنما هو من الغير الذي يضار بالحكم .	
٢٨٥	٦٤٨	" " "	بيع في مرض الموت . تحديد معنى مرض الموت . حكم . تسببه .	
٢٨٦	٦٥٠	" " "	حكم . تسببه . قضاؤه بما يخالف الثابت بالأوراق دون بيان سبب هذه المخالفة . قصور مبطل للحكم .	
٢٨٧	٦٥٣	١٠ مايو ١٩٥٢	اجارة . استئجار الطائن قطعة أرض قضاء بملوكة للحكومة من مصلحة الاملاك . النص في عقد الإيجار على اعتباره ملغى من تلقاء نفسه ودون أي حق في تعويض إذا لؤمت العين لمنفعة عامة . استيلاء وزارة الزراعة على قطعة من هذه الأرض لمنفعة عامة . أعمال المحكمة للنص المذكور . لا خطأ في تطبيق قانون العقد .	
٢٨٨	٦٥٥	" " "	شفعة . الشفع يعتبر من الغير بالنسبة إلى البائع والمشتري . حقه في التمسك بالعقد الظاهر دون العقد المستتر . شرط الاحتجاج عليه بالعقد المستتر .	
٢٨٩	٦٥٧	" " "	اختصاص . استئناف . استئناف حكم صادر من محكمة المتوسطة الابتدائية المختلطة . رفعه الى محكمة استئناف القاهرة الوطنية في فترة عطلة المحاكم المختلطة السابقة مباشرة على الغائها . الحكم بطلان الاستئناف . خطأ في تطبيق القانون . اتفاق الطرفين على احوالة الاستئناف من محكمة استئناف القاهرة الى محكمة استئناف	

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		المنصورة المختصة بنظره . مانع من الدفع ببطلان الاستئناف لرقعه الى محكمة غير مختصة .
٢٩٠	١٥ مايو ١٩٥٢	وكالة . قرار صادر من وكيل بصحة سند مطعون فيه من الموكل بالتزوير . تقرير المحكمة لأسباب مسوغة أن هذا الاقرار كان وليد الغش والتواطؤ مع خصم الموكل . التمسك بأن هذا الاقرار صدر قبل الغاء التوكيل . غير منتج .
٢٩١	٦٦٣	اعلان . وجوب حصوله لشخص المعلن اليه أو في محله الأصلي . البطلان المترتب على عدم مراعاة ذلك هو بطلان نسبي يزول بعدم التمسك به صراحة أو ضمنا . مثال . المادة ١١ من قانون المرافعات .
٢٩٢	٦٦٤	١ - بيع محل تجارى . فسخه . حكم . تسبيبه . تأسيسه الفسخ على حصول تدليس من البائع بكتمانه عن المشتري صدور حكم باغلاق المحل قبل البيع لادارته بغير ترخيص . النعى عليه اغفاله علم المشتري عند الشراء أن المحل غير مرخص . هذا النعى غير منتج .
		٢ - محكمة الموضوع . تقيدها بطلبات الخصوم . مثال .
٢٩٣	٦٦٦	نقض . طعن . عدم اعلان المطعون عليه بتقرير الطعن . وجوب القضاء بعدم قبول الطعن شكلا لبطلانه . المادة ٣١٤ مرافعات .
٢٩٤	٢٢ مايو ١٩٥٢	١ - نقض . طعن . سبب يقوم على عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال .
		٢ - مسئولية مدنية . دعوى بفسخ بيع ورد الثمن والملحقات لأن الشركة البائعة تسببت في تلف البضاعة المباعة . . رفض هذه الدعوى لأسباب موضوعية سائغة . لاقصور . مثال .
٢٩٥	٦٧١	استئناف رفع قبل العمل بقانون المرافعات الجديد عن حكم صادر بوقف الدعوى . تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى والمصل فيه بعد العمل بقانون المرافعات الجديد الذى ألغى حق التصدى . مخالفة الحكم للقانون وطلانه . لايزيل البطلان عدم تمسك الطاعن به لأن هذا البطلان هو من النظام العام .

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٩٦	٢٢ مايو ١٩٥٢	١ - استئناف فرعى . الحكم بقبوله أو عدم قبوله . أمر متعلق بالنظام العام . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ٢ - استئناف فرعى . المحكمة ضمت دعويين للفصل فيهما بحكم واحد . اختلاف الدعويين سببا وموضوعا . كل منهما تعتبر دعوى مستقلة عن الأخرى بالرغم من قرار الضم : استئناف الحكم الصادر في إحداها لا يبرر رفع استئناف فرعى عن الحكم الصادر في الدعوى الأخرى متى كان لم يرفع عنه استئناف أصلي .
٢٩٧	٦٧٧	٣ - تزوير . حكم قضى برد وبطلان عقد . تقريره أن المورث الذى نسب إليه الامضاء الموقع بها على العقد لم يكن يوقع بامضائه على الأوراق المقدمة فى الدعوى من الطرفين . هذا لا يفيد نقل عبء الاثبات إلى عاتق المدعى عليهم بالتزوير بل يفيد أن المحكمة استخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية أن المورث كان يوقع بختمه لا بامضائه مما يؤيد ما ادعاه المدعون بالتزوير وعجز عن نفيه المدعى عليهم . الادعاء بالاخلال بحق الدفاع . على غير أساس . ٤ - تزوير . استخلاص المحكمة دليل التزوير المادى من ذات الورقة المدعى بتزويرها . لا إخلال بحق الدفاع . ١ - التنفيذ على عقار المدين فى ظل قانون المرافعات القديم . وجوب إعلان المدين باليوم المحدد للبيع . اعدام إعلانه يترتب عليه بطلان الاجراءات . المادة ٥٥٢ وما بعدها من قانون المرافعات القديم . ٢ - المادة ٦٠٢ من قانون المرافعات القديم . مناط التمسك بها . هو أن يكون المدين قد أعلن بيوم البيع . إذا لم يعلن به جاز رفع دعوى أصلية بالبطلان .
٢٩٨	٩٨١	١ - خبير . تزوير . محكمة الموضوع . استدعاء الخبراء لمناقشتهم فى تقاريرهم . جوازى للمحكمة لها عدم استدعائهم إذا لم تر حاجة إلى هذه قشة المنا . المادة ٢٤٣ مرافعات .

العدد الخامس	نورس	السنة الرابعة والثلاثون			
رقم الحكم	القيمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام		
			٢- تزوير . تحقيق . محكمة الموضوع . غنم مطروحة . باجواء . تحقيق متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لاقتناعها بصحة الورقة المطعون فيها .		
			٣- خبير . رأى الخبير المتدب في الدعوى . المحكمة غير مقيدة به . لها أن تأخذ بتقرير الخبير الاستشاري متى وجدت من أوراق الدعوى ما يقنعها بصحته .		
٢٩٩	٦٨٤	٢٢ مايو ١٩٥٢	١- وصية - استخلاص المحكمة من أدلة مسوغة أن العقد موضوع النزاع هو في حقيقته وصية لا بيع النعي عليها الخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .		
٣٠٠	٦٨٦	د د د	٢- وصية صدرت من موصي توفي قبل العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . غنم سريان أحكامه على هذه الوصية . حكم . كفية إصداره . وجوب أن يبين في الحكم أن القاضي الذي لم يحضر النطق به قد اشترك في المداولة فيه ووقع على مسودته وإلا كلفه باطلا - المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ من قانون المرافعات .		
٣٠١	٦٨٨	د د د	نقض . طعن . توكيل المحامي المقرر بالطعن بالنقض مقصور على إنباته في الحضور عن الطاعن أمام محكمة الاستئناف ولا يخوله الطعن بطريق النقض . عدم قبول الطعن شكلا لتقريره من غير ذي صفة .		
٣٠٢	٦٨٩	٢٩ مايو ١٩٥٢	١- حكم . أخذه بتقرير الخبير . أسباب التقرير تعتبر مكملة لأسباب الحكم .		
			٢- تقادم خفي . شرط كسب الملكية بالتقادم الخفي مع السبب الصحيح وحسن النية . أن يكون واضح اليه مستندا في حيازة العقار إلى تصرف قانوني يجعل وضع يده حلالا سليما من شبهة الغصب . تقرير الحكم أن المقدار المتنازع عليه لا يدخل في عقود تملك الطاعنات كما طبقها الخبير . ترتيبه على ذلك نفي الادعاء .		
			٣- تقادم . تملك بالتقادم بالبلدة الطويلة . هو واقعة مادية .		

العدد الخامس	فهرسته	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		تحرى المحكمة طامع الأوراق التي بين يديها . لا مخالفة في ذلك لقواعد الإثبات .
		٥- وضع يد . بوضع يد المدة الطويلة . احالة الدعوى على التحقيق لاثباته . ليس حقا للمصوم يتحتم على المحكمة إجابته في جميع الأحوال .
٣٠٣	٢٩ مايو ١٩٥٢	١- اهلية . بيع عقار يملك للقاصر صدر من الوصى بعد الاذن به من المجلس الحسبي . صحيح قانونا متى كان الوصى قد التزم حدود الاذن . التصديق على البيع من المجلس الحسبي بعد حصوله غير لازم . المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية .
		٢- تسجيل . بيع . صدور عقدي بيع عن عقار واحد الى مشتريين مختلفين . الانضائية للاسبق منهما في التسجيل . لا يغير من هذه القاعدة ادعاء المشتري المتأخر في التسجيل ان عقد المشتري الآخر كان بطريق التواطؤ مع البائع .
		٣- وارث . استئناف . حكم قضى باثبات التعاقد عن بيع منسوب صدوره الى المورث استئنافه من بعض الورثة دون البعض الآخر . الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى عن جميع اللقذار المدعى ببيعه ولم يقتصر على حصة الورثة الذين استأنفوا . لا مخالفة في ذلك للقانون . الورثة يمثلون بعضهم بعضا فيما هو لمصلحة التركة .
٣٠٤	٦٩٧	١- نزاع ملكية للنفقة العامة . عدم تقيد المحكمة برأي الخبير المعين في الدعوى لتقدير قيمة العقار المزوجة ملكيته للنفقة العامة .
		٢- نزاع ملكية للنفقة العامة . اطراح المحكمة تقرير الخبير واستنادها في تقدير قيمة التمويض عن الأرض المزوجة ملكيتها الى أدلة أخرى سائغة . قصور .
٣٠٥	٧٠٠	نقض . إجراءات الطعن . وجوب إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله خلال عشرين يوما من تاريخ التقرير بالطعن . عدم الإيداع في الميعاد المذكور يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلا .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم
(٣) قضاء محاكم الاستئناف المدنية		
١ - وصية . تختص محاكم الأحوال الشخصية بنظرها دون المحاكم المدنية . قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . ينتظم القواعد الموضوعية دون تعيين الجهات المختصة بالفصل فيها .	٢٧ أبريل ١٩٥٢	٧٠٢ ٣٠٦
٢ - اختصاص المجلس الملى بنظر مسائل الوصية . مناطه اتحاد ملة الخصوم .		
١ - وصية . اختصاص المحاكم المدنية بنظرها . صدور قانون خاص في شأنها هو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . يجعلها من اختصاص المحاكم المدنية طبقاً للمادة ١٥ من قانون نظام القضاء .	٢١ يونيو ١٩٥٢	٧٠٥ ٣٠٧
٢ - المجالس المالية ليس لها اختصاص بنظر مسائل الوصية . ولو اتحدت ملة الخصوم .		
بحث أى المحاكم هى المختصة بنظر مسائل الوصية للأستاذ راغب حنا المحامى وكيل النقابة .		٧١١
بحث التحقيق المفتوح فى قانون الإجراءات الجنائية الجديد للسيد الأستاذ عادل يونس المحامى العام لدى محكمة النقض .		٧١٦
بحث هل يقطع الحكم الصادر بوقف تنفيذ العقوبة الذى انقضت فترة تجربته المدة اللازمة لرد الاعتبار بقوة القانون طبقاً للمادة ٥٥ من قانون الاجراءات للسيد الأستاذ محمد عبد العزيز فهمى مفتش قضائى النيابة .		٧٢٧
بحث فى جريمة إحراز المفرقات للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة .		٧٣٤
بحث سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر .		٧٣٨

قَوَانِينُ قَرَارَاتِ مَنَشُورَاتِ

قانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣^(١)

بشأن تقادم الضرائب

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون المدني ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل والمالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول .

مادة ٢ — يبدأ سريان تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق من يوم دفعها إلا إذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالحصيل فيبدأ التقادم من تاريخ إخطار الممول بحقه في الرد بموجب كتاب موصى عليه .

مادة ٣ — يعتبر تنبها قاطعا للتقادم أورداد الضرائب والرسوم واعلائات المطالبة والاضطرابات إذا سلم أحدها إلى الممول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

ويعتبر كذلك طلب رد مادفع بغير وجه حق إذا أرسله الممول إلى الجهة المختصة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

مادة ٤ — على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٣ مكرر غير اعتيادي الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

مذكرة إيضاحية

تقضى القاعدة العامة في القانون المدني (م ٣٧٧) بتقادم الحق في المطالبة بالضرائب والرسوم بثلاث سنوات ، ويستثنى من ذلك ما نص عليه في قوانين خاصة ، وقد سارت القوانين الخاصة على تحديد مدة التقادم بخمس سنوات ، من ذلك القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الضرائب المباشرة على دخل الثروة المنقولة ، والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنغة . وتؤدي إلى تحديد المدة في هذه القوانين بخمس سنوات مراعاة ضغط العمل مما يهدد حقوق الخزانة بالضياح إذا كانت مدة التقادم أقل من خمس سنوات ، وتحقيقا لهذه الغاية وتسوية بين الممولين الذين يخضعون لمختلف أنواع الضرائب والرسوم رؤى تعميم النص بحيث يشمل كافة أنواع الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام . وقد أعد مشروع القانون المرافق ، ونص في مادته الأولى على جعل مدة تقادم الضرائب والرسوم خمس سنوات مالم ينص القانون على مدة أطول ، مراعاة لما قد تضمنته القوانين الخاصة من مدد أطول .

وتنص المادة الثانية من هذا المشروع على ميعاد بدء التقادم بالنسبة لحق المطالبة بما دفع من الضرائب والرسوم بغير حق . فنصت على أن يبدأ من يوم الدفع ، وهذا ما يقرره القانون المدني . وأضاف المشروع أنه إذا ظهر الحق في طلب الرديء بعد إجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالحصول فيبدأ التقادم من تاريخ إخطار الممول بحقه في الرد بموجب كتاب موصى عليه ، وهذا الحكم الجديد تمليه العدالة .

وتنص المادة الثالثة على بعض حالات تعتبر تنبيها قاطعا للتقادم وهي حالات أيراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والاضطرابات إذا سلم أحدها إلى الممول أو من يندب عنه قانونا أو أرسلت إليه كتاب موصى عليه مع علم الوصول وهذه الأحكام مقررة في القوانين الخاصة كما اعتبر الكتاب الموصى عليه مع علم الوصول المرسل من الممول إلى الجهة المختصة بطلب رد مادفع بغير حق قاطعا للتقادم .

ومفهوم أن مالم ينص عليه في هذا القانون من أحكام متروك لقواعد القانون المدني أو للقوانين الخاصة بحسب الأحوال .

ويتشرف وزير العدل والمالية والاقتصاد بعرض المشروع على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .

قانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣^(١)

بشأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس ثورة الجيش والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الأحزاب السياسية وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإنشاء محكمة الثورة ،

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - على كل شخص يكون تحت يده بأية صفة كانت في تاريخ العمل بهذا القانون شيء من الأموال أو الممتلكات المقضى من محكمة الثورة بمصادرتها ان يقدم إلى رئيس لجنة التصفية بياناً بما تحت يده خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين صودت أموالهم أو من تاريخ وجود المال تحت يدهم أو من تاريخ العمل بهذا القانون أى هذه المدد أطول .

ويجب أن يشمل البيان الأموال والممتلكات من عقار أو منقول ولو كان متنازعا عليها .

مادة ٢ - يجب على كل شخص يكون في تاريخ العمل بهذا القانون مديناً بأية صفة كانت لأحد من الأشخاص المحكوم بمصادرة أموالهم يقدم لرئيس لجنة التصفية بياناً بما في ذمته من دين وملحقات هذا الدين لغاية تاريخ تقديم البيان المذكور وذلك خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٣ مكرر غير اعتيادي الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

ويجب ان يشمل البيان كل دين ولو كان متازعا فيه أو كان غير مستحق الأداء أو محلا لمقاصة وكذلك التعديلات الطارئة عليه حتى تاريخ التقديم .

مادة ٣ - يلتزم أيضا بتقديم البيان المنصوص عليه في المادة الأولى كل شخص يكون تحت يده بأية صفة كانت شيء من الأموال أو الممتلكات التي كانت مملوكة للأحزاب المنحلة والتي صودرت بمقتضى الإعلان الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة كما يلتزم كل مدين لتلك الأحزاب بتقديم البيان المنصوص عليه في المادة الثانية ويقدم البيان في الحالتين في الميعاد المنصوص عليه في المادة الأولى .

مادة ٤ - التصرفات التي يكون أحد أطرافها شخصا محكوم عليه من محكمة الثورة بالمصادرة والتي أبرمت بعد ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ يجب على كل طرف فيها ان يقدم بيانا عنها لرئيس إدارة التصفية في الميعاد المبين بالمادة الأولى .

مادة ٥ - لا تكون الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات الصادرة من الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة نافذة بالنسبة إلى هذه الأموال إذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت قبل تاريخ الحكم الصادر بالمصادرة أو قبل تاريخ نشر الإعلان الصادر بمصادرة أموال الأحزاب المنحلة بحسب الأحوال .

ومع ذلك يجوز الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها هذا التاريخ الثابت إذا اقتضت العدالة ذلك .

ولا يجوز الاعتداد بأي تصرف أيا كان تاريخه ولو كان مسجلا سواء أكان بعوض أم بغير عوض متى تبين انه قصد به اخفاء أو تهريب شيء من الأموال أو الممتلكات المصادرة .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد السابقة تسرى أحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة المشار إليه على الأموال المصادرة بموجب الأحكام الصادرة من محكمة الثورة وكذا أموال الأحزاب المنحلة وذلك عدا أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ وعلى ان يستبدل في تطبيق أحكام هذا القانون بعبارة (٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣) في المواد ٧ و ٨ فقرة ثانية و ٩ فقرة ثالثة و ١٤ فقرة ثانية عبارة (تاريخ نشر الإعلان الصادر بمصادرة أموال الأحزاب أو التاريخ الذي نشر فيه الحكم بالمصادرة بحسب الأحوال) .

مادة ٧ - يلغى كل حكم في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الأحزاب السياسية المنحلة يتعارض مع نصوص هذا القانون .

مادة ٨ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وله ان يصدر اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

أعد القانون الخاص بأموال أسرة محمد علي المصادرة رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ قد رخص لوزير العدل باتخاذ كافة التدابير اللازمة للحصول على الأموال المصادرة بأمر مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ على أن يشمل الترخيص الممنوح لوزير العدل جميع الأموال المصادرة بمقتضى أحكام محكمة الثورة وكذا أموال الأحزاب المنحلة .

فقد روى إعداد مشروع القانون المرافق بشأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة ، منفصلا عن القانون السابق الذكر من جهة لأن مواعيد تقديم البيانات الخاصة بحصر هذه الأموال تختلف عن المواعيد المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ ومن الجهة الأخرى ، لأن بعض الأحكام الواردة في القانون المتقدم الذكر تنطوي على خروج على أحكام القانون المدني يجد ما يبرره بالنسبة إلى الأموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها لظروف تختلف عن ظروف مصادرة أموال الأحزاب وأموال الأشخاص بالمحكوم من محكمة الثورة بمصادرة أموالهم .

وقد نصت المواد الأولى والثانية والثالثة من المشروع المرافق على تحديد البيانات الواجب تقديمها ومواعيد تقديم هذه البيانات ، ونصت المادة السادسة على سريان أحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ على الأموال المصادرة بموجب الأحكام المصادرة من محكمة الثورة وكذا أموال الأحزاب المنحلة عدا بعض الأحكام للأسباب المتقدمة الذكر التي روى حذف بعضها وتعديل البعض الآخر كما يبين من مقارنة المادتين الرابعة والخامسة من المشروع بالمادتين المقابلتين لها بالقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .

وبما يلزم التنويه عنه أن المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأحزاب المنحلة كان قد نص على أيلولة أموالها إلى الدولة ونظم إجراءات تسليمها أو تحصيلها وقد روى توحيد الإدارة وتصفية الأموال المصادرة بصفة عامة أن يشمل الأحكام المنظمة لها القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .

ومن ثم نصت المادة الخامسة على إلغاء كل حكم في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ يتعارض مع نصوص القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ ومشروع القانون المرافق .

وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة فوافق عليه بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ (١)

في شأن إنهاء حق المحكر على الأعيان الموقوفة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار القانون المدني ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي

مادة ١ - ينتهى حق المحكر المترتب على أعيان موقوفة بقرار من وزير الأوقاف بعد موافقة المجلس الأعلى للأوقاف إذا اقتضت المصلحة ذلك وفي هذه الحالة وما لم يحصل اتفاق بين الوزارة والمحكر على ثمن الأرض المحكرة تباع العين المحكرة وفقاً للأحكام المقررة للبيع الاختيارى بقانون المرافعات ويختص مالك الرقبة بثلاثة أرباع ثمن الأرض والمحكر يباقي الثمن سواء أكانت الأرض مشغولة ببناء أو غراس أم لم تكن مشغولة بشئ من ذلك .

فإذا وقع نزاع على ثمن الأرض في الحالة التي تكون فيها الأرض مشغولة ببناء أو غراس فصلت في هذا النزاع إحدى دوائر محكمة استئناف مصر ويكون حكمها غير قابل لأي طعن .

مادة ٢ - على وزيرى العدل والأوقاف تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣) .

مذكرة إيضاحية

لما كان المحكر قيداً خطيراً على حق الملكية فقد كان مما حرص عليه القانون المدنى أن قيد من انتشاره فحدد مدته وجعل أقصاها ستين سنة (مادة ٩٩٩) وأجاز لكل من مالك الرقبة والمحكر أن يشفع في حق الآخر (مادة ٩٣٦ فقرة د) كما جعل من بين أسباب انتهاء حق المحكر قبل حلول الأجل زوال صفة الوقف عن الأرض المحكرة (مادة ١٠٠٨ فقرة ٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٣ مكرر غير اعتيادى الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

ونظراً لصدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على الخيرات فقد أصبح معظم الأحكار منحصراً في الأوقاف الخيرية وأغلبها في نظارة وزارة الأوقاف .

ونظراً لأن في بقاء بعض الأحكار ما يفوت على الوقف مصلحة كبيرة أما لأن استغلال العين المحكرة على وجه آخر يعود بمنفعة تزيد على أجره المحكر أو لأى سبب آخر مما حدا بالمشروع التمهيدى للقانون المدنى إلى معالجة هذه الحالة بالنص على اعطاء كل من المحتكر والمحكر حق إنهاء المحكر بعد فوات مدة معينة وهو النص الذى رفضه مجلس الشيوخ تاركاً الأمر لتشريع خاص . لذلك وضع المشروع المرافق متضمناً أحكام هذا التشريع الخاص بمعالجة هذا الأمر على صورة أخرى بالنظر إلى أن المصلحة تقتضى عدم التقيد بمدة فى إنهاء المحكر ، لجعل لوزير الأوقاف إنهاء المحكر بقرار منه بعد موافقة مجلس الأوقاف الأعلى إذا اقتضت المصلحة ذلك ونظم تصفية الآثار المترتبة على هذا القرار توصلًا إلى حصول كل من المحتكر والمحكر على حقوقه فتضمن النص بيع العين المحكرة فى المزاد عند عدم الاتفاق وفقاً للأحكام المقررة للبيع الاختيارى بقانون المرافعات وتوزيع الثمن على مالك الرقبة المحتكر مواجهاً الصورة التى لا يكون المحتكر قد أقام فيها على العين المحكرة بناء أو غراساً والصورة التى يكون قد أقام فيها هذا البناء والغراس وراعى مقتضيات العدالة فى تحديد نسبة ما يختص كل منهما من الثمن الراس به المزاد بالنسبة إلى حق الرقبة وجعل الفصل فى النزاع على ما يخص الرقبة فى الثمن الراسى به المزاد من اختصاص إحدى دوائر محكمة الاستئناف على أن يكون حكمها غير قابل لأى طعن رغبة فى عدم اطالة هذا النزاع .

ويتشرف وزير العدل بأن يرفع إلى مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٣^(١)

تعميم زراعة تقاوى القطن المتقاة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناءً على ما عرضه وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٣ مكرر غير اعتيادى الصادر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تحدد سنويا بقرار من وزير الزراعة مناطق تحضير لتعميم زراعة تقاوى القطن المنتقاة .

مادة ٢ - لا يجوز لزراع المناطق المذكورة زراعة قطن إلا من التقاوى التى تقدمها لهم وزارة الزراعة مقابل رفع الثمن بالأسعار المقررة أو من تقاوى توافق عليها الوزارة .

مادة ٣ - على كل زارع فى المناطق المذكورة أن يتقدم لوزارة الزراعة باستمارة يبين فيها الجهة والمساحة المعدة لزراعة القطن فى المواعيد وطبقا للأوضاع التى تحدد بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٤ - على كل زارع فى المناطق المذكورة أن يحلج القطن الذى تحدد رتبته وميعاد حلجه والمكان الذى يحلج فيه بقرار من وزير الزراعة . وللوزارة أن تتسلم التقاوى الناتجة من حلج القطن مقابل الثمن الذى تقررره .

فاذا تصرف الزارع أو من تحت يده القطن فيه بأى صفة كانت قبل الميعاد المحدد لحلجه وجب عليه اخطار الوزارة بالتصرف واسم المتصرف إليه وعنوانه ووزن القطن المتصرف فيه وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويبين المتصرف إليه حلج القطن وتسلم التقاوى الناتجة منه بالكيفية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى .

ويجوز لوزير الزراعة أن يعفى صغار الزراع من تسليم تقاوى أقطانهم .

مادة ٥ - يتولى اثبات المخالفات لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له مفتشو وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسون الزراعيون المساعدون وكل موظف فى تشدبه الوزارة لهذا الغرض ويكون لهم أيضا الحق فى دخول أى حقل أو حديقة أو مخزن عام أو خاص أو محلج أو شونة لمراقبة تنفيذ هذا القانون على أنه ليس لهم أن يدخلوا الجزء المخصص من هذه المحال للسكنى .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرة جنيهات عن كل أردب أو كسور الأردب أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خلط تقاوى متقاة استلبها من وزارة الزراعة أو وافقت عليها أو تصرف فى هذه التقاوى فى غير ما خصصت له

مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام المادتين ٢ و٤ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيهاً عن كل فدان أو كسور الفدان أو بإحدى هاتين العقوبتين .

على أنه إذا كان المخالف لأحكام المادة ٤ غير زارع القطن الناتج منه التقاوى محل المخالفة عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على جنيهين عن كل قنطار قطن أو جزء من القنطار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ — على وزيرى الزراعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

قانون رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٥٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف إلى البند (ب) من المادة (٢) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه فقرة جديدة نصها كالتالى :

« على أنه فى إجارة الوقف إذا تنازل المستأجر عن الإيجار أو أجر المكان كله أو بعضه من الباطن ، ولو كان مأذونا له فى ذلك — كان لناظر الوقف أن يطلب الاخلاء أو أن يتمسك بالعقد الجديد — فادا اختار التمسك به قامت العلاقة مباشرة بينه وبين المتنازل اليه أو المستأجر من الباطن من تاريخ نشوء هذا العقد ، وتسرى أحكام هذه الفقرة على كافة العقود القائمة » .

مادة ٢ — على وزراء العدل والأوقاف والداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٣ مكرر غير اعتيادى الصادر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

مذكرة إيضاحية

كان بعض القائمين على أمر الأوقاف في وزارة الأوقاف وفي غيرها من الجهات التي خضعت لنظرها ، كانوا يتخذون من الأوقاف وعلى حسابها وسائل دعاية للنفس أو مجاملة للصدقة أو ارضاء للحزبية فلم يكونوا ينظرون إلى الأعيان الموقوفة التي هي أمانة في أيديهم نظرتهم إلى ممتلكاتهم الخاصة . وهو أمر نشأ منه هبوط القيم التجارية مع وجود الوسطاء الذين كانوا يستأجرون هذه الأعيان ثم يستغلونها استغلالا فاحشا في بعض الأحيان فمن أمثلة ذلك أن يستأجر رجل مليء مكانا في شارع رئيسي من شوارع القاهرة بستة عشر جنيها شهريا يؤجره من باطنه بستين جنيها شهريا وهذا الشخص نفسه يستأجر مكانا آخر في شارع رئيسي آخر بأحد عشر جنيها شهريا ثم يؤجره من الباطن بخمسة وعشرين جنيها شهريا ومثل آخر : يستأجر رجل قطعة أرض فضاء باثني عشر جنيها شهريا ويجرى فيها بعض إصلاحات طفيفة ثم يؤجرها بعد ذلك من باطنه بمائتي جنيه شهريا ، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة الصارخة .

ولهذا كان لا بد من العمل على تدارك هذه الأخطاء باصدار تشريع يحيز فسخ عقود الإيجار الصادرة من الأوقاف والتي وقع فيها تنازل أو إيجار من الباطن منعا لاستغلال المواطنين من الوسطاء الذين مكنتهم من التأثير على بعض القائمين بأمر الأوقاف صداقات شخصية أو صلات حزبية ما استطاعوا بذلك أن يحصلوا على مبالغ طائلة بغير جهد مبذول .

لهذا رؤى وضع مشروع القانون المرافق ويتضمن أنه في إجارة الوقف إذا تنازل المستأجر عن الإيجار أو أجر المكان كله أو بعضه من الباطن ، ولو كان مأذونا له في ذلك ، كان لناظر الوقف أن يطلب الاخلاء أو أن يتمسك بالعقد الجديد ، فاذا اختار التمسك به قامت العلاقة مباشرة بينه وبين المتنازل اليه أو المستأجر من الباطن من تاريخ نشوء هذا العقد .

وحتى يكون لهذا التشريع الأثر المرجو فقد نص فيه على سريانه على العقود القائمة .

ويلاحظ أن هذا التشريع لا يتناول عقود الإيجار التي تتم بين الأفراد والسبب في ذلك أن العناية بشئون الأوقاف لم تكن تبلغ مدى عناية الأفراد بأموالهم الخاصة .

كما لوحظ في النص أن يكون مرنا فلا يوجب فسخ كل عقد حصل فيه تنازل أو تأجير من الباطن ولكنه يبيح فسخ بعض العقود التي يبدو فيها الاستغلال بشعا فاحشا ، كما لوحظ فيه عدم الاعتبار بالإذن ولو كان كتابيا لأن الذين كانوا يقومون على إدارة هذه الأوقاف كانوا يتأثرون في إعطائهم هذا الإذن بمعان هي أبعد شيء عن الصالح العام .

وتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ ،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى مأموري الضبط القضائي المنصوص عليهم في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية الأشخاص الآتي بيانهم :

مفتشو مصلحة السياحة .

مدير مكتب مكافحة تزيف العملة وضباطه .

ضباط وكوئستبلات وصولات حكمدارية البوليس السياحي الحائزون على دبلوم كلية البوليس .

ضباط وكوئستبلات حكمدارية بوليس الجوازات والجنسية الحائزون على دبلوم كلية البوليس .

مفتشو وضباط وكوئستبلات المرور الحائزون على دبلوم كلية البوليس .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٩ يناير سنة ١٩٥٤)

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على الأشخاص الذين يعتبرون من مأموري الضبط القضائي وقد جاء ذكرهم بها على سبيل الحصر وهي هذه الحالة لا تشمل الموظفين التاليين بعد وهم :

أولا : مفتشو مصلحة السياحة .

ثانيا : مدير مكتب مكافحة تزيف العملة وضباطه .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢ مكرر غير اعتيادي الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥٤ .

ثالثاً : ضباط وكونستبلات وصولات حكمدارية البوليس السياحي الحائزون على دبلوم كلية البوليس .

رابعاً : ضباط وكونستبلات حكمدارية بوليس الجوازات والجنسية الحائزون على دبلوم كلية البوليس .

خامساً : مفتشو وضباط وكونستبلات المرور الحائزون على دبلوم كلية البوليس .

ولما كان من الضروري اعتبار هؤلاء الموظفين من مأموري الضبط القضائي لكي يتمكنوا من ممارسة أعمالهم في حدود اختصاصهم .

لذلك أعد مشروع قانون بتعديل المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية نص فيه على الموظفين المذكورين .

وتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتنظيم استيراد العدد والآلات المستعملة أو القديمة
لاستخدامها في الصناعات

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ .

وعلى الأمر العالي الصادر في ٣ أبريل سنة ١٨٨٤ باللائحة الجمركية المعدلة بالمرسوم بقانون

رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة رأي مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز استيراد العدد أو الآلات المستعملة أو القديمة لاستخدامها في الصناعات

التي يصدر بتحديد قرار من وزير التجارة والصناعة إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من مصلحة

الصناعة . ولا يعمل بهذه القرارات إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وفيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون تعتبر قديمة كل عتدة أو آلة لم يسبق استعمالها إذا

استحدثت آلات أو عدد أوفر منها إنتاجاً أو أقل كلفة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢ مكرر غير اعتيادي الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥٤ .

ويقدم طلب الترخيص إلى المصلحة المذكورة طبقا للاوضاع والشروط التي يعينها وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره .

وتصدر المصلحة قرارها بمنح الترخيص أو برفضه وعليها أن تعلن الطالب بقرارها خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشرة يوما من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٢ — يجب أن يقدم إلى مصلحة الصناعة عن كل رسالة عدد أو آلات جديدة شهادة من المصنع الذي صنعت فيه تدل على عدم سبق استعمالها .

مادة ٣ — إذا رفضت مصلحة الصناعة منح الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى جاز لطالب الترخيص أن يتظلم إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره برفض طلبه ويقدم التظلم إلى مصلحة الصناعة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وبالرسم الذي يعينه وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره .

ولا يجوز أن يزيد هذا الرسم على عشرة جنيهات للرسالة الواحدة ويرد الرسم للتظلم إذا صدر قرار اللجنة في صالحه .

مادة ٤ — تشكل لجنة التظلم على الوجه الآتي :

وكيل وزارة التجارة والصناعة ، رئيسا

عضو يختاره المتظلم ، من قائمة خاصة تشتمل على عشرة من أصحاب الصناعات من بين أعضاء مجالس إدارة الغرف الصناعية يعينون سنويا .

عضو تختاره مصلحة الصناعة ، بقرار من وزير التجارة والصناعة .

وللتنظيم أن يطلب ضم أحد الخبراء المختصين إلى عضوية اللجنة وفي هذه الحالة يكون لمصلحة الصناعة الحق في ضم خبير من جانبها .

وتصدر اللجنة قرارها في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم إليها ويكون قرارها في ذلك نهائيا .

ويجوز للجنة في حالة عدم وجود خبراء من أعضائها أن تستأنس بأراء الخبراء المختصين .

مادة ٥ — إذا تبين لمصلحة الصناعة عند تركيب ومعاينة الآلة المستوردة أن مواصفاتها تختلف عن المواصفات التي صدر الترخيص على أساسها جاز لوزير التجارة والصناعة أن يصدر قرارا مسيئا بمنع تشغيل الآلة .

مادة ٦ — الآلات القديمة أو المستعملة المستوردة بالمخالفة لأحكام المادة الأولى تعتبر مهربة وتطبق عليها أحكام الباب السابع من اللائحة الجمركية .

مادة ٧ — على وزراء التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا

القانون ، ولوزير التجارة والصناعة إصدار ما يقتضيه تنفيذه من قرارات ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٩ يناير سنة ١٩٥٤)

مذكرة إيضاحية

تقوم المنافسة الصناعية بين الدول وبين رجال الصناعة في الوقت الحاضر على استخدام الآلات والأساليب الصناعية التي تؤدي إلى أعلى درجة من قوة الإنتاج وجودته بأقل النفقات وتستند الصناعات الحديثة في تنافسها للوصول إلى ما يمكن تحقيقه من الرقي الصناعي إلى آخر ما وصل إليه العلم التطبيقي (التكتولوجيا) والاختراع ولهذا أصبح من القواعد المعمول بها في حسابات العمليات الصناعية وجوب استهلاك الآلات لمدة قليلة من الزمن كانت تقدر بما يتراوح بين العشر والخمس سنوات ووصل الحال إلى أن أصبحت تقدر بثلاث سنوات جريباً على معدل سرعة التقدم في الاختراع وفي أساليب الصناعة .

وبقدر ما يراعى في الصناعات الناشئة من تزويدها بالحديث من الآلات التي تستعملها وفي الأساليب التي تستخدمها بقدر ما تكون نشأة هذه الصناعات فنية قوية تستند إلى أقوى دعامة للتقدم الصناعي وهي العلم التطبيقي في ميدان المنافسة وذلك سواء بين بلاد وأخرى أو بين صناعة وأخرى في البلد الواحد .

وبقدر ما تتواني الصناعة في الأخذ بالأساليب المستحدثة وتغيير الآلات واقتباس آخر الاختراعات فيها بقدر ما تتباطأ في خطاها وتضعف مقاومتها في ميدان التنافس الصناعي فتصبح ضعيفة مثقلة بأعباء آلات قديمة قليلة الإنتاج محدودة الكفاية كبيرة النفقات .

ولما كانت مصر تتجاذ في الآونة الحاضرة دوراً هاماً من أدوار تطورها الاقتصادي وأهم ما يمتاز به هذا الدور هو ما ترتب على التعريفة الجمركية التي طبقت ابتداء من سنة ١٩٣٠ من نهوض الصناعة واتساعها وقيام كثير من المصانع في ظل الحماية الجمركية . كما أدت ظروف الحرب وما نجم عنها من قلة الواردات الأجنبية ان ازدهرت بعض الصناعات وذلك لعدم منافسة مثيلاتها من الصناعات الأجنبية غير أن زوال هذه الظروف بانهاء حالة الحرب ووجوب عدم ارتكان هذه الصناعات الناشئة على الحماية الجمركية يقتضى أن يكون لها من حيويتها ما تستغنى به عن طرق التأيد المفتعلة .

وأهم عنصر يجب توافره لحيوية هذه الصناعات الناشئة أن تقوم على التنظيم الفني للإنتاج وهو الوسيلة لخفض النفقات إلى القدر الأدنى باستعمال أحدث الآلات أو فيما يتصل به من شراء المواد الأولية وتدير الأموال وترتيب شئون العمال ووسائل النقل وتصريف المنتجات ونحو ذلك .

يبد أنه لوحظ في كثير من المشروعات الصناعية الناشئة أن شركات متعددة تنتهز فرصة الحماية الجمركية فتقيم مصانع في مصر على انقاض مصانع قديمة كانت موجودة في الخارج وتنقل آلاتها القديمة

التي استهلك وأصبحت بالية عتيقة لا تساوى شيئاً مذكوراً ولا تقوى على منافسة الصناعات الحديثة التي تقدمتها بمراحل فترتب على هذا أن تظل هذه المصانع الناشئة ضعيفة منذ نشأتها لا تقوى على القيام إلا متسكة على الحماية الجمركية وليست لها حيوية ذاتية وإنما كل ما بها من قوة يستند إلى تلك الحماية .

لهذه الاعتبارات رأت الوزارة أنه قد أصبح من الضروري معالجة هذه الحالة ولقد كان من الميسور علاجها عن طريق الحماية الجمركية بفرض رسوم جمركية عالية على الآلات القديمة وخفض الرسوم على الآلات الحديثة إلا أن هذه الوسيلة لم تعد تلائم الاتجاه الدولي الحديث وهو إطلاق حرية التجارة الدولية بقدر المستطاع .

لذلك روى الاتجاه إلى الطرق الفنية الحديثة التي تكفل للصناعة القدرة الذاتية بدلا من استنادها إلى حماية جمركية مؤقتة .

وبالرجوع إلى الأنظمة المعمول بها في البلاد الأجنبية بشأن استيراد العدد والآلات المستعملة والقديمة لاستخدامها في الصناعة تبين أنها تشترط لا مكان استيراد الآلات القديمة والمستعملة الحصول على ترخيص بذلك من السلطات المختصة . وهي تقوم بفحص كل طلب من طلبات استيراد الآلات المستعملة والقديمة على حدة وتختلف الشروط التي تتبعها هذه الدول للترخيص باستيرادها .

ففي بعض الدول لا يمنح الترخيص إلا إذا كانت الآلة أو العدة المرغوب استيرادها خالية من العيوب وصالحة للاستعمال (تركيا - هولندا - اليونان - السويد) .

وفي بعض الدول يشترط أن يكون المستورد للآلة هو صاحب المصنع ولا يمنح الترخيص للتاجر والوسطاء (تركيا - بلجيكا) ، ويشترط في إنجلترا أن يفحص عمر الآلة وحالتها ونظامها ويؤخذ كل ذلك في الاعتبار لمنح الترخيص أو رفضه .

وقد روى أنه من الأوفق تنظيم استيراد الآلات القديمة بقواعد ثابتة منفصلة عن الأحكام العامة للمنظمة للاستيراد التي تستهدف للتغير بين آن وآخر وفق الظروف الاقتصادية .

لذلك أعدت الوزارة مشروع قانون يحقق هذه الأغراض فنصت المادة الأولى منه على إتحريم استيراد العدد والآلات المستعملة أو القديمة لاستخدامها في الصناعات إلا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الصناعة والمفروض أنه لا يمنح الترخيص إلا إذا ثبت للمصلحة صلاحية الآلات المستوردة سواء من ناحية نوع الإنتاج أو كميته أو تكاليفه ونتيجة ذلك منع استيراد الآلات القديمة أو المستعملة في كل حالة يتضح فيها أن هناك آلات حديثة أوفر منها وأقل كلفة .

والمقصود بعبارة العدد والآلات ، العدد والآلات التي لم تستعمل ويكون قد مضى على صنعها مدة استحدثت خلالها عدداً وآلات أوفر منها إنتاجاً وأقل كلفة لما يدخل في مدلولها أيضا الآلات المستعملة حتى ولو وجدت .

ولا تنطبق أحكام القانون المقترح إلا على العدد والآلات التي تستخدم في الصناعة كما هو ظاهر من نص المادة الأولى من القانون . أما العدد والآلات التي تستخدم لأغراض أخرى

كالزراعة والرى مثلاً فلا تخضع لأى قيد أو شرط عند استيرادها - كما لا تسرى أحكامه إلا بالنسبة للصناعات التى يحددها وزير التجارة والصناعة بقرار - والغرض من ذلك ترك ميدان الصناعة حراً تشجيعاً للاشتغال بها أما الصناعات التى بلغت شأواً يذكر من التقدم والنجاح فلا مندوحة من المحافظة على مستواها والسير بها إلى حد الكمال بالوسائل التى رسمها هذا المشروع .

وقد نص على ألا يعمل بهذه القرارات إلا بعد مضى ثلاثة أشهر من نشرها حتى يكون لدى أصحاب الشأن الوقت الكافى لاستيراد العدد أو الآلات التى يكونوا قد تعاقدوا على شرائها عند صدور القرار .

ولكفالة حقوق أصحاب الصناعات نصت المادة الثالثة على امكان التظلم من قرار رفض الترخيص إلى لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة وكيل وزارة التجارة والصناعة ويمثل فيها أصحاب الصناعات والمتجرون فى الآلات مع جواز ضم عضوين احتياطيين من الخبراء المختصين إلى اللجنة يختار المتظلم أحدهما ويختار الثانى مصلحة الصناعات ويكون قرار اللجنة نهائياً .

وقد تضمن المشروع فرض عقوبة على مخالفة أحكامه فنصت المادة الخامسة منه على تخويل وزير التجارة والصناعة حق إصدار قرار مسبب بمنع تشغيل الآلة المستوردة إذا تبين لمصلحة الصناعة بعد تركيب الآلة ومعاينتها ان مواصفاتها تختلف عن المواصفات التى صدر الترخيص على أساسها وبذلك يمكن الضرب على أيدي سيء النية الذين قد يعتمدون إلى الاتفاق مع أحد المصانع ويقدمون مواصفات وهمية يصدر الترخيص بناء عليها ثم يتضح عند معاينة الآلة اختلاف هذه المواصفات عن المواصفات المعتمدة من مصلحة الصناعة .

ونظراً إلى أن القرار الذى يصدر من وزير التجارة والصناعة يمنع تشغيل الآلة المستوردة للأسباب المذكورة هو قرار إدارى وبالتالي يجوز للاستيراد الطعن فيه أمام القضاء الإدارى طبقاً للأوضاع والشروط المقررة فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والقوانين المعدلة له فقد رأى عدم النص فى المشروع على جواز الطعن فى هذا القرار اكتفاء بأحكام القانون المذكور .

أما استيراد الآلات القديمة بدون ترخيص أو استيرادها بوصف انها جديدة فقد تعرضت له المادة السادسة من المشروع بأن نصت على اعتبار هذه الآلات المستوردة بضائع مهربة وتسرى فى هذه الحالة العقوبات المقررة فى المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجزائية .

وخولت المادة السابعة من المشروع وزير التجارة والصناعة اصدار قرارات تنفيذية ببيان الأحكام المتعلقة بتطبيق القانون وعلى الأخص ما تعلق منها بالأوضاع والشروط المتعلقة بطلب الترخيص وما يشفع من مواصفات وكذلك رسوم التظلم وتنظيم العلاقة بين مصلحة الجمارك ومصلحة الصناعة بوصفها الجهة المنشوط بها مراقبة التنفيذ .

وتتشرف الوزارة بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بالصيغة التى ارتأها مجلس الدولة للتفضل فى حالة الموافقة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٥^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات
رءوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة وعلى
الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل والقوانين والمراسيم بقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار
إليه النص الآتي :

« وتسرى أحكام المادتين ٥٤ و ٥٤ مكرراً فيما يتعلق بالطعن في قرار لجنة الطعن ، .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٩ يناير سنة ١٩٥٤)

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٣ باضافة مادة جديدة برقم ٥٤ مكرراً إلى القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية
وعلى كسب العمل ، وهذه المادة خاصة بالاجراءات التي تتبع في طعون الضرائب التي ترفع أمام
المحكمة الابتدائية .

ولما كانت المحكمة من هذه المادة هي صيغ الإجراءات الضريبية المختلفة بطابع السرعة وذلك

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢ مكرر الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥٤ .

رعاية لصالح الخزانة من جهة ، ولكي يتحدد موقف كل مول من الناحية الضريبية في أسرع وقت من جهة أخرى ، حتى تستقر الأوضاع الاقتصادية في البلاد من هذه الناحية على أسس سليمة محددة . وقد اقتضت تلك الحكمة وضع قواعد خاصة بتقديم الطعون وإعلانها وإيداع المستندات وتقديم الدفاع وأعمال الخبرة وتأجيل الجلسات حتى تنتهى المحكمة المعروض أمامها النزاع من الفصل فيه في وقت قصير .

ونظرا لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت فيما يتعلق بالطعون في قرارات لجان الطعن الصادرة في حالات ممولى المهن غير التجارية بأن تسرى أحكام المادة ٥٤ من القانون المذكور والخاصة بممولى الأرباح الصناعية والتجارية .

وبما أن الحملة التي اقتضت إضافة المادة ٥٤ مكرراً تقضى أيضا العمل بأحكامها بالنسبة لضريبة المهن غير التجارية تمشيا مع توحيد إجراءات الطعن بينها وبين ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية . ونظرا لأن حكم هذه المادة لا يسرى على ضريبة المهن غير التجارية إلا بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ المذكورة ، بما يكفل سريان القواعد المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً بالإضافة إلى حكم المادة ٥٤ .

وتحقيقاً لهذا الغرض أعد مشروع قانون وعرض على مجلس الدولة فوافق عليه بالصيغة المرافقة . ويتشرف وزير المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه والسير في إجراءات استصداره .

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ والقوانين رقم ٢١٢ و ٢٥٤ و ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢ مكرر الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥٤ .

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة على الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل والقوانين والمراسيم بقوانين المعدلة له ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ، وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ، أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه النص الآتى :

« ولكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة وفقاً لما هو منصوص عليه فى المادتين ٥٤ و ٥٥ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه على أنه إذا طعن فى قرار اللجنة الخاص بعنصر الأرباح التجارية والصناعية أو عنصر المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية تتخذ أحكام المحاكم فى ذلك الطعن النوعى أساساً لتعديل ربط الضريبة العامة دون حاجة إلى طعن بالنسبة لتلك الضريبة عن ذلك العنصر .

مادة ٢ — على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٩ يناير سنة ١٩٥٥)

مذكرة إيضاحية

أولاً — صدر القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل أحكام المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وقد روعى فى التعديل تفادى تكرار الإجراءات أو تعارضها فنص على أنه إذا طعن الممول فى ربط الضريبة العامة على الإيراد وكان الربط بالنسبة إلى ضريبة نوعية أو عنصر من عناصرها محل طعن فلا يحال إلى لجنة الطعن غير أوجه الخلاف الأخرى التى لم يتناولها الطعن النوعى .

وينبغى بالمثل فى حالة الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية أن يتخذ حكم المحكمة فى العنصر النوعى أساساً لتعديل ربط الضريبة العامة دون حاجة إلى الطعن فى قرار اللجنة فيما يتعلق بربط الضريبة العامة طالما أن النزاع ينحصر فى العنصر النوعى الداخلى فى وعاء الضريبة العامة ، وتسرى تلك القاعدة بالنسبة للطعن فى أحكام المحاكم سواء بالاستئناف أو النقض .

لهذا نص فى هذا المشروع على أنه فى حالة الطعن من مصلحة الضرائب أو الممول فى قرار لجنة الطعن وفقاً لما هو منصوص عليه فى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإنه لا يصح أن يشمل ذلك الطعن أوجه النزاع الخاصة بعنصر الأرباح التجارية والصناعية وعنصر المهن الحرة وغيرها

من المهن غير التجارية الداخلة في وعاء الضريبة العامة وتتخذ أحكام المحاكم بدرجاتها في الطعن الخاص بالعنصر النوعي أساساً لتعديل ربط الضريبة العامة .

ثانياً - كما أنه صدر القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة برقم ٥٤ مكرراً إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بشأن فرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، خاصة بالاجراءات التي تتبع في طعون الضرائب التي ترفع أمام المحكمة الابتدائية .

ولما كانت المحكمة في إصدار ذلك التشريع هي طبع الاجراءات الضريبية المختلفة بطابع السرعة وذلك رعاية لصالح الخزانة من جهة ولكي يتحدد موقف كل ممول من الناحية الضريبية في أسرع وقت من جهة أخرى حتى تستقر الأوضاع الاقتصادية في البلاد من هذه الناحية على أسس سليمة محددة وقد اقتضت المحكمة وضع قواعد خاصة بتقديم الطعون وإعلانها وإيداع المستندات وتقديم الدفاع وأعمال الخبرة وتأجيل الجلسات حتى تنتهي المحكمة المعروض أمامها النزاع من الفصل فيه في وقت قصير .

ونظراً لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ نصت على أنه لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرارات اللجان - فيما يختص بالضريبة العامة على الإيراد وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وبما أن أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ينبغي أن تكون متسقة مع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في هذه الناحية وذلك لأن المحكمة التي ضمت إصدار القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ تقضى أيضاً بالعمل بأحكام ذلك القانون بالنسبة للضريبة العامة على الإيراد .

ونظراً لأن حكم المادة ٥٤ مكرراً المشار إليه لا يسرى على طعون الضريبة العامة على الإيراد إلا بنص في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لذلك رأى تعديل نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بما يكفل سريان القواعد المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وتحقيقاً لهذا الغرض أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق ، وتتشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤^(١)

بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
لل قوات المسلحة ، وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى قانون التجارة الأهلى الصادر بالأمر العالى المؤرخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ،

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتى :

الباب الأول

فى شركات المساهمة

الفصل الأول

فى تأسيس شركات المساهمة

مادة ١ - يجب أن يكون عقد إنشاء شركة المساهمة ونظامها رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه ،
وأن يشتمل على البيانات المذكورة فى قانون التجارة فضلا عن البيانات الآتية :

(١) بيان واف عن خصائص كل نوع من أنواع الأسهم والحقوق المتعلقة بها وذلك عند
اختلاف فئات الأسهم .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤ مكرر غير اعتيادى الصادر فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٤ .

(٢) المعلومات الخاصة بكل حصة غير نقدية وجميع الشروط الخاصة بتقديمها واسم مقدمها .
 (٣) جميع عقود المعاوضة التي وردت على المقاررات المقدمة للشركة خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها والشروط التي تمت على أساسها هذه العقود وما كانت تغله تلك المقاررات من ريع في هذه المدة .

(٤) جميع حقوق الرهن والامتياز المترتبة على الحصص غير النقدية .
 (٥) الشروط التي يعلق عليها استيفاء الحصص العينية نقدا عند التخيير في ذلك .
 (٦) سبب المزايا الخاصة التي تقرر للتوسسين وبيان فوائدها .
 (٧) بيان تقريبي على الأقل لمقدار المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تؤديها الشركة أو التي تلزم بأدائها بسبب تأسيسها أيا كان موضوع هذه المصروفات أو النفقات أو الأجور أو التكاليف .

مادة ٢ - (١) لا يجوز الترخيص في إنشاء شركة مساهمة إلا إذا كان عدد الشركاء المؤسسين سبعة على الأقل .

(٢) ويجب أن ينشر عقد تأسيس الشركة ونظامها في الجريدة الرسمية كملحق للرسوم المرخص بتأسيسها على نفقة الشركة .

(٣) ويجب على الإدارة العامة للشركات نشرها كذلك دون مقابل في النشرة الخاصة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة .

(٤) وتسرى الأحكام المتقدمة على كل تعديل في نظام الشركة .

مادة ٣ - (١) يعد بالإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة سجل لقيد طلبات الترخيص بتأسيس شركات المساهمة . ويتم قيد الطلبات بأرقام متتابعة مع ذكر التاريخ والساعة ، ويجب على الإدارة العامة للشركات تكليف مقدم الطلب باستكمال ما ترى توافره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ القيد .

(٢) وتحال الطلبات إلى شعبة الرأي المختصة بمجلس الدولة توفقا لأرقام قيدها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ القيد متى كانت عناصر الطلب كاملة أو من تاريخ استكمال هذه العناصر ، وتبدي تلك الشعبة رأيها فيها حسب ترتيب قيدها في أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ ورودها أو في مدى خمسة عشر يوما من هذا التاريخ إن كان عقد الشركة وقانونها النظامي مطابقين للأنموذج المنصوص عليه في المادة الثانية .

(٣) ويصدر قرار من وزير التجارة والصناعة بتنظيم سجل القيد وإجراءاته وبيان الأوراق التي يجب أن ترافق الطلب .

مادة ٤ - (١) تتولى وزارة التجارة والصناعة وضع أنموذج للعقد الابتدائي لشركات المساهمة ونظامها .

(٢) ويصدر بهذا النموذج مرسوم ، بعد موافقة قسم الرأى مجتمعاً بمجلس الدولة .

مادة ٥ - (١) استثناء من أحكام المادة ٤ من قانون التجارة ؛ يجوز تأسيس شركات المساهمة التي لا تطرح أسهمها لا ككتاب عام بمحرر رسمي يصدر من جميع المؤسسين ويشتمل على عقدها ونظامها وعلى الاقرارات الآتية :

١ - أن أحكام العقد والنظام مطابقان للنموذج المشار إليه في المادة السابقة ولأحكام هذا القانون .

ب - إن المؤسسين قد اكتبوا في جميع الأسهم وأدوا القدر الذي يوجب القانون أدائه من قيمتها وضموا هذا القدر تحت تصرف الشركة في بنك من البنوك المشار إليها في المادة (٦) .

ج - إن الحصص العينية قد قومت وفقاً لأحكام المادة (٩) ، وأنه قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

د - إنهم عينوا الهيئات الإدارية اللازمة للشركة .

(٢) ويجب أن تحفظ مع الاشهاد صورة رسمية للاوراق والوثائق المؤيدة لتلك الاقرارات إن كانت صادرة من هيئة حكومية أو صور عرقية مصدق على توقيعات من أصدرها في غير ذلك من الحالات .

(٣) ولا يكون للشركة شخصية معنوية ولا يجوز لها أن تبدأ أعمالها إلا بعد قيدها في السجل التجارى ونشر المحرر الرسمى الصادرة في النشرة الخاصة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة ،

(٤) ويصدر مرسوم بتعيين إجراءات التوثيق والقيود في السجل التجارى وغيرها من الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة .

الفصل الثانى

فى رأس المال وتداوله وإصدار السندات

١ - فى رأس المال :

مادة ٦ - (١) يجب أن يكون رأس مال الشركة كافياً لتحقيق غرضها وأن لا يقل فى أى حال ما يكون مدفوعاً منه عند تأسيس الشركة عن عشرين ألف جنيه ، ولا تؤسس الشركة إلا إذا كان رأس مالها مكتتباً فيه بالكامل وقام كل مكتب بأداء الربع على الأقل من القيمة الاسمية للاسهم النقدية التي اكتب فيها . ولا يسرى القيد المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال على الطلبات التي قدمت لوزارة التجارة والصناعة بالترخيص فى تأسيس شركات مساهمة قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(٢) ويودع المبلغ المدفوع لحساب الشركة تحت التأسيس فى أحد البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتابات بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ولا يجوز سحبه بعد صدور المرسوم المرخص فى تأسيس الشركة إلا بقرار من الجمعية العمومية .

مادة ٧ - (١) يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن جنيهاين .

ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز إصداره بأقل من قيمته الاسمية ولا يجوز إصداره بقيمة أعلى إلا إذا قررت الجمعية العمومية ذلك وتضاف هذه الزيادة إلى الاحتياطي القانوني للشركة ولو كان قد بلغ الخمس من رأس المال .

(٢) وتظل الاسهم اسمية إلى أن يتم الوفاء بقيمتها كاملة . ولا تسري أحكام هذه الفقرة على أسهم الشركات القائمة التي حولت أسهمها إلى أسهم لحاملها قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨ - (١) إذا طرح جانب من أسهم الشركة للاكتتاب العام ، فيجب أن يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتاب بقرار من وزير التجارة والصناعة .

(٢) وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام في الأسهم بنشرة تشتمل على جميع البيانات المنصوص عليها في المادة (١) أو تلك التي يصدر بتعيينها مرسوم فضلا عن البيانات الآتية :

أ - تاريخ العقد الابتدائي .

ب - أسماء المؤسسين وحرفهم ومجال إقامتهم .

ج - الغرض من الشركة ومقدار رأس المال وعدد الاسهم .

د - بيان مفصل بالأسباب التي تدعو إلى زيادة رأس المال ، إن كانت الدعوة إلى الاكتتاب خاصة بالزيادة .

هـ - تقرير المراقبين عن السنتين الأخيرتين السابقتين على زيادة رأس المال ، إذا كانت الدعوة إلى الاكتتاب خاصة بالزيادة .

(٣) ويوقع مؤسسو الشركة نشرة الاكتتاب في أسهم رأس المال عند التأسيس ويوقع عضو مجلس الإدارة المنتدب وأحد أعضاء هذا المجلس نشرة الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال .

(٤) ويرفق بالنشرة تقرير من مراقب الحسابات بصحة البيانات الواردة فيها ومطابقتها لأحكام هذه المادة .

(٥) وتعلن النشرة مع تقرير المراقب في صحيفتين من الصحف اليومية إحداها باللغة العربية وفي النشرة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض بدون مقابل ، وذلك قبل تاريخ بدء الاكتتاب بخمسة عشر يوما على الأقل .

(٦) ويكون المراقب والموقعون على نشرة الاكتتاب في حدود اختصاص كل منهم مسئولين عن اشمال النشرة على جميع البيانات المنصوص عليها في هذه المادة وعن صحتها ونشرها في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

مادة ٩ - (١) إذا دخل في تكوين رأس مال شركة المساهمة حصص عينية عند التأسيس ، وجب على المؤسسين أن يطلبوا إلى رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مركز الشركة تعيين

خبيرين أو أكثر للتحقق مما إذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديرًا صحيحًا ، ولا يجوز أن يتأخر الخبراء في تقديم تقريرهم عن ثلاثة أشهر من تاريخ تكليفهم إلا بناء على إذن من رئيس المحكمة بعد تقديم تقرير مسبب بمبررات التأخير . ويجب أن يتضمن الإذن تعيين أجل لتقديم التقرير . ويقوم المؤسسون بتوزيع تقرير الخبراء على المكتبتين قبل الاجتماع الذي يعقد لمناقشته بأسبوعين على الأقل .

(٢) ولا يكون تقدير تلك الحصص نهائيًا إلا بعد إقراره من جماعة المكتبتين بأغليتهم النقدية الحائزة لثلثي الأسهم النقدية ، بعد أن يستبعد منها ما يكون مملوكًا لمقدمي الحصص المتقدم ذكرها . ولا يكون لمقدمي هذه الحصص حق التصويت في شأن هذا الإقرار ولو كانوا من أصحاب الأسهم النقدية .

(٣) وإذا اتضح أن تقدير الحصة العينية يقل بأكثر من الخس عن القيمة التي قدمت من أجلها ، وجب على الشركة تخفيض رأس المال بما يعادل هذا النقص .

(٤) ويجوز ، مع ذلك ، لمقدم الحصة أن يؤدي الفرق نقداً ، كما يجوز له أن ينسحب من الشركة .

(٥) ولا يجوز أن تمثل الحصص العينية غير أسهم تم الوفاء بقيمتها كاملة .

مادة ١٠ - (١) لا يجوز إنشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح إلا مقابل التنازل عن التزام منحة الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية .

(٢) ويجب أن يتضمن نظام الشركة بيانًا بمقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بها . وللجمعية العمومية للشركة ، بعد مضي ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالية على الأكثر من تاريخ إنشاء تلك الحصص ما لم ينص نظام الشركة على مدة أكثر أو في أي وقت بعد ذلك ، الحق في الغائها مقابل تعويض عادل .

(٣) ولا يجوز أن يخصص لهذه الحصص ما يزيد على ١٠ ٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطي القانوني ووفاء ٥ ٪ على الأقل بصفة ربح لرأس المال . وعند حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص أي نصيب في فائض التصفية . ولا تسري أحكام هذه الفقرة على شركات المساهمة القائمة وقت صدور هذا القانون .

مادة ١١ - (١) يجب عرض ٤٩ ٪ على الأقل من أسهم شركات المساهمة عند تأسيسها في اكتاب عام يقصر على المصريين من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمدة شهر إن لم يكن قد تم بالفعل حصول المصريين على هذا القدر .

(٢) وإذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة بمجرد عرضها في الاكتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها أو بعضها .

(٣) ولا تسري أحكام الفقرة رقم ١ من هذه المادة على الشركات التي يكون رأس مالها كله أو

أكثره من مال أجنبي وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر في شأن استثمار المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية .

مادة ١٢ - فيما عدا الشركات التي يؤذن لها في مرسوم تأسيسها بمقتضى نص خاص لايجوز زيادة رأس مال الشركة إلا بعد أداء رأس المال الأصلي بأسره وتسرى على هذه الزيادة أحكام المادة السابقة ما لم تقرر الجمعية العمومية للشركة أن يكون للمساهمين القدامى خلال الفترة المقررة للاكتاب بحيث لا تقل عن شهر حق الأولوية في الاكتاب في أسهم زيادة رأس المال ، كل منهم بنسبة ما يملكه من أسهم .

مادة ١٣ - (١) لايزاد رأس المال إلا بقرار من الجمعية العمومية يبين مقدار الزيادة وسعر اصدار الأسهم ، ويعتبر باطلا بحكم القانون كل نص في النظام يخول مجلس الادارة زيادة رأس المال دون الحصول مقدما على مثل هذا اقرار ولا تسرى أحكام هذه الفقرة على القرارات التي صدرت صحيحة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

(٢) ويجب أن تتم زيادة رأس المال فعلا خلال السنوات الخمس التالية لقرار الجمعية العمومية المرخص بها وإلا كانت باطلة وتحتسب هذه المدة بالنسبة إلى كل زيادة تقررت أو تم الترخيص بها قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ابتداء من هذا التاريخ .

مادة ١٤ - (١) يحجب جزء من عشرين على الأقل من صافي أرباح الشركة المساهمة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي الخمس من رأس المال ، وكل ذلك ما لم يقض القانون بغيره .
(٢) ويعمل بأحكام الفقرة المتقدمة كلما قل الاحتياطي عن خمس رأس المال .

(٣) ولا تخل أحكام هذه المادة بما يشترطه النظام أو الجمعية العمومية من نسب أعلى أو أنواع أخرى من الاحتياطات .

(٤) وتتبع في حساب مبلغ الربح الذي يقطع منه الاحتياطي المنصوص عليه في المادة أحكام النظام الخاصة بتعيين هذا المبلغ بالنسبة إلى الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

٢ - في تداول الأسهم :

مادة ١٥ - (١) لايجوز تداول حصص التأسيس والأسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية ، كما لايجوز تداول الأسهم التي يكتب فيها مؤسسو الشركة قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين مائتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهرا من تاريخ صدور المرسوم المرخص في تأسيس الشركة أو تاريخ قيدها في السجل التجاري إن كان تأسيسها قد تم بمحرر رسمي .

(٢) وتظل تلك الحصص والأسهم اسمية طوال هذه المدة ، ويحظر خلالها فصل قسائم الأسهم والحصص من كعوبها الأصلية ويوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ صدور المرسوم المرخص في

تأسيس الشركة أو تاريخ قيدها في السجل التجارى إن كان تأسيسها قد تم بمحرر رسمى .

(٣) ومع ذلك ، يجوز — استثناء من الأحكام المتقدمة — أن يتم بطريق الحوالة نقل ملكية الأسهم التى يكتب فيها مؤسسو الشركة من بعضهم لبعض أو منهم إلى أحد أعضاء مجلس الادارة إذا احتاج إلى الحصول عليها لتقديمها كضمان لإدارته أو من ورثتهم إلى الغير فى حالة الوفاة .

(٤) وتسرى أحكام هذه المادة على ما يكتب فيه مؤسسو الشركة فى كل زيادة فى رأس المال تم قبل قضاء الفترة المنصوص عليها فى الفقرة رقم ١ .

(٥) ويعتبر مؤسساً كل من وقع العقد الابتدائى للشركة .

مادة ١٦ — فى غير إخلال بأحكام المادة السابقة ، لا يجوز تداول شهادات الاكتتاب ولا الأسهم بازيد من قيمتها الاسمية مضافاً إليها — عند الاقتضاء — مقابل نفقات الاصدار . وذلك فى الفترة السابقة على صدور مرسوم تأسيس الشركة أو قيدها فى السجل التجارى بالنسبة إلى شهادات الاكتتاب أو فى الفترة التى تلى صدور مرسوم التأسيس أو القيد فى السجل التجارى إلى نشر حساب الأرباح والخسائر عن سنة مالية كاملة بالنسبة إلى الأسهم .

مادة ١٧ — (١) يجب أن تقدم أسهم شركات المساهمة وسندات التى تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الأكثر من تاريخ إصدارها إلى جميع بورصات الأوراق المالية فى مصر لتقيد فى جداول أسعارها طبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى لوائح تلك البورصات .

(٢) ويكون عضو مجلس الادارة المنتدب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن التعويض الذى يستحق بسبب مخالفتها عند الاقتضاء .

٣ — فى إصدار السندات :

مادة ١٨ — (١) لا يجوز إصدار السندات إلا بقرار من الجمعية العمومية وبعد أداء رأس المال بأسره ولا يجوز إصدار سندات قابلة للتداول بقيمة تزيد على رأس المال المدفوع والموجود بحسب آخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العمومية .

(٢) وإذا طرح جانب من السندات التى تصدرها الشركة للاكتتاب العام ، فيجب أن يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المرخص لها فى تلقى الاكتتاب بقرار من وزير التجارة والصناعة .

(٣) وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام فى السندات بنشرة تشتمل على البيانات التى يصدر بتعيينها مرسوم فضلاً عن البيانات الآتية :

أ - بيان رأس المال الكامل الذى تم الوفاء به .

ب - تاريخ قرار الجمعية العمومية الخاص بالاصدار .

ج - سعر الفائدة والمزايا الأخرى المقررة للسندات .

د - شروط الاستهلاك وكيفيته ومدته .

- هـ - سبب إصدار السندات فيما عدا الشركات العقارية وشركات الائتمان العقاري .
- (٤) ويرتب على مخالفة هذه الأحكام بطلان الاكتتاب وإلزام الشركة بأن ترد قيمة السندات فوراً فضلاً عن مسئوليتها عن تعويض الضرر الذي يصيب حاملها .
- مادة ١٩ - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للشركات العقارية وشركات الائتمان العقاري والبنك الصناعي والشركات التي يؤذن لها بذلك في مرسوم تأسيسها إصدار سندات قابلة للتداول قبل أداء رأس المال بأسره ، ويجوز لها إصدارها بقيمة تجاوز رأس المال .
- مادة ٢٠ - (١) يجوز أن تتضمن شروط الإصدار قابلية السندات للتحويل إلى أسهم بعد مضي سنتين على الأقل من تاريخ إصدارها . ويكون لمالك السند في هذه الحالة . الخيار بين قبول التحويل أو قبض القيمة الاسمية للسند .
- (٢) ويكون للمساهمين القدامى - خلال الفترة المقررة للاكتتاب بحيث لا تقل عن شهر - حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم التي يرفض أصحاب السندات تحويل سنداتهم إليها كل منهم بنسبة ما يملكه من أسهم .
- (٣) ويشترط لتطبيق أحكام هذه المادة أن تراعى القواعد المقررة في المادة (٧) والقواعد الخاصة بزيادة رأس المال بوجه عام فيما عدا ما ذكر منها في المادة (١١) .

الفصل الثالث

في إدارة الشركة

١ - مجلس الإدارة

- مادة ٢١ - (١) يتولى إدارة الشركة مجلس يسمى « مجلس الإدارة » . ويبين نظام الشركة طريقة تكوين هذا المجلس .
- (٢) ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة .
- (٣) ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة ما لم ينص نظام الشركة على نسبة أو عدد أكبر .
- (٤) ولا يجوز أن تجاوز أصوات المنيبين الغائبين ثلث عدد أصوات الحاضرين . ولا تطبق أحكام هذه الفقرة على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون إذا كان نظامها بغير ذلك .
- مادة ٢٢ - يجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل في خلال السنة المالية الواحدة ، ولا يجوز أن تنقضي أربعة أشهر كاملة دون عقد اجتماع للمجلس إلا أن ينص نظام الشركة على عدد أكبر أو مدة أقصر .
- مادة ٢٣ - (١) على كل شركة أن تعد سنوياً قائمة مفصلة ومعتمدة من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بأسماء رئيس وأعضاء هذا المجلس وصفاتهم وجنسياتهم وسمهم .

(٢) وتحفظ الشركة بصورة من هذه القائمة وترسل الأصل إلى الإدارة العامة للشركات قبل أول يناير من كل سنة .

مادة ٢٤ - (١) يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة . ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من ١٠ ٪ من الربح الصافي بعد استئصال لاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة أعلى ينص عليها النظام . ويكون باطلا كل تقدير يتم على خلاف هذه الأحكام وكل شرط يقضى بدفع المكافأة خالصة من كل ضريبة .

(٢) وفيما عدا العضو المنتدب للإدارة لا يجوز أن تزيد جملة المبالغ التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة بصفته هذه باعتبارها رابعا مقطوعا يؤدي دون نظر إلى أرباح الشركة أو خسائرها أو بدل حضور عن الجلسات مبلغ ٦٠٠ جنيه سنوياً .

(٣) ولا تسري أحكام هذه المادة على الشركات القائمة إذا قررت ذلك أول جمعية عمومية تجتمع بعد صدور هذا القانون بأغلبية ثلثي رأس المال .

مادة ٢٥ - لا يجوز أن يكون عضواً في مجلس إدارة أية شركة مساهمة من حكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو تهالس أو بعقوبة من العقوبات المشار إليها في المادتين ١٠٣ و ١٠٥ من هذا القانون .

مادة ٢٦ - لا يجوز تعيين أى شخص عضواً بمجلس إدارة شركة مساهمة إلا بعد أن يقر كتابة بقبول التعيين ، ويتضمن الإقرار سنه وجنسيته وأسماء الشركات التي زاول فيها أى عمل من قبل خلال السنوات الثلاث السابقة على التعيين ، مع بيان نوع هذا العمل .

مادة ٢٧ - (١) يشترط في عضو مجلس إدارة شركة المساهمة أن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة يوازي جزءا من خمسين من رأس مال الشركة .

ومع ذلك يجوز أن يكون العضو مالكا لعدد من الأسهم لا تقل قيمته وقت التعيين عن ألف جنيه . ويرجع في ذلك إلى الأسعار التي يجري التعامل عليها في بورصة الأوراق المالية أو إلى قيمة السهم الاسمية إن لم تكن أسهم الشركة قد قيدت في هذه البورصة . ويجوز كذلك أن تقدم أسهم الضمان من شخص معنوى لتكون ضمانا لمن ينوب عنه في مجلس الإدارة .

(٢) وتكون باطلة لا يعتد بها أوراق الضد التي تصدر بسبب تطبيق أحكام هذه المادة .

(٣) ويخصص القدر المتقدم ذكره من الأسهم التي يملكها عضو مجلس الإدارة أو التي تقدم من الأصل الذي ينوب عنه لضمان إدارته ، ويجب ايداعها في خلال شهر من تاريخ التعيين أحد البنوك المعتمدة من وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض . ويستمر ايداع هذه الأسهم مع عدم قابليتها للتداول إلى أن تنتهى مدة وكالة العضو . ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها بأعماله .

(٤) وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المنصوص عليه في هذه المادة بطلت عضويته .

مادة ٢٨ - (١) يجب أن يكون ٤٠ ٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة أية شركة مساهمة من المصريين .

(٢) وإذا انخفضت - لأي سبب من الأسباب - نسبة المصريين في مجلس الإدارة عما يلزم توافره بالتطبيق لهذه المادة وجب استكمال هذه النسبة خلال ثلاثة أشهر على الأكثر على أن تصادق الجمعية العمومية على ذلك في أول اجتماع لها .

(٣) ولا تسرى أحكام هذه المادة على الشركات التي تعفى من أحكام الفقرة (١) من المادة ١١ .

مادة ٢٩ - (١) لا يجوز لأحد - بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير - أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من ست من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون . ولا تدخل في حساب هذا النصاب عضوية مجالس إدارة شركات المساهمة التي لم يمض على إنشائها خمس سنوات .

(٢) ومع ذلك يجوز - استثناء عما تقدم - الجمع بين عضوية مجالس إدارة شركات المساهمة التي يملك العضو ١٠ ٪ على الأقل من أسهم رأس مال كل منها مهما بلغ عدد هذه الشركات ما دامت عضويته مقصورة عليها .

مادة ٣٠ - (١) يعتبر في حكم عضوية مجالس الإدارة في تطبيق المادة السابقة القيام بصفة دائمة في شركات المساهمة بالأعمال الإدارية أو الفنية بأية صورة كانت سواء أكان ذلك بمرتب أم بمكافأة .

(٢) ومع ذلك فلا يكون الاشتغال بالأعمال الفنية خاضعاً للقيود المتعلقة بالنصاب العددي للجمع إذا كان من يشتغل بتلك الأعمال غير متمتع بعضوية أي مجلس إدارة في شركة من شركات المساهمة .

مادة ٣١ - (١) لا يجوز لأحد أن يكون عضواً منتدباً بمجلس إدارة أكثر من شركتين .

(٢) ويسرى هذا الحظر على رئيس مجلس الإدارة متى كان يقوم بالإدارة الفعلية . ويعتبر في حكم عضو مجلس الإدارة المنتدب من يقوم بالإدارة الفعلية للشركة ولو لم يكن من أعضاء مجلس الإدارة .

مادة ٣٢ - (١) استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ لا يجوز لمن يكون عضواً منتدباً للإدارة أو قائماً بالإدارة الفعلية أو موظفاً في البنك المركزي أو في أحد البنوك أو الشركات التي تشارك الحكومة في تأسيسها أن يشترك بصفته الشخصية في عضوية مجلس إدارة أية شركة مساهمة أو أن يقوم بأي عمل إداري فيها إلا بترخيص خاص من مجلس الوزراء .

(٢) ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة غير القائم بالإدارة الفعلية في أحد البنوك المذكورة أن يشترك في عضوية مجالس إدارة شركات مساهمة أخرى غير التي يشغلها وقت تعيينه في مجلس إدارة البنك إلا بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة .

(٣) وعلى من تنطبق عليه أحكام الفقرتين السابقتين من هذه المادة في تاريخ العمل بهذا القانون أن يطلب الترخيص المشار إليه في هاتين الفقرتين خلال الأشهر الستة التالية لهذا التاريخ ما لم يكن

قد قدم استقالته من قبل من البنك أو الشركة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة . فاذا رفض الطلب أو انقضت أربعة أشهر دون إجابته اعتبر العضو مستقila من المناصب التي يشغلها على خلاف تلك الأحكام .

(٤) وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يترتب عليها اعتبار المخالف مستقila من عمله في البنك أو الشركة .

مادة ٣٣ - كل عضو في مجلس إدارة شركة مساهمة تبلغ سنه سبعين سنة ميلادية يعتبر متقاعدا في نهاية السنة المالية التي يبلغ فيها هذه السن ويجب عليه أن يتنحى في الجمعية العمومية لتلك السنة . ومع ذلك يجوز للجمعية العمومية إعادة انتخابه بقرار خاص إذا اقتضت مصلحة العمل بقاءه في مجلس الإدارة .

مادة ٣٤ - (١) يجب على كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة وعلى مديرها ان يقدم إلى مجلس الإدارة في أول اجتماع له اقرارا بما يملكه من أسهم الشركة وسنداتها باسمه أو اسم زوجته أو أولاده القصر وبكل تغيير يحصل في هذه الأوراق .

(٢) ويكون هذا الاقرار شاملا تاريخ كل عملية على حدة وعدد الاسهم أو السندات التي تناولتها وسعر الشراء أو البيع .

(٣) وتعد الشركة سجلا خاصا ثبت فيه ما يملكه كل عضو من أعضاء مجلس إدارتها ومديرها باسمه أو اسم زوجته أو أولاده القصر من أسهم الشركة وسندات والتغيرات التي تحصل في هذه الأوراق .

(٤) ويعتبر معزولا من منصبه في الشركة بحكم القانون كل من يخالف عمدا أحكام هذه المادة .

مادة ٣٥ - (١) لا يجوز للشركة أن تقدم قرضا تقديا ، من أى نوع كان ، لأى عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أى قرض يعقده أحدهم مع الغير .

(٢) ويستثنى من ذلك البنوك وغيرها من شركات الائتمان ، فيجوز لها - في مزاولة الأعمال الداخلية ضمن غرضها وبنفس الأوضاع والشروط التي تتبعها الشركة بالنسبة لجمهور العملاء - أن تقرض أحد أعضاء مجلس إدارتها أو تفتح له اعتمادا أو تضمن له القروض التي يعقدها مع الغير .

(٣) ويوضع تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العمومية المشار إليها في المادة ٤٢ بثلاثة أيام على الأقل، بيان من مراقبي الحسابات يقررون فيه أن القروض أو الاعتمادات أو الضمانات المتقدم ذكرها قد تمت دون إخلال بأحكام الفقرة السابقة .

(٤) ويعتبر باطلا كل عقد يتم على خلاف أحكام هذه المادة دون إخلال بحق الشركة في مطالبة المخالف بالتعويض عند الاقتضاء .

مادة ٣٦ - (١) على كل عضو في مجلس إدارة الشركة وكل مدير من مديرها تكون له مصلحة .

تعارض مع مصلحة الشركة في عملية تعرض على مجلس الإدارة لقرارها ، أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة . ولا يجوز الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العمالية .

(٢) وعلى مجلس الإدارة إبلاغ أول جمعية عمومية بالعمليات المشار إليها في الفقرة السابقة قبل التصويت على القرارات .

مادة ٣٧ - لا يجوز بغير ترخيص خاص من الجمعية العمومية لعضو مجلس الإدارة لشركة مساهمة أو لمديرها الاتجار لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط التي تزاو لها الشركة وإلا كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو باعتبار العمليات التي باشرها لحسابه الخاص كأنها أجريت لحسابها هي .

مادة ٣٨ - لا يجوز لأحد مؤسسي الشركة - خلال السنوات الخمس التالية لصدور المرسوم الخاص في تأسيسها - كما لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو أحد مديريها أن يكون طرفاً في أي عقد من عقود التملك التي تعرض على هذا المجلس لقرارها إلا إذا رخصت الجمعية العمومية مقدماً بإجراء هذا التصرف ، ويعتبر باطلاً كل عقد يبرم على خلاف أحكام هذه الفقرة .

مادة ٣٩ - (١) لا يجوز لمجلس الإدارة أو أحد المديرين أن يعقد عقداً من عقود المعاوضة مع شركة أخرى يشترك أحد أعضاء هذا المجلس أو أحد هؤلاء المديرين في مجلس إدارتها أو في إدارتها أو يكون لمساهمي الشركة أغلبية رأس المال فيها إذا كان هذا العقد مما يلحق به البطلان وفقاً لأحكام الفقرة التالية .

(٢) ويقع باطلاً كل عقد من تلك العقود تجاوز نسبة الغبن فيه خمس القيمة وقت التعاقد ، دون إخلال بحق الشركة وحق كل ذي شأن في مطالبة المخالف بالتعويض .

مادة ٤٠ - (١) لا يجوز لشركة المساهمة أن تقدم أي تبرع من أي نوع إلى أي حزب أو هيئة سياسية ، وإلا كان التبرع باطلاً .

(٢) ولا يجوز أن تبرع الشركة في سنة مالية بما يجاوز ٣٪ من متوسط صافي أرباحها خلال السنوات الخمس السابقة على هذه السنة ، إلا أن يكون التبرع للأغراض الاجتماعية الخاصة لمستخدميها وعملها .

(٣) ويشترط لصحة التبرع على أي حال صدور قرار من مجلس الإدارة بناء على ترخيص عام من الجمعية العمومية متى تجاوزت قيمته مائة جنيه .

مادة ٤١ - (١) على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها ، ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة .

(٢) وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها . ويجب أن يكون من بين ما يشمل عليه التقرير :

١ - شرح واف لبنود الإيرادات والمصروفات .

ب - بيان تفصيلي بالعقود التي تعقدها الشركة خلال كل سنة من الخمس السنوات التالية لتأسيسها لتملك منشآت أو منقولات أو عقارات تدخل في أصول الشركة ويزيد ثمنها على عشر رأس المال الذي تم أدائه فعلا ، مع إيضاح تناسب أو عدم تناسب المقابل مع الأسعار التي كانت سارية وقت إبرام هذه العقود .

ج - بيان تفصيلي بالطريقة التي يقترحها مجلس الإدارة لتوزيع صافي أرباح السنة المالية المنتهية وما يكون منقولا من السنة السابقة بالتطبيق لأحكام نظام الشركة مع تعيين تاريخ صرف الأرباح التي يعتمد توزيعها بحيث لا يتعدى ذلك شهرين من تاريخ اعتماد الميزانية بقرار من الجمعية العمومية .

مادة ٤٢ - (١) يضع مجلس الإدارة سنوياً تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العمومية التي تدعى للنظر في تقرير مجلس الإدارة بثلاثة أيام على الأقل كشفا تفصيليا يتضمن البيانات الآتية :

١ - جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل عن المصاريف وكذلك ما قبضه كل منهم على سبيل العمولة أو غيرها أو بوصفه موظفا فنياً أو إدارياً أو في مقابل أى عمل فنى أو إدارى أو استشارى أداه للشركة .

ب - المزايا العينية التي يتمتع بها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية كالسيارات والمسكن المجانى وما إلى ذلك .

ج - المكافآت وأنصبة الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على مدير الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة .

د - المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين كمعاش أو احتياطي أو تعويض عن انتهاء الخدمة .

هـ - المبالغ التي أنفقت فعلا في سبيل العناية بأية صورة كانت مع التفاصيل الخاصة بكل مبلغ .
و - العمليات التي يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين مصلحة تعارض مع مصلحة الشركة .

ز - التبرعات مع بيان تفصيلات كل مبلغ ومسوغات التبرع .

(٢) ويجب أن يوقع الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة والكشف التفصيلي المشار إليه في الفقرة السابقة رئيس المجلس وأحد الأعضاء .

(٣) ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على أعدادها .

مادة ٤٣ - (١) يجب على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير المراقب في صحيفتين يوميتين تصدر إحداهما باللغة العربية ، وذلك قبل تاريخ عقد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما على الأقل ، وترسل صورة مما ينشر على هذا الوجه للإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة لنشرها دون مقابل في النشرة التي تصدرها الوزارة لهذا الغرض .

(٢) وإذا كانت أسهم الشركة أسمية ، فيجوز - إذا كان نظام الشركة يبيح ذلك - الاكتفاء بإرسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة إلى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل ميعاد عقد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل .

٢ - الجمعية العمومية :

مادة ٤٤ - (١) يجب أن تعقد الجمعية العمومية للمساهمين مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يمينهما النظام .

(٢) وللمجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ذلك . ويتعين على المجلس أن يدعو الجمعية العمومية كلما طلب إليه ذلك المساهمون الحائزون لعشر رأس المال . ويجب أن توجه الدعوة بخطابات موصى عليها إذا كانت جميع الأسهم أسمية .

(٣) وترسل صورة من هذه الأوراق إلى الإدارة العامة للشركات في نفس الوقت الذي يتم فيه نشرها أو إرسالها إلى المساهمين .

مادة ٤٥ - (١) تعلن دعوة المساهمين للجمعية العمومية في صحيفتين يوميتين تصدر إحداهما باللغة العربية وترسل صورة مما ينشر على هذا الوجه للإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة لنشرها دون مقابل في النشرة التي تصدرها الوزارة لهذا الغرض ، ويجب أن يحصل الإعلان مرتين وأن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل موعد الاجتماع بعشرة أيام على الأقل . ويجوز أن توجه الدعوة بخطابات موصى عليها إذا كانت جميع الأسهم إسمية .

(٢) ويجب أن يشتمل إعلان الدعوة على جدول الأعمال .

مادة ٤٦ - (١) لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية للمساهمين بطريق الإصالة أو النيابة ما لم يشترط نظام الشركة حيازة عدد معين من الأسهم للحضور ، ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز لعشرة أسهم حق الحضور أيا كانت نصوص النظام .

(٢) وبشروط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي خاص وأن يكون التوكيل رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه إذا كان النائب من غير المساهمين .

(٣) ولا يكون لأي مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلاً أو قائماً عن الغير عدد من الأصوات يجاوز ٤٩ ٪ من عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين ما لم ينص النظام على نسبة أقل .

(٤) ومع ذلك ، ففي الجمعيات التي تدعى للنظر في تقويم الحصص العينية وتعيين أول مجلس إدارة والنهت من صحة إقرارات المؤسسين ، يكون لكل مساهم أياً كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية العمومية ، ويكون له عدد الأصوات المقررة في نظام الشركة دون أن يجاوز عشرة بأى حال من الأحوال .

مادة ٤٧ - يجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في الجمعية العمومية بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وفي جميع الأحوال يجب أن يحضر الجمعية العمومية رئيس المجلس أو وكيله أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة .

مادة ٤٨ - (١) لكل مساهم أثناء الجمعية العمومية ، حق مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية وحساب الأرباح والخسائر ، ويكون المجلس ملزماً بالإجابة على أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر ، ويشترط في هذه الحالة تقديم الأسئلة قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام على الأقل .

(٢) فإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير كاف ، احتكم إلى الجمعية العمومية ، وكان قرارها واجب التنفيذ ، ويستثنى من حكم هذه الفقرة البنك المركزي .

(٣) وتثبت خلاصة وافية لجميع المناقشات في محضر الجمعية العمومية .

مادة ٤٩ - (١) لا يجوز للجمعية العمومية أن تعدل مواد النظام فيما يتعلق بفرض الشركة الأصلي أو زيادة التزامات المساهمين ويجوز لها ذلك بالنسبة إلى انقاص أو زيادة رأس المال أو إطالة أو قصر مدة الشركة أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجبارياً أو ادماج الشركة مع شركة أخرى وذلك أياً كانت أحكام النظام .

(٢) ولا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في الاقتراحات الخاصة بتعديل النظام إلا إذا كان موضوع الاقتراح قد فصل في إعلان الدعوة وكان الحاضرون يمثلون ثلثي رأس المال على الأقل ، ولا يعتبر التعديل مقبولاً إلا إذا أقرته أغلبية أصوات الحاضرين .

(٣) وإذا لم يتوافر في الاجتماع النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، تصدر الجمعية قراراً مؤقتاً بأغلبية أصوات الحاضرين وتدعى مرة أخرى بعد مضي ثمانية أيام على الأقل لإصدار قرار نهائي في التعديل ، وفي هذه الحالة يكون اجتماعها صحيحاً إذا حضره من يمثلون نصف أسهم رأس المال على الأقل ولا يكون القرار صحيحاً إلا إذا أقرته أغلبية ثلثي رأس المال الذي يحوزه الحاضرون .

(٤) وإذا كان التعديل يمس حقوق فئات المساهمين في الأرباح ، فلا يكون التعديل مقبولاً إلا

إذا توافر في حضور كل فئة وفي أغلبية الأصوات المطالبة النصاب المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين .

مادة ٥٠ - (١) تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في دفتر خاص يوقع عليه كل من رئيس المجلس والعضو المنتدب للإدارة والعضو أو الموظف القائم بأعمال سكرتارية المجلس .

(٢) وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية في دفتر آخر ، ويوقع عليها رئيس الجمعية ومسكرتيها وجامعو الأصوات ومراقب الحسابات .

(٣) ويكون إثبات محاضر الاجتماعات في هذين الدفترين بصفة منتظمة عقب كل جلسة وفي صفحات متتابعة دون كشط أو تحشير .

(٤) ويجب أن تكون صفحات هذين الدفترين مرقومة بالتسلسل ومختومة بخاتم المحكمة المختصة ويكون لإثبات الترقيم ووضع خاتم المحكمة على النحو السالف الذكر ثابت التاريخ في صدر كل دفتر قبل استعماله .

(٥) ولا يجوز تسجيل دفتر جديد للشركة إلا بعد تقديم الدفتر السابق للمحكمة التي يقع في دائرتها مركز الشركة لتؤشر عليه بإقفاله وإثبات ذلك في سجلاتها .

(٦) ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات الدفترين ويسأل من يكون منهم من أعضاء مجلس الإدارة عن مطابقتها لما ينص عليه هذا القانون ونظام الشركة .

الفصل الرابع في مراقب الحسابات

مادة ٥١ - (١) يكون لشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين نعيمة الجمعية العمومية وتقدر أتعابه . وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن . واستثناء من ذلك يعين مؤسس الشركة المراقب الأول .

(٢) ويجب في جميع الأحوال أن يكون للشركة مراقب مصري على الأقل .

(٣) ويتولى مراقب الشركة الأول مهمته لحين انعقاد أول جمعية عمومية . ويأشر المراقب الذي تعينه الجمعية العمومية مهمته من تاريخ تعيينه إلى تاريخ انعقاد الجمعية التالية وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي ندب لها .

(٤) ولا يجوز تفويض مجلس الإدارة في تعيين أو تحديد أتعابه دون ذكر حد أقصى . فإذا لم يكن لشركة المساهمة في أي وقت لأي سبب مراقب للحسابات . تعين على مجلس الإدارة اتخاذ إجراءات تعيين المراقب فوراً .

(٥) ويجوز للجمعية العمومية في جميع الأحوال تغيير مراقب الحسابات ، وفي هذه الحالة تعين

على صاحب الاقتراح أن يخطر الشركة برغبة وما يستند اليه من أسباب . وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل . وعلى الشركة اخطار المراقب فوراً بنص الاقتراح وأسبابه . وللمراقب ان يناقش الاقتراح في مذكرة كتائية تصل إلى الشركة قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام على الأقل . ويتولى مجلس الادارة تلاوة مذكرة المراقب على الجمعية العمومية . وللمراقب في جميع الحالات ان يتولى الرد على الاقتراح واسبابه امام الجمعية العمومية قبل اتخاذ قرارها .

(٦) ويكون باطلا كل قرار يتخذ في شأن تعيين المراقب أو استبدال غيره به على خلاف هذه المادة .

مادة ٥٢ - (١) يجب أن تتوافر في مراقب الشركة الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .

(٢) ولا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها . ولا يجوز كذلك أن يكون المراقب شريكاً لأحد الأشخاص المذكورة صفاتهم في هذه الفقرة أو موظفاً لديه أو من ذوي قرباه حتى الدرجة الرابعة .

٣ - ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٥٣ - (١) للمراقب في كل وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات والايضاحات التي يروى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته . وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها . ويتعين على مجلس الادارة أن يمكن المراقب من كل ما تقدم .

(٢) وعلى المراقب في حالة الاحجام عن تمكنه في استعمال الحقوق المنصوص عليها اثبات ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الادارة ويعرض على الجمعية العمومية إن لم يقوم مجلس الادارة بتيسير مهمته .

مادة ٥٤ - (١) على مجلس الادارة أن يوافي المراقب بصورة من الاخطارات والبيانات التي يرسلها إلى المساهمين المدعويين لحضور الجمعية العمومية .

(٢) وعلى المراقب أو من ينوبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في أعمال المراجعة أن يحضر الجمعية العمومية ويتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت في الدعوة للاجتماع ، وعليه أن يدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة وبوجه خاص في الموافقة على الميزانية بتحفظ أو بغير تحفظ أو في اعادتها إلى مجلس الادارة .

(٣) ويتلو المراقب تقريره على الجمعية العمومية ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على البيانات الآتية :

١ - ما إذا كان المراقب قد حصل على المعلومات والايضاحات التي يرى ضرورتها لأداء مأموريته على وجه مرضى .

ب - ما إذا كان من رأيه أن الشركة تمسك حسابات ثبت له انتظامها وفي حالة وجود فروع للشركة لم يتمكن من زيارتها ما إذا كان قد اطلع على ملخصات وافية عن نشاط هذه الفروع وبالنسبة للشركات الصناعية ما إذا كانت تمسك حسابات تكاليف ثبت له انتظامها .

ج - ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر موضوع التقرير متفقة مع الحسابات والملخصات .

د - ما إذا كان من رأيه في ضوء المعلومات والايضاحات التي قدمت إليه أن هذه الحسابات تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وما إذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالى الحقيقى للشركة وفي ختام السنة المالية وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن أرباح الشركة أو خسائرها عن السنة المالية المنتهية .

هـ - ما إذا كان الجرد قد عمل وفقا للاصول المرعية مع بيان ما جد من تعديل في طريقة الجرد التي اتبعت في السنة السابقة إن كان هناك تعديل .

و - ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة وفي الكشف التفصيلى المشار اليهما في المادتين ٤١ و ٤٢ من القانون متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة .

ز - ما إذا كانت قد وقعت أثناء السنة المالية مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالى مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات قائمة عند إعداد الميزانية . وذلك في حدود المعلومات والايضاحات التي توافرت لديه وفقا لأحكام هذه المادة .

(٤) ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد فيه .

الباب الثانى

في شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة

الفصل الأول

في شركات التوصية بالأسهم

مادة ٥٥ - فيما عدا أحكام المواد ٢ وما بعدها من الفصل الأول من الباب الأول و ١١ والفقرة الثانية من المادة ٢١ و ٢٧ و ٢٨ و ٣١ و ٣٢ والفقرة الثانية من المادة ٢٤ تسرى على شركات التوصية بالأسهم سائر أحكام هذا القانون مع مراعاة القواعد المتصوص عليها في هذا الفصل .

مادة ٥٦ - يعهد بإدارة شركة التوصية بالأسهم ، إلى شريك متضامن أو أكثر ويعين عقد

تأسيس الشركة ونظامها أسماء من يعهد اليهم بالإدارة وسلطانهم فيها .
 مادة ٥٧ - يكون حكم من يعهد اليهم بإدارة شركة التوصية بالأسهم على الوجه المتقدم من حيث المسؤولية حكم المؤسسين وأعضاء مجالس الإدارة في شركات المساهمة في تطبيق أحكام هذا القانون .
 مادة ٥٨ - (١) يكون لكل شركة توصية بالأسهم مجلس مراقبة مكون من ثلاثة على الأقل من المساهمين أو من غيرهم . ولهذا المجلس أن يطلب إلى المديرين باسم الشركة تقديم حساب عن إدارتهم . وله في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها أن يقوم بمجرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها .
 (٢) ولا تسرى أحكام هذه المادة على الشركات القائمة إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٥٩ - لمجلس المراقبة أن يبدى الرأى فى المسائل التى يعرضها عليه مديرو الشركة وله أن يأذن بإجراء التصرفات التى يتطلب نظام الشركة إذنه فيها .
 مادة ٦٠ - لا يجوز للجمعية العمومية للمساهمين أن تباشروا أن تقرر الأعمال المتعلقة بصله الشركة بالغير أو أن تعدل نظام الشركة إلا بموافقة المديرين ما لم يقض نظام الشركة بغير ذلك . وتنوب الجمعية العمومية عن المساهمين فى مواجهة المديرين .
 مادة ٦١ - يجب أن يذكر فى جميع عقود الشركة وفواتيرها وغيرها من المطبوعات شركة توصية بالإسم ، بجانب عنوانها قبل العنوان أو بعده .
 مادة ٦٢ - (١) تنتهى الشركة بموت الشريك الذى يعهد إليه بالإدارة إلا إذا نص على غير ذلك .

(٢) وإذا خلا النظام من نص على ما يتبع فى هذه الحالة كان لمجلس المراقبة أن يعين مديرا مؤقتا للشركة يتولى أعمال الإدارة العاجلة إلى أن تعقد الجمعية العمومية .
 (٣) ويقوم المدير المؤقت بدعوة الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تعيينه وفقا للإجراءات التى يقررها النظام .
 ولا يكون المدير المؤقت مسئولا إلا عن تنفيذ وظيفته .

الفصل الثانى

فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة

١ - فى التعريف والتأسيس

مادة ٦٣ - (١) الشركة ذات المسؤولية المحدودة هى شركة تجارية لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكا ، لا يكون كل منهم مسئولا إلا بقدر حصته .
 (٢) ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها من طريق الاكتتاب العام ، ولا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول ، ويكون لشركاء الشركة فيها

خاضعا لا سترداد الشركاء وللشروط الخاصة التي يتضمنها عقد الشركة ، فضلا عن الشروط المقررة في هذا القانون .

مادة ٦٤ - لا يجوز أن تتولى الشركات ذات المسؤولية المحدودة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقي الودائع أو استثمار الأموال الحساب الغير بوجه عام .

مادة ٦٥ - للشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تتخذ اسما خاصا ، ويجوز أن يكون اسمها مستمدا من غرضها ، ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر .

مادة ٦٦ - (١) لا يجوز أن يكون شريكا في الشركة ذات المسؤولية المحدودة سوى الأشخاص الطبيعيين .

(٢) ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء عن اثنين ، فإن كان بين الشركاء زوجان وجب أن يكون عدد الشركاء ثلاثة على الأقل .

(٣) وإذا قل عدد الشركاء عن النصاب المعين في الفقرة السابقة ، اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون إن لم تبادر خلال شهر على الأكثر إلى استكمال هذا النصاب . ويكون من يبقى من الشركاء مسئولاً في جميع أمواله على التزاماته باسم الشركة خلال هذه المدة .

مادة ٦٧ - (١) لا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلا إذا وزعت جميع الحصص النقدية في عقد تأسيس الشركة بين الشركاء ودفعت قيمتها كاملة .

ويجب أن تودع الحصص النقدية أحد البنوك التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة ، ولا تؤدي المبالغ التي تم إيداعها على هذا النحو إلا للديرين المعيّنين في عقد تأسيس الشركة متى قدموا شهادة تثبت قيدها في السجل التجاري أو لمن أودع من الشركاء إن لم يتم القيد خلال ستة أشهر من تاريخ الإيداع .

(٢) وإذا كان ما قدمه الشريك حصة عينية وجب أن يبين في عقد تأسيس الشركة موضوعها وقيمتها والثمن الذي ارتضاه باقي الشركاء لها واسم الشريك ومقدار حصته في رأس المال في مقابل ما قدمه .

ويكون مقدم الحصة العينية مسئولا قبل الغير عن قيمتها المقدرة لها في عقد الشركة ، فإذا ثبت وجود زيادة في هذا التقدير وجب أن يؤدي الفرق نقدا للشركة ويسأل باقي الشركاء بالتضامن عن أداء هذا الفرق للشركة إلا إذا أثبتوا عدم علمهم به .

مادة ٦٨ - (١) لا يكون عقد تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة صحيحا إلا إذا تم بمحور رسمي يوقعه جميع الشركاء بأنفسهم أو بوكلائهم المأذون لهم في ذلك ويتضمن البيانات الآتية :

أ - عنوان الشركة أو اسمها التجاري مشفوعا بذكر عبارة « ذات مسؤولية محدودة » .

ب - غرض الشركة .

ج - مركز الشركة .

- د - مقدار رأس المال والحصص العينية أو النقدية التي قدمها كل شريك .
 هـ - وصف دقيق موجز للحصص العينية التي قدمها الشركاء ، وقيمتها ، والأموال التي تملكها الشركة من بعض الشركاء أو من الغير ، مع بيان أسمائهم وبيان الثمن الذي دفع في مقابلها .
 و - أسماء من عهد إليهم إدارة الشركة من الشركاء أو من غيرهم ، مع ذكر ألقابهم وعناوينهم وأسماء أعضاء مجلس الرقابة في الحالات التي يوجب القانون فيها وجود هذا المجلس .
 ز - تاريخ ابتداء الشركة وانتهائها .

ح - الشكل الذي يجب مراعاته في تبليغات الشركة .
 (٢) ويجوز أن يتضمن عقد الشركة أحكاما خاصة بتكوين مال احتياطي عدا الاحتياطي المقرر في المادة ١٤ من هذا القانون ، أو بتنظيم حق استرداد حصص الشركاء وكيفية تقدير ثمنها عند مباشرة هذا الحق .

(٣) ويجب أن يتضمن المحرر الرسمي لإقرارا بانا بأن المؤسسين قد راعوا القواعد التي يقرها القانون في شأن عنوان الشركة وغرضها وعدد الشركاء ومقدار رأس المال وإتمام الوفاء به بأسره وإيداعه على الوجه المبين في المادة ٦٧ وإتمام توزيع الحصص بين الشركاء ، وإلا كان العقد باطلا .

(٤) وتراعى الشروط والاجراءات الخاصة بتأسيس الشركة فيما يتعلق بزيادة رأس مالها أو تعديل نظامها .

مادة ٦٩ - (١) يعتبر كل مشهد في عقد الشركة مؤسسا ، ولو اتفق على غير ذلك .
 (٢) ويكون المؤسسون - وكذلك المديرون في حالة زيادة رأس المال - مسئولين بالتضامن قبل كل ذي شأن ، ولو اتفق على غير ذلك :
 أ - عن جزء رأس المال الذي اكتب فيه على وجه غير صحيح ، ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين به ويتعين عليهم ادائه بمجرد انكشاف سبب البطلان .

ب - عن كل زيادة في قيمة الحصص العينية قررت على خلاف الواقع في عقد تأسيس الشركة أو العقد الخاص بزيادة رأس المال ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين بهذه الزيادة ويتعين عليهم أدائها متى ثبت ذلك .

ج - عن تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن بطلان عقد الشركة لسبب مخالفة أحكام المواد ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ والفقرة الأولى من المادة ٦٦ أو بسبب إغفال البيانات المنصوص عليها في المادتين ٦٧ و ٦٨ أو مخالفتها للحقيقة .

(٣) ويعتبر من التزموا عن الغير ملزمين شخصيا إذا لم يبينوا أسماء موكلهم في العقد أو إذا اتضح بطلان الفويض الذي قدموه . ويكون المؤسسون - والمديرون في حالة زيادة رأس المال - مسئولين بالتضامن عن هذه الالتزامات .

مادة ٧٠ - (١) لا تكتسب الشركة الشخصية للمعنوية إلا بعد قيدها في السجل التجارى ونشر عقدها في النشرة التى تصدرها وزارة التجارة والصناعة وفقا للاجراءات والأوضاع التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة .

(٢) ولا يجوز لها قبل ذلك مباشرة أى عمل من أعمالها .

٢ - فى الحصص وانتقالها

مادة ٧١ - (١) لا يجوز أن يقل رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة عن ألف جنيه ، ويقسم رأس المال إلى حصص متساوية لا تقل قيمة كل منها عن عشرين جنيها . وتقسم الحصص الأرباح وفائض التصفية سوية فيما بينها ما لم ينص فى عقد الشركة على غير ذلك .

(٢) وتكون الحصص غير قابلة للقسمة . فإذا تعدد الملاك لحصه واحدة جاز للشركة أن تقف استعمال الحقوق المتعلقة بها إلى أن يختاروا من بينهم من يعتبر مالكا منفردا للحصه فى مواجهة الشركة .

مادة ٧٢ - (١) يعد بمركز الشركة سجل خاص للشركاء ، يتضمن ما يأتى :

أ - أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال إقامتهم ومهنتهم .

ب - عدد الحصص التى يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه .

ج - التنازل عن الحصص أو انتقال ملكيتها مع بيان تاريخ وتوقيع التنازل والتنازل له فى حالة التصرف بين الأحياء ، وتوقيع المدير ومن آلت إليه الحصه فى حالة الانتقال بسبب الموت ، ولا يكون للتنازل أو الانتقال أثر بالنسبة إلى الشركة أو إلى الغير إلا من تاريخ قيده فى السجل .

٢ - ويجوز لكل شريك ولكل ذى مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل فى ساعات عمل الشركة .

٣ - وترسل فى شهر يناير من كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة فى هذا السجل أو من كل تغيير يطرأ عليها إلى الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة . وتنشر هذه القائمة دون مقابل فى النشرة التى تصدرها وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض .

٤ - ويسأل مديرو الشركة شخصيا وعلى وجه التضامن عما ينشأ من ضرر بسبب إمساك السجل أو اعداد القوائم بطريقة معيبة أو بسبب عدم صحة البيانات التى ثبتت فى السجل أو القوائم .

مادة ٧٣ - (١) يجوز التنازل عن الحصص بمقتضى محرر رسمى ، ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على خلاف ذلك . وفى هذه الحالة ، يكون لبقى الشركاء أن يستردوا الحصه للمبيعة بالشروط نفسها .

(٣) ويجب على من يعتزم بيع حصته أن يبلغ سائر الشركاء من طريق المديرين بالعرض الذى وجه إليه .

(٣) وبعد انقضاء شهر من إبلاغ العرض دون أن يستعمل أحد الشركاء حق الاسترداد ، يكون الشريك حراً فى التصرف فى حصته . وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المبيعة بينهم بنسبة حصة كل منهم .

(٤) وتنقل حصة كل شريك إلى ورثته ، ويكون حكم الموصى له حكم الوارث .

(٥) ولا يخل تطبيق هذه المادة بالأحكام المقررة فى الفقرة الأولى من المادة ٦٣ .

مادة ٧٤ - (١) وإذا اتخذ دائن أحد الشركاء اجراءات بيع حصة مدبنة جبراً لاستيفاء دينه وجب أن يقوم الدائن فى هذه الحالة بإعلان الشركة بقائمة شروط البيع وميعاد الجلسة التى تحدد لئظر الاعتراضات عليها . فإذا لم يتفق الدائن والمدين والشركة على البيع ، بيعت الحصة بالمزاد .

(٢) ولا يكون الحكم بالبيع نافذاً إذا تقدمت الشركة بمشتر آخر بنفس الشروط التى رسا بها المزاد خلال عشرة أيام من تاريخ صدور هذا الحكم .

(٣) وتطبق هذه الأحكام فى حالة إفلاس الشريك .

٢- فى إدارة الشركة :

مادة ٧٥ - (١) يدير الشركة مدير أو مديرون من بين الشركاء أو من غيرهم بأجر أو على سبيل التبرع .

(٢) ويعين الشركاء المديرين لأجل معين أو دون تعيين أجل .

(٣) ويعتبر المديرون المعينون فى عقد تأسيس الشركة من الشركاء أو من غيرهم دون بيان أجل معلوم ، معينين لمدة بقاء الشركة مالم ينص هذا العقد أو يتفق الشركاء بالإجماع على غير ذلك .

مادة ٧٦ - (١) يكون لمديرى الشركة سلطة كاملة فى النيابة عنها مالم يقض تأسيس الشركة بغير ذلك .

(٢) وكل قرار يصدر من الشركة بتقييد سلطات المديرين أو بتغييرهم بعد قيدها فى السجل التجارى لا يكون نافذاً فى حق الغير إلا بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ إثباته فى هذا السجل .

مادة ٧٧ - (١) يكون حكم المديرين من حيث المسؤولية حكم أعضاء مجالس إدارة شركات المساهمة .

(٢) وإذا عهد بالإدارة إلى شخص واحد ، وجب عليه إبلاغ جمعية الشركاء عن كل تعارض بين مصلحة الشركة فى عملية من العمليات التى يزعم إجرائها للترخيص بالعملية أو لاتخاذ ما تراه الجمعية من إجراء .

مادة ٧٨ - (١) جميع العقود والفواتير والأسماء والعناوين التجارية والإعلانات وجميع الأوراق والمطبوعات الأخرى التى تصدر من الشركة ، يجب أن تحمل تسمية الشركة وأن تسبقها أو تلحقها

عبارة «شركة ذات مسئولية محدودة» مكتوبة بالحرف واضحة مقروءة ، مع بيان مركز الشركة وبيان رأس المال إذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة في آخر ميزانية .

(٢) وكل من تدخل باسم شركة ذات مسئولية محدودة في أى تصرف لم تراعى فيه أحكام الفقرة السابقة . يكون مسئولاً في ماله الخاص عن جميع الالتزامات الناشئة عن هذا التصرف . وإذا كان البيان الخاص برأس المال مبالغاً فيه ، كان للغير أن يعتبر من تدخل باسم الشركة مسئولاً عن أداء مبلغ الفرق بين القيمة الحقيقية لرأس المال والتقدير الوارد في هذا البيان بالقدر الذى يلزم الوفاء بحق هذا الغير .

(٣) ولا يكون التصرف ملزماً للشركة إلا إذا وقع المدير أو غيره من مستخدمي الشركة مشفوعاً بالصفة التى يتعامل بها .

مادة ٧٩ - (١) إذا كان عدد الشركاء أكثر من عشرة ، وجب أن يعهد بالرقابة إلى مجلس يكون من ثلاثة على الأقل من الشركاء . ويعين مجلس الرقابة في عقد تأسيس الشركة ويجوز إعادة انتخاب أعضائه بعد انقضاء المدة المقيمة في هذا العقد .

(٢) وللمجلس الرقابة أن يطالب المديرين في كل وقت بتقديم تقارير ، وله أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها . ويراقب هذا المجلس الميزانية والتقرير السنوى ومشروع توزيع الأرباح ويقدم تقريره في هذا الشأن إلى جمعية الشركاء قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل .

مادة ٨٠ - لا يسأل أعضاء مجلس الرقابة من أعمال المديرين أو نتائجها إلا إذا عللوا بما وقع فيها من أخطاء وأغفلوا ذكر هذه الأخطاء في تقريرهم المقدم لجمعية الشركاء .

مادة ٨١ - يكون للشركاء غير المديرين في الشركات التى لا يوجد بها مجلس رقابة ما للشركاء المتضامنين من رقابة في شركة التضامن .

مادة ٨٢ - (١) تصدر قرارات الشركاء في جمعية عمومية بأغلبية الأصوات ، ويكون لكل حصة صوت ، ولو نص في عقد التأسيس على خلاف ذلك . ويجوز للشركاء الغائبين أن يصوتوا بالكتابة أو أن ينوبوا عنهم غيرهم في حضور الجمعية العمومية بتفويض خاص لم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

(٢) وتتبع في دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وفي المداولات القواعد المقررة بالنسبة إلى شركات المساهمة .

مادة ٨٣ - لا يجوز تعديل عقد الشركة ولا زيادة رأس مالها أو تخفيضه إلا بموافقة الأغلبية العديدة للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال ما لم يقض عقد الشركة بغير ذلك

مادة ٨٤ - (١) تطبق الأحكام الخاصة بإجراء الجرد والميزانية في شركات المساهمة على الشركات ذات المسئولية المحدودة . وتشتمل الميزانية على سبيل التخصيص على بيان ديون الشركة على الشركاء وديون الشركاء على الشركة .

(٢) وتودع الميزانية بعد انقضاء خمسة عشر يوما من إعدادها مكتب السجل التجارى ،
ولكل ذى شأن أن يطالب الاطلاع عليها .

٤ - فى مدة الشركة وحلها :

مادة ٨٥ - (١) لا يجوز أن تؤسس الشركة ذات المسئولية المحدودة لمدة تتجاوز خمسا وعشرين
سنة . وتنخفض المدة إلى هذا الحد فيما لو اتفق على مدة أطول .

(٢) ويجوز مد المدة فى حدود خمس وعشرين سنة أخرى بالإجراءات والأوضاع الخاصة
بتعديل عقد تأسيس الشركة .

مادة ٨٦ - (١) فى حالة خسارة نصف رأس مال الشركة ، يتعين على المديرين أن يعرضوا
على الجمعية العمومية أمر حل الشركة ويشترط لصدور قرار الحل توافر الأغلبية اللازمة لتعديل
عقد الشركة .

(٢) وإذا بلغت الخسارة ثلاثة أرباع رأس المال ، جاز أن يطلب الحل الشركاء الحائزون
لربع رأس المال .

(٣) وإذا ترتب على الخسارة انخفاض رأس المال إلى أقل من ألف جنيه كان لكل ذى شأن
أن يطلب حل الشركة .

الباب الثالث

أحكام عامة ووقفية

الفصل الأول

أحكام تنظيمية

١ - فى تطبيق القانون :

مادة ٨٧ - فيما عدا النصوص الواردة فى هذا القانون ، تطبق القواعد المقررة فى قانون
التجارة .

مادة ٨٨ - (١) تسرى أحكام هذا القانون على « شركات المساهمة » التى تؤسس فى مصر أو
التي تتخذ فيها مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسى .

(٢) وتسرى تلك الأحكام على « شركات التوصية بالأسهم » و « الشركات ذات المسئولية
المحدودة » التى تتخذ فى مصر مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسى .

(٣) ومع ذلك يستثنى من تطبيق الفقرتين السابقتين شركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التى اتخذت على الوجه الصحيح مركز إدارتها الفعلى فى
الخارج قبل الخامس عشر من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأبقت عليه حتى تاريخ صدور هذا القانون

ويكون حكمها حكم الفروع أو البيوت أو المكاتب أو الوكالات المنصوص عليها في المادة (٩٠) في تطبيق أحكام القانون المتقدم ذكره .

مادة ٨٩ - تطبق أحكام هذا القانون على شركات المساهمة التي تنشأ للقيام على مصلحة قومية بالقدر الذي تتفق فيه مع أحكام القوانين الخاصة التي تقرر لهذه الشركات بناء على طلب مؤسسها نظاماً خاصاً فيما يتعلق بتكوين رأس المال والإدارة وتداول الأسهم وحق التصويت وتعيين أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات وعلائية القرارات والتقارير والحسابات والتفتيش .

مادة ٩٠ - (١) تسرى على ما يوجد في مصر من فروع أو بيوت صناعية أو مكاتب لشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي لا تتخذ في مصر مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسي أحكام المواد من ٩٢ إلى ٩٨ من هذا القانون . ويكون للوكالات التي تديرها هذه الشركات بنفسها أو تكلل إدارتها إلى مستخدميها في مصر حكم الفروع أو البيوت أو المكاتب المتقدم ذكرها .

(٢) وكل شركة أجنبية يجمع رأس مالها كله أو بعضه عن طريق الاكتتاب العام أو يقسم كله أو بعضه إلى أسهم حرة لتداول ، تعتبر على حسب الأحوال شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم في تطبيق أحكام الفقرة الأولى في هذه المادة .

مادة ٩١ - (١) لا يجوز للفروع والبيوت والمكاتب والوكالات المنصوص عليها في المادة السابقة أن تباشر نشاطها في مصر إلا بعد قيدها في السجل التجاري .

(٢) ويجب أن يكون لها ميزانية مستقلة وحساب مستقل للأرباح والخسائر وأن يكون لها مراقب حسابات مصري على الأقل . وتُنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر دون مقابل في النشرة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض خلال شهر من إقرارهما .

(٣) ويكون حكم القائمين على إدارة تلك الفروع والبيوت والمكاتب والوكالات من حيث المسؤولية ، حكم القائمين على إدارة شركات مصرية .

٢- في الأحكام الخاصة بالعمال والمستخدمين :

مادة ٩٢ - يجب ألا يقل مجموع عدد المصريين المشتغلين في مصر من عمال شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة عن ٩٠٪ من مجموع عمالها وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التي تؤديها الشركة .

مادة ٩٣ - (١) يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في مصر في شركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع مستخدميها وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تؤديها الشركة . ويمرر حكم هذه الفقرة على شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة إذا زاد رأس مالها عن خمسين ألف جنيه .

(٢) ويقصد بكلمة « مستخدم » كل شخص يقوم بعمل إداري أو فني أو كتابي أو حسابي ويتقاضى مرتباً أو أجراً من الشركة عن عمله .

مادة ٩٤ - (١) استثناء من أحكام المادة السابقة ، يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يُلْزَمَ باستخدام فنيين من عمال أو مستخدمين أو رؤساء للإدارة أو مستشارين إخصائيين من الأجانب في حالة تعذر وجود مصريين ، وذلك للدة التي يحددها ، ولا يدخل هؤلاء الفنيون في حساب النسب المقررة .

(٢) ويفصل وزير التجارة والصناعة في الطلبات التي تقدم من ذوي الشأن في الحالات التي يراد الاستثناء فيها خلال شهرين من تاريخ تقديمها ، ويعتبر السكوت عن رفض الطلب بمثابة قبول للاستثناء لمدة سنتين أو للدة المعينة في الطلب أيهما أقصر .

٣ - في القيود الخاصة بموظفي الدولة وأعضاء الهيئات النيابية :

مادة ٩٥ - (١) لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عريضة بأي عمل أو استشارة فيها سواء أكان ذلك بأجر أم بغير أجر . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص بالاستشغال بأعمال عرضية بمقتضى إذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها .

(٢) ويفصل الموظف الذي يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك .

(٣) ومع ذلك ، يجوز لمجلس الوزراء باستثناء من حكم الفقرة الأولى ، أن يرخص للموظفين الذين يتدبرهم في أن يشغلوا عضوية مجلس إدارة شركات المساهمة التي تكون للحكومة أو للمجالس البلدية فيها أسهم أو مصالح .

(٤) وبصدر قرار من مجلس الوزراء ، بناء على طلب وزير التجارة والصناعة ، بتحديد المكافأة التي تصرف لكل من هؤلاء الموظفين ، على ألا تتجاوز هذه المكافأة نصف ما تؤدي الشركة لعضو مجلس الإدارة من راتب مقطوع .

مادة ٩٦ - (١) لا يجوز - بنير ترخيص خاص من مجلس الوزراء - للوزير أو لأي موظف عمومي من الدرجة الثانية أو ما فوقها ، قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه الوزارة أو الوظيفة ، أن يعمل مديرا أو عضو مجلس إدارة أو أن يشتغل بصفة دائمة بأي عمل قني أو إداري أو استشاري في شركة من شركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الإعانات أو الضمان ، أو التي ترتبط مع الحكومة أو المجالس البلدية بعقد من عقود الاحتكار أو عقد من عقود الاشتغال العامة أو بعقد التزام مرفق عام أو بعقد استغلال مصدر من مصادر الثروة المعدنية .

(٢) ويعتبر باطلا على كل عمل يخالف حكم هذه المادة ، ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت والمرتبات التي قبضها من الشركة لحزاة الدولة .

مادة ٩٧ - (١) لا يجوز للمضو بأحد مجلسي البرلمان أن يعمل مديرا أو عضو مجلس إدارة أو أن يشتغل ولو بصفة عرضية بأي عمل أو استشارة في شركة من شركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الإعانات أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود

الاحتكار أو عقد من عقود الأشغال العامة أو عقد التزام بمرق عام أو عقد استغلال مصدر من مصادر الثروة المعدنية .

(٢) ويعتبر العضو مستقيلًا من عمله في الشركة بمجرد انتخابه ، ويكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ، ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزاة الدولة .

مادة ٩٨ - (١) لا يجوز للعضو بأحد المجالس البلدية أو المحلية بصفته الشخصية أو بوصفه نائبًا عن الغير أن يعمل مديرًا أو عضو مجلس إدارة أو أن يشتغل ولو بصفة عرضية بأي عمل أو استشارة في شركة من شركات المساهمة التي تستغل أحد المرافق العامة الكائنة في دائرة اختصاص المجلس الذي يكون عضوا فيه أو التي ترتبط مع المجلس البلدي أو المحلي بعقد من عقود الاحتكار أو عقد من عقود الأشغال العامة .

(٢) ويعتبر العضو مستقيلًا من عمله في الشركة بمجرد انتخابه . ويكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزاة الدولة .

الفصل الثاني في التفتيش والجزاءات

١ - في التفتيش

مادة ٩٩ - (١) فيما عدا البنك المركزي والشركات التي تشارك الحكومة في تأسيسها يكون للشركاء الحائزين لثلث رأس المال على الأقل بالنسبة إلى البنوك أو لربع رأس المال على الأقل بالنسبة إلى غيرها من شركات المساهمة أن يطلبوا إلى الدائرة التجارية بمحكمة الاستئناف التي يقع في دائرتها مركز الشركة أن تأمر بالتفتيش على الشركة فيما ينسب إلى أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين من مخالفات جسيمة في أداء واجباتهم التي يقررها القانون أو النظام متى وجد من الأسباب ما يرجح وقوع هذه المخالفات .

(٢) ويجب أن يكون الطلب مشتملا على الأدلة التي يستفاد منها أن لدى الطالبين من الأسباب الجدية ما يبرر اتخاذ هذا الإجراء وأنهم لم يتقدموا به لمجرد الإساءة أو التشهير . ويجب أن تودع مع الطلب الأسهم التي يملكها الطالبون وأن تظل مودعة إلى أن يتم الفصل فيه .

(٣) ولا يجوز أن يقدم الطلب إلى المحكمة إلا إذا أذنت بذلك لجنة خاصة تشكل من رئيس النيابة للشئون المالية رئيسا ومن مندوب لوزارة التجارة والصناعة يختاره وزيرها ومن يمثل تختاره الغرفة التجارية ويمثل يختاره اتحاد الصناعات أو يمثل تختاره البنوك بحسب الأحوال .

ويجب أن تفصل اللجنة في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ تقديمه ويصدر قرار من وزير التجارة والصناعة ببيان مقر اللجنة والإجراءات التي تتبع في اختيار رئيسها وأعضائها .

(٤) وللحكمة - بعد سماع أقوال الطالبين وأعضاء مجلس الإدارة والمراقبين والنيابة العمومية

في جلسة سرية — أن تأمر بالتفتيش على أعمال الشركة ودفاترها وأن تتدب لهذا الغرض خبيراً أو أكثر على نفقة طالبي التفتيش ، وأن تعين المبلغ الذي يلزمون بإيداعه لحساب المصروفات متى رأت أن الضرورة تدعو إلى اتخاذ هذا الإجراء قبل انعقاد الجمعية العمومية .

(٥) ولا يجرى التفتيش إلا بعد أن يتم إيداع المبلغ المتقدم ذكره والأسهم التي يملكها طالبو التفتيش .

مادة ١٠٠ — (١) على أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها أن يطلعوا من يكلف بالتفتيش على جميع ما يكون متعلقاً بشئون الشركة من الدفاتر والوثائق والأوراق التي يقومون على حفظها أو يكون لهم حق حصول عليها .

ويعاقب من يمتنع منهم عن إجابة ما يطلبه المكلف بالتفتيش في هذا الشأن بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٠٤ .

(٢) وللمكلف بالتفتيش أن يستجوب أى شخص له صلة بشئون الشركة بعد أداء اليمين .

مادة ١٠١ — (١) يجب على كل من يكلف بالتفتيش أن يودع تقريراً مفصلاً عن مهمته بقلم كتاب المحكمة خلال الأجل الذي يعين في القرار أو خلال شهر على الأكثر من إيداع المبلغ المنصوص عليه في الفقرة ٤ من المادة ٩٩ إن لم يتضمن القرار ميعاداً لانتهاه من التفتيش .

(٢) وإذا تبينت المحكمة أن مانسبه طالبو التفتيش إلى أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين غير صحيح جاز لها أن تأمر بنشر التقرير كله أو بعضه أو بنشر نتيجته في إحدى الصحف اليومية وألزمت طالبي التفتيش بنفقاته دون إخلال بمسئوليتهم عن التعويض إن كان له محل .

(٣) وإذا تبينت المحكمة صحة المخالفات المنسوبة إلى أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين أمرت باتخاذ التدابير العاجلة وبدعوة الجمعية العمومية على الفور ويرأس اجتماعهما في هذه الحالة مندوب من وزارة التجارة والصناعة تختاره المحكمة بعد سماع أقوال ذوى الشأن من بين ثلاثة ترشحهم الوزارة ويكون أمر المحكمة غير قابل للطعن بأى طريق .

(٤) وللجمعية العمومية أن تقرر عزل أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين ورفع دعوى المسؤولية عليهم . ويكون قرارها صحيحاً متى وافق عليه الشركاء الحائزون لنصف رأس المال بعد أن يستبعد منه نصيب من ينظر في أمر عزله من أعضاء هذا المجلس .

(٥) ولا يجوز إعادة انتخاب المعزولين أعضاء في مجلس الإدارة قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ إصدار القرار الخاص بعزلهم .

٢ — في الإجراءات :

مادة ١٠٢ — (١) في غير إخلال بحق المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء يقع بإطلا كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون أو يصدر من مجالس إدارة

شركات المساهمة أو جمعياتها العمومية المشككة على خلاف أحكامه . وذلك دون إخلال بحقوق الغير
حسنى النية .

(٢) وفي حالة تعدد من يعزى إليهم سبب البطلان تكون مسئوليتهم عن التعويض بالتضامن
فيما بينهم .

مادة ١٠٣ - مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى ،
يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا
تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من أثبت عمداً في نشرات إصدار الأسهم أو السندات بيانات كاذبة أو مخالفة
لأحكام هذا القانون ، وكل من يوقع تلك النشرات تنفيذاً لهذه الأحكام . وكل مؤسس ضمن عقد
شركة ذات مسئولية محدودة إقرارات كاذبة متعلقة بتوزيع حصص رأس المال بين الشركاء أو بوفاء
كل قيمتها مع عليه بذلك وكل من قوّم من الشركاء بطريق التدليس حصصاً عينياً بأكثر من
قيمتها الحقيقية .

(٢) كل مؤسس أو مدير وجه دعوة إلى الجمهور للاكتتاب في أوراق مالية أيا كان نوعها
لحساب شركة ذات مسئولية محدودة وكل من عرض هذه الأوراق للاكتتاب لحساب الشركة .

(٣) كل عضو مجلس إدارة وزع أرباحاً أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام
الشركة وكل مراقب صادق على هذا التوزيع .

(٤) كل مراقب وكل مستخدم في مكتبه تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته أو
أخفى عمداً وقائع جوهرية أو أغفل عمداً هذه الوقائع في التقرير الذي يقدم للجمعية العمومية وفقاً
لأحكام هذا القانون .

(٥) كل موظف من الموظفين العموميين المشار إليهم في المادة (١٠٦) يفشى سرا اتصاله به
بحكم عمله أو يثبت عمداً في تقريره وقائع غير صحيحة أو يغفل عمداً في هذه التقارير وقائع تؤثر
في نتيجته .

مادة ١٠٤ - مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى يعاقب
بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

(١) كل من يتصرف في حصص التأسيس أو الأسهم على خلاف القواعد المقررة في
هذا القانون .

(٢) كل من يعين عضواً بمجلس إدارة شركة مساهمة أو عضواً منتدباً لإدارتها أو يظل متمتعاً
بعضويتها أو يعين مراقباً فيها وكل من يتولى عملاً فيها وكل من يحصل على ضمان أو قرض منها على
خلاف أحكام الحظر المقررة في هذا القانون وكل عضو منتدب للإدارة في شركة تقع فيها مخالفة
من هذه المخالفات .

(٣) كل عضو مجلس إدارة تخلف عن تقديم الأسهم التي تخصص لضمان إدارته على الوجه المقرر في هذا القانون في مدى ستين يوما من تاريخ إبلاغه قرار التعيين وكل من تخلف عن تقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة (٣٤) أو أدلى فيه بمعلومات كاذبة . وكل عضو مجلس إدارة أثبت في التقرير المشار إليه في المادة (٤١) بيانات غير صحيحة أو أغفل عمداً بياناً منها وكل عضو مجلس إدارة خالف أحكام المادة ٤٤ .

(٤) كل شركة تخالف الأحكام المقررة في شأن نسبة المصريين في مجالس إدارتها أو نسبتهم من المستخدمين أو العمال وكل عضو منتدب للإدارة أو مدير فيها .

(٥) كل من يخالف المواد (١٢ و ١٥ و ١٦) .

(٦) كل من أحجم عمداً عن تمكين المراقبين أو موظفي الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة أو موظفي وزارة الشؤون البلدية والقروية أو موظفي وزارة المواصلات الذين يندبون بقرار من وزير التجارة والصناعة من الاطلاع على الدفاتر والأوراق التي يكون لهم حق الاطلاع عليها وفقاً لأحكام القانون .

مادة ١٠٥ — في حالة العود أو الاحجام عن إزالة المخالفة التي صدر فيها حكم نهائي بالإدانة تضاعف الغرامات المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

مادة ١٠٦ — (١) يكون للموظفين الفنيين من الدرجة الرابعة بالإدارة العامة للشركات أو بوزارة الشؤون البلدية والقروية أو بوزارة المواصلات الذين يصدر باختيارهم قرار من وزير التجارة والصناعة صفة رجال الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

(٢) ولهم في سبيل تنفيذ أحكام هذا القانون حق الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات في مقر الشركة أو غيرها من الأماكن ، وعلى مديري الشركات والمؤسسات والمسؤولين عن إدارتها من يخضعون لأحكام هذا القانون أن يقدموا لهم البيانات والمستخرجات وصور المستندات التي يطلبونها لهذا الغرض .

(٣) ولهم كذلك حق حضور الجمعيات العمومية دون أية مسئولية على الحكومة في مواجهة المساهمين أو من عداهم من أصحاب المصلحة في الشركة بناء على ترخيص خاص من مدير الإدارة العامة للشركات . ولا يكون لهم في هذه الحالة حق إبداء الرأي والتصويت ، وتقتصر مهمتهم على تسجيل وقائع الاجتماع في محضر خاص يحرر عقب الاجتماع ويتلى على المنوط بهم تحرير محضر الجلسة لإبداء ملاحظاتهم عليه كتابة ، ويجب في هذه الحالة أن يطلبوا كتابة إثبات حضورهم في محضر جلسة الجمعية العمومية قبل بدء أعمالها .

الفصل الثالث

أحكام وقية

مادة ١٠٧ — لا يكون النشر في النشرة الخاصة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة إلزامياً إلا من التاريخ الذي تعينه اللائحة التنفيذية والقرارات التي تصدر تنفيذاً لهذا القانون .

مادة ١٠٨ — تقدم الشركات القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون للإدارة العامة للشركات أول صورة من القائمة المشار إليها في المادة ٢٣ في أول مايو سنة ١٩٥٤ .

مادة ١٠٩ — يقدم أعضاء مجالس إدارة الشركات القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون ومديروها الاقرار المشار إليه في المادة ٣٤ لمجلس الإدارة في جلسة خاصة تعقد خلال الشهرين التاليين لهذا التاريخ .

مادة ١١٠ — (١) لا تطبق أحكام المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ على من يكون قد جاوز النصاب المقرر للجمع في هذه المواد في تاريخ العمل بهذا القانون إلا بعد انقضاء سنتين ابتداء من هذا التاريخ .

(٢) وعلى كل من تنطبق عليه تلك الأحكام ، أن يقدم إلى الإدارة العامة للشركات خلال الشهرين السابقين على تاريخ انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، بياناً بالشركات التي اختار العمل فيها ونوع العمل الذي يقوم به في كل منها .

(٣) وتبطل عضوية من يخالف الأحكام المتقدم ذكرها في المجالس التي تزيد على النصاب المقرر وفقاً لحدائته تعيينه فيها . ويلزم بأن يؤدي ما يكون قد قبضه في مقابل العضوية الباطلة لخزائنة الدولة .

مادة ١١١ — فيما عدا المواد من ٢٥ إلى ٢٨ والمادة ٣٣ والمواد من ٣٥ إلى ٤٠ والمواد ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ من الفصلين الثالث والرابع من الباب الأول من هذا القانون تسري باقي نصوص هذين الفصلين في حدود ما استحدثته من أحكام بعد انقضاء السنة المالية التي يبدأ خلالها العمل بأحكام هذا القانون ما لم يكن قد نظم ميعاد سريانها بمقتضى نص خاص .

مادة ١١٢ — يجب على شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة القائمة وقت العمل بهذا القانون استكمال النسب المقررة في المادة ٩٢ في مدى ثلاث سنوات تبدأ من أول فبراير سنة ١٩٥٤ بحيث تلتزم الشركة في نهاية كل سنة باستيفاء ثلث الفرق على الأقل بين النسب الموجودة في هذا التاريخ والنسب المقررة .

مادة ١١٣ — استثناء من أحكام المادة ٩٣ لا تطبق النسب التي تقررها تلك الأحكام فيما يتعلق بشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون إلا في حدود من تلحقهم بخدمتها بعد هذا التاريخ .

مادة ١١٤ — يصدر وزير التجارة والصناعة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ولا تكون هذه القرارات نافذة إلا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مادة ١١٥ - (١) يلغى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ والمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ .
(٢) يلغى كل حكم آخر يخالف نصوص هذا القانون .

مادة ١١٦ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (١٦ يناير سنة ١٩٥٤)

مذكرة ايضاحية

١ - منذ زهاء نصف قرن من الزمان صدرت قرارات من مجلس الوزراء بوضع أحكام خاصة بشركات المساهمة . وكان مفهوما أو مفروضا إذ ذاك أن أمر هذه القرارات موقوف بصدر تشريع يقن تلك الأحكام ويستحدث غيرها في نطاق أوسع لا يقتصر على شركات المساهمة بل يجاوزها إلى غيرها من الشركات بل وإلى قانون التجارة بأسره . بيد أن التشريع المرتقب لم يصدر . وظلت قرارات مجلس الوزراء قائمة رغم قصورها ورغم تزايد الاحساس بحاجة البلاد إلى هذا التشريع . وأكبر الظن أن القيود التي فرضها نظام الامتيازات الأجنبية على حق الدولة في التشريع لم تكن بعيدة عن علل هذا التراخي ودواعيه .

٢ - وفي سنة ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣٨ الخاص بشركات المساهمة فقصر همه على قدر ضئيل من التنظيم يتصل بوجه خاص بعضوية مجالس إدارة تلك الشركات والقيود الخاصة بموظفي الدولة . ولم يكن بد من أن يغلب على هذا التشريع طابع التحفظ وأن يعاصر تطبيقه ذكريات مريرة رسبت في النفوس من جراء طول العهد بنظام الامتيازات الأجنبية وقد ترتب على كل أولئك وعلى استفاضة أسباب الفساد وتسربها إلى نطاق الحياة الاقتصادية فتور ظاهر في اقبال المدخرين على استثمار أموالهم في الشركات واسراف جائر من بعض القائمين على إدارتها . وكان طبيعيا أن يؤدي هذا الوضع إلى تشبث المصريين بالاستغلال الزراعي وإلى الحد من الاتجاه إلى التصنيع والتوسع فيه وهو يعد أسلم اتجاه لمواجهة مشاكل البلاد الاجتماعية في الحاضر والمستقبل .

٣ - وقد كانت حكومة العهد الجديد بين أن تعتمد إلى اخراج تقنين كامل للتجارة أو للشركات يتطلب اعداده زمنا غير قصير وبين أن تسعف الحياة الاقتصادية بأداة طيبة تقي بالشق الأكبر من حاجتها في أقصر فترة ممكنة . فأثرت الثانية على الأولى ولا سيما بعد أن اختارت طريق استطلاع رأى المشتغلين بالمسائل الاقتصادية في أسس المشروع ونصوصه . ولذلك أعدت وزارة التجارة والصناعة مشروع القانون المرافق مترسمة اتجاهات ثلاثة رئيسية : الأول تدارك النقص الذي اتسم به قانون التجارة في أحكامه بوجه عام وفيما تعلق منها بالشركات بوجه خاص . وتمشيا مع هذا الاتجاه استحدث المشروع أحكاما كثيرة في شأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وقن جميع

القواعد التي انثرت في قرارات مجلس الوزراء مع تهذيب ظاهر في مضمونها وصياغتها ، كما استحدث نوعا جديدا من أنواع الشركات هو الشركات ذات المسؤولية المحدودة . وقد كان لهذا النوع أثر في نمو الاستثمار في كثير من الدول الغربية وتخلفت مصر عن ادخاله في تشريعها حتى الآن دون مبرر أو مصلحة .

٤ — والاتجاه الثاني هو إقامة التوازن العادل بين مبدأ التيسير على المتعاملين والحرية الاقتصادية ومبدأ حماية حقوق المدخرين لحثهم على الإقبال على الاستثمار . فإلى جانب القواعد الخاصة بتبسيط الإجراءات التي تتبع في إنشاء الشركات . تضمن المشروع أحكاما معتدلة تكفل استقامة النهج في إدارتها دون أن تحد من حرية القائمين على هذه الإدارة في حدود حرصهم على مصلحة الشركات ذاتها . وإلى جانب القواعد التوجيهية التي أريد منها إلى إصلاح أساليب الإدارة والنزوع بها منزع الجد والاستقامة دون نص على جزاء معين تضمن المشروع نصوصا تتعلق بالفتيش على الشركات وأخرى تقرر عقوبات توقع عند ما يجاوز الانحراف حد المألوف ويبلغ مرتبة الجريمة . والمشروع في هذه الأمور وما يجري مجراها يتوسط بين المبدأين دون إفراط أو تفريط ، توخيا لإنشاء بيئة صالحة تشجع على الاستثمار وتحفز كبار المدخرين وصغارهم على الاطمئنان إلى الاستغلال الصناعي والإقبال عليه بعد أن أطال عهدهم بالاحجام عنه .

٥ — والاتجاه الثالث هو التوسيع على رؤوس الأموال الأجنبية التي تستثمر في مصر وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتشجيع استثمار تلك الأموال في مشروعات التنمية الاقتصادية ، فقد اشتمل المشروع على نصوص تكفل لهذا النوع من الأموال ما يغريه بالإقبال والمساهمة الجدية الكافية في تلك المشروعات ، وبديهي أن هذه النصوص تعتبر تكملة منطقية للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وامتدادا طبيعيا للبادئ العامة التي قام عليها . وغنى عن البيان أن سياسة العهد الجديد في العمل على استقدام رؤوس الأموال الأجنبية والإفادة منها في حدود مشروعات التنمية الاقتصادية تعد تعبيراً صادقا عن فضول الوعي القومي وتحرره من الأوهام والعقد التي خلفها نظام الامتيازات الأجنبية ومكن لها فساد الحكم والتواء أساليبه وغاياته .

٦ — وعلى هذا النحو أتيح للمشروع أن يكفل استقرار المعاملات وعدالة التوازن بين مصالح المتعاملين وإنشاء جو من الثقة والتحرر يتيح أكرم فرصة للتعاون بين المصريين ومن يقبل عليهم من الأجانب . ولم يحد المشروع في هذا كله عن الاستئناس بأحدث التشريعات الأجنبية وإن كان قد حرص كل الحرص على أن يكون التجاوب كاملا بين أحكامه وبين وضع البلاد وظروفها وتقاليدها . ولذلك كان الاستهداء بتلك التشريعات مجرد استئناس للإفادة من تجربة صقلها التطبيق ولأحكام الصلة بين الماضي والحاضر ولا سيما أن نصوص قانون التجارة المصري قد استمدت من التقنين الفرنسي ، وأن مصر كانت ومازالت مركزا لتعامل عالمي هيا لها مكانة بارزة في نطاق الاقتصاد الدولي .

٧ — وقد وزعت أحكام المشروع بين أبواب ثلاثة ، أفرد أولها لشركات المساهمة ، والثاني لشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، والثالث للأحكام العامة والوقفية .

الباب الاول

في شركات المساهمة

٨ - عنى المشروع - في هذا الباب - بتقنين القواعد التي انقرط عقدها في قرارات متفرقة صدرت من مجلس الوزراء ، كما عنى باستكمال أحكام متعددة وضع قصورها وباستحداث أحكام أخرى استلزمها ضرورات التطور الاقتصادي . وقد جمعت تلك الأحكام فصول أربعة ، عقد أولها لتأسيس الشركات المساهمة والثاني لتكوين رأس المال وتداوله وإصدار السندات والثالث لإدارة شركات المساهمة والرابع لرقابة الحسابات .

الفصل الأول - في تأسيس شركات المساهمة :

٩ - عرضت المادة (١) للبيانات الإضافية التي يجب أن يشتمل عليها عقد تأسيس الشركة فضلا عن البيانات المنصوص عليها في قانون التجارة . وقد أريد من هذه البيانات الإضافية أنباء الشركاء بمدى ما يكون لهم من حقوق وما يتحملونه من التزامات لقطع السبيل على المغالاة . وقننت المادة (٢) بعض أحكام وردت في قرارات مجلس الوزراء وأبقت على فكرة اشتراط صدور مرسوم بالترخيص في انشاء شركة المساهمة . إلا أن المشروع شفع المادة الثانية بالمادتين (٣) و(٤) وضمنها أحكاما جديدة تكفل سرعة إنشاء شركات المساهمة وتبسيط الاجراءات الخاصة بهذا الانشاء .

١٠ - فنصت المادة الثالثة على إنشاء سجل بوزارة التجارة والصناعة لقيد طلبات الترخيص لانشاء شركات مساهمة ، ووضعت نظاما يكفل احترام الأسبقية . فيما بينها وعينت آجالا قصيرة للانتهاء من بحثها وإبداء رأى مجلس الدولة في شأنها . وبذلك ينقطع دأبر الشكوى من بطل الفصل في تلك الطلبات من جراء التزاحم بين مقدميها أو تراخيهم في استيفاء ما يطلب إليهم من عناصر أو بيانات . وامعانا في التيسير ، نصت المادة (٤) على إصدار مرسوم بأنموذج للعقد الابتدائي لشركات المساهمة ونظامها ، وبذلك يكون المتعاملون على بينة عما يطلب إليهم وتتاح لهم فرصة الحصول على ترخيص بانشاء الشركة في أجل لا يتجاوز ستة أسابيع فيما لو كان عقد الشركة وقانونها النظامي مطابقين للانموذج المتقدم ذكره وكانت عناصر الطلب كاملة .

١١ - على أن المشروع رأى أن يتجه إلى التحرر من نظام مراسيم الترخيص بإنشاء شركات المساهمة ولكنه اتبع سبيل التدرج فأجاز في المادة (٥) انشاء شركة المساهمة بمجرد رسمى يثبت فيه المؤسسون اقرارات خاصه وقصر هذه الإباحة على الشركات التي لا يجمع رأس مالها بطريق الاكتتاب العام . وترى وزارة التجارة والصناعة أن التحلل من نظام مراسيم الترخيص في هذه الحدود يعتبر خطوة أولى في سبيل تبسيط اجراءات انشاء الشركات . ولذلك نصت المادة ذاتها على أن الشركة التي تنشأ بمجرد رسمى على الوجه المتقدم لا تكسب الشخصية المعنوية إلا من تاريخ قيدها في السجل التجارى ونشر وثيقة انشائها في النشرة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة لهذا

الغرض وقد قصد من ذلك إلى التمهيد لجعل القيد في السجل التجارى بديلا من نظام الترخيص أو ما يقوم مقامه بالنسبة إلى الشركات على اختلاف أنواعها ومتى استكمل السجل التجارى من هذه الناحية وأعد اعدادا كاملا للنهوض بهذا العبء ، كان من الميسور إلغاء نظام مراسيم الترخيص نهائيا وتركيز إجراءات انشاء الشركات على اختلاف أنواعها في كنف إدارة هذا السجل

الفصل الثانى : فى رأس المال وتداوله وإصدار السندات :

١٢ - ويشتمل الفصل الثانى من هذا الباب على أقسام ثلاثة ، أفرد أولها لرأس المال والثانى لتداول الأسهم والثالث لإصدار السندات . وقد استحدثت المشروع فى القسم الأول أحكاما هامة ترمى إلى حسن توزيع العمل بين الشركات وإلى تشجيع صفار المدخرين على الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين فى حالات تتطلب مزيدا من الضمانات وإلى تيسير الاستثمار ورعاية مصالح الغير .

١٣ - فوضعت المادة (٦) حدا أدنى لرأس مال شركات المساهمة نسجا على منوال أحدث التشريعات ونزولا على ما يقتضى حسن توزيع العمل بين المنشآت الاقتصادية من قصر نشاط هذا النوع من الشركات على المشروعات الهامة . وقد لوحظ فى السنوات الأخيرة بوجه خاص أن ذوى الشأن كانوا يلجأون إلى إنشاء شركات مساهمة برأس مال ضئيل لا يتكافأ مع نفقات إنشائها . وكان لهؤلاء عذرم فى اتباع هذا الطريق لأن التشريع المصرى ظل خلوا من نظام آخر للشركات تقتصر فيه مسئولية الشريك على حدود حصته . وقد وفق المشروع بين ضرورة تعيين حد أدنى لرأس مال شركات المساهمة وبين حاجة المتعاملين إلى وضع آخر من أوضاع الشركات - فحرص على أن يقرن تعيين هذا الحد الأدنى بتنظيم الشركات ذات المسئولية المحدودة وجمع أحكام هذا النوع الأخير من الشركات فى الفصل الثانى من الباب الثانى .

١٤ - وقد جعلت المادة (٧) الحد الأدنى لقيمة السهم جنهين بعد أن كان هذا الحد أربعة جنيهات ، وبذلك ينفصح المجال أمام صفار المدخرين ولا سيما فى المشروعات الكبرى التى يتطلب تمويلها فتح اكتتابات شعبية عامة . ولم يغيب عن المشروع أن مثل هذا التيسير ينبغى أن يحاط بضمانات تكفل صيانة حقوق المستثمرين . ولذلك نصت المادة (٨) على طائفة من الضمانات أوجبت توافرها فى الاكتاب العام ، وأهم هذه الضمانات اشتال نشره الاكتاب على بيانات ذكر المشروع بعضها وترك تفصيل باقيا لمرسوم يصدر فيما بعد ، يستوى فى ذلك أن يكون الاكتاب خاصا بتكوين الشركة أم بزيادة رأس المال فيها .

١٥ - ونصت المادة (٩) على إجراءات يجب اتباعها فى تقويم الحصص العينية حتى لاتكون المغالاة فى تقويم هذه الحصص مدخلا للتغريب بأصحاب الأسهم النقدية . ونصت المادة (١٠) على جواز إلغاء حصص التأسيس بعد أجل معين فى مقابل تعريض عادل ، كما قصرت حق أصحاب هذه الحصص على ١٠ ٪ من الأرباح بعد حجز الاحتياطى القانونى ووفاء ٥ ٪ على الأقل بصفة ربح لرأس المال ، والواقع أن نظام حصص التأسيس وحصص الأرباح كان فى الربع الثانى من هذا القرن مثار جدل عنيف فى نطاق التشريع المقارن . وقد وضع من التجربة أن الإسراف فى تعيين نصيب

تلك الحصص في الأرباح أدى إلى إغراض المستثمرين عن توظيف أموالهم في الشركات التي يستأثر فيها أصحاب حصص التأسيس بالشق الأكبر من الأرباح وحال في كثير من الأحيان دون زيادة رأس المال . على أن المشروع عني بالنص على أن القيد الوارد على نصيب هذه الحصص في الأرباح لا يسرى على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون ، ولهذه الشركات بداهة أن تستعمل حقها في الإلغاء في مقابل ما تؤدي من تعويض عادل .

(١٦) هذا وقد فرقت المادة ١١ بين نوعين من رأس المال : الأول رأس المال الأجنبي المتوطن في مصر أو النازح إليها لغير أغراض التنمية الاقتصادية التي عينها القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وبالنسبة لهذا النوع أوجب النص أن يشترك معه في إنشاء شركات المساهمة رأس المال المصري بحد أدنى يبلغ ٤٩ ٪ وليس في هذا الحكم جديد بالنسبة إلى التشريع الراهن . وهو لا ينطوي على جديد في حكم الواقع لأن الأجانب الذين استقروا في البلاد قد ألفوا التعاون مع المصريين وتبينوا هم أنفسهم أن مصلحة منشاتهم تقتضي مزيدا من هذا التعاون بعد أن أضحت مصر وطنهم الاقتصادي وبذلت لهم من أسباب الأمان والتشجيع ما يتكافأ مع جهودهم . والنوع الثاني رأس المال الأجنبي الذي يستقدم لمشروعات التنمية الاقتصادية وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وقد أتيح تكوين شركات المساهمة المصرية بهذا المال وحده أو بأغلبه دون تقييد متى رأى أصحابه أن ينفردوا باستغلاله .

(١٧) وقد أجازت المادة ١٢ للشركات التي يؤذن لها في مرسوم تأسيسها بمقتضى نص خاص أن تزيد رأس مالها ولولم يكن رأس المال الأصلي قد تم أدائه وما من شك في أن هذا الاستثناء ينطوي على خروج على المبادئ التقليدية التي استقرت في التشريع المصري وكثير من التشريعات الأجنبية ولكن من المشروعات ما يتطلب التمويل على نطاق واسع ويتطلب جمع طائفة ضخمة من المساهمين بطريق التدرج . ولذلك روى أن يكون التشريع مرنا يكفل الوفاء بحاجة مثل هذه المشروعات مع وضع الضمانات التي تحول دون إساءة استعمال هذا الحق . فقصر حق زيادة رأس المال قبل الوفاء برأس المال الأصلي بأسره على الشركات التي يرخص لها بذلك بمقتضى نص خاص في مرسوم تأسيسها . وطبيعي أن يكون هذا الترخيص وفقا على الشركات التي تقتضى طبيعة عملها ذلك ويطمأن إلى مستقبلها .

(١٨) وبما يتصل بضمانات زيادة رأس المال ما نصت عليه المادة (١٣) من اشتراط صدور قرار من الجمعية العمومية بهذه الزيادة ومنع تحويل مجلس الإدارة هذا الحق في النظام أو بمقتضى ترخيص مرسل . وما نصت عليه المادة ذاتها من بطلان زيادة رأس المال إن لم تم الزيادة فعلا خلال الخمس السنوات التالية لصدور قرار الجمعية العمومية . وقد كان رائد المشروع في تقرير هذين الحكيمين الجديدين وضع حد للنزاعات التي تنال من صفو العلاقات بين الشركاء ورعاية مصالح الغير .

(١٩) وتعرض المادة (١٤) للالتزام بإنشاء احتياطي ولم يكن التشريع المصري ينظم هذا الالتزام من قبل . وقد روى أن يقرر في نص خاص يسرى على جميع الشركات التي يطبق عليها هذا

المشروع حتى لا يتأثر المساهمون الحاضرون بالأرباح بأسرها دون أن يكفلوا للشركة ما احتجها من عثرتها في حالات العدة ويعين رأس المال أو يعوضه . وقد رؤى وضع حكم مؤقت في شأن كيفية حساب الربح الفنى يقطع من الاحتياطي القانونى بالنسبة إلى الشركات القائمة التى تضمنت نظمها أحكاما خاصة بإيثار فريق من ذوى الشأن بدفعة أولى من الربح قبل انقضاء الاحتياطيات ..

(٢٠) وقد جمع القسم الثانى النصوص الخاصة بتداول الأسهم وهى فى مجملها مجرد تقنين للأحكام التى كانت مطبقة من قبل مع إضافات جديدة اقتضاها الحرص على الاستزادة من ضمانات المستثمرين . فخطرت المادة (١٥) تداول حصص التأسيس وأسهم الحصص العينية وأسهم المؤسسين خلال السنتين المائتين الحاليتين لتأسيس الشركة وعينت المادة (١٦) بيان القيود الخاصة بتداول شهادات الاكتاب والأسهم الإسمية فى الفترة السابقة على مرسوم تأسيس الشركة والفترة اللاحقة له . ونقلت المادة (١٧) أحكاما من لائحة بورصة الأوراق المالية تتعلق بوجوب قيد الأسهم فى بورصات الأوراق المالية طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى لوائح تلك البورصات . وقد رؤى إيراد تلك الأحكام فى المشروع حتى يكون لها قوة القانون ويتاح ترتيب الجزاء على التراخى فى تطبيقها .

(٢١) أما القسم الثالث فيشتمل على النصوص الخاصة بإصدار السندات وقد تضمنت المادة (١٨) من هذا القسم القواعد العامة المتعلقة بإصدار السندات فاشتطت صدور قرار من الجمعية العمومية كما اشتطت أن يكون رأس المال قد تم أدائه بأسره ومنعت إصدار السندات بقيمة تجاوز رأس المال المدفوع والموجود بحسب آخر ميزانية . واستثنت المادة (١٩) من تطبيق القاعدتين الأخيرتين الشركات العقارية وشركات الائتمان العقارى والبنك الصناعى والشركات التى يؤذن لها بذلك فى مرسوم تأسيسها ومن الواضح أن طبيعة أعمال الشركات العقارية وشركات الائتمان العقارى والبنك الصناعى تبرر هذا الاستثناء . إلا أنه رؤى أن من الشركات ما قد يكون فى حاجة إلى إصدار السندات قبل الوفاء برأس ماله أو بقيمة تجاوز رأس ماله بسبب طبيعة عمله أو كيفية تكوينه ولذلك رؤى توخيا للزوجة جواز امتداد الاستثناء إلى هذا النوع على أن يعقد ذلك بترخيص خاص فى مرسوم تأسيسه .

(٢٢) وقد استحدثت المادة (٢٠) نظاما جديدا فأباح أن تتضمن شروط الإصدار قابلية تحويل السندات إلى أسهم بعد مضي سنتين على الأقل من تاريخ إصدارها وجعلت لمالك السند الخيار بين قبوله التحويل أو قبض القيمة الإسمية للسند . كما جعلت للمساهمين القدامى حق أولوية فى الاكتاب فى الأسهم التى يرفض أصحاب السندات تملكها . ولما كان تحويل السندات إلى أسهم لا يعدو أن يكون طريقا لزيادة رأس المال ، لذلك اشتطت المادة (٢٠) أن تراعى القواعد الخاصة بزيادة رأس المال فى هذه الحالة .

الفصل الثالث - فى إدارة الشركة

(٢٣) قسمت نصوص هذا الفصل إلى قسمين : أولهما خاص بمجلس الإدارة والثانى بنحاص بالجمعية العمومية .

١ - مجلس الإدارة

(٢٤) عُنيت نصوص هذا القسم بوضع الأحكام العامة المتعلقة بتكوين مجلس الإدارة وعمله وطريقة تعيين مكافآت أعضائه ، وفصلت القواعد الخاصة بشروط العضوية وقيودها ، وأنت بطاقة جديدة من القواعد المقررة لالتزامات هؤلاء الأعضاء حماية لهم من الحرج ومن ريب المساهمين وظنونهم وضمانا لحسن سير العمل وسلامته ، وانهت ببيان واجباتهم في تقديم التقارير والبيانات إلى الجمعيات العمومية .

(٢٥) فقيما يتعلق بتكوين مجلس الإدارة وعمله وطريقة تعيين مكافآت أعضائه اشترطت المادة (٢١) ألا يقل عدد أعضاء المجلس عن ثلاثة وأن يكون حضور ثلث عدد الأعضاء نصاباً لصحة الاجتماعات وألا تجاوز أصوات المنيبين الغائبين ثلث عدد أصوات الحاضرين وأوجبت المادة (٢٤) أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في السنة على الأقل . ومنعت المادة (٢٤) أن تقدر مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بما يجاوز ١٠ ٪ من الأرباح بعد استئصال الاستهلاكات والاحتياطي القانون والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال على المساهمين . أما فيما يتعلق بالشركات التي تعين لأعضاء مجلس الإدارة راتباً مقطوعاً يؤدي لهم دون نظر إلى ربح أو خسارة ، فقد أوجبت هذه المادة ألا يزيد هذا الراتب وبدل الحضور الذي يؤدي للعضو عن ٦٠٠ جنيه سنوياً ، فقد استثنى من هذا الحكم العضو المنتدب للإدارة لأنه يؤدي عملاً إضافياً ينبغي أن يؤجر عليه وفقاً لتقدير الشركة . ويراعى أن القيد الخاص بمقدار الراتب المقطوع يقتصر على ما يتناوله عضو مجلس الإدارة بصفته هذه . فإن كلف بعمل آخر في الشركة كالوعين مديراً لها كان من حقه أن يؤجر على هذا العمل دون أن يحتسب الأجر ضمن الراتب المقطوع .

(٢٦) وقد عرضت المواد من (٢٥) إلى (٢٣) للشروط التي يجب توافرها في عضو مجلس الإدارة والقيود الخاصة بالجمع بين عضوية مجالس متعددة ، فتناولت المادة (٢٥) شرط الكفاية المدنية ومنعت من حكم عليهم في جرائم معينة من الاشتغال بعضوية مجالس الإدارة ، واشترطت المادة (٢٦) قبول العضو للتعيين كتابة قبل إصدار قرار التعيين ؛ وأبقت المادة (٢٧) على شرط ملكية أسهم ضمان الإدارة ، وأباح أن يقدم أسهم الضمان الشخصي الاعتباري الذي ينوب العضو عنه في مجلس الإدارة . وأبقت المادة (٢٨) على نسبة المصريين في مجالس الإدارة وجعلت حدها الأدنى ٤٠ ٪ ولكنها أعفت من هذا الحكم الشركات التي تكون برأس مال أجنبي يستقدم لأغراض التنمية الاقتصادية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ .

(٢٧) وحظرت المادة (٢٩) الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركات ست من الشركات التي ينطبق عليها هذا القانون حتى تناح لأعضاء مجالس الإدارة الفرحة في إحكام عملهم وينفصح المجالس لعام كل راغب في أداء عمل مشر . على أن المادة ذاتها أوردت على هذه القاعدة العامة استثناءً من أولها خاص بالشركات التي لم يرض على إنشائها خمس سنوات لم يرض قد تحتاج إلى خبرة بعض

المجريين ممن اكتمل لهم النصاب . ولذلك أخرجت من حكم هذا النصاب . والثاني يتعلق بعضو مجلس الإدارة الذي يملك عشر أسهم رأس المال فهو يعنى من نصاب الجمع ما دامت عضويته مقصورة على الشركات التي يملك فيها هذا القدر من رأس المال وقد أنزلت المادة (٣٠) القيام بصفة دائمة في شركات المساهمة بالأعمال الإدارية أو الفنية منزلة عضوية مجلس الإدارة في تطبيق أحكام المادة السابقة بالنسبة إلى من يتمتع بهذه العضوية درءا للتحايل .

٢٨ - وحظرت المادة (٣١) الجمع بين صفة العضو المنتدب للإدارة في أكثر من شركتين ، وأنزلت القيام بالإدارة الفعلية منزلة هذه العضوية في تطبيق هذا الحكم . وأفردت المادة (٣٢) من يكون عضو مجلس إدارة أو عضوا منتدبا للإدارة أو قائما بالإدارة الفعلية أو موظفا في البنك المركزي أو في أحد البنوك أو الشركات التي تشترك الحكومة في تأسيسها بأحكام خاصة فيما يتعلق بالجمع بين هذا العمل والاشتراك في عضوية مجلس إدارة أية شركة مساهمة أو القيام بأي عمل إداري فيها . واشترطت لجواز الجمع صدور ترخيص من مجلس الوزراء أو من وزير التجارة والصناعة بحسب الأحوال . ويلاحظ أن القيود المتعلقة بعدم جواز الجمع بين عضوية مجالس إدارات شركات متعددة أو صفة العضو المنتدب للإدارة في المشروع أكثر تحجرا من نظيرها في تشريعات أجنبية حديثة . متى روعيت الاستثناءات التي قررها المشروع في هذا الشأن .

٢٩ - وقضت المادة (٣٣) بأن كل عضو مجلس إدارة تبلغ سنه السبعين يعتبر متقاعدا في نهاية السنة المالية التي يبلغ فيها هذه السن وأجازت مع ذلك للجمعية العمومية أن تعيد انتخابه بقرار خاص إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ، والحكم بهذه الصورة من رفع الحرج عن أعضاء الجمعيات العمومية ولا يقطع عليهم سبيل الاستجابة لداعي المصلحة عندما يبين لهم ذلك .

٣٠ - وتفتح المادة (٣٤) النصوص الخاصة بالتزامات أعضاء مجلس الإدارة - وقد أفرغت في النصوص لدفع الحرج عنهم وحمايتهم من ريب المساهمين وظنونهم وخمنا لسلامة الإدارة - فتوجب على العضو أن يقدم إلى مجلس الإدارة إقرارا بما يمتلكه من أسهم الشركة وسنداتهما باسمه وباسم زوجته وأولاده القصر وبكل تغيير يحصل في هذه الأوراق ، وتحظر المادة (٣٥) على الشركة أن تقدم قرضا تقديا لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها ، ولا تستثنى من ذلك إلا البنوك وغيرها من شركات الائتمان متى اتبعت في ذلك الأوضاع والأحكام التي تتبعها بالنسبة إلى جمهور العملاء . وتوجب المادة (٣٦) على العضو أن يفضى لمجلس الإدارة بكل تعارض بين مصلحته ومصلحة الشركة في أية عملية تعرض على المجلس . وتقرر المادة (٣٧) منع العضو أو مدير الشركة من الاتجار لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط التي تزاولها الشركة إلا أن ترخص له الجمعية العمومية في ذلك .

٣١ - وتحظر المادة (٣٨) على كل مؤسس أو كل عضو في مجلس الإدارة أن يكون طرفا أي عقد من عقود التملك التي تعرض على هذا المجلس في السنوات الخمس التالية لتأسيس الشركة إلا إذا رخصت الجمعية العمومية بذلك مقدما . ولا تجهز المادة (٣٩) لمجلس الإدارة أو أحد المديرين أن يعقد

عقدا من عقود المعاوضة مع شركة أخرى يشترك أحد أعضاء هذا المجلس أو أحد هؤلاء المديرين في مجلس إدارتها أو في إدارتها أو يكون لمساهمي الشركة أغلبية رأس المال فيها إذا جاوزت نسبة القن خمس القيمة وقت التعاقد . وقد أريد من هذا الحكم دفع مظنة استغلال مصلحة شركة من الشركات لحساب شركة أخرى .

٣٢ - ونظمت المادة (٤٠) مسألة التبرعات ، فمنعت التبرع لأي حزب أو هيئة سياسية ، وأجازت فيما عدا ذلك التبرع في سنة مالية في حدود ٣ ٪ من متوسط أرباح السنوات الخمس السابقة ، واشترطت مع ذلك صدور قرار من مجلس الإدارة بناء على ترخيص من الجمعية العمومية إذا جاوزت قيمة التبرع مائة جنيه . على أن النص قد أباح تجاوز نصاب التبرع وقدره ٣ ٪ متى تم للأغراض الاجتماعية الخاصة بعمال الشركة ومستخدميها .

٣٣ - وعرضت المواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣ لآهم ما يقع على عاتق مجلس الإدارة من واجبات فعينت الأولى موعداً لتقديم الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للجمعية العمومية ، وأوجبت على المجلس إعداد تقرير عن نشاط الشركة يتضمن عناصر ينبغي أن يلم بها المساهمون إلاما كاملا وألزمت الثانية مجلس الإدارة بأن يضع تحت تصرف المساهمين لإطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العمومية التي تنظر في تقرير المجلس كشفاً يتضمن البيانات الخاصة بما يحصل عليه أعضاء مجلس الإدارة من مبالغ ومزايا وما يقترح لهم من مكافآت وأنصبة في الأرباح ، وما أنفق في الدعاية أو على سبيل التبرع وما كان لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو لأحد المديرين مصلحة فيه من العمليات ولا يقصد من إنباء المساهمين بتلك البيانات إلا تمكينهم من مباشرة حقوقهم دون بذلها لتخذ أداة للتشهير أو الكيد . وتناولت الثالثة إجراءات النشر والتبليغ .

٢ - الجمعية العمومية :

٣٤ - وقد تكفلت النصوص الواردة في القسم الخاص بالجمعية العمومية ببيان حالات انعقادها وإجراءات دعوتها وحقوق المساهمين فيها فقضت المادة (٤٤) بوجوب عقد الجمعية مرة على الأقل في السنة وجعلت لمجلس الإدارة أن يدعوها كلما رأى ذلك وأوجبت عقدتها بناء على طلب المساهمين الحائزين لعشر رأس المال . وعرضت المادة (٤٥) لإجراءات توجيه الدعوة وما يجب أن تشتمل عليه وتضمنت المادة (٤٦) الأحكام الخاصة بحق المساهم في حضور الجمعية لجعلت لكل حائز لعشرة أسهم هذا الحق أيا كانت أحكام النظام ، ونصت على وجوب صدور توكيل خاص من المساهم لإنيابة غيره حتى لا يشترك في الجمعية العمومية أو في التصويت من يستند إلى نيابة مفترضة . وحدث من سيطرة المساهم المنفرد بأغلبية رأس المال على الأقلية فلم تجز أن يكون له من الأصوات ما يجاوز ٤٩ ٪ من عدد الأصوات المقررة لمجموع الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين واستثنت من هذا الحكم الأشخاص الاعتباريين . ونظمت كيفية التصويت في الجمعيات التأسيسية التي تدعى للنظر في تقويم الحصص العينية وتعيين أول مجلس إدارة والتثبت من صحة إقرارات المؤسسين .

٣٥ - ونصت المادة (٤٧) على وجوب تمثيل مجلس الإدارة في الجمعية العمومية بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته وألزمت المادة (٤٨) مجلس الإدارة بأن يجيب على أسئلة المساهمين التي تقدم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بالتقدير الذي لا يعرض مصالح الشركة للخطر وجعلت للساهم أن يحتكم إلى الجمعية العمومية فيما لو رأى أن الإجابة قاصرة . واستثنت من جواز الأحكام إلى الجمعية العمومية البنك المركزي لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العليا للدولة .

٣٦ - وقررت المادة (٤٩) حق الجمعية العمومية في تعديل النظام دون أن تفرق في ذلك بين الحالات التي تكفل النظام بوضع أحكام خاصة لها والحالات التي لم يرد لها ذكر في النظام . فمن المعلوم أن حق الجمعية العمومية في تعديل النظام وفقاً للإجراءات وبالأغليات التي قررتها هذه المادة لا يرد عليه قيد ولو قضى النظام بغير ذلك .

٣٧ - وتحتّم نصوص هذا القسم المادة (٥٠) وقد اشتملت على الأحكام الخاصة بتدوين محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية وبيان المسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيها .

الفصل الرابع - في مراقبي الحسابات

٣٨ - تشتمل نصوص هذا الفصل على القواعد المتعلقة بمراقبي الحسابات ، وهي قواعد أحس جمهور المعنين بشئون الشركات بضرورتها ودرجت الشركات الكبرى على اتباع أكثرها . وقد استأنس المشروع فيها بأحكام تشريع الشركات الإنجليزية وبغيره من التشريعات التي نزع منزع . وتعلق تلك القواعد بإلزام الشركة بأن يكون لها مراقب حسابات بالشروط الواجب توافرها في هذا المراقب وتعيين سلطاته وواجباته .

٣٩ - ففما يتعلق بإلزام الشركة بأن يكون لها مراقب حسابات أوجبت المادة (٥١) أن يكون المراقب شخصاً طبيعياً تقدر أتعابه الجمعية العمومية أو تعين الحد الأقصى لهذه الأتعاب ، كما أوجبت أن يكون للشركة مراقب مصري على الأقل .

٤٠ - ونصت المادة (٥٢) بياناً للشروط التي يجب توافرها في المراقب فاشتطت أن يكون ممن يرخص لهم بالاشتغال بهذه المهنة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ ، وحظرت عليه بوجه خاص الجمع بين هذا العمل والاشتغال بصفة دائمة بأى عمل فنى أو إدارى أو استشارى في الشركة . ومفهوم من هذا الحظر أن المراقب لا يمنع من أن يقوم بصفة عرضية بأعمال الاستشارية الحسابية أو الخبرة الضرائبية لحساب الشركة .

٤١ - وعرضت المادتان ٥٣ و ٥٤ لسلطات المراقب وواجباته في تفصيل يتبع له أداه مهمته على الوجه الذي يحقق الغرض من مراجعته بوصفه وكيلاً عن مجموع المساهمين .

الباب الثاني

في شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

الفصل الأول — في شركات التوصية بالأسهم :

٤٢ — كان وضع شركات التوصية بالأسهم غامضاً في ظل التشريع القائم ، ولذلك عمد المشروع إلى إزالة هذا الغموض وإلى تفصيل بعض الأحكام المقتضية في هذا التشريع واستكمالها في أكثر من ناحية . فقرر في المادة (٥٥) أن الأحكام الخاصة بشركات المساهمة تسرى على شركات التوصية بالأسهم فيما عدا ما استثنى بنص خاص ، وعنى ببيان النصوص التي يشملها هذا الاستثناء . وتناول في المادتين ٥٦ و ٥٧ القواعد الخاصة بتعيين من يعهد إليهم إدارة هذه الشركات وحكمهم من حيث المسؤولية .

٤٣ — وقد أوجب المشروع في المادتين ٥٧ و ٥٨ إنشاء مجلس مراقبة لشركة التوصية بالأسهم وبين حدود ولاية هذا المجلس . ويراعى أن مهمة مجلس المراقبة تختلف عن مهمة مراقب الحسابات ، ولذلك لا يعنى تكوين هذا المجلس من الالتزام الخاص بتعيين مراقب للحسابات .

٤٤ — وتناولت المادة (٦٠) سلطة الجمعية لشركة التوصية بالأسهم فرسمت حدودها طبقاً للقواعد العامة . ونصت المادة (٦١) على إلزام الشركة بأن تذكر في جميع عقودها وفوائدها ومطبوعاتها عبارة « شركة توصية بالأسهم » بجانب العنوان أو قبله أو بعده . وعرضت المادة (٦٢) لحالة انقضاء الشركة بموت الشريك وبينت ما يتخذ من إجراءات في هذه الحالة .

الفصل — الثاني في الشركات ذات المسؤولية المحدودة :

٤٥ — كانت الحاجة ماسة إلى إنشاء نظام للشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وبوجه خاص لتدارك قصص جسيم أحس به أصحاب المنشآت الصغيرة أو الوسطى . فكثيراً ما تزدهر هذه المنشآت ثم يطرأ على منشئها ما يحول دون استمرارهم في القيام على شئونهم بسبب التقاعد أو المرض أو الموت فلا يجد من يخلفهم من أفراد العائلة سبيلاً إلى الإبقاء عليها مع قصر مسؤولية كل منهم على نصيبه فيها إلا من طريق الالتجاء إلى إنشاء شركات مساهمة وهو ليس بالطريق المين بالنسبة إليهم . ثم إن نظام شركات التضامن لا يحفز في قسوته أصحاب المشروعات التي لا تحتاج إلى رأس مال طائل على اختيار هذا النوع من المشاركة . وما من شك أن نظام الشركات ذات المسؤولية المحدودة يفي بحاجات المستثمرين في كل هذه الفروض ويعتبر ضماناً للانعاش التجاري والصناعي والإبقاء عليه بوجه خاص بالنسبة إلى طائفة عظيمة من المشتغلين بالتجارة والصناعة .

٤٦ — وقد توخى المشروع في الأحكام التي أفردتها للشركات ذات المسؤولية المحدودة أن تكون وافية في معنى التنظيم وأن تكون بسيطة بعيدة عن التعقيد دون إغفال للضمانات الضرورية التي تكفل حماية حقوق الشركاء وحقوق الغير . وقد وزع المشروع تلك الأحكام بين أقسام أربعة ، لتشمل

أولها على ما يتعلق بالتعريف والتأسيس والثاني على ما يتصل بالحصص وانتقالها والثالث على القواعد الخاصة بالإدارة والرابع على القواعد الخاصة بمدة الشركة وحلها .

١ - في التعريف والتأسيس :

٤٧ - يبدأ هذا القسم بنص جوهرى أفرغ في المادة (٦٣) لإبراز نواح ثلاث في الشركات ذات المسؤولية المحدودة . الأولى أن عدد الشركاء فيها لا يجوز خمسين شريكا ، والثانية أن كل شريك لا يسأل إلا بقدر حصته في الشركة ، والثالثة أن هذا النوع من الشركات لا يجوز تأسيسه أو زيادة رأس ماله أو الافتراض لحسابه بطريق الاكتتاب العام ولا يجوز له إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول وإنما تكون فيه حصص الشركاء إسمية ويكون انتقالها خاضعا لحق استرداد باقى الشركاء فضلا عن الشروط الخاصة التى يقررها عقد الشركة أو ينص عليها القانون .

٤٨ - ولا تجيز المادة (٦٤) للشركات ذات المسؤولية المحدودة الاشتغال بأعمال التأمين أو البنوك أو الادغار أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير . ولا تجيز المادة (٦٦) أن يكون الأشخاص الاعتباريون شركاء في تلك الشركات . وفي هاتين الناحيتين تختلف الشركات ذات المسؤولية المحدودة عن شركات المساهمة .

٤٩ - وتعرض المادة ٦٥ لنسمية الشركة وعنوانها والمراد ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ لكيفية إنشاء الشركة وتجعل إجراءات الإنشاء بسيطة قليلة الكلفة .

٢ - في الحصص وانتقالها :

٥٠ - وفي هذا القسم الثانى جمعت النصوص الخاصة بالحصص وانتقالها . ونصت المادة (٧١) على أن الحد الأدنى لرأس المال هو ألف جنيه وأن الحد الأدنى لقيمة الحصة عشرون جنيها . وأوجبت المادة (٧٢) على الشركة إمساك سجل خاص لأسماء الشركاء وانتقال الحصص . وأجازت المادة (٧٣) انتقال حصة الشريك إلى وارثه ونظمت مباشرة حق استرداد الشركاء للحصة التى يزمع أحدهم نقلها إلى الغير ، فإذا لم يباشر الشركاء هذا الحق خلال شهر كان الشريك حرا فى أن ينقل حصته إلى المتصرف له . وواجهت المادة (٧٤) إجراءات تنفيذ الدائنين على حصة الشريك وعينت حقوق الشركة فى هذه الحالة

٣ - فى إدارة الشركة :

٥١ - تضمنت المادة (٧٥) الأحكام الخاصة بتعيين المديرين ، وبينت المادة ٧٦ حدود سلطاتهم وجعلت لهم المادة (٧٧) حكم أعضاء مجالس إدارة شركات المساهمة من حيث المسؤولية . ونصت المادة (٧٨) على البيانات التى يجب أن تدرج فى عقود الشركة ومطبوعاتها وعناوينها التجارية وغير ذلك . وبينت الجزاءات التى تترتب على مخالفة هذا الحكم .

٥٢ - واشترطت المادة (٧٩) وجود مجلس رقابة للشركة إذا زاد فيها عدد الشركاء على عشرة .

وعينت المادة (٨٠) القواعد الخاصة بمسئولية هذا المجلس . وبينت المادة (٨١) حقوق الشركاء غير المديرين في الرقابة في الشركات التي لا يوجد فيها مجلس للرقابة .

٣: — وعرضت المواد من (٨١ إلى ٨٤) للجمعيات العمومية والأغليات الخاصة بتعديل عقد الشركة وما يتبع في شأن الجرد والميزانية .

٤: — في مدة الشركة وحلها :

٥٤: — نصت المادة (٨٥) على أن الشركة ذات المسئولية المحدودة لا يجوز أن تؤسس لمدة تجاوز خمسا وعشرين سنة . واشترطت المادة (٨٦) لحل الشركة أن يصدر قرار من الجمعية العمومية بالأغليات المنصوص عليها في شأن تعديل عقدها .

الباب الثالث

أحكام عامة ووقفية

٥٥: — يتكون هذا الباب من فصول ثلاثة ، أولها خاص بالأحكام التنظيمية ، والثاني خاص بالتفتيش والجزاءات ، وفي هذين الفصلين جمعت الأحكام العامة . أما الفصل الثالث فقد أفرده للأحكام الوقفية أو الانتقالية .

الفصل الأول - أحكام تنظيمية

٥٦: — عالج المشروع في هذا الفصل تطبيق القانون ، ثم عرض للقواعد الخاصة بالعمال والمستخدمين وانتهى إلى اعداد الأحكام الخاصة بموظفي الدولة وأعضاء الهيئات النيابية .

١ - في تطبيق القانون

٥٧: — حرص المشروع على أن يسترعى النظر في المادة ٨٧ إلى أن القواعد المقررة في قانون التجارة بالنسبة إلى الشركات التي عرض لها وبالنسبة إلى الشركات التجارية بوجه عام تسرى على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، فيما عدا النصوص التي وردت في هذا المشروع والواقع أن نصوص المشروع تعتبر شقا مكملا لقانون التجارة رغم أن نطاقها في التطبيق أرحب من نطاق تطبيق هذا القانون .

٥٨: — أما المادة (٨٨) فقد عيّنت بتعيين الشركات التي تسرى عليها أحكام المشروع ، وتمشت في ذلك مع القواعد التي قررها القانون المدني الجديد في شأن نظام الأشخاص المعنوية ، ولم تستثن إلا الشركات التي نشأت قبل تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد واتخذت على الوجه الصحيح مركز إدارتها في الخارج رغم أن مركز نشاطها الرئيسي في مصر ، والحق أن قواعد القانون المدني الجديد تقرر في عبارة لا تعوزها الصراحة ولا تقتصر إلى أدنى قسط من الوضوح ، إن الأشخاص المعنوية التي تتخذ في مصر مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسي تخضع في نظامها ، لأحكام القانون

المصرى . وقد استمدت تلك القواعد من القانون المدنى الإيطالى ، وقصد منها إخضاع تلك الشركات للتشريع المصرى فيما يتعلق بشروط صحة عقد تأسيسها وفيما يتعلق بنشاطها على حد سواء .

٥٩ - وتضمنت المادة (٨٩) حكما جديدا يواجه حالة الشركات التى تنشأ للقيام على مصلحة قومية كشركات إنتاج الأسلحة والذخيرة وبعض أنواع الشركات التى تلتزم بمرفق عام ، وقد ترك للقوانين الخاصة التى تنظم إنشاء هذه الشركات وتصدر بعد الاتفاق مع مؤسسيها أن تضع فى شأنها الأحكام المناسبة ، سواء فيما يتعلق برفع نسبة رأس المال المصرى أم برفع المصريين فى نسبة مجالس الإدارة أم بغير ذلك من الأمور .

٦٠ - وتناولت المادة (٨٩) حكم ما يوجد فى مصر من فروع أو بيوت صناعية أو مكاتب لشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وأبقت على القواعد التى كانت سارية من قبل . بيد أنها ضببطت تفاصيل تطبيق هذه القواعد على نحو يخرج من نطاق هذا التطبيق الوكالات التى لا تديرها تلك الشركات بنفسها أو تكل إدارتها إلى مستخدميها ، وبهذا وضعت حدا لكل خلاف فى التأويل . ورؤى أن تضمن المادة نفسها تحديدا للمقصود بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم الأجنبية فى تطبيق أحكام هذا المشروع وقد استحدثت المادة (٩١) أحكاما جديدة فى شأن الفروع والبيوت والمكاتب والوكالات المتقدم ذكرها فشرطت جواز مباشرتها لنشاطها فى مصر بقيدما فى السجل التجارى ، وأوجبت أن يكون لها ميزانية وحساب مستقل للأرباح والخسائر وأن يكون لها مراقب حسابات مصرى على الأقل وجعلت حكم القائمين على إدارتها من حيث المسئولية حكم القائمين على إدارة شركات مصرية سواء فيما يتعلق بصلتهم بالغير أم بتنفيذ الالتزامات التى تفرضها أحكام القانون .

٢ - فى الأحكام الخاصة بالعمال والمستخدمين :

٦١ - وأبقت المواد ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ التى اشتمل عليها هذا القسم فى شأن العمال والمستخدمين على القواعد التى كانت مقررة من قبل مع تعديلات ثلاثة اقتضاها طابع المشروع الجديد ، وأول هذه التعديلات هو بسط الأحكام الخاصة بنسب العمال على شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، والثانى هو إلزام شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التى يتجاوز رأس مالها مبلغا معينا باتباع الأحكام المتعلقة بنسب المستخدمين ، والثالث إيضاح الأحكام الخاصة بحق وزير التجارة بالترخيص للشركات باستخدام فنيين وإخصائيين من الأجانب لا يدخلون فى حساب النسب المقررة وكذلك تنظيم استعمال هذا الحق على وجه لا يعيق نشاط الشركات .

٣ - في القيود الخاصة بموظفي الدولة

وأعضاء الهيئات النيابية :

٦٢ - لوحظ أن التشريع الراهن لم يعرض إلا للقيود الخاصة بموظفي الدولة وقد رأى أن تمتد هذه القيود إلى أعضاء الهيئات النيابية العامة أو المحلية . ولذلك أبقى المادة (٩٥) على الحظر الخاص باشتغال موظفي الحكومة في نوع معين من أنواع شركات المساهمة وجعلت هذا الحظر مطبقا يتناول العمل ولو بصفة عرضية مع تخويل مجلس الوزراء حق الترخيص بالقيام بعمل عرضي معين بمقتضى إذن خاص وأبقى المادة (٩٦) كذلك على الحظر الخاص باشتغال موظفي الدولة من الدرجة الثانية وما فوقها في نوع معين من شركات المساهمة قبل انقضاء ثلاث سنوات من اعتزال المنصب الحكومي ولكنها خولت مجلس الوزراء حق الاستثناء .

وتتكفل اللوائح التنفيذية ببيان الإجراءات التي تتبع في طلب الاستثناء .

٦٣ - وجعلت المادة (٩٧) والمادة (٩٨) لأعضاء مجلسي البرلمان وأعضاء المجالس البلدية أو المحلية مدة نيابتهم حكم موظفي الدولة من حيث حظر الاشتغال في نوع معين من أنواع شركات المساهمة ولو بصفة عرضية خلال هذه المدة .

الفصل الثاني - في السفتيش والجزاءات :

٦٤ - وقد أفرد الفصل الثاني للسفتيش والجزاءات لجمع في قسم أول الأحكام الخاصة بطلب الشركاء لاتخاذ إجراءات السفتيش على الشركة عند وقوع مخالفات جسيمة من أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين في أداء واجباتهم التي يفرضها النظام أو القانون . وأفرد لتلك الأحكام المواد من (٩٩ إلى ١٠١) . وقد استأنس المشروع في هذه المواد بأحكام القانون الانجليزي ولو أنه لم يبلغ مبلغها من الشدة كما استرشد بأحكام القانون المدني الإيطالي في حدود إسناد السفتيش إلى هيئة قضائية تثبت المخالفات وترك الأمر للجمعية العمومية لتتخذ فيه ما ترى من قرار بأغليات خاصة .

٦٥ - واشتمل القسم الثاني من هذا الفصل على الجزاءات فعرض في المادة (١٠٢) للجزاءات المدنية وأفرد المواد (١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥) للمعقوبات الجنائية وقرر في المادة (١٠٦) لفريق من موظفي وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة المواصلات صفة رجال الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالف لأحكام المشروع كما جعل لولاة الموظفين حق حضور الجمعيات العمومية بشروط خاصة .

الفصل الثالث - أحكام وقتية :

٦٦ - بقي الفصل الثالث وهو الخاص بالأحكام الوقتية أو الانتقالية . وقت نصت المادة (١٠٧) من هذا الفصل على أن النشر في النشرة الخاصة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة لا يكون إلزاميا إلا من التاريخ المعين في القرارات المنظمة لها . وعينت المادة (١٠٨) والمادة (١٠٩)

مواعيد لتنفيذ أحكام المادة (٢٣ و ٣٤) . وقررت المادة (١١٠) مهلة سنتين لمن جاوزا نصاب الجمع بين عضوية مجالس إدارة شركات متعددة .

٦٧ - وأمهل المادة (١١١) الشركات القائمة وقت العمل بأحكام هذا المشروع إلى نهاية السنة المالية التي يبدأ خلالها العمل بتلك الأحكام بالنسبة إلى سريان طائفة النصوص يحسن أن تتخذ الشركات أهبتها لتطبيقها .

٦٨ - وأمهل المادة (١١٢) شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون ثلاث سنوات لاستكمال النسب الخاصة بالعمال المصريين . واستثنت المادة (١١٣) تلك الشركات من نسب المستخدمين إلا في حدود من تلحقهم بخدمتها من تاريخ العمل بأحكام القانون .

٦٩ - وتشرف وزارة التجارة والصناعة ، بعرض المشروع المرافق على مجلس الوزراء حتى إذا رأى الموافقة عليه اتخذ مايلزم من إجراء لإصداره .

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٤ (١)

بالغاء المادة ٨ من القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣ بالاستيلاء على جزء من محصول القمح الذي يحصد في صيف سنة ١٩٥٣

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٣ ، وعلى القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣ بالاستيلاء على جزء من محصول القمح الذي يحصد في صيف سنة ١٩٥٣ والقرارات المعدلة له ،

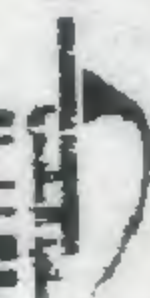
وبعد موافقة لجنة التكوين العليا ،

وبعد الاطلاع على مجلس الدولة ،

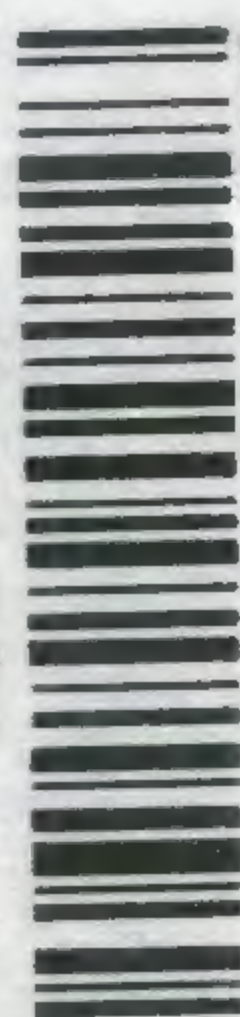
قرر :

مادة ١ - تلغى المادة ٨ من القرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .



Bibliotheca Alexandrina



0542556